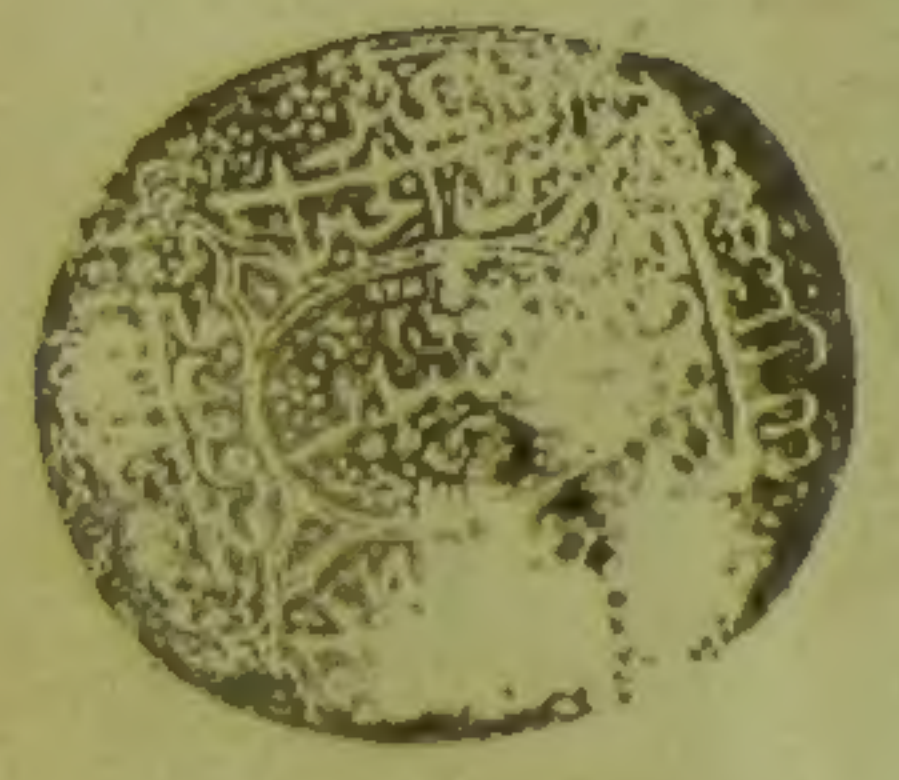




فأشبهه بغيره
المسؤول الشيخ أبو الحسن

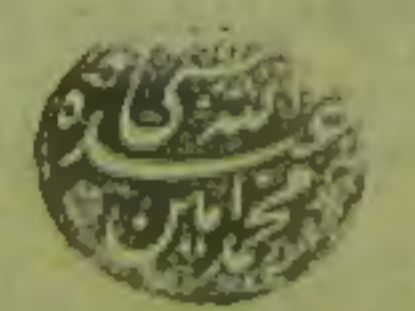
خاشية المتدا
والعناية
لسعد بن علي
المعتمد

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير أغا بر السعد الشيرازي
لستأمل في خير وابت
ولفت



هذا الكتاب للطف من جعفر مولانا صاحب المحررات بحسان
جاءه من المود والاحسان مؤلفه صاحب المقامات والاعناب
مصنف مقادير المعاصح الكماه جامع محاسن العلم والعمل
حاضر مجامع البر لاكمل الادب وافتاء دار السعادة
الحاج شيرازي في المحرم والبر الكرم من هو على رعا
من العقر الكماه محمد بن المفضل
آخر من المحرم من عماله

ملكه العبد الفقير
محمد بن علي
غفر عنه



٢٢١

Süleymaniye M. Hanesi
Küt. | Hacı Beşir Ağa
Yeni Eski
Eski Kayıtları 231

فهرس

الطهارات	الصلوة	الزكوة	الصوم	الحج
النكاح	الرضاع	الطلاق	العتاق	الايام
الحدود	السرقه	السير	اللقيط	اللقطة
الايام	المفقود	الشركة	الوقف	السبوع
الصرف	الكفالة	للحوالة	أدب القاضي	الشهادات
الرجوع عن الشهاد	الوكالة	الدعوى	الافرار	الصلح
المضاربة	الوديعة	العارية	المصة	الاجارات
المكاتب	الولاء	الاكرام	الحجر	الماذون
الغصب	الشفعة	القسمه	المزارعة	المساقاة
الذبايح	الاضحية	الكراهية	احياء الموات	الاشربة
الصيد	الرهن	الجنايات	الديات	المعاقل
	الوصايا	الخيشي		

الحمد لمن لا غاية لعناية الأزلية • ولاتها هداية العلية •
 والشكر ان رسل النبي الصفي الامين • فظهر الشرع الهادي المبين •
 واكمل الدين الحنفي المتيقن • محمد المبعوث بالبحر المجلي • عليه صلوات
 الله الملك العلي • صلواته تكثر عددها ويوفى عودها • ما صاح
 في الغمام رعد • ولاح في الطلام سعد • وعلى آله واجبا • ودرية
 واصحابه • الذين هم كالنجوم في الدجا • فراقديهم فقد سعد ونجا •
وبعد فان العبد الفقير الى عناية الله الملك المستعا • المدعي
 بعبد الرحمن • يقول ايها الاخان • هذا من قواد الاستدانة
 والسعد البارع • والسند المتواضع • اعني المغفور السعيد •
 والمبرور الشهيد • سعد بن عيسى بن ابي خن • افاض الله عليهم ما يبع
 الرحمة والغفران • وهو الامام الموثوق به في روايته • والهامام
 المعول عليه في درايته • له فضل شامخ في عرفان كل الصناعة • وقد
 بايع في سيدان البلاغة والبراعة • قد انعم قد الاجاع في بحر
 تعمقه • واتقن الاداء على المهرة وتقوة **بليت** تقدمه بالطوع
 من هو عاقل • تقدمه بالطبع من هو فاضل • وكيف لا فان ذلك الاسد
 من حدائه سنة اليه ما يشبه • بل اليه قضاء نجه • صرف عمر الشريف
 اليه مدارسة العلم المتافع وممارسة كته وكتبه • فدانت له رقاب

ففي

المفضلات • ولانت له صفات المستلزمات حتى شاهدنا مرارا انه عرض له
 المرض • المودي الى الضعف والخرق • لم يترك شيئا من درسه واستغنى
 ولم يلتفت اليه مرضه وضعف حاله • بل اصتاد ذلك الحرير النديع
 بالحرير مرضه • ويرفع بملاحظة غوامض التفسير عرضه • ولا يخفى على احد
 ان هذه المرتبة مرات السعي والاهتمام • بل هي ملكة مخصوصة بذلك الاستد
 الهام • فوضح دليل نقرده وعلو شأنه • واتضح بزمان تقوته وسو كانه
بليت وقد صار سعدا بارعا مستقرا • ولم يبق في الدنيا له من صار
 تواضع بالاخلاص للناس نائفا • فغرواسي سيدا بالتواضع • الا ان
 ذلك لم يترتب ما ذره من التصرفات الشريفة • والامتناعات
 اللطيفة في تطبيق الدلائل • وتوفيق المسائل • ولم سوب ما استنبطه
 في القواعد الحفية المتعلقة بالعلوم العربية • وما المقطع من الفوائد
 العديدة اللازمة في الفنون الادبية • بل اكتبنا بالكتب على ما هو
 كته • المتفرقة بخطه الجميل • وتحريره الجزيل • لكن سلك في تحرير كنه
 المباحث • سلك صنعة الاجاز فاجز الناطق • وفي بعضها مشي
 على طريقة الخطاب فارت التجب للماهر • وفي كلها الضعفين
 فائق لا يمس عذاره وسائق لا يحس عثاره • ثم استل المرحوم بمحمد الفتوي
 • فصرف عنان غزوه الاعلى • الي جمع ما حره على هوامس كته • وشرع
 في جمع ما كته على تفسير الامام العلامة • والتحرير الفهامة • اعني القافي
 البيضاوي • فيسره الله تعالى امامه في جوده بالخبر الما من الموانع السماوي
 • فصار تأليفه شريفا رقيقا • وتصنيفه لطيفا انيقا • بحيث توارى
 حديث مسلسل لطافة وعموم نفعه • فاشتهر وانتشر حتى حل عند
 محل سوياء البصر • وسواد البصر • وبعد ذلك لا يساع من الشر
 الاقل لا فاسقل الى جوار الملك الغفار • على مقتضى ان الكرام قليله
 الاعمار • ودفع في الحرم الشريف لاني ايويا لانضاري • رضي الله تعالى
 وعليه رحمة الباري • وبعد ذلك لم يكت خلفه الخيب وانقل



ايضا الى جوار الملك الحبيب في دار السلطنة العلية . قسطنطينية المحية
ولم يبق للاستاد المغفور خلفا من الذكور **ميت** فذهب
اكثر نفائس كتبه ايدي سبله حيث اسبي كل احد متاسفا ومتعجبا . ومن اعجب
اتفاق الدهر ان الفقيه في ذلك العصر وجد مقيدا بقضاء دار النعمة
اعني بلدة ادرنة . حيث عن البلية والقشة . ولذلك لم اقدر على
تملك ورق من اوراق البالية . فضلا عن تلك الكتاب من كتبه المصححة
العالية . ثم سرت الله الوصول الى دار السلطنة المزبونة بالركاب
الاعلى . فنحقت عن كتب المرحوم . في مظانها مرة بعد اخرى . فوجدت
من كتبه كتابا لعناية للهداية في يد بعضا لورثة . فاخذت ذلك
الكتاب بطريق الاتباع . حذرا عن تلك الغني المناع عن الانتفاع
ثم كتبه كتاب الهداية في سلك ملك بعض الاعيان . فسئل عنه
ذلك الكتاب . بطريق العارة فارسل الى بلاستان . فلما سير الله الفود
بهذين الكتابين اللذين صرف الاستاد اكثر عمره . الى تحصيلهما بحيث صار
كل منهما منتهجا عمره . وثمرة منه وقرة عينه . وحلا خزينه . قوى غريبي
على عطف عنه الكلام . وصفي حرمي لصرف سنة الاقدام . الى جمع
ما نثره . ونشرها زبره . اذ الحق الذي بقضاء عقي على . وترادف التي
من الطاف اعطاه . واصناف الطافه . فانه عرفني في محافل الصدور
بالمقوق والاستحقاق . وشرفني في منازل الوزراء بالسهر على
لياقي بالمراتب العلية على الاطلاق . حتى لو بقي من المنصب الجليل بقون
رب التوفيق الا وصلت اليه بلامقاراة الطلب . ولم يبق من الشرف
الجزيل . في تكميل الطريق الاحصل الى من معانيه المعب وما هذا الا بيا
حسن تربيته . ورعايته بحاجات اطرافه في مدحه وثناءه . وما كنت
اقضي بعض واجب حقه . ولا كنت احصي من محاسنه عشره . فلما تأكد على
بعض هذه الحقوق المذكورة وجوبها شاعة غرر فوايد فضله المكنون
المهم . واذا عه درر فرائد المستور . في هواس الاوراق وسلا

السطور شرعت في جمع ما كتبه على هواس الهداية وشرح اكل الدين . وشرعت
الى اكمله . وتتميمه بالندرس لتلايطرق على اصل النسخة ايدي سراق
ببديل الاجزاء او بقطع الاوراق . فسير الله الملك القدير . اتمام
عمره في الزمان اليسير . فصار كتابا فائضا ممتازا من سائر الحواشي بحزله
كلامه . وبقره تراكيبه عن التقيد والغواشي حاويا على ثلثة الاف
من المنقص والابرار . سوي التصرفات المتعلقه . يرفع لايها . ودفع
الادهام . الناسية من مخالفه الكلام . ومدافعة المرام . ثم اعلم انه
اذا ذكر قال الم بالاحمر فالمراد منه صاحب الهداية . واذا ذكر قوله
بالاحمر فالمراد منه الشايع اكل الدين . واما سائر الشرح والتوفيق
رحمهم الله كما عليهم اجمعين . نذكر ان شاء الله تعالى مقيد بزوال الاستياء . وبقيد
الانتباه . ثم ان العبد الفقير لاواه . الانس بولا . الا بصر عن سواه . ثلث
هذا وان شروعي فيه متوكلا على الله وسعينا بعناية الملك الاله .
قوله الشرح بمعنى المشروع او بمعنى الشارع ويكون من قبل اقامة المظهر
موضع المضمرة **اول** هذه الاقامة على تقدير ان يكون بمعنى الشارع **قوله**
واجب بان المراد بالرسول والانبيا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم لكن جمعه
تقظما له واجلا لا لقدره وهو محتمل انتهى **كلام اول** بعيد غاية البعد
التاكيد باجمعين **قوله** وقوله مسترشد من حال من صير يسلكون **اول** ان كان
يسلكون حال لا يكون مسترشد من الاحوال المتداخلة **قال** الم نطاق
الموضع **اول** من قبل بحسن الماء **قوله** قوله وحين كاد اكن عن انحاء الفراغ
قل عدي لا تكايعن وان كان تعديته بعلى تضن الفراغ ورد بان
معناه يكون وحين كاد افرغ عنه فراغ الفراغ وهو تركيب فاسد
الصحيح ان عنه صله الفراغ قد تم رعاية للسمع **اول** معول المضد كشيء
عليه في كتب النجوم اقول قد كتبت في هاس كتابي ما هو صورة ويمكن ان
يقال على تقدير تضن معنى الفراغ ليس معنى التركيب ما ذكره هذا المراد
بل معناه اكارا انكي فارغ عنه انكاد الفراغ الى يري قوله صاحب الكشاف

عند قوله تعالى وتكبروا لله على ما هديكم وانما عدي فعل التكبر محرف الاستعلاء
 لكونه مستغنياً بمعنى الحمد كانه قيل وتكبروا لله حامدين على ما هديكم حيث بقي
 الفعل المستغن على حاله وبرزنا المضمّن حالاً وجعل الجار متعلقاً به فكذلك
 بقدر ما نحن فيه . ولا يلزم فساد التركيب انتهى . فاقولاً ومعناه اكاد
 افرغ عنه مستكراً استكراً الفراع على ان يكون المضمّن فيه حالاً وهو اكثر اقبس
 صريح . السيد في حواشي شرح الفتاوى **قال** الم ينبغي **اول** او بغير **قوله**
 قوله حتى تمت متصل بآثار الزوائد وبصرف **اول** ويجوز ان يكون غايته
 للتوفيق والسؤال على تقدير سنه الصبر **قوله** ومن اجل الوقت بمعنى محله
اول ايجله على العمل **قوله** واسناده الى الوقت مجاز عقلي كصيام النهار
اول الاولي كما ثبت الربيع البقل **قوله** والشعر لا يفرس وقوله على لربع .
 العامرية وقفه . لتعلم على الشوق والذم كات **اول** اي يجب على فان
 كان هذا اخباراً عن الوجوب كان من عادتي عطفاً عليه واعتراضاً
 او حالاً عن الجواز على وان كان انشاءً واجبا با على نفسه فالظاهر انه
 اعتراض وحال **قوله** ومن عادتي حب الديار اهلها . وللناس ما يشقون
 مذاهب **اول** قوله وللناس يحمل العطف على من عادتي والاعتراض والحال
 وقوله ما في قوله يشقون مصدرية او موصولة **قال** الم والفق **اول** الفقه
 او العلم الذي هو فن من فنون الكمال **قال** الم حركه **اول** مطبوعه ومرو
قال الم فاصحة **اول** اي المجموع الثاني واملاء **قال** الم ما اقول **اول**
 اي قوله **قال** الم احوال **اول** المحاول طلب الشيء بحمله **كتاب**
 الطهارات **قوله** والكتاب قد عرف **اول** يعني الكتاب الذي يكن
 في الكتب الفقهية حتى لا ينقص بما في غيرها **قوله** بانه طائفة من المسائل
 الفقهية **اول** اي لا لفاظ المحصورة الدالة على طائفة . **قوله** والظاهر
 اسم النوع يشتمل على اشخاص **اول** الظاهر صانف **قوله** والطهارة في اللغة
 ظاهرة وفي الاصطلاح عبارة عن صفة يحصل نيل الحدث او الحجب
اول فيه بحث **قوله** او شرعا **اول** كالتراب وسببها وجوب الصلوة لا وجوبها

قوله اي سبب وجوبها **اول** فيه بحث **قوله** لتفاوتها من حيث الحقيقة **اول**
 فيه بحث **قوله** بخلاف انواع الصلوة والركوة **اول** فان حقيقة الركوة ايتا
 جزء من المال **قوله** ولا يشكل بصلوة الجنازة لانها دعاء **اول** والطلاق
 الصلوة عليها مجاز وذكرها في الصلوة كذكر سجدة الملائكة فيه **قوله** انما
 ابتداء بحجاب الطهارة لانها مفتاح لصلوة **اول** وتخصيص الطهارة من
 بين ما يراد بها التقديم لكثرة مباحثها وزيادة تأكيد ما يجب لا يسقط
 اصلاً والنية وان كان كذلك لان الطهارة اقدم منها وجوداً وجوهر
 بالصلوة لاستواء نسبة النية الى جميع العبادات **قوله** ومعنى قوله تعالى
 اذا قمتم اذا اردتم القيام **اول** واذا اردتم الصلوة **قوله** والجهر هو على
 خلافه قالوا معناه اذا قمتم الى الصلوة وانتم محدثون فلا يلزم تفويت
 المقصود الا على الاستغناء بمقدمة آ . **اول** فيه ان الجهور قالوا القيام
 مجازاً ما عن ارادته او اداة الصلوة وحي اذا لم يقيد الآية بقوله وانتم
 محدثون لا يلزم المحذور الذي ذكره فان ارادة القيام لا يتجدد كما لقيام
 اذ يجوز ان يريد به قبله محله فلا يفيد الوجوب الاول وجوب تقيدها
 على تيسر الجهور كما لا يخفى نعم هو دليل على ان القيام ليس حقيقة بل ارادة
 الارادة وجوابه ان ما شاء مع اهل الظاهر انه ليس بجائزاً عن الارادة
قوله وانما النية شرط صحة التيمم **اول** يجوز مخالفة البدل الاصل فيه لا يري
 ان امتناع الاصل شرط صحة البدل ولا يصحوا اشتراطه لصحة الاصل **قوله**
 والمراد بالطهارة الوضوء والاضافة للبيان **اول** ويجوز ان يكون بمعنى
 اللام **قال** الم لان الواجبة بهذه الجملة وهو مشتق منها **اول** القول
 باستحقاق الثلاث من المزيد اذا كان المزيد اثره في المعنى الذي يشتركان
 فيه شائع كما جعل صاحب الكشاف شتقاً من الارتقاء لانه اشهر في معنى
 الاضطراب **قوله** وما نحن فيه من الثاني لان ذكر اليد يتناول الاباط **اول**
 مستوفى بقاء الهداية الى اليسوع **قوله** والسبابة الكفاية من باب ذكر
 الحال وارادة المحل **اول** اذا المراد في كفايتهم **قوله** والجواب اننا لان

العملية قبل البيان يمكن **اول** ظاهر ما ذكره مقابلة المتع بالمتع والظاهر في
كلامه مسامحة قائل **قول** فكان من باب ذكر الخاص وإرادة العام وهو
محاذ شائع وكان مستساو بين في العموم **اول** فيه بحث **قول** وعلى هذه الروا
لوضعي لأصابع ولم يدها جان بخلاف الأولى **اول** قال في الكفاية فانه
لا يجوز حتى يدها فصيصة البله ربع راسه انتهى **قول** وستن الطهارة أي
الوضوء والإضائة للثياب **اول** بل يعنى اللام **قول** حصل لم غسلها **اول** أي
غسل المستيقظ يديه **قول** والغسل حرام **اول** بمقتضى ظاهر آتي **قول** فكان
دليلا على التورع والاحتياط **اول** فلا يلزم التسمية بل يكفي الاستحباب **قول**
اجيب بان خبر القاعة مشهور ودونه والحكم ثبت بقدر دليله **اول** الوجه
ثبت بخبر الواحد على ما نقرر في موضعه فلا يلزم الشهرة **قول** وبان النبي
صلى الله عليه وسلم **اول** هذا جواب ثان ومعطوف على قوله بان خبر القاعة
لا في قوله واجيب بان خبر القاعة **قول** ولنا ان الهم والانتف غصون منفرد
اول يعني انها من الوجه فلا يكونان عضوين منفردين **اول** الم مسح الأذن
اول ظاهرهما وباطنها **قول** وهذا المذكور في معنى مخالف **اول** هذا
غير ظاهر لان لاحظ كون الكتاب من اختلافات **قول** أو ثبوتها **اول** مسبوحة
كالراس لعماء الراس **قول** وايضا ان كان المراد بالهم يكون تخصيصه
فقط تخصيصا بالانحصار **قول** والحال ان الوجوب مثبت لمواظبة من
غير ترك ولم ثبت لك فانه روي عن أبي حنيفة رحمه الله انه قال ما روي
انه صلى الله عليه وسلم اخذ ثوبا من ماء فخل به بحية وقال بهذا امرني
لمثبت الأثر واحدة **اول** قوله ما روي مبتدأ وقوله لم يثبت خبر ثم **اول**
فيه انه لا يكفي هذا القدر في فائدة الوجوب وعدم البتة ليس بثابت لعدم
والاستلزام له **قول** واعترض بان المضمضة التي قوله واجيب بان الهم
والانتف من الوجه **اول** وكذا الكلام في مسح الأذن **قول** اشارة الى
اختيار التاويل الثالث **اول** وانا اختاره لظهور ان الاشارة راجع
الى المنة وآتيك على القضا باعتبار العدد **قول** ولنا لا اول مدلول

اللفظ والثاني فعل القلب ولا دلالة لاحدهما على الآخر **اول** فيه بحث **قول** لم
يصر مستعلا **اول** حقيقته وان لم يصر مستعلا حكاه في عضو واحد فلا يخالف
لما سبق بعد اسطر **قال** الم ولان المفروض هو المسح **اول** عطف على ما تقدم
من حيث المعنى كانه قال السليث ليس سنة لما ذكرنا ولان المفروض انه
قال الم ويرتب الوضوء فيه **اول** الفاء للتعقيب الربحي كما في قوله تعالى
ونادي نوح ربه فقال **قال** الم وبالميا من **اول** أي في الأيدي والأرجل
فصل في نواقض الوضوء **اول** اذا عارض ما يكون متاخرا عن المفروض
اول والظاهر ان يقال اذا رافق الشيء يكون بعده **قول** نقرأ الفضل باب
طائفة من المسائل الفقهية **اول** المشهورة في امثاله انها اللفاظ الدالة
على المسائل المختصة **اول** اجيب بانه مخصوص من العموم لان الهم لا يمنع
من التذكروا ما هو خارج **اول** فكيف يكون مخصوص من العموم **قول** والاستدلال
الي قوله ان الله تعالى رب وجوب الهم **اول** قوله وجه الاستدلال مبتدأ خبر
قوله ان الله تعالى رب وجوب الهم **قول** وكلمة ما عامة يتناول المعتاد وغيره في
لقول مالك **اول** والرجح الخارجة من القيل ليس بحقيقة بل هي احتلاج
ولولم فالعام بعد التعصيص بقية حجة في الباقي لعمومه **قول** في الاستدلال
ان مثل هذا التركيب يفهم منه الوجوب كما في قوله في خمس من الأبدان **اول**
الوجوب فيه يستفاد من كلمة في فائدتها قد يكون السببية مع ان قوله
في خمسة من الأبدان لا يشبه الوضوء من كل دم فان في الاول للتبيين وفي الثاني
للمعاشاة ولو كان لفظ الحديث من جنس كان تبيينها كل الشبه **قول**
والثاني الامر بالوضوء **اول** معطوف على قوله احدها الامر بالانصراف
قول ويجيب اني قوله بان ذلك الشرط ليس بمقتضى عليه **اول** ويجوز
يكون ذلك على الترتيل حيث انكر الخضم النص في الفرع **قول** فاقصر على الأعضاء
الظاهرة بتسيرا علينا **اول** فيكون لا مقصود على الاربعة معقول المعنى
وقد نفاه الم **قول** فقلنا ان كثر ينقص لانه يخرج غالب الجسد لا يترك
الانسان على ضبطه الا بكلفه فاعبر خارجا واذا قل لا ينقص فيصير

اول قل وفيه بحث لانه انما سم اذا لم يخرج القليل من الم اذ اخرج يحقوله فقال
الى ظاهر من كل وجه وان لم يكن للم جهة ظهورا خلافا لفضل عن كونها رجوة
فلا مثبت المذهب وهو اطلاق نفي الانقراض بالقليل اللهم الا ان يقال
المراد نفي اطلاق الانقراض اذ اعلى فرحم الله وذلك ان نقول انما خرج
بعدهما اخذ حكم البرزاق بجعل الم باطنا فلا يلزم الانقراض **اول** والجواب
ان هذا المنع لا يضرنا لان الاستثناء لا يخرج من كونه منقطعا وهو ظاهر **اول**
يخرج كما لا يخفى **اول** ثم لا يكون حدثا لا يكون نجسا **اول** عند محمد بعض ما
ليس يحدث نجسا كالقي القليل والدم والقيح ونحوها اذا لم يتجاوز موضع
جوبا التطهير فافهم فقوله ما لا يكون حدثا لقلة ولفظ النجس كبر للم هو
ما لا يكون طاهرا **اول** وفادته يظهره قوله لا ينجس الماء عند ابي يوسف
خلافا لمحمد رحمه الله **اول** فانه ينجس الماء وان قل وان لم يطغى التوب نجس
ايضا ان تجاوز قدر الدرهم **اول** وهو مصادرة على المطلوب بعين
اول اولها قوله لانه لا يستدل بعدم نقص الطهارة على عدم النجاسة لان
عدم النقص يجوز ان يكون لكونه غير خارج **اول** فان قيل المستدل فرض
حزوجه في تقرير الدليل فكيف يوجه السؤال قلنا حاصل الدليل ان ما ليس
ان كان خارجا كالقي القليل فليس نجسا لانشاء اللازم وان كان غير خارج
فهو لا يعطى حكم النجاسة لكونه في محله فان من صلي وهو سخطا وبقيته عالم
فما رما جازت صلوة **اول** لو كان المراد ما ذكره لم يترتب الفائدة التي قد
للخلاف فان من كسل لبس وطع بذلك الدم ثوبه واخذها والقاه في الماء
يتنجس الماء فافهم فحما بالها المملة **اول** الم ولو قار وما وهو على **اول**
اراد بالدم المصورة بصورة الدم سواء كان وملحقه او لم يكن حيث
جعل العلق اي العليظ المجد قسامة قال عصام الدين اما العلق النازل
من الرأس فلا ينقص الوضوء ذكره في المحيط **اول** الم لانه سودا وحمرة
اول هذا الاستدلال انما يحتاج على قولها والا فخذ يستطبل الم و
ان كان دما حقيقته **اول** الم فيكون من قرحة في الجوف **اول** يتناول النفا

لحق **اول** لان عند زولا ينقص بوضوئه الى قضية لانفا **اول** وعند محمد ينقص
اول وقوله لوضوئه الى موضع يلحقه حكم التطهير يعني بالاتفاق لعدم الظهور
قبل ذلك عند زولا رحمه الله **اول** فيه بحث **اول** الم او مستك **اول** المراد
الميلان الى جانب بحيث يتجاف في مقعد **اول** الم والقعود **اول** اي المستوي
اول الم اذ لو نال السقط **اول** لكنه لم يسقط فلم يزل الاستسكان **اول** والاصل
فيهما اي في كون النوم غير ناقض للوضوء في هذه الاحوال **اول** وفيه بحث **اول**
ان يقال في النوم مطلقا الا يري الى التفرغ من بعض نوم المضطجع صريحا ونوم
المتكى والمستند في ضمن التقليل **اول** الم فالاصل فيه قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم لا وضوء من نام قائما او راكعا **اول** ونوم القاعد ثبت في حكم
بطريق الدلالة ومن التقليل ايضا **اول** الم انما الوضوء على من نام مضطجعا
اول للمصراحي في مقابلة القيام ومن ذكر معه بدلالة التقليل **اول** في
يتناقض اول الحديث واجزه **اول** اي فيمن ارادة اصل الاسترخاء **اول**
الا ان عرفناه **اول** اي عرفنا عدم كون النوم حدثا في الاحوال كلها **اول**
بالنظر **اول** وهو حديث لا وضوء على من قايما **اول** ومن المشايخ من علمه
بعلية الاسترخاء **اول** كما فعله الشايع حيث جرح ضيقه لانه اكل من الاغما
والجئون **اول** الم الحقيقة **اول** عدا كان وسهوا ناعما كانا وبقيطانا
اول وربما يؤول الى قوله ففسر بياننا لذلك **اول** يعني دفعا لتوهم
لخصنا الدالة به **اول** وهذا ليس صحيحا الى قوله ففسر بياننا لذلك والاول
صوابا **اول** لا يلزم لكل فرض ان يكون قياسا استثنائيا بحيث يوجه ما ذكره
وحاصل المعنى ان المفروض كونه نجسا ما عليها والنقض بجامع كواقع غيرة
فتينا واما في الجرح والتدبر **اول** الم فان قرئت نقطة **اول** اي ازيل
قرنها **اول** الم فسا لهما ماء **اول** اي ظهر فلا يكون قوله ان سال لغوا
ولا ان لم يسال تناقضا **اول** قال بعض الشايعين وهذا هو المختار عند
اول يعني لاتفاق **اول** في الغسل **اول** فان وصل الى
ما بعد نون **اول** يجوز ان يضاف الى ما بعده **اول** ولا فلا **اول**

فيه انه يجوز تنوينه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف **قوله** لا وجهه الاول لان كلمة
الشك تاباه فان العهد يقتضي المقدار اما ذكر او علما ولا وجه للثاني لان
كونها الخاصة كلها في بدنه محال واقلا هو الجذر الذي لا يتجزئ عن مراد ^{الضار}
اقول الشك في الوجود العيني وهو لا ينافي في الممر في الذكر والعلم بل
يفتقرون على استماع العهد وبانه لا مهور ويجوز ان يقال كون الكلام في
الفصل في تعيين النجاسة وايضا يجوز ان يقال يحل النجاسة بقرينة وقوعه
مفعول زيل على ما يقصد بالانالة عرفا ومقدار الجزء ليس كذلك لا يرى
انه اذا قال القائل بعد اشتراطه بتقيدها للجم بما يعادف شراؤه في
الاسواق حتى لو اشترى العبد مقدارا من الجزء لا يعد متسلا على انه لو صح ما
ذكر لم يصح تنكير النجاسة ايضا حيث يتناول النكحة فربما ما اى فربما
قال الم وليس عليها بل ذوابها **اقول** الدواة يتناول الشور والظاهرة
وما في حلالها قبلها ايضا لا الماء المما جميعا لاراء الماء على الظاهر فقط
قال الم والمعافى الموجبة **اول** المحمور على ان هذه المعافى شروط لا اسباب
لنفاة الطهارة بفعلها موجبا **قوله** ورد بان الغسل الى قوله
واورد عليه المحض **اول** اراد الاتقاني **قال** الم والنجاسة في اللغة
خرج المني **اول** في تفسير النجاسة به تسامح والمراد الحالة المحاصلة **بال**
وعند ابى يوسف رحمه الله طهورة **اول** يعني طهورة مع الانفصال
سببها **قال** الم والاحتياط في الاجاب **اول** اي القول بالوجوب **قوله**
فمنهم من جملة **اول** المراد من الاول الاتقاني ومن الثاني حافظ الدين
السنيني ومن الثالث حامد الدين الضرير **قوله** والاكاثرة مودة
اول وفيه ان المحرم ينهي بعض وقت صلوة عليها وان لم يقبل فلا يلزم
من عدم اقتسائها صيرورة المحرم مودة **قوله** والتقريف الجامع مني
الرجل والمرأة ان يقول ما دافق يخرج من بين القبل الرجل والمرأة
اقول وفيه انه لا يصدق على واحد منها **باب** الماء
اقول بقدر المضاف في قوله باب الماء اي سائل الماء **قال** الم لقوله تعالى

الم

وانزلنا من السماء ماء طهورا **اول** في الاستدلال بالآية نوع عتق اذا المفهوم
منها ان ماء طهورا انزل من السماء والماء ان كل ماء انزل من السماء طهورا
والفرق بين المعنيين **قوله** لا يقال الآية تدل على ان الماء المنزل من
السماء طهورا **اول** ولك ان تقول يكفي ذلك لفرض الم فان الاستدلال
على بعض المذموم ثم الكل حرام فيسلكها الم كثيرا **قوله** لكن لما كانت التوب
لما يحصل به الوضوء ذكر ذلك **اقول** وانما كانت التوب لان ذكرنا وقته
قبله وما يوجب الغسل فلما ذكر الحديث ناسب ان يذكر ما يزيله **قال** الم مطلق
الاسم ينطلق على هذه المياه **اول** بيان لوجبا التمسك بالحديث اي مطلق اسم
الماء المذكور في الحديث وهو قوله الماء طهورا **قوله** قلت قياسا لا دلالة
لانه مفعول المعنى **اول** فانه معلول بانالة العين من المحل **قوله** وجوبه
التمسك به الى قوله فحقيقته النجاسة اولى ان يكون نجسا **اول** في بحث **قوله**
لان تاكيده وتقييده بالقيام **اول** يعني تاكيده بالنون ثم هذا القول
جواب لقوله تعالى لا يقال يجوز **قال** الم وفي الكتاب اشادة اليه **اول**
اي الجواز التوضيحي ماء يعط من الكرم **قال** الم كما المذاق **اول** المذهب
قال الم لا ترى انه لم يتجدد له اسم على حد **اقول** قال عصام الدين
بماء الباق لا حيث لم يتجدد له اسم ولم يبق ماء مطلقا والجواب ان المراد هو
الاستلزام الاكثري ففي الغالب في المقيده يتجدد لاسم كالتجديد المرقه
الصنع ونحو ذلك بخلاف المطلق وهذا القدر كاف في غرضنا انراكون
في الفرد الذي يشبه حاله ان يلحق ما لا كثيرا لا غلبته في ذلك ان تمنع الاثبات
الاروي الى مثل ماء الورد وماء الهندباء وماء الخلاف واسماها **قوله**
وقال الشافعي في كتابه بلغني باسناد لا يحضره من ذكره وشمل هذا ذكر
المرسل **اقول** وله وشمل هذا دون المرسل مردود بان في عدم حضور الاسناد
نينا الراوي وهو مسوق بالعلم فجاز ان سبق العلم بانه وصفته ثم يذهب
عن الحاضر بعين ذاته ويبقى العلم بصفته وهي ان كان من الثقات بخلاف
الارسال اذ لا علم فيه بالراوي اصلا **قوله** ويحتمل اذا قلنا انهم قالوا

حق ص

العقلين فانه يضعف عن احتمال اللبث فيجوز **قوله** فلا يكون في المقيد بلوغ
 العقلين فائدة او في الاكثرين ذلك القدر الحكم كذلك وكلام الشارع
 مصون عن مثله كما سبق **قوله** وقوله اذا لم يرها انراي لم يجرها **اول**
 فيه بحث فان قوله ولا ترها قطع او الراجحة واللون يمنع حمل قوله اذا لم
 يرها انراي ما ذكره الشارع بل معناه اذا لم يعلمها انراي بطريق الموضوع لعلم
 كالذوق والشم والابصار **قوله** فاعتبر التحريك الوسط وهو التحريك بالو
اول فيه بحث **قال** الم اذا انراي التحريك في السراية فوق انراي نجاسة **اول**
 فيكون عدم وصول النجاسة الى الجانب الاخر قطعيا لا ظاهرا وجوابه ان ذلك
 بناء على اشتراط الفور في التحريك **قال** الم ولا ان يجسر هو خلط الدم
اول لا الموت **قال** الم هو خلط الدم باجرا **اول** المراد بالاجراء غير
 معادن الدم **قال** الم كالطين **اول** اي كحرمة الطين **قوله** وكما جعل ذلك
 كذلك جعل ذبيحة المسلم اذا اوسل منه الدم **اول** وايضا ذلك القول
 اذا كان مانعا عن سيلان الدم فظاهرها يمنع عن خلط الاجزاء بل ايضا
 اذا الخلط باسقال الدم من معدن فلم يوجد الجبس **قوله** لكن اصل تغير
 صفة الماء **اول** بان يخرج من الطهور **قوله** قيل في هذا التعليل ان
اول القائل هو الاتقاني **قوله** قيل في كل واحد من التعليلين نظر **اول**
 القائل هو الاتقاني ايضا **قوله** والجواب المحكي عن ثعلب وزد عليه بان
 هذا **اول** الرضا صاحب الكشاف في هذا المقام **قوله** واذا كان بيانا
 له في النهاية في الاستدلال به **اول** فيه بحث وكيف وقد استدله الم في
 اول الباب عليه **قوله** الم لا لا اعضا طاهر حقيقة **اول** دليل الثاني
 ويعلم منه دليل الاول **قوله** فتغيرت به اي بالاستعمال صفة الماء **اول**
 الاظهر اي بالاقامة وذكر الغير لكون الاقامة في تاويل ان مع الفعل
قوله ووجه الاستدلال لا في حيفه واتى بوجهها الله بقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يبول احدكم في الماء الايام الحديث **اول** ماله الاستدلال
 بالقرآن في النظم على القرآن في المحاكم والاضمار يستدل بتاكيد لا

على كون النهي للتحريم **قال** الم ولا تها ان قلت بالنجاسة **اول** الدليل المختص من
 المدعي حيث لا يدل على نجاسة ما اقيمت به القرينة وقد رفع الحديث يذهب
 السيئات والحديث الدال على خروج خطا ما اعضا الرضوخ عند غسل الا
 مع الماء او مع آخر قطر الماء **قال** الم وابو يورحما لله يقول اسقاط الغرض
 سور ايضا **اول** لانه يظهر مقتضى لانه نجاسة منقولة الى الماء **قوله**
 وهو اسناد الفعل الى الزمان فيكون مجازا عقليا **اول** فيه بحث **قوله** وهو
 ياقض لاصل المذهب **اول** فيه بحث فان موافق الضرورة مستثناة
 من قواعد الشرح **قال** الم المجتهد انفس في البئر لطلب الدلو **اول** فيه
 اشارة الى قلة الماء **قال** الم والماء لعدم نية القرية **اول** الماء المستعمل
 طاهر عند تحذره فلا وجه لهذا الكلام لما فيه من اهلهم تجسه لان يكون مباحا
 على تسليمه تجسيرا لاستعمال بطريق التنزل **قوله** فسد الماء عند الكمال **اول**
 لان ذلك عند كماله يوفاه يشترط الصب **قوله** فان قيل انشأ اسقاط
 الغرض ممنوع **اول** لا توجه لهذا المنع بعد ما بين كون اسقاط الغرض
 مشروطا عنده بالصب فانهم وكتب في هاشم هذا البحث فلا عن خط
 ما هو صورة هذا السؤال بآء على ان الاصل عند كماله يوسف رحمه الله السقط
 الغرض باستعمال الماء في اليد من غير نية ولا اشتراط صب كافي الرضوخ
 والجواب بناء على انه ترك هذا الاصل المذكور في مسئلة الاعتناء بالشرط
 الصب ضرورة الحاجة الى طلب الدلو انتهى فيه بحث فانه بين ههنا ان
 الصب لكون الصب بمنزلة الماء فواء تحقق تلك الضرورة او لم يتحقق
 شرط الصب على حاله **قوله** وعلى الثاني يجوز لم القراءة دون الصلوة وفيه نظر
اول وكتب في هاشم هذا المقام فلا عن خط الم ما هو صورته
 النظر ان الماء ان لم يدخل الفم لا يجوز لم القراءة وكذا ان دخل لانه نجس
 بملاقاة الرجل انتهى كيف يتجس به وقد شرط الانفصال في الاستعمال
قوله طهارة وهي سيقون بكباب الصيد **اول** فيه بحث **قوله** ولا ينص
 عليه **اول** اي يظهر المذهب **قوله** انما ذكر الحكيمين الاخيرين وان كانت

كان يفهم ذلك من الاول احتراز عن قول مالك فانه يقول بطهر ظاهره
 باطنه فيصلي عليه لانه **اول** فهذا وجه آخر لقوله والصلوة فيه روى عليه
 ان لا يحصل به الرد على مالك رحمه الله كما لا يخفى ثم اعلم ان مالك انما ذهب الى
 طهارته ظاهره وباطنه دفعا للتعارض بين الحديثين **قال** الم وهو موعود
 بعه على مالك **اول** واطلاق طهر لظهوره في الطهارة ظاهرا وباطنا **قال**
 لان اسم غير المدبوع **اول** وهو الذي لا يمتدحى شيئا واربعيا **اول** لان الموضع
 موضع امانه كونه في بيان النجاسة وتأخير الادعي في ذلك والاولى فيه
 ان لا ادعي ليس بخبر **قوله** وهو موعود الى قول جمعة على مالك **وليك** في
 هاتين الكتاب نقلا عن خط الم ما هو صورة حقيقة اي الجلد الظاهر
 ليس ما نحن فيه بالاتفاق وجلد الادعي والخنزير خارجان على ما سذكر
 فلو خرج جلد الميت ايضا لزم ابطال النص بالقياس وذلك باطل
قال عصام الدين جلد الزكي وان لم يكن مأكولا طاهر عند علمائنا وكذا عند
 صرح به في الشرح الستة فلا يتناول الحديثان **قوله** وهو مختار الم
اول يعني قوله فانه يجوز له حاله وينتفع به انقادا او غيره **قوله** وقوله
 بخلاف الخنزير متصل بقوله اجلد الخنزير **اول** بل متصل بقوله وليس
 الكلب يتجمل عينا لان ريدا لاتصال المعنوي فانه بيان وجه الاستثناء
قوله والذين يفتنون عهده الله من بعد ميثاقه فان الضمير يجوز ان
 يرجع الى كل من المضاف والمضاف اليه **اول** هذا ليس بنظير لما تقدم
 اذ لا معنى هنا لجواز كلا الامرين بخلاف الاولين فتقوله كقوله غير متنا
قوله فتم احتياطا وذلك يرجع الضمير الى المضاف اليه **اول** قوله **قال**
 اشارة الى الاحتياط **قوله** قلت عدم طهارتهما **اول** اي بالدباغ **قال** الم
 ما تنفع اللبن والفساد وهو دباغ **اول** المضاف مقدر اي فعل ما يمنع **قوله**
 فان كانت متصلة بالملم فليس يتصور ان يكون طاهر **اول** لا يجوز ان
 يكون جلد عصبانية لا يقبل التحقك العصب **قوله** والجواب عن قوله ان
 المحرمة فيما يصلح للاكل لا كرامته دليل النجاسة انه سلم الى آخر قوله فينبغي

كما قلنا في ولد الغضوب **اول** فيه بحث لانه سلم ان المحرمة للكرامة دليل النجاسة
 فيما يصلح للاكل وقد وجدنا الدليل فكيف يتفق الاول **قال** الم اذ الموت
 ذوال الحياة **اول** فان قلت ما تقول في قوله تعالى من يحيط بعظام وهو يميم
 قلنا المراد من يحيط بالعظام كما قال الشارح او يقول المراد باحسانها
 ردها الى حالتها الاولى **فصل** في البئر **قوله** فكان هذا
 من قبل اطلاق اسم الحل على الحال **اول** اذا كان الكلام على حذف المقام يكن
 من قبل اطلاق اسم الحل على الحال **قوله** وعن هذا ذهب بعض الشارحين **اول**
 يعني الاتقاني **قوله** ولوجملنا في الحقيقة مسندا الى **اول** لفظة ما
 المذكورة الا انه مفهوم من المقام **قوله** حتى يعود المعنى نرجع ما في البئر **قوله**
 وفيه ان الحال فيها لا ينصرف في الماء والنجاسة فتخصيصها بالارادة بلا
 قرينة ظاهرة بعيد وايضا ياتي الحل على هذا المعنى في عبك الكتاب **قوله**
 وكان نزع ما فيها طهارتها اذ ينبغي ان يقال من الماء والنجاسة **قال** الم
 لا فرق بين الرطب واليابس والصحیح والمنكسر والزوت والحصى والبقير **قوله**
 البعير ويحرك جمع الحف والظلف واحدها بها حتى البقر والفيل يحق
 حثا ري بذي بطنه والاسم الحثي بالكسر **قال** الم انه استحالة **اول** اي
 بغير عن حاله **قال** الم الى فساد **اول** صلة للاستعانة المضمرة في استحالة
 ولا بد من اعتباره اذا الاستحالة الى الصلاح كاللبن والبيض لا يجب
 التخصيص ثم اقول لا يخفى ان المستعمل المنقلب الى الفساد هو القداء قبل
 ان يصير جزءا ففي الكلام توسع **قوله** فان وقعت اشارة الى ما يجب نزع
 من الماء حسب ما يقع فيها من النجاسة **اول** فيانه لا يجب في البعير والبقرتين
 نزع شيء من الماء فكيف يكون هذا القول اشارة الى ما ذكره **قوله** لا يجب
 اوجه سبعة **اول** الظاهر ان يقال تسعة **قوله** يعني ينقص عن
 العشرين في الكبير ويزاد عليه في الصغير **قوله** فيلزم ان لا ينزع عشر واصلا
 اذ لا يخفى من ان يكون له لو مقدار الصاع او دونه ففي الاول ما فوقه ينقص
 من العشرين وفيما دونه يزار عليه فان العشرين فليست **قال** الم

ان رضي الله عنه **اول** دليل على بعض المدعي **قوله** واخذ علما وانا رحمهم الله
بالعشرين لانه الوسط بين العليل والكثير وكان واجبا لمقتنه **اول** يعني
بهذا الاخذ وفيه نظر **قوله** وفيه نظر لان هذا المعنى موجود في ثلثين
فلم يتعين عشرون للجواب **اول** وفيه ان العشرين اول الاوساط وامر
الماء بمناة على المساحة والتخفيف وذا التضييق **قوله** واما ذكر حمل
اللفظ او توهم انه فعيل بمعنى مفعول **اول** قوله او توهم معطوف على قوله
على اللفظ **قال** الم وهذا شبه بالنقطة **اول** ولذلك قدم السؤال على
الحرى عند اشتباه القبل **قال** الم وان وجدوا في البرقارة **اول** اي
قال الم او غيرها **اول** من الحيوانات التي تنجس الماء بموتها فيه **قال** الم
حتى يتحققوا متى وقعت **اول** يعني من الازمنة السابقة التي توضح
ابعد هاهنا من البرقارة **فصل** في الامساك وغيرها **قال** الم
وعرق كل شئ بمقبر يسيرة **اول** اي في الطهارة لا في الظهور **قوله** وليس
لانه ما كوال اللحم الطاهر السور فلا مانع من الدخول فيه **اول** اي ايرادها ثانيا
مع كراهة سور هاد ليل على عدم دخولها هنا **قوله** وهذا يسقط ما ينبغي
ان يكون سور المحجب بحسبنا على قول الجب يوسف رحمه الله لوجود سقوط الزم
عن فمه مشبه **اول** يمكن ان يجاب عنه بان ما يلا في الماء من فمه ويسقط به
الفرض مشروب فلا يلزم نجاسة السور **قوله** لانه تقليل في مقابلة النص
اول في هذا الجواب نظر لان هذا التقليل لا مانع للنص فان ما يمين
النص استثناء النجاسة الحقيقية وما يمينه التقليل بنجاسة ما زال
عنه النجاسة الحكمية على ما هو مذهبهم فامل فان القول على الجواب الذي
ذكرنا **قوله** قيل يجوز ان يكون المراد بولوج الكلب الاناء بمجسه **اول**
منع لا يضر في بؤث المدعي لانه ان لم يجس الاناء بمجس الماء **قال** الم وهو
حجة على الشافعي **اول** الاحسن فهو اناء **قال** الم ولان ما يصب بوله
يظهر انك **اول** عطف على قوله وهو حجة على الشافعي من حيث المعنى
قال الم وهو دونه او **قوله** وله ان يقول البيع بعبدى فلا يبعد

قوله اجيب بانه لو كان كذلك الى قوله لازالة النجاسة لا للقبول **قوله** هو
يقول القبيدي هو عدد السبع كما في الاقتصار على الاربع في الوضوء
قال الم خلافا للشافعي فيما سوي الكلب والخنزير **قوله** قال الرازي عرق
الكلب وسائر فضلاته كاللغاب وفي وجه غير اللغاب كسائر النجاسات
قال الم الا اذا نكث **اول** استثناء منقطع **قال** الم والتبني على القله
في الهرة **اول** قوله والتبني مبتدأ وقوله في الهرة خبر **قال** الم وقيل الشك
في طهارته **اول** طهورية **قال** الم وقيل الشك في طهورية **اول**
يعني في طهورية فقط **قوله** وقيل في طهورية لانه لو وجد الماء المظلم
لم يجز عليه غسل راسه يعني بعد ما مسح راسه بسور الحمار ولو كان الشك
في طهارته لجاب **قوله** فان قيل احتمال تجس الرأس مع التيقن بطهارة
في الاصل لا يوجب غسله اجيب بان الكلام اذا وجد ماء اخر بعد ما احتسب
فالمسح عليه بالماء الاخر لا يرفع الحديث المستيقن لاحتمال تجس البله باضا
الرأس المحتمل تجسه باصاية هذا الماء فلا بد من غسله **قوله** قيل هذا ليس بظاهر
الرواية وانما هو محسوس **اول** لفظ هو في قوله انما هو راجع الى ظاهر الرواية
والتي هي في قوله فيه راجع الى ابن الحمار **قوله** ثم قال لا يقع دليل الشك
الى قوله لدخولها المضاف وذا الحمار **اول** اوضح هذا كان سور الكلب
ايضا مشكوكا لا قل لتحق تلك الضرورة فيما لان يقال هذا تعليل
في مقابلة النص **قوله** فبقى الامر مشكوكا بنجاسة من وجه وظاهر من وجه
الى قوله لا لا شك **اول** فيكون الشك في طهارة لا في طهورية **قوله**
اضافة للحكم الى الفارق صيانه بحكم الشرع عن المناقضة طاهرا **اول**
لا بد له من بيان تاثير الفارق وتبين صدور الشريعة حل تلك النكبة باسط
من هذا في شرح لوقاية فراجع **قال** الم والبعل من نسل الحمار فيكون
بمنزلة **اول** قال عصام الذين يشكل بما ياتي في كتاب الاضحية من
ان المولود بين الاهل والحيث يتبع الام لانها هي الاصل في التبعية
حتى اذا استقر الذئب على الشاة يفضي الولد فمقتضى هذه الرواية

ان يكونا بعل المتولد من الركة تابعها ولا يشك في سورها ويمكن تقليل
الشك في سورة بتعارض الادلة في حرمة واباحة لانه ورد الحديث في
حرمة صريحاً والحديث الوارد باباحة الفرس والحمار يقتضي اباحته انتهى
فيه بحث **قوله** فقال النبي صلى الله عليه وسلم مرة طيبة وما طهور **اول**
المرّة بالماء المشاء **قال** الم فان لم يجد غيرهما **اول** اي غير التوريب
قال الم فاشبه الماء المطلق **اول** في عدم جواز التيمم عند وجوده **قال** الم
وسور الفرس ظاهر **اول** وطهور **قال** الم وهو مسح بها **اول** هذا عند
ابن تيمية رحمه الله اذا شافى رحمه الله لا يرى السامع بين الكتاب والسنّة
قال الم قلنا ليله الجن **اول** رد على يوسف **قال** الم والحمد **اول**
رد على الكل **باب** التيمم **قال** الم ومن لم يجد الماء **اول**
المراد بعدم الوجوه هنا حقيقة لعدم القدرة على الاستعمال كما في
لقوله ولو كان مجداً للماء **قال** الم واخرج المراء **اول** للاحتشاش
او الاحتطاب وغيرها **قوله** قوله واخرج المراء منسوب كونه حالاً الى
قوله ويجوز ان يكون منقولا **اول** قال العلامة الرضوي يستفنى من كان
المهم جانب وما بعناه الى ان قال فانه لا يقال لزوم جانب عمود وكفّة
بل في جانبه وكذا خارج الدار كما قال سيويه بل في خارجها **قال** الم
اوكثر **اول** قوله لاكثر للاشارة الى ان هذا التقدير بالميل لا يمنع ازالة
قال الم لان التقريب **اول** اي المقصود باختيار الصلوة المؤدية الى
خوف قوتها في الوقت **قال** الم ولان الضرر في زيادة المراء فوق
الضرر في زيادته في الماء **اول** فان النفس اقرب من الماء اذا مال بال
لنفس **قال** الم واعتبر الشافعي خوف التلف **اول** اي تلف النفس
او منفعتها **قوله** وهو اي اعتبار الشافعي مردود الى قوله الى ان خرج
من لا يشك مرضه بسياق الآية **اول** اشارة الى مسلك آخر في الآية
ملكها القاضي ابو زيد وشيخ الاسلام **قال** الم لانه اليق بموضع الطهارة
اول اي الذي يخرج فيه بدليل قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم **قوله** فخل لا

ستم

عليه تكرار **اول** فيه بحث **قوله** وابويوسف رحمه الله لم يجوز مع القدرة على
الصعيد العبار عنه فكيف يجوز استعماله عند الفجر اري والتميم معدول به
عن من القياس **قال** الم او جعل طهورا في حالة مخصوصة **اول** وهي راحة
قال الم الاسلام قوية بدونها **اول** يقتضي انه لو تيمم للصلوة مع غيرها وليس
كذلك والحاصل انهما لا يصححان منه تيمما اصلياً على عدم صحة التيمم منه **قوله**
واجب بيان الطهارة للحاملة **اول** المجيب صاحب المستصفى **قوله** وكما هو كذلك
فالابتداء والبقاء سواء **اول** الكلية ممنوعة والا لزم ان يكون الرد سبلة
للتيمم **قوله** والزيقات **اول** الرقيات سائل اجبرها محمد حين كان قاضياً
بالرق وهي واسطة بين ديار ربيعة **قوله** والكيسانيات **اول** ابو عمر
وسليمان بن سيف الكيساني صاحب منعه قوله ذكر محمد في الكيسانيات
او في املاء الكيساني **قال** الم وله ان الخوف باق **اول** الظاهر ان يقال الخوف
بوجود **قوله** وقيل لانه على **اول** القائل هو لا يعني **قوله** المسافر اذا
سقى الماء في رحله الى قوله وله يمكن بان وصفه غيره **اول** فيه يجوز ان
يضعه بعله لا بامر **قوله** وان كان الثاني فلا اعادة عليه بالاتفاق **اول**
في الاتفاق نظر ذكره الاتفاقي **قوله** بل هو واجد عادة **اول** الاولى
واجده حقيقة **قوله** وكل ما هو معدن للماء عليه يفرض على التيمم طلب
الماء فيه **اول** وانت جدير بالتحذير بهذه النكته فيما اذا لم يعلم وضع
الماء في رحله اصلاً لا فرق في كون رحله المسافر معدن الماء بين
النسيان وهذه الصورة لا يقال رحل الرجل لا يكون معدن الماء ووضعه فيه
غيره بغير علم لا نأخذ بهذا لا يجدي نفعا فان الطلب يفرض عليه لكونه
معدن الماء ووضعه فيه بنفسه او وضعه غيره بغير علم فاذا اطلب وجد الماء وان
وضعه غيره بغير علم فلا يجوز تيممه وصلوته به لانه تركنا الطلب المقرض عليه
الموصل الى الماء **قوله** ولها اننا لانم انه وجد لان المراد بالوجود القدرة
كما تقدم ولا قدرة الا بالعلم **اول** لو كان المراد بالوجود حقيقة فالنسيان
ساقية ايضا لانه هنا مصدر وجبت شئ اي صارفة ولا يطلو او اجد

لا يخرج الفاسد من الجاهل
قوله وانما عند الفجر
اول اننا لم نبار

بحث لانه

علي الجاهل بالشيء مع قبه منه سواء علمه سابقا او لا **قال** الم وهو المراد بالآثر
اقول اي لو جازان المشروط انشاؤه في جواز التيمم **قال** الم وليس المتيقن
اقول المراد بالمتيمم من اراد التيمم **قال** الم فلم يكن واحدا **اقول** حكاه **قال** الم
 لان الضرر يسقط **اقول** اي للوجوب **باب** ^{على الخفين}
قوله وعن هذا قيل من لم ير المسح على الخفين ايم يعتقد جوازه كان سبدا
اقول اي من كان بالكثير **قال** الم لكن من رآه قد لم يمسح خذ بالعزيمة كان ملجوا
اقول في غير موضع التهمة **قوله** ولما عاينه رضي الله عنها الي قوله وروي
 رجوعها للوضوء احتراز الجناية **اول** الظاهر ان يقال احتراز عن
 الجناية **قال** الم وقوله اذا البسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال
 وقت اللبس **قال** لان الزهراء ليس المراد لا يفيد اللفظ لانه مفيد بل القدوة
 لا يفيد بهذا اللفظ هذا المعنى بل قصد به الى اعادة ما ذكره الم وعلي هذا
 يكون الجواز والجرم متصلا بحدث موجب للوضوء والتقدير جاز بالسنه
 من كل حدث موجب للوضوء على طهارة كاملة اذا البسهما ثم احدث والجرم
 في موضع الحال اي من كل حدث كائنا او حارثا على طهارة كاملة انتهى
 فيكون في كلام القدوري تعقيد **قال** ففي كلام القدوري تسامح **اول**
 يدفع بان يقال للدوام الامور المستمرة حكم الابتداء كما في مسئلة اليدين
 على انه لا يفسد هذا التوب وهو لا يسه ويسحق في الايمان **قوله** فان عدم جواز
 المسح هنا **اقول** عند الخضم **قوله** والاشافي **اول** الاستفاء متيقن والاشافي
 يحذره ويؤثر **قوله** لان الحرق اذا كان مقدار ثلث اصابع منع قطع السفر
اقول فيه بحث **قوله** بخلاف حدث الاصغر فانه اوجب غسل اعضائه التي يغسلها
 الرجل فكيف يمكن الجمع **قوله** وقال مولانا حميد الدين الموضع موضع النقي فلا
 يحتاج الى التصود **اقول** لانه حيث يقتضي الشرعية فيحتاج الى الصورة
قوله لما روي ان من رآه صنوان ان لا ينزع خفافا لما يام **اول** ذلك
 بالسافر الظاهر ان المراد قوله صلى الله عليه وسلم يمسح بيمينه ويما ويله و
 لئلا يام وليا لها **قوله** وقوله لان عند النزاع دليل بقي المدة **اقول**

ايضا شرح به هاهنا **اقول** هذا ليس
 من مجموع **قال** المسح في القدوري
 المسح بحدث موجب

يمكن ان يجمع بينه وبين
اقول فيد ان من جلت تلك الاعضاء

بقي

المراتب تتحقق المدة ولا يتعلق بالنزع في الصورة الاولى فلا يلزم قوله لات
 عند النزاع **اب** بل الظاهر انه دليل الثانية **قوله** بعدما احدث **اقول** وسع
قوله والطاهرة اذا حاضت فيه سقطت عنها **اول** وفيه خلاف الشافعي **قال**
 وقال الجوز اذا كانا خفيفين لا يشقان **اول** صفة الخفيفين اخبرنا ان ويرى
 لا يشقان اي الماء لا يشقان **قوله** تنزع خافهما ثم يمسح برأسها **اول** فيه بحث
باب الحيض والاستحاضه **قوله** فان قيل قوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم دم الحيض اسود عبيط يدل على ان هذه الاشياء ليست بحيض
اقول لان السكوت في موضع الحاجة الى البيان في الجواب بحث وهو قوله
 ليجب بانه من باب تخصيص الشيء بالذكر ولا دلالة على نفى اعاده وقوله بالعين
 المهملة **قوله** واما على قول غيره فيكون تسقط مجازا للمتنع **اول** الظاهر لفظه
 للمتنع بدل قوله للمتنع **قوله** فلا بد من الاغتسال ليرتج جانب الانقطاع
 بوجود ما زاد على ان عادت من مدة الاغتسال **اقول** فيجب بل وجود
 الاغتسال لنفسه فانه لكونه مطهرا يرجح جانب الانقطاع **باب**
 المستحاضه **قوله** ثم اعقبه لاستحاضه لانه اكثر قوعا من انفس باعتبار كثرة
 اسبابها **اول** ما ذكره ليس اسبابا لها بل ان منه وظروف لوقوعها **قوله** وقد
 باننا لانسلم ان صلوة ههنا مطلق بل عام **اول** فيه تامل **قوله** فيه نظر
اقول الجواز ان يبقى في حق النواقل للحاجة ولا يبقى في حق المكوبة لارتفاعها
 بالنسب ليهما كما في التيمم لصلوة الجحازة على ما نحن بعد سطور **قال** الم لات
 اللام يستعار للوقت **اقول** قول المعنى الى قولنا يتوضا وقت كل صلوة
 وليس ذلك منه هنا ولا يتقدمه بالاول قائل **قوله** وهذا في الوقت
 مراد بالاول **اول** الظاهر ان يقال هو اي هذا المعنى قائل **قوله** وما روي
 من غير لا يحمله **اقول** لم لا يجوز ان يكون من اضافة الصفة الى الموصوف اي لكل
 صلوة موقفة مثل حصول الصورة **قوله** والجواب ان ارتفاع المخرج يمنع اه **اول**
 هذا على تقدير صحة وجه آخر لا قامة الوقت مقام الاداء غير ما ذكره ثمس
 فلا يندفع به النظر عنه كما لا يخفى **قوله** او مكوبة اخري **اقول** فيه بحث **قوله**

الم

عبيط

في وقت آخر **اول** يعني اذا جمع صلوة مع اخرى في وقت اخرى على ما هو متعارف
ومن نقول ايضا في الحج **اول** واجب بانه قد لا يستلزمه كالتيمم لصلوة الجازة
في المصراي قوله وفيه محل كاري **اول** قبل بطلان التيمم بالنسبة الى غير صلوة الجازة
ليس مستبعا عن الصلوة عليها بخلاف وضوء المذخور فان بطلانه مستبعب عن
خروج الوقت وتعل ذلك وجه التحمل وفيه بحث لظهور ان مراد المحجب حواجز
ان يبطل الوضوء في حق بعض الصلوة بخروج الوقت دون البعض فلا يلزم الا
بالنسبة اليها ويقول الم استأنفوا الوضوء لصلوة اخرى يندفع ذلك لاطلاق
الصلوة فليتام **اول** ربما يقول متعشنا ان الوضوء كان باطلا بالحد المسافر
اما **اول** لا بالخروج على ما يدل عليه الشرطية الدالة على السببية وفيه بحث **اول**
فان الوضوء الى قوله بيان موضع الخلاف **اول** بل بيان مدة الخلاف **اول**
والصحيح من مذهبه ان شيئا من ذلك يعنى الخروج والدخول ليس ببحث **اول**
اي الخروج المطلق ولونا فصلا ينقص بالخروج الكامل ومن كل وجه **اول** لتمامه
مقام الاداء **اول** الاظهر ان يقال لان الاداء لا يكون الا فيه **اول** اي بماجي
يكن الاداء دخول الوقت **اول** الاظهر ان يقال ان يتمكن من الاداء مفاجا دخول
الوقت **اول** وهذا لان الوقت قائم مقام الاداء **اول** لا يطابق المشرح **اول**
فان قلت ففي عبارة الم سماع الى قوله فالجواب ان المضاف محذوف **اول**
ولكن ان نقول لا سماع ولا حذف في كلام الم اذ وجوب تقديم الطهارة على
الوقت للممكن من الاداء كما دخل ما لا يقبل التسكين وانما الوجه المقدم وجوب
الاداء كما دخل الوقت فالمراد من الممكن من الاداء هو القدرة المقارنة للفعل
فتامل **باب** **اول** الانحاس وتطهيرها **اول** لما اضاف الى ضمير
الانحاس **اول** يعني مرادها غسلها **اول** واجب بان ذلك مجاز الى قوله
فيكون امره بطهارة التوباء قضاء **اول** في كونه امره قضاء بحث لا يخفى على من
يعرف معنى الاقتضاء في اصطلاحهم **اول** وكذا الحكم في الماء المستعمل **اول** على
القول بان يحسن **اول** وحاصله ان الاشتراك في العلم بوجبه في العلول **اول**
يعني يوجب الاشتراك في العلول **اول** الم يبق ظاهر **اول** عليك **اول**

تاج الشريعة متاملا **اول** الم يحذف الختم **اول** اي بجم النجاسة **اول** ولنا قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم ذكوة الارض يسبها اي طهارتها جفافها الخلا قال اسم
السبب على السبب لان الذكوة وهي الذبح سبب الطهارة في الذبيحة **اول** فيكون
حجة على من شرط في التحول بعلاقة السببية كون المسبب مستبعا عن خصوص
هذا السبب **اول** فلا يكون الطهارة قطعية بجفاف الارض والكتاب **اول**
ذلك **اول** وفيه بحث لا يري ان التيمم بالحجر والرمل والنورة وامثالها في خلاف
المشافي وادنى مرتبة الاخلاق يراى تشبه **اول** واجب بان الآيات ههنا
ظنية لان المفسرين هم الله اختلفوا في تفسيرها **اول** وكذلك اختلفوا
في الصعيد على ما قرأه يوش **اول** وقوله اخذ امغوا مطلق من قدرناه
فيه معنى لاخذ **اول** ويحتمل الحالية **اول** والمراد بقدر الدرم موضع
الحدث **اول** فيه بحث **اول** وهذا لان حكم النجاسة التي طهرت الى قوله
حتى سقط اعتبار ما على السبيل من النجاسة **اول** تأمل في هذا المقام **اول** ولنا
التصنيف **اول** يعني حديث استنزهوا عن البول وحديث العريضة قد
تقدما **اول** قال في النهاية انما اخر اصل في حنفية رعاية لغواصل الالفاظ
فانها ما يرامى واريان تقديمه ساكان في ذلك ولعله من باب الترف **اول**
نعم ولكن يكون الثاني طول ومراد صاحب النهاية رعاية لغواصل مع تساوي
الترتيب كما لا يخفى **اول** وانما خض الاصل الاول بابي يوسف وان كان اصل
محدث ايضا لان الكلام فيما يוכל لجملة **اول** ممنوع الا يري الى كافي التبيين في
قوله كقول ما يוכל لجملة كيف يدلى على عموم الكلام **اول** وان كان الثاني لم يثبت بخا
بول ما يוכל لجملة بقوله صلى الله عليه وسلم استنزهوا عنده ولا مرغلا **اول**
بل يثبت لك بالتعارض على ما مر **اول** لانا ذلك الكلام كما سنبينا على ان بول
غير ما كوال الم عند محسن غلب **اول** ممنوع **اول** والكلام فيه كالقلام فيما قبله
لانا ليس مستوخ كما في الحمار **اول** ان ارادنا المحرم معلوم بالآخر فلا نعلم ذلك
وان ارادنا كذلك بالترابي فلا يفيد اذ لا يمنع التعارض الظاهري فتامل
كتاب **اول** الرضوة **اول** ما قل اجمع يتصور معه وسطي هو

الرابع **قول** هذا الاستدلال انما ينهض لولم يكن عطف قوله تعالى والصلوة الوقت
 من قبل عطف الرجوع على الملائكة **باب** **الموافق** **قال** الم **قول**
 وقت الجهر اذا طلع الجهر الثاني **قول** اي اول وقت صلاة الجهر وقوله اذا في قوله
 اذا طلع الجهر الثاني استعمل احكاما لظرفا **قول** ولما ابتداء ببيان الوقت لانه
 سبب للوجوب وشرط للاداء **اول** ولانه لا مدخل فيه اختيار العبد و
 لم يخرج دخل الله تعالى بخلاف سائر الشرائط **قول** قل هذا من قبل الحلاق الم لكل
 على الخ **اول** بل الاظهر انه من الحلاق العام على الخاص ثم اقول والاولى ان
 يحل على حذف المضاف وهو كثير فالمعنى واخره واخر الاوقات التي لم يطلع
 الشمس فيها فليست **قول** وصاد الف في مثل الشراك **قول** اي صار ظل الشخص
 في ذلك الوقت في جانب المشرق بقدر شراك النعل **قول** واعترض
 بان قوله ما بين هذين الوقتين يقتضي ان لا يكون الا ولاء ثم وبسبحي التفضل في
 الطلاق **اول** واجب بانه لو اقصى ذلك كان الصلوة فيها واقعة في غير
 الوقت **اول** والاضحى ان يقال الفعل دل على ان الغاية داخله في الغيا **قال**
 انما الجهر المستطير **اول** قوله انما الجهر مبتداء وقوله المستطير خرج **قول** فهو
 ساعة الزوال **قول** فيه تسامح لظهور ان ساعة الزوال ليست في الزوال
 فيعمل على حذف المضاف اي فهو ظل ساعة الزوال **قول** قال الكرخي رحمه الله
 وهذه العجائب روايات الى موافقتها لظاهر الاخبار **اول** في الموافقة
قول وتاويل اخر الوقت الذي يحقق عنده خروج الظهر **قول** وفيه بحث
 ثم اقول قوله الذي لا صفة لقوله اخر فففيه مجاز حيث اريد بالآخر ما يقرب منه
 ويليه فاضافه الى اخر الوقت بانية واضافة الوقت الى الصبر فيها مجاز
 ايضا فامل **قول** بدليل قوله فيما بعد بخطوط واخر وقت المغرب حتى يغيب
 الشفق **اول** في دلالة على ما ذكره تامل ان لا يلزم ان يدخل الغاية تحت الغيا
 لكن الواقع في انفع الهداية حين يغيب الشفق ولعل حتى في هذه النسخة
 من الكتاب **قول** وفي بعضها في اليوم الثاني انه للظهر **قول** فيكون
 في كلامه نوع الباس ان المراد في هذا الوقت قبل الوقت المذكور في

المطلوب
 والافزوقا وذلك خلاف
 اول وقوله يقتضي
 لا يكون الا
 م

في الكتاب **قول** وهو ما اذا صار ظل كل شيء مثليه **اول** وفيه بحث ولعل المراد
 قيل ما اذا صار له الان دلالة الحديث على خلافه **قول** قال في المحلية قد رثت
 ركعات **اول** يعني قال في مكان خمس ركعات **قول** وما رواه من امامه
 جبرئيل عليه السلام **اول** وفي الغاية وعن حديثهم جوابا ان احدهما انه يعلم
 بالفعل وهذا بالقول ففيه زيادة فائدة الثاني معناه مداها في الثاني حين
 غرب الشمس ولم يذكر وقت الفراغ فيحتمل ان يكون الفراغ عند مغيب الشفق و
 يكون بين هذين اشارة الى ابتداء الفعل في اليومين والى اخر الفعل في اليوم
 الثاني انتهى وفيه بحث **قول** قيل معنى كلامه ان التمسك بالحديث **اول** يعني
 انه جواب سؤال وهو ان الموقوف في مثله حكم المرفوع فاجاب بانه لو سلم انه من
 تلك المواضع لان له معاضضا هو ما روي عن غير من الصحابة البياض **قول**
 قيل واوّل من صلى المغرب شكرا نطقا عيسى عليه السلام الى قوله وفيه نظر **الاول**
 بل ذلك في يوم القيمة على ما ذكره المفسرون ولعل ذلك وجه النظر **قول** بل لا
 ما كان فيه الا يري انه عليه سلام الله في اليوم الثاني **اول** فان قوله بل فعلنا
 بيان للحاضر في كرامة الجبر بعد قوله واجب بانه لو اقصى ذلك **فصل**
 ويستحب الاسفار **قول** فان ظهر له حاجة الى الرضوخ بعد الصلوة **اول**
 الاول ان يقول فان ظهر له صلواتها على غيره وضوء **قول** واستدل بما قاله عائشة
 رضي الله عنها كانت النساء يتصرفن الى اخر الحديث **اول** هذا لا يدل على الكراهة
 الكلية الا بانه لا قال بالفضل **قول** والتأخير الى عاي هذا الوقت مكره
 قالوا اما الفعل فيكره لانه مأمور بالافعل ولا يستقيم ثبات الكراهة
 للشيء مع الامر **اول** فيه بحث فان الكراهة واخواتها من صفات افعال المكلفين
 على ما بين في موضعه ثم لا منافاة بين الامر والحظر على ما يدل عليه قوله صلى الله
 عليه وسلم فليكفروا لمحت وتفضيله في الكافي وكتب الاصول **قول** وماذا
 في النهاية وهو في جواب هذا السؤال الى قوله لا يمتنع فليست **اول** في
 ثم قوله مبتدأ على امر الضمير يعني به الرد على صاحب النهاية وقوله
 او انقصين يعني به الرد على الاثباتي **قال** المم وتأخير العشاء الى ما قيل

لما قيل **اول** ينبغي ان يكون الفاية داخله تحت المقتضى في كلام المم ليطبق اليه
على المدعي فهو خارج عنه في الحديث **قوله** وذلك اثبت السنة **اول** الام انه
اثبت السنة لثبت هي بمواظبة صلى الله عليه وسلم كما سلف **قوله** ثبت ما
الوجوب وهو السنة **قوله** السنة ما واظب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لادلالة في الحديث على ذلك فكيف ثبت السنة **قوله** ونفس التأخير لم يكن
للعجب بل للندب والاستحباب **قوله** ان قيل اذا كان التأخير للندب و
الاستحباب كيف يلزم المشقة على الله والخرج في ترك المستحب قلنا الماد
بالامه م الذين يصلون خلفه صلى الله عليه وسلم **قوله** واجيبنا انما
هناك موجود ايضا هو قوله تعالى وسارعوا الى مغفرة **اول** المعقول كيف
يعارض النقص ثم ينبغي ان يكون التأخير الى النصف مكرها والسلا الامر
بالمسارعة عن المعارض **قوله** ثبت الاباحة بخلاف تأخير العشا الى النصف
قوله قلنا ان يكون التأخير ايضا مباحا وليس كذلك وجوابه انه وقع التعارض
بين سارعه واسرعه فبقى دليل الندب وهو تكثير الجماعة سالما عن المعارض
وفيه بحث **فصل** في الاوقات التي يكره الصلوة فيها **قال** الم
ولا عند قيامها في الظهيرة **قوله** في القاموس الظهيرة انقضاء النهار
وانما ذلك في القبط انما كانها لا ينفقده **قوله** لكن يجب عليه تضاه
ذكر سنن الامة في اصوله **قوله** وذكر حقا الهداية ايضا في كتاب الصوم في
آخر فضل فمما روي عليه **قوله** وفي التوافل يعني آخره بجملة فيها **اول**
الضربة في قوله فمما روي الى التوافل **قوله** وغيره جعل اللام **اول** يعني
غير صاحب النهاية **قوله** فنقص وضو الضاحك **قوله** جواب النقي **قوله**
اجيب بان اللام في قوله فليعد الوضوء والصلوة للهداية التي وجدت فيه
التهمة لا للجنس **قوله** ليس الموصوف ظاهرا في الكلام **قوله** فكافي
معناه فالحق كذا في الشرح **قوله** فيه ان شرط الاحكام بالدلالة ان يفهم
العلم من فهم اللغة وليس هناك **قوله** كالعصر يستأنف **قوله** قوله
يستأنف منه العصر من قبل ولقد امر على اللتم سبتي **قوله** واقر في

الجواب الى قوله ولا يمكن ان يكون كل الوقت شرطا **اول** فيه بحث **قوله** وجهه
ما ذكرناه **اول** وهو ان السبب كل الوقت ان يقع الاداء فيه **قوله** قلت
الفعل في المعطوف بمعنى الكراهة الى قوله ولا يجوز فيه **قوله** وفيه بحث
فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طريق المحذوف فلا يجوز ان يضارب وعمره
اي ضارب وزيد بضارب المحذوف معنى مخالفا لذكره بان يتدارجها
بمعنى السقوف والاخر بمعنى الابلام ومن صرح بذلك ابن هشام في معنى اللبيد **قوله**
قلت حكاية فعل **اول** لا يندفع به الاسكال الوارد على قوله الراوي نهانا
فانه بمعنى النهي بالنسبة الى الفريض وعلى حقيقته بالنسبة الى صلوة الجماعة
وسجود التلاوة فليست **قوله** ولانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في
واحد وانه لا يجوز **اول** فيه ثي الا ان يكون الواو بمعنى او يعني ان تناول
قوله لا يجوز الصلوة للفرض والنفل غير مستقيم لاحد من فانه ان اريد في
الجواز عدم الصحة يلزم خلافا ما نص الاصحاب عليه في النفل وان اريد به
عدم الصحة في الفرض والكراهة مع الجواز في النفل يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
قوله والمخا يقال معناه حتى يضرب طلوع الشمس وحتى تغرب الغروب فانه
لو كان على حقيقة **قوله** لا يقال الاحتياج الى التأويل مسلم في الغروب فان ما
قل الغروب وقت مكره واما ما قل الطلوع فانه وقت كامل لا كراهة فيه
فلو ابقى على ظاهره لا يلزم ثي لانقول بل يلزم فان ارجح دخول ما بعد
حتى في حكم ما قبلها نعم يلزم الاسكال في حديث عقبه بن عامر لان يول
بالقرب منه ايضا فليست **باب** الاذان **قوله** وسبب
ابتداء الى قوله وبقائه **قوله** وبقائه معطوف على قوله ابتداء **قال** الم وقال
ذلك الحديث اي محذوره **قوله** اسمه مرة بن معمر كذا في القاموس وقال في
الغير ابو محذوره او مرة بن معمر صحابي فشكل في اسمه **قال** الم وكان
ما رواه تعليما فظنه ترجيعا **اول** يعني امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالتكرار حاله التعليم ليحسن تعلمه وذلك من عادته فيما يعلم اصحابه فظن
الراوي انه امر بالترجيع **قوله** فلما بلغ كلمات الشهادة خفض صوته

حياة من قومه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى آخر الحديث **اول** الحيا بما
 ذكر ان يكون سبب الحفظ الصلوة في الشهادة الثانية **ولم** قلنا المعتد **اول**
 هو مصدر **ولم** وهي نون عان ما يرجع إلى نفس الاذان **اول** اكنى ذكر الاذان
 عن الاقامة والافقية بيان ما يرجع إلى نفس الاقامة ايضا **ولم** وان لم يكن
 من التسنن الاصلية **اول** حيث لم يذكر حديث عبد الله بن زيد فلا يكون
 الصلوة خير من التوسن الاصلية ايضا **ولم** والمتأخرون استقصوه
 أي التسوية المحدث **اول** فيه بحث **ولم** لانا التسوية لاصلي كان الصلوة
 خير من التوسن لا غير **اول** التسوية هو العود إلى الاعلام بعد الاعلام **ولم** و
 علماء الكوفة حتى على الصلوة حتى على الفلاح بين الاذان والاقامة في الفرج خاصة
 مع بقا الاول **اول** في قوله مع بقا الاول بحث **فاللم** لانه يصير اعيان إلى ما
 يحب بنفسه **اول** فيه بحث **ولم** ولو كان صلوة على الحقيقة إلى قوله ولم يذكر
 مع الحديث اعتبار الحقيقة **ولم** فعلى هذا يكون قوله علماء البشاهين من التوسن
 قوله وفي رواية الكرخي **اول** هذا ينبغي ان يكون على قول من يوجب الاذان
ولم بخلاف المسافر إلى **اول** فيه بحث **باب** شروط الصلوة
 التي تقدمها **ولم** والشروط جمع شرط وهو العلامة **اول** الذي هو معنى
 العلامة الشرط بالتحريك دون بسكون الراء **ولم** ليكون الباب شتملا على جملة
 الشروط **اول** التي في قدره المصلي وليس الوقت منها فلا يريد نقضا **ولم** يحصل
 الزينة نفسها **اول** دليل لقوله السابق وهو قوله فكان معناه **اول** و
 اجيب بان الآية قطعي الثبوت **اول** ينظر فيه **ولم** وبهذا يتبين ان
 السرة ليست من العورة **اول** الا في ان يجعل الإشارة إلى الرواية الثانية
 ان لا يتبين من الاواني كذا لركبة عورة كما اذا قال له من داري ما بين هذا الخا
 إلى هذا الخا وقوله وكلمة إلى **اول** يتحقق قلنا فامل **ولم** وفيه نظر لا يخفى
 إلى قوله فلا فرق بينهما **اول** المراد بالحدث الذي فيه كلمة حتى نفى كماله
 مسامحة **ولم** وكان ينبغي ان يقول ولا يقول صلى الله عليه وسلم بالواو
اول كلمة او يفهم من الدلالة على الاستعلاء ما ليس فيها الواو فلو اني بالواو

لا هم خلاف المقصود **ولم** ولكن الاول اصح لانه ليس بمتعلق حتى **اول** الظاهر
 من تقرير كلام الم في كتاب الكراهية كونها عورة مستقلة ويمكن تأويله فراجع
ولم فكانت القدم مكشوفة لا محالة **اول** فيه بحث **ولم** والثلث استحضانا **اول**
 أي بحديث الوضوء وهو والثلث كثير **ولم** وبان الرابع مانع مع القدرة والثلث
 بدونها **اول** فيه بحث **ولم** وبان بالحققة رحمه الله **اول** فيه بحث فأنقل
 الكلام إلى لفظ الخفيفة **ولم** واجيب بان الاصل في الرأس غسل كله **اول**
 يبقى على كونه آية الوضوء مع قول المعنى **واللم** وفي الصلوة عاريا ترك الفروض
اول على تقدير ان يصلي قلنا موسى الذي هو افضل الصور **واللم** وينوي
 الصلوة التي يدخل فيها نية لا يفصل **اول** وهو عطف على قوله ويستزعمه وقوله
 لا يفصل صفة لقوله نية **واللم** ولا معتبرا بالآخر منها عنه لان ما مضى لا يقع
 عباده لعدم النية بما ليس من جنس الصلوة **اول** والمشي إلى الصلوة عند
 من جنسها كونه توجهها إليها وقيل المراد بما ليس من جنس الصلوة ما يدل على
 الاغراض عنها كالكلام **ولم** لان ذلك وقت نعم **اول** المضاف مقدر
 أي لان وقت ذلك **ولم** واقول ارياته اراد بذلك ما ذكره تنافها وان يحرم
 بتخصيص الصلوة التي يدخل فيها ويمر بها **اول** فيكون الشيء شرطاً بنفسه
واللم ان كانت الصلوة نقلاً كنيته مطلق النية **اول** الاظهر ان يقال
 كنيته مطلق الصلوة **ولم** يريد بذلك اني قوله لان اصابه عينها **اول**
اول قوله لان اصابته دليل لقوله يريد بذلك **ولم** وكذا لو كان نكاحاً
 لا يقدر على التحول إلى القبلة **اول** ليس فيه عذر والخوف **ولم** وذكرنا
 ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم **ولم** لا يلزم من عدم
 الانكار الوجوب **واللم** والم يخرج من خلفه وصلى كل واحد منهم إلى جهة وهم
 خلفه **اول** قوله ويخرج من خلفه أي الذين هم ان يكونوا خلفه وقوله
 وكلهم خلفه أي ليسوا بمقتدين عليه **ولم** وفيه نظر لان قوله ومن علم
 منهم **اول** من شرطية بقلب الماضي إلى الاستقبال **باب** صفة
 الصلوة **ولم** والتحرير جعل الشيء محمداً لها لتحقيق الامة **اول** فيه بحث

الى الدلالة على المرة **قوله** كانه قيل وما كان **اول** لفظة شرطية في قوله
 ما كان **قوله** وكل ما ملق بئني لا يوجد بدوته **اول** اسم فان الشرطية لا تدل
 على العدم عندنا ولذا لا يعتبر منه الشرط **قوله** ولم يتركها الا بعد **اول**
 لترك في السنة يكون لاعلام الجواز **قوله** لانها سنة **اول** جواب قياس **قوله**
 فانها يجب بترك سنة تضاف الى جملة الصلوة **اول** فلخص من كلامه انها
 في جواب القياس والاستحسان وقد جعلها المم واجبات الصلوة ويستدل
 المم على وجوب القنوت والشهادة وتكبيرات العيد في باب سجود التوبة واطلعه
 النبي صلى الله عليه وسلم عليها من غير ترك وباضافتها الى جميع الصلوة **قوله** و
 الواجبات والسنن المذكورة في هذا الباب دخلت هذه اللفظة بطريق
 الحقيقة **اول** فيكون من باب عموم الجواز **قوله** والتحريم مصدر حرره وهو مضى
 الى ما عليه وهو الصلوة **اول** ويجوز ان يكون التحريم بمعنى الحرمة والاضافة بمعنى
 في كماله **قوله** لان تحريم الصلوة عين افعال الصلوة **اول** قوله غير مقول
قال الم ولهذا لا يتكرر كذا لا كذا **قوله** قال ابن الهمام زكاة فلا يضر عدم
 صحته اذ لا يلزم من الركنية التكرار كالفقعة انقروا وفيه بحث لانه صرح بما قبل
 ان الفقعة فرض غير ركن **قال** الم وفيما رواه يحيى على حال الضرورة **اول** في
 حالة الاستئمان بالاكسية في الشتاء فان لا يبط مشغول بحفظها **قال** الم و
 الخلاف في الاعتداد ولا خلاف انه لا فساد **قوله** فما اقل ما ذكره نعيم الدين
 والناضي في الذين انما يفسد عندهما والرجاء ان كان المفروض مكان
 فالامر بالنهي ان يفسد تحريم قراءة لانه مستكمل بكلام وغيره من خلاف ما
 اذا كان ذكرا او نهيها فانما يفسد اذا اقتصر على ذلك بسبب احلا الصلوة
 عن القراءة ولو قرأ براءة شاذة لا تفسد صلوة ذكره في الكافي **قوله** الخبر
 بالتسمية مما يعقب بالبلوى **قوله** للخصم ان يدعي الاشهاد ويمسك بمسك
 معاوية يعني انه عنه المشهور **قوله** ويسرهما الباء زائدة وقع هو **قوله** زكاة
 الباء في المنع كقراءة فلا وجه للحمل على السهو **قوله** ولا ياتي بها فيما يحجر
 لاختلاف نظم القراءة **اول** اي باسرارها مع جهر القراءة **قوله** او ينفى

الفضيلة **اول** فيه بحث **قوله** وهذا يقتضي ان يكون التكبير في محض اقيام **اول**
 لان ذلك اذ لا دلالة للواو على الترتيب نعم لا يقتضي المقارنة فالاولى
 ان يقال يقتضي ان يحوز التكبير في محض اقيام **قوله** لا يقال هذا الحديث يدل
 الى قوله ليس بمشروع **اول** دلالة الحديث انما هي على سنوية التكبير عند كل خفض
 ورفع ولو مع السجود والتحميد لا على نفي مشروعية **قوله** الا ان عبد الله
 لم يسمع **اول** فالفعل بقوله وانما كبرا اذا رفع لاسمه منه **قوله** او بان الر
 الحديث القصة لانه مرفوع **اول** لك ان يقول الموقوف في مثله حكم المرفوع
قوله وفيه نظر لانه ان كان غريبا او مرجوحا لم يكن حجة **اول** مطلقا او فيما
 اذا وجد دليل اقوي منه لا قولهم والثاني لا يضر لظاهر ان الحكم عليه
 بالغرامة في الاسرار انما هو عند التحديد من تلك الاربع لاجتماع الحديث وشهد
 لذلك ترك المم ذكر الرابع قائل **قوله** ولم يشع لاعتقال الاعتدال ذكر سنون
 كافي في القعدة بين السجدين **اول** والا كان حاله الاعتدال موضع الاعتدال **قال**
 وقال ابو يوسف يفترض ذلك **اول** اي يفترض المذكور او الجمع **قال** الم
 فينقل الركنية بالاذني منها **اول** لانه لا امر بالفعل لا يقتضي الدوام **قوله**
 فيه بحث لانه لا يصرف المطلق الى الكمال فان بها لكل الركن على ما ذكر في
 وجه التحريم **قال** الم وكذلك في الانتقال اذ هو غير مقصود **اول** بل المقصود
 هو اداء الركن ثم قوله وكذا في الانتقال عطف على ما قبله على المعنى **قال** الم
 ما نقصت من هذا شيئا **اول** اي عارضة **قال** الم ويعتد بيديه على الارض
اول يعني في حال السجود **قوله** الم ورفع عجيرة **اول** العجيرة العجوة وهي
 خاصة فاستعارها للرجل كذا في نهاية ابن الاثير واما في القاموس العجيرة
 مثله وكندس وكف مؤخر الشيء ويؤت انهم **قال** الم لقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم امرت ان يسجد على سبعة اعظم **اول** اراد بها سبعة اعضاء **قال**
 وعدسها بالجهة **اول** لا الانف **قوله** وليحيي ان الاستدلال بهذا الحد
 انما على ان محل السجدة هذه الاعضاء لا على ان وضعها لازم لاجل حاله **اول**
 لكن لفظ امرت يدل على وجوبه **قوله** لان قراءة القرآن في القعدة مكرمة

الم

فكيف يستحب ما هو بواقعه **اول** بما لا يستحي من قوله ودعا بما يشبه الفاظ
القرآن **قوله** فان موجبا لتحديد بين الشيئين لانيان باحدهما **اول** فيجب
قوله وجه التمسك ان الالف واللام ليس للمعهد لعدم معهود فكانت
لاستغراق الجنس فقد جعل جنس التحليل في الصلوة بالسلام **اول** لا يعني
لاستدلال كون اللام للاستغراق هناك لا يخفى بل ينبغي ان يقال المصدر
القائم من صفى العموم على ما يتبين في مقامه ففقدان كل تحليله فانهم
فصل في القراءة **قوله** لان الجهر من صفات الاداء الكامل
اول وهو ما يكون بالجماعة **قوله** واجماع الامة فان الامة اجعت من لدن
رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا على الجهر فيما يحجروا على الخفاة فيما خافت
اول في دلاله ما ذكره على الوجوب تام **قال** الم ولها وهو لفرق بين
الوجهين **اول** لم يخرج الجواب عن دليل الذي هو قائل وبهذا ان يقال مبني
دليها ان القضاء بمثل معقول بحسب السبيل لا في اذالم يمنع ما نفع لا بسبب
جديد فيكون اشارة الى الخلاف المشهور في الاصول **قوله** وقوله ثم ذكر
هنا اي في الجامع الصغير ما يدل على الوجوه قال قرأ فيكون بمنزلة الا
بل **القول** انما يكون دليلا اذا كان مستقلا في الامر لا بما يجازي وهو لم
لا يجوز ان يكون المراد الاستحباب فيكون القرينة عليه ما في الاصل كما ارد
فما من قوله اقر من رجله اليسرى ومنع يديه على فخذه وامسأله ذلك
الغنى **قوله** واما وجه ما ذكر في الجامع الصغير قد بيناه **اول** لم يظهر لنا
دلالة ما بينه على الوجوب **قوله** لوقع الفصل بالفاصلة الثانية **اول** و
الاظهر ان يخص قليل نفي الموصولة بما ذكر فان الفصل يقع بالركوع و
التجود والقدعة والتشهد كما لا يخفى فيكون قوله ولم يذكر الشئ الاخر
قوله احراز عاروي بن مناعه عن ابي حنيفة وابي يوسف **قوله** الاظهر ان
رواية اخري يجوز القضاء ان يكون قوله هذا مثل قول ابي حنيفة في
المزاحة **قوله** اما ان يكون افاة النسب للخاصة **اول** فلا يقصد
من الكلام لازم القايده فينبغي ان يعلم النسبة لامسأله الالة فلا يقصد

منه المحتر والحرز ونحوها **قوله** والاظهر القراءة **اول** قد يكونا فرض من القراءة
ايضا افاة النسبة لا يري الى ما يقرأ القصاصون من كتب الحكايات فان فقد
الافادة الى السامعين **قوله** وفيه نظر لان من راي المصلي الاطروشا **اول**
والظاهر ان اخباره ذلك بطريق الاستدلال وقرايق الاحوال المراد بالاجماع
نفسه ان يكون هناك صوت بحيث لو لم يكن في اذنه اذ سمعه **قوله** لان القراءة
فعل اللسان **اول** نعم لانه الكيفية العارضة للصوت فلا بد ان يسمع
قوله دون الصلح **اول** مغالطة **قوله** وهو كما يري جعل الخفاة من الكيفية
المبصرة **اول** فيجب **قوله** واعتبر من عليه بان الكتابة يوجد بها تصحيح الحروف
ولا يسمي قراءة لعدم الصوت **اول** الموجد في الكتابة تصحيح نفس الحروف
لا تصحح الحروف الابحاج اذا ظهر ان الحروف هو الكيفية العارضة للصوت
او مجموع العارض والمعرض **قال** الم وادني ما عجز عن القراءة في الصلوة
آية عند ابي حنيفة رحمه الله **اول** قال ابن الهام ثم عنده لو قرأه هي كلمات
او كلمتان نحو فصل كيف قد راو ثم نظرا ذات الصلوة بلا خلاف بين المساجد
اما لو كانت كلمة اسما او حرفا نحو مداهما تصرفان فان هذه آيات عند
القراءة اختلف فيه على قوله والاصح انه لا يجوز لانه يسمي عابا لا قارئا وكون نحو
صرفا غلط بل الحرف يسمي ذلك وهو ليس المقر والمقر عابا لا قارئا
الاسم صار كلمة انتهى ونحن نقول لعل الاطلاق للحرف باعتبار الكتابة فان
المكتوب هو صورة الحرف **قوله** وان كانت كلمة واحدة كدهماستان او حرفا
واحد كصر **قوله** من كلمة اذا المقر واسمها لا المستحي يكون حرفا **قوله** وقيل
طواله من الحجات الى غير **قوله** ادخل الغاية هنا في الغاية بخلاف اخوات
قال الم وقد يقعان في وقت غير مستحب **قوله** اي بعد تأخيرهما الى الوقت
الذي يستحب تأخيرهما اليه لو اطا الى القراءة قد يقع في وقت غير مستحب
وهو اعم من المكره **قوله** قلنا بعارض من غير اختيار يليخ صلوة
الجزلان تطويل الركعة الاولى متفق عليها فيها وليلا يرداه **اول** **قوله**
لان تطويل الركعة آه عليه للاخراج بل انظر الى خصوصية المخرج وقوله

لأنه يرداه عنه للتقيد بهذا القيد **قوله** لأن غفلتم تلك باختيارهم **قوله**
هذا ناظر لقوله فيما تقدم قبل اسطر وهو قوله ليلا ردا **قوله** وبما روي
انه اقام عليه لسلام بنبوك اربعين ليلا وكان يقرأ في الجهر الفاتحة وإذا
زلزلت **قوله** ذلك في السفر والكلام في الحضر **قوله** فعلم انه صلى الله عليه وسلم
ما واطب على ذلك **قوله** لو كانت المواظبة بترك افك الوجوب ولو صح
ما ذكره لم يوجد ترك السنة منه صلى الله عليه وسلم **قوله** نعم لو فعل ذلك
الى قوله قلنا باستحبابه بتركه بقاء النبي عليه السلام **قوله** جواب بتغير
ولما روي بوجهية رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال الفاجع
الامام امام المؤمنين فان اكرهوا واذا قرأ فانصتوا **قوله** المقصود
الزام الشافعي وحصل ذلك بما روي **قوله** من قرأ خلف الامام فسد
صلوته **قوله** فيلزم ان لا يكون بفساد الصلوة عند ما جهما الله تعالى
باب **قوله** الامامة **قوله** وذلك لا يفسد الفرضية **قوله**
نعم لكن يفسد التبرع كما ذهب اليه عامة مشايخنا **قوله** الم فقد منا
الاعلم **قوله** يعني ان مدلول الحديث بتقديم الاقرا العلم بكتاب الله وليس فيه
ما يدل على تقديم الاقرا غير العلم لا يتناولنا فاننا تقدمنا العلم عليه
بالمقاس **قوله** فان المدعى بتقديم العلم بالسنة **قوله** فيه سماح فان المدعى
بتقديم الاقرا بعد التساوي في العلم بالسنة لا تقدير العلم بالسنة **قوله**
ليس في نفس الحديث **قوله** يعني ليس هذا اللفظ وهو قوله فان تساوا
فاورعهم في لفظ الحديث الوارد في ترتيب الامامة **قوله** وجمله القول
ان المستحب في التقديم ان يكون افضل القوم قراءة وعلا **قوله** اول الامر
بتقديم العلم على القراءة والخلق على النسب وذكر الاسنية **قوله** قال الشافعي
لا يترجح الحر عليه اذا استويا في القراءة **قوله** يجوز ان يقال ان ذلك لا
ولا حكم له **قوله** لقوله عليه السلام اسمعوا واطيعوا ولو اوعى عليكم جديتي
ابعد **قوله** فيبحث فان فيه الدلالة على المرجحية **قوله** والمراد بالجدية
الامارة **قوله** الامير يكون اماما ايضا **قوله** لانهم في ذلك لا يعملون

قوله صحيح

ارتكاب محرم اي مكروه **قوله** لا يبيح في الهداية انه مباح **قوله** وترك ما هو
سنة اولي من ارتكاب مكروه **قوله** ترك السنة مكروه ايضا كما سبق في
المرجع **قوله** والذي كان في ضمن السنة **قوله** اي الجواز الذي كان **قوله**
والاستدلال بفعلها البيان انها كانت سنة **قوله** فيه بحث **قوله** من ارتكب
الحرة **قوله** اي المكروه **قوله** لا يرد دليل الا بطلان **قوله** مخالف لقوله
ارتكاب محرم **قوله** ولان المحاذاة دليل معقولة **قوله** لا يدل العقول على
تاخير من عن الصبيان ان لا يفسد صلوة الصبي بحمازاتها ويظهر ذلك
بالتمثل في دليل النساء بالمحاذات فان الصبي ليس بمخاطب فعلى هذا لا يمكن
ان يقال الدليل هو الجمع الحديث لتأخير الصبيان والعقول لتأخير النساء
نعم هو دليل على تأخير من الرجال ولو استدلل لتأخير من يحدثن اخر من
لعله كان اولي **قوله** الم وان حاذية وهما مشتركان في صلوة فسدت صلوة
قوله الجامع لشرائط المحاذاة ان يقال المحاذاة مستترة منسوبة الى الامام في
ركن صلوة مطلقة مشتركة تحرمة وادامع اتحاد مكان وجهة دون حال
وفرجة في لو كان احدهما على ركان قدرا العامة والاخر اسفله فلا محاذاة
قوله الم فيراعي جميع ما ورد به النص **قوله** وفيه بحث اذ لا فرض في المصلو
فصلنا عن هذه القيود **قوله** وهو ما روي في آخر قوله فيراعي
ما ورد به **قوله** ليس في حديث ما يدل على كون المحاذاة مفسدة حيث لا
يدل على فرضية التأخير **قوله** فان قيل هذا خبر واحد لا يثبت به الفرضية
قوله يجوز ان يقال المراد الفرض على عدم المجتهد **قوله** واجب بانه من
المشاهير **قوله** الفرض لا يثبت بالبدليل قطعي وليس المشهور كذلك فان
اريد الفرض العملي فلا حاجة الى الشهرة **قوله** ولان تأخيرها في الصلوة
المشتركة فرض بدلالة الاجماع **قوله** لم يلزم ما ذكره كون تأخير من فرضا
بدلالة الاجماع بل بالمقاس نعم المقيس عليه مجمع عليه من مثله لا يثبت
الفرضية واعتراض بانه اذا كان ما موردا بالتأخير كانت ما موردا بالتأخير
مروية **قوله** فانه لا يمكن للرجل تأخيرها الا بتأخيرها **قوله** واجنب

قوله اي يمنع الضرورة **اول** لا تعلم بيقين ان معناه ليس لضمان في الذمة آه
فيه بخلافه لان سلم ان معناه ذلك بل الكلام على التسمية اي الامام كالتصان
في كونه مطابعا لصلواتهم بالتزامه الامامة فاقبل **قوله** ولا يمان ان لا يمان بول
عن الركوع **قوله** مرتين شرايط الصلوة ان اليمان خلف عن الاركان **قوله**
والجواب ان الاشتراك انما هو بالنسبة الى التحريم **قوله** بل المقدي
بان تحريمه على تحريم الامام كما صرحوا في مسئلة المحاذاة فالاولي ان يمنع انضا
المركبة المعينة مطلقا فان احد الشريكين قد يملك المشترك فيه بعد الآخر **قوله**
وقوله وهذا اشارة الى ترك فرض القراءة **اول** والظاهر اشارة الى التذ
عليها **قوله** في اجازة صلوة الا ياتي وحده والقاري وحده لا قدره اي يجعل
صلوة بقراءة بالاقداء بالاقاء **قوله** بخلافه اسلفه في مسئلة المحاذاة
قبل ورفق حيث قال لان القاري لو صلى وحده والا ياتي وحده وامكرك
الاقداء به فسدت ايضا صلواته **باب** الحديث في الصلوة **قوله**
فان كان اماما استغلف **قوله** ياخذ ثوبه ويخرج الى الهرب سوارك المقد
مدركا او سبقا ولاحقا **قوله** فان قيل الامر في قوله فليؤمنا للوجوب
قوله الامور هو الوضوء عقيب سبق الحديث بلا توقف فظاهر ان ذلك ليس
بواجب **قوله** لانه اقدر على اتمام الصلوة من المسبوق فتعليقه يكون خيانة
اول اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم من قلدا فانا عملنا وخرعه من هو
اوليته فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين **قوله** والظاهر ان مراد
ترك الحاق العبد بالسابق **اول** ولفظة الاحاق يدل على ما ذكره **قوله** فليبين
في العدا المحاق **قوله** اي المحاق بالادلة **قوله** والشئ انما يلحق بغيره اذا
كان معناه **اول** اي من كل وجه **قوله** واعلم ان البناء المذكور انما يصح في
الاحداث الخارجية من بدنة الموجبة للوضوء لا الفصل من غير قصد منه للحديث
اولسببه ولا من غيره **اول** قوله من غير قصد متعلق بقوله الحاجة
من بدنة وقوله ولا من غيره معطوف على منه يعني من غير قصد منه ومن
غيره **قوله** قوله هذا اي هذا الذي ذكرنا ان الانظر ان كان على

المهم

قصد اصلاح لم يفسد صلواته ما لم يخرج او يستغلف وان كان على قصد الا
والرفق فسدت صلواته **قوله** اي لا اصل **قوله** قال ابن الهمام في شرحه اي الاصل
انه اذا انفرد لفظ فان كان متعلقه لو كان ثابتا جازا لبيد فظهر خلافه
البناء وان كان لو كان لم يخرج فظهر خلافه لم يخرج انتهى ولا شك ان هذا هو
الظاهر لقرنه **قوله** يعني بعد الشهادتين **اول** الاولي ان يقال يعني ما بعد
قد الشهادتين **قوله** قيل كيف يتحقق هذا الخلاف **قوله** ولكن ان يقول المراد
ان يكون من قبل ليقرب اي يهينه في المزارعة **قوله** فالصلوة الاولى جازنة
اول اذا خرج عنها بصنعه **قوله** ولان الترتيب فرض ولم يبق بهذا الخروج
صحيحة **اول** مطالبه ليل مطرد على هذه المقدمة **قوله** فلو توقف الخروج
على بقائه صحيحة **قوله** دار **اول** فيه بحث **قوله** ورد بان لا يمان **اول** الرد لا
قوله وههنا فرض المسئلة فما اذا كان بعد **قوله** لا عذر في تقديم من لا
للإمامة **باب** ما يفسد الصلوة **قوله** الم ومن تكلم في
صلوة عامدا او ساهيا **اول** اراد بالساهي ما يقع الخاطي والثاني **قوله** معنى
الخطاب فيه عند قصد **قوله** اي السلام فيه صنعة الاستخدام **قوله** لانه
فيه اظهار الخرج والمصيبة **قوله** قول الم فكان من كلام الناس يدل على
انضاده لكونه نفسه من كلام الناس لقادته اظهار الخرج والتأنيف و
يدل عليه ذلك ما ذكره في جوابي يوسف ايضا فلا يطابق ما ذكره
فما قبل **قوله** المراد بالجمع فيه التسمية **اول** اي ما يشتمل التسمية **قوله** قيل
انما قال ينبغي **اول** صاحب القيل صاحب النهاية **قوله** لا يستلزم ذلك **اول**
اي اتيان لفظ ينبغي **قوله** ولا يقع في هذا الكتاب موضع من خلاف المشايخ
كذلك **اول** اي اتيان هذا اللفظ **قوله** فان حمل اللفظ ههنا ايضا على
التسمية اندفع النظر الثاني **قوله** لكن قوله اح اح يمنع عن ذلك الحمل **قوله**
فيه نقل عن الامية **قوله** يعني المتقدمين **قوله** لانا وجدنا او الاسطر
لا يتصور ان يكون بينه وبين موضع سجوده **قوله** لا يلزم ان يكون الحائل
جدارا واسطوا تميل بحوز ان يكون ادبيا فن ترداه لا يمان وبحوز ان

يكون متارة معلقة اذا ركع او سجد بحركة راس المصلي ويتركه موضع سجود
يعود اذا قام او قعد **فصل** ويكره للمصلي **وله** وقال ابوداود
الكوفي الى قوله او قال حميدا لذي العيب كل على ليس فيه غرض صحيح **اول**
فيما نالكلام في العيب شرعا والظاهر ان كلاهما متحد والفتي في التعريف
الثاني داخل على القيد والحق كونه شرعا فتأمل **وله** كيلا يبقى صورة
اول يعيب حكاية صورة الالية **قال** الم ولا يفتريه راعيه **اول** اي لا
يلقيها على الارض **قال** الم ولا ياكل ولا يشرب **اول** كان الظاهر ان يذكر هذه
المسئلة وما يليها قبل الفصل **وله** لان تنزيه مكان الصلوة عما يمنع دخول
الملائكة **سقط** **اول** فتكون الكراهة تنزيهية **وله** وقيد بالتسبيح والاك
احترانا عن الناس وغيرهم فانه لا يكره بالاختلاف **اول** وفيه بحث **والله اعلم**
باب صلوة الوتر **وله** وفيه نظر **اول** فان مرادها الاذان
المعروفة لا مجرد الاعلام **وله** وانما يتحقق في الواجبات لانها محصورة
بعد **اول** مما يقول لانها متحدة وهي محصورة ايضا **وله** وفيه نظر
لانها كان فرضا لا واجبا **اول** يجوز ان يراد بالوجوب ما يقع الفرض على
ما هو الشايع لا المعقوف القابل فلا يراد شي **وله** قيل ولا حاجة لبيان روي
لانا لله ورتلا من حيث العدد **اول** تأمل **وله** وتأويل ما روي **اول**
فيه بحث **وله** واذا اراد ان تفتت كبر لان الحالة قد اختلفت من حقيقة
القرأة الى يهتها **اول** وانما قال يهتها لان قوله اللهم انا نسئلك
كان مكتوبا في مصحف النبي بن مسعود وكان ابن مسعود يسميه سورة القنوت
ولهذا كره الى حنيفة ومحمد حمدا لله قرأة الجنب **وله** واجيب بانه ثبت
آه **اول** تسليم لورود السؤال على تقليل الم حيث اجاب بتعيين الدليل
وله لان الخلاف في المتابعة في قنوت الجنب انما يتابع في الخطا اجماع على
المتابعة في الدعاء المستوف لان قنوت الوتر صواب يفتن **اول** قل
ابن الهام وفيه نظر اذ لا ملازمة بين المتابعة في قنوت بدعي وبجزيها
في مستوف يجوز ان يمنع فيها بل الوجه ان المانع انما على بنسخه فلم انه

لو كان غير منسوخ لمجانته والالقاء امثالا لا يتابعه لانه ذكر لا يشارك فيه الم
امامه كالقرأة والتسبيح فلما لم يعمل قط الا بذلك كان ظاهرا في انه عليه ساد
عند انهي **باب** النوافل **وله** واوّل صلوة فرضت على النبي
صلي الله تعالى عليه وسلم **اول** يعني اوّل صلوة صليت بعد الافتراض **وله** وقلت
يجوز ان يكون ذكر الى حنيفة للاحتراز عن قول الشافعي **اول** لا يندفع بذلك
ما قاله صاحب النهاية خصوصا اذا نظر الى جعله كلاما في مقابلة كلامه
فصل القرأة **وله** وقد شرع في بيان القرأة التي تختلف جريها **اول**
يعني عندنا **وله** بل في كلهما من حيث الاصل **الوجه** كجاء في فضل القرأة بعد
باب صفة الصلوة **وله** فان التكرار فرض لانه ثبت ذلك بفعل النبي صلي
عليه وسلم **اول** لا يقال وكذلك القرأة في الركعات دام عليها رسول الله
صلي الله عليه وسلم فلا يفرض التكرار لانه تركها احيا كما يصح به الشايخ **وله**
وما ذكرتم جزوا واحدا **اول** جواب بنزلي **وله** وصفة القرأة **آه** **اول** الجهر
المخافه **وله** فلتايقم كل فرد **اول** بقى ان الاخران ايضا صلوة فيدخل تحت
العموم **وله** لكن الركعة الواحدة ليست من الافراد شرعا لانه عليه السلام
عن ابي سيرا **اول** لكن النبي يصلي المشروعية كما عرف في الاصول ولو لو يكن
الركعة الواحدة صلوة شرعا لما احتسب الخالف انه لا يصلي ركعة **وله** فيكره
اخلاوه **آه** **اول** كراهة تخيير **وله** لانها فرض في ركعتين لا باعيا بها **اول**
فه ان التعليل الذي ذكره الم يذل على تعيين الاثنين الا ترى الى قوله
والاخران يقارقاتها في حق السقوط **آه** فلتايقم **وله** او خلف الامام
اول فيه ان قرأة الامام قرأة له **وله** اجيب بان هذا تركا **اول** اذا لم
السائل ما ذكرتم ملام المعلل ولا يضر عدم كون ما ذكره تركا فتأمل **وله** لان ان
الفساد لا يزيد على مثل هذا الترك **اول** خصوصا اذا كان خلف الامام **وله**
فان قيل ما الفرق بين الكلام والحدوث بعد وبينه **اول** صير بينه بالحي
تمس القرأة **وله** واعتد رايي يوسف بان ما حفظه هو قيا من ابي حنيفة **والله اعلم**
آه **اول** فيه بحث **وله** والحدوث لبيان انها فرض في النطق ولا يحذو فيه

اول ولاي حينة رحمة ما تقدم ان الشروع **اول** الظاهر ان مراد الم عتق
هذا التقرير بل مراده ان القيام ليس بمشروع فيه بل من صفاته فلا يلزمه لا
لاولي ولا في الثانية **اول** بدليل حالة العذر **اول** كما اذا مرض في الثانية
وفي الاولي بعد ما افتقرا قايما **اول** قوله حق لولم ينص له نظرا **اول** الظاهر
ان المراد لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ اخذوا من اصول ابي حنيفة وقول
حقه انما ذكره توضيحا ودفع السوال مقدروا انه اذا لم ينص عليه يلزمه
فيعتبر الشروع به فاجاب بمنع اللزوم **اول** واعلم ان الدليل المذكور في
الكتاب **قوله** فيه بحث فان قوله الم لم يشر القيام فيما بقي من
الركعة الاولي ايضا والمدعي بمعذور في الركعة الاولي ايضا **اول** ولو كان
المسافر شيخا كبيرا لا يجدي من ركبه **قوله** يستدل الى انه لو وجد من ركبه
نزل وسيصرح ان لا مقدار على الشيء في التكليف انما يعتبر بقدر التكلف
لا بقدر غيره **اول** ومن افشح القطع راكبا ثم نزل بنى وان صلى ركعة
نازلا راكبا مستقبل الى قوله وما يصلي بعد الركوب بايما هو مجتهد في
واحدة فلا يجوز بناؤه عليه **قوله** وفي المحيط البرهاني ولو ركب رابة
فصدت صلوة لان ركوب الدابة على ما عليه الغالب لا يقع الا باليد
ولو نزل من الدابة لا تقصد صلوة لان النزول يمكن بدون استعمال اليد
فلا يشكل هذا بما اذا حمله غيره ووضع على السرج فان هناك تقصد
صلوة وان كان هذا الامر لا يحتلج فيه الى اليد فضلا عن اليد من قلب
الجواب من وجهين احدهما ان الحكم بنى على الغالب والغالب ركوب الانسان
بنفسه اما اركاب غيره فليس بالغالب وركوبه بنفسه لا يقوم الا باليد
والثاني ان غيره لا يركبه قارة الايام وفعل الغير بامر ينقل اليه وكانه
ركب بنفسه انتهى ومن من هذا اما في كلام الشارح ثم اقول وفي الجامع
الصغير للامام فخر الاسلام مسئلة محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في
القطوع اذا صلى ركعة راكبا ثم نزل وان صلى ركعة نازلا ثم راكبا مستقبل
فيل في الفرق بينهما ان الركوب عمل كثير فيقطع والنزول عمل قليل فلم يقطع

وهذا امر مضطرب لانهما سواء عند عامة الناس رايه لو دفع فوضع للسبح
وضعا والفرق ان احرام الصلوة من اركابا انعقد بمجرد الصلوة بالركوع
والسجود لا يوجب مع القدرة على النزول فيقبل اذا اوي مع ايضا فاما اذا اتم
نازلا فقد انعقد احرامه لوجوب الركوع والسجود لا يجوز بحسب فلم يكن له
ذلك ما زمه بغير عذر لازم انتهى وهكذا في شرح قاضي خازن وشرح صدر
في باب ما يمكن من العمل **اول** وهذا وان كان فيه اشارة الى ما يخالف المنقول
من المحيط لكن يظهر منه ان الشارح خلط بين التعليلين وان القدرة الغير
اعتبارا هنا وكيف لا فليقرر الشارح يكون اعتبارا كون انعقاد احرام الركاب
بجوز الركوع والسجود وكون انعقاد احرام النازل موجبا تماما لا فائدة فيه
لظهور كفاية ابطال الركوب دون النزول في اثبات المدعي قليا ثم اقول
المحامل للشارح على حمل كلام الم على ما حمله فلا ينقض دليل مسئلة اذا
قايما لم يقد لان عذر علي ما سبق هذه المسئلة لكنه فرض المطر وفتح
الميزاب **قوله** لا يقال القدرة على الركوب الى قوله لان لا مقدار على الشيء
اول لا يخفى عليك ان عدم جواز بناء اركاب هذه الصورة مع انه لا يبطل كيف
لغرض السائل وليس فيما ذكره في بعض الجواب ما يدفع **قوله** لان لا مقدار
على الشيء **اول** جواب لقوله لا يقال القدرة على الركوب **فرض**
قيام شهر رمضان **قوله** وفيه نظرا لانه قال الشيخ ان يجمع الناس **اول** فيه
ان مراد الم انه سكت عن بيان صفة التراجع استغلا لا وذكر لفظ الاستحباب
فالظاهر انهما على مجموع الصلوة والاجتماع والتسليم من كل ترينين
والجلوس غير التورقانه سبق بيان صفة **قوله** فان قيل لو كانت سنة لو اخطأ
عليها النبي عليه السلام **اول** ذلك في سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وهذا سنة الخلفاء وهم واطبوا عليها غير انه يكره في الله تعالى عنهم
باب ادراك القرصية **قوله** لان البتير منهي عنها **اول**
يعلم منه ان النبي يعني والني والامر لمن البطلان **قوله** واجب بان
ليس لقائمة السنة بل لقائمة الفرض **اول** الاحضار يقول بل لقائمة

الفرض والسنة **قوله** بطل أصل الصلوة على ما سياتي **قوله** في الباب السابق
قوله لا تجاز قطعها لحطام الدنيا **قوله** أي قطع الصلوة المفروضة
قوله فقيل يستشهد لأن القعدة الأولى لم يكن قعدة حم وقد صار فيشهد
قوله وإنما قال وقد صارت لأن القعدة العادة تعد من جملة الأولى فيجب
قوله قوله وإذا انما معطوف على قوله يتمها **قوله** ويجوز عطفه على الجملة
 الشرطية **قوله** واشدها كراهة إلى قوله والذي في ذلك آه **قوله** والذي
 في ذلك معناه ان اشدها كراهة في الصلوة ان يصليها في الطلوع والصلوة
 خلف الصف آه وان لم يكن مكروهة اشدها كراهة الا انها مكروهة ايضا
 ومرتبة كراهتها على ذلك يعني الى اشدها كراهة فيكون كراهتها شديدة
 بالنسبة اليها **قال** الم ودر ذلك الاخر **قوله** من قبل علقها ببناء وما باردا
 أي ويرجح ان يدرك وهو حال بتقدير المبتدأ فيكون مر فوما **قوله** وبان هذا
 امر بالافتتاح على قصد ان يقطعها وهذا غير مستحسن **قوله** قال ابن الهمام
 في اول باب سجود التوبة من ثمرع بالصلوة بقصد ان يفسدها لا يتسدد بالتحقيق
 ذلك القصد بالفعول منه لغواني **قوله** والقصد للقطع نقص للاكمال
 فلا بأس **قوله** فيه بحث ذلك الاكمال فيها فانها لا تؤدي بالجماعة الا يري الى ما
 من قوله بخلاف المنقل لا لئلا يسهل الاكمال فكان الصواب ان يقول التوبة ما مر اخرى
 وجوابه ان ابطال العمل بقصد انه يورده الفسدة مقدم على جلب المصلحة
قوله وقوله هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تورا وبسوتكم بالصلوة
 ولا تجعلوها قورا **قوله** فيه تأمل **قال** الم لا يبق بقوله مطلقا **قوله** فيه بحث
 لانه غير مسلم عند محمد فتأمل وذكر الضمير بنا ويل المنقل او هو للسان **قوله**
 ومنهم من حق الخلاف **قال** الخلاف في انه لو قضى كان نقلا مبتدأ او سنة
قوله فلي هذا ينبغي ان يكون لمحمد خلاف فيما قبل الطلوع **قوله** لاختصاص
 القضاء بالواجب آه **قوله** لو صح هذا لم يكن السنة الظاهر الأولى قضاء وليس
 كذلك والحل ان ذلك تعريف قضاء الواجب حيث ذكره في تقسيم حكم الامر
 فقالوا حكم الامر بان آه وهو تسليم نفس الواجب وقضاء وهو تسليم مثله

مطلب

الواجب **قوله** لان التصور وفي الوقت الماهل **قوله** وهو ما بين الطلوع الى
 الزوال ومعنى كونه مهلا انه ليس وقتا لشي من الصلوة المحسوسة وفيه نظر
 لان مثل هذا يستحي بما لا ضئنا **قوله** قد يعبر الثالث الضيق لما ثبت بتعا ولا
 يلزم ان يكون كل ضيق جزءا ذلك ظاهر للشيء **قوله** لان الركوع يشبه القيام
 حقيقة الى قوله وحكا آه **قوله** فيه انه قيام حكما لانه يشبهه **باب**
 قضاء الفوات **قوله** وفيه بحث من وجه الاول انه متروك الظاهر آه **قوله**
 انت جدير بان لا يسر متروك الظاهر لما كنت عن العامد **قوله** وشرائط الصلوة
 لا سقط بشي من ذلك كالطهارة واسبقا للقبلة **قوله** في بحث **قوله**
 والجواب عن الاول ان قضاء الصلوة رجع الى قوله بطريق الاول **قوله** نعم دقة
 صلى الله عليه وسلم عانة للمؤمنين ولكن لا تمساواة المطيع والعامي فيها
 فضلا عن زيادة الرافة للعامي حتى ثبت الاولوية التي ذكره **قوله** وعن الكنا
 باناما ابطالنا به العمل بالمسهور بحج واحد اصلا **قوله** لا يلزم اهل الخير اذا
 قلنا بتأيم من اشغل بالوقفة قبل قضاء الغائب مع صحتها كما في المناجاة
 فتأمل هل يخرج الجواب عنه بما سبقه من المبسوط **قوله** بخلاف صور النزاع
 فان فيها العمل بالكتاب والخبر جميعا الى قوله فعلنا بها **قوله** مقتضى نص
 الكتاب ان يجوز الوضوء في وقت الدلوك مطلقا ومقتضى الخبر ان لا يجوز
 عند الدلوك قبل قضاء الفاتة وظانه نفع فانه يقتيد بالخلق **قال** الم
 الان زيد الفوات على ست صلوة **قوله** قال ابن الهمام استثناء من قوله رتبها
 في القضاء ولا يستلزم كون الفوات سبعة لان ما به الزيادة لا يوجب اللفظ
 كونه فائتا اذا انضم الى الفوات المعينة صلاة صدق وانما يسمى الفوات
 نادات وان لم يكن فانه انتهى فيه بحث فانه نظير قولنا زادت الدين على
 ستة دلام **قوله** ورد بانه يستدعي زيادة الاوقات على ست صلوات آه
قوله والظاهر ان الكلام على القلب اي لان زيد الصلوات المفروضة
 على ست فوات وهذا معني صحيح لا غير عليه والقلب فن معبر من البلاء
 سيما عند طالع المصباح **قوله** وذلك انما يكون بفوت وقت السابعة

اول لا يقال يجوز ان يكون بدخوله وقتها لان الزائد قاسية **قوله** والحق ان يقيد
مضافان وتقديره الا ان يزيدا وقات القوات على اوقات ست صلوات
اول لا يخفى عليك ان الزائد على اوقات ست صلوات ليس وقت القاسية
بل على العكس حيث زاد على اوقات القواس الستة وقت صلوة اخرى **قوله** ويجوز
ان يقال اصل ذلك القضا بالاعمال الي قوله وعبد الله بن عمر اعني عليه كثر
من يوم وليله فلم يقضهن فدل على ان التكرار معتبر **اول** فيه تأمل **قوله** لانه متى
اذي صلوة من الوقيات صادت هي سارسة المتروكات لانه متى قضيت
متروكة بعدها عادت المتروكات خمساً لا يزال هكذا فلا يعود الجواز **اول**
قال ابن الهمام وفيه نظر لانه لم يسقط الترتيب اصلاً فان سقطت يخرج وقت
السارسة وهو لم يخرج حتى صادت خمساً بقضاء القاسية ولا يمكن تخريجها على
ما روي عن محمد بن اعتبار دخول وقت السارسة لانه لو كان كذلك لم يفسد
الوقيات انتهى فيه بحث لان قوله فان سقطت يخرج وقت السارسة آه ثم لم
ولك اذا لم يرد ما فاسد في الوقت فاذا اذا كان كذلك يحكم بقواتها اذ لم
يعد ما فيه بالنسبة تأمل **قوله** ولا يتعدى حكمه الى صلوة اخرى **اول** فعلى هذا
ينبغي ان يقع العشاء قدماً واخرت والحق ان الجواب يحتاج الى تفصيل ذكر
في فتح القدير فراجع **قوله** سقط الترتيب **اول** بالاتفاق **قوله** وعلته آه
العصر **اول** بالاتفاق **قوله** لان الترتيب وسيلة آه **اول** ولا تنقص بالوقت
لانه ليس وسيلة لهذه الصلوة فقط بخلاف الترتيب **قوله** والجواب عن الاول
ان الوصف لا يجوز ان يكون محصلاً لان المحصل يجب تقدمه والوصف لا
تقدم على الوصف **قوله** فاقال الشايع في الاوصاف النفسية **قوله** جازم
ان يكون لكل واحدة من احوالها **اول** يعني بطريق الاول ثم المناسب ان يقال
جاز ان يكون عليه لكل واحدة لولا ان الظاهر ان لفظ القلة سقطت من قولنا
قوله لانها خروفا من حيث الوجود **اول** وجوده الشرعي متأخر ايضا عنها
كما لا يخفى **باب** سجود السهو **قوله** الم لا يشهد ثم سلم **اول**
قال ابن الهمام اشارة الى ان سجود السهو يرفع الشهادة واما رفع القعدة فلا

نحو

بخلاف السجدة الصلوية وسجدة التلاوة اذا تذكرهما واحدهما في القعدة
فسجد فانهما يرفعان القعدة حتى يفترج القعدة بعد ما لان محلهما قبلها
وعلى هذا لو سلم مجرد رفعه من سجدة السهو يكون تاركاً للواجب ولا يفسد
بخلاف ما اذا لم يقعد بعد تلك السجدة يفسد لترك الفرض وهذا
في سجدة التلاوة على احدي الروايتين وهو المختار انتهى في الاشارة كلام
بل لا يجوز ان يدعى الاشارة الى دفع القعدة لان الشهادة لا يوجد لايها
قوله فلا يكون فخله على وجه قال بعض العلماء اولى من ان يكون على وجه لم يقل
احدهم **قوله** فيكون خلاف اي خفية مبني على قول الشافعي الذي وجد
ولم يقبله الشافعي في مواضع الا ان يكون له به بعض العلماء سلف الشافعي في
هذا القول **قوله** بناء على اصل وهو ان سلام عن عليه السهو يخرج من الصلوة
عندها **اول** لا يقال يقلل الم بقوله لان الدعاء موضعه آخر الصلوة يدل على
انه لم يخرج بالسلام عن الصلوة فكان اختياراً كانه بمذهب محمد والله اعلم
لان عندها سلامة انما يخرج خروفاً موقفاً لا با على ما ينبغي تفصيله فيستقيم
التقليل المذكور على مذهبهما ايضا **قوله** والمصالح جمع خصيصه بمعنى
الحاضر **اول** الظاهر يعني الخاصة **قوله** وفيه نظر لانه يمتثل بان يكون المراد
بالواجب فرض كالكوع والسجود مثلاً فامل الا انه يدعى ما ذكره الشارح
ايضا **اول** وفي ذلك جمع بين الحقيقة والجواز في موضعين **اول** ونع
لا يفسد الكلام لدلالته على وجوب السجدة بترك الفرض **قوله** لكن لا بد من ان يخطئ
مرتبة الفرض آه **قوله** فيه بحث فان الواجب ما ثبت بدليل ظني ويجوز ان يخطئ
المرتبة لا يفسد ظنية الدليل **اول** وصيانة عن ذلك واجبة **اول** يعني الفرض
فلا يفيد مدعاة **قوله** وجيب بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ليلياً
ان القراءة مشروعة فيها **اول** لكن يلزم القعدة على ترك الواجب وحاً
صلى الله عليه وسلم عن ذلك وبنا المشروعية يكون بالقول خارج الصلوة
اول لم يخرجها لانها الى قطع الشركة **قوله** اذا جاز ان ياتي الماموم في الصلوة
بقراءة الشاهد والتسليم مع عدم اتيان امامه بهما ولم يعد هذا قطعاً

الافضل والراجح **قوله** ولا يقال
بعدم الجواز لان قضاءه وجوباً
بعدم السجدة بتركه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قوله تعالى في الاسلام ويشرح الاسلام وفاخي فان وفقيه
 قال لا يلحق ذكره فافضل ان لا يلحقه القضاء اذا كان كدوران
 كان فيهم من الملوك الا في حمله كما لا يلحقه لان دور العمل
 ومن اختياره في الاسلام من الملوك
 قوله تعالى في الاسلام ويشرح الاسلام وفاخي فان وفقيه
 قال لا يلحق ذكره فافضل ان لا يلحقه القضاء اذا كان كدوران
 كان فيهم من الملوك الا في حمله كما لا يلحقه لان دور العمل
 ومن اختياره في الاسلام من الملوك

فنفسه بغيره في واجب **اول** اي نفسه بغيره في سجدة اللائحة **اول**
 غير مستقلة **اول** يخرج بعد جبر **قال** الم وان قرأ الامام وسما رجل لليق معه
 في الصلوة فدخل معه **اول** يعني دخل معه في تلك الركعة اما لو دخل في الثانية
 كان عليه ان يصعد ما بعد الفراغ وقوله لانه صار مدركا لها باذراك الركعة
 يفيد والنية وان كانت لا يجري في الافعال الا انها اثر القراءة فالحق بها
اول لانه لو لم يسمها بان اخفاها الامام سجدها معه فيها **اول** فيجب
 فانه ان اريد ان لو لم يسمها في هذه الصورة ففيه مصادرة وان اريد لو لم
 يسمها حال الامتناع فالاولوية ممنوعة فتأمل **اول** فانها سجدة في الصلوة
 وسجدة بها بعد ما كما تقدم **اول** لا تم فان المراد وجوب الاداء ولا يجب
 ادائها على ما اعترف به **اول** واجيب عن الاول بان تقديره وكل سجدة
 صلاتية واجبة في الصلوة **اول** اذا كان الثاني محليا والسماع ليس كذلك
 صدق على السجدة الواجبة على السامع انها صلاتية على تفسير مع عدم وجوبها
 على السامع في الصلوة **اول** والصلوات بانها تقديره وكل سجدة **اول** فيجب
اول ويمكن ان يجاب عنه بان المصير الى الاتصال اذا كان على وجه التذلل من الم
 والادوية اصلوتها او من سبق فلا يباير السابق **اول** وفيه تأمل فان
 الاتصال بالمقصود كون الحاق الاول بالثانية خلاف موضع الداخل كيف
 لا يرتجها **اول** وليس يوافق يجوز ان يكون قوله في الاصح متعلقا بالمسليتين
 جميعا **اول** الظاهر انه خلاف الظاهر **باب** صلوة المسافر
اول ولو قصد ولم يظهر ذلك بالفعل فكذلك **اول** كيف يتصور ذلك وقد
 قال القارئة لما عذر الان يحل على التجوز **اول** وقوله لا يباير البصير **اول** من
 سيرة ثلاثة ايام **اول** وفيه بحث والظاهر انه نصب على نزع الخافض **اول**
 فتكون الحصة وهو المسح عما بالنسبة الى من هو من هذا الجنس وذلك
 يستلزم ان يكون التقدير **اول** لو قال وهو المسح لثلاثة ايام لاستغنى عن
 وذلك يستلزم كما لا يخفى **اول** او عدم امتثال الامر ان كانت طلبية
 وذلك لا يجوز **اول** فيه بحث فان اطلب ليس بايجاب حتى يلزم الاتصال

الا يري الى قول الم فيما سبق من انه لم يمسح اخذنا لغزمية كان مجوزا ويجوز
 ان يجاب بان المراد لا امتثال باعقدا حقيقة فليست مل ويمكن ان يراد البحث من
 وجه آخر بان يقال ان عام الاول قد خص منه البعض فلا يلزم ح شي مما ذكره
 نعم لا بد من مدعي التحصيل من دليل **اول** فيجوز ان يكون المسافر يوما وليلة
 او اقل مسح بدليل اخر وهو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما على اخر الحديث
اول لا يظهر كون الحديث دليلا على المسح بل هو دليل على قصر من يراد في التكاسير
 واطن ان لفظ مسح في السؤال ولفظ المسح في الجواب كلاما سهوا من السامع
 او من السامع وصوابه يقصر القصر **اول** والثانية متروكة الظاهر لان
 ظاهره يقتضي استيفاء مدة ثلثة ايام **اول** الظاهر ان المراد استيفاء المسح
 في جوابه تأمل **اول** ففي القول بالمسح للمسافر يوما وليلة قوله لا بدليل **اول**
 فيه بحث **اول** سلمنا لكن لا يجوز ان يكون ثلثة ايام طرفا للمسافر والاكالات
 في قوله مسح المقيم يوما وليلة كذلك فكان حكم المقيم والمسافر في مدة المسح
 واحدا في بعض الصور **اول** قوله في بعض الصور يعني بصورة مسافر
 يوم وليلة وفيه بحث لانه لا يتوقف لزوم تسوية المقيم والمسافر في بعض
 الصور على كونه يوما وليلة طرفا للمقيم بل هو يلزم على تقدير كونه طرفا للمسح ايضا
 والمحتمل ان ظرفية للمقيم محذور مستقل **اول** والجواب عن الاول ان النص
 مشترك الالتزام الى قوله فكان متعلقا بقصر الاضافه **اول** فلا يخفى
 ضعفه كيف والاية كالمجتمعين على ان الآية في قصر جزار الصلوة كذا في
 التلويح ثم ان هذا الكلام في ذلك الجواب مبني على ما ذهبنا اليه من ان
 ان انشاء الحكم عند انشاء الشرط لازم اليه وان لم يكن بدول اللفظ
 الا كانا السقييد بالشرط لغوا وغيره من اصولين على خلافه ويجعلون
 الآية دليلا على ما ذهبوا اليه من ان التعليق بالشرط لا يدل على عدم الحكم
 عند عدم الشرط يجاب عن طرف الشافعية ان القول بعموم الشرط انما
 يكون اذا لم يظهر له فائدة اخرى مثل الخروج يخرج لغالب الآية منه
 فان الغالب من العلم في ذلك الوقت كان المخوف تمام التفصيل في التلويح

في القسم الثاني **قوله** قال الامام الترمذي لا يشبه ان يكون قدر غلوه واعتد
بان صلوة الجمعة والعيد **قوله** الاول الاعتراض لا يرد على ما ذكره الترمذي
بل موده ما في الكتاب ففيه نوع ركاة **قوله** واجمع الاول بقوله **قوله** واذا
ضربتم في الارض الى اخر الآية **قوله** وقد منع الساج ان يكون المراد قصر اجزاء
الصلوة في الصلوة السابقة **قوله** وبعض ما روي جابر بن عبد الله
الى اخر الحديث **قوله** انما يعضده لو ثبت منه الاقامة فيه **قوله** فان قيل علل
تغير فرضه بالبتة بقوله للبتة لا **قوله** الظاهر ان قوله للبتة هنا في
مكان قوله ثمة الاقامة فيما بعد **قوله** قلت ذلك لتقليل المقيس عليه معناه
ان الجامع موجود **قوله** في لا يكون لتقليل المقيس عليه بل اداء العلة المشرك
قوله والتعدي الاول في فرض في حقه نفل في حق الامام **قوله** لعل المراد
في كون تركها غير مفسد ولا يفي واجبة **قوله** وذلك ايضا مفسد **قوله**
معطوف الى قوله وهو مفسد **قوله** وكذلك القراءة في الاخرين **قوله** القراءة
في الاخرين فرض في حقه لانها نفل في فرض القراءة بخلاف الامام فانه لا
صلوة بترك القراءة في الاخرين **قوله** ولهذا الواو صداما متفعل صلوة
بعدا لا قداما وجب قضاؤها اربعا **قوله** بخلاف المسافر المقدي
بالمقيم كما يحكي **قوله** فبالنظر الى كونه مقديا كانت بدعة **قوله** عبر عن الحرام
بالبدعة هنا لتهوت امره بالنسبة الى ترك الفرض فانه يجتهد فيه بخلاف
ترك فرض القراءة **قوله** فان الظاهر عدمه **قوله** فيه بحث **قوله** يصير
ويتم صلوة لما ذكر من قبل **قوله** ذكره في هذا الباب قبل ورفيق تخمينا
وهو قول وقالوا بنية الاقامة في المفاضة انما لا يصح اذا صار له
ايام بنية السفر فاما قبل ذلك فيصح **قوله** لانه صدق **قوله** الظاهر
مصادرة السفر الاقامة **قوله** فان قل فهو ضده للوطن الاصيل ايضا **قوله**
قوله ولك ان تمنع ذلك الى ان يعتم الدليل قال ابن الهمام المسافر لم
روح بلدة ولم يزل اقامة فيها يصير مقيا وقيل لا انتهى **قوله** فاما ان السببية
ينقل بعد الغيبة الى كل الوقت ليظهر اثره في عدم جواز قضا العسر

لغات في اليوم الثاني وقت الاحرار فذلك شي آخر **قوله** فيه بحث فانه
لم ينقل هنا ايضا الى كل الوقت ليظهر اثره في مقيم ساو في آخر الوقت
فيم صلوة اربعا لكونه مقيما في اكثره **باب** **قوله** صلوة الجمعة
قوله ان كلامها يصف واسطة **قوله** فيه ان قوله ان كلامها يصف
بواسطة بحالي قوله من يقول صلوة الجمعة صلوة ظهر قصره لا فرض مبتداه
ولا يخفى عليك توجيهه **قوله** ولها شروط زائدة على شروط سائر الصلوات
الى قوله ومنها ما هو في غيره كالمصر للجامع والسلطان والجماعة والخطبة
والوقت والاطهار **قوله** فيه بحث اما اول فلان الوقت سبب لا شرط الا
ان يصار الى الجواز واما ثانيا فلان الوقت لا يقدمه في سائر الصلوات
ايضا والحواسب انه سبب للوجوب وشرط لصحة المؤدي وشرطية للجمعة
ليس كشرطية لسائر الصلوات فان خرج الوقت لا يبقى صحة للجمعة لا اذا
ولا قضاء بخلاف سائرهما ثم المراد من قوله الاظهار لا اذن العام وهو
ان يفتح ابواب الجامع ويؤذن للناس كافة **قوله** وانما قال ويتم الحدود
بعد قوله وينفذ الاحكام لان تنفيذ الاحكام **قوله** بالالف واللام في
لاحكام اذا كان للاستفراق وهو الظاهر اذ لا عهد يظهر عدم صحة ما ذكره
فليتأمل **قوله** من عليه الجمعة **قوله** الى هنا كلام ابن شجاع **قوله** ولما روي ان
جمعة جمعت في الاسلام **قوله** يعني في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكما
ابي هريرة رضي الله عنه لئلا يردده في كون اقامتها فيها بامر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا من حدث مثل نزل بعض اهله ولا يردانه بلزومه
ان لا يقيم الجمعة في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الصديق
رضي الله عنه بمكة على ما توجه ببعض كبار العلماء المعين في سلة العلامة
ابن كمال باشا رحمه الله تعالى في مجلس بعض اعظم لوزراء **قوله** الم بل يجوز
في جميع فنية المص **قوله** اي وان لم يكن في مصلي فيها **قوله** وذلك اتفاق
منهم على ان المص من شرائط الجمعة **قوله** ليس فيما ذكره ما يدل على ان المص
شرط صحة الجمعة بل غاية ان يدل على كونه شرط الوجوب وجوابه انه لو

لفعلوا في موضع اعلاما للحوار **قوله** لان امامة غيره انما يجوز بامر آ **اول** دلالة
على ما ادعاه من وجوب الجمعة على الخليفة اذا طاف في ولايته غير ظاهر
قوله فامامة اولي **قوله** ينقض بالمرأة اذا كانت سلطانية **قوله** فلا بد منه
اي من السلطان ومن امره تيمما لامره **اول** فيه نوع تأمل حيث لا يظهر ذلك
على كون السلطان شرط صحة الجمعة **قوله** قاله اذا مات الشمس فصل بالناس
الجمعة الحديث **اول** تأمل في دلالة على عدم صحتها بعده ولو قضا **قوله**
الايريانه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يصل صلوته بدون نفسها **اول** فيه ان
الترك لحيانا ما يجوز في تعريف السنة **قوله** والغرض لا يترك لغرض
فكانت فرضا **اول** هذا يصح ان يكون دليلا مستقلا على المطلوب بدون
لواظبة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فليتأمل كذا في بحث فانه منشور
بالسبح على الخفين **قوله** وهو غلط لان قوله كذا ان يتعلق بقوله فيستحب
الطهارة لا بقوله وهي شرط الصلوة **اول** فيه بحث **قوله** والجمع الصحيح هو
لكونه جمعا تسمية ومعني **اول** فان قيل المستحق الجمع ليس هو التلبيح للفظ
الدال عليها قلنا نعم فالمراد بالتسمية الاطلاق **قوله** لعدم دلالة عليه
اول بخلاف التلبيح حيث يدل عليها يفتن **قوله** ولها انها شرط الانعقاد
آ **اول** معارضة لدليل زفر قال في الخلاصة في شرح جامع الصغير غير اننا
احرنا افصح الامام وعنده قهر متاهون ضرورة الجز على المقارنة انتهى
فان قيل خرج الجواب عن قوله زفر لان الحر منهم **قوله** لانا لا نراه قد ينفعك
عنها **اول** كذلك الانعقاد ينفعك عنها اذ مقارنته الحرمة ليست بشرط
كما قال زفر **قوله** والانعقاد انما هو بالشرع في الصلوة والصلوة لا يتم الا
بتمام الركعة **اول** الظاهر ان يقال والشرع فيها لا يتم لان مادون الركعة
في محل الرخص من رفع الشرع وفي شرح جامع الصغير للصدر الشهيد
بالحقيقة رحمه الله يقول انه شرط الانعقاد والانعقاد انما يكون بالشرع
في الصلوة والشرع لا يتم الا باليقيد بالتمتع انتهى **قوله** الم دفع المخرج
والضرب **قوله** الظاهر ان المراد عن المولى والزوج **قوله** وجهه ان الخطبة

تأ في الصلوة آ **اول** منافي للنهي كيف يكون شرطه الا ان يكون المراد بالشرط
ما يتم المعة **قوله** على ما بينا يعني قوله لانهم يحلوه واذا تحلوه يقع فرضا لانه
اولم يقع فرضا لكان ما فرضناه لدفع المخرج خرجا وذلك خلف باطل **اول**
الملازمة نوع تأمل **قوله** لانه جمعه من وجه الى قوله طهر من وجه لغات
الشرائط وهو الجماعة آ **اول** فان قيل فوات الجماعة يحق فاما اذا ادرك اكثر
الركعة الثانية لا يقال الركعة التامة صلوة ولا كذلك مادونها لانه لم
يشترط في مسئلة الفرد وام الجماعة الى تمام الركعة فما وجه الفرق **قوله**
رحمته ايضا شرط واما الى تمامها هناك وهذا لم يشترط فلا بد من
الفرق **قوله** ويراد في الاحتمال النقلة **اول** يعني منها بالنظر الى
احتمال كون الاولين جمعة **قوله** فان قيل قد استدلبها في اول البحث الحديث
الى قوله قلت لا ينافي ذلك آ **اول** فيه بحث فان المؤدى مع الامام في محل النزاع
ليس صلوة لانه مادون الركعة فلا ينظم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا
يتناول وما فاتكم لظهور ان المراد وما فاتكم من تلك الصلوة التي صليتم
مع الامام فليتأمل **قوله** وعلى تقدير بثوته فتاويله اذكرهم جلوسا قد سلوا **اول**
لا يخفى عليك بعد هذا التأويل مع ان الجمعة مصرح بها في حديث الزهري
فتاويل الحديث الاول بحمله على ما سوى الجمعة اقرب **قوله** الم واذا نزل
قبل ان يكبر **اول** وظاهر قوله حتى تفرغ من خطبته يدل على ان لا يكون فيه
باس فني قوله وهذا عندنا في حقيقته رحمه الله بحث فاقبل **باب**
العدين **قوله** اجيب بان المنافع لا يكون مملوكة له بالاذن **اول** قال العلامة
الكاكي لا يري ان العبد لو خضع في يمينه فكفر بالمال اذن المولى لا يجوز له
لا يملكه باذنه كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** الم والا فلا **اول** قوله في
رواية الجامع ولا يترك واحدا منها يشهد للموجب **قوله** وطلب لفظ
العبد **اول** اي على لفظ الجمعة **قوله** وكان ذلك تاخير بلا حد سماه **اول**
اي التاخير الى القدر **قوله** ولا تعاد الخطبة بعد الصلوة **اول** يعني وكان
قدم الخطبة **قوله** فان قيل هي قائمة مقام صلوة الخطبة **اول** الكلام في ان

وما ذكره ليس بقضائكم لا يفتي **فصل** في تكبير الترتيب **قوله** فلما رآه
ابراهيم عليه السلام قال لا اله الا الله والله اكبر **قوله** الا ان كان
المأثور من التحليل عليه السلام بعض تكبير الترتيب والمط لم يكن ذلك **قوله** وهو
وهو عقيب الصلوات المفروضة على المقيم في بيته ان احتار كونه واجبا
قوله يعني بصيغة على **قوله** فان قيل هذه البكيات شرعت بقا للمكتوبات
آه **قوله** ولا يحرقة رحمة الله ان يمنع كونه بقا للمكتوبات مطلقا بل للمكتوبات
المؤدات بشرط محض **قوله** قلنا بالنظر **قوله** اراد من النظر فعل النبي
صلى الله عليه وسلم **قوله** قال يعقوب رحمه الله صليت بهم المغرب فبهتات
اكبر فذكر البجينة الى قوله قيل في ذكر هذه الحكاية فزاد منها بيان منزلة
عند سادته حيث قدمه واقدي به ومنها بيان خشيته استاده في قلبه
فانه لما علم ان المعتدي به استاده سعي عما لا يسهو المرغنه عادة وهو التكبير
قوله قال ابن الهمام الذي سبه ابو يوسف بعد صلوة المغرب فانما عادة
انما هو نسيان التكبير الاول وهو الكائن عقيب فجر عرفه فاما بعد توالي ثلث
اوقات تكبر فيها الى الرابع فلم يجز عادة بنيانه لعدم بعد العهد
باب صلوة الكسوف **قوله** لان صلوة العيد **قوله** ولا صلوة
العيد كثيرة الوقوع **قوله** ولجبة في الاصل **قوله** صلوة الكسوف سنة على
مذهب العامة على ما يحكي **قوله** وهي سنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلاها **قوله** فيجب **قوله** ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلوة
ركعتين بربع ركعات **قوله** اي ركعات **قوله** ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى في كسوف الشمس ركعتين **قوله** الركعة في عرف اهل الشرع الا بعبارة
المحضة التي هي قيام واحد وقراءة واحدة وركوع واحد وسجدتان لا
قوله والحال لا كشف على الرجال لغيرهم **قوله** يقدم ان ابن عباس كان صبيبا
قوله والعمامة ذهب الى كونها سنة لانها ليست من ثغائر الاسلام فانها
يجد يعارض **قوله** ما المانع في نقل ما هو من الثغائر يعارض تاما
وقوله يعارض يعني عارض الكسوف **قوله** ولنا انه لم ينقل **قوله** كيف

ينقل وقد اخرج السنة عنها **قوله** وان صح قايوله انه صلى الله عليه وسلم خطب
لان الناس كانوا يقولون انها كسفت موت ابراهيم فادان يرد عليهم
قوله لا للشرعية للخطبة **باب** الاستسقاء **قوله** وما روي ان
رضي الله عنه بذل على انه لا يحول فيه **قوله** بل هو ساعه **قوله** وعن الثاني
ان النبي صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون علم بالوحية **قوله** فيه بحث فان الال
في افعاله صلى الله عليه وسلم ان يكون شرعا ما لم يثبت دليل للحضور **قوله** فان
قيل قد روي ان القوم قاموا اردتهم آه **قوله** يعني فلم يكن العلم متعينة
قوله اجيب بان قديم هذا كظمهم انما لآه **قوله** فيه انه ثبت فيه دليل
على ما بين في الأصول **باب** صلوة الخوف **قوله** قال بعض
المشايخ هذا في غاية البعد **قوله** القائل هو لا يفتي **قوله** والجواب انه
سجدة على ابي يوسف من حيث الدلالة **قوله** لا يفتي يوسف ان يمنع كون المناط
نقط لم لا يجوز ان يكون هو ويل فضيلة الصلوة خلفه صلى الله عليه وسلم
كما هو ظاهر من التعليق **باب** الجائز **قوله** اي با صلوة
الجائز وذكر غيرها استطراد **قوله** وقوله ثم فيه تحسينه **قوله** فيكون الملام
بالتحسين ان الله في المنظر **فصل** واذا ارادوا غسلهم **قوله** الملام
غير ان اخرج الملام منه معذرة فيتركان **قوله** لانه لا بد في المضمضة والاستسقاء
من الاخراج والا يكون مقيلا لمضمضة ولا استسقاء **قوله** واما الوضوء
فلا يحتاج اذا كان حدثا فاما الموت ايضا حدث وهو لا يوجب الوضوء
وكذا الحدث **قوله** ولم يوجب له ترضاعا لانه لا يكون مثل المعذور
يوضأ مرة اخرى لهذا الحدث القائم واما عدم التوضئة لمجرد اخر فلا بد
ما ذكره عليه فان المعذور اذا حدث بمحدث اخر عليه الوضوء **قوله** ولك
بعض المشايخ ترك الملام **قوله** القائل هو لا يفتي **قوله** ورد بان قال
بعد ذلك ويعسل راسه او يحته بالخطي ويعسل الراس بعد الوضوء قبل
الفصل بالاجماع فكيف يكون ثالثا **قوله** لا دلالة للواو على الترتيب
قال الملام ثم يفتي بوثب **قوله** اي يفتي ماؤه قال في المغرب يفتي

المأخذ من أرضا وغدير مخرقا وعندها من باب ضرب **قل** الم والمساءجد
اول جمع مسجد بفتح الميم وهو موضع السجود **قال** الم لقوله عائشة رضي الله عنها
سلام تصون منكم **اول** تصون بوزن تكون قال ابو عبيد هو مأخوذ من
الرجل اذا مدت ناصيته **ولم** قال في النهاية قوله وفي المحي كان تطيقا
اسكال الى لا يشكل علينا **الحج** **اول** لا بد من التامل يستلزم الاسكال بالحج
ولعل ذلك هو الذي اشار اليه الشارح لقوله ولم اجده بطا وكذلك
قوله ولا يعتبر في حقه ذوال الجزء **آه** لا ربط له بكلام الم على بقية فامل
ولم فكذلك كل زينة يتضمن اياتها الجزء ان يفرق بينهما **اول** يتفرقا ان
كل زينة لا يتضمنها لا يفرق بينهما وهو مخالف لقوله الم وقد استغني
عنها **ولم** ولم اجده ربطا بكلام الم اصلا ولكني اقول قوله ولان هذه
الاشياء للزينة اي لزينة الميت وقد استغني الميت عنها اي عن الزينة
فاستغني عن هذه الاشياء فان قيل لانه ان هذه الاشياء لزينة الميت
فانها تفعل بالحج ايضا **اول** لظاهر مراد المعلق ان هذه الاشياء
اذا فعلت بالميت تكون لزينة لا مطلقا فانه لا يخطر بالبال ان يفرق بين
لا يرتبط الاستغناء بالمنع ولا يتأخر ثم للسائل ان يمنع انها كانت تفعل
من حيث انها زينة بل الظاهر انها تفعل لها ثم كون هذه الاشياء بالحج
لزينة الحج لا يمنع كونها في الميت لزينة حتى يبذل السعي في رفعه فليامل
قوله يعني ما كانت تفعل بالحج **اول** لفظة ملية قوله ما كانت نافية **ولم**
ويمكن ان يقال ان تنظيف ما بانة جزء وذلك في الميت غير مستون كما في الجنائز
اول فليعمل بذلك من اول الامر وليس ترج **باب** في الصلوة
على الميت **قوله** اما فرضية فلا راد الله تعالى امر بقوله وصلي عليهم **اول** اجمع
اعلى التفسير على ان المأموم هو الدعاء والاستغفار للميت **قوله** وقوله في
الكتاب السلطان بخود ان يراد به الامام الاعظم ان حضر وامام المصرا
اول يعني ما مثل امام المصرا وامام مصر على الخصوص ولا يتناول العبادة
الامام الاعظم نعم يعلم حكمه بالدلالة ثم اقول في قوله ان حضره بحث **قوله**

والآية محمولة على الوارث **آه** **اول** لا بد لتقييدا لاطلاق من دليل **قوله** لانه لا يحل
مع وجوده **اول** فكذلك للاصغر مع وجوده لا كبر **قوله** وادري انه محتمل
اشار اليه بقوله والبقاء بالثناء فان المهور من الثناء ذلك نعم الا ان سنة
ليس الثناء المهور والظاهر ان مراده بالثناء الحمد المدلول عليه بقوله الحمد
اذا الحمد هو الثناء كما عرف قوله والبقاء بالثناء والصلوة على النبي صلى الله عليه
وسلم سنة الدعاء اليه قوله فقال صلى الله عليه وسلم ادع فقد استجب **اول**
حكاية حال دلالتها على السنية المطلوبة غير خاطئة **قال** الم لانه بمنزلة
المدرسة **اول** لفيده انه ليس بمدرسة حقيقة بل اعتبره مكانا كالحضور التكميل
الحج او حقيقة ذلك الركعة يفعلها مع الامام **قال** الم ولا يصل على الميت
في مسجد جماعة **اول** قوله في مسجد صفة لقوله ميت ثم اختلف فيه وقيل لو صلى
فيه كركعة تحريره وقيل كركعة تنزيه **قوله** وان كانت الجحاة والامام
وبعض القوم خارج المسجد والباقي فيه لم يكره بالاتفاق **اول** ما صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم على جنازة سهيل بن بيضا الا في المسجد **قوله** لفظة ما
للتفخي **اول** وعندنا ان كانت الجحاة خارج المسجد لم يكره ان يصل الناس
عليها في المسجد لما يذكره **اول** نعم اذا كان الامام في الخارج والافقية
اول لقوله صلى الله عليه وسلم الولد يتبع جراحا ابوين دينا **قوله** فيه بحث **قوله**
وهذا الاطلاق لفظ الجامع الصغير **قوله** يعني عدم التقييد بقوله
اذا لم يكن هناك من اقرائه الكفار من يتولى امره **فصل** في الجنائز
قوله حق لولم يتبعه احد كان هو لا جماعة **اول** وفيه شيء **قوله** الجنب ضرب
من الحدود وقيل الغرق **اول** الغرق ضرب من سير القابة والابل **قوله** عجلتموه اليه
قوله يعني الى الجنة **فصل** في الدفن **قوله** في خلافه لانه
يكره رضي الله عنه **قوله** وفي شرح تاج الشريعة في زمن عثمان رضي الله عنه **قوله**
وروي ان ساسا من النار **اول** وقد اجاب عن هذا الرد الكافي والاتفاق
والزيلي كل جواب مستعمل اما الزيلي قال ولهذا يكره الاجار بالنا عند
وابتاع الجحاة بها لان القبر او منزل من منازل الآخرة ومحل المحن

البيت حتى لا يكره فيه الاجار ولا غسله بالماء الحار انتهى ولا شك ان هذا يدفع
 ذلك الرد **باب** **التهديد** **اول** قيل هذا اذا علم قالوا **اول**
 كذا في النهاية وفي شرح الكافي وتبلغ الشريعة والالتفات في **قال** الم والطاهر
 عن الذنوب لا يستغنى عن الدعاء كالصبي والصبي **اول** قال ابن الهيثم ولو
 اقصر على الصبي كانا وليا فالدعاء في الصلوة على الصبي لا بد منه وفيه
قوله قوله لانما وجب بالجناية سقط بالموث لا يخرج من كونه مكفرا بالصلوة
 عن الجناية **اول** فيه بحث فان الاولياء يختلفون **باب** **الصلوة**
 في الكعبة **اول** وفيه نظر لانه من الاسماء الاضافية وليس للاضافة يعتد
 بالجهة **اول** فيه بحث **كتاب** **الزكاة** **قوله** والزكاة
 في اللغة عبارة عن النماء يقال زكى الزرع اذا نما **اول** مصدر زكى الذرع
 هو الزكاة والزكوة لم يذكر علماء اللغة الزكاة في مصدره **قوله** وبسببها
 ملك النصاب الثاني **اول** من اضافة الصفة الى الموضوع اي النصاب الثاني
 المملوك فانه هو السبب **قوله** وانما عدل عن لفظ الفرض الى الوجوب لان
 بعض مقاديرها وكيفية ثباتها ثابت باختيار الاحاد **اول** لكن قوله الم والمراد
 بالوجوب الفرض لانه لا يشهد فيه باي من هذا التوجيه **اول** ولان استعمال
 احدهما في موضع الآخر **اول** هذا لا يصح ان يكون سببا للعدول **قوله** وانما
 قال لكا تاما احتراز عن مال المكاتب **اول** الاحتراز عنه قد حصل بانتماء
 الحرية **قال** الم خلافا للشافعي فانه يقول هي غرامة مالية **اول** قال العلامة
 الكافي اي وجوب مالي وفي المغرب الغرامة الزام شيء ليس عليه وفي الكافي
 في هذا اللفظ ترك لادب لان الزكاة ليست لغرامة بدليل قوله تعالى
 ومن الاعراب من يتخذ ما سقوا من ماء ثم الله تعالى قوله الاعراب ثم الظ
 انه اراد بالغرامة معنى المونة قال في الايضاح والخلاف بيننا وبينه
 بالصح الى الاصل وهو ان الوجوب عند مؤنه تجب حقا للفقير هذا النقل
 عن الايضاح عن شرح الكافي **قال** الم ولنا انها عبادة **اول** اي ليست
 والمراد انها عبادة تكليفية يدل على ذلك قوله حقيقة الحق لا يستلزم فلا

يراد صلوة الصبي وصومه نقصا على الدليل **اول** وقد قال صلى الله عليه وسلم
 بني الاسلام على خمس الحديث وغيرها عبادة بالانفاق فكذلك هي **اول** القرآن
 في النظم لا يقتضي القرآن في الحكم والاولى ان يقال واذا كان بني الاسلام
 يكون عبادة بلا شبهة **اول** ولا اختيار لها **اول** قوله ولا اختيار لها اي
 الاختيار الكامل الذي هو مبداء التكليف فلا يراد بالنقص بصلوة وصومه
 قوام **قوله** فالجواب ان المونة لا يحتاج اليه للبقاء كالنفقة والزكاة ليست
 سببا لبقاء المال **اول** وكذا النفقة ليست سببا لبقاء المال بل لبقاء
 الزوجة مثلا وكذا الزكاة لبقاء الفقراء **اول** وعن ابى يوسف انه يعتبر كالحل
 اه **اول** النصف كالاكثر في حق الجنون يفهم ذلك من سياق كلام الم **اول**
 فان صاحب الدين ان يأخذه من غير رضا ولا قضاء **اول** هذا اذا كان المال
 من جنس حق الدين واما اذا لم يكن من جنسه وليس كذلك **اول** او بالاعتداد
 بالتجارة **اول** النماء كما يكون بالاعداد للتجارة يكون بالسوم ايضا فانما سب
 ذكر السوم **قوله** وعلى هذا كتب العلم الي قوله فان كان يحتاج اليها للتدبر
 ونحوه جاز صرف الزكاة اليه والا فلا **اول** لم يبين تمايزه كونه مفيدا
 كالا يخفى والاولى ان يقال فانما كتب العلم اذا كانت الكتب يحتاج اليها
 للتدريس ونحوه وهي تساوي ثانيا درهم جاز صرف الزكاة اليه بخلاف غير
 اهلها حيث لا يجوز الصرف اليه اذا كان له كتب تساوي النصاب لا غير
 يحتاج اليها **اول** وقوله لما قلنا يعني انها ليست بنامية **اول** فيه ان الظاهر
 انه اشارة الى قوله لانها مشغولة اه فلا يرد قوله ان قوله لاهلها غير مفيد
 ههنا لان الكلام اذا كان في الحاجج لاصلية لا بد من التقيد فلا وجه
 لنقل لاشارة الى التعليل الثاني مع كونه خلافا لظاهر الاعراض عليه
 قوام **قوله** شرع في بيان الاموال التي لا يجب فيها **اول** الشرع في ذلك كان
 قبل هذه المسئلة بقوله وليس في دور المستكن وثياب البدن اه **اول** وعند
 ابى يوسف لا يسقط لان البعض غير متعين اه **اول** قال العلامة الكافي
 لان كل بعض محل للوجوب ثم انه كما يحتاج الى اسقاط الواجب عن الواجب

قوله في المال النصف قال الكافي
 في النصف من النصف
 في النصف من النصف

جاء ان يقع عن الباقي فلا يقع عنهما لعدم الاولوية وجود الزاخرة مع عدم قطع
الزاخرة بخلاف ما لو اذى لكل فان الزاخرة اندرمت هناك فيسقط عنه
الواجب ضرورة لوجود اصل النية وعدم الزاخرة وانت جدير بان قوله لعدم
الاولوية قابل للمنع **قوله** ولما يل ان يقول الباقي محل للواجب كماله الحصة
آه **اول** المراد ان الباقي يصلح ان يؤدي منه الواجب كماله فلا ينعين البعض
المصدق للمفقر لمحلية بعض الواجب الذي يختصه فلا يحكم بسقوطه به
فليتأمل **باب** صدقة التسوية **فصل** في الأبل
قوله وهو خلاف اصول الزكاة فان مبتاعا على ان الوقف يتلو الواجب **اول**
لعل المراد زكوات الأبل والآفة زكاة البقر لا يتلو الوقف لوجوب فيما بين
الأربعين والستين على ظاهر الرواية كما سيأتي **قوله** وقيل في ذلك بان الشرع
اول القابل هو صاحب النهاية **قوله** وانما يجوز بالتثنية فضاء **اول** يعني
من السديس والبال **اول** بدليل انه لا يجوز الاضحية بها **اول** لنقد
بقول الواجب وينقطع بالتصرف الى الاضحية **فصل** في الغنم **قوله**
وهو في كلها بعد الجرح **اول** قوله هو يلجج الى قوله والثنية المذكور قبل
سطين **قوله** والجذع يقارب الشيء في ذلك **اول** يعني يقارب في القيمة
فصل الخيل **قوله** وانما ملجج لطلب تسليمها **اول** الجحش الخراج
الدواب للزعي **قوله** والتجني بين الدنيار والقوم ما نورد عن عمر رضي الله
تعالى عنه **اول** اذا كان التجني مرويا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نورد
عن زيد بن ثابت فوجه تخصيص عمر بالما نورد عنه **فصل**
وليس في الفصل **قوله** حتى لو حال الحول عليها من حين ملكها وجبت الزكاة
اول فيلانة لم يتبع محل للنزع حيث يوجد الواجب وهو الطاعن في السنة
المأينة والظاهر ان تصور المسئلة في سورة الضم **قوله** واجب بان التوا
قليل من الكثير **اول** راي في مقابلة النقص مع انه منقوض بما اذا كان له
شبع وثلاثون حلا واحدة مسنة تجب مسنة بالاجماع مع جريان ما ذكره
فيه فتأمل **قوله** والظاهر من حال المسلم **اول** الظاهر ان يقال اذا الظاهر

قوله واخذنا بين اوعشرين ردها **اول** فان قوله فيما سبق ان الشاة كما
يقوم بحسنة دراهم هناك حيث يفيد ما ذكره هنا ان قيمته كانت عشق دراهم
فتأمل **قوله** فعلى النسيئة لا ولي لغير كلام الامر باداء الزكاة الى الفقراء
اول قياس استثنائي استثنى فيه من المقدم لغيره كلما ثبت الامر بالاداء
للفقراء ايضا للرد في الموعود يبطل يقين الشاة مثلا لكن المقدم حق
كذا التالي **قوله** والجواب عن الاول ان الاطلاق ليس على ظاهره بالاجماع
الاوي انه مطلق عن حولان الحول **قوله** وعن اعتبار المتصاب ايضا **قوله**
للا يلزم النسخ مرتين **اول** بل اذا قدم المطلق كذا النسخ ان الاصل عدم
الوجوب والمقيد سلب لا يدفع العدم الاصيل فتأمل **قوله** فان الاصل هو
الاطلاق لكونه عدما **قوله** كيف يكون عدما ومفاده الوجوب في الجميع ثم
ان الضمير في قوله لكونه يلجج الى الاطلاق في قوله فان الاصل هو الاطلاق
والمعنى ان الاصل هو الاطلاق لكونه الاطلاق عدما **قوله** وعن الثاني بات
الاسامة والعلف متصانان الى قوله ولا كذلك التجارة **اول** واذا اورد
الاموال المعدة للتجارة نقضا للدليل فانه جازيها مع تحلف المدلول
كان ما ذكره في معرض الجواب بمغل عند دفعه **قوله** واما الصدقات فنصرها
الفقراء وهم لا يبرقونها اليهم **اول** اذا كان المراد بالخروج الطائفة المحتاجة
عن طاعة الامام مطلقا **قال** المم وكذا الدفع قال في المبسوط وما يأخذ
ظلمة زمانا من الصدقات والعشور والجزء والخروج والجنائيات والمصاد
فلا يخرج منه ليقط جميع ذلك عن رايه لامواله اذا نوى دفع الصدقات
عليهم لان ما في ايديهم اموال المسلمين ومالههم من البعقات فوق اموالهم
فلورده واما عليهم ليرتقي في ايديهم شي فكانوا فقراء انتهى وقال ابن سلمه
بحوز اخذ الصدقة لعلي بن عيسى بن ماهان والي خراسان وكان امير
بلخ وجبت عليه لأكفاته بين فسال فافتره بالقيام فجعل يكي ويقول
لحشمة انهم يقولون لي ما عليك من البعقات فوق مالك من المال فكفاد
كفارة بين من لا يملك شيئا وعلي هذا لو اوصى ثلث ماله للفقراء فدفع

الى السلطان الجابر سقط ذكره قاضي خاتمة في جامع الصغير وعلي هذا فان كان
 يحيى بن يحيى يميز ما لك حيث افق بعض ملوك المغاربة في كفارة بالصورة
 غير لازم وتعليقهم بانه اعتبار للناسيب المعلوم الالغاء غير لازم يجوز
 ان يكون للاعتبار الذي ذكرناه من فقرهم لكونه اشق عليهم من الاعاق
 ليكون هو المناسب المعلوم الالغاء وكونهم لهم مال وما اخذوه خطا به
 وذلك استهلاك اذا كان لا يمكن تمييزه عنه عندنا في حنيفة رحم فيلكه
 ويجب عليه الضمان حتى قالوا يجب عليهم في الزكوة ويورث منهم غير ضامن
 لا شغل لزمهم بمثلهم والمديون بقدر ما في يده فيقراني كلام ابن الهام
 وكونه مصرفا للزكوة لا ينافي وجوب الزكوة عليه كذا في ابن السبيل وفيه
 اذ قد سبق ان من كان له دين يحيط بماله لا زكوة عليه فامل فان محل ما ذكره
 ما اذا كان له مال غير ما استهلكه بالخلط فيفضل عنه فلا يحيط الدين بماله
قوله والاول لا يحوط **اول** قال ابن الهام اي الالفاء بالاعادة بناء على ان علم
 من اخذنا لا خذ شط انهي يعني شط على رواية **قوله** وهذا لان الزكوة
 حواله تعالى **اول** قول اكثر اصحاب الشافعي ان الزكوة واجبة على التراخي
 فلا يستقيم هذا التعليل على قولهم فامل **فصل** في الفضة
قوله الم فان كانت مائتين وحال عليها **قوله** قال ابن الهام سواء مسكوك
 او لا وكذا عشرة المهر في غير الذهب والفضة لا تجب الزكوة ما لم يبلغ ثمنه
 نصابا مسكوكا من احدها لان لزومها مبني على القوة والعرفان تقوم بالمسكوك
 وكذا نصاب السرة احتيا لا للدره ان في الماراد بالدرهم هو الدرهم الذي
 نقد به الاشياء لا الفضة المضروبة او نقد المضاف او فيادون من الزكوة
 ما يتقدم **قوله** اجاب بقوله تحرز عن التسقيص وهو غير موجود محل النزاع
اول اي التسقيص الذي يعد عيبا **قوله** ولا يحنيفة رحم الله قوله صلى الله
 عليه وسلم لمعاد رضي الله عنه حين وجهه الى اليمن لا تاخذ من الكسور شيئا
 قبل معناه لا تاخذ من الشيء الذي يكون المتخو من كسور **قوله** ويجوز ان
 يكون من الكسور شيئا **قوله** فتماه كسورا باعتبار ما يجب فيها **قوله**

يكون من قبل ذكر الحال واردة الحال فان لاموال بحال الزكوة **قوله** فان قبل يجوز
 ان يكون المراد ما قبل المائتين بدليل انه قال عقيب هذا في حديث معاذ فاذا
 بلغ **قوله** يعني قال في حديث معاذ رضي الله عنه فاذا بلغ بالفا التعتبية
قوله والجواب ان المديون قبل المائتين وما بعده **قوله** لا يخفى عليك ان ما ذكره
 ليس فيه دلالة على ما ادعاه فينوجه على المم انه كان ينبغي ان يستدل بقوله
 صلى الله عليه وسلم ولا ياخذ بما زاد حتى يبلغ اربعين درهما فانه محكم وقوله
 لا تاخذ من الكسور يحتمل الحمل على ما قبل المائتين **قوله** فيجعل قوله اذا بلغ الور
 الى آخر الحديث بيانا وتفسير **قوله** فلا يكون الفاء للتعتبية بل للتفسير كما في
 قوله تعالى فنادي ربه فقال **قوله** لان قبله ليس فيه **قوله** انما يعلم ذلك بطلانه
 صلى الله عليه وسلم فلا يدل على عدم جواز الحمل على ما قبل المائتين والاولى ان
 يقال قوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون الاربعين صدقة عام يتناول ما قبل
 المائتين وما بعده فيتم المرام **قوله** وهذا محكم فلا عارضه حديث **قوله**
 اي كالحكم في القوة لانه محكم حقيقة وكيف وهو يحتمل النسخ **قوله** فتعلق
 الاحكام به **قوله** فيما شكافاته كان يؤخذ في زمنه صلى الله عليه وسلم
 زكوة من الفضة بحساب الدرهم ولم يكن هذا الوزن في ذلك الزمان فعلق
 الحكم بهذا الوزن دون وزن الخمسة والسنة تؤذي الى النسخ ولا نسخ
 بعد صلى الله عليه وسلم **قوله** الم وهو ان يزيد على النصف **قوله** تذكير الضمير
 تراجع الى الغلبة لكونها في تأويل ان مع الفعل **فصل** في الذهب
قوله فوقف معرفة كل منهما على الاخر وهو **قوله** اي توقف ومعرفة كل من
 المسقار والدرهم **قوله** ولا يخالف بينهما **قوله** اي لا يخالف بين المستلذين
فصل في العروض **قوله** الم كانه ما كانه اذا بلغ قيمتها نصابا من
 الورق والذهب **قوله** اي الذهب المسكوك فالاولى ان يقال والدينار
 وقوله ما في قوله ما كان موصوله او مصدرية **قوله** كالسوا **قوله** اي السوا

في كل موضع من ثمانية اقسام
 من ثمانية اقسام
 من ثمانية اقسام

قوله في الذهب
 قال الكافي والعجائب
 في ثمانية اقسام

التي للتجارة والافاق التي اسمت للدره والنقل ليست من الباب **قوله** كذا في النها
قوله ويوافق النهاية مائة الخلاصة حيث قال ان شاء قوما بالذهب وان شاء
بالفضة وعن ابن حنيفة رحمه الله انه يقيم بما هو انفع للفقراء وعن ابن يوسف
يقوم بما اشترى هذا اذا كان يتم النصاب بايما قرره ولو كان يتم باحدها
الاخر قرره بما يصير به نصابا انتهى **قال** الم وتفسير لانفع ان يتوهم ما يبلغ نصابا
قوله لا خلاف في تعيين لانفع بهذا المعنى على ما يفيد لفظ النهاية والخاصة
ففي كلام الم كلام والتفصيل في شرح ابن الهام **فصل** فيمنع من
العاشر **قوله** الحق هذا الباب كتاب الزكوة اتباعا للمبسوط وشرح الجامع الصغير
للمناوسية وهي ان العشر المأخوذ من المسلم المار على العاشر هو الزكوة بغيرها **قوله**
المأخوذ هو ربع العشر لا العشر لان يقال اطلق العشر واراد به ربعا مجازا من
باب ذكر الكل واراد به جزء او يقال العشر عا لهما ما اخذه العاشر هو ان كان
المأخوذ عشر الغويا او دبعه او نصفه وسيجيئ من الشارح مثال هذا الكلام
في شرح قول الم وكل شيء اخذته الارض من باب زكوة الذروع والثمار فلا
حاجة الي ان يقال العاشر تسمية الشيء باعتبار بعض احواله كما لا يخفى **قوله** اي
من الاموال الباطنة **قوله** فيه بحث لا يري الي قول الم وكذا الجواب صدق
السوام **قوله** وان لم يتر صلح المال عليه **قوله** ممنوع فان العاشر من نصيبه
على الطريق فلا يكون له ولاية على ما لو يترق اتم **قوله** ولم يكن في يده مال
قوله لو والحال **قوله** لم يصدق **قوله** يصدق ولكن لا يفيد فالاولى ان يقال
لم يفيد **قوله** او قال علي بن ابي طالب **قوله** معطوف على قوله وقال اصيبته منذ اسهر
قوله قيل في كلام الم نظر **قوله** القائل هو لا ينافي **قال** الم وكذا الجواب
في صدق السوام في ثلاثة فصول **قوله** هي السابقة على قوله اذ يتوهم **قوله** بعض
ان تضعيف الشيء انما يتحقق اذا كان المضعف على وصا المضعف عليه **قوله** بعض
قوله انه فان المضعف عليه زكاة وليس المضعف لذلك فالظاهر انه

وظيفة ابتداءه وليس بتضعيف والتصدق بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
لم يالنا الحديث فليتا مل **قوله** ثم الحزبية من الذي بمنزلة الذي من المسلم
قوله لا يظهر ان يقول ثم الحزبية اخرج الى الحامية من الذي فان الذي بدخوله
حقا للذمة كان كواحد من المسلمين له مالهم وعليه ما عليهم بخلاف الحزبية فكان
الطلع في ماله اقوي وما ذكره الشارح من باب الولاية ليس بما نحن بصدده
شي **قوله** اذا اخذنا بمقابله اخذهم **قوله** لا يلزم من كون اخذنا بمقابله اخذهم
ان يكون اخذنا ايضا ظاهرا الا يري ان المقصود بمقابله قبل النفس ظاهرا
النفس بالنفس مع انه حق وكذا سائر الاجزئية الشرعية **قوله** لاننا نقول لا اخذ
منهم معلول الحماية **قوله** لا يجوز ان يكون فما لو اخذ من الحزبية من غير الحماية
المحاذاة ايضا كما في نظائره من العشر مثلا لو كان نفس واحد معلولا للحماية
كان ينبغي ان يوجد منهم وان لم ياخذوا منا وجواب ظاهر **قوله** الم ووجه
على الظاهر ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين **قوله** قال ابن الهام يستكمل
مسائل الاولي ما في الشفعة من قوله اذا اشترى ذمي دارا بجزر وخنزير و
مسلم خنزير ذمي ضمن قيمته وثالثها لو اخذ ذمي قيمته خنزير ذمي وقضي بها
دينار المسلم عليه طاب للمسلم ذلك لا يجب عن الاجترار ان خلاف السبب خلاف
العين شرعا وملك المسلم بسبب اخر وهو قبضه عن الدين وعماقله بان المنع
للسقوط المالية في العين وذلك بالنسبة اليها لا اليهم فيتحقق المنع بالنسبة
اليها عند القبض والحجاء لا عند رضا اليهم لان غاية ان يكون كذا في عينها
وهو بعيد وازالة فهو كتسبيل الخنزير والاشفاق بالسرقة باستهلاكه
انتهى وفيه بحث لان المسلم ممنوع عن تملك الخنزير والخنزير وفي الدفع ذلك
فلا بد من كلام آخر كما في العناية قال العلامة الكاكي اقيم القيمة مقام العين
في حق العبد وهو الشفعة لاحيائه ولم يقيم مقامها في حق الشرع لاستغنائه
فقلنا بعشر الخنزير ولا خنزير ولا نقول لولد ياخذ الشفعة بقيمة يطل
حقه اصلا فالضرورة لم يعط القيمة حكم العين ولموضع الضرورة مستثناء
عن قواعد الشرع انتهى **باب** في المعادن والركان **قوله**

ما يؤخذ من المعدن والركاز ليس بزكاة عندنا بل يصرف مصرف الغنية فوضع
للمناسبات كتاب السير ويحوز ان يقال لما كان كونه زكاة مقصودا بالتفني على ما
ذهب اليه الشافعي رحمه الله ورد معنا بهذه العلاقة **قوله** والمال المستخرج
من الارض **اول** الاولي ان يقال الكائن في الاخر **قوله** يوم خلقت الارض
قوله خلقة يوم خلقت الارض غير معلوم فالاولي ترك هذه التريكة **قوله** وعلى
كل واحد منهما ما انفاده **اول** قوله وعلى كل واحد منهما ما معطوف على قوله عليهما
في قوله وعلى هذا جاز الحلاقة عليهما **قوله** احدهما ان هذا الباب يستعمل
على بيان المعادن الى قوله والثاني **اول** الوجه الاول لا يتم وجهه دون ضم اليك
واجب بان اليتيم يحوزاه **قوله** فالتسليمه اولى وذلك لانه استدلالا بالعام
قوله ليس في كلامه ما يدفع اولوية الاستدلال بالمفسر وناقص **قوله**
اذا قبل العام بالخاص يراد به ما عدا ذلك الخاص وقد صرح الشارح في
اول الباب انه اذا اريد بالركاز معنى عيتم المعدن والكثرة لزيادة التكرار
لم يختص الركاز في الحديث بالمعدن ولا يمكن بما لا استدلال للكثرة فليتأمل
فما **قوله** صرح ايضا بانه عطف الركاز على المدفون وذلك يدل على ان
المراد به المدن **قوله** وقوله صلى الله عليه وسلم لا خمس في الحجر معلوم انه لم يرد به
ما كان للتجارة **اه** **اول** فيه انه اذا كان للتجارة لا يؤخذ منه الخمس بل يبيع
كما في ساير اموال التجارة والاطهر ان يقول يرد به ما كان مغنوما من الكفار
نعم لو كان اللفظ لازكاة في الحجر كما وقع في بعض الشرح كان هذا الكلام
في محله **قوله** واستدل على المجموع بالغير لانه يخرج من البحر **قوله** التضييق **قوله**
لانه يرجع الى الغير **قوله** وقوله عن عمر حباب عن الاستدلال بجواب **قوله** الجواب
في قوله بجوابه متعلق بالاستدلال في قوله جواب عن الاستدلال والتضييق
قوله بجوابه يرجع الى عمر رضي الله عنه **قوله** وطرده الى قوله وانما قلنا ذلك
قوله قوله ذلك اشارة الى قوله وطرده **اه** **باب** زكاة الذر
والتمار **قوله** قال ابو حنيفة رحمه الله في كل ما ينبت الارض الى قوله العشر
قوله قوله في كل ما ينبت الارض خبر مقدم وقوله العشر مبتدأ مؤخر **قوله**

ولهذا لا يشترط الحول لانه **اه** **قوله** التضييق في قوله لانه يرجع الى الحول **قوله**
كما حول الخارج من المكنة عند التعليل الى الخارج عند الخروج **قوله** قوله عند
التعليل ناظر الى المكنة وقوله عند الخروج ناظر الى الخارج **قوله** والمال المستخرج
يجب فيها الخارج **قوله** فيه بحث لان الخارج يكفي في وجبه التما، التقدير
ولا يلزم حقيقة التما بخلاف المعترف لا يقياس على الخارج فاقبل وجوابه
انه يتحول عن المكنة الى الخارج عند الخروج فيعتبر التما، حقيقة فاقبل
قوله نقل صاحب المغرب في التهذيب عن ثعلب وحال بن زيد **قوله** والظاهر
ان يقال عن التهذيب ويمكن ان يقدر قال لا في يستقيم الكلام **قوله** كل شيء
اخرجته لارض مما فيه الواجب **قوله** والاولي ان يقال من الواجب لا يخفى
قوله العشري **قوله** ونسبة العشر الى العشر من نسبة الخاص الى العام كما في
الحلاق لذاتي على نفس المهمة **قوله** عشر كان ونصفه **قوله** المستتر في
قوله كان راجع الى الواجب في قوله مما فيه الواجب العشري **قوله** وبيانه
ان الخارج فيما سقته السماء الى قوله وهذا الحل من خواص هذا الشرح **قوله**
فيه شيء لانه اذا لم يرفع الموت يكون الواجب قفترين ايضا فانما نصف العشر
والاولي ان يعتبر ما ذكره من الموت فيما سقته السماء **قوله** قيل كان من حق
الكلام الى قوله والجواب **قوله** القائل لصاحب النهاية ويمكن ان يجاب عنه
ايضا بان يقال يحوز ان يكون ذلك من قبيل الاكتفاء بذكر العشر عن نصفه
نظرا **قوله** والجواب لا يخفى الى قوله والارض ارض ليست كذلك **قوله** فيه
ان الارض العشرة تسقط عشرها باختطاطها دارا وكذا الخراجية على ما
نصوا **قوله** وانما قيد بقوله وقبضتها **اه** **قوله** فيه بحث اذ دلالة في ذلك
التقدير على ما ذكره الايرجاني انه ياخذ ما منه مسلم بعد قبضه بالسفعة او
عليه **قوله** ما يكون في الارض العشرية **قوله** قوله ما يكون جنس كان في قوله
فلو كان ماء العشرة **باب** ما يجوز دفع الصدقة اليه وما لا
يجوز **قوله** ولو كان ماء العشر من الآبار والعيون ما يكون في الارض العشرية
لم يند شيئا **اه** **قوله** ما يكون جنس كان في قوله ولو كان وقوله لم يند

جواب قوله فلو كان **قوله** فغادوا الي بابي بكر فقالوا ان الحليفة او عمر ذلك
 لنا الخط ومنه عمر فقال هو ان شاء الله **قوله** يعني هو خليفة ان شاء الله
قوله اما وجبت لاقول وهو ان يكون المسكين سوطا لا من الفير لقوله **قوله** او
 مسكينا او متربة اي لا يصقا بالتراب من الجوع والعري **قوله** لا يجوز ان لا يكون
 قوله فامتنع صفة كاشفة لمسكين بل يكون قيدا له فليسا مثل قوله لان القسمة
 يقتضي المساواة **قوله** الطاهران يقال لان القسمة **قوله** واجب بان المو
 قلوبهم مسلمون وكفار الساقط سهم الكفار فقط **قوله** يعني عند الشافعي
 رحمه الله وفيه بحث بل سقط الكل الا بريالي قوله عمر يعني الله تعالى عنه فان
 يتيم على الاسلام والجواب ان الشافعي في مسلي الموقفة اربعة اقوال في قوله
 يعطون من الصدقات كما كان **قوله** والساقط سهم الكفار فقط **قوله** يعني عند
 الشافعي **قوله** وتاويله الي قوله لا يحمل لطلب الصدقة الا اذا كان قاربا **قوله**
 انت خير بانه لا يطلب للصدقة في اغني المهدى اليه ففي هذا التاويل كلام
قوله وهم احد وعشرون **قوله** فخالف لما سبق من الشارح فكانت الاسم
 ثمانية وجوابه ان ذلك ايضا قول منه **قوله** لان الاضافة بحرف اللام
 للاستحقاق لكونها موضوعة للملك **قوله** الاستحقاق واحد معاني اللام
 ذكره ابن هشام **قوله** تنبني عن الحجة **قوله** منوع في العامل والمؤلف **قوله**
 وقولا يجوز ان يدفع الزكاة الي ذي راحة والغير في اغنيائهم راجع الي
 المسلمين بالاجماع **قوله** هذا لا يدل على التبعي عاعدام ولذلك كان يؤدى
 الزكاة في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم الي الكافر من الموقفة قلوبهم **قوله**
 واجب بانه مشهور **قوله** ويجوز ان يجاب ايضا بان يقال المراد في الآية
 الفقراء المعهودون فقراء المسلمين **قوله** وليس بشي لان المطلق ليس عام **قوله**
 مع ان التاريخ غير معلوم **قوله** ومنهم من يقول معناه **قوله** لا يحصر
 عموم اهل الاديان به فتأمل **قوله** والمستامن بقوله انما ينهيكم الله **قوله**
 هذه الآية في سورة الممتحنة **قوله** وفيه نظرا لانه لخصه بيان التقرير **قوله**
 يعني قوله كلها في قوله تصدقوا على اهل الاديان كلها **قوله** ولا يدفع

ما قبل **قوله** اقول تعالى هو الكافي **قوله** امرنا بالمقالة معهم **قوله** لم تؤمر بالمتقيا
 مع المستامين اذ ليس في الادلة العقلية المنقولة في هذا الباب ما يدل
 على ذلك ما خلا قوله تعالى انما الصدقات للفقراء وانتم جعلتم اللام للعامة
 دون التملك **قوله** فان الله تعالى سماها صدقة وحقيقة الصدقة عليك
 المال من الفير كما يحكي في الهبة **قوله** لم يجعل لهم الملك العاقبة بدلالة اللام
قوله لا يدل لام العاقبة على التملك كما في قوله تعالى فالمقطعة آل فرعون ليكون
 عدوا وحزنا **قوله** وكما في قول الشاعر لو ولدت وابنوا للخراب **قوله** حالة
 اليسار واليسار **قوله** اي حالة يسار المرأة وعسارها **قوله** وقوله ولا يدفع الي
 بني هاشم **قوله** قال في النهاية يجوز النقل للهاشمي بالاجماع وكذا يجوز النقل
 للغيري كذا في فتاوي العباي نقي **قوله** ومواليهم **قوله** عطف على بني هاشم
 والظاهر ان يكون معطوفا على قوله ال علي فيكون المراد من بني هاشم في قوله
 ولا يدفع الي بني هاشم آل المذكورين ومواليهم غلبوا عليهم فقوله وهو آل علي
 آه بيان لذلك واما عطف علي قوله بني هاشم قيا به اما واما فتأمل قال
 ابن الهمام قوله وهم آل علي آه لما كان المراد من بني هاشم الذين هم الحكم المذكور
 ليس كلهم بين المراد منهم بعد دم فخرج بوطب بذلك حتى يجوز الدفع
 اليه لانه حرمة الصدقة لبني هاشم تامة من الله لهم ولذرية حيث يفره
 صلى الله تعالى عليه وسلم في جاهليتهم وفي اسلامهم وابوطب كان حريصا
 على اذي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يستحقها بنوه انتهى **قوله** المأثورة
 فلاهم ينتسبون الي هاشم من عبد مناف **قوله** في بحث فان آل ابي هب
 منتسب الي هاشم ويجعل له الصدقة **قوله** قال الم قاتلوا اباهم فلما روى ان مولي
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ساله اتعطي الصدقة فقال لا انت ولا
قوله في دلالة علي المطلوب كلام ان حرمة مولاه صلى الله تعالى عليه وسلم ليس
 حرمة مولي غيره كما مر في الغني والهاشمي فيقتصر على مورده الا ان يرد
 المستكمل مع الغير نفسه لكرمية وغيره من بني هاشم فيكون من قبل بنو فلان
 قتلوا فلان **قوله** قال الم واذا دفع الزكاة الي رجل بظنه فقيرا **قوله** لا

ان يقال بطلان صدقة سيصرف الى الفريضة **اول**
 سيجي من الم الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم لصدقة الاخر من ظهر غني على
 عدم وجوب صدقة الفطر على المعسر فلو صح ما ذكره الشارح لم يستقم ذلك
 الاستدلال **اول** الم ولان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد دون القطع
اول يمكن القطع في ابيه وابنه قال ابن الهام بخلاف نجاسة الماء فانه مما يوقف
 على حقيقة الاخبار انتهى وفيه تأمل **قوله** فتحرى الى جهة ثم عرض **قوله** اذكر
 فضلى الى جهة لم يبين اصانية **قوله** واما التصديق على الغنى فصحيح **قوله** فيه
 بحثا لان يارد بالتصدق بخانه وسيجي التفصيل في الهية **قوله** فمنهم
 من قال معنى قوله الغناه حكمه **اول** القائل هو استغناء **باب**
 صدقة الفطر **قوله** مع الخطا رجبها **اول** لانه ليس بفرض **قوله** ثم اشنع
 بقوله صلى الله عليه وسلم انما الصدقة مكان على ظهر غني **قوله** وفيه بحث
 فان النسخ لا يثبت لا بتاريخ تاريخ الذي يدعي انه ناسخ ولم يعلم له اولا ولا
 يجوز ان يارد بالتصدق الزكاة دفعا للتعارض وقد مر نظيره من الشارح **قوله**
 واما على التذب لانه قال في آخره اما غنيكم فتركه الله واما فقركم فيعطيه
 افضل مما اعطى **قوله** ليس فيه ما ينبغي الوجوب مع ان صدره فرض من الله
 صلى الله عليه وسلم الحديث **قوله** على ما عرفت في الاصول **اول** يعني في مباحث
قوله قال فرض مولانا صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الذكر والامراة
 الحديث **اول** لفظه في قوله صلى الله عليه وسلم على الذكر والامراة
 يعني عن كاسبي **قوله** لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم لاني في الصدقة
قوله يجوز ان يقال على تسليم ثبوت الحديث المراد بالصدق على الزكاة المروءة
 كما سبق من الشارح مثله دفعا للتعارض بينه وبين الحلق حديث الفطرة
قوله ومحل الصدقة لائمة **اول** حتى لا تسقط بعرض الفقر بعد الوجوب
قوله يجب بان الشرع بنها **اول** جواب بتقرير الدليل **قال** الم ولنا ان الملك
 موقوف **قوله** لو هذا لا يكون جوابا عن ما قاله زفر رحمه الله **فصل**
 في مقدار الواجب ووقته **قوله** وقال اصاغنا اكثر تصيغا **اول** الوجع

على ص

باعتبار اكثر افراد الهاشمي **كتاب** الصوم **قوله** لان كلاهما
 عبادة بدنية **اول** كون الصوم عبادة بدنية باعتبار انه ترك الاعمال البدنية
قوله حط الرتبة الواسلة عن المقصود **اول** اراد بالمقصود ههنا الزكاة يعني
 نظر ههنا الى كون الزكاة مقصودة فقدم على الصوم نظر الى كونه وسيلة
 للصلوة **قال** الم الصوم ضربان **اول** الى الصوم المقنت به شرعا الموعود بالثواب
قوله وتقرئها على وجه يشتملها غير **اول** كيف يعسر التعريف الشامل لها مع
 ظهور قول التعريف الذي ذكره في آخر هذا الباب بجميعها ولعل معنى ما ذكره
 صاحب النهاية ان معرفة مقارنة النية للاسكان التي من اجزاء التعريف موقوفة
 على التقسيم فان بعض الاقسام لا بد له من التيسير وبعضها ليس كذلك على ما
 بين فتأمل **قوله** واريد به الفرض والواجب وكذلك المحذور والمعروف على هذا
قوله وهو الجمع بين الحقيقة والمجاز **قال** الم لقوله تعالى ويوفى الله ودهم **قوله**
 لم يقرض للاجماع فيه فكانه لم يثبت عنده ولذلك الحكم بجوابه قال ابن الهام
 فان قيل لم كان المنذور واجبا مع ان ثبوته بقوله تعالى ويوفى الله ودهم
 اجيب بانه عام دخله الخصوص فانه خص المنذور بالمحصية وبما ليس من
 جنس واجب كعبادة المريض وكان كمنه غير مقصود لنفسه بل لغرض حتى
 لو نذر الوضوء لكل صلوة لم يلزم فصارت ظنية كالاية المأولة فينفيد
 الوجوب وقد علم بما ذكرنا شروط لزوم التذرع وهي كون المنذور حليما
 واجبا لغرض على هذا انطأرت كلمات الاصحاب فقوله صاحب الجمع بتعا
 لصاحب البداية يفرض صوم رمضان وصوم المنذور والكفارة على غير
 ما ينبغي على هذا لكن الاظهر انه فرض للاجماع على لزومها انتهى ونحوه اويل
 كتاب السير من المحيط البرهاني والذخيرة الفرق بين الفريضة والواجبة
 ظاهرا نظر الى الاحكام حتى ان الصلوة المنذورة لا تؤدي بفصلوة
 العصر ويقضى لفوات بعد صلوة العصر انتهى فظهر ما ذكرنا قوله لكن
 الاظهر انه فرض للاجماع على لزومها ليس على ما ينبغي **قوله** فان كان السبب
 من السار كشهود الشهر في رمضان يكون الثابت به فرضا **قوله** منقوض

هنا

بالوتر فان سببه الوقت مع انه واجب فتأمل وكذا صلوة العيدين **قوله** وان كان
 من العبد يكون واجبا **آه** **قوله** الكفارات اسبابها فعل العبد وفرضها انصوا
 عليه كما ان يلحقه غيره لكن في الوقاية ان صوم الكفارة واجب **قوله** قد
 بقدر في الاصول ان الحاكم هو الله سواء كان الحكم تكليفيا او وضعيا فهو الحاكم
 فعل العبد سببا لا العبد الا يرى انه لا يصح انذار بما ليس من جنسه واجب
 ثم الفرق بين الفرض بما هو واجب على ما اجمعا عليه هو ان ما كان بثبوت دليل
 قطعي فهو الفرض وما كان بثبوت دليل ظني فهو الواجب فبعد ما كان ثبوت
 النذر بالمقطعي يعين فرضيته وكفر جاحد فليتا **قوله** وقد قيل في
 الجواب عنه ان العقل دل على عدم دخول اصحاب الاعذار **قوله** في دلالة
 العقل على عدم دخول اصحاب الاعذار من المرضى والمسافرين والمحضين
 بمس ظاهري **قوله** واراد بيان النية ما ذكره بعد هذا **قوله** في بحث لان
 ذلك ليس من بيان النية في معنى بل الظاهر ان المراد به ما ذكره بقوله وهذا
 الضرب من الصوم يتبادر بطلان النية لا فليتا **قوله** كذا في بعض الشرح
قوله يعني غاية البيان **قوله** الم ولا يه يوم صوم الى قوله كالتفيل **قوله** هذا
 رد المتخلف على المتخلف ان على مذهب السلف لا يلزم ذلك في التفيل على ما
 بجي **قوله** ولنا ان المعنى الذي لا جله جوز في حق المقيم اقامة النية **قوله**
 لا يظهر مما ذكر جواب عن تسلك ذوالا بملاحظة انظر ذلك الفرقين
 صوم رمضان وصوم القضاء على ما بين **قوله** بان يقول غيبا **قوله** انقول ليس
 بلان في النية لكن يجوز ان يادبه ما يقع القول المنفي فتأمل **قوله** لان كل
 فرد ياتي كل فرد بالجموع ولك ان تقول هو كذا لك لا يرى انه لو نوي لنا
 بعدما اصبح في يوم التقيان عن واجب آخر يكون عن نذره وهذا القدر
 يكفي في تصحيح الاطلاق **قوله** اذا انقضت النية **قوله** لا بعد النية
قوله يقدم الصوم ضرورة **قوله** فيه بحث فانها ليس بفضل منوع كما يجي
قوله فلا صوم الا رمضان **قوله** اي لا صوم رمضان على حذف المضاف
قوله دفعا للتحكم **قوله** في حقه بحث فان ما ذكره من الصوم المشرع في الوقت

في هذا الكلام
 انما هو في
 انما هو في
 انما هو في

من قبل تقديم النوع بما يعينه في شخص فلا يلزم التحكم **قوله** لان المتوحد سببا
 باسم جنسه لا باسم غيره **قوله** ممنوع **قوله** الم وينبغي للناس ان يلتزموا الحلال
 في اليوم التاسع والعشرين **قوله** قال ابن الهمام فيه تساهل فان الترافعا يجب
 ليلة الاثنين لا في اليوم التي هي عشية نعم لو راي في التاسع والعشرين بعد
 الزوال كان كروية في ليلة الاثنين بالاتفاق انني فيه بحث لانه يدا بالالتزام
 قبل الغروب كما هو العلة **قوله** الم ولا يصومون يوم السك **قوله** قال الامام
 العلامة الزليعي في شرح كثر وقوع السك باحد امرين اما ان يتم عليهم هلال
 رمضان وهلال شعبان فيقع السك انه اول يوم من رمضان واخر يوم من
 شعبان انني فيه بحث فانه اذا لم يتم هلال رمضان فلا شك واذا تم فقد جا
 السك منه فلا وجه لقوله باحد امرين وقوله او هلال شعبان وجوابه اذا غم
 هلال شعبان يشبه ليلة الاثنين منه فيتحقق السك في الليلتين الاخيرتين
 فليتا **قوله** لانه بمعنى التيقا **قوله** جواب لقوله لا يقال لا يصام صيغة نفي **آه**
قوله لان حقيقة المظنون ان ثبت الظن **قوله** فيه تساهل وحقيقة الشيء
 الذي يشرع فيه على ظن انه لم يؤد الواجب والحال انه انا بعد وجوبه يبين
قوله واما ههنا فلم يثبت وجوبه **قوله** وما شرع فيه على ظن انه لم يؤد
 الحال انه انا **قوله** لا يلزمنا **قوله** اي على نفسه **قوله** لعدم استلزامه النسبة
 باهل الكتاب **قوله** فيه تأمل **قوله** قال في النهاية لان ثبتنا الكراهة **قوله**
 عموم نفي حديث آخر **قوله** فيه بحث **قوله** الم الم مقدم بصوم رمضان **قوله** قال
 تاج الشريعة في شرح الهداية لان المقدم على الشيء بالشيء انما يكون من جنس الشيء
 الشيء فيكون المقدم على رمضان والمراد بالمقدم القصد والنية ولانه لا
 يمكن لهم غير ذلك فان قلت اي فائدة في تخصيص يوم او يومين والحكم ثابت
 به الزيادة كذلك قلت يوم ويومان قليل وما زاد عليه كثير وان القليل
 مضوق كما يكثر من الاحكام فبقية هذا التوهم انني قوله انما يكون من جنس
 ذلك الشيء ممنوع قال الله تعالى فقد موافق يدي بخكم صدقة ولو سلم

وتأمل هذا في يوم رمضان تسببا واما في التذلل
 المعين فلا قالوا بالانها لهما وعملوا بالتقنين الثاني ان يوم تقرب لا يطالب بحله حتى لا يمتنع
 التذلل بحله في حق عليه لان واجبه لا يتجاوز رخصته واد عليه بان التقنين بان لا يمتنع
 تعذر الشارح فينبغي ان يتقدم في حق نفسه اعراضا لغيره

وقد لا يقال ان الم مقدم
 وقد لا يقال ان الم مقدم
 وقد لا يقال ان الم مقدم

فان الصوم جبر واحد والقرينة والمنقضية ليست فصلا متوكلهما خرج بالشيخ
اكمل الدين في المدرس السابق بخلاف التعلق **اول** والدليل على ذلك ان ما قبل
الشهر وقت الطوع لا يصوم الشهر فلا يصح ان تقدم اليه الطوع **اول** فيه بحث
ولم لا يكفي الاتحاد الجسدي في صحة الحلقا المقدم **اول** اجيب بان يوما ويا
آه **اول** ويجوز ان يجاب بان الحمل هو المقدم يوم او يومين كما هو الواقع من
الممارسين بعلم حساب النجوم وغيرهم من علوم المنقضية وقد في اتباع الشيخ
ابن الوفا بلسان قسطنطينية وحامها الله **قال** الم ويفي العامة بالصوم
الي وقت الزوال **اول** سمي على ما وقع في المختصر والافكان ينبغي ان يقول الي
نصف النهار ويجوز ان يكون المراد ما في الكتاب قرب وقت الزوال على
حذف المضاف **وال** الم ومن راي هلال رمضان **اول** قال في الغاية وفي
البدائع اذا راي الهلال وجوه ودخا امام شهادة قال المحققون من مشايخنا
لا رواية في وجوب الصوم عليه وانما الرواية انه يصوم وهو محمول على التمام
احتياطاً قلت قال في التحفة يجب عليه وفي المبسوط عليه صومه وبعد منعي الرجوع
ظاهر انني ونحو قول والمختار عند الم الوجوب لقوله في دليل السائق
وحكا لوجوب الصوم ولم ينقضه وقوله لان الوجوب عليه للاحتياط **اول**
دليل قبلها اولاً لم يذكره آه **اول** وفيه بحث فانه يذكر عقيب هذا الكلام
وجهه وابينه **اول** لانها اذا كانت متقدمة او جاء من خارج المصير قبل
شهادته على ما يذكر **اول** على ما ذكره الطحاوي وهو خلاف ظاهر الرواية **اول**
ولنا ان القاضى بقدر شهادته بدليل شرعي وهو تمة الغلط فانها يخلو القضا
بردها شرعاً كما في شهادة الفاسق وهي ههنا متمكة **اول** الضمير في قوله
فانها يرجع الي التمة في قوله وهو تمة الغلط والضمير في قوله بردها
يرجع الي الشهادة في قوله وشهادته وقوله وهي يرجع الي التمة المذكورة
قوله ولا يجب على المصدور والحاطي **ال** بل على المتعد المتكامل لجباية

فان غير في سببها كالحجاية فكون عصوة قائم والحاطي كان بقا المآ
حلعه في المنقضة **اول** فكان يوم الفطر في حق الناس كافة **اول** يعني حكم
قال الم لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته **اول** ولعل الاظهر الاستدلال
بقوله فان شهدتمكم الشهر فليصمه **قوله** لان الوجوب عليه للاحتياط **اول**
يعني لا لليقين بانه **قوله** وعلا بقوله صلى الله عليه وسلم وفطرهم يوم
يفطرون **اول** فيه ثبتي **قال** الم ولا فرق بين اهل المصرون ورد من خارج
المصرون **قوله** قال في الكفر ولا عبوة بلخلاف المطالع قال الذي في شرحه
والاشبه ان يعتبر لان كل قوم يحتاجون بما عندهم الي قوله هكذا امر الله
صلى الله عليه وسلم انني ونحو نقول جواب قصة كريب انه لم يات بل فقط
الشهادة ولو سلم فهو واحد لا يثبت بشهادته وجوب القضاء على القاضى
وتفصيله في شرح ابن الهام فراجعه وقال ابن الهام وجه عدم الاختلاف
عموم الخطاب في قوله صوموا مطلقاً بطلاق الرواية في قوله ولرؤيته وبرؤيته
قوم يصدق اسم الرواية فيصدق ما يتعلق به من عموم الحكم فيثبت الوجوب
بخلاف الزوال واخيه فانه لم يثبت لعلق عموم الوجوب بمطلق مستماه في
خطاب من الشائع والله اعلم انني وفيه تأمل **باب** ما
يجب القضاء والكفارة **اول** واجيب بان في الكتاب دلالة على ان
النسيان معفو عنه لقوله تعالى لا تراخذنا ان نسينا **اول** فيه بحث
اول ويحمل قوله تعالى فاموا الصيام على حاله انشاء الاتمام **اول** فيه بحث
قوله والنسيان ليس باختيارى فلا يفتوته **اول** فيه بحث **قوله** اختلف
المشايخ في مرجع هذا الضمير في قول محمد فقال بعضهم آه **اول** فيه بحث
فانه ليس فيه بيان مرجع الضمير بل بيان مفعول آمن كما لا يخفى **قال** الم لا
الاستماع عنه اذا اواه خمة او سقفا **اول** قال ابن القز في تعليقه نظر فانه
قد لا يكون عنده خمة ولا سقفا ولو علل بامكان الاحتراز عنه بضمه
لكان اظهر انني فيه تأمل **قال** الم ولنا ان القليل تابع للاستان بمنزلة
ريقه **اول** لاظهر ان يقول تابع لريقه ولا يظهر التعليق بكونه تابعاً لاسنان

لأنه لا يتبع أسنانه ليكونا قليلين تأكلها وإنما يتبع ريقه **قوله** وقوله فإن
استقاء عداي شيئا إلى أنه لو استقاءه ناسيا صومه لا يفسد صومه كما لو أكلنا
قوله وبهذا الكلام يظهر ضعف ما ذكره الألباني من ذكر العدة تأكيداً لثبات
الاستقاء استقواء من الفتي وهو المكلف فيه ولا يكون التكلف إلا بالعد
فما لم أتق **قال** الم أسدراك المصلحة الفاسدة **قوله** فإن الحكم إمرأته
العبادة في هذا اليوم وامر لا يخ عن حكمة ومصلحة فإذا دعت في هذا اليوم
ليقضيه ليتدارك تلك الحكمة والمصلحة **قال** الم اعتباراً بالاعتسالات **قوله** الأول
أن يعتبر بالحد الذي يدرى بالستحات إذا اعتسالات بما يجب له حياط كما
سبق **قوله** فالجواب أن ما منع **قوله** لم يأت بالجواب عن عدم صحة القياس فقامل
قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم أتم النكاح في الآية الكريمة في
من الوقاع **قوله** في المحضر كلام حيث ذكرناه من الحديث على خلافه **قال**
ولو أقطر في أذنه الماء أو دخله لا يفسد صومه لانعدام المعنى والصورة
فما للجواب عن الحديث **قال** الم لما فيه من النسبة بالنساء **قوله** ينبغي أن
يكون تعديلاً للكرهية **قال** الم وقد نذر النبي صلى الله عليه وسلم
إلى الاحتياط يوم عاشوراء قال ابن العزيم يرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم
في يوم عاشوراء غير صومه وإنما الرضا فيصوماً ابتدوا إقامة المأتم
وأظهار الحزن يوم عاشوراء لكون الحسين رضي الله عنه قتل فيه ابتداء
جهل أهل السنة أظها والسرور واتخاذنا المحبوب والاطمئنان والاحتياط ويخو
ذلك وروا أحاديث موضوعية في الاحتياط في التوسعة على العيال فيه
في حديث التوسعة رواه الثقات وقد قلده هذا القائل فيما قاله ابن
تيمية وقد رروا عليه ما قاله ولابن العربي في حرج فيه حديث التوسعة
من حرق **قال** الم والآية لا تخاف **قوله** لأن ذلك في الفرائض فإن
المستوفى فيها الأظهار على ما قرئ في مقامه **قوله** ومن كان
مريضاً **قال** الم في هذه المسئلة السبب **قوله** أي سبب وجوب القضاء
هو لا يأتى به لا سبب نفس الوجوب **قوله** والمأثور بالافطار مع الكفا

سواء

الم

إلى قوله لا يجتمعان **قوله** مستفوض بحديث قلحنت وليكفر فقامل في الجواب **قال**
هو يعتبر بالشيخ الفاني **قوله** قال ابن الهمام أي كلام من الحامل والمرضع أم يق
والأظهر رجاء التصديق في النزاع **قوله** والولد لا وجوب عليه أصلاً
الأيدي **قوله** يعني أن الولد لا يجب عليه لفدية ولا يخفى عليك أن عدم
الوجوب عليه حلي من أن يحتج في مثل هذا التوزيع **قوله** لم يجب على ماله ولم
يتضاعف **قوله** يعني أن الفدية لم يجب ولم يتضاعف **قوله** كمن مات
وعليه الصوم **قوله** فيه نوع مصادرة فإن جازاه فيه بطريق الاحتياط بالشيخ
الفاني كما يحكي **قوله** فإن قيل روي عن الشعبي في قوله والمنسوخ لا يجوز إلا
قوله الشيخ الفاني على هذا التقدير ليس من مناسبات الآية الكريمة في
يكون استدلالاً بالمنسوخ فالأظهر إتمام الكلام بقوله فلا يتناول الآية
الكريمة محل النزاع **قوله** ففي الشيخ الفاني على حاله **قوله** كيف بقي الشيخ
الفاني على حاله وقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فربنا وله على هذا التفسير
قوله لأن شرط الخليفة استمرار الحجر **قوله** فإن قوله لا يطيقونه محمول
على الاستمرار لا لا يجب الفدية على المريض والمسافر **قال** الم وإن أئوي المستسفر
الافطار **قوله** أي في غير رمضان بدليل قوله وإن كان في رمضان **قوله** وقوله
ثم عندنا كانه بيان لمسئله لا خلاف **قوله** في بحث **قوله** وبان معناه
المعنى المصطلح **قوله** معطوف على قوله بان المسئلة الأولى في قوله واجب
بان المسئلة الأولى في غير رمضان **قوله** لأن السبب لو كان لوقع الصوم
في سؤال **قوله** لأن السبب يتقدم على السبب **قوله** والمجنون الذي لم
يستقر قجونا شهر قد شهد بعض الشهر فصوم كله **قوله** يلزم على ظاهره
أن يجب على الكافر الذي أسلم في بعض الشهر صوم كله وكذا الضبي الذي
بلغ في بعضه فليست أمثلة **قوله** اجابيا لاهلية للوجوب بالذمة وهي كونه
آ **قوله** الذمة صفة بها صار الإنسان أهلاً للإيجاب والاستيجاب
صرح به في باب المحكوم به من المتلوج ففي كلام الشاح تسامح كما لا يخفى
قوله والحاصل أن الوجوب في الذمة لا يندم **قوله** يخالف ظاهره

ستدلات

لما تقدم انما من قوله لو وجب لسقط **قوله** واليه اشار بقوله هذا اي المروي
اول تأمل في وجه الامانة **قوله** واقلوا بان يكون مريضاً او مسافراً او
اعتاد الاكل في رمضان **اول** لا يستقيم خلافه في هذا التأويل **اول** لم
ومن اصبح غيرنا وللصوم **اول** قال في الكافي وانا صبح غيرنا وللصوم ثم قيل
الزوال ثم اكل فلا كفارة عليه وعن ابي يوسف انها لمزومة لان شروعه في
الصوم صح فكيف جانيه بالفطر ولها ان ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام
لمن لم يعزم الصيام من الليل ينفي كونه صائماً بهذه النية فالمحدث وان ترك
العمل بظاهر بقي شبهة في دهره ما يسقط بالسبب ما لم يكن وحلي جارية ابنه
مع العلم بالحكمة لا يجد لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يملك
فيحتاج ابو يوسف على ظاهر الرواية عنه ومحمد بن ابي القاسم في مسئلة الكتاب
المسئلة **قوله** لان استهلاك شرط التقويت الى قوله فلم يكن الا للتقويت **اول**
فيحذف قوله وتقويت مكان الشيء كقوته تأمل **قوله** لا الذي خطا في الخصة
لما يجوز ان يكون مراده كالمخطئ على مذهبه **قوله** لان هذا الوقت معطى
ولهذا وجبت لكفارة على الفطر في هذا **اول** الضمير في قوله فيه راجع الى
قال الم كالمخطئ متعدياً او مخطئاً **اول** فيلان المخطئ كالتأني عند وجوبه
ظاهر **قوله** فيه دلالة على لزوم القضاء وعدم الائم **اول** ولكن قوله الم
لان الحناية قاصرة بوزن وجوده فتأمل فانه لا يعبدان يقال المخطئ هو جنة
الافطار والذم بانبت الم هو جنة ترك النية كما سيحظر نظيره في القتل
الخطا من الجنائيات ويكون كلام الم مبتدئاً على الترتيل **قوله** واذنك في فرة
المشروعة **قوله** يعني في رواية **قوله** لانه كان متيقناً بانها رثا كما
بالليل واليقين لا يزل اي حكم اليقين **قوله** وهي التي يحق بقيام الدليل
التا في الحرمة في ذمة **قوله** التا في قوله بقيام الدليل للسببية **اول** وان قصد
لا يفسد فكذلك المحاماة **اول** م قال الشيخ ابن الحسن علي ابن الغزاة كتابه
التنبه على مشكلات الهداية والقائلون بان المحاماة تقطر اختلاف في الفصد
ونحوه والاضح ان ذلك مثل المحاماة **قوله** اجيب بانه صلى الله عليه وسلم

لا يزل بالتاكيد
اعاد قوله بالاكيد اي بالثبات
وقوله بالاكيد اي بالثبات

اجتم وهو صائم **اول** القائلون بافطار الحج يقولون حديثاً بن عباس رضي الله
منه عن مستدلين بما روي عن ابن عباس ايضا انه اجتمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو محرصان فوجد ذلك ضعفاً شديداً فنهى ان يحج الصائم
وبان ابن عباس وهو راوي حديثنا كان ينفذ المحام والمجام فاذا غابت
الشمس اجتمع بالليل على ما رواه ابو اسحق الجوري رحمه الله فانه يدل على انه علم
نسخ الحديث وتام الفصل في معنى ابن قدامة فراجع **اول** وان بلغه
الحديث الى قوله واعتمده **قوله** الضمير في قوله واعتمده راجع الى الحديث **اول**
وقيل انه غنى في قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم اي
فضوا **اول** فيه نظر **اول** بجب الكفارة لانقضاء الشهة **قوله** جواز لما تقدم
باربعة اسطر وهو قوله وان عرف تاويله يعني ان عرف تاويله بجب الكفارة
لانقضاء الشهة **فصل** فيما يوجب على نفسه **قوله** والتفصى عن
عهد جواره مشكل **اول** يفصى عنه بارتكاب المحار في قوله بجواره وقيل
كافله **اول** يعني شربه لا اصول البزروي **قوله** لانه يقتضيه لعينه **اول** لانه
موضوع له **قوله** الم فانها ايام اكل وشرب وبها **اول** هو لمباعله وهو ملا
الرجل امله **قوله** الم ولا يصير مريكاً اللهم بنفسه لانه **اول** الغرض على
عنه مني فكيف لا يكون مريكاً اللهم **قوله** لان ما شرع فيه لا يكون صلوة حتى يتم
ركعة الى قوله فيجب الصيانة والقضاء بتركها **اول** قال العلامة
الهام هذا يقتضي انه لو قطع بعد السجدة لا يجب قضاءها والحجاب
مطلوب في العوج بانتهى فتأمل **باب** الاستكاف **قوله** اجيب
بانه صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينكر على من تركه **اول** فان قيل يقتضي تعريف
السته به اذ الترك احيا نال في قوله قلنا لم ينكر التارك كان في حكم التارك
اذا الترك كان لعلم الجواز وعدم الانكار للتارك فيعلم الجواز فيكون
المراد مع الترك احيا نال حقيقة او حكماً فليست **قوله** واجيب عن الاول
بان لا مساك **اول** لوصف ما ذكره لكان الامساك عن شهوة البطن في الليل
شرطاً للاستكاف كما لا مساك عن شهوة الفرج فيه وكان الصوم شرطاً للصحة

عنهما

لاحرام لما ذكره اذ لا رقت فيه بالنقص فتأمل **قال** الم وفي رواية الاصل
وهو قول المجتهد قل ساعة فيكون من غير صور **اول** فيه بحث اذ لا مانع من
اعتبار شرط يكون طول من شرطه **قال** الم وفيه شغل بها **الاول** اي من
غير ضرورة **قال** الم الي ان قال وسعيكم وشراؤكم **اول** فتأمل كيف
خص الصلوة من هذا العموم **قال** الم لكنه يجاب ما يكون ما **اول**
فائدة هذا الكلام هو الاعلام بتناول الخبر للمباحات ايضا **اول** ويجوز
ان يجاب ايضا بان معنى الكلام علي ان ما كان مخطورا **اول** في ان الشبهات
ملحقة بالحقبة في باب المحرمات وهو لا يفرق بين المخطور علي التفسير المذكور
وعن **اول** فان قيل الاعتكاف فرع علي الصوم **اول** ولك ان تنازع
في الفرعة وكيف وهو مشروط به والمشرط اصل لما ذكره لا يكون جوابا
عن هذا التقرير **اول** ولان الاعتكاف معتبر بالصوم **اول** تأمل فان
حرمته للاعتكاف بالنقص فلا وجه لاعتباره بالصوم **كتاب**
الحج قوله وفي الشريعة زيارة البيت علي وجه التعظيم **اول** فيه بحث
اذ ليس كل زيارة البيت حجاً فانه قد يزار في غير اشهر الحج ولا يسمى الزاوجاً
ثم ليس الحج مجرد الزيارة فان الوقوف بعرفة من اركانها **اول** فلم يكن عند
وقت الصلوة **اول** التنبية بوقت الصلوة لا يلزم ان يكون من جميع الوجوه
كما لا يخفى **اول** يقال لها بالفارسية سهراري **اول** فيما مر باره هو المحل للبعير
قال الم لان النفقة حق مستحق للمرأة **اول** يعني للمرأة متلاوا لاظهر
ان يقول مستحق لهم **اول** وان لم يكن لها محرماً **اول** هذا علي راي من جعل
المحرر شرط الوجوب واما من جعله شرط الاداء فيجب ذلك ذكره الزبيدي
قال الم ولنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحج امرأة الا معها محرم **اول**
ظاهر الاستثناء يفيد عدم جواز الحج لمن مع زوجها من محرم كالا
يخفى وجوابه انه يعلم بان معه بالادلة **اول** فتعجب في فيها في السفر
وهذا المحرم معدوم في الحضر لا مكان الاستغناء **اول** كيف يعجز عن استغناء
في السفر والمفر من غير وجه في رفته فليست تأمل **قال** الم ولنا ان حق

النتج لا يظهر في حق الفرض **اول** هذا الدليل انما يصلح اذا كان الوجوب
علي الفور ولعل هذا الخلاف بناء علي ابتداء **فصل** والواقية
اول شرع في بيان اول امكنة زائد لا طائل بحته **اول** لانه قصد مجاوزة
ميقاتين **اول** ظاهر الحديث اطلاق النهي عن مجاوزة الميقات بغير
احرام من غير يقيد بقصد مجاوزة ميقاتين وقصد دخول مكة كما لا يخفى
اول ولان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة الي قوله وما
رواه **اول** فيه بحث **اول** وقال الشافعي لا حرام من الميقات افضل
لانا الاحرام عند من الاداء **اول** فينبغي ان لا يجوز التقديم عند لانه
يكون التقديم التحريم علي الوقت فليست تأمل **باب** الاحرام
اول وقوله الا انه استثنى من قوله الفصل افضل **اول** فيه بحث بل هو
استثناء منقطع من قوله لما روي **اول** وهو من المصادر التي يجب حذف
فعلها لوقوعه مثني **اول** لاظهر ان يقال يجب حذف فعلها للمبالغة والا
فدونها لا يجب حذف فعلها كقولك ضربت ضربتين وفي شرح الرضي
ليس وقوم مثني من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان
المراد بالتثنية التكرار كقوله تكافرج البصر كرتين اي رجعا كبر امكرا
او كان لغیر التكرار بخضرب ضربين اي مختلفين بل الضابط للوجوب الحذف
في هذا واسأله اضافة الي الفاعل او المفعول ثم قال العلامة الرضي
لابيان النوع احتراز عن قوله تعالى بكرؤ امكروم وسعي لها سعيها انيق
كلام الرضي في شرح الكافية **اول** اذا التفت في صفة الاول **اول** اي المصنوع
او ذو النعمة والمراد هو مع ما في حقه **اول** وتقديره الي ان الحمد والنعمة
لك **اول** لعل اسقامته بتضمن التلبية معنى الذكرا الي التي ذكرها الحمد
او بكونه مفعول التي والمضي احييك بال الحمد والنعمة لك بقى الكلام
في كونه صفة للاولي ان معناه تكلم لاولي فينبغي ان يكون مراده انه
صفة لما اريد بالكمة الاولي وهي يا المسكلم في التي تأمل **اول** سئل
المراد بالتعليل **اول** فيكون مجازا والعلامة الاحتياج وعدم استقلال

فان الصفة كما انها محتاجة الى الموصوف كذلك التعليل بالنسبة الى الموصوف
ولا بعد فيه بل هذا المعنى قريب من غيره فليست **اول** وقيل مراده انه
التبعية اي التي تبعية هي ان الحمد لك **اول** التبعية مضاف الى صفة الخطا
فكيف يكون النكوه صفة للمعرفة **ولم** وهو اي ذكر التبعية اجابة لذكر
التعليل عليه السلام **اول** ولك ان تقول كيف يجاب التعليل عليه السلام بلبسك
اللهم فانه لا يجاب به غير الله تعالى والجواب ان المراد اجابة لدعوة الله
الصادرة عن اسنان التعليل عليه صلوات الجليل فاقبل **قال** الم اذ الصفة
صفة الاولى **اول** اي متعلق بها محتاج اليها فان التعليل محتاج الى المعلل
قال الم فارسية او عربية **اول** التانيث لكونا الذكر في معنى العبارة **ولم**
والفرق بينه وبين الصلوة على اصلها **اول** اي في مجموع ما ذكره في كل حال
فان تجد الاحتياج الى الفرق في غير التبعية بالعربية **قال** الم والنسوق
المعاصي **اول** تفسير النسوق بالمعاصي يستمر ان يكونا النسوق جمع فسوق
وعلم الا ان المناسب من حيث اللفظ والمعنى ان يكون مصدر اكاله
ولم لان المنع للطيب للون **اول** فان قلت ما يقول الم في تفسير محمد النضر
بانه لا يتعدى آه فان قوله لا للون بخالفه قلنا لعله يدعي ان المقصود
نفي التعدي نفي ان يفتح الراجحة فانه اذا لم يتعد لونه لا يفتح راحته
فليست **اول** بل هو على بناء المفعول **اول** فيه بحث **ولم** كان اسنادا باعجاز
اول كقولك اقدمي بلك حتى لي علي فلان علي باحق في كتب البلاغة
لم الم واستلمه ان استطاع **اول** قال ابن الهمام يعني بعد ان ترفع
للافتاح والكبير والتعليل بسبله وكيفيته ان يضع يديه على الحجر وقبله
لم هذا التعليل لا يكون له صوت وهل يستجيب التجرد على الحجر عقيب التعليل
فمن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يقبله ويسجد عليه بحمته وقال
لايت عمر رضي الله تعالى عنه قلبه وسجد عليه ثم قال رايت رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم فعل ذلك ففعلته دعاء ابن المنذر والحاكم وصحاحات
الشيخ قوله الذين الكاكي قال وعندنا الاولى ان لا يسجد لعدم الرواية

الم

يا

من المشاهير ونقل السجود عن صاحبنا الشيخ عن الذين في مناسكهم انتهى ونحن
نقول لكن ما رواه لا يدل على هذه الكيفية **ولم** فانما جمع باعتبار تكرر
الاسواط **اول** واطلق الجمع على المثني **ولم** واجيب عن الاول ان الراوي اذا
كان عدلا فلا بد لك لا وجب لتدح فيه **اول** وسيجيء في اول ارباب القاضي ايضا
قوله وقوله لما روينا اشارة الى قوله وسعي في بطن الوادي **اول** في بحث
ولم فمنهم من قال علاما رواه آه **اول** فيه بحث ما اول فلان قوله
الم لمعني ما روي كتب استجابا يرد هذا القول واما ثانيا فلان دلالة
الآية لما كانت على الاباحة ودلالة الحديث على الوجوب فما الذي يرجح
الثانية على الاولى الا ان يدعي التأخر والشهرة فاقبل **ولم** فالجواب عنه
انما عرض عنه آه **اول** فيه بحث **قوله** امن الله هذا الحلم ام من الشيطان
اول قال السروجي وفيه بعد من جهة ان روى الانبياء عليه السلام حتى
انتهى **قوله** وهذا بيان الاولوية آه **اول** وفي غاية السروجي قوله هذا بيان
الاولوية يعني ان التوجه الى عرفات بعد ما صلى الفجر يعني اولى باقداء
البنى صلى الله تعالى عليه وسلم اما التوجه اليها قبل ان يصلي الفجر يعني وبمكة
وترتيبها جائز لانه لا يتعلق بهذا اليوم نسك انتهى فان دفع ما ذكره الشيخ
اكل الذين يجذافه **قوله** وقوله اما لو دفع قبله عليه **اول** قوله عليه
متعلق بقوله بناء في قوله حتى يصح بناء قوله آه **قوله** قال بعض الشارحين
ترك هذا القيد سهو من الكاتب **اول** القائل هو الاتقاني **قوله** الم ولان
المقصود منها تعلم المناسك والجمع منها **اول** فلم يذكره في قوله ويعلم الناس
الوقوف آه **قال** الم لم توجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل والوقوف
اول في غاية السروجي عن طلحة بن عبد الله بن كزبان عن رسول الله صلى الله عليه و
سلم قال افضل الايام يوم عرفة وافق يوم جمعة وهو افضل من سبعين حجة
في غير جمعة خرج رزين بن معاوية في تحريد الصحيح بعلامة الموطأ وفي
مناسك النووي ويقل اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل اهل التوبة
انتهى قال ابن جماعة في مناسك الكبر وسأل بعض الطلبة والشيخ رضي الله

نكاح

فقال قد جاء ان الله تعالى في جميع اهل الموقف مطلقا فوجه تخصيص ذلك
يوم الجمعة في هذا الحديث فلجابه بانه يحتمل ان الله تعالى في جميع اهل
الموقف في يوم الجمعة بغير واسطة وفي غير يوم الجمعة بهب قوما لقوم والله
اعلم اني **قول** قال بعض الشافعين وهذا الصريح **اول** القائل هو لا ينافي
قول قال لكم والصحيح ما ذكرناه **اول** المجلد وجه الصحة هذه الرواية
وعلي ما ذكره الشارح يكون القياس فلا يطابق بين السطح والشرح **قول**
وفي كلامه تسامح الى قوله لان المقصود منه اداء اعظم ركني الحج **اول**
ولك ان يقول لعل التقديم بحصول المقصود الوقوف خرج علي مذهبا فلا
غبار **قول** وان كان غير ذلك مناقض كلامه **اول** فيه بحث فانه انما
يلزم التناقض بالوادع لوجوب كل منهما على مستقلة للتقديم ولا يجوز ان
يكون جزاء **قول** ولكنهم اختلفوا في وجود غيره الى آخر قوله وقال بل
غيره **اول** قوله ان لا منافاة لا يناسب هذا الكلام اذ مفاده عدم توقف
هذا المقصود على التقديم مطلقا **قول** وهو ما لم يمتدنا الجماعة **اول**
ولك ان تقول اذا فات المقصود ينبغي ان يجتهد في تحصيل المقصود **اول**
حق لا يخرج الوقوف عن مقاصده بالكلية فانه لا يدرك كله لا يترك كله
قول وشرط الشيء تسبقه **اول** منقوض بالوضو فانه شرط جواز الصلوة
وجاز الصلوة بتحقيق اذ ان الشئ مقارنا مع انه لا يلزم ان يقدم
الزوال **قول** ليس البرقة اجماع الخيل **اول** الايجاف الاصراع وكذا **اول**
قول وقوله لما بينا الشاة الى قوله لانه يدعو **اول** فيه بحث بل هو شاة
الى قوله ليكون مستقبل القبلة اذا ولوية الوقوف وراه الامام كان مطلقا
واما قوله لانه يدعو فانه كان على لاولية الوقوف بقرينة ما **اول** اهلها ما روي
انه صلى الله عليه وسلم قال لا سامه الى قوله وقال لا سامه يا رسول الله صلى
الصلوة امامك **قول** قوله الصلوة امامك مقول قال لا سامه **قول** يعني
وقت الصلوة **اول** لا يلزم من هذا ان يكون ذلك الوقت لا يري الى قوله
سبحان معاوية رضي الله عنه يوم الجمعة وقد بالغ في الوعظ وقت العصر

فقال معاوية الصلوة الصلوة امامك فاما ان قل الصلوة اما
مقول قول سبحان **اول** وتوقيت الصلوة عن وقتها لا يجوز لغيره فضلا
صلى الله عليه وسلم **قول** يعني لا عذر ولا فقد شغل صلى الله عليه وسلم
يوم المخذق عن الصلوات لم قضاه **اول** فوجب التحريم في سببه **قول**
اي في سبب وجوب التاخير **اول** لا يصار الى غيره **اول** الضمير في غيره
راجع الى الجمع في قوله او امكان الجمع **اول** فالامكان ما لم يطلع الفجر **قول**
يعني والامكان ثابت ما لم يطلع الفجر **اول** وتعيينها ثبت اما حديث جبريل
او غيره من الاحاديث **قول** بل بالنقل المتواتر المستفيض عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بل ينظم لقرا ان افسد لوك الشمس فربها **اول**
ثم يعمل بفعله عليه السلام **قول** المعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم كون
الوقت الذي صلى المغرب فيه وقت ايضا ولا يدل على نفي كون وقت
المعهور وقتا وما المطلوب لاذلك **اول** وفي بعض النسخ نالكت
الذيوان **اول** يعني غاية البيان **قول** اما المنقول فلانه يدل **اول** في
قول لان ما هو دكن لا يجوز تركه بعد **اول** منقوض بالركن الزاوي كالأ
في الايمان **قال** الم على تمام الحج **اول** لا يدعيه ما ينبغي في فصل
هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار
فقد تم حجه لان صدر الحديث يدل على الركنية وهو قوله صلى الله عليه
وسلم الحج عرفة **قال** الم وهذا يصلح اشارة للوجوب **اول** لعدم القطعية
اولا على تمام الحج نفسه **قول** فعلم من هذا الحديث ان المراد من تعليق
تمام الحج لا الحج نفسه على ما ينهم من غير الم **اول** فقال اما علمت ان من
يقبل حجه يرفع حصاه ومن لم يقبل حجه يترك حصاه **اول** لك ان
اهل الجاهلية كانوا على الاثر لا يقبل عمل المشرك فتمسكوا بال
نصره ضايا **قول** واجب بان الجواز بشرط بالاستقانة برميته **اول**
لانهم ذلك فانه قال في الغاية يجوز ان يركل ما كان من اجزاء الارض
كالجحر والمدروا الطين والمرع والورة والرنخ والاحجار النقية

لا فاما ان المراد من قوله
بينه فبين ما لا
فما اذا لم يكن
فما اذا لم يكن
فما اذا لم يكن

كأن ترد واليا قرب والحسن ونحوها والمحل الجلي والكل وقبضه من تراب
 وبالزبد والبلور والعقيق والفيروزج بخلاف الحب والغير واللؤلؤ
 والذهب والفضة والحواجر أما الحب واللؤلؤ والحواجر هي كبار اللؤلؤ
 والعقيق فأنها ليست من اجزاء الارض وأما الذهب والفضة وان فعلها
 يعني شأنا لا رميا انتهى ومثله في شرح الكثر للإمام الزليعي فاذا علمت ذلك
 علمت ما في كلام الشارح **قول** واختلوا في كونه واجبا أو مستحبا **قول**
 وفي الغاية واجبا الموسي على راس الافرع وجب وهو المختار عندنا وعند
 وفي المحيط وقبل سنة وعند الشافعي وابن حنبل مستحب انتهى **الاذن** داعي
 الجماع ملحقة به **اول** لاحاجة الى هذا بل ثبت المحرمه بلفظ الحديث وهو
 قوله الا النساء فانه يقع لامثاله **قال** الم ولنا ان ما يكون محلا يكون جناية
 غيرا وانه **اول** للشافعي يارفع فيه كيف وهو اول المسئلة **قال** الم لان
 التحلل بالخلق السابق **اول** فيه بحث **قال** الم ثم قال وليطوفوا فكانا
 واحدا وقد عطف الثاني على الاول بكلمة التراخي قائل قال ابن الهيثم
 فكان وقت الذبح وقتا للطواف لا وقتا للطواف فان الطواف لا يتوقف
 بايام الضحى بنيت بفوائها بل وقتة العرا لانه يكره تأخير عن هذه الايام
 وفيه الاستدلال بالعطف انه عطف طلب الطواف على الاكل من الايام
 المزموم للذبح في قوله تعالى فكلوا منها الآية فكان على الذبح للامم ومن
 جمع طلبها الطلاق الايمان بكل منهما من حين يتحقق وقت احدهما والذبح
 يتحقق وقتة من فجر الغزفة يتحقق وقت الطواف والحاصل ان وقت الطواف
 اوله طلوع الفجر من يوم النحر لا من ليلة كاقوله الشافعي لان ذلك وقت الوقوف
 ولا آخره بل مدة وقتة العرا انتهى في قوله ومن ضرورة جمع طلبها آه بحث
 لانه عطف بكلمة التراخي **قال** الم اذ هو محل الا بالطواف **اول** للشافعي
 ان ينفقه ويستند بظاهر الاستثناء في الحديث لكن في شرح الكثر للزليعي
 ما يصحح ما عنه وهو قوله والدليل على ذلك انه لو لم يخلق حتى طاف
 بالبيت لم يحل له شيء حتى يحل انيقا لانه سيقى احتمال كون كل منهما جازعا

فليست **اول** فن يجعل في اليوم الثاني والثالث **اول** لكن المتفركون في
 اليوم الثالث ويصدق بجعل في يومين قائل **قال** الم في الاوقات كلها
 اولى **قول** فيه بحث **قول** والام يكن لتخصيص الرخصة بالحضر فائدة
قول وانت جدير بان ماله الاستدلال بمفهوم الخالفه ونحو لا نقول **اول**
 وقوله وثاني زمزم اي بعد تقبيل العيبة وايضا الملتزم والصاقه خذ
 بجدار الكعبة **قول** فيحتاج ما في البداية من عطف اتيان الملتزم على اتيان
 زمزم بكلمة ثم الى تاويل ونظر عبارة ثم يا زمزم فليس من ما فيها ثم
 يا اي الملتزم قال الزليعي واختلفوا اهل سداء بالملتزم او بمنزله **الاصح**
 انه سداء بمنزله انتهى وظاهر كلام الم اختيار البداية بالملتزم كما لا يخفى
فصل فان لم يدخل الحرم مكة **قول** وكان مبتدئا وقت الوقوف
 بفعله **اول** فيه بحث اذ لا اجمال في الحديث الذي رواه مالك حتى يحتاج الى
 البيان قائل والحديث الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد
 تم حجه **قول** وقلنا هذه الزيادة غير مشهورة **اما** **قول** سبق من الشارح في الباب
 السابق وسيجيء في اول ادب القاضي ان مثله لك لا يضرك اذ كان رجالا عديدا
 وايضا استدلال اصحاب بهذا الحديث نفا على مطلوبهم قائل وقيل
 الاولي في الجواب ان يخص حديث مالك بمن فاة الوقوف بعرفة نهارا
 والمعنى والله اعلم ومن عرفة عرفة بليل وقد فاته نهارا دفعا للتعارض
 الواقع بينه وبين حديث الحج عرفة فليست **اول** وهو قد ارفعه **اول**
 فيه بحث **اول** معطوف على اسم **اول** يعني في قوله لانه لا يفعل **قول**
 وقلنا انا ادركها **قول** على رواية الميسري ولاولي ان يقول اودركها
 او فيه شيء **باب** **القرآن** **قال** الم القرآن افضل من
 التمتع والافراد **اول** ثم المراد بالاقراد محتج فيه الى البيان هل هو اذ اقر
 او العرة او افراد كل واحد منهما باحرام قال في النهاية المبدأ الثالث
 الاول ان استدلاله بوضعي الاحتجاج فانه قال من جهة الشافعي رحمه الله لان
 في الافراد زيادة التلبية والسفر والخلق وهذا لا يكون الا باحرام كل واحد

قال ابن الهيثم يوم الفداء بعد العيم الثالث من ايام النحر فانما يجزى
 من فدية بعبد النحر والعيم الذي يبيع وهو ايام النحر فيجزي

منها وكذا روي عن محمد بن قيس كونه وعمره كونه ما فضل عندي من
فعل بذلك لان اختلاف الواقع فينا هو في الحج والعمرة كل واحد منهما
على الانفراد افضل والجمع بينهما افضل فاما كونه القادرا افضل من الحج وحده
فما اختلف فيه لان في القرآن الحج وزيكه وجعل نظيره هذا الاختلاف
فيه اختلف في ان يصلي اربع ركعات بحجامة واحدة افضل ام بركعتين
افضل ولم ينقل فيه شيئا وانما قال حرزا واستدلالا بمواضع الاجتماع
والخلاص ان القرآن افضل من الافراد يده لان ظاهره براه الاقوال بالحج
وايضا لو كان كما قاله لكان محمد مع الشافعي وكلهم كانوا معه لان محمد
لم يثبت ان قولها خلافة لك فيحتمل ان يكون مجمعا عليه نهجا **قول** قوله لان
محمد لم يثبت ان ليس بسديد لان محمد يقول عندي لو كان محمد مع الشافعي
مكن ان يجاب عنه بان يقال يجوز ان يكون معه على هذه الرواية **وله** و
قارن وهو من جمع بين العمرة والحج في الاحرام **اول** ويدخل احرام الحج على احرام
العمرة **وله** اي افراد كل واحد من الحج والعمرة احرام على حد **اول** وفيه بحث بل
المراد افراد الحج **وله** ويكون رخصة اسقاط آه **اول** فيه بحث فانه لو حمل
على رخصة الاسقاط لزم ان لا يثاب المرفاد لا يثاب التخييرية مشروعة اذا
كانت الرخصة للاسقاط كما في ما ذكره من قصر الصلوة فليتامل فان لك
ان يقول نعم لم يبق مشروعة في حق القارئ كما لتعين في السلم وتفصيله
في الاموال **وله** شروع في الترجيح **اول** اي ترجيح القرآن على التمتع **وله** بعد
تمام الجواب **اول** اي الجواب عن مالك **وله** فان قيل المأمور بالحج آه **المراد**
لدليل فضلية القرآن **وله** وان كان الثاني لا يكون مخالفا **اول** لان ذلك
فانه مأمور بصرف التمتع الى عبك يقع للاختصاص ولم يفعل المأمور
فصار مخالفا تامل **وله** يعني ان النزاع لفظي **وله** مبني على نزاع معنوي
وله لانا لله قد ذكرها **اول** ولكن قد ذكر الحج في القرآن وهو قوله
تعالى واتوا الحج والعمرة **قال** الم لان ذلك جناية على احرام الحج **اول** هذا
يوم انه لا يكون جناية على احرام العمرة وليس كذلك لانه لا يتخلل الا بالحلق

بعد الذبح كالتمتع الذي يسوق الهدي ولهذا يجب عليه رمان ذكره محمد في
المتنق وتمام التفصيل في شرح الكفر للعلامة الزيلعي **وله** لانه ذكرها لانه
اول جواب لقوله لا يقال قوله والسفر **قال** الم ومعني ما رواه دخل وقت
اول لاجابة الى تقدير الوقت هنا **قال** الم ويقدم طواف الحج عليه **قول** قال
الا الثاني ينبغي ان يكون المراد به طواف الزيارة والتفصيل في ترجمه فراجع
وله على كل واحد من معنيهما **وله** كلمة كل ليست في موضعها لان الظاهر ان البند
مشتركة بينهما اشتراكا معنويا ولا يكون واحد منهما معنويا **وله** ولكن ثبت
جواز سبع ابدنه او البقرة بحديث جابر **اول** فيكون السنة المشهورة ناسخة
للكتاب **وله** قلت اطلاق ذكر الرجوع عن ذكر الادل **اول** في حجة كونه ما ذكر
وقية صارفة بحث **قال** الم رجاء ان يقدر على الاصل **اول** قوله جاز بان
ما على انه مفعول **قال** الم لانه معلق بالرجوع **اول** ولما ان يقول يرجع المصنف
او يرجع الناس لا ولا يمنع بغير ذلك من التام في النظم والثاني
سلم ولا يفيدنا المعني وعليه صيام سبعة ايام وقت رجوعكم فان اذ التمتع
و وقت الفراغ عن اعمال الحج وقت الرجوع للناس **وله** يعني لو لم يصد به آه
وله نص الكتاب فلا اقل من ان يبيت النقص في صوم هذه الايام **وله**
وفيه بحث من وجه احدها ان البدل لما يجب اذا كان الاصل مستورا
وهنا ليس كذلك **اول** لاصل هو الذبح يوم النحر والبدل بدل عنه ولا
شك في كونه مستورا ومن ان ثبت وجوب كونه مستورا في اوقات البدل
وله فكيف يجوز البدل عنه قبله **اول** جاز بان نص فان قلت لا يصدق عليه
حدا بدل قلت بل يحكم بتحقق النحر يوم النحر يحكم الاستصحاب **وله** والجواب
عن الاول **اول** فيما لا يكون جوابا عن البحث الموزع على ذلك القائل
وله فانه لا يجوز في يوم النحر **اول** الاول ان يقول بعد يوم النحر وبعد ايام
التسريق انا الكلام في عدم جازمه عندنا فيه وقوله وجاز الدم لدفع
سؤال مقدر يعنى فكيف جاز بعد الدم وهو ايضا بدل عن الصور
والابدال لا يثبت لاشرا فاجاب بان جازمه لكونه أصلا لا للمبدلية

قوله ونقيضها الصحة الشروع فيها **اول** قوله ونقيضها عطف على قوله ويلزم عليه
 دم **باب** **التمتع** **قوله** قال بعض الشارحين عرف **الم**
 اذا لا لا تقا في **قوله** واعترض عليه بانه غير مانع لدخول من يرفق باياهما والعمرة
 في غير شهر الحج **اول** المضاف مقدراي لدخول على من يرفق لا او يرفق من
 يرفق وكذا في قوله ومن يرفق به فيه كالا يخفى وقوله والعمرة الواو المحالية
 ثم اقول هذا التعريف غير جامع ايضا لعدم تناوله من يرفق بهما وقد امر
 بهما الما غير صحيح فان رفقة ليس سفر واحد مع انه متمتع عند أبي حنيفة
 والي يوسف رحمه الله وجوابه ان المراد في سفر واحد حقيقة او حكما فيا تمل
 لما اقول هذا التعريف يصدق على القارن ايضا الا ان يقال ذلك ليس
قوله وكان الواجب ان يقول هذا الترفق **اول** انظر ان يقول هو الترفق **قوله**
 والجواب ان ما ذكره المم هو تفسير **قوله** ان اذا وليس من لوازم التفسير المساواة
 وفيه ما فيه وقوله واما كونا الترفق فلا نفيد شيئا فان المعروف بجامع ما انفي
 فيه شرط ولا يجمع المعرف فليتامر **قوله** المم وسفر واقع بحجة **قوله** في سفر
 المتمتع واقع بحجة مع ان السفر غير مقصود على ما اسلفه المم في القرآن **قوله**
 في سفر واحد من غير ان يمل باهله **اول** استجيب بان قوله في سفر واحد يعنى
 غناء هذا القيد والاحترار **قوله** فهو شرط **قوله** وكذا عدم الامام باهله
 شرط المتمتع وقد اقرضه **قوله** ولكن ثبت بالنقل على خلاف القياس **قوله** فيه
 بحث فانه اذا كان على خلاف القياس كيف يصير مقبولا عليه **قوله** حيث اعتبر
 رمله وسعيه **قوله** فيه بحث لخالفته قوله انما سواء رمل او لم رمل
 قوله وسعيه بحث فيه ابن الهمام مانعا وجوب كون السعي بعد طواف التمتع
 نعم يجب كونه بعد الطواف الا ان الكلام في وجوب تقيده بكون طواف
 التمتع فليتامر **قوله** وسعيه فيه **قوله** فيه ان السعي بعد الطواف الا ان يكون
 في معنى عند كما قال في حصول صورة الشيء في العقل **قوله** المم وهذا
قوله قال الاتفاق في المصنف الذي يسوق الهدى افضل من المصنف الذي
 لا يسوق الهدى ومعناه سوق الهدى بعد الاحرام بالبلية افضل من

الاحرام بتقليد البدن وسوقها بعد لبس اولى ولبس والمراد من المصنف الذي اراد
 المتمتع لانه قبل الاحرام لا يكون متمتعا انتهى لا يخفى عدم ملائمة لسيا وكلام
 وافتقاره الى التكرار **قوله** المم فمن هذا الوجه يكون سنة **اول** فيه بحث يظهر
 لمن علم ما السنة **قوله** المم حتى يحرم بالحج **قوله** قال الاتفاق في رفع المم لا يقب
 لان حتى ليست غاية لفساد المعنى انتهى وفيه بحث لان حتى لا يفارقها معنى
 الغاية سواء كانت جارية او عاطفة او ابتدائية على ما صرح به والظاهر انه منسوب
 ولا يلزم الفساد فان منهم الغاية لو سلم اعتباره فلا يعارض المنطوق وعدم
 جواز تحليل المحرم بالحج الى وقت معلوم مما سبق فتأمل **قوله** ولو منعوا اجازو
 اساء **اول** كذا قال صاحب تحفة الفقهاء واما الذي يدل عليه كلام المم في
 هذا الباب فيطال من معهم كالا يخفى على الناظر المتأمل **قوله** المم والحج عليه
 قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام **قوله** قال النسفي في تفسيره
 اختلفوا في المراد بحاضري المسجد الحرام فعند أبي حنيفة رحمه الله هم اهل الوا
 وهي ذوالحليفة والحضرة وقرن يلم وذات عرف فكل من كان من اهل هذه
 المواضع او من اهل ما وراها الى مكة فهو من حاضري المسجد الحرام لانه لم يكن من
 المسافرين انتهى وفيه بحث لانه يلزم على هذا ان يكون كل من كان بيت
 وبين مكة اقصر من مدة السفر من حاضري المسجد الحرام وان كان مكانه
 دون الميقات كما هو مذهب الشافعي **قوله** وجهه ان موضع ذلك
 في كلام العرب البعيد والقرآن نزل على لسانهم وما ذكره من الهدى
 قريب لا يصح **اول** يجوز ان يكون من قبل المذ لك الكتاب **قوله** لكنه تخصيص
 الشيء بالذكر لا يدل على النفي عما عداه **اول** الاستدلال ليس بالمعنى حتى يرد
 ما ذكره بل بمنطوق قوله تعالى لمن لم يكن قال الامام الاختصاصية تدل على
 النفي عن كل من حاضري المسجد الحرام فتأمل وبعد ما كتبت هذا راجعة
 البدايع فوجدت قد استدلى على المطلوب بهذا الوجه فشكرت الله تعالى
قوله والاصل فيه عدم **اول** غير مسلم ومن ثبت ذلك **قوله** لان
 الامام قطع مسقة **قوله** استجيب بان قوله ان الامام قطع مسقة

ان كان صحيحا في نفسه يلزم بطلان المتعة ولا يقع ما قاله ولو متوجا
 اسما وان لم يكن صحيحا فلا بد من بيان وجه عدم صحة واني له ذلك **قول**
 وفيه نظر لانه استدلاله **اول** لك ان تقولوا اضافة الفصيحة الى المتع
 بيانية **قال** الم **اول** لان الحج يفتى بمضي عشر ذي الحجة **اقول** فيه بحث لان
 الافاضة يجوز في الحادي عشر والمالي عشر على ما سبق **ولم** يذكر كسفية
 الدلالة على ذلك **قول** اي كيفية دلالة لفظ الاشهر على شهرين وبعض
 لا كيفية دلالة ما روي عن العباد له وما ذكر من المعقول **ولم** وانظر في الاستقراء
 الاستقراء **اول** الامور ان يقال لا يجمع الاستقراء **ولم** وكذا البعض
 مراد **اول** فيه بحثان **قال** الم فان قدم الاحرام عليها جاز احرام **اول**
 ومن يقر بالدليل يظهر وجه التفرع فانه شرط منفصل يقدم على الحج لانه يكون
 يوم عرفه وما بعد لجواز التقديم على وقته ايضا وهذا ليس كالتحرمة فانه
 شرط متصل **ولم** فان قيل المذكور **اول** يعني قوله لانه ذكر عنده **اه**
ولم وقول الم ليس لانه **اول** لا لباس فيه لظهور ان مراد الم هو الاول
 والاتفاق الذي ذكره المحقق كونه متمعا قال الامام فخر الاسلام في شرح
 الجامع الصغير محمد بن يعقوب بن عيسى حنفية في كوفي في بكرة في شهر الحج
 فطاف بها وسعى بين الصفا والمروة ثم حلق وقصر ثم اتخذ مكة دارا واول
 البصر فاتخذها حج من عامه قال هو متمع وذكر الطحاوي في هذه المسئلة
 ان عند النبي محمد لا يصير متمعا قال للبصاض وهذا هو والصواب ان لا
 خلاف كما ذكر في الكتاب وفي شرح الامام قاضي خان الجامع الصغير واما
 الوجه الثالث اذا التزم في شهر الحج فارجع الى غير ذلك الى البصر او الى
 الطائف ونحو ذلك ثم حج من عامه ذلك فهو متمع وذكر الطحاوي ان
 هذا قول ابي حنيفة اما على قول ابي يوسف ومحمد لا يكون متمعا وذكر المحقق
 ان المذكور في الكتاب قول الكل لا خلاف لها فيه وهكذا في شرح الصدر
 الشهيد نعم ذكر المحقق على ما نقله الشارح الا ان الم اختار قول
 شارح الجامع الصغير فلا وجه للاقتراض عليه بان قوله ليس بقصر والله الموفق

ولم لانها قد حلت قبل الذبح **اول** فيه بحث الا اذا فرغ من حلقه **باب**
 البنات **قول** او بعضونه **اول** لعله تكرار لان قوله بدنا الحرم يعني عنه
 ولذا لم يذكر في قوله ولم يلحق به **اه** **قول** والتطبير من هذه الصفة
اقول فيه كلام **ولم** اذا اعطاه يوما الى الليل **اول** اوليا كاملا **ولم** لانها تطيب
 بنفسها فحب الدم باستعماله وان كان على وجه المداوي **اقول** قال ابن الهمام
 اذا كان استعماله لقد ربح بين الدم والقوم والاطعام انتهى ونحو نقول
 وهو الصحيح كما سيجي في اخر هذا الباب **ولم** لان المراد جمع الى بيته **اول** فيه
 كلام **قال** الم لانه لم يلبيس لس المحيط **اقول** لس المحيط ان يحصل بواسطة
 الحياطة استعمال على البدن واسمك فاهما انتهى لس المحيط **قول** وقوله يعقده
 بعض الناس كالترك والاكرد فانهم يفتون رؤسهم بالملابس الصغار
 ويعدون ذلك رفقا كاملا **اقول** فيه كلام **قال** الم اراد به الصدر والبقاع
اول تفسير المراد بما هو خض من مؤذي اللفظ يخرج بذلك الرأس والحية فان
 في الزرع من كل منهما الدم بخلاف هذه الاعضاء والفارق العادة ثم جعله
 الصدر والبقاع مقصودين بالخلق فعليه دم وان خلق ما ليس بمقصود
اول فانه بمنزلة ان ليس غيره محيطا في عدم ارتقائه فكما لا يجب عليه في
 الالباس شي فكذا ههنا **قول** وجوابه ان الفارق ظاهر لان مجرد لبس
 المحيط لا يلزمه شي بل بدوامه يوما وليله حكم الابتداء في بقائه
 عليه مقصر بخلاف الخلق **فصل** **اول** وان نظر الى فرج امرأة **قال** الم
 وعن الشافعي انما ينسد احرامه **اول** يعني احكامه في تلك الصورة لا الفتا بالانزال
 فيعيد مجموع الامر من النساء بالانزال وعدم وجوب شي عند عدم الانزال
 ويظهر ان كلمة انما في موقعها **قول** وروي عن الشافعي انه اذا انزل **اه**
اقول على شرحه يكون كلمة انما في كلام الم زائدة كما لا يخفى **قال** الم ولا يحصل
 بدون الانزال فيمادون الفرج **اول** اما في الفرج فيحصل بدونه **ولم** فان
 قيل المطلق يصرف الى الكامل **قال** وفيه فاعقدا الواجب انظر في المطلق
 الى الكامل في الماهية لا في الاكل وماهية الهدى كاملة في الشاة بخلاف

زال

التمسك بالنسبة الى لفظ المم فان ماهية المم ناقصة فيه على ما سترق **قوله**
 لان الجوامع قبل الوقوف **اول** فعلى هذا يكون الوجه الثاني من جهة الاول وثبت
 استقلال كل منهما **قوله** قيل انما ذكر بكلمة او يكون ان ابن عباس رضي الله عنهما
 مشهور **اول** فيه ان المستفاد من تلك الكلمة جواز التمسك بآثره مستقلا كما
 لا يخفى **قوله** وهو ثبت بخبر الواحد لا توقف على الاستشهاد **اول** وهذا يستلزم
 على الوجه الثاني من وجهي الاستدلال بآثره واما على وجه الاول فلا حاجة اليه
 اليه فانه اذا حل على الاجماع يكون من قبل المشهور **قوله** وجعل الاكراه والنوم
 كالنسيان **اول** كان المناسب لمساك كلامه ان بين وجهي الاحتياط الاكراه
 بالنسيان ولم يفعل **فصل** ومن طاف **قوله** المم ولنا قوله تعالى بطيرة
 بالبيت العتيق **اول** المأمور به في الآية هو طواف الزيارة على ما سبق لانهم
 طواف القدوم فما وجه دلالة على عدم اشتراط الطهارة في طواف القدوم
 والجواب انه يعلم منه ذلك بطريق الدلالة والاولوية فليست **اول** قال فاذا
 شرع في هذا الطواف دليل على قوله وفيه بحث من وجهين **اول** فيه بحث بل
 ما ذكره جواب ما عسى ورده ههنا من ان طواف القدوم سنة لو ترك لا يلزم
 شيء فاولي ان لا يلزم بترك الطهارة فيه وظاهر ما ذكرناه انه لا وجه لما قال
 الشارح على تقدير كونها سنة ان ليس بناء الكلام على مسنونة الطهارة بل
 على مسنونة الطواف يندفع بحث الاول فامل فانه كلام واه نشاء **قوله**
قوله المم ومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة الى قوله ولو طاف
 جبا فعليه شاة **اول** قال العلامة الزليعي فان قيل سقيم بين الواجب
 والتفضل فانكم اوجبتم في طواف القدوم ما اوجبتم في طواف الصدر قلنا
 طواف القدوم يجب بالشروع فيه فاستويا انتهى ونحن نقول نعم الا انه
 يجب بايجاب البعد فلا بد ان لا يستوي بينه وبين ما يجب بايجاب اقله تعالى
 على ما مرنا فامل **قوله** المم فان جمع الى اهله ولم يعد فعليه دم **اول**
 في شرح الكثر ولو عاد الى اهله ولم يعد الطواف لم يزد دم في الفرض
 لان ترك شرطه يوجب الدم وهذا اولى لانه قريب من الرفع وان كان في

الواجب فبقي ان يجب فيه الصدقة على ما قدمناه انتهى **قوله** فعلى هذا يكون **اول**
 في قول المم ومن طاف الطواف الواجب يعنى الفرض **قوله** فالاضافة قبل الا
 لا يكون الا قبل الغروب **قوله** يجوز ان يفرض بعد الغروب قبل الامام اذا
 يجب على الامام ان يفيض مع الغروب بحيث لا يتخلل بين اضافة والغروب
 زمان ماع انه لا يلزم على ذلك المنفيض بعد الغروب قبل الامام شيء ويتقضى
 ظاهر هذا الكتاب ان يلزمه فايراد صاحب النهاية على حاله **اول** تركه
قوله لان ذلك فان ادراك الحج غير مشروط بالاستدامة بل المشروط بها
 فليس ظاهر متروكا فامل **قوله** انا المتروك سنة لدفع مع الهام **قوله** بل
 ويجب الدفع بعد الغروب واما قال سنة الدفع لان وجوبه ثابت بها
 وقوله مع الامام يعنى بعد الغروب على سلفه **اول** وقوله الا ان يكون
 المتروك اكثر من النصف استثناء منقطع **قوله** فيه بحث **اول** فكان في
 كلامه تكرار **قوله** فيه بحث انه لا يلزم التكرار لظهور ان المراد في تقديمه ذلك
 على تركه سوي ما ذكرناه اوله ولم يكتف بهذا مع امكان الاكتفاء لعموم جميع ما
 ذكر ارادة التفضيل والتوضيح **قوله** المم والحاصل ان الحلق وقت **اول** يجوز
 ان يكون من قبل علقها بماء بارد فان الوقت لا يكون بالمكان بل بالزمان
 ويجوز ان يراد بالوقت العتيق بخلاف **قوله** فلجواب ان محل الفعل هو الارض
اول فيه بحث فان محل الفعل في الذبح هو الهدي ولا يجوز في خارج الحرم كما
 ينبغي في باب الهدي ولعل قول المم وهذا الخلاف في الوقت في حق
 الصنعة اه يكفي مؤنه الجواب **قوله** وفيه نظر لانها في ايام التذكرومة
 فكانت موقفة **اول** فيه انها اذا كانت جائزة فيها لا يخرج من ان يكون
 وقتها **قوله** وقوله بخلاف المكان الى قوله واليه ذهب صاحب النهاية
 يكون معناه لا يوقف به عند ابي حنيفة ومحمد بناء على ما تقدم من الاصح
 ان يكون متصلا **اول** استجنيد بانه ينبغي ان يكون المعنى على ما افاده
 صاحب النهاية فان المم لما بينا الاخلاق في توقف الحلق في الحج بالزمان
 اذ ان بين حال توقفه في العرة بها وعلى ما ذكره الشارح بقي توقفه

بالكان متروك الذكر هنا قاتل **قال** الم فان طلق القاذ قبل ان يذبح فعليه
 دمان عند أبي حنيفة رحمه الله دم بالخلق في غير اوانه **اول** قال الانفا في
 قد حبط صاحب الهداية لان جعل الدمين جميعا هنا للجناية وجعل في باب
 القرآن احدهما للشكر والآخر للجناية انتهى ولما لم ينقل لاجب اذا الواجب
 هناك دم الجناية على الاحرام بالخلق في غير اوانه واما في تاخير الذبح فهو خاص
 لا يجب به الدم عنده اذا الفرض انه لم يقدر على الهدى ولهذا لم ينقل هناك
 الخلاف بين امتنا ولو كان الواجب دم جناية التاخير كان لها خلاف كما
 لا يخفى فان قلت فكذلك في الجناية على الاحرام قلت نعم ولكن بالكراهة كما
 في اليمين على المعصية واما التاخير فانه لما كان محل الاختلاف زاد وامن
 اهون قاتل **اول** وعلى هذا فاذا ذكره الم غير مطابق **اول** بل مطابق على
 رواية الصد لا الشهيد **اول** ومع عدم مطابقة فهو مناقض **اول** لانا قضه
 اذا المنفى فيما سبق دم التاخير الذي اثبتته هناك الجناية على الاحرام قاتل
اول فانه يصريح بانها لا يقولان في هذه الصورة لوجوب شيء يعلق بالكراهة
 املا **اول** لان ذلك بل المراد لا يجب شيء بسبب تاخير الشك اذا كان
 فيه **اول** لم يجب عليه شيء **اول** فيه بحث فانه انما لم يجب عليه شيء لانه لا جناية
 منه على احرامه لعدم وقت الخلق في حقه بكونه قبل الذبح واما القارن
 فليس كذلك والاولي ان يقال ان طلبة الجناية لم يجز الا على احرام الحج لزمه
 من افعال العمرة فيلزمه دم واحد قاتل **اول** ودم آخر الى قوله واجب ايضا
اول قوله دم مبتدأ وقوله واجب خبره **فصل** اعلم ان صيد التمر
قال الم وصيد التمر ما يكون توالده **اول** الموصول عبارة عن الصيد فلا
 يلزم عموم التعريف من المعروف **اول** اي بين عدم دخولها الى قوله استقارة له
اول ويجوز ان يكون استغنى بمعنى اظهر الاستثناء ان يجوز ان يستغنى الله
 بوحى غير متلو فيظهر صلي الله تعالى عليه وسلم **اول** اما بقوايه او بجناحه
اول فيخرج مثل السمك **اول** وسيا في العذر عن ذلك **اول** لا يصلح ما ذكره
 عذرنا على ما سفسر اليه ويذكر العذر الصحيح ان شاء الله تعالى **اول** وقيل

الخرج من **اول** فان النسخ بمعنى الخروج **قال** الم فلقوله تعالى لا تقتلوا الصيد
 وانتم حرم الآية **اول** قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم
 ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم بحكمه ذوا عدل منكم هذا
 بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك شيئا لم يدق وبال
 امره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام **قال** في
 تفسيره المدارك قوله تعالى هذا حال من اكل من الهاء في بيان يحكم به في حال الهدى
 ونحن نقول ينبغي ان يكون حاله لا مقدرة اي صار اهديا وقوله او كفارة معطوف
 على جزاءه وقوله طعام بدل من كفارة او خير مبتدأ محذوف اي طعام وقوله
 شيئا ما يقتدر للعدل **قال** الم فاسبه دلاله الحال **اول** قال ابن الهام كون
 المدلول حلالا لانفا في المراد اسبه دلاله الحلال على صيد الحرم غيره حلالا
 كان او محرما فانه استحق الامن بحلولة في الحرم كما استحق الصيد مطلقا الا
 بالاحرام فكما ان تقويت الامن المستحق بالحرم لا يوجب الجزاء كذا نفى المستحق
 بالاحرام لا يوجب الجزاء انتهى والوجه عند بيان قوله والذنب عطف تفسيره
 للكلب العقور ترجعها لقول من قال المراد بالكلب العقور الذنب كما يحكي
 وجهه انه ليس بصيد فلا يجزى الى الاستثناء قاتل **اول** الم ولما دارى
 من حديث ابنه قتاده رضي الله عنه **اول** في باب الاحرام وفيه انه لا يدل على الجزاء
 آه **اول** وانه يدل على الدلالة **اول** المقصود بالاثبات انما هو وجوب الجزاء
 على هذا التفصيل الواقع في النظم لا مجرد كونه من محظورات الاحرام **اول**
 ولان الدلالة من محظورات الاحرام **اول** جعل كل واحد من قول الاحرام
 الم ولان الدلالة له وانه تقويت الامن لاشارة الى دليل مستقل على المط
 فلا يخفى عليك وهنه فان لا اقدم على محظور الاحرام لا يوجب الجزاء الذي
 نحن بصدا اثباته التية فلا بد من بيان كون هذا المحظور في معنى الاتلاف
 حتى يتم المرام ويؤيد كون الثاني من جهة الاول ترك الدم التعيلية فيه
 كلام الم **اول** وذكر الصيغ نظر الى الخرو وهو تقويت الامن من الصيد **اول**
 او كون الدلالة في تاويل ان فعل الفعل **اول** والثالث ان احذف المدلول

اول والاولي ان يقال ان يقوله المدلول **قوله** فالجواب ان مناط الالحاق الي
قوله وبطل القياس **اول** فيه بحث **قوله** فجاز ان تثبت حكم النسيان بدليل آخر
وهو قوله **قوله** **اول** وبالقياض الماذا ايضا **قوله** علي ان صفة التعمد في القتل
منعاه **اول** مسلم في الادبي ولكن على البهية سيما اذا كان مباح الاصل لا سيما
فلا يكون خطاؤه اولها كما لا يخفى **قوله** وكما نقول ان ذلك اذا عاد استخلا
او مستحقا به **اول** لهما ان نقول ما الدليل على هذا التقييد وكلاهما ان
يكون العود متعمدا يمنع وجوب الكفارة لعظم الذنب والحق العائد بالمتد
بالدلالة كالحاق المحظي بالتعمد عندهما فان العائد اعظم جرما من المبتدي
الايريان الصغيرة بالاصرار تصير كبيرة **قوله** المم والجزاء عند ابي حنيفة وانه
يوسف رحمه الله ان يقيم الصيد في المكان الذي قتل **اول** فيه سماع الظهور
ان الجزاء ليس التقدير بل احد الاشياء الثلاثة **قوله** ولا يمكن الحمل عليه فخرج
ما ليس له مثل **اول** قتل لا يتناول النضج شيئا مع الصبور لانفاء المما
بين الحيوانات صورة ومعنى **قوله** دخل مثل صورة ومعنى كايه السليبات
آه **اول** المثالانها الموجودان المشتركات في جميع الصفات النفسية
وهي التي يحتاج في وصف الشيء الي العقل امرنا وعليه ويقابلها الصفا
المعنوية **قوله** لا بالنفي ولا بالاثبات **اول** كما بين في الاصول **قوله** والمجاز
هنا مراد بالاجماع آه **اول** المعنى المجازي للفظ المثل يعنى المثل التصريح
والمعنوي فلا يلزم عموم المشترك ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز **قوله** وبمثل
ذلك نقول في الآية الاخرى **قوله** الآية دلت على ايجاب الضمان بالمثل
صورة ومعنى في غضب السليبات كما سيحكي في كتاب الغضب وعليه ايجاب
الضمان بالمثل معني في غضب القيميات اذا هلك العين المفصوب
كما اعترف به هنا فانظم لفظ المثل كلهما فورد الاعتراض ورد العتب
امر آخر ليس من ايجاب ضمان المثل فمثل **قوله** فان قيل ما تصنع بقوله هذا
وهو حال من جاز **قوله** بل من الضمير في به فان جزاء اما مبتداء او خبر
والحال انما يكون عن الفاعل او المفعول به على الاشهر **قوله** اجيبا بفناه

اول لم يحصل مما ذكره الجواب عن السؤال فالاولى ان يقال **اول** ^{المسئرين} وقيل اني
اول يعني الاتقاني **قول** فلم يكن في الآية دلالة لاختيار الحكمين **اول** فان
 قلت عدم الدلالة لا يستلزم الدلالة على عدم وقد بين الحضم ثبت
 الاختيار في الهدي فيثبت في الاخرين بالاجماع المركب ولا يفيد ما ذكره
 بدون ابطال متمسكة قلنا اشار اليه بقوله وانما يرجع اليه في بقوله المختلفة
قوله وقال النضر **اول** بالصاد المهملة اي احقرها وتطعن فيها **اول** وقوله
 لان الازالة لا تنوب عنه **اول** ولا ظهر عندك ان صدر عنه عائدا الى الطعا
 يعني ان مجرد ازالة بدون التصديق لا تنوب عن الاطعام واما اني نابتها
 عن الهدي فقد علم من قولنا والهدي لا يذبح الا بكفة **قول** وقيل هو قول محمد بن
 المثل **اول** صاحب القيل هو حميد الدين الضوير ولكن انكروا الاتقاني
 بناء على ما في شرح مختصر الكرخي والايضاح وشرح الاقطع وشرح الجامعي الصغير
 بنحو الاسلام من انه يعتبر فيه التلف عند محمد **ول** الم المحلة والحية والعقرب
 والفارة والكلب العقور **قول** انفتحت الروايات على ذكر الفارة في
 المستثنيات فلا وجه لتركها فيما سبق والجواب انما لم يذكرها لانها
 ليست من الصور فلا معنى لذكرها في ساق المستثنيات منها وليس في
 الحديث لفظ الاستثناء حتى يرد عليه شيء فاقول **ول** وذكرنا في اول هذا
 الفصل الستة بناء **اول** فكان الوجه ان لا ينص على الحسن كما لا ينبغي والا
 ان يقال ذكرنا الذئب بعد الكلب العقور على سبيل العطف التفسيري حتى يحيا
 من الم كون المراد من الكلب العقور الذئب فان الكلب ليس من الصور
 فلا حاجة الى استثناءه من الآية فليتام **ول** الم والمراد بالغراب الذي
 ياكل الحيق **اول** ولعل التخصيص المستفاد من التفسير لا يروي ابو داود
 علي بن الحديري سئل صلى الله عليه وسلم عما يقتل المحرم قال يقتل المحرم الحية و
 العقرب والغول يسهقه والكلب العقور والحلابة والسبع العاري ويح
 الغراب ولا يقتله فلا بد من حمل الغراب لما هو مقتله على ما ذكره ابو يوسف
 والمنهني عن قتله على الغراب الغير لا يقع وهو الذي ياكل الذرع لدفع

قوله وقع تكرار لانه ذكره الى قوله وكان مستغنى عن ذكره **اول** فيه ترك
الخلط فلا يكون تكرار محضا ثم اقول لانه ذكر ذلك في هذا الباب قبل و
رفيق ونصف ورق تخينا وهو قول الحسن الفواسق الى قوله وهي ستة
وسياق العذر عن ذلك **قوله** وقيل فلي هذا **اول** يعني الاتفاق
قوله لان هذا الجنس ليس بصيدا **اول** فلا يحتاج الى الاستثناء من الآية
قوله وفيه نظر لانه **اما** **قوله** لو صح هذا النظر يلزم اعتبار وهو لا تصفة
بل سائر المفاهيم **قال** الم والنصب والبروع ليس من الجنس المستثناة
اقول يعني ليس احكام من قبل الجنس المستثناة واما قوله لانه ليس بغير
الذي ذكره بقوله لانه **اما** **قوله** كما انه ينبغي باستثناء الواحدة **اقول**
يعني اذا انحصرت عليه الثبوت فيها **اما** اذا ثبت الحكم بعلل شي فلو ثبت
شي منها لم ينتف الحكم **قوله** والتبع ليس كذلك لبعده عنا فلا يكون
في معنى الفواسق ليجزى بها **اقول** وهذا يدل على امتناع القياس ايضا **قوله**
وقال في وجب قيمته **اقول** الظاهر ما قال في كون ظاهر الآية معه
على ما تفسرها وكل السباع لا يقاس على الضبع فان منها ما يباع بالي
الانان كالغزل والاسد والببر ولا تزان جلد كل منها لا يزداد على قيمة
الساة وجواب الاول يعلم من قوله لانه محارب **اقول** وفيه نظر
لان قول عمر رضي الله عنه في هذا المثل بمنزلة خطاب الشرع **اقول** والجواب
ان عدم دلالة التخصيص على نفي الحكم عا عدا **اما** هو في كلام الله تعالى
وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم واما كلام غيرها فليس كذلك بل ينزل
الروايات كما يعلم من الاصول وهذا هو مراد المجيب ولا شك في صحة **قوله**
والجواب ان الاستدلال **اما** هو بفعله **اقول** كيف يستدل بفعله ولا
بالمدغم **قوله** والثانية كثيرة **اقول** وانا كان الثاني اكثر كان الى شرع الز
الحج يستغ الناس **قال** الم ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب ان يحرم
حقا **اقول** منقوض بقوله صلى الله عليه وسلم فليكن ويحتمل وجوب
ان يقال ذلك على خلاف القياس **قال** الم والمراد من البط الذي يكون

في المسكن والحياض **قوله** واما البط الذي يطير فهو صيد بحال **قوله**
كذا في الكافي فيكونان جنسين مختلفين والاسم للوجود والعدم **قوله**
فان قلت عبارة الم وتقليله بدل على ان المذبح بحاله ولغير **اقول**
فان قيل مستغنى هذا التعليل ان لا يعمل لغيره اذا كان ذلك الغير محرما
لانه لما انقل فعل الذابح اليه كان ذابحا وذبيحة المحرم محرمة عليه قلنا
ذلك امر حكى لم يقع منه مباشرة حقيقة فلا يكون سببا للمحرمة عليه **قوله**
وذلك لان التعليل انما يستقيم **اقول** بل اذا قلنا يحل لتستقيم ايضا
وكونه عاملا لانه هو في حكم الشرع فانه لما حرم عليه لم يجعل الشرع
لنفسه بل لغيره فاما **قوله** حرام عليه عند ايضا قولا واحدا **اقول** بل اذا
حل من الاحرام يحل له ايضا عند صرح به النبي **قوله** ونهاهم عنه الى قوله
بمعنى النفي **اقول** اذ انتهى في الافعال الحسية بمعنى النبي كالحق في علم
الاصول **قوله** اجيب بان وجوب الجزاء في البيض ليس لذاته **اقول** توضيحه
انه لا مجال في البيض ان يجعل مئة اذ ليس محلا للذبح حتى يجرى ما قيل
في ذبيحة الحرم **قال** الم له قوله صلى الله عليه وسلم لا بأس باكل الحرم
لحم صيد ما لم يصد او يصاد له **اقول** قال الفاضل الطيبي في السكاة
فيما سكا لان الظاهر يقتضي الحرم وغاية ما يتكلف فيه ان يقال انه عطف
على المعنى فانه لو قيل ما لا تصيد منه او يصادركم لكان ظاهرا فيقدر
هذا المعنى **قوله** وقوله فيما اصطاده لاجل الحرم **اقول** في نوع القدير
يعني غير امره **اما** اذا اصطاد المحلل الحرم صيدا بامر اختلف فيه عندنا
فذكرنا الطحاوي عزبه على الحرم وقال المرحوم لا يحرم قال القدير وهذا
غلط واعتمد على رواية الطحاوي انتهى **قوله** سواء امر بذلك **قوله** فيجب
فانه على العفاق لا على الخلاف كما يدل عليه كلام الم **قوله** واعلم ان هذا
الحديث روي بالرفع الى قوله لانه صار معطوفا على المفعول لا الغاية **اقول**
فيمنع ان يكون منصوبا الا ان يقال هو معطوف على ان مع الفعل فلما
حذف في المعطوف رفع كافي الاية هذا الزاجري احضر الوفاي

فدهل ان الناصبة حملها المصدرية كما في قراءة ابن محضن من اراد ان يتم
الرضاغة وقول الشاعر ان نعان علي سماه ويحكماني السلام وان لا تستمر
احدا على ما هو قول البصريين نص عليه ابن هشام في معنى اللبيب لكن الحضم
يقول على المخزوم على المعنى **قوله** قلت وجوب الكفاريتين وجه القياس
الي آخر قوله فاستتبع الاضعف الاقوي **قوله** في قوله وجه القياس بحث
والوجه القياس **قال** الم خلافا للشافعي فانه يقول هو الشرع **آه** **اقول**
ولا ينقض ما ذكره الشافعي بالجرم فان عليه ان يرسل الصيد عنده كما
يجي بعد سطرين لان ذلك لا التزامه باخراجه ان لا يقصر الصيد لا بحث
الشرع المجردة **فقال** **قال** الم ان صار صيد من صيد الحرم فاستحق الامن **قوله**
اذ لدوام الامور المستمرة حكم الابداء كذا قيل وفيه بحث **قوله** وقوله
لما قلنا اشارة الى قوله لان البيع لم يحركه **اقول** وهو ايضا اشارة الى قوله لانه
تقرض للصيد بقوته الامن فان قوله وكذلك اشارة الى رد البيع حال
قيامه وجوب المخاراة حال هلاكه **قال** الم وقيل اذا كان القصر في يد
لزمه ارسال الكرم على وجه لا يضيع **اقول** منه يعلم ان ما يفعله الناس من
اشتراء الطيور من الصيادين ثم اطلاقها منقوت عنه لانها ملكه وتضيع
الملك منقوت **قال** الم فان قطع حشيش الحرم او شجرة وليس بمملوك ولا هو
ينتهي الناس فعليه قيمة الا فيما جاز منه لان حرمة ما سبب بسبب الحرم **قال**
عليه السلام لا تخلى خلاها ولا يعضد شوكها **اقول** قوله صلى الله عليه وسلم لا
يخلى اي لا يقطع بقاء خلاه واخلاه فطعمه ثم يفرقها بحث لان الجلاسم
للنبات الرطب والحشيش اسمها اذا ليس في الصحيح ولا يقال رطبها حشيش
وجوابه انه مجاز على طريقة عصر خرافة ومكلف عن بخر الحرم لا ضمان فيه
قال الم وفيه اخرى فان المالك **اقول** قال ابن الهمام هذا على قولها واما على
قول ابي حنيفة فلا يصح كونه لا يتحقق عند تلك الاضاح الحرم بل هو سائب
عند انه يبيع في علم ظاهر الرواية عنه واما على رواية الحسن رحمه الله
فقوله كفوها وعليه الفتوى وكما نصوا عليه **قوله** ولنا ما روينا الى قوله

وما يعتبر الضرورة فيما لا يكون فيه نص بخلافه فان قولهم مواضع
الضرورة مستثناة من قواعد الشرع فلا يكون القطع بالساق في معنى
القطع بالمناجل حتى يلحقه ثم اقول ينبغي في قوله ولنا ما روينا لا بحث اذا لا
ان يقال ولها ان المخالفتنا يعني سلمنا ان النص في القطع لا
في الرعي لكن لان الضرورة **آه** حق هذا المنع هو المقدير وتقريره على
الترتيب الطبيعي ان يقال لانه الضرورة لان حمل الحشيش من الحمل يمكن
ولو سلم باعتبارها فيما لا نص فيه ثم اقول ان الحاجة الى اثبات الضرورة
اذ لم يتناول النص الرعي وقد ذكرنا ان الضرورة في الرعي **قوله**
كذلك في الاخر ان يجوز اتيانه من الحمل **قال** الان يتجاوز الميقاب غير
احرام استثناء منقطع لان ذلك ليس بما ذكره بل يذكر **قال** الم واذا
اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليه ما جاز واحد **قال** فان قيل الفرق
بين هذا المسئلة وما اذا اخرج جماعة من الحرم من صيدا واحدا من الحرم
فانه يجوز على كل واحد منهم جزاء كامل قلنا ان ذلك بخلافه على الاحرام
وقد قرر **قال** الم ومن اخرج بكسبة من الحرم **قال** وفي كتاب الغنم فصل
معلق بهذه المسئلة **قال** وكل ما انصف بصفة شرعية صفة ملث
تسري الى الاولاد **قال** قوله صفة تلك مبتداه وقوله تسري الى الاولاد
جزء والضمير في قوله صفة راجع الى ما في قوله وكل ما **قال** وان قص بولد
المقصومة فانها الضمير في قوله فانها راجع الى المقصومة **قال**
صفة شرعية ولم تسري ولدها **قال** لان ذلك فان ولدها واجب الرد
ايضا ولهذا الوصف الغاصب ولدا المقصومة بعد طلب المالك حتى ما
ضمنه ايضا كذا في كتاب الغنم **قال** فان راد الغنم **قال**
لا يدل على عدم التسرية لانها ليست بصفة شرعية **قال** انت حينئذ
انما يمنع سريان المقصومة لاسراين وجوب الرد ولا يمكن ان يقال خلافا
الجواب منع وجوب كل صفة شرعية مستند يجوز ان يمنع منه ما في غير
ما ذكره الى الكلام على السند لما لا يخفى على المتأمل **قال** ولان نصورها

لا يحق قوله عدم تصور المعصية لا يستلزم عدم تصور جوب الرد الى
 المالك فيه الكلام ثم اعلم ان قوله ولا تصورهما معطوف على قوله لا
 ليست بصفة شرعية بمجاوزة الوقت بغير احرار
 استعمال الوقت بمعنى كان الاحرام مجازا بناء على ظاهر حال الكوفة
 من انه اذا تدارك بالرجوع فانه يرجع الى ميقاته الذي جاوزه
 وظهر لك تماذكنا ان قوله واستلم الحجر لبيان ان المعبر في ذلك السطح
 فيه بحث اذا استلزم يكون ايضا قبل الابتداء بالتطواف فلا دلالة للحوادث على
 المتن يتبين فسم لو كانت العبارة فاستلم كان لما ذكر وجهه بالعرف
 المذكورة الظاهر انها نافية اضافة الاحرام
 الى الاحرام فاعتبار معنى الجناية ذكرها عقيب المجازات وباعتبار
 عدم جعله في باب على حدة وايضا ما يذكر في هذا الباب تضاعف
 الاحرام وفي الباب السابق للخلوعه فكان بينهما اشتد المقابلة فذكر
 في باب على حدة ولعل هذا الوجه اولى قوله ولا كذلك اذا طاف العمرة
 اقل من ذلك عندهما الى قوله وهذا هو احد الوجهين ويجوز ان
 يكون لازمة بقرينة السياق والسياق واما اذا كان مقطوعا بغير
 الوجهين الاخرين فيه بحث فان ما من جنسه واجب على حدة لانه ليس
 من جنسه واجب نبعدها قال ابو حنيفة رحمة الله ان الوجه الى ان
 احدهما صار رافضا للاخر في فيه بحث فانه لا يصير مجرد التوجه
 الى عرفات رافضا كما يتبعه الم لا يقال المراد بالتوجه هو الم شروع في
 الافعال فذكر ان لفظ المطلق لفظ التقصير لما ان افضل في حق
 الرجل المطلق لانهم من تلك العبارة هذا التقصير والاولى ان يقال
 ذكر تارة لفظ المطلق وتارة لفظ التقصير لما انما يجوز كل منهما فاما
 ان يكون هو في نقل مذهب محمد بانما لراجع بينهما يلزمه احدهما
 لانا سنة ادخال الحج على العمرة لا ادخال العمرة على الحج الى قوله لان
 التقريب وجد في الافعال فيه بحث فانه استدلال بالآية على

الوجه الثاني في قوله ولا تصورهما معطوف على قوله لا
 ليست بصفة شرعية بمجاوزة الوقت بغير احرار
 استعمال الوقت بمعنى كان الاحرام مجازا بناء على ظاهر حال الكوفة

كونه سنة والسنة استند الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا الى نظم لقراءات
 فقامل وقوله جعل الحج آخر الغايتين يعني المبدأ والمنتهى وقوله وجد في
 الافعال الاولى ان يقال يوجد في الافعال **قوله** والمائل بمعنى الاشارة في هي
 الى قوله وفيه نظر **اول** فانه ليس من اسماء الاشارة بل العامل فيها هو التمسك
 للحجر الى المبدأ كاصحابه **قوله** والظاهر لاطلاق على ما ذكره **الوجه** يرشد
 اليه قوله الم اما في الاحرام او في الاعمال الباقية **قوله** لما بينا اشارة الى قوله
 لان الجمع بينهما مشروع **اول** والظاهر اشارة الى قوله لصحة الشروع فيها
قوله اجيب بان مجرد الشروع في الصوم **اول** وانا رددت نزول التفصيل
 فراجع قبل باب الاعكاف من الهداية وشروحه **قال** الم لان الكراهة عليهما
 لمعنى في غيرها **اول** لم بين وجه الخلاص عن بناء افعال العزم على افعال
 الحج **قوله** فلا حاجة الى قوله او في الاعمال لاسيما وقد ذكر بكلمة او **قوله** يجوز ان
 يذكر لتأكيد معنى الجمع في لا يكون قول الساجد لاسيما في محله **قوله** لان معناه
 يلزمه الرخص مطلقا **قوله** وفيه انه لو كانا المعنى ذلك لكان قولهم وقيل
 يرفضها تكرارا فلا دلالة لقوله وقيل اذا حلق على ما ذكره بل دلالة على التقييد
 بظاهر **باب** الاحصار **قال** الم واليه لاشارة **اول** يرجع
 الضمير الوقت للحرم المهور من قوله يذبح في الحرم مع قوله والاراقه ليعرف
 قرينة الى في زمانا ومكان **قوله** فان قيل هذا الذي ذكره من الدليل يدل
 على قوله عليه ذلك لما ان مجرد فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم **اول** قال
 علماء الاصول ان نقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعل فان كان هو او
 او خاصه فلا يجاب اجماعا وان كان بيا نال مجمل يجاب بتابعه اجماعا وان كان
 غير ذلك فهل يجاب بتابعه ام لا قال البعض من الشافعية نعم وقال الاكثر
 لا وهو المختار اذا عرفت هذا عرفنا ان قوله ان مجرد فعل النبي عليه السلام
 لا يطرأ اليه المنع لانا مره هذا لو كان للوجوب لما خالفه لصحابة
 على ما نقل في الصحاح **قوله** اجيب بان هذه المسئلة عن لبيد يوسف الى قوله
 والمصا ورد دليل رواية الوجوب **اول** فيكون في عبارة الم المالباس

الوجه الثاني في قوله ولا تصورهما معطوف على قوله لا
 ليست بصفة شرعية بمجاوزة الوقت بغير احرار
 استعمال الوقت بمعنى كان الاحرام مجازا بناء على ظاهر حال الكوفة

حيثهم من ان الثاني من اولى وهو الظاهر وقوله عليه ذلك اي يستحب
وقد استعمل عليه في هذا المعنى في فصل المحرمات من التلحاح وقوله ولوله
يفعل لا يثنى عليه فانه لذلك **قوله** فلا يحتاج الى تعليل **اول** مع ان تعليله
ظاهر وهو عدم توقيت العروة فلا يترقت التحليل منه ايضا فضلا عن تحليل
المحصر **قوله** قال هو الله صلى الله عليه وسلم من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج
فليحل بعرة وعليه الحج من قابل **اول** قوله فليحل بعرة يدل على ان المراد هو فاته
الحج بعرة لا احصاء ان يحل المحصر الهدي لا بالعروة فتأمل **قوله** قلنا هذا
في مقابل النص **اول** عرض المعترض ان قياسكم على فاته الحج لا يصح لوجود
الفارق وقد حصل للحديث الذي رواه يدل على ان التحلل انما يكون
في المحصر بعرة وليس لامر كذلك لان يقال للحديث دلالتان وجوب
العروة على المحصر كون التحلل بعد العروة وانظم بذلك التحلل بالهدي
فلا يعمل بالكتابة الثانية **قوله** واقول لما كان كلام المقل هذا في القارت
يرد فلتانظم فقال فان بعث المحصر كان ملبسا في حق القارت فلو قال هدي كان
لم يربما لو قال فان بعث المحصر كان ملبسا في حق القارت فلو قال هدي كان
غير فصيح لانه اسم لجنس ما هدي فلا يثنى آه **اول** فيبحث **قوله** وهذا القسم
لا يستقيم على قولها الى قوله وانما يستقيم على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وفي المحصر بعرة يستقيم بالاتفاق آه **اول** لكن لا يستقيم القسم الاول والثاني
فيها لانه انا انا لا احصاء العروة غير موقفة كيف لا يدركها **قوله** فان
المشابهة بين الشئ لا يقتضي اتحادهما آه **اول** المساواة في الحرمة لا
يستلزم الاتحاد من كل وجه فلا وجه لهذا التعليل بل الاولى ان يقول فان
وجه الشبه يكون في المشبه اقوى قائم وهو به اشهر كما صرح به **قوله** اجيب
بانه ممكن على التحلل بالحق الا في حق النساء **اول** وامر النساء هتق
باب الفوات **قوله** وكان عمر رضي الله تعالى عنه نهي عن
وقوله آه **اول** اي يقول بعد النهي **قوله** وصلوة الجنازة موقفة آه **اول** واما
انا استشكل بالجهد انا لم يكن الفغير قاعا لم يكن ما ذكره في صلوة الجنازة جوا

كالا يخفى **قوله** وان الكلام فيما يكون غير موقفة آه **اول** فلا يكون كل واحد
امارة مستقلة **قوله** الم ولا تثبت الفرضية مع المعارضة في الامار **اول** وفي
بعض النسخ ازلت ولا يظهر له معنى صحيح وما قاله الانصاف في شرحه
لقوله مقدرة باعمال الحج وهذا لان الاصل في الدلائل المعارضة الجمع
اذا امكن ان يقي في غاية السخافة فان عدم ثبوت الفرضية مع المعارضة
امروكون لا يصل في النصوص المعارضة الجمع امرا لا يصلح الثاني ترجحا
للاول كالا يخفى على من يتأمل **باب** الحج عن الغير **قوله**
وقلنا لما جعل سعيه للغير صار سعيه كسعي الغير **اول** وانت جدير بان لا
يسند السعي الى ذلك الغير اذا سعي احده فلم يحصل الجواب **قوله** الم والآخرة
عن امته ممن اقرب وحدانية الله تعالى وشهد له بالبلاغ **اول** احتراز عن امته
الدعوة **قوله** فالجواب اننا لم تسلك في هذه المسئلة مسلك الاصل والخلق
اول مسلك الاصل والخلق على طريق سلوك لا صواب اذ اسلك هذا فاجبه
سد الباب **قوله** لا يصح دليلا على اشتراط الغير التام لتحل عنه فانه شرط
لجواز **اول** منير فانه راجع الى الغير **قوله** والجواب ان الدليل يستلزم المدلول
اول اي نومه **قوله** فانه صلى الله تعالى عليه وسلم قال الحمد لله الذي جعلني
ابك **اول** قوله حج من بك واعمرى مقول قوله النبي صلى الله عليه وسلم **قوله**
ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع عن المحجج عنه آه **اول** قال الامام الترمذي
في شرح الجامع الصغير قال الشرحي هذه المسئلة تدل على ان الصحيح
المذهب فيمن حج من غيره ان اصل الحج يكون من المحجج عنه ولا يسقط به
فرض الحج عن الحاج وعن محمد بن الحجاج عن نواب المفقعة فاما الحج يكون
عن الحاج ومن القاريق عن ابي حنيفة والي يوشى له وللفظ الكتاب يوم
خلافه وفي الكفاية ظاهرا واية الاصل ان الحج عن المحجج عنه وفي
شرح بكر عن الجامع على قول علمائنا وقال الشافعي عن الامروني في زيادات
برهان قبل عن المحجج عنه واليه مال الشرحي رحمه الله وقيل عن الحاج
واليه مال بكر ولكن لا يسقط عنه فرض الحج لان فرض الحج لا يباذي الابنية

لغيره وبطلان الشبهة ولم توجد وانما وجدت الشبهة عن الامران في قول الشارح
الحل الذين قال شيخ الاسلام في هذا القول ان اعمامنا المتأخرين وقال العلامة
الزليعي والشيخ الاول ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحاج انيق
قوله ثم قال صاحب النهاية الى قوله وتقديرا لكلامه ويضمن الشبهة لانه آه
اول لا قرينة على هذا التقدير **قوله** قال بعضهم زل فينا لا قد علمنا اننا
اول القائل بها لا نقافي **قوله** ولا يمكن هنا ايقاعه عن الامران **قوله** يعني
لا يمكن اصلا وادنا الشارح بهذا الكلام الرد على لا نقافي فانه زعم ان
الحج في هذه الصورة يقع عن الامرين وجه **قال** المم وهذه المسئلة منه
لصحة المروي عن محمد **قوله** قال ابن الهمام قد يقال لا يلزم هذه الشهادة
ان لا شكنا لا افعالنا وجود من المأمور حقيقة غير انها يقع عن
الامر شرعا وجوب هذا الدم شكا سبب عن الوجود الحقيقي ولان
موجب هذا الفعل احدا من من الهدي والصوم غير ان كل واحد يجب
تقدير واحد ما يتدبر بحسب على المأمور وهو الصوم وكذا الاخر لان
كلها موجب واحد لهذا العمل انتهى وفيه تأمل **قوله** وفيه نظر الى قوله
فكنا هذا **قوله** نعم لانه لا يجب ان يكون من مال الامر قد يقال
وجوب هذا الدم شكا سبب عن الوجود الحقيقي والافعال وجدت
من المأمور حقيقة فلا يلزم هذه الشهادة **قوله** ولهذا اذا كان
مأمورا بالحج وقرن معه ابوج غنا **قوله** لان العزم وقت المأمور
انما ينقطعها الامر فلا مرجح الضم في الحج المرفي من الضم في
قوله واجب بان دم القران نسك وقد دفع الامر الشبهة الى قوله بخلاف
دم الاحصاء **قوله** فيكون من مال الامر ما لم يخصص خلاف ذلك **قوله**
واعترض بان الحديث الذي استدل به الى قوله وما هو كذلك لا يكون
منقطعا **قوله** لا يوجب هذا الاعتراض بحد ما قال ابو حنيفة رحمه الله
ان الماردها لا ينقطع في حكم الدنيا فان التواب حكم اخر فيليست **قوله**
فقد قيل الذي شرع فيه ولم يمت **قوله** وعلى هذا نقى استثناء العلم والولد

ثم المراد ليس بقطاع نفس العمل اذا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليس بمعقولا الا
لبيان الاحكام بل بقطاع ثوابه يعني انه لا تجزئه له ثوابا لان هذه
الثبت وذلك حكم الآخرة ونظيره حديث الامام ابيات فاقبل **قوله** ولا
يجمع اجزاء لا يتصور ذلك **قوله** الظاهر ان يقال والمأخوذ بجمع اجزاء
باب الهدي **قال** المم ولا يجوز ذبح هدي بالقطوع و
المسقة والقران الا في يوم النحر **قوله** يعني لا يجوز قتله فالفرض ان في فانه
لوزج بعده اجزاء لانه تارك للواجب وقبلها لا يجزى بالاجزاء والمراد
الاختصاص من حيث الوجوب عند ابي حنيفة وعلى قولها كونه فيها السنة
سبي لوزج بعد القتل بالخلق لا شيء عليه وعنده عليه دم واذا عرفت هذا
فالطلا وعدم الجواز في قوله ولا يجوز هدي المسقة فيه نوع ايهام **قوله**
واجب الى قوله فلو جازنا الذبح قبل يوم النحر جازنا **قوله** غاية ان ثبت
الاحتمال وقد علم بلا دله انه لا يكون الا يوم النحر فتعين ذلك **قوله** العيب
الكثير هو ان يذهب اكثر من ثلث الاذن عند ابي حنيفة رحمه الله **قوله**
التخصيص بالاذن لم يظهر في وجهه وان قدر لفظ مثلا الا ان يقال وجه
وقوع العيب فيها غالبا **قال** المم لان العيب بمثله **قوله** لفظ المثل محتم
قوله وبهذا شرح الجواب عما قيل هذا وقع مكررا **قوله** وبدون هذا التأويل
لا تكرار ايضا اذ لم يدرك في الاول صبغ النعل بالدم وغيره كما لا يخفى **قال**
ولم يعلق بشرط بلوغه محله فينبغي ان لا يحل قبل ذلك اصلا **قوله** في بحث
لانه مفهوم الشرط لا يعتبر عندنا **قال** المم وان كانت واجبة اقام عينها
مقامها **قوله** كانا لا نسب ان يقال وان كانت بالواو **قال** مسأله
قال المم اهل عرفه اذا وقفوا في يوم وشهدوا قوم انهم وقفوا يوم النحر
اجزاهم والقياس ان لا يجزى بهم اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية آه
قوله قال اصدا الشريعة في شرحه للوقاية لفظ الهداية اعتبارا بما اذا
وقفوا يوم التروية وقد كتب الحاشي تهدي قوم ان الناس وقفوا يوم
التروية **قوله** صورة هذه المسئلة مشكل لان هذه المسئلة لا تكون

الم

العاشر في تفسير قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ما سوي المحرمات الثمات
 المذكورة وخص عنه بالسنة ما في معنى المذكورات كسائر محرمات الرضاع
 المحرمات الثمان المذكورة وخص عنه بالسنة ما في معنى المذكورات كسائر
 محرمات الرضاع والجمع بين المرأة وعمتها وخالتها انتهى **قوله** واسباب المحرمات
 يتنوع الى متعة انواع المقتدات والجمع **اول** فيه ان الجمع حرام كايدي اكل
 نظلم القرآن لانه سبب المحرمات **قوله** وملك اليدين **اول** فيه بحث **قوله** في كل
 ما فيه في الفرقة **اول** فيه بحث فان اطلاق البنت على الفرع مطلقا **قوله**
 كالبنات **اول** حيث البنات تثبت بالنسب **قوله** الم ولا تسكنوا ما كان اباؤكم
اول قال الزليعي يتناول منكوحة الاب وطنا وعقدا صحيحا وكذلك لفظ
 الاياه يتناول الاباء والاجداد وان كان فيه جمع بين الحقيقة والجاز لا
 نفي وفي النفي يجوز الجمع بينهما كما يجوز في المشترك ان يقع جميع معانيه في
 النفي انتهى ويصح في وصايا الهداية في جواز الجمع بين معاني المشترك في
 النفي **قوله** واما بالاجماع **اول** فيه ان دلاله قوله تعالى على الحد بالاجماع لا يعني له
قوله واما المراد بالكل **اول** يعني في قوله تعالى ما كان **قوله** لم وذكر الاصلا
 لاسقاط اعتبار السفا **اول** ويجوز ان يكون لما كيد كقوله تعالى ولا تأبسط
 جناحيه **قوله** فنقتطع طيلا لابن من الرضاع داخل تحت قوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **قوله** في بيان الحديث ان
 لم يكن مشهورا لا يراى به على الكتاب على ما قرر في الاصول ان كان مشهورا
 يجوز نسخ الكتاب به فالحاجة الى جعل من اصلاكم احترازا عن البسوق
 الجواب **قوله** الم ولا يملك بين وطنا **اول** متعلق بوطنا المقدس بغيره
 المذكور **قوله** الم فان تزوجت امه قد وطئها فتح الكحل **اول** ان
 جنينان لظاهر كان ان يجب عليه تحريم لامة الموطوءة على نفسه بسبب من
 الاسباب عقيب نكاح لغيره كلابن المجمع بينهما فليست امه فانه يجب
 بانها وطئان حكمان لا معتبر بهما **قوله** من باب لا تستخدم **اول** الاستفرا
قوله كما قال مالك رحمه الله **اول** فيه ان ذلك مذهب بعض المالكية **قوله**

و

فيصير جاعلا بينهما وطنا حقيقة فيه شيء وبالقرير على نفسه يبطل حكم
 ذلك الوطئ فيه بحث فانه كان ينبغي ان يجب التحريم الموطوءة على نفسه
 عقيب النكاح بسبب من الاسباب كلابن المجمع فليست امه فانه وطئان حكمان
 في الحقيقة ولا يمنع الجمع بينهما لزوال معنى استقلالهما بما حقيقة
 وحكما فان قيل لوضع ما ذكره لم يجب الاستبراء على البايع قلنا ذلك
 ليس للاستبراء بل للحديث على ما فصله صدر الشريعة الم ولا يجمع بين
 المرأة وعمتها وخالتها او اختها تكرار لعذر راع الا ان يكون
 المباينة في نفي الجمع بخلاف ما في الحديث فانه لا يستلزم منع نكاح المرأة
 على عمها او خالتها مع القلب بجواز تخصيص العدة والحالة منع نكاح ابنة
 الاخ والاخت عليهما دون ادخالها على ابنة عمها على الفرع مع جواز القلب
 التكرار لدفع توهم ذلك بخلاف المذكور في الكتاب فانه لم يذكره الا بلفظ
 الجمع فلا يجري فيه ذلك الوهم وهذا ظاهر سلب جواز الاصطلاح
 فيه بحث فانا لا يراى الثاني لا يرد على الم بل على المورد نفسه حيث لم
 انه تخصيص لا تكرار للنسخ حتى لا يلزم حل الشركات المعلو
 الانتفاء اراد ان يتبين ان الزنا واجب حرمة المصاهرة فكان
 الانسب تقديمه على مسائل الجمع ولعل تاخير لكونه مكان الاختلاف
 وتقريره الولد خير من هو من مائة والاستمتاع بالجزء حرام النتيجة الاولى
 من هذا القياس حرمة الاستمتاع بالولد وفروعه ليس كذلك والطلب
 يتضمن حرمة اصول كل منهما للاخر ايضا والصواب تركيب القياس استثنائي
 بحيث يعم الكل الم ولما ان الوطئ بسبب المحرمات بواسطة الولد
 فان الولد خير من الاب وهو خير من الام ايضا متصل بها محله حتى
 منها بالمقاريض وكذا بين والدين بسبب الولد فيجب
 فان قيل لو كان آه محل هذا السؤال كان عقيب بيان الكبرى كما لا يخفى
 بعد ما دللت بل بعد الوطئ وهذا اولى في ابيات الموطوءة
 والعود على موضوعه بالنقض فهو افضل في جهة الجزاء

فيصير جاعلا على ابنة قال صلى الله عليه وسلم
 انما ينزل الام وبنو منتهى
 نكاح الام
 هذا عينه كلام
 ابن الهيثم
 الشافعي

آدم عليه السلام فان قيل ذكر مسئلة الدواهي اي ذكر خلاف الشافعي
 فيها فان الاولوية في جانبها كما لا يخفى ففي عبارته تصور كما في التلاق
 الرجعي ولهذا بقي العتيد حتى لا يجوز لها ان تزوج بغيره الم ولا
 تزوج المولى امتد ولا المرأة عيها قال السريجي في شرحه لان مقتضى
 الزوجية قيام الرجل على المرأة بالحفظ والصون والتاديب لا صلاح خلاف
 قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء والامتنان فاق يقتضى قهر السادات
 للعبد بالاستيلاء والاستهانة فيقدر ان يكون زوجة لعبد هاوسيده
 لتنافي الباب من انقي ونحن نقول ما ذكره بالحقيقة تفصيل ما اجمعه الم
 استد لوابقوله تعالى الى قوله وقوله تعالى الآية الاولى والثانية في سورة
 الاحزاب هذه الثمانيات المشتركة بينهما الى قوله وبمنها ما افاء الله
 لا يخفى عليك ما في تقريره من الحل حيث يلزم منه ان لا يملك ما كان
 مشترك بينهما لاستلزام ما يلزم من المتناهيين والاولى ان يقول فلو صح
 كخارج الى امته وللسيدة عيها لكان المملوك المحض لشخص ما كماله في
 وبمنها منافاة فليست امرا فان قلت لم يخلص في النكاح عن هذا قلنا با
 المحتمل فانه ظاهر فيه ولا يمكن ان يرتكب لك في العبد وسيدته لان العبد
 مهور محضها للزوج فلا يمكن ان يكون قاهرها فليست امرا واعترض
 بانها من جهتين مختلفتين لان كونها مالكة بحجة ملك اليدين وكونها
 مملوكة بحجة ملك المتعة والجواب ان الامانة انما لا تملك ما يقع بضعه
 آه فيد بحث فانها لو كانت مالكة منافع بضعه بجازها ان يمكن بضعها
 من عيها حتى يطأها والمتلف فيما ذكره هو الخمر ونفسه لا المنافع وكم من
 شيء يثبت ضمننا وبقا ولا يثبت استقلاله واصالة على ان ذلك ليس صحيحا
 ايضا فانه يقرر في الاصول ان الرقيق ليس بمملوك في حكم الحيوة والدم
 بل بمنزلة البقي على اصل الحرية ولهذا صح منه الاقرار بالحد والقصاص
 السرقة المستقلة فلا في التلويح لان الحيوة والدم حق لا يحتاج اليهما
 البقاء ولهذا لا يملك المولى الاقربا انتهى فانها بما فيها قوله تعالى

اقول هذه الآية في سورة النور اقول قال قيل الآية ساكنة عن بيان كالحق
 اقول غير المنطوق لا يعارض المنطوق على ما فصل في موضعه وهذا بعد
 تقدير تسليم ما ذكره وذلك ايضا فيه ما فيه قال الم ويجوز تزويج الكليات
 اقول اي تزويجها او المراد تزويجها من نفسه قال الم لقوله تعالى المحصنات
 الآية اقول هذه الآية في سورة المائدة قال الم لقوله تعالى ولا تنكحوا
 المشركات الآية اقول هذه الآية في سورة البقرة في الحرب الثالث من الجوز
 الثاني قوله قال الله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله الآية اول هذه الآية
 في سورة التوبة قوله واعتن من بان اهل الكتاب مشركون الى قوله والجواب
 اقول واجاب في الكشاف بان آية البقرة معسوخة بقوله تعالى والمحصنات
 من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم سورة المائدة كلها ثمانية لم ينسخ منها
 شيء قط والجواب ان الله تعالى عطف المشركين على اهل الكتاب اقول
 انما يصار الى ارتكاب الجازية في الآية لو كانت دلالة العطف على الغاية
 اقوي من دلالتها على الاتحاد مع ان قوله تعالى ان الله لا يفرق بين شركه
 وبين غير ما دون ذلك لمن يشاء وقوله تعالى لعنكم الذين قالوا ان الله
 ثالث مله وما من اله الا اله واحد يدل على انهم مشركون وتقدير النهاية
 اوضح منه حيث قال علم من العطف ان معنى الاشتراك صار مغلوبا فيهم
 ولو بليقت بوجوده وفي فتح القدير المعهود من ارادة الشارع بالمشرك
 من عبد مع الله غيره من لا يدعي اتباع شيء ولا كتاب ولذلك عطفهم عليهم
 في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب آية اول فان قلت فما
 نقول في تاويل ابن عمر رضي الله عنه اقول فيه بحث فان تاويل ابن عمر رضي
 الله عنهما ليس في قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات بل في قوله عز وجل
 والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب قوله فان قلت النكاح بما يثبت جرمة
 المصاهرة فيجب ان لا يجوز على المحرم قياسا على الوطى لا اول اذ انزل منزلة
 الوطى نفسه يكون انزله في افساد الحج لا في بطلان العقد قوله قلتما
 رواه محمول على الوطى الى وهو فاسد اقول مع ان القياس غير صحيح والقياس

قل قلنا اننا اخذنا قال ابن الجاهم لم يدخل في المحصنات العطف
 عليه وقوله تعالى والمحصنات من المؤمنات ثم يعبر العطف في المحصنات
 من المؤمنات وهو بعيد في غير استعمالهم

الصحيح معناه لانه عقد كسائر العقود التي يلفظ بها من ثراء الامة للشرعي وغيره
 ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الاحرام وقال الاقاني قوله وما رواه محمول
 على الوطى اي لا يبطا الحرم ولا يمكن الحرمة من نفسها التوطا ولا يحط اليه
 الوطى انتهى ولا يلزم ان يكون ولا يمتنع بالثاء لان الحرم يتناول الحرمة ايضا
 لكونه في تاويل من يجرها والشخص ما مل **قال** الم وهذا جعل طول الحرمة مانعا
 منه **اول** وفيه بحث لان ذلك لم يرد الشرط عنده **وله** وهو الذي اشار اليه
 الم بقوله ولان للوقاثر في تضييف النعمة **اول** فعلى هذا يكون مجموع الحديث
 وكون ارق منصف رابلا واحدا على المطلوب وظاهر كلام الم خلافه
قوله وهذا المعنى وهو بطلان النصف في قوله فتأمل فانه غريب **اول**
 فيه بحث **قوله** لان النسب من زوجها ثابت فكان المأخوذ **اول** فيه انه
 لما لم يكن لصاحب الماء فينبغي ان يجوز النكاح **وله** لانها فرائس وجود
 وهو صيرورة المرأة مستقيمة لبثوت نسب لولدها **اول** فينتفى لنا
 في قوله لانها فرائس **قوله** معنى عليه الاستحباب **اول** اي معنى لفظ عليه
 الاستحباب دون الوجوب الا انه ينبغي في باب نكاح اهل الشرك التمسك
 من الشرح بوجوب الاستبراء وجوبا ضعيفا **قوله** الاطرح فارغ عن تأمل
 محرم **اول** فيه نوع محالفة لما سبق فالحديث اجابا عن انه يوسف في
 مسئلة نكاح الحامل من الزنا ويجوز ان يقال المراد احترامه لصاحب الماء **قوله**
 لان نفقه يستلزم نفى الوجوب **اول** ممنوع كما لا يخفى **قوله** واجيب بانه
 يعارض لاحتمال **اول** ويجوز ان يحجب ايضا باننا قد انفقنا على جواز النكاح
 لا على ما رويدل على ذلك قول الم والمعنى ما ذكرنا **قوله** الم النسب ثبت
 بالاجماع **اول** قال ابن الهام ليست الباء سببية فان المختار ان الاجماع
 لا يكون ناسخا الا ان يقدر محذوف اي بسبب العلم باجماعهم اي لما عرف
 اجماعهم على المنع علم انه نسخ بدليل النسخ اوجب للمصلحة اي لما ثبت
 اجماعهم على المنع علم منه النسخ انتهى ويجوز ان يريد بثبوت النسخ بقرينة
 العلم **قوله** فان قيل انما الاجماع وقد كان ابن عباس مخالفا **اول** فان قيل

كذا في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

هذا نقل النسخ فلا يضر مخالفة ابن عباس قلنا نعم لكن مراد الم ان الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم اجمعوا على نقله ولا يتم ذلك بخالفة فليست **باب**
 الاولياء والاكفاء **وله** لان محل النكاح **اول** دليل قوله آخر بيان الاولياء
 والاكفاء **قوله** بخلاف الاولياء والاكفاء والمتفق عليه اولى بالتقدير
اول ويجوز ان يقال بان الحرمان ماله الى دفع الموانع والعدم له تقدم
قال الم وينعقد نكاح محرمة البالغة رضاها **اول** اي بعقدها الدال
 على رضاها **قال** الم وان لم يعقد عليها ولي **اول** ولم ياذن ولا يعبدان يراد له
 يعقد عليها تسببا في مباشرة تأمل **وله** وهو مردود بما اذن لها الولي كما
 اختاره محمد **اول** قال ابن حجر في شرح البخاري وتعب بان اذن الولي لا يقع
 الا لمن يزوج عنه والمرأة لا يزوج عنه في ذلك لان الحق لها ولواذن لها في
 النكاح نفسها صارت كمن اذن لها في البيع من نفسها ولا يصح انتهى ولا يخفى عليك
 وعن هذا الكلام فان النكاح عقد على منافع البضع فيصير بالاذن كالمأذون
 له بان يزوج نفسه فتأمل قال الجلال المحلى الشافعي في شرح المساهج لا تزوج
 امرأة نفسها باذن من وليها ولا دون اذنه ولا غيرها بوكالة عن الولي ولا
 بولاية ولا يقبل نكاحا لاحد بولاية ولا بوكالة فطما لها من هذا الباب
 ان لا يلق بمجاسر العادات دخولها فيه لما قصد من الحياء وعدم ذكره صلا
 وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء ويقدم حديث لا نكاح الا بولي
 وروى ابن ابي حنيفة حديث لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها واخرجه الماد
 قطعنا باسناد علي شرط الصحيحين انتهى قوله فطما لها **اه** بحث **وله** ايضا
 المدعي ان النكاح لا ينعقد **اول** اذا تأملت ادني تأمل ظهر لك ان هذا الوجه
 لا يعارض الاول في الما هكذا قيل ولكن لا يخفى عليك ان نفي الجواز بدون الولي
 امره نفية بعبارة من نفي آخر فالرد الاول يرتفع الى يوسف رحمة الله ايضا
 بخلاف الثاني **وله** لاشفاء المطابقة **اول** فيه بحث فانه ان اراد انشاء
 المطابقة على تقرير الم فلا خير وان اراد انشاءها على ما وضعه المعلن فغير
 مسلم **قوله** وانما وجه من جوزه فهو انها تعرف في خالص حقها وهي من اهل

الآه

آه **اول** انت جدير بان الخضم منع وينانع في اعليتها لهذا التصرف فيقول لم يجعلها
 الشائع اهله وقوله لكونها عاقلة آه لا يدل عليه فان العبد العاقل البالغ
 كذلك وهو محجور عن كثير من تصرفات وبين المال والبضع فرق **قوله** قلت
 لافرق في ظاهر الرواية فلا يرد عليه **اول** انت جدير بان المنع متوجه الى
 الروايتين ظاهرهما وغير ظاهرهما ولا يقدح في ذلك قوله وهذا لا يجوز آه
 فانه توزير للسند والمنع يتم بدونه لا يري ان الولي حق الفسخ في ظاهر الرواية
 فلوله يتعلق به حقهم لما كان كذلك **قوله** فان قل هذا استدلال الى
 قوله واما الكتاب فقوله تعالى فلا تقضوهن ان يكنن ازاوجهن بها الولي
 عن الفضل وهو المنع **اول** وهذا الاستدلال منهم انما يقع اذا كان الخطاب
 في لا تقضوهن للاولياء وهو ممنوع بل الخطاب للزوج كيلا يبيح البيوط
 بلا جواز والتفصيل المستبعد في التفسير الكبير للامام فخر الدين الرازي رحمه الله
قوله وانما يتحقق منه المنع اذا كان المتزوج في يد **اول** انا اذا اذ كان المتزوج
 في يد شرعا فليس كذلك فان التمتع عند لا يقتضي المشروعية على ما يحج
 تفصيله في السبع لفساد الا ان يكون زارعا لانام وهو بعيد وان اراد
 غير ذلك فلا يفيد ولا يضربنا **قوله** فلجوابنا لا يمتنع ترك الانام **اول**
 ويرد ايضا ان واحدا من هذين الاستدلالين يدل على مطلوب الخضم من عدم
 الاعتقاد بعبادتهم **قوله** وان قوله تكافلا جناح علمن فيما فعلن في انفسهن
اول وفيما فعلن في انفسهن بالمعروف تزويجهما نفسهما من الكفو فعل
 بالمعروف فوجب ان يصح **قوله** وقوله ان يكنن ازاوجهن بها **اول** فان
 الله تعالى اضاف النكاح اليهن اضافة الفعل الى فاعله والتصرف الي
 مباشرة **قوله** ولان عايشه علمت بخلافه **اول** قال الشيخ الامام علا الدين
 الترمذي في كتاب التسمي المحرم النقي في الرد على البيهقي ثم ان عايشة اذا
 الحديث خالفه على ما سيذكره البيهقي في هذا الباب وكذلك الترمذي
 ايضا روي الحديث ثم خالفه قال صاحب الاستدكار اذا كان الترمذي
 يقول ان تزوجت المرأة تعين اذن وليها جاز وهو قول الشعبي وابي

حينئذ ورفايق **قوله** وذلك يدل على منته **اول** بل يدل على ضعفه وهو
قوله لان السكوت انما جعل ايضا في حق النكاح **اول** سقوط حق الفسخ لم يكن
 لجعل السكوت رضا بل لا يصنع الولد عن يريه كما لا يخفى **قوله** واجبار
 الولي بحماية عبده **اول** الاظهر ان يقول بحماية العبد **قوله** وذلك لا يكون
 الا بالنطق **اول** في الحصر كلام لجواز ان يكون بالاشارة **قوله** والكتابة **اول**
 وان لم يكن في معناه لا يلحق به **قوله** في عدم لزومه وقيام السكوت مقامه
اول ولان السكوت صادر رضا لتوفيق الحياء **قوله** الظاهر انه لا فرق بين
 ذلك لتعيلين الا في العبادة الا يري الى قول فيما يحج ففسونها بالنطق
 فتستحي فليتامل **اول** وهذه كذلك مستقن من الباكورة **قوله** بالاستسقاء
 الكبير ثم ان الملايم لكلام المم ان يقول شيقومته الباكورة ولعله اراد التنبه
 على جواز القول في الاستسقاء الكبير باستسقاء كل منهما من الاخر فذكرنا **اول**
 مستقن من المتوبة **قوله** استسقاء كبير **اول** على ما روي من حديث عايشه
 رضي الله عنها **قوله** روي ذلك قبل عشرة اسطر تخمينيا وهو قوله فان عايشه
 رضي الله عنها لما اخبرتنا ان ليكن سنحتي قال صلى الله تعالى عليه وسلم سكوتها
 رضاها **اول** لان هذا عمل بعلة مضمون عليها لا تعليل في مقابلة **قوله**
 لا يخرج بكوننا اقله مضمونا عليها عن كونه تعليلا في مقابلة النص كما لا يخفى
 على من نظره كتب الاصول ثم اذا خالفنا دلالة العبارة فالقدم للعبارة
 كما بين في الاصول **اول** لان المضمون عليها كما يكون من كرم الى قوله فليس من
 افراده **قوله** فيه تأمل فان الظاهر ان ذلك ايضا من كرم الطبيعة ولولا
 لما استفت عن الاظهار والاعلان ولا يجب عليها الحق بهذا المقدار **اول**
 فان قل بحج ان كتنسب سكوتها في هاتين الصورتين ايضا **قوله** يعني صورة
 اقامة الحد وصورة صيرورته عادة **اول** اجيب بانها مقبولة اذا كان
 علم الشاهد محيطا به **قوله** بخلاف ما سيقوله الم في باب البيهقي في الحج
 فالصلوات من انا الشهادة على النبي غير مقبولة مطلقا احاط به علم الشاهد
 او لا والاولي ان يجاب بمنع كون السكوت عودا على ما يحج من الشارح

انما جعل السكوت
 في حق النكاح
 لان السكوت
 انما جعل
 ايضا في حق
 النكاح

من قاضي خان **قوله** فان اقاما البينة قال الامام الميراثي **آه اول** وهكذا
شرح الجامع الصغير لقاضي خان **قال** الم والولي هو العصبه **اول** او
زوج الثيب الصغير الاب والجد كرها **قوله** قوله كرها مستدرك
فانه لو زوجها طوعا لا يجوز ايضا عنده فان اذنها قبل البلوغ غير معتبر
قوله لا ينفذ النكاح **قوله** الظاهر لا ينفذ **قوله** ولا يقاس عليه غيره **قوله**
لا على خلاف اقياس **قوله** بخلاف المستلكن فانهما ثانيا من غير تكرار
غالب **آه اول** انت جدير بانه لو تكرار النكاح يمكن التدارك بالتوقيف
ايضا بالنسبة الى زوجها الذي بلغت تحت حكمه بخلاف المال اذا لا
يمكن فيه اصلا لتغير في يد المال **قال** الم ولنا ما ذكرنا من حقوق الحاجة
ووفور الشفقة **اول** انما ثبت هذا الدليل ولاية النكاح لاب والجد
وكان لا ولي هو المقيم **قال** الم ثم الذي يؤيد كلامنا فيما تقدم قوله صلى
عليه وسلم النكاح الى العصبات **قوله** فيه بحث لان هذا الحديث يدل
على ان لا ينفذ نكاح المرأة بدون الولي فيكون حجة للشافعي علينا وجوابه
انه لما دلل الدليل على جواز نكاح المرأة نفسها ولو بلا ولي يحمل هذا
على النكاح بطريق الاجازة وفقا للمقارن **قال** الم ويشترط في القضا
قوله قال ابن الهمام اي في النسخ ويشترط القضاء في الفرق في مواضع
والفرقة بعدم الكفاءة ونقصان المهر كلها نسخ والفرقة بالحياة
واللعان في كلاهما طلاق وبابا زوج الدمية التي املت وهي طلاق
خلافا لابي يوسف وقد جمع بعض الفضلاء فرقا الطلاق والنسخ وما
يحتاج منها الى القضاء في قوله وفي خيار البلوغ والاعتاق فرقة
كلها بغير طلاق فقد كفوا كذا نقصا مهر ونكاح فسد باتفاق
ملك احد عي الزوجين وبعض زوج وارتداد كذا على الاطلاق
رغبة وعنة ولعان ولبس الزوج فرقة بطلان وقضا القاضي
في الكل شرط غير ملك وزده وعناق قوله باتفاق احتراز عن الحائض
منزلة فان نكاحها حار عنده اي خيفة ومحمد فاسد عند ابي يوسف

من قاضي خان
قوله فان اقاما البينة
قال الامام الميراثي
آه اول وهكذا

فالفرقة منه بطلاق عندها وفتح عنده لفساده وقوله على الاطلاق احتراز
عن قول محمد فانه يفرق بين الزدة من الزوج وهي فرقة بطلاق وبين المرأة
فهو فتح وكل فرقة بطلاق اذا وقع عليها في اعدت طلقت وقت لا
في اللعان لانه لجبر حرة مؤمنة وكل فرقة تجبر حرة مؤمنة لا ينفذ
بعدها انتهى قوله فقد كفوا يعني في تزويج المرأة نفسها قوله باتفاق
احتراز عن الحامل من زنا فان نكاحها حار عنده اي خيفة ومحمد فاسد
فالفرقة لما اذا قامل قوله وفتح عنده يعني ان هذا النكاح فاسد
فيكون ضحا عنده **قال** الم وهو يمكن للحلل **قوله** عاقل فاسد قوله بعد
بل الموم الحل ويجوز ان يقال المراد يمكن للحلل الموم لانه لا يلزم لقوله
لرفع ضرر خفي فليست امل **قوله** لا فرض المسئلة فما اذا كان الزوج كفوا او
تاما **قوله** فيه بحث فانه اذا لم يكن الزوج كفوا او لم يكن المهر تاما
الفرقة الى القضاء ايضا كما صرح به فينقض كلا الدليلين على ما ذكره
والجواب ان ذلك فيما اذا زوجت المرأة نفسها واما اذا زوجها الا
فليس العقد نافذ حتى يحتاج الى النسخ وسيجي في فصل الكفاءة **قوله**
لانه بعد العتق يستلزمها **قوله** وقوله ثم عندهما الى قوله اخضهما بالذكر لان
مذهب ابي يوسف **قوله** هذا سلم الا ان الظاهر كان ان يذكر قوله عندهما
عند قوله ويشترط فيه القضاء فيحتاج وجه تاخيرها الى هذا النوع تأمل
ولعل وجهه ان ابا يوسف يقول باشتراط وقوع النسخ بالقضاء لانه
قضاء في المحقة فنفذ ولا يلزم منه ان يري خيار البلوغ **قال** الم
وان لم تعلم فلها الخيار حتى تعلم فسكت **اول** فيه بحث **قوله** فان الصغيرة
البكر البالغة اذا بلغها خبر نكاحها فسكت كان رضا **قوله** وقوله لانه
ما ثبت دليل عدم البطلان في حق الثيب خاصة **قوله** انت جدير بانه ينفذ
دليلا على عدم امتداد خيار البكر الى آخر المجلس بل على عدم البطلان في حق
الغلام ايضا لان صدقه يكون بانسقاء الزوج كما يظهر يادني تزويج
فالخصيص بالثيب كما لا وجه له **اول** وما لم ثبت باثبات الزوج

اعلى من ان يكون
قوله عاقل فاسد
قوله عاقل فاسد
قوله عاقل فاسد

قوله منقوض بخيار العتق على ما ينبغي بعد اسطر وكان الاصول ان يقول ما
 ثبت باثبات العتق **قوله** دليل يستل الكبر والاعلام **قوله** كما يستل الثيب
اقول دون سكوت الاعلام **قوله** ودون سكوت الثيب **قال** الم لانه يصح
 من الاتي **اقول** ان عبدا الضيق الى الفقة فهذا الكلام في الفقة بخيار العتق
 مسلم دون ما نحن فيه لانه يفرق القاضي كلفه الحب والعنة وانا رجع الى
 الخيار ففي القريب كلام مع انه منقوض بالحب والعنة ولما لا يفسد في
 خيار البلوغ يقع عن المرأة الا يريانه بحبان تقول المرأة حين بلغت سن
 النكاح ويحكم القاضي بصفحة بخلافه في الحب والعنة **قوله** ثم ذوالارحام
اقول ذوالارحام هنا ليس على مصطلح الفرائض بل على معناه الذوي
 فان البنت وبنت الابن من اصحاب الفروض وكذا الاخوات **قوله** والثانية
 ان الولاية تثبت لغيرهم بطريق الدلالة **اقول** القول باثباتها بطريق الدلالة
 مشكل وليس ياتي النسوان كراي الرجال في الكلام قد سبق **قوله** والقول
 بتوريث ذوي الارحام **اقول** الانسب لدليلان قول والقول بانهم ذوال
 الارحام وتوريثهم مع القول بعدم النكاح **قال** لا يخفى **قال** الم فتر لا تنزل
 ولين مساوين **اقول** قال ابن الهمام قد استنفذ ما ذكره ان الولي انما
 استوي كالخوف في شقين انهما زوج نفذ ومن العلماء من قال لا يجوز ما لم
 يحتمل على العقد والعمل فان زوجا كل منهما فالعنه السابق فان لم يعلم
 السابق او وقع معا بطلا لعدم الاولوية بالتصحيح انتهى ويدل على ذلك
 ما ينبغي في باب ما يوجب العصا وما لا يوجبها ان ولاية النكاح تثبت لكل
 من الاولياء **قوله** ان كان ولاية الاقرب قائمه لانها **اقول** ضيق لانها
 راجع الى ولاية الاولياء **فصل** في الكفاءة **قال** الم ولان
 انظام المصالح بين المكافئين **اقول** قوله بين المكافئين خبران في قوله ولان
قوله قلت جاز ان يكون نهيا **اقول** لا يخفى ان هذا الجواب يعترف بفساد
 النكاح فهو صحيح من غير تراخي الخصال لان النكاح الفاسد لا ينفذ وهو الملك
 بخلاف السبع الفاسد فانه ينفذ حكم كما صرح به ابن الهمام في الفصل الثاني

ثم لو صح ما ذكره لكان تزويج الاولياء من غير الكفاءة ومشروعا منعقد بعين
 ما ذكره وليس كذلك على ما ينبغي تفصيله ولعل الاوليان يجب لما وقع التقاض
 بين النصوص الدالة على جواز النكاح بدون الولي وبين النصوص الدالة على عدم
 جوازها هنا الى القياس على ما سبق تفصيله **قوله** الا يري ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم **اقول** هذا التفسير لا يدل على تمام المدعي فان نسب عثمان رضي الله
 عنهما من اشراق اسباب قرين وان لم يبلغ رتبة بني هاشم **قوله** وقوله وابو يوسف
 معه هو الصحيح **قوله** لفظه ابو يوسف معه ليس من قول الم فتوجه وقوله
 وابو يوسف معه فيه ما فيه **قوله** هو الصحيح واحتج بذلك عن رواية اخرى **قال**
 قال ابن الهمام هو احتراز عما روي عن ابن خنيفة انه مع محمد وجهه الشخص **قال**
 الصحيح من مذهبنا في حقيقة ان الكفاءة من ثلث الصالح غير معتبر انتهى
قال الم فلا تستعمل احكام الدنيا **اقول** قال ابن الهمام في التفرع تأمل على ان الم
 نبت لا على امر ديني وهو ما ذكره من ان المرأة تعتبر بنسب الزوج فوق ما يضر
 بصفته نسبته في وفق نقول ان فساد التفرع لا يحتاج الى تأمل بل الواقع ان
 امر الدنيا على امر الآخرة الا يري ان قول الشهادة من امور الدنيا وستن على الدنيا
قوله وزوجين ياد في الصداق **اقول** ولان يقول ان مبتدئ الاثماني
 والاقوات بتغير الرسوم والعادات فعمل ذلك المقدار من المال كان بعد
 مهر المثل في تلك الاحوال فاما المثل لكونه بانه صلى الله تعالى عليه وسلم حين تزوج
 صفار غير ثاب **قوله** وهو وصف موثر في الباب **اقول** انما يظهر ثابته لو لم
 يكن خلافا منصوصا عليه ولا يكون تعليلا في مقابلة النص فكان يجب التعرض
 في الجواب **قال** الم وعندها هو ضرر ظاهر لعدم الكفاءة من جانبها غير معتبر
 قلنا فرق بين كفاءة وكفاءة فاعلم ان اعتبارنا الكفاءة بالحرمة من جانبها
 دون غيرها لان رقية الزوجة تستتبع رقة اولادها الا يري ان ابن خنيفة
 رحمه الله فرق بين الكفاءة في الديانة وبينها في غيرها على ما ذكره ابن الهمام

ورقم

في شرحه هذا ولما ان تقول ما سبق في اول الفصل اذهب الي حنيفة ومنهجهما
 انها معتبرة من جانبها ايضا وسينقل الشراح عن الكشاف في آخر الفصل الثاني
 ذلك وفيه تأمل والله اعلم **فصل** في وكالة النكاح وغيرها
قوله بان يقول تزوجت بنتي فلانة **قوله** هذا ليس من الزوج بها وكالة
 بل بالولاية **قوله** الم لا ان الشافعي يقول في الوتيرة **قوله** قال ابن الهمام
 هذا الاستثناء بناء على اعتقاد الم ان الشافعي رحمه الله يقول في المسئلة الاولى
 بالجواز كقولنا ولذا اقتصرن في الخلاف فيها على خلاف رحمه الله لكن الواقع ثبت
 خلاف الشافعي فيها ايضا لانه لا ثبت ولاية اجبار لغير الاب والمجد فلا يفتقر
 الى جيز تزوج ابن العم بنت عمه من نفسه والذي يجهن الشافعي من تولي الولي
 لطرفين تزوج الجدة بنت ابنه من ابائه وليس هو في هذا ملكا مملوكا فلا يلج
 يستثنى ولو جعل منقطعا لم ينجح تعلقه بالضرورة فان معنى الكلام انه لا
 يقع مباشرة ملكا مملوكا شرعا الا في الولي في ذلك ضرورة لكنه انقلا امتنا
 الحاجة الى ولاية الاجبار فالشافعي يجهن تزوج ابن العم بنت عمه الباقية
 من نفسه باذنها ضرورة فليست امل لانه لا يجوز ذلك عند الشافعي ايضا
 الا في وجه ابعده كما صرح به في كتبهم **قوله** الم ولا يرجع المحقوق اليه **قوله**
 قال السروجي قوله ولا يرجع المحقوق اليه قلت تعليل صحيح لو سلم من النقص
 ولم يسلم فانا لو كل لوزج موكلة على عبد نفسه بطالب بتسليمه انقلا ويمكن ان
 يقال معنى كلام الم لا يرجع اليه المحقوق بحود كونه عاقدا وجعل عبد نفسه
 زادا على العقد فاقبل **قوله** وهذا اي مجموع ما ذكرنا **قوله** او التفصيل المذكور
قوله والجامع احتياجا الكلاء **قوله** فيه بحث فان هذا الجامع يوجد في محل
 العقود ولا يتوقف **قوله** المهم ان الوجود بشرط العقد **قوله** يعني ان الوجود
 المعتبر شرعا هو بشرط العقد وهذا يستل ما اذا اكتم الفضي بكلام واحد او
 كلامين ايجاب وقول فان قوله غير معتبر شرعا كما في حالة الحضرة هكذا في

الغنية فبلغوا فليحق بالعدم واقفه اعلم **قوله** وكان ابو يوسف الى قوله لانه
 كالطلاق **قوله** قلت الظاهر من تقرير تعليل ابو يوسف انه قاس ابتداء
 النكاح بحال بقاء النكاح بالطلاق فكان الاول في بيان ضعفه ان يفرق
 بين البقاء والابتداء وكمن ثبتي ثبتهما ولا يثبت استقلا **قوله** وما لا
 يحتمل التعليق بالشرط لاثبت في الجواز **قوله** قال السروجي قلت يرد على
 هذه العلة بيع عبد من عبدني على ان المشتري بالخيار باخذها شياءا على ما
 يأتي في اول البيع ان شاء الله تعالى انقلا يجوز ان يقال جواز ما ذكره انما
 ثبت على خلاف القياس بالاستعانة لكونه في معنى ما ورد به الشرع وهو
قوله الم فقيهن التفرق **قوله** يعني بينه وبين كل منهما قال ابن الهمام وهذا
 غير مطابق للدعوى لانه اعدم لزوم واحدة منهما لالزوم التفرق ولا
 يساويها اذ لا يجوز كل واحد منهما او نكاح احدهما ولا هو لان تماز كزول الازم
 عدم امكان سفنها وسفنها احدهما مسميا ومعينا فاشفى اللزوم مطلقا
 وهو المطلوب انقلا ويمكن ان يقال مراد الم فقيهن التفرق اذا لم يجرز وجها
 وردته بقرينة سباق كلامه فليست امل **قوله** واما لما قيل **قوله** واما النكاح
 النكاح فيمن دونه بطريق اولي **قوله** قال الكشاف في ذلك المسئلة **قوله** ان
 اراد ذلك على اعتبار ما في الوكالة عندها فمستل بالنظر الى دليلها وان
 اراد مطلقا فم **قوله** الم قلنا العرف مشترك او هو عرف على فلا يصح مقيدا
قوله فيه بحث **قوله** فلا يصح مقيدا لاطلاق اللفظ الى قوله والمقتديا
 ومن شرط المقابل اتحاد المحل **قوله** فيه بحث فان المقيد ايضا هو اللفظ
 غاية ان الباعث للتقييد شيء غيره ولا ينبغي بذلك اتحاد المحل كما لا يخفى على
 من يتأمل فكيف يصح ان يقال ان العرف العملي لا يصح مقيدا وقد اتفقوا
 على ان المتبايعين اذا اطلقا الثمن يفرق الى غالب نقد البلد بدلالة
 العرف على ما ينبغي **باب** **قوله** الم **قوله** فان مهر المستل
 يجب بالعقد **قوله** لا ادرى لم خص مهر المستل بالذكر والحال ان وجوب المهر
 مطلقا مسمى كان او مهر المستل من احكام النكاح فكان الاول هو الاجر على

انما
 انما
 انما

العموم **قوله** فان قيل هذا دعوى فلا بد لها من دليل **قوله** اقيم الدليل عليها بانه
 يلزم الزيادة على النص الا ان يكون المراد من دليل اقوي منه وفيه ثبوت **قوله**
 لان العرض بمعنى التقدير **اول** فيه بحث **قوله** وعن الثالث الى قوله ولو لم
 نعري نسخها ما فعلت ذلك **قوله** في الملازمة كلام فانه كثيرا ما يقع العمل
 من الصحابة بخلاف الحديث ما اعدم ومول الحديث له واما الضعفة واما
 لو جرد معارضا اقوي منه او يترك ان يفعل بالقياس لكنه بالحقيقة كلام على
 الاستدلال **قوله** لانه يتلف به عضو محرم فلان يتلف به منافع بضع كان او
قوله انت جدير بان هذا التقليل على تزيير لا يكون الزاما الا على النسخي لما
 بان ان قل المهر ريعون ردها وليس الكلام معه بل مع الشافعي **قوله** الم لا
 قيمة متعارضة **قوله** مله القياسان وهو جواب سوال مقدار كانه
 قيل من الاحكام الشرعية ما ثبت بالادلة الاربعة ومنها ثلث منها ومنها
 باثني فله يجوز ان ثبت هذا الحكم بالقياس ايضا كما ثبت بالنص فاجاب
 بان الافة متعارضة مع مخالفتها للنص ايضا فلا يمكن العمل بها فكيف
 المرجع النص فقط فليست اتم هذا ما لا يخفى **قوله** لانه ثبت ما لكاه **اول** ان انا
 انه قوته عن نفسه فسلم لكن ولا يستقيم القياس بالاف البسعي فان الواقع هنا
 ليس بالاف البسعي بل تسليمه الى صاحبه سالما وان اراد ان الفقه قد عرفت
 حاله ولا يظهر جعل المقتضى عليه اعتاق البسعي فليست اتم **قوله** وفيه بحث من ان
 الاول ان القياس الواحد لا وجود له على مخالفة النص فضلا عن الاتساق **قوله**
 اي لا وجود له شرعا بحيث يرتب عليه لا ثارا بان يعمل به ومورد السؤال ان
 من كلام المم من انه ولا تقارض القياسين لعل باحدهما وانت جدير بان قوله
 عن الافة محل بحث **قوله** واجيب عن الاول **قوله** الجواب عن النهاية **قوله**
 غير ممكن لتعارضهما **اول** صورة **قوله** او لمخالفة كل منهما النص **قوله**
 هذا لا يدل على كلام المم **قوله** هذا احسن ما وجدته في الاعتذار **قوله**
 واحسن من هذا ذكر العلامة الزيلعي في شرح الكتلوث بتخصيص النص بالخير
 والمحقق فراجع **قوله** المفوضة **قوله** قال الاتفاق في المفوضة التي في

بلا مخر **قوله** الم الم ان المخر خالص حقا **قوله** قال ابن الهمام لا يخفى ان هذا
 الاستدلال يقتضي نفى وجوب مطلقا قبل الدخول وبعد وهو خلاف ما نقله
 عن الاكثر انتهى فيه تاويل **قوله** ان الله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء
 ما لم تتوهن **اول** قال القرطبي في تفسيره ان لفظه ما موصولة في قوله تعالى
 ما لم تتوهن **قوله** وهو على الجواب **قوله** قوله هو لا يوجب الى امر عيني
 ان امره على الجواب **قوله** لان الله تعالى تمامها احسانا **قوله** والاحسان هو
 التطوع **قوله** وفيه نظر لان متاعا مصدر موكدا **قوله** في ان الجواب يقول
 المضروف الى التي لها مخر او نصفه هو قوله تعالى احسانا على الحسين فهو لاحقا
 مصدر موكدا اي حتى حقا فالمراد من ضمير حتى يمنع من تسمى لها مخر لدفع التقارض
 ولا يتوجه عليه ان متاعا مصدر **قوله** ويريدون على ذلك احسانا منهم
قوله فيه بحث فانه يومهم ان لا يحب علي بن ابي طالب ذلك وليس كذلك
 والاحسان يقال المراد الذين يحسنون الى انفسهم بالمسارعة الى **قوله**
 او الى المطلقات بالتمتع وتسامح محسنين للشارفة ترعينا وحرصا كذا في
 تفسير القاضي وقد ذكره العلماء ذلك ايضا **قوله** الم والمتعة ثلثة اثواب
 الى قوله مروى عن عائشة رضي الله عنها **قوله** تفيد الحلاق لانه لا يكون
 الا بالخير المسمور لا اقل فليست اتم **قوله** قال في النهاية الى قوله فكذا فيما قام
 مقامه **اول** الى هذا كلام النهاية **قوله** ولكن قد رتصيفه بجهالة **قوله**
 فيه بحث فانه اذا عذر رتصيفه للجهالة كيف يعلم انه زائد على نصف المثل
 او ساد او ناقص فان ذلك فرع معلومية النصف ثم كيف يصار الى
 خلفه وقد علم وزال الجهالة قبل المصير الى الخلاف فهذا خلف **قوله** فالجواب
 ان قوله تعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم الى قوله فكان معارضا لاية المتعة
قوله لسوفيه بحث فان الاشارة لا تقارض العبارة ولو سلم فلم يجوز ان يكون
 اجاب المتعة المقدرة بما قد رتبنا لذلك المقدار الجمل في خصوص
 المفوضة والتي شرط في كتابها ان لا مخر لها اذا طلق قبل الدخول المخلوق
 الصحيحة ولو سلم فلا دلالة في التي لا مخر لها على عموم الاحوال والازمان فيناه

التوفيق بحال آية المتعة على حال الطلاق قبل الدخول فيما الرستم فيه مهر على ما هو
صرح الآية وما نكح على ما عاده فعليك بالتأمل فان للكلام بحال **اول** اما
مهر المثل فلاته الواجب بهذا العقد **اول** لم لا يجوز ان يكون تأكد وجوب
موقفا على عدم التسمية بعد العقد فاذا تراخيا على تسمية المهر لا يسمى المثل
ولجا فليتا ممل فانه يقال اصابه مهر المثل بغيره لان ذلك عند اي حيفه
وعندها الاصله للسمى كما ينبغي بعد ذلك ورفات **قول** وقوله لان التصف
عندها يختص بالمفروض **اول** فيه تأمل فان المانع من التصف هو
القيام مقام مهر المثل غير موجود هنا والمقتضى وهو الاتحاق بأصل العقد
موجود لکن ما نقول ان مقتضى التسمية عند العقد وفيه بحث **قول** وقوله
وهذا القول في المهر هو الصحيح الى قوله دفعا للضرر عنها هو الصحيح اما في حق
جواز الافطار فالصحيح غير رواية المشي وهو انه لا يجزى الافطار من
غيره **اول** لعل هذا يجعل عذر رايه اباحة الافطار فليتا ممل في هذا المقام
فانه لا يخرج عن الكلام **قول** فلا يصدق الزوج في ابطال احتها بقوله **اول**
فيه انه لا يناسب القياس ولا يظهر عندي فلا يصدق واحد منهما في ابطال
حق الغير وهو الشرع والولد **قول** الم ولا يشي **اول** لفظة من في قوله منه هي
الاتصالية اي ولا شيئا متصلا به لكل المفروض عند الطلاق بعد الدخول
او بعض المفروض عند قبل **قال** الم لكون احد العقدين عوضا عن الآخر
اول اراد بالعقد المعقود عليه وهو البضع قال ابن الهمام وانما يقيد به لانه
لو لم يقل على ان يكون بضع كل صداقا لاخرى او معناه بل قال لا تزنيك
بني على ان تزني بنتك ولم يرد عليه فقبل جازا النكاح اتفاقا ولا يكون
شعارا ولو نادى قوله على ان يكون بضع بنتي صداقا لبنتك فلم يقل الاخر
لاذ وجبه بنته ولم يجعله اصداقا كان نكاح الثاني صحيحا اتفاقا والاول
على الخلاف انفي هذا كاتا الظاهر ان يقول لكون كل من العقدين عوضا
عن الآخر وقوله الزوج كما لا يخفى **قول** الم وان تزني عبد باذن مولاه على
خدمته سنة جاز **اول** لاولي تاخير قوله باذن مولاه عن قوله على خدمته

سنة **قول** لتقته تسليم رقبه العبد **اول** الذي هو المال **قول** ولا كذلك الجواز
فان رقبته ليست بمال **قول** وعلى هذه التركة تمنع جواز النكاح على خدمته حتى
اخر وعي الغم **اول** وبدل على ذلك اطلاق قوله ولا كذلك الحر **قول** ويمكن ان
يجاب الى قوله لم على قول محمد بن حبيب فية الخدمة **اول** فكان المناسب ان يقول
وكذا المنافع على اصلها للملازم الاتسار وتعلل الاول ان يقال يحتمل
ستفوقهما في سلب المالة بمجرد العقد عن الخدمة قبل العقد وانما ثبت لها
المالة بالعقد وهما لا يثبتان لها المالة بمجرد العقد بل بالتسليم بعد فان
الضرورة انما تدفع به فان دفع المناقضة والمخالفة **قول** وذكر بعض الساجين
اول اراد الانقائي **قول** والمعنى الثاني **اول** ان قوله اذ لا يستحق فيه مجال الادلة
له على ان الخدمة ليست بمال **اول** ولوجعل قوله وهذا اشارة الى وجبه
دلالة قوله اذ لا يستحق فيه مجال على عدم المالة لانه دفع ما ذكره ثم المراد من نفى
مالة الخدمة نفى بقومها على ما يدل عليه تشبيهه بتسمية الحر والخير
وقوله لان لغيره آه فليتا ممل **قال** الم وهذا لان نفوه بالعقد **اول** اي
لان نفوه المستحق للخدمة **قول** وهذا اي وجوبه للمثل **اول** وعند محمد
اشارة الى وجبه دلاله قوله اذ لا يستحق آه على عدم المالة لكان التناقض
قول فاذا لم يجب تسليمه كان اولي **اول** وانما قال لم يجب اشارة الى انه لو كان
ما لا يستقوما لوجب تسليمه في عقود المعاوضة **قول** كالنقود **اول** وسائر
الموزونات والمكالات اذ كانت في الذمة **قول** كالعروض والمنه **اول**
اذا استبرأ اليها جعل امرا **قول** اما ان يكون الصداق مقبوضا لها **اول** كلا او
قول وهو ان دفع **اول** يعني مثلا **قال** الم لانه لم يقبل بالهبة عين
ما يستوجب **اول** لان ما قبضته ليس عين ما جعل مهر فانه وصف في الذمة
ومقبوضا عنها **قول** لان الزوج يستوجب عليها الرجوع بنصف ما قبضت
مهر بالطلاق قبل الدخول فانه نصف الصداق بالنصف **اول** قوله
بالطلاق وسعلق بقوله يستوجب وصير فانه راجع الى الطلاق **قول**
لان الدوام والدائمين لا يستحقان بالقبض في العقود والمنسوخ آه **اول**

ارتفع كونه جارية ويجوز ان يجاب عنه بان يقال المراد ارتفاع الصفة فقط
مع بقاء الذات والموصوف وهو في العبد هو الانسان المذكور في الميتة هي
النساء وكذلك الذكر والانثى منها وفي الحملاء الحب وفي الجارية هو الان
الانثى فليتامر **قال** الم لا يري يوسف انه طهرها مالا وعجز عن تسليمه فحبس في
قول قال ابن الهام ظاهر كلام الهداية في التعليل ان يقتضي قراعتهم في بيان
الخلاف لانه خص باب يوسف بما حاصله تم لها مالا ولا يتخذ رتبته فيجب فيه في
العتق والمثل في المثل والعبد في المثل مثلي قال وابو حنيفة يقول الم
بحقت آه والحق انه لا خلاف بينهم فيه انها ضاف الم في كتاب البيع هذا
الاصل الى محمد واستدل به على مسئله وفاقية فالإضافة اليه تدل على التخصيص
والاستدلال على الوفاقية يدل على الاتفاق والظاهر هو الثاني والتخصيص
ان يكون للتخرج فليتامر **قال** الم ومحمد يقول الاصل ان المستحي اذا كان من
جنس انثى الى **قول** هذا الاصل منقول مجمع عليه لكن باب يوسف يقول العبد
المستحي ان يصلح بجعله مخر والمخر لا يصلح ان كانا جنسين في المهر او
اعتبر الذات والعينان الخلية والحزمية والرقية والحرة يتصور انثاها
لذات واحدة على التقاب فلم يتصور اختلاف الجنس بل اختلاف العينين
وبان التخصيص في شرح الكافي في هذا اذا تزوجها على هذه الجارية فاذا
هي غلام ينبغي ان يعتبر التسمية عند اي حنيفة لا خلاف لجنس عند ايضا كما
ينبغي في البيع بخلاف مخر الم فليكن بالتامر والبيع **قوله** ويجوز ان
مهر المثل عند آه **قول** وكذا عند اي حنيفة فلا وجه للتخصيص **قوله** يجب
العبد وتامر مهر المثل **قول** لا يقدم رضاها بالبلية **قوله** اعترض عليه
قال قبل هذا **القول** كيف ينقض ولا وجوب للتسمية فيه من حيث انه مستحي
التسمية الثانية تأمل **قوله** وهذا يدل ان ذكر المستحي **قول** والانسان يبيع
وجوب المستحي **قوله** واجب بان ذلك الشرط استحي بعد الكحل آه **قول**
جواب عن السؤال الثاني لان شرط عدم الاخراج فاسد لا يستحق الكحل
عليه انما اذا كان مستحقا لم يجز على ايقانه **قوله** وجب فوات رضاها **القول**

بالألف **قوله** وبان الوقف على ما شرط غير ممكن **اول** فيه بحث فان اتمام التعليل
بقيد لم يذكره او لا يعد انقطاعا ذكره الشارع في السلم فراجع **قوله** فلو لم يجب
لها آه **اول** المراد على الألف **قوله** لكون كل واحد منهما موصيا اصليا **اول** هذا
الكلام لا يفيد الالتزام على يوسف ومحمد لان الموجب الاصل عندهما المستحي
قوله ولما ان المستحي في اي من منافع البضع بهذا العقد **اول** اي العقد
الفاقد الذي سمي فيه المهر والا فالكحل الفاسد انما لم يتم فيه مهر يجب المثل
لها بانها ما بلغ على ما صرح به **قوله** هو ليس بما لا ليس بما لا متقدمة **اول**
ليتم الى ان معدوله حتى يوجد الجواب الصغرى **قال** الم لعدم صحة التسمية **قول**
اي من كل وجه وهذا التعليل على هذا المقرر يخص بذهب الى حنيفة والاصل
فمنها الموجب الاصل هو المستحي لان لا يصح التسمية اصلا فيعدل الى مهر المثل
وقد مر فيما سبق **قوله** الم لا يقدم التسمية **اول** اي التسمية الزكية على المستحي
قال ابن الهام لعدم التسمية اي لانها لم تسمها فكانت راضية بالمحط مسقطه
حقها في الزكية الى تمامه حيث لم تسم تمامه الى آخر ما ذكره فراجع فانه مفيد
جدا **قوله** ولا بد من يقوم المستحي في آه **قول** لا تخفى عليك مناقضة آخر كلامه
لاوله فان الاستفاد من آه انه غير متقوم في نفسه بدون التسمية مع انه
حصر يقومها اوله في كونه بالتسمية فليتامر فانه يجوز ان يقال انه قراضا
بالنسبة الى يقومه في نفسه بحسب عرف التجار لا يري انه لا يقوم في الزنا
وكذلك البيع ويجوز ان يقال المراد الاول انه غير متقوم في عرف التجار
كالمبيع فلا يافض لآخره او المراد انه غير متقوم بتخصيص الشارع كما هو الظاهر
من تقريره وفيه بحث **قوله** فضا الى ما هو قيمتها في مثل هذا العقد بدون
التسمية وهو عقد الفوضة **اول** قوله هو يرجع الى في مثل في قوله في مثل هذا
العقد **قوله** قلته هي صحيحة من وجه دون وجه آه **قول** فليتامر في التعليل
لخصنا بابي حنيفة والافندما اذا صح التسمية من وجه لا يصار الى مهر
المثل كما سبق غير بعيدا لان يقال ان ذلك في الكحل الصحيح فليتامر **قوله**

وانما قيدت المستوفى **اول** لا يفيد ذلك التقييد في دفع الانقضاء المنقضي
هو الكبري وهي على حالها **ولم** تفسير الاحتياط بطريق العطف **اول** فيه تحي
ولم ذكر في باب لولية من شرح الطحاوي ان الاب اذا زوج الصغير امرأة
اول قال صاحب المنظومة في باب فتاوي مالك **قوله** ومنك الابن الصغير
اول صدقة حين الصبي معدوم وفي شرحه زوج ابنة صغير امرأة بمهر معلوم
والابن صغير فالمهر على الاب عند وعندنا لا الا ان يضمن الاب له ان يفي
شرح الكافي الصغير اذا زوج له ابوه فللمرأة ان تطالب الاب بالمهر وان لم
يضمنه باللفظ ذكره في شرح الطحاوي والتمه انه في وطن بعضهم المخالفة بين
ما في المنظومة وما نقله الكافي من اطلاق شرح الطحاوي والظاهر ان ما اجمد
واطلقه الكافي هو فضل الشارح اكل الدين في النقل فلا يترجم حديث
المخالفة **قوله** قال صاحب النكاح عند الاطلاق **اول** يعني عن التخييل
والناجيل **ولم** تسليم المهر ولا عينا كان او دينا **اول** ممنوع فان صاحب الغاية
نقل عن المحيط انه ان كان المهر عينا بقا يضاف كناية السبع العاصمة ثم اقول
ان كان المراد بالدين في قوله او دينا هو الدرهم والدنانير كما هو الظاهر
فلا يقاس حال شرط الناجيل على حال الاطلاق **قوله** فان قلت فان تم المهر
ساكنين عن التخييل والناجيل ما اذا يكون حكمه قلت يجب حالا **اول** وفي
الغاية في الواقيات تزوجها على مهر فارادت منع نفسها حتى يأخذ المهر كله
ليس لها في عرفنا لان البعض يعجل والبعض يؤجل في عرفنا والعرف كالشرط
وينظر كم يكون المعجل بمنزلة المرأة من مثل هذا المهر وكم يكون المؤجل منه
بالعرف لان شرط يعجل الكل في العقد وهكذا في فتاوي قاضي خان
او غيره وفي الاستبصار ان كان المهر معجلا او مسكونا فانه يجب حالا لان
النكاح عقد معاوضة وقد عين حقه في الزوجة فوجب ان يعين حقه
وذلك بالتسليم انتهى فظهر ان جواب الشارح هو ان قوله لا يبيح في
ومخالفة للمفسر لاكت **قال** الم ولها الى قوله لم يشهد له مهر المثل لانه

هو الموجب الاصل في باب النكاح **اول** فهذا ما انفك ما سبق قبل ورقة فراجع
ويجي في اول فصل والعلم جار عن دعوى الاموال ان مهر المثل هو الموجب الاصل
ولم لان النكاح اقرار **اول** عند ابي يوسف ومحمد فلا ياسب قول ابي حنيفة
ولا ظهران يقال اقرار وبذل **قوله** وان نكل الزوج يقضي بالف وخمسائه
اول لا يقضي بالعين على ما عرفنا انهما نكل لزمه دعوى الاخر **قال** الم هذا
تخرج الرازي وقال الكوفي **اول** وصح في النهاية يخرج اليك وفي شرح
تاج الشريعة قول الكوفي رحمه الله **قال** الم ولو كان الاختلاف في اصل
المسمى يجب مهر المثل بالاجماع **اول** الظاهر ان هذا المدعي المسمى عند ابي
فلم لا يكون القول قوله **قوله** لم ولا يحنيفة ان موتهما يدل على انقراض
اقرارهما **اول** فيه اشارة الى انه انما لا يقضي به عند تقادم العهد لان مهر
المثل يختلف باختلاف الاوقات فانما تقادم العهد يقدر على القاضي او
على مقداره وطريق آخر ان مهر المثل في البضع فيسببه المسمى ويجب بشرط
فيسببه النفقة فليسببه الاول لا يسقط اصلا وليسببه الثاني يسقط
بموته وموت احدهما فقلنا يسقط بموتهما اعمالا ليسببه الاول ولا يسقط
بموت احدهما اعمالا ليسببه الثاني توفير على الشبهتين خطهما وهذا يقتضيه
ان لا يقضي به وان كان العهد قريبا قال ابن الهمام وما قبله وجه ثم قال
وقال مشايخنا هذا اذا لم تسلم نفسها فان سلمت ثم وقع الاختلاف في
حال الحيوة او بعد الموت فانه لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها لا بد ان تعري بما
تجعل والا حكتا عليك بالمعارف في المعجل والمؤجل في الباقي كما ذكرنا انتهى
قال الم فبهم من يقدرا القاضي مهر المثل **اول** ولا يجوز ان يعرف ذلك بالتصا
او بالبيعة كناية الوجه الاول **قوله** كالجواب في جوق ما في الاصل **اول** في
اصل التسمية **قوله** والمعه قبله **اول** يعني بعد الطلاق **ولم** فقال
ارابت لودعي و رثه على رضي الله عنه على ورثه عمر رضي الله تعالى عنه **اول**
المهر في تلك القصة سمي ابو حنيفة رحمه الله مستوفى معهما في صورة كونه
مسمى في انه ياخذ ورثة الزوجة فما يقرب هذا التعليل هنا **قوله** وقوله

لما بينا اشارة الى قوله وان الظاهر انه يسمى **اول** والظاهر انه اشارة الى
 مجموع الدليلين **فصل** انما تخرج **وله** لما ذكر احكام النكاح اه
 الظاهر ان يقول احكام المهر لكن مراد الشارع باحكام المهر ايضا **اول** ولو انا زد
 التصرف في نظرية الى قوله ليتناول المستأمن ايضا **وله** ولو قال انما تخرج
 الكافر كافر لكان تم واسئل **اول** وذلك في دينهم اي النكاح بغير مهر **اول**
 ولعل الاولي ان يجعل ذلك اشارة الى مجموع ما ذكر من النكاح على الميت وعلي
 غير مهر ويجوز ان يجعل قوله بغير مهر متناو لا للنكاح بالميت ايضا **اول** وهو
 ان النكاح معاوضة البضع بالمال فالنكاح عليه **اول** فغيره عليه راجع
 الى النكاح **اول** واما على الرواية الاخرى وهو رواية الاصل الى قوله كـ
 على البيع بين المسلمين فالمراد بالبيع التخصيص على نفى العوض كون العوض
 مستحقا **اول** فانه اذا باع بلا تسمية ثم انعقد البيع فاسدا ويملك
 بالقبض ويجب لقيمة على ما مر جوابه في فصل احكام البيع الفاسد **اول** وجبه
 قولها **اول** مبتداه وجز ويجز بعد اسطر وهو قوله ان القبض مؤكدا للملك
 في القبض **اول** لانها متفقان في ان لا يجبا عن الحر والخنزير **اول** فان
 فانها متفقان في عدم التفرقة بين الحر والخنزير ايضا فلم يقرض قلنا
 لان دليلهما الاتفاقي لا يلزم منه ذلك فاقول ان قوله لانها
 اه قليل لقوله انما جع بين قولها اه **اول** الابا لخي والقبض **اول** يعني
 او بالقبض بالاعانة اليه **قال** الم فيمنع سبب اسلامه كالعقد **اول** قال
 ابن الهام اي كما يمنع ابتداء التملك بالعقد وليس يهد كما يمنع العقد بالاسلام
 فان العقد عليه لا يمنع بل يصح ويسجل العوض انه ولعل الاولي ان
 يقال اطلق العقد واد تسميتها في العقد اي كما يمنع تسميته بما فيه حيث
 لا يجب حكمها وجه الاولوية ظاهر **وله** والقبض فيما اذا كان بغير اعيانها
 منع عن تسليم نفسها فكذلك **اول** لا يخفى عليك ما في هذه العبارة
 وكان الاولي ان يقول والقبض فيما اذا كانا باعيا نهما منع فكذلك
وله ثم اسلم قبل القبض **اول** يعني اسلم البايع او المشتري **وله** فانه لا

بحر في القبض **اول** اي لا يترتب لقبض المشتري حكم وهو الملك فانه ان كان
 الذي اسلم هو البايع يلزم من رتبته عليه تملك الحر والاسلام مانع وان كان
 المشتري يلزم بملكه **قال** الم فيكون اخذ قيمته كاحدته **اول** قال الزبيدي
 قال في الغاية يريد عليه ما لو اشترى ذمي دار من ذمي بحر او خنزير وشيئا بها
 اسلم ياخذها بالشفعة بقيمته الحر والخنزير انما يكون كعينة ان لو كان ببدل
 عن الخنزير كما في مسئلة النكاح اما اذا كان بدلا عن غيره فلا وفي مسئلة
 الشفعة فيها الخنزير بدلا عن الدار المستفوعة وانما صير لها للتقدير بها لا
 فلا يكون لها حكم عينة انتهى **قال** ولان يقول كذلك فيما نحن فيه بدلا عن منافع
 البضع وانما صير لها للتقدير بها فليست لها جوازه يظهر من تقرير قاضي خان
 في شرح الجامع الصغير **قال** الم ولا كذلك الحر لانه من ذوات الامثال
اول قال الاتفاق في زكوا الصبر الرابع الى الحر على تاويل الشارح **اول** في
 انما من الحر ما اسكر من عصير العنب او عام كالحمر وقد ذكر **باب**
 نكاح الرقيق **وله** لما فرغ من بيان نكاح من له اهلية النكاح الى قوله وغيرهم
اول فيه ان نكاح غيرهم سيجي في باب على حدة وما ذكر قيل هذا مما يتعلق
 بمهر الكفار كان على سبيل الاستطراد **وله** اما الامة فظاهرة لان منافع
 بضعها ملك المولى **اول** قد سبق من الشارع في باب المحرمات ان السيد
 يملك منافع بضع عبده فوجه الاقتصار على الامة هنا **وله** واما على قول
 الجنيته فممنزلة الاستحقاق وهو ايضا اقرب الى العيوب **اول** تفصيله
 في باب خيار العيب **وله** وهو دليل قوله يباع فيه دون ما قبله **وله**
 يلزم المصادرة على المطلوب الى آخر قوله وتقرير **اول** ولا يخفى عليك
 ان قوله فيعلق برقبته في معرض النتيجة باي مما ذكره كل الابد ولا يصلح
 ما ذكره والاولي ان يقال اراد بالرقبة ذمة العبد بما اذا فلا يلزم المصادرة
 ويستقيم الكلام وسيجي من الشارع تفسير الذمة بالرقبة في باب نكاح
 اهل الشرك **وله** ان مني الايمان على العرف **اول** قد سبق في فضل الوكا
 بالنكاح ان العرف العملي لا يصلح مقيد للفظ **قال** الم والمرأة اسوة

اقول في القاموس الاسود وتضم القدوة ومما سمي بالخروج سمي ونظم شقيق
وانت جنير بان هذا المعنى لا يناسب المقام فان المرأة تاحذهم لا قبلهم **قوله**
ولقرره لان المتضيق بوجود وهو ولاية المولي **اقول** فيه مسامحة اذ المتضيق
هو التزويج بولاية المولي وولاية المولي مصححة للتزويج لكن المراد مقتضى
النكاح **قوله** لان محليته النكاح بالارسية **اقول** لا بالمالية **قوله** حتى الغر بالايلا
اول وانما يلا في المالية **قوله** بل يوخرا **قوله** اي الزائد **قوله** فانه اذا اشترى
عبدا قد حده في الزنا **اول** فيه تامل فان **قوله** **قوله** فانه اذا اشترى آه
يدل على ان الحدودية في الزنا عيب سواء كان جازحا او لا **اول** ولعل المتأ
في جواز النكاح لانه جبر بملك منافع بعضها **قوله** فاما لما سبق في فضل
الحومات وقد نهى في اول الباب **اقول** فكان التعليل فاسدا **قوله** ولو
قل مراد الشافعي انه يملك منافع البضع مع البضع نفسه لا رعية ما ذكره
اقول قال وانما امرها بذلك كيلا يثبت لها الخيار **قوله** يعني فلا يستأجر
فانما امرها **اقول** وقد تقدم بيانه **قوله** في باب الاول **قوله** لا كفارا **اقول**
لتفريع مسأله الخيار عليها **قوله** يعني **قوله** ولا خيار لها **اول** وكان ينبغي
الي قوله لا الزائد على قيمه **قوله** فيه بحث فان المرأة تاحذها ياخذ
بدل منافع البضع ايضا فوجه اخذ المرأة ما زاد ان لم يكن قيمه البضع من
وجه فليتأمل **اول** وجوابه ما ذكر في الكتاب بقوله والمراد **قوله** والظاهر
عندي ان قوله والمراد جواب عما عسى يقال ينبغي ان يجب هنا مهر المثل عند
اي حنيفة لانه الاصل عنده على ما مر والسمية غير صحيحة لعدم صحة النكاح
من الابتداء وهو زمان وجود التسمية **اقول** فان قيل كيف يستند الجواز
قوله المراد من الجواز النفل **اول** لان المانع من الجواز هو الملك **قوله** ولا
ان يقال الملك مانع عن النفل ابتداء الحق المولي ولا يمنع استئنا ما
لحقه ايضا حيث يستحق المسمى وهو على فرض وفيه شيء لا ينبغي جوابه اما
الشيء وهو كونه قل فاما الجواب وهو انه اقل **قوله** اذا حرم حرمه غليظ
قوله بان طلقها شتين **اقول** وتزوجت بغير اذن المولي **قوله** اي تزوجت

من زوج اخر **اقول** والمستوفى بالوطى متلاشا **قوله** اذا كان المستوفى بالوطى
متلاشا فكيف يلزم باعتباره مع كمال المولي اذا كان الوطى قبل الاعناق
ولعل الاولى ان يقال النكاح منصوص في التحليل فبراعى وجوده على وجه
الكال كما قالوا في قبض المهر بالزمن وما ثبت بالاستناد ثابت من وجه
دون وجه فتامل **اقول** لان المستوفى زمان البتة **قوله** اي يثبت النكاح
ونفاذه **اقول** ولنا ان امة الابن حالية عن ملك الاب لان الابن ملكا من
وجه **قوله** ليس فيما ذكره ما يدل على نفى حق الملك لان يقال حق الملك
يستدعي نوع ملك والا فلا يكون حق ملك بل المملك **قوله** بتدبيره ائق
الحق بطريق الوكالة عنى **قوله** قوله بطريق الوكالة معقول بقوله اعتق
اقول فان قيل لوضح البيع لم يقع الحق الا من المأمور **اقول** لاسقا القول
قال الم ولو قالت ائقته عنى ولم يسم مالا لم يفسد **اقول** فان قيل لم
يقدّموا البيع في هذه المسئلة فان ذكر الثمن لا يلزم في انعقاد البيع قلنا
المقصود بتصحح التصرف واذ لم يذكر الثمن انعقاد البيع فاسدا على ما مر
قوله وقد امكن ذلك باسقاط القول الذي هو الركن **اقول** القول ركن
زائد لوجوب البيع بدونه كما في البيع بالتعاطي **باب** نكاح المهر
الشرك **قوله** لما ذكرنا بابا في قوله واخس منهم رتبة آه **اول** قال الله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك **قوله** وهم اهل الشرك الذين لا كتاب لهم
اقول بل المراد من اهل الشرك الكافر مطلقا بطريق التعليل لعموم الاحكام
المذكورة **قوله** وفيه نظر لان كلنا آه **اقول** النظر مدفوع بما قلنا
قوله ويجوز ان يصوّره **اقول** ويمكن ان يصوّره ذلك بان يكون كتابا
تحت مسلم فطلقها فتنزّجها مشرك لا كتاب له في عدته وذلك في دينه
جائز فانه فاسد **قوله** بان اشركت بعد الطلاق **قوله** فان قيل لم يكون
مرته لا يجوز نكاحه قلنا لا يضربا غاية ان يكون عدم جوازه معللا
بعدين **قوله** كما مر من قبل **اقول** في فصل نيل باب المهر **قوله** الم فانما تر
او اسلموا والحكمة قائمه **اقول** قال تلج الشريعة اي العدة باقية حالنا

المرافعة اما اذا كانت العدة منقضية لانفرقا بالاجماع انتهى فيه بحث فانه
 اذا العقد فاسدا لا ينقلب جائزا على ما علم من اصل زفر في البيع الفاسد ^{غيره}
قال الم ولها ان حرمة النكاح المعتدة مجمع عليها **اول** قال الزيلعي والخللا
 في صحة نكاحهم في العدة بناء على ان العدة تجب عندهما وعند لا تجب حتى
 لا تثبت الرجعة ولا تثبت نسب ولها اذا اجأت به لاقل من ستة اشهر
 وقيل تجب عندها لكنها لا يمنع من صحة النكاح لضعفها كالاستبراء انتهى
 جنين بانه لا يظهر وجه عدم النسب على القول الاول **قال** الم لانهم لا
 يخاطبون بحقوقه **اول** قال ابن الهام وهذا المقرر فيقيد ان العدة لا
 تجب اصله عند لا تثبت للزوج الرجعة مجرد لطلاقها لانه انما يملكها في
 العدة ولا تثبت نسب ولها اذا انت به بعد الطلاق لاقل من ستة اشهر
 وبه قالت طائفة من المشايخ وقيل تجب لكنها ضعيفة لا يمنع صحة النكاح
 لضعفها كالاستبراء يجوز تزويج الامة في حال قيام وجوبه على السيد
 انتهى وأشار الم الى هذا ايضا في تمتة القليل لكنهم مرجحوا في باب الحريات
 انه مستحب لا واجب فليتامل ثم قال لاقل من ستة اشهر بحث **قال** الم لانه لا
 يعقد **اول** قال الاقفا في لا يعقد الكافر العدة وتذكر التعيين على
 تاويل الاستداد انتهى والاحسان يقال الصغير يلحق بالوجوب العدة
 المدلول عليه بسياق الكلام **قال** الم واذ اصح النكاح فانه المرافعة
اول قال الزيلعي وفي النهاية مرقا الى المبطل ان الاختلاف بينهم فيما اذا
 كانت المرافعة او الاسلام او العدة غير منقضية واما اذا كانت المرافعة
 والاسلام بعد انقضاء العدة لا يفرق بالاجماع انتهى وفي كلام الم وكذا
 العدة لا اشارة الى ذلك **قال** بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم **اول**
 يلزم على المختار الشايع ان يكون المشرقة تحت مسلم **قال** وهذا كما
 يشتر الى ان العدة لا تجب عن الكافرة **اول** يعني قوله ان الحرمة لا يمكن اثباتها
 الى قوله بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم ثم اقول انت جنين بان قوله وكذا العدة
 يشتر الى وجوبها فالمجمع بين القولين حيث جعل اول القليل تغليل

واما اخره بتغليل البعض لآخر كذا في النهاية وقد نسخ مخاطري قبل ان اراه
 ولله المنة **قول** وقال بعضهم يجب لكنها ضعيفة لا يمنع النكاح بناء على
 اعتقادهم كالاستبراء فيما بين المسلمين **اول** لكن صرح الشايع وغيره في
 باب الحريات بان استبراء السيد ليس بواجب بل مستحب وان لفظه على
 بمعنى الاستعجاب لان يقال المستحب بالاستبراء ليس الا في عدم منع النكاح
 دون الوجوب فليتامل **قول** اول للزوج اه **اول** في ان هذا غير محتمل هنا
قال الم انه لا يتغير به **اول** ذكر من المرافعة على تاويل الرقي **قول** واجب
 بان هذا محمول على حالة البقاء بان اسلمت المرأة ولم يعرض **اول** هذا
 الحكم يستفاد من قوله وكذا اذا اسلم احدهما بطريق الدلالة كما لا يخفى
 ولا يعبدان يقال المحل المسلم اذا تزوج الكافر بالمسلمة بالتمهر والغلبة
 كما وقع في الفتن السارية عليهم لعائشة ترضي **قول** ان الكفرية واحدة
 اه **اول** فيه بحث فان ذلك عندنا واما عنده فمحل شق والتفصيل في تأ
 المرتدين من الكافي وغيره على ان اثبات المدعي لا يوقف عليه حتى يعلى به
 فانه لا يمكن ان يقال احدهما خير من الاخر حتى يرجح به **قول** ويجوز ان
 يقال هذه المدة لم يعتبر للعدة **اول** فيه بحث فانه يقول اذا حاضت
 بعد اسلام من اسلم منها المثلث حاضرا نقصت عدتها فنحل لها الزوج
 من ثلثه صرح به الزيلعي في شرح الكفر فلا يصح ان يقال المدة لم يعتبر
 للعدة **قول** ولما ان القاصد بالنكاح قد فات وتقرر باسلام المرأة
 او زوج الجوسية فانت المقاصد بالنكاح اه **اول** انت جنين بان فوات
 المقاصد حصل قبل العرض فكيف يكون الابطاء سببا له ثم ليس شعري بالاختصاص
 الى توطيط فوات المقاصد فانه لو رد في سبب لفرقة ابتدا الاستقامة
 الكلام والظاهر ان مراد الم بالفوات المذكور هو الفرقة قال لا في كلام
 في الفرقة للعهد فليتامل فان ذلك بعيد غاية البعد لا يري الى قول
 الم ليحصل المقاصد بالاسلام **قول** فلا بد من اخر غيرهما **اول** يجوز ان
 يقال السبب هو اختلاف الدين المستلزم لذل المسلم في الكفاية وغيره

هو الاختلاف في ذلك الدين فليتامل **قوله** واذا اضيف القوت الى اضيف
ما يستلزمه القوت وهو الفرقه بسبب مشترك فيه الزوج **قوله** الاول
ان يقر ملكنا هذه الفرقه بسبب مشترك في الزوج **قوله** قال ابن الهمام
عليه عفو انه يحق منهما هو الالباء او يكون المراد ان الالباء يشتركون فيه فانه
من اسلم عن الكفر ومن لم يسلم عن الاسلام انهما لا ان قوله كالفرقه بسبب
الملك بعين المعنى الاول ويجوز ان يقال الملك نسبة مشترك في المعنى
قوله وقوله مع قدرته عليه بالاسلام زيادة تأكيد واريان تركه كان افضل
لانه لو كان شرطاً بطل قياسه بالحب والعنة **قوله** انما ذكر ذلك لظاهر
ان تفرق القاضين بالطريق الاول حيث يخل بمقدوره في الاستماع
بخلاف العنيد والجور فليتامل **قوله** قال في النهاية وهو تفرق القاضين
عند الالباء الزوج الاسلام وكانه اراد ان سبب بطريق النية والافق
يقدم ان سبب الفرقه هو الالباء **قوله** الالباء سبب الحكم القاضى بالفرقه
كالشهادة العادلة في القضاء بالحقوق فالفرقه حقيقة بتفرق القاضين
قوله ولنا ان هذه الخيضة في قوله فيستويان فيها **قوله** فيه تامل **قوله** فان
ولاية قد سقطت اذا المراد بانقطاع الولاية سقوطها لكية عن نفسه
قوله وانقطعت الولاية لما جرى بينهما التوارث **قوله** وهذا الابطال
دليل الخضم **قوله** فيه تامل فان ذلك ايضا لا يثبت مذهبه ان البتات
ليس بسبب الفرقه فلا تعلق له بدليل الخضم والجواب ان كون البتات بسبب الفرقه
من مقدمات دليل المسئلة المذكورة في المتن فانه كراه فابطاله بدليل
ابطال الدليل **قال** الم وما السبي يقتضي الصفا **قوله** هذا الكلام من
الشافعي بخلاف ما ذكره في تعليقه عدم جواز جبار العبد على التخلع على ما
فصل في النهاية وشرح الكفر وغيرهما **قوله** وقوله اما السبي **قوله** هو
متبعه وجزه بعد سطرين وهو قوله لا يثبت المذهب **قال** الم ولنا آه
قوله قوله ان مع البتات حقيقة وحكم اشار الى الجواب عن قياسه على
الحزب المستأمن وقوله والسبي يوجب ملك الرقة معارضة وقوله ثم هو

يقتضي الصفا في محله آه من اقصه يعني ان اردت ان يقتضي الصفا في
فعله علم فسلم ولكن لا سلم انه لا يتحقق الا بانقطاع التخلع والسنة ظاهر
وان اردت انه يقتضي الصفا في محله وفي محل التخلع ايضا فغير مسلم
قوله ولهذا لو كانت المسبية منكوبة لمسلم او زني لا يبطل التخلع مع
نقد السبية **اه** **قوله** قال ابن الهمام وفي المحيط مسلم تزوج حرة في دار
الحرب فخرج رجل بها الى دار الاسلام بات من زوجها بالبتان ولو خرجت
المركة بفسخها قبل زوجها لم يتر لانيها صارت من اهل دارنا بالبتان
احكام المسلمين اذ لا يمكن من العود والزواج من اهل الاسلام فلا يبين يريد
في الصورة الاولى اذا اخرجها الرجل فخرجت معها حتى ملكها حتى البتات بينها
وبين زوجها في حقيقة وحكم اما حقيقة فظاهر واما حكم فلا يبين في دار
الحرب حكمها وزوجها في دار الاسلام حكمها انتهى وفي كلام ابن الهمام اعني
قوله فلا ينفى في دار الحرب حكمها وزوجها في دار الاسلام حكمها بحث فامل
ثم علي بن ابي الهمام ينبغي ان يكون مراد الشارع اكل الدين لو كانت المسبية
منكوبة لمسلم او زني وخرجت معها الى دار الاسلام او قبلها **قوله** ودرج
في هذا الكلام عن قوله ولهذا يسقط الدين عن زمة المسيك لا الدين
في الزمة وهي من محل عمله لانها هي الرقة **قوله** فيه بحث بل الزمة في
في الانسان على ما بين في الاصول ثم لو صح ما ذكره يلزم ان يسقط الدين
اذا كان المسيك عبدا وليس كذلك نص عليه الزيلعي وغيره **قوله** ولو ما
وجبت العدة اه **قوله** لان ذلك فان الحزبي لا يلزم احكام الاسلام و
اعقاده وجوبا لعدة غير معلوم **قوله** لانه لاحتمال الحزبي بخروج اولي
قوله فيه ان خزمه اما مسلم او زني كما هما فلا يكون مساويا للحزبي فضلا
عن الاولوية **قال** الم والجامع ما بيننا **قوله** من انه امتنع عن الامساك
بالمعروف لانه يجرى ضابطه لعدم توقف الفرقه هنا الى القضاء
لانها تتبع النفس والمال ويبطل الملك **قوله** وفيه بحث فان ملكه
للمال لا يبطل بل يتوقف والظاهر ان المراد بالعصمة عصمة النفس فذلك

اشارة اليها من ان النكاح ما شرع الا لمصلحة والمصلح لا ينظم بينهما كونه
 مستحقا القتل فتأمل ويجوز ان يكون مراده بالابطال ما يقع الزوال الوقت
اول ووجه الفرق ان الردة منافية للنكاح **اول** تصوير القياس من الشكل
 الثاني هكذا الردة تمنع ابتداء النكاح لما قلنا لمنافاتها اياه ولا يثنى
 من الطلاق كذلك بل هو لا يقع فلا يثنى من الردة بطلاق ويجوز تصوير
 من الشكل **الاول** الم والطلاق رافع **اول** يعني الطلاق رافع كلما
 وجد بخلاف الردة فانها كما يرفع يدفع وينعى الابتداء **اول** الم ولهذا
 يتوقف الفرقه **اول** اي يكونا لايام مفوتة لا لامساك لانما في النكاح
 خلاف الارتداد **اول** مستغنى عنه في تمام الدليل
 مع انه محل كلام ويتم الدليل بان يقال الردة منافية لابتداء النكاح ولا يثنى
 من الطلاق كذلك بل يرفع بعد وجوبه فلا يثنى من الردة بطلاق **اول**
 لما وقع طلاق المرتد على امراته بعد الردة **اول** يعني في العدة **اول** والردة
 تنافي النكاح ابتداء فكذلك ابتداء **اول** وقد سبق دليل عدم التنافي ابتداء في هذا
 الباب لان هذا الجواب منقوض بالعدة فان العدة تنافي النكاح ابتداء
 ولا تنافيه بقاء على ما مر في اوائل الباب **اول** لان بياننا للدارين مناف للنكاح
اول بتكرار المنا في تخرج العود من حيز المقصور ولعل الاولي ان يقال
 بالحقا اريد واما يمنع الزكوة جاحدا فتراضها **اول** فان قيل لا يرتد
 لم يقع منهم رفعة **اول** وكان الكلام فيه **اول** فان التارخ اذا جهل لم
 يحكم بتقديم شي على شيء كما في الفرقين والمحنية **باب** القسم
اول الم وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يعدل في القسم بين نسائه **اول** فيه بحث فان فعل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يدل على الوجوب وقد صرحوا بالقسم لو كن واجبا عليه
 صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف يصح الاستدلال بهذا على وجوب القسم في
 الحديث لا يدل على الوجوب ايضا ولا يلزم ان تجب التسوية في الوضوء
 والتمائم لانها مما يملك ويمكن ان يقال المواظبة المدلول عليها بقوله

يعدل يدل على الوجوب **اول** الم ولا فصل فيما روي **اول** قال الاقاضي ارايه
 الحديث المذكورين قبل هذا ولكن هذا تكرار من صاحب الهداية بلا فائدة لان
 عدم الفصل فيما رواه يعلم من قوله لا طلاق ما روينا وما كان يحتاج الى ذكر
 جميعا انتهى وجوابه لا يخفى فانه استدلالا على المسئلة المذكورة في المختصر
 بين ان الجديدة والقديمة سواء واستدل عليه ايضا وكلاهما محل الخلاف
 بيننا وبين الشافعية لكن كان الاولي ان يقول لما ذكرنا من انه لا فضل آه
 بدل قوله لا طلاق ما روينا **اول** الم لان المستحق هو التسوية دون طريفه
اول ذكر ان تغيرا للرجوع الى التسوية لكونها مصدرا او كونها بمعنى العذل
 او باعتبار كونها المستحق **اول** وهذه بناء على الاولي **اول** فيه بحث فانهم
 صرحوا انه لو اقام عند واحد منهن شهرا في الحضر ورافقه الاخرى لم
 يورث بقضاء ما مضى وانما يؤمر ان يستوي بينهما في المستقبل فكيف يصح قوله
 وهذه بناء وقوله ولكن نقول آه فليتنامل **اول** الم فكذلك ان يسافر وا
 منهن **اول** في هذه التفرع كلام **اول** الم لان قوله بنت زعمه رضي الله عنها
 سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تراجعها وتجعل يوم نوبتها لعا
 رضي الله عنها **اول** قد صرحوا ان القسم لم يكن واجبا عليه صلى الله تعالى عليه وسلم
 فلا يصح قياس الواجب على غير الواجب فليتنامل لجواز ان يكون جعلها اياه لعا
 رضي الله عنها لعدم وجوب القسم **كتاب** الرضاع **اول**
 وسبب الحرمة بالرضاع الجزئية **اول** يعني بشبهة الجزئية **اول** الم لقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحرم المصاة والمصتان ولا الاملاجة الحديث
اول الاملاجة الارضاة والتماء للوحدة **اول** لكن قولها ما يتلى بعد
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصح لانه لا نسخ بعد **اول** قال الرافعي
 في شرح الوجيز وحمل ذلك على قراءة الحكم وبه يندفع ما ذكره الشارح **اول** الم
 لما بين في قدره **اول** بعد ثلاث سطر **اول** فلم تكن دلالة الكتاب **اول**
 الاحتمال تلك الدلالة والايتم الميعير المستحيل فلا يصح الاستدلال **اول** قوله
 واذا لم يكن ذلك لعلها على ذلك كذلك **اول** يعني اذا لم يكن ذلك لعلها عليه

قوله وأما يلزم اثبات مسئلة فرعية بآيه مؤله فلا بعد فيه **أول** إمكان أن لا يكون إلا ما كان الحمل على ذلك المعنى وذلك مشف **قوله** والكبير في صغرها
أه **أول** قد سبق أن الرضاع في اللغة مصداق اللبن من الثدي مطلقاً ولا يمتزج
 بغيره رضيعاً بل راضعاً ويطلق على الكبير في اللغة الراضع يقال ليتم
 أي يرضع عنه ولا يخلطها مخافة أن يسمع صوت حليبه فيطلب منه اللبن **قوله**
 جاز أن يتعلق بالاختصاص **أول** يعني بحسب المعنى والآه بحسب التصانيع
 من اللام **قوله** وكان اسم أبي عيسى **أول** أفصح إخباري القيس على ما يشهد
 عليه كتب الأحاديث وغيرها **قوله** لا بد وأن يكون من الولد الذي أضعته
 مقرفاً بالدم **أول** وانت جدير بأنه يصح المعنى بدون جعل الولد مقرفاً بالدم
 فإن امرأة إذا أرضعت صبياً ثم جاء من المرضعة بفتح الضاد وكذا يجوز
 لملك المرأة أن تزوج ولد مرضعتها **قوله** فمحمداً غلبه قال لا بد من غير
 الدواء اللبن مثبت المحرم **أول** فيه أن وضع المسئلة في الاختلاف بالماء
 لا بد منه فلا يلزم هذا التفسير هنا بخلاف ما لو فعله من النهاية **قوله** ولا يجزئ
 إلا بعد التقارض **قوله** لا يتجه ذلك عليه بعد ما بين مراده بالتعارض
 بتفسيره فإنه شبه أنه لا يريد به التقارض المصطلح وكأنه يقول المنازع
 المحرم أن لو لم يكن انقضاء المحرم رجحاناً على دليلها فليتام **قوله** لا بالحقيقة
أه **أول** أي الحقيقة المحرمة عن الحكم لأن الخصم نازع فيه **قوله** وموضع
 الأصول **قوله** في باب المعارضة وال ترجيح **قوله** ويؤيد ما ذكرنا **أول** يعني
 قوله للحقيقة لا يعارض الحكم **قوله** فيه نظر لأن المغلوب غير موجود حكماً
أول يريد الم الم ان يصير كالمغلوب حقيقة في أنه غير موجود لكونه غير مقصود
 حكماً وحاصله قياس محل الخلاف محل الوفاق وجعل الباناية لا يفيد لانه
 أن يريد أنه مغلوب حقيقة فظاهر أنه ليس كذلك وأن يريد أنه مغلوب
 حكماً من حيث أنه ليس بمقصود فمعنى التسمية أيضاً يؤيد **قوله** لأن قول
 قطره من غير **أول** لا يظهر أن يقول بدله لأن اللبن هو المقصود ثم يمنع ذلك
 في الجواب إذا كان مغلوباً **قوله** وبالموت لم يتوعد لها لعدم الفائدة

ولهذا لا يجب وطها حرمه المصاهرة لأنها الأصل في المحرمات **أول** ولك أن
 تقول لو صح هذا الدليل يلزم أن لا يثبت المحرم عند فيما لو حلب قبل الموت
 وأوجر بعده الآن يقال ثبت بالاستسناد وفيه بحث **قوله** قال في النهاية
 وصوابه إلى قوله في استعمال الفقهاء **أول** إلى هنا كلام النهاية **قوله** فهذا
 اختصار اللبن على التحقيق عن تصور منته لولادة **قوله** لانه المنة لا المذكور
قوله لكن اختصاصه بالأنثى الولود من الحيوان وهو الذي يكون إذا فاعلاً
 في غير الآدمي ما هو ثابت بالاستسناد لم يخلف **قوله** قوله تمام ثابت خبر
 لكن وقوله هو يرجع إلى الولود قال ابن حنبل كان في رجة يزيد بن المغيرة
 العرب تقول كل سكا ببيض وكل شفاء تلد السكا التي لا اذن لها و
 الشفاء التي لها اذن طويلة والضابط عندهم فيه أن كل حيوان له اذن
 ظاهرة فإنه يلد وكل حيوان ليس له اذن ظاهر فإنه ببيض **قوله** وهو
 على أن ما في الآدمي في الذكر ليس بلبن **أول** في دلالة ما ذكره عليه بحث
 إلا أن يراد بالدلالة الظنية الضعيفة ومثلها يوجد فيما نقله من النهاية
 أيضاً ثم أعلم أن قوله هو راجع إلى الاستسناد **قوله** واعترض عليه إلى قوله
 ولا يقضي لها بشيء من المهر **أول** فلو صح ما ذكرتم يلزم أن يقضي لها
 هنا بطريق الأولى **قوله** والجواب نا قد قلنا كما وقعت لفظة بفعل من
 جهتها اسقطت حقها **أول** فيه بحث والاصوب لا يسقط حقها ويجوز
 أن يقال الضمير في قوله جهتها وحقها راجع إلى المرأة الكبيرة والصغيرة
 إذا فعل منها شراً لعدم اعتبارها فليتام **قوله** فإن أكدت ما كان على
 شرف السقوط وهو نصف المهر سبقيل بن الزوج **أول** قوله هو راجع إلى ما
 وهو سبقيل متعلق بقوله شرف **قوله** إذا بلغت حداً يشتهى **أول** يعني
 الصغيرة المرضعة **قوله** الم لكنها مستبينة فيه أما لأن الرضاع ليس فساد
 النكاح **أه** كيف يكون ذلك وجهها لظاهر الرواية عن محمد وأصله أن المسب
 كالباشر فتامر قال الاتفاق في ما كان محتاج الم إلى كلمة الاستدراكين
 اسم أن وجزها لانه لا يصح أن يقال أن زيداً كتمه منطلق وهذا لأن

قوله سببه خبر لكن وخبر ان محذوف اي ليس بمباشرة **قوله** اول ان اضاف النكاح
ليس بسبب لان اتمام المهر لانه غير مضمون بالانكاح لكونه الى قوله وانما هو ملك
ضروري يظهر في حق الاستيعاب بل هو سبب لسقوطه **قوله** الصبر في انه راجع
الى النكاح ايضا وقوله بل ناظر الى قوله ليس بسبب وصبر سقوطه راجع الى
المهر **قوله** لم الا ان نصف المهر يجب بطريق المتعة **قوله** قال الاتفاق ولما
ان يقول لانه ان طريقه طريق المتعة لانا المتعة انما تجب في الطلاق قبل
الدخول اذ لم توجد التسمية وهما التسمية موجودة ولهذا يجب نصف
لانه لو وجب بطريق المتعة لا يسبيل الزام المهر لوجوب ثلثه انما لا نصف
المهر بقي ونحن نقول له الم ان وجوب نصف المهر مثل وجوب المتعة في
كونه على خلاف القياس بالنظر لانه متعة كما فهمه المقرض **قوله** والمتعة تجب
بالنظر ابتداء **قوله** يعني بالعقد ثم لما ثبت المحرمية مع بقاء الملك آه فيه
تأمل **كتاب** الطلاق **قوله** لما كان الطلاق متأخرا
قوله كان الانسب للساح ان يبين وجه تأخير عن الرضاع بانه سبب المحرمية
المؤبدة وهذا الطلاق تقدم الاستدلاله نظر الى ان الارضاع من تمامات
النكاح فاقبل **قوله** وفي عرف الفقهاء **قوله** لعله منقوض بالفسخ فان التنا
اذ افسخ النكاح يكون في بعض المواضع اطلاقا وفي بعضها فسحا واللفظ واحد
فليتأمل **فصل** طلاق السنة **قوله** فيكون ذكر التدايع استطرادا
قوله لم الطلاق على ثلث اوجه **قوله** قال العلامة الشافعي في الكفر الطلاق
رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح انتهى فيه بحث لانه منقوض بالفسخ **قوله**
العلامة الشافعي وشرحه وهذا في الشريعة وقوله شرعا مجتزأ عن رفع
القيد الثابت حسا وهو محل الوثاق وقوله بالنكاح مجتزأ عن القول لانه
رفع قيد ثابت شرعا لكنه لا يثبت ذلك القيد بالنكاح وباللغة عبارة
عن منع القيد مطلقا يقال اطلق الفرس ولا يبر لكن استدلال في النكاح
بالثقل وفي غيره بالانفعال ولهذا في قوله لامرأة انت مطلقة بتدبير
اللام لا يحتاج فيها الى التنية وتجنيفها يحتاج انتهى **قوله** حيث لم يطل بطلبها

نظرا اليه لان اتساع العلية نعم في حتم **قوله** فيه مخالفة لما سبق في اثبات خيا
العق في باب نكاح الرقيق على ما فصل في الشرح **قوله** وتسمى الواحد عددا
بما اذا كونه اصل العدد وهو ما يكون نصف حاشيته **قوله** قوله هو راجع
الى العدد **قوله** لم والمحسن هو طلاق السنة **قوله** تخصيص هذا باسم طلاق
السنة لوجه له اذا الحسن ايضا طلاق السنة **قوله** لم احتراز عن تطويل
العدة **قوله** لا يقال ما ذكر من عدم لا يعارض المحقق الذي هو تطويل العدة
لانه لا تطويل العدة هنا لانها ليست حيض كاملة ولم يزد عليها شي بخلاف
ما اذا اطلقها حائضا فان الحيض الذي وقع فيه لطلاق لا يحتسب من العدة
مع انه من جنسها ويحتسب فيكمل بالراحة ولا تجري فيه تكامل كما صرح به في
كتاب الأصول وعلى هذا فتطويل العدة في غاية الظهور **قوله** لم وطلاق
البدعة ان يطلقها **قوله** قال ابن الهمام طلاق البدعة ملحق فسمي السنة
وذلك بان يطلقها لما بكلمة واحدة او مفرقة في طهر واحد او شتين كذلك
او واحدة في الحيض او في طهر قد جامعها فيه او جامعها في الحيض الذي
عليه هو انتهى يعني الطهر الذي وقع فيه الطلاق **قوله** لم كل الطلاق
يباع **قوله** من حيث انه طلاق **قوله** لم ولنا ان الاصل في الطلاق هو الخطر
قوله قال في الكافي فان قال انه مأمور فاني يكون محظورا قلنا الامر به لا
ينفي الخطر فان المحذور قد يرضى بصيغة الامر حتى لا يقع في محذور فقه
كالبحث في المين وقطع الصلوة الى آخرها ذكره انتهى قوله كالحديث المين
يعني قوله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حلف على مين وراي غيره ما خيرا
منها فليات الذي هو خير منه ثم كلف عن ميمته وقوله وقطع الصلوة
يعني لا دارك للجمعة **قوله** واجب بان الخصوص لم تثبت الى قوله بل بقوله
صلى الله تعالى عليه وسلم لعمر بنى الله تعالى عنه مرة فله رجوعها **قوله** فان
الرجعة تكون في العدة ولا عدة على غير المدخول بها **قوله** لم واذا كانت
المرأة لا تحيض من صغرها وكبر **قوله** قوله او كبر يعني بان كانت ايسه بنت
حسن وخمسين على الاظهر ولا تحيض بان كانت حاملة **قوله** لم فان اراد

ان يطلقها للسنة **اول** هذا عندنا في حنيفة وابو يوسف ويحيى بعد سطور
بدليله الخاص **قوله** والثاني ما ذكره بعض الشارحين **قوله** اذا لا يتاين
قوله لكان محرما كما في ذوات الاقراء **اول** سواء كان مع الطهر كما قاله ذلك
البعض ولا **قوله** وما ذكره صاحب النهاية الى قوله ليس بشئ **اول** قوله وبما
ذكره مبتدأ وقوله ليس بشئ خبره **قوله** ويجوز ان يطلقها اي لايه الصغرى
اول ولا يظهر ان ما ذكره بيان حصل المعنى والآفاقين يرجع الى من لا يحضر
لصغر اكبر **قوله** الم ولنا انه لا يتم الجمل فيها **اول** سبق في باب المهرانه
يجب العدة في الخلوة صحيحة كانت او فاسدة في التي لا تحيض ولا تؤم الشغل
قوله الم لان عند ذلك يشبه وجه العدة **اول** قال ابن الهام هذا التعليل
لا اثر له لانها عتبت بالطلاق مترتبة على كل حال الى ان يرعى الدم ثلث مرات
او لا تراه فتستمر في العدة الى ان يظهر حملها وتضع او يظهروا امتد ظهرا
فتصير الى امارة فهذا الحال لا يختلف بوطئها في الطهر الذي فيه الطلاق
وعدم وطئها انتهى **قوله** في هذا الخاطر الفارق قبل النظر الى هذا المقام
من الشرح ثم قال الشارح ولحق ان كراهة الطلاق عتبت بالجماع في ذوات
الحيض لعروض الدم بظهور الحمل كالحائض والولد وثبات حاله **قوله** وانما
تأثيره ان لا يقع الطلاق **اول** مستقينا بالله تعالى تاثير ذلك لا اصل
ان لا يقع الطلاق فيه فلا بد من زمان يحق فيه ذلك وهو الشهر والاول
ان يحل قوله والرغبة وان كانت نفرة على منع وجود الرغبة فيه فانها
وان استفتت من الجهة التي ذكرها فقد وجدت من جهة اخرى فليست اتم
قوله وقد سقطت جهة الرغبة **اول** اذا سقطت جهة الرغبة وآيا
الطلاق كان للاقدام عليه زمان تجدد ما لا يباح الطلاق فيه وهو
معنى وجوب الفصل **قوله** وقوله وقد وردنا الشرع بالتقريب على فصول العدة
يعني قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن قال ابن عباس اي لا طهار عدتهن ففي
ذوات الاقراء فرق على الاظهار وفي حق الایة والصغيرة على الاستبراء
لانها في حقهن كالمرء في ذوات الحيض **اول** قال ابن العبد لا يتاين

والاحق عندنا في حنيفة لان الله تعالى وجب تقريبا الطلاق على فصول العدة
في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وهنا في مدة الحمل لا يعتبر الشهر فصول
فصول العدة ولا يفرق الطلاق على الاستبراء فلهذا بقدر استبراء الحمل
يوضع الحمل لا بالشهر انتهى **قوله** الم ولها ان لا يباح بعد الاستبراء الجمل
اول لا يقال هذا بخلاف ما مر في الدرر السابق من ان دليلها هو الاقدام
عليه في زمان تجدد الرغبة لان الظاهر ان الاسناد مجازي **قوله** وهو ما ذكرنا
يعني من قوله لان المحرم يطول العدة **اول** ولعل الاولي ان يقال يعني من كونه
زمان النفرة فان الم علله عدم جوازه في زمان الحيض كما مر قبل اسطر **قوله**
وقال بعض الشارحين المراد بالنهاية **اول** يعني تاج الشريعة **قوله** بقرينة
ان الرجعة حتى **اول** بل حتى الله تعالى فان الرجوع عن المعصية مما اوجبه الله
تعالى على عباده **قوله** فان كانت من ذوات الاقراء ولا يسه له فخطا في عند
كل طهر **اول** وان نوي ذلك كان اظهر **قوله** الم لان الدم للوقت وقت
السنة طهر واجماع فيه **اول** قال ابن الهام وجه المسئلة على ما هو الصحيح ان الدم
لا يختص بالمعنى الطلاق المختص بالسنة والسنة مطلق فيصرف الى الكا
وهو السني عددا ووقفا فوجب جعل الثلث مفرقا على الاظهار ليقع واحدة
في كل طهر واما تقليل الم فلا يستلزم الجواب لان المعنى لثا الوقت السنة
وهذا يوجب تعيين الطلاق باحد وجهي سنة الطلاق وهو السني وقتا
ويجوز رواه لثا في وقت السنة ويصدق بوقوعها لجملة طهر بالاجماع فان
بهذا المقرر امتنع بغير السنة في جميعها بخلاف ما قررنا انتهى **قوله** والى
ان يقول وقت السنة للطلاق الثلث لثا طهار بالاجماع فيها وذلك
ما قال الم فليست اتم **قوله** الم وينتظم عندئذ **اول** قال ابن الهام ويكفي
اللام للتعليل اي لاجل السنة التي اوجبت وقوع الثلث انتهى وعلى سبيل
الشارح اكمل الدين الام للوقت على كل حال **قوله** فاذا وقع الوقوع صحيح
اول فيه **قوله** ويجب بان الوقوع لا يوصف بالحرمة **اول** يعني
ان قوله انت طالق لثا في جهتا السنة والبدعية فان حكم بهذا

الكلام يقصد ايقاع الثلث جملة بدعة حرام واتصاف بكونه ايقاعا للثلث
سني عرف بالسنة والوقوع به ليس فيه جهة الحرمه والمبدعية فكان اسبه
المرضية **قوله** لم يقع الساعة **اول** اذا لم ينو ذلك **قوله** فيعيد تقيم الوقت **اول**
يعني اذا نوي ذلك **قوله** وقد تكرر المظرف فيكون المظرف **اول** فيه
ان زيدا مثلا موجودا اليوم واليوم الذي قبله فالظرف وجوده متكرر
وليس لوجوده تكرر **قوله** وفيه نظرا انه يستلزم التساوي بين العبارة و
الاقضاء **اول** ان شئت تمام محقق الكلام وبقيت المرام فراجع كذا الاصو
وانظر مباحثا لاقتضاء **قوله** للم ومن ضرورة تقيم الواقع فيه **قوله** قال
الاتقاني ولما فيه نظرا لان تقيم الوقت لا يستلزم تقيم الواقع فيه الا يري
انه لو قال لامرأته انت طالق كل يوم ولم يكن له نية لا يقع الاطلاق حين
عندنا خلافا لزم في معنى ان الوقت عام كما ترى من لفظ العموم ولم يلزم
عدم الواقع انتهى ذلك ان نقول وزان ما ذكرته وزان قولنا انت طالق
للسنة فانه يفيد اختصاص الطلاق لاوقات السنة اذا اريد تقيم الوقت
والطلاق المستمر لا يختص بوقت السنة بل يوجد كل وقت فلا مجال
للحمل عليه بل يحمل على التعدد فاللام في قوله تقيم الوقت للمعنى وقت
السنة ومن ضرورة تقيم وقت السنة تقيم الواقع فيه قلنا قبل **فصل**
قوله الم ولما انه قصد ايقاع الطلاق **اول** اي قصد التكلم بما هو موصوف
لايقاع الطلاق كذا قيل وفيه بحث **قوله** والمراد بالحواز المنفردة
الحل الذي يقابل الحرمه **اول** وايضا لو اريد ذلك لكان الطلاق
المدعي حلالا وليس كذلك **قوله** والمجزع منه اذا كان كذا **اول** اي غير
قوله لا يصير صدقا **اول** اي قاعا **قوله** ان العلة فيه **اول** اي في
الطلاق **قوله** فكانا متساويين **قوله** اي من تلك الجهة **قوله** ليس فيه
امكان انفصال **اول** يعني نظر الى نفسه ليس بمجعية بل كونه معصية
انما هو بالنظر الى الغير **قوله** واما الاقرار باليودود فان السكوت لا يكاد
ينيب على شيء ففعل راجعا فان ذلك ليس بمناسب للترجيح **قوله** فان قلت

غاية آية الطلاق
انما هو ان يخلع
بوجهه

الدليل اخبر من المدعي لان المدعي ان الطلاق بالزوج حرام كان او صبغا والدليل
يدل على ان الزوج اذا كان حرا **اول** فيمان حال العبد علم من قوله ومعنى
الادسية في الحرام فكان ما كنية البتة واكثر فان الاقل يقتضي التبرك
في اصل الفعل **اول** لكان بعض الامار **قوله** يعني لا يكون لكل الامار
اول الجيب بانه يفيض الى قوله فيكون تخصيصا لها **اول** مفهوم النجا
غير معتبر عندنا مطلقا وعند الشافعية ايضا اذا كان في مقابلة
المنطوق وهذا كذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم العدة بالنساء
اول والجواب ان ذلك خطابا **قوله** اي ما ذكره الخصم في وجه الاستدلال
من انه يجب ان يكون اعتبارا بالطلاق بالرجال من حيث القدر تحقيقا للمقابلة
باب ايقاع الطلاق **قوله** الم ولا يستعمل في غيره **قوله** اي
غالباً بقرينة قوله لعلبة الاستعمال فيندفع التعارض بين كلاميه **قوله** الم
لعلبة الاستعمال **قوله** قال ابن الهام لا يخفى عليك ان الموصوف بالعلبة
مظهروا وصفه بعدم الاستعمال في غيره والعلبة في مفهومها الا
في الغير قليلا ففيه تدافع للمقابل بل بين الغلبة والاختصاص انتهى بحوز
ان يكون المراد فيما سبق ولا يستعمل في غيره غالبا بقرينة كلامي كما
اشرنا اليه **قوله** واما لفظ الرد فقد يستعمل فيما لم يزل ملكا **قوله** وايضا
يستعمل الرد في الوديعة والعارية ولا زال ملك فيها **قوله** وقوله
وكذا اذا نوي لا بانه معطوف على قوله وانه يعقب الرجعة **قوله** فيكون
في كلامه تسامح جعله معطوفا على قوله وانه يعقب الرجعة مع ان
معطوف على محذوف وهو قوله ان لم ينو شيئا **قوله** جازا ان يكون
المراد به ما لم ينو البينة **قوله** المقييد بعدم ارادة البينة يقتضي
دليلا **قوله** وهو قل اي المرأة بتاويل الشخص والذات وليس بشيء
بل يعود الى المقيدا الذي يرفعه الطلاق وهو الكناح وتقريره الطلاق
لرفع القيد الكناحي والكناحي غير مقيدا بالعمل **قوله** فغلب هذا قوله
غير مقتديكون على صيغة اسم الفاعل فاقول لكن الا في من جهة المعنى

سؤال

هو ان يعود الى المرأة اي هي غير مقيدة بالعمل الاحتيا وهو ظاهر انه ليس بقيد
محموس واما شرعا فان المرأة لا تجب عليه العمل **قوله** الم ويكون نصبا على
قوله اي نصبا على التمييز وفي التلويح في بحث الامر انه تفسير التمييز
الي ما يحتمل لفظ اللفظ ولهذا قالوا اذا قرن بالصيغة ذكر العدد في
الايقاع يكون الوقوع بلفظ العدد لا بالصيغة حتى لو قال لامرأة طلقك
ثلثا او واحدة وقدمات قبل ذكر العدد لم يقع شي انهي **قوله** الم ولنا
انه نعت فردا **قوله** في نظر لان قوله نعت فردا لانياسيا لمقام لان الكلام
عدم صحة نية الطلقتين بالطلاق ولا في عدم صحة نية المراتين في قاتل
كذا قال الزيلعي والظاهر ان مراد الم سد باب قابلية نية الثلث من هذا
اللفظ من جميع الجهات حتى يظهر لزوم مدعاه بالاولوية فليتامل **قوله**
معناه طلاقا لثلاثا **قوله** وانتصايه بفعل محذوف وتقدير الكلام انك
لا تطلقك طلاقا لثلاثا **قوله** لان كل واحد منهما صالح للايقاع بقدر
المبتدأ في الثاني **قوله** في كان لا يلزم للمع ان يقول فكأنه قال انت طائوان
الطلاق ثم اقول فان قيل كيف يصح بقدر المبتدأ في الثاني وهو منصوب
لانه قد لا يلتفت اليه لاجل خصوصية العاين **قوله** الم والي ما يعبر
عن الجملة **قوله** يعني في الجزء الذي يعبر به عن جملة الانسان من حيث هو
انسان فلا يراد اليد والعين لان البقير فيها من حيث انه تاجر وجاسوس
فليتامل والتفصيل في مباحث البيان في المطول قبل الاستقارة **قوله** الم
ويقال فلان راس القوم ويا وجه العرب **قوله** والكلام وان كان علي
المتبني لانه لا يذل هذا على جواز ارادة الشخص نفسه من الراس المضاف
الي ضمير الخطاب كمن سيد القوم وسيدك والظاهر ان سيدك تقوم
امر ي حسن ما دام راسك سالما وقولهم في الدعاء بعتق راسك وقوله تعالى
وسقي وجهك ربيك **قوله** كالا ضبع والشعر والظفر **قوله** فليتامل يكون قوله
الم وظفرها ردا المختلف في المختلف **قوله** اجيب بان المراد به صاحب اليد
على حذف المضاف وعندنا ان الزوج انا قال ارد امارا صاحبها

قوله يمكن ان يدعي مثل ذلك في بعض الله الفروج كما جاء مرجا به في بعض الروايات
وكذا في قوله تعالى فخر برقة وغيره وقيل تانيث الفعل ياتي من تقدير المضاف
ولا يخفى عليك ان التانيث بناء على كسابة آياه من المضاف اليه والشرط
لانا لاخذ يستدل اليه ايضا **قوله** واما الكلام من حيث الحقيقة **قوله**
يعني بدون الافتاد **قوله** وتصور الحقيقة ليس بشرط لجوازه عند ابي حنيفة
رحم الله **قوله** فينبغي ان يكون المسئلة خلافية **قوله** لان من باب ذكر الجرح وانا
الكل لا **قوله** فيانه لا يعقل كون ثلثه انضاف جزئي شي لان كنيته بحرف
النصف **قوله** لفي اخر كلامه **قوله** يعني قوله من واحد الى واحد **قوله** وجب
بانه يمتسي الى قول والاقل من الاكثر ثنتان **قوله** فليتامل ان يقع الثنتان عند
قوله من واحد الى اثنين عند ابي حنيفة وليس كذلك **قوله** واما الكلام
في الاقل والاكثر في كلام المتكلم والثلث فيمنه ذكر فيه **قوله** لان ذلك
الايديانه لو قال من واحدة الى عشر يقع ثنتان عند ابي حنيفة والمسئلة في
شرح اكثر للزيلعي وفتح القدير **قوله** واقول قوله ان المراد به الاكثر لا اقل
معناه اذا كان بينهما عددا **قوله** في بحث فانه اذا محلل بينهما شي يراى
الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل فلا وجه للتخصيص الذي ذكره الشايج
ولا يلزمه قوله الم فانه يقولون شي من سنين فليتامل **قوله** معناه اذ لم
يكن بينهما ذلك **قوله** لا بد لذلك من دليل ولم يذكر من طرف ابي حنيفة اللهم
قوله ولا بد من وجودها **قوله** اذا كانت المطلقة الاولى موجودة
قبل هذا الكلام فينبغي ان يقع بهذا الكلام واحدة عنده **قوله** وجب
قوله ثانية صار لغوا **قوله** لم لا تثبت المطلقة الاولى اقضا ولفظ الكلام
العاقلي فينبغي ان يتأمل فيه وتعل وجهه صون فعله عن الكراهة فالايقاع
الطلقتين معا مكره كما سبق وسيجي نظيره في راس الوردة الثانية وتفصيله
ان صون كلامه عن الالفاء وصون فعله عن الكراهة بقارضا بقى
الاصل وهو عدم الاقضا **قوله** في ايقاع الطلاق بالاتفاق **قوله** يعني
متا ومنه **قوله** ولو نوي في قوله من واحدة الى اثنين **قوله** في بحث

فانه اذا قال من واحدة الى اثنين او باين واحدة الى اثنين يقع واحدة عند
 الى حقيقة قضاء وديانة فوجه هذا الكلام ويجوز ان يقال مراده بصدق
 عندها وفي شأها يصدق عنده وعندها فليست مل فان بيانه قول الم
 ذكرنا ما بين يدي عن هذا **قال** الم كما في قوله تعالى فادخلني عبادي **اول** انت
 بانه لا يمنع هنا من حمل في علي الظرفية بل هي الظاهرة قال ابن الهمام ولا يخفى
 ان تاويله مع نبوعه وادخلني حتى فان دخلها معهم ليس لابي الجند فالأول
 ان يستشهد على ذلك بنحو قوله تعالى ويخارون عن سيئاتهم في اصحاب الجنة
 انتهى **قال** الم لانه وصف الطلاق بالطلاق **اول** قال الزليعي لا يقال انه مخرج
 بالطلاق لا يكون باننا عنده فكيف يمكن ايقاع البائن عنده بهذا القول
 لانا نقول الكفاية اقرى من الصريح فجاز ان يختلف الايريان قولهم فلا ت
 كثيرا الزماد المغة في الوصف بالكلم من قولهم جواد ولان قول الم الى الشام
 الطول والعرض فجاز ان يقع به البيهونة عند بخلاف ما اذا وصفه بطول
 لانه لا يستعظم عادة ذكره في الكافي وجاز ان يكون له روايتان وفيه
 الغاية يحتمل ان يستفاد من قول من هذا الى الشام المبالغة في الطول اي
 بالطلاق الكثير فذقت المصفة كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا يحلل
 سفينة صحيحة او صلحة او سليمة انتهى وفيه قول صاحب الكافي ولان قوله
 الى الشام يفيد الطول والعرض بحث لان العرض غير مذكور في دليله على
 ما ذكر في هذا الكتاب **فصل** في اضافة الطلاق **قال** الم
 لانه نوي التعيين في العموم **اول** فيه يجوز والمراد نفي الجزم من الكل فلو
 الاجزاء منزلة الافراد والافلفظ عند انكرة في سياق الالبات فلا يتم **اول**
 لان القياس لجميع اجزاء النهار **اول** وهذا لا يوافق كلام الم والموافق له
 ان يقول اسم لجميع اجزاء اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس كما قال الامام
اول اجيب بان ايقاع الثانية فيها يفضي الى المكره وهو ايقاع الطلعتين
 دفعة واحدة فلا يسعي لاثباتها **اول** وهذا يجري في الصورة الاولى
 ايضا **قال** الم وهذا لان حذف في **اول** اي كونه وصفها بالطلاق

في جميع القضا وصورته بمنزلة **اول** قيل فيه اشارة الى الجواب عن قولها انما
 للظاهر **اول** الظاهر ان كونه خلافا للظاهر غير مسلم عندنا **قال** الم
 حيث وصفنا هذه الصفة **اول** تنبيه ليس بدليل ان لا يترك الخصم لاضادة
قول كان من الجائر قيل بيان نية ان يكون مراده بقوله في عذ مجازة وهو
 الاستيعاب **اول** اذا كان الاستيعاب معنى مجازيا لفي عذ بنفي الاستيعاب
 الجزم الاول اذ لم يكن له نية فان المجاز يحتاج الى النية كما لا يخفى **قول** و
 لا في حقيقة ان كلمة اذا مشتركة له قوله واستدل على ذلك بقول السام
اول وفيه ما ذكره علي بقدر تسليم صحة لا يدل على الاشتراك فانه يجوز ان
 يكون استعاده في الآخر مجازا والحمل عليه اولى من الاشتراك على ما علم وسجي
 بعد سطود **اول** ووجه ذلك ان اصابة الخصامة من الامور المترددة اه
اول فيه كلام **قال** الم وانا نصيبك نصفا فحمل **اول** الجزم في قوله نصيبك يد
 على انه للشرط **اول** فيخرج احد معينه اه **اول** فيه ان هذا على الاشتراك
اول يلحقه الوعيد لئلا كان اه **اول** يعني الفرار **فصل** ومن قال
 لامرأة **قال** الم لان ملك النكاح مشترك **اول** اي الملك الذي يجيبه
 النكاح **قال** الم والطلاق ووضع لانهما **اول** قال ابن الهمام الضيق
 للملكين المدلول عليهما بقوله مشترك لان المعنى ملك عليهما ولها ملك
 عليه انتهى وفيه ان الظاهر انه راجع الى الملك والحل **اول** وكذلك النكاح
اول اي ملك النكاح **قول** ولا تهما يسميان متاكفين ويدكر كل منهما **اول**
 هذا لا يدل على الاشتراك الذي اراده فان المملوك كالمبيع يدكر في عقد
 البيع ولا اشتراك **اول** في عقد النكاح والطلاق **اول** والطلاق كواد
 بعد العهد **قال** الم ولنا ان الطلاق لانه العهد **اول** كما ينبغي لفظ
 الطلاق قد سبق ذلك في باب ايقاع الطلاق **قال** الم وهو فيادون الزوج
اول قل ان الزوج مقيد من جهتها ايضا حتى لا يتزوج اخنها ولا ا
 سواها وجوابه مذكور في شرح الكثر للزليعي ولنا ان يقول لو كانت
 الزوج مقيدا من جهتها لكانت زالة في يدها وليس كذلك مع الكلام

علي السند علي ما يعلم من كلام السراج **قوله** لكن ملك النكاح له عليها **الاول**
 اذا كانا الملك له عليها فرفعه يكون باضافة الى المملوك كناية الاعناق
 فان العنق اذا اضيف الى المولى بلغوا اجماعا **قوله** ولا يمكن ان يجمع البدلان
 في ملك شخص واحد **قوله** لعلها مغالطة فان المهر النفقة في مقابل ملك
 منافع بعضها فلو ملكت منافع الزوج ايضا لا يلزم اجتماع البدلين في ملك
 شخص واحد وموضع الخلط قوله في مقابلته النكاح فليسا مثل ولا ولي ان يقال
 يلزم اجتماع المالكية والمملوكية وهذا غير جائز كما ياتي نظيره بعد سطوره
 ولا فرق بين المسئلتين **قوله** يعني فواقى ثبت به حكم مخالف الحكم المسئلة
 علي ما هو مصطلح الفقهاء في لفظ الفرق **قوله** قيل لو كان الزوجان في الابانة
قوله الظاهر ان يقال في الوصله **قوله** فله ملك علي غيرها **الاول** يعني علي غيرها
 من النساء **قوله** وقوله ولا فرق بين المسئلتين الي قوله في حق التسكيك **قوله**
 ظاهر لا يلزم كلام محمد فان التسكيك عندك في ذلك المسئلتين انما هو في
 العدد دون الايقاع الا ان يقال المراد بجدا وعدما **قوله** وذلك يستلزم
 ورودا في اثنين **قوله** يعني في كل من المسئلتين **قوله** الم ويبقي قوله انت
 طالق بخلاف قوله انت طالق اول لانه اذ دل الشك في امل الايقاع **الاول**
 لانه لم يلفظ بالعدد ولا يلزم منه ان يكون محذوف في القاعدة القاع
 ان الوصف ان قرن بالعدد كان الوقوع بذكر العدد مطلقا علي ما ظن
 بخلافه فما اذا ذكر كلمة الشك حيث يستلزم سقوط اعتبار العدد ولا
 يلزم القاء كلام العاقل مطلقا فليسا مثل **قوله** وقوله علي ما مر ادبه قوله
 كان الوقوع بذكر العدد **الاول** والظاهر انما اشار الي امر في باب ايقاع
 الطلاق **قوله** بيانه الي قوله فاذا طرأ عليه حمل القوي وهو ملك اليقين
الاول ولما بل ان يقول بثبوت ملك اليقين علي الادعي علي خلاف القياس
 ايضا فانه خلق ملكا فاكبري ممنوعة والحق ان مراد الم غير ما ذكره فليسا
 ولو قال وهو علي خلاف القياس الحاجة الناس كان سالما **قوله** فقام
 مقامه تيسيرا **الاول** لا ولي لحياتها **قال** الم فيطلق بعد العنق **الاول**

الم

اي معه كما ان المراد بقوله مع عنق مولاك او المراد البعدية الذاتية فليسا مثل
فصل في تشبيه الطلاق وصفه **قال** الم اذا اقرنت بالعد
 الم بهم **قوله** اعترض بان الذي يكتبه عن العدد الم بهم هو لفظ كذا لا كذا
 والتفصيل في شرح ابن الهمام ويؤيد ما ذكره عنوان الفصل بقوله في تشبيه
 الطلاق **قوله** ويجب الي قوله بدليل انه لو قال انت طالق **الاول** هذا
 مبني علي بقاء قوله انت طالق علي خبرية كما قاله البعض **قوله** وهذا يشير الي
 ان الاول يقع رجعي ابتداء فينقلب باثنا **الاول** وفيه بحث والظاهر ان
 اطلاق البائن عليه من باب التقلب ووجه المجاز عدم ظهور اثر الرجعي
قال الم لذكر المصدر **قوله** يعني بقدر ان اذا المعني طالق خلافا مثلا لطلاق
قال الم يقال هو ارف ويراد به الوقوع **الاول** فله ان الوقوع الالفان لا يحل
 حتى يتنكر وجماعه **قال** الم لرا الاصل عندنا في حنفية من تشبيه الطلاق
 بشي يقع باثنا اي شي كان المشبه به ذكر العظم ولم يذكر **الاول** في الامام
 الترمذي لان الشئ قد يشبهه بغيره لعظمه وقد يشبهه لبقائه ولغيره
 عادة والباين مكره فيكون عبارة عن البائن انزوية ان الشكل الثاني
 لا ينبغ ان لا يختلف مقدمته في الكيف مع ان المعنى قليل الارتفاع والآخر
 كذلك فيكون عبارة عن الرجعي **قال** الم لما مر ان التشبيه **الاول** قبل ثمانية
 اسطر **قال** الم وعندنا يوسف رحمانه ذكر العظم يكون باثنا والآلة
 اي شي كان المشبه **الاول** قال ابن الهمام وفيه شرح الكفر للزبلي كالباعث
 عندنا في حنفية وعندنا ان اراد به بياضه فرجعي وان اراد به برده فبائن
 انهم وهذا يقتضي ان يوسف لا يقتصر المينونة في التشبيه علي ذكر العظم
 بل يقع بدونه عند قصد التذكير ولذا سجد كل البعدان يقع بائن عند ابي
 لو قال انت طالق كعدا لطلاق وكاسه وكاحسنه انهم وانت جنيح
 صحة التفرع بقوله ولذا آالي توجيهه **فصل** في الطلاق قبل الدخول
قال الم لان الوقوع مصدر محذوف **قوله** فيه تسامح والمراد هو المصدر
 المحذوف مع صفته **قوله** لدلالة الوصف عليه **الاول** يعني بطريق الاقتصار

والا زاد عدد الطلاق وهو غير مشروع **اقول** اذا ريد الزيادة وقها فلا تم
ذلك لان الواقع لم يمتد لغيره كما اذا قال المدخول انت طالق الفوا وان ريد
الزيادة لفظا فلا تم كونه محذورا **اقول** ولا كذلك انت طالق طالق
طالق لكونها جملا **اقول** وذلك ان تقول له لا يجوز ان يكون من قبيل قوله
صلى الله عليه وسلم فتكاهما باطلا واحتمال كونها جملا لا يجدي نفعا ان
الطلاق لا يثبت بالتكليف مع ان المحذوف خلاف الاصل اللانحائي للمسلم
ان لا يجمع التثنية في وقت فائدة ما قلنا يظهر في المدخول فاقبل **قال** الم
اذا لم تذكر في كلامه ما يغير صدره **اقول** سألني في هذه الضعيفة اسئلة
قال الم وهذه تجانس ما قبلها من حيث المعنى **اقول** قال ابن الهمام وهو فاضل
الحل عند الايقاع انتهى وهذا مستقيم على ان يكون ما قبلها اشارة الى ما في
حين فانه فرق الطلاق **قوله** موافق ما قبلها الى قوله من حيث الدليل **اقول**
قوله من حيث متعلق بقوله يوافق **اقول** وهو ان الواقع فيها جميعا ذكر
اقول المراد من الذكر المذكور اي العدد المذكور **قال** الم وفي المدخول
يقع ثنتان في الوجه كلها **اقول** قال ابن الهمام واستشكل في واحدة قبل
واحد لان كون الشيء قبل غيره لا يقتضي وجود ذلك الغير على ما ذكر في
الزيادات نحو تحرير رقية من قبل ان يتامسا لنفد البحر قبل ان تنفذ كلمات
تتبعه واجيب بان اللفظ اشهر بالوقع وكون الشيء قبل غيره يقتضي
وجود ذلك الغير ظاهرا وان لم يستدعه لاحاله والعمل بالظاهر واجب
ما لم يكن انتهى وفيه تأمل **قوله** ووقع على الترتيب وبات بالاول **اقول**
لعل المراد انه يحتمل ذلك فلا يقع بالتكليف حتى لا يخالف آخر كلامه **اقول**
قوله لانها غير موضوعة **اقول** اي غير متعينة فيه بدليل بل يحتمل وعنده **قال**
فيقتضي طلاقا سابقا **اقول** يعني ان كان بعدا لدخول وان كان قبله يكون
مستغارا عن الطلاق لانه سببه في الجملة وان لم يكن سببا له في هذه
الحالة **قال** الم ومحتمل الاستبراء ليطلقها **اقول** يعني اذا علم خلق من الوالد
قال الم لان قوله انت طالق فيها مقتضى مضمر **اقول** قوله مقتضى

الم

يعني في الاولين وقوله مضمر يعني في الثالثة **قال** الم وامر بك يدك
اقول لا يخفى عليك ان قوله امر بك يدك كناية عن التقويض فلا يثبت كره
المقام ولقد وقع بسبب ذكره هنا خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم انه
يقع به الطلاق وانتي به وحرم خلا لا نفوذ بالله تعالى **قال** الم ولنا ان
صرف الابانة **اقول** ولا بد في هذا المقام من المراجعة الى ما ذكره العلا
ابن الهمام لينجلي عليك قياها هب الا وهام **قوله** واما المحلة فاقبل **قوله** في
الحل والطلاق على ما لا ياتفاق **قوله** والى ولاية الابانة وجهين آه
اقول وانت جبرانه لا يستقل واحد من ذلك الوجهين باثبات المطلوب فان
عدما وجهها واحد كما لا يخفى **قوله** فتدانكته جملة لان وقوع المراجعة
غير قصد لا يستقيم على مذهبه آه **اقول** فيه بحث فانه لا حاجة الى جعل
الكلام الزاميا ولو وقع ما ذكره يلزم فساد النكته لاحاله اذن ولم المطلوب
من الجميع فاقبل **قوله** فيه بحث ان يتردد علم ذلك من قوله وليست كنيات آه
قوله وتقريره ان الكناية عن الطلاق **اقول** قبل بل يقرره لاسلم انها كنيات
عن الطلاق حقيقة فانها عوامل في حقايقها فاطلاق الكناية عليها مجاز
وفي ظاهره يقرير السامع بقول كونه كناية عن الطلاق الصريح وفيه ما فيه
وجوز ان يجاب عما ذكره لافساد في ذلك فان الامر كذلك لكنه مجاز على
ما يات في عليه كلامه **قوله** وتقرير اشتراط النية لو كان لاجل الطلاق
كان دليلا على ما ذكرتم وليس كذلك بل هو لتعيين احد نوعي البينة **قوله**
وللحقيقة آه **اقول** فيه بحث فان المستفاد من كلامه ان البينة الشكا
تحصل لاحاله بحقيقة كلامه والتردد في الغلظة والحقيقة وليس
كذلك ولو صح حصلت البينة للحقيقة في حالة الرضا بلائنه لانها المراد
المشقة بل مراد الم من احد نوعي البينة البينة عن وصلة النكاح **قوله**
الاخر البينة عن غيرها فليتا مل **قوله** كما لا يخفى في قوله انت طالق لانه
عامل بنفسه **قوله** في ان عدم صحة النية ليس كونه عاملا بنفسه بل لعدم
قابلية الطلاق الذي هو صفة المرأة كذلك كما سبق **قال** الم حال

وقال ان قوله انت طالق لا يثبت كونه
نكاحا لان قوله انت طالق لا يثبت كونه
نكاحا لان قوله انت طالق لا يثبت كونه
نكاحا لان قوله انت طالق لا يثبت كونه

مفارقة الطلاق **قول** قد ظهر ما سبق ذكره من حالة مفارقة الطلاق لا يقتصر
 السؤال وهو خلاف ما قدموه من أنها حال سؤلها أو سؤال الاجنبي فلا يقال
 هي عن حاله السؤال للطلاق ومن مجرد ابتداء الايقاع **والله** الم فقيقت
 الباطيات **قول** من قبل الحلاق الجمع على المثنى **باب**
 تفويض الطلاق **والله** الم يوزي بذلك الطلاق **اول** أي تفويض الطلاق
 فالمضاف محذوف **ولم** وهو مخالف لما ذكره **اول** يجوز ان يكون مذكور
 الم وجه الاستحسان فلا يخالفه بينهما **قول** اعني القياس الم الخبير
 السبع لانه **اول** منه لانه راجع الى الخبير **قال** الم لان ساعات المجلس
قول هذا تعليل لبثت خيار المجلس لها كما لا يخفى **ولم** وهو لا يبيح **اول** ذلك
 ان يمنع ذلك في الاضال **قول** وقع في ضمن صحة وكالنه **اول** اي في
 عمله للموكل بحكم الوكالة حيث يحصل له الثواب بهذا البراء بخلاف الاختيار
 فلا صحة ما اوردته الشارح فليتنازل **ولم** والجواب عن الثانية **اول**
 فيه بحث ان ما ذكره تجر الى ان يوجد التمليك والتملك ولا يحصل الملك
 للمملك كما لا يخفى **ولم** قالت عايشة رضي الله عنه خبرنا رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم **اول** فيه بحث لان خيريه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن
 الذي فيه الكلام وهو ان يوقع بقبائل على انها ان اختارت نفسها طلقها
 الاربي الى قوله تعالى فقالين استعلن واسر كن مل حاميلا ففوضه النقل
 كلام وسيجي زياده كلام متعلق بالمقام **قال** الم لانه عرف بالاجماع **اول** اي
 لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار **والله** الم وهو في الفقرة **اول** فيه تأمل
 فانه اذا لم ير للاستقبال كنف يحمل الوعد وله الاول ان يقال مجرد وعد
 ان وضعت للاستقبال فقط على ما ذهب اليه بعضهم او يحتمل ان كانت
 مشتركة **قول** بما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعائته رضي الله تعالى
 الى آخر الحديث **قول** فيه بحث لعدم وجهه وذلك ان يقول لا تسر الحاجة
 في تصح هذا التعليل الى جعل ما وقع في الحديث الخبير الذي فيه الكلام
والله الم ولا هذه الصفة حقيقة في الحال **اول** اراد الحقيقة بحسب

الوضع الغرض الطاري على ما قالوا في اسمي الفاعل والمفعول فلا يخالف
 لما قاله النحويون من انها مشتركة بين الحال والاستقبال فان ذلك يجب
 الوضع الاصيل **قال** الم لانه ليس حكاية عن حاله قائمة **اول** فان قيل
 لوضع ذلك لانه ان لا يكون اشهد في كلمة الشهادة واما الشاهد مراد الحال
 اذ لا يمكن ان يكون حكاية عن حاله قائمة فان الشهادة خير يكون على موطن
 قلب قلنا هو حكاية عما في خبرنا شهد من قولنا لا اله الا الله مع الاعتقاد
 المحضنة وذلك القول فان كان موجودا بعد اشهاد الان لا اعتقاد القلب
 وهو العدة لما وجد حين التلفظ بلفظ اشهد وخبر الآخر يوجد عقبيه
 بلا فضل عدحا لا على ما ذكر في أثناء التكلم على حديث المتبايعان بالخيار الم
 يفرقا فراجع **قول** ولم يقع فعل اللسان حكاية عن فعل قائم باللسان
 على سبيل الحال لانه معدوم بعد حكاية يقتضي وجود المحكي عنه **اول**
 الاول ان فعل بعد التبايعون ومقابلة الحكاية المحكي وما ذكره
 فلو صح يلزم ان لا يقع الحكاية عن الحالة المستقبله فف ويمكن ان يؤول
 تعليله بما قلنا وماراه ان الحكاية على اي وجه كانت يقتضي وجود المحكي على
 ذلك الوجه ان حاله لا وان استقبلا لا فاسبقا لا **ولم** وهذا كما يري
 ليس بدافع **قول** لا يخفى ان جواب صاحب النهاية جواب خير الدليل بتمثيله
 الكتب مستوحى بل لنا ان نقول قول الم ولان هذه الصيغة آه اشارة الى
 منع المقدمة القائله في وجه القياس ان هذا مجرد وعداء مع السند
 لجواب صاحب النهاية حاصلة ان ما ذكر كلام على السند لا خضر فان
 يكفل ببيان احصية السند كما لا يخفى على المتأمل **ولم** وقول البحث
 والمجاز ليس بوظيفة النحوي فلا يعتبر كلامهم فيه **اول** فيه بحث فان المنقولة
 من النحويين اشراك الصيغة ولا شك ان بحث لغوي وهم من ان اللغة
 بعيد عنهم في نقلها لكونها حقيقة ومجازا فليتنازل **ولم** قاله الاديب
 والوسعي والاضحى كل منها اسم لغوي مرتب وليس محل محل ترتيب فلغوا
 لترتيب الى قوله وهذا كما تري معنى قبح جراه الله عن المحصلين خيرا **اول**

اخر هذا الكلام يدل على صحة الترتيب في اول اعتراف بعدم صحة فليست اما فانه
 لا يوافق الشرح ايضا ولا يدفع ما ذكر في معرض الجواب عن حجة رجم
قال الم والكلام للترتيب **اول** اشارة الى الجواب عن قولها **الم** ولان
 الاختيار للتاكيد **اول** فيه تأمل **قوله** قال الشاعر **قوله** ملك الرجعة
 غلط وقع من الكاتب **اول** كيف يكون غلط من الكاتب وقد علم بما علم به
 والجواب ان مرادهم واقع في بعض نسخ الجامع الصغير لم يذكر فيه بتقليل
فصل في الامر باليد **قوله** كالحكم في الخيرة في المسائل **اول**
 يعني من اشتراط ذكر النفس وما يقيم مقامه ومن عدم ملك الزوج الرجوع
 بغير ذلك مما تقدم سوي نية الملك وما اذا قال اخترت نفسي بتطبيقه
 في جواب الامر باليد على ما ذكر الم **قوله** الا اذا ثبت انه انا قال امرى
 منك بيدك وامرك مني يدي وقع الطلاق فينفذ **قوله** فيه بحث فانه
 اذا ثبت انه انا قال امرى منك بيدك وامرك مني يدي وقع الطلاق
 ما ذكره لا يفيد ايضا ان مخالفة القياس في الخيرة من حيث ان المرأة يطلق
 بقولها اخترت نفسي في جواب الخيرة ولا يملك ان وقع تطبيقه بذلك
 اللفظ فيكون ما في ملكه ما وذلك كذلك هنا ان تطبيقها نفسها يكون هنا
 ايضا بلفظ الاختيار ولو قالت في الجواب امرى يدي لا تطلق فليست اما
قوله لان الاختيار يصلح جوابا للامر باليد كون تليكا كالتخيير فكما استأجر
 في القوة والضعف **اول** فيه ان الخيرة مؤنث بالاجماع فيكون **قوله**
 اي باختياره واحدة بدليل ما بعد **اول** تقليل لتفسير **قوله** لا زائدة
 لبيان قرينة الحد وفي **اول** فيه تأمل الان يقال بينهم ذلك من التفصيل
 والمقابل **قوله** كون الامر باليد **اول** محل بحث والاصح ان يقول ولا لو
 تملك امرها **قوله** والاجماع انما هو في مجرد الطلاق لا في البائن فليس فيه
 ما يمنع صريح الطلاق **اول** فيه بحث لا يري ما قال الم من ان الواقع
 بها بان لان اختيارها بنفسها بثبوت اختصاصها بها **قوله** قال شيخنا
 الامام عام يتناول كل شيء **اول** قل هذا خلط بين الكلامين المستأجرين

ملك

وهل هذا الاحبط والجواب ان مراده بقوله اسم عام يتناول كل شيء هل يتناول
 على سبيل البدل ارادة الاشياء كلها من قوله تعالى والامر يومئذ لله سبحانه
 الالف واللام الاستغرافية والمراد من قوله صلح اسم الكل فعلم اطلاقه
 لكل فعل **قوله** معناه ليس للمرأة ان ترد الامر باليد **اول** هذا لا يدل على
 انه ليس لها ان ترد اذا اختارت زوجها والكلام فيه فليست اما **قال الم** لان
 المالك من يتصرف برأي نفسه وهي هذه الصفة **اول** قال ابن الهيثم
 سقوط بالوكيل فانه ايضا يتصرف برأي نفسه والرجع المشهور فيه هو
 هو الذي يتصرف بنفسه وكأنه ترك للعلم بان التفويض الى الاجنبي عليك
 وهو لا يتصرف بنفسه نهى وفيه بحث **قوله** وهذا يقتضاه **اول**
 يعني قوله هنا ان المليك يقتصر على المجلس **قوله** وبينه ما تاف **اول** و
 بالله المستعان ان في قوله المرأة اخترت نفسي مثالا في جواب التفويض هي
 جهة كونه جوابا لقول الزوج وجهة كونه ملكا له فان الذي يملكها الزوج
 هو هذا القول فان كان التفويض مطلقا اعتبر كونه جوابا ولا بد منه في
 المجلس واذا قيد بالوقت اعتبر كونه ملكا ولم يقتصر على المجلس فيكون الجوابان
 حظه ما فليست اما ولا يمكن تأويل كلام الشارح بما ذكرنا لما سلف في اوائل
 فصل الاختيار **قوله** وهذا لان معنى امرى بيدك ان اردت طلاقك
 فانت طالق **اول** الا صوب ان يقول ان طلق واخرت نفسك فانت
 طالق والافعل ما ذكره الشارح اذا قالت في الجواب اردت طلاقى بيني وبين
 تطلق الا ان يكون مراده الارادة المعارضة للفعل وتلك ولا يكون الا
 بلفظها للطلاق **قوله** يستعمل على معنيين **اول** يعني التملك والتعلق
قوله فقلت بالاقتضار على المجلس لعدم ما يدل على وقت معين **اول** هذا
 لا يدل على الاقتضار على المجلس ان يتأكد كماله في البيع فان حكمه متا
 ولا يختص الا بما ذكرنا **فصل** في المشية **قوله** لكن رحمه الفصل
 بفصل المشية فكان لا بداء فيه مسئلة في هذا ذكر المشية او لما **قوله** انما
 الابتداء به لان ما ذكر فيه المشية مما لم يذكر فيها بنزله المركب من المفرد وبه

ايضا يظهر وجه هذه المسئلة وامثالها في هذا الفصل فليست اقل قوله كانت
الابتداء فيه بمسئلة آه يعني ويذكر ما لم يذكر فيها المشية بعد ما غلب
السبق والاستطراد **قوله** لانها وضعت لقطع وصلة النكاح **اول** فيجب
قوله والفاظ الطلاق يوافق ما فرض اليها كونه آه **اول** فيكون راجع
اليها **قوله** وقوله ينبغي ان يقع تطبيقه رجعية انما قال هكذا الى قوله
يثبت الاصل **اول** قيل بل لا وجه له لان ظاهر عبارة ينبغي ان يفهم بعبارة
قوله وفي هذا ترك المطابقة بين التقويض والجواب **اول** اذا كان المفوض
الطلاق والابانة من الفاظه كيف يوجد ترك المطابقة والجواب في الطلاق
اذا اطلق لا يكون حقيقيا **قوله** والحكم قد يتأخر لما في **اول** الظاهر ان يقال
والحكم قد يتخلف وقد سبق ان في الامر باليد معنى التعليق فتوقف على ما في
نار المجلس **قوله** يرتب على استحقاق الفعل وتركه **اول** فيترك راجع
الفعل **قوله** والاولى ثابتة في الوكيل الى قوله والثانية انما يكون في الملاك
اول فيلان الظاهر ان الثانية ايضا ثابتة للوكيل ولهذا لا يجوز بيع المسلم
خمر الذي وكاله عنه **قوله** سقط هذا الاعتراض **اول** فيجب فان
الافقار في المقيد بالمشية على تصرف التصرف ايضا فكيف يكون تملكها والاول
على التصرف لازم من لوازمه ولم يوجد **قوله** اجيب باننا اعتبرنا الوكيل آه **اول**
فيه ان الاول قابل للتعلق بخلاف الثاني فكيف يعتبر **قوله** والواحد هو
آه **اول** من ان ثبت وجوبه وهل الكلام الا فيه ثم ان قيل الم يقول لان
اسم عدد مركبة يدل على تغيرهما مطلقا كما لا يخفى والاولى ان يقال
مراده المغايرة اللغوية لا ما اصطح عليه المتكلمون **قوله** الماها ههنا لا
الثلاث **اول** الزوج ايضا لا يملك لالف فلا بد من الفرق **قوله** وفيه
من وجهين احدهما انه كان ينبغي ان يقع بقوله شئت لانه يملك ايقاع الطلاق
بهذا اللفظ **اول** اذا كانت الطلاق مذكورا صريحا في كلام المرأة **قوله**
لان كلامها لغا بالاشتغال بما لا يعينها فلفوا **اول** كونه لغوا هذا السبب
لايجوز ان لا يكون الطلاق مقدر ان كلامها وان لغوا يثبت عليه ولو صح

ما ذكره

ما ذكره من التفرع لنم ان يفوق قوله شئت اذا انت المرأة في كلامها
لفظ الطلاق **قوله** وعن الثاني الى قوله فلا بد من المشية لتعيين جهة
وقد **اول** مخالف لما في حين قبل بعد سطر **قوله** بخلاف الارادة فانها
في اللغة عبارة عن الطلب **قوله** فان قيل اذا كان الارادة بالطلب
يلزم ان لا يستلزم الوجود مطلقا كما في او امر الله تعالى قلنا الطلب الذي
هو مدلول الامر طلب كلفي والارادة طلب يكون وبها فرق وقد يكون
مدلول بعض الامر طلبا يكون نيا ايضا كما في قوله تعالى كن **قوله** الم لان
عند ذلك ثبت المطابقة بين مشيتها وارادته **اول** اطلق المشية في جاز
انها ثبت وجود الطلاق والارادة في جانب حيث لا يقع بها الطلاق
وكذا الكلام في قوله اما اذا ارادت بلنا فليست اقل فانه لم يثبت الشر
بهذه ريقته فقالوا وان اختلفا بان شئت بانه **قوله** وجوابه انه فرض
اليها حال الطلاق آه **اول** فيه بحث **قوله** ان المفوض ههنا متعلق
اول فيلان التقويض ههنا على سبيل التقييم لكل صفة فكون المفوض متوقفا
لاستد **قوله** الم وهو خطاب لخال **اول** احتراز عن اذ امتني يعني
ان هذا تملك من غير مضاف الى وقت في المستقبل **باب**
الايمان في الطلاق **قوله** لما فرغ من بيان تعيين الطلاق صريحا **اول**
وفي اكثر التقويضات يقع الطلاق بعبارة النساء منجز **قوله** عبارة عن
تعليقه بامر ما مذ **اول** الباء في بما متعلق بتعليقه بعد ما يفيد بقوله
بامر فلا يلزم تعلق حرفين من جنس واحد بمعنى واحد بفعل واحد والباء
ان تمنع اتحاد المعنى فان الثاني للاستعانة بالاولى والاولى بالثاني
قوله واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل النكاح
روي عن عبيد الله بن عمر بن العاص رضي الله عنهما انه خطب امرأة فله
اولياؤها اذ يزوجهما منه فقال ان نكحتها فخطبها قلنا فاسئل عن ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا طلاق قبل النكاح **اول** فعلى
هذا لا يتوجه ما ذكره الم في معرض الجواب عن قوله الحديث محمول على

ج

الوكيل

لا يخفى ولا احتمال لكون ذلك الكلام طلاقا بمنزلة حتى سألوا عن سؤال الله عليه
 السلام عليه وسلم ولحق ان ملية الكتاب اشارة الى ما اخرج ابن ماجه من حديث
 مسود بن مخزومه قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل ملك
 والجواب عن حديث عبد الله منع صحة فليتا **قال الم** ولنا ان هذا تصرف
 بمنزلة **اول** اضا فر بانه اي تصرف هو بين **قول** وهو مفوض **اول** في
 توجيه النقض بالاختي **ول** تحقيقا لهم سألوه صلى الله عليه وسلم الى قوله
 فقال لا طلاق قبل النكاح **اول** فيه بحث ثلثا لاشارة اليه **ول** وفيه نظر
 لان التعليق الى قوله والصواب ان يقال **قول** فيه بحث **قال الم** لان الشرط
 بالتحريك قال الله تعالى قد جاء اشراطها اي فلاما بها **قول** فذليله ههنا
 لا يفيد مطلوبه **ول** فيه بحث فان ما ذكره الم ببيان وجه التسمية
اول انما هو باعتبار ما يليها **ول** اي بالذات او بواسطة اسم **اول**
 قد انتهت اليه **ول** في كلمة كل ايضا **اول** والاخر لعدم **ول** عن محله
 جود المحل مثلا **ول** بخلاف ما نحن فيه **ول** فانه يقتضي عدم الحيض عما
 وجد فيه في حق طلاق الفرض وعناقا لعبد **اول** ولنا ان صحة الكلام
 صحة هذا الكلام الى قوله ولا يحتاج الى ملك لكن شرطنا الملك حالة
 التعليق **ول** تمنع الم صحة اليمين على اشتراط الملك عند التعليق لا يطا
 لما ذكره الشايع فليتا **اول** وحالة تمام الشرط **ول** معطوف على قوله
 حالة التعليق **اول** وكل ما كان مانعا عن وجود الشرط **ول** فيه مؤثر ترتيب
اول وفيه نظر **ول** وفي نظره نظر فان عدم الانحصار فيها لا يخرج
 امثالها عن خبر النذرة ايضا ادلا بحلف بامثالها في الاصل فليتا **ول**
باب في الاستثناء **ول** ان كل واحد منهما يمنع اول الكلام
اول منعنا لا الى غاية بخلاف الشرط فانه يمنع الى غاية **قول** وبشيء الله تعالى
 ليست كذلك لثبوتها قطعاه فاما ان يكون الكلام مبني على ازالة
 تعلقات صفات الله تعالى على ما هو مذهب قدماء اهل السنة **اول** وما هو
 كذلك **اول** اي الذي في فيه محرف الشرط **قال الم** فيكونا عدما كما من

الاصل **قول** قال ابن ابي ابراهيم سئل الجان التعليق بالمشية ابطال وهو قولنا في
 ومحمد وعندنا يوسف فليتنق ملاحظة للصيغة وما لاحظا المعنى وهو
 اولي انتم وفيه بحث فان ابا يوسف استدله بهذا ايضا على منعه كما ينبغي في
 كتاب الاقرار **قول** وقوله فيكون الاستثناء يعني قول محمد وذكر الشرط
 يعني على قول محمد في يوسف **ول** يخالف لما استلفه انما الان يكون
 اشارة الى النقل الاخر منها ثم اقول ولا يبعد ان يقال الظاهر ان المراد فيكون
 الاستثناء فيما نحن فيه وذكر الشرط في سائر الشرط **ول** وذكر الم في
 زيادة ان استثناء الكل من الكل الى قوله وان كان هو استثناء الكل من
 الكل **قول** دليله مذكورة في الشرح **باب** طلاق المريض
قول وتعليقا كلا وجه **اول** لعل المراد تطبيقها نصف تطبيقه اولها
 او ما شبه ذلك **ول** لانه اذا كان مرضا لا يترتب له **اول** فانه اذا اطلقت
 نفسها لمنا فاجاز ان يرجع في مرضه تربت وليس ذلك اقل من الرضا فليتا
 في الفرق وليس لك ان تقول المراد تطبيق نفسها في صحة لانه صرح في انما
 انها اذا اطلقت نفسها ثلاثا في مرضه موته **قول** وحكم الفرار كما ثبت الي
 قوله فانه يرتبها **ول** كيف يرتب ولا عدة في جانبه ولا قيام للنكاح وجب
 من الوجه فلا مكان وسيجي ما يقويه بعد اسطر **قال الم** ولنا ان الزو
 سبب اربها **اول** اي بسبب تعليق حقها بما لا ولا فظاهر مصادرة
قال الم فيرد عليه فضده بتأخير عمله **اول** اي على الطلاق المفروض
 السابق ويجوز ارجاع الضمير الى ابطال المراد به الطلاق بما انا على سبيل
 الاستخدام **ول** واما لانه رضى بجملة آه **اول** هذا الوجه عام من الاول
 از يحتمل ان يكون الطلاق في مرضه موته ايضا **ول** فيبطله فله
 في النهاية بالنصب **اول** انت جيرانه على تقدير انصب بطل الارث
 بعد تحقق سببه اي الزوجية في تلك الحالة ليست سببا لاختي يلزم المحذور
 الذي هو بطلان الارث بعد تحقق سببه فالضمير يرجع الى الارث
 وفيه تكلف **قول** وقوله او في العقبى راجع الى صلح الظاهر **اول** ايضا

راجع الى كلام الابوين **ولم** الاضرار لزمه **اول** وهو وجوب الكفارة عليه
باب الرجعة قوله ولها شرط الى آخر قوله والخامسة
ان يكون العقد قائم **اول** وجميع ذلك يفهم من كلام المم لشرط المدخولة
ولم بشرط الاعلام **اول** لئلا ينافي الاعلام مستقب ليس بشرط كما ينبغي **ولم** قال
الشافعي لا يصح الرجعة الا بالقول مع القدرة عليه لان الرجعة بمنزلة استبراء
النكاح لثبوت الحمل بها واستبراء النكاح لا يصح بالوطي ودواعيه **اول** لا يخفى
عليك ما في هذا التقرير **قوله** والفعل قد يقع دليلا على الاستدانة **اول**
ظاهرة استباح من الشكل الثاني مع توافق المقدمتين في الكيفية كذلك
ان يقره على هذه الصورة الرجعة استدامة الملك وكل ما هو كذلك
فالفعل يقع دليلا عليه **ولم** فلا يحتاج الى رفع الطلاق **اول** بل هو باق
حكما وهذا يلزمه بعد بالظلمتين اذا لم يتزوج باخر **ولم** بل يحتاج الى
دفع ما قال **اول** وهذا انقضاء العقد على تلك الحال **ولم** لولا **اول**
اي لو دفعه **ولم** لزال **اول** يعني النكاح **قوله** وهذا لا فاعيل مخفى
آه **اول** استباح من الشكل الثاني مع توافق المقدمتين في الكيفية **ولم**
فهذه الافاعيل بحث فكانت عاصمة وزوجها او غيرها في ميثاقه **اول**
من قبل حذف الموصول **ولم** المم وانا قال الزوج قد راجعتك فقال
بحسبه له قد انقضت عدي لم يصح الرجعة عندي حينئذ **اول** قال الزوج
واين الهام يستلزم المدة فما بالاجماع على ان عديها كانت منقضية حال
اخبارها انتهى فيه بحث لان الرجعة صح عندنا بغلام يستلزم المدة وجا
ان المراد انهما لو قالوا كما قال ابو حنيفة من عدم صحة الرجعة ونظير ذلك
في المزارعة فراجعها **ولم** والاخبار يقتضي سبق المحنة عنه **اول** انظر
سبق المحنة ولا لانا المحنة هي العدة وليس سبقه من المقصود في شيء
وبعض ان يقال قولها انقضت عدي في تاويل حصل الانقضاء او قال
المراد سبق المحنة منه مضافا بالمحنة **قوله** وللوطي ان الضرورة
اول فيه بحث فانه لو صح ما ذكر لم يستقم قوله في المسئلة الآتية ولا يحل

الزوج اخذ بالاحتياط فانا انقطاع الرجعة هناك لانقضاء العقد وليس
الا ليزم حل الزوج فليتا مل **قال** المم بمنزلة مادون العضو **اول** يجوز
ان يحل على تقدير المضاف اي بمنزلة ترك مادون **قال** المم لان في فرضية
اخلا **قوله** اي في فرضية غسله في الغسل ان يرجع منه هو الى المم وان يرجع
الى الممنضة والاستساق والاحتياط هذا الى تقدير المضاف بل في قوله بمنزلة
مادون العضو غسل مادون العضو وان يرجع الى الترك اي ترك الممنضة
والاستساق فالمقدر هو الترك **ولم** والصرح بقوله الدلالة **اول** الدلالة
اذا علمت علمها لا يعارض الصريح فضلا عن ان يكون فوقها وما غفر فيه كان
ولم وان كان لا يملكها ثم جاءت بولد اقل من سنتين **اول** اي لا يملك الرجعة
فصل فيما تحل به المطلقة **قال** المم في عدم قبله **اول** وتذكر
الغير الرجوع الى المطلقة لتأويله بالطلاق **ولم** اجاب بقوله ومنع الغير
في العدة الى قوله اذا الاستبراء انما يكون **اول** هذا ايضا من قبل
في مقابلة النقص والاولي ان يقال خصر فيه المطلق بالاجماع **ولم** المم وان
كان الطلاق لما **اول** لم يقل له لتأويل الطلاق بالطلقات **قال** المم
والزوجة المطلقة **اول** جعل الاطلاق قيدا للزوج دون النكاح
ليتمسك على كلا وجهي شرط الدخول **قال** المم وهو ان يحل النكاح على الوط
حلا للكلام على الافلا **قوله** قال الزوجي هكذا ذكر الاصحاب وفيه نظر
فان النكاح المنسوب الى المرأة يراد به العقد لقصوره منها دون الوط
لاستحالة منها ويمكن ان يقال يجوز نسبتها اليها مجازا كما يقال اناسه
بجازا بانتمكين منه وهذا اقرب من حمله على العقد لان في حمله على العقد
لان في حمله على العقد مجازين احدهما ان النكاح حقيقة للوطي ومجاز
للعقد وفيه حمله عليه والثاني ان فيه تسمية الاجنبي زوجا باعتبار ما
سيؤول اليه وفيه حمل اللفظ على الاعادة ايضا وفي حمله على الوط مجاز
واحد وهو نسبة اليها فكان ولي انتهى وفيه بحث لان التمكن من الوط
لا يوجب الوط ولا يلزمه الا ان يقال المراد بالتمكين القادر للفعل

وفيه ما فيه ولا يعبدان يقال قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره من قبل عيشة راضية
 على اسناد المجازي **قوله** لان النكاح عقد العرف فيض على الحد الاول بعد موت
 الثاني **اول** فيه ثني **قوله** فالجواب اننا قد ذكرنا لقوله وهو محله **اول** وكان
 يمكن له ان يجيب بان شرط الحل متمم في غير المطلقة ثلثا فاننا نقول ثبت
 بالزوج الثاني في الحل الجديد للزوج الاول فيملكها بثلث تطلقات **قوله**
 وحينئذ ينفخ الامر الاول **اول** فيه بحث **باب** **الايلاء**
قوله فاننا قال الرجل لامرأته **اول** اي لعين الحايضة **قوله** او قال والله آه
اول يعني لامرأته سواء كانت حائضة او طاهرة **قوله** وقال الشافعي **اول**
 في القدير **قوله** وجيب بان حقتها سقط بالجاء **اول** وانظر لها
 حقا في الجاء في كل اربعة اشهر مرة لا اقل لو بدت قصة عمر من مع من تلك
 المرأة ما سمع فسال حفصة رضي الله عنها كم تبصر المرأة عن زوجها الى آخره
 على ما فصل في الغاية **قوله** وفيه نظرية لا يستلزم ان لا يحكم القاضي بوقوع
اول كيف لا يحكم وقد وقع الطلاق بلفظه السابق حين اتي الى من حقه ديانة
 فان الطلاق لا يختص بالديانة غاية انه يرتب على ما يتعلقها انهم يردوه
 على الشافعي لان الفرق عندك هو القاضي فليست امل والنقص في شرح الزرعي
 وغيره ويفهم ذلك من قول الشافعي ايضا لان معنى الايلاء عندنا اه
 تأمل **قوله** فلم يتصرف به الا بالاجل فلا يتوقف على تطبيقه وتفرق
 القاضي **اول** وفيه تأمل **قوله** بطل الايلاء عندنا خلافا لفرق لان الايلاء
 طلاق **اول** قوله لان الايلاء تعليل لقوله بطل آه **قوله** فكما سمعوا
اول اي محمولا على السماع **قوله** اربعة الايام **اول** فيه بحث **قوله**
 يلزمه بالقرآن كقاربان **اول** وفيه نظرية لا يعقل وجه لزوم كقاربان
 فان لكل من اليمينين مدة على حد لا داخل بين مدهما حتى يلزم الكهاتان
 الا ان يراد بالقرآن قرآن في مدة اليمينين فليست امل فانه مع بعد
 يسامعه كلام ما في الشرح **قوله** الم ولا كذلك اليمين **اول** قال ابن
 فيلان **قوله** والله لا اكلم زيد سنة الا يوما مئين مع انه يتصرف الى اليوم اخر

وجواب صاحب النهاية بان المعين الحامل وهو المعاطة المقضية لعدم كمال
 من الحال منطوقه فيه بانه مشترك في الالتزام اذا لا يلاء ايضا كون عن المعاطة
 انتهى وقال الشيخ الشريعة ونحن نقول في الفرق بين اليمينين ان الاستثناء لو
 انصرف الى آخر السنة يلزمه احدا المكرهين لانه اما ان يقربها فيلزمه كقاربان
 او لا يقربها فيلزمه مكره الطلاق عند انقضاء اربعة اشهر ولا كذلك
 اليمين انتهى وتعلم مراده انه لما تعارضت المعانيضة ولزوم احدا المكرهين
 فيمقتضى الاول فيصرف اليوم الى آخر السنة ومقتضى الاخرى خلافة متساوية
 وعمل بمقتضى اللفظ وهو استكير فليست امل **قوله** في مدة الايلاء **اول** اي
 اللغوي **قوله** لانه لما صار مولى مع امكان القرابة **اول** تعليل لقوله ولا
 يسكن من له اربع سنو آه **قوله** لانه لا اصل عدم ما يحدث **اول** فيه بحث اذ
 الاخراج من الكوفة ايضا كذلك **قوله** واجاب العلامة شمس الدين المكي
اول وهو قول من قرأ الهداية على المعراج ثم اقول يستفاد هذا الجواب من
 المم فالظاهر اسناد الاجابة الى المم كما هو ذاه في امثاله **قوله** فلا يكون رجوعه
 الا بايقانه حقا في الجاء **اول** وليس هذا كما يستقيم في هذا الحكم فانه سبب
 باختياره عدم قدرة الرجل وعدم قابلية المرأة كسقوط وجوب الوضوء
 بعد **قوله** لانه ان الاصل في فقه الجاهل **اول** يمكن ان يستدل على المقدمة
 الممنوعة بقوله تعالى فان فاوا فان الله غفور رحيم فان وعد المغفرة
 انما يكون اذا حنت وذلك بالجاء فانهم اتفقوا على ان وعد المغفرة
 على النفي لا الايلاء **باب** **المخلع** **قوله** والمخلع المشو
اول او سبني المخلع **قوله** فقدم بالرجل **اول** ولانه لا يحصل الفرق
 بالايلاء الا بعد مدة بخلاف المخلع فكان نسبة الايلاء الى المخلع نسبة
 الطلاق الرجعي الى البائن **قوله** وحكمه وقوع الطلاق البائن **اول** يعني
 عندنا **قوله** انتم من جانب المرأة معاوضة **اول** وعين من جانب الزوج
 قال المم واذ اشاق الزوجان **اول** قال ابن الهمام هو الشوط خرج يخرج
 الغالب في الباعث على الاخلاع غالب ذلك لانه شرط معتبر للمعوم

وقد يقال جواب المسئلة في كلام القدر والاباحة فانه قال الاباحه اباحة الآ
 مشروطة بمساقتها انتهى وفيه نوع تامل **اول** فانا اخذنا ذلك **اول** وقال
 الرجل خالعتا وقبلت المرأة **اول** فقالت لا اعتبار **اول** لا اعتبار بالمواخاة
 والغضب من باب ضرب ومنه هذا الحديث **اول** اولى ان يكون مباحا **اول**
 فيه بحث اذا ذكر من الاولوية عن ظاهر **اول** قوله تعالى وان اردتم استبدال
 زوج مكان زوج الى قوله فلا تأخذوا منه شيئا **اول** قال ابن الهمام فيه نظر لان
 النهي عن الاخذ في هذه الآية مقيد بنسوة وحده والحال لا اخذ منها
 قيد بنسوة كل منهما على الآخر فلا تعارض فلا تخصيص انتهى قول يمنع بل
 يخوف كل منهما ان لا يتم حدود الله وذلك يحصل بنسوة الواحد فاذ اشترت
 المرأة فقط يجوز ان يخاف الرجل من استيلاء الغضب عليه ولا يقيم حدود
 الزوجية وكذا اذا اشترى الرجل قاتل **اول** لانها تمت ما لا **اول** لتقليل لقوله
 يلزم عليها رد المهر **اول** لكنها بالنظر الى ذلك **اول** اشار الى قوله بفرضية
 ان يصيرها **اول** المردت عليه مهرها **اول** قال ابن الهمام قيل عليه يجب
 ان يلزم ما يصدق عليه اسم المالك واقله درهم لما عرفت في الاقرار وهو مذهب
 احمد والجمهور الجحالة الفاحشة توجب الفساد ولان كونها اقلاما هو
 دها ممنوع انتهى وانت جدير بان كونها اقلاما هو دها مذكور ومصرح به في
 كتاب الاقرار **اول** فهو للتبعض **اول** وكانه اراد بكونه صلة ان يكون
 للبيان على اصطلاح النحويين **اول** فيكون له في لفظة الصلة اصطلاح **اول**
 ومنهم من ضبط فقال كل موضع يقع الكلام فيه بدونه **اول** تقدم في آخر
 فصل المسئلة ان من في قوله طلق نفسك من حيث ما شئت للتبعض عند
 اليحيفة رحمه الله ولا يقع الكلام بدونه **اول** لان قوله دها ممنوع يجوز ان يكون
 بدلا **اول** ويصح فاجتنبوا الرجس الا وانا على البدلية **اول** واللام
 اذا دخل المحقق **اول** اعترض ثانيا **اول** والجواب عن الاول **اول** اذا
 كان لها المعترض عدم صحته ما ذكرتموها على تلك الضابطة من كون كلمة
 من الصلة دون التبعض مع انها حقيقة فيه كما تقدم لم يوجب هذا الجواب

اول وعز الثاني بان الامة لا معهود ثم بل ما في يد معهود بلاشاة اليها **اول**
 وانت جدير بان هذا المقدار من التقين لا يكفي في المعهودة الا يري انهم
 لم يكتفوا في معهودة الذكر في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى ان ما في
 بطنها معهود بل ضموا لذلك كونه مجردا فليست **اول** وكذلك اشترط
 البراءة من العيوب **اول** فان الاصل هناك باق فيجوز العقد **اول** فكانت
 المناسبة بينهما **اول** اي بين علي والشرط **اول** وبين الشرط والخبر **اول** اي
 حبسهما **اول** والجمع معاوضة **اول** اي من جهة المرأة فيه بحث قد سبق
 في اول الباب ان الجمع بين من الجانبين عندهما الا ان يكونا كلاما الزاميا
اول فيقول الواو على معنى الباء **اول** فيه بحث **اول** لها ان هذا الكلام في
 قوله والجمع معاوضة **اول** كون الجمع معاوضة مسلم الا ان الكلام في
 كون هذا التصرف خلعا **اول** ولها ههنا طريق آخر وهو ان يجعل الواو واللام
 الى قوله ولا يكون ذلك لا بعد قبولها **اول** اذا احوال شرط **اول** ولا يفي
 حنفية رحمه الله **اول** قال ابن الهمام فالواو بانية على المعنى الحقيقي وهو
 العطف فيكون الزوج بعدا لا بقاء عطف اخري هي دعوى المالك عليها
 ابتداء انتهى محصل كلامه ان المال في صورتين لا يلزم الا بالاقرار البينة
 وهما متفرقان هنا اذا بقول ليس باقرار **اول** فقبلت طلق والخيار
 باطل اذا كان الزوج **اول** العبارة المرتبة هكذا فقبلت والخيار باطل
 اذا كان الزوج وطلقت والا فقولها جازع عطف على باطل فامل كيف يكون
 المعنى فالاصوب تأخير طلق عن قوله للزوج حتى لا يلزم المحذور **اول**
 فان يمين الزوج ثم **اول** في حق ترتيب الامر **اول** اجيب بان كونه شرط
 يمين **اول** فيه بحث فانه اذا باع العبد فيما ذكره من الصورة بالخيار
 بعتن العبد سواء فصح البيع بعد حكم الخيار ولا لوجود شرط اليمين
 وذلك مراد بعدم قبول شرط اليمين الفسخ فالظاهر منع وجود الشرط
 ان الشرط هو القبول الموجب لوجوب الالف عليها وظاهره وجوبه
 سقوط الخيار وهذا ما لكلام السامع آخر فليست **اول** كلامها



يسقط **اول** قوله كلاً ما ابتدأ **قوله** والتفقة الماضية **اول** المرفوعة **قوله**
سوى الصداق **اول** بالاتفاق **قوله** كذلك بعض الشرح **اول** يعني شرح
تأج الشريعة **قوله** وتفقه العقد لم تكن واجبة **اول** جواب سؤال **قوله**
وقع الطلاق بغير دل **اول** فكذلك هذا **قوله** فان خالها على انه اي لا
ضامن **اول** فيه بحث فان المعلق بالشرط لانزل قبل وجود الشرط كما تقدم
وهنا لم يوجد الشرط لان وجوده بوجود لالف ولم يوجد بقوله وجواب هذا
مثل الخلع على ما في يدها فان الالب لم يكن غارداً اذا جهل ليس بعد زنا مل ومن
العلوم انه لا يجب فيها لها شيء في أمثاله **قوله** كما يصح على ما عليه **اول** ضمير عليه
راجع الى العبد **قوله** وفيه نظر **اول** لعل وجهها ان الكاح من عوالي النعم
عليها تقدم فكيف يكون ذواله تفعا محضاً بل غاية الامر ان يكون مشوباً بالنفع
والضرر وتراعيها **قوله** وذلك مما لا يحتمل النية **اول** وقد صرح به
قوله فان كانت قلها على الزوج **اول** اي ان كانت مدخولاً بها **قوله** وان
لم تكن **اول** اي ان لم تكن مدخولاً بها **باب** الطهارة
قوله وانما قد بقوله اتفاقاً فانه لا يكون مظاهراً **اول** في الحائض خلافه
قوله وسببه سبب الخلع وهو النشوز فان آية **اول** فيه بحث فتأمل
ثم قوله وهو النشوز بناء على الغالب **قوله** وقال الشافعي لا يهرم التداعي
اول اي في قول **قوله** اجاب صاحب الاسرار بان التماس حقيقة في المسألة
اول الاولي ترك قوله باليد فان المترو لا يختص بها فيكون عاماً للجمع من التمسك
وعنه **قوله** لان في ذلك تغيير موضع الشرع **اول** عدم كونها يلا يعلم
من قوله لان فيه تغيير موضع الشرع **قوله** والم وكذلك اذا شبهها بمن لا يحل
النظر الى هذه الاشياء الظاهر والباطن والفرج والفتحة على التام من
سائر المحارم انتهى فغلب هذا بخلاف الصلة عن العامة لان بقا المضاف
مقدراً لا يحل النظر الى اعضائها الموهودة **قوله** الم على التام **اول**
قال تأج الشريعة احتراز عن المطلقة ثم وكذلك كل من كانت حلالاً ثم
حرمت عليه مثل امرئ ثمانه فذكر اذا شبهها بها يكون مظاهراً **قوله** الم فاما

لستيه

بجميعها

بجميعها **اول** فيه بحث فان في الجميع ما يحل النظر اليه كالوجه وغيره **قوله**
لان كاف السببه **اول** اي ارادة فان الكلام في مثل اتي وكاتي جميعاً واحداً
قوله الم يختص به **اول** المراد كونه استعماله فيه فلا يراد شيء **قوله** فالابتداء
والبقاء سواء **اول** فيه بحث فم كل ما يكون محلاً لحكم ابتداء يكون محلاً لبقاء
واما عكسه فيغير مسلم وما ذكره من حديث الحزبية لا يفيد **قوله** لان قوله لا بالكفا
قوله وهل معنى محلية الطهارة لهذا **فصل** في الكفارة
قوله الم للنقص الوارد فيه **اول** اي في الطهارة والكفارة بتاويل التكفير
او ترتيب الكفارة المعلوم من السياق **قوله** الم وكذلك في الاطعام **اول**
بدلالة النص على ما قرره الم فليست أمراً فانه يسحب من الم في تعليل الجواز ويان
المظاهر منها في انارة الاطعام ما يخالفه **قوله** الم ولا بد من تقديمها
على الوط **اول** وهذا على سبيل الاستصحاب حتى لو جامع في حلال الاطعام
لا يلزمه الاستيناف كذلك في شرح تأج الشريعة وفيه ما فيه **قوله** واجيب
بان الازهر يكتفي عن ابن السكيت انه جاء عبد مرقوق وكلامه **قوله**
في المغرب واما ذات مرقوقة وعبد مرقوق كما حكى ابن السكيت فوجهان
يكون مرقوق له اذ رجمه وهو مرقوق له ثم حذف الصلة كما في المذوق
والماذوذ الى آخر ما قال **قوله** لكن قوله صلى الله عليه وسلم اخذها **اول**
ولعل هذا خبر مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب **قوله** ثم عتق النصف الآخر
لنحو **اول** حتى العبارة فانه لا يجوز **قوله** كما تقدم **اول** في قول الصحيفة
قوله فجعل العتق لجهة الكتابة لانه لا يختلف **اول** ضمير لانه يرجع الى
العتق **قوله** وهو يختلف باختلاف الجهات نظر المجانبين **اول** قوله هو
راجع الى الاعناق وقوله نظر تعليل لقوله وجعل الاعناق وقوله فجعل العتق
قوله وهذا لان النسخ لا يفتح لأمر حتى المكاتب **اول** فصار لهذا
العتق تبين اعناق مقيد من المولى وعقد الكتابة وحق العبد ان
لا يسلط ما ثبت لهذا العقد وقد حصل حكم العلة وهو العتق وهو غير متجزئ
فصاحب الكل واحد من السببين فلا كان ليس معه غيره كواحد قل جاء

الم

فانه يتبينهم ويصير كل واحد مستوفيا حقه بصفة الكمال **ولم** يجعل الاعتقاد
 للتكفير **ولم** كيف جعل عتقه بجهة الكتابة وهو يعلق باداء البدل والمفروض
 انه لم يؤد شيئا والقول عندى على الجواب الثاني ومحصوله الفرق بين عتقه
 وهو مكاتب وعتقه بجهة الكتابة والثاني من اهل الاول فانها لم تنسخ
 في حق الاولاد والاكساب وطليك بمراجعة ساير الشيوخ نزل البصيرة فيما
 قلنا **ولم** بانى الى عتاق الى قوله فهو عتاقا **اول** قوله الى عتاقا سلمت
 وقوله فهو عتاقا خبران **ولم** قبل المسيس **اول** اي جنبه **قوله** خاليا
 عن المسيس **اول** اي جنبه **ولم** والشرط الثاني من ضرورة الاول الى
 قوله فينعدم الشرط **اول** كون الثاني من ضرورة الاول لا يقتضي ان لا يكون
 الثاني بدونه كما في اللازم العام **ولم** وبجمله الاستيناف لانه ان يخرج عن
 الايمان به **اول** وفيه انه على هذا التقريب لا يوجد احد شرطى الكفارة فنبغى
 الشرط الشرط ايضا **ولم** لان ايقاعه قبل المسيس خلاوة **اول**
 ان ارادنا تحارها اذا ما قلنا كذلك سموه لا خلاوة وان ارادنا الاستلزام فلا
 يفتقد وعندى ان الاخلاء من ضرورة التقدير وان المراد بالمسيس يطلب
 حمله لا جنس المسيس ثم لما بداه الظاهر بالتكفير علامة طلب ان يقع كل
 مسيه بعد مباحا فالذي وقع في خلاوة كان مطلوب المحل بحسب
 ظاهر حاله من البداية بالتكفير فلم يخلعه ولم يوجد الشرط واذا استأنف
 واخلي عنه يوجد الشرط بالنسبة الى ما بعد من المسيس المطلوب حمله
 فليتام **ولم** وترك العود الى الكفارة **اول** قوله الى الكفارة متعلق
 بقوله ترك العود **ولم** والجواب عن قوله انه الى قوله فلا يتقدم في قطع
 السابغ **اول** لا يقال صحة هذا الكلام يستلزم ان ينقطع السابغ اذا و
 غير المظاهر منها بالتحاراسيا او بالليل كيف ما كان وقد صرح بخلاوة
 انما لان هذا الكلام وارسلنا المنع استلزامه عدم فساد الصوم
 اسفاه قطع السابغ فلا يصح ان يقال لوضوح حاصله لا يجوز ان يكون
 من الواضح التي يقتصر فيها النص على مورد له لودوده على خلاف

القياس فليتام **ولم** اي من غير الاعداد **اول** مراده العدودات **ولم** فلا يجوز
 اداؤها فيه اذا كانت اقل قدرا **اول** واما اذا كانت اكثر مساوية فيجوز كما
 يحكي نظيره **قوله** مبلغ قيمته نصف صاع من خنطة لا يجوز يعني لا يجوز في
 الاعداد المخصوصة **اول** لانه لا اعتبار للمعنى النص في الموضوع عليه واما
 الاعتبار في غيره **اول** ضميره راجع الى المعنى وضميره راجع الى النص
اول واما انا المختلف للجنس الى قوله لم يجز **ولم** واما اذا كان مثله قيمة
 او اكثر فيجوز بطريقا اياه اليقه **قال** الم وان امر غيره ان يطعم عنه من طعامه
 ففعل اجزاء **اول** قال العلامة الزليعي في ظاهر الرواية ليس لما موات
 يرجع على الامر لانه يحتمل الهبة والقرض فلا يرجع بالتكليف وعن ابي يوسف انه
 يرجع ويجعل قرضا لانه اذا ما حضر لا انه في وجهه بائنا ان يقلل الم
 للمسئلة بقوله لانه استقرض معنى ليس كما ينبغي لعدم انتفاءه على ظاهر الرواية
 والاولى ان يعمل بقوله لانه طلب التملك منه معنى والفقر قابضه او لا
 ثم لنفسه فيحقق تملكه ثم تملكه كالوقف الذي من غير من عليه الذي
 وامر بقبضه فليتام **قال** الم وفي الاباحة ذلك كما في التملك **اول**
 كان الظاهر ان يقول ذلك هو الاباحة ويستلزم التملك **قال** الم ولو
 كان فيمن عظام **اول** مسئلة كتاب الايمان ذكرها بمسبل التفرع وان
 لم تكن مذكورة في الجامع الصغير ومختصر القدوري لكن كان ينبغي ان يقول
 فيمن عظام وعظام والقول فيهم ويقول لو كان احدهم فيهم لان العظام
 لا يعتبر كذا في شرح الايمان **قال** الم وان اطعم مسكنا سين يوم اجزاء
 وان اعطاه في يوم واحد لم يجز **اول** اختار في الاولى لفظ الاطعام وفي
 الثانية لفظ الاعطاء ليعلم حال التملك في الاولى والاباحة في الثانية
 بطريق الاولى **قال** الم والحجة يتجدد في كل يوم **اول** يفهم منه تقليل
 المسئلة الثانية **ولم** وقوله وهذا اشارة الى قوله لم يجز الا في يومه **اول**
 الاظهر جعله اشارة الى مجمع ما ذكر من المسائلين للايلام التفتك **قال** الم
 فقد قل لا يجز **اول** وذكر في المحيط وهو الصحيح كذلك في النهاية واليسير

قوله الم وان اعطاه في يوم واحد لان الاعطاه هو التملك وفي التلويح ما يخالف ذلك كقولنا لا تقبل عليه **قال الم** لان الحاجة الى التملك يتجدد **اول** قال ابن الهام وربما يشترط قصر الم بعد حكاية القولين على توجيه هذا القول اجنبيا الا ان الاول احوط ونكتة جوابه منع كون التملك لما اقيم مقام الاطعام اعتبر ثمة من حيث هو تملك بل يجب اعتباره من حيث هو طعام لان لما اقيم مقام الشيء اعتبر في احكام ذلك الشيء انتهى وذلك ان بقول اقتصار على توجيه هذا القول لا نفهم وجه القول الاول بحيث يتضمن جواب وجه الثاني عما قدمه تأمل **قال الم** لان التفرقة واجب بالنقل **اول** وذلك ان بقول العدد ايضا منصوص عليه فينبغي ان لا يجوز اطعام مسكين واحدتين يوما وبمكن ان يجاب بان نسبة امر الى المشتق فيه على المأخذ فيعلم ان المقصود بتجدد الحاجة وبه يقعد المسكين حكما فليتا ملة **قال الم** لانه يمنع من المسكين **اول** فيه بحث **قال الم** وقال محمد بن حزم عنهما **اول** قال الاقاني ومندي قول محمد بن حزم وبني وجه التبرع فراجع شرح **قال الم** ولها ان النية في الجنس الواحد لغز **اول** لان سلم ذلك عن ايتما شاء كما يحى بعد اسطر **قال الم** والمؤذي يصلح كفارة واحدة **اول** فيجب القول به نظر للفقراء ولكن يخرج عن العهد بيقين **اول** وفيه بحث من وجهين احدهما ان كل طهار حجب آه **اول** الظاهر ان المضاف مقدرا على كل كفارة طهار **اول** واجيب عن الاول بان النية معتبرة في الجنسين لانها كان بمنزلة الجنسين وهو جنس واحد **اول** فيه بحث فان ذلك ان يقول انهما جنس لا خلا في السبب الخطاب كظهور نعم قد يتجدد السبب مع تعدد الكفارة كما ان الظاهر عن ساء بلفظ واحد ما تقدم قبل الفضل ولا يمكن ذلك في طهرين قاتل **اول** واما اطعام ستين مسكينا **اول** فيه بحث فانه لا يكفي التفرق الحكيم بنية التوزيع كما في القدر الحكيم فما اذا اطعم مسكينا واحدا ستين يوما فليتا ملة **قال الم** **باب** اللعان **اول** ثم لقي الباب باللعان **اول** تسمية لكل باسم جزه **اول** وحكمه الوطى والاستمتاع كما في غا من اللعان

اول وفي الكفاية لا يقع الفرقة بنفس اللعان حتى لو طلقها في هذه الحالة طلاقا بائنا يقع وكذا لو اكدب نفسه حل لما لو طى من غير تجديد النكاح انتهى **اول** وتخصيص المرأة بكونها ممن يتجدد فانها غير مفيدة لكونه شرط في جانب الرجل ايضا **اول** قال العلامة ان يلحق هذا خطأ فالحسن لان من شرط اللعان ان يكون من اهل الشبهة لانه شهوة وكونه ممن لا يتجدد قاذفه كالزانية لا يلحق بهذا الشرط لان اللعان يجري بين الفاسقين وانما اشترط ذلك فيها ليثبت عفتها لان حد القذف لا يجب لادان كان المقدوف عفيفا عن الزنا فكذا اللعان لانه قائم مقام حد قذفها وهذا لان من شرط اللعان ان يظن المرأة بوجوب القذف وهو الحد وان لم يكن ممن يتجدد قاذفها ليس بذلك فلا يصحور اللعان ولم يوجد في حقه هذا المعنى فلا يفي معنى يمنع انتهى **قال** العلامة الامام كمال الدين ابن الهام والحاصل ان المرأة هي المقدوفة دونه فانقصت باشرط كونها ممن يتجدد قاذفها بعد اشراط اهلية الشهوة بخلاف ليس بمقدوف وهو شاهد فاسترط اهلية الشهادة دون كونه ممن يتجدد قاذفه والله اعلم انتهى **اول** لو حكم الحاكم بسفاهة ثم جازاه **اول** وكذا الحد في القذف **اول** سبب الهلاك **اول** وكذلك في جانبها **اول** اجيب اللعان قائم الى قوله فلا ير عليه الاجنبات **اول** فيه بحث ان الظاهر ان حكم ساء في الابتداء كان حكم الاجنبات فيوجه السؤال ويحى بعد ملة اسطر **اول** فانه لا يصح قاذفا **اول** يخالف لما مرنا **اول** قبل هذا الحديث **اول** القائل هو الاقاني **اول** يجب عليه الحد **اول** كيف يجب الحد والمقدوفة غير محضنة بخلاف قذف المدودة في القذف فانه لا ينافي الاحصاء **اول** لان له شهوة بعد العتق **اول** ففي هذا ينبغي ان لا يجدد الزوج القاذف اذا كان عبدا في مدودة في قذف مع انه يجدد لانه كلام على السند لاخص صرح به ابن الهام **قال الم** ويقول في الخامسة غضب الله عليها **اول** قال الزيلعي وانخصت المرأة بالغضب لان النساء يستعلن اللعن كثيرا فلا يقع المبالاة به ويخاف من الغضب انتهى وفي الحديث انهن يكثرن اللعن ويكفرن بالعيش **اول** يعني

قال ابن القيم الم اللعان مصدر لا من لعا في اي انساب الملائكة ومن اللعان كمن يجلون افعال المفاعلة مصدران قايين
 قال ابن القيم الم اللعان مصدر لا من لعا في اي انساب الملائكة ومن اللعان كمن يجلون افعال المفاعلة مصدران قايين

قوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا نفي الاجتماع **اول** هذا دليل
 آخر غير ما ذكره المصنف لا يخفى **ولم** وهو تخصيص **اول** يعني نفي الاجتماع
 الافتراق **ولم** ووجعا لاستدلاله على قوله ولو قال دل عليه ايضا كانا **ولم**
 فاقبل **اول** فيه بحث فان زفر يقول ثبت التبرج بنفسه فلا يخفى الا ان يحل
 كلامه على المنع والتسديد يعني ان ثبوت الحرمة يستلزم ثبوت الفرقة كما في
 الظاهر بل يستلزم فوات الامساك بالمعروف وازاحل على ما ذكرنا يظهر
 ترك الم لفظة ايضا لعدم وفاء ما تقدمه بالمطلوب **قال** لم دل عليه قوله
 عليه السلام **اول** فيه بحث فان الثابت منه صلى الله عليه وسلم تقرير الملاعن
 على قوله ان اسكتها فهو طالق **ولم** اجيب بان ذلك منصرف الى طلبة رد
 المهر **اول** الذي في كتاب الحديث ان قوله صلى الله عليه وسلم لا يسيل لك
 اغماض قبل سؤاله المهر لا يكون الجواب قبل السؤال **قال** لم لان فعل القاضى
 انتسب اليه **اول** فعل هو التفرق المقرن بالحرمة وذلك هو معنى البائن
 وسبغ وجه آخر في باب لعين **ولم** لانها يكونان متلاعين **اول** لا يظهر ان يقول
 وكونهما متلاعين **ولم** وجب عليه الحد **اول** يعني بكلمات اللعان كما يحكى
ولم فبطلت اهلية اللعان **اول** بطلان اهلية اللعان انما يكون باقامة
 الحد عليه لا بوجوبه فقط والاصوب طرح لفظة الاهلية من البين فليتام
 ويحى بعد سطور ما يفهمك ما قلت وما غر الشاح الا قول الم في تعليل
 قول القدوري فان عاد الزوج وكذب نفسه الا نوضع المسئلة **ولم**
 فيما اذا كذب نفسه بعد اقامة الحد عليه وهذا ليس كذلك وبهذا يظهر
 انه لا تكرار **ولم** فيؤخر عليه اي على الزوج مقصوده **اول** وعند طيات
 مرجع التمهيد من البارز هو اللعان والاضافة لادنى ملازمة **قال** لم
 فان عاد الزوج وكذب نفسه حده القاضى **اول** في النهاية اذا لم يطلقها
 تطبيقه بانه بعدا لثبوت وقبل اللعان **ولم** قال في النهاية ان لم يطلقها
اول لا معنى لهذا الكلام بعد تقييد المسئلة بقوله بعد اللعان **ولم** قال
 في النهاية ان لم يطلقها **اول** لا معنى لهذا الكلام بعد تقييد المسئلة بقوله

بعد اللعان **ولم** بخلافه والكذب نفسه بعد ما لا ينفك **اول** وما اذا كذب
 نفسه قبل التطلق واللعان فانه يحاذر فينقلب قد فسد سببا للمؤثر بعد
 اللعان من جهة ولا مجال لذلك المقال اذا كذب بعد التطلق لان
 باللعان لم يحصل كانه حصل نفسه فيقر بسببية اللعان تامل والله المستعان
 وبعبارة اخرى يقدّر اللعان بمعنى من جهة فيما الى الحجة لا في حاسن
 الاكذاب بعد التطلق حصل المقصود بالحلف فلا يصار الى الاصل **ولم** تكرار
 لقوله **ولم** وفي ما قد ساء في اول هذا الورق ما يفتك على انه لا تكرار
اول روي انه صلى الله عليه وسلم قال ان جاء اصيب بصب ربيع حتى المسائين
 فهو طلاق الى آخر الحديث **اول** الا صيب بصب ربيع وهو الذي يضر
 سغرا الى الحمة **اول** والاربع تصغير الاربع وهو قليل كالمفخذين في السب
 او رقيقهما بالحق المملة المفضحة **ولم** وان جاءت اسود جعدا جاليا الحد
اول الجحالي يضر الجحيم العظم الحلق كالحمل **ولم** لم يمكن لاحتمال قبله **اول** في
 الولادة وتذكر كبر الصبر كونه في تاويل ان معنى الفعل **ولم** الم والحديث
 محمول على ان يعرف قيام الحمل بطريق الوطأ **ولم** فيه بحث لان احكامه عليه السلام
 محمولة على نصب الشرع الا ان يقوم دليل على كونه من الخصائص كما تقر في
 الأصول **باب** الغين **قال** لم فلا بد من مدة معرفة
 لذلك **اول** وعن الهند قاتي توتى بطست فيه ما يارد فيجلس فيه الغين
 فان كان عضوه تول الى نقصان ونيز وي علم انه لا عنه فيه وان كان
 لا يول ولا ينز وي علم انه عتين كذا في شرح الكاكي قال ابن الهمام لو اعتبر هذا
 لزوم ان لا يوجب سنة لا نال الجمل ليس الا يعرف انه عتين على ما قالوا ولا
 فائدة فيه ان اجل مع ذلك لكن التاجيل لا يمتنع لانه حكم انق **ولم** يعني
 التام واما قبل تمام العقد فيقبل كانه خيار الملوغ وخيار العتوق وقد تقدم
اول ولعل الشافعي ينافع في تمام **ولم** اذا جسد في الغنة الا قوله لانه
 يعين عينا وشالا **اول** الغنة يضم لعين وقوله لانه يعين اي يعين ذكر مينا
 وشالا **ولم** الحديث محمول على الفرار بالطلاق **اول** فيه بحث **قال** لم

قوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا نفي الاجتماع
 مفعلة البشارة والشارة ان يجتمعن في الحانة بعد ما يجتمعن
 عند التفرق ان دخلت سيدا على باعها والا فليتها كاذبة

فتمن المجدوم فإراد من لاسد **اول** قال لا ينبغي لاجته له قيه لانه يجب التفراد
 لا الخيار وظاهره ليس بمراد اجزاء لانه يجوز ان يدنو منه وثياب على خدمته
 وعرضه وعلى القيام مصالحه انتهى فيه بحث لم يذكر الشافعي في دليله على
 انه يجب الخيار بل على كونه مفقودا عنه شرعا كما انه مفقود عنه طبعاً **اول**
 واما ان قوت الاستيفاء اصلا بالموت لا يجب الفسخ **اول** وفيه نظر لان
 النكاح موقوف بحياتهما كما سيأتي **الم** لانها غلغلان بالمقصود المشرع له
 النكاح **اول** فان قيل جعل في المسئلة التي قبلها استيفاء الوطى من الثمرات
 فلا يجب الخيار بقوته من اجل المقصود المشرع له النكاح حتى يختار في
 الفسخ بالجب وهذا تدافع اجيب بان الوطى لجهتان جهة كونه مقصودا
 باعتبار المقصود الذي شرع عليه النكاح وهو التوالد فانه لا يحصل الاب
 وجهة كونه ثم حيث يقع نكاح الرضعة والاياسة فلو كان مقصودا لم يجز
 نكاح هولا كالمخرج استيفاء المحسن للعمل والركوب فاعتبرنا جهة الثمرة فيما
 اذا كانت هذه العيوب بها ولم ثبت له الخيار الفسخ جريا على الاصل من ان
 ازاله قيدا لنكاح بالطلاق لا الفسخ لتمكنه من ازالته به ومن الاستمتاع
 بغيرها وجهة المقصود به فيما اذا كانت لانها لا يمكن من الطلاق ولا
 الاستمتاع بغيره انتهى قال الشيخ كل الذين هذا السؤال نشأ من تفسير المشرع
 له النكاح بالوطى وليس ذلك بل هو وانما المراد به التمكن كما تقدم وهما بخلاف
 بخلاف العيوب الثلاثة انتهى فنقول فيه بحث لان الم صرح في **اول**
 الباب ان الحق ثابت لها في الوطى **باب** **اول**
 عند زوال ملك المنفعة **اول** او شبهته **اول** وهما في هذا الزوال سببها
 وشروطها وقوع الفسخ **اول** ليس وقوع الفسخ هو نفس زوال ملك المنفعة
 في الطلاق الرجعي ولك ان يقول نعم زوال بطريق البتة وقد سبق
 في باب الرجعة قبل فصل ما يحل به المطلقه **اول** وركنها حرمان ثابته
اول ايجزومة الازدواج والخروج كما سيأتي في هذا الباب من ذلك
 الكتاب فيكون التعريف بالتزويج تعريفا بالازدواج **اول** ولم يقل وقد دخل

لان قوله رجيا يعني عنه **اول** المتبادر في امثاله هو التوزيع فلا ينبغي ما ذكر
 مع ان قوله او رجيا غير موجود في اكثر النسخ **اول** واللفظ حقيقة بينهما
 فكان من اللفاظ المشتركة **اول** غير مطابق للمشرح **اول** عند من يقول
 بلاظهار **اول** يعني عند الشافعي **اول** ولفظ الثلثة في قوله تعالى ثلثه
 قوله **اول** فيه بحث فان القرض للفظ الثلث يجب لقوته قوله العمل
 بلفظ الجمع الى هنا فالاولى ان يفسر لفظ الجمع في كلام المم بالثلاثة فانه
 جمع معني وان لم يكن صيغة والافالجمع يطلق على فردين وبعض كلمة قوله
 تعالج اشهر معلومات **الم** الم لقوله تعالى واللائي يئسن من المحيض **اول**
 لا ينبغي ان المفيد للاعتداد بثلثه اشهر لاني انخص بصفر هو آخر الآية لانهما
 ذكره فليست **اول** اي باعتبار اقامة العدة **اول** فيه تأمل فانها لا ينقضي
 بالموت وانها موجودة في طلاق التعصم اذ امانت قبل انقضاء العدة **اول**
 لانها عنده مسئلة **اول** صهي عنده راجع الى الموت **اول** واجيب بانها
 انما تتحول لان سببها وهو الزوال الى قوله فلم يتحول العدة بالحق **اول** لا يقال
 يرد هذا الجواب قول الم لقيام النكاح من كل وجه لان ذلك بالبتة اذا
 راجع واما ان الم راجع فالمبطل بعلمه من وقت وجوده وقد مر في باب
 الرجعة **اول** اذا غر عن الركوع والسيور يوجب **اول** يعني ما صلي اليها
 ركوع وسجود **اول** فان الطهارة وان كانت فيها البدلية لكن لا يجمع بينهما
اول يعني ان المراد بالجمع هو كمال احدهما بالآخر وليس ذلك بوجوده في
 الطهارتين فانه لم يجمع بينهما في رفع حدث واحد بل يرفع الحدث الاول
 بالثاني والثاني بالثاني فسمي اجتماعا في صلوة واحدة **اول** واما العدة
 بالشهور فبدل عن الحيض **اول** قال الله تعالى واللائي يئسن من المحيض **اول**
 عالمجربتها عند ابي حنيفة رحم الله تعالى **اول** يعني انه فاسد عند
 فانه باطل عندها وسيأتي في الحدود **الم** لا التعريف عن ذراع المم **الم**
 شرعا بالاسماء **اول** والظاهر انها لو كانت التعريف ثبت المطلوب
 ايضا الا انه سمي كلام على الواقع ان قيل المراد عن ماء المطلق فلهذا

فيه **قال** المكن اقتضاها النكاح **اول** يعني الغاية لك **قوله** لان الحامل
لا تخصيص عندنا **اول** ولا تعدتها ليست بلا شهرة **قوله** ولا يلزم من ازالة
يكون التعريف عن فراغ الرحم في غير الحامل **اول** ولك ان تقول هذا منع ولا
ليضر ثبوت المطلوب على ذلك التقدير ايضا **قوله** وان كان الاول وكافا
من جنسين كما لم يفرق بينهما **اول** يعني كما لم يفرق بينهما **قوله** والدليل
على ان معنى العبارة الى قوله وموجباً له في التعريف **قوله** ما خذ من شرح بلح الشرح
لكنه مواخذة **قوله** بل موجه كفت النفس عن المنقح عنه على ما حقق في الامور
الا ان يكون مراده موجه في تنكح الايتين لدليل يدل عليه وهو ما ذكره
الم فليتامر **قوله** فان ركنه الكف بقوله **قوله** يعني انما موروثه وكل
ما هو كذلك فهو عبادة فيكون كفا **قوله** لكن لا يجوز التداخل **اول** لوجه هذا
المنع بعد ما بين المقدمة الممثلة بالدليل ولك ان تقول في العبارة والمراد
هو النقص الاجمالي **قوله** ويجب بان العتبة التي يحتمل الوطأ **اول** ما يقوله
في الصغيرة التي لا يحتمل فانه يجب لعدة اذا خلا بها زوجها عند التزويج
قوله وعن الثاني بان الامم الملازمة **اول** مقابلة المنع بالمنع انا حمل على
ظاهر **قوله** وفيه نظر لان الم **اول** والصحيح في الجواب ان يقال
المقصود من لعدة هو التعرف على وجه الاحتياط وحض الحامل بما يجوز
لانه مجتهد فيه فلا يقرى ظن الفراغ مرة يجوز كونه حيضاً مع الحمل عند قوله
واستحاضته معه عندنا بخلاف ما اذا كرر فانه لا يقرى بخلاف الاستبراء
فان التعرف مقصود فيه لا على هذا الوجه فانه لم يتحقق له الا يرى انه يجب بعد
الملك من المرأة فرفقنا بذلك في شأبه التقيد فليتامر **قوله** اما انها
لا تثبت الا بخر وطئه الى قوله فلما طمعه جواز وجود غيره **اول** فيجب **قوله**
مع جواز وجود غيره **اول** بالنسبة الى الموطوء فانها لا يعلم الاخر حتى يترقى
هكذا قيل وفيه بحث انما انما ان معنى العبارة تابع في العدة فاذا اختلف
للمحض بعد الوطئ ينبغي ان يجوز تزويجها بزوج اخر بعد تزويجها بالوطئ
فاما **قال** الم كما لو اشترى ام ولد **اول** اي زوجة التي هي ام ولد

اذ كانت امه فانه يفسخ النكاح بالشراء ولم يظهر العدة حتى حل وطئها بملك
اليمن ثم بالقول يظهر غير ان صاحب عليها عدة اخرى لانها امر ولدا عنت
وتدخلت العدة فان فجب عليه الاحداد الى ان تذهب عدة النكاح وهي
حيضتان من وقت الشراء لانها عدة النكاح ولا يجب عليها فيها شيء من حيضة
الاخرى لانها عدة امر الولدا عنت **قوله** بتبنيه لا يتحقق دليل قوله **اول**
في دلالة على ما ذكره تأمل دلالة على انه كذلك حكما الا ان يريد بالتبنيه
هذا المعنى **قوله** وانما قيد الم بقوله مسلمة **اول** انما قيد بقوله مسلمة ليعلم
حال غيرها بالطريق الاول **قوله** الم ان الفرقه لو وقت بسبب آخر
وجب العدة **اول** منع عندنا في حنفية **قوله** امنع من احاله **اول** فلا
يلزم من منع الحمل منع الاحمال **قوله** والجواب ان قوله عليه السلام من كان
يؤمن بالله اه **اول** فيه بحث والاصوب التمسك بقوله تعالى واولات
الاحمال الآية فان المراد الاحمال عند الفرقه ولا فرق في الزنا ثم الحديث
لا يدل على نفي النكاح بل يدل على نفي الوطئ **قوله** والاول وهو ان لا يجوز نكاح
المهاجرة الحامل اتم **اول** قد تقدم في فصل الحرمان من كتاب النكاح
ان امتناع النكاح في ثبات النسب لغير صاحب الماء ولا حرمة الحر في نفي
ان يجوز **فصل** وعلى المستوتة **قوله** وحضابها بعد وفات
زوجها **اول** الاولي ان يقال بعد فراق زوجها ليم الموتة **قوله** وقال
في النهاية يمكن ان يقال الموالي قوله وهذا النسب ما وجدت في الشرح **اول**
ان اراد اتحاد النفين فظاهر انه ليس كذلك وان اراد الاستئمان فعلى
تقدير تسليمه لا ضرورة في جعل الاستئمان من اللازم ثم اقول لو صح ما ذكره
لاطراد في امثاله وليس كذلك **قوله** فان قيل الاحداد هو الاستئمان على
فوت النعم وهو مذموم **اول** ولك ان تقول المذموم هو الاستئمان على
فوت النعم الذموية المحضة ونعم النكاح ليست كذلك فانها من اسباب
النجاة في المعاد والدينا **قوله** ولم يفرق بين معتدة الوفاة وغيرها
قوله فيقتضي ان يجب الحدار على المطلق ما الرجعية في العدة والجواب

ان كونه معتدة مائة وعشرين يوما است في المدة فاذا انقضت ولم يرا
ظهور البطل على علم من وقت وجوده والمدة عدة كما تقدم فلم يكن معتدة
على الكمال **ولم** ويجوز ان يكون بيا نال الحاقا المبثوثه بالموت في عنها زوجها
بطريق الدلالة **اول** فيه بحث **ولم** ومناط حكمه اظهار التأسف على فوت
نعمه النكاح **اول** ظاهر قوله عليه السلام الاعلى زوجها يدل على انه لفوت
الزوج فليتام **ولم** روي عن امرئله رضي الله عنه الي قوله فقال عليه السلام
لا تترين وسما **اول** فان قيل مقتضى حديث ان لا يجوز بعد زكاه من ذهب
الظاهرية لا يجوزون الا كمال ولو من وجع الحديث قلنا الجمهور حمله
على انه لم يحق الخوف على عنها قال الكمال الذي يري في شرح منهل النور
زاد عبد الحق في انها قالت يا رسول الله اني احشاء ان تفق عنها قال
وان انفقت انتي فهذا يدل على ما ذهب اليه الظاهرية الا ان يقال
بعد صحة وفيه تأمل **قال** الم ولا حداد على كافر **اول** قال ابن الهام
ولا حداد عندنا على كافر ولا صغيرة ولا مجنونة خلافا للشافعي وما لك
لانه يجب لموت الزوج فيم النساء كالعدة قلنا يجب الحداد عند فقد
الزوج حاشا من حقوق الشرع ولهذا لو امر بالزوج بتركه لا يجوز لها تركه
ولا يحاط به ولا به وهذا شرط الايمان فيه حيث قال صلى الله عليه وسلم
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليومر الحديث قولهم كما يستم العدة عليهم قلنا
العدة قد يقال على كفا النفس على المحرمات الحاقه وعلى نفس المحرمات على
مقتضى المدة كما استلزمه بتحقيقه والعدة اللازمة لمن بكل من المفهومين
الاخرين على معنى ان عند البيوتة بالموت والطلاق يثبت شرعا عدم صحة
نكاحهن الي انقضاء مدة معينة فاذا ابشره ولي الصغيرة والمجنونة قبلها
لا يصح شرعا ولا خطاب للعياد فيه تكليف بل هو من ربط المسببات
بالاسباب بخلاف منعها عن اللبس والطيب فان فعلها الحسبي محكوم
بحرمة فلا بد فيه من خطاب التكليف بخلاف الاول فانه محكوم بعدم صحته
ولا يوقف على خطاب التكليف فلا كمال او للبس المزعوم واخصا

لا ياتن لعدم التكليف نعم قد ثبت على الكافر في العدة خطاب عدم التزوج
لحق الزوج فان العدة بهذا المعنى جهتان انتهى في قوله فلا بد فيه من خطاب
التكليف بحث لانه لا يجوز ان يكون الاول **ولم** وعلى ان الخروج ببعض
النهار لقضاء حوائجها جائزة **اول** كان الرخص خروجها لطلب المعاش والخروج
للسؤال عما يهتمها من امر دينها عند ذلك فان المذهب ان الزوج يضرب الحاة
على الخروج من منزله بلا اذن الا ان احتاجت الى الاستفتاء في خادته ولو
يرضا الزوج ان يستغنى لها وهو غير عالم فليتام ذكر ابن الهام في آخر
القسم **ولم** ورعاية الواجب **ولي اول** لرعاية الواجب ويجب **ولم** وان
مضت كانت مسافرة **اول** في الاصل ولا يجوز ان يكون بين مضهاق
مكة مدة السفر فالولي ان يحل بما يشيئ لك الصورة **وله** لان نفس
الخروج مباح بالاتفاق **اول** فيما اذا كان في مصر وكان بينها الخروج
مخبر فيه تكون منسبة للسفر قد **وله** وقوله وهذا عند اسامة الي نكته
اخرى **اول** يعني قلنا انه ليس مباح لكنه يرضها بعد فان قيل المباح
في كلام الم بمعنى الرخص بعد فلا فرق بين النكيت لا تخارها معنى قلنا
لان ان يعفى الرخص فانه اذا كان بينها وبين مصر اقل من مدة السفر
وكانت في مصر اجلها ان يخرج وتجع الي مضهاق قبل الاول ذلك مما
باب بئوت النسب **وله** الم ومن قال ان تزوجت
فلا نه فوطا قوله **اول** وفيه الوقاية من قالها ان نكحها فهي طالق فنكحها
فولدت نصف منه منذ نكحها الزمه نسبه وهرها انتهى وقال العلامة
سدر الشريعة في تعليلها لانه لا يبعد ان الزوج والزوجة وكلما نكح
فالوكيلان نكحها هاية ليله معينة والزوج ولها في ملك اللبنة وحيد
العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق وموخر فلا بد من الحمل على
المقارنة على ان الزوج ان علم انه لم يكن على هذه الصفة وانه لم يطأها
في تلك الليلة فهو قادر على اللعان فلما لم يسف الولد باللعان فليس
علينا فنيه عن الفرائض مع حقوا لا مكان انتهى وفيه بحث وكيف يقدر

بئوت النسب اقل من مدة السفر الا ان لا يام
البضفة نقل هوينا على الخروج
الاول لانه نشاء

من ضرورات الولادة **اول** مطلقا او في هذا الميز والاول مسلم وليس الكلام
فيه والثاني ممنوع **ولم** فلا يظهر في حق الطلاق **اول** بل يظهر في حق التمسك
المحصنة **ولم** ولما قل ان قول كلامنا الى قوله والنفق اذا ثبت ثبت بجميع
لوازمه **اول** للشرع ولاية قد ثبت امر في حق بعض الاشياء ولا يثبتها في حق
بعضها وله نظائر لا يحصى **ولم** انما كان بالنظر في الآية الاولى **اول** يعني قوله
تعالى وفضلها في عاين **قوله** فلم منه جواب لامرنا ان **اول** اشار الى ما
تقدم ثمانية اسطر تخمينا وهو قوله ولما قل ان قول كلامنا في الطلاق المعلق
ولم وجاز ان يكون لاية نظرا الى ذاتها مفيدة بحكم وبالنظر اليها والى غيرها
مصدر حكم آخر قائل **اول** تأملنا فلم نسمع لنا اندفاع المخالفة فانه جعلها
كون المدة المذكورة في الآية الكريمة مضروبة لمجموع الحمل والنفصال امر مقرر ثم
عد الى الآية الاخرى فبين بهما اصاب لفصال من تلك المدة لتعين
مدة الحمل فلا يمكن ان يراد بكلام واحد معينان مقابلان في الطلاق واحد
كما لا يخفى **قال** المومن تزوج انة فطلقها ثم اشتراها فان جاءت بولد لاقل
من ستة اشهر منذ يوم **اول** لفظ يوم مستغنى عنه **قال** المما اذا كانت
اثنين ثبت بالنسبة الى سنتين من وقت الطلاق **اول** قال الاتفاق فيه
ايهام لانه ربما يظن ان اذا الطلاق اذ كان واحدا كانا لا يستلزم النسب
فيما الى سنتين وليس كذلك لان النسب في البائن ثبت الى سنتين
من وقت الطلاق وان لم يدع انه ولا يخفى عليك ان المراد هو ان المعتبر
في الطلاق البائن وقت الشراء فانه اذا مضى من وقته اقل من ستة اشهر
فجاءت بولد حكم له وان جاءت لتمامها لا يحكم وان مضى من وقت الطلاق
سبعة اشهر واما اذا كان الطلاق ثنتين فالمعتبر في المدة من وقت
لامن وقت الشراء فليست تأمل فان ذلك يفهم من كلام الم **ولم** ورد باننا لان
اول صلح الرد هو الاتفاق **باب** الولد من لقوب
ولم وان لم يكن له ام بالتفسير لما **اول** يعني لما بدأ سطر وهو قوله فان
لم يكن له ام بان ماتت او تزوجت بلحيته **قوله** وان لم يكن للصبي امرأة

وجه وفضله ثلثون شهرا
ولم وهما بالنظر اليها
والاخرى **اول** يعني قوله
تعالى
م

من اهله فاحصم الرجال **اول** يعني فاحصم فيه الرجال **ولم** الا ان يكون للولد
رحم محرم سوى ام فبغير على حضانة لئلا يفوت حق الولد اذا لا يجنبه لانه
لها عليه **اول** وفيه ان غير ذي الرحم المحرم لا يلزم اجنبيا وجوابه لا يخفى **قال**
او يخاف ان تألفا كذا **قوله** قال ابن الهام ويروي بالنسب ايضا على معنى
الي ان يخاف مثله في قولك لانك انك وبغضني حتى ولكن هذا في ولا في
الوا وانتهى والوجود في نسختها هو **فصل** اذا اراده
المطلق **ولم** ويجوز ان يقال لاحاجة الى قوله لان التزوج في بلده يصح لولا
على التمام المقام فيه شرعا **اول** ولا يخفى عليك ما فيه معناه مخالف لما يذكره
الم في وجه ما في محصر القدوري ان التزوج في دار الوالد ليس التزاما
للكف فيه عرفا فتأمل في جواب **قوله** واول ان ثبت في الخبر **اول** فيه تأمل
قوله وفيه نظر لان الحرية بالتزوج **اول** فيه ان الفرض وقوع العقد في
دار الحرب فكيف يمتثل بالنظر **باب** النفقة **اول** النفقة
في الشرع الاداد على الشيء بما به بقاؤه **قوله** فان الخصاف ذكره في كتابه بفرض
لها نفقة **اول** يعني القاضي يفرض لها نفقة **قوله** والحديث لا
يعارض الآية لكونه من الاحاد **قوله** لا يعبدان يدعي شهرته **قوله** فالجواب
ان الحديث تفسير لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
فيكون المعارضة بيننا لا بيننا **اول** من تأمل في كلام الم بين له
عدم مطابقة هذا الشرح للشرع فانه ينادي على ان لامعارضة بينهما **قوله**
مستحق بالكلية وهو الجماع **اول** لاظهر الموافق لما ذكره في اواخر باب العنين
ان يقول وهو التمكن من الجماع **قوله** وهذا لان وجوبها بسبب الحاجة **قوله** فاعلم
هذا لا يكون عوضا عن الملك **قوله** وفيه نظر لان الدليل تقبل القلب
اول وفيه بحث لان الم مع قيام المنع من قبله يستحق الزوجة النفقة واما
يستحقها ان لو وجد فيها شرط استحقاق النفقة ولم توجد **قوله** الم
وفائدة الامر بالاستدانة **اول** وسيجيء فائدة اخرى بعد سطور
فصل وعلى الزوج **قوله** الم وقيل لا يمنع من الخروج

الى الوالد **اول** وفي مجموع التوازل فان كانت قابلة او غسالة او كان لها
 حق على آخر او آخر عليها حتى يخرج بالاذن وبغيره لاذن والحق على هذا وما عدا
 ذلك من زياره الاجانب وعبادتهم والولاية لاما ذنها ولا يخرج ولو اذن وجرت
 كانهما صديقين وتمنع من الحمام قال ابن الهام وقول الفقهاء وتمنع من الحمام خالف
 قاضي خان قال في فصل الحمام من فتواه دخول الحمام مشروع للرجال والنساء
 جميعا الى آخر ما قاله **ول** لمعنى طريق اثبات الحق **اول** اي عند القاضي **ول** لعدم
 اثباته **اول** اي لعدم امكان اثباته **ول** وجب بان امر القاضي الى قوله
 بان لا ملكه **اول** وفيه اعتراف بلحيث ما ذكر في مقام التعليل اليضيم لليم
ول بالاتفاق عليها بالبنية **اول** فيسجد لما تقدم انفا ان طريق اثبات
 الحق هنا محض في اقراره والجواب ان مراده بالبنية هو اقرار المودع **ول** وفي
 وهذا اي ما ذكرنا من جواز فرض القاضي **اول** للزوجة او الولد او الوالد
 على تقدير اعتراف المودع او المضارب او المديون بكلا الامرين او علم القاضي
 بذلك وهذا معنى قول المالك كما لا يخفى **ول** امتناعه الشرط **اول** قوله
 الشرط صفة الاستماع **قل** المم ويحلفها بالله اعطاهما النفقة نظرا
 للغائب **اول** وفي غاية البيان ولم يحتج بها ولا ابراهه منها انتهى وفيه
 الان يراى ابراهه في صورة الاختلاع **ول** المم اما غيرهم من المحارم فيقتصر
 انما يجب بالقضاء **اول** قال تلج الشرعية يعني ان لا اداء انما يجب
 اما نفس الوجوب فثبت عندنا انتهى ولا فيلس القاضي بجواب الم يكن
 اوجبه الشرع لانه يكون قد شرع وليس ذلك لغير رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم **ول** وفيه نظريسياتي **اول** يعني سياي بعدد وقتين وتعلل
 وجه النظر انها ثابتة بالدليل القطعي وهو قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
 بخلاف الشافعي يعتد به بخلاف ابن المسبب في التعليل بالكنح وخلاف
 الشافعي في حمل متروك التسمية عامدا وسيصح السامع ان الآية دليل
 قطعي في ذلك في اتفاق **ول** المم ولو لم يعلم القاضي **اول** ولو علم القاضي
 بالزوجة دون المال واعترف المودع بالمال دون الزوجة يثبت في آت

يقرض النفقة ولم ار بعد عين المسئلة **ول** يعني في الصورة الثانية **ول** بل ذلك في
 الصورة الاولى واما اقامتها في الصورة الثانية فيجب ايضا عقبيه **ول** ومنها
 ما اذا لم يكن الزوج **اول** فيه تسامح والمراد ظاهر **فصل** **ول** واذا
 اطلق الرجل **اول** المم اما الرجعي فلانا للكنح بعد قائم **اول** فيه ان الزوجه
 زالمة عند الشافعي رحمه الله لوجود القاطع على ما مر في اجراء الرجعة **ول** والد
 على انه في المطلقات آخر آية وهو قوله تعالى حتى يصنع حملهن والنفقة في
 غير المطلقات غير معناه **اول** فيه ان مفهومه الغاية غير معتبر عند الحنفية
 على ما سيصح به السامع في كتاب البع وان صرح غيره بخلافه والاوليات
 يستدل برجوع التغير الى المطلقات فان سباق النظم فيهن الا ان يكون
 المراد الانام **ول** ويجوز ان يقال استدلال الآية **اول** بالي عن الحمل على ذلك
 قوله فيما سيأتي اما الولد فلاطلاق النص **ول** لا يقبل الاستدلال **اول** فيه
قوله وان كان معناه الامر وهو الظاهر كان محولا على الذنب **اول** لا لا محال
 والمقتضى لا بد من دليل والاصل هو الوجوب في القضاء **فصل**
 وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجداده **اول** لم يذكر المم ههنا ان لا ب
 اذا كان قادرا على الكسب هل يجبر الولد على لاتفاق عليه والاقال شمس
 الهامة الشرحي اذا كان الاب كسوبا والابن ايضا كسوبا يجبر الابن على الكسب
 والنفقة على الاب وقال شمس لاية الحلواني لا يجبر على ذلك واعتبره بغير
 الرجم المحرم وجه الفرق المذكور في العناية واعيرها واختار المم ما ذكره
 الشرحي كما سيحى بعد سطور **ول** المم واما الاجداد فالجندات فلا يتم
 الاباء والامهات **اول** فبيناهما النص **ول** وفيه نظر فانهم في مسئلة
 الامان فيما اذا قالوا اسوا على ابائنا صرحوا بعدم دخول الاجداد لعدم
 انظام اللفظ **اول** لوقت المساواة **ول** فيه تأمل **ول** في ذلك على
 اهل الذمة **اول** فيه ان ام سعد لم تكن ذمية ثم سيحى في كتاب السير بخلافه
 ظاهرا **اول** والمعقول **قوله** فيه ان ذلك ليس دليل اخر للاظهار
 حكم تعليق الشارع ايجاب النفقة بالقرابة المحرمة مقيدا بالارث

وعقوب القريب بها لا يقيد **اول** قلنا الى قوله والغيب لا يجب نفقة علي والدن
 فلا يشترك الجدا لان **اول** فكان المال الى التقييد بالحدث فان الاجتماع ^{بصل}
 مقيدا **اول** فان ذلك للاشارة الى البعيد **اول** لا الى القريب الذي هو المخرج
 عن المضارة علي ما قرره ايضا **اول** اجيب بان نفقة ذي الرحمات في الجواب
 فان وجوب النفقة معلق بالقرابة المحترمة المورثة وليست ذلك بوجوده
 الخالص وجودا في العتم فالأظهر ان يقال ليس المراد الارث بالفعل فان
 ذلك بعد موت المنفق عليه **قال** الم لكن التصاب بضاب حرمان الصدقة
اول لا كما روي عن ابي يوسف هكذا قيل لكن في شرح الكفر للإمام الزليحي ان
 اليسار هنا مقدرة بضاب حرمان الصدقة عند ابي يوسف لانه هو المعتبر في
 المواساة عليه لوجوب التمتع كصدقة الفطر **انقي** **اول** وهي مودة من كل وجه
 او **اول** في بحث فانها صدقة ايضا علي ما دل عليه الاخبار الصحيحة **جواب**
 ان المراد ان شريعته المونة ولا ينافي كونها عبادة بالنية بخلاف صدقة
 الفطر وسبب من الم في كتاب الحجر ايضا انها ليست عبادة والمراد ما ذكرنا
اول من حيث ان منفقة البع يعور اليها وهو الظاهر **اول** لا يري الى قول الم
 بخلاف غير الابن لا قارب **قال** الم ولا يحنيفة ان الاب ولاية للفظ
 في مال الغائب **اول** قال الإمام الزليحي في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال
 اذا كان للاب حال غيبة ابنه ولاية للفظ اجماعا فما المانع من البع
 والنفقة عندهما او بالذين عند الكل **انقي** **جواب** الاشكال الاول ظاهر فانها
 يفرق بين البع للفظ ثم لاتفاق والبع بقصد لاتفاق **جواب** الثاني
 يظهر من تقريره لاكمل فامل فيه **اول** لانا نقول الاتلاف بعد وجوب النفقة
 وفي الحال لم يجب فلا تعارض **اول** فيه بخان الاول انه اذا وهب بغير
 القضي واذنه في الاستدانة ينبغي ان لا يجوز البع علي ما قرره والظاهر
كتاب **العقاق** **قال** الم شرط الحرية لان القوي لا يصح
 الا في ملك **اول** لك ان يقول بعد قوله في ملكه لا يحتاج الى شرط الحرية
 والجواب ان شرط الحرية مقصور بالولاية ولذلك لم يكف بمعلوميتها

اول وتفسير في اللغة آه **اول** اي تفسير لعقاق بمعنى العقوبة استخدام اذا كان
 المراد من لفظه معنى لاتفاق كما لا يخفى **اول** ومنها واليد الكافرة كما اذا
 استردت الحرية **اول** لم يزل يد الحر في عنه في هذه الصورة بل عتقه لا مخرجا
 بحج في كتاب السيد وزوال يد عنه فيما اذا هرب من ديارهم او ظهر عليها كما
 بحج ايضا **اول** وشرطه كون الموقوف حرا **اول** فاستخدام ايضا **اول** لا يري
 ان صبيها لواق بالرق لزوما **قال** الم المراد الصبي الذي كان في يد صاحب
 اليد قبل ان يعتق عن نفسه والافا لصبي المعبر عن نفسه في يد نفسه **استنف**
 عليه في كتاب الشهادات **اول** والجواب انه ليس بلزوم الي قوله فان الملك
 يدول بالبيع قبل التسليم واليد باق الي ان يسلم **قال** الم المحسني الشهير ببيع
 بائنا رحمه الله فيه كلام فانه لا يجوز ان يعتق العلاءة بين زوال اليد والاعتاق
 فان زوال اليد لازم للاتفاق فان قلنا لاتفاق ازاله الملك عند ابي حنيفة
 رحمه الله قلت نعم لكنه ازاله مخصوصة ولو سلم فلا يتبع الكلام علي قولها
 وليس في المسئلة خلاف سمع بل الصواب في الاجتماع ان يقال ان اللفظ
 المستعمل في حق العبد انما يحل علي القوي مجازا اذا كان اصل معناه منافيا
 سواء كانت المناقاة بسبب القوي او بسبب آخر فلا حلال القوي محل عليه مع
 النية كافي لا بسبب له عليك **واما** اذا لم يكن منافيا كما في لا يدلي عليك فلا
 لعدم الضرورة فامل **انقي** وفيه بحث فان المحصل المستقل من قوله
 انما يحل علي القوي ممنوع لا يد له من دليل وكيف لا يمنع والقوي من محتملات
 كلامه وفيه تشديد عليه ثم بقي في جواب الشارح بحث من وجه آخر بان
 يقال وكذا زوال السبيل ليس بلزوم لزال الملك فان الملك يزول
 بالبيع قبل تسليم البع والتمن والبيع سبيل من جنس البع الي ان يسلم التمن
 وجوابه ان السبيل المضاف لازم للملك ونفيه ملزم لنفيه فليست **قال** الم
 لان الولي علي المكاتب سبيلا **اول** منافق لقوله لانه يحتمل نفي السبيل بالبيع
 والكتابة **اول** كذا في بعض الشروخ **اول** يعني شرح بلج الشريعة **قال** الم
 لهم انه كلام محال فيرد ويلحق **اول** برده عليه هذا اسدا لان يقولوا فرق

لا يخفى ان اشكاله انما هو في الاجتماع
 منع جبره وولادته مع ما ينبغي من ان اللفظ
 اذا اطلاق في زواله الملك حكمه

من افادة الملك الشرعي وغيره فالكلام المحال لا يفيد الا اول فليتامل **اول** الم
 والمشاكلة في وصف يلزم من طرف المجاز **اول** نعم لان اعتبارا بشكل
 هنا فانه في الاستقارة الان يحمل مثل زيد اسد مجازا وجوابه في التلويح **اول**
 لجيب بان النبوة آية **اول** فيلان الاخوة حقيقة في المحاوره في صلب اودم علي بنا
 صرحا مجازية غيرها **اول** والفرق بين التكتين المذكورين في الكتاب
 ان الاول منع المناسبة واطها لا يستند بان الاعتاق اثبات **اول** بعدتين
 بالدليل الذي نقله من الشافعية ان الاعتاق اسقاطا لوجه هذا المنع
 المستند لم يفسح التفرص على هذا الكون الاول اقوي **فصل**
 ومن ملك دارهم محرم **اول** وولد لامة من مولاها **اول** فيه شيء فان العقب
 المولي كما لا يخفى **اول** والرجم في الاصل وعاء الولد الي قول ومنه ذوالرجم **اول**
 فيه شيء **اول** واجيب بانه دليل اصحاب الظواهر وليس صحيح **اول** المراجع
 صحة كونه دليلا لا يفي صحة الحديث **اول** وكل ما يفتيه القياس لا يفي به شيء
 آخر بالقياس **اول** ولا يبعد ان يعكس فيقال كل ما يفتيه القياس لا يفي به بدلالة
 النص وكل ما لا يقتضيه لا يدخل غيره بالاستدلال اي بالقياس **اول** حتي
 وجبت النفقة وحرم النكاح آية **اول** يعني علم تاثير تلك القرابة في
 جنس هذا الحكم وهو حرمة النكاح **اول** فان رافع الاعلى يرفع الاذي آية
اول تحمل تامل ويمكن جوابه بما مر من الم في فصل وعلى الرجل ان يتفق على اية
 في تعليل قوله ولا يحب علي النص في نفقة اخيه المسلم **اول** لان المكاتب
 ليس له ملك تام **اول** فيه بحث فان للمكاتب ان يكتب كما ينبغي في كتاب
 المكاتب فلو وقع هذا الكلام يلزم ان لا يجوز فليتامل **اول** يجوز بقاؤه كبقا
 الاملاك بعد وجود اسبابها **اول** الكلام في عقوبتهم بالخروج اليها فكيف
 يلزم الاستدراك ابداء قبل ثبوت عقوبتهم فليتامل **اول** واعترض
 عليه بانه لو لم يقتضيه لجاز بيعها وهو لا يجوز بخلاف الهبة **اول** لا نسب
 لتمشية السؤال طرح قوله بخلاف الهبة **اول** الم ولو اعتق المحل على الوفا **اول**
 قال في الكافي ولو اعتق المحل على ما بان قال لامة اعنت ما في بطناك

علي الف درهم عليك فقلت انني وفيه بحث **اول** وفيه نظر لان حق الحصانة
اول قال المحقق السهري يعقوب باشارته بان حق الحصانة حق ثابت
 للام سواد كانت قبل الولادة او بعدها فيجوز ان يكون مرجعا لجانب الام
 في ترجحه فتم كما لا يخفى انني وفيه شيء **اول** الم فيعتق عليه **اول** قال ابن
 الهام الولد يعلق خرافة بحبل القطع بان ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يكن قط الاخرالا انه يعلق بمالوكا ثم يعق كما يعطيه ظاهر العبارة وفي
 المبسوط الولد يعلق خرافة من المان انني ولو اجريت العبارة على ظاهرها
 لم يتفرع على ما سبق كما لا يخفى **اول** الم هذا هو الاصل **اول** اي كون الولد محلو
 من ماله الوالد بان يكون له دخل فيه هو كثيرا الغالب وان كان يقع خلاف
 قليلا كعيسى وادم عليهم السلام فلا يراد به كنف يكون هذا هو الاصل مع
 ترجح جانب الام فليتامل **اول** جواب عما يقال ان جميع يحتاج اليه بعد
 التعارض آية **اول** لا بد لنا في التعارض من وجه يتسبب به وليس بظاهر **اول**
 وفيه نظر لان العلم بكون الولد رقيقا يترجح لامة انما يكون بعد ثبوت
 هذا الحكم في الشرع وكلامنا في شرعيته **اول** ولا يخفى عليك انه يتم المرام
 بعلم بعد شرعيته **باب** العبد الذي يعق بعضه **اول**
 آخر اعتاق البعض عن اعتاق الكل لكونه مختلفا فيه آية **اول** ولا الاعتاق
 الكل افضل واكثر ثوابا اولاته اكثر وقوعا **اول** حتي جاز له ان يبيع ويب
اول يعني عنه **اول** او ثبت بعضه **اول** اي بعض العقب **اول** الاعتاق
 اثبتا العقب بان الله الملك وهو الوصف آية **اول** هو راجع الي الملك **اول** الم
 وحكم التصرف ما يدخل تحت ولاية المتصرف آية **اول** اي التصرف الذي
 لو حكم التصرف الذي يدخل تحت حكم التصرف من اضافة الصفة الي الموضوع
اول لان الاعتاق تصرف في آخر قوله فلا يته انما يكون علي الملك **اول** فيكون
 الاعتاق هنا مجازية لا لازالة التي هي سببه كما لا يخفى حيث لم يوجد اثبات
 العقب ولا هو بقدر عليه **اول** ولا علقا **اول** لم بعد الجار جريا علي مذهب
 الكوفيين **اول** وبقرير الاخر الاعتاق آية **اول** فالاعتاق علي حقيقته

باعتبار العتق لانه لا يجري **اول** فيه ان العتق لم يحصل بعد عنده **قال الم** لان
الامانة الى البعض توجب ثبوت المالكية في كنه **اول** فيه بحث فان اللان
مما قرره انما خلاف ذلك وعلى هذا مستغنى عنه ويكفي في اثبات المطلوب
لما كان بعضه مملوكا وبعضه غير مملوك كان كالمكاتب **ولم** وهو وقت
اقدام البذل **اول** فيه بحث والظاهر وهو وقت الفجر **ولم** حتى لو مات
المستولد عتق من جميع ماله **اول** ولو مات المذبح عتق من ثلث ماله **قال الم**
له في الثاني قوله عليه السلام في الرجل يعتق نسيبه ان كان غنيا ضمن وان كان
فقيرا سمي في حقه الاخر قسم والقسم سائر في الشركة **اول** واجاب صاحب الكفاية
في الحديث ببيان ان الضمان يجب على العتق عند يساره وذا لا ينبغي وجوب
السعاية على العبد لوصف الخنثي وفايدة القسم في نفى الضمان لو كان
فقيرا انتهى واعترض عليه بن الهام بان هذه القسم كما يفيد نفى الضمان لو
كان فقيرا يفيد نفى الاستسعاء لو كان موسرا يعين الجمعة التي يفيد بها تلك
الافادة واجاب صاحب العناية ايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم
قسم على وجه الشرط والمعلق بالشرط يقتضي الوجود ولا يقتضي العدم عند
فحاز ان ثبت السعاية عند وجود الدليل وان كان موسرا وقد وجد ذلك
على ما ذكر من وجه الخيفة رحمه الله انتهى وفيه بحث **ولم** ولكن ما تركا القياس
بالحديث **اول** ويمكن ان يقال تركا القياس المتعارض فاقبل وفي الكافي
فعلا بالقياس في الحائز يكون عملهما **ولم** اجيب بان النبي صلى الله عليه وسلم
اول فيه بحث **ولم** وقد مناه جابا بالسؤال **اول** اراد ما تقدم في ذلك
الورد وهو قوله قل الله الى قوله واجيب بان عسر العتق يمنع وجوب الضمان
ولم واجيب بانه لما كان من اصقار كل واحد منهما **اول** وذلك ان يقول
من اين علم ان اعتقاد كل منهما ذلك فيجوز ان يكون خبره غير مطابق لاعتقاده
لا يقال ومنع المسئلة فيما لا يري اليه قوله شهد فان الشهادة هي الاجاز الذي
يكون عن موطنه قلت لانه لو سلم ان معناها ما ذكرته فالعاصي بحكم الظاهر
والله تعالى السائر **قال** ان الهام بعد فقر جواب السامع وهذا صريح في

ان لا تخلف في المسئلة وح لا معنى لقوله في الكتاب كاذبا كانا وصادقا بل
يجب ان يحكم بصدق كل منهما وقال السامع هذا كله اي يقتضي استسعاء العتق
بعد ان يخلف كل منهما على دعوى صاحبه لان كلا يدعي على الآخر الضمان والضمنا
تمايع بذكره فيستخلف عليه وهو واجبه فيجب في الجواب المذكور وهو ان
استسعاء كل منهما للعبدان فيما اذا لم يترافعا الى قاض بل خاطب كل منهما الا
بانك اعتقت نصيبك وهو نيك فان هذه ليس حكمها الا الاستسعاء اما لو
اراد احدهما التضمن او ارااه ونصيبهما متفاوتا فترافعا او رفعهما
ذو حسيبه فيما لو استرقاه بعد قولها فان القاضى لو سألها فاجابا بانهما
مختلفا لا يسترق لان كلا يقول ان صاحبه حلف كاذبا واعتقاده ان
العبد يحرم استرقاقه وكل استسأوه ولو اعترفا انهما اعتقعا معا على
التقارب وجب ان لا يضمن كل الاخران كما فاموسرين ولا يستسعى العبد
لانه عتق كله من جهة ما ولو اعترف احدهما وانكر الاخر فان المنكر يجب ان
يحلف لان فيه فائدة فانه ان تكلم صا ومعتق او باذلا وصا ومعتق فحين
فلا يجب على العبد سعاية كقولنا انه يقضي قوله وهذا صريح في انه لا تخلف
في المسئلة وح لا معنى لقوله في الكتاب كاذبا كانا وصادقا بل يحكم
بصدق كل منهما انه بحث لان الصدق ليس مطابقا للحكم للاعتقاد بل
الواقع والاقدام على اليقين بناء على ان الاعتقاد تامل **ولم** انه اعتقه ضمنا
مخلفا **اول** من اين علم انه يخلف فانه يجوز ان يكل والنكول بذل عند
اي حنيفة رحمه الله ثم لا يخلف على فعل صاحبه بل على فعل نفسه والجواب انه
يحلف على المحاصل بانه ليس له على التضمن فليتامل **ولم** لانه اذا حلف بعينه
ثم اشتراه بشركة الاخر **اول** الظاهر ان يقال لانه اذا حلف بعينه ان اشترا
بدل قوله ثم اشتراه بشركة الاخر ولم يوجد هذه العبارة في النسخ التي
رأيناها ولا بد منها او ما يفيد معناها **قال** الم غير ان له ان يضمن المدة
ليكون الضمان ضمان معاوضة **اول** يعني ثبت ضمان المعاوضة في ضمن
ضمان الافاد لا يقال ان كان ضمان معاوضة ينبغي ان لا يخلف باليسار

والاعسار كما في سائر المعاضات لانه ضمان افساد يتضمن ضمان المعاوضة
ولامعتبر بالضمينات فليتأمل **قال** المم لكون قابل للنقل من ملك الى ملك
وقا التدبير **اول** اي قبل ثبوت حكم التدبير فان ملكه بتعيين الساكن
يستند الى ذلك الوقت **ولم** فلما اعتبر ضمان المدير وهو غير قابل للنقل
ضمان معاوضة فلا بد من ضمان المدير وما اتفق بتدبيره قابل للنقل ضمان
معاوضة كانا ولي **ول** هذا يحال لما يجي في كتاب العقب فراجع
مع انه يهدم ما شيدوه في بيان نفي ثبوت حق تعيين الساكن للعقود عن
اساسه لان بناء على عدم امكن ضمان المعاوضة في المدير فقدر وجوبه
ان ذلك ضرورة ان لا يجمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد على ما
يسمى في كتاب العقب وما ثبت بالضرورة لا بعد وموضعها فليتأمل
قال المم لانه عند ذلك مكاتب محرر على اختلاف الاصلين **اول** قال
الاستاد مولانا جلال الدين بن المرحوم الله قوله لانه عند ذلك حراد
مكاتب على اختلاف الاصلين غير صحيح وكذا قوله ولا بد من رجعي المكاتب
بضميه لان عندا لا عتاق ليس محرر ولا مكاتب وانما يصير ذلك بعد العتاق
والمستعفى عندي حنيفة رحمه الله وان كان بمنزلة المكاتب لانه لا
ينسخ الكتابة هذه بالرضا ولا بالتفويض وانما الصحيح ان عندا لا عتاق
مدير ولا يقبل النقل من ملك الى ملك انتهى **ول** ان يقول كلام المم ينبغي
على التنبه فانه مشبه بما على الاصلين في عدم قبول النقل **ول** واول
للساكن حق الاستسعاء وكل من فيه حق الاستسعاء بمنزلة المكاتب كما
ان من فيه حق البيان كذلك على ما ينبغي في هذا الكتاب في مسئلة الثابت
والنحاج والداخل ان اللوحي حق بان الايجاب الاول في كل واحد من الثابت
والنحاج فادام له حق البيان كان كل منهما حرام من وجه عبدا من وجه
فكانا ثابت كالكتاب فكذا ههنا مادام له حق الاستعانة في المدير كان
بمنزلة المكاتب واما ان الكتابة يقبل النسخ فقد تقدم في فصل كفارة
الظهار انها تنسخ مقتضى الاعتاق فكذلك ينسخ بالبر ايجي **ول** هذا

وجد في بعض النسخ الا ان قوله فقد تقدم في فصل كفارة الظهار انها
تنسخ لا محل بحث فاما قوله **ول** وبالوجه الثاني يدفع ما قيل على ان في
الكتاب ان احد الشريكتين اذا اعتق نصيبه وهو من نصيب الساكن في نصيبه
اما **ول** كلامه هذا يتضمن الاعتراف بقصور الوجه المذكور في الكتاب عن
افادة المدعي بالمعنى لارتباب وللان يقول المراد ان الملك
لا يظهر في حق ضمان الافساد لانه ان لم يكن ثابتا من وجه لم يكن الاعتراف
اتلافا محضا للملكه فيغلب جانب عدم الافساد والحماية على جانب الوجوب
بخلاف استسعاء العبد فانه ضمان لا حياض لافساد على ما مر **ول**
وقوله والاولا بين الحق والمدير اي بين عصبة المدير **اول** في بحث **ول**
كما اذا اقر المشتري على البايع انه اعتق البسيع قبل البيع **اول** قوله قيل
متعلق بقوله اقر **ول** والاقرار بالنسب امر لازم لا يرتد بالرد **اول** فان
قيل الاعتاق ايضا لا يرتد قلنا نعم والاعتاق فيه اسم ايضا غير
مسلم بل المقر مؤخذه باقراره فاما **قال** المم فلا يمكن ان يجعل المقر مسئلا
اول لا يقال التنبه من بعض الوجوه كاستماع البسيع لانه لا يرفع عليه حق
قوله فيمنع الخدمة **قال** المم وهذا هو دلالة النجوم **اول** فيه بخلاف
الحنيفة رحمه الله يقول بل هذا هو دلالة الملك وهو غير المقهور ثم اعلم
ان في تقويم امر الولد روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله كما ينبغي في كتاب
العبد المشترك من العتاق وغيرها **قوله** منها انه اذا مات احدهما
اول ينبغي في آخر الباب ان بدل الكتابة لا يفتقر وجوبه الى يقوم فانما
ففي تفرع هذه المسئلة على المقوم كلام **باب** **عق**
احدا العبد **ول** ثلاثة اربعة **اول** فاعلى **ول** يتحقق فيه **ول**
بصفة الاستمرار **اول** يعني ان الكلام في المستمر على الاستمرار **ول** فان قيل
ينبغي ان يعقوا ولا سعاية عليهم اصلا **اول** قوله ولا سعاية عليهم
منظور فيه وقول لان الاعتاق لا يخرج لا يفيد فان كل واحد منهم يكون
عندما حر ام يدون ايسر في دينه فليتأمل فانه يمكن ان يجاب ان

هذا هو الوجه الثاني
في دفع ما قيل على ان
في الكتاب ان احد
الشريكتين اذا
اعتق نصيبه وهو
من نصيب الساكن
في نصيبه

المراد هو السعاية للخلاص من الرقبة الا يري الى وجه الفرق عن بله يوسف حيث
جعل كل من العبدين محلا للعق والى قولهم بالبحر في الطلاق مع انه ابعد
عنه من العتاق لكونه محل الاجهاد فيه **قوله** اجيب بان الاعتاق **اول**
ورده هذا الجواب في فتح القدير فراجع ان شئت **قوله** لان ثبوت ح بطريق
الضرورة وما كان كذلك لا يفتدي موضعها **اول** الشيء اذا ثبت ولو بالضرورة
ثبت بجميع لوازمه ومن لوازم الاعتاق عندها ان يسري ولا يتقوى يظهر
ذلك بملاحظة ما ذكره في تقليل عدم تجزئ الاعتاق **قوله** كانت اجنبية
آه اول ان الكلام في الطلاق قبل الدخول ولا عدة عليها **قوله** لان اجماعها
الا حدي الاولين **اول** يعني الثانية **قال** الم لا طلاق جيب الكتاب **اول**
تجوز الاطلاق لا يكفي لا صرف الى الكمال فالمال الى ملاحظة المعنى **قوله** ولله
يثبت الرواية عنه مكتوبة **اول** يعني في الاصل **قوله** قبل التسليم ليس
بشرط وانما ذكره تأكيد لان محذور في الايام **اول** يعني لما ذكره بتعاق
لحملا لا بشرط **قال** الم لان الابقاع في النكحة **اول** اي اليه الدائرة بين
كل منهما وهو غير المعينة كما لا يخفى **قوله** فظاهر لا يحتاج الى البيان **اول** في بحث
فان الملك باق في الكاتبة ولا يحل وطؤها وقد رتبنا لدرس السابق ان مثلها
في حكم المكاتب وبالجملة فما ذكره محتاج الى البيان ونقل البيان مستغنى
بقرب الم فافهم **قوله** فكذا هذا **اول** فلا يلزم الا هاهنا **قال** الم لان القصور
الاصل من النكح **اول** وهذا هو الجواب ايضا في الوحي المعلق **قال** الم فلا
يدل على الاستبقاء **اول** الا انا كان الوحي معلقا **قوله** القول فيه قول من
ينكر **اول** ضربه في راجع الى الشرط **قوله** وجه قولها انه لا يحتاج فيه الى قول
العبد ولا يرتد به **اول** وكذا العفو عن المصاح وبراء الكفيل لا
يرتد بالرد ولا يتوقف على القبول مع انهما من حقوق العبد **قوله** ولا يعتبر
بغيره لكونه من ثلثة **اول** وكذا اعتق الامة وتحرير الفرج من الثمات **قوله**
لان السهولة على احد العبدين لا على العبدين **اول** يمكن ان يكون الدعوى ايضا
كذلك **قوله** والجواب بان لازم عقها **اول** فيه ان الكثير هو الزنا وليس

ذلك لارم العوق في عبارة تسامح **قال** الم واديا الشهادة في مرض موته أو
بعد الوفاة بقوله **اول** قال ابن الهمام والمرضي قد اصبحت حال اداء الشهادة
واستمر كذلك حتى مات وعلى هذا يجبان يؤخر القضاء بهذه الشهادة
الى ان يموت فيقفض ولا يحتاج الى اعادةها او لعيش فليطلق لسانه فترد
لعدم الخصم المدعي انقي وانما قيد بما قيد به لتعقيل المدعي في حيوته فافهم
قال الم لان التدبير حيثما وقع وقوع وصيته **اول** قال صدرا الشريعة
الدليل الاول مشكل لان التنازع فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد عبديه
او الوارث ينكر ذلك بعد موت الموث والعيوان يريد ان اثباته
كيف يقال ان المدعي هو المولى واثابه والدليل الثاني يوجب ان الشهادة
يعقوا احد عبديه بغير وصية اذا قيمت بعد الموت بقول الشيوع العوق
بالموت انقي ويمكن ان يجاب عنه بان المولى وان كان منكرا لصورة الالة
نزل مدعيها معنى لا يتبع العوق يعو داليه وهو معلوم وعنه خلف وهو
او الوارث فنزل الوارث او الوصي مدعي للعوق خلفا عن الميت فقبل
الشهادة ويان في هذه المسئلة ودايتن نظر الى جهتين جهة الشيوع و
جهة انه ليس بوصية فبا اعتبار انه ليس بوصية لا يقبل الشهادة وبا اعتبار
الشيوع يقبل الشيوع العوق فيها فكان كل منهما مخصصا متغنيا فكان هو
دعواها صحيحا وهي يقتضي قبول الشهادة هذا ما لا يخفى في ذلك المقام
وقال ابن الهمام لا يخفى ان المراد بالخصم هنا من ان يكون الشهادة على وف
دعواه ولا يقيم البينة الا على منك ففرض بعض الشارحين ان يكون الورثة
منكرين فلي هذا يكون قوله وعنه خلف وهو الوصي واثابه يعني الوصي
ان كان الورثة لمنكرين او الورثة ان كان الوصي منكرا فيقبل فيشكل ما
لو كان كل من الوصي والوارث منكرا اذ لا يثبت البينة لانها شهادة بوصية
وليس واحد منهما خلفا ولا مخلص لا با اعتبار جعل الميت مدعيها تقديرا
انقي **باب** الحلف بالعوق **اول** واعترض عليه بانه يجب
ان لا يعقوا **اول** الاعتراض والجب لبا الحشرية **قول** كل عملوك

الى يومئذ الى قوله فهو حرام **اول** قالوا المتباعد اذا ضمن معنى الشرط يدخل في
 حيزه الفاء نحو كل رجل ياتني فله درهم فكذا ذلك فاما **اول** قيل لان الا
 للاختصاص **اول** صاحب القيل تلج الشرعية الا ان في كلامه تأملا **اول** وقال
 بعض السامعين **اول** اراد الاتفاقي **اول** ليصير الاحباب مضافا الى الملك آه
اول فيه تأمل **اول** ولعله اراد بقوله بسبعين مختلفين آه **اول** المراد هو الجمع
 في لفظ ملكه او مملوك ليجهتين مختلفتين على ما هو مذهب العراقيين **اول**
 فيدخل تحت ما كان في ملكه وما يوجد بعد الموت آه **اول** يسبق الكلام في
 دخولها تحت فان ملكه للحال وكذا مملوك لي فان قيل يدخل الملك المستحدث
 بان يراد باللفظ المجمع في الملك عند الموت قلنا في يكون كل منهما متبرا
 مطلقا على ما مر حوا وهو مشف **باب** العلق على جمل **اول**
 لانه مال فلا يملك المال **اول** هذا لا يدل على المقصود اذا المدعي انه لا يملك
 نفسه بعد اداء البدل **اول** وهذا ايضا ليس بشئ **اول** قوله ليس بشئ اي
 ليس بشئ فان المراد انه لم يحصل في يده شئ من المال على ما هو الشأن في معا
 المال بالمال وكونه مالا بالنسبة الى مولاه لا يفيد ذلك **اول** والثالث
 ان العبد لا يملك نفسه بهذا العقد كونه سقاطا **اول** صير كونه راجع
 الى العقد **اول** الم واطلاق لفظ المال ينظم انواعه من التمتع والعرض
 والعيان **اول** قال تلج الشرعية يريد النوع بان قال فرس او جمل الخ في
 يريد الم بقوله والحيوان النوع بان قال ولكن بقي ههنا بحث يظهر وجهه من
 كلام ابن الهام في شرحه حيث قال وملزمه الوسط في تسمية الحيوان والنوب
 بعد بيان جنسها من الفرس والحمار والعبد والنوب الهروي ولوانه لقيه
 اجير المولى على القول كما هو المشهور وهو مذهب مالك واحمد ولو لم يسم
 الجنس بان قال على ثوب او حيوان او رابة فقبل عن ملزمه فيه نفسه تبي
 وانت جدير بان جواب هذا البحث من التأمل في كلام الم الاربعاني قوله
 انا كان معلوم الجنس **اول** فان قيل لا يمكن جعله معاوضة اصلا لان البدل
 والمبدل **اول** فيه ان المبدل هو ثوب القوق الحكمة كما سبق وليس

ملك المولى ولا تسر الحاجة في تميم السل الى كونا المبدل في ملكه بل يكفي حصوله
 بسببه ومن جهته فليتأمل **اول** ملك للمولى **اول** يعني رقة وتصرفا **اول** وفيه
 نظر من وجهين الى قوله فلا بد من اثباته **اول** يكفي في اثباته ما ذكر الم ولم
 يتم ما عود من التوجه المنع الى قوله كلاهما اعتدالا لاداء ملك المولى وسنده
 انه يجوز ان يكون ملك العبد سابقا على الاداء بطريقا لاقتضاء فيندفع النظر
 الثاني ايضا فان مراد الجيب انه يجوز ان يحصل الصحة مع شرطها كما لا يخفى
 فليتأمل **اول** ولعل الصواب في الجواب ان يقال الم صحة الكتابة والمعنى
 الذي ذكرتم قائم فيها **اول** كيف يكون قائما فيها وليس للمولى ولاية التصرف
 في ماله ويجوز اشتراط شخص ماله بما لا يستفاد ولاية التصرف فيه صرح
 في المراجعة والتولية وغيره وفي التعليق ليس كذلك **اول** فلا يقع العلق
 على مال وفيه معنى التعليق اولى **اول** فيه بحث اذ لا كلام لاحد في صحة العلق
 على مال وانما النزاع في الاجبار على القبض وجود معنى التعليق فيه يمنع
 من الاجبار ولا يفيد الادوية بالطريق فالمراد ان الما نقل عن شيخ الاسلام
 كالا يخفى على اولى الافهام • وما ذكره في بسوط شيخ الاسلام الى قوله
 هو القياس **اول** فوجه القياس يضمن الجواب عن وجه الاستحسان فيكون
 الاخذ به اولى ثم قوله وما ذكره مبتداء وجزه قوله هو القياس **اول** اجيب
 بان الاذن يكون في صورة اذ اذيت او متى اذيت فان الاذن فيها لا يصير
 على المجلس **اول** الامتصاص على صورة اذ اذيت او متى لا يلائم ظاهره بل فانه
 وضع المسئلة في اذيت قال وذلك مثل ان يقول اذ اذيت **اول** اجيب
 بان هذا مائة **اول** التبر ليس جمين على ما يحى من الم الاشارة اليه
 وفضل السامع في الدرس الاتي **اول** وقوله وقد قرنا من قبل يعني
 في الخلع في مسئلة خلع الاب ابنتها الصغيرة على وجه الاشارة **اول** وقد
 سبق في فصل من ملك دارم محرمانه حاله غير راجع فراجع الى شرح
 ولعل الاولي ان يجعل اشارة الى ما ذكره في الخلع والى ما ذكره في ذلك
 الفصل فانه بين صحة تحمل الاجنبي بذلك الطلاق في الخلع وعدم صحة

ان كان المالك
 قد اذن في
 بيعه لغيره
 فلا يلزم
 له ان يملك
 المبيع

بدل العتاق في الفضل فامل **قوله** نصير قابضة نفسها اذ في قبضه **قوله** فاعبر
 قبضها نفسها بالعتق قبضا للمولى وان ضعف **باب** التدبير
قوله الم لا هذه الالفاظ صريح **قوله** يعني غير الاول او غلب الصريح على غيره
قوله الم وكلية المدبر المقيد **قوله** يعني جوابه بعد اثني عشر سطر الختم **قوله** ثم
 اما ان يكون سببا في الحال **قوله** غير ترتيب الم فقد ما موخر واخر المقدم
قوله واقول قوله لم يجعله سببا في الحال **قوله** اولي **قوله** انت جنيد بان لمعتبر ما سابق
 اليه الدليل لا دلالة للفظ والدليل يدل على التيقن فوجب على الاولوية على ان
 لا يري الحق لا يمكن تلخيص سببية الى زمان بطلان الاهلية ولعلنا
 قال اولي ولم يقل يجب لئلا ينقض الدليل الاول بسائر التعليلات فليتا
 فيكون هذا الكلام بين الم متضمنا للاعتراف بعد تمام ما قرره في الفرق
 بين ام الولد والمدبر وفيه ما لا يخفى **قوله** اذا السائر بمعنى الباقي **قوله** ذلك
 ان يقول السائر هنا بمعنى المخرج صرح بحسبه بهذا المعنى الجوهري **قوله** والجواب
 انه اضافة لتعلق **قوله** وكذا انت حرم موت او في موتي واذا مت
 جوابه انه لما كان اضافة الى الموت كان في حكم المعلق به فاخذ حكمه فان
 ما بعد الموت حال بطلان الاهلية بقي الكلام في انه لم لا يكون هذا الكلام
 سببا لوجوده ومع انه اولي على ما دل عليه الدليل الاول **قوله** فراق
 بين التدبير **قوله** صرح في كتاب الاصول في مواضع من جعلها فضل
 المحالفة من التزوج بان اضافات سبب في الحال فيتنقض الدليل بها
قوله والجواب عنها جميعا ان ذلك في وصية لم تكن على وجه التعليق
قوله انت جنيد بان عامة الوصايا على سبيل التعليق مع انه يجوز الرجوع
 عنها وبطلان القتل **قوله** والتدبير كونه اعتاقا لا يقبل ذلك **قوله** في ما
 لا يخفى من عدم ظهور وجه امتناع البيع فان التدبير ليس اعتاقا في الحال
 وكونه اعتاقا في المال سلم لكن هذا يستغنى به البيع او لا محل النزاع
باب الاستيلاء **قوله** الاستيلاء طلب الولد **قوله** يعني
 طلب الولد مطلقا وخضر بطلب ولد امته **قوله** فاما الولد من الاسماء

الغالبه

الغالبه كالصغيرة في الصفات الغالبة **قوله** والافام الولد بصدق واحدة
 على الزوجة وغيرها من لها ولد ثابت النسب وغير ثابت النسب قوله
 كالصغيرة يعني كاستعمال الصغيرة في الذنوب **قوله** ولان الجزية
قوله عطف على قوله لقوله صلى الله عليه وسلم **قوله** اجاب بقوله لا بعد الا
 يعني ان الولد انما يعلم بعد الانفصال **قوله** اذا اعترف المولى بالجل منه قبل
 الانفصال لم يواخذ باقراره وعندي معنى كلام الم غير ما ذكره الشارح
قوله اجيب بان معنى قوله لا يجزي الي قوله فكان دفع الساقض باعتبار
 اختلاف الوضع والحال **قوله** فيه محتمل المراد لا يستقر على الجزى
 كما يعلم مما مر وسيجي **قوله** وقوله لان هذا الظاهر **قوله** المراد هو كونه منه بسبب
 ان الظاهر عدم زنا المسئلة بعارضة ظاهر اخر وهو كونه من غيره لوجود
 احدا لدليلين واما ما ذكره الشارح ففيه ما لا يخفى **قوله** وانما ذكر الذين
 نفيا للتعاية **قوله** فيه انه ليس في التعاية بيع فلا يفيد تكرار الدين
 ما ذكره نعم لو كان التعيين لتسعين لم ما ذكره **قوله** ولا يجعل من الثلث
قوله فان المدبر لا يباع في دين ويجعل من الثلث **قوله** واذا عدت ما ليتها
 لم يبق عليها سعاية **قوله** منقوض بالمدر فانه لا يباع للموت وسعى كما مر
قوله الم وهذا لان امومية الولد باعتبار علوق الولد **قوله** قال
 التليق ولا يعتبر بما ذكر من حرية الجنين لانه لو اعتق ماله بطنها لم تثبت
 لها حق العتق ولا حقيقة ولو كان لاجل الاتصال بها ثبت انتهى وفيه
 بحث فان الساقض يعتبر في امومية الولد علوق الولد خرا وفي اعتاق
 الجنين علوق وقاوم بين حال الابداء والبقاء ثم ان المولى باعتاق منفرد
 جعله شخصا على حدة واخرجه عن حكم الجزية ففيل جهة الانفصال على
 جهة الاتصال فليتا **قوله** الم فثبت الجزية بهذه الوسطة **قوله** قال
 ان الهام يسكن على تعليلنا ما اذا ادعى نسب امته التي ذريتها عبيد
 فان نسب امه اثبت من العبد لا من السيد ونصير اولد له وهو البات
 وثبت لامومه لا قراره بثبوت النسب منه وان لم يصدق التسرع

نفصال

قال ابن القيم
 ان العتق بايجاب اللفظ لا بغيره
 الاستيلاء طلب الولد

فكان دأرا مع ثبوت النسب شرعا او اعترافا انهم وفيه بحث لان ولدا لنا
 كيف لا يثبت نسبه بالاعتراف وجوابه ان ذلك ثبت بالاستسناد على خلاف
 القياس اذا المراد بالاعتراف هو الاقرار الصادق فحله وهو الملك **قال المم**
 اذا وطئ جارية ابنه فجات بولد فادعاء **اول** وصحة هذه الدعوة شرعا
 مذكورة في شرح الكفر للزيلي **وله** ان المولى لا يملك التصرف في اكتاب
 مكاتبه بحره على نفسه **اول** ضمير بحره وضمير نفسه راجعا الى المولى
قوله والاب يملك مال ابنه لانه لم يحرم على نفسه **اول** ضمير لانه وصغيره
 راجعا الى الاب **قال المم** لما ذكر **اول** اي ذكر الحق الذي للمولى على المكاتب
 في كتاب المكاتب كذا قال الشارح اكمل الدين وقال ابن الهام بل المراد به
 قوله عقيب هذا انه كسب كسبه بخلاف لاب فانه ليس له حق ملك في
 الجارية فتقدم ملكه عليها لتصح الاستيلاء فلا يجب لعقربا للمم وهو
 انه كسب كسبه **اول** الضمير يرجع الى الجارية بتاويل السطوع وباعتبار الخبر
قوله وتقديره كذا في ام ولد الغرور **اول** على تقدير المضاف ارادة المعنى
 اللغوي من ام الولد **كتاب** **الايان** **وله** وشرطها كون
 الحالف مكلفا **اول** وفي البدايع اي مسلما عاقلا بالغ فلا يصح الكفار
 عندنا حتى ان الكافر اذا حلف على يمين ثم اسلم فحسب لكفارة عليه خلافا
 للشافعي انهم قوله لكفارة عليه هذا عندنا لانها عبارة وكافر ليس
 اهله خلافا للشافعي لان الكافر من اهل اليمين عنده ولذلك يستطع في
 الدعاء والخصومات وكذا يقع الاو **وله** لان اليمين بالله **اول**
 حص اليمين بالله بالذكر الغوس واللغو لا يتصور ان يمين بغير الله
 كالطلاق والعاق ولا ينقض هذا بقولهم هو يهودي او نصراني
 ان كان فعل كذا النبي قد فعله فانه غوس كما يسمي مع انه ليس بمينا با
 لانه كناية عن اليمين بالله وان لم يعقل وجه الكناية كما صرح في البدايع
وله فلا يباط الغوس بها **اول** فيه قلب والمراد لا يسلط بالغموس **وله**
 والعقوبة حسنة واتباعها اياها مباح لها **اول** انت جدير بان لا باحة

ط

له

لا تعارض عدم الرجوع الذي هو مدعي الاصحاب والظاهر ان العبارة ما حسم
 فاعل من محاوره عليه قوله **وله** ويرفعها عند الطريان **اول** ضمير رفعها
 راجع الى المنعقة **وله** وذلك غير معلوم بالنص **اول** اشار بقوله ذلك
 الى قوله في الواقعة **قوله** قال في تفسير اللغز لا والله **اول** في باب العانة
 والتبرج من التوضيع والتلويح كلام مغلق بالمقام **وله** لان فايدها المنع
اول ولا حد ان يمنع ذلك فان الفائدة قد تكون تصديق السامع بخبرها
 كما في ايمان الصادقة على الامور الماضية فلا يكون القاصد للمؤمن بناء على
 اعتقاده لا عيانا لموضع ما ذكره لكان الغوس لغوا ايضا **قوله** ولما لم ان
 يقول في حصر الايمان على الثلث على التفسير المذكور في الكتاب **قوله** وفي
 اول كتاب الايمان من ترجح الوقاية لصدر الشريعة ما يصلح ان يكون جوابا عن هذا
 الاشكال فراجع **وله** لما مر من تعريفها **اول** في ان الغوس واللغو خارجان
 عن التعريف ايضا الا انه كلام على السند المختص **قوله** ذلك هو لقيام وقد
 ترك بالنص **اول** وهو قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف بيمين
 الحديث **وله** ولما لم ان نقول اقامة الدليل مقام المدلول لدوران الحكم
اول والعلامة صدر الشريعة يمنع صحة دوران وجوب الاستبراء مع
 دليل منغل الرحم ايضا والتفصيل في كتاب الكراهية من ترجح الوقاية فراجع
باب ما يكون مينا وما لا يكون مينا **وله** مثل ان يقول النبي
 والقرآن **اول** القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق وليس غيره كما فانه
 من صفات لازمية ولذلك لم يجعله المم مع النبي والكعبة في قول بل ذكره
 مستقلا وعلمه بعدم التعارض فليست **وله** الا يري **اول** في السور بحث
 الا انه من قبيل الكلام على السند **وله** قال الله تعالى اذا قمتموا **اول** في
 تمام الاستدلال بقوله تعالى انا قمتموا وقوله تعالى يحلفونكم بحسبكم **قوله**
 وقيل لا يمتنعها **اول** وسيجي من الشارح في اواب كتاب البيع ما يدفع
 هذا القول **وله** كذا قوله لعمرته وايم الله **قوله** قال العلامة الطيبي
 في شرح المشكاة في باب الايمان والذود ونقل عن المغرب اليمين على

قال في البدايع ويرفعها عند الطريان
 بين اللغويين عند الطريان
 بين الكاذبة وهو
 قوله كانه قال الله
 من ان الامة
 صفاته تعالى
 قوله والناحية
 من غير قصد
 من غير قصد

ابن كزغيف وارغف وايم عذوف منه والهمزة للقطع وهو قول الكوفيين واليه
 ذهب الزجاج وعند سيبويه هي كلمة بنفسها وضعت للتقسيم ليست جمعاً للثقف
 والهمزة فيها للوصل انتهى **قوله** وقد امكن القول بوجوبه لغير **اول** الاستماع عن
 البراءة عما ذكر واجب لعينه لا لغيره كما لا يخفى **قوله** وهذا هو الموعود فيما تقدم
اول اراد به ما تقدم بنصف ورق وهو قوله ولقال ان يقول سلنا ان البدي
 منهما الى قوله والجواب صحيح **فصل** في كفارة اليمين **قوله** فكان
 من باب ذكر الكل والارادة البعض **اول** اراد من الكل اليمين ومن البعض قسم
ما لا ينبغي ان يحث ويكفر عن ميثاقه **قوله** فانه اهون الشرين فاركانه واجب
 اذا لم يكن بد من احدهما وفيه اولى كتاب التلاق من الكافي كلام متعلق بالمقام
 فراجع **قوله** وان اراد حصرها فيه **اول** فبانه يجوز ان يراد حصرها فيه
 من حيث الداراة لدفع المقارض من حيث المعنى الفقهي **باب**
 اليمين في الدخول والسكنى **قوله** لما كان انعقاد اليمين على فعل شيء وتركه
 يكن بد من ذكر انواع الافعال **اول** ويعلم منه التزك **قوله** مبتدأ لاهله
اول احتراز عن كون في التوق على سبيل الاستقراء فانه لا يعد كونه الا
 ان ما ذكره لا يستل سكون غير المتأمل فليتامل **قوله** ويسمى الجواب **اول** في
 باب اليمين في الاكل والشرب **قوله** واعترض بوجهين احدهما ان الصفة
قوله انت جنس بان بعد تخصيص الكلام بالمحلف عليه لا يراد الاعتراض
 الاول ثم قول قال في الكافي فان قيل ما ذكرت ان الصفة في المعين غير
 معتبرة لا يصح فانه لو حلف ان لا ياكل هذا الرطب واكله بعد ما صار متراً
 لا يحث ولو كانت الصفة ملغاة لحث قلنا الصفة في المعين لغو لا
 اذا كانت داعية الى اليمين كما في مسئلة الرطب فربما يضره اكل الرطب دون
 التمر وصفة كذا الدار مبنية لا تدعو الى ترك الدخول فغفلت اليمين
 بالاصل دون الوصف كما لو حلف ان لا ياكل هذا الصبي لم يثبته بزمان
 لان الصبي لا تدعو الى اليمين لانه داع الى البقرة والمرجعة والتلفظ ولا
 وفلا قال عليه السلام من لم يرحم صغيرنا ولم ير فوقه كبيرنا فليس منا وفيه

ترك التكلم ترك التعم فغفلت اليمين بالذات دون الصفة كانه قال لا اكلم
 هذا وبخلاف ما اذا حلف ان لا ياكل لحم هذا الحمل لان صفة هذا الصغر هنا لا
 تدعو الى اليمين لان المتعمق منه اكثر استماعاً من لحم الكبش وبخلاف ما اذا حلف
 ان لا يكلم صبياً فكلم شيخاً فانه لا يحث لان الصفة في النكرة معتبرة انتهى
 فان قيل ان يرضى من كون الصفة داعية ان اردت صلاحها للدعوة
 فالبناء في الدار كذلك اما لو هاء في البناء او ضيقا ومعنى بعينه الى ترات
 الدخول وان اردت حقيقة الدعوة فالرطب ليس كذلك لانه كما يضره فربما
 لا يضره ايضا وكذا ذكر بكلمة رتبة الكتاب فينبغي ان يحث قلنا اصل البناء
 للدخول والعوارض المذكورة لا تقارض الاصل بخلاف الرطب هكذا قل عليك
 بالتأمل **قوله** ولجب عن الاول **قوله** الجواب يمنع جريان الدليل اذا المراد
 بالمتكبر في الدليل هو المتكبر من كل وجه **قوله** وعن الثاني بان البناء صفة
قوله جواب باختيار الشئ الثاني ومنع وجوب عدم اختلاف الحال
 في عدم الدخول مستنداً بجواز ارادته بحكم العرف ليقينه في غالب الاستعمال
قوله ورد بان البناء ضد الحرب **اول** كلام على السند لاخصر مع ان البناء
 اصل في الدار قال في الكافي اسم الدار لا يتبع على العصة قبل البناء لكن اذا
 بنيت يسمي دارا وان تهدمت انتهى فالبناء صفة متعينة باصالة الخراب
 لا يزاح فليتامل وفيه الكافي ايضا الدار اسم لعصاة او رعليها الشيطان
 ولا يزول ذلك برفع البناء انتهى وفيه ما شبهه فاما العصة قبل البناء
 لا يسمي دارا الا يرى ان المفاروز والمزارع لا يسمي دارا **قوله** وقوله في جواب
 المعارضة المذكور من التقسيم غير حاصر بجواز ان يكون دخلا في المنكر لا
 الى التعريف غير داخل في المعرف **اول** لا يخفى عليك ان دخول معنى في
 المنكح خرج وجه في المعرف غير معهود بل المعهود هو كسبه **قوله** وهو
قوله انه جنس بان لا يشترط ان يكون مسقفاً هنا صرح بذلك لانه
 الذي يلحق اسم الدار يتناول بدونه وبدون البناء بخلاف البيت كان
 ينبغي ان لا يذكر الشاخص **قوله** والدخول لا دام له الى قوله واطلاق

لانقال بدل الانفصال اولى ما **اول** بل اذكر الم اولى حيث يخرج عنهما اذا وصي
 احدي رجله في الداخل والاخرى في الخارج بخلاف ما قاله فليتا **اول** الم
 ولنا ان اليمين بعد التبر فيستثنى منه زمان حقيقة **اول** قوله من
 اليمين على تاويل الحلف فترك الحقيقة بدلالة معنى يرجع الى التكلم قوله زمان
 حقيقة يعني زمان النزع والزلزال المنقله **اول** فخرج بنفسه **اول** وترك
 المتاع **اول** بانشاء خبر حقيقي لا اعتباري **اول** كالقراءة في الصلوة **اول**
 بعد الليل **اول** اذا كانت اليمين في خوف الليل **اول** او يمنع ذي سلطان
اول فيه بحث لما نفي من قوله ومن فعل المحلوف عليه ناسيا او مكرها
 فهو سواء لان الفعل الحقيقي لا ينعدم بالاكراه وهو شرط فتأمل في جوابه **اول**
 ويلحق الوجود بالمعدوم للعدا **اول** منقوض بفعل المعنى عليه وقد سبق انه
 بحث **اول** شرط الخش السكتي وانه فعل جوي **اول** لان السكتي هي الكون
 على ما مر اذ كان بدنية الوجود عند التكلمين **باب**
 اليمين في الخرفج والايان والركوب وغير ذلك **اول** وقيل لا يخل وهو
 الصحيح **اول** لو حلف لا اشرب الخمر فثبت الخمر في حلقه اكرها ما لم يخل منه
 حتى لو شرب بعد طوعا لم يثبت ينبغي ان يكون على هذا الخلاف في المذكور
 في الفتاوى انه بحث **اول** لم ومن خلف لا يخرج مرته الابادة **اول** في
 البدائع وان اراد بقوله لا باذنية واحدة يدن فيما بينه وبين الله تعالى
 وفي القضاء في قولنا حنيفة ومحمد هما الله واهدي الروايتين
 عن ابي يوسف رحمه الله لا يدن في القضاء انتهى وصرح بان الاول هو
 ظاهر الرواية وفي غاية البيان تفصيل متعلق بهذا المقام فراجع **اول**
 الا ان اذن لك **اول** قال الامام الزليهي ولو نوي القدر بقوله لان
 اذن لك صدق قضاء لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه لان كلمة
 ان وما دخلت عليه بتاويل المصدر فيكون الباء فيه مقدرة فصاركه
 قال لا باذان ذلك ولا في تعديلا على نفسه فيصدق انتهى وفي
 احوال آخر مذكور في شرح الوقاية لصدر الشريعة **اول** لان تقديره والله

الم

لا يخرج آه **اول** هذا مما لا يعقل **اول** فيقتضي لصقا ويلصقا به **اول** يعني
 ملصقا وهل يخرج ويقتضي لصقا به وهو الاذن **اول** وفيه نظر لان
 اهل البلاغة قالوا المايسا بها عن وصف العقلاء **اول** قال العلامة
 الشريف في شرح المفتاح استعالم بما في السؤال عن وصف اهل العلم غيرهم
 كثيرا في اللغة انتهى ففيها ذكر الشايع بحث **اول** ولما كانت لا يكون
 اوصافا للعضا **اول** وانت خبير بانها لا مانع من التاويل بحيث يكون اوصافا
 للعضا فليتا **اول** لا اعتبار حقيقة الملك **اول** وفيه بحث **باب**
 اليمين في الاكل والشرب **اول** لان ما يصنع من ذلك التمر ليس به **اول**
 صح هذا الزعم ان لا يثبت باكل ما لا يسيل من الرطبة به **اول** ايضا **اول** انهم
 الاستحسان ان التسمية بحذية عنه لان اللحم منشأه من الدم ولا دم لسكونه
 في الماء **اول** فيكون قاصدا في الحقة والقاصر بما مل بها معاملة الجاز لان
 يكون مجازا **اول** الم وان اكل لحم خنزير او لحم انسان بحيث **اول** قال صاحب
 الكافي وذكر الزاهد العبادي لا يثبت وعليه الفتوى انتهى قوله وعليه الفتوى
 من كلام صاحب الكافي فانهم قالوا ان يلقى فكافة اعتبر العرف ولكن هذا عرف
 على فلا يصح مقيد بخلاف عرف اللفظي الا يرى انه لو حلف لا يركب دابة لا
 بالركوب على انسان للعرف اللفظي فان العرف لفظا لا يتناول الا الكراع
 وان كان في اللغة يتناول ولو حلف لا يركب حيوانا يثبت بالركوب على الانسان
 لان اللفظ يتناول جميع الحيوان والعرف العملي وهو انه لا يركب عادة لا يصلح
 مقيدا انتهى العرف العملي يصلح مقيدا عند مستأخريه كما ذكر في كتب الاموال
 في مسئله اذا كانت الحقيقة مستقلة والجاز متعارفا **اول** قلت الم يجوز
 شرعا **اول** ويمكن ان يجاب بوجه آخر **اول** واعترض على وجه ما بان
 البر متصور في صورة الاذقة لان عادة القطرات المخرقة ممكنة **اول**
اول كما اذا صب في انا آخر لا في الارض وفيه تأمل **اول** ويجب بان
 الى قول يسع فيه غيره **اول** من غير رجوع الى البر **اول** الم ومن قال ان لم
 اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم **اول** وان كان يعلم انه لا ماء

في الكوز ينقد عند الله كذا في المدايع وفيه ايضا وعلى هذا الخلاف اذا
قال والله لا قتلن فلانا وقلنا ميت وهو لم يعلم موته لا ينقد عندهم خلافا
لا في يوسف وجماله وان كان عالما بموته ينقد عندهم خلافا لفرانج
ويجي من الم في باب المين في القتل والضرب ان الصحيح انه ليس مسئلة
الكوز تفصيل العلم **ولم** لان ايجاب العبد معتبرا بايجاب الله تعالى **اول**
اي مقيس **باب** المين في الكلام **ولم** اذا المين في القتل والطلاق
والبيع والشراء والمين في الحج والصلوة والصوم من انواع الكلام فذكر
مقدم على ذكر النوع **اول** فيه تأمل **قوله** فرضي الخلف عليه بالاستثناء
اول يعني المستحق **ولم** اذا اذن له مولاه وهو لا يعلم **اول** انكر الالقاء
كون العبد ما ذرنا بلا علم فراجع الى ترجمه **قوله** الم في القياس عيت
فيها وهو قول الشافعي **اول** في الكافي ما يخالفه فانه جعل قول الشافعي
كقول غيره زاده رحمه الله **ولم** ومجاها استعماله في مطلق الوقت **اول**
لفظا نافية في قوله ومجاها **ولم** وذكر احدا بعد دي بعبارة الجمع
ليقتضوا بخراما بازانة من اعداء الاخر **اول** والتفصيل في باب الاستكاف
قوله فلما تقدم من مناسبة **اول** في باب المين في المخرج والايان **ولم**
وهي غير المعتادة **اول** اي بلا اعتبار **قوله** الم ولم سبق بعد الموت مقو
لانه عقد عليه على فعل واقعي **اول** المحلوف عليه هنا الترك لا الفعل **ولم**
وجه ما ذكره هنا **اول** قوله وجه ما ذكر مستداه خيره يحيى بعد اسطر
انه محتمل **ولم** لان هذه الاعيان اي الذابة والنوب **اول** في ان الذابة
والنوب ليسا بذكورين فيما سبق فتعقيم الاشارة لهما ايضا لانه من
توجيه **نص** **قوله** قال بعض اصحابنا ان الدهر بلام التعريف
آه **اول** ففي الدهر المعرف بهما روايان فلا غبار في كلام الشيخ **قوله** و
يقال دهرين قال بالدهر وانكر الصانع وحكي الله تعالى عنه بقوله وما
يملكنا الا الدهر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر
هو الله فهذا اسم لم يوقف عليه مراد المتكلم عند الاطلاق **اول** فيه تأمل

ولم ينصرف الى اقصى ما ينطلق عليه اسم الجمع **اول** اي من الاعداد **قوله** قيل اي لات
الشهوات **اول** صاحب القيل هو الانقي **قوله** وقيل في تعليل الم نظرا **اول**
صاحب القيل هو الانقي ايضا **باب** المين في القتل والطلاق
قوله اذا قال واحد **اول** ولا يحتمل ان يكون حال من العبد ومن المولى
فلا يعق بالشك كذا قال الزبيدي اخذ من الكافي ونحن نقول وذلك لاحتمال
ليس ثبات في وجهه لمكان الضمير المانع عن الحاية من المولى فانه لو كان حا
سنة لقتل وحدي كما لا يخفى **قوله** لان قوله واحكامه بقدر امران **اول** كونه جلا
مؤكد كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا والتفصيل في شرح المفاتيح للسيد
قوله الم ولو قال انا اشتريت فلانا فخرج فاشتراه بنوي كفاية يمينه
اول واستجنين بان الانب ذكر هذه المسائل في باب الكفارة **قوله** وجه
ان الفعل اذا عطف على فعل **اول** ولا يخفى ان ما ذكره اعترافا بالمغايرة **قوله**
لا يقال شراء القريب بثبث الملك **اول** والظاهر ان شراء القريب ثبت
للملك في الزمان الاقل ومن لم يل في ثابته ولا منافاة كمن في الاعراض السيالة
في العلل العقلية وقيل مراده الساج ايضا ما ذكرنا كمن في عبارة نوع
مصور **قوله** لانه يلزم ان يكون مثبت الشيء ونفس بؤته ازاله **اول** يعني
يلزم ان يكون الشراء الذي هو مثبت الملك من لا للملك **قوله** والواجب
باليمين **قوله** يعني الكفارة **قوله** ولما قال ان يقول القريب مستحق للفق
بالقربة كما ان ام الولد مستحق له بالاستيلاء **اول** المناسب لغرضه هو العكس
في التثنية كما لا يخفى **قوله** ان اشتريت **اول** تسري اصله تسري
قلت احدي الرايات **قوله** اتخذت سرية **اول** السرية واحدة السرار
قوله كما قالوا في النسبة الى الدهر يد هري يضم الدال **اول** وكما يقال
في النسبة الى الارض السهلة سهلى **قوله** والتسري عبارة عن التحمين **اول**
والمنع عن المخرج **قوله** اجيب بان اثبات الملك هنا بكسالة اللفظ
اول والمخفف **قوله** وقوله هو اللفظ يستعمل في العرف **اول** فعلى هذا
لا يستقيم جوابهم عن زفر رحمه الله على ما مرده **قوله** كان متافضا **اول**

كما هو ظاهر فتم بحسب لا يخفى **قال** الم ويبتدئ بالشهود برجم ثم الامام ثم الناس
كذا روي عن علي كرم الله تعالى وجهه **قوله** في المبسوط لكانت حديث
علي رضي الله عنه فانه لما اراد ان يرجم سراح الهداية قال ارحم رجلا
يرجم سرور علية فرجم العلانية ان يشهد على المرأة ما في بطنها ويعترف
بذلك فيبدا به الامام ثم الناس ورجم السر ان يشهد وادبعت على الرجل بالز
فبدا الشهور ثم الامام ثم الناس انتهى وفي محيط التحسين بعد هذا الكلام
وقول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس حجة بالاجماع انتهى **قوله** واحدي الروا
عن ابى يوسف رحمه الله **اول** ولم يذكر عن ابى يوسف رحمه الله رواية غيره
قوله فعلى هذا ما تقدم بظاهر الرواية **اول** في المبسوط عن ابى يوسف
قال يوم الشهور بالبداية اذا كان احاضا حتى اذا استغوا لايقيم الرجم
فاذا ما توا او عابوا يقيم الرجم هنا لانه قد تعدد البداية بهم كسبب فيهم
فيه فتم فلا يمنع اقامة الرجم كما لو اوا مقطوع اليد او مرفعي او عاجزين
عن الحضور بخلاف ما لو استغوا لانهم صاروا متممين بذلك ولكن انقول
كان مقطوع اليد في الابتداء لم يسمى البداية بهم للتعدد فاما ما فقد
استحق البداية بهم لتيسر ذلك عند الحكم فاذا تعدد بالموت والغيبه
فاما ما فقد استحق البداية لايقيم الحد كما لو تعدد باستقامته انتهى ونحو
نقول فعلى هذا التمسيد بظاهر الرواية مختص بقوله وكذا اذا ما توا او عابوا
كما هو ظاهر المتبادر من كلامه اقتداء بمل في المبسوط **قوله** واعلم ان ظاهر
يفتق الى اعتبار شبهة السبوة وهي غير معتبرة فامل **اول** في صورت الموت
والغيبه احدهما شبهة الامتناع عن البداية والثانية كون الامتناع جو
فليتأمل وفي محيط التحسين روي عن محمد رحمه الله لو كان الشهود مقطوع
الايدي او مرفعي لا يستطيعون الرمي فاذا الامام يرمي ثم الناس لان فوات
البداية باعتبار تعدد ظاهر لا يورث شبهة بخلاف الموت والغيبه لانه
المجاز ان لو كان حيا فرض عليه الرمي منع عن ذلك انتهى لان المفهوم
من قول الم لفوات الشرط خلاف ما ذكره الساج **قوله** وفي حديثها لقد

ثابت قوله لو تاب بها صاحب مكس لغفر له **اول** يعني المكاس وهو العشار والمكس
ما اخذه **قوله** فكان هذه الآية لتنفى عموم قوله فكان فاجلدوا في غير المحض
اول فيه بحث والصواب في المحض فامل **قوله** وهذا هو لما روي **اول**
فيه بحثا دلالة فيما ذكره علي ما ارتاعه اصلا كما لا يخفى **قوله** حواله شرح
اول قوله حواله الله مبتداه وقوله مشرع جزه **قوله** احصان الرجم مشروطان
اول فيه نوع تخالفه لما في الهداية **قوله** سبع شرائط ان يكون خرا **اول**
منه مسامحة الا ان يحل على حد الجار **قال** الم واحصان الرجم ان يكون خرا
ما قلا سلبا بالفاقد تزوج امرأة نكحها صحيحا **قوله** وفي الجامع الزان
لا يشترط قيام النكاح لبقاء الاحكام كذا في الفتاوى للامام الترمذي **قال**
ورجل بها وما على صفة الاحصان **قوله** الجملة حال عن الدخول والمذلول
ونظيره بعث زيدا راكبين وفي المحيط واما طريق بؤت لاحصان فسيان
لاقرار والبيتة انتهى **قال** الامام الترمذي في شرح الجامع الصغير
ارتد المحصنات بطل احصانها فان اسلم لم يكونا محصنين والاجماع جديد
كذا الكافر ان اسلم والمملوك ان يعتقان وقد كان جامعها قبل ذلك
لم يكونا محصنين فان جامعها بعد العتق والاسلام يكونان يحق الشرع
قال الم والعقل والبلوغ شرط الاصلية العقوبة **قوله** قال ابو الامام الدين
الاسود في شرح الجامع الصغير قال الامام قاضي خان في الجامع الصغير
وانما يصير باخلا في المحض عن الزنا اذا نزلت عليه النعم الزواجر كالعقل فان
ما نفع عن ارتكاب كل ما له عاقبة زمنية وكذلك الدين والحرية لان الحرية تمنع
عن ذهاب ماء الوجه والعبد لا يملكه وكذا البلوغ لان الصغير تعلمه
فلا يقف على العواقب وكذلك الدخول في النكاح بعد البلوغ لان به
العقوبة عن الزنا فاذا استوفت الشرائط يصير محصنا انتهى **قال** الم ولا
الحرية ممكنة **اول** ينبغي ان يتأمل في تعيين المعطوف عليه لقوله ولا ان الحرية
آمال الم والمعتبر في الدخول ايلاج فالعقل على وجهه بوجوب العقل **قوله**
وبحز الشهادة بالدخول بالتسامع ولا تنس الحاجة الى المعايير كما ينبغي

الم

في كتاب الشبهة **اول** فان الشبهة انما يكون بالانزال **اول** لان الزنا لا يمكن اثباته
 بشهود بخلاف الدخول فاقم سببه المقتضى اليه اكثر ما مقامه فليتامر **والا** لم
 وفي الملوكة هذا عن روى **اول** هذا الاجري فيما اذا كانت الزوجة حرة
 والنزوح مملوكا اذا ولد بنوع الام في الحره والرقه ولو قال في المملوك تحا
 ودناه بها لا يمكن التقيم كما لا يخفى **ولم** والحجة على أبي ثور جمانه **اول** قال
 الاتقاني قوله والحجة عليه ما ذكرناه اي الحجة على أبي يوسف قوله صلى الله عليه
 وسلم من اشرك بالله فليس يحضن انتهى وانت جدير بمشاده والصحيح ما ذكر
 الشيخ اكل الدين **قال** الم لان فيه حسم باب الزنا فله المعاد **اول** الم
 القطع والانسب سد باب الزنا **ولم** والعمل بالحدوث الذي رواه الشيخ
 وهو لا يجوز **اول** وفيه نظر لما يسيح من الاعتراف بفسخ ذلك الخبر بعينه
 كما فاسكوهن في البيوت الا ان يقال المراد انه خبر غير متأخر عن تلك الا
 فالاجوز ان يكون ناسخا لما هو غير متأخر عنه **ولم** ووجه الكسر الحظم
اول الحسم بكرة صحة النقل عنه وهذه الحجة لا مؤيدها فان طريق بثوت
 النقل هو رواية العدو **ولم** معنى ان النفي ليس بحكم **اول** لعل مراده بنفي
ولم ففي مثل هذا الموضوع **اول** لا بد من التأمل في هذا المقام **ولم** فيليني
 طريقه الخلاف **اول** صاحب القيل الاتقاني وقال الاتقاني في شرح قوله اذا
 الصبي والجنون او غيره طريقه الخلاف اسم كتاب للامام علا الدين العالم **ولم**
 وحاصل ذلك ان حكم الزنا **اول** قال الامام فخر الدين ان يلحق حكم الزنا
 كان في الابتداء الا اذا باللسان كما قال الله تعالى فاذ وهام نسيه بالمجلس
 البيوت بقوله تعالى فاسكوهن في البيوت انتهى ففيه نوع تحالفه لما في
 النهاية والعناية فليتامر **ولم** فانتسخ ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم **اول**
 فخالق لما سلف من ان الحديث بيان لقوله تعالى او يجعل الله هن سبيلا
 ولا يخفى جوابه **ولم** وهو جواز المسئلة فكذلك ههنا **اول** منها حظا
 لا يخفى نعم انتسخه في حق جواز المسئلة بما روي من انه ينهاه بعده لا كلام
 فيه وانما النزاع في نسخته في حل الانفاق باموال الابل ولا يظهر ان يدل

بها

عليه فليتامر **باب** الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
قال لم وطى الرجل المرأة في القيل في غير الملك **اول** قوله في غير الملك
 لعله حاله من المرأة او القيل ثم قوله الاول ان يقول المستهانة احترازا عن
 وطى صبية لا يجمع مثلها فان وطئها لا يوجب الحد كما سيحى الاشارة اليه
 ثم الاول ان يقول عن طوع احترازا عن وطى المكر حيث لا يوجب الحد كما سيحى
 وقد سبق من السارح ما يوقم كونه جوابا عن هذا في باب البيه في الدخول
 والسكنى لان فيه ايضا كلاما مع ان الم اسند الى المكر الزنا فيما
 سيحى قال في البدائع الزنا في عرف الشرع اسم للوطى المحرم من قبل المرأة
 في حالة الاختيار في دار العدل من التزام احكام الاسلام العاري عن
 الملك وعن شبهته عن حق الملك وعن حقيقة النكاح وشبهته شبهة
 الاستتباء في موضع الاستتباء في الملك والنكاح جميعا انتهى وفيه ايضا
 قوله وعن حق الملك احترازا عن وطى رجل من الغائبين جارية من المعتم
 قبل القسمة بعد الاحراز بدار الاسلام او قبله فانه لا حد عليه وان علم ان
 وطئها عليه حرام لبثوث الحق له بالاستيلاء لانفقار سبب البثوث فان
 لم يثبت فلا اقل من بوثوث الحق في بوثوث شبهة ولو جازت هذه المجازية لولد
 فاذ عاه لا يثبت شبهة منه لان بوثوث النسب يعتمد الملك في العمل اما من
 كل وجه او من وجه ولم يوجد قبل القسمة بل الموجود حق عام وانه يكفي
 الحد ولا يكفي لبثوث النسب انتهى قوله من التزم احكام الاسلام احترازا
 عن الحزني وسيحى قوله وشبهته في قوله ومن حقيقة النكاح وشبهته احترازا
 عن امثال وطى المحارم بنكاح وسيحى قوله وعن شبهة الاستتباء في موضع
 في الملك والنكاح احترازا عن وطى المزفوفة الى غير وجهها ووطى
 الاعشى من اجابته انها امرأة وسيحى **ولم** لان الزنا يصدق في فصل المرأة **اول**
 اي يحق فان الصدق المعدي بقى كونه بمعنى الحق كما بين في كتب المنزاة
ولم في هذا الفعل ولهذا لا يحد فاذ بها الزنا **اول** لعل المشار اليه
 بقوله هذا في قوله هذا الفعل هو الموطنة للرجل الممنوع من التعريف

المذكور قال في النهاية لا يرى انه يجب عليها حد الزنا ولو قد فارقها قاذف بالزنا
 يجب عليه حد القذف اذا كانت عفيفة عن فعل الزنا انتهى وغير الشارح
 الى قوله ولهذا لا يحد آء اذا لم يهودق الزنا على فعله وحده قاذفها بالزنا
 لا يدل عليه صريح الاحتمال ان يقال الحد لقذفها بما لا يصدر منها ولا يتصور
 صدورها بخلاف ما ذكره الشارح فليست مملثة لوجه ترك التعليل برجوع
 حد الزنا عليها بل هو النافع في هذا المقام فانما يصدر بيان ما يوجب الحد
 وزناها منه فلا بد من بيان ماهية **قوله** والمرأة تدخل فيها بقا اي يفهم
 تعريفه التام **اول** لما سيجي بعد هذا **قوله** لعله لتقليل كماله الرجل
 المنفرد من التقرب **اول** وكل موضع لا يجب فيه على الرجل لا يجب على المرأة **قوله**
 سيجي من الم ان الزنا فعل الرجل حقيقة وتسمية المرأة زانية مجاز ثم سيجي
 ان المحرم اذا زني بدنية والكره بمطوعة تحق لذمية والمطوعة دون
 المحرم والمكره عند لي حنيفة رحمة الله فهذا الذي ذكره الشارح مخالف
 لما سيجي وجوابه انه موجب فيهما ايضا وانما السقوط لما منع كسفه القضا
 من الاب فلا خلاف **قوله** وانما هو لبيان اعتبارهم انشاء السبهة في تحقق الزنا
قوله الاولي ان يقول لبيان اعتبارهم انشاء الملك وسببه حتى يطلو كلام
 الم الا ان يقال المقصود بالبيان انشاء بالسبهة وانشاء الملك **قوله**
 لا يحتاج الى البيان وايضا لم في التعليل ليكون كالتمهيد لذكر السبهة فليست
قوله ونقره كلامه **قوله** فيكون تعليل الحكم الضمني الذي يفهم من تعريف
قوله لانه فعل محظور يوجب الحد في غير فيه **اول** اي يعتبر في المحظور **قوله** الم
 والنسب يثبت في الثاني اذا ارعى الولد ولا يثبت في الاولي **قوله** في الحكم
 اذا وطئ الجذام ولد وله لا يحد لسبهة الملك فان جلت وولدت
 لا يثبت نسبه عند قيام الاب ونقل صاحب النهاية عن خزانه الفقيه الى
 التي رحمة الله تعالى اذا زني بجارية نافله والاب في الاحياء وقال ظننت
 انها على حرام لا يحد ويثبت النسب انتهى وفيه مفرج الذرية ذكر البزدوخ
 وطئ جارية حافه ولا يثبت الاحياء لا يجب الحد باعتبار الولاد والسبهة

نشأت من الابوة وهي قائمة ولهذا يعق عليه لكن ليس له ولاية التملك حال قيام
 الاب الاقرب فلا يمكن تحقيق الفرائض مع مساس الحاجة فبقى وطنا في غير الملك
 لكن فيه شبهة الملك فيكتفي لدرء الحد ولا يكفي لاثبات النسب انتهى **قوله** الا
 الحد اذا وطئ جارية ولد وله لا يثبت النسب ولا يجب الحد اذا كان الاب في
 الاحياء كذا ذكره الفقيه في شرح الجامع الصغير انتهى **قوله** وقيل هذا ليس
 تجري على عموم **اول** وهذا القول غير مقبول عند الشارح كما سيجي في الوقت
 الآتي **قوله** لان هذا وطئ في شبهة **اول** فيه بحث **قوله** فما اورث قيامها
 في المحل شبهة حكمية **اول** لفظه ما في قوله فما اورث آء نافية **قوله** ان لم يكن نسبيا
 في الزنا **قوله** لانما يملك ماله المهر من بعد الهلاك وهذا لا يقبل ملك
 المنفعة كما سذكر **قوله** والمهورة في حق الزوج **قوله** اي التي جعلت مهر
قوله قبل القبض **اول** اي قبل قبض الزوجة **قوله** هو ما كان راجعا الى الفصل
 آء **قوله** كانه يثبت في دفع اخلاف المصير فيقسم ما يكون راجعا الى
 احدهما **قوله** الم ثم السبهة عند لي حنيفة رحمة الله ثبت بالعقد **قوله** السبهة
 في المحل وعندهما ملك شبهة استثناء فلا حل في المصير في زعمين كما لا يخفى
 ولو سلم انها مغايرة لها فالقسم هو السبهة التي لا خلاف فيها **قوله** هذا من
 باب السبهة في المحل **قوله** فيه بحث الظاهر انه من باب شبهة الاستثناء كما
 صرح به الزيلعي والسنقي في الكافي وصاحب الايضاح لا يرى ان الظاهر
 علم انها ليست امرأته يحد وذلك يكون في شبهة الاستثناء ليس **قوله** بناء على
 دليل اطلاق الشرع آء **اول** نعم لان مع قيام قليل الحرمة والسبهة في المحل يكون
 مع قيام الدليل الثاني في الحرمة **قوله** ولو كانت السبهة في الفعل لما ثبت **قوله**
 فيه ان القياس كان ذلك لانه ثبت على خلاف القياس دفعا لضرر القود
 كما اعترف به **قوله** وجه الظاهر في قوله ولا يقيم الحد على قاذفه **اول** فيه
قوله اجيب بان مواضع السبهة حصت من ذلك اي قوله وفيه نظر **اول**
 قوله حصت يعني بالاجتماع كذا ذكره الكافي في دفع نظره بذلك **قوله** فخرج
 منه من لم يكن رجلا آء **قوله** فيه بحث فان الزنا لم يتناول ولا يخرج

لما

الابعد الدخول في التخصيص **قوله** لانه اعتقد بالحق **قوله** ونحو ما يوردون بترتيب
وما يدعون **قوله** قلت المعنى باعتبار الاباحة **قوله** الاولى ان يجاب بان الكف
عنهما داخل فيما التزمه لانا اعطينا الامان على ذلك ولا كذلك الشرب انما لم
يلتزمه كالذي **قوله** وقل النفس والقذف حرام في دينهم **قوله** ان ارا مطلقا
فليس كذلك اي مقيدا فلا يفيد **قوله** لانه لما لم يدخل الاطامعاه **قوله** دليل
على التزامه حقوق العباد **قوله** في هذا القذف من حقوق العباد **قوله** اي في حقهم
قوله الم ولا في حيفه رحمة الله فيه ان فعل المستامن زنا لانه مخاطب بالمحرمات
قوله قال الشارح المراد بالمحرمات ترك الامتثال بالامر والانهاء عن النواهي
فان الكفار مخاطبون بالعبادات من حيث الترك تضعيفا للعذاب عليهم انتهى
وفي النهاية الكفار مخاطبون بالعبادات من حيث الترك ولهذا يعاقب بترك
الصلوة والزكاة قال الله تعالى ولا تقربوا الزنا وقوله لا تأكلوا اموالكم بينكم
بالباطل ويتناول ترك الامر من نحو ترك الايمان وترك الصلوة والصوم
قوله قوله على ما هو الصحيح اخترا عن قول بعض مشايخنا **قوله** فيه بحث ان
ليس في قول الم لانه مخاطب بالمحرمات ما يدل على قصر الخطاب به انتهى
بقوله على ما هو الصحيح عن قولهم بل الاخترا عن قولهم يحل بقوله على اصلنا
فليتأمل **قوله** واعترض عليه من وجهين احدهما **قوله** في توجيه هذا
على قانون المناظرة تأمل فان ظاهره منع للمقدمة التي استدلت عليها بلا
تعرض لدليله وذلك لا يجوز **قوله** والثاني ان الصبي **قوله** لعل الاعتراض
الثاني ينقض باستلزامه وخلاف ما تقدم عندهم من ان الوطى لا يخرج عن احد
الموجبين ومعارضة عليك بالتأمل في توجيه **قوله** لان الوطى لا يخرج
عن احد الموجبين **قوله** اول في دار السلام **قوله** واجيب عن الاول بانه لا يلزم
من احصاء الزاني **قوله** لا يظهر ان يقول لا يلزم من عدم احصاء الزاني عدم
احصاء الزنية ويلزم عن عدم تحقق الزنا من الوطى عدم تحققه من الوطى
لانها تابعة له فيه كما حقق ولا يتقية في الاحصاء كما لا يخفى **قوله** وعن
بانا لوجبت المهر **قوله** خلاصة الجواب تخصيص قولهم الوطى لا يخرج عن

احد الموجبين ومنع عمومه كما لا يخفى **قوله** فلا يفيد الايجاب **قوله** اي ايجاب المهر
قوله ان ليس لولي الصبي **قوله** وكذا الحال في المحزون والشرع كلهم قصر
حيث لم يقرضوا الحال المحزون نصف شقة مع انه مذكور في السؤال ايضا **قوله** الم
لان لا يشترط ان يكون طبع الاطامع كالنائم فاوردت الشبهة **قوله** اي المحاكم
هذه غير داخله في الشبهة المنقطة الى القسمين اذا المراد منها كان شبهة الوطى
قوله واذا تحقق المذموم **قوله** يعني سقوط الحد **قوله** الم في قوله على كل واحد
مكمل **قوله** ذكر واحد وضرب حكمه على تاول الجناية بالتعدي لان الجنايات
هنا الزنا والقتل قال العلامة الزبيدي لا يقال انها لم ماتت بفعل الزنا
صادرات نافيلا فوجب ان لا يقبل الا القتل ويسقط اعتبارا اننا ناك قطع اليد
اذا سري ومات صار قتل وسقط اعتبار القطع حتى لا يجب الاضمان النفس
من الذية والقصاص لا نافيلا فاننا لا بدل اليد وضمان النفس بدل
النفس فاليد تابعة للنفس كسائر الاعضاء فانها لا غرضها بملك بملك
النفس بقا ويدخل ضمانها في ضمان النفس بخلاف الحد وضمان النفس لا
حقان مختلفان وجبا بسببين مختلفين الزنا والقتل فصار كمن سرق ثوبا
فانه يحد ويضمن فيه الخمر الذي لما قلنا انتهى واجاب في النهاية ايضا بان الوطى
غير موضوع لازها والزوج فلما وجد في المحل المحالي عن احد المكين كان له
زنا عنده وجوده ولا ينقلب قتل اذا انقلب الموت بخلاف القطع لا
سبب للموت كونه جرما والجموع بسبب الموت فانما انقلب الموت صار
قلا من الابتداء كونه علة العلة كما في الري كان قلا من وقت الري اذا
انقلب به زهوق الزوج وان تخللت الوسائط لكونه موضوعا للقتل ففعل
الزنا ههنا لما لم يكن موضوعا للقتل لا يصح قلا من ابتداء لعدم صلاحية
الاضافة اليه وان صار سببا هنا باعتبار اتفاق الحال ولذلك لم يمنع
وجوب الحد باعتبار وجوب لغيره انتهى والقول عندي على جواب الزبيدي
قوله لئلا يشترط الوجود **قوله** اي بين **قوله** كما في الحيض **قوله** قد سبق
في باب اليمين في العنق والطلاق **قوله** الم فاوردت شبهة **قوله** اي شبهة

كون منافع البضغ في ملكه وأما في محل النزاع ففي الملك أيضا شبهة فالتأيت
 في المنافع شبهة السببه ولا اعتبار له **ول** وأما حد القذف فالمغلبة
أه **اول** ويسمى في باب حد القذف **باب** **الشهادة على الزنا**
 والتجوع عنها **ول** قد ذكرنا ان يثبت الزنا **اول** في اربعة اقسام **اول**
 وآخر الشهادة **اول** اي فيما يتعلق بالتجوع والافق او كتاب الحدود
 بين الشهادة او لام الاقرار والتجوع عنه وايضا الاقرار بفعل الواحد
 فعل المتعدد والواحد قبل المتعدد وايضا المباحث المتعلقة بالتجوع
 الشهادة كثيرة بخلاف الاقرار **قال** المم والاصل فيما بالحدود والحالصة
 الى قوله وهو يعتبرها بحقوق العباد وبالاقرار **اول** اي شهادة بها فالتجوع
 مقدر بقرينه هو يعتبرها بالاقرار **قال** المم وان كان الناحض للاستبرص سقا
اول فيه بحث فان وجوب اداء الشهادة في الحدود قد انشخ فكيف يصير
 فاسقا وفي الكافي في رشح الزاني وان كان للاستبرصار والتميز فاسقين
 بالماخول ان اداء الشهادة من الواجبات وما خيرا منق وهذا لو اخر
 الشهادة في حقوق العباد بعد طلب المدعي بلا عذر ولا يقبل شهادة نهية
 ولا يفي عليك ان اداء الشهادة ليس بواجب هنا كما يدل عليه قوله **ول**
 بين حسبتين وما ذكرنا في كتاب الشهادة من كون الرجوع في حق الحدود
 منسوخا بخلاف حقوق العباد فانه واجب فيه فيظهر الفرق مما مل في
 جوابه فانه يمكن ان بعد اختيار اداء يصير واجبا كما في النوافل بحسب رجع
ول جواب عما يقال الذي هو شرط **اول** ولا وجه ان يرجع السؤال انه لو صح
 ما ذكرتم لزم ان تسمى الشهادة بالبره المسكلمة **قوله** فلذلك الاستيفاء
 من جهة القضاء في حقوق الله **قال** **اول** وذكر في القواعد الظهيرية والفقه
 فيه ان المقصود من التلفظ بلفظ القضاء اعلام المستهود انه حقيق بالمستهود
 او اقراره على استيفاء ما ادعاه وفي الحدود لا يسيل الى كل واحد منهما اما
 الاعلام فلان المستهود في باب الحدود هو الله تعالى قال الله تعالى واثقوا
 الشهادة لله والله لا يخفى عليه خافية ونائبه القاضي وانه يستفيد العلم

كونه منافع البضغ في ملكه
 واما في محل النزاع ففي الملك ايضا شبهة
 في المنافع شبهة السببه ولا اعتبار له
 واما حد القذف فالمغلبة

بالشهادة فلا تنس الحاجة الى التلفظ بلفظ الشهادة وكذلك الاقرار على
 الاستيفاء فان القاضي بدون التلفظ قادر على الاستيفاء كذا في نسخ النفا
 واما في معراج الدراية ولا تنس الحاجة الى التلفظ بلفظ القضاء الحق وهو
 المناسب للسباق والسباق كما لا يخفى ثم قال الكافي وهذا يجوز الاستيفاء
 بدون التلفظ بلفظ القضاء فاذا كان كذلك كان قيام الشهادة شرطا
 حاله الاستبداد كما كان شرطا حاله القضاء اجماعا ولم يبق بالمقدم الشهادة
قال المم وهي شرط في شرط **اول** للقطع بالشهادة حتى ياتي بما مرانفا **ول**
 في ذمهم نظر **اول** فيه تأمل **ول** قيل فالحاصل **اول** صاحب القيل هو لا ياتي
ول انها شهادة من وجه دون وجه **اول** اي انفا شهادة صورة وان لم
 تكن شهادة حقيقة **ول** ولا يقال بان ذلك احتيازا **اول** سيجيب الشارح
 عن هذا السؤال اجوابا اخرى في باب الاختلاف في الشهادة من باب الشهادات
 فراجع **ول** اجيب بان كل ما ذكرناه **اول** ويجوز ان يفرق ايضا بان الظاهر
 داخل في صلب الشهادة ولهذا سألهم الامام عن كيفية كاصروا به
 بخلاف زوايا البيت فانه لو سكنت عنها بقبل الشهادة فاكفى بما كان
 التوفيق فيما ليس داخل فيها صونا للحجج الشرعية عن البطلان بقدر الامكان
 ولم يكف به فيما هو داخل فيه نظر المشهور عليه ورعاية بما بينه فليست مل
قال المم واشهاد ربعة على رجل بالزنا ثم عيان **اه** **اول** العيان والحدود
 في ذوق ليس من اهل اداء الشهادة لكن من اهل التحمل ولهذا ينقض التكليف
 بحضورهم والعبد ليس من اهل التحمل والاداء الفاسق من اهل التحمل والاداء
قال المم لان الزنا يثبت بالاداء **ول** اي عند القاضي كما فسره الشيخ المم
 قوله في اول كتاب الحدود الزنا يثبت بالبينه والافق ارحب قال والمراد
 بثبوت عند الامام فراجع **قال** المم وصار كالحرم والقضاء **اول** وقد سبق
 انفا ويسمى في اخر باب التعزير كلام يتعلق بهذا المقام **قال** المم لانه لا يجب
 عليه لضمان في الصحيح **قول** قال الامام في استئذان من قوله فيقتصر عليه
 جواب سؤال بان يقال لما اقتصر عليه كان ينبغي ان يجب عليه ضمان وهو القيا

ية

فاجاب عنه وقال لكن لا يجب عليه ضمان في الوجه الصحيح وهو الاستحسان كمالا
 يستغني الناس انهم وفرغوا من الصحيح بالصحيح من الزوايا **قال** الم لما فيها من
 زيادة الشبهة **اول** يعني ان في جميع الشهادات شبهة الكذب لكنها متحدة
 لا يلزم استبعاد باب الحدود وفي الشهادة على الشهادة شبهة عدم التحيل
 ايضا وفيها شبهة ولا يتحمل **قال** الم ولا ضرورة الي تحملها **اول** يعني ان
 الشهادة على الشهادة شرعت للحاجة والحاجة اليها هنا لان الحدود محتملة
 لدورها لا لاثباتها **قال** الم واما الحد فذهب لثلاثة **اول** عطف على قوله
 اما الغرامة بتاويل اما الغرامة فذهب جميع علمائنا لانه بقي من بقي آه واما الحد
 فذهب لثلاثة من علمائنا وهم ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن حنبل **اول** ولما نال ان
 يقول القضاء لو كان قائما في زعمها وجب الحد **اول** تأمل ان يكون وجب
 بمعنى سقط **ولم** فان قيل هذا **اول** فلا وجه في لصيغة الترخيص **قوله** لما
 تقدم ان كلام كل منهم **اول** في راس الحقيقة **باب** حد الشرب
قال الم ومن شرب الخمر فاخذ ورجعها موجودة **اول** حين لاخذ ولا يتق
 الحاجة الي وجوده عند الحضور الي مجلس القاضي كما ستعلم عن قريب **ولم**
 او جازا به سكرانا **اول** البالمقدمة **ولم** ووجود الرأية من باب قوله
 تعالى **اول** وسيجي نظيره في اويل حد القذف **ولم** ولكن لا دليل على
 ان الشرط الذي شرطه ابن مسعود رضي الله عنه **اول** شرط ابن مسعود
 رضي الله عنه قيام الرأية ولم ينقل عن غيره خلافا فحل الاجماع وقرب
 منه ما ذكرناه في باب الشهادة على الشهادة في وجه الاستدلال بما رو
 عن علي رضي الله عنه على كفاية الاثنين في الشهادة على شهادة رجلين
 عندنا فراجع **ولم** وايضا ذكر في اول الباب آه **اول** ذكر في اول
 الباب ليس لانه سندا لا جاع الذي يثبت به الحد لانه لا يكون ما يثبت
 الحد ابتداء فانه لما تمكنت فيه الشبهة بالتخصيص لم يجز ايجاب الحد
 وقوله لا اصل فيه لا يبعد ان يكون منها على ما ذكرنا فليتب **قوله**
 وايضا استراط الرأية مناف لا خلاف فلم صلى الله تعالى عليه وسلم

من شرب الخمر فاجلده **اول** وجوابه ان خصومه الشرب اضطارا او كرها فتمكنت
 فيه الشبهة فلا يصح ايجاب الحد به كذا في الكافي ويجوز ان يقول ايضا لما
 خص منه ما ذكر بجوز ان يخص ما زال رايته بالقياس **ولم** فان قيل **اول**
 السؤال مع جوابه في النهاية **ولم** والتميز بعد الاستدلال على وجه الاستدلال
 صونا للحجة الشرعية عن البطلان كما سبق نظيره في باب الشهادة على الزنا
 وكذا الحال في الاقرار به حصل الجواب عما اورده الاتقاني **اول** وقوله
 والجواب حسن الى قوله على مذهب محمد **اول** فيه رد على الاتقاني **قال** الم لان
 السكر من المباح لا يوجب الحد كما لا يخفى ولبن الرماك **اول** سيجي من الم في
 تحاشا لاشربة ان لا يصح ان يحذفها من الجواب والعسل **ولم** وكلام
 يدل على ان النبي مباح **اول** البنية ايضا مباح فما الفرق الا ان يقال مراده
 بالمبيع ما اجمعوا على اباحته وليس البنية كذلك **ولم** نقض قاطع **اول** وقوله
 قاطع احتراز عن قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من شرب الخمر فاجلده فانه خبر
 الواحد **ولم** والجواب ان قوله انا اطهرنا التحفيف كلام حق لسان المجربين
قوله الاجماع لا ينفع به فكيف يستقيم الاجماع على خلاف ما فعله رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم **ولم** فلم يكدروا شيئا **اول** اي من عند انفسهم **قال** الم
 ومن اقرب شرب الخمر واستكر **اول** والسكر بفتح السين بفتح النون اغلا ولم
 يطبخ كذا فسر الناطقي في الاجناس وقال في المجمع والسكر كل شرب
 سكره وفيه ديوان الادب لسكر خمر تبينه وقال في المجل السكر شرب قال
 في المغرب السكر عصير العنب اذا استند والمرا هنا ما قال الناطقي كذا في
 غاية البيان وقال واما خصه بالذكر مع ان الحكم في سائر الاشربة المحرمة
 كذلك حيث يصح رجوعه لانه الغالب في بلادهم **ولم** وقال هو الذي
 يهدي الى قوله لانه هو السكران في عرف **اول** قوله لانه لا يقلل لقوله
 هو الذي **ولم** قال لان محرم الخمر نزلة **اول** الآية التي نزلت فيها هي
 قوله تعالى اقربوا الصلوة وانتم سكارى وليس فيه تحريم الخمر والتفصيل في
 كتب التفسير والاطهر ان يقال لانه تعالى جعل الذي عجز عن قراءة هذه الصوة

قوله ولا زلزال السكران لا يثبت لانه ما ذكرنا الكفر من الاصل لا يثبت
 على السكر قاله الناطقي ونطج الذرية فان قيل الا لا يثبت الا على
 على بعض حال السكر قال السكران لا يثبت لانه ما ذكرنا الكفر من الاصل لا يثبت
 واعانة من التبيين في اياته دون كونه لان الاسلام يعطى ولا يثبت
 كافي المكون فان اراد به يجرى دون ابدانه

قال الم لم ولا يجد السكران باقاره على نفسه **اول** قال صاحب النهاية اني
 الحدو والمخالصة لله تعالى مثل الزنا وشرب الخمر والسرقة ولكن نفي المسروق
 كذا في جامع العتباتي وقال صاحب النهاية وذكر الامام المتناهي ولا يجد
 السكران باقاره على نفسه باننا والسرقة لانه اذا صاح وجع بطل اقراره و
 لكن نفي المسروق بخلاف هذا القذف والعصا حيث تقام عليه في حال
 سكره لانه لا فائدة في التأخير لانه لا يملك الرجوع لانهما من حقوق العباد
 الاقرار بالمال والطلاق والعاقبة اني ولا يخفى عليك ان قوله لانه لا فائدة
 في التأخير له محل بحث وفي معراج الداية بخلاف هذا القذف فانه محسوس
 بصحوم هذا القذف ثم محسوس حتى يخف منه الضرب ثم محسوس كذا في
 اني وفي معراج الداية فيد بالقرار لانه لو زني وسرق حال السكر لم يجد
 الضرب بالقرار كذا في الذخيرة انتهى **باب** هذا القذف **قوله**
 واعترض بان المقييد بصريح الزنا غير مفيد للتحقق بدونه بان قال السب
 لا بلك **اول** وفي النهاية بعد ما قال فان قلت في هذا وجه من السب
 وذكر السب المثل المذكورة في التبرج والرابع انه قد يتحقق قذف الرجل
 المحسن والمرأة المحضنة ولا يجب هذا القذف كما اذا قذف الآخر المحسن
 او المحبوب المحسن والرفقاء المحضنة والرواية في المبسوط فعلى هذا لا يكون
 في الخلافة فاية وقال في جوابه واما الرابع واما لا يجد قاذف الاخر
 لانه لو كان يخطو لربما يصدق القاذف فلا يقيم التحريم مع السبته واما
 المحبوب والرفقاء فلانه لا يلحقهما السب والعار بقذفهما باننا لاننا
 منهما لا يتحقق اني فخلاصة الجواب عن الكل انه لم يجب التحريم على ما ذكره لما في
 وقد عدم المانع غير لازم في الاحكام الكلية كما سيجي في اوائل الوكالة
 ثم اقول فيه تامل ثم لا يخفى انا لا ظهر في الاخر من ان يقال فيه شبهة البه
 فان اشارته قائمه مقام العبارة والحدود تدبر في السبته اني هذا
 استوي في الكافي في اوائل الوكالة **قوله** بطريق الكناية **اول** فانها يقال
 الصريح **قوله** يعني الفرو والمحمول في قوله **قوله** قد سبق نظيره في

باب هذا السب **قوله** من قذف المجنون زني حال جنونه **اول** الظاهر ان يقال
 ومن قذف المجنون اذ زني حال جنونه آه وهكذا في النهاية ويجوز ان
 يكون من قبل كسل الحارجل اسفارا **قال** الم ومن نفي سب غيره وقال السب
 لا بلك **اول** اي است لاصلك الذي خلقت من مائه وانما ينقطع نسبه عن
 صاحب الماء اذا حصل باننا نأحق لوقال السب لا بلك فلان باليقين يكون عن
 تفصيل الغضب وعدمه كاسيا في آنفا **قوله** الم وهذا اذا كانت المرأة
 مسلمة **اول** الاولي ان تقول محضنة ليعم **قوله** وقيل يجب ان لا يجب هذا
 وان كانت قد ذهبت في حالة الغضب يجوز ان ينفي النسب من ابيه من غير ان يكون
 الام زانية من كل وجه بان يكون موطنة بسبته ولدت في عدة الوطى **اول**
 واجاب في الكافي بانه اذا وطئت بسبته كان الولد ثابتا بالنسب من ابيه
 وانما لا يكون ثابتا بالنسب من ابيه اذا كانت الام زانية فدلالة قذفه
 بهذا اللفظ موبدة قول ابن مسعود رضي الله عنه لاحدا لا في قذف محضنة
 او نفي رجل من ابيه انتهى **قوله** كان الولد ثابتا بالنسب من ابيه ضرورة هو
 قوله وانما لا يكون ثابتا بالنسب من الاب اذا كانت الام زانية يعني وهو
 قد قذفه بنفي نسبه عن الاب فدل ذلك على انه لم يرد بقذفه كون امه موطنة
 بسبته لما فيه من ثبوت النسب ايضا ثم اقول لا يذهب عليك ان فرض المسألة
 فيما ذكره يدفع هذا السؤال ولا يحتاج الى الجواب **قوله** ونقله غيره من المشايخ
اول اراد الاقاضي **قوله** عن شرح المجاميع الصغير **اول** هو للفقهاء في
 رحمة الله تعالى **قال** الم فيكون القذف متساو لا بمعنى **اول** قال الزبيدي ان
 العار نوع ضرر والتضرر الرجوع الى الاصول والفرع كالرجوع الى نفسه
 وكذا النفع الرجوع اليهم كالرجوع الى نفسه الا يرجح ان ذلك منع قبول
 الشهادة لهم ورفيع الزكوة اليهم ومنع الركيل من البيع لهم وغير ذلك
 من الاحكام انتهى بخلاف الاخ والعم وعندها **قوله** فانه ليس لاحدان
 ياخذ بحده **اول** خلافا لابن ابي ليلى رحمه الله **قوله** الم وبسبب ذلك البنت
اول قال الاقاضي وان لم يكن وارثا لانه من ذوي الارحام انتهى وفيه

قوله في المحضنة يعني المرأة
 وفي الروايات التي نقلها
 محمد بن ابي نعيم

لانه وارث عندنا ففي المربع تامل ودفعه غير خفي لان المراد بالارث هو الارث
 بطريق الفرضية والعصوية اذ هما اسباب الارث عندنا في حكمة **ولم**
 الا انه فرض قامة **اول** من كلام لي اليس **ولم** هو عمر بن عاص **ولم** هو من
 ملوك غسان **ولم** وارخلوه تحت الامار **ولم** بنو عصب **واللم** واد
 الى الخيرات زنا في الجبل **اول** اولما شبه ابا امك واسمه عمل **ولم** ولا يكون
 كهلوف وكل يصح في مستحبه قدما جندل **ولم** وارقاء الهلوف والمقل الجاني
 الذي لا حريمه والوكل الذي ينكل على الناس فيما يحتاج اليه والمجدل الممتد
 على الارض يريد انه لا يستيقظ حتى يصبح **واللم** وذكر الجبل بقره مرارا
اول قال الاتقاني لانه لاننا الذي هو لنا حشة قد يقع في الجبل
 انتهى وهذا هو مرادها **ولم** واروق الى الخيرات **ولم** اي يادري الى فعل الخيرات
 لتقع بها وتذكر كما زنا المرتبة في الجبل **ولم** زنا **اول** اي صعودا **اول** تاكيدا
 لكون المهورا **اول** حيث قال يقرده وذي يقين **ولم** والذي يخرج على الارض
اول نعم اذا لم يقل دليل على الاول وهذا الدليل موجود وهو قوله لان من
 العرب آه قاتل **واللم** ولو قال زناات على الجبل قبل الايجد لما قلنا **اول**
 من انه يقين الصعود بالارادة اذ كان مقرونا بكلمة على ما قاله الامام ^{الشرعي}
 في مبسوطه وكذلك اذا قال زناات على الجبل يلزمه التحذير كذلك اذا قال
 زناات في الجبل الا ان تحذف قول اهل اللغة اذا استعملوا الكلمة بمعنى الصو
 يصلون به حرف في لا حرف على انتهى فيه تامل **واللم** وقيل بجدة المعنى الذي
 قلنا **اول** فهذا القائل لا يسم يقين الصعود حين المقارنة بكلمة على الاية
 غير خالت السباب فليست **ولم** واعترض على قوله فيصير الخبر المذكور
 في الاول مذكورا في الثاني بان المراد بالاول هو قوله يا زاني وما ثم خبر
اول الاعتراض الاتقاني لانه يجوز ان يقال قوله يا زاني يتحقق
 معني قوله انت زاني فماده بالخبر المذكور في الاول هو الخبر ضمنا بل نقول
 ليس مراد القائل حقيقة التناهي بل الحكم عليه بانه زان فهو مستقل في خبره
 الحال فلا استحالة **ولم** غاية ما في الباب ان اللعان في حق الرجل قائم مقام

١٤٠
 حد القذف **اول** كرامة باب اللعان **قال** **اللم** وهو المراد في مثل هذه الحالة **اول**
 اي يجوز ارادته وانما قال لدفع ما عسى يقال انه لا مجال للملك الارادة لان
 ما كان معه بعد النكاح وطى حلال ليس بزنا **قال** **اللم** واللعان يصح بدق
 قطع النسب كما يصح بدق الولد **اول** في الكافي وينبغي النسب بدق اللعان
 كما لو نفي نسب امراته الامة تنفي النسب ولا يجري اللعان انتهى فانك
 اللعان عن قطع النسب وجورا وعدما **ولم** على حسب ما اختلفوا فيه **اول**
 كرامة باب اللعان **ولم** ومعناه التي لا عنت بولد كذا في الكافي **اول** يعني
 في الكافي للشيخ **ولم** ومعناه العفة شرط وجوب حد القذف **اول**
 لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية **ولم** فان قيل اللعان قائم مقام
 حد الزنا **اول** كما سبق في باب اللعان واجاب الاتقاني عن هذا السؤال بان
 معنى قولهم اللعان قائم مقام حد الزنا في حقها ان الزنا لو ثبت منها لم يحد
 ولكن لما ثبت لم يحد المرأة حد الزنا ولم يحد الزوج حد القذف فان
 اللعان بينهما فقام ذلك مقام حد الزنا في حدها ومقام حد القذف في
 حقه بآية اللعان من هذا الوجه حيث لم يحد احد منهما وليس معنى ^{اللعان}
 كاجراء الحد الا يري ان التفرق بينهما الموقوف باعتبار انهما محصنة لانها
 لو لم يعتبر محصنة لم يجر اللعان بينهما اصلا فان ذكر اللعان احصانها
 فحال ان يقطع الاحصان بما يكذب به انتهى فليست **ولم** قلنا لم يحد
 الي قوله فتعارض الوجهان فنساقط **اول** واعترض عليه الاتقاني
 بانها اذا كانت محصنة من وجه غير محصنة من وجه فجهة كونها غير
 محصنة تكون شبهة في اسقاط الحد عن قاذفها لان شبهة مسقطه
 الحد لا موجهة فينبغي على هذا ان لا يجب الحد على القاذف انتهى وقد مر
 الشارح في باب الشهادة على الزنا ما يقارب هذا فنذكر **ولم** ولما لم
 ان يقول سلمناه **اول** انت جدير بان المردود ليس هذه الشهادة
 التي حلت بعد حصول عدالة الاسلام **ولم** فكيف ينقلب موجبا للرداء
اول كسمل زني في دار الحرب لم يخرج لم يجد وقد سبق **قوله** مردوده

القذف قبل الاسلام وبعد **اول** فيه شيء اذ ليست له تلك الشهادة بل الاسلام
 حتى ترد **ولم** والشهادة المقبولة **آه اول** وسيجي ان شاء الله تعالى في باب
 لقب الشهادة ومن لا يقبل كلام معلق بالمقام **قوله** وقيل في الجواب **اول**
 جواب بتسليم كون الرد صفة للمقام قبل الاسلام ثم لا يخفى ان هذا الجواب
 غير مناسب لما في الهداية فاقبل **فصل** في التعزير
 قال الامام الترمذي في شرح الجامع الصغير في اخرا باب الوطى الذي يجب الحد
 والذي لا يوجب كل شيء سعة الامام ليس في قه امام بما يوجب الحد فلا حد
 عليه لان الاستيفاء اليه ولا يمكن ان يستوفى من نفسه واستيفاء نائب
 عنه كاستيفاء بخلاف المقاص وحقوق العباد لا استيفاء ذلك
 الى ادانها وقال الشهيد وعلى هذا حد القذف ينبغي ان لا يجب على الامام
 لان الغلب فيه حق الله تعالى ذكره وليس لهذا لوعني لا يصح على في السلف
 لانه بالعفو في بابتك عرضه وهذا لا يمنع وجوب الحد فانه اذا عفو
 بقذفه لا يمنع وجوبه ولا يعتاط عنه ولا يورث في التعليف خلاف
 ثم ذكر وكان الغلب فيه حق العبد بدليل انه لا يسقط بالتمام ولا بالرد
 ويقره القاضي بعله ولا يصح الرجوع عنه بعد الاقرار ويشترط فيه الذم
 ويقام على المستامن ولا يقام لابن علي الاب ولا للمولى على عبده ويقدم
 استيفاءه على حد الزنا وشرب الخمر فدل ان الغلب حق العبد والامور
 شهد له ان حق الله وحق العبد اذا اجتمعا يقرب على العبد بالحجة غير
 ان الامام يستوفيه دون القذف وان كان حقه لانه لو فرض ان القام
 على اشد الوجوه غنطا في نفسه وهو كالتعزير به حق العبد واقامة للا
 بخلاف المقاص فان الاستيفاء للمولى لانه مقدم بخلاف التعزير لانه
 حق الله تعالى لانه في اقامته كل احد يعلم النية عن الله تعالى وسئل
 الهندواني في رجل وجد رجلا مع امرأة على حلقه قل قال ان كان يعلم ان
 يزوج عن الزنا بالصباح والضرب بما دون الصلاح لا وان علم انه لا
 يزوج الا بالصلح حل لما قل فان طأعته المرأة حل له قلها ايضا قلت

هذا

وهذا تنصيص منه على ان الضرب تعزير عليك الانسان وان لم يكن محسبا و
 كذا القتل ثم وجدت المسئلة في المتن عن اب يوسف رحمه الله كذلك لكن
 وضعها وجد رجلا مع امرأة او مع محرمة او مع جارية وفي نوادر ابراهيم
 عن محمد راي محصنا نرى جازله ان يرميه ويقتله وفي جامع قاضي في الحد
 في باب من الشهادة في الحدود وان الاصل في كل شخص اذا راي مسلما زني
 ان يحل له قتله وانما امتنع خوفا من ان يقتله ولا يصدق في قوله انه زني
 وفي الساق ليس للمولى ان يحرق عبده او امته لانه حق الولاية وهم الذين
 يكون ذلك لانهم المخلصون في الشرع وله ان يقرها لان التعزير تأديب فحاز
 ان يليه المولى عاين القاضي رجلا زني وشرب لم يحرق استحقاقا وعن محمد
 عتد وهو القياس اعتبارا باسباب الحقوق وحد القذف والمقاص
 وجه الاستحسان الاستيفاء الى القاضي والقاضي مندوب الى الذم بلخير
 فلحقته التهمة فيما يستوفيه ولا يستوفى وفي سير كبر اذا شتم الامام الاعظم
 احد بغض الى غيره اقامته لا بقية بنفسه ولا شتم وفي ادب القاضي
 اذا زني غيره في القضاء وعليه جاز ويجوز قضا المقلد للمقلد عليه
 كان المقلدا لخليفة او قاضي القضاء لانه المقلد ليس نائب عن المقلد بل
 هو نائب عن المسلمين ولهذا لا يفرق بينه فكل من يقبل شهادة له يقضاه
 للمقلد واستشهد من توكل بشي تم استغنى فقضى له في تلك الحادثة
 لم يجر لقاضي القضاء المروذي فقال لا يجب ان يجوز لان نائبه يعمل الشرع
 لاني فقلت هل انت اذا بنفسك لنفسك فانت نائب الشرع فانقطع وان
 لمزيتي بمثل هذا ان يطلب من السلطان الذي ولاه ان يولي قاضيا آخر
 حتى يختصما اليه فيقضي ويحكم واحكاما **قوله** وقيل روي عن اب
 ان التعزير من السلطان باخذ المال اجاز **اول** قال الزاهد في شرح القدر
 في بحث التعزير بالمال ولم يذكر كيفية اخذ المال وارجح ان يأخذها ويسكنها
 فان ليس عن توكلهم يعرفها الي ما يري شرط التعزير باخذ المال كان في ابتداء
 الاسلام ثم تنسخ عنها المراد عن قوله شرط شرح الطحاوي **قوله** وذكر الامام

التعزير

اولية باب الوحي الذي يجب له **ولم** والمقدرين من الخلق **اول** هو
كلام صاحب النهاية **ولم** فصرفه اليه وذلك اربعون **اول** للتيقن قال
الاعاني قوله فصرفه اليه اي صرفه بوجوه خفيفة ونحوه التفسير الجاني **اول**
والتيكس في الحديث ثمانية **اول** المطلق قد يصرف الى الكلام كما بين في علم
الاصول فقوله والتكس في الحديث ثمانية ممنوع **قال** المم ولهذا لم يخفف
من حيث التفرق على الاعضاء **اول** قال صاحب الكافي في حدود الاصل يفرق
التقرير على الاعضاء وفي اشربة الاصل يضرب التقرير في موضع واحد وليس
في المسئلة اختلافان اثنين وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع **فموضوع**
الاول انه المبلغ التقرير اقصاه بان اصاب من الاجنبية كل غير غير الجماع
واخذ السارق بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج وموضوع الثاني لم يبلغ اقصاه
بان كان فيما عدا هذين الموضوعين انفق وفي فتاوى الامام الترمذي في
التقرير لا يفرق المضارب لانه قليل ولو فرق لم يقع به الزجر ويضرب على الظن
وعلى الالة وفي المنشي قالوا هذا في اذ في التقرير وهو ضرب بوط او طين
او ثلثه فاما في اقصاه فيفرق انفق **قال** المم ومن هذه الاقام اخرى فمات
فدمه **اول** يقال ذهب دمه هدا اي باطلا واعلم ان هذا ينبغي ان
يكون قول ابي حنيفة رحمه الله فقد لما مر في باب الشهادة على الزنا من انهما
غربايت المال لو مات من الجلد **قال** المم في بيت المال **اول** وفي قول
في ما له كما سبق في باب الشهادة على الزنا **ولم** المم من غير واسطة **اول** اي
من واسطة جلد الجلاذ فلا يكون لالات خطامته **ولم** واما الاطلاق
فاسقاط **اول** الاطلاق دفع لعقد **كتاب** **السرقة** **ولم**
لما فرغ من ذكر المزاج المتعلقة بصيانته النفس **اول** اراد بصيانته النفس
ما يشتمل صيانته العقول والاعراض ايضا فانا لا وصيانته جزئيا والثاني
صيانته ما يتصل بها فان صيانته ماء الوجه **ولم** لان صيانته النفس اقدم من
صيانته المال **اول** لان المال وقاية النفس قال الله تعالى خلقكم بما في الارض
جميعا وقال الشاعر ابراهيم بن عوف **الاربع** لا بال الله بعد افرجه

ولم وقوله وقد زيدت عليه اوصاف في الشريعة وهي ان يقال السرقة آه
اول هناك مسامحة في العبارة **ولم** السرقة اخذ مال الغير **اول** هذا
السرقة التي توجب لقطع والافسدة ما دون تضارب السرقة سرقة ايضا لغة
وشرعا فان العبد اذا سرق ما دون تضارب يرد على بائعه يعيب السرقة
ولا يقطع كذا في الخلاصة وغيرها **ولم** حرزا للمتمول آه **اول** احتراز عن
سرقة المحض وصعوبة الحديث وصحائف العربية والشعر فان المحض يكتب
الحديث بخزان المقرأ لا للمتمول وكذا غيره لا يقصده المتمول بل معرفة الحكم
والامثال **ولم** غير مستعار اليه الفساد من غير تاويل **اول** احتراز عن اخذ
صاحب الحق خلاف جهنم حقه اذا قال اخذت لاجل حق فان احد متاولا
ولم فان الصلوة شرعا عبارة آه **اول** قال العلامة فخر الدين الزيلعي
في اول كتاب الصلوة الصلوة في اللغة الغالبة الدعا قال الله تعالى وصل
عليهم ان صلواتك سكن لهم **اول** جارح لهم وانما عدي بعلي باعتبار لفظ الصلوة
وفي الشرح عبارة عن الافعال المحصورة المعهودة وفيها زيلعي
معنى اللغة فيكون تغير لانفلا وفي الغاية والظاهر انها منقولة لوجهها
بدونه في الاتي انتهى وفيه تأمل فان الدابة منقولة اليه وادب القوام الاربع
مع وجود المعنى الصلي فيها **ولم** والثالث ما ابناه مفرآه **اول** اي ما ابناه
اللغة **ولم** وهي مفرقة في الشرع **اول** فيه ان الصلوة ليس يلزم ان
تشتمل على معنى الدعاء كما في الاتي **ولم** وان وجدت وقت الدخول
لم توجد وقت الاخذ **اول** فكان فيه شبهة العدم والمحدود وتذكر
بالشبهات **قال** المم واذا سرقا عاقل الباطل **اول** قال في الكفر السرقة
اخذ مكلف حقيقة قدر عشرة دراهم مضروبة محرورة بمكانا وقفاظ انفق
قال العلامة الزيلعي في شرحه قوله المضروبة اشارة الى انه اذا سرق فضة غير
مضروبة وزنها عشرة او اكثر فميتها اقل من عشرة مضروبة لا يقطع بخلاف
المهريت يقع جعلها مهورا والفرق بينهما ان المحدود يدربا بالشبهات
فيعلق بالكمال والمهر ثبت على الشبهة فيصح كنفه ما كان على هذا

الفضة

اول الزيف وانما سرقها وزنها عشرة وقيمتها اقل او قيمتها عشرة وزنها اقل
لا يقطع انتق وانت جيران المفهوم من الهداية اعتبار القيمة فقط فليست
فانه يقال ذلك فيما اذا لم يكن المروق من جنس الدرهم والا فيحقق التهمة
ولم لا نخطاب السراة **اول** فيه ان الخطاب الدائم للسرقة **ولم** لانه
مستحق **اول** بالاستفاق الكبير وفيه ما فيه **ولم** من السرقة **اول** لعل هذه
مغالطة ناشئة من اترك اللفظ **ولم** غير ان الشافعي **اول** انت جيران
بانه لا يدل على اعتبار المقدير ويرفع دينار بل وجهه امر اخر وهذا الدفع
الخالف بين الروايتين **قال** الم وقد تباد ذلك بقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم **اول** فانه انهم صرحوا بان ما يصح عليه لا يصح مرجح **قال** الم اشار
الي ان غير الدرهم بعترت به وان كان ذهب **اول** فيه تأمل فانما المذكور
في الحديث رواه اصحابنا الا في دينار وعشرة ودرهم فما بالهم لم يعتبروا القيمة
بالدينار مع تقدمه في الذكر والحال للدرهم فيه اشد او لم يقرروا جنس
الذهب بالدينار وجنس الفضة بالدرهم وغيرهما باحدهما ايا كان المراد
اقف على وجهه الى لان في كتبهم وعلل استدلالهم بقوله المجن وقيل بالدرهم
في الرواية التي اخذوا بها وفيه تأمل وجواب ذلك المذكور في الكافي
فراجع **ولم** الا في ثمن بمن حقه **ولم** بالتحريك بتقديم الحاء **ولم** ولما قلنا
ولا مرجح صرنا الى اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم **اول** فيه بحث اما اولا
فلان قوله ولا مرجح ممنوع واما ثانيا فلان ترجمه لا يطابق المشرع بل يري
الي قول صاحب الهداية ان الاخذ بالاكتر في هذا الباب ولي **ولم**
وهو ان العمل بمذهبنا يستلزم العمل **اول** فيه بحث اما انما من
الاستلزام غير ظاهر بل الظاهر عكس ذلك فالجواب ان ملو العمل بمذهبنا
عمل بالمستقوع عليه دون مذهبها فانه يختلف فيه وادني درجات الخلاف
ايراث الشبهة فتأمل **ولم** وجبت الاعتراض الى قوله ساقط **اول** لا
للسفاني **ولم** لان المروق منه خاص بخاص **اول** فيه تأمل **قال** الم و
اول تعزير الاق سقا **ولم** قال الانفاقي بالنصب عطف على قوله ان

سألهما وانما يحسبه الي ان يسأل عن عدالة السهو لان التوثيق بالكفالة ليس
بمشرع فيما سبناه على الدر انتق وقد مر في اوائل الحدود وما يتعلق بالمقام
فراجع **باب** ما يقطع فيه وما لا يقطع **ولم** ولا يرد ما قبل
اول اراد الانفاقي **قال** الم غير منسوب **ولم** قال الكافي وصاحب الهداية
قوله غير بالنصب صفة لقوله مباحا واما الشا ح جعله حالا **ولم** لحوق
الملا **اول** الظاهر ان يقال لحوق المسفة **ولم** يعني لما كان الامر
كذلك **اول** لا ولي ان يقال ولما كان الامر كذلك كان في حرم نقصا
فان قوله الاربان الحسبة تنوي نقصان الحزم **ولم** والمعاذق الا لله
اول بالعين المملة **ولم** لا يقطع في سرقة العبد الصغير **ولم** في بحث
يمكن ان يتاؤل في اخذه اسكانه كافي الحز الصغير فتأمل في جواب **قال** الم
الا انه انضم اليه معنى لادمية **اول** والانضمام غير البتة فتأمل
ولم وقوله لان عندها لا يهملها بدليل ان مستغنى لا يضمن **ولم** اي يدل عدم
تعيين المسكف عندهما على ان مذهبها ذلك يعني لا يهملها الاستياء
عندما فلا يقطع **ولم** من اقل الباب **اول** ولا يقال قفل الا اذا كثرت
الابواب لان التفصيل للتكثير ومثله اطلق الباب وغلق الابواب **ولم**
بيانه ما قال في المبسوط **اول** اعيان قوله والصحيح حيث يفهم منه ان من
هلما تامل قال ليس هذا على الخلاف **ولم** وقوله لما بينا اشارة الى قوله
عليه السلام لا قطع للحق والمعقولة ولعل الاولي ان يقال لما بينا من
الادلة من الجانبين لانه علة لكونه على الخلاف وجه ما ذكره الشا حون هو
حمل قوله على الخلاف على معنى انما يخالفان ابا يوسف والشافعي ولا يوافق
قال الم ولو كان حقه درهم فسرقة نائرا **اول** كان الاستدلال بكونه هذه المسئلة
مقدما على قوله وان رقبته عرضا الا انه لم يستحسن ان يفضل بين كلامي
بمسئلة غير مذكورة فيها **قال** الم والقيام ان يقطع **اول** فيه اشارة الى
ان العمدة في الاستدلال هو القياس ولهذا لم يجب عن الحديث بناء على
انه معطوف **ولم** وجه التثنية هو ان المتاع **اول** هذا لا يثبت

نما

المعصية في السرقة المردود وتوطئه لبيان وجه السبب **قوله** والموفي في
 المرة الثانية **اول** يعنى منافع البضغ **قوله** لان الاول لا ياتي **قوله** كونه عرضا
قوله والقطع بالجره **اول** ولعل الخضم يقول القطع في الاول باعتبار السرق
 والاولى لاشت والثانية غيرها فليست **فصل** في الحرز **قوله**
 فرغ من ذكر الموصوف الى قوله الوصف **اول** المراد من الموصوف المالك ومن
 الوصف الحرز **قال** الم فالاول هو الولد **قال** الم ولهذا اباح الشرع النظر
 الى مواضع الزينة الظاهرة **اول** لعل المراد بالزينة الظاهرة ههنا ما يظهر
 ترك التكلف والافنى الكلام بحث **قال** الم والحرمة بدونها لا يحتتم آه
اول فيه تأمل **قوله** الاخر من الرضاغة **اول** اي حرمة الاخت **قال** الم خلا
 للتساقي لمبسطه بهما في الاموال عارة ودلالة **قوله** وذلك انها بذلت
 لنفسها وهي انفس في المال اولى كذا قالوا لكنه خاضع بما اذا كان الموقوف
 منه الزوجية **قال** الم ولو سرق المولى اولى كذا قالوا لكنه خاضع بما اذا كان
 الموقوف منه من مكاتبه لم يقطع الى قوله وكذا السارق من المغنم **قوله** فيه بحث
 لان عدم القطع في تلك المسئلة على مقتضى هذين التعليقين لا يكون لا نقاش
 الحرز فلا يناسب ذكرهما في هذا الفصل بل الموضع المناسب لذكرها الباب
 السابق عند قوله ولا يقطع السارق من بيت المال والظاهر ان ذكرهما **قوله**
قال الم لان فيه نصيبا **اول** هذا التعليق يدل على انه لو لم يكن فيه نصيب
 يقطع لكن الرواية مطلقة في مختصر القدوري وشرح الطحاوي فلا بد من
 تقليل **قوله** الم لانه حرز بدونه وهو البيت **قوله** قال الزيلعي لان الحرز
 فوق الحرز بالمحافظة وانه فيكون كالبذل عنه فلا يعتبر حال وجود المصل
 انتهى لا يقال انا كان في الحرز شبهة البدلية بحبان لا يقطع السارق
 منه اذا الحدود وتدرى بالسبهات لاننا تركنا القياس بحديث صفوان
قال الم ومن سرق شيئا من حرز **اول** تفريع بيان لما قاله اول بقوله الحرز
 على بن عينة **قوله** وكان قول الم فسرق منها بعد قوله انما اشارة الى هذا
 بالتحسين **اول** يعنى الدخول بالليل جهرا ولا حفاة عن اعين الناس **قال**

اول اي فني الاول القطع حذف
 المضاق اليه واقم مقامه **قوله** عن قرابة
 الولاد **اول** الى عن ذي قرابة
 الولاد
 م

وهي بناء على مسئلة **اول** يظهر بناؤها عليها باد في التامل كقولنا بد في قطع
 الداخل اذا دخل الخارج يده من ملاحظه دليل قوله اذا دخل الحرز جماعة
قال الم لان في الاصل الاول الرباط من خارج فيه الطريق يتحقق الاخذ
 من الظاهر فلا يوجد هناك الحرز **اول** فيه بحث يدفع بادي تأمل فانه
 لا يدخل يده في الخرج لعدم قابلية الحرز لذلك اذا كان الظاهر خارج
 فلم يوجد هناك الحرز على الكمال **قال** الم لانه حرز اما بالكم **اول** او بصفا
 اي في صورة طرها داخل الكم بل المال حرز بصاحبها والمال يتبع انفق
 بل الظاهر عكس ذلك وايضا لا يلزم قوله لنا الحرز هو الكم اذا ابيوسف
 لا ينكره **فصل** في كيفية القطع **قال** الم لان الاسم يتناول
 اليد الى الابط **اول** ولعل المراد لفظ اليد مشترك بين الكل والجزء كلفظ
 القرآن قال العلامة الكاكي اليد قد يكون من المنكب وقد يكون من المرفق
 وقد يكون من الرسغ باستعمال العرب واللغة والشرع ولكن هذا هو
 بيتا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمله وعمل الصحابة رضوان الله عليهم و
 اجماعهم انتهى قوله لانا لا سلم على اسم اليد وقوله يتناول اليد اي المستمسك به
قوله انا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر بقطع السارق من الزند **قوله**
اول فيه شيء فان ظاهر اسلوبه يوم ان يكون قوله وللحسم معطوفا على قوله
 يقطع وليس كذلك بل على قوله من الزند **قوله** يوجب تناول اليد من
 جميعا **اول** يعنى على سبيل البذل كما في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم و
 ايديكم **قوله** وانما اخضا باحيفة رحمة الله **اول** قال الشيخ الامام
 السغناقي وبقه الكاكي وانما اخضا باحيفة رحمة الله لما ان شبهة عدم
 وجوب الضمان على السارق انما ترد على مذهبه لانه يقول بعدم وجوب
 الحد فيمن ظان ان القطة وقع حد اعنده فلا يضمن السارق شيئا
 لعدم وجوب الضمان انتهى وعند محمد ان ما ذكره السغناقي انسب بالمقام
 ما ذكره الشارح تعالى لا نقاش في قائل انت **قوله** فاذا زال ذلك
 بيان وجوب الضمان ايضا **قال** **قوله** فيه بحث فان الظاهر خلاف ذلك

قوله قلنا في طرفي يوسف ومحمد رحمهما الله **قوله** وجهه القصيص غير ظاهر
 فان ذلك في طرفي حقيقة رحمه الله ايضا **قوله** ومعنى قوله لان الاستيفاء
 من القضاء في باب محدود قد تقدم **قوله** في باب الشهادة على الزنا **قوله**
 اجيب بان الفرق من حيث انما نحن فيه قد ظهرت فيه السرقة هي خصوصية
 مهيبة **قوله** قلنا في ظاهر هذه الحقيقة ان الخصوصية شرط لظهور السرقة
 لعدم احتمال زنا الاقرار والقرار له بالملك بعد اداء الشهادة فتأمل
 هل يدفع نالك الاحتمال دون ان يحضر المالك **قال** الم انما جعلت حجة
 ضرورة قطع المنازعة **قوله** فان قيل اريد انها جعلت حجة لتلك النصوص
 في حقوق العباد فسلم ولا فائدة لان القطع من حقوق الله وان اريد جميع
 الحقوق فيزول وهو ظاهر قلنا المراد هو الاول لكن ثبوت حق الله هنا يكون
 في ضمن حق العبد في المروق ولهذا لو شهد شاهدان على رجل بالسرقة
 والمشهد لم ينكر السرقة لا يقطع السارق صرح به ان يفي فليست **قال** الم
 بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار **قوله** يفهم مما ذكره هنا ان صحة الرجوع بعد
 الاقرار في الحدود لكن القول على ما يفهم هنا وهو المصريح به في كتبهم **قال**
 ومعناه **قوله** قال الامام في معنى الاحلاق انتهى وفيه تأمل **قوله** بدليل
 انه سيجل بالمقام **قوله** فيه بحث **قوله** وبدليل انه لو قال لا على المال **قوله**
قوله فيه بحث **قوله** حتى تنزع فيه الخصوصية بدون القطع **قوله** اي بدو
 الخصوصية في القطع وان لم يسقط القطع كما تر **قال** الم حتى تسقط عصمة
 المال باعتبار **قوله** معارض بما اذا اقر لم يرجع ثبوت المالك والقطع
 وجواب لا يخفى اذ لا يبقا انا يرجع **قال** الم وانما قطع السارق والعين
 قائمه في يد **قوله** لو اطلق عن قوله في يده لكان اشمل قال صاحب المدايع
 والعلامة الكلبي ولو باع السارق المسروق من انسان او ملكه منه جرحه
 من الوجوه فان كان قائما فلصاحبه ان يأخذه لانه غير ملكه ولما اخذ منه
 ان يرجع على السارق بالتمن الذي دفعه لانه الرجوع بالتمن لا يوجبنا
 على السارق في عين المسروق لانه يرجع على ثمن المسروق لا بقبضه انتهى

قوله لا تعرف بالاستقراء **قوله** منقوض بخبر الذي **قوله** الم لان العصمة
 لا يظهر سقوطها في حق الاستهلاك **قوله** وجبان لا يجب الضمان عند الاستهلاك
قوله يجب الضمان باستهلاك خبر الذي كما سبق انفا **قوله** لان الضمان الى
 قوله بالضمن **قوله** يعني قوله تعالى فاعصوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم
قوله ومن الشارحين من قال **قوله** اراد الامام في باب
 ما يحدث السارق في السرقة **قوله** واورد على هذا الجواب **قوله** المور
 هو الكافي في معراج الدراية لكن تقرير الجواب الذي هو مورد هذا الاراد
 ليس على هذا النمط **قوله** وعن هذا ذهب بعضهم **قوله** اراد المختار
 قال الكلبي وفي النجاشية وفي الصحيح ان لا يضمن التقصان ولا يجمع القطع
 مع الضمان **قوله** لها ان هذه الضقة تبدل العين سا وحكا **قوله** اما
 تبدل كما فلا نالت لا يعطى راس المال في المضاربات والشركات بخلاف
 القروب **قال** الم فان سرق ثوبا فصبغه احمر لم يؤخذ منه التوب **قوله**
 وفي الكنز ولو صبغه احمر فقطع لا يرد ولا ضمانه وهكذا ذكره في المحيط
 الكافي ولفظ صاحب الهداية وان سرق ثوبا فقطع فصبغه احمر لم يؤخذ
 منه التوب ولا يضمن بتاحين الصبغ عن القطع ولفظ محدث سرق التوب
 فقطع يده فقد صبغ التوب احمر **قوله** دليل على انه لا فرق بين ان يصبغه قبل
 القطع او بعد انتهى وانت جدير بان عبارة الهداية ليست على ما نقله
قوله وهو لا يدل على التعقيب **قوله** بل صبغه لمضي بذل على المقدم على
 ما عرف في مباحث الحال **قوله** انما يستقيم اذا كان صورة المسئلة **قوله** وفيه بحث
باب **قوله** قطع الطريق **قال** الم ولان الجنايات متفاوتة
 على الاحوال **قوله** عطف على التوفيق كانه قال والمراد والله اعلم التوزيع على
 الاحوال لا يعتبر لان الاجزئية المذكورة في الآية الكريمة اربعة والاحوال
 ايضا اربعة فالظاهر انقسام الاجزئية عليها ولان الجنايات **قوله** الم
 ويستلون هذا **قوله** وفي قاضي خان انهم يقتلون قصاصا
 فيتم ما لا يخفى من مخالفة **قال** الم والرابعة اذا قتلوا واحدا

ان في خبر ان المختار في الجنايات
 لا يضمن التقصان ولا يجمع القطع
 مع الضمان

المال فالامام بالخيار **اول** فيه ان هذا التغيير في ما ذكره انما هو في
 على الاحوال فليست امل في التوفيق **ولم** اي مثل ما نقل عن ابي يوسف رحمه الله **اول** فيه
 فان المراد مثل ما قال القدوري **قال** المم وانما الشرط الفصل من واحد منهم
اول لعل في مستأجها والمراد ظاهري من واحد منهم لا اقل **ولم** لان موجب
 الارش **اول** الظاهر ان يقال موجب الحج **ولم** وان كان الاول **اول**
 لنا ان نختار الاول ونمنع قوله كان الوجه الثاني دخلا فان لا يخل فيه
 هي المقدمة الاولى فقط فان تقدير الوجه الثاني ان التوبة قد تكون ترك المال
 واذا رد المال فلا ضرورة فلا قطع كما ذكره على ان توفيقا عليه في نفس
 وملاحظة امر آخر ولا يستلزم الاول الثاني وهذا كلام اجمالي والعامل
 تكفيلا لاشارة **ولم** واعتراض بان وجوب الضمان **اول** المعتز هو
 الكافي والاشارة **ولم** واجيب باننا فرض المسئلة **اول** المجيب هو
 ولا ينافي **قال** الم قول الجنيبة وذو رحمهما الله **اول** اي قولهما في الواجب
 فلا اعتبار في قوله عز ابي يوسف **قال** الم لو باشر العقلاء **اول** المقتضى
 ليدل على الكمال فالمراد العقلاء بالاعتق **ولم** ذي الرحم المحرم من ادم
اول اي ذي رحم من احد السراق **قال** الم فصارت العاقلة كدار واحد
اول الاولى كبيت واحدة قد يكون في الدار الواحدة مقاصير كما سبق
كتاب **السير** **قوله** وذلك العنبر ياتي بفعل الماورد **اول**
 احتراز عن مثل الرضوخ فان ذلك العنبر فيه لا ياتي بفعل الماورد بل
 الى بيان على حدة وهو الصلوة وتفصيله في كتاب الاصول في باب الامر **قوله**
 الا ان الحدود ومعامله مع المسلمين **اول** اي بلا يراد شي اجنبية بينهما فلا
 يراد ان يقال يكفي في بيان وجه التقديم ان يقال لان الحدود ومعامله مع المسلمين
 آه وما عداه غير محتاج اليه **قال** الم الجهاد فرض على الكفاية **اول** اي فرض
 لاجل كفاية مهم ديني على ان يكون على التقليل كما في قوله تعالى ولتكن الله على ما
 عديكم اي هداية اياكم ويجوز ان يكون للصاحبة كما في قوله تعالى وآت
 المال على حبه ويكون المضاف مقدرا وعلى الاستقلال اي على اصل الكفاية

على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل اي على الكفاية فيكون المراد بقوله القرصية والا
 فهو فرض على الكل ابتداء على المختار وفي المحيط البرهاني والذخيرة قال ابو حنيفة
 رحمه الله الجهاد واجب على المسلمين الا ان المسلمين في سعة من ترك الجهاد حتى
 يحتاج اليهم ويختلف عبارة المشايخ في ذلك قال بعضهم الجهاد واجب على
 المسلمين فاذا جازا النفي فهو فرضية وفرض هذا القائلين الفرضية والواجب
 لا الفرق بينهما ظاهر نظر الى الاحكام حتى ان الصلوة المنذورة لا تؤدى
 بعد صلوة العصر ويقضى الفوات بعد العصر وبعضهم قال الجهاد قبل
 تطوع وبعد النفي فرض عين وسنة حتى اقترانه مطوعة اي مطوعة قال
 الله تعالى الذين يلزقوا المطوعين من المؤمنين اراهم مستطوعين واكثرهم انه فرض
 على كل حال غير ان قبل النفي فرض كفاية وبعد النفي فرض عين وانما عرفت
 فرضية الكتاب قال الله تعالى اقلوا المشركين حيث وجدتمهم اهل بيوتهم
 فنزل هذا دليل على ان مراد الهداية بقوله الجهاد فرض على الكفاية هو لفرض
 القطعي الذي يكفر جاحده فان قيل فيلزم ان يكفر من قال بوجوبه وسجابه
 من اصحابنا ومن غيرهم حيث قال السرخسي في المحيط الجهاد فرضية محكمة و
 قضية محققة يكفر جاحدها ويضل عاندها وكذا قال صاحب الاختيار الجهاد
 فرضية محكمة يكفر جاحدها ثبت فرضية بالكتاب السنة واجماع الامة
 قلنا انما يكفر منكر الفرض وله يكن ما ولا قال في معارج الدانية واجبت
 الامة على فرضية الجهاد وفي الايضاح خبر الواحد اذا تاي بالكتاب الاجماع
 يفيد الفرضية وههنا كذلك قوله وهو اي الجهاد فرض على الكفاية وبه
 قال اكثر العلم الا ابن المستيف فانه قال فرض عين للمؤمنات في النصوص
 وحكي عن ابن سريته والتوري ان غير واجب وهكذا روي ابن عمر وسئل عن
 عطاء وعمر بن دينار ان افروا واجب فالامام علمناه واجبا وقالوا قوله تعالى
 كتب عليكم القتال للندب في قوله تعالى كتب عليكم ان احضر احدكم الموت
 ان ترك حين الوصية اهل بيوت فان قيل قوله واجبت الامة على فرضية الجهاد
 مخا لفا بقوله بعد من انه حكي عن ابن سريته والمودعي ان غير واجب وهكذا

ابن عمر وسئل عن عطاء وعمر بن دينار ان الغزو واجب قال لا علمنا وجبنا قلنا
 قوله حكى يدل على انهما قولا اخر وهو ظاهر القولين منهما وهو القول بالوجوب
 وسيا وكلام ابن عمر وعطاء وعمر بن دينار بان مرادهم الفرضية على الكفاية
 نعم لا يلزم ذلك التاويل قوله وقالوا قوله تعالى كتب عليكم القتال للندب
 في قوله تعالى كتب عليكم اذا احضر احدكم الموت ان تترك اخيرا الوصية فليست
ولم قيل الجهاد هو الدعاء **اول** صاحب القتل صاحب النهاية فقلنا عن الثقة و
 هو تعريف الجهاد شرعا **ولم** الى دين الله **اول** اي الى حكم الدين **ولم** بالنفس
 والمال **اول** الواو هنا بمعنى **وال** الم اما الفرضية فلقوله تعالى اقاتلوا
 المشركين **اول** فان قيل انه عام خض من البعوض وهو كونه حجة فيها شبهة
 لا يصح دليل الفرضية وانما قلنا انه خض منه البعض فانه قد خض من قوله
 قاتلوا الصبيان والمجانين والعبيد والنساء والاعمى والمقعور وخض
 من المشركين ايضا المستامن والذي قلنا انما تخصيص الصبيان والمجانين
 من الامر بما اعتقل كاصرح به في كتب الاصول فلا يقطع في قطعية النص
 انما تخصيص البواقي فلام انه ليس بطريق التسخير وايضا لانه قد خض المستامن
 والذي ونحوه من المشركين لا يجوز ان يكون اللام للعهد والمعهودون
 هم الذين ذكرنا في قوله تعالى وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم مما مل
 على انه لا يبعد ان يقال لا يجوز ان يكون الم مخرجا في سلك العلماء القاطن
 بان تخصيص العلوم لا يفرض كون العلم قطعية والباقي وما ذكرناه من
 المخلص عما اورده على الشراح الكمل حيث قال وهو دليل قطعي **وال** الم و
 قوله عليه السلام الجهاد ما خاض اليوم القيمة اراد به فرضا باقيا **اول** الفرضية
 استفاد من قوله ما خاض نافذ والنفاذ انما هو في الفرض من بني الاحكام
 فان في الذنب والاباحة لا يجب التساؤل والبقاء من كلمة الي فانه يدل
 على تعيين معنى الاستعداد والبقاء وقوله صلى الله عليه وسلم الجهاد ما خاض
 من مضى الامر فليست امل وفي الايضاح خبر الواحد اذا ما بدا بالكتاب
 والاجماع فيندا الفرضية وههنا كذلك كذا في مغلح الداراية وقال

لكن

الخبر

آخره ايضا في محيطه قال عليه السلام الجهاد ما خاض من مضى الله الي يوم القيمة
 حتى يقال اعصابه من امتي الدجال واراد بقوله ما خاض اي فرض وجب انفق فان
 قيل لا يجوز ان يكون المعنى ههنا بمعنى الذهاب في الصحيح معنى المعنى مضينا
 ذهبنا يذهب باق الي يوم القيمة فلا يتجه الاستدلال قلنا الذهاب تفسير
 المعنى كما وقع في الصحاح بمعنى الخلو للسامية قد خلت **وال** المهم انه ما فرض
 لعينه **اول** بقوله الدليل ان الجهاد مفروض غير وكل ما هو مفروض غير
 فهو فرض الكفاية اذا حصل المقصود بالبعوض وانما قلنا ذلك لسبب
 يلغى الدليل بالغير العام فانه مفروض غير مع انه فرض عين لعدم حصول
 المقصود لا لقيام الكل سيرا الى ذلك قوله وهذا لان المقصود عند ذلك
 لا يتحصل الا باقامة الكل فليست امل **وال** الم كصلوة الجازة وروى السلام
اول فانما في نفسها ليس لها حسن يدل عليه انها بدون الميت والمسلم
 عيش بل حسنها المعنى في غيرهما وهو قضاء حق المسلم الميت والحج كذا ذكره
 القاضي الامام ابو زيد رحمه الله **قوله** ثم جميع الناس بتركه لان الوجوب على الكل
اول لا ينبغي ان يفهم منه ان الوجوب على جميع اهل الارض كما قد خفي سقطا
 عن اهل الهند بقيام اهل الروم اذ لا يدفع بقيامهم الشر عن الهند المسلمين
 وان قوله تعالى قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار يدل على ان الوجوب على اهل
 كل وطريق بكون الكفار هذا ما نسخ به المخاطر القاتلة بعون الله الملك
 القادر **والله** ثم اقول في قوله ثم جميع الناس لان الوجوب على الكل
 بحيث لان من قال الوجوب على البعض يقول بكون الجميع انما على تقدير
 ايضا على ما بين في الاصول **قال** الم ولان في استعمال الكل **اول** ان قيل
 الامر لا يدل على التكرار فلا يلزم من كونه فرض عين ان يجب على الكل في كل
 وقت حتى يلزم ان يقطع مادة الجهاد لولا يجوز ان يجب في العمرة قلنا
 بسبب الجهاد كون الكفار حرا علينا وهو متقدم فيقعد الوجوب في
 هذا المقام قصة عجيبة وهي ان ابراهيم باشا المقتول عقد مجلسا عاليا
 في حوطة فخر كثر الموالي وكان الحنفية عن اهل كتاب الجهاد واعترض محمد

بن ابراهيم

على قوله وهو دليل قطعي لا بان يقال هذا مخالف لما يستخرج من الشائع نفسه من انهم
اتبعوا على ان يخص من خص منه النبي والمسلمين فما كان يخص منه لاسبقا
واجاب عنه الحافظ الجعي المشهور بان يجوز ان يكون بالنسبة الى القائل قطعا
وبالنسبة الى المفعول ظنيا لما دخله التخصيص فالحق ان ذلك الكلام
لكنه مردود فان المأمور به وهو القائل ان يكون فرضا يكفر جاحدا وذا
لا يكفر عانده وذا لا يقول بالا اعتقده بل العلوم من قواعد الاصول ان العلم
اذا دخله الخصوص سواء كان قاعلا او مفعولا يحتاج الدليل المشتمل على ذلك
العام من ان يكون قطعيا فلا يثبت به الفرضية **ولم** فان قيل كيف يثبت
على دعوى الفرضية بجواب الواحد **اول** ثبت بجواب الواحد الفرضية على زعم
المجتهد صريح في كنية الاصول وامثلة اكثر من ان تحصى **ولم** اجيب بان
جواب الواحد **اول** الجيب والسائل هو صاحب النهاية **قوله** وبالإجماع **اول**
فيه بحث فان من اصحابنا من قال انه مندوب ومنهم من قال انه واجب غير
فرض صريح في المحيط والذخيرة **قوله** ويمكن ان يقال المجتهد يذكر للدلالة
على الفرضية **آه اول** ويؤيد ما ذكره ان الحديث ليس فيه ما يدل على ارادة
الفرضية وقول الممارد به فرضا باقيا لا يدل على ان فهم الفرضية من سياق
الحديث بل من الدلائل الاخر فان قيل النبي صلى الله عليه وسلم مبعوث
ليبين الاحكام قلنا ذلك ايضا لا يدل على يقين الفرضية لجواز ان
يكون الذنب او الوجوب مع ان ما فيه تاملا لجواز ان يكون من قبيل **آه اول**
عن الغيب ثم المراد من قول الممارد اما الفرضية الفرضية المستمرة بدليل آخر
كلامه تاملا وذلك ان يقول الفرضية تسفلا من قوله عليه السلام ما ضربنا
من مخطي الامر اذا نفذ والنافذ من بين الاحكام هو الفرض الذي لا مرد له
والبقاء يستفاد من كلمة الي فانها تتعلق بغير الامتداد كما ذكرنا **ولم**
فان الدلائل القطعية في الباب ليس فيها ما يدل على ذلك **اول** لان
ذلك فان نسبة امر الى المستوفى عليه الماخذ كما في الساق و
المسألة الآية الزانية والرائي الآية **قال** لم لان يكون التفسير

اول اي المخرج الى الحرب من نفر القوم في الامراء الى التفرق ونفرا اي
خرجوا **ولم** وقوله انفر واخفا ونفالا **اول** هذه الآية في سورة التوبة
ولم لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج مع خلف كثير من اهل المدينة
آه اول فيه بحث فان خلفهم كان تحفظ المدينة ممن حولها من الكفار فم
ايضا يجاهدون لكنهم ليسوا سواء في الحسنى الذين خرجوا فان افضل ال
احمرها والجواب ان نفره هو المخرج فاقول **قال** الم فينصرنا **اول** اشار
الافعال الدالة على المبالغة الى الكمال في الفرضية وهو لا يسقط بفعل
البعض **ولم** ولان الله تعالى لا يستوي القاعدون الى آخر الآية **ولم** هذه
الآية في سورة النساء فيه بحث فان هذا مبني على ان يكون قوله تعالى لا يستوي
الآية متأخرا من حيث النزول عن قوله تعالى انفر والآية فان المتقدم لا
يخص المتأخر وهو ممنوع كيف وهو مذکور في سورة النساء المنزلة في
المرتبة السادسة بالمدينة وهذا في سورة التوبة التي هي آخرة منزلت وايضا
لانم خلف كثير من اهل المدينة بعد نزول هذه الآية الا يري الى ما جري
على السنة الذين خلفوا في غزوة تبوك والى قوله تعالى ما كان لاهل المدينة
ومن حولهم من الاعراب عن يتخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القول
بان يتخلف البعض لضرورة حفظ المدينة من الاعراب حولها فهم ايضا من الجاهل
لكنهم ليسوا سواء في الحسنى الذين يجاهدون بالسفر فيه بحث كما استرنا
لانه يجب ان يخرج ما زاد على ما يدفع به تلك الضرورة مع انه ليس كذلك
على ما شهد عليه كتب السير والتواريخ **ولم** يفترض على من يلهم ثم وراه
اول قوله تعالى قالوا الذين يلونكم من الكفار الآية يدل على ان الجهاد فرض
على كل من يلي الكفار من المسلمين على الكفاية فلا يسقط بقيام الروم على
اهل الهند واهل ما وراء النهر مثلا كما استرنا **قوله** فان قيل العمومات
معارضة بقوله تعالى فان قالواكم فاقولهم الحق الجيب بانه منسوخ **آه**
اول هذه الآية في سورة البقرة فيه بحث اما في السؤال فالاته لا عبرة
عندنا بمفهوم الشرط ولا يكون معارضة للعمومات وعندنا لما يلين به

لا تقارض النطق ايضا لكونه ادنى درجة منه وايضا المعلق بالشرط هو الفصل
عند المسجد الحرام فان نطق لآية الكريمة هكذا ولا تقارنهم عند المسجد الحرام
حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فامتلؤم كذا الشجرة الكافرين ولا سلك انه لا
يقوم منه عدم جواز القتال فيما سوي المسجد الحرام بدون بدايتهم واما في الجواب
فان يرفع مفهوم المخالفة ليس ناسخ عندنا نص عليه في التوضيح وكما انك
شاهدنا على ذلك النسخ هو ان يرد دليل شرعي يترأخا عن دليل شرعي مقتضيا
خلاف حكمه والمفهوم ليس بدليل شرعي فليست امله فانه يمكن دفعه بارتكابا في
مساحة **وم** بقوله فاصح الصنع الجميل **اول** هذه الآية في سورة الحج **قول**
نقوله تعالى ارجع الي سبيل ربك الآية **اول** مخالف لقول فيما سبق فان الدلائل
القطعية في الباب ليس فيها ما يدل على ذلك ولا يبعد ان يقال الدلائل
تدل على بقاء مدة بقاء الامة وليس فيها ما يدل على بقاءها اليوم القيمة
بل علم ذلك من هذا الحديث وامثاله فليست امله والاوجه ان يقال مراد من
قوله فيما سبق بل لبيان دولته وبقائه اليوم القيمة واما لا يعتبر بالنسخ فيكون
معنى قوله ليس فيها ما يدل على ذلك اي على مد باب النسخ فاما **قول** فقال
وقاتلوكم حتى لا تكون فتنة **اول** هذه الآية في سورة الانفال **قول** قالوا
الذين لا يؤمنون بالله الآية **اول** هذه الآية في سورة التوبة **قال** الم
ولا يحب الجهاد على صبي **قول** قال الاتقاني اما الصبي فلا يجب عليه الجهاد لا
مرفوع العلم ولا طاعة ابويه ويجب عليه فلا يترك بما ليس بواجب انفق
ولا يخفى عليك مناقضة قوله ويجب لقوله لانه مرفوع العلم ان كان غير
بالغ وان كان بالغ فطاعة ابويه واجبة متعينة عليه والجهاد ليس بواجب
متعين عليه فليست امله **قال** الم ولا عبدة ولا امرأة لتقدم حق المولى الزوج
اول فيه ان الدليل خاص لزوج والظاهر ان المدعي عام فليست امله **قال**
ويكره الجمل **اول** قال الاتقاني هي بيت المال ما يتقوى
الناس من الغنيمة انفق صوابه من النفي لان مال الغنيمة الموجد في بيت المال
يصرف الى المقاتلة قال الامام الترمذي كره للامام قس الجمل على الناس

للفراة ما دام لهم في لانه بقتة بقتة الاجروا ان لم يكن فلا بأس بذلك لانه صلى الله
عليه وسلم اخذ رعا من صفوان من غير طيبة نفسه وللإمام ذلك بشرط الغنائم
فاذا زالت الحاجة يرد ان كان قائما والا فقيمة الا اذا صار في بيت المال
والاولى ان يفرقوا المسلم بال نفسه ثم بمال بيت المال لانه لصالح المسلمين
انفق **وم** على الناس بما يتقوى به **اول** اي حاكما بما يتقوى ومكلفا بما
يتقوى به **باب** كيفية القتال **قال** الم دعوم الى الاسلام **قول**
هذا في حق من بلغه الدعوة والام يتم الاستدلال بما رواه ابن عباس رضي
ومرجه به ايضا في مبسوط الامام السرخسي ولا استدراك كما لا يخفى على
المتأمل في مساق الكلام فان الفرض ههنا بانهم اذا دخلوا دار الحرب
دعوم الى الاسلام فان قتلوا كفوا عن قتالهم ولا دعوم الى الجزية فان
بذلوها كفوا ايضا ولا يقاتلونهم ولم يعلم منه ان ذلك بطريق الادب
او الذنب او الوجوب فبينه انه بطريق الوجوب بقوله ولا يجوز ان يقال
اه **قال** الم حتى يقولوا لا اله الا الله **اول** فان قيل لا يكفي قول لا اله الا الله
بل لابد من ذكر محمد صلى الله عليه وسلم قلنا الجزاء الاول ما علمنا الجاه كما يقال قرأ
قل الله احد صرح به الكوناني في شرح البخاري **قال** الم والمراد بالبذل
القبول **قول** بطريق اطلاق اسم السبب على المستب **قال** الم ثم للثاني **اول**
يحتمل ان يكون بناء على ان الامر بالشئ نه عن ضده فاما **قال** الم عهد
الى اسامه ان يفرق بين ابناه صباحا **قول** ابنا باهم والقصر اسم موضع من
فلسطين بين عسقلان والرملة وهل موضع من بلاد حبيشة وهذا اقرب
اذ لم يبلغ غزواته صلى الله عليه وسلم الى بلاد الشام في حياته **قال** الم لان
في الترمذي دفع الضرر **قول** هذا تعليل في مقابلة النصوص الدالة على تحريم
دم المسلم بغير حق فكيف يصح فان قيل تلك النصوص قد خصت بها قاطع
الطريق والمباغى قلنا ثم لم يمتدوخة في جهتها وايضا انما يقع اذا علم ان
لوتر كذا ام استولوا على ديار المسلمين والمدعي عام ليس بخصيص واللام
من هذا التعليل هو جواز الترمذي **قال** الم ولانه فلما لم يمتدوخ من خصوم

عنه

الى قوله لا تسجدوا لله **اول** وفيه نظر فان ابن النجاشي اذا علم ان فيهم من لم يعلم انه سلف بهذا الصنع ولا شك في ان العلم لها لو كان
 كان في غاية الندرة فمن اين يلزم اسناد باب الاجتهاد **قال** الم وما
 اصابوا منهم لاديه عليهم ولا كفارة **اول** قوله تعالى كتب عليكم القتلى في
 القتلى الآية لوجبان القود اذا اصابوا منهم عددا وقوله تعالى من قتل مؤمنا
 خطأ فحررت رقبته مؤمنة الآية لوجبا لكفارة والدية اذا كانت الاصابة
 خطأ والتعجيل في مقابلتها ينبغي ان لا يقبل في الوجه **ولم** والجواب انه
 اذا كان عالما بحقيقة حاله **اول** فيه نظر لانه لا يجوز ان يباد من العلم المقصد
 لما من قوله في المتن ويقصد بالترجي الكفار ووجه فيراد من العلم حقيقة
 ولم يقل احدا بان عدم العلم بالمصائب شرط في تحقق الخطا فانهم قالوا الخطا
 على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً بظن صيد فاذا هو حي
 او بظن حرية فاذا هو مسلم وخطا في الفعل وهو ان يرمي غرضاً فيصيب
 ولا شك ان ما نحن فيه من هذا القبيل ولو كان كما قال النجاشي من راعى
 انسانا وعليه ثم رمي غرضاً غير قاصد ذلك الانسان فاصابه لا يكون
 فعلة خطأ ولم يقل به احد **ولم** ولنا ان الجهاد فرض الى قول وسبب الغرامات
 عدوان محض من غير عمد **اول** منقوض باكل مال الغير حال المحضه فانه
 ليس عدوانا منه بغيره مع انه سبب للغرامات والجواب بانه مخصص هو
 من غير عمد في الاصل لا يمتد لان قتل المسلم ايضا كذلك **ولم** وما نحن فيه ليس
 بداء الاسلام **اول** يدعيه ما لو كان في دار اسلام وتوسوا فانه لا يحل ما
 ان يكون الحكم واحدا او لافان كان الاول فظاهرا وان كان الثاني فلا
 ان الدليل المذكور وهو قوله لان في الترجيح الضرر العام لا فيلزم تحلف
 المدلول عن الدليل ويمكن ان يجاب بانهم لما يمكنهم المتردد اذا كانوا في
 المدينة ونحوها انما اذا كانوا في القصر فلا لا مكان الهجوم عليهم ومضافهم
 فلا يمكنهم ذلك لكن يتأق هذا فيما اذا تغلبوا على حصن ونحوه من دار الاسلام
 بحيث يصير دار حرب عندنا في حقيقة رحمة الله تعالى يقول الحق في الاصل

ولا يصار اليه الا عند الضرورة من دلاله القواطع على خلافه **ولم** جواب قاس
 عليه الحسن وقال الاخلاق لرمي ضرورة آه **اول** الظاهر ان الكلام الذي
 والا فالحسن لا يجوز الترجي فقامل **قال** الم ولا يقابل المرأة **اول** الظاهر
 ان هذا مستدرك اذ قد علم من قوله ولا يقابل القتال من كلام نفسه وهذا
 كلام الم **قال** الم لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا **اول** قد سبق في
 كتاب النفقة من الكتاب انه لا يجب لاتفاق علي الابوين الحسين وان كانا
 مستأنيين وصرح الشراح ان قوله لك وصاحبها الآية مخصوص بأهل الذمة
 دفعاً للتعارض فقامل في جوابه **قال** الم ولا يجب عليه احياءه **اول** لا يرد
 المنقضي بالابن فانه ليس كالاب وان شئت فزيد التفصيل فراجع الى غاية البين
 في كتاب النفقة وعرف في النفقة ايضا **باب** **الموادعة**
 ومن يجوز ما نه **قوله** واجب بان هذه الآية محمولة على ما اذا كانت في
 المصلحة مصلحة للمسلمين الى قوله هي قوله تعالى فلا تهتوا وتدعوا الى التسليم
 انتم الاصلون **اول** فيه بحث لانا المنقضي عنه في هذه الآية هو البداية بالهدية
 الى التسليم من جانب المسلمين والمأمورية في الآية السابقة هو الميل اليها اذا
 ما لو ابها ولا تخالفه بينهما حتى يعزل بالمصلحة ويرفع المناقاة ولعل النهي
 عنه انما هو لان فيه الحاقا للذلة بالمسلمين كما يدل عليه قوله تعالى فلا تهتوا
 نعم يمكن ان يقال ان في هذه الآية دلالة على انه لا يجوز الدعوة الى التسليم
 اذا كان بهم ضعف فان التهيي يقتضي مشروعية كما سبق في علم الاصول وبدا
 الآيات الموجبة للمعاقبة معلوم المتأخر عن آية التسليم كما صرح به في النهاية و
 ايضا آية التسليم نزلت مع الآيات المنزلة في شأن بني قريظة وهذه نزلت في
 سورة التوبة منه قوله تعالى فالتوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر
 لا يخرجون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب
 حتى يعطوا الجزية الآية فكون تلك الآية ناسخة لها فكيف يستدل بها
قوله وقوله بخلاف ما اذا لم يكن جنيرا حيث لا يجوز للامام ان يوادعهم علا
 بقوله تعالى ولا تهتوا وتدعوا الى التسليم **اول** فيه بحث والظاهر ان يقال

هذه الآية الكريمة لا يدل على عدم جواز المسألة اذا اطلبوها **اول** ولان
 الموارد ترك الجهاد صورة **اول** فيه بحث **قول** وهو من ذلك **اول** اي
 التبع بمعنى نقص العهد من التبع بمعنى الطرح **قال** المم ولا ياخذ عليه ما لا
 لانه لا يجوز اخذ الجزية منهم لما ثبت **اول** هذا لما يدل على عدم جواز اخذ
 المال منهم قبل الاحصاد ولا كلاله فيه على عدمه بعده فتأمل قال في الكافي
 ولا ياخذ منهم على ذلك ما لا لان اخذ المال يقر لهم على ذلك انتهى وفيه
 بحث فان الموارد تكون زمانين فلو اخذ منهم ما لمقدرا الى ذلك
 الزمان كيف يكون تقديرا لم **فصل** **اول** واذا من رجل حر **قول**
 وهو لا يمان اي التصديق **اول** قال الاثناني وهو لا يمان اي اعطا الأمان
 انتهى وانت جديران بفسر الشايع اولى منه يدل عليه قوله عز وجل فانه
 انه رجل من المسلمين على ما ينبغي **قول** انه لا يكون مفسدة استثناء من قوا
 صح امامهم **اول** استثناء من قوله ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم **قول** قيل
 قوله ولو جاز الامام **اول** صاحب القتل هو الاثناني **قول** واو يجوز ان يكون
 ذلك في قوله ويجوز ان يكون **اول** في كلا الوجهين بحث **قال** المم فالإيمان
 كونه شرطا للعبادة والجهاد عبادة **اول** سيجي ان لا يمان نوع قتال **قول** و
 هذا هو الموعود بقولنا فيما تقدم وسيجي في كلامه اشارة الى هذا **اول** يعني
 تقدم تخميننا بعشرين سطرا وهو قول والشئ سيقى على عدمه عند شرطه وسيجي
 في كلامه اشارة الى هذا **قول** ولو قال المم انه يجوز عن القتال **اول** اراد
 انه يجوز عن القتال الحقيقي والحكي فهو ممنوع بل هو اول المسئلة وان اراد انه
 يجوز على الحقيقي فسلم وليس الايمان منه وعلمه انما امر بالتأمل لذلك
باب الغنائم وقيمتها **قول** وهو لانهم وقهر متعد **اول**
 دليل ثان على انه ليس بفسر **قول** ففعل النبي عليه السلام احدهما وعمر خطاته
 تعالى عنه الآخر **اول** فيه نظر لان الآية ان افادت القطع بطريق
 الاشارة بطل العمل بالحديث لانه ظني ولا ينعور السؤال وايضا الواجب
 عند التعارض الترجيح او العدول الى دليل آخر لا التحيز ولا التبع

في كل موضع حصل فيه التعارض وليس كخصال الكفاية انما تعارض هناك
 بل الدليل يدل على التحيز ولم يدل دليلان على شيئين متنافيين كما هنا **قول**
 وقوله الامسركي العرب استثناء من قوله **اول** فيه تأمل والظاهر انه
 استثناء من قوله وهو في الاساري بالخيار **قول** والامام يختير بينهما كما في
 الواجب المختار **قول** اذا تعدد الدليل وكان يدل على خلاف ما يدل الآخر وجوبا
 يكون ذلك بالمعارضه لامن الواجب المختار فان الدليل في الواجب المختار واحد
 دل على شيء واحد وهو التحيز وهما ليس كذلك لم يدل دليل من الادلة
 المذكورة على التحيز ولا مجموعها اذا تعارضت الادلة لا يقتضي التحيز بل
 يصار الى الترجيح ان امكن والا فالى دليل آخر من الادلة الاربعة كما قرر
 في الاصول **قول** ولما قل ان بقوله قد اجمعا **اول** مخالف لما سلفه في اول
 الكتاب من انه دليل مطلق فيقيد الفرضية **قال** المم ولا يمان بان يعلف العسكر
 في دار الحرب وياكلوا **اول** اي لا يمان بان يعلف العسكر وياكلوا العلف
 والمفعول لها محذوف ان علفا لذاته يعلف علفا من باب ضرب اذا اطمعها
 العلف **قال** المم وليستعوا الخطباء **اول** معطوف على قوله بان يعلف **قول**
 قيل وليس بصحيح **اول** القائل هو الاثناني **اول** واذا لم يكن ما كولا **اول**
 كد من التفتيح والتحيري **قول** ولا يتولونه اي يبيعونه بالعرف **اول** قوله
 ولا يتولونه عطوف على قوله ولا يجوز لا على قوله ان يبيعوا فتأمل **قال** المم
 لقوله عليه السلام من سلم على مال الحديث **اول** اي بيع مال **قال** المم او ودية
اول عطوف على قوله **قال** المم ولنا ان العقار في يد اهل الدار وسلطانها
اول قوله وسلطانها معطوف على اهل **قول** فان الاسلام لا ينافيه كما تقدم **اول**
 اي في هذا الباب **قول** باعتبار قول محمد **اول** فيه شيء **قول** ويجب بان
 قيام يد المودع **اول** خلاصة الجواب ان العمل برصف الاصل لما يكون اذ الم
 يكن معارض وهما وجبا معارض وهو الاباحة الاصلية **قول** مع **قول**
اول اي احترام اليد الحقيقية **قول** لعدم احتراز **اول** اي لعدم احراز الحر
 الذي سلم **قول** وتقريره لان اثاره معصومة **اول** قوله الظاهر ان مرادها

قوله لا يمان بان يعلف العسكر
 تمام ما على الاثناني
 قوله لا يمان بان يعلف العسكر
 تمام ما على الاثناني

مقصود التفتن عن اثبات اليد وظاهره لا محال المنفعة **فصل**
 في كيفية القسمة **ولم** ثم قال فان الله حسمه فكان بيان ضرورية ان يقبله الاخير
 للفرقة **اول** كقوله تعالى وورثها ابواه فلامه **الثالث** **ولم** ولان الاربعه مع
 اللغتين بالاجماع **اول** في عبارة مسامحة وكان الظاهر ان يقول وأما الا
 فلان **ولم** والمسلك المعهود **اول** الواو حالية **قال** لم فيكون غناؤه مثل
 غناه الراجل فيفضل عليه بسهم **اقول** قال ان يلج مع المنع ان زيادة الغنا
 تستحق الزيادة ولان الغرس يبع فلا يزيدهم على الاصل وما روه عن علي
 السفيك كما روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع رضي الله عنه
 سهم الفارس والراجل وهو كان راخلا جيرا لطيفة رضي الله عنه وآخيه
 لاستحقهما من الغنيمة وانما اعطاه رضي الله عنه في القتال وقال خير لهما
 سلمة بن الاكوع وخير فرساننا ابوقحافة انتهى فيه بحث ان شئت فانظر
 الى شرح الاتفاق حيث قال فان قلت السوقي من اهل سوق العسكروا الا
 لخدمة الفاري لاسم لها اذ لم تقابل العبد ثم اذا قاتلهم لها كما لهم
 لسائر الفرقة والعبد اذا قاتل لاسم له بل يرفع فما الفرق قلت ان العبد
 تبع فاختط بسقط اجرة زمانا لقتال مع العدو وعن المستخرج في قال الربيع
 الاجير لاسم له لانه دخل لخدمة المستاجر ولا يجمع له اجره ونصيب الغنيمة
 انتهى **ولم** لان نفس الفرار ليس مجزاة **اول** كان فيما شارة الى جوابه في الفرار
 في موضعه محمولة فانه ممنوع ولا تم استلزام تركه ارتكاب النهي كيف وقد وقع
 من الصحابة رضي الله عنهم كما عنهم **ولم** فلا يكون السبب لظهور **اول** استحقاق
 الغنيمة **ولم** والمرفوع كس المجاز **اول** في القتال والقتال والقتال
 من قبل القتل والمجزة من قبل الام في الشرح غافل لما فيها **قال** لم ولما
 ان المجاوزة نفسها **قال** **اول** لم يجب عن قتال الشافعي وتعلق الاحكام اذ
 ايضا لم يقل بموجبه حيث لم يعتبر نفس القتال في استحقاق الغنيمة فليست
فصل في التفتن **قال** لم فنقول من قل **اول** الف التفسير
قال لم ففعله على الثاني لما رويناه **اول** فيه بحث **قال** لم ومركبة **قول** بالرفع

نقطة بآه قال الاتفاق والمذاخير
 على نفسه فادركها استحقاق الآلة
 من منافعها الجيب
 بربك في صلاته

باب استيلاء الكفار **قال** لم والمختار لغيره اذ اصل سبيل الكرامة
اول قال في الكا في هذا مشكل لان العصمة لا يلج اما ان زالت بلا حرز بدرا
 او لم يزل فان زالت لم يكن الاستيلاء محظورا لما مر وان لم يزل لا يصير ملكا
 كما في مسئلة البغاة الا ان يقال العصمة الموثقة باقية لانها بالاسلام وان
 زالت الموثقة لانها بالدار انتهى وللثاني نقول انه جواب على التناول والتسليم
ولم كالتعلق في الارض المعضوية **اول** بحالف لما في كتب الأصول **ولم** وليس
 فيه الاعادة الى القديم الملك **اول** لا لملك فيه قديما **ولم** اجيب بان الحاق
 مسئلة الشفعة **اول** وحقيقته الفرقان وجوب الرد في الشفعة ليس
 الى قول السبع بخلاف شري التاجر فان وجوب الرد مقتضى طلبه **ولم**
 فلم يكن بحالفه **اول** فلا يصح قوله بخلاف الشفعة **ولم** لان حقه يعود في
 الالف **اقول** يعني لو لم يثبت له حق الاخذ من المشتري الثاني **ولم**
 فان قيل لا تم الى قوله واجيب بان بين الدارين حدا **اول** السؤال والجواب
 في شرط الاتفاق **ولم** كالذي يسلم عبده **اول** فانه مجبر على بيعه **ولم** وجب
 عليه اجباره على العتق **اول** تحليصا للمسلم **ولم** لانه عصمة ماله **اول** انما
 ان نقول لزوال **ولم** مقام علة الازالة **اول** في النهاية مقام علما الزوال
ولم وهي العتاق لان الشرط قد يقام **اول** فيه بحث ثم اقول قال العلامة
 الكاكي في المبسوط فان قيل بارتفاع الامان زال عنه الخطر اصل الملك
 كمن اباح لغيره شيئا لا يزل اصل ملكه به فملكه المبيع في مال الحرب ابقاء
 ما كان من الملك لا لاثبات ملك له فيما ابتداء قلت ما كان في دار الاسلام
 الا باعتبار الخطر فانه لو لم يكن مستامنا لكان العبد المسلم قاهرا وكان حرا
 فاذا زال الخطر زال الامان زال اصل الملك لا يري انه في دار الحرب لو
 قتل مولاه واخذ ماله وخرج النسا كان حرا وكان مخرج به من المال انتهى
 في كلام الكاكي بحث **ولم** وانما جعلناه قائما مقام المنزل **اول** فيه بحث
 فانه اذا اقيم مقام المنزل يكون الازالة مستندا اليه **باب**
 المسامحة **قال** لم فادانة حزني **اقول** وفي المصادرا لادانته وام دادنا انتهى

نقطة بآه قال الاتفاق والمذاخير
 على نفسه فادركها استحقاق الآلة
 من منافعها الجيب
 بربك في صلاته

ملكه بعد اسلامه

وفي النهاية الادانة السبع بالدين والاستدانة بالدين وقوله اما باب
من باب لا فقال اي قبل الدين انقي **قوله** واما نصيب لك اقول في قوله فالحق
يكونه **قوله** وكذا في النهاية وفيه بحث **قوله** الم واذا دخل المسلم والحرب
بما ان فضيب حربيا **قوله** او مال حربي على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه **فصل** واذا دخل الحزبية **قوله** الم واذا دخل الحزبي اليها
مستامنا لم يكن ان يقيم في دارنا سنة **قوله** قال العلامة الكاكي في فتاواه القاء
لواقام سنين من غير ان يقدم عليه الامام فله ان يرجع انقي وفي النهاية لفظ
المسوط يدل على ان تقدم الامام ليس بشرط لصورة الحزبي المستامن ميا
عند اقامته تمام السنة في دار الاسلام بل يصير ميا اذا اقام سنة فيها وان
لم يقدم اليه الامام بقوله اذا تمت تمام السنة وضعت عليك الحزبية انقي
وقوله الم لانه لما اقام سنة بعد تقديم الامام آه يسير الى شرط التقديم
فيه روايتين فليدبر **قوله** للجب والاجلاب **قوله** الجلب فعل بمعنى المفعول
صرح بنقله اللغة وما ذكره الشارح معطية خلاف المتقول لانياس للبر **قوله** الم
وما اوجف عليه المسلمون من اموال اهل الحرب **قوله** انت خير بان هذا
ليست مما يتعلق بالمستامن **قوله** والعصاة الموثمة تعلقت بالاسلام **قوله**
لم يظهر مما ذكره كون وجوب القصاص مبنيا على وجود الهام الذي هو
قوله فاذا كان كافيا **قوله** قد تسلك الشارح ما سبق بالاستقراء في كتاب
الحدود ورجعه **باب** العشر والخارج **قوله** وذكر العشر
استطردا **قوله** في عنوانه الباب بالسنن معصودا منه وقد استبقته
الشراف الجرجاني في اول مباحث التكتليات من حاشية الطالع **قوله** الم في شاف
الشام **قوله** الشارف بالفاء **قوله** وهو الشقي من بار الخراج **قوله** الم لا يخفى
عليك ان هذا الكلام انما يناسب مذهب محمد والافابوي سفل لا يصبر
من ماء الخرج فلا وجه ليراده في هذا المقام ظاهرا فاما **قوله** الم واذا
المسلم من غير كراهة **قوله** قال الاتقاني لو قال من المسلم كان اولى انقي
فيه تأمل **قوله** الم وعلى هذا الخلاف في الزكاة **قوله** حتى لو اشتريا

عشرة او خراجية للتجارة فيها العشر والخراج دون زكاة التجارة عندنا
وعند تجب الزكاة مع احدها وتحت رحمة الله معه فيه ودلائل الطرفين
مذكورة في الشرح **باب** الحزبية **قوله** اجيب بان الحزبية
لم يكن بدلا الى قوله وهي عقوبة على الكفر فحوز كالاسترقا وآه **قوله** هذا
الجواب مع سؤاله في شرح الانشائي الا ان الاظهر في الجواب هو السؤال الاول
حيث يوم الثاني جواز وضع الحزبية على النسوان والرمين وامثالهما يجوز
ان يجاب بانه يدل على الضرر كما سيحكي فليست **قوله** الم كما صالح النبي
صلى الله عليه وسلم **قوله** الكاف للتعليل ولذلك عطف عليه قوله ولان
الموجب **قوله** لانها تجب بدلا عن الضرر **قوله** من هذا الى قوله قام مقامه عين
عبارة الاتقاني **قوله** لان كل من كان من اهل دار الاسلام يجب عليه الضرر
لدار النفس والمال قال الله تعالى **قوله** في الدلالة بحث **قوله** فان قيل
الضرر طاعة **قوله** السؤال والجواب مذکوران في النهاية **قوله** الم فانه
يكتسب ويؤدي الى المسلمين **قوله** دليل على استمال ضرب الحزبية عليه **قوله**
فكان اداء كسبه الذي سبب حياته الى المسلمين بارة لانية في معنى
اخذا النفس منه حكما **قوله** قوله لارة حال وقوله لانية حال ايضا وقوله
في معنى خبر كان ثم اقول وفي الكافي لما جاز استرقا فاهم بالاجماع جاز ضرب
الحزبية عليهم لانها تعد لان معنى فالترقي يصير منادارا كالذي ودفعه
يعود لينا دارة كالحزبية تعود لينا لانية انقي فلم منه ان لا ولي للشارح
لا يذكر دارة **قوله** وهذا ليس بدافع **قوله** فيه بحث فانه لم يجوز ان يقال
المراد وكل من يجوز استرقا فاهم يجوز ضرب الحزبية عليهم اذا كانوا من اهل الضرر
فانها بدل الضرر في حق المسلمين كما سبق انفا **قوله** وايضا الفصل بينهم
وبين عبدة الاوثان **قوله** الم لان ابا بكر رضي الله عنه **قوله** الدليل
لخضر من الذي يمكن التقيم بالقياس **قوله** الم استرقا سنون بني حنيفة
قوله قال في القاموس حنيفة كسيفه لقبانان بن لجيم اي جي منهم حولة بن
جعفر الحنيفة اسم محمد بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه **قوله** الم ومن

فهم
وبين عبدة الاوثان من الحرب والظفر
قوله في قوله بن حنيفة
في قوله بن حنيفة

اسلم وعليه جزية سقطت عنه وكذا اذا مات كافرا خلافا للساقين
اول في وجيز الشافعية لو اسلم او مات بعد مضي السنة استوفى ولو مات
 في اثناء السنة طوبى بقطر على احد القولين **ولم** باعتبار **الاصول** الذي
 هو لاسلام لان الدار دار الاسلام **ولم** وهو لا يصح **اول** بالنسبة الى القول
 الثاني كما ينهم من دليله وايضا نحن لا نرى كونهما بدلا عن القتل **ولم** وهو لا
 يجري على اطلاقه **اول** فينبغي عند ابتداء وبقاء **قال** المم ولا يقيم بعد الموت
اول يعني من قبلنا بل الله تعالى بقها قال الله تعالى ولنذيقنهم من عذاب
 الاذي دون العذاب الاكبر لعلم رجوعهم **قال** المم وقد اندفع بالموت
 والاسلام **اول** يجوز ان يقال المقصود دفع شر غيره وذلك لا يندفع بالموت
ولم والاسلام بنا في الصغائر **اول** استجيب بان الرق نفسه صغائر
 بل لا صغار فوته فالاولى ان يجاب بجواب غيره **ولم** لما مرانه خلى متملا
اول في واخر باب المستامن **ولم** ولكنها سقطت بالكفر **اول** كما سبق في
 باب المستامن **ولم** لا سبيل الى الاو وهو ظاهر **اول** فيه تجب الا يري الى
 قول الشافعي وقد وصل اليه العوض **قال** المم والاصح ان الوجوب عندنا
 في ابتداء الجواب **اول** سيجي في آخر كتاب الكراهية ان في زماننا يؤخذ
 في آخر السنة المأخوذ من الخراج خراج السنة الماشية هو الصحيح **قال** المم
 وعند الشافعي في آخر اعتبارا بالزكاة **اول** قال الاتقاني قياسه ممنوع
 لان الزكاة تجب باول الحول عندنا بشرط الحول للتحقيق انتهى **قال** الركني
 ولا يلزمنا الزكاة لانها انما اوجبت في آخر الحول ليحقق التمازج لا يجب
 الا في المال النامي انتهى **فصل** ولا يجوز احداث بيعه ولا
 كنيسته في دار الاسلام **قوله** والمناسبة بين ذكر الخضار والكنيسة الى قول
 فالمناسبة ظاهرة **اول** في يكون قوله صلى الله عليه وسلم لا رهانية في
 الاسلام **قوله** كانوا معروفين في المدينة **اول** فيبحث **قال** المم ان لا يركب
 الاضرة **اول** في فتاوى الامام الترمذي في باب آخر الكتاب يورق في
 تخميننا وفي شرح المحلواني ولا يمنعون من ركوب الحمار لان ركوب الحمار

ذل غير انه يمنع من ان يضع عليه السرج وكذا لا يمنعون من ركوب البغل لانه
 يقع الحمار والبوزون عنده الحمار لا يريجانه موضع عليه الا كاف بخلاف
 الفرس لان ركوبه عز وركوب الجمل جمال يمنعون عنه الا عند الحاجة اليهم
 يستعين بهم الامام في المحاربة وللدن عن المسلمين فلا بأس بان يركبوا وهذا
 كله اذا وقع الضرر عليهم ومن عليهم فاما اذا وقع الصلح معهم على
 هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك انتهى **فصل** ونصارى
 بني تغلب **قال** المم يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين **اول** اي من
 اموال المسلمين على تقدير المضاف والظاهر انه لا حاجة الى ذلك لاستقامة
 الكلام بدونه **قال** المم لان عمر رضي الله عنه صالحهم على ذلك بخضرت
 الصحابة **اول** فان قيل هذا الصلح مخالف لقوله تعالى يعطوا الجزية قلنا
 ذلك مخصوص بالآيات الدالة على جواز الصلح كما ثبت في باب المواعدة
قال المم ولما ان هذا مال وجب بالصلح **اول** ليس فيما ذكر من قبلنا جواب
 عما قال عمر رضي الله عنه وتاملت فيه **قال** المم والمرأة من اهل وجوب مثله
اول لعل لفظ مثل المم **ولم** فان قيل حرمة الصدقة ليست بتخليط آه
اول فيه بحث فان لانه ليس بآيات قبل الحرمة حتى يتخلص بها عنه ببل
 بثبوتها فاحرمه ليست بتخفيف بل بتخليط على ما لا يخفى والقول بان المراد
 اظهار حرمة الصدقة آه ليس جوابا عما ذكره الشارح **ولم** وقوله في
 حقه اي فيما يخص حوله **اول** الاظهر ان يقال اي في حرمة الصدقة و امر
 المذكور والتاثير سهل فان الحرمة في تاويل ان يحرم والمحرمان **ولم** لا يرد
 غنى **اول** فيبحث فانه لو اردنا غنى لا نفيد ايضا ان لا يعلق به بالاحكام
 والجواب منع ذلك فان الغنى من الوجه المشروع محمود فامل **ولم** قوله
 التاويل بانه محمول على التعاون والتناصره **اول** فان قيل النبي عليه السلام
 سبوت لبيان الاحكام قلنا ما نحن فيه ايضا كذلك حيث يدل على
 المعق عاقله المعق فان العقل باعتبار النظر **قوله** الا ان ورود
 الحديث كان في حرمة الصدقة على بني هاشم وهو ما روينا ان ابا رافع رضي الله

قوله فطعنهم عن رضي الله عنه وناشروا عن رضي الله عنه
 عليهم انما لا ينفق الاولاد في النظرية فان في بعض الاخبار
 انه شرط ان لا يصنفوا في النظرية اذا ارادوا الاسلام فانما
 شرط عليهم ذلك لانه ليس لهم ان يصنعوا الا في الاسلام فانما
 احكام القرآن العطا وله فيه كلام آخر انصبه

قوله واجب بان المراد بالملة ما يتدينون به كالحاكم **اول** قوله كالحاكم حال الملة
فيه تأمل فانه اذا اريد بالملة ذلك بمعنى الملة الى محل ذبايح الجوس والمسكرين
وليس كذلك قال في النهاية والحاصل ان حل الذبيحة يقتضي ملة يتلقى من
الكتاب وصحة الكحل يقتضي ملة لو مات عليها يرث من كان عليها بذلك
الكحل انتهى وانظر الايلام 2 الجمع بين الحقيقة والمجاز اوبين معنى المشترك
قال المم والمقام الملك **اول** بالرفع عطف على الضمير في قوله يعقد ولا يجوز
النصب على المذهب المنصور للملائم العطف على معي الى عاملين مختلفين
وبهذا يتبين ما في شرح الاساق في من المحلل وانت جدير بان يكون معنى الكلام
ان الصحة بعد النفاذ الملك لان يقال ان ينفرد في الوافي لا ينفرد في
الاويل وفيه بحث **قوله** واعترض عليه بان الحزبي **اول** المعترض هو الاساق
قوله وصار كما مرته **اول** انت جدير بان قوله وصار كما مرته ليس قوله
بل هو قول ابي يوسف **قال** المم ما وجد في يد وشه من ماله بعينه اخذ **اول**
قال في الكافي ولكن انما يعود الى ملكه بقضاء او رضا **قال** المم والمم يرث
المرته **اول** وهذا يستقيم على رواية محمد بن اسباط كونه وارثا عند المم
قال الايلام العلامة الكافي فعمل بهذا ان الصحيح ما رواه عن محمد بن ابي
رحمة **قوله** لا يفرق بينه وبينه **اول** في نوع مصادرة **قوله** لان قطع اليد
صادرت نفسا **اول** الظاهر ان يقال صار قلا **قوله** سواء مات من القتل او لم
يمت **اول** لاولي هو لاكتفاء بقوله ان مات من القتل وبيان حكمه فان
تعيه يوم ان لا يجب عند محمد وذهب نصف الدية ايضا سائرا على ما ذكره فليتا
قوله كالاستيلاء والطلاق **اول** لاولي لان لا يذكروا الطلاق فانه صحيح
العبد ايضا كما مر **قوله** عدم منع الردة عنه **اول** اي ردة الكتاب وانت
جدير بان اخر كلامه لا يلزم قوله للدلالة اخره يكون المانع لجميع الرق والار
لا لارتداد فقط والامر بهل **قوله** واري ان الجواب بحسب النظر **اول** العمل
مراد الجيب ان الرق لو كان في درجة الكتابة في القوم معارضها لم يترجح
عليها بانضمام الردة هي التي من جنسه ومثله في المنع عن التصرف فلات

لا يخرج عليها بزيارتها وليس في مرتبة في القوم اولي بالطريق فتأمل والله
ولي التوفيق **قوله** تعارض على الاطلاق **اول** الذي هو الكتابة **قوله** ولعل
الهيئة الاجتماعية **اول** فيه منع ظاهر **قوله** قل قوله جعلت المرأة **اول**
صاحب القتل هو الاساق **قوله** ولعله ذكره **اول** قوله ولعله ذكره **اول** ما هو
من الكافي في مع غير سبيل اجابته فراجع ان شئت **قوله** هل يجب فطرة المحاذ
عليه **اول** يعني اذا لم يكن له مال **قوله** فلان اذا احتج المحاذ والمحاذ **اول**
اول بان كانت امة معتقة تزوجت عبدا فرار به فان ولده لمولي الام **قوله** هل
يكون ولده المحاذ لمولي الجدة **اول** يعني اذا علق **قوله** بطريق البقية موجود
اول فيه بحث **قال** المم ولما فيه ان عليا رضي الله عنه اسلم صبيته وطح السبي
صلى الله عليه وسلم اسلامه **اول** قال العلامة الشافعي في الكافي والتعلق به
مشكل اذا لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم صحيح اسلامه في احكام الآخرة فهذا
مسلم ولا كلام فيه وانما الكلام في احكام الدنيا فان قلت ذكره مطلقا فان
اليه ما قلته في حكاية حال فلا عموم له واحكام الآخرة طردة فلم يرد غيرها
قال العلامة الكافي يجب بانه صلى الله عليه وسلم صحيح صلواته وصومه وغرفة
حتى اعطى له السهم فعلم انه صلى الله عليه وسلم صحيح في احكام الدنيا ايضا
انتهى فقام فيه **قال** المم وافخار به ذلك مشهور **قوله** ويشهد لذلك
الحيا لاسلام طرله غلاما ما بلغت وان حلي **باب** البغاة
قوله اخر هذا الباب عن باب المرتد لعله وجوده **اول** ويجوز ان يقال
بحرئ مبلت البغاة من مبلت المرتد بحري المركب من المفرد لا شرا لا اجتماع
في البغى وذا لارتداد وايضا المرتد بحري المركب من كافر وكاتب السيف بيان
الجهاد مع الكفار بخلاف الباغي فانه مسلم فليدبر **قوله** وذلك بطريق
الاستحباب **اول** اشار بقوله ذلك الى قوله دعاهم الى العود **قوله** وفيه التحكيم
بقوله تقام بحكمهم وذو امدل منكم **قوله** هذه الآية في سورة المائدة ثم اقول
ظاهر هذا الكلام لا يدع شبهتهم على ما قررها فانها يدل على جواز التحكيم
في الجملة لا على جواز ترك الامور بالتحكيم فليتا مل وسقف بعد اسطر

الانفاذ
المراد بالملة
ما يتدينون به
كالحاكم

ان الامر في قوله تعالى فقالوا للرجوب **قال** الم وحسب الامام اموالهم ولا يرد عليهم
 ولا يتسوا حتى يتوبوا **اول** قوله ولا يتسوا تكرا محض مع انه يوم ذكره ضاها
 اول الامر ان يكون حتى يتوبوا غاية له وليس كذلك بل قوله حتى يتوبوا غاية لقوله
 وحسب ولا يرد هاكيدل عليه قوله فيردها **كتاب** **اللقطة**
قوله واللقطة اسم لشيء مبنوذ او **اول** الامن حيث انه مبنوذ بل من حيث انه
 سلقط **قوله** لان امر القاصي نافذ عليه كامر نفسه ان لو كان من اهله ولو كان
 من اهله وامر بالانفاق عليه كان ما ينفع عليه دينا **اول** يعني ان امر القاصي نافذ
 على اللقطة كامر اللقطة بنفسه ان لو كان اللقطة من اهل الامارة **قوله** الم
 لقوة اليد لا يرى ان بقية الابوين **قوله** فيه بحث فان السبعية في الابوين للجز
 لا للبدن مجردها **قوله** الم فوق بقية الدار **اول** لان بنية وبين الابوين جز
 ولا جزئيه بنية وبين المكان **قوله** الم ويواجر **اول** بل بالنصب عطف على قوله ان
 يقتض **قوله** لانه ينفع عنه **اول** يعني ينفعه عن الذي **قوله** لانا لا
 لا يستلزم **اول** اذا لم يستلزم فكيف تضمنه **كتاب** **اللقطة**
قوله واللقطة بغيرهم للتمييز بينهما **اول** فيه انه اذا عكس بوجد التميز ايضا
 فلا يد لانه ذكر على التخصيص المطلوب فالاولي ما في غاية البيان ان فعل
 يدل على معنى الفاعل كالفرد والمنة والتمكة بفتح الحاء والمال المبنوذ كان
 ملقط نفسها لكثرة رعيات الناس وميلان الطباع اليه فشيء لقطه على
 الاستناد المجازي وفي المبنوذ من بني آدم ابا في القلوب عن قوله للزوم
 نفقة ومونة فتم لقطا اي ملقوطة على سبيل التقاليد واردة الصلاح
 في حاله كما سمي اللدغ سليما والمهلكه مفارقة انتهى **قوله** اللقطة وهو
 الذي يحيد ملقى فاخذ امانه **اول** كذا صح في المغرب ثم قوله اللقطة هو
 مبتدأ وقوله امانه خبره **قوله** كذا في بعض الشروح **اول** يعني شرح الامانة
قوله وهو لا يناسب قوله كذا اذا تصادقا **اول** انما لا يكون مبالا ان
 لو كان قوله وكذا التصادقا عطف على قوله اذا شهد **قوله** ويجوز ان
 يكون معناه **اول** وعندى هذا اظهر مما ذكره فعلى هذا يكون معنى

قوله وكذا اذا تصادقا وكذا يكون لللقطة امانة اذا تصادقا ويوجد المناسب
 واللاحم لكونه عطف على قوله اللقطة امانة وعلى وجه الذي ذكره قوله
 يكون المعنى وكذا لا يكون مضمونة عليه اذا تصادقا نوعا **قوله** قيل هذا
 الاختلاف في الاسماء **اول** اي في وقت انشاء الاسماء فيه حذف
قوله لانا العبر بعموم اللفظ **اول** فان النكرة اذا وقعت في سياق الشرط على
 ما صرح به وشيئا في الحديث المروي كذلك **قوله** وقوله هذا الحديث
اول فيه بحثان يجوز ان يقال للحديث دلالتان على ما مر مثله في السير **قوله**
 وقيل الصحيح ان شيئا من هذه المقادير ليس بلازم ونفوذ الى الملقط
 يعرفها الى ان يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها **اول** قال ستمس الائمة لشيء
 في مبسوطه قال اي بن كعب رضي الله عنه وجبت ما به دينار واخبرت
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عرفها سنة اخري ثم قال بعد ذلك ستمس
 اعرف عددها وكذاها واخطها بمالك فان جاء صاحبها اليه والافاسق
 فانها ردت ساقها الله اليك انتهى ثم قال وفي الحديث الذي رواه اي
 بن كعب رضي الله عنه دليل لما قلنا ان التقدير بالحول في التوقيف ليس بلازم
 ولكنه يعرفها بحسب ما يطلبها صاحبها الا يرى ان المانة الذي لا يمكن
 ما لا عظم كبقائه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بان يعرفها ثلث سنين
 فيهم ستمس ان اللاقط ان يعرف اكثر من حول عند ستمس الائمة بحسب وفي
 المحيط البرهاني والنفية اي جعفر كان يقول انما بلغ ما لا عظم بان كان
 كبس في ألف درهم او مائة دينار يعرف له احوال وكان القاصي الامام ابو
 علي النسفي يحكي عن الشيخ الامام انه كان يروي عن محمد يعرف اللقطة ثلث
 سنين قل او اكثر **قوله** فالظاهر انه ما القاها **اول** بل سقط منه **قوله** الم
 فلا يتوقف على قيام المحل **اول** والظاهر عندنا ان فاعل لا يتوقف هو الضمير
 الربيع الى الاجابة **قوله** لان التقرير اذا لم يكن في ضمن عقد لا يوجب شيئا
اول لعل المراد عقد المعاوضة **قوله** في البحر بكديه ونفحة **اول** الكلام
 الغض باد في الم النعمة بالجماء المهملة الضرب بالجر **قوله** الم وكذلك يفعل

قوله وشيئا من هذه المقادير ليس بلازم
 من الملقط انما لا يطلبها
 الم

قوله وفي الحديث الذي رواه اي بن كعب رضي الله عنه دليل لما قلنا ان التقدير بالحول في التوقيف ليس بلازم
 من الملقط انما لا يطلبها
 الم

وبين المهر **اول** اي اخذ مهر المثل من التزوج الثاني **اول** وبين المولي وامرأته
اول في التركيب شي الا ان يقدر الفعل بعد الواو والعاطفة ويقال ويفرق
بين المولي ويكون العطف على جملة فان العنينة **اول** ولكن عذر المفقود
اظهر **اول** في اظهرية من عذر العنينة تأمل الا ان يقال اقدمه مع عنته
على الترتيب من عذره **اول** والطبيعة لا يخل **اول** في كلامه
اشارة الى ان قلما في كلام الم للنفى **اول** فطريقه **اول** اي فطريق معرفة
اول وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر **اول** قوله وبناء مبتداء وقوله على
الظاهر خبره **اول** ان لا يقدر بشي من المقدورات **اول** من القدر لا
من القدرة **اول** لانه لو لم يقدر **اول** تعليل لم يقدر بشي بقوله من المقدور
كالماكة والسبعين **اول** والارقوان يقدر بتسعين لانه اقل ما ذكره
اول في التعليل نوع قصور والاولي ان يضم اليه والنقص عن حال الاقرار
انهم ما تروا ولا ترون ممكن عادة كما صرح به العلامة الكاكي ولكن لا يخفى
ان سلب الامكان انما يصح ان اعتد اقوانه في جميع البلدان ثم ذكر في شرح
الفرائض الشرعية انه ذهب بعضهم الى انها سبعون سنة لما ورد في الحديث
المشهور في اعمار هذه الامة ففي تعليل الشارح بحثا لان يقال المراد
المقادير التي تصد بها وهذه ليست كذلك فليتا **اول** الم ولا ينزع
من هذا لا يجتلي لان يظهر منه حيان **اول** وفي العقار خلاف سيأتي في فصل
القضاء بالوارث اذا وجد من في يد والظاهر ان المراد بالحياة هنا
ما هو غير المحذور وان كان الممنوع من كلام بعض الشارحين انها هو
اول لو ترك املة حاملا واما **اول** لم يذكر ابن ابي هنالك
علم حاله انما ذكره في المفقود **كتاب** **اول** الشراكة
وهي عبارة عن اختلاط نصيبين **اول** في تسامح فان اختلاط صفة
النصيب والشراكة صفة صاحب النصيب **اول** الم فشركة الاملاك العينية
اول اي شركة العين فالصاف مقدور **اول** الم ويشارجلان ويستترافا
اول يرتها صفة العين كما في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا **اول** الم و

كذلك المدين **اول** عطف على قوله وذلك في المال **اول** لما بين اشار الله تعالى
اول اشارة الى قوله ولا بين المسلم والكافر **اول** الم وقال مالك رحمه الله لا
اعرف ما المفاوضة **اول** قال في الكافي وهو تناقض لانه اذا لم يعرفه كيف
يحكم بالفساد ولا بالحجرات حتى يلزم التناقض انتهى وفيه بحث **اول** على ان
يقم بنفسه او بنائبه **اول** في بحث فان المسلم ايضا من اهل ان يشتري
الحجر والخزير بنائبه كما سيأتي في كتابه لو كاله وجوابه ان اجارة نفسه صحيحة
دون اشترا الم الحجر فاقبل **اول** الم والمبايع ان ياخذ بالثمن اتهما
شاه المشتري بالامالة واصله بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري
بحقته ما اري **اول** ما ثبت بالضرورة يتفقد بقدر الضرورة ولهذا
لم يتعد الى الكفالة وبقيت على مقتضى القياس فليتا **اول** الم فما يصح الا
فيه الشراء والبيع والاستيجار **اول** قال الاثافي ولنا في عبارة صاحب
الهناية نظرا لان حق الكلام ان يقول فما يصح فيه الاشتراك من المشتري
واجرة ما استاجر لانه هو الدين الواقع بدلا عما يصح فيه الاشتراك لا الشراء
نفسه ولا الاستيجار كذلك حق الكلام ان يقول ومن القسم الاخر اثر
الحناية والمهر والنفقة **اول** لانها هي الدين الواقعة بدلا عما يصح فيه
الاشتراك لا الحناية والنكاح والتخلع انفسها الى اخر ما قال فيعلم بانه
فكر ان شاء الله تعالى انتهى وفي قوله لانه هو الدين الواقع بدلا عما يصح فيه
الاشتراك لا الشراء نفسه ولا الاستيجار بحث لان الكلام فيما يصح فيه
الاشتراك لا في الدين الواقع بدلا عنه فينبغي ان يقول فما يصح للاشتراك
فيما المشتري والمستاجر وقس عليه **اول** وانما قيد بحال المرض **اول** يعني
انما قيد بالصدور بحال المرض **اول** الم لانه يستوجب المضان **اول** تعليل
لكونه الكفالة معاوضة بقاء **اول** الم وبالنظر الى الابدان لم يصح
ذكره **اول** قال الاثافي اي ذكره ابو يوسف ومحمد وكان القياس ان يقول
ذكره بصيرا لاشين والقياس ان يترك الصير المنسوب وذكر الفعل
على صيغة المبني للمفعول فلعله وقع هكذا من علم الكاتب انتهى ولا مر فيه

شترك

سهل فان التغير المستر يلحق اليها باويل المذكور بل من ذكر **ولم** والاستهلاك
 بمنزلة التجارة **اول** لا يلازمه قوله فيما سياتي لها ان ضمان الغصب والاستهلاك
 ضمان تجارة فليست اتم في التوجيه **قوله** يظهر لك سقوط ما اعترض به **اول**
 فيه بحث والمعتز من الاتعاني والكافي **قوله** فانه يجب باصل البيت **اول**
 فيما اشار اليه جواب سؤال بان المسهل لا يحتمل الشركة اذا المعدوم غير
 قابل للملك **قوله** ولهذا ملك المصوب **اول** مستند الى اصل البيت
قوله وكذلك يصح اقرار الصبي بالماذون **اول** الظاهر ان هذه الواو
 زائدة وان انفتحت على اثباتها الفسخ والماذون صفة الصبي **قوله** تدرك
 سقوط ما اعترض به عليه **قوله** المعتز من صاحب النهاية **فصل**
 ولا يغقد الشركة **اول** قوله ثم قوله لانها عقدت يعني الشركة بالعروض
 والمكيل والموزون فيقتضي جازها **اول** قوله ثم قوله مبتدأ وقوله يقتضي
 جوازها خبره **قوله** وان كان الجنس مختلفا ولم يقبل به مالك **اول** فان
 المالك يشترط الخلط ويحققه في الجنس الواحد **قوله** الم بخلاف المضار
اول في النهاية في كتاب المضاربة ان العروض يصح راس المال المضاربة
 عندما لك لان ثبت عنه روايتان انه لو راس المال المضاربة
 بعينها في غاية البيان في كتاب المضاربة **قوله** الم لان القياس باياها
 لما فيه من ربح ما لم يضمن **اول** لزوم ربح ما لم يضمن في الشركة اذا كان
 البشري بالتقدير في غاية الظهور على مذهب مالك رحمه الله فانه
 يلزم في المضاربة اذا كان راس المال احد التقديرين ربح ما لم يضمن كما لا يخفى
 على المتأمل في دليله فلا بد له من الفرق ولم يعلم فليست برأى الفرق هو انه
 لا بد عند من الخلط ولا يؤدى اليه وفيه تأمل **قوله** فلا يستحقه رب
 المال **اول** فيه بحث والاصواب ان يقول فلا يستحقه المضارب في الشارع
 عدل عن هذا لان بيان الفرق بين المضاربة والشركة يتوقف عليه على ما قرئ
 الا انه فرار من المطر الى الميزاب فليست اتم **قوله** الم ورواه الباقون **اول**
 قال في الكافي البتر هو ما كان غير مضروب من الذهب والفضة انتهى

لكن اذا قبل بالفترة ياديه الذهب لغير المضروب **قوله** بدلالة السياق **اول**
 ولانه اقرب **قوله** حق جاز البيع بها دينا في الذمة **اول** ويلزم تخارج الم
 بغير اذا باع احدهما حصته بنصف ما باع به الآخر فليست برأى وهذا لان
 اضافة العقد **اول** اي عقد الشركة **قوله** فيتوقف على ما يقو بها **اول** اي
 فيتوقف بثبوتها **قوله** ويان العروض لا يصح **اول** تأمل في هذا العطف
قوله وقال آخرون **اول** اراد صاحب الكافي **قوله** ونظم كلام الم
 لاسيما **اول** فيه بحث فان مراد ذلك القائل ايضا ان الم لم يقبل كلام
 القدوري وسيبويه الساجح اليه ايضا في آخر كلامه **قوله** وانما اذكر لك ما
 ذكر شيخنا في العلامة عبد العزيز **اول** شيخ الساجح هو الامام العلامة
 قوام الدين الكاكي صاحب معراج الداراية في شرح الهداية وشيخه هو الامام
 مولانا عبد العزيز البخاري صاحب كشف البردوي **قوله** والثاني جهالة
 راس المال **اول** كما يدل عليه قوله الم فيتمكن الجهالة كما في العروض **قوله** وحسب
 شرح الطحاوي **اول** اراد به الامام ابي بكر الرازي المعروف بالجهالة فانه قال
 في شرحه لمحق الطحاوي قال لمجد ان اراد الشركة في العروض باع كل واحد
 نصف عرضه بنصف عرض الآخر وتبا بضا حتى يصير ذلك كله بينهما ثم
 يشتركان بعد ذلك فتكون الشركة جائزة قال ولو اشتركا هكذا معا
 جاز حكمي ذلك ابو الحسن ثم قال وابي بكر الرازي وانما جازت لانها
 متساويان في المال شريكان فيهما ولا يحتاج عند القسمة الى اعتبار القيمة
 لان جميع ما يحصل من الثمن يكون بينهما نصفين الى هنا لفظ ابي بكر نقله
 الاتفاقية عنه اذا علمت هذا علمتان قوله وهو اقرب الى الحق لبقا بالجهالة
 منظور فيه فان جهالة لا تنفي الى النزاع والمفسد المعقود من الجهالة
 ما يفيض الى المنازعة وانما قلنا لا يفيض الى النزاع لانه لا يحتاج عند
 القسمة الى اعتبار القيمة لتعصيل راس المال حتى يظهر الربح فيقسمانه بخلاف
 الزيت والتمن المخلوطين فانهما يتفادان في القيمة فيؤدي الى النزاع
 حين القسمة لتعصيل راس المال وعليك بالتأمل المتصادق **قوله** على هذا

اول الذي هو نصف ما اصابه **قوله** وكانا لربح الحاصل ما لهما **آه اول** انما
 انه يلزم هذا ايضا ربح ما لم يرض ان يبيع احدهما ما يحقه من الملك بمائة مثلا
 والاخر بما يتن فان خصما لاخر غير مضمون على الاول مع انه يكون شركيا معه
 في المائتين فليست امل **قوله** او شتر كان في عموم البعارة **قوله** قال الاتفاق
 عطف على سبيل القطع تقديره اوها شتر كان انتهى قد يهل ان المصدرية
 تبينها لها بالمصدرية وعليه قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاة فمن قراء
 برفع يتم **قوله** ويكون مال الذي لا عمل عليه بضاعة **اول** يعني لا شركة **قوله** ويكون
 بمال الدافع عند العامل مضاربة **قوله** يعني لا شركة **قوله** لم حكم المصنف
 لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ **اول** فيه بحث لان يقال المراد لا يثبت بلا
 دليل خارج ولم يوجد **قال** الم اذا الضمان بقدر راس المال **اول** هذا م وقد
 سبق بعض التفصيل **قوله** الم فغلنا يشبه المضاربة **قوله** قال الاتفاق هذا
 جواب لقول زفر رحمه الله والساق في ان تفاضل في الربح مع تساوي المال
 يؤدى الى ربح مما لم يرض بعد التسليم انتهى وانما قال بعد التسليم لانه يثبت
 في اوائل الفصل عدم لزوم ربح ما لم يرض **قوله** يعني اذا لم يعرفه اذ يجب
 الثمن من مال نفسه **آه اول** وفي شرح الاتفاق ثم اذا كان لا يعرف اما الثمن
 من مال نفسه لا من مال الشركة الا بقوله **آه** انتهى الظاهر ان هذا هو الصحيح
 لان مال الشركة امانة في يده والقول للامين على ليمين تامل فان مراد الشارع
 من مال الشركة هو مال نفسه الذي عقد عليه الشركة فكل ما صحح ايضا
قوله فانها فيما سبطل بطلان ما يضمنها **آه اول** وان لم يقبض المال **قوله**
 كن وكل رجلا بشراء عبد ودفع اليه **آه اول** بخلاف للشرح الارى الى قوله
 الم وانما يتعينان بالقبض ويمكن ان يجاب بانا الدافع قد يكون بلا قبض
 فانه يوجب بالتولية والموضع بين يديه صرح بذلك الم في كتابي **قوله**
 بخلاف المضاربة **قوله** قال الاتفاق فيه نظر لان النقود مستعينة في
 المضاربة والشركة جميعا قبل القبض والتسليم حتى اذا هلك قبل التسليم
 بطلما نص عليه في الزيادات في باب من اوكالة بالشيء يكون على غير ما

امر انتهى قال لكل ولعل فيها روايتي **قوله** الم خلافا للحسن بن زياد **قوله**
 قال الاتفاق فان عند شركة فقط حتى لا ينفذ مع احدها الا في نصيبه **قوله**
 قول الحسن ان الشركة التي عقدها ارتفعت بهلاك مال الاخر وانما بقي
 هو حكم الشراء وهو الملك فلم يجر لاحدهما الابتداء فليست امل لدفعه فان
 راس المال لم يقدم هنا لصلاحيه المشتري لم يبق **قوله** وقوله لما بيننا
 اشارة الى قوله لانه وكيل من جهة **اول** والاقرين يجعل اشارة الى قوله انفا
 لانه اشترى نصفه بوكالة **قوله** وما اعتبر اليقين لا لكون الشركة في الثمرة
آه اول لا نسب للرفع ان يقال لا لكون الثمرة مستندة الى المال **قوله**
 وكل ما هو مستند اليه هو الاصل **قوله** كانا لاظهر ان يقول وكل ما يستند
 الى العقد والعقد اصله فاما لم قوله مستند اليه بفتح النون **قوله** فلا
 من تحقيق بقية الاسم فيه **قوله** وذلك لا يكون الا بجعل الشركة في الربح
 مستندة اليه وعليه ما قاله لا احتياج في الشركة في الربح الى العقد اصلا
 اذا الشركة في الملك الحاصل بالخلط كان فيه فيها **قوله** يتصرف في الكل
قوله في كل مال الشركة **قوله** الم فلا استفاد الربح براس المال **اول** قوله
 الربح فرع المال بمنوع فقد كرهه في الشريعة حتى يظهر لك ورود المنع **قوله**
 فاذا بطل ذلك الاصل **اول** يعني فاضل زفر والساق في **قوله** واجب
 بذلك الجواب المشهور **اول** وسيجي نظير هذا من الشارع ايضا في
 كتاب الشركة ثم اقول فيه بحث **قوله** وفي وجبال استحسان صادرة على
 قائل **قوله** يمكن ان يستجاب في دفع ذلك المصادرة بما ذكره الشارع
 الزيلعي في شرح الكثر **قوله** قيل هو اشارة الى ما ذكره في شركة المقتل بقوله
آه اول وفيه بحث فان الاستحقاق في شركة الوجه ليس بالعمل **قوله** وقيل هو
 اشارة الى قوله بخلاف شركة الوجه **قوله** فيه بحث **قوله** فانه يقع فيها
 لما ذكرنا **اول** في راس الصحيفة السابقة **قوله** والجواب ان الغنا بالهرم
آه اول والاولى عندي في الجواب ان يقال يجوز ربح ما لم يرض في المضاربة
 على خلاف القياس ولهذا نصت على مورد النص وهي الدوام والذات

فالشبهة لا يكون ملة الا بتجزيه فيما يجوز فيه فليسا ملة **فصل** في الشركة
 الفاسدة **قوله** لانه صادف غير محل ولايته **اول** وفيه بحث لا يتقاضى بالتوكيل
 بالشري وكذا الدليل والثاني **قوله** والجواب ان معناه يملكه **اول** فيه تامل
 لانه التوكيل به هو الشراء والتوكيل يملكه فلا يندفع المنقضى **قوله** قيل بتقديم ذكر
 محمد **اول** القائل هو الاتقاني **فصل** وليس لاحد الشريكين **قوله** ويجب
 بان التوكيل آه **اول** وفي شرح الاتقاني والجواب عن مسئلة كتاب الوكالة قال
 صاحب الاجناس من اصحابنا من قال ان هذا الجواب على قولها فاما على قول
 ابي حنيفة رحمه الله يعني التوكيل في جميع الاحوال فعلى هذا لا يحتاج اوجبة
 رحمه الله الى الفرق واعتبر من عليه ايضا الى قوله ويجب عنه بانه امره **قوله**
 هذا الاعتراض والجواب للاتقاني **اول** وفيه بحث من وجهين احدهما ان من
 قال اعتق عبدك عني آه **قوله** المسئلة المذكورة في الاموال **اول** وعن الثاني
 ان المام اشار الى ذلك بقوله في ضمن الاذن وجاز ان يثبت الشيء ضمنا ولا
 يثبت قصدا **قوله** وقد سبق نظير هذا الجواب من الشارح قبل تلك الوقفات
 ونحن نقول فيه بحث فان اذنته اذا ثبت حكم الاحمال يكون ثبوته ضمنا ايضا
 والاولى ان يقال ان المجارية المستفكة اقبل لتملك الشريك لها من الجارية
 التي لا يملكها الخاطب بالاخلا لا يتقصا منها ولذلك كان احدا الشريكين
 يملكها بالاستيلاء دون الاجنبي **كتاب** الوقت **الوقت**
 قال للاتقاني الوقت للعبس من قولهم وقفت الدابة اذا منعت من السير
 قال صاحب المجترمة الوقت مصدر وقفت الدابة اقفه وقفا وكذلك كل
 شيء حبسه وهذا احد ما جاء على فعلته ففعل وقال ابن جني في شرح المتبني
 اخبرني ابو علي الفارسي عن ابي بكر عن ابي العباس عن ابي عثمان المازني بك
 يقال وقفت داري وارضى ولا يعرف الوقت من كلام العرب في وقفي
 شرح الكاكي الوقت في الاصل مصدر وقفتما ذابسه وقفا وقفت
 وقفا يتعدى ولا يتعدى ومنه وقف ارضه على ولد لانه حبس الملك
 وقيل للموقوف وقف كقوله ليلع المين وخرب المير وجمع على اوقات كوقف

داوقات **قوله** وهو مصدر وقفت الدابة وقفا آه **اول** فيه بحث فان
 مصدر وقفت الدابة محي وقفا على ما اعترف به لا وقفا والجواب ان بعض
 انه مصدر وقفتا انا وذكر وقفت الدابة للتوطئة يدل على ذلك ذكر
 مصدا لا اوله ون الثاني **قوله** الاما قام عليه دليل **اول** كالوصية **قوله** للم
 والملك فيه للواقف لا يرعيان له ولاية التصرف شرعا في المحل **قوله** الم
 خرج من ملك الواقف يجب ان يكون قولها على الوجه الذي يتوقف عليه **اول** يجوز
 ان يكون المراد بالصحة الصحة المستقرة بقرينة الاطلاق فان ما هو على طرف
 الزوال كانه ليس بوجوده وبقريته الصحة الاخرى فان الاستحقاق بعد
 الصحة المستقرة فيكون ذلك قول ابي حنيفة رحمه الله ايضا فليسا ملة **قوله**
 سلمنا ان الصحة ههنا بمعنى اللزوم **اول** فيه تامل ان يشكلا امرالا
 بقوله الا ان يحكم به حاكم كما لا يخفى **قوله** وذلك يمنع عن الخروج لا محالة
اول للم ذلك فانه يجوز ان يكون المقرف هو المعنى المصدر بما عني احداث
 الوقف وانشاءه او يكون المقرف هو حقيقة الوقف بدون مخالطة امره
 من حكم الحاكم فليسا ملة **قوله** وعن الثاني بان خروج الملك آه **اول** فيه بحث
 فانهم عرفوا الملك بالقدرة على التصرف في المحل شرعا فلو صح ما ذكره لا يفسد
 تصرف الملك ويجوز ان يجاب بملاحظة قوله يتولى الشرع بان يراد بالقدرة
 القدرة الاصلية لا القدرة المستفارة كقدرة الوكيل بالبيع ونحوه **قوله**
 لها ان موجب الوقت زوال الملك **اول** انت جدير بان هذا لا يستقيم على
 قول ابي حنيفة رحمه الله وجوابه المذكور في الشرح **قوله** وقيل اراد ههنا
 ما اذا حكم الحاكم بصحة الوقف ولزومه آه **اول** فانه اذا حكم الحاكم
 بصحة الوقف ولزومه فيما اذا سمى جهة ينقطع بيني وبين الوقف لمصادره
 حكمه محلا جهدا **قوله** الم ولا يوسف رحمه الله **اول** تاخير دليل على
 يدل على ان قوله هل المختار **قوله** والجواب ان المروي آه **اول** هذا ما هم في
 كثير من المواضع **قوله** الم والبناء في الوقف **قوله** فيمنع مصادره لان

ابنا ما نقل تأمل في جوابه فانه بقية البناء اقوي **قال** الم فلا يجوز
 فيه بقا اولى **قول** هذا فيما فيه تعامل مسلم وانما مطلقا فلا تدبر **ولم**
 يعني ما رآه من شرطه المايد والتايد لا يحق في المنقول **اول** وفيه تأمل
 كتب وجهه في الجواب عن دليل الشافعي على ما يحكي **قال** الم ولا بد منه على ما
 بينا **قول** اللان من الدليل هو تابد الوقف منه بقاء الوقف في ذلك
 موجود في محل النزاع ايضا فليتأمل **ولم** استثناء من قوله لم يحز بقية **اول**
 بل من قوله ولا عليك كما يدل عليه اول كلام الم فمفهم من اخره كونه
 استثناء من المجموع والامر سهل **قال** الم ويقل ان الاختلاف بينهما بناء **اول**
 في هذا البناء نوع تأمل ظاهر لكن يظهر وجه البناء بما ذكره الخجاري **قال** الم
 وقد قيل هو على الاختلاف ايضا وهو الصحيح **قول** مخالف لرواية الكتب المذكورة
ولم لان اشتراطهم في حياة **اول** ذكره في غير قوله لم تغلب المذكور على الاشارة
قال الم وجه قوله محمد رحمه الله ان الوقف يتبع على وجه التملك **اول** فيه نوع
 مخالفة لما سبق من ان موجب الوقف زوال الملك بدون التملك ولما
 قاله الشارحون من ان في الوقف باحة المنفعة لا عليك كما مر في الدرس
 السابق وجوابه ان المنفعة غير الغلة **ولم** فانه لما جاز ان يستثنى الواجب
 لنفسه العلم ما دام حيا فذلك يجوز اشتراط الخيار لنفسه ثلثة ايام ليرى
 النظر فيه الى قوله ايضا **اول** وفي الملازمة الاولى نوع تأمل **فصل**
 واذ اني مسجد **ولم** وقوله وقد بينا من قبل اشارة الى ما قال عند قوله ولا
 يتم **اول** فيه مجتعل هو اشارة الى قوله واذ كان الملك يزول عندها
 يزول بالقول عند ابي يوسف **قال** الم ولو حارب ما حول المسجد واستغنى
 عنه بقي مسجد عند ابي يوسف الى قوله وعند محمد يعود الى ملك ابا **اول**
 قال الكاكي حكى ان محمد مر به فقال هذا مسجد لابي يوسف وابو يوسف
 مر باصطبل فقال هذا مسجد محمد لانه لما عاد الى ملكه لواقف به اصطبل
 اصطبل بمروا زمانا نهى في توجهه طغراني يوسف تأمل فانا لا استبعاد
 في بقاء مسجد على ملك الخاكي في المزلة على قول ابي يوسف وليس لا مطبل

كذلك عند محمد فانه خرج عن ان يكون مسجدا **ولم** سقط ملكه في ذلك المقادير
قول من الزمان **كتاب** **البيع** الحمد لله الذي أحل
 البيع وحرم الربوا. والصلوة على محمد الذي فتح خصمانه من العرب اقربا
 وعلى جميع اصحاب الاولاد والاقرباء. وبعد فانا لاساد المرحوم
 لما صار مدرسا بمدرسة السلطان في محروسة بروسة وانتهت دراسته
 من كتاب الهداية الى اول البيع فشرع التدريس في المدرسة المزبونة ابتداء
 من اول البيع من ذلك الكتاب وعقد مجلسا عاليا سمى في هذه المدينة
 بالدرس العام وحضر مجلسه الشريف فضلا المدرسين وبلاد سائر الانام
 من اعلام. فحق المرحوم وافاده ودرق واجاز وحترم المرحوم في ذلك
 البحث رسالة لطيفة ولكن لم تستمر ولما انتهينا الى ذلك البحث وجدنا
 هذه الرسالة بين الاوراق بخطه الشريف فخرنا بتركها وتبيننا هذه الرسالة
 بين الاوراق بخطه الشريف فخرنا بتركها وتبيننا هذه الرسالة
 كتاب البيع بدون رعاية وتبيننا السابق هربا عن تغيير ترتيبه الفائق هذا
 نقول عبارة المرحوم المغفور ببلادي ولا قصود. فلا ملجأ لهداية
 رحمه الله **كتاب البيع** يعني في هذه الالفاظ المحصورة المصورة بحرف
 هجائها من ههنا الى كتاب الصرف في بيان انواع البيع غير المتصرف ان عقد
 كتابا على حدة وما يتعلق بها من الخيارات وغيرها والبيع في الاصطلاح
 هو مبادلة المال بالمال على طريقا لاكتساب ولا يخفى عليك ان تفسير
 بالمبادلة المذكورة تسامح والمراد ما هو مبادؤها المام فلا يريد النقض
 بالتشري على ان الباء الداخلة على المال هي باء العوض والمقابل ولا اكتساب
 هو طلب الربح والمراد من كون المبادلة بطريقا لاكتساب ان يكون على طر
 وسكته سواء كان فيه الاكتساب او لا فخرج به الهبة بشرط العوض و
 التبرع من الجانبين والقرض لانه اعادة ابتداء على ما ينبغي في هذا الكتاب
 وكتاب الصرف ولا وجه لتفسير الاكتساب بالتجارة فانها على ما ذكر الم
 وغيره في كتابه المأذون هي المبادلة المذكورة فيكون المعنى البيع المبادلة

المذكورة على طريق المبادلة ثم ان قيد التراضي قد اعتبر بعضهم احترازا عن
 بيع المكروه مع انه شامل لغيره من البوع الفاسدة ناسيا لما وقع في المرات
 المحيد من عقيد التجارة به ونظر الى انه بيع المكروه لم يقرضه في هذا الكتاب
 وانما هو مذكور في كتاب الاكراه ولان سببه الشرعي يقتضي اعتبار شرط التراضي
 دون غيره واسقطه بعضهم وربما للغير المطلوب في التعريف وعدم ذكر
 بيع المكروه هنا لا يستدعي اخراجه من التعريف فان القرض ايضا غير مذكور
 فيه مع ان التعريف يشمل ولفظ البيع من الاضداد يطلق على اخرج البيع
 من الملك بدل وعلى ارجاءه فيه به ويتعدى الى المفعول الثاني بلا واسطة
 نحو باع الشيء اياه وبواسطة نحو باع الشيء منه وجعل ضميرا للمبتاع مفعولا
 ثانيا على ان المفعول الاول واسطة مقدم رتبة على المفعول وبواسطة وهذا
 يعود الضمير من الثاني الى الاول اذا قدم عليه نحو اخبرت من قومه زيدا واخبرت
 قومه زيدا وجوازه ثابت بالكتاب بقوله تعالى واحل الله البيع وبقوله تعالى
 الا ان تكون تجارة عن تراض وبالسنة فانه صلى الله عليه وسلم باع قدحا
 وحطاسا وقررا المتبايعين على حاله والتقدير احدى وجوه السنة وبالاجماع فانه
 لم ينكر احد من مجتهدي ائمة محمد صلى الله عليه وسلم وبالمعقول فانه يتعلق
 البقاء المقدر للانسان متعلق بقاطبه . وركنه الايجاب والقبول او ما يفي
 غناهما . وشرط انعقاده انما من جهة العاقد فالعقل والعدا لا في مسائل
 يتولى فيها الواحد طرفي البيع واما من جهة المحل فكونه ما لا يتقوما على كونه
 مقدرا للتسليم وحكمه قصد ووضعا افادة الملك وهو القدرة على التصرف
 شرعا في المحل ولا ينقص تعريف الملك بملك المشتري للبيع قبل قبضه حيث
 لا يقدر على التصرف فيه ببيعه وملك التجارة قبل الاستبراء واسقاطه
 بمحل حيث لا يقدر على تصرفها بوطئه ونظائرهما لان ما ذكر من مسائل ذلك
 التصرفين ليس بشرعي ولا يلزم من الفرع عن التصرف لغير المشروع الفرع عن
 التصرف المشروع فلا حاجة الى قيد اخر لا يرجع ما توهمه من اوجعني
 قوله الا لما منع هذا وفيه بحثا اما اوله فلا نه او اطلق التصرف وجعل قوله

بكن

شرعا قيد القدرة لا ينقص تعريف ايضا اذ لا يلزم من اسقال القدرة على
 التصرف المخصوص انشاء القدرة على التصرف مطلقا والجواب ان الأصل في
 لام التعريف ان لم يمتد معه هو هو المحل على الاستغناء عن الجمهور وان كان
 العهد الذي يمتد مقدما عند صدور الشريعة واما ثانيا فلان هذه القدرة قد
 توجه في صورة الاباحة الا يري ان القدرة على الشرب من الماء المالح والنفث
 منه واخره في الاناء فالتعريف غير مانع فلا بد من اعتبار قيد بوصف
 الاختصاص على ما اعتبره العلامة النسي في الكافي ثم قد قسم البيع باعتبار
 المبيع بمعنى ان التقسيم لا يخلو عن ملاحظة خصوصية المبيع في كل قسم وان كان
 ملاحظ مع المثلث ايضا الى اقسام اربعة وهي المقايضة والبيع المطابق
 والقرض والسلم وقد يقسم باعتبار المثلث بدون ملاحظة خصوصية المبيع
 الى اقسام اربعة ايضا وهي المساومة والمرابحة والتولية والوضعية **قال**
 البيع يتعقد لا يخلو اما ان يراد بالبيع مجموع الايجاب والقبول مع الارتباط
 الشرعي بينهما كما هو الظاهر والارتباط فقط او ما يقوله البايع حال العقد
 وعلى التقدير الاول ينبغي ان يكون يتعقد بمعنى يحصل طريق ذكر المقيدين
 ارادة المطلق او بمعنى يحصل الانقضاء فيه او يجعل من قبل وصف الكل بحال
 بعض اجزائه وعلى الثاني يتعين الاول وعلى الثالث كون المعنى ان قول
 البايع حين قصده انشاء البيع انما يرتبط بكلام المشتري ويحصل منهما
 معنى شرعي اذ كان كلامهما بلفظ الماضي وقول الشرايح لانقضاء هذا يتعلق
 كلام احدا للمعاذين بالآخر شرعا على وجه يظهر انه في المحل بالام المعنى لما
 اذ لا يظهر لهما انما في المبتدأ في الجملة المجعولة خبرا على المعنيين الاولين
 كما لا يخفى **قال** بالايجاب والقبول الايجاب هو كلام اول من يتكلم من
 المتعاقدين حال انشاء البيع سمي بالايجاب مبالغة لكونه موجبا اليقين
 للآخر خيارا للقبول وهو كلام ثاني من يتكلم من هاتين تلك الحال **قال** اذا كان
 بلفظ الماضي الباء اما زائدة او للملازمة فان اعام ملابس الخاص ثم هذا
 المقيدين حمل على افادة القصر على ما هو الشأن في الروايات فلا بد من

اعتبار قد وجد في قوله والموضع للاخبار وقوله فيعقد به ليم القريب وحمل
قوله ولا يعقد بلفظين أحدهما لفظ المستقبل أي لا يراد على ما يدل عليه الحالة
على كتاب النكاح على إعادة ما علم من الكلام السابق للاهتمام بشأنه فأت
الشافعي بخالفنا في عدم انعقاد البيع بقول المشتري بع هذا الشيء مني بكذا
وقول البائع بعنا وقول البائع اشتر هذا مني وقول المشتري اشترت منك هذا
كلام المم فيكون مخالفا لما في كتب المعبر من انعقاد البيع بقول البائع اشتر
معا بكذا وقول المشتري اشترت او قول المشتري اشترت منك هذا بكذا
وقول البائع بعنا وقول البائع اشترت اشترت منك هذا بكذا
المراد هو الإيجاب في الحال ولما يفهم من قوله والمعنى هو المعبر في هذه العقود
فألججه أن لا يحل على القريب قوله والمعنى هو المعبر ويكون قوله لأن البيع
أشياء تصرفه دلالة على مجرد انعقاد البيع بلفظ الماضي فلا حاجة إلى
اعتبار قيد آخر في الموضعين المذكورين ولا يكون قوله ولا يعقد بلفظين
أحدهما لفظ المستقبل تكريرا ولا انعقاد بلفظ المستقبل إذا اريد به لا
في الحال يفهم من قوله والمعنى هو المعبر فلا يتدبر **قوله** لأن البيع أشاء تصرف
إذا اريد بالبيع مجموع الإيجاب والقول مع الارتباط أو الارتباط في الأشياء
عليه أما ما لغة لا شتما عليه ولتعلقه به أو بتأويله بمعنى المفعول جعل
الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف وإن اريد أحداث البائع البيع بقول
بعث مثلا فلا بد أن يحال حال المشتري على المقابلة ليم القريب **قوله** ولا
يعقد بلفظين أحدهما لفظ المستقبل أي لا يراد على ما يدل عليه الحالة على ما
بينناك عليه ما لا يدخله السنين وسوف ولا صيغة المضارع مطلقا فمن
شرح كلام المم بقوله وإنما لا يعقد بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل
فيه لفظ الماضي الذي يدل على تحقق وجوده فكان الانعقاد مقصرا عليه
ولأن لفظ المستقبل أن كان من جانب البائع كان عده لا بيا وان كان من
جانب المشتري كان مساو مقدمات بما يطابق المشرع على أن قوله فكان
الانعقاد مقصرا عليه ممنوع والسند أن المعنى هو المعبر في هذه العقود

كأذكر المم أن من قال هذا إذا كانا للقطان أو أحدهما مستقبلا بدو
نية الإيجاب في الحال وإنما إذا كان المراد ذلك فيعقد بآداب بالإيجاب في الحال
معنى أحداث البيع والشراء الذي يدل عليه لفظ بعنا واشترت لما يقابل القول
في الحال ومن قال في تعليقه لأن صيغة الاستقبال يحتمل الحال ففتح النية أراد
أن صيغة الاستقبال يحتمل الإنشاء ويراد منها ففتح النية والآراء وإذا
النية جاز انعقاد البيع به إذا المعبر هو المعنى فعلى ما ذكرنا لا يتوجه عليه ما قيل
للمذكور لفظ المستقبل وهو ما يكون بالسنين وسوف وهو لا يحتمل الحال إلى
أخر ما قال فإن مراد الشيخ صيغة المضارع الموصوفة للاخبار ولا سلم **قوله**
عند الفقهاء في موضع الإنشاء على أن في كلامه بحثان وجه آخر أما الأول
قوله أنا أراد الشيخ تريد بيع إذا لا احتمال لأرادة ما ذكره بعد الحالة **قوله**
عليه وأما ثانيا فلا نية لأننا إنما يعمل لا يدل على ما أذهاه من عدم القول
بالحجاز به وذلك ظاهر لا يخفى على أحد لأن يقال ذلك دليل على تساوي وجود
النية وعدمها المهور من قوله وإن كان بالنية والدليل على أصل المدعي هو قوله
لما مر من الأمر والمعقول وقوله ولا يعقد به تكرير للمدعي بلفظ تذكير الطول
العهد ولا يخفى عليك بعد وأما ثالثا فلا نية قوله لما مر من الأمر والمعقول
غير يستقيم فإن صيغة المضارع إذا كانت حقيقة في الحال على ما عترف به
لا يكون عده وأما رابعا فلا نية لأنه لا حقيقة محتاج إلى ما سبق إرادة المجاز
م فإن المجاز المتعارف يغلب على الحقيقة عندهما فيحتاج إلى ما ينفيه ذلك
في البداية وإنما اعتبر النية وإن كان صيغة فعل الحال هو الصحيح لأنه غلب
استعمالها للاستقبال أما حقيقة أو مجازا فوقع الحاجة إلى العيين انتهى
ثم قال ذلك القائل فإن قيل فما وجه ما ذكره في شرح الطحاوي فالجواب أن
يقال المضارع حقيقة في غير البيع والحقيقة الشرعية فيها هو اللفظ **قوله**
والمضارع فيها مجاز فيحتاج إلى النية انتهى وانت جدير به أن لا مانع من حمل
التعليق الأول على هذا المعنى وأنه ليس فيما ذكره أيضا ما يدفع الأمر فلا
وجه لذلك ثم قول هذا ويمكن أن يدفع بأن الرد كان على من شرح كلام

الشيخ الم بهذا الوجه على ما اقول لقائل من كلامه من التقييد والقصر على ما يدل
 عليه قوله فحان الانقضاء مقتصر عليه وقوله ولم يقل بالجواز والقول بالنسبة
 الى شرح كلام الطحاوي والظاهر انه ليس في كلامه ما يدل على قصر انقضاء البيع
 على لفظ الماضي فليست امل في الرسالة **قال** الم البيع ينقصد بالاجاب و
 القول **اول** يحكى من الم في اجاب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب ان البيع
 مباركة المال بالمال بالترخي **ول** فيل هو مباركة المال بالمال **الاول** سيصح
 الشايع في فصل في البيع من كتاب الوكالة بان هذا المحدث كل واحد من البيع
 والشراء فكل ما صدق عليه هذا الحديث من كل وجه وشراء من كل وجه فراجع
ول فان تعلل البقاء المقدور **اول** من القدر **ول** ومن جهة المحل كونه ما لا يشترط
اول المقوم شرط البيع الصحيح والكلام فيما يقع الفساد ايضا **ول** بيع السليق
 بثلها **اول** المراد بالشفعة هو ما يحرمه مطلقا وعرضا او عقارا لا ما يقابل
 العقار ولا يغني عن الحضر وسبحي في هذا الكتاب بعد ورقتين تقيم السليق للدين
 والعبيد والسياب **ول** والشرع قد استعمل الموضوع للاخبار المعهود وهو
 لفظ الماضي والمراد بالخيار الاخبار عن الكائن **اول** والفعل المضارع عند
 الفقهاء حقيقة في الحال **ول** في جميع القواعد وفي غير البيع والاول
 مخالفا لما ذكر في توجيه كلام شرح الطحاوي والثاني ليم بما استقر **اول**
 هو اللفظ الماضي **اول** اي في البيوع **اول** والمضارع فيها جاز **ول** ضميرها
 راجع الى الحال وكذلك ضميرها في قوله والحقيقة الشرعية فيها راجع الى
 الحال **ول** لان المعنى هو المعتبر **اول** في ان الاعتبار في المفاوضة ايضا
 للمعنى كما صرح به الم هناك ومما سأل الحجة الى اللفظ انما هو بعد عن علم
 العوام **ول** الم لمحقو المضاء **اول** سيصح في باب الوكالة بالشراء بكفاية
 التسليم على وجه البيع النفاطي وان لم يوجد نقد الثمن وفي النهاية في فصل
 ما يحمله الشاهد النفاطي مع حكمي وليس بيع حقيقي **قوله** وهذا لانه لو لم
 يكن مختارا في الرد والقول **اول** انت خير لم نرفض في سورة الرد بيعا
 حتى يلزم خلاف الفروض على صورة الرد لم يقرضها الم ولا يتعلق بها

في البيع
 في البيع
 في البيع

الفرض فالاولي على ذكره من التبين ويقال في التعليل يلزم ان لا يوجد بيع اصلا
 فليست امل **ول** فافرضناه بيعا لم يكن بيعا هذا خلف **اول** انما يلزم ذلك لو كان
 اشتاء التراضي مستلزما لانقضاء البيع وهو الم الذي ياتي في البيع المنعقد
ول فلجواب ان الاجابة **اول** الظاهر ان هذا جواب غير الدليل **ول** لانه
 يلزم البيع بالصفة ابتداء فانه لا يجوز **اول** ويجوز بقاء وكفى **ول** فاذا
 اخذ الجميع احد الصفتين **اول** تأمل في هذا البقية **ول** الم الا اذا بين ثمن
 كل واحد لانه صفقات معنى **اول** سبحي في اجاب لبيع الفاسد انه لا يقصد
 الصفة بخلاف تفصيل الثمن فالمراد هنا تكرير لفظ البيع والشراء مع بيان
 ثمن كل واحد **ول** واما نقدا للمبايع مع نقدا لثمن آه **اول** ويعلم من هذا
 حال نقدا لثمن والمبيع بدون نقدا للمبايع والمستوي بالطريق الاول
 وفيه شيء يمكن دفعه وعلى الاول ان لا يفرض نقدا للمبايع والمستوي **ول**
 وقد تقدم تفسير **اول** الذي تقدم تفسيره كان مختصا بجانبي المبيع والمشتري
 في الحديث يقع وجانب الموجب فالحق ان يفسر خيار القول هنا بما ذكره
 خيار الرجوع كما لا يخفى **ول** والمالك حقيقة **اول** فيه بحث **ول** وهذا
 الكلام منقولة **اول** اي باويل الخيار المذكور في الحديث بما ذكر **ول** و
 التفرقا لاقوله **اول** الافتراق احدا لا وان لا يبيع المعلوم وهو
 بالضرورة عند المتكلمين **ول** واجب بان اسنادا لتفريق والتفريق **اول**
 اسنادا لتفريق الى القول مجازا بالسببية لا يستلزم وجودا لتفريق حقيقة كما
 في قوله اقدمي بلدك حتى علي فلان **ول** او نقول التفرقا يطلق على الاما
 والمعاني **اول** فلا بد من لزوم قيام العرض بالعرض من مدفع والظاهر انه
 منع كون ما يطلق التفرقا مطلقا من الغرض **ول** ثمنا كذا او ثمنا **اول**
 ونقرير صدر الشريعة صرح في ان المراد بالاعراض الاثمان فتأمل في الترجيح
ول فان جهالة الوصف **اول** والظاهر ان قوله الم وجهالة الوصف
 لا كلام مستانفاته ببياننا حال جهالة الوصف فيه **قوله** نأخر في البيع
اول اي حاضر **ول** في جهالة المقدار يمنع الصحة **اول** اذا بيعت بحسبها

قوله منع حصوله بالجهالة **آه** **اول** اي يجهالة ذلك الواجب **قوله** الى النزاع **اول** في ذلك الواجب **قوله** والثمن ما لم يفتقر **اول** هذا ايضا منقوض بالمسلم فيه وراى مال المسلم ان كان عينه **قوله** وهو منقوض بالمسلم فيه فانه ثبت في الذمة **اول** لا بعد ان يقال المرفع هو البيع المطلق والثمن المطلق وهما يكونان معا بكل حال فتغنى التعريف ما كان في الذمة على كل حال بقرينة الاطلاق الذي يفرض على الكمال **قوله** وقوله ابتداء احتراز عن المستلزمة **اول** ويجوز ان يكون احترازا عن الثمن **قوله** والثمن ما يقابل **اول** اي يقابل ما يحل العقد بان يذكر حين العقد في مقابلته **قوله** فاقول الاعيان للمعايير **اول** ولعل وجه العدد عاد كره استلزامه فقدان البيع في بيع النقد في بالنقد في وفقدانا الثمن في المقاصد بخلاف ما اختاره **قوله** الم والاختلاف بين العدلي بقرعاه **اول** الظاهر انه جملة معترضة لبيان مكان يوجد فيه الاختلاف بين النفوذ في المالية ان ثبت اختلافها فيها **قوله** ومن ظهر من هذا بعينه كلام الشيخ الى قوله هذا ما نسخ لي في محل هذا الموضع والله اعلم بالصواب **اول** فيه بحث فان اسم الدرهم انما يطلق على اثنين من الشاي وللمنة من اللاتي كاحترجوا في يظهر استواءهما في المالية فانه ليس في كلام الشيخ بعتيد فليست **قوله** وان كان ما يدخل تحت اية قوله لا يقال لادلالة الحديث على المنع **اول** انت خير بان يراد الحديث ليس للدلالة على المنع بل للدلالة على الجواز اذا بيع بخلاف حبه واما الدليل على المنع فهو قوله لما فيه من احتمال الزيادة تأمل يظهر لك سوء ترتيب السامع في تقرير الكلام مخالفا لما اختاره الم من النظام **قوله** وهو عدم المعقولة لكونه صريحا في الاوالة **اول** اذا كان غير عين يكون مجهولا وبسبب ان الفساد فيه للجهالة **قوله** لا يبيح حقيقته رجم الى قوله جملة يفضي الى المنازعة **اول** ولعل الاولى ان يقول جملة بعض الى استناع تسليم الثمن الواجب بالعقد **قوله** لان البايع يطلب تسليم الثمن او لا **اول** هذا غير معقول **قوله** لان نزول الجملة **اول** تأمل في هذا الاستثناء **قوله** فان قيل سلنا انفسك فاسد لكن قلب جازا **قوله** بلا

قوله بالمجلس **قوله** كما اذا كان فاسدا يحكم اجل مجهولا **اول** كان بيع الى المزاد والمهرجان وقدوم المخرج ثم اسقطا الاجل قبل جاوله وسيبقى تفصيله في آخر البيع الفاسد **قوله** اجيب بان الفساد في صلب العقد قوي **قوله** ويريد ان يقال اذا كان الفساد في صلب العقد ينبغي ان لا يرتفع اصلا كما في بيع الدين بدريهين واسقاطا الدرهم الزائد ويجوز ان يقال بان الفساد هنا محل خلافة فضعف بخلافه **قوله** لان التفرق وان كان في حقه ايضا لكنه جاء من قبله بالاستناع عن تسمية جملة الفرقان فكان راضيا به وهذا صحيح اذا علموا لم يسم **آه** **اول** وعندنا ان محي التفرق من قبله بالاستناع عن تسمية جملة الفرق التسمية بتم صورة عدم علمه بجملة فانه كان يمكنه ان يزيل ذلك بالرجل بطريقه ثم يشرح في البيع فحيث لم يفعل ذلك ولم يتم كان راضيا بموجبه فتأمل **قوله** فالوجه انه نزل منزله من باع ما لم يره لما ياتي فلا خيار له **قوله** ولم فلا خيار له ان الاداة لا خيار له مطلقا ولو اذ افرقت الصفقة عليه فليس كذلك وان اراد ان ليس له خيارا لروية فسلم وما نحن فيه ليس كذلك بل الخيار يتفرق الصفقة ثم الاولى تاخر قوله لما ياتي عن قوله فلا خيار له فليست **قوله** وعن الثاني بان انصرف البيع الى فقير واحد مجتهد فيه **اول** قيل انظر الى النصيب لتريك فيما سبق مجتهد فيه ايضا ولهذا لا يشتع الفساد على ما يجب في باب البيع الفاسد فالفرد **قوله** وهذا ضعيف لان قولها ان الكل بيع فمن اين التفرق **اول** فيه انه يجوز ان يكون مراد المجيب انهما يقصدان كون الكل مبيعا على مذهبهما والقاضي يحكم بمذهب ابي حنيفة رحمه الله فتفرق الصفقة عليهما فليست **قوله** وما ينافي شرعي عن الفرق الى الجميع **قوله** **اول** فيه بحث فان اجهالة مانعة كما اعترف **قوله** وقد تقدم الجواب في صدر هذا البحث **قوله** وقد تقدم ما في الجواب الذي اختاره ايضا **قوله** فهو جائز في الكل لما قلنا **قوله** من ازال اجهالة يديه **قوله** وان كان الثاني خرا المشتري بين اخذ الموجود بحضرة من الثمن وبين الشئ لفرق الصفقة **اول** قوله التفرق الصفقة **آه** ينبغي ان يكون علمه

للمفسر لا لقوله خبرا ولا معني له وايضا لا يكون الكلام مطابقا للمفسر **اول**
لنفرد الصفة عليه **ولم** فربما التفرق والتفرق فلا يخالفه لما سبق **قال**
الارمانية عبارة عن الطول والعرض **اول** الا ان فيما نحن فيه عبارة عن الطول
ولم والاولى ان يقال عيبا لا رضى **اول** خيل في قول المفسر فترك كل ذراع منزلة
ثوب ينسب عن اجاع الضمير الى الارض كما لا يخفى ثم يجوز ان يرجع الضمير الى
الثوب باعتبار كونه مائة ذراع او كونه بمنزلة الثياب حيث ترك كل ذراع
منزلة ثوب ولعل هذا تاويل ما في النهاية **ولم** وفيه نظر لان قوله من حيث
هو **اول** سأل في العبارة فان معلولا الوضع هو عدم مقابلة شيء من
الثنى لهذا القول **ولم** فلا يكون علمها **اول** يجوز ان يكون العلم بالوضعية
معلولا لما ذكر مع كون ضمير نفس الوضعية علمه بلا لزوم المصادرة **قوله**
فقد البع اذا وجدها اكثر او قل **اول** ثم كالمظهر في مسئلة اشتداد العدد
على انه عشرة اثنان **قوله** وعن الثاني ان الذراع **اول** ويجوز ان يجاب
عن الثاني بانه لما كان في الذراع جهتا الاصلية والوضعية حكم بدخول
الزائد بزيادة الثمن بمراعاة تسليك الجهتين ولعل هذا اولي مما ذكره الشارع
قال الم ولم ان الذراع لما يذرع به واستعمل لما يحمله الذراع **اول** قال
الانصافى كان لقياس ان يقول استعيرت لانه استدالي ضمير الذراع وهي
مؤنة لكن ذكر الفعل على تاويل الذراع بما يذرع به انه كذا قال في
القاموس الذراع بالكرم من طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطي والساعد
وقد يذكر فيها **ج** اذرع وذرعان بالضم انتهى وذكره باعتبار الخبر
قال الم فاذا احدثا مروي **اول** قال ابن الهمام بسكون الراء نسبة الى قرية
من قرى الكوفة اما النسبة الى مروي المروية فمخرجان فقد التزموا فيها
زكية الرأي فيقال مروي وكانه للفرق بين قرينتين انتهى وفيه كلام
ولم لان المروي غير مذكور في العقد فشرط قبوله مما لا يقتضيه العقد
اول لا يقال اذا كان غير مذكور فبأي شيء علم الشرط لانه لا يعلم من اشارة
اليها خيرا البع فليست **اول** كالباع عشرة بعشرة فقصر ذراع **اول**

الاول هو يعلم الكلام ككلام في الزيادة والنقصان بان يقول كما لو باع عشرة
بعشرة كل ذراع يدرهم فقصر منها او زاد ذراع ولا بد للمفسر من الفرق
بين هذه المسئلة وبين ما تقدم من انه اذا باع ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة
فان ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم ثابتة هناك ايضا ولعله يمنع ذلك
للتفاوت في اطراف الثوب الواحد وكذلك اطراف الذراع الواحد
غالبا **ولم** والثوب اذ سعى على انه كذا اذ راعاه **اول** ولم يقتصر كل ذراع ثوب
سعى على انه عشرة اذرع بعشرة دلام مثلا **فصل** ومن باع دارا
قوله مسائل هذا الفصل **اول** اي بعضها والا فبعضها بل اكثرها لا يستثنى
على واحدة منهما **قوله** مبتنية على قاعدتين **اول** بمعنى انها لا يخرج عن البناء
على واحدة منهما **قوله** على معنى ان ما وضع **اول** اي اتصال ما وضع آه
فالمضاف مقدور **قوله** وما وضع الا ان يفضل آه **اول** يعني واتصال ما
وضع آه **قوله** لان ساوله اياه باعتبار كونه صفة لها آه **اول** لعل خلاصة
المجواب انه عارض ذلك العرف اقرى منه في اليمين انه لا يستثنى عن الشيء
والبناء لا يكون داعيا الى اليمين في امثال قولهم والله لا ادخل هذه الدار
في عرف الناس فليست امثلة **اول** ويجوز ان يجاب بقوله كون البناء خبيرة
الدار فانه ركن زائد لا تغير اسم الدار بتغير اليمين من حلق لا يكلم
زيدا فكله بعد ما قطع يده ورجله بحيث يقع كونها داخلين في زيد
ان باع رجل يده ورجله في البع كالا يخفى وهذا الكلام اجمالي واصل
ما ذكرناه في كتب الاصول في باب الاحكام **قوله** اذا لم يكن راعية لا يقيدها
اول اي لا يقيدها في العرف **قوله** ولان البناء متصل به اي بالارض
على تاويل المكان **قوله** لم يقدم ذكر الارض والاولى ان يقال اي بالعرصة
نفس ما ذكره صحيح في قوله لانه متصل به للمرار **قوله** وفيه دلالة على ان
ما وضع للمرار **اول** فيه تأمل فان تخصيص الثمن بالذكر لا يدل على
نفي الحكم عما لم يذكر على ما هو المذهب **قوله** وقد عارضه دلالة الرضا
بذلك **قوله** استجنينا انه لا يظهر لقوله وقد عارضه دلالة الرضا

وجه بعد تسليم ان العرف في امثال ذلك عدم القطع الى وقت اليد والاستعداد
فما مل والله الموفق للسداد **قال** الم قلنا هناك التسليم واجب ايضا حتى يترك
باجر وتسليم العوض تسليم العوض **اول** لا يقال لاجر عوض المنفعة لا الارض
فلا يتم القرب لان العين اقيم مقام المنفعة فيها على ما سيجي **اول** لا يقال فليكن
لها نحن فيه كذلك لما سيلي **اول** يعني شيئا من ان يكون منفعة في
ثم قوله لما سيجي جواب عن قوله لا يقال **اه** **قوله** وهو بعض الشا من **اول** اراد
الاتفاق **قوله** يذكر لما هو متبع **اول** اي للبيع **قوله** واما الثانية الى قوله يفتي
الى نفي جواز بيع المهر والمحل وهو ثابت بالاتفاق **اول** انما يستقيم القياس ان
جاء تركه الى الزمان الثاني كانه المقتصر عليه **قوله** والجواب عن الحديث اذا
باعه بشرط الترك **اول** فيكون المقتصر بقوله قبل ان يبدو صلاحه بناء على ان
استراط الترك في الاغلب كونه **قوله** واما يتوهم هذا **اول** اي ان هاب
الله الثمرة **قوله** فقد فسد البيع الى قوله لان مطلق البيع يقتضي تسليم العقود
عليه **اول** انت جنير بان شرط الترك على الفعل لا ينافي تسليم العقود عليه على
ما سيجي في مسئلة حدود ثمة اخرى من ان تسليمه يتحقق بالتعليق ففي تفرقة
ركاكة لا يخفى وصحة كلام الم غنة عن امثاله **قوله** وفيه تامل لان
الماكون صفقه ان لو جازت اعارة الاشجار واجارتها وليس كذلك **اول**
اعارة الاشجار ينبغي ان يجوز ويدل عليه ما نقلنا العلامة الكاكي عن مجاميع
الاصغر فراجع **قوله** وههنا يمكن المشتري ان يشتري الثمار مع موطنها **اه**
اول انما يمكن المشتري ذلك ان لو باعه المبيع كذلك وبلغ ما يقدر عليه
المشتري من النفود الى مقدار قيمته ويكون له غرض في اموالها وليس كذلك
ولا يشبه ثمار الاشجار بالباديخان والبطيخ كما لا يخفى ثم اقول لوضع ما ذكره
لم يبع الاجابة مطلقا بهذا المخلص بعينه بل المخلص فيه ما نقلوا عن
الليث الترمذي رحمه الله **قوله** وكان من ايامه الخوا في نفي جواز
اول في الصورة الاولى ايضا **قوله** وهذا يدل على ان الحكم فيها سواء **اول**
فيه بحث فان اللازم منه ان من قال بالاول قال بالثاني والعكس ليس باللازم

قوله وهذا يدل ايضا **اول** فيه بحث **قوله** فيه بطل الاستثناء **اول** فيه بحث
قوله وينعكس الى ان ما لا يجوز **اه** **اول** ليس مما ذكره عكس تلك القضية **قوله**
واستثناء ما جاز لكونه لا سلب **اول** فيه بحث فانه بعد تسليم جواز الاستثناء
لا معنى للمنع فليتام **قوله** وفيه نظر لانه استدلال بممنوع الغاية **اول** في
نظره نظرات **قوله** والاولى ان سيدل بقوله تعالى **اول** فيه بحث فان في الا
بما ذكره اعترافا بفساد العقد **قوله** والداخل في الداخل **اول** كيف يكون ذلك
وقد قال كالجزم منه فتام **قوله** والثاني مسلم **اه** **اول** وهل مثل هذا الترتيب
جائز في المتنازع فيه فتام **باب** خيار الشرط **قوله**
ولما كان اللازم اقر في كونه معا فقدمه على غيره **اول** فان قيل ما قدمه
هو البيع اللازم اقر في البيع المطلق المتناول لللازم وغيره قلنا كيف في
المقدم تناول لللازم وامر العبارة سهل **قوله** والجواب ان حديث حشاش مشهور
فلا يعارضه حكاية حال ابن عمر رضي الله عنه **اول** فيه بحث ان لا معاوضة بينهما
حتى يحتاج الى التبرع فان مفهوم العدوان كان حجة لاسيما في المنطوق حتى
فليتام فان المنع بما لا ثم اقول ذكر حكاية الحال يناسب الجواب الثاني والملازم
لهذا المقام تقرضه لعدم الشهرة **قوله** لكن لو ذكر اكثر منها واجاز من له الخيار
في الثلث جاز **اول** قوله لكن لو ذكره سير الى ان الاستثناء منقطع **قوله**
الاولى ان يحل على الاتصال اي لا يجوز اكثر منها في وقت من الاوقات لا في
اجازته في الثلث فليتب **قوله** والاول اولى لقوله خلافا لرفق فتام **اول**
يعني ان ذكر الخلاف يدل على تعلل الاستثناء بقرير المسئلة على ما هو بهم
في تفرع الخلاف وقوله فيقتصر على المدة المذكورة من تمام الدليل فلا يلزم
ذكر الخلاف في حين الاستثناء المتعلق به **قوله** والجواب عما سأل عليه نفي
من المسائل ان الفساد فيها في صلب العقد **اول** وكذلك الفساد في البيع
بالرقم في صلب العقد بمجمله الثمن فلا بد من الفرق **قوله** ولو اشترى علي
انه ان لم ينفذ الثمن الى ثلثة ايام **اول** قال الامام القاضي خيمر الدين ههنا
لا بد من حفظها وهي انه ان لم ينفذ الثمن الى ثلثة ايام يفسد البيع ولا يفسخ

ستدلال

قال الله

حتى لو اعققة المشتري وهو في يد نقد عتقة وان كان في يد البائع لا ينفذ
وعلى هذا اذا اشترى عبدا ونقد الثمن على ان البايع ان رد الثمن فلا يبيع ^{سببا}
جازا البع بهذا الشرط بمنزلة شرط الخيار حتى اذا قبض المشتري يكون ^{مضمونا}
عليه بالقيمة ولو اعققة المشتري لا ينفذ ولو اعققة البايع ينفذ انفق ولا
ينفي عليك مخالفه هذا المنقول لاشارة قول الم اذا الحاجة مستالي
الانفساخ عند عدم النقد ولتصح بالشا حيزانه ينسخ العقد عند عدم
النقد لان يثبت في المسئلة وايتان **اول** فان قليل الحاجة تدفع اليك
قوله حتى يجوز البع قياسا واستحسانا من غير خلاف فيه **اول** فيه بحث في
شرط الخيار مخالف القياس كقول الماد قياس من فرد الله **اول** اجيب بان
منه الخيار لا يقدر على الفسخ في قول البايع خيفة ومخدرهما الله لا يحضر الا
اول فيه بحث فانه ذكر ظهور الدبانه لا يفسخ بعض المدعي بل يفسد العقد
نقل عنه في النهاية وفيه **قوله** وفي هذه المسئلة قياس اخر تقدم معنا **اول**
يعني يقدم في هذا القول بنصف ودرق تخمينا وهو قوله والقياس وهو قوله
زفرانه لا يجوز لما انه سعي **اول** لكون الرضا دخلا في حقيقة الشرعية ولا يتم
الرضا والخيار **اول** فيه بحث فان بيع المكنوع لا يب عليه حكمه ولا رضا
اول لان البع به يصير له اسما **اول** تأمل في صحة هذا التعليل **اول** وقيل و
انما ذكر الصحيح مع ان الحكم في الفاسد كذلك حال حال المسلمين على
الصالح **اول** ولانه يعلم منه حاله بالدلالة **قوله** الم والعقد قد انهم **قوله**
انهم مطاوع قوه لم يرت لاراما اذا احكمت **اول** لانا الواجبنا على
ظاهر اللفظ **اول** يعني الاطلاق **قوله** الم لان الرضا متناع عن التملك
اول الظاهر ان يقال عن التملك **اول** وهو قياس منه لاحد شرطي العقد
اول فيه تسامح لظهور ان الفسخ ليس لاحد شرطي العقد **اول** لان ذلك من
الاسقاطات وما هو كذلك ليس فيه شيء من الازام **اول** القوايات
الفرق الحكمية على ما بين لانه اسقاط لا يظهر ان يقال ليس فيه ضرورة **اول** لان
التكاح من هو الى النكاح **اول** فيه بحث **قوله** اوله غير زائد على

التخيير **اول** وكذلك الفسخ في سلبنا فالاولى ان يقال اوله انه مرفعيه ولولاه
لما اقدم على الاجاب **اول** او هو مرفعيه بالاقدام على سببه **اول** سببه الا
لا التكاح **اول** حذقه لاله قوله **اول** ويجوز ان يكون قوله فائهما ايجان
جاز خيرا بالتاويل المشهور في وقوع الانشاء خبرا وهو يقدر بالقر **اول** الم
لان الخادم من مواجب العقد **اول** فيه بحث والظاهر ان يحل الكلام على التثنية
والمباقة فيما يكمي بعض مواجب العقد **اول** تصحها لا بقدر لا مكان **اول**
وهذا وجه بؤته اقضاء **اول** والثاني ان اشترط الخيار للغير ويجاز
اقضاء تصحها لجاز اقضاء **اول** في ظاهر عبارته تناقض بيانه انه
جعل الخيار ثابتا للعاقدة اقضاء ثم جعل اشترط الخيار للغير اقضاء
ودفع التناقض ان الثبانية ثبتت اقضاء وان كان شرط الخيار يثبت
بصرح اللفظ للغير واما اشترط الخيار للعاقدة فيثبت اقضاء لانه لم
يثبت صريحا فاما ذلك **اول** والجواب ان المشتري اصل **اول** فيه بحث
فانه لم يجوز ان يقال هنا ايضا الاعتبار المقاصد والغير مقصود البائع
بمطالبة الثمن وجوابه ان الثمن على المشتري يجب وضع الشرع **اول** لان عدم
رجحان تصرف المالك **اول** حاصله انه لا مدخل لعدم ثبوت الرجحان هنا
لتصرف المالك في رتب قوله رجحناه وكلمة لما تدل على الترتيب **اول** لانها
تفصيل الثمن **اول** والتسليم فرع تقورا لايجاب **اول** وكان الداخل في
العقد **اول** اي في حق الحكم **اول** وانه لم يظنه فضلا تأمل منك فاجب **اول**
وجه التأمل ان شرط الخيار فيه نفى لزله الخيار حيث يتروى والجواب
انه شرط الخيار لما كان يجوز اشرا على خلاف القياس غير مفسد العقد لم
يسر منه فسادا الى اخره فدي **اول** بعشرة داهم الى ثلثة ايام فالبيع جائز
استحسانا **اول** فيما به ينبغي ان يزيد قوله وفي الخيار كما فعله الم فأت
المعنى من كلامه توقيت خيار التقيين لانه غيره الى هذا اشارة الى
وجوب توقيت خيار التقيين اذا انفرد عن خيار الترتيب كما ينبغي **اول** فهو
يجوز له مقضية **اول** لو كان منع الجحالة لافضاها الى المنازعة

فقط لم يحجج جواز البيع في الاربعة الى مخرج من هذه الجهة فالاول
ان لا يقيد الجهة به كما فعله المم وغيره **ولم** واختار من يشتره لاجله كالمراة
وبنته والبايع لا يمكنه من الحمل اليه **اول** ضمير اليه راجع الى من في قوله من يشتر
ولم وان لم يذكر الزيادة **اول** يعني قوله وفي الخيار لئلا يتام **ولم** الم وهو
المذكور في الجامع الصغير **اول** لما لا يجوز ان يكون المذكور في الجامع الصغير
هو الخيار المعهود خيار النقيض **قوله** وفيه نظره **اول** ولك ان يقول مراد
الاولين من اشتراط الخيار نفسه وقتا معلوما اشتراط خيار النقيض لا
الشرط على ما قرع العلامة التي يلي في شرح الكثرة فلا يراد النظر اذ يعود الضمير
على هذا الى توقيت الخيار النقيض **ولم** وحجة الاخرين ان خيار النقيض مالا
يتوقت فلا يعلق جواز العقد بتلك الزيادة ومعناه ان العقد **اول** كما لو ثبت
هذا الخيار بسبب الاختلاف كذا في الذخيرة والمحيط البرهاني وهذا هو
الوجه واما ما ذكره الشاح فخلل بين فان التوقيت المذكور فيما اجتمع فيه
الخياران توقيتها وهذا استدلال على وجوب التوقيت في خيار النقيض
بعد مضي الايام الثلاثة وهذا هو اثر توقيت خيار النقيض كما اذا لم يذكر
خيار الشرط معه ووقت ومقت مدة بلافق فتأمل ثم اقول حصل
كلام الشارح انه بقي خيار النقيض بعد انقضاء مدة خيار الشرط اذا كان
بجاءه على ما كان قبله اذا لم يعين المشتري احدهما فظهر انه ينك عن
خيار الشرط فليتا **قوله** **الم** والاول يجوز واسقارة **اول** ويجوز ان
يكون على حذف المضاف القرينة القرينة **ولم** وكان النقيض اختيارا لئلا
اول فيه بحث **ولم** لانه لم يقض الاخر لئلا يشتره **اول** اي ليستدتم **اشترائه**
فان مقصوده استدامة اشتراء احدهما وقد تعين ذلك لاحد النقيض
الاخراماته **ولم** اجيب بان المرء اذا اشرف على الهلاك خرج عن محليته
وقوع الطلاق **اول** فيه تأمل فان خروجها عن محليته الطلاق بالاشراف
على الهلاك غير مسلم **قوله** واما اذا ذكر اختيار الشرط **اول** معطوف على ما
تقدم في هذا القول بنصف وذك تخميناً وهو قوله فان لم يذكر فلا بد من

توقيت خيار النقيض بالثالث **قوله** **الم** لان الباقي خيار النقيض للاختلاف **اول** يعني
للاختلاف ولهذا لا يتوقت في حق الوارثه فقوله ولهذا ايضا ككون الباقي
خيار النقيض للاختلاف يعنى ليس الباقي خيار النقيض الذي شرطه من له
الخيار بل خيار ابتدائي كما سبق ولهذا لا يتوقت وهذا ظاهر لما قلناه
لما قاله الامام في **قوله** **الم** ومن اشترى دارا على انه بالخيار بيعت دارا له
جنبها فاخذها بالسفعة فهو رضاء لان طلب السفعة يدل على اختياره الملك
اول لا يخفى عليك ان اللازم من هذا الدليل سقوط الخيار بطلب السفعة
بدون اخذها بها فليتا **قوله** والظاهر ان المراد بالاخذ القرب منه
قوله **الم** فيثبت الملك من وقت اشترائه **اول** انما قال من وقت اشترائه لا
مرجح لاثبات الملك في الاوقات التي بعد حتى يقينه **ولم** لا يثبت الا
لدفع ضرر الجوار **اول** يعني فلا بد من الجوار **قوله** فيسقط الخيار ويثبت الملك
لا **اول** ولا يخفى عليك ان بين سقوط الخيار ويثبت الملك من وقت الشراء
تأخرا لان سقوط الخيار يكون بعد بثوته لا يجتمع الملك عند بيعه **الله**
قوله **الم** فليس للاخر ان يرد عند بيعه حينه **قوله** **الم** فليتا **قوله** **الم** فليتا
لم يذهب ابو حنيفة رحمه الله انه اذا رد احد مما ليس للاخر ان يرد
الذي يتجج به جهة الرضا على الرد **قوله** وفيه نظر لاننا لانسلم ان اثبات
الخيار لها **اول** ولك ان يقول لم يثبت لكل واحد منهما الخيار لما
البيع في نصيب من رضى بالبيع لكنه منعقد ولا كذلك لو كان فليتا **قوله**
قوله وليس لاحدهما ان يتصرف في الآخر **اول** فيه ان ذلك ايضا لما
من ابطال الحق الآخر **قوله** من الراد **اول** اي لم يرد الرد **قوله** لان تفرق
انما هو بالعقد **اول** ان ارد تفرقا الملك بين المشتريين فالمانع من الرد
ليس ذلك وان ارد تفرقا بين البائع والراعي فلا مانع منه بالعقد بل
بفعل المشتري **قوله** ليس له ان يرد **اول** يعني وكذا لا يرد اذا
كان الرد موجبا للعيب **قوله** ليس في وسع البائع **اول** لا يظهر
فائدة هذا المقيد فليتا **قوله** **الم** خيار الرؤية

قال العلامة الكاكي في المسوط الاشارة اليه ان في مكانه شرط الجواز حتى لو لم
يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى اقول في كون الاشارة الى المبيع ^{اول}
مكانه شرط جواز البيع سيما بالاجماع كلام فامل **ول** فان قيل هو معا رضاء
اول فيه كلام لان النهي يقتضي المشروعية **ول** وفيه نظر لان عدم لزوم هذا
العقد باعتبار الخيار **اول** بل ذلك لعدم وقوعه منزها لوها على ما فصله
المجيب غاية في الباب عدم الانترام باعتبار انه سيثبت له الخيار ^{الرؤية} رضاء
وهذا لا يستلزم عدم وجوده بدونه فليتام **ول** والخيار معلق بالرؤية
لا يوجد بدونها **اول** هذا ايضا م لما سيأتي في الصنفه المقابل ^{المعلق} بالمراد
بالشرط يوجد قبل وجود الشرط بسبب اخر **قال** المم ولان الرضاء بالشي
قبل العلم باوصافه لا يتحقق **اول** فيه ان عدم العلم باوصافه غير مفروض فان
غير المرئي قد يعلم بالوصف ويحذف بقا المراد العلم الشخص ^{المعلق} باوصافه
ول فاستبعد الرضاء لعيب **اول** فيه تامل **ول** ويحل في غير الملك في الحمل **اول**
يعني باجازه المالك **ول** والضابط في ذلك **اول** يعني ان الضابط
ينهم تاذكر الى قوله ويعلم **ول** قبل يتكلم على هذا الكلي مستلزام احدها الى
قوله والثانية اذا عرض المبيع **اول** ولك ان تقول لها ايضا سبطا نه
بعد الرؤية وذلك يكفي في صحة الكلية فانه لم يقل سبطا خيار الرؤية
مطلقا **ول** والعرض على البيع **اول** لان ان العرض على البيع ليس ^{المصرف} من
في البيع والاستدعاء يذكره المم من جعل المساومة منه **ول** مانع من النسخ **اول**
اي فسخ البايع استقلال **ول** لا يمكن دفعها **اول** مطلقا ومن التصرف
مستقلا **ول** ومن الثاني بان دلالة الرضاء الى **اول** والجواب عن الثاني
عندي ان يقال ليس بطلان الخيار هنا لدلالة الرضاء او صريحه بل ضرورة
نقد رفس هذه التصرفات على ما يدل عليه قيا كلام الم **قال** الم ^{كالمبيع}
بشرط الخيار والمساومة **اول** قال الاتفاق يقال تمام البايع التلقة عرضها
وذكرتها مساومها المشتري بعينها ساسا سوما ومنه ولا يسوم الزجل
على سوم اخيه اي لا يشتري كذا في المغربي انتهى وقال العلامة الكاكي المساو

طلب البايع المشتري لبيع سلعة كذا في الفوائد انتهى **ول** فان في روبيه
جميع بينهما رؤية عودتها **اول** لا يخفى عليك ان الكلام في الرؤية التي ^{سبط}
الخيار معها اذا وقع البيع بعدها والا فلا يسقط الخيار برؤية وجه العبد
بعد البيع ولوراء الفقرة فلا يستقيم هذا الكلام الذي ذكره السارح
بل الاولي ان يقال فان في رؤية جميع بينهما رؤية عودتها وهما ليسا
في ملكها وهي حرام فليتامل فانه يمكن ان يقال المقصود اثبات المذني ^{الرؤية} بالمراد
الاولي وفيه ما فيه بل المراد الرؤية بعد البيع وهي تسقط الخيار اذا قبض
بعدها **ول** يشترط رؤية الكل **اول** هذا كلام بعض المشايخ على ما يعلم من
معراج التدانيه ثم اقول كلام السارح في هذا المقام يخالف المشرح **ول** اذا
قال امرتك بقبضه **اول** فلا يسقط الخيار **ول** وهذا اشارة الى نوعه
بالنوعين **اول** ولعله اشارة الى كون القبض وهو اراء تاما تامل **ول**
والثاني فانه من توكل بشيء **اول** الوصف هذا ان لا ينتهك التوكيل بالقبض
الناقص لكنه كلام على الاستدلال لا يخفى فلا يجدي نفعا **ول** لان الاختياره
اول السماع بالياء منطوقه بنقطتين عتائين بعد لاء والاختيار بالياء
المنطوقه بنقطه عتائية بعد لاء من المحر **ول** الم وبيع الاعى وشراؤه
جائز **ول** الخيار **اول** فيه بحث فان الخيار معلق بالرؤية ولا يثبت قبلها
كما سلف لان يراد بالخيار حق الفسخ مجازا والحق ان يجاب بان المراد بالرؤية
العلم بالمقصود مجازا على ما قالوا فلا اشكال الا ان قوله اذا اشترى يا
عن هذا النوع اياه فليتامل **ول** وفيه نظر لان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
لم يره سلب **اول** فيه بحث فان المقصود لا يستلزم الحق الا رجاء قولنا
شريك الباري ليس بوجوده في الخارج صارق وتمنع وجود الموضوع فيه و
الاولي اراد النظر بقوله عليه السلام فله الخيار اذا اراه فان اذا استعمل
في المحقق فليتامل فان المراد بالرؤية العلم بالمقصود على ما صرح **اول** وقد
نقدم لنا معنى تمام الصنفه **اول** تقدم بوزن تخميننا وهو قوله ولا يصنفه
مع بقاء خيار الرؤية لان تمامها سائرها في لزومها **والله** الم وهذا

لأن الصفقة لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعد **اول** قال العلامة الكاكي
يعني فيما اذا قبضه مستورا كذا قيل ولا حاجة الى هذا لان خيار الرؤية يسبق الى
ان يوجد ما يبطله انتهى وفيه بحث يظهر بالاحاطة ما مر في مسئلة نظر الوكيل
قول فان تفرقا للصفقة منهي عنه **اول** تعليل لقوله لتلاينم تفرق الصفقة
قبل التمام **قول** وقوله صلى الله عليه وسلم من اشترى شيئا لم يره الحديث يدل
على ان له يرد الذي لم يره وحده فان وجه ترجيح حديث النهي **اول** وانت جدير
بان المفهوم لا يعارض المنطوق حتى يحتاج الى الترجيح وايضا المشتري هنا هو
المجموع دون كل واحد رؤية احدهما دون الآخر كروية وجه الدابة دون
كفها او بالعكس فليست **اول** اوله متأخر من المبيع **اول** في التوضيح في فصل
المعارضة والترجيح كلام متعلق بهذا المقام فراجع **قول** والجواب ان النهي
انما هو عن التفرق والتقييد بما قبل التمام بالقياس **اول** بقتيد المطلق نسخ
وذلك لا يجوز بالقياس ثم لا يظهر مما ذكره في معرض الجواب رفع ما قيل **اول** وينبغي
بما استشكل بالاستحقاق **اول** اي يظهر ان دفعه **اول** الم لان تلك الرؤية لم يسع
معل **اول** الظاهر ان ما لم يعلم **قول** وقيل هو ان رؤية السابقة **اول** لا يظهر
الفرق بين المعينين الا ان المراد برؤية جزئ من العقود عليه هي الرؤية
وبالرؤية السابقة هي رؤية جزئ العقود عليه **قول** وقيل هو البيع البات
عن الشرط المفسد **اول** وعندنا ان البيع البات الخالي عن المفسد الواقع
في محل ربي فليست **باب** خيار العيب ما يغلو عنه اصل
الفطرة السليمة **قول** وصف السلامة يفوت بوجود العيب فعند فواته **اول**
منه فواته راجع الى قصف **قول** لان الرضا داخل في حقيقة البيع **اول** اي البيع
اللان **قول** ينشئ الرضا **اول** اي ظاهر **قول** اذا انقضت وصف السلامة كما
مستلما **اول** هذا غير مسلم وانما يكون كذلك لو انقضت اقتصا تاما لا يجوز
ان يتخلف عنه ومن اين ثبت ذلك **قول** وفي ذلك كله فوات وصفه **اول**
وكون فوات الجزء فوات الوصف يعلم مما اسلفه الساج في اوائل كتاب البيع
قول لتلاينم الى مزاجه البيع على الاصل فليست **اول** كما تقدم **قول** في اوائل

كتاب البيع **اول** لتلاينم الى مزاجه البيع والاصل **قول** انت جدير بان المزاج
في الاول وفي الثاني ترجيح البيع على الاصل فليست **اول** كما تقدم **قول** في اوائل
كتاب البيع **اول** وسنه مسك ان هو ما لا نفقها من قولهم **اول** فيما قبل
قول فاننا ولدنا ولدنا **اول** اي وكون المبيع ولدا لنا فذلك المضاف
والمضاف اليه **قول** والثاني بطلب الولد **اول** خسر الثاني باخلال طلب الولد
مع ان الاول فخل به ايضا لاخصاصا لما فيه **قول** فان الولد يعزبنا **اول**
ويلي النفس من الاستيلاء ممن يعزب لبرائة ذلك الى ولد **قول** ولانه يمنع صرفه
عن كفارة القتل **اول** الاولي ان يقال يمنع عن صرفه كفارة القتل **اول** ولا يفرق
في العائلات **اول** اي عند التجار **قول** وبان دعواه مستملة **اول** معطوف
على قوله بان يكون الدعوى بعد المدة **قول** لان الارتفاع بدون هذين
لا يقيد عيبا **اول** فيه بحث لا يرى ان التعليل الذي ذكره بقوله لان ارتفاع
الدم علامة الداء لان العادة **اول** وكذا انما بلغت المدة المذكورة
اول المقييد بالبلوغ الى المدة المذكورة في الاستمرار ضايع بل فخل فانت
الاستمرار قبله عيب ايضا **قول** هو الصحيح **اول** قال ابن الهمام احذر بقوله
هو الصحيح عماري عن ابي يوسف جازتها تارة قبل القبض بنفسه بقول
النساء انتهى وكلام متعلق به بعد صحيفه **قول** الم ولا بد من دفع الضرر
عنه **اول** اي من البائع ويجوز ان يعود الى المشتري والثاني اني عندي فان
ما يتعلق بحال البائع ثم عند قوله فاستنع كما لا يخفى **قول** فان قيل قوله **اول**
حكمي لا يفعله بذل على الامتناع اذا كان بفعله لا يرجع بالنقصان **اول**
ان اراد دلالة هذه العبارة على كون الامتناع بفعله سببا مستقلا لعدم
فهم وان اراد دلالتها على بسببية في الجملة ولو بانضمام شرط او رفع مانع
فسلم ولا يرد النقض الرد الذي ورد على جوابه ولك ان يقول الباقي
للالبة ولا يلزم الاطراد فامل وانت جدير بان لو ارد ان نقض على قوله
لانا الامتناع بفعله لكان اظهر ان لا يرد ما اردناه **قول** والحق ان يقال
في الجواب عدم الرد **اول** انت جدير بان عبارة الجواب السابق لا ياتي

عن الرجل على هذا المعنى **قوله** فصار حاسبا **اول** فيه بحث لعدم مناسبتة المقام **قوله**
 والجواب ان لانها يحتاج **اول** فيه بحث فان مرادها ان يكون ان كالاتاق
 ولا يجري فيها وجه الاستحسان فيقيان على القياس فليتا **قوله** **قوله** **قوله**
 الظاهر ان القتل لا يوجد **اول** ولما قل ان نقول الحق يستفيد باعناقه
 الولاء فلم يجعل مستفيضا **قوله** وان تناوآه **اول** فيه بحث فانه اذا لم يكن
 ما لا وكان بيعه باطلا لا يفيد رضاه صحة البيع كما لو رضي ببراءة المستعبد
 حيث لا يفيق الشئ برضاه فالعقيد بما لا يستلزم الرضا ضايع بل يخلو كما لا يخفى
 على المتأمل **قوله** لانه اقاله **اول** لعل المراد لانه كالاتاق **قوله** **قوله** **قوله**
 مكذبا **قوله** قال ابن الهمام وقد يقال تكذب الشئ اياه باثبات العيب
 مناقضة وكونه مواخذا في حق نفسه بزمه وهي الدافعة لخصومة البائع لا
 انتهى وفيه بحث **قوله** وان كان الثاني فليس له ان يرد **اول** معطوف على
 ما تقدم في هذا القول وهو قوله فان كان الاول فاما ان يكون باقرار **قوله**
 واجابوا بوجه بانه من باب علقها **اول** هذا الجواب للامام طهيري
قوله او بان يجعل الكلام متضمنا **اول** هذا الجواب منقول عن العلامة
 حافظ الملة والذين الكافي فيه تأمل **قوله** فيقال لا يجب على دفع الثمن **اول**
 اي لم يحكم بشئ **قوله** واقامة البينة حكم من الاحكام **اول** اي وجهكم فالمضا
 محذوف **قوله** والحق ان الاستسكال انما هو بالنظر الى معنوا الغاية وهو
 ليس بلان **اول** فيه بحث فان مفهوم الغاية لزومه متفق عليه على ما صرح
 في التلويح خصوصا في الروايات وكلام المصنفين **قوله** لان المشتري انكر وجوب
 دفع الثمن لانما انكر بقتنه **اول** منه حقه باجبه الى المشتري **قوله** فلجواب
 الاعتبار بالمعنى **اول** ولعل الصحيح في الجواب ان يقال ان صفة الانتكار
 انما يقتضي اسناد المبدأ اليه لو لم يكن انتكاره في ضمن دعوى خلاف الظاهر
 وهذا الذي ضمن ذلك فان الظاهر في البيع هو السلامة **قوله** وان كان
 في الصورة منكرا **اول** فيه بحث فانه مدعي صورة الايريانه يدعي وجود
 العيب وبثبوت حق الرد **قوله** وان كان موهوما لكن يجب على القاضي

اول اذا سلم كونه موهوما فلا يجب على القاضي اعتباره ولا فاعلم ان محلو قضاء عن
 موهوم فاعلم الخصم مدعى الا ان يفرق بين موهوم وموهوم والحق متحقق
 موجب الجبر لانه البيع للتسليم وهو مع قبضه وفيه النزاع كما ذكره المصنف
قوله قد قضى بآباء الثمن لحيث حضور اليهود لا مطلقا **اول** واذا كان
 كذلك فلا يلزم البطلان في الصورة الاولى ايضا لان يقال التوقيت هنا
 لضرورة دفع الضرر والاصل الاطلاق ولا ضرورة هناك **قوله** وعن الثاني
 بانه في دعوى عينية اليهود منهم **اول** ولذا ان يجيب ايضا بان لم ينفى
 الضرر عن المشتري بل قلنا ان ضرر البائع اكثر من ضرر المشتري اجمع **قوله**
 في يد المشتري دون البائع فليتا **قوله** الجواز ان يكون ذلك مما طله
قوله ان ليس غاية معلومة **قوله** هذا العيب في الحالة التي كانت **اول**
 يعني في الكبر او في الصغر **قوله** وفيه بحث من وجهين الى قوله ان سلا الذم
اول ولنا ان يجيب عن هذا البحث الثاني بان في الرد بالعيب لا بد ان يوجد
 العيب عند البائع ويعود عند المشتري حتى يرد ولا يلزم بثبوت الدين
 في الحالتين للقضاء بالانقضاء بل يكفي وجوده في الحال **قوله** وقيل المراد بالكم
 آه **اول** القائل هو لا يقاني **قوله** لان خمس الائمة ذكر هذه العبارة الى قوله
 ثم قال ولا يخفى عندي **اول** تصحیح خمس الائمة لا يكون حجة على غيره **قوله**
 وهو المذكور في النوادر **اول** اي الاختلاف هو المذكوراه **قوله** وقيل لاختلاف
 في هذه المسئلة **اول** بل قوله اقوالها **قوله** والفرق ان التحليف شرع لقطع
 الخصومة اه **اول** وكذلك البينات فاذا كان له حكم محض هو هنا فلم
 لا يجوز ان يكون للتحليف حكم كذلك **قوله** لما بينا الى قوله بل هو هذا **اول**
اول فيه تأمل **قوله** الم ومرايه بعد القبض **اول** اما قبل القبض فالحكم في
 غير المكيل والموزون ايضا كذلك **قوله** الم وقيل هذا اذا كان في وعاء
 واحدا **قوله** اختار هذا القول في تأوي قاضي خان ولم يذكر غيره **قوله** لان
 رد خبر المعيبة **اول** فيه بحث **قوله** والنصف الاخر **اول** يعني الذي تلف
قوله فان قيل اما ذكرنا ما تقدم ان حكم العيب والاستحقاق يستويان

اول يعقب ما تقدم بورق تخميننا وهو قوله وتنبه لكلام المم بحكم العيب
والاستحقاق سيناه **ول** لينتقض القبض من الاصل لما مرنا **اول** يعني
ما تقدم بصحيفة تخميننا وهو قوله فينتقض القبض من الاصل لعدم مصاد
العقد محله **قوله** قيل فيه نظر **اول** اي فيما قاله من ان لا سلام **ول** والجواب ان
كونها اصح واصحها **اول** لا يخفى عليك ان نزاع القائل انما هو في صحة الدليل
فلا اساس لجوابه الا **اول** فليتامل **قوله** وقوله في النظر وهذا عيب **اه** **اول**
انت جدير بان منع السند مما لم تجوزه احد فقوله مح خارج عن الادب و
ان المنع متوجه اليها جعله المعترض سببا لغيره لا الى سنده وبينهما فرق بقى الكلام
في صحة المنع بعد اقامة الدليل على المقدمة الممنوعة بدون المعترض الدليل
فليتامل **اول** بقى ههنا شي آخر وهو ان كونه عيبا لا يمكن ان ينافي في
صدق تعريفه عليه وايضا عارده الفقهاء باعتبار الشبهتين وطراهما الجاهلتين
وليس في الدلائل المقدمة ما يقتض الفاء جهة العيب ولم يقل المعترض ان
حكمه حكم العيب من كل وجه كما لا يخفى **ول** ارايت لو ان بعض حرم امير المؤمنين
اه **اول** ليس في هذا كثير شفاعا ان لا يلزم روية البايع والمحكي انه لو اشترى
بعض حرم امير المؤمنين عبدا كذا كان يلزمه ان يري ذلك **ول** ولهذا
جاز طلاق نسائه واعتاق عبيده وهو لا يدري عددهم **اول** بان ترجح
اولياؤه في صغر نسوة لا يعلم كره من **باب** البسغ الفاسد
ول ولقب الباب بالفساد **اول** ولعل الاولى ان يقال في وجه التقلب
الاراد بالفساد المعنى لان لم يابل الا المقابلة **ول** كالسليم والتسلم **الاول**
اول صيربه راجع الى البسغ **ول** السلام كالبيع بالميتة **اول** الميتة في اللغة
وهو الذي مات تحت نفقة فلا يراد المحرقة واسما لها التي هي كالذبيحة عندهم
حيث جاز بيعها فيما بينهم فانها ليست ميتة لغة وان كانت ميتة عندنا **ول**
وعلى هذا الى قوله والبسغ بالخمر والخنزير فاسدا **اول** فيه بحث فان البيع
بالخمر والخنزير مفضي بصحة عند اهل الذمة فكيف يسيتم اداة العوم وجوابه
انه ليس محرم عندهم تامل فان فيه ما لا يخفى **ول** اي المذكور من الخمر والخنزير

مال مستقيم **اه** **اول** وانت جدير بان قدا المقوم مما لا حاجة اليه في اثبات المطلقة
ول وانما اولنا بذلك **اول** اشار به الى قوله مستقيم **قوله** لانه مال عندنا بلا
خلاف **اول** فلا وجه لتخصيص البعض **قوله** فالجواب تمام محل وطها **اه**
اول وسبغ في فصل احكام البسغ الفاسد منع عدم حلنا والاطعام المستر
شراء فاسدا وعدم حل وطى الجارية المستر كذلك **ول** لانه غير مستقيم
اي غير معزوز **اول** عز لانم فالظاهر ان يقول غير معزوز **قوله** الم وسبع ام الو
والمدبر والمكاتب فاسد ومعناه باطل **اول** قال التليعي اي في حق نفسه
لا في حق ما يقابل به انقي فان ما يقابل به يملك بالقبض لانه سبغ في اخر هذا
ان البسغ فيما ذكر موقوف **ول** لا يدخل عليها الا بطلان **اول** وللختم بيان
فيه **قال** الم وقالا عليه قيمتهما وهو رواية عنه **اول** وهما يضمنان قيمة
المدبر دون ام الولد في كلامه تساهل وسبغ في باب كتابة العبد المستر
من اكمل وغيره ان في تقديم ام الولد وايتان عن ابي حنيفة رحمه الله **ول**
فيتمكن من الرجوع ويتحقق المنازعة **اول** فيه بحث فانه اذا كان متمكنا من
الرجوع شرعا لا يعتبر بمنزلة اذ لا وجه لها والاولى عندنا ان يقال بل
ولا يكون لازما ما يبيع اذا لم يكن مشروطا فيما يختار يكون لان ما في بطلان
ول قال بسع المزاينة الرفع فيه والخمر والرفع فيما تقدم جاز والمزاينة
الى قوله من المحذوذ ولا يجوز **اول** قلما الرفع فيما يحد وقوله والخمر الرفع
اي كلاهما وقوله والمزاينة مبتداه وقوله لا يجوز جزه **ول** واي في مذنبه
الى **قوله** فيه مسامحة لا يخفى **ول** لعدم ما يمنع عنه **اول** اي عن الانشاع **ول**
يقول قوله لانه يسهل احترازا **اول** القائل اهل لا تقاتلوا الخنازي **ول** وفيه بعد
لخروجها **اه** **اول** فيه تامل فانه ينفع بما يخرج ويحصل منها في مستقبل
الزمان من اولادها فلا يخرج جاز به **ول** الم ولا يجوز بيع دود القز عند
ابي حنيفة رحمه الله **اول** لا بد لا يحنيفة رحمه الله من الفرق بين بيع الخلق
بيع دود القز حيث جوزه الاول بقا دون الثاني **ول** وهذه العبارة
اه **اول** فيه تامل **قوله** والابق الذي لا يكون مطلقا الى قوله ثم هل يصير **اول**

تأمل **قوله** لدفع ما عسى ان يتقدم **اول** هذا التوفيق بعد ما سبق قوله ولا
الذين في الضرع **قوله** لانه مشروب ظاهر وبيع مثله جائز **اول** الماشروب ظاهر ولا
يجوز بيعه قبل الاخر اذا كان ككلاً فاعلم ان مجرد ذلك لا يكفي **قوله** وبقره الادب
بجميع اجزاء مكرمة **اول** قياس من الشكل الثاني **قوله** لا يراد عليه لرق **اول**
يعني استقلاله **قوله** فليس بما **اول** اي مستقيم **قوله** الم وقد قال عليه السلام
لعن الله الواسل والمستوصل الحديث **اول** قال الزليعي انما لنا الانشغال به
فيه من اهانة المكرمات فيه بحث **قوله** واجيب بان البيع مبادلة فلا بد فيه
من المبيع **اول** فيه بحث ان لو لم يذكروا كان البيع بايما نلته في التحمير والتعظيم
جائز وليس كذلك الا ان يقال لا نظير لذلك في الشرع وفيه تأمل او يقال
ما ذكره كلام علي السند ولعل الاولي ان يقال في جواب اصل السؤال ان بعض
الاشياء خلق ما لا يجوز له ملكها اهانة له لكونه حطاً عن رتبته وبعض الاشياء
اخرجه الله تعالى عن دائرة الانشغال والملوكة فجعله مملوكاً ورفع له عن مرتبة
ولا بعد في ايجاب الشيء الواحد من متنافيين في محلين مختلفين الا برعات
الشمس تبيض الثوب وتسود وجه القصار وتقع الملع وتذب الشجر فليست اقل
قوله فليس كذلك **اول** اي ما ذكر من الاهانة والاعزاز **قوله** من البع في **اول**
لعل المراد ان البيع ليس موجبا تاما له حتى يرد السؤال **قوله** فاجوب انه نجاة
اول فيه بحث **قال** الم لا نخط من الم **اول** فان قيل سلمنا انه نصيب لكن
ليس ذلك النصيب في ملكه وقت البيع وان وجد في ارضه فالما ليس
له فلا يجوز بيعه لا بقاء ولا منفردا قلت لا حاجة الي وجود العين في ملكه البيع
وقد البيع كافي لاستصناع والتسلم فبجوز بيعه اما قوله والمال ليس ملكا قلنا
اذا وجد في ارضه وانفذه اخبر بضمه علم انه ملكه كذا في شرح شافعي لان
يخالف لما ذكره في شرح قوله الم فلا يجوز بيع الماعى كسابق فليست اقل
في آخر كتاب الشريعة لا يضمن اذا سقى من ثمر غيره **قوله** الم والوزاري والوز
علي ما قالوا جنسان مع اتحاد اصلهما **اول** الوزاري يبيع الواو وكسوا والذا
المعجزة ثوب منسوب الي وزاري فترى بغير قد وان ذبحني ثوب منسوب

بني

الي وزاري فترى بغير قد وان ذبحني ثوب منسوب
الي وزاري فترى بغير قد وان ذبحني ثوب منسوب
اول الامن وارثه نص عليه لا يقا في غيره **قوله** فقالت عائشة بمسا شري **اول**
اي بعثت فان الشراء من الاضداد **قال** الم ان الله ابطل حجة وجهه مع رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم **اول** هذا على سبيل التوبيخ والتهديد **قوله** فلا يكون لذلك
بالانها نظرا به **اول** قوله فلا يكون اي الوعيد قوله لذلك اي يكون البيع الح
العطاء قوله نظرا به اي بالبيع الى العطاء **قوله** دليل على انه للربوا لا لعدم
اول فيه بحث **قوله** وبينة انا لو جعلنا بازا ما باعها **اول** انت الصيرير الرابع
الي الموصول باعتبار كونه عبارة عن الجارية **قوله** والا ولي ان يقال هب الجاز
بقتضيه وجهة الفساد بقتضيه **اول** فيه بحث ثم اعلم ان الصيرير الاول يقتضيه
راجع الى الجواز والصيرير الثاني في يقتضيه راجع الى الفساد **قوله** وفيه نظرا ما
اولا فلان كونه مجتهدا فيه **اول** يجوز ان يقال المراد من قوله مجتهدا انه
محل الاجتهاد قابل له وقوله بخلاف السابق دليل على ذلك فانه لو لم يكن محل الاج
لم يخالف السابق فيه فليست بر **قوله** ومع ذلك بعدى فساد ذلك **اول** واجيب
بان التسليم بناء على المضايقة فلذلك اعتبر فيه شروط لم يعتبر في مطلق البيع شيئا
الشرية بخلاف ما نحن فيه واجاب في الكافي بجواب آخر فاجبه **قوله** لان سمس
الامة قال البيع في المدبر **اول** تعليل لقوله ولا يسئل **قوله** والثاني المقام
اول معطوف لقوم احدهما انه قابل للمن **قوله** الم ومن اشترى ثمتا في فرق
في النظر **قوله** ذكره استطراي فانه ليس من مسائل البيع الفاسد **قوله**
كما اذا ورثها **اول** وصورة ارثها بان كانا لثني فاسلم فاستقبل التحليل
والقسيم فورثها الوارث **قوله** لا يقال الوارثه الي قوله لان ثبوت الحكم
اول قوله لان ثبوت الحكم لا جواب لقوله لا يقال الوارثه **قوله** لانه في
الحقيقة **اول** جواب لقوله لا يقال في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم **قوله** لانه
معلول **اول** جواب لقوله لا يقال فساد البيع **قوله** يجمع كونه شرطا لا
اول معصنا الي الزكاة العارية عن العوض وفيه بحث **قوله** لانه مال **اول**
جواب لقوله لا يقال لا يطلق **قوله** وقوله مال اي في حكم المال **قوله** فلا بد ان

قوله الم **اول** كيف يستقيم هذا الكلام بعد ما قرع الم بما قرع **وله** بيان الحاجة
بالدلالة **اه اول** فيه تامل **وله** الم لان الاجل في المبيع العين بط **اول** قبل المبيع
اصرازا عن المسلم فيه فانه بسع دين ويصح الاجل فيه بالنقض **وله** والميراث بحكم
اه اول ان امانة مجري فيه بعلامه فلا ينفذه وانا لا دجرا به بطريق الاستقلال
فظا هاته ليس كذلك فليست اتم في دفعه **وله** الم ومن اشترى فعلا على ان
البايع او يتركه فالبيع فاسد **اول** اراد بالنقل الصرح سمية للشيء باسم ما يؤول
اليه كذا في شرح الكافي وغيره يتركه للنقل بمعنى الحقيقة على طريقه الاستخدام
وله وقبل وادوم الحلي جازا البيع ايضا **اول** لفظة ايضا من كلام من الهداية
وله ولنا ان الفساد للنازعة وقد ارتفع قل بقره وهذه الجمالة في
شرط زائد لا في طلب العقد فيمكن استقامه **اول** يعني على اصلكم اما عند
زفر فالتكاح الى اجل جاز والشرط باطل كما مر في التكاح **فصل**
في احكامه **وله** والبيع عندنا **اول** اي ما يطلق عليه لفظ البيع **وله** غير ما قرع
اول في اول البيع **وله** بخلاف الصرح **اول** من افع مساعة **وله** وقيد ان يكون
في العقد ما لان لفائدة سندها **اول** ذكره بعد رفق تام تخميناً وهو قوله
وشرط ان يكون في العقد عوضان كل واحد منهما مال ليحقق كذا البيع **اه**
وله وقد تقدم الكلام فيه **اول** في اول البيع الفاسد **وله** الم ولان النهي
لنسخ المشرعية **اول** جوابه وباقه العون ان اراد بالمشرعية ترتيب الثمرات
المطلوبة من النهي عنه شرعا فلان ذلك ولازم التضاد بين النهي والمشرعية
بهذا المعنى كيف وهو اول المسئلة فان اراد بها الماذونية شرعا فليس
يلزم من انتفاء الماذونية شرعا انتفاء ترتيب الاحكام فليست اتم **وله** او با
اول ظاهر عطف على التدام فلا يوافق للثمن ان لا تخصيص فيه للثمن
مفعلة ثمن الخبز علم **وله** ولنا ان البيع الفاسد مشروع باصله **اول** لعل
قوله مشروع باصله مجاز عن مفيد الملك بقرينه آخر كلامه لوجود التلازم
بين كلاميه فتأمل **وله** الم وركه مبادله المالك بالمال **اول** يعني حقيقة و
الافركة لا يجاب والقبول او ما دل على ذلك **قال** الم وفيه الكلام **اول**

اي الكلام مفروض فيما اذا كان في العقد عوضان هما لان **قال** الم **وله** **اول**
معارضة للدليل الثاني **قال** الم بقر المشرعية **اول** يعني ترتيب الاحكام
المطلوبة منه عليه شرعا لا بمعنى الماذونية شرعا **قال** الم لاقتضاء التصور
اول يعني يتصوره موجودا شرعا وتصور مطابقا للواقع فان كان موجودا
شرعا يترتب عليه الآثار والاحكام المطلوبة اذ هو معنى الوجود الخارج على
ما بين في موضعه **قال** الم فنفس البيع **اول** مع قطع النظر عن وصفه **وله**
شرع **اول** اي ما دون فيه فتوله فنفس البيع مناقضة واسارة الى الجواب
عن دليل الشافعي والفاء ليست للتفريع بل عاطفة للتعقيب المذكري **وله**
يكونا نهيا فاعن ذلك **اول** اي عن المشرعية **وله** لكن يد فيه من مسح
مقتضى النهي **اول** قوله مقتضى النهي حال **وله** لانها من مواجب العقد **وله** **اه**
ان يقول من مواجب الملك لانه اراد بالعقد الملك الثابت به مجازا كما في
رعيان غنيا **وله** والجواب عن الاول انه م **اه اول** لا يرد عدم بؤث الملك
في البيع الباطل كونه كلاما على السند **وله** لان الشرط اهدر لا غير **اول** **اه**
ان نقول الفساد اهدر لا غير ايضا **وله** فان القبض يوجب لضان **اول** ان
اراد بعد الهلاك فسلم وليس الكلام فيه وان اراد حين قيام المبيع او
فلم بل الوجوب رذعيه فلا يلزم اجتماع البديلين في ملك شخص ولو وقع ما
ذكره الملك المخصوب بالقبض مجازا ما ذكره فيه فليست اتم فان جواب القبض
يظهر سابق في باب خيار الشرط من قوله حكما للمعاوضة والمقام في كل كلام
وله باذن البايع اشارة الى صحة الاذن **اول** في حصول الاشارة مما ذكره
خفاء ولعل مراده هذا القول **اه** كما اذا قبضه **اول** ينبغي ان يكون الكا
زادة على ما يدل عليه تفسيره الاذن دلالة في اول الفصل **وله** والفساد
يجب اعدامه فلم يثبت المقتضى **اول** في التفرع كلام فان المبيع الفاسد جوازا
شرعيا ولم لا يكفي ذلك في بؤث المقتضى **وله** في التفرع كلام فان المبيع
الفساد وجودا شرعيا ولم لا يكفي ذلك في بؤث المقتضى ثم اقول قوله يجب
اعدامه فلم يثبت المقتضى يعني بجمله اعدامه شرعا فلم يثبت المقتضى شرعا

الم

قال الم لا يتحقق كمن البسيع **اول** يعني ليظهر تحفته فان الفاسد قد يستعمل في المعنى
 العام للباطل ايضا **ول** فان كان الاول **قوله** كان الظاهر ان يقول فان
 كان الاول فذلك لقوة الفساد لانه عدل عنه الى ما يري بعد المسافة من
 قوله اما اذا كان بعده ولسبقه قوله بحضرة صاحبه فليست **قوله** فكل منهما
 ذلك اذا كان قبل القبض **اول** لا يخفى عليك ان الكلام فيما بعد القبض حكم
 ما قبل القبض مع دليله ففي تقريره ركاه ظاهرة **قوله** كذا في الذخيرة والا
 والكافي **اول** وهو ظاهر كلام القدوري ايضا ولا يخفى عليك ما في دليلهما
 من القوة **ول** وكل من ملك بالقبض **اول** ليس في تنبيهه بقوله القبض
 كثير فائدة **قوله** وجواز التصرف **اول** اعل المراد من جواز التصرف
 هو ان يترتب عليه لا تركبوت النسب **قوله** لانه عند صحة الاخذ **اول**
 الكلام في صحة الاخذ بعد ما تعلق بالذات حق الغير والظاهر ان يعلل الحكم
 بسبق حق الشفيع كما سيأتي في كتاب الشفعة **ول** على ما مر انما من قوله يتعلق
 حق العبد **قوله** والاولي ان يجعل قوله على ما مر اشارة الى الالة الملحة التي
 ذكرها الم انما **قوله** بل المراد به ما اخذه البائع في مقابلة البسيع عرضا
 كانا ونقدائنا اوقية **اول** فيه بحث **قوله** والقرض الفاسد الى قوله
 على الر وايتنا **ول** قوله والقرض مبتدا وقوله على الروايتين خبره **قوله**
 وفيه تأمل **اول** لانه انما قال ما رويت لان النزاع كان في الرواية لانه
 بيان المذهب فيجوز ان يكونا اشك في المذهب ايضا لا يعبدان يقال
 ذلك هو الظاهر ثم قوله ما رويت صريح في نفي الرواية لافي الشك فيها
 الا ان يراد بالشك خلاف اليقين مطلقا **قوله** وهذا انما يستقيم على
 الرواية الصحيحة وهي انها لا يستين **اول** فيه بحث فان عدم التعيين
 سواء كان في المعصوب او ثمن البسيع الفاسد انما هو في العقد الثاني
 ولا يضر نفيه في الاول فقولنا انما يستقيم فيه ما فيه **قوله** لا على الاصح
 وهي التي تقدمت **اول** يعني بقدم ذكرها بوردق تخنيا بقوله ثم ان
 كانت دراهم الثمن قائمه ياخذها بعينها لانها فيه مقين بالتعيين على

نصا

رواية ابي سليمان وهو الاصح **اول** لان لقبه لما كان لعدم الملك **اول** كتب في
 هامش هذا البحث ما هو صورة وقد استشكل قوله بعد ضمان قيمتها بان
 الكلام في الحبث لعدم الملك واذا اري الضمان فقد ملك على اصلها ثم
 ان ارجح بعد ذلك لم يكن الحبث لعدم الملك والجواب ان التعدي ليس من
 اسباب الملك وانما ثبت الملك مستندا بالضمان وفي المستدسبة
 العدم وبسببها العدم ملحقة بحقيقة العدم فيما يبتني على الشبهات و
 الصدق ستى عليها فكان ارجح فيه حكم عدم الملك بالنسبة الى الرجح **الملك**
 بعد الضمان فيند طيب المعصوب لا طيب الرجح الحاصل لانه بالنسبة اليه
 كما لعدم انه في وقت نقول فعلى هذا يكون في رجح المعصوب المضون بسببه
 الحبث وفي رجح الدريم المعصوب المضون بسببه الشبهة ان على مقتضى
 تقريره يكون فيها شبهة الملك ولا يتفقه المباعدة التمازها في كلام
 حيث لا يخرجها الى الحقيقة فليتامل **فصل** فيما يكره **قوله**
 والبسيع عند اذان الجمعة قال الله تعالى وذروا البسيع **اول** قال الزبيدي
 وذكر في النهاية انها اذا تبايعا وهو ميثان فلا بأس وغراره الى امور
 الفقة لا الى البسر وهذا مشكل فان الله قد نهى عن البسيع مطلقا فمن اطلقه
 في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو نسخ فلا يجوز بالمرأى انه في وجه بحث
ول لقوله عليه السلام من فرق بين والده وولدها فرق الله بينه وبينه **اول**
اول قوله فرق الله يجوز ان يكون دعاء على من فرق ويجوز ان يكون خبرا **اول**
 والاصل فيه ما قال عليه السلام **اول** على ان يكون ما مصدرية **ول** قوله
 الاستدلال بالاولاه **اول** لاحجة في صحة الاستدلال بالادراك وادراك
 التكرار نعم يتقوى الاستدلال بالتكرار **قوله** بقوله عليه السلام من فرق
 بين والده وولدها الحديث **اول** الدعوى عامة والحديث مخصوص **بالوالدة**
 والولد **قوله** فهو بيان لما عسي يجوز به الحاق الغير بالدلالة اذا ساواه **قوله**
 المساواة فيما اذا كان احدهما او خالا لوردا لنقص مسئلة والاشارة
 الى ذلك قال عيسى **قوله** اولزم التزام القول بتخصيص العلل **اول** فانه

فان العلة هي الرهن المحرمة في المستلزم ضررا بالمالك وبالصغير قصدا
ولم واما الثالث فلان منع التفرقة **اول** وفيه بحث **قال** الم لا الضرر
اول قال ابن الهمام اي بالمالك المفهوم من قوله ومن ملك مملوكين انتهى
 وفيه بحث **ولم** واطلاق التفرقة يدل **اول** لا يخفى ان قوله ويجاز البعيل
 على التقييد نفى لا كلام في الحلاق التفرقة الواقعة في الحديث **ولم** ويجوز
 عن الحديث انه محمول **اول** في ادراك واردة **ولم** اوسع الاخر **اول** في
 ادراك ثم لفظه او هنا المنع المخلو **باب** الا قاله ان قيل
 ما الجواب عن سقاض حد البيع بالا قال قلنا المراد من المبادلة في تحديد
 هو ما كان مبادله ابتداء لا تراجا بطريقا ارفع بقرينه مقابلة الا قاله للبيوع
ولم وهي من القيل لان القول **اول** في مجموع اللغة قال البيع قلا وقالة
 فتحة **ولم** والهمزة للتسليم **اول** فاقال بمعنى ازال القول اي القول الاول
 وهو البيع **ولم** وشرطه ان يكون بالتمن الاول **اول** لو كان شرطا لانقضاء
 بانقضاء وليس كذلك لظاهره من احكامه **ولم** واستدل ابو يوسف
 بمعناه **اول** منقوض بما اذا كانت الاقالة بلفظ فاسحك وثاركتك
 فانما هي فسخ اجماعا مع جريان الدليل **ولم** فلا يلزم من ارادة المبادلة
 المعنى المجازي **ولم** وذلك مصير الى المجاز مع ان كان العمل بالحقيقة **ولم**
 الا يرعى انه يجعله فتحا اذا لم يمكن جعله بيعا ولك ان يقول يجوز ان يكون
 لفظ المجاز مجازا عن المنقول بعلاقة المشابهة فالمنع لا يلزم من ارادة
 المعنى المنقول اليه في موضع لوجود الدلالة على ما اراد يعني النقل اليه
 المعنى المنقول اليه في سائر الصور عند عدم النقل عليك بالتدبر فان قيل
 بماذا ثبت النقل قلنا باستعماله في عرف الشرع في مبادله يفسخ على مبدله
 سابقه ويرتب احكام البيع عليه على ما يفهم من كلام ابي يوسف فتدبر
 مجاز شرعي في الفسخ **ولم** معناه على ذلك التقدير بعثك هذا العبد
اول مستقينا بالله لان سلم ان معناه ذلك بل معناه بعثك هذا العبد
 الذي كنت بعته مني سابقا فانه ليس مجازا عن مطلق البيع بل عن بيع

كان بعد بيع بينهما في هذا المثل على ما ينادي عليه كلام المجيب وايضا المجاز
 خلف عن الحقيقة في حق الحكم عند ابي يوسف ومحمد كاحقونه علم الأصول
ولم وذلك يقتضي نفى سابقه العقد **اول** الاولي ان يقول لا يقتضي سابقه
 العقد **ولم** لانه ليس لها ولاية على غيرها **اول** ليصرفا موجب البيع **قال** الم
 اما لا يمكن اثباتها في الواقع **ولم** لفظه اما ههنا ليست في مقامه والظاهر
 ان يقول بدله لكن **ولم** والاول رد المختلف على المختلف **قول** رد المختلف
 على المختلف ليس بمحدد وعنده وله نظائر في هذا الكتاب على ان المقصود
 الكلام اثبات ان ذلك مذهبه لا اثبات مذهبه فليتام **ولم** يعني لا تما
اول اتفاق ابي يوسف رحمه الله لا يخلو عن بحث لعدم ظهور المانع من البيع
ولم لان الاقالة وان كان لها حكم البيعة **اول** تعليل القول ولا يشك بالتمن
باب المراجعة والتولية **ولم** وغيره للارزمة **اول** من الذي
 فيه الخيار ومن الفاسد **ولم** اما الاول اي قوله واما الثاني فلا في الغرض
اول والمسئلة في قاضي خان **ولم** وذلك لان قوله بالتمن الاول **اول**
 الثمن الاول غير متعين فكيف يكون عينه ملكا للبايع ويشهد عليه بتقليل
 عدم جواز المراجعة في القرف والاولي ان يقول لا يسيل الى الاول اذ لا
 يتصور ذلك **ولم** من جنس راس المال الذي لم **ولم** قوله الدارهم بدل من
 راس المال **ولم** من الدارهم **اول** بيان بحسن **ولم** او من غير الدارهم
اول عطف على من جنس **ولم** من الدارهم **اول** بيان لغيره **ولم** او على العكس
اول ان يكون راس المال دنانير ولا يخفى عليك ان ما نقله من دينك
 الكتابين انما يدل على عدم اشتراط مماثلة الترخ لراس المال جنسا لا على عدم
 شرطية مماثلة الثمن الثاني للاول في الحسن **ولم** والجواب عن الاول ان لا
 نسلم صدق التعريف عليه **اول** فيه بحث فانه لا يجوز البيع الفاسد وصدق
 عليه مبادله المال بالمال ويجوز ان يقال المرق هنا هو المراجعة الصحيحة
 بالنقل هو النقل الصحيح الشرعي لان المطلق يضاف الى الكامل ثم اقول
 ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض الاول بان يقال المراد بما ملكه هو

الملوكة المعهود الذي كان الكلام الي هنا فيه اعني التسليم او المراد به العقد الاول
 العقد المعهود الذي كانت كلم فيه وهو بيع العين بالتمن فان التسليم والصرف لم
 سبق الكلام فيها والفرق بين الجوابين ظاهر فانا الاول اشمل **ولم** واذا لم يكن
 التمن نفسه مراد الجوابين **اول** لا بد للجواز من قرينة وهي غير ظاهرة هنا
قوله بشبهة حصول الرخ الحاصل بالعقد الاول ثابتة بالعقد الثاني **قوله**
 بالعقد الثاني متعلق بحصول **ولم** لانه كان على رتبة التسقوط **اول** ويجوز
 نظيره في كتاب الاكراه **ولم** وانما قيد بالدين المحيط برتبة الي قوله والصدور
 الشهيد وقاضي خان ولم يقيد الطحاوي والعباسي والحق فيه لما ذكرنا
قوله وانما لم يقيد اذ لا دخل له في حق الحكم المذكور وهو عدم جواز بيعه
 الا على التمن الاول وانما قانده لبثت صحة العقد الثاني وعدمه تأمل
 في قوله والصدور الشهيد بحث وان شئت فقل بك بطالعة غاية التبيين **قوله**
 وسيشير الي هذا بقوله ولولم يكن الاجل **اول** في الاشارة خفاء
فصل ومن اشترى مما ينقل **ولم** احتراز عن الذين **اول** فانه
 لا ينقل بغير رعي **ولم** فان تخصيص الطعام يدل على ان الحكم **اول** فانه
 المضم يانع في كونه المعنوية ولو سلم فلا يعارض المنطوق **ولم** معروفا
 بين الصحابة **اول** فيه تأمل **قوله** ويجب بان عدم جوازه **اول** الاعتراض
 كان متوجها على الدليل المعقول الاعلى الاستدلال بالحديث فلا يستقيم هذا
 الجواب **قوله** فلم يلحق به **اول** اي بطريق الدلالة **قوله** رجوعا الى اطلاق الحديث
اول اي عومه **قوله** ولها ان ركن البيع **اول** اذا استدل بحديثه اذ ابايع
 العقد العنبر المقتوض ربح يلزم ربح ما لم يضمن وهو متيق فاجابهم عند **ولم**
 ومنع اشغاله المانع في العقار فانه عزرا لا تنسأخ وقد يوجد بالرد
 بالعيب **اول** صير فانه ربح على المانع وضرب بانه في قوله ويجب بانه
 ربح على الرد **قوله** ويجب بان لا يقع **اول** المجيب هو الانعاني **قوله** لكن
 التخصيص لبيان انه لم يدخل في الهمام **اول** فيه بحث فان لفظ ما لم
 يضمن يقتضي تنافي العقار ايضا والقياس يخصه بالمتن **قوله** وان

لم يكن وقع التقاضي **اول** فيه تأمل ان لا يظهر التقاضي بينه وبين ما روي
 الى الاعرج **قوله** وبينه وبين ادلة الجواز **اول** ان كان مخصوصا لادلة الجواز كيف
 يوجد التقاضي **قوله** الم والم واجارة قبل على هذا الخلاف **قوله** قال العلامة
 الكاكي وفيه الايضاح ما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته لان صحة الاجارة
 ملك الرتبة فاذا املك المتصرف في الرتبة ملك المتصرف في البايع وما لا
 وفي الفوائد الظهيرية وقيل الاجارة لا يجوز بلا خلاف وهو صحيح لان المنافع
 بمنزلة المنقول والاجارة تملك المنافع فيمنع جوازها لذلك وفي الكاكي
 وعليه الفتوى اني قوله لان المنافع بمنزلة المنقول في الفصل التاسع عشر من
 الفصول العمادية والشيخ الامام ابو الفضل الكوفي رحمه الله اورد عليه سكا
 انه اذا اجر المستاجر قبل القبض يجوز ولو صح ما قال لا يجوز انه قال ان
 البرازي وانت جنير بان العين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الاتين
 فينظر اذن الي ما قام به المنفعة اني وما ذكره تايد للاستكمال الجواب عنه
 كما يوه ظاهرا بانه **ولم** لعدم تعيينها بالتعيين اي في النقود **قوله** فيكون
 الدليل اخذ من المدي **قوله** الم وكذا المحط لان كل الثمن ضار مقابل لكل
 المبيع فلا يمكن اخراجه فصار تراسدا **اول** قوله وكذا المحط اي لا يلحق باصل
 العقد قوله فلا يمكن اخراجه اي اخراج كل الثمن عن المقابلة بكل المبيع قوله فصار
 لكل واحد من الزيادة والمحط قال في الذخيرة وفي المحيط البرهاني في
 الفصل الحادي عشر من كتاب البيع واذا ذهب بعض الثمن قبل القبض او
 ابراه عن بعض الثمن قبل القبض فهو محط ايضا وان كان البايع قد قبض الثمن
 ثم حط البعض او ذهب البعض بان قال وهبت منك بعض الثمن او قل
 حطت منك بعض الثمن صح **قوله** ويجب على البايع رد مثل ذلك على المشتري
 ولو قال ابرأتك عن بعض الثمن بعد القبض لا يصح ابراءه انه قد وجه لفرق
 المذكور في الكاكي المذكورين فراجعهما فانه مهم في الغاية **قوله** واذا صح
 باصل العقد لان الزيادة في الثمن كما لو وصف **قوله** الزيادة في الكمالات
 والموزونات والمعدومات ليست بوصف فكيف يصح الاحتاق فيها

اذا كانت سبعة **اول** ووصف الشيء بقوله بذلك **الشيء اول** وعندى ان المراد
هو كون العقد خاسرا وراجحا وعدلا على ما يدل عليه سياق الكلام ولو فتح ما ذكره
لبقى الالتحاق بالخط بلا دليل ولا يخفى ما فيه **اول** فان قيل لو كان خط البعض
لكان خط الكل كذلك **اول** يعني بطريقا لا يتحقق والخط الكل صحيح
بطريقا للبر والصله بالاتفاق **اول** فالشرط فيه قيام التين **اول** واللام يكون
اول لانه اما ان يبقى بجاء بالاطالة **اول** كما سبق في احكام البيع الفاسد **اول** فليكن
خط البعض **اول** لا يكفي لثبوت الالتحاق عدم المانع منه بل لا بد من مقتضى
ايضا ولم يبين فلا يستقيم المخرج **اول** والزبارة في المبيع جائزه **اول** بعد
الهلاك **اول** حيث يلزم من ثلثه ان يقصوه **اول** العبارة الصحيحة ان
يقصوه من ثلثه لئلا يلزم تقديم مفعول ما في خبرنا ان عليه وتصحيح ما في
بجمل المذكور تفسير المقدور قبل ان **باب** الربوا **اول** لما
فرغ من ذكر ابواب البيع التي امر الشارع بمباشرتها **اول** لا يقال لا البيع الفا
من جملة تلك الابواب وليس تمام الشارع بمباشرتها لان كون اكثر الابواب
ماوراء بالمباشرة يكفي لغرضه **اول** عن العوض المشروط **اول** منعة العوض
يدل عليه تعريف السفاقي في الكتاب بقوله الربوا هو الفضل المستحق
لاحد المتعاقدين في المعاوضة الخارج عن عوض شرط فيه تدبر وبذلك عرف
الم في هذه الصحيفة **قال** الم الربوا محرم في كل مكيل **اول** في كل مكيل للربوا
في كل مكيل او موزون مع محبته ومعناه حكم الربوا وهو ثبوت المحبة ثابت
او داخل او جاز او مستقر في كل مكيل **قال** الم وهذا اسم **اول** قال ابن ابي
لكنه يشمل الذرع والعدو ليسا من اموال الربوا انتهى ويمكن ان يقال الالف
واللام في المقدور للعهد والمراد المكيل والوزن **اول** ومعنى الثاني بيع التبر
اول كان الظاهر بيع الخطه **اول** وكذلك في الموزون **اول** اي وكذا
المراد بالمائة في الوزن والمائة من حيث الوزن بدليل وزنا بوزن حذ
قوله بدليل لانه لاسياق الكلام على تقديره **اول** وحسنه لا يكون لها
ان في تحريم النساء **اول** صيرها راجحة الى قوله والمجنسية شرط **اول**

ولما ان يقول الى قوله لانها لا تنفك عن المقابل **اول** فيه بحث فانه اذا لم
تجد المحسن لا يظهر استفاء المقابل والتوي واستفاء تتم لفائدة **اول** لها
ان يقول انما يلزم حرمة الربوا عند فويت شرط المحل **اول** اذا كان مراعاة
شرط المحل واجبا على ما يدل عليه الحديث فترك الواجب حرام لا مكروه **اول**
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمحرم ما هو حرام لغيره وهو بمعنى الكراهة
اول فيه بحث فان الحرام ما يثبت بدليل قطعي والمكروه هو الثالث بظني
كالغرض والواجب لا ان يرى الى مقابلة البيع المكروه بالفساد فيما سبق **اول**
ولما ان يقول قد سبق ان المماثلة شرط لجواز البيع في الربويات وعللها
بالقدر والمحسن **اول** فيه بحث فان المعلن هو وجوب المماثلة لانفسها **اول**
وان كان علة ذلك عنده غيرا لعداها **اول** اذا كان حله ذلك غيرا لعداها
مدقا فان القدر لا يحرم النساء فلا يظهر وجب التخصيص **اول** وبسببه
ثبت بها شبهة الحكم الى قوله فيتحقق شبهة الربوا **اول** انت جدير بان التا
بحقيقة العلة شبهة حرمة الفضل لا شبهة الفضل فلا يجوز بيع الهروي
بالحروني والعبد بالعبد في ما ذكره الشارح مغالطة لا يجدي شيئا
الا يرى الى قوله الم بعد سطور فاعلى هذا الوابع الخطة بحسبها الى ان قال
لنوم الفضل فليتا **اول** وهو ما ذكرنا **اول** يعني قوله قبل تسعة
اسطر مخنيا وهو قوله وما يجري فيه الربوا النسبة مال الربوا من وجهه **اول**
اول فالجواب ان جملة التارخ ونظر احتمال التا وبالت معناه عن ذلك
اول اذا تعارض المحرم والمبيع فالترجيح للمحرمة لحيثا طاعا على ما فصل في كتاب
الاصول وهذا يكفي للاستدلال لنا والساقية يستدلون بما روي عن
عبد الله كما لا يخفى على من نظر في كتبهم **اول** فان قيل اجماع الصحابة على حرمة
النساء **اول** قوله اجماع الصحابة مبتدأ وقوله على حرمة النساء خبره **اول**
وانما الثاني فلان الزعفران سمن **اول** لا يظهر كون هذا اخلافا في معنى
الوزن بل في ذلك اختلاف معنوي بين الموزونين **اول** لان انطلاقا في
عليها بالاشتراك اللفظي **اول** لا يخفى عليك ان في اشتراك معنى الوزن

لي

تماسية البداة **قال** الم وعزاي يوسف رحمه الله انه يعتبر عرف على خلاف
المفهوم ايضا لان النص على ذلك لمكان العادة وكانت هي المنظر اليها
وقد بدلت **اول** استقراض الدرام عددا وسعي الدقيق وزنا على ما هو المتعارف
في زماننا ينبغي ان يكون مبتدأ على هذه الرواية **قال** الم لقوله عليه السلام
الفضة بالفضة هاوها **اول** قال لا تقاني قال المطرزي هاها بوزنها
معنى خدمته قوله هاها واهم اقر واكتابه اي كل واحد من المتعاقدين بقوله
لصاحبه هاها فتعاضدا والمضطر خطا انتهى في شرح المسلم للنواوي فيه
لغتان المد والقصر والمد افتح واشهر باصله هاك فابدلت الهمة من الكاف
ثم قال وغلط الخطابي وغيره المحدثين في رواية القصر قالوا الصواب المد
والفتح وليست بغلط بل هي صحيحة كما ذكرنا وان كانت قليلة **ولم** وقد
دلالة على الوجوب **اول** في اول هذا الباب وهو قوله فان قل بقدر بيعوا
لوجب البيع وهو مباح اجيب بان الوجوب مصر وف الى الصفة **ولم**
وهاها مدود على وزن هاع ومعناه هذا **اول** فمعنى الحديث والله اعلم
بيعوا الفضة بالفضة قال لكل منكم لصاحبه هاها وفيه بحث بل
المعنى مقابليتها هاها **ولم** اي كل واحد من المتعاقدين بقول صاحبه **اول**
لوجه هذا التفسير يلزم ان يكون القبض شرطا في غير الاثنا ايضا اذ لفظها
وهاها مذكور في الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير فليتا **ولم** المدلول عليها
اول يعني ظاهرا **ولم** واما عنده فبالعكس **اول** فيه بحث فان القبض اذا كان
شرطا عنده يكون التعيين ايضا كذلك اذ لا يوجد القبض الا وان يوجد التعيين
فان قيل مراده اشتراط التعيين من حيث دلالة الحديث قلنا انشأوه ايضا
ممن عنده **ولم** ولا يقال انكم اعمل بعموم مشترك **اول** لا يقال فيه بحث
فان عموم المشترك اذا كان معنى مشترك من لفظ واحد وما نحن فيه ليس
كذلك وكذا الكلام في الجمع بين الحقيقة والحجاز لا لانه ثمران ما نحن فيه
ليس كذلك لا يري الى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الذهب بالذهب
والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والماء بالماء

مثل يا سيد الحديث علي ما ذكر في كتاب المبسوط **قال** الم ويجوز بيع الفلاس
بفلسين باعيانها **اول** الضير راجع الى البدلين **ولم** اما الاول فلان
الفلوس **اول** ولانه كالي بكالي **ولم** واستدل على بقاء الاصطلاح **اول**
لثان يقول ليس قصد الم بذلك لاستدلال بل المبالغة في السند **ولم**
والاول **اول** اقول ان ظاهره لا مجال للمنع فان الاصل في جميع العقود هو الحمل
على القيمة ما اسكن الحمل عليها احال الامور المسلمين على الصلاح وتحسين الظن
بهم ولا يخفى عليك ان كان حملها هنا فان الوزن ليس مخصوصا عليه
الفلاس والتعارف في السكوك مشترك تارة يكون بالعدد وتارة بالوزن
فليتا **قال** الم لانه كالي بكالي وقد نهى عنه **اول** روي عن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم انه نهى عن الكالي بكالي قال ابو عبيد هو النسبة
بالنساء وقال صاحب لغات كلا الذين كلوا فهو كالي اذا تأخروا منه كلا
بك اكلا العراي طوله واسداه تأخرا وكلاثة النساء وكلات في الطعام
اسلفت **قال** الم لانها من اجزاء الحنطة **اول** وانما لا يقل اجزاؤها لان من
اجزائها النخالة ايضا **قال** الم فكذا بيع اجزائها **اول** كان الظاهر يقول
فكذا بالجزائها الا انه عدل الى هذا اشارة الى انها سبعة ايضا في امثال
هذا البيع **ولم** واجيب بان حرمة الربوا تنهاى بالمساواة في الحقيقة او
في البينة **اول** قوله في الحقيقة وفي البينة يحتمل ان يكون قد المساواة
فمعنى قوله فان حرمة النساء لا تنهاى بالمساواة اي بسببه المساواة التي
في النساء لاستلزام شبهة الفصل شبهة المساواة ايضا ويحتمل ان يكون
قيدا للربوا وهو الانسب لقوله فان حرمة النساء آه والاول اقرب فليتا **ولم**
وانت جنين بان قوله ويجوز ان يقال لا يعين لاحوال الثاني والاول التكرار
ولم ويجوز ان يقال الحرمة تنهاى بالمساواة فلا بد من تحقيقها **اول** ان يكون
كلا البدلين نسبه فانه لا يجوز للزوم الكالي بكالي **ولم** ومتساويا وكلا
يقول لان متداخلا **اول** فكلا ينبغي ان يكون بمعنى مكملين لكن الظاهر
عندي ان انصاف كلا بقوله اي من حيث الكيل في شرح قوله والترطب

بالوطب يجوز متما لا كذا فذلك كالصريح يكون كذا ميميز **اول** لقيام المجاسة
 من وجه **اول** مع انتفاء السوي **اول** باجراء بعض **اول** لذلك ايضا **قول**
 لانهم جسدان لا خلافا المقصود **اول** لا يقال لا خلافا المقاصد حاصل في الخطه
 مع الدقيق مع انهم جعلوا ما يتوحد في الجنس من وجه ان المسئلة اتفاقية فابا
 منها لم يجعلوا الدقيق والتوحد كذلك لان الخطه اذا اقلبت صارت بالقل
 كانها جنس آخر لا خلافا المقاصد فاذا فرقت الاجزاء بصيرا المتفرق غير
 المجمع ايضا من وجه حاصل مرة وفي الدقيق مع التوحد مرتين فافترقا
 فليتا **مل** **اول** والذي يظهر من ذلك ان الوزن يشتمل الحلة **اول** اي وزن
 التسم في الحال عند المبايعه يشتمل اي يظهر ثوبه اياها عند التمييز **اول** وهذا
 لان الحلة والتسم يوزنان **اول** يعني يوزن الحلة الذي جعل مبيعا فيعلم
 مقداره ويوزن التسم الذي جعل في مقابله ويعلم قدره ايضا لم
 يستخرج الدهن من التسم فيوزن البخير فبعد العلم بمقدار البخير يعرف قدر
 الحلة المستخرج من غير احتياج الى وزنه ثانيا بل يكفي الوزن الاول للتسم
 لتلك المعرفة فلعل المراد من تعريف الوزن اياه في الحال هو هذا **اول** وفي
 ذلك اختلاف الجسدين ايضا **اول** هذا طريق اخر لها لانيات مدعاها
قول لا انا **اول** مقول قوله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم **اول** فاورد عليه
 حديث سعيد **اول** الظاهر انهما اسعد **اول** من اطلاق الاسم عليه **اول**
 اي اسم التمر **اول** ولعل عبرة بالاختلاف وذا الاختلاف **اول** الفرق بين الحلة
 والاختلاف سبق في باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب **قول**
 وهذه الرواية بقري قوله من قاله **اول** فيه بحث فان بقوتها اغاها
 لاعتبار التقاوت الصنعي اذ بذلك لا يمكن الوقوف على المساواة سواء
 اطلق الاسم ولا بعد ان يكون من جنسه **اول** ولعل ان يقول هذا انما
 يستقيم **اول** وللكان يقول المراد بالضمير الرجوع الى الاسم في قوله عقد
 هو معنى المعنى بطريق الاستعمال او يقال المضاف مقدراي على سماء بقرينه
 جعله معقودا عليه لظهور ان ما عقد عليه العقد هو المستحق حقيقته لا

الاسم فاندفع الاشكال **اول** لان ذلك باعتبار انه لا يوزن قاته **اول** وينبغي
 ان يستثنى منه ثم الدجاجة فانه يوزن في اكثر البلاد **قال** المم وكذا
 اجزاؤها اذ لم يتبدل بالصنعة **اول** ولعل المعنى وكذا يختلف اجزاها
 الاصول بحسب اختلاف الاصول لا اتحادها معها اذ لم يتبدل بالصنعة
 فان تلك الاجزاء اذا تبدلت بالصنعة زال الاتحاد مع اصلها فلا يكون
 خلافا لاختلاف اصولها بل للصنعة كالتحيز والانا والقرينة على ما بين
 فليتب **اول** قل مراد **اول** لعل هو صاحب النهاية **اول** فكما يقول اختلاف
 الاصول **اول** ما هو من المجازة **اول** لا يقال لو اختلف الجنس **اول** يعني
 اذا اختلف جانب المقصود على جانب الاصل حتى هذا مختلفان مقصودا مع اتحاد
 اصلها جسيدين مختلفين ينبغي ان يعدا مختلفان فيه مستثنى في الجنس اذا
 المقصود منهما بناء على ذلك التعليل فلا يجوز بيع لبن البقر بلبن الغنم
 متفاضلا واذا كان مراد القائل ما سمعت فلا يندفع ذلك بما ذكره الساج
 في جنز والاولي كما لا يخفى بل لا بد من بيان الفرق **اول** فلان الصورة ما حصل
 منه في الدهن **اول** فعلى هذا يكون ذكر المعاني مستغنى عنه لعدم التصور
 والاطهر ان المراد بالصورة الاشكال **قال** المم ولا ربوا بين المولى وعبد
اول قال العلامة الكاكي وفي المبسوط فالوكان علي العبد دين فليس
 بينهما ربوا ايضا ولكن علي المولى ان يرد ما اخذه علي العبد لان كسبه مستغول
 بحق غناه فلا نكاح له ما لم يفرغ من دينه كما لو اخذه لاجهة العقد سواء كان
 اشترى منه دينا بدراهمين او لا لان ما اعطى ليس عوضا سواء كان قلا او كبرا
 فعليه رد ما قبض لحق الغناه وكذا ام الولد والمدبر لا كسبه ما لم يتخلل
 المكاتب لان المكاتب صار كالتحرير وانصرفا في كسبه فيجوز الربو بينه
 وبين مولاه كما يجزى بينه وبين غيره انتهى وفيه اشارة الى انه لا ربو بين المولى
 وعبد اذا كان علي العبد دين وما ذكر في الكتاب يدل على جريان الربو
 بينهما اذا كان عليه دين ولعل ما في المبسوط على مذهب الامامين
 فان المولى يملك كسب المديون عندها كما يحكي في المازون فراجع **قول**

لأن العبد وما في يده ملك لولاه فلا يتحقق البيع **قوله** اي بيع عدم يعلق حتى احده
 وانما قيدنا بذلك لتلايد على التفرع اسكال بان مجرد الملكية لا ينفي البيع
 الا يري اليها استدلالا بويوسف ومحمد رحمهما الله على حق الربوا بينهما اذا
 كان العبد مديونا فليتامل **قوله** فعدم تحقق الربوا **قوله** اما في صحة هذا
 التفرع فانه يلزم منه المصادرة **قوله** بعد وجودا لبيع حقيقة **قوله** اي
 وظاهر **قوله** صار كما لا يجني فيتحقق الربوا **قوله** اي شبهته اذا شبهته كافية
 في المحرمات **قوله** الم ولنا قوله عليه السلام لا ربوا بين المسلم والمحرابي فدار
 الحرب **قوله** قال ابن القزقال في المعنى ان هذا جزم بمجول لم يرد في صحيح
 ولا مسند ولا كتاب موثوق به وهو مع ذلك سهل على العمل ويقتل ان المراد بقوله
 لا ربا النهي عن الربوا كقوله تعالى فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج
 انتهى وعلى تقدير صحته لا يصح مقيدا للمطلقات مثل لا تأكلوا الربوا اذا
 زاد بجزم الواحد على الكتاب قبل المراد من الموضع الربوا في مال مخطور
 وما لاهل الحرب غير مخطور لا لعارض القدر فليتامل **باب**
 التحقيق **قوله** وقدر **قوله** اي فسر كل واحد **قوله** بطلحق قوله **قوله** الباء للمضاهة
قوله لان المراد بالبيعة ههنا **قوله** تعليل لقوله ولا يشك **قوله** والحق انهم
 لدخول المثل انا ذكرنا يدل على توابع الشيء تحت التوابع **قوله** لانه ليس بلفظ
 عام **قوله** تعليل لعدم جواز البيعة بالمعنى المذكور **قوله** ولان لوانه
قوله اي من لوان المعنى الموضع له **قوله** يدخل العلوقه بتعاقب **قوله** بفتح
 فانه يدخل في اللفظ الدال على التوابع اصلا لا في المنزلة تبع **قوله** الا
 بذكر ما ذكرنا وهو قوله لكل حق **قوله** الاستثناء ناظر الى قوله ولا يدخل
 الظله وقوله وهو راجع الى ما في قوله ما ذكرنا واما البيع فليتمليك العين
قوله مقتضى كلام الم ان كلاما يعقد لا ينفع لكن الانتفاع في الاجارة
 لا يمكن بدونه بخلاف البيع فشرحه لا يطابق ظاهر المروج وايضا ان اراد
 بقوله لا المنفعة انه ليس بتمليكها فقط ثم ولا يفيد وان اراد انه ليس بتمليكها
 اصلا فم لم يملك العين والمنفعة ايضا والانتفاع بالمهر والارض

البسطة ممكن على ما ذكره ويدفع بان يراد المنفعة في الحال فليتامل فان
 البيع من غيره ليس بمنفعة في الحال **قوله** لا المنفعة **قوله** اي في الحال
قوله ووجدنا لصيغة **قوله** اي وقد الضمير في قوله بشرط او في قوله بدون
 ونحن نقول فيه بحث فان توحيد الضمير لكونه للطريق يستلزم ذلك قوله
 لا يشترط الطريق وحكم الشرب والمسيل يعلم بالمقايضة كما لا يخفى
باب الاستحقاق **قوله** الم وقيل يشترط القضاء بالولد
قوله في النهاية ومخرج الداراية ثم القضاء باستحقاق المبيع على المشتري
 لا يجب انفساخ العقد الذي يجري بينه وبين البايع ولكن يجب وقف
 على اجازة المستحق انتهى وفي غاية البيان خلاف ذلك وفي فتاوى
 العرناشي ظاهر الرواية انه لا ينفذ وقال ابن الهمام وفي الذخيرة غاي
 اعتباره في فضل الاستحقاق ان استحقاق المبيع يجب توقف العقد
 على اجازة المستحق ولا يجب نقضه في ظاهر الرواية انتهى واعلم ان
 فان البيع متى ينفذ قال قيل ان قبض المستحق وقيل قبض القضاء **قوله** اي
 انه لا ينفذ ما لم يرجع المشتري على بايعه بالتمنحي لواجازة المستحق بعد
 قضائه او بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بايعه بفتح انتهى كلام
 ابن الهمام **قوله** وهي ملوكة فيكون له **قوله** الواو في قوله وهي حالية **قوله**
 والاحبار لا بد له **قوله** اي لصدقة **قوله** من محرمه **قوله** اي يعني يحقق قوله
 اما اذا ادعى الولد كان له لان الظاهر **قوله** لكن الظاهر لا يصلح جزمه **قوله**
قوله الم وعن ابي يوسف رحمه الله لا يرجع بينهما **قوله** اي في البيع والشراء
 ولا يخفى عليك ما في قوله او قال ان تنى من جعل الشيء مقيسا عليه
 فليتامل فانه يجوز ان يقال بقدر الكلام اما في الرهن فبالاجماع واما
 في البيع فلا ان الرجوع آه وترك التفصيل للاعتماد على الفهم **قوله** الم
 هو وثيقة لاستيفاء عين حقه **قوله** اي في بحث وان شئت فراجع اخر
 كتاب الحجر **قوله** لستة تحريم فزج الام لان الشهود في شهادتهم يحتاجون
 اليقين **قوله** الام استجيز بان تضمن المذكور حاصل بدون التيقين

ايضا كما في تحرير فريج الاخوات والبنات ولعل المقرض الاحتياج الى التغيير
 لكونا لمتضمن فيه **قوله** والدعوى ليست بشرط **اول** اي في حرمة الفرج
قوله لم يكن لنا قرض ما نعا **اول** اذا ادعى الحرية ولا يفتى بشرط الحرية ان لم
 تبع **قال** الم وقيل هو شرط **اول** تذكير الضمير لراجع الى الدعوى كونها
 في تاويل ان يدعى وهذا مطرد في المصادر المؤنه او في قول الادعاء او
 باعتبار الخبر **قوله** قبل يوم او يومين **اول** من وقت الخلع **قوله** واما في الثلث فلا
 يمكن ذلك **اول** اذا فرض المسئلة فيما اذا لم يمكن انقضاء العدة والتحليل بعد
 الطلاق الذي قامه البينة عليه **قال** الم وذلك المسئلة على ان الصلح آه
اول ويبقى ايضا في مسائل شتى من كتاب ادب القاضي **فصل**
 في بيع الفضل **قوله** لان بيع الفضل صورة آه **اول** لان الاستحقاق قد يكون
 بالهبة **قوله** لان المستحق انما يستحق **قوله** كلمة انما لا يلازم قوله صورة من صور
 الاستحقاق **قوله** لانها بالملك او باذن المالك **اول** ونحن نمنع انحصار طرف
 بثبوت الولاية الشرعية في ذنك **قوله** لان التمليك من غير المالك لا يتصور
اول فيه منع فان وصي اليتيم مثلا ليس بمالك المالك اليتيم ويملكه بالبيع بالملك
 وايضا اذا كان اضافة من قبل اضافة العلم الى الفقه يكون قولنا تصرف
 تمليك في حق تمليك اذ معناه 2 تصرف هو تمليك **قوله** فلان اهلية التصرف
 بالعقل والبلوغ **اول** الا في حق القصر على العقل على ما سيجي في الما ذون
 ليشمل مع الصبي اعاقل الفضولي **قوله** والجواب ان قوله لا يبيع نهي عن البيع
 آه **اول** وانما لم يجب بان النهي يقتضي المشروعية كاسبق لانه محال في فساد
 البيع فليتناقل **قوله** والقدرة على التسليم آه **اول** فيبحث فانه ذكر في تسلم
 بيع لابق اذا عاين الا باق حيث لا يتم العقد في ظاهر الرواية ويجوز ان
 جديد انه وقع باطلا فانجزر المحل القدرة على التسليم وقد فات وقت
 العقد فاعدم المحل فما قرره هنا مخالف لذلك لان كون هذا سببنا
 على غير ظاهر الرواية وهو غير ظاهر **قال** الم وهو قول محمد رحمه الله لا
 الاصل بقاؤه **اول** اذا اظهر بقاء ما وجد **قوله** لان محل العقد هو الم

اول تقليل لقوله ولا يسكل آه **قوله** ولهذا لا يبيع ان يعق آه **اول** وعندي معنى
 قوله ولهذا اي ولكون المصحح للاعتاق هو الملك الكامل لا الملك المستند
قال الم ولها ان الملك ثبت موقفا آه **اول** لعلها يقولان في الجواب
 نقله بالحديث ان المراد بالعق هو العلق الكامل النافذ وهو عندنا اذ
 العقب مالك له ملكا تاما وان عزم العلق النافذ وغيره يعلم الملك ايضا بلا فرق
 فليتناقل **قوله** وهذا بعد من الاول **اول** لان في اول البائع مالك
 لرقبة المبيع والوقف حتى المراتن **قوله** ولهذا استحق الزوائد المتصلة والمنفصلة
اول اليها كلام صاحب النهاية **قوله** بل يكفي فيه حكم الملك والقصد بغيره
اول في القصد بغيره حكم الملك **قوله** الاول ان الغاصب اذا باع لم ادى الضمان
قوله انما قال ثم ادى الضمان لانه لو ملك الغاصب المفضوب من جهة المالك
 ببيع او هبة وارث بعد ما باعه من غيره بطل ذلك البيع لان الملك البتة
 طرأ على الملك الموقوف فابطله كذا في فتاوى الامام الترمذاني في باب بيع
 غيره **قوله** والمنع انما يكون بعد الوجود **اول** فسر العلامة الكاكي قوله
 صاحب النهاية بعد الوجود بقوله بعد وجود التقارض ومنه يتنبه
 لدفع نظر السارح فتنبه **قوله** وفيه نظر لان ما يكون بعد الوجود فمع آه **اول**
 وفيه بحث فان توجه السؤال من الظهور بحيث لا يمكن ان يخفى على احد لا سيما
 اذ انظر الى قوله لعدم تصور اجتماع الملك البتات والموقوف على محل واحد
قوله فقال ينفذ وقفة على طريق الاستحسان فالعق في **اول** الوقف كحريز
 كما ان العق مخرجا للبعد ولعل الاولوية من حيث لزوم الوقف محتاج الى امور
 غير لفظ وقفت بخلاف الاعتاق **قوله** وقيل بخلاف الاعتاق **اول** القائل
 هو لا ياتي **قوله** وهذا اقرب **اول** اي معنى وان كان ابعد لفظا **قوله** اذ
 المشتري لا يملك حتى يطلب مشتريا اخر **اول** فيه تأمل **قوله** لغرض
 الانسحاق فلم ينعقد **اول** منظورية فان التراجع حوا في كتاب الاكرات
 المفضوب منه اذا ايجاز بيعا من البيع لو تفاست المفضوب العيب قد نفذ
 ما ايجازه خاصة ولولم ينعقد لما انفذ **قال** الم قال فان لم يبيعه المشتري

فان في يد آه **اول** قال الاتقاني لم يذكر محمد هذه المسئلة في الجامع الصغير
ولكن ذكرها في شروحه وصاحب الهداية ايضا ذكرها تنقيها انتهى فلا يكون
قوله قال في محله لما ذكره الاتقاني نفسه في اول باب الوطى الذي يجب التحذير
كل موضع يد كونه لفظة قال يريده محمدا او لقدوري **قوله** قيل في هذا الفر
نظر **اول** القائل هو الاتقاني **قوله** وما قيل الي قوله يجب ان المشتري آه **اول**
هذا الجواب المذكور في المجازية وزيادات قاضي خان ثم قوله يجب عنه جبر
لقوله وما قيل ان التناقض آه **قوله** مناقضا من وجه **اول** اي من حيث الظاهر
قوله دون وجه **اول** اي من حيث الحقيقة **باب** السلم **قوله** هو
عاجل باجل **اول** يجوز ان يقال المراد اخذ من عاجل باجل بقرينه المعنى اللغوي
اذا الاصل هو عدم التغير لان ثبت بدليل **قوله** قيل هو بالمعنى اللغوي
اول القائل هو صاحب النهاية **قوله** ورد بان السلعة **اول** صاحب التره هو
الاتقاني **قوله** ولو قيل مع اجل باجل آه **اول** قوله ولو قيل آه ايضا من كلام
قوله فان قيل استدلال مخصوص السبب قول ولا مقبره **اول** ان لا راد لا
مطلقا فظاهر انه ليس كذلك وان اراد انه لا مقبره في نفي تناوله لما عدا ذلك
السبب فسلم ولا يفنده اذ لا ينافي احد في تناوله للسبب وان تفرغ في تناوله
لغيره كما لا يخفى فلا وجه الي اعتبار عموم اللفظ مع ان وجوده فيما نحن فيه على
تامل وايضا لو كان الاستدلال به لم يكن وجه الاستدلال ما روي عن ابن
عباس رضي الله عنهما فاقض اخر كلامه **اول** **قوله** وهو يتضمن الجواز **اول**
فان وجوب الوصف شرعا يتضمن جواز موصوفه شرعا هذا هو مراده طاهرا
قوله فالجواب ان الدليل قد دل آه **اول** وايضا في الحديث الشريف تعليم
السلم وظ ان ذلك لا يكون لا بعد الجواز ولا شبهه الآية الكريمة **قوله** فالجواز
انا لا نسلم صلاحية ما ذكرته **اول** هذا منع لا يضر **قوله** فنقل الالات كان
منها ما لم يرد **اول** يعني الالات المهمة في تجهيز جيش الاسامع من الخيل
والجمال وغيرها فكان لا يرد ويغني الله عنه بشرائها منهم **قوله** لا يقال
في كلام الم تسامح **قوله** نفي في قوله في الجواز ثم اقول فيه ثانيا لان يقال في قوله

تسامح والمعنى في كلام الم اعتراض **قوله** لان ذكر ذلك آه **اول** جواب لقوله لا يقال
في كلام الم تسامح **قوله** لان معناه **اول** جواب لقوله ولا يتوهم **قوله** وهذا قسم
الى ستة اقسام آه **اول** بل الى ثمانية اقسام والقسمان الاخران ان يكون موجودا
عند العقد وما بعده دون المحل وان يكون موجودا عند المحل وما قبله دون وقت
العقد الا انها مندرجان في قوله عند العقد دون المحل او بالعكس **قوله** فليكن
وجود السلم فيه **اول** فيه تامل **قوله** فيحل على المبيد آه **اول** على ما هو مذهب الشافعي
قوله لما ذكره **اول** اشارة الى ما يذكره في حق فان قيل وجواب لقوله لا يقال
مطلق فيحل على المقيد **قوله** لان قوله رخص في السلم لا **قوله** وايضا العمل
بالدليلين يوجد لكل المطلق على المقيد على ما هو اصل الخصم **قوله** لان قوله
آه جواب لما سبق من قوله لا يقال العمل بالدليلين آه **قوله** لان العقد الموجب للمسلم
الي قوله ولانه لا يراه **قوله** والظاهر عندي ان الجمع دليل واحد للمدعي ان لا
يتم احدهما الا بالآخر فليست **قوله** قال اريت لو عقد عقد السلم آه **اول** ناظرا
الى قوله ولا في حقيقة رحمة الله يعني قال ابو حنيفة اريت **قوله** الم لانه
لا يختلف قيمته ويوفيه في المكان الذي اسلم فيه **اول** هذا لا يلزم لما ذكره
ابو حنيفة رحمة الله في تعليل المسئلة الثانية فتأمل **قوله** وقيل فيما ذكرنا
من المسائل وهي السلم والخن والاجر والقسمة **اول** ولا يخفى عليك بعد هذا
المقيد **قوله** فانا افترقا كذلك **اول** يعني انا افترقا من غير مقيد **قوله** وهذا
وجه الاستحسان **اول** اشار بقوله هذا الي قوله فلان السلم اخذ عاجل باجل
قوله والقياس جوازه آه **اول** اذا كان راس المال عينا **قوله** الم ولانه لا يمت
تسلم راس المال **اول** في دلاله هذا على وجوب القبض قبل المفارقة كلام كما
لا يخفى ثم اعلم ان قوله ولانه لا بداه في كلام الشارح معطوف على قوله فلان
السلم اخذ عاجل باجل **قوله** لان خيار الشرط يمنع تمام القبض كونه مانعا
من الانقضاء الي قوله والقبض مبني عليه آه **اول** فيه انه لا يكون مانعا
عن القبض نفسه لاعن تمامه **قوله** احدهما ان القيد في قوله فيه **قوله**
حيث قال وكذا لا يثبت فيه خيار الرؤية **قوله** ويجوز ان يعود الي

يكون مشروعا **اول** الاظهر ان يقول فلا يصدر من العاقل **قوله** وقد دل على
مشروعيته قوله تعالى واحل الله البيع **اول** البيوع الفاسدة والبيع وقت
النداء وليس بمشروع فان قيل ما ذكره مشروع باصطه قلنا فليكن ما نحن فيه
كذلك ايضا وعليك بالتأمل الصادق **قوله** وشروطه على الاجمال التفاضل
قبل الافتراق بدنا وان لا يكون فيه خيار ولا تاجيل **اول** والشروط الاول
لا يفني عن الثالث او المراد عد شرط الصحة بحيث لا يكون فيه فساد
فاذا كان فيه تاجيل لم يفسد **اول** وقع المقايض نزول الفساق **اول**
تحقيقا للمساواة فلا يحق الربوا **اول** ويسمى بان لزوم الربوا الممنوع
اجل الدين في شرح قوله الم ومن كان له على اخر عشرة دراهم فراجعه **قوله**
قيل هو منصوب **اول** صاحب القيل هو الاتقاني فالظاهر ان يكون عطا
على قوله حقيقة للمساواة بحسب المعنى **اول** فان قيل فعلى هذا التقرير يلزم
في بيع المضروب بالصوغ نسبه **اول** المراد بقوله نسبه انشاء القبض لا
التاجيل كما لا يخفى على المتأمل في السياق **اول** فاذا بيع مضروب بالصوغ
نسبه **اول** اي لا قبض كان بالنظر الى كونه خلقا متماشيه عدم التعيين
قوله فاذا بيع بدون القبض لم يثبت نسبه النسبه وتام بحقوق الكلام وتو
المرام يظهر بالرجعة الى ما سبق في باب الربوا من التفصيل المتعلق
بالخلاف الواقع بيننا وبين الشافعي في عدم اشتراط القبض في سائر
الاموال الربوية فراجعه **اول** اجيب بان عدم الجواز في المضروب
نسبه اي بدون القبض **اول** بقوله يدا بيد **اول** ان معناه عينا بعين على ما
سلف في باب الربوا والتعيين في المضروب لا يتحقق الا بالقبض
كما بين فثبت اشتراط القبض فيه بالنص بخلاف الصوغ فان تعيينه
لا يتوقف على القبض اذ هو بيع متعين في نفسه الا ان فيه شبهة عدم
التعيين بالنظر الى اصل خلقه فعدم جواز بيعه بلا قبض حاشا في هذه
الشبهة فليتأمل **اول** يرجع الى قوله لم يسجل الصرف **اول** بل يرجع
قوله المراد منه الافتراق بالابدان تأمل يدرك قوله بالابدان يعني

دون المكان **اول** بخلاف من يقول ان القبض شرط الصحة فان شرط الشيء
ليس به **اول** فيه بحث وجوابه ظاهر **اول** وما اجيب به بان شرط الجواز
اول قوله وما اجيب مبتدأ وخبره بحثي بعد اسطر وهو قوله فعلى ما تزي
من التمثل **اول** فغلقنا الجواز **اول** في التفرع تأمل الجواز ان يشترط
القبض بالتراضي قبل العقد واما لوقال لما فيه من اجاب بآيات اليد على
مال الغير مع حذف قوله من غير تراض لاندفع ذلك **اول** وكانه بالبيع الي
ان في الاول استحقاق فأتى في الثاني القبض المستحق شرعا فأتى **اول**
قوله استحقاق فأتى اي لعدم الملك وقوله القبض المستحق اي كونه مأكلا
وقوله شرعا فأتى اي للتأجيل **اول** حق الله تعالى **اول** اذا القبض واجب
اول اذا الربوا حرام **اول** يعني النسبة **اول** الم ولكننا نقول الثمن في باب
الصرف يسع **اول** ما يثبت بالضرورة بقدر ضرورة فلا يعبر عنه
مسيما فيما اذا جعل في مقابل التوب كما لا يخفى ويؤيد ذلك ما سبق في
بيع الذمام الغالبة الغش بمثلها متفاضلا حيث شرط القبض في المجلس
قوله اذا كانت دنيا **اول** وقابلها مبيع **اول** اذا عرف التساوي بالوزن
جاءه **اول** فيه بحث فانه اذا لم يوزن اصلا فالعقد محكوم بالجواز
كما صرح به الشارع وعينه في مسئلة السيف والحلية فلا وجه لتعليق
الجواز بعرفها لوزن فليتأمل في جوابه **قوله** وان قال عن ثمن السيف الي
قوله لان البرجح **اول** فيه بحث **اول** والدليل على ذلك الوقوع
آه **اول** لا يطاق المشروح **اول** لما ذكرنا ان قضية هذه المقابلة
اول ذلك في الثالث غير ظاهر انه ليس فيه مقابلة الجملة بالجملة فليتأمل
اول فلان كل مطلق يحتمل المقيدة **اول** فيه بحث **اول** فهو ممنوع لما
قدم في باب زيادة الثمن **اول** لعل مراده هو المنع القوي فلا يراد
يؤل الى مقابلة المنع بالمنع **اول** وهو لا يحق في المسئلة المسددة
اول فيه بحث **اول** وهو على ثلاثة اقسام **اول** اذا اعتبر ما اضيف اليه
فلاقسام اثنان سابق ومقارن وان اعتبر ما وقع به المقاصة فكذلك

سابق ولا حق ولا وجه يجعله ملته **قوله** ويشترط قبض الاخر احتراز عن الربوا
وذلك **اول** اشار بقوله ذلك الى الربوا **قوله** بان اطلق العقد **اول**
فانه اذا اطلق يكون بدل الدينار وهو عشرة دنانير في ذمة المستوي مقدار
للعقد فان الفرض لم ينفذ بل مقاصدا **قوله** ما لم يقاصدا **اول** هذا ان
قوله بقوله عليه السلام يا **اول** الاولي ان يقول بقوله صلى الله عليه وسلم
هاهنا وهاهنا فان لفظ الحديث الدال على وجوب قبض العوضين في المجلس
في بيع الذئب بالفضة وعكسه على رواه المم هذا الا ان يكون من قبيل
النقل بالمعنى **قوله** فكان لها غير وصف العقد **اول** فيه ان هذا السبق
الوصف **بال** الم وفي الاضافة الى الدين يقع المقاصة **اول** فان
في بالك شي في صحة المقاصة في هذه الصورة فاعلم ان في الاضافة الى
الدين لا يستحق الدين ولهذا اذا تصادقا ازال الدين لا يبطل العقد كما
يجي في كتاب الوكالة فكان الاطلاق والتقييد سواء فليتا **قوله** الم
علي ما بينته **اول** قال الاتفاق في اشارة الى قوله فكفي ذلك الجواز ان
وفيه بحث **قوله** فالجواب يدل على المقاصة وليس فيه دلالة **اول**
الاطلاق وترك التفصيل في موضع يحتاج اليه كى لصحة الاستدلال
قوله ويتوي هذا الوجه **اول** اي وجه الاصح **قوله** وهذا يستدل
ان الاستهلاك انما يتحقق عند عدم التمييز **قوله** تحقيقه في النهاية
ثم اقول وجه الاشارة لا يخفى عن خفاء ثم قوله الى ان الاستهلاك اي
استهلاك المغلوب من الفضة والفضة **قوله** يستقيم على قول محمد
اول محمد لا يقول بان الكتاب يجب الفساد فكيف يستقيم ذلك على قوله
فليتا **قوله** لاننا نقول ان العقد يتناوها بصفة التمنية الى قوله فكذا
هذا **قوله** ولا بد من التامل في الفرق بين تحجر العيص وانقطاع الربط
حيث يفسد البع في الاول دون الثاني مع ان كليهما مرجع الوصول
في العلم الثاني **قوله** الم لانه اعارة **قوله** الظاهر ان يقال لانه استعارة
قوله لانه استعارة **قوله** والاولى عندنا رجاء الضمن الى استعارة

مطلقا

مطلقا فانه اعارة على ما سبق قيل باب الربوا او الى استعارة الفلوس **قوله** اعارة
كما ان اعارة فرضا **اول** قوله اعارة يعنى ابتداء ويستحق تفصيل هذا البحث
في العارية **قوله** وموجب استعارة المثل **اول** وعندنا ان ما ذكره المم في
من الشكل الاول تقريره لانا لاستعارة اعارة لا يمكن الانتفاع به الا باهلاك
عنه وكل اعارة كذلك موجب ايراد العين معنى فهذا كذا الا انه لم يصرح
بهذا القيد في الصغيري عمادا على فهم الناظرين اما ما ذكره الساج
فلا يخفى عليك ما فيه من سوء الارتباط **قوله** وقول محمد انظر **قوله** الكا
وفي بعض النسخ انظر للجائين انق والتظاهر ان كونه انظر لجانب الضم
بالنسبة الى قول ابى حنيفة رحمه الله **قوله** وهو ضرب المستقرض **قوله** يعنى
اليوم القبيض ضربا بالمستقرض فيه شيء ويجوز ان يقال المراد هو ضرب
على بعض المقادير وهو ان لا ينفع بها حين كان قيمته مثل قيمته يوم
قوله بنصف درهم فلوس **قوله** وهو نصف الستين **قوله** واذا زاد على ذلك
قوله الاظهر ان يقال على ما دون الدرهم **قوله** وفصل محمد **قوله** في غير ظاهر
الرواية عنه **قوله** كما لو قال يعنى هذا الالف عبد او بنصفها دنانير
الحجر **قوله** الظاهر ان يقال يعنى بنصف هذا الالف عبد او يعنى بنصفها
دنانير الحجر بكونه لفظ يعنى **قوله** الم ولو قال اعطني نصف درهم فلوس **قوله**
قال ابن الهام يجوز في فلوس الحصة له درهم والنصف صفة للنصف انق
وجوز على رواية البخاري ان يكون صفة للنصف والجزم على الجواز **كتاب**
الكفالة **قوله** قال الامام الشريفي في مبسوطه في باب كتاب القاضى في الكفالة
من كتاب الكفالة لو كتب القاضى الى القاضى بكتاب في كفالة بنفسه حل ولم
يقر في كتابه انه كفل بامر فانه لا يؤخذ له بذلك بمنزلة ما لو اقر انه كفل
بغير امر وهذا لانه لو كفل عنه بما لا يضر امره لم يكن عليه ان يخلصه من الدين
لانه التزم باختياره فذلك اذا كفل بنفسه بغير امر انتهى **قوله** مبنى على
عدم جواز الكفالة **قوله** فيه ان البناء على ذلك ثم فان الخصم اثبتة بالقبض
على الكفالة بالمال بلامر كما مرنا **قوله** وكذا اذا عير **قوله** في صحة

كي

عطفه تأمل **قال** الم لانه لا يعتبر بما عن البدن **اول** اي لاحقيقه ولا عرفا
ولا يراد النقض بمثل قوله كما بقى يد الي طلب **قال** الم فان شرط في الكفالة
تسليم المكفول في وقت بعينه لانه احضاره اذا طالب في ذلك الوقت
اول لا قبله كما في الدين المؤجل فقوله في ذلك يجوز ان يكون من باب التنازع
وله وقال بعضهم لا يلتفت الي قول الكفيل **اول** وعلى القضاة اليوم على
هذا **قوله** فعارضوا هو ما **اول** فيه بحث لان الظاهر كونهم في مكان
الكفيل يحكم الاستصحاب فلا عارض **وله** فيه نظرا لانه لا يلزم استيفاء
الشرع اه **اول** فيه تأمل ثم الضمير في قوله فيه نظرا يرجع الي ما في قوله فما
ذكر في النهاية **وله** وفي المقاصد لانه خالص حق العبد **اول** معطوف على
قوله يحس في حد القذف **قال** الم ولنا انه يشبه البسعي ويشبه التذرة
اول تعليل التذرة بالشرط صحيح قال في البدائع اذا قال ان كنت فلانا فاعط
ان تصدق بعهده التذرة فكم فلا واجب عليه ان يصدق بها انتهى **وله**
قل هذا من كلام شرح في قوله روي هذا الحديث رفعا **اول** صاحب القيل هو
الاتقاني وقال في ترجمه ولنا في دفعه نظر **قال** الم بخلاف سائر المحقوق
لانه لا يتدرى بالسبب **اول** تأمل في هذا التعليل كيف ثبت المعلل
قوله اي ليقع الفساد لا بآثار المدعي **اول** الاظهر لا يثبت **قوله** بنا في الد
اول لان ذلك وانما ينافيه لو كان وضع الحبس للاستيقاظ كما في التكفل
وليس كذلك بل الحبس يكون للتقيد وما نحن بصدده كذلك وقد مر
في الوصايا وغيره بان الاعتبار للموضوعات الاصلية فلا حاجة الي ما
ذكره في معرض الجواب مع شتمه على ما لا يخفى **قوله** ثم اذا سمع المحجج الكمال
يجعل للذرة **اول** فيكون الاتهام اكثر فليست تأمل **وله** وقيل معنى كلامه **اول**
القال هو الكافي **وله** اورده هذه المسئلة ههنا **اول** انت جيبه بانه
لا يدل على وجه الكفالة بالنفس وهل المتي بانه الا ذلك ولكن الظاهر
ان المراد ان الكفالة بالنفس طرزة في الخراج وان كان المهر من الشرح
الكفالة بالخراج والامرين **قال** الم فيمكن ترتيبه وجبا لعقد عليه

ايرادها في اثناء
مسائل
م

اول قال الاتقاني الضمير في عليه يرجع الي الخراج وفي غيرها يرجع الي الكفالة
والذين اتفقوا والظاهر ان ضمير عليه للعقد وضميرها للكفالة والوجه
بالخراج **قوله** قل في كلام الم لف وتسمى **اول** لقال هو الاتقاني **قوله**
لرجوعه الي الزام من له الطلب **اول** فيه تأمل **وله** ولما مر ذلك **اول** فيه
وله وقيل لان المولى اه **اول** فيه غي ويندفع بقولنا قياسا تأمل **قال** الم وما
ذكر من الشروط في معنى ما ذكرناه **اول** اي في معنى الاصل الذي ذكرناه وهو
كل شرط ملائم لعقد الكفالة يصح تعليقها به **قال** الم فاما لا يصح التعليق بخروج
الشرط **اول** ولا يصح الكفالة ايضا كما ذكره الشارحون **قال** الم وكذا
اذا اجل واحد منهما اجلا **اول** اي وكذا لا يصح التأجيل والمراد وكذا لا يصح
الفتحة والمضي وكذا لا يصح التعليق على ان يكون المراد بالتأجيل على طريقه
الاستخدام **قال** الم لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط **اول** اراد
بالشرط التأجيل مجازا اي باجل متعارف **قوله** وجهه المكفول **اول** كما
اذا قال من غصبته انت او قلته فانا كفيل له عنك **قوله** وهذا هو الموعود
اول الاشارة الي كون الكفالة مفعلا في حق الطالب فانه اذا كان الكفالة
في حقه واصله التملك الي المستقبل لا يصح له بيع اضافة الكفالة الي
المستقبل في القياس فليست **قوله** فاعل يصح هو التعليق **اول** يجوز ان يقال
فاعله ضمير التعليق مراد به التأجيل على طريقه الاستخدام **قال** الم لانه اقرار
على العيز ولا ولاية له **اول** قال الزيلعي بخلاف ما اذا قال اما زاب لك على
فلان فعلى فاق فلان على نفسه باللف مثلا فانكر الكفيل ما اقر بحيث
يلزمه ما اقر به المطلوب استحسانا والقياس ان لا يلزمه شي لما بينا وجه
الاستحسان انه تكفل بما سيجبك عليه فيشترط الجواب عليه فيما ياتي
بأي طريق كان وفي مسئلة الكتاب كيف يما عليه في الحال فاذا اجر الطاء
او المطلوب ما عليه كان متما فلا يصدق ما لم يتم البينة انتهى وتجب
قال الم لانه قضى دية بامره **اول** المراد من المعروف **قوله** لان المراد بالمر
ما هو معتبرا وما ذكرتم ليس كذلك **اول** فيه تأمل فانه لو لم يكن معتبرا

ولا ينقص ثم قوله لان المراد بالدين
هو الدين الصحيح جواب لقوله ٢

يرجع على العبد بعد ما عتق ثم قوله لان المراد جواب لقوله ولا ينقص ثم قوله لان المراد بالدين هو الدين الصحيح جواب لقوله ٢
اول كما يجب المال للطالب على الكفيل **اول** فيه شيء فانه لا دين على الكفيل في الاصل
قول فلا بد من اعتبارها **اول** فيه تأمل **اول** ان كان الصلح والكفالة بامر
اول في وجوب كون الصلح بامر تأمل **اول** الم لا لانه براءة لا ينهض الي غيره **اول**
الضمان في قوله لانه راجع الي ما في ضمن ابرائك من البراءة والمغفلان البراءة
الحاصلة بابرائك براءة لا ينهض **اول** فان كان الاول **اول** ويجوز ان
يعكس فبين بطلان الاول بما ذكره في وجه بطلان الثاني وبالعكس من
اظهر **اول** فقد لا يحصل المقصود **اول** تأمل فان عدم الحصول نادرا لا
يضرنا **اول** وما لم يجز قيمته عند اهلاك **اول** الموصول عبارة عن الاعيان
المضمونة **اول** فان الواجب فيها عدم المنفعة **اول** هو ايضا بعد تسليمنا فينبغي
ان يجوز الكفالة به على ما ذكره بعض شائخنا رحمهم الله **اول** قل وهذا ليس
بصواب **اول** العالم هو الكافي **اول** وما ذكره في الايضاح **اول** قوله وما
ذكره مبتداه وخبره يعني بعد سطرين وهو قوله غير دافع **اول** لان تسليم ما
الترمه مستور في الجملة **اول** اعل المراد من قوله مستور في الجملة ان التسليم
مستورا بما باعتبار عينه او باعتبار قيمته ولا يستقيم ذلك في الجملة
دابة معينه فليتا **اول** لان نسخ كفاية الميسر بعد **اول** اي من تحذير
يرد شيء تأمل **اول** فالجواب في بعضها **اول** فيه بحث **اول** في بعض نسخ
الميسر **اول** فينبغي ان يطرح لفظ النسخ من البين والامر **اول** ومنع
كونه التزاما فقط **اول** مستند بانه عقد تبرع كالهبة والصدقة فلا بد
من القول **اول** وبان الاقرار **اول** في العطف تأمل **اول** وظاهر قوله
ولا يشترط القول بذل على سقوطه في هذه الصورة **اول** الظاهر
ان مراده بذلك انه لا يشترط صريح القول بعد ما كفل الوارث بل كيفيه
امر قبل ذلك بقوله تكفل عني ولا ادري كيف يذهب الي ما ذكره في
تفكيك النظم وعدم تحارب في الكلام على ما لا يخفى **اول** فمنهم من يفتح للثبوت
لانا لا يجزئ غير مطالب بقتل ذنبه لا في الحيوة ولا بعد موته **اول** بطلان

الوارث فانه مطالب بعد موت المكفول عنه لاستقلال ملكه اليه وتعلق حق
الطالب بتركة والحاصل ان الوارث اذا كان مطالبا بقتل ذنبه الموت
باعتبار تعلق الدين بتركة وكون الوارث اقرب الناس اليه حتى حلفه في ماله
الفاضل عن حاجته فبا التزامه الدين اولى ان يطالب به ولم يخرج من تحت
موجب الكفالة بخلاف الاجبتي لانه لا يطالب بدنيه بدون الالتزام اصلا
فيحقق حقيقة شرائط صحة الكفالة لا يصح فافتراقا ولقائل ان يقول اذا
كان الوارث مطالبا بدنيه في الجملة كان فيه شبهة الكفالة عن نفسه فكان
ينبغي ان لا يجوز كفايته فاذا جاز كفايته للوجهين المذكورين في الكتاب
فكفالة الاجبتي وهي سالمة عن هذا المانع اولى ان يصح فتأمل **اول** لو عد
انما يكون بنفسه او بخلفه **اول** فيه شيء **اول** فعليك بما ذكرنا من الجواب
في التقرير **اول** من انه صفة اضافية اعتبارية لا معنى قائم بالذات
وصفت الذات بها على الحقيقة حتى يلزم ما ذكرتم هذا ما ذكرتم في التقرير
اول من انه صفة اضافية اعتبارية لا معنى قائم بالذات وصفت الذات
بها على الحقيقة حتى يلزم ما ذكرتم هذا ما ذكرتم في التقرير **اول** من انه صفة
للمامور به في كلامه مساهلة **اول** ولو اخرج به الي سبيل الممانعة **اول**
استجنس بان منع المقدمة التي اقيم الدليل عليها خارج عن الادب فيما
يحق بصدره كذلك فان قوله لانه وجب خلق الطالب اشارة الي دليل
اليوت فليتا **اول** ويذكر الاستدلال بقوله **اول** ذلك القول دليل
الاستدلال لا يخفى **اول** فالجواب ان قوله عليه السلام الزعم فارم **اول** لو وقع
هذا لم يتم استدلال الحقيقة على صحة الكفالة بالنفس بهذا الحديث فليتا **اول**
اول لو كان كفاية لا جرم على ذلك **اول** في الملازمة كلام فانما الاجبا
موقوف على طلب الدارين **اول** والحق ان من قال ان الكفالة تضم
الخدمة لزمه القول ببطلان الكفالة عن الميت المقتول لعدم ما يضم اليه
اول لعلمهم يقولون يضعف الذمة بالموت كما ذكر في كتب الاصول
لانها تحزب **اول** الم فليس له ان يرجع فيها **اول** الضمير الموتى في فيها

باجعي الى الالف على تاويل الدوام **وله** واذا قبض على وجه الرسالة فعلى ما تقدم
 من الاختلاف **اول** يعني ما تقدم بنصف صحيفة وهو قوله واذا قبضه على
 وجه الرسالة فالرجح لا يطيب له **وله** لان الدفع اذا كان لغرض لا يجوز **اول**
 قال الاتفاق وهذا الدفع لغرض وهو ان يصير المدفع حقا للقاضي على
 تقدير اداء الدين من مال الكفيل انفق وفيه شيء **وله** والرجح الحاصل من
 ملكه طيب له **اول** اذا لم يكن مانع كما في مسئلة الكثر **وله** ويجوز ان يكون
 للكفيل والمعني بماله **اول** كما في شرح الاتفاق **وله** وعندنا يوسف بن
 طيب **وله** يخالف في شرح الكثر للزبلي من انه اذا دفع اليه على وجه الر
 لا يطيب له الرجح بالاتفاق ولطلب التفصيل منه لان يكون غنا فقول
 رحمة الله **وله** وهو مذموم **اول** والصحيح ذلك يكون الزرعة
 مذمومة ايضا **وله** لعدم مطابقتها **اول** فيه شيء **وله** فهو لو
 كان ضعيفا **اول** لا يخفى عليك ان حكمه بالضعف لا يوافق المسئلة الا
 بعد سطرين ولعل تصديرها بصيغة التريض اشارة الى ذلك **وله** فلا
 يدخل تحت الكفالة بالشك **اول** لوجه هذا لم يتم الجواب في المسئلة التي
 تربت انما كان الشك **وله** وليس في لفظ الم ما يدل على ذلك **اول**
 وليس فيه ما يباي عنه **وله** او مال يقضي **اول** ولم يدعه ايضا كما لا
 يخفى **وله** لكونه قضاء على الغائب **اول** قال المحسن السمرعيقوب باسا
 رحمة الله فيه ان القضاء على الغائب صحيح في مثل هذه المسئلة قال في الفتاوى
 العارضة اذا ادعى رجل انه كفيل من فلان ما يدوب له عليه فاق المدعي
 عليه الكفالة وانكر الحق واقام المدعي بينة انه ذاب له على فلان كذا فانه
 يقضيه في حق الكفيل الحاضرة في حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب
 وانكر لا بلغت الى انكاره انتهى ونحن نقول يمكن ان يجاب عنه بان يقال
 ان الكفيل يكون هذا الشخص بخلاف مانع فيه ويؤيد هذا الجواب ما
 ذكره العلامة الكاكي في شرحه حيث قال لانه كفيل بما قضى له على الاصيل
 بعد الكفالة فالمدعى له مقتضاه على المكفول عنه لا يكون الكفيل

كفيل فلا يكون خصما ولا يمكن القضاء على الاصيل هذه البينة حال غيبته لانه
 يكون قضاء على الغائب وهو لا يقع عندنا واحد ويصح عند السافعي
 ومالك ولذلك نقول بقرينة البينة والقضاء على المكفول عنه الى الجواب
 حتى يكون الكفيل بالدين المقضي على الاصيل كما شرط في عقد الكفالة
 الا يريانه ولو اقر الكفيل على الاصيل بما لا الطالب لا يلزمه اذا حضر
 واذا حضر الاصيل وقضى عليه فم يلزم الكفيل **وله** وبطلان السعي في
 نقص ما تم **اول** فيه تأمل **فصل** في الضمان **وله** كان
 للآخر ولاية المشاركة **اول** غير مسلم قال صاحب الهداية في فصل في الدين
 المشترك من كتاب الصلح ولا سبيل للشريك على التوب لانه ملكه بعقد **وله**
 ولو صح الضمان بما يؤديه الضامن **اول** الظاهر ان يقال بما يؤديه **وله**
 لان الضمان يضاف الى نصيب شريك **وله** لتقليل لقوله ولا معنى لما قبله
وله وليس فيه معنى القسمة اجاب عنه الساج في كتاب الصلح بان القسمة
 في صورة البيع منية فلا معتبر فيها فراجع **وله** نقله صاحب النهاية **اول**
 نقله من الفتاوى الظهيرية **وله** يجاب عنه بان نصيب الشريك **اول**
 فيه تأمل **وله** لان ما اشترى احدهما بنصيبه **اول** قال بعض الفضلاء
 هذا غير مطابق للواقع فان ما اشتراه احدهما بنصيبه يقع الملك له
 خاصة وان كان للآخر حق المشاركة الا يريانه له ان لا يساكنه ولو كان
 واقعا على الشراكة لما كان له ذلك وبالحمله فوقع الملك له خاصة بنصيب
 عليه ويسمي فلا وجه لما ذكره والاولى ان يقال ان البيع ارجح وبأنا
 البيع الى نصيبه مشاعا لا يلزم محذور بخلاف اضافة الكفالة فان اعتبار
 الشئوع منه يؤدي الى ان يصير ضامنا لنفسه من وجه وهو غير مشروع فصح
 الفرق وان دفع الاسكال له في صورة البيع اذا اعتبرنا اضافة الى نصيبه
 شاعيا بقوله لما كان هو العاقد وقع الملك له خاصة ولا ينافيه ان يكون
 فيه اعتبار اضافة الى حق صاحبه من وجه بناء على الشئوع فان الملك
 للعاقد وان اطلق الى نفقه غيره على ملحق واما بوثق في المشاركة

له فيسبحي انتهى ونحن نقول قوله وان كان لاخر حق المشاركة غير صحيح ايضا بل ذلك
 فيما اذا صلح عن نصيبه بنوب والتفصيل في الصلح في الدنيا مشترك ثم قوله
 ويسبحي يعني في الصلح في الدنيا مشترك ثم قوله فوض الفرق وان دفع الاسكال
 كلام خال عن الفائدة اذ ليس في كلامه ما يدفع الاسكال **قوله** واجب بما
 اجيب به الشافعي **قوله** يعني بعباد الاعتبار وفيه شيء **قوله** والجواب ان المذكر
 الفرق الاول **قوله** وعندنا ان الفرق الاول ايضا صحيح لا يرد عليه ما ذكر
 فان المقربا للدين اقر بوجوب نفس الدين في ذمته في الحال وادعي باخر
 وجوب اداءه والمقر به ينكر ذلك والمقربا لكفالة لو يقر بشيء في الحال بل
 يدعي ذلك المكفول والكفيل ينكره فماتل هذا كلام اجمالي كتبه تذكره
قوله ووجب المستتر في آه **قوله** فيه شيء الا ان يكون وجب بمعنى ثبت
باب كفالة الرجلين **قوله** وفي ان نصف كان استفاوها
 لكون احدهما راجحا لا لانفاه **قوله** صنف استفاوها راجع الى المعارضة في
 لانفاه راجع الى احدهما **قوله** مستلزم بالجملة وهو راجع صلبه عليه **قوله**
 قوله هو راجع الى جملة **قوله** الم لان اداء ناسبه كاد انه فيؤدي الى الدور **قوله**
 في الملازمة ما لا يخفى قوله لان اداء ناسبه كاد انه ان اراد كاد انه عن نفسه
 بحق الاصاله او ما يعبر فسلم ولا يفيد وان اراد كاد انه بحق الكفالة فم كلف
 يكون اداء كفيله عنه كاد انه عن كفيله فليست **قوله** الم فبحق الكفالة
 علي ما **قوله** قبل ورفعت في قليل قوله ومن اخذ من رجل كفيلة بنقسه
 ثم ذهب فاخذ منه كفيلة اخرها كفيلان **قوله** الم قال وان ابراء رب
 المال احدهما اخذ اخر بالجميع **قوله** ليس هذا موضع **قوله** اي ابراء
 كل واحد منهما **قوله** الاول ان يطرح كلمة كل فانها يقتضيان اداء **قوله**
 منهما **باب** كفالة العبد وعنه **قوله** ولكن اعتبر كون الو
 للجمع المطلق **قوله** وبدا بالكفالة عن العبد القرب **قوله** وفيه ما فيه
قوله فان عادة المصنفين ذكر الاجال على في التفصيل وفيه منع **قوله**
 الى عبارته في الكتاب **قوله** قوله الى متعلق بقوله عدل في قوله وعدل

عن عبارة محمد رحمه الله **قوله** وانما قال بما لا الكتابة آه **قوله** فيه رد لصاحب
 النهاية حيث قال التخصيص بما لا الكتابة غير مفيد فانه كالا يجوز الكفالة
 بما لا الكتابة عن الكاتب للمولى لا يجوز بدني اخر للمولى سوى بدل الكتابة على
 الكاتب ذكره في المبسوط انتهى الا ان في نعيم مال الكتابة لما سوي بدل الكتابة
 تأملا **قوله** اما في بدل الكتابة فانه دين غير مستقر الي قوله دليل اخر على ذلك
 وهو عدم صحة الكفالة بدل الكتابة وتقرير ان الكفالة ان صحت **قوله**
 وتقريرا لا قول عندنا ان مال الكتابة دين ثبت مع المنافي بالنص وكل ما
 كذلك لا يظهر في غير مورد النص فهذا الدين لا يظهر في حق الكفالة و
 تقريرا لما في دين لو عجز نفسه سقط وكل ما هو كذلك لا يصح الكفالة به
 لانه لو كان بثبوت على الكفيل على وجه بثبوت على الاصل والكفالة لتوثق
 المطالبة فلا فائدة فيها فليست **قوله** ثم اقول قوله ولانه دليل اخر على عدم
 محل بحث لا يخفى وكلام الم عماد ذكره بل الظاهر ان قوله ولانه دليل اخر
 على المدعي وقوله ولا يمكن اثباته تميم للدليل والله الهادي الى مستقيم
 السبيل **قوله** اما الاول فظاهر **قوله** فيه تأمل **قوله** واما في غير
 بدل الكتابة فانه اذا عجز **كتاب** **الحالة** **قوله**
 في البدايع الاصل ان كل دين لا يصح الكفالة به لا يصح الحوالة به انتهى وفي
 السارخانية انه يجوز احوالة المكاتب سيد علي بن علي مفيد بدني او غصب
 او ودعية واذا صحت الحوالة برئ المكاتب وعقود قال فيه وان احوال
 سيد علي غريمه على مكاتبه ولم يقيده ببدل الكتابة لا يصح وان قيده ببدل
 الكتابة صحت وصار المكاتب وكبلا عن السيد باء بدل الكتابة لا يصح
 فان قيده ببدل الكتابة المخرمية ولا يقضى ما لم يؤد به فان مات سيد
 قبل الاداء الى اخر ما ذكر في السارخانية قال الاتفاق فيحتاج ههنا الى
 معرفة اربعة اشياء المحيل وهو الذي عليه الدين والمحتمل وهو الدائن
 والمحتمل عليه وهو الذي قبل الحوالة والمحتمل به وهو المال انتهى في
 معراج الذرية يقال احلت زيدا بما له علي رجل فلحال اي قبل فانا

اقول معطوف على ما تقدم بنصفه
 وهو قوله اما في بدل الكتابة فلا بد من مستحق
 والكتابة لا بد من مستحق
 والكتابة لا بد من مستحق
 والكتابة لا بد من مستحق

يجوز في محال ومحال والمال محال والرجل محال عليه ومحال عليه وتقدير
المحال في القائل محمول بكسر الهمزة وفي المفعول بالفتح وقوله المحال المحال
لغولانه لا حاجة الى هذه الصلة ويقال للمحال محال **قوله** والبراءة بقوله
الكهانة **اول** اذا لم يكن بامر **قوله** وفي اصطلاح الفقهاء محمول الدين من ذمة
الاصل الى ذمة المحال عليه **اول** هذا التعريف بناء على الصحيح مما اختلف
فيه المشايخ على ما سيجي **قوله** وقلنا انما انما الدين ولا لزوم بدون الالتزام
اول فيه بحث فان الدين كان ثابتا في ذمة فليست له مال قال صاحب البدائع
ولنا ان الحوالة تصرف على المحال عليه بنقل الحق الى ذمة فلا يتم لا بقوله و
رضاه بخلاف التوكيل بقبض الدين لانه ليس تصرفا عليه بنقل الواجب اليه
ابتداء بل هو تصرف باداء الواجب فلا يشترط بقوله ورضاه انه يقبض
تأمل **قوله** قيل وعلى هذا يكون قاعدة اشتراطه **اول** صهيروا اشتراطه
راجع الى الرضا ثم ان القائل هو الكافي **قوله** وقيل لعل موضع ما ذكرناه
اول القائل هو البخاري نقلنا من الاصح **قوله** وعلى هذا اشتراطه مطلقا
الى قوله ليس على ما ينبغي **قوله** قوله اشتراطه مبتداء وقوله ليس على ما ينبغي
خبره **قوله** لا ناسق للدين بل المطالبة **اول** لا يقال لو كانت المطالبة
لازمة للدين لم يكن القول باسقال المطالبة ردنا للدين بحال الاستلزام
ما ذكرناه لان المطالبة ليست بلازمة للدين نفسه بل الاستقالة اذ لا فائدة
في اسقاله بدونها بخلاف وجود اصل الدين بدونها فان فائدتها ان
على تقدير التوي فليست له مال فان الكلام محلا بعد **قال** الم اذ كل واحد منهما
تولى **اول** وليس من الوثيقة براءة الاول بل الوثيقة في مطالبة الثاني مع
بقاء الدين على حاله في ذمة الاول من غير عيب كافي في الكهانة فيها كما تقدم
قوله كان له على علي رضي الله تعالى عنه دين فاحاله **اول** ليس في حديث
علي رضي الله تعالى عنه ما ينافي ما قلنا لعدم دلالة على موت المحال عليه
مفلسا كما لا يخفى **قوله** لم فصار كوصف السلامة في السبع **اول** بالشرح
شيئا فذلك قبل القبض فانه ينفسخ العقد ويعود حقه في الثمن وانما

يشترط ذلك لفظا لما ان وصف السلامة مستحق للشري هذا المقرر باطر
الى الكلام الاول فالمجموع بين طريقي المشايخ واستقدم قوله فصار كوصف
السلامة في السبع فيها بعينين مختلفتين **قوله** فان لفظ الحوالة يستعمل فيها
بحال **قوله** كما سيجي في كتاب المضاربة احل بمعنى وكل فراجعه قال العلامة
الكافي قبل الجواز لا يعارض الحقيقة فاحتمال الجواز لا يخرج عن ارادة الحقيقة
لجيب هذا جواز متعارف فيمكن ان يخرج عن ارادة الحقيقة ولو لم يخرج
محتملا فلا يدل على الاقرار انتهى وفيه تأمل **قوله** لما في الوكالة من نقل التصرف
اول فيه شيء **قوله** والمطلقة الى قوله على نوعين حاله وموجبه **اول** قوله والمطلقة
مبتداء وقوله على نوعين خبره **قوله** وقوله بخلاف ما اذا كانت مقيدة الى
قوله بيان لجوازه **اول** قوله وقوله مبتداء وقوله بيان لجوازه خبره
قوله ثم قيل انما اورد هذه المسئلة **اول** القائل هو صاحب النهاية
كتاب ادب القاضي في لطايف الاشياء **قوله** في كتاب الرجوع
من شهادة الكافي القاضي بتأخير الحكم ثم وعزل وعزل انتهى قال الامام
في مبسوطه وان طمع القاضي ان يصطلح الخصمان فلا بأس بان يردهما
ويؤخر تنفيذ الحكم بينهما لعلهما ان يصطلحا الحديث عمر رضي الله عنه
قال ردوا الخصوم حتى يصطلحا فان فضل القضاء يورث بين القوم
الصفان وفي رواية ردوا الخصوم من ذوي الارحام ولا ينبغي له ان
ردهم اكثر من مرة وقرئ ان طمع في الصلح لان في التولية على ذلك اضرا
لصاحب الحق وان لم يطع في الصلح انفذ القضاء بينهم لانه انصب اليك
وان انفذ القضاء بينهم من قبل ان يردهم فهو في سعة من ذلك وليس بواجب
عليه ردهم وانما الواجب عليه ما قلنا من العمل وهو القضاء بالحق وقد
ان بدلك **قوله** لما كان اكثر المنازعات **اول** ما ذكره نقضت اراده
عقب كتاب الدعوي وايضا كان ينبغي ان يبين وجه التأخير عن الكتاب
الذي قبله مما هو ابراهم **قوله** قال الله تعالى انا انزلنا التورية **اول** ليس
الاية دلالة على امر الله تعالى كل من ربه **قوله** الم حتى يجمع في المولى **اول**

قال في الكفاية على صيغة اسم المفعول ليكون فيه دلالة على تولية الغير اياه بدو
طلبه وهو الاول للمقاضي على ما يحكي انشاء الله تعالى انتهى وفي وجه الدلالة
لوعضاء فانه يطلو عليه المولى وان طلبه **قوله** لا يطلبه التولية **اول** كما يدل
على صيغة النقل فانها للكشف الذي يستلزم الطلب **قوله** شرط الشها
اول اي شرط اداء الشهادة على المسلمين بقوله فاعل لقوله بجمع الذي
يقدم في قوله حتى يجمع في المولى **قوله** لان كل واحد من القضاء والشهادة
آه **اول** في دلالة على الصغرى كلام سند في ما في النهاية من اعتبار الال
قال في النهاية هذا من قبل بيان حكم المرجع اي مرجعها الى اصل واحد هو
ان يكون المقاضى مسلما بالغاء فلا علة لكان في الشهادة لان يكون حكم
القضاء مبنيا على حكم الشهادة لكن اوصاف الشهادة اشهر عند الناس
تعرف اوصاف القضاء باوصاف الشهادة بهذا الطريق لذلك ولا اصل
الولاية مثبت باهلية الشهادة وكحال الولاية بالقضاء وكحال الشيء لا يكون
بدون اصل فيصح ان يكون اهلية الشهادة اصلا لاهلية القضاء بهذا
لان الشهادة توجد بدون وصف القضاء ولا يوجد وصف القضاء
بدون وصف الشهادة فكانت ولاية القضاء فرع الشهادة من هذا
فيصح هذا الكلام انتهى **قوله** لان ولاية القضاء لما كانت اعم **اول** هذا
الدليل لا يثبت كبرى اكلية **قوله** او اكل من ولاية الشهادة **اول** اذ به
يقطع النزاع **قوله** او يترتب عليها كانت اولى **اول** في ثبوت الادوية
في صورة الترتيب كما لا يخفى لان يقال ان القضاء بالشهادة لما كانت مشروطة
بها يكون شرط الشهادة شرطا لها بالطريق الاولي لكونه مشروطا بذلك
المشروط لانه مقابلة لا يخفى **قوله** ولو قيل جاز عندنا بناء على ان العدا
ليست من شرائط الشهادة نظر الى اهل ذلك العصر الذين شهد لهم
التي صلى الله تعالى عليه وسلم بالخير واليها هو حال المسلم في غيرهم **قوله**
فيه ان ما ذكره لا يدل على عدم اشتراط العقل ولا يفيد لكن المراد العدالة
الظاهرة المعلومة فتأمل فانه لا يخفى ان يكون ما ذكره مبني لجواز قول

شهادة الفاسق **قوله** وهذا يقتضي بقوله احكامه **اول** ثم كما لا يخفى فان
قضاءه فيما ارتضى على نفسه والقضاء على الله فلا يكون ما ضله قضاء
قوله فله هذه الاسانة الى ان استحقاق الغرض وذا الغرض هو ظاهر المذهب
وروي عن الكرخي انه ينزل بالفسق **اول** الظاهر اسقاطا في قوله لا
ثم اقول وعلى الاول يدل على عبارة الكافي حيث قال ولو كان القاضي عدلا
ففسق باخذ الرمثة او غيره لا ينزل ويستحق الغرض في ظاهر الرواية انتهى
قوله ويجوز ان يكون اشارة الى ذلك آه **اول** بتاويل ما ذكر **قوله** والاول
اظهر لقوله **اول** فيه تاويل خفاء دلالة ما ذكره على الاظهر **قوله** وقيل
هذا بناء على ان لايمان يزيد وينقص **اول** فيه بحث **قوله** والاول ثابت
اول يعني قوله البقاء اسهل **قوله** وامتناعه ابتداء **اول** يعني امتناع الحكم
بالاستود **قوله** وجواز الشيوع في الهبة آه **اول** كما اذا رجع الواهب في
البعض الشايع واستحق البعض الشايع **قوله** واما مبني بالقضاء آه **اول** اذا
كان عدلا وقت التقليد **قوله** ويحتمل ان يكون المراد من لا يحفظ شيئا آه
اول فيه بحث فان مقتضى التسوية بالحرمان يراد بالجاهل غير المجتهد
لان لا يحفظ شيئا من احوال الفقهاء **قوله** ولا قدرة دون العلم ولم يقل
دونا لاجتهاد **اول** لعل المراد بالعلم هو العلم المعهود اعني العلم بالاحكام
الشرعية من اهلها التفصيلية بقرينة المقام **قوله** وبشبهه بالحرمان **اول**
يعني شبه الم علم على ما وجد في بعض النسخ بعد قوله دون العلم فصار كما
فانه لا يصلح بقرينة **قوله** فانه يدل على ان الاجتهاد ليس بشرط **اول** الكلام
في صحة ولاية المستمر على الجهل **قوله** ولا يثبت الى ما قبل ان خارج عن المذهب
اول وقد مر في باب الاحرام من كتاب الحج **قوله** الم وحاصله ان يكون صاحب
حديثه معرفة بالفقه **اول** قوله له جبر بعد جبر ويجوز ان يكون حاله
ان يكون صفة بل هو اذ في **قوله** من عرفنا وعادة **اول** للتفسير في البقية **قوله**
وتعاطى العجيان **اول** اي استقرضه فان القياس ياي جوازه لعدم امكان
معرفة المسافة فيه لعدم معرفة ما دخل في كل منهما من الماد **قوله** وقال

نحو
نات

لبنينا انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس **اول** فيه تأمل **اول** فكانه
باس **اول** سبق من الشايع في اول فضل التفضل ان قوله من قال كلمة لا باس
تستعمل فيها يكون تركه اولى ليس يجري على عمومه **اول** كيلا يظن انه دخل في
وسيلة الى مباشرة التبعيض **اول** فيه بحث فان شرط مباشرة التبعيض على ما ذكره
ليس الدخول في القضاء فلا يطابق المشرع ولا يبعد ان يدعي كونه الدخول
شرط الصدق تعريفه عليه تأمل **اول** الا يري اننا بحسنة رحمة الله **اول** فيه
ان قصة ابي حنيفة رحمة الله لا تدل على جواز الدخول فيه ولو مكروها الا يري
انه اكره عليه ولم يدخل **اول** الم والصحيح ان الدخول فيه رخصة **اول** ولما
محول على القاضي الجائر والطالب **اول** لانه قد يحيط بظنه فيما اجتهد ولا
يوقر له اذا كان مجتهدا **اول** فيه بحث فان المجتهد اذا اخطأ ثاب عند
الاصوب ان يقال فلعله يحيط بظنه اي ظنه قبل الدخول في القضاء لانه يعق
بالحق لعله يحيط اذ ربما يظهر الطبع الكامن الذي كان فاعلمه وغير
ذلك من الغضب والنقضب والميل الى بعض الاشياء والخوف **اول**
ان كان السلطان بحيث لا يفصل بينهم **اول** اي لا يفصل الخصومات
بين الناس كما ينبغي **اول** احتراز عما يقوله الروافض **اول** ويحتمل ان يكون
احترازا عن خلافة معاوية استقلالا **اول** والا لا يفتد **اول** يعني فانه
المطلوبة منها **اول** لانها قول اليها بالتذكير **اول** اي لم يذكر البينة لان
عند قيام البينة هي البينة لا الكتاب الشرعي بخلاف صورة التذكير فانه
لما كان سببا للتذكر الذي هو حجة حقيقة جعل حجة فتأمل فان في
عبارة قول اليها نوع من عاقلنا ولكن الامر سهل ولكن بقي هنا بحث
لان الحجة بالتذكير انما تكون بالنسبة الى القاضي الذي وضعها فيها فثبت
الحارثة بين يديه فلا فائدة في تسليم القاضي الجديد اياها **اول** لا يملك
او وهب له **اول** لو اصر على قوله لانه ملكه لا ينتظم الصورتين وانما
ذكر قوله **اول** وهب له تنبيها على طريق تملكه اذ ربما يخفى على بعض الافهام
فتأمل **اول** لان ملكا في الثاني وقوله او وهب له اي في الاول **اول**

وهذا السؤال اي سؤال المغزول **اول** وسوال البينة قال سوالهما متوافق الى
مغزول **اول** قيل قوله وهذا السؤال لكشف الحال يدل على ان السؤال بمعنى
لاستعلام **اول** ولا يبعد ان يكون السؤال بمعنى الاستعطاء اي يستعطيان
القاضي المغزول نوعا من الخرافة نوعا اخر بعد مثلا يستعطيان ولا
خرائطه السمات ثم خريطة الصكوك وعلى هذا ومعنى هذا السؤال لكشف
الحال اي الاستعطاء على هذا الوجه ويؤكد كونه بمعنى الاستعطاء قوله ومن
قلنا القضاء يسأل اديوان القاضي فانهم **اول** شيئا من صوب **اول**
يعني مضروب على المغولية **اول** لان الاقرار في الواحد يغلي عرضه
اول قال صاحب البديع قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الواحد يغلي
عرضه وعقوبة انه في ان يقل من ان علم انه واحد قلنا من جسد القاضي المغزول
فان الظاهر انه لو لم يعلم بباره لم يجبه **اول** لم تقبل قوله المغزول عليه
الابينة **اول** فيه تسامح لظهور ان الحجة هي البينة لا قول المغزول **اول**
فان لم يحضر رجل منهم خضمه **اول** يعني بعد الله **اول** على ما ينبغي
اول في فضل القضاء بالمواريث من هذا الكتاب **اول** فان الحق
للعائبات ثابت بيمين **اول** اطلاق اليمين على ما ثبت نظر الى الظاهر
ليس على الحقيقة كما لا يخفى **اول** ثم يضمن قيمته للقاضي باقراره الثاني
وتسلم الى المقر **اول** يعني ويسلم القيمة **اول** وهو المذكور في الكتاب
اولاه **اول** فيه تأمل فان المذكور في الكتاب ولا اختصاص له بما ذكره
بل يعنى الصورتين الاخرتين ايضا **اول** وروي عن ابي حنيفة رحمة الله
قال والمسجد الجامع اولى **اول** يعني انه قال والمسجد عطف على الكلام
السابق **اول** تليقنا الشاهد الى قوله مكروه لانه اعانه **اول** قوله تليقنا
الشاهد مبتداء وقوله مكروه خير **اول** في المحبس **اول**
وهو ما روي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حبس رجلا **اول**
وقد مر ذلك من الم في اويل كتاب الحدود **اول** فتناه مخبئا **اول** خفي
تخفيسا لانه تخفيس بالخاء المعجمة قال في القاموس مخفيس كخفم انه في

انه

يتم سلون المكتوب الى المدي وهو قول الى يوسف رحمه الله وهو اختيار
 لقوي على قول شمس الائمة وعلى قول الى حنيفة رحمه الله يسلم المكتوب الى
 الشهود كذا وجدت بخط شيخ رحمه الله انتهى ثم قال واجمعوا في الصلوات
 الاستهاد لا يتبع ما لم يعلم الشاهد ما في الكتاب فاحفظ هذه المسئلة فان
 الناس اعتادوا بخلاف ذلك انتهى **قال** الم وماذا وصل الى القاضي لم يقبله
 الاجمعة **الضم** **اول** وفي المحيط ولوقيل الكتاب من غير حضرة خصه جاز
 ولوسع البتة على ان هذا كتاب القاضي من غير حضرة خصه لا يجوز حضرة
 للضم شرط قبول البتة على الكتاب لاسرط قبول الكتاب انتهى وفيه ايضا
 الاولي ان يكون الفتح بحضرة للضم وان فتح بغير حضرة منه جاز انتهى **ولم**
 فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضي الكاتب شرع في بيان المتعلقة
 بجانب المكتوب اليه **اول** وانت حين ان قوله ولا يقبل الكتاب الاستهاد
 رجلين من الاحكام المتعلقة بالمكتوب اليه وجوابه ان قوله لا يقبل على بناء
 المفعول والقبولية وعدمها من احكام الكاتب **كتاب** **ولم** واما اذا لم يكن
 شرط **اول** كما هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله على ما سيجي في الشهادة **ولم** و
 قد استدل على ذلك **اول** قوله وقد استدل اي بوجه اخر وقوله على ذلك
 اي على اشتراط العدالة **قوله** بالكتاب الخاتم نوع عمل بالكتاب **اول** لا يحج
 عليك عدم تكرار الحد الاوسط فان الباء في الصغرى للملازمة والكبرى
 للسببية وايضا للقاء لعدم الاشتراط منع الكبرى فليست **اول** وفيه
 نظر لان فلك الخاتم **اول** وفيه تأمل **الم** بخلاف ما اذا كتب ابتدا الى
 كل من يصل اليه **اول** قال ابن الهام في شرح قوله ولا يقبل الكتاب اه واجاز
 ابي يوسف رحمه الله ايضا قال في الخلاصة وعليه عمل الناس اليوم انتهى
فصل **آخر قوله** والاوليان يجعل هذا فصلا اخر الى
 قوله وهذا فصل آخر **اول** نعم هذا فصل اخر في باب ادب الكتاب
 لكن الفصل بين الفصلين باب كتاب القاضي الى القاضي وذا ان يؤد
 عقيب الفصل الاول يتلخ الى سبب وذلك ما قاله صاحب النهاية **قوله**

وقيل

وقيل لادب الى قوله وقضاؤها مستفاد من شهادتهما **اول** القائل صاحب
 النهاية **قوله** وقيل اراد به الى قوله وقضاؤها مستفاد من شهادتهما **اول**
 القائل صاحب النهاية فيه تأمل **الم** بخلاف لما مر باقامة الجمعية **اول**
 في الكافي مطلقا انتهى مطلقا عن الاذن بالاستخلاف **ولم** وان الحكم
 الذي ادله القاضي **اول** التحويل على الجواب الثاني **قوله** فيكون الحكم
 راضيا **اول** كيلا يفتي مصلحه **قوله** وقيل القاضي يملك التوكيل والا
اول المذكور في الفتاوى ان القاضي لا يملك نصب الوصي اذ لم يكن ذلك
 مكتوبا في منشور فلا يحتاج الى الفرق **قوله** والتعليل المذكور في التقليد
 يجري فيها **اول** يعني قوله لانه قد اقصاء دون التقليد **قوله** وهو
 تقليل الاستثناء **اول** فيه بحث بل هو احتراز عن الاحكام المخالفة للكتاب
 او السنة او الاجماع لكنها مستندة الى دليل قوي من ملك الله ايضا قد
 في الكافي بان يكون قوله لا دليل عليه اي لا دليل يعتمد عليه انتهى فليست تأمل
قوله انا لم يعلم بموضع الاجتهاد **اول** انت حين بان لا دلالة في عبارة
 على كونه عالما بالخلاف انما مفاده ان ما اختلف الفقهاء فيه في نفس الامر
 نقض القاضي بذلك الذي اختلف فيه عالما بانه مختلف فيه او لافاته غم
 من كونه عالما بنفسه ربما قصد كون الثاني عالما بالخلاف وليس الكلام
 فيه بل في القاضي الاول فاما **قوله** ودواة القدوري سبأته عن
 الفائدتين جميعا **اول** عبارة القدوري اعلم يتناول ما اذا كان
 موافقا لرايه او مخالفا وليس في عبارة الجامع الا التخصيص على ما
 اذا كان مخالفا ويعلم حال الموافقة بلا دلوية كما ذكره الا انه لا يثبت
 بهذا القدور دلوية عبارة الجامع من عبارة القدوري فتدبر **قوله**
 لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول في ان كلامهما يحتمل الخطا **اول**
 وفيه ان اعتقادنا لمذهبا لغيره خطأ يحتمل الصواب ومذهبا
 صواب يحتمل الخطا فلا يكون الثاني كالاول عندنا **قوله** ويؤيد بآركو
 عن عمر رضي الله عنه الى قوله استعان بزيد بن ثابت رضي الله عنه الى آخر

الحديث

قال ان يلقى وقد حج ان يحرم في الله عنه لما كثر استغاله قلنا المقصود
 ابا الذر رآه رضي الله تعالى عنه وساق القصة **قال** لم وان كان عامدا فيه
 دوايان **اه اول** قال التنبه في الكافي وفي الصغرى ناقض في محل **الاف**
 وهو لا يري ذلك بل يري خلافه فيقضي عندي حنيفة رحمة الله وعليه الفتوى
 انتهى قال ابن الهمام الوجه في هذا الزمان ان يبقى بقولها لان التارك للحد
 عدا لا ينفذ الا هو يباطل لا الفعل جيل ثم قال واما الناس فلان المقلد فانما
 ولاه ليحكم ما قلده الا ليحكم بذهبه لا يذهب عنه هذا كله في القاضى المحمدي
 واما المقلد فانما ولاه ليحكم بذهب ابي حنيفة رحمة الله مثلا فلا يملك المخالف
 فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى **وله** بطريق الاولي **اول** وجه
 الاولوية ان التعدي يكون هو يباطل بخلاف النسخ **وله** لان القاضى يمس
اول الظاهر ان يقال من شئ **وله** لانه يتبرع **اول** اي من وجه **قوله** وان اذ كان
اول للوجوب القلة كالمنكحة اذا وطئت بشبهة **وله** قلنا اذا كان **ط**
اه اول فيه تأمل ثم الظاهر ان يقال اذا كان بدل قوله اذا كانت **وله** واثبت
 مفيدة **اول** ومن هذا يعلم وجه ما يفعله قضاء زمان حيث يرسلون
 المدعي عليه مع المدعي الى القاضى كاتبه را طلب ذلك منهم **وله** الضمير
 للشان **اول** فيه بحث فان الجملة بعده يتحمل غيره الا ان لا يباد بصير الشان
 ما هو المصطلح **وله** ويجوز ان يتنازع ان ويستبته في وجه القضاء قد
 اعلم الثاني **اول** واي بصيره في الاول والاضا قبل الذكر حازر في باب
 التنازع الا ان جواز تنازع الحرف في الفعل في اسم بعدها يحتاج الى البيان
قوله وعن حديث هناد بن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم **اه اول**
 ولانه لم يكن قضاء وانما كان قضي **وله** وفيه خلاف ابي يوسف رحمه الله
 فانه يقول **اول** وفيه تأمل **وله** واعلم ان قيام المحاضرة **اول** كانه يشير الى
 ان المضاف مع قبل قوله ومن يقوم مقامه اي وقيام من يقوم **قوله**
 فالقضاء منها على المحاضرة **اول** خبر فان كان في قوله فان كان سببا لان
 الى اخره المتقدم عليه يسبقه اسطر تخميننا **قوله** والتوقف فيما كثر

لكونه

لكونه من الجانبين **اول** فيه تأمل **وله** واخرج المفسر الى قوله كالوجه **اول**
 فيه شئ فان كان التنبه يدل على خلاف ما ذكره **وله** ويكتب الصك لاجل
 تذكره الحق **اه اول** فيه اسارة الى ان انضاب ذكر الحق لكونه مفعولا لا يكتب
 وعندنا ان قوله ذكر الحق علم للصك كما ينهم من قول الم في اخر مسائل شق
باب التكليم **قوله** وعدم ولاية القاضى **قوله** المراد بعموم ولاية
 القاضى هو بقدر الحكم الصادر عنه الى غير المتخاصمين كما في صورة القتل
 خطأ وامثاله لانه يجب ان يكون مولى على حاد كثيره من الناس فانه قد يقض
 اليه الحكم في قضية واحدة بين الشخصين من القين كما لا يخفى الا انه يمكن
 ان يقال لا يطلق اسم القاضى لئلا ذلك المولى كما يعلم من الميسر **قوله** الم **قوله**
 اهلية القضاء **اول** وفي المحيط يستلزم ان يكون الحكم اهلا للشهادة وقت
 التكليم وقت الحكم بان كان الحكم جميعا محتيا انه اذا لم يكن اهلا للشهادة
 وقت التكليم وصار اهلا للشهادة وقت الحكم بان كان الحكم عيدا فالعق
 وحكم لا ينفذ حكمه هكذا ذكر صاحب الاقضية في الاقضية والاشراج
 الاسلام في شرح كتاب الصلح وقد ذكرنا مسئله في فصل التقليد والغرام
 بخلاف هذا انتهى المسئلة المذكورة في فصل التقليد هو انه اذا استغنى
 الصبي ثم ادرك ليس له ان يقضى بذلك الامر في باب الجمعة من ملوة المنق
 رواه ابراهيم عن محمد روى والعبد اذا استغنى ثم عتق كان له ان يقضى
 بذلك الامر انتهى واشترط اهلية الشهادة وقت التكليم والحكم مذكور
 في النهاية ومراج الدراية ايضا **قوله** قال ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد
قوله في المحيط ويجوز تحكيم المكاتب والصبي الماذون كما يجوز تحكيم الحر
 انتهى وفي شرح الكافي في المعنى يجوز تحكيم المكاتب والعبد الماذون
 كالحرة وقال في النهاية هو من قبل اضافة المصدر الى الفاعل هذا لا ينبغي
 فلا مخالفة كما تقدم في قوله تحكيم الكافر من قبل اضافة المصدر المفعول
 يقال حكمه اي فرض الحكم اليه **قوله** فلا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذ
اه اول المراد بالكافر ما عدا الذي يدينه المعاملة **قوله** وعليه هذا

ما قيل ينبغي ان لا يصح الاخراج الا باضافتهما **اول** كما بيع فانه لا يفسخ الا باضافتهما
 المتبايعين ففي الجواب كلام **قال** الم وماذا رفع الى القاضي قاض حكمه فوافق
 مذهبه **اول** ففي هذا حكم المحكم بلزوم الوقف على مذهبهما في ديارنا يمينه
 المحكم الخفي بهذا الدليل بعينه ان الفتوى على قولها والمأخوذ على القضاء
 المحكم بالافق **اول** وثبت ذلك بالاقرار والنكول **اول** فيه انه اذا ثبت
 بالبيعة يكون في مال الجاني ايضا فلا وجه للتقييد بالاقرار والنكول **اول**
 وقد الرمتك ذلك **اول** انشاء الزام والمحكم **سائل** شئ من
 كتاب القاضي **اول** سائل شئ اي سفره من شئت تستثنا **اول** بل شئت
 شئت شئت شئت تا وتشتيتا اذا فرقوا فترق **اول** وانما تظهر في الخلاف
اول فيه بحث **اول** اذا اشكل **اول** كذا الاشياء المذكورة **اول** وهو ارضي
 دون عدم الضرر **اول** وفيه بحث يظهر ملاحظة السباق لا يرجح الى المراد
 اشكال الضرر وعدمه قال الزليعي وهو عدم الضرر بيقين انق الباستعلق
 بالعدم لا بالضرر **اول** فتأمل **اول** كتب في هاستر الكتاب نقلا عن خط
 الشارح ما هو صورة امر بالامتناع لنفسها على ان عدم امر ثبت لم يعرض
 ولو عرض لم ان يكون الضرر قبله موجودا وعرض عدم وليس كذلك
 انتهى فاقول يجوز ان يكون اطلاق العارض عليه من باب المشاكلة **اول** فيجوز
 ان يكون حالا **اول** الجواز لا يستلزم الدلالة ففي اتصال الاستثناء تأمل **اول**
 لانا لاشارة بذلك الى المشي والجمع **اول** يعني ان لاشارة بلفظ **اول**
 الى المشي والجمع صحيحة بتاويل ما ذكره **اول** فان قيل كيف يصح الصلح **اول**
 الانسب ان يقر السؤال الاول هكذا كيف يصح الصلح مع جهالة المدعي
 والجهالة مفسدة لسائر العقود فيفسد الصلح ايضا ويجاب بان
 هي الجهالة المفضية الى المنازعة وهذه ليست كذلك لانها جهالة في
 الساقط واما على طريقة فلا يرتبط الجواب الاول بل الجواب في هاستر
 عن السؤال الثاني كما يظهر بالتأمل الصادق **اول** لجهالة المدعي **اول**
 فلا يصح الدعوى فلا يتوجه اليه المدعي عليه حتى يقتدي بالصالح على ما

سبحي **اول** لانه لقطع التسببا **اول** ولا يلزم ان يكون لا فداء المين على ما كتبنا
 من النهاية ومعراج الدراية في الهاستر **اول** ان ثبت موجب الشهادة **اول**
 وجعلناه مدعي على وفقها **اول** الم بخلاف ما اذا ادعى الشراء بعد الهبة
اول المراد هو الاقراء الثابت بموجب الشهادة تأمل **اول** نزل الم في
 الجواب **اول** في العبارة تسامح **اول** لان ذلك لا يعيد ونا الفسخ **اول**
 فيه بحث يفهم منه ان يقدم الفسخ على النقل وما يضافه والمفهوم من
 السابق هو التأخر وتوجيهه غير خفي **اول** لغوات ركن البيع **اول** فيه بحث
 فان الرضا شرط الا ان يجعله ركنا مجازا **اول** او ثلثه **اول** في بحث **اول**
 ثم قال انه زيوفا **اول** اي المقبوض من يوف **اول** دل على ذلك **اول** اي على
 استوائهما فانه اذا صدق قوله مفصولا على ما يدلى عليه ثم يعلم بصدقية موصو
 بالطريق الاولى **اول** لو اقر بالحياد وهو حقه او بحقه **اول** قوله او بحقه
 على قوله بالحياد **قال** الم واستوفى **اول** معطوف على قبض الحياد والاستيفاء
 عبارة عن قبض الحق بوصف التمام **اول** وكان في دعواه الزئوف متافقا
اول الوصف هذا ينبغي ان لا يصدق اذا وصل ايضا والجواب هو المنع **اول** ومن
 ظهر الفرق بين ما اذا ادعى عيبا في المبيع على البائع وانكره فان القول
 قول البائع لا المشتري الذي انكره بقبضه لانا المشتري اقر بقبضه
اول قوله الذي انكره في زعم لسائل وقوله اقر لانه ثم اقول قال
 العلامة الزليعي وبخلافه اذا قبض المشتري المبيع ثم ادعى عيبا حيث يكون
 القول قول البائع لان المبيع متيقن في البيع فاذا قبضه فقد اقرانه
 استوفى قبض عين حقه كلاله ثم بدعواه العيب بعد ذلك صار متافقا
 فلا يقبل كلامه بخلاف ما نحن فيه فان الدراهم لا يتيقن وحقه ثابت في
 الذمة ولم يقر بقبضه انتهى توضيح ما ذكره في دعوى العيب وفيه
 بحث لانه لو صح يلزم ان لا يبيع سلوه لانه فرع صحة الدعوى ولا صحة مع
 الناقض **اول** وليس الحكم فيها على السواء **اول** لان قوله جارا مفسرا لا يقبل
 التأويل بخلاف غيره لانه ظاهره ان نص فيحتمل التأويل هكذا قيل **اول** الفرق

وانما اقر بقبض الدائم وهي متنوعة
 في الاقرار بقبض الم يكن مقرا بقبض

هو ان في قوله قبضت الي عليه **اول** ولا يخفى عليك ان دعوي كونه زيوفا
لا يلزم ان يكون بطريق الاستثناء حتى يستقيم الفرق **قوله** وذكر احد الجاهل
اول يعني البيان مفصلا **قوله** فبهم الجاهل **اول** جواب لما قبله وهو
لزم استثناء الكل من الكل كما مر **قوله** لا يتبع استثناءه **اول** مطلقا واذا
كان دخوله في المستثنى منه متعلا لا مقصودا والماني سلم ولا كذلك فيما نحن فيه
الاول لم قال لم فلا بد من الحجة **اول** كيف يقبل حجة وهو منا قضي في دعواه
تأمل في جوابه **قوله** فان العزم والنقل **اول** النقل قد يكون بالامر للغلام
نفسه او لغيره والامر في مكانه **قوله** لم ولنا ان التوفيق يمكن لان غير الحق
قد يقضي ويرامنه **اول** الخالف الماسياتي في الاقرار في قليل كون قوله
قضيتكما اقرا **اول** الم وكذا اذا قال ليس لك علي شيء قط لا التوفيق
اظهر **اول** لان ليس لشيء الحالب في وضع اللغة فلا يكون مناقضا في دعوي
القضاء لا ظاهرا ولا حقيقة بخلاف قوله ما كان لا لشيء الماضي فيكون
مناقضا من حيث الظاهر **قوله** الم وله ان الكل كشيء واحد يحكم العطف
فيصرف الى الكل كما في الكلمات المعطوفة مثل قوله عبده حر وحرارة طالق
وعليه المستحق الى بيت الله انشاء الله **اول** لا يقال كيف خالف ابو حنيفة رحمه
اصله فان الاستثناء يصرف الى الجملة الاخيرة على اصله لان ذلك في
الاستثناء بالاول قوله انشاء الله شرط ساق الاطلاق الاستثناء عليه في
عرفهم وليسوا ياه حقيقة فتأمل والله اعلم **فصل** في القضاء
بالمواريث **قوله** كان القول الاجرا **اول** وهو صاحب الطاهون **قوله** انكر
صد الشريعة في شرح الوقاية صحة الاطلاق لفظ الاجر على المجرى
قال في النهاية ومغريج الدلالة فان قيل الماء اذا كان جاريا في مسئلة
الطاحونة يجعل حجة لصاحب الطاحونة فيستحق الاجر فقد تسكن
بالحال لا يثبت استحقاق الاجر قلنا اتفاقا على سبب الوجوب وهو العقد
ولكن اختلفا في التاكيد والظاهر يصلح حجة للتاكيد وفي مسئلة الميراث
اختلفا في وجود السبب وهو الزوجية مع اتفاقهما زوج وزوجة

في الدين عند الموت فلا يصلح الظاهر حجة فان قيل شكل هذا بمسئلة ذكرها
محمد رحمه الله في الاصل ان مات وترك ابنتين فقال احداهما مات بي مسلما
وقد كنت مسلما حال حيوة وقال الاخر صدقت وانا ايضا اسلمت حال حيوة
فالكذب الابن المشفوع على اسلامه فالقول قول الابن المشفوع على اسلامه ولم
يجعل الحال حكا على اسلامه فيما مضى مع قيام السبب في الحال وهو البتة قلنا
ما ذكرنا من الطريق انما يصار اليه اذا اختلفا في الماضي في ثبوت ما هو ثابت
في الحال اما اذا اتفقا في الماضي على خلاف ما هو ثابت في الحال غير
انما اختلفا في مقداره فلا يصار اليه بحكم الحال وان كانا سببا في
الايراد في مسئلة الطاحونة اذا اتفقا على الانقطاع في بعض مدة
الاجارة بان قال المستاجر كان الماء منقطعا شهرين وقال الاجر بل انقطع
شهرها فالقول للمستاجر مع ميمنه منقطعا كانا وجاريا في الحال لا تما
اختلفا في جريان مقداره وانقطاع مقداره وذلك غير ثابت للحال وفي
مسئلة الابن ومسئلة الكتاب حاصل الاختلاف واقع في مقدار مدة
الاسلام لا في نفس الاسلام والثابت في الحال نفس الاسلام لا اسلام مقداره
فهذا هو المأخوذ في المسئلة وذكر الامام الترمذي في مسئلة وهي رايضا
شبهة على الاصل وهو ان الاستحقاق لا يثبت بالظاهر فقال لو ارثت الميرة
انه ابانها في المرض يعني صار هو فارتبه وقالت الورثة في الضمير
قول المرأة لانها انكرت المانع وهو الطلاق في الضمير في الاصل
المانع انقروا فيه تأمل في قوله فان قيل سيحل هذا الى قوله مع قيام
السبب في الحال وهو البتة بحسب ظاهر الجوز ان يقال السبب هنا هو البتة
مع الاتفاق في الدين عند الموت كناية الزوجية لا البتة فقط **قوله**
وهذا يعني بحكم الحال الى قوله وفيه نظر لان زوجه الله لم يجعل
استحقاقها للميراث بالحال بل بان الاصل في الحادث الاضافة الى اقر
الاقوات **اول** والضمير لبارز في يعتبر راجع الى الظاهر لا الى الحال
كما لا يخفى **قوله** كان في الاقرار الثاني كذا شرعا **اول** واما في المسئلة

متأني في ذلك زمانا على حسب ما يذكر في كتاب الله
ان في كل موضع ذكر في كتابه القاضى

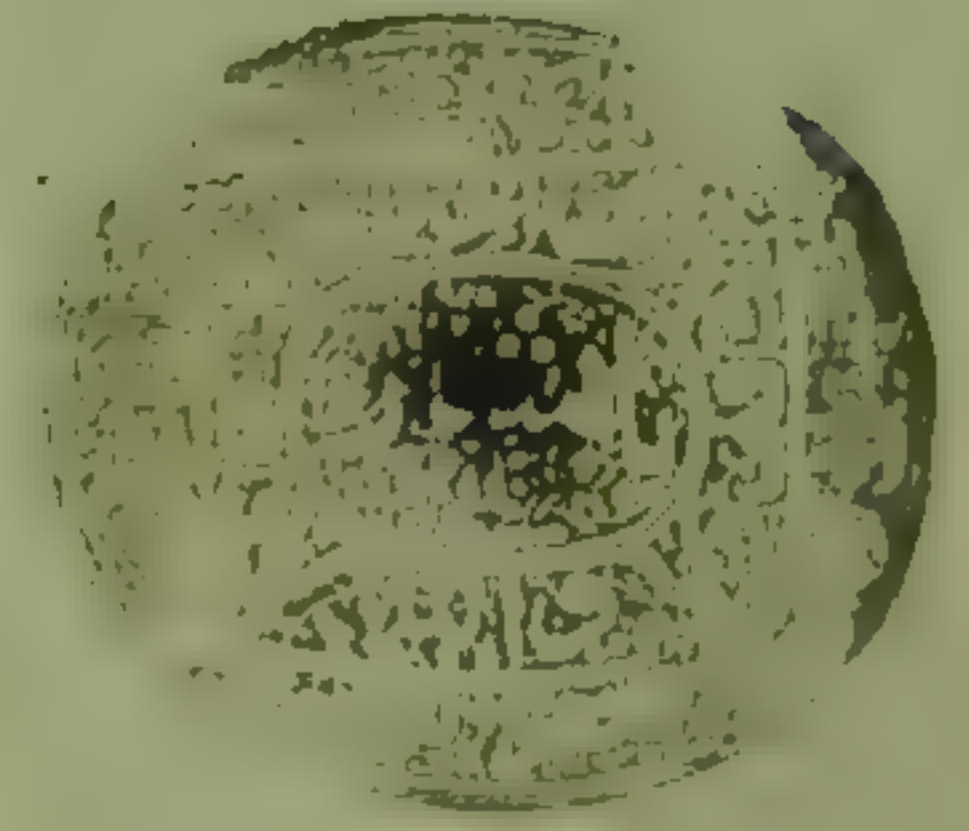
المقدمة فلم يكن مكذبا شرعا في قوله سلفا من القاضى لاسنا فاة بين تسلمها
منه وكونها لمن اقره فافهم **قال** الم واذ قسم الميراث **اول** فيه تسامح
اول ولم يقل الشهود لانهم له وارثا غيره **اول** او غيرهما غيره كما علمت
الوقاية ومترجه **اول** هل يؤخذ منه كقوله **اول** وفي الدرر بالنفس **اول** و
كان الاول يؤخذ كقوله بالاتفاق يمكن الاقرا حجة قاصرة **اول** قال في
النهاية **قال** الامام الترمذي لو قال المودع لرجل هو ابن الميت ولم يزد
فالقاضى يكون ذلك مفعولا الى القاضى وقد الطوى ومدة التلوم بالجملة
وان لم يظهر له وارثا آخر لم يرد في المال وياخذ كقوله لاحتمال ان يظهر
وارثا آخر قبل هذا قولها وعند ابى حنيفة رحمة الله لا ياخذ وقيل ياخذ
عند الكل لان الثابت بالامار دون الثابت بالبينه انق **اول** اجيب بانه
اذا اقره آه **اول** فالجواب في مسئلة الابن والقطعة ثم الكفالة تكون
بالدين الصحيح **اول** وعورض بان القاضى آه **اول** ويمكن توجيهه نقضا كما
ينفي **اول** واجيب بان التلوم ليس للحق الموهوم **اول** الا يرى ان التلوم موجود
وان قال الشهود لا تعلم له وارثا آخر **قال** الم والظاهر عدم الجور المستعمل
ليصروا الحادثة معلومة له آه **اول** قال في الكافي اي الذي لم يد وجوده
باعتبار استبانه الامر عليه وقد زال انق يعنى فان الظاهر ذلك اوت
خبر بانه يفهم منه لك امكان منع قولها الحاحد خائن **قال** الم والنزع
ابلق فيه **اول** انما المنقول كذا في معراج الدراية والنهاية الظاهر ان يقال
اي في الحفظ كما يدل عليه تقرير الكافي **اول** اولزعه انه ملكه **اول** اي ان كان
عدلا **اول** فان اترك في يد كان مضمونا عليه **اول** يعنى بمجوده السابق
وفيه بحث فانه قد ارتفع مع لازمه الذي هو الخيانة بقضاء القاضى
كما صرح به انما فينبغي ان لا يضمن **اول** ومعنا ماخذ كقوله **اول** الاول
طلب كقوله **اول** والقاضى يطالب به **اول** فيه اشارة الى ان ما في النفا
من قوله والاخ الحاضر يطالبه بالكيل ليس على ما ينبغي لعدم مطابقة
المشروح **اول** فان قيل جاز ان القاضى لم يصب آه **اول** ويمكن ان يجاز

بان الحاضر ليس بجزم عن الغائب باستيفاء ملكه فليس المطالبة بالكيل
اول وهو مشروع لقطع الخصومة **اول** اي لقطع الخصومة المقدمة ثم
اقول فيه بحث لانه ان اراد كليا ثم لا ترى الى ضمان الدرك وان اراد
جزئيا فمستل ولا يفيد اللهم الا ان يخص بحيث يستل محل النزاع فلا يتم انه
ليس هنا خصومة مقدمة الا ان يقال ان رفع ذلك بقضاء القاضى
فليتامل **اول** اذا اقام الحاضر البينة على انه قتل اياه عدا آه **اول** التفصيل
في باب الشهادة في القتل **اول** وجوابه ان السائل آه **اول** اصراف بورود
السؤال على كلام الم والمجا الى جواب آخر وانت تعلم ان كونه تابعا عن غيره
رفع التوكيل من الغير ولم يوجد فليتامل ولا مجال للقيام مقام الميت لان
الاستيفاء ليس له بخلاف الاثبات فليتامل **اول** يعنى لو ادعى احد
على احد الورثة دنياه آه **اول** فيه انه يجب ان يكون المراد دعوى العين
فان الذي ثبت على الوارث الحاضر وعينه وان لم يكن في يد الحاضر يجب
على ما صرحوا ويمكن ان يجاب بان المراد يكون حضا في جميع الدين في حق
الاستحقاق عليه ومقتضى القضاء بالاستحقاق عليه على ما في يد فتامل
قال الم ومن قال مالي في المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكوة **اول** وفي ايراد
مسألة التذ في فضل القضاء بالمواريث نظر واعلم ذكرها باعتبار الفرق
بينها وبين الوصية التي هي لثا الميراث **اول** وجه الاستحسان ان اجاب
العبد معتبر آه **اول** ليس معناه ان اجاب العبد معتبر من كل الوجه باجابه
الله تعالى ولا لم يجب له الصدقة بكل ماله وهو ظاهر **اول** واجاب
الشرع في المال آه **اول** اذا اعتبره بلفظ المال كقوله تعاخذ من اموالهم
صدقة **اول** فكذا اجاب العبد **اول** اذا اضاف الى لفظ المال
اول وفيه نظر لانه لا يكون اجاب العبد معتبرا باجابه الشرع **اول** ثم فان
اجاب الله تعالى الصدقة في جنس الاملاك يكفي لاعتبار اجاب العبد به
كافي اجاب الاستحسان على ما قرنا الا يرى انه لو قال كل مال ملكه مما
يتصدق به فهو صدقة يضر في مال الزكوة والمذلة والمهنة كما صرح

في النهاية معناه ليس من الله تعالى ايجاب على هذا الوجه فليتام **قوله** انه
يثبت ضمننا **اول** اي في ضمن امر المحاضر بالتصرف **قوله** والكلام في الوكالة
يثبت قصدا **اول** قوله يثبت حال **قال** الم فيشترط احد شرطها وهو
او العدة **اول** فيه اشارة الى ان العدة لا يشترط في العدة وان قوله
عدا صفة رجل قال في التلويح وهو لا يصح **قوله** كعبارة الرسل للمجاعة **اول**
نكالا يشترط العدة في الرسل لا يشترط في الرسول ايضا **قوله** اذ ربما لا
يتفق **قال** عليه لكون عبارة الرسل للمجاعة الى الارسل **قوله** و
الثالثة العبد المجاني اذا اخبر المولى بشان او واحد عدله **اول** قوله انما
اي فضوليان وقوله واحد عدل اي فضولي **قوله** اذا اخبره اثنان او عدله
اول وفي كشف البرزوي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نظرت في امر
سمع من امارة نوحا ما كما سمعها ثم اذا ما الى من لم يسمعها وفي حديث اخر
الا فيبلغ الشاهد الغائب نفي ولا ولي الاستدلال بقوله صلى الله عليه
بلغوا عني ولو اية فليتام **قوله** وسمي لاية الشرحي جعله رسول الله صلى الله
عليه وسلم فالرمة لعدم **اول** استراط العدة في الرسول **فصل**
اخر **قوله** ما لم يكن الشهادة محضتك **اول** والاقراء محضتك **قوله** لان قوله
يحمل الغلط **اول** لعل المراد بالغلط ما يتم الكذب **قوله** وهو يقتضي ان لا
يقبل كتابة ايضا **اول** يعني مطلقا **قوله** ومن يمكن من الاشياء اخر
آه **اول** فيه ركاه **قوله** او يكذبه في حقيقته **اول** ظاهر لا يقابل الاحتمال
الاول **قوله** لانه ثبت فعلة آه **اول** فيه بحث حيث غير ترتيب الم فلم يكتف
كون قوله لانه ثبت آه تعليلا لاي شيء **قال** الم ولا يمين على القاضي **قوله** قال
في الكافي لانه لو لم يمين لصا وخصما وقضاء الخصم لا ينفذ انتهى وفيه
ان يقال اننا لو اجبنا اليمين والضمان عليه في مواضع اليمين والضمان
لاستغنى الناس من الدخول في القضاء فيعطل امور الناس **قال** الم ولو
المعقول يده اه **اول** وقال في لاية الشرحي اذا زعم المدعي ان القاضي
فعله لك بعد الغزل كان القول قول المدعي لان هذا الفعل حال

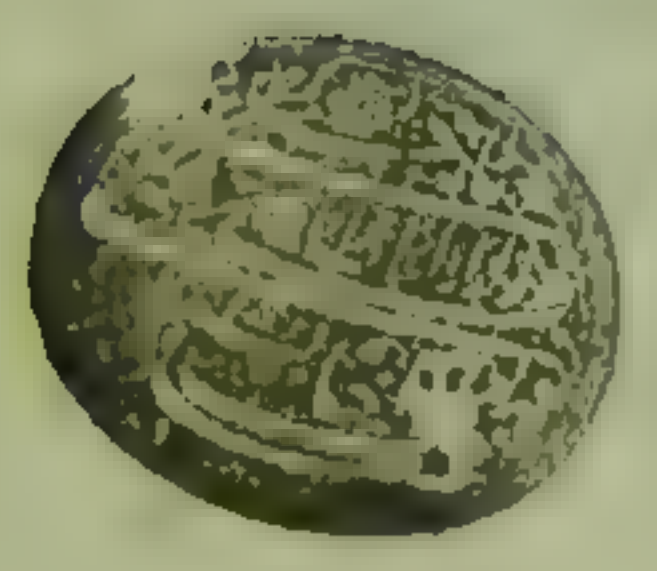
فيضاف الى اقربا وقاته ومن ادعي تاريخا سابقا لا يصدق ولا يحجرات
الاصل ان متى وقعت المنازعة في الاسناد بحكم المحال كما اذا اختلفا في جريا
ماء الطاحونة وهو لو فعل في مدة الحال بحسب عليه الضمان فلا يصدق في
الاسناد لا بحجة بخلاف المسئلة الاولى لانه لا يثبت اسناد بمصارفها
والصحيح هو الاول وهو اختيار فخر الاسلام علي بن الزردي والتصديق الشهيد
ونظيره اذا قال العبد لغيره قطعت يدك وانا عبد وقال المقلد بل
وانت حر كان القول للعبد وكذا اذا قال المولى لعبد قد اعنته اخذت
منك غلة كل شهر حسنة دراهم وانت عبد وقال المقلد اخذتها بعد
كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع اذا قال يبتد وسلمت قبل الغزل
وقال الموكل بعد الغزل كان القول للوكيل ان كان المبيع ستملكا فان كان
قائما فالقول قول الموكل لانه اخبر عما لا يملك الاشياء فيصير مديونا وكذا في
مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة لا تناق بالخذ وبالاضافة بل
عليه بالتملك كذا في شرح الزيلعي والنهاية ومعراج الدراية والعبارة للزبي
وقال الزيلعي اورد في النهاية على المسائل المقدمة اذا اعنى المولى امته ثم
قال لها قطعت يدك وانت امتي فقال هي قطعتها وانا حره كان القول للمولى
وكذا في كل شيء اخذ منها عند الي خيفة رجلا لله والي يوسف ثم معناه
منكر للضمان باسناد الغلة الى حالة منافية له فاجاب بالفرق بين ما من
حيث ان المولى اقربا خدمها لم ادعي التملك لنفسه فيصدق في اقراره
ولا يصدق في دعواه التملك له وكذا لو قال لرجل اكلت طعامك باذنك
فانكر الاذن يضمن المقر وهذا الفرق ليس بخص ولا عام انتهى لعدم حجية
في صورة النزاع في اخذ غلة العبد وقطع يد الامة كما لا يخفى **قوله** كما
من عهد منه المحزون **اول** في التبيين لطاقة لا يخفى **قوله** في هذه الصورة
اول في الاطلاق تام **قوله** لان اقرار الرجل على نفسه بسبب الضمان
حجة قطعية وقضاء القاضي حجة ظاهرا والظاهر لا يعارض القطعي
اول الاقرار دليل ظاهر كما مر في اول كتاب الحدود الا ان يراد بالقطعية

كونه اقوى من قضاء القاضي **قوله** لكن يردى الى تصحيح الحق **قوله** هذا جاز
 عن التقصير بقيد الدليل والى ان يحجب كما في النهاية منع قوله لاخذ ^{الطبع}
 اسند الفعل الى حالة متنافية للزمان فان حالة القضاء لا يتا في الزمان
 في حق غير القاضي لانه كم من فاصب يغصب مال غيره والقاضي في منصب
 القضاء قائم واخذ ما من القاضي لم يثبت لعدم الحجية ان الكلام فيه وكذا
 حال القطع فليتام كتاب **الشهادات** **قوله** اذا القاضي
 في قضاء يحتاج الى شهادة الشهود **قوله** لا يقال فيلزم ان يقدم على ادب
 القاضي لان المقاصد يقدم على الوسائل مع ان المحتاج هو القاضي فيلزم
 تحققة اولا واليه مثير عبارة الشارح **قوله** ومن محاسن الشهادة بالحق
 لا **قوله** اي ومن معارف حسنة ويؤيده قوله فلا بد من حسنة ولا يكون الحسنة
 عبارة عن نفس كونه ماورد به مذهب لا شعري ولا ترد فيه مخفيه **قوله**
 فلا بد من حسنة **قوله** ذكر من الشهادة باعتبار انها ماورد بها **قوله** بقعة
 الشيء **قوله** اي بثبوته **قوله** انها مشتقة من المشاهدة **قوله** بالاستقاة الكبير
قوله وفي اصطلاح أهل الفقه عبارة عن اخبار صادق **قوله** والحلاق
 الشهادة على الزور مجاز من قبل اطلاق اسم على بيع الحرق والطلاق المين
 على الغرور وقد مر في الايمان **قوله** والاخبار كالحسن سبلها **قوله** وسبل
 سائر الاخبار الصادقة **قوله** وسبب تحملها **قوله** تحمل الشهادة التي هي
 الاخبار مبنية على الكلام المنفي او الشهادة بطلانها على ما يحمل بالاستدراك
 اللفظي **قوله** معاه ما يتحملها **قوله** اي لاثباته **قوله** وسبب اثارها **قوله**
 الظاهر ان المراد بسبب وجوب اثارها **قوله** انما يعلم كونه شاهدا **قوله**
 الحالة انه لو شهد بغير حق المدعي **قوله** والقدرة على التمييز بين المدعي
 عليه **قوله** يعني التمييز بالبصر **قوله** العلم الشهادة فرض يلزم الشهود
 ولا يستعمل كتمانها اذا طال بهم المدعي **قوله** الظاهر ان الواو ليست في محلها
 كمال الاتصال بين المحلين فان الثانية تأكيد للاولى لا اذا جعل **قوله**
 اذا طال بهم في الثانية فقط فليتام **قوله** واستدل بقوله تعالى ولا يا



الشهادة اذا ما روى او ليقيموا الشهادة او ليقولوا **قوله** الاستدلال بالآية
 الكريمة على المطلوب موقف على ان يكون المراد اذما روى اليقيموا الشهادة
 فلا وجه لقوله او ليقولوا في هذا المقام بل الوجه ان يقال لا ليقولوا لا
 قبل الفعل ليسوا بشهداء ولا ضرورة تدعوها الى ارتكاب المجاز **قوله** وسموا
 شهداء باعتبار ما يؤول اليه **قوله** اي على الاحتمال الثاني **قوله** يدل على النهي عن
 كتمانها على وجه المبالغة **قوله** حيث اكثرت النهي تأكيد بعد تأكيد وهو قوله
 ومن يكتمها فانه آثم قلبه الا يري الى نسبة الالة الى الكاتم ثم الى قلبه الذي
 هو شرف اعضائه اذا فسد فسد جميع الجسد **قوله** والنهي عن احد النقيضين
قوله واحضرنه ان يقال النهي عن احد النقيضين يستلزم استناعه شرعا
 فحب النقيض الاخر **قوله** كان الاكتمان ثابتا **قوله** وفي معراج الدلالة النهي
 عن الشيء يكون امرا بغيره اذا كان له ضد مقصود بامراخر وهذا كذلك لان
 الاكتمان مقصود بقوله تعالى وايقوا الشهادة **قوله** وما لم يجلي ثبت **قوله**
 اي لا يلزم بثبوتة فيجوز ارتفاع النقيض **قوله** وليس بالصحيح من المذهب
قوله بل هو الصحيح من المذهب على اوجه وغيره قال الشيخ الامام سراج
 الدين الهندي رحمه الله في شرح المغني اما النهي عن الشيء فامر بغيره اذا كا
 له ضد واحد باقتضائهم كالتنهي عن الكفر يكون امرا بالايان وان كان له اضدا
 ففيه الخلاف انتهى **قوله** على ان طلب شرط وهو غير السبب **قوله** ولك ان يقول
 اطلق الشرط على السبب بحانا **قوله** لان معنى كلامه وانما يشترط وجود
 الاداء وهو طلب المدعي فالطلب سبب وجود شرط فلا تخالف **قوله**
 فيه بحث فان سببية الشيء لشي لا يكون لا بعد وجود الشيء الاول فالوجه
 داخل في جملة السبب ولهذا لم يعد العقل وجودات لعل على الاخرى
 فاقترن **قوله** قلت نعم لان خطاب وضع يدل على سببية غيره **قوله**
 الاول مسلم وليس الثاني كذلك قال في التوضيح في تعريف الحكم الخطاب
 نوعان اما تكليفي وهو المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء والتحيز واما
 وصفي وهو الخطاب بان هذا سبب ذلك وشرط ذلك كالتلويك

في التوضيح



سبب الصلوة والوضوء شرطها **قوله** ورد بان الاعتبار العموم اللفظ **قوله** العموم
 لم يجوز ان يكون اللفظ للعهد اعني شهداء الدين **قوله** وقيل ان الخبر لا يدل
 ورد في ما عدا **قوله** ان كان واردا في حكاية ما عدا رضي الله عنه ولم يثبت
 زناه بالشهادة فلا يصح قوله الذي شهد عند قتال **قوله** وفيه نظر لان
 شهرة ما عدا لا يستلزم شهرة الخبر الواحد منها **قوله** الظاهر ان يقال
 لا يستلزم شهرة الخبر الواحد منها **قوله** والكتمان انما يخفى فوات
 حيا المحتاج **قوله** التخصيص اضافي فان في معنى الامة وملاقاة المرأة يحرم المستتر
 والكتمان وليس ثمة خوف فوات حيا المحتاج وتخصيص الجوابان بالتخصيص اضافي
 بالاضافة الى حقوق الله تعالى التي يستوفيها حقيقة او نقول المراد بالخوف
 والكتمان في الحقوق التي يستوفيها انما يحرم **قوله** الم لا انجب ان يشهد بالماله
 في السرقة **قوله** استدراك من يخفى في الحدود اذا قد يقيم منه انه لا يشهد
 في السرقة مطلقا لاستلزامه الحدود وقال يجب لدفعه **قوله** ونظرا ربعة
 نص في العدد والذكرة **قوله** فنبحث لان لا يراد النقص المصطلح او يكمل
 الكلام على التبيين **قوله** فالظاهر منه ان الله تعالى يحب المستر على عباده
قوله اذ وقف الاربع على هذه الفتحة فلما يتحقق **قوله** وانما قال استبهة
 البدلية لان حقيقتهما انما تكون فيما استغنى العمل بالبدل مع امكان الاصل
قوله فيه ان ذلك في الحلف لا في البدل فانما استغنى على الحلف بدله عن غسل
 الرجل مع انه يصار اليه مع امكان البدل منه فليست اتم **قوله** لما مر من عموم اللفظ
قوله في بحث **قوله** والذكرة والبلوغ **قوله** وفي قاموس اللغة الرجل يغم
 للقيم وسكونه وانما هو اذا احتلم وبش وهو رجل ساعة يولد انتهى ففي قوله
 والبلوغ تأمل **قوله** الم ولنا ان الاصل فيها القول بوجود ما يثبت عليه
 اهلية الشهادة **قوله** يعني اهلية قبولها فالصواب **قوله** والمسا
 والضبط والاداء ليست بعلم ذلك **قوله** والاكثار العبد والصبي
 العاقل والكافر اهلا للشهادة **قوله** لعدم توقفها عليها **قوله** لمقدم
 اهلية الشهادة على الاداء **قوله** كذلك **قوله** لاجتماع فرادي قوله لا ينع

من وجوده وجود المشروط **قوله** يعني اهلية الشهادة **قوله** فانا لو فرضنا
 وجود اهلية الشهادة لا **قوله** اللان من هذا العقل التوقف لا العلية
 الا ان تركبنا لتاويل في كلامه بان يرد بالعلية المدخلة فيها **قوله** ^{القول}
قوله اي اهلية القول **قوله** ولم يذكر الجواب عن قوله لنقصان العقل **قوله**
قوله فيه بحث **قوله** والجواب عن الاقوال انه لا نقصان في عقله **قوله** صحاح
 كتاب الايمان ان من المصايح عزابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال
 خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في اصحى وقطر الى المصلى فركب الدابة
 فقال يا معشر النساء تصدقن فاني ارى فيكم اكثر اهل النار يوم فقلن يا رسول الله
 فقال تكفرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين **قوله** ذهب
 للرجل الحازم من احد يكن قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله قال
 ليس هذا شهادة المرأة مثل نصف الرجل قلن خيل قال فذلك من نقصان
 عقلها قال اليس اذا حاضتم تصل ولم تقم قلن خيل قال فذلك من نقصان
 دينها انتهى الحديث الشريف وانت جنيد بان ما ذكره الشارح مخالف لما في الحديث
قوله في تحصيل البديهيات **قوله** فيه من الوجوب اجتهاد من وسرته اكثر
 البديهيات محجوبة عنهم كما لا يخفى **قوله** كان تكليفهم دون تكليف الرجال
 الا بريئة لا تفرض لهم الصلوة ايام حيضهن فتأمل في جوابه **قوله** ولذلك لم
 يصلح للولاية والخلافة والامارة **قوله** ولا يخفى عليك ان الشهادة ايضا
 ضرب من الولاية **قوله** والعيوب بالنساء في موضع لا يطالع عليه الرجال
قوله في موضع قيد للعيوب للاحتراز عن مثل الاصبع الزينة **قوله** فهو
 قصر فساد قصر الموصوف على الصفة **قوله** فيه شيء فان ما ذكره هو قصر
 على الموصوف ثم لا يخفى انه ليس في عبارة الكتاب ما يفيد انهم اصابوا
 مراد صاحب النهاية التخصيص المذكري فانه يفيد نفى الحكم عما عداه في
 الروايات فالاصوب ان يقال سكونه عن قبول شهادة الرجل الواحد
 على منه تميز بطريق الدلالة فليست اتم **قوله** لا عكسه كما فهم صاحب النهاية
قوله عبارة النهاية ثم اعلم انه ذكره هنا لثمة اشياء ثم خص شهادة امرأة

في الاركان وليس كذلك **قوله**
 فيه ان تكليفهم دون
 تكليف الرجال صح

واحدة وهذا التحصيل هو في حق البكارة لا في حق الولادة والعيوب فان شهاد
رجل واحد يقبل ايضا فيها لانه ذكر في الايضاح مطلقا بقوله ويقبل شهادة
رجل واحد على الولادة لانه اذا جاز شهادته امرأة واحدة فقبول شهادته
رجل واحد أولى وكذا ذكر في باب شهادة النساء من شهادته المبسو قال
ولم يذكر في الكتاب انه لو شهد بذلك أي بالولادة والعيب موضع لا يطع
عليه الرجال رجل واحد بان قال فاجابها فانظر نظري اليها والجواب انه
لا يمنع قبول شهادته اذا كان عدلا في مثل هذا الموضع ثم الصحيح انه لا شرط
العدد لان شهادة الرجل اقرى من شهادة المرأة فلما ثبت مشهورية ههنا
بشهادة امرأة واحدة فبشهادة رجل واحد أولى وقد قال بعضهم مشاهيرنا
انه وان قال تعدت النظر لقبول شهادته في ذلك كما في الرضا انهي بعبارة
القياس على ما رايته فيقضي ما ذكره في النهاية **وله** لقوله عليا سلام
شهادة النساء **الاول** دليل لاصل الدعوي **وله** ينصرف الى الجنس **وله** اذا الكل
ليس بمراد قطعا **وله** فقلنا بها **الاول** فيه بحث اذ لو ثبت بما ذكره احوطية
العدم **وله** وان قلنا انها ثبتت **الاول** وفيه بحث يعلم دفعه من قوله يعي
في حق سماع الدعوي والتخفيف **وله** فاذا قلنا انها ثبتت ثبتت اليك **الاول**
فيه انه لا يستقيم قوله وشهادته من جهة ضعيفة آه فان الحكم في شهادة
الرجال بالعيوب كما لا باق على ما ذكرنا بلافراق فليتامل والجواب ان الفرق
فيما اذا كان النزاع قبل القبض حيث يلزم المشتري اذا خلف البائع كان
في حجبها وفيه تامل **وله** لم يخلف البائع على انه لم يكن بها ذلك القيب الوقت
الذي كانت بيده **الاول** فالجواب قبل القبض **وله** واما اشتراط العدالة
فلقوله تعالى ممن يرمون من الشهداء وانما سبق لا يكون مضيا **الاول** فيه بحث
قال الم فلقوله تعالى واشهد واذوي عدل منكم **الاول** فان قيل بعض النصوص
وردت مطلقة كما سبق واذا ادخل النص المطلق والمقيد على السبب لم يحل
المطلق على المقيد عندنا فكيف ثبت اشتراط العدالة فلما المطلق منصرف
الى الكامل **وله** وما سواها معدات **الاول** فيه بحث لان يحل على المعنى

قال الم ويمتنع عن الكذب بمروره **الاول** في المسئلة في باب من لا يقبل شهادته
وفي التعليل مغايرة **وله** بوجه مكفرا **الاول** اي شديدا بعنونه **وله** الم اذا لا
فيها هذه اللفظة **الاول** فيه كلام لانه ليس معنى امره شهد قل لفظ الشهد بل
معناه اجبر فلا يثبت لاشتراط بمجرد ما ذكره وجوابه ان الشهادة هو
الاخبار عن مشاهدة وعيان وهو المزموم للقاضي لا مطلق الاخبار فقامل
وله ولان في لفظ السئلة **الاول** الاولي ان يحل هذا وجها للدلالة
على اشتراط اذ لا يظهر تلك الدلالة بدون ملاحظة لا يجعل ريبا مستقلا
على المدعي كما فعله **وله** بخلاف لفظ التكبير **الاول** جواب عما يقال ان الفرق بين
المستثناة من الشهادة وبين غيرها من الاوامر حتى روي في الاولي للفظ
الذي ورد به الامر دون الثانية مثل كبر **وله** اذ لا وصول الى القطع **الاول**
يمكن الوصول الى القطع بالتواتر فالاولى ان يقال يكفي باطل الاستحقاق
اذا لم يكن ثمة منازع كما استقيم يستحق التسفيع بظاهره ان لم يكن منازع وهذا
كذلك ان الكلام فيما اذا لم يطعن الخصم في الشهود **وله** وبيانه انه لو لم يكف
الاول والظاهر ان بين عدم امكان الوصول الى القطع ولو زكي بان لم يركب
يخبر عن عدالة متمسكا بظاهر حاله لان قصصها يستدل به على عدالة الزجاء
عن محظورات دينه واجتهاده على الطاعات وهي دلالة ظاهرة عليها ولست
بقطعية اذ لا شك احتمال فساد الاعتقاد مثلا فقامل **وله** والجواب ان شرنا
اليه بقوله **الاول** الظاهر ما اشار اليه بقوله **وله** ويدور ويتسلسل **الاول**
مع ان المطر حاصل **وله** وبظاهر العدالة اندفع معارضة الذمة فكانت
دافعا **الاول** فيه بحث **وله** استثناء من قوله ولا يسأل **الاول** بل من قوله
الحاكم **وله** ولان التهمة فيها داره **الاول** وفيه بحث فان وجه السؤال
اذا كانت التهمة داره فيها ليس لانه محال لاسقاطها فاندرج هذا
التعليل في التعليل الاول فاوجه عده تعليل مستقلا فلو اسقط الواو
من ابيين وجعل هذا الكلام من ته التعليل الاول لكان أولى **قال** الم
لابد ان يسأل عنهم في السر والعلانية **الاول** لعل الواو يعني او لمع الخلو

حتى ارتفع المخالفة التي تضمنها الكلام **قال** الم لم ترك في الترتيب
 المستور الى العلوي **اول** فيه تسامح فانه ليس تركية بل التركية فعل التركي
 لكن المراد معلوم **وله** كيلا يظهر فندع **اول** بالرشوة **وله** او بقصد
اول الصواب ويقصد بالاذي على تقدير الجرح **وله** الم وهذا **اول**
 الاظهر ان يعمل بالقبل الاول في ديارنا **وله** على قول من يقول بالتسوال
 اناسا **اول** يعني اناسا القاضي **وله** الم ووجه ان في زم المدعي **وله**
 ان الخصم كاذب في انكاره مبطل في اضراره **اول** قال العلامة على الدين
 في شرح الجامع الصغير هذا كله انا جحد للخصم فاما اذا كان ساكنا وهو ممن
 يجوز ان يرجع اليه في تعديل الشهود فتعديله صحيح وكان كافيا عند الجاهل
 وعند محمد يضمن الى ذلك اخرجه يتم التعديل انه قد وقع ذلك من اشارة
 الهداية ايضا **وله** الم وموضع المسئلة اذا قال انهم عدول **اول** المقصود
 من التعديل هو حصول العلم للقاضي بعدالة المشاهد فاذا كان المدعي
 عدلا يعرفه القاضي بالعدالة ينبغي ان يقبل تعديله لا ان يقال شهادة الشهود
 يتضمن جرحه **وله** الم وكذا العدد بالاجماع **اول** اذا كان المستند هو
 لا يردني مما يحتج بالاوهام **فصل** ما يتجمل شاهد **وله** وفي
 بيان انواع ما يتجمل الشاهد **اول** اراد بالجمع معنى الشيء كما لا يخفى **وله** الم
 احدهما ما ثبت بنفسه **اول** اي ثبت حكمه كما في القسم لمقال ولعل المراد
 بالحكم هو جواز الشهادة على ما يفهم من تقرير الكلام قال صاحب النهاية في
 شرح قوله ما ثبت بنفسه اي لا يحتاج الى الاشهاد بل بجحد الشاهد ان
 بلا اشهاد بخلاف الشهادة على الشهادة انه قال الفاضل المحقق **وله**
 كذا في النهاية وليس كما ينبغي بل معنى اثبات الحكم بنفسه انه ثبت ما وضع
 الشارع له وحكم بترتب عليه من غير ان يحتاج الى غيره من قضا قاصر
 فانه ثبت حكمه اعني الملك بنفسه وكذا الاقرار يفيد ظهور القرب
 بنفسه وكذا الغضب يثبت وجوب رد العين والقيمة بنفسه **وله**
 هذا بخلاف الشهادة اذا تجملها الشاهد فانها لا يثبت الحكم بنفسها

بل اذا نقله الى مجلس القضاء وحكم القاضي بها ولعمري هذا من الظهور بحيث
 لا ينبغي ان يخفى على من له ادنى مسكة فضلا عن هؤلاء الاعلام انتهى وقيل
 معناه ان حكم البسيع بثبوت الملك للمشتري في المبيع وفي الثمن للبائع
 ثبت بنفس العقد وكذا في نظائره اما الشهادة فما لا يثبت حكمه بنفسه
 بل بقضا القاضي هذا والظاهر ما في النهاية لما ان الذي يتجمل الشاهد هو
 بناء على الكلام النفس المشهود ولا ان تقريرا لكلام يشهد كما لا يخفى **اول**
 مثل البسيع **وله** الظاهر ان المضاف محذوف اي مثل ما يتجملها فيها
وله كالبسيع **اول** اذا كان بالاعتدال **وله** كالغضب **وله** وكالبسيع اذا كان
 بالتعاطي **اول** بما يوجب **اول** متعلق بعلم **وله** الم قال الله تعالى شهد بان
 وهم يعلمون **اول** انت جنينا بان العلم هنا وفي الحديث غير مقيد بالتعلق
 لما يوجب بنفسه فلا بد للتقيد من دليل **وله** قيل جعل العلم بالموجب
 في الاداء **اول** بل يمكن في اطلاقه لا اياه اي في يجوز الاداء **وله** واذا
 موضوعة للشرط **اول** ان اراد انها موضوعة للشرط المصطلح في عرف
 الفقهاء فمما يستند ظاهرا وان اراد انها موضوعة للشرط النحوي فنسلم لا
 يفيد تامل لانه يدخل على ليس بشرط فهي كقوله تعالى اذ اقم الى الصلوة
 فان اقيام اليها سبب للطهارة لا شرط كما صرح به في الاصول **وله** ولا
 وشهد عنده اثنان **اول** الظاهر وشهد فانه الصورة الاولى لا
 الحاجة الى الشهادة اذا علم ان الكائن في داخل البيت من هو **وله** الم فاذا
 سمع شاهدا شهد بشي لم يجز ان يشهد على شهادته الا ان يشهد **اول**
 علمه العلامة التفسيرية الكافي بقوله لانه يصرف على الاصل حيث لا
 ولاية في تنفيذ قوله على اني المشهود عليه فانه الولاية الثانية
 للغير ضرر عليه فلا بد من الانية والتحمل منه انتهى ولا مرد لترك دليل
 صاحب الهداية الى هذا فليتأمل في انه هل يمكن ان جاع ما في الهداية
 الى ما ذكره صاحب الكافي بان يجعل دليلا على صحة تفرع قوله فلا بد من
 الانية والتحمل على ما فرغ عليه كما يفهم من الشرح **وله** الم وانما

في اشارة البسيع على ان هو الناسا هو الم
 مثل الشهادة على الشهادة او في اشارة

واذا

يصير موجه بالنقل الى مجلس القاضي **قول** قال الزليحي وصاحب النهاية ايضا
 وهذا يصير عدالة الاصول انتهى وقال ابن الهام وهذا الاطلاق يقتضي
 انه لو سمعه يشهد في مجلس القاضي حل له ان يشهد على شهادته لا يحتاج
 لمقرمه انتهى وفيه تأمل ينبغي في العناية في باب الشهادة على الشهادة فلا
 عن الفوائد الظهيرية وقد قصد ترتيب هذا الدليل ان الفرع لا يشهد
 على الشهادة وان كان الاصل يشهد بالحق عند القاضي في مجلسه انتهى وفي
 لطايف الاشارات ولا يشهد على شهادة غيره بلا استناد لا نقل ولا يد من
 التحويل عند منعه ولو سمعه يشهد بمجلس الحكم **قول** لم يحصل به بطريق التوكيل
 بل بطريق التحويل **قول** وهذا الوجه من الشهادة بعد استناده لا يصح منه و
 يجوز له ان يشهد **قول** كما تقدم انما يصح بعبارة ما هو حجة **قول** اذا فائدة
 في التحويل ما لا يصح حجة لمراد من قوله ما هو حجة كونه حجة في المال **قول** والشهادة
 في غير مجلس القضاء ليس حجة الى قوله فيمن ان التحويل يحصل بما هو حجة **قول** اذا
 علم لم قبل النقل بكونها حجة فلعل القاضي لا يقبلها لمراد محيط به علم الشا
قول لكن توقفه على التحويل يحتاج الى بيان **قول** ويمكن ان يبين بانه اذا لم يكن
 بد من نقل الشهادة الاصول وظاهر ان نقلها يصرف على الاصل من حيث
 زوال ولايته في تنفيذ قوله على الشهود عليه وازالة الولاية ضرر عليه ولا
 ضرر في الاسلام فلا بد من التحويل كما في سائر الولايات **قول** فلو سكتنا في
 اي قول الشهادة على الشهادة بحيل **قول** كيف يتحذران والشهادة صفة
 خبط الفرع والتحويل صفة الاصل الا ان يقال انهما كالعلم والاعلم والاعلم
 والعلم والعلم وفيه نظر فسم الاستناد على الشهادة بحيل كسائر الاستنادات
 لكن الكلام في احتياج الشهادة الى الاستناد **قول** لانا لا نعلم بها الا ذلك
قول يعني على مذهبها ثم نقول فيه بحث فان احتياج الشهادة على الشهادة
 الى التحويل يحتاج الى بيان بل يجوز ان يقال هو اول المسئلة **قول** بل انما
 الخلاف فيما اذا وجب للقاضي شهادة في ديوانه وقضية لان ما يكون محظور
 فهو تحت حمة يمين عليه **قول** قوله وقضية اي حكمة يعني ما يجوز ان لا

ما يكون آه ودليل الحقيقة رجائه لعدم التحيز وقد مر انما وهو مشاهد للخط
 الخط فلو لم يقرضه هنا **قول** الم ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ لم
 يعاينه الا النسب والموت والتكاح والدخول ولاية القاضي **قول** ينبغي
 في اخر هذه القصيدة جواز الشهادة في الاموال بالتسامع **قول** وقد تقدم
 ان العلم شرط اداء الشهادة **قول** في الدرس السابق **قول** مشتقة من المشا
 بالاستسقاء الكبير وقد تقدم معناه **قول** حيث تكلم في اول كتاب الطهارة
 على استسقاء الوجه من المواجهة وقال هناك الاستسقاء الكبير هو ان يكون
 بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى ويجوز ان يكون التلا في استسقاء من
 المشتقة بهذا الاستسقاء **قول** وكانه من باب القلب **قول** يجوز ان يكون
 البناء للملازمة فلا قلب **قول** ويجوز ان يكون معناه المشاهدة يكون بسبب
 من اسباب العلم ولم يحصل **قول** السماع من اسباب العلم وقد حصل الا
 ان يقال الالف واللام عوض عن المضاف اليه من اسباب علم المشاهدة فليست
قول الم وجه الاستحسان ان هذه امور تختص بعناية اسبابها خاص
 من الناس **قول** انظارها اعتبارا لاسباب الاستسقاء في غير النسب والقضا
 الا ان يحل على التقلب وفيه ثبوت **قول** الم ويتعلق بها احكام سقى على
 القضاء المروى **قول** على معنى بعد كما يفهم من تقرير النهاية الا انه لم
 ثبت ولعل ما ذكره صاحب النهاية بيان حاصل المعنى **قول** او باخبار
 يتبعه **قول** لعله عطف على قوله بالاستشهاد فان ثبوت الشهادة باخبار
 عدلين لا يخفى عن بعد ثبوتها بحث لان اخبار من سبق لا يفيد العلم
 والافق الشهادة بذلك في البيع وامثاله واستراط التواتر بهم
 مبنى الاستحسان ويمكن ان يقال المراد بالعلم هو العلم المصغر في المشهود
 فحق هذه الاشياء القدر اليسير هذه المرتبة وفيما فوقها خرج بخلاف
 البيع وامثاله **قول** ويشترط ان يكون الاخبار **قول** اي اخبار عدلين **قول**
 اما اذا قرر القاضي ان يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته **قول** لان استناد
 دليل الضعف يريد ان يجعل العهدة على غيره **قول** فعلى الرواية الواجب

قول فيجعل شهادة على احد **قول** لانه لما قال ليعاين العهد سين للمعاين
 انه شهد به للتسامع **اول** فيه انه يجوز ان يشهد بالبرؤية **قول** ولو قال لا يشهد
 ان فلا نامات **اول** المسئلة في النهاية فملا عن صاحب العينة **قول** ان الاول
 يمتحن على ان الله ملك اليمين **اول** وهو لا عناق **قول** مقام البينة **اول** انما
 ان يقال مقام المعينة **قول** ويدل على عبارة الكتاب **اول** يعني قصر لا
قول وقال بعضهم تقبل في اصله **اول** في شرح الوقاية لصدر الشريعة والميراث
 باصل الوقف ان هذه الصفة وقف على كذا وبيان لمصر في اصل الوقف
قول لم ومن كان في يده شيء سوي العبد والامة **اول** لعله انما لم يقل ومن كان
 في يده رجل شيئا وسعه ان يشهد له ليشمل الصورة الثانية ان لا معانية فيها
قال لم لان اليد لخص ما يستدل به على الملك اذ هي مرجع الدلالة في
 الاسباب كلها **اول** قال في الكافي لا تخص ما في الكتاب انه يعاين اسباب
 الملك من البيع والهبة ونحوها لكن البيع انما يفيد الملك اذا كانا لم يبيع
 ملكا للبايع وكذا الهبة وانما يعرف كون البيع ملكا للبايع والموهوب
 ملكا للواهب بيد بلا منازعة انهم فان قيل بل يعرف كونهما ملكا يتصرف
 في اليد بيعا وهبة لا يجردها اليد قلنا لا يتصرف في صورة الارث وهو
 في نفي قول الشافعي **قول** لم فيكفي بها **اول** قال العلامة الشافعي في الكافي
 وينبغي ان لا تقدر الشهادة بما استقل العلم به من معانيه اليد حتى لو بين
 ذلك برز كما ترى في التسامع لان معانيه اليد في الاملاك مطلق
 للشهادة بالملك لا موجب والقاضي يلزمه القضاء بالملك بالشك في
 وفيه بحث لم يجوز ان يكون كالمقضاء بشك في الفاسق كما سبق فامل
 الفصل والكلام الجزل في شرح اكثر الزيلعي وعبارة اكثر وان قرر للمعاين
 انه شهد له بالتسامع ويعاينه اليد لا تقبل ان في عبارة الزيلعي في خبر
 للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع يجوز بالتسامع او قرأه يشهد
 بالملك برؤية في يد في موضع يجوز له الشهادة برؤية في يد لا
 شهادة لان التسامع او الرؤية في اليد يجوز للشهادة والقاضي

يلزمه القضاء بالملك بالشهادة اذا كانت عن عيان ومساواة او اطلاق
 لاحتمال المساهدة اما اذا كانت عن سماع له ورؤية في يد فلا يلزمه
 فلا يجوز ان يحكم بها الا رجحانه لا يجوز له ان يحكم بسماع نفسه لو توارع
 ولا برؤية نفسه في يد انسان فاولي ان لا يجوز بسماع غيره او برؤية غيره
 وهذا لان القضاء يجب بما يجب به الشهادة وفيما لا يجب لا يجب فكذا
 ينبغي ان لا يجوز الشهادة فيما لا يجوز القضاء به الا انما سمعنا في المواضع
 التي تقدم ذكرها للضرورة التي ذكرناها وبقي القضاء على اصل القياس
 انتهى فليعلم فان فيه نفعاً في هذا المقام حيث نخل به ظلمات الاوهام فلا
 في النهاية ثم كما يحل للشاهد ان يشهد بحكم اليد بالملك فيجعل للمعاين ايضا
 القضاء له حتى ان القاضي لو عاين يده في حال قضائه علم ان يقضي كما يحل للشاهد
 ان يشهد انتهى ولا يترتب من المخالفه بين ما ذكره الزيلعي وما في النهاية فان
 ما في شرح الكثر هو ما اذا راى القاضي قبل حال القضاء ثم راى حال قضائه
 في يد غيره كما لا يخفى **قول** لئلا يلزم السداد باب الشهادة **اول** كيف يلزم
 الاسداد اذا شرط معها ما ذكره ابو يوسف والمصنف **قول** ولا انما عيان
 ليس سببا للوجوب **اول** قال في النهاية لكنه سبب للجواز انتهى فيه بحث
قول لم لان اليد متبوعة اليائه وملك **اول** لعل المراد من الانابة لثبات
 وقد فسر بها في فصل القضاء بالوارث وفي الكافي لان اليد تنوع الي
 ملك وامانه وقضائه **قول** لم قلنا لا يتصرف ايضا بل تنوع ايضا الي
 بيانه واصاله **اول** فيه ان يشهد السبقة غير معتبرة بل السبقة واحتمال
 كون المتصرف نيابة من قبل الاول دون احتمال التصرف فلا يثبت الملك
 فليست له في محل النزاع من قبل السبقة وسبقة السبقة ام لا **قول** وضم
 محتمل الى محتمل زيد الاحتمال **اول** فيه تامل فان ضم الخبر المحتمل للكذب الي
 مثله قد يفيد نفي الاحتمال كما في الخبر كما في الاخبار المتواترة **قول** واسمه
اول ليس معرفة الاسم والنسب مما يدخل في الحايث للتحقق بدونها
قول واجب بان الشهادة بالنسبة الى المال **اول** في بحث فان

المقصود بالشهادة ليس التنبيل للملك في الضيقة والظن في الجواب
جواب القياس وهذا جواب الاستحسان كيلا يضيع الحق **قوله** والتسامح
انما هو بالنسبة الى التنبيل **قوله** لان الشاهد اذا سمع ان هذا الملك المحدود
منسوب الي فلان بن فلان فانا الذي يستفيد به او لمن سمع هذا الكلام
هو العلم متبيل المنسوب اليه وعلم بما يفهمه الكلام من نسبة الملك اليه
انما هو في المرتبة الثانية اذ لا يعرف النسبة الا بعد معرفة المنتسبين **قوله**
وان كان كبيرين فكذلك **قوله** في الكافي وصغيرين يعبران عن نفسهما انتهى
والظاهر ان الم اراد بالكبير هنا من يعبر عن نفسه سواء كان بالغاً او
كاشراً اليه كلام صاحب العناية **باب** من يقبل شهادة **قوله**
قوله والشروط مقدمة على الشروط **قوله** لا يقال المشروط هو الشهادة لان
يسمى منه الشهادة **قوله** واصل رد الشهادة ومبناه الهمة اه **قوله** لانه
فيه على الاصل **قوله** وقد يكون المعنى في المشهور له من قرابة **قوله** اولئك
او شركة ففي التخصيص بالقرابة بحث **قوله** سهم باثنا المشهور عليه **قوله** اي
سهم المشهور **قوله** وقد يكون المعنى جعل الشريعة **قوله** اول وهو لا يأتى بانه
شهادة **قوله** الم ولا يقبل شهادة الا على **قوله** ولو قل القاضي يشهد
الا على وحكم بها يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك يقبل شهادته
كالصير **قوله** لم يقبل بالاتفاق **قوله** المراد اتفاق غير مالك قاله في
مقبوله قياساً على قوله رواية **قوله** الم ولو عي بعد الاداء عتني لقضاء
قوله وقال ابو يوسف رحمه الله بل يقضي بها لانها اريت بشرائطها فلا
بالحدث بعد كالمات الشاهد غاب وقال صدر الشهيد وقوله
ابي يوسف رحمه الله اظهر **قوله** والجواب ان من لا يقبل شهادته اه **قوله** ولزفر
ان يمنع ذلك والظاهر بين محل النزاع والمعتق عليه ط ان ليس واحد
منهما من اهل الولاية بخلاف الا على **قوله** وسيا في جواب **قوله** في قوله
قلنا الى الاداء ينقضي **قوله** والمانع وهو عدم التعريف اه **قوله** الظاهر ان
يقول الشرط وهو التعريف موجود **قوله** وفيه اي في النعمة بتاويل النص

قوله ويجوز اعادة التعديل الي التميز بالنعمة فلا حاجة الى التاويل **قوله** والمراد
بالتميز بالاشارة التمكن منه **قوله** فيولا الكلام الى نوع مصادرة **قوله** فصا
كالمحدود والمقصود **قوله** عدم قبول شهادته الا على فيها لانهما لا يشبان بما
يقوم مقام الغير كما مر وليس كذلك الاموال لا يرى اليها تنبيل بالنسبة
في كتاب القاضي الى القاضي مثلاً فكيف يجوز بها **قوله** الم ولا المملوك لانه
الشهادة من باب الولاية اه **قوله** او كاله ولاية يعلم من او باب حجر
والعبد بحجور كان او ناز ونجوز وكالته فتأمل في جوابه **قوله** ولان
قوله الم للمحدودين في القذف وبالنية لا يخرج عن كونه محدوداً في قد
قوله لعل مراده ان نسبة امر الى المستوفى عليه المأخذ ومعنى الآية ولا
يقبلوا شهادتهم لكونهم محدوا في القذف وبالنية لازول هذه العلة فكذا
معلوها **قوله** الم ولانه من تمام الحد **قوله** دليل على المدعي مع قطع النظر
عن لفظه ابدأ بخلاف الدليل الاول **قوله** الم لان الرد للبطل **قوله** لانه
من تمام الحد **قوله** اذ الحكم ثابت له التوقف اه **قوله** فيه تأمل اذ لما قام
بين التوقف والتمني عن القول وسبب في شهادة اهل الذمة في هذا
ما يؤيد ما قلنا **قوله** فان قلت فاجعله بمعنى اطلبني **قوله** اي بمعنى
فقدري الكلام فاجلدهم ولا يقبلوا الم شهادة ابدأ وفسقهم ويكون
اذا وصيغة الاخبار بالبالغة **قوله** كما في قوله وبالوالدين احسانا **قوله**
حيث اول احسنوا **قوله** سلمنا كنهه كانا ذاك جراً فلا يرتفع البتة
قوله لا يلزم من كونه جراً ان يكون حداً فان الحد هي العقوبة المقطرة
وعدم قبول الشهادة ليس كذلك مع ان اصل الحد هنا سقط بفسق
واحلاله المشار اليه بقوله تعالى واصطوفوا ان جمل لا صلاح الاستحلال
استرايه في التلويح **قوله** لكنه كان ابدأ بحجاز **قوله** فيه بحث فانه باق
على حقيقته في حق غير التائب الذي هو الباقي بعد التائب والتمني عن القول
بالنسبة الى شهادتهم فليتا مل **قوله** الم او هو استثناء منقطع بمعنى لكن
قوله قال العلامة النسي في الكافي لان التائب ليسوا من جنس التائب

فكان معناه ولكن الذين تابوا فان الله بغفر ذنبهم ويرحمهم فكان كلاهما
 مستداه غير متعلق بما قبله انتهى وفي قوله لان التائبين اه بحث ظاهر لانه
 ان يقول الاستثناء من قوله او الفك وهو الظاهر كما في امثاله **قوله** في الا
 الفاسدة **اقول** في باب وجوه الوقف على احكام النظم **قوله** والقذف هو
 في حق الاصل **اقول** اراد من الاصل المجلد **قوله** لا يقبل شهادة الوالداه **اقول**
 وما لك يخالفنا في قرابة الولاد هو بغيرها بالشهادة عليهم كذا في النهاية
 والكافي في شرح الكثر للزبيعي وقال الامام العلامة الكاكي في مرقا الملاح
 ما وجدت هذا في الكتب المشهورة لاصحاب مالك **قوله** انه او يمكن فيه
 الشبهة **اقول** في كلام وفي بعض النسخ اذ يمكن فيه التهمة اي تهمة الميل
 وهي المراد بالشبهة **قوله** ومن الصوم **اقول** لان الصائمه **قوله** الم اريد
 مقتر **اقول** قال ابن الهمام اي يد كل منهما في حينين حين لا خري في مجموعته
 عنه من جاز الشيء جمعه فلا اخلاط فيها انتهى وفي القاموس وغيره يتحول
 وتغير بمعنى سجي انتهى وهذا المعنى هو الانسب **قوله** بخلاف الرجل الكرم
 قواما **اقول** وبخلاف المرأة فان له حقا لاخذ للنفقة والنظر ليس هو
قوله قبل هذا **اقول** اي قبول شهادة الشريك وهذا القيل صاحب النهاية
قوله هذا اذا كان شركي عنانا **اقول** في بحث لانه اذا كان ما عداها
 مشتركاً يدخل في عموم قوله فيا هو من شركتها ويدخل في الحدود والقصاص
 والشكاح في قوله ليس من شركتها فيشمل كلام الم شركة المعاوضة ايضا
 فلا وجه للاخراج فتأمل لان يحض بالاملاك بقرينة السباق ثم ان قوله
 لان ما عداها مشترك بينهما غير صحيح فانه لا يدخل في الشركة الا الدارم
 والدناين لا يسلط الشركة لان المساواة فيه ليس بشرط **قوله** الم فانه
 صلى الله تعالى عليه وسلم في الصوتين لا يجمع بينهما **قوله** اي صوت
 بتقدير المضاف ويكون من قبيل ميثمة لاضية **قوله** فان رفع نفس الميت
 منها حرام فضلا عن ضم لغناه اليه ولهذا لم يبيدهما **اقول** في ذلك
 المراد بالمعنية التي اتخذت ذلك مكسبا فلا حاجة الى التفسير

والذي فيه العار والاعزى ولهذا قالوا
 لا يجرى لحد عدا ما لا يجرى للحد العام

المراد ذلك غلله الشايع بقوله لا تركها المحرم طرعا في المال فما اسرع ما
 ثم ما ذكره جار في النج بعينه فابا له لم يكن مسقطا للعدالة اذ اناحت في
 مصيبة نفسها ولا بد ان يكون المراد منها في مسئلة الزيارات من كان الغني
 مكسبة فليتا مل **قوله** ولا بد من الشرب على الله لانه ارتكب محرمة **اقول**
 فيه بحث لان الظاهر قليل الم بقوله لانه ارتكب محرمة وقوله ولا بد
 يا في باب من الكجائزاه **قوله** ان مراده غير المحرم اما في المحرم ولا يشترط ما ذكر
 على ما اختاره المصنف فتأمل فان الكلام بحال واسع **اقول** وهو مستغني عنه
قوله فيه ان كثير من الناس يلعب بالطنبور ولا يعنى قال ابن قدامة في
 الملاهي نزعان محرمة وهو آلات المطربة من غير غنا كما للمراساة كان عباد
 او قصب كالشبابية او غيره كالطنبور والعود والمرفعة لما رواه ابو امامه
 انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الله تعالى يعقوبن للعالمين وامرني بحق
 المعارف ولذا امر الله مطرب مصد عن ذكر الله تعالى والنوع الثاني
 سباح وهو الذي في الشكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكره **قوله**
 وانما الركنيف عن ذكره بما ذكر من الغنية **قوله** لان فهم حكم الرجال تبعاً على
 عكس ما هو الاصل وفيه بحث **قوله** لانها كانت على الاطلاق **اقول** في بحث
اقول واختاره الم وعلل بانه يحكي الناس اه **قوله** فيه بحث فان ذلك
 التعليل يدل على اختيار الم ما اختاره شيخ الاسلام فان اجتماع كلام
 وان يكون الاستماع بكثرة الاوان يكون الاستماع كذلك وذلك يكون كون
 المسموع كبير **قوله** وانما يخرج اللعب بالسطر من منع لقبول الشهادة بالاجماع
 اذا كان مدنا عليه او بقاء مراد بوقته الصلوة او اكثر عليه بخلاف الكذب
 والباطل انتهى ففي قول الاكل احدا مورثة بحث **قوله** سوي المستحقة **اقول**
 اي لا فعال التي يكون سببا لنسبة صاحبها الى السخف ورفقه العقل
 ثم **اقول** يمكن ان يكون المستحقة بالتخفيف على وزن المفعول كما المستحقة
 بفتح النون من السخف والستيرج يكون اصلية واما من المستحقة بالنسبة
 على صيغة المفعول كما المستحقة بفتح القاف والستين منها زيادة **قوله** الم

الغنى

اذا كان لا يتبع عن مثله لا يتبع عن الكذب **قول** قال العلامة الكاكي في
 المحيط لا يقبل شهادة النحسين والدلائل انهم يكذبون كثيرا فاما من كان
 عدلا منهم يقبل شهادتهم انتهى وفيه لقب شهادة الطمينة والمشعور والروا
 والسخرية بلا خلاف وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله لا يقبل شهادة البخل
 وقال مالك ان افطر في البخل لا يقبل قال الزيلعي وفي النهاية شهادة البخل
 لا يقبل فالظاهر انه اذا من بخل بالواجبات كالزكوة ونفقة الزوجات
 والا فارب انتهى **قال** الم وقال الشافعي لا يقبل لانه اعظم من وجع الفتق
اول عدم قبول شهادة اهل الاثوم اذهب مالك وابي حامد من الشافعية
 واما قول الشافعي فكل قولنا بلا خلاف **قول** فانه معطوف على قوله ما لكم
 من ولايتهم من شئ الاية **اول** هذه الاية في سورة التوبة **قول** فالعطف
 قرينة برأيه تناسب المعاني **اول** وللخصم ان يقول القرآن في النظم
 القرآن في الحكم وقد ورد في عدم القبول فليست امل ليرجع ما ذكره مجاز
 شهادة المستامن على الذي وشهادة مستامن من دار على مستامن من خري
قال الم قال الله تعالى والكافرون هم الفاسقون **اول** هذا معني القرآن لا
 القرآن والكافرون هم الظالمون **قول** اجاز شهادة النصارى **اول** الظاهر
 ان يقال اجاز شهادة النصارى **قول** ولان الذي من اهل الولاية على نفسه
 واولاده الصغار **قول** قال في النهاية المسلم اذا خطب الى كتابي بنت
 الصغيرة فزوجها منه جاز النكاح **قول** فله اهلية الشهادة **اول** لا
 الشهادة من باب الولاية **قول** فالحجاب ان القياس في الذي **اول** وفيه
 فان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية للذي على المسلم فكيف يكون القياس
 في الذي كذلك ثم لو نقص بشهادة المستامين المختلفين دار حيث
 مع انهم من اهل الولاية بدليل قول شهكة المتفقين دارا لا شئ هذا القول
 اذا نقص على خلافه فالقول على جواب **الم** **قول** والجواب ان ليس معنى **اول**
 لا يخفى عليك انه ليس المراد كونه مرضيا من حيث الشهادة والافليس **قول**
 من المحضوم راضيا للشهكة على نفسه بل كونه مرضيا من حيث احواله فالار

ان يجاب بما في سائر الشرف من انه مرضي من حيث المعاملات والشهادة منها
 وجواب ظاهر **قول** ومن بعدهم على ان الحق مأمم عليه **قول** قوله ومن بعدهم
 وقوله على ان الحق جبريم بقي ههنا بحث فامل **قول** منع لوجود المنزوم **اول**
 يعني منع لوجود الولاية **قول** وقد مر لنجواب اخر **قول** مرافقا **الم**
 لانه لفظه **اول** قال الكاكي المسلم انتهى وفي النهاية للشان اي الشان
 هو ان يخط الذي مقر اياه **قول** لانه ما خور قهر **اول** جواب لقوله لا يقال
 يجوز **قال** الم لان الذي من اهل دارنا **اول** قال الكاكي واما الاجري
 التوارث بين النبي والمستامن لان المستامن من اهل دارنا فيما يرجع
 الى المعاملات والشهادة فيها ومن اهل دار الحرب في الارث والمال
 انتهى فلم لا يقال مثل هذا في المستامين من دارين مختلفين **قول** لانه ولاية
 له على الذي **اول** لما لا يكتفي كونه من اهل الولاية مطلقا على ما ذكره في الكتب
 والمسلم من كونه القياس بقول شهادة على المسلم **قول** ويقبل شهادة الذ
 عليه آه **اول** لا يستفاد من هذا القري ما اراده بل مفاده ان يكون عليه
 كافتقار الولاية لعدم قبول شهادة المستامن على الذي **قول** وفيه نظر
 لان اختلاف الدارين حكما على مستغله **اول** لم لا يجوز ان يكون العدل
 فيه اختلافهما دارا مع استفاء كونهما على حالهما لا من اخرجني سائرهما
 في الحال **قول** فان قلت اما يجوز ان يكون على لقب شهادة الذي على المستامن
اول لم لا يجوز ان يكون على اخري لعدم قبول شهادة المستامن عليه **قول**
 فله الولاية العامة **اول** استجيرا لانه يخالف لقوله ما لكم من ولايتهم
 من شئ وايضا يخالف لما نص عليه الم انما من سلب ولاية الذي بالامانة
 الى المسلم فهذا شرح للكلام بما لا يرضى صاحبه فالاولي ان يقول فله الولاية
 على غير اهل دارنا **قال** الم اذ لا بد من توبة الكافر كلها **قول** وفيه بحث
 ولعل المراد غير ما ذكره من امثال شرب الخمر سرا وهو قول اخر من اصحابنا في
 البدايع ومن اصحابنا من قال اذا كان الرجل صالحا في امواله يغلب حسنة
 سيئاته ولا يعرف بالكذب ولا يئس من الكفا رعيته لانه يشرب الخمر جانا للصحة

اول صدر الباب بهذه المسئلة مع انها ليست من الاختلاف في الشهادة كونهما
 كالذليل لوجوب اتفاق الشاهدين لا يري انهما لو اختلفا لم اخلف الذي
 والشهادة كما لا يخفى على من له اذني بصيرم **قوله** وقد عرفت معنى الشهادة **اول**
 في اول كتاب الشهادة **قوله** فاعلم ان الدعوي هي مطالبة حتى في مجلس من
 الخلاص **قوله** اي من خلاصه كقوله تعالى فان الجنة هي المأوي **قوله** او ادعي
 شق زقه **اول** فيه بحث **قوله** وشهد بان شقا **قوله** اي من غير شقة **قوله**
 او ادعي انه ملك **قوله** لا يخفى ان المناسب لما سبق هو كون الاختلاف في
 الملك الذي هو احدى مقولات العرض وليس كذلك بل ما ذكره من قبل
 التنية **قوله** اما ان يقدمه **قوله** الظاهر ان يقال يقدمها **قوله** فلان التنية
 نصب لفصل الخصومة فلا بد منها **قوله** هذا لا يدل على طرية المقدم بل
 على شرطية وجودها مطلقا والاصل ان يقال لان الشهادة شرعت لتحقيق
 قول المدعي في حقوق العباد ولا يكون ذلك لا بدعواه سابقا **قوله** واما
 وجودها عند الموافقة **قوله** كذا ذكره الشارحون فعندي الاول ان
 يقال اما وجودها عند الموافقة فظاهر واما عدمها عند المخالفة فكذلك
 لظهور ان ليس المراد من يقدم الدعوي يقدم اية دعوي كانت بل يقدم عمومي
 ما يشهد به الشهود لا يرد البحث الثاني اصلا على ان الدعوي لو جعلت
 معدومة لما قبلت لو اني المدعي يشاهد من اخرين وايضا ما ذكره في الجواب
 مخالف لما سياتي في مسئلة الشهادة بالالف والجمع **قوله** اذا ادعي المدعي
 بالالف حيث جعل سكون المدعي عن الخمسة تكذبا للشاهد وتضييقا له
 ولهذا لم يقبل فليتامل **قوله** وعن الثاني بان الاصل في قوله فنجما جانب
 الشهود عملا بالاصل **قوله** مخالف لما سيجي ان كذاب المدعي شاهده تضييقا
 فراجع **قوله** الم قال ويعتبر اتفاق شاهدين في اللفظ **قوله** المراد منه
 تطابق اللفظين على اعادة المعنى كما في الجبة والعطية والفتح والذبح
قوله الموافقة بين شهادة شاهدين شرط قبحها كما كانت شرطها في الدعوي
 والشهادة **قوله** في العموم بحث فان موافقة لشهادتين في الكيف ليست

يطبق الوضع الطبيعي التضمن
 فلا يضر من اللفظ اذا
 اخذ المعنى

شرط القبول عند الحقيقة رجاء الله على ما سياتي في مسئلة سرقة البقرة وشرط
 بين الدعوي والشهادة كما صرح به الامام الترمذي هناك وكذا التواتر
 في الكم بين الدعوي والشهادة ليست بشرط كما يحكي من المبسوط صرح
 قاضي خان بقسم للشارح بزد فيه **قوله** واما الاختلاف بحيث يد
 بعضه على مدلول البعض الاخر بالنظر **قوله** كتب في هامش الكتاب من خط
 الشارح ما هو صورة اطلاق النظم منها ليس على اصطلاح اهل المعقول
 لانها نوعان عندهم على ما عرف في موضعه انتهى فاقول في قوله نوعان عندهم
 بحث **قوله** الم وذلك يدل على اختلاف المعنى **قوله** فيه إشارة الى ان
 المعبر عنه هو الاتفاق في المعنى واعتبار اتفاق اللفظ لضرورة ان
 اتفاق المعنى لا يحصل الا عند فته **قوله** الم وهذا لان اللف لا يعتبر
 عن اللفين **قوله** وايضا ان شرط الشهادة خالف الدعوي كما لان المدعي
 يدعي باللفين وهو اسم لعدد معلوم لا يقع على ما دون ذلك فلم يكن الالف
 المفرد مدعي فانفردت الشهادة عن الدعوي **قوله** الم وصار كما اذا اختلف
 جنس المال **قوله** ولا يخالف الشهادة فيها الدعوي كما لان الالف والجمع
 اسم لعدد من الاريانه يعطفا حدهما على الآخر فكان كل بانفراده داخلا
 تحت الدعوي والشهادة القائمة عليهما تكون قائمه على كل واحد منهما
 مقصودا فاذا شهد احدهما باللف فقد شهد باحدا العددين الداخلين
 تحت الدعوي فحصلت الموافقة في عدد بالالف تامل **قوله** لاحقيقه ولا
 مجازا **قوله** الا يري اليه قوله قفانك عن ذكره جيب ومنزل **قوله** قل ذكر
 في المبسوط ان ادعي الفين الى قوله وجيب **قوله** ذكر قاضي خان في
 فتاواه ان كان المدعي يدعي شاهدا بالالف مما ادعاه المدعي نحو اذا
 ادعي الف او خمسة فشهدوا بخمسة نقضت الخمسة من غير دعوي **قوله**
 وكذا لو ادعي الف او شهدوا بخمسة نقضت الخمسة ولو ادعي الف فشهد
 احدهما بالالف والاخر بخمسة لا يقضى بشيء في قول الحقيقة رحمه الله لان عند
 اتفاق الشاهدين على المسئود به شرطا اولم يوجد بخلاف ما تقدم لان

اتفقوا شاهداً على حسماته والموافقة بين الدعوي والشهادة لفظاً ليست
 بشرط عنده فقبل شهادتهما على الحسماته بعين توفيق قوله وجوب
 الموافقة أو الواو الحالية **قوله** ولعلنا ان يقول قد تقدم **اول** فتبل
 باب المحبس في كتابه ديب لقاضي **قوله** انه لا يجوز بالاتفاق **اول** البلفين
 اذا الكلام فيه وليس فيه نفي بقول الشهادة حتى ثبت الثبوت في جوابها
 فانه اذا كانت الشهادة مقبولة في هذه الصفة لم يكن موضع التهمة ولا
 التلويح غير جاز كما لا يخفى **قوله** فوفقت واحدة **اول** وذلك كون الملك
 صارت في يد ما مع ابعاضها كمن ملك عبداً يملك جله ويدع فلها البيع
 كلها او بعضها **قوله** لان الاكثر في ذلك ثابت **قوله** ان اراد ثابت لفظاً
 ففي محل النزاع كذلك وحكا فيه بحث ليس في الشرع الفطلاق **قوله**
 وذلك يقبض العين مكان الدين الذي هو عين **اول** قوله الذي هو عين
 لا الضمير المرفوع للدين والمجور للعين ويجوز العكس في جوابه ما قلنا
 انقضا على وجوب لا لفظاً لأن فم وان ارد على وجوبه سابقاً ولا سيما
 لا يكون حجة للاستحقاق قلنا الظاهر هو الاول فان قضاء الدين اذا كان
 بطريق المعاقبة فيثبت الوجوب لأن كما لا يخفى والمراد من كون القضاء
 تلوا للوجوب ترتبه عليه ترتيباً ذاتياً لازماً فليتا مل **قوله** الم وذكر
 الطحاوي عن اصحابنا انه لا يقبل **اول** والاستبهة ان يكون هذا قول ابو يوسف
 رحمه الله **قوله** الم ومثله لا يمنع القبول **اول** والمفهوم من كلام قاضي خان انه
 انما لا يمنع اذا لم يقل الطالب شهد بالقضاء باطل او دور **قوله** وحاله
 ان الكذاب المدعي بشهاده تفتيق له **قوله** الظاهر ان يقال تفتيقه
قوله واما الكذاب المدعي عليه فليس بتفتيق **اول** اي حكاه **قوله** قد ذكرنا
 ان اخلاف المشاهدين **اول** اي علم مما ذكرنا التزاما **قوله** فانما شهد
 على جله **اول** هذا لا يتفرع على ما فرغ عليه فانه اذا منع القبول بحسب
 يقطع الا ان يقال فيه اختلافهما لا يرجع الى الشاهد والمدعي لا الى الشاهد
 لكن لا يخفى عليك بعد **قوله** فلم يتم على كل واحد **اول** الا في حذو كل

قوله لم لان امر المحتام **اول** لعله من التهمة ومن التهمة يعني الخزن **قوله** احدهما
 ان طلب التوفيق ههنا احتيال **قوله** في الكافي الاستعجال بالتوفيق بين كلا
 الشاهدين احتيال لايجاب الحد والحق بحال لدرته قلنا الشاهد من حجج
 الشرع والاصل في حجج الشرع قبولها لادتها فيستعمل بالتوفيق صيانة للحجة
 عن التعطيل لا لاجاب الحد ثم اذا وفقنا وقبلنا الشهادة بحسب مذهبنا
 لا قصدنا ان نفي ولعل هذا الجواب وجه القياس الذي ذكره الشارح في
 جواب البحث الثاني ثم ان الشارح قد اجاب عن السؤال بحسب الكافي ايضا
 في باب الشهادة على الزمان كتاب الحدود وفرجه **قوله** والثاني ان التوفيق
 وان كان ممكناً ليس بمعتبر لم يصرح به **اول** كما سلف في الدرر السنية
قوله وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منه **اول** اذا كانت الشهادة بالذكور
 والاثونة ولجبة والوقوف على ذلك بالقرب منه كيف يستقيم قوله فيما
 لانا التحمل في الثاني من بعيد **قوله** الم ولم يتم العدد على كل واحد منهما
اول لفظه كل ما لا حاجة اليها **قوله** اجيب بان دعوي السبب المعين
 على ان يؤتم هو المقصود **قوله** وفيه بحث فان دعوي السبب المعين لا يتم انفاً
 تدل على ما ذكره بل ذلك لضروية انحصار الواسيلة الى المقصود فيها فان
 لو ادعى الملك المطلق فيما يملكه بسبب البيع لم يشهد شاهداً به محترفاً
 عن الكذب اذا الملك المطلق غير الملك بسبب فانها مختلفة فثبت
 الملك المطلق من الاصل حتى يسحق المدعي بزواجه ولا كذلك الملك الحاضر
 وتفصيله في اكثر وشرحه للامام الزليفي في اول باب الاختلاف في الشهادة
 ثم اقول اذا ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا بالملك بسبب قلت لان الملك
 بسبب اقل من المطلق ولو ادعى الملك بسبب فشهدوا بالملك لا يقبل
 يظهر جواب البحث **قوله** فان قيل التوفيق ممكن **اول** امكان التوفيق لا ينفذ
 كما سبق عن قريب **قوله** واما اذا اشترى بالضم زاد حسمته فلا يقال اشترى
 بالف وحسمته يأخذ التفتيق باصل الثمن **قوله** فيله ما ذكره لا يمتنع في
 احتمال ان يكون الثمن اولا انفاً وحسمته ثم خط حسمته لا يأخذ التفتيق

بأصل الثمن وأيضا إذا كان الثمن أولا فالقائم زاد يكون المراجعة والتولية بالبركة
معنى المراجعة نقل ما ملكه بالعقد لا بالثمن الأول بزيادة ربح والتمسك
ذلك من غير زيادة ربح وإنما يأخذ الشفيع بأصل الثمن في الزيادة
التي من بطلان الحق الثابت فلا يمكنه وجوبه أن قوله ولهذا آية تؤيد
بجوابه **قوله** ولأن المدي كذب أحد شاهده دليل آخر **قوله**
أن لم يلاحظ مقصودية السبب والمدي يدعي أكثر فلازم الأكاذيب السند
ظاهر أن لو خطت يؤول إلى الدليل الأول وجوابه لاختيار السؤال الثاني في
الأكاذيب أمر غير لما ذكرنا في الدليل الأول **قوله** أن المقصود هو السبب
قوله وأنا المدي كذب أحد شاهده **قوله** وفيه نظر لفظا وفي **قوله**
في كونه نظرا لفظا نظرا لا لفظا في نفس اللفظ **قوله** العقول لا تثبت
قبل الأدلة **قوله** فيدعي أن معنى كلامه أن العقول لا تثبت قبل الأدلة
البدل مجرد عقدا ككتابة وإبداء بعض البدل حتى يؤول دعوى المولي إلى
دعوى الدين ويكون مقصوده الدين لا السبب كما في دعوى الاعتراف
على بال فلا إشعار لما ذكره ولا حاجة إلى تقدير شيء **قوله** بل العقول لا تثبت
قوله أي لا يحصل في يد المولي **قوله** أن مقصود المولي العقول أي المقتضى
أخذ المال **قوله** يجوز أن لا يختار النسخ ويخام **قوله** لا يقال فيكون العقد
أيضا لأنه لا يمنع لأنه لم يكن بد من التفصيل وقد ذكرت المسئلة مطلق
قوله لا دلي البديلين **قوله** واستجيب بأنه لا يخلو أما أن يتم بنتي على أي
البديلين أولا فإن كان الأول فلا يفيد شاهدا المولي كما لا يخفى إذ يوفى
بهما بأنه اسقط بعض البدل بعد العقد الأول بل بقوله لا يقبل شاهد المولى
وتفصيله في الخالف في الشرح وإن كان الثاني فلا يفيد أيضا لقدر
على الاستخدام بدونه إذ لا سبب يخرج عن يد وأيضا هذه التمامة
تنزل منزلة العلم لما أن عقدا ككتابة ليس بلان في حقه تمكنه من النسخ
متى شاء كما سيحكي انفا في مسئلة الثمن وجوابه غير خفي على المتأمل **قوله**
لأن الثمن لا يكون الدين **قوله** مخالف لما أسلفه في جواب النظر الثاني

انفا فتأمل في جوابه **قوله** الم وان كان بعد مضي المدة والمدي هو الأجر
فهو دعوى الدين **قوله** في شرح الوقاية لصدا الشريعة في قول الإجارة
أن الأجر هو مسمى الإجرة فيكون استعاله بمعنى المجر غير صحيح لأن يكون
كلين وتامر ويؤيد أنه استعمل الأجر بمعنى المجر في هذا المقام **قوله**
أن المال في النكاح تابع **قوله** أي غير داخل في صلب العقد بخلاف البيع
فإن المال فيه داخل في صلب العقد **قوله** والأصل فيه حال **قوله** أي حال كل
من المتعاقدين ومن هو غير لهما للآخر وإن رواج أحدهما بالآخر بخلاف
البيع **قوله** دليل آخر **قوله** في صحة كونه دليلا آخر مستقلا بدون ملاحظه
الأول تأمل **قوله** ولا اختلاف للشاهدين فيها **قوله** الظاهر ذكر الصغير
وثانيه باعتبار كون الأصل عبارة عن الأمور المذكورة **قوله** ويجب بأ
فيما ليس بمقصود **قوله** المحي صاحب النهاية **قوله** والجواب أن المال إذا لم
يكن مقصود **قوله** أي من العقد فإن العقد يصح بدونه وبحق الجواب
تفصيله ما ذكره صاحب النهاية تفلا عن الفوائد الظهيرية وإنما لم يذكر
ثانيا حذر عن التكرار فلا وجه لإيراد النظر عليه بعد ذلك فليست مل
قوله كان كالدين **قوله** المراد من الدين هو الدين المنفرد عن العقد **قوله**
ويستوي دعوى قل المائز وأكثرهما بكلمة أو والصواب كلمة الواو
قوله وفيه بحث فانه من قبيل قوله سبحانه كسر عينة وكسر عظم من عظامه
وفي الفرائض التراجية وذلك في مسئلتين زوج وأبوين وزوجه وز
فإن وبمعنى الواو قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون يدعي لأقل مكذبا للشاهد
أن يكون لأقل المسمى ثم صار أكثر للزيادة انتهى وفيه تأمل فانهم لم يجوزوا
ذلك في البيع كما خرج به في الشرح وجوابه أن النكاح ليس كالبيع فإن
يجوز النكاح بدون تسمية المهر بخلاف البيع بلا تسمية البدل فتأمل
قوله الم وهذا الحق والوجه ما ذكرنا **قوله** قال الأبقاني ولما في
قوله وهذا الحق نظر لما هم لم يذكر الخلاف في شرح الجامع الصغير
كذلك لم يذكر في شرح الطحاوي فيما إذا كان المدي هو الزوج بل قالوا

لا يقبل الشهادة لان الاختلاف وقع في العقدان وفيه نظر فانه قال
 لامام الترمذي في شرح الجامعي الصغير وان كان المدعي هو الذي اختلوا
 على قول الجحيفة رحمه الله والافق انها يقبل عند لان المال بائع **باب**
 في الشهادة على الارث **قال** الم ومن اقام بنة على دارها كانت لابيمه
اول واصله انه متى ثبت ملك الموت لا يقضي للوارث حتى يشهد الشهود
 انه مات وترك ميراثه لان الملك للموت قبل موته بزمان فيقاربه
 زمان الموت بطريق الاستصحاب والنايت بطريق الاستصحاب لا يتيقن
 عليه غيره الا يرى انه لو ادعى النافق ان كان له على الف درهم فامرا
 طاق فشهد شاهدان بالف عليه عام اقل يحكم بالمال دون الطلاق
 ولو شهدوا بالف لان حكم بالطلاق ويعين حق الوارث بخلاف ما لو
 شهدوا انه كان في يد مودعه ومستقير عند الموت لان يدها يد كمال
 لو شهدوا انه كان له عام اقل لان النابت يفي ما لم يوجد الدليل المنزى
 ولم يوجد ولم يفتي بخلاف المسئلة الا في لانه في الارث في اثبات
 بالاستصحاب والمعنى هذا لانه ذكر الشراح ان ملك الوارث يتجلى
 اسند لا يوجب الاستبراء يتعلق باستحداث ملك الميراث لا يرى ان من
 اشترى جارية فلم يقبضها حتى خاضت عند البائع مرانا فانه يستبرئها
 وان لم يكن غير مستحدث وحل التناول لا يتوقف على تجدد الملك الا
 يرى ان الوارث الذي اجتمع عنده اموال الصدقة ثم استغنى بالارث
 او غيره يحل ما عنده من الصدقات ولا تجدد **ولم** بحسب مقتضى الواقع
اول فان الواقع يقدم احكام الحق على احكام الموت **قال** الم مات
 وتركها ميراثا **اول** وهو المراد بالجرم النقل قال الكافي وهذا لو ادعى
 دينا على الموت وسهلا انه كان له على الميت دين لا يقبل حتى يقولوا انه
 مات وهي عليه ذكر من في القية انه لم اعلم انما انما نصير في قوله تركها
 بتاويل التركة **قال** الم ويحل للوارث الف في ما كان له **اول** قال الترمذي
 ولو لا تجدد الملك لما حل له انق وفيه بحث فان من اجتمع هذه اموال

في الجان المورث وحل كل
 ما كان صدقة على
 المورث لان الف في

الصدقة ثم استغنى بالارث او غيره يحل له اكل ما عنده من الصدقات و
 تجدد ملك **قال** الم لان الايدي عند الموت تنقلب يد ملك **اول** في الكافي
 لان الايدي المحبولة تنقلب يد ملك عند الموت لانها لا تخ من ان يكون
 يد ملك او غصبا وامانة فان كانت يد ملك فظاهر وكذا ان كانت
 يد غصب لانها نصير يد ملك لان الموت يقرر عليه الضمان ويصير ^{المضيق}
 ملكا وان كانت يد امانة فنصير يد غصب بالتحصيل فصارت يد ملك
 ايضا فصارت الشهادة بيد مطلقه عند الموت شهادة بالملك عند
 انقروية قوله لانها نصير يد ملك **سأخ** **ولم** ان الظاهر من حال المسلم في ذلك
 الوقت **اول** في دلالة على المدعي تا مل الا انهم يقولون فيكون تارك ^{الملك}
 وترك الحفظ نقد فيوجب الضمان ويملكه فندبر **ولم** لان اليد المنقضية
 تزول باسباب الزوال **اول** قوله تزول باسباب الزوال يعني بالبيع
 وهبة وغيرها ولكن بقي منها بحث لان الملك ايضا يزول باسباب الزوال
 فيما زال بعد ما كان والظاهر ان قوله اليد منقضية ليس دليل ^{مستقلا}
 بل من بعض مقدماته وبقريه ان يد المدعي زالة للحال ولا يؤمن بالاعلان
 الا عند السيق يكون الشيء حقا له ولم يبق بذلك لان الايدي مختلفة
ولم ويد المدعي مشهود به **اول** الظاهر ان يقام مشهودا بها **ولم** وليس
 المخبر به لاحتمال الزوال **اول** الاحتمال كذب المخبر في نفسه **باب**
 الشبهة على الشهادة **قال** الم لان فيها شبهة من حيث البدلية **اول**
 فان الشهادة عبية ولا تجري البدلية في العيبة وليس وجه الاحتياط
 ما يدقه **ولم** لعدم الاجبار **اول** اي لعدم الاجبار على الشهادة **ولم** اي
 فيها شبهة البدلية **اول** انما قال شبهة البدلية لما سيجي من ان البدلية
 حقيقة ليس الا في المشهود به والاضافه بيانية **ولم** لعدم جواز
اول فيه اعمال الضمين في الظرف **ولم** بين البدل والمبدل **ولم** كما يتم
 والوضوء وحل الرجل ومسمها **ولم** واجب بان البدلية انما هي
اول ويجوز ان يجاب بانه ليس فيما ذكر من الصور بالجمع بين البدل

والمبدل الظهور ان الفرض ليس بديل عن الذي لم يحضر هكذا استعمل المبالغة القات
ثم رأت في شرح الكثر للعلامة الزليعي انه اجاب بهذا فنكرت الله **ولم** فان
المشهود به **اول** فعلى هذا يجب ان لا يجوز الجمع بين ذينك المشهود بهما
فليتاقل **وله** واذا ثبتت البدلية **اول** اي شبهتها **وله** فانه باطلا
بقيد الاكتفاء بائنه **اول** ينظر فيه **وله** وذكر التعميل **اول** يكفي في ذكر
التعميل اشهدني على شهادته واشهد علي شهادتي فاحدهما مقرر عن الآخر
فيبقى ان يكفي ثبوت شينات **وله** يعني بتغيير المشهود عليه **اول** كما يجي
في باب الرجوع عن الشهادات **قال** للم فظهر عميل حجة **اول** فيه بحث
فان المقصود اثبات وجوب التعميل فمن ثبت وجود التعميل حتى يستقيم
قوله فيظهر عميل ما هو حجة ولا يبعد ان يجعل التعميل بمعنى التمثل كانه قوله
تعالى بفاحشة مبينة وفتح الكلام على ما اشار اليه الشيخ اكل الدين في
فصل ما يتحمل الشاهد وقال الا نقاني قوله فيظهر بالنصب جواب النفي
بما هو حجة بعد النقل **وله** قوله في هذا الموضع **اول** على ما مر في الهداية
في فصل ما يتحمل الشاهد واثار اليه فانما اعلم ان قوله قوله مستبداء وجزم
قوله مزيف **وله** فلا يحصل العلم للقاضي **اول** هكذا ايضا ظفرنا به من نسخ
العناية ومخرج الذرية ولعله سهو والصحيح فلا يحصل العلم للفرع **وله**
لان الفرع لا يسمع الشهادة على الشهادة وان كانا لاصل شهد بالحق عند
القاضي في مجلسه **اول** فيه بحث فانه لو اراد ان يسمعه بعدما شهد في
مجلس القاضى ولم يحكم بموجها فذلك كذلك لانه لا يلزمهم فان لم يرد
انها لا يكون حجة الا في مجلس القاضي اذا حكم بموجها وان اراد ان يسمعه
بعد الحكم بها فذلك لكونها لغوا من الكلام اذ يجب عليه ان يشهد بحكم
القاضي في فليتاقل **وله** ووجه ذلك ان الاصل **اول** مراد القوم ايضا
ليس لاذلك كما لا يخفى على ذي تأمل فان الولاية تنفيذا لقول على الغير
شا او اي فاله يحكم القاضي بشهادته لا يظهر ان الاموال ولاية ولا لا
ابطال ولايته فقولهم لا يكون له حجة الا في مجلس القاضي اشارة الى هذا

وهو انما يريد به ان يقال ان الشاهد على ما يجب ان يشهد
وهو انما يريد به ان يقال ان الشاهد على ما يجب ان يشهد
وهو انما يريد به ان يقال ان الشاهد على ما يجب ان يشهد

المعنى **وله** لما فيه ابطال الولاية عليه **اول** الى هذا كلام القوائد الظهيرية **وله**
وقد تقدم لنا في هذا البحث كلام **اول** في فصل ما يتحمل الشاهد وقد تقدم
كلام على كلامه هناك فراجع **قال** الم وهذه الاشياء يتحقق العجز **اول** ان
ان تقدم لا فائدة للحصر **قال** الم فالثاني ارفق **اول** اي بارياب الحقوق
من الناس فان الشاهد لا تقم الحصة من ميسرة السفر لما فيه من الحرج فيليب
للعقود خصوصا في ذلك الزمان الذي ظهر التواني في الامور الدينية
والمراد ان في بالشهود حيث لا يتكلف فيه حرج عليه ولا يلزمه مشقة
والتظاهر هو الاولية لشبهة السباق **وله** وكأنما اشار اليه **اول** حجه
الاشارة انهم لو عرفوها لاجزوا بها نفسم لو قال فاذا لم يحضروا بها لكان
او وضع في ذلك **قال** الم وان انكرتهوا لاصل الشهادة **اول** قال الزليعي
الشهادة ومعناه انا قال تهودا لاصل له شهادتهم على شهادتنا فماتوا او
ثم جاء الفروع وشهد واعند الحاكم لم يقبل شهادتهم لان التعميل شرط ولم
يثبت للمعارض بين المخبرين انتهى وفي الكافي معنى المسئلة انهم قالوا لما
شهادة على هذه الحادثة وما تواتر او غابوا ثم جاء الفروع تشهدون على شهادتهم
بهذه الحادثة امام حضرة ثم فلا يفتى في شهادة الفروع وان لم ينكرها
انتهى فظهر بما ذكرنا الزليعي وما في الكافي ان الحكم واحد سواء انكر الاصول
شهادتهم بنفس الحادثة وانكروا اشهادهم الفروع على شهادتهم نعم
ظاهر كلام الهداية على ما صوره في الكافي لا على ما صوره الزليعي فانه قال
الشهادة لا الاشهاد **قال** الم فجاء بامارة **اول** لعل القائل للترتيب
الذكر بما لا يسمع الشهادة قبل حضور الخصم وقوله شهدا الرجلان يعني
اراد الشهادة ولعل هو الاولي ويدل عليه قول الامام الترمذي لم يكن
للساها الاشارة اليها للشهادة **قال** الم ونظير هذا انا تحملوا
الشهادة ببيع محدود بذكر حدودها وشهدوا على المشتري لا بد من
آخرين يشهدان على ان الحدود بها في يد المدعي عليه **اول** قال في النهاية
ثم فائدة كون المحدود في يد المشتري حاله الدعوى يظهر اذا ادعى

الشئ في ان فلان باع والمحدود في يد المشتري ولي حق الشفعة وأما لو كان
 المدعي هو البائع بطالب المشتري بالتمن فلا حاجة الي كون المبيع في يد المشتري
 لان البائع ولاية مطالبة التمن من المشتري سواء كان في يد البائع او في يد
 المشتري انتهى ويظهر ايضا اذا ادعى المشتري المدعي الاستحقاق واثبات
 المبيع لان كون المحدود للبائع قد يكون مشهورا والمدعي عليه يدفعه
 بناء عليه بان يد ليست بدخومة ولا يندفع ذلك الا باثبات السري
 فيما مل **قوله** فجاء المدعي بامارة **قوله** انكرت انها اماها **قوله** ونظير هذا اذا
 تحولت الشهادة بمبيع محدود بذكر حدودها وشهدوا على المشتري بعدما
 انكر ان يكونا المحدودين بها في يده **قوله** فيه ان ادعى عوي العقار لا يثبت
 على كون المدعي عليه وان اعترف هو به على ما سيجي **قوله** وكذا اذا قال المدعي
 عليا الذي في يدي ضير محدود بهذه الحدود **قوله** الذي في يدي
 مبتدأ **قوله** غير محدود ورجز **قوله** ودفع عليه الكتاب **قوله** وانكر المدعي
 عليه كونه فلان بن فلان **قوله** قال في الصحيح الفخذ آخر القبال الستة
قوله هذا يدل على ان القبيلة قد تطلق على كل واحد من هذه الستة
 مستركا او مجازا على سبيل التغليب **قوله** والقبائل جمع العار **قوله** والظا
 ان يقال والقبيلة **فصل** **قوله** لان مقصودها **قوله**
قوله جواب لقول لا يقال الاستدلال به **قوله** الم اجمع ما كانوا **قوله**
 حال من انظر في حال كونه اجمعي لاوقات التي كانوا فيها اوجعي اوقات
 اكوامهم على ان ما صدرية كما في الخطب ما يكون الامير قائما وهذا اولى بمحور
 ان يكون بدلا من بعد العصر لصفه له **قوله** الم ويقول ان شربا بقرهم
 السلام **قوله** قرأ عليه السلام بلغه ولا يقال اقراء الا اذا كان مكتوبا
 كذا في القاموس فيكون اسقامة ما في الكتاب بان يكتب شرح اليهم كما
 يقال رسوله ما فيه الى القوم **قوله** اجمع ما كانوا اي مجتمعا **قوله** فيجب
 بل المعنى ما ذكرنا **قوله** فيمن كان تابا او مضرا **قوله** وقع في بعض النسخ
 بالاضاد المعنى وهو غير صحيح **قوله** وان يجمع على سبيل الاصل **قوله** وفي بعض

النسخ وقع لفظا لا قرارا بل لفظا الاضرار فالصحيح **قوله** كتاب
 الرجوع عن الشهادات **قوله** واما على المدعي فلان الشهادة **قوله** اول ظاهره لا
 يوافق الدعوي **قوله** الم فلا ينفذ الحكم بالمتناقض **قوله** لعل المتناقض
 لكونه ساقط العبرة عقلا وشرا الا في الاقرار كما سيصرح باننا **قوله** للملايكة
 الجا لتسلسل **قوله** كلام قليل المحدود مع الغناء عنه **قوله** كالمجملات هي
قوله اي من جهة الشهود **قوله** واكتفى عن ذكر التقرير في الفصلين **قوله** اي في
 فصل الرجوع قبل الحكم بها وبعده **قوله** وهو فان الرجوع اقراره **قوله** و
 يجوز تقريره معارضة **قوله** والجواب ان الاستحقاق **قوله** اول نظر في هذا
 الجواب **قوله** ولان الرجوع توبة **قوله** اول عطف على قوله لانه فتح للشبهة
قوله ومعناه حكم عليه **قوله** في الاصل يكون معطوفا على قوله يجمع على
 الثاني على قوله اقام البينة **قوله** ومعناه لان سبب لقضائ صحيح **قوله**
 فيه بحث فان المعنى قبل الشهادة لان الدعوي اعني دعوي الرجوع
 صحيحة لقصة الرجوع الذي هو سبب لقضائ فليست **قوله** فيتم الاضرار
قوله لعله يريد به تضمن الشهود **قوله** ترك اصله المعهود في الشهادة **قوله**
 قوله في متعلق بقوله ترك **قوله** او صار شبهة كما سيجي **قوله** اي كما سيجي
 في هذا الكتاب ايضا في الدرس الثالث **قوله** والجواب انه كان على سبيل
 التهديد **قوله** هذا جواب عن دليل السافعي **قوله** قد استوفى **قوله** المقض
 عليه **قوله** ولا ما تله بينهما **قوله** اذا العين خير من الدين **قوله** فيا زالة
 العين عن ملكها باحد الضمان الى قوله فيا زالة العين عن ملكها قبل القتر
قوله الضمين **قوله** ملكها في الموضعين اجمع الى الشاهدين في قوله
 فالشاهدان بشهادتهما اذا لاه **قوله** لان وجوب الحق **قوله** لا يخفى
 عليك فصور هذا الدليل عن اثبات المدعي اختصاصه بما بقي بعد رجوع
 من رجوع نصاب الشهادة والاولى ان يبين بوجه يعم الصور كلها ثم يفرع
 عليه المسائل **قوله** وطى هذا انما شهداه **قوله** ينبغي ان يكون تقريرها
 على الاصل الذي ذكره الم لا على ما اقامه من الدليل لظهور عدم تفرعه

معنى المتناقض

وفي غايه البيان لان المتضمن
 وهو الرجوع عند الفاضي
 فالتا قبول البينة

عليه فليتامر **قوله** فكذا بقاء **اول** فينبغي ان يضمن الرجوع الرابع كل الحق لا الى
قوله واذا التفت انسان ما لزيد فقط لقاضي **اول** الصير في قوله له راجع
زيد **قوله** سقط الضمان الثابت لزيد **اول** معي انا لا تلاف ليس بظاهر فيما
يخص فيه بقاء استحقاق المدعي عليه بحجة بل انما هو بحسب زعم الرابع فقط
قوله فلان ينفقه بطريق الاولي **اول** الصير في قوله ينفقه راجع الى الضمان في
قوله واستحقاق المستلف يسقط الضمان **قوله** ثم اذا رجع لا ولاء **اول** اظهر
ان يقال اذا رجع الاول لم يظهر لا تلاف فضلا عن التكلفة بقاء استحقاق
المدعي به بالحجة التامة فاذا رجع الثاني يبين بسببه لا ولاء في لا تلاف ايضا
لعدم الاولوية فليتامر ثم ما ذكره هنا لا يخفى عن نوع مخالفتها لسلفه انما
مزانة اذا رجع واحد من الثلثة زال الاستواء وظهر اضافته القضاء الى
المستحق والى جواب ان ذلك فيما اذا استمر الاثنان على شهادتهما وهذا ليس كذلك
قوله ثابت بطريق التبيين **اول** التبيين انما يكون في حكم مغيبة نية
الوصول اليها فان وصل حكم بثبوتها **اول** كذلك في هذا الكتاب قبل باب
الشهادة على الزنا **قوله** واحتمل كذب غيره **اول** احتمالا اكثر من الاحتمال
الثابت قبله لكن فائدة هذا الكلام غير ظاهرة **قوله** كان بشهادتهما **اول**
لاستواء حالهما **قوله** فنقد رجوع الاول وجبا لا تلاف **اول** اي علم وجوده
بل علم قصد الا تلاف كما لا يخفى ففيه بحث ويكفي ان يقال المراد بعمل المراد
وجبا لا تلاف الزعمي من المراد او اخذ بزعمه واقراره فكان ينبغي ان يضمن
ولكن المانع وهو بقاء اه هكذا ينبغي ان يفهم لمقام والعلم عند الخبير اه
قوله فاذا رجع الثاني ارتفع المانع **اول** كنز الخف في المسح ومضى
الوقت في المستحاضة **قوله** الامع رجل وسقين للقيام **اول** يعني
وسقين رجل للقيام **قوله** قال صلى الله تعالى عليه وسلم في نقصا عقلمن
اول لفظة في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في نقصان عقلمن السببية
قوله ان لو قال عدلت شهادة كل اثنين **اول** فلما لم يقل ذلك باحتمال
ان يكون العدد لبيان ان مرتبة ما يكون فيه النساء كالرجال فاذا رد

عليه كان حكمن حكم العدد المذكور كما في عدد ايام اذ في هذه السيرة الخيصة **قوله**
فان رجل بقي بقاءه **اول** التضييع في قوله بقاءه راجع الى الرجل **قوله** لان التضييع
يقضي المأثله **اول** قال الله تعالى فاعتدوا عليه مثل ما اعتدي عليكم **قوله** ووجه
في التاء **اول** ناظر الى ما تقدم بسطه وهو قوله جواب عما يقال **قوله** ابانة
لخطر المحل **قوله** حتى يكون مصونا عن الابتدال ولا يملك تجاننا فان ما يملك
المراة تجاننا لا يعظم خطره عنده ثم لا يخفى عليك ان ذلك ليس بوجوده في
الاتلاف فاجل هذا كان مستقوما على الملك دون المتلف **قوله** لا يتحمل
خطر **اول** يعني مثل النفوس **قوله** معناه انا الاتلاف بغير عرض **قوله** اولات
خير بان ما افاده شرح بيته وبينه المشرع ما بين الضب والنون من المنا
فان معنى كلامه انا الوضعا السامدين في الصورة المذكورة كان اتلافها
للمها بغير عرض وها المتفاسا الى الزيج بعرض هو البضع فينفوت المأثله
التي هي معنى الضمان فليست امل فانه لو كان المراد ما ذكره لقال الم لا من مضي
الاتحاق المأثله **قوله** ثم رجعا ضمننا الزينة لانهما المتعاهما **اول** التضييع في
قوله المتعاهما راجع الى الزينة **قوله** اوفيه خيار البايع بان شهد آه
اول قوله بان شهد آه ناظر الى قوله اوفيه خيار البايع فتأمل **قوله** الم
وان كان باقل من اقيمه ضمننا آه **اول** قال ابن الهام هذا اذا شهد البايع
ولم شهد اشهد الثمن فلو شهد به وبشهادته ثم رجعا فاما ان يشهدا
في شهادة واحدة بان شهدا انه باعه هذا باق واوفاه الثمن او في
شهادتين بان شهدا بالبيع فقط ثم شهدا بان المشتري اوفاه الثمن
ففي الاول يقضي علم ما بقيه المبيع لا بالثمن وفي الثاني يقضي علم ما
للباع ووجه الفرق انه في الاول المقضي به البيع دون الثمن لانه لا يمكن
القضاء بايجاب الثمن لا قدراته بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالايضا
ولهذا قلنا لو شهدا ثمان على رجل اشباع من هذا عبده واقاله بشهكة
واحدة لا يقضي بالبيع لانه قادر ان القضاء بما يوجب نفسا حرة وهو القضاء
بلا فانه فكذا هذا واذا كان المقضي به البيع فقط وزال المبيع بلا

عوض فيضنا انما يقدر بخلاف ما اذا كان شهادتين فان التمس بصير مقتضيا به لان
المضار بالثمن لا يقارنه ما يسقطه لانهما لم يشهدا بالاثبات بل شهدا به
بعد ذلك واذا امار التمس مقتضيا به ضمنا برجوعهما انتهى فيه **نظر اول** اذ
العاقلة تحرر عن الانساب الى الكذب **اول** فيه ان حكم القاضي ينفذ ظاهرا
وباطنا في امثال عند اي حنيفة رحمة الله فلو وضع البع في المدة لم ينسب
الى الكذب اصلا عنده بل عند الامامين ايضا ان يجعل النسخ مبتدئا على حكم
القاضي بالبيع والخيار فليتام **وله** فلو اوجب البيع في المدة **اول** اي في
مدة الخيار **وله** لانهما اذا كانا على شرف السقوط **اول** يعني اذا المهر
الذي كان على شرف السقوط قال الزيلعي وينقض هذا بمسلكين ذكرهما في
التحرير احدهما امرأة لها على رجل الف درهم فوجله فشهد اليهود انها
حالة فاخذت الف منه ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب وسقط ثم رجع
اليهود عن شهادتهم لا يضمنون وهذا الدين كان على شرف السقوط لانه
لو كان موجلا على حاله لسقط بارتدادها والثانية لو ان رجلا قتل امرأة
قبل ان يدخل بها زوجها حق لزومه جميع المهر لا يرجع على القاتل وان وجد
الماكد منه اذ لو لا قلة كان احتمال السقوط ثابتا ولكن بقول القتل
منه للنكاح والشي بانها سترت والدين الموجل ثابت في الحال قائما
تاخرت المطالبة ولهذا لو مات من عليه الدين يحل ولم يؤكد اشهادهما
شيئا اذ تحصيل الحاصل محال ونقول لانهم بان ربيها سقط بل يكون لو شفا
ويقتضي بها ربه فانها لا يسقط فبطل الانتقاض من الاصل انتهى قوله
ولكن بقول القتل منه للنكاح عمل بجنت **وله** الم لانها اتفقا ما لية
العبد وعليه من غير عوض **اول** والاول لا يصح عوضا لانه ليس بمالك
مستقيم بل هو كالتسبيح الشريف **وله** الم واذا شهدا بقصاص ثم
رجعا بعد القتل ضمنا الدية **اول** قال ابن الهمام والدية على عاقله اليهود
انتهى فيه بحث لان العاقل لا يعقل اعترافا **وله** وقيل اسبأ المولى المكدر
وهو ليس بشيء لانه ليس بمجاء الى الفصل **اول** نعم لانه كالمجاء

من حيث ظهور اثاره القصاص بالطبع نشفيا على ما يعرف ومن تأمل كلام
اعني قوله لان المولى لما ين لا يتردد في اظهره ايراده المولى من المكروه على
تقدير كونه اسم مفعول ثم اعلم ان صاحب القتل السفاني والكا في **قال الم**
ولنا ان القتل مباشرة لم يوجد وكذا السبب **اول** اي سببيا بوجوب القصاص
اذا الكلام فيه لا مطلق السبب فانه مما لا مجال لا تكراره قال الامام في
ذكره في الاسرار ومن مشايخنا من قال في تقليل المسئلة بان اليهود مستببون
الا انه ضعيف لان المذهب عنده ان المسبب والمباشر واحد لا يري انه
يلزمه الكفارة الا ان حافر البئر بمنزلة القاتل بسوط صغير لان الحفر لا يعد
للقتل وضعا كالقرب سوط صغير او مرتين فاما الشهادة فطريق سلوك
لاخذ ما ينسب بالشهادة فكان كالقرب بما يعضده القتل وفي الكافي
قوله في الهداية ولنا ان القتل الكونه مبا حاله وبه يدرك ثاره فالظاهر
ان المكروه لا يقتل لانه لا يباح له قتله ويحتمل ان يرتفع المكروه عنه والحقيقة
الغوية انتهى **قال الم** لان السبب **اول** الالف واللام بدل من المضائق اليه
والصغير في النهاية اي لان سبب لقتل ما يفتي اليه غالبا وهو السبب المسبب
او ما يجري مجراه **وله** الم ما يفتي اليه غالبا **اول** منقوض بحاق البئر
والجواب ان المراد سبب لقتل الذي يوجب القصاص ما يفتي اليه القتل
غالبا فليتامل وان شئت التفصيل فراجع الى الكشف شرح البرزكي
في مباحث السبب **وله** ولما قل ان يعقل ظهورا ثانيا حجة اما ان يكون شرا
او طبعيا الى قوله والثاني مسلم ولكن معارض بطبع ولي القول فانه يؤخذ
التسبي بالقصاص ظاهر **اول** بن الظهورين فرق ظاهر فان اثار الحيوة
مطبوع عليه الحيوان لا يري ان المكروه بالقتل يكون كسلوب الاختيار
بخلاف اثار النفس فانه ليس بتلك المشاية اذ يمنع عنه كثيرا اثار العفو
انقضاء الثواب مع انه مطبوع على حب لنا في العاجل والظاهر استحالة
والكرم ايضا وذلك يدعوا الى العفو فليتامل **وله** ولهذا انزل فقال
ولان القتل الاختياري **اول** اي ويكون هذا السؤال متوجها انزل الم

القول بوجوب طاهر من كل ان لا يفتي
على القتل فالظاهر ان المولى يقدم
على القتل

قوله يعني سلمنا ان ثم تسببا **اول** اذا كان كلام الم متعاكزا مع اقتراض
 الشارح خارجا عن الادب **قوله** والمحتمل ان متغيرا **اول** المراد بالمتغير
 هو ما ذكره الم من وجهي محمد قالا ما بين رحم الله **قوله** فان يتوا على التوكية
 فلا ضمان عليهم **اول** سبق هذا البحث في باب الشهادة على الزنا **قوله** او
 قال ذلك لامرأة **اول** ههنا نوع مسامحة اذ بدل على ان يقول لا مرات
 ان دخلت الدار فانت حرة والمراد واضح **قوله** كما فرأيت مع الملققات
 الضمان عليه **اول** لانه مسبب قريب والعلل الثقيل فاذا ضمن سبب
 القريب فيما اجتمع نسبتيان لقربه فلان يضمن مباشر لعله دون مباشر
اولي قوله وان لم يشهد بالادخل **اول** فيه تأمل **كتاب**
 الوكالة **قوله** والشهادات من النفاضة **اول** ولان الشهادة من النفاضة
 الامور به دون الوكالة فانها كما سيجي انما عقد جائز فاستحقت التاخير
 وقد يكون فيها التعاوض ايضا **اول** كما اذا كان وكيله بالبيع او الشراء مثلا
اول وهي عقد جائز بالكتاب وهو قوله تعالى فابعتوا احكم بوزنكم **اول**
قوله فان قيل لم لا يجوز ان يكون رسالة قلنا الرسالة بتلخيص الكلام الى الغير
 بلا دخل في التصرف المبعوث الى المدينة كان مأمورا بشراء الطعام **اول**
 هذه ضابطه بتبين بها ما يجوز التوكيل به وما لا يجوز **اول** فما لم يسلط
 سيجي من قوله ان العكس غير لازم وغير مقصود **قوله** وقد ينفي **اول** في
اول فلان الانسان جازله ان يستقرض بنفسه **اول** والاستقرض من
اول والتوكيل به باطل **اول** كما سيصرح به في الهداية في باب الوكالة
 في البيع والشراء **اول** وليس بوجود **قوله** يعني شرعا **اول** لانا الدوام
 التي يستقرضها الوكيل ملك المقرض والامر بالتصرف فملك المقرض باطل **اول**
 منقوض بالتوكيل بالاستقارة والاستبداء وسيجي لما ذكره الشارح في
 معرض الجواب **قوله** والجواب **اول** يعني عن الرد **اول** وان عمل
 الوكالة في الشراء هو المثل **اول** سيجي حقيقة من الشارح في الدليل الثاني
 من فصل البيع **قوله** وفي الاستقرض الدوام المستقرض **قوله** فيه تأمل

عقد

قوله لا يقال هلا جعلتم المحل فيه بلها وهو ملك الموكل لان ذلك **اول**
 قوله لان ذلك آه جواب لقوله لا يقال هلا جعلتم **اول** والضمير في قوله راجع
 في الاستقرض الدوام المستقرض **قوله** فيه تأمل **اول** لا يقال هلا
 جعلتم المحل فيه بلها وهو ملك الموكل لان ذلك **قوله** لان ذلك
 آه جواب لقوله لا يقال هلا جعلتم **اول** والضمير في قوله راجع الى الم
 والضمير في بلها راجع الى الدوام في قوله والاستقرض من المتعدي وكل
 عنه **اول** وهذا على تقدير صحة كون جوابا عن النقض بالاستقرض ايضا
 الا انه لما كان مخالفا لما سيجي من الم من ان التوكيل بالاستقرض باطل لم
 يذكره الشارح في معرض الجواب ولم يجب بما اجاب به غيره من الشارح
 لذلك ايضا والحق في الجواب ان يقال ان يملك جازا ن يملك به كل احد حتى
 يرد النقض والذي يملك ان يملك به كل احد حتى يرد النقض والذي يملك
 ان يملك غيره وهو في شمله فامل ثم اقول فيه بحث آخر ان التوكيل والتوكيل
 كالسر والاكسار ثم ليست شرعي ما معنى جاز **قوله** واجيب بان ذلك
 يتأكل الحكم **اول** في التوقيع المحكمة المجردة لا تعتبر في كل فرد خائفا
 وعدم انضباطها في الجنس فيضاف الحكم الي وصف ظاهر منضبط يدور
 معها او يقلب وجودها عند كاستقراء المشتقات واستجوابا انما
 الحكم الى الوصف هنا غير واضح فتأمل **قوله** ويجوز ان يقال ذكر الخاص واد
 العام وهو الحاجة لان الحاجة للضرورة **اول** ههنا كلام لان يقال قد يفتقر
 كذا قيل وفيه بحث لان التقليل بالضرورة الى احوال التوكيل بل لاضافة الى
 احوال الانسان **اول** فلا يجوز ان يباشر بنفسه **اول** الاظهر ان يقال
 فللمحاجة ايضا انهي الما لا يخفى **قوله** لان الحدود تدعى بالتسمية **اول**
 وكذا المقاص كاتر ويصح به لان فلا وجه لتخصيص الدليل الاول بالحد
قوله لان الحدود لا يعني عنها **اول** غير منقوض بمقتضى دفع حد السرقة
 لان الحق صار لله سبحانه وحد حق لو عفا المروق منه لا يثبت اليه ويصح
 الم يفسد باب الاستيفاء اصلا **اول** فيه شيء لكن المراد الاستعداد

الى الدوام في قوله

بالنسبة الى الذي لا يحسه كما هو جوابه **اول** عند حضوره استثنانا **اولا** والتمنا
 ان لا يجوز للبديلة **اول** وهو الذي ذكرناه يعين جواز التوكيل باثبات
 الحدود والقصاص **اول** لا يخفى عليك ان المشار اليه هو جواز التوكيل في
 الحقوق كلها لانه هو المذكور صريحا وهو الاطلاق لا يجعل لذلك بمنزلة
 المحسوس المشاهد مع ان ذلك هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله واما عندنا
 يوسف رحمه الله لا يجوز التوكيل في بعض الحقوق وهو ما ذكره الم و في الشرح
 تبعنا للافتاء في كل ما ظهر فليتا مل **اول** واستثنى ايضا الحدود والقصاص
اول الظاهر من سياق كلام الم ان المستثنى هو استيفاءها ولا يتوهم
 جواز التوكيل باثباتها حتى يحتاج الى الاستثناء **اول** بقي الحدود والقصاص
 آه **اول** لا يظهر ان يقال بقي الخصوصية في الحدود والقصاص **اول** وفيه نظر
 لانا لاننا ان الجواز لازم للزوم آه الظاهر انه حمل الجواز على الامكان لا على
 المفيد بحسب العدم ولزوم الزوم مما لا يتصل بالمنع **اول** ليس بجازم **اول**
 بل كناية كما صرح به في الفتح وفيه بحث فانهم صرحوا بان العدة في الفرق
 بين الجواز والكفاية هو جواز ارادة المعنى الموضوع له وعدم جوازها ولا يتوهم
 على ما ذكره الكاكي كيف وقد اعترف هو ايضا بان ما ذكره تكلفا رتبة
 فليجبه **اول** والتمنا ان قوله لا يجوز التوكيل بالخصوص الا برضا المخصم في حق
 قولنا التوكيل بالخصوص غير لازم **اول** فيه نظر فانا لاننا في قولنا ما ذكره
 فان مدلوله اشتراط صحة التوكيل برضى المخصم لا اشتراط لزومه به والتمنا
 ان في الجواز المقتضى من نفي اللزوم والمقصود بالا فارة هنا هو الثاني لا
 الاول اذ لا خلاف في **اول** والا فلا **اول** هل لنا في فرضه **اول** لانه وكما
 في الجواب والخصم **اول** لانه استجيب بقصود الدليل عن اعادة المدعي فانه
 كان علم التوكيل المدعي ايضا **اول** والمستثنى للغير **اول** يعني المستثنى للمدعي
اول فكان خالصا **اول** الظاهر ان يقال لهما الا انه داعي عبارة الد
 فافهم والتصديق في قوله راجع الى الموكل **اول** قال صاحب النهاية ان
 هذا المقيد آه **اول** في الكافي اعلم ان من شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن

سئلنا عن ذلك ليس بجازم
 فيه نظر فانا لاننا في قولنا ما ذكره
 ان المستثنى للغير
 وان المستثنى للغير
 ان المستثنى للغير
 ان المستثنى للغير
 ان المستثنى للغير
 ان المستثنى للغير

ملك التصرف لان التوكيل يستفيد ولايته التصرف منه ويقد ر عليه من قبله
 ومن لا يقدر على شيء كيف يقدر عليه غيره وقيل هذا على قولنا يوسف محمد
 رحمه الله فاما على قولنا ابي حنيفة رحمه الله فالشرط ان يكون التوكيل فاما ان يكون
 الموكل بالكل للتصرف فليس بشرط حتى يجوز عند توكيل المسلم الذي يستأجر
 الخمر والمخزير وتوكيل الحر المحلل بالبيع الصديد وقيل المراد به ان يكون
 مالكا للتصرف نظر الى اصل التصرف وان استغنى لعارضه وبيع الخمر يجوز للمسلم
 في الاصل وانما استغنى بعارضه لانه ياتي في هذا الوجه للام للعهد ويستقيم
 الكلام على مذهب ابي حنيفة رحمه الله ايضا فليتا مل **اول** ومنشأ هذا
 التوهم **اول** سببه الى هذا الكلام الا فتا في قولنا حتى يكون معناه ملك
 جبر التصرف آه **اول** ينبغي ان يراد بحسب التصرف الذي يتعلق بحمل التوكيل
 لظهور ان الموكل لا يملكه غيره **اول** احتراز عن الصبي **اول** يعني المحجور
اول فان لا نسب بكلمة من جبر التصرف **اول** لا يخفى عليك ان مدخل كلمة
 من هو قوله من ملك دون التصرف فالجواب ان مراده ان المالك للتصرف
 المخصوص لا يقدر حتى يستقيم دخاله من في من ملك لكن ظاهر ان المراد
 بحسب التصرف المخصوص فلذلك قال فان لا نسب ثم ان النسبية قد فاقا
 في قوله ويقصده كما لا يخفى **اول** يحتمل احكام ذلك التصرف **اول** الى التصرف
 الموكل **اول** وحسب الاحكام **اول** اي جبر احكام جبر التصرف **اول** قال
اول يعني قوله يحتمل احكام ذلك التصرف **اول** لانه يلزم الاحكام
اول حتى لا يملك الوكيل بالتسري المبيع ولا الوكيل بالبيع التمن **اول** في
 الثاني **اول** يعني به قوله وحسب الاحكام **اول** احتراز عن الصبي آه
اول يعني في الصبي المحجور لعل مراده انه مؤكدا للاحتراز عنها لا يقال الصبي
 قد يلزمه الاحكام كما اذا باع او اشترى بوجه له لان المراد بحسب احكام التصرف
 الذي يباشره بنفسه **اول** وهذا اصح **اول** ويؤيد تخصيص المعطوف
 عليه باقائه الدليل **اول** قوله لان الوكيل دليل آه **اول** صورة القيا
 الموكل ملك التصرف للوكيل وكل من هذا شأنه يجب ان يكون مالكا للتصرف

حسن التصرف

بقوله لان الوكيل اشارة الى دليل الصغرى وقوله فلا بداه الى الكبرى **اول** ما شرطت
قوله يعني ما شرطت الوكالة به **قوله** والجواب ان الوكيل من حيث هو وكالة
قوله كيف يقال هذا اذا وكلت ميا بيع الخرفانه لا يعقل فيه ما ذكره **اول**
 عليك حبس المصرف من جهة الوكيل على ان الملك يثبت له خلافا **قوله** لا
 عليك من جهة الوكيل على هذا الوجه **قوله** بحيث يلزمه احكام ما باشر الوكيل
قوله فيه بحيث لا يستلزم ان لا يصح توكيل الوكيل الماذون له به لفقد شرطه فما
 اسرع ما ينبغي ما قدمت يداه **اول** ويقصده **قوله** فيه تأملوا الظاهر
 ان قوله ويقصده عطف تفسيرى على قوله من يعقل العقدة لاسرط آخر
 ويؤيد ان يستدل عليه بدليل يخصه وايضا عدم كونه هازلا في العقد
 صحة ذلك العقد لاسرط صحة الوكالة **اول** لانه يقوم مقام الموكل **اول**
 هذا تعليل لقوله ويستلزم ان يكون الوكيل **اول** وهذا **قوله** يعني التعليل
 اشارة الى قوله لانه يقوم مقام الموكل **اول** يستلزم **اول** حيث كفى مجرد كونه
 من اهل العباد **قوله** الى ان معرفة الغبن ليس من الفاحش ليست بشرط
قوله ولهذا لم يذكرها العلامة الشافعى في الكافي ولم يرد تفسير قوله يعقل
 العقد على ان قال ان يعرف ان الشراء جاب للبيع سالب للممن والسعي
 عكسه **قوله** ومعرفة ان ما زاد على به يتم الى قوله كما لا يطلع **قوله** قوله ومعرفة
 مستفاه وقوله كما لا يطلع خبره **قوله** كما لا يطلع خبره **قوله** كما لا يطلع عليه
 احده **اول** فانا نرى كثيرا من الصبيان يعرفون ذلك من غير اشتغال علم
 الفقه بل بالسماع من الثقات وكثرة المباشرة بالاعمال ثم قد
 يقام التمكن من الشيء مقام ذلك الشيء كما سبق في مباحث عدم قبول سفاهة
 الاعي في هذا الكتاب واما فيما نحن فيه فالتمكن من المعرفة بالعقل ذلك
 موجود في الصبي الذي كلامنا فيه فليست تأمل **قوله** الم وما وكل الحر البائع
 او العبد الماذون مثلها جاز **قوله** فلا صد بالشرعية ولو قال كلامهما
 كان استلزامه توكيل الحر البائع مثله والماذون وتوكيل الماذون
 مثله والحر البائع والمراد الماذون والصبي العاقل الذي اذن له الوكيل

والعبد الذي اذنه الوكيل انتهى وفيه تأمل **قوله** والماذون البالغ **قوله** والعقل
 البالغ هو **قوله** ويفهم جواز توكيل من فوقها بطريق الاولى **اول** ما فوى الحر
 البالغ هو الحر البالغ الكائن من اهل دار الاسلام المسلم فان النزع قد يتقدم
 رتبة على الجنس كما مر في موضعه **قوله** لان الموكل مالك للمصرف والوكيل من
 اهل العباد اه **اول** قوله لان الموكل يعقل لقوله جاز ولكن بقي هنا بحث فانه
 لو صح هذا الدليل لزم صحة توكيل الوكيل او يقال المراد بالوكالة التصرف لهما
 استقلالاً من غير استفادة من غيره وفيه شيء يخرج الوكيل الماذون به
 والظاهر ان الشؤل لم مقصود ايضا **قوله** والعبد من اهل التصرف **قوله** كان
 اللان بحسب الظاهر ان يقول والعبد ايضا من اهل العباد الا انه سلك
 هذا الطريق لتكليفه ببيان اهلية العبادة مع دفع ما يري ظاهرا من عدم
 هذا التوكيل لكونه بمنزلة جاز لا يتقدم على شيء فليست تأمل **قوله** العبد الذي
 يعقدها الوكيل على ضربين **اول** الظاهر ان القسم الى الضربين باعتبار
 الاضافة الى نفسه والى الموكل لابعبار يتعلق الحقوق بل هو حكم القسم وانما
 سلك الم هذه الطريقة قصر المسافة حيث بين القسم ضمنا وحكما صريحا
 بكلام واحد فليست تأمل لانه لما كان الحكم مقصودا ذكره صريحا **قوله** جوابا
 قاله الشافعى **قوله** خلاصة الجواب انكم ان اردتم ان الحقوق تابعة بحكم
 التصرف الثابت اصاله فتمسك وما نحن فيه ليس كذلك وان اردتم مطلعا
 فم وهل النزاع الا فيه **قوله** ونقريه ان الملك يقع للموكل ولكن يعقد الوكيل
 على سبيل الخلافة **قوله** قوله على متعلق بقوله يقع والمعنى ان الملك للموكل
 يقع على سبيل الخلافة **قوله** والسبب العقد موجب احكامه للوكيل **قوله** قوله لو
 متعلق بقوله موجب **قوله** فان قيل قوله لانه ظاهر الى قوله فانه يقول **قوله** القهر
 في قوله فانه راجع الى ابي ظاهر **قوله** وهي ان الملك ثبت للوكيل **اول** وسبق
 اننا انه مقتضى القياس **قوله** وفيه نظر لانه يخالف الحلاق قوله صلى الله عليه
 وسلم **قوله** المطلق يصرف الى الكامل كما نص في كتب الاصول والملك الكامل
 هو الملك المستقر **قوله** وقال القاضي بوزيد الوكيل نائبه **قوله** والوكيل

الغالب الماذون جاز فيه بعينه الا ان يعنى
 فليست تأمل المانع في الكبرى

الوكيل

يظهر من كلام المم انه اختار قول ابي زيد الا ان يول قوله كان اصلاحه المحق
 ويجعل على المبالغة في التثنية **قوله** ثم ينقل الى الوكيل من قبله **قوله** يعني
 بان يوكله **قوله** المم وفي مسئلة الغيب فصل يذكره الى قوله واذا اشترى
 الوكيل ثم آه **قوله** لقصر عليه فتصوّر بل الظاهر عموم الحواله لما يذكره في فصل
 في البيع بقوله ومن امر رجل ببيع عبده فباعه وقبض الثمن ولم يقبض منه
 على المشتري بعباده **قوله** لو كان من ثبات آدم **قوله** منقوض بالتوكيل بشرى
 العبد وبيعه فتأمل في الفرق **قوله** ان الحكم ينقل الى الوكيل **قوله** هذا على
 قول الكرخي **قوله** او ثبت خلافه **قوله** هذا على قول ابي طاهر الدباس **قوله**
 والضرب الثاني من اخوة العتق على ما لا **قوله** والضرب مبتدأ والمجمله
 التي بعده يعني قوله من اخوة اخوة وقوله والضرب الثاني العتق التي
 ذكرت في الضرب الثاني لان اخوة اخوة حرم من اخواتها وانما سترناه لان العتق
 على ما لا واخوة من معمولات الضرب الثاني لان اخوة كما لا يخفى قال العلامة
 النسفي في الكافي والعقود في كل عقد يضيفه الوكيل الى موكله كالسكاح
 المخلع والصلح عن دم العبد والعتق على ما لا والكتابة والصلح عن اكرار يتعلق
 بالوكيل دون الوكيل انتهى **قوله** واما الصلح الذي خارجي البيع وهو الصلح
 عن قرار **قوله** فيه بحث فانه ليس كل صلح عن قرار خارجي البيع لما يجي
 ان كل شيء وقع الصلح عليه وهو مستحق بعقد المداينة لم يحل على المعاوضة
 فتفسيره ليس بجيد **قوله** او يرهنه فقبض الوكيل **قوله** زيد من عنده
 محله فان الحكم كذلك وان لم يقبض الوكيل **قوله** المم لان الحكم فيها ثبت بالتب
قوله اي قبض الوكيل وفيه بحث بل المراد قبض الموهوب له وابناه **قوله** فقوله
 فلا يجعل اصيلا مستضاء اصيلا في الحكم وليس لكلام فيه وثق ذلك
 بال الحكم **قوله** اذا لم يكن اصيلا في حق الحكم لا يكون اصيلا في حق المحق
 والوكيل الضرب الاول اصيلا في حق الحكم ويثبت للوكيل خلافه عنه فكان
 اصيلا في حق المحق فلا حاجة الى ما ذكره مع توجه المنع الى ما اشار اليه
 من حديث الاولوية بل الثاني من صحة القياس فضلا عن الاولوية

العلة فيما لا يقبل الحكم الانفصال عنها الا التلاشي وكونه اسقاط الاضعف
 العلية والتلاشي هنا مفقود فان الجامع **قوله** يجعل العبارة سفارة فنيا
 احتاج الى القبض والي اضعفها في العلية **قوله** الضمير في قوله لضعفها راجع
 الى العبارة **قوله** ورد بالتوكيل بالشرائه فانه امر يقبض المبيع **قوله** هذا
 اجمالي ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان ارادته امر يقبضه قبل العقد
 كذلك وان ارادته امر به بعد العقد فسلم ولكن ليس ملك الغير وكذلك
 في الاستقراض فان المستقرض لا يكون ملك المستقرض بمجرد العقد فليست
قوله واجيب بانه هلا جعل محله **قوله** فيكون التصرف بمنزعة السند **قوله**
 واجيب بان ذلك محل ايفاء القرض **قوله** يول الى بطلان السند ثم قول
 يعني التفصيل المتعلق بالوكالة بالشرائه صار ملك الغير فلم يصح وكيفيته
 تفصيله من الشارع في الدرس الثاني من فصل البيع فراجع **قوله** باقامة
 الموكل **قوله** مضاف الى الفاعل **قوله** فالجواب نا اعتبرنا العبارة محلا
 للتوكيل في الاستقارة وهو ما ضرورة صحة العقد خلفا عن بدله **قوله**
 وفيه نظر فانه لو سلم ما ذكره من قصة الخلفية وانما هي بدع عن خلفه يصح
 خلف عن بدع يصح ان يكون محل التوكيل لامطالما والبدع في الاستقراض
 لا يصح لذلك فلا يلزم الاجتماع المحذور فليست مل **قوله** قال في الايضاح
 التوكيل والاستقراض لا يصح **قوله** بخلاف التوكيل بالاستقارة والائتمان
 حيث لا يلزم فيها التبليغ على وجه التساهل وفيه بحث فانه قال في الخيانة
 ان وكل بالاستقراض ان اضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ذلك فلا
 استقرض منك كذا او قال اقرض فلانا كذا كان القرض للموكل وان لم يصف
 الاستقراض الى الموكل يكون القرض للموكل انتهى **قوله** الا ان بالغ على سبيل الرضا
قوله يصحح الكلام القائل بقدر الامكان محل توكيله على الرضا بخلاف ما
قوله المم ان كان يقع المقامه عند ابي حنيفة ومحمد لما ان ملك لابرأ
قوله قوله ان الموصلي في قوله ان كان قال في النهاية قوله ان كان يقع المقامه
 آه يعني كرهه من مشتري دين وكل مقامه ميسود وقتي كنهان

الدليل
 بان محله الدين
 مستند بان محله الدين
 وانه امر

وان الامر بالشراء

وكيل بود بسبب انكم وكيل مرابا شترير اما لكست مردايشان ولكن وثقت
 كه شترير بر موكل وبر وكيل دين بود دين شترير ما دين موكل مقاصه شود
 ودين وكيل في انهي وانست جنين بان الحق ان يقول موضع قوله ولكن وثقت
 آه ولكن وكيل ضامن ميسودين موكل لا بخلاف موكل فافتراق لطايق الشرح
 المشروح **وله** لكنه يضمن للموكل في الابراء والمقاصة **اول** فافتراق **وله** و
 الجواب ان القول بالموجبة **اول** لعل هنا مسامحة **باب** الوكالة
 بالبيع والشراء **فصل** في الشراء **وله** وقدم فصل الشراء لانه
 ينبغي **اول** ولان الوكالة بالشراء اكثر وقوعا واس حجة من التوكيل بالبيع
 الا يري ان اكثر الناس يوكل ولده او خادمه لشراء الخبز والتم وغيرها
 كل يوم مرات ولا كذلك بالبيع **وله** الم وصفه **اول** اي نوعه كما سيقدر
 به بعد **بسط** **وله** والمراد بالجنس ما يشتمل اضافة **اول** سواء كان نوعا
 او مخصصا كالرفيق **وله** وبالنوع التصف **اول** وفيه بحث ان الحمار
 نوع وليس بصف مطلق **وله** والاول لاحاجة فيه الي ذكره **اول** من الجنس
 والنوع والثنى صريحا ولا يد من ذكر بعضها صريحا في الثاني فلا يراد
 يقال في الثاني لا تتم الحاجة الي تسمية الجنس لما سمي انه اذا سمي نوع
 الدابة بيع الوكالة فان عمم الذكر للضمين ايضا يقال الجنس والنوع قد
 ضمنا في الاول فليتام **وله** الم والاصل الجهالة **اول** والاكتفاء
 بعلومية الجنس والنوع او الجنس ومبلغ الثمن على ما علم فيما تقدم من
 قوله ليصير لفعلا **وله** فلو اعتبرناه لكان ما فرضنا توسعة ضيقا حرجا
 وذلك خلفا لجل **اول** فيه ثني **وله** وان بين النوع ولم يثن الوصف كالجود
 وغيرها فكنك **اول** يعني فكذلك جازت الوكالة **وله** فيقدر
 الامثال **اول** وان بين الثمن **وله** الا انا وصفها **اول** مع ذكر الثمن
وله الم وان سمي ثمن الدار ووصف جنس الدار والتوب جاز معناه نوع
اول وفي شرح الجامع الصغير للامام الترمذي ولو قال اشتر لي جارا او فرسا
 او ثوبا يهوديا او هرديا صح التوكيل وان لم يثن الثمن لان هذا جهات لا يمكن

كذلك

يمكن ذكرهما بحال الامر ولو قال اشتر لي جارية او عبدا او لؤلؤة او دارا ان
 بين الثمن صحت الوكالة والا فلا لان جهالة هذه الاشياء اكثر من جهالة
 واقل من جهالة الثوب انفق ولا يخفى عليك تخالفه المذكور في الهداية للمنفعة
 الكتاب **وله** **اول** ويجوز ان يكون الواو في قول الم ووصف جنس الدار
 او حتى لا يخالفنا في سائر الكتب كالكا في وغيره نعم الموافق كلامه السابق
 ابقاء الواو على معناه فليتام **وله** وارجح بالاعتبار من القياس **اول** لا
 ان يقال من الحقيقة **وله** فاقول في يحق ذلك العرف يعرف **اول** نسبة
 هذا الكلام الي نفسه عجيب بان صاحب النهاية ذكر ما يدل على ما قاله من
 المبسوط والذخيرة فقال بعد نقل كلام المبسوط وذكر في الذخيرة فاذا
 وكل رجلا بان يشترى له طعاما ودفع اليه الدراهم صح التوكيل استحضرا
 ويصرف التوكيل الي الخطة ودقيقها وجزها وحكم الدراهم في تعيين
 واحد منها ان كانت الدراهم قليلة بحيث لا يشترى بمثلها في العرف الا
 الخبز ولا يذهب عليك ان ما ذكره بقوله **اول** هو ما في الذخيرة بعينه
وله الي الخطة ودقيقها **اول** الاولي ان يقول وجزها ايضا **وله** و
 لهذا اي ولكون الحقوق كلها اليه **اول** الشارح يتبع في هذا التفسير
 الاتفاق في وفيه بحث فان الاول ان يقول اي لما ذكر من لادله على جواز
 التدقيق التسليم وعدم جوازه بعد الا بانه اذا لا يتفرع قوله لا بعد
 على ما ذكره مع انه مذكور في حق التفرع ولتقطعه على ذلك لم يذكره
 الشارح قوله لا بعد بخلاف الاتفاق فليتام **وله** الم فان الوكيل
 يبيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره **اول** لان الحقوق ترجع اليه
 فيكون الطعام دينا في ذمته كما ان الثمن يكون دينا في ذمته الوكيل البشري
 فليتام فان لا ثم ان الثمن دين في ذمته الوكيل **وله** فلم لا يجوز ان يكون
 المال **اول** يعني ان يكون الثمن **وله** وبالمض على خلاف القياس
اول المراد من المض هو ما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اني
 عن بيع ما ليس عند الانسان وخصص في السلم كما مر في اول باب السلم **وله**

فان بين الثمن
 وان بين الثمن

فان بين الثمن

فان بين الثمن

فالجواب هو الجواب من السؤال **اول جواب** بتغيير الدليل واعتراف بعدم تمام
الدليل الاول **قوله** وهو مشكل فان الوكيل اصل في باب السعي **اول** وهذا
الاشكال نوار على ان يعلو ايضا ونص عبارته وقال في النهاية هذا اذا كان
الوكيل غائبا عن مجلس العقد واما اذا كان حاضرا في مجلس العقد فيصير كات
الوكيل صار ف بنفسه فلا يعتبر مفارقتا الوكيل وعمره الى خواهر زاده رحمه الله
وهذا مشكل فان الوكيل اصل في باب السعي حضر الموكل اولا بحضوره ذكره
بعده باسطر فقال المعتبر بقاء العاقد في المجلس وعينية الموكل لا يضر
وعمره الى وكاله المبسوطة والاطلاق ساير الكتب دليل على ان مقدار
الوكيل لا يعتبر اصلا ولو كان حاضرا انتهى وعليك بالتأمل **قوله** لانه كما لا يجوز
الوكالة من جانب المسلم اليه فكذا ذلك الرسول **اول** لغوم الدليل لنفي الرضا
ايضا كما ينهم من قوله لا اطلاق ما يدل على بطلانه فليست مثل والمراد من
الدليل في قولنا لغوم الدليل ما ثبت ضرورة على خلاف القياس لا يصدق
قوله والا لكان افتراقه **اول** فان ذلك انما يكون اذا عقد الموكل بنفسه
ولم يقبض فارق صاحبه ثم ارسل اذ لا معنى للارسال قبل المفارقة **قوله**
ايصار الوكيل كالبائع من المشتري **اول** الظاهر ان يقال كالبائع من الموكل
قوله وبحقيقته ان التبرع انما يتحقق اذا كان الدفع بغير اذن الموكل والاذن
ثابت ههنا دلالة **اول** لا ظهر بتدليل الاذن بالامر لا يرجح الى قوله امر
قوله والمجلس في المسلم غير مقصور **اول** يعني غير مقصور شرعا **قوله** لا ت
المبادلة تنقضي الرضا **اول** فيه تأمل **قوله** والثاني ان يقال **اول**
جواب عن قوله لانا لوكل صار قابضا بيد كذا لا جواب بعد تسليم
قوله ويرجع الموكل على الوكيل اذا كانت قيمته اكثر **اول** مخالف لمخرج
الوقاية لصدا الشريعة قال فيه وان كان بالعكس فغدر فريض عشرة
فيطالب الخمسة من الموكل انتهى اذ يقول بالعكس ان يكون اقيمة عشرة و
التمن خمسة عشر **قوله** وليس له حق المجلس فيه صار قابضا **اول** لا ظهر ان
يقال فصار قابضا **قوله** لنفي قولها **اول** يعني صريحا **قوله** يعني

لنفي الرضا

اذا المشتري **اول** اي المشتري الجوس كما يدل عليه كلام الاتفاق **قوله** فربه وكذا
اول يعني رده على الوكيل **قوله** في يد الوكيل بعد المجلس **اول** وكذلك
لا يفسخ اذا ملك قبل المجلس فلا يكون كالمبيع مطلقا **قوله** ولا يحنق ^{الله}
انه امر بئرا عشرة اوطال **اول** يعني لا تم اتمامه بصرف الدراهم الى الم
فان الشراء جالب للملك فالوكيل لجلب عشرة اوطال لا لسبب لقدمه لا
انه ظن ان ذلك المقدار يساوي درهما **قوله** لم يثبت لعدم التوكيل **اول**
اول لم يثبت على الموكل او مطلقا الثاني ثم والاول لا ينفقه **قوله** واجاب
عن الاول الامام حميد الدين **اول** ويجاب ايضا بان العشر هنا ثبت
والعشرة داخله فيه بخلاف الطلاق فانها لا تنفذ على الوكيل لعدم الملك
ولا على الموكل لعدم الامر والموافقة شرط فيه فليست **قوله** والجواب ان
الزيادة مما تبدل منه لا بدل مكان الفرق ظاهرا **اول** ذكر العدد المنع
الزيادة والنقصان وذلك هو الاصل لان العدد خاص في مدلوله على
ما عرفت في الاصول وقد يكون المنع بالنقصان وقد يكون بالمنع في الزيادة
قضية وفي صورة الوكيل ببيع العبد معلوم ان ذكر العدد لمنع النقصان
فقط اذ لا ياتي احد عن زيادة في ماله وفي صورة التوكيل بئرا الخ لا
يدل على الحمل على خلاف الاصل اذا الظاهر ان عشرة اوطال يكفي في مقصود
وماله وهو نصف درهم يبقى له فحمل عليه فليست **قوله** بخلاف **اول**
مخصوص بمثل اللحم مما يسرع اليه الفساد ولا يستعمل ما ليس كذلك من
المشليات ثم يجوز ان يسرع باللف وقطعه كحمله فانه يكون للموكل ايضا
قوله الم ولا ينفقه عن نفسه ولا يملكه **اول** وما ينبغي من ان الغرل للحمل
لا يتوقف على العلم فلا تعلق له بما نحن فيه اذ المراد هناك ان الغرل للحمل
من الموكل لا يتوقف على علم الوكيل **قوله** لان المتعارف نقد البلد **اول**
والمرور عرفا كالمشروط شرط **قوله** لكونه عضيا **اول** قوله لكونه
عضيا **قوله** وانما يكون عضيا اذا نقد وليس بالاذم **قوله** لوقوع الشراء
لصاحب الدراهم **اول** قوله لصاحب متعلق بقوله لوقوع **قوله** ويجوز

ان يكون قوله حلا **اول** حتى يلزم الفصل بكلام اجنبي هو قوله او بفعله آه
 بينا لعل وهو قوله علي ما يحل له شرعا وتحليله وهو قوله اذا الشراء لنفسه آه
ولم ويضيف الثمن الى غيره آه **اول** الاظهر في العبارة ويضيف اليه ما دام
 غيره **قوله** والاول اولى لان الاول يصير غاصبا دون الثاني **اول** فيكون
 الاول صوابا **فلم** لم لانه كاله ظاهرة علي ما ذكرناه **اول** قوله علي ما ذكرناه
 حال لاصلة للذات لانه واراد بقوله ما ذكرناه قوله حلا بحاله علي ما يحل له شرعا
 او بفعله عادة آه **فلم** لم وان توافقا علي انه لم يحضر النية **اول** هنا احتما
 آخر ان احدهما ان يقول الوكيل لم يحضر في النية فقال الموكل بل نويت لي
 والثاني عكس هذا **فلم** لم قال محمد هو للعاقبة **قوله** لا بد لمحمد رحمه الله
 فرق بين صورة الكاذب والتصادق وهو ظاهر فان النية متقدمة علي
 الاصله وتاييد كلام من ادعي النية له بنقده من دوايمه **ولم** لانه اذا كان
 النقص من مال الموكل والشراء **اول** ايل الوكيل **ولم** وخلافها فيما اذا
 تصادقا **اول** معطوف علي قوله تفصيلا انا اشتريته **ولم** واجيب عن
 ذلك باننا نقول ان الشراء بتلك الدراهم متعين **اول** بحيث يكون هي مسوقة
 اليه **قوله** وانما نقول الوكالة تنقيد بها علي ما سيجي من اننا نعتين في
 الوكالات **اول** ولا يلزم من تعينها في الوكالة تعينها في الشراء **قوله**
 واذا اعتدت بها لم يكن الشراء **اول** الاظهر ان يقول واذا اعتدت بها
 فاذا اضاف الشراء اليها تعين ان يكون بموجب الوكالة فذكر **قوله** نفيا
 لقول بعض مشايخنا **اول** انت خير بان نفى قول ذلك البعض انما
 يحصل ببيان الخلاف في مسئلة الشراء في صورة التصديق انه لم يحضر
 النية الا ان يقال مراد تأكيد ذلك النفي حيث جعل مسئلة الشراء مشبهة به
 فليتامر **فلم** لم اجزعا لا يملك استينافه **اول** قال اصدر الشريعة
 اجزعا لا يملك استينافه فانه قد لعل الباء وهو ولي **قوله** لم وهو
 الرجوع بالثمن **اول** اي الخيار المذكور اسندا ليعا الرجوع واسنادا لاجاز
 او رجوع الي ما لا يملك والمراد بالرجوع بالثمن سببا عن العقد او بقدر

المضاف في قوله استينافه اي استيناف سببه **ولم** لان الامور اجزعا لا يملك
 استيناف سببه وهو الرجوع بالثمن آه **اول** الاظهر رجوع منه هو الي الخيار
 المذكور في ضمن اجزعا جعل اسناد الرجوع اليه من قبيل الاسناد المجازي
 فلا يلزم في ارتكابه المحذوف بلا قرينة ظاهرة ولا المجاز في جعل الرجوع
 بجزاعه هكذا قبل وانت خير بان ذلك ليس اولى منه حتى يقال لا يلزم آه
قوله وان كان الوكيل يشراء عبدا بعينه ثم اختلفا والعبد جني فالقول
 بالامور **اول** هذا هو الموعود بقوله والاول سيجي **قوله** وانما عند بي حنيفة
 رحمه الله فانه لا الهة فيه آه **اول** اشار بتوزيع التوكيل الي دفع ما يعترض به
 هنا من ان الاصل في الدلالة الاطراد وهذا لا يطرد علي اصل بي حنيفة
 رحمه الله فان لا بد ان اقر علي الصغير والصغيرة بالسكاح ليصح لا قرارا لا
 سببته وكذا وكيل الرجوع والرجوع ويولي العبد اذا اقر بالسكاح لا يصح
 لانيه عند بي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبه معي ان لم يملك استينا
 العقد قال الاتقاني في جوابه لانه ان يملك استيناف العقد مطلقا بل
 يملكه مقيد بحضرة الشهود ولم يكن شهودا للسكاح حضورا وقت الاقرار
 فلم يملك الاقرار لانه يملك الانشاء بالاشهود انتهى وفي قوله لانه يملك
 استيناف العقد مطلقا بل يملكه مقيدا بحيث فان ملك الاستيناف يار
 مع الصورة كما ذكرنا ثم قال الاتقاني وقول بعض المشايخ ان قوله يملك
 استينافه وقع علي قولها وقوله لا الهة فيه وقع علي قول بي حنيفة رحمه الله
 بعيد عن العقول لان الرجوع دليل بي حنيفة رحمه الله لا قوله ولا الهة فيه وحده
 انتهى وقوله ان لم يوجد في موارد النقص ممة فانقص متوجه ايضا ف
 ان وجدت فلا حاجة لدفع السؤال الي التوزيع **قوله** لان الوكيل يشراء
 شي بعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال عينة الموكل
اول لا يجوز ان يشتري الوكيل بالوكيل بمثل ذلك الثمن وهو مخالفه
 ايضا لما سبق **قوله** وان كان غير منقود فالقول بالامر **اول** فيه بحث
 فانه اذا تصادقا علي الشراء وابنته الوكيل ينبغي ان يلزم الامر ما ذكره ابو

من الدليل فيما اذا كان حيا فليتا مل فان الظاهر ان مراد الامر من قوله اشتريته لنفسك
انك خالفني الا ان الظاهر من حال المسلم ان يبي وعده ولا يفرع والقول قوله
من يملك بالظاهر والقول بان الظاهر لا يملك الاستحقاق مشترك الا ان كان
اي لا ان يملك المشتري له **اول** قوله له متعلق بالمشتري اي المشتري لا يملك
ولم ويجوز ان يكون معناه الا ان يملك فلانا العبد المشتري لاجله **اول** الضمير
في قوله لاجله راجع الي قوله فلانا **قوله** بناء على ان روايتين بكسر الراء وفتحها **اول**
قال الاقاني والكاكي رحمهما الله في شرحهما والمشتري بكسر الراء وهو الظاهر
من كلام محمد رحمه الله وان كان للفتح وجه على معنى الا ان يملك المشتري العبد
الي المشتري له انتهى وهذا هو الوجه لتعين المفعول بلا واسطة للاولية
على ما صرح به القاه **قوله** لوجود التراخي الذي هو ركن في باب البيع **اول** اي هو
شرط وتمام ركنا مجازا **قوله** الم ومن امر رجلا بان يشتري له عبيدين باعيانهما
اول من قبل فقد صفت قلوبكما فان صيغة الجمع استعملت في الشيء مجازا
قوله الم فاشترى احدهما مجازا **اول** اي يملك القيمة او بما يتقارب فيه التاميمية
الاستدنا **قوله** فقد لا ينفق الجمع بينهما في البيع اي في الشراء **اول** لاجبة
الي اخرج كلام الم عن ظاهره بتفسير البيع بالشراء يجوز ابقاء البيع كلام
الم على حاله كما لا يخفى **قوله** الم لان شراء الاول قائم **قوله** في الكافي فان قيل
لخلاف قد تحقق والشراء لا يتوقف فكيف يكون كله للكل قلنا العمل بالبيع
او بمن العمل بالدلالة والكل مخرج باكتساب العبد بالثمن وانما علمنا بالاد
ان الم يعارضها الصريح فاذا جاء الصريح بطل العمل بها انتهى فلا يعتبر بخلافه
الدلالة ان حصل موافقة الصريح فيكون من قبيل التيقن **قوله** لان التوكيل
وان حصل بطلان لكنه يتفقد بالمعارف **قوله** في تقريره فتصور **قوله** الم
كما اذا اشترى بدين علي غير المشتري **قوله** قال في النهاية مقدم كما اذا اشترى
المشتري شيئا بدين علي غير نفسه انتهى قال الاقاني يعني كما اذا اشترى
الوكيل بدين علي غيره كما اذا امر زيد مثلا ان يشتري بدين لزيد علي غيره شيئا
من آخر فانه لا يجوز لكونه تملكك الدين من غير من عليه الدين فكذا ما

فيه وهو ما اذا امر الوكيل ان يشتري بدين علي الوكيل عبدا بغير عينة انتهى فينكر كلام
وكلام النهاية تفاوت لا يخفى **قوله** وانما خصهما بالذكر لرفع ما عسى يقع
اول فيه تامل **قوله** قال في النهاية هذا القول اي التيقن **قوله** ثم قال **اول**
ان الداهية **اول** يعني قال في الذخيرة **قوله** لان المراد به هو الوقت بشيئا
ان **اول** فيه نظر فان الوقت عادي لا شرعي فافهم ثم اعلم ان الضمير في قوله
به راجع الي التيقن **قوله** وقطع الرجوع **اول** عطف على قوله توقف بقاء
الوكالة كما لا يخفى وفائدة ثانية **قوله** على المكل **اول** متعلق بقطع الظاهر
ان يقال عن بدل علي **قوله** ولما قل ان يقول **اول** تامل فيه **قوله** والجواب ان
الم لم يقر من بان ذلك قول بعض المشايخ **اول** فيه نظر ان لا يفصل بين
الكتاب بين ما قبل القبض وما بعد كما مر **قوله** من التيقيد بعدم التسليم
اول حيث قال فلم يسلمها **قوله** ورد بانه يخالف **اول** الرد الاقاني الي
آخر قوله بل لما قيد الم **قوله** بطلت الوكالة **اول** وبدل على ظاهر الفادة
الاولي **قوله** لتلاقي فم ان الوكالة تبطل اذا استهلك **اول** فيكون استهلك
على بناء المفعول **قوله** لانه يضمن الداهية **اول** بخلافه اذا هلك فانه لا يضمن
قوله وذلك ليس بملك **اول** ان يقول اذا قبضه يكون عينا **قوله** واعتبر
بانه لو اشترى شيئا **اول** يخالف لقوله فانه لا يجوز لذلك **قوله** واجيب بان
عدم الجواز ههنا لكونه بيعا شرط وهو اداء الثمن على الغير **قوله** لتفقد لا
تفتن في المعاوضات فكيف يصح حديثا لا اشتراط **قوله** الم فالقول قوله
الماور **اول** قال صدر الشريعة بالامتن **قوله** الم وطره **اول** يعني ما مر محمد
رحمته **قوله** الم لانه امين فيه **اول** ولم يعتبر هنا المبادرة الحكيمة لسبق
الامانة المبادرة والسبق من اسباب الترجيح **قوله** الم فالقول للكل **اول**
يعني لا يلزم الامر فيكون قوله مقبولا مع الامتن **قوله** الم لانه خالف حيث
اشترى **اول** ولان فيه عينا فاحشا فلا يلزم الامر **قوله** معنى قوله فالقول
للأمر بما كان **اول** وانما جدير بانه يلزم في الجمع بين الحقيقة والمجاز
لكن الم يجوز ان كان بسببين مختلفين وكلام في وجود القرينة

الصادقة فانها ليست بظاهرة مناظرة لها في المسئلة الثانية **قال الم** وقد
 ذكر معظم بين المتألف **اول** ونظيره ما ينبغي في باب التحالف من قوله صلى الله
 عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله البائع **قال الم** وهو اظهر
اول وانما كان اظهر لان تصديق البائع لورفع الخلاف وصار تصادقهما
 بمنزلة انشاء العقد بقي قوله مع ميمته بلا فائدة **فصل** في
 التوكيل بشرائه نفس العبد **قول** لما كان شراء العبد نفسه من مولا معتاقا **اول**
 اي وكالة فيتناول المسئلة ان في الاولي شري نفسه بوكيله في الثانية
 وكيل ايضا الا انه خالف امر الموكل ولا يخفى عليك ما فيه بل لا يتناول الكلام
 الا المسئلة الاولي ان اريد اشرائه وكالة ولا فلا الثانية لا غير فيحتاج الى ان
 يكون بقدر الكلام في قوله لم يكن من مسائل التوكيل به من مسائل ولا يظهر
 ان يقال لما كان تصرف الوكيل في هذه الوكالة شري على تقدير واعتاقا على
 تقدير بخلاف غيره ناسب ان يذكر في فضل على حدة في قوله من مولا اعتقا
 على ما لا مسامحة فان الاعتاق انما هو بيعه من نفسه **قول** وكلام الم
اول اي على سبيل البدل **قول** وجعل المصدر مضافا الى الفاعل والمفعول
 وذكر احدهما متروكا **قول** والاولى ان يقدر المضاف اليه والمتروك
 كلاهما امرعا مثل ان يقول في توكيل شخص شخصا واحدا حتى يتباد
 كلام الم معا على انه لا يبعد ان ينزل التوكيل منزلة اللزوم **قول** كان اعتاقا
 بلا بدل **قول** لان اللف المؤذي ملك الوكيل قبل الاعتاق لكونه كسبه و
 يصلح ملكه بدلا عن ملكه **قال الم** الا ان ماله في يد حقه لا يملك البائع
 المجلس بعد البيع **قول** فلا ان يملكه كونه قابضا لنفسه بخره والعقد سواء
 اشتراه لنفسه او لغيره انتهى وفي الكافي والمبسوط ان كان في يد الوكيل بالشرأ
 حاضر في مجلس الشراء لا يكون للبائع حق المجلس لانه بنفس العقد يصير
 بين المبيع والمشتري فصار قابضا له بنفسه اشرأ وصار كالودعية
 اذا اشتراها المودع لنفسه او لغيره والودع حاضر في مجلس البيع
 فانه لا يكون له ربا لودعية حبسها بالتمن كذا هنا انتهى ولعل ذكر

فراهم انهم

كالودع اذا اشتري لودعية
 لا يكون للبائع حق المجلس
 لوجود القبض بخره
 العقد

حضور المبيع في مجلس الشراء ليقصو المجلس فانه اذا كان في بيت المشتري لم
 مجلس العقد لا يقصو ذلك غالبا لالا للحضور شرط لعدم المجلس **قول** كونه
 مسئلة اليه **اول** يعني بالتولية **قول** كما قلنا في قبض الوكيل **الاول** يعني في
 السابق **قول** للوكيل حق المجلس عندنا **قول** خلافا لفرق **قول** لجيب بان يكون
 ماله العبدية يد ام حسي **قول** اي بمنزلة ام الحسي لانه في يد حقيقة في
 فمال هذا الجواب الى ما استقصوه ايضا ويمكن ان يجاب عن قوله فان قلت
 الاحتراز انه بوجه آخر وهو ان المجلس هنا نودي الى مجلس الوكيل والوكيل لا
 نظيره بخلاف مجلس الوكيل عن الموكل **قول** لا مرد له **قول** اي للمجلس **قول** فكان
 الامر بالعكس **قول** انما يكون كذلك لو كان قبض الموكل ام حسيا لا مرد له
قول فكان مخالفا فينقد عليه كما تقدم **قول** يعني في الفصل السابق **قول**
 وهي اضافة العبد العقد الى نفسه فان حقيقة بالنسبة اليه غير مقصورة
اول فيه ان الكلام في الاطلاق عن الاضافة الى نفسه والى الموكل **قول** وفي
 المولى بذلك **اول** ان اراد رضي المولى مطلقا فسلم لكونه لا يصلح ان يكون دافعا
 للمعنى الحقيقية وان اراد رضاه به دون المعاوضة فيفرض له رضاه بالا
 دون المعاوضة انما يصح ان لو تغير المعنى المجازي انا اطلق وهل النزاع
 الا فيه **قول** بذلك **اول** اي بالمعنى المجازي **قول** لان الاحتمال انما هو
 حيث اطلاق اللفظ **اول** فيه ان المعنى الحقيقي متعين من حيث اللفظ اذا
 قطع النظر عن القرينة **قال الم** وكذا لو قال بعني نفسي ولم يقل لفلان
 فهو قرأه **اول** لا يقال البيع حقيقة فيه واعتق مجاز فينبغي ان يحل على
 الحقيقة عند التردد اذا حل على الحقيقة هو الاصل بالاتفاق لا نأفول
 الاصل ان الانسان يصرف نفسه فتعارض الاصلان فمسا وطان فيرجع
 الى عرض المولى فانه لما اختلف المتفرقان فاطاها ان المولى يريد الاعتاق
 ان يبيع العبد من نفسه مطلقا اعتاق واقصاره على اضافة الى العبد
 عليه ولا يرضى بخروجه عن ملكه الا الى الحرية لينتبه له **الاول** **فصل**
 في البيع **قول** الم والوكيل بالبيع والشري لا يجوز ان يعقد معا به

اول واذا كان البيع منهم بعين سيرة لا يجوز علي ما ذكر في شرح الطحاوي موافقا لما في الهداية وذكر في الذخيرة ان ذلك يجوز عندها وهو مقتضى الدليل المذكور في الكتاب **قوله** عند اخيصة رحمه الله بمثل القيمة **اول** متعلق بقوله ان يعقد **قوله** الم وقال يجوز بيعه منهم بمثل القيمة **اول** تخصيص البيع بالذكر من قبل الاكتفاء بذكره من الشري والافيه خلاف ايضا كما يعلم من الشرح **قوله** وعبارة الكتاب **اول** المراد منه قوله بمثل القيمة **قوله** يدل علي ان البيع بعين سيرة لا يجوز **اول** لان دليلها يقتضي جوازه فالظاهر حمل ما في الكتاب علي رواية الذخيرة والمحقق بعين سيرة بمثل القيمة **قوله** وعكسه غير جائز **اول** يعني بعين فالحق **قوله** كذلك **اول** يعني لا خلاف **قوله** والمطلق يعمل بالهلافة **اول** صرح الشارح في كتاب الرجوع عن الشهادات باننا لا اطلاق كلمة فتذكر **قوله** لانها اما ان يكون من حيث اثار العين **اول** اي من حيث اثاره ولا بالعين او بالمالية فيه بحيث بل الظاهر ان المراد اثارا لنفسه **قوله** اما الاول فلان لا اطلاق للمالك متبانية **اول** فلان يقع في اثار العين فلا **قوله** ولا يتحمل وطباريقا **اول** فيه بحث **قوله** واما الثاني فلان العقد **اول** ولانه لا اثار لنفسه بالمالية ثم ان المفهوم من قليله انه لو يعقد بمثل القيمة لوجب اثارا للمالية لنفسه وليس كذلك ولا محال نحو كلامه علي اثار من يذم شهادته له كما هو مقتضى تقرير بعض الشروح وهو الظاهر لان قوله وليس بشي منهما اي التمسكين من تملك الحثيتين فتأمل **قوله** يعني الذي لا دين عليه **اول** فيه تأمل فان العبد الذي عليه دين محيط ما في يد ملك لمولاه عند ابي يوسف ومحمد هما الله فلا يظهر التمسيد فائدة **قوله** لان الواحد اذا اتى لطرفيه **اول** ولان فيه مانع الهمة وهو اثار العين لكن ما ذكره الشارح اهم حيث نفى جوازه وان صرح به المولى الا انه بقي فيه بحث لان الاب والوحي يتوليان طرفي العقد كما اذا اشترى لاب مال ولد الصغير لنفسه او بيع ما لم يمتد وكذا الوحي لان يقال تعدل الهمة يجوز للاجتماع فليست **قوله** وفي ذلك من التعامل الذي لا يحق قيام مقام

كل

موجود يمنع عن الحمل عليه والحوار ان المراد من قوله وليس بشي منهما

اول التمسيد في مقابلة راجع الي التبادل **قوله** وهي موجودة ههنا **اول** قوله بحث راجع الي الهمة في قوله لكن مواضع الهمة مستثناة **قوله** الم ولان المانفح بينهم متصلة **اول** هذا الدليل لا يجري في الاجير **قوله** الم فتقيد بها **اول** فيه بحث **قوله** فبين ان الحكم هو فيما سواها **اول** قوله فيما سواها متعلق بقوله هو وقوله هو متعلق بقوله الحكم **قوله** لكن المطلق يجري علي الهلافة **اول** الاوجه ان يوجه بان التوكيل بالبيع مطلق والعرف العملي لا يصلح التمسيد المطلق كما قالوا في كتابا لايمان بل الذي يصلح للتقيد وهو العرف اللفظي ولو سلم فالعرف العملي مشترك فلا يجوز تقييدا المطلق مع التعارض فليست متلة ثم اقول صرح في اوائل فصل الشراء في دليل مسئلة اجماعية بان العرف الملك ولا مخالفة لان مراده ثمة لعرف اللفظي لا العملي **قوله** او لغيرها **اول** مختص بالبيع بالعين **قوله** بل المتنازع فيه يكون داخل تحت ما يدعيه **قوله** من قوله يتقيد بموافقتها **قوله** ان كلا في الامر المطلق **اول** في مناسبة الجواب للسؤال بحيث يظهر بلا حظه السؤال ومورده **قوله** وهو سبب دلة المال بالمال **اول** فيه نظر فان الياء في قوله بالمال هي ياء المقابلة والعوض فلا يتناول العقد الشري ثم ان ادان الحد المذكور حد كل منهما علي حد كما هو المفهوم ظاهر بقريه ثم اخذ له حيث يصدق علي مقابل المعرف فان اذاته حد للعين الا من كل منهما يكون قوله وكل باصدق عليه هذا الحد فهو بيع من كل وجه **قوله** بمقتضى الحق لظهور بطلان القول بان كل باصدق عليه حد الحيوان انسان من كل وجه فمن من كل وجه **قوله** وكلاهما صادق علي المقايضة **اول** بل علي جميع الباعات ففي تقريره فتصور **قوله** فالبسقي يطلقان علي عقد شرعي يرد علي مجموع ما لئن باعتبارين يتعين كل منهما باطلا لفظا بخضه عليه **اول** قوله باعتبارين متعلق بقوله يطلقان والضمير في قوله منهما راجع الي البيع والشراء والضمير في قوله يخضه راجع الي قوله كل والضمير في قوله عليه راجع الي قوله عقد **قوله** وذلك لان المولى المطلق في توكيلها لبيع فيعتبر ذلك فيترجح جانبنا **قوله** هذا قليل لقوله السا

والشراء

بأسطوره قوله فيسقط ما قبله وقوله فيعتبر ذلك يعني يعتبر البيع وقوله
 ويتبرج جانبه يعني يتبرج بجانب البيع **قوله** فالبيع والشراء يطلقان على
 شرعي **قوله** أما استنبه كلام الشاح هذا ما إذا قال الشاح رساله ادب العبد
 التعليم والقلم من هذا بالذات ومتغيران بالاعتبار ومحدده عذرا لا
 مصنف الرساله تذكر القلم حيث قال يحتاج اليها كل متعلم وبين اتحادها بالذات
 بعض الافاضل وهو لا يامعني الدين **قوله** يتعين كل منهما باطلاق لفظ
قوله اي في المقايضة بخلاف غيرها مما يقابل فيه السلع بالتقود قال العبد
 فيه لا يتوقف على اطلاق لفظ المختص بل صاحب السلعة بائع وصاحب التقود
 مشتر **قوله** لا يجوز له ان يبيع بالاقول **قوله** اذا باع عبده **قوله** الم والوكيل بالشراء
 يجوز عقده بمثل القيمة وزينة يتغابن الناس في مثلها **قوله** قال الاقاضي
 قال الشيخ الامام خاخر زاده رحمه جواز عقد الوكيل بالشراء بزيه يتغابن
 الناس في مثلها فيما ليس له قيمة معلومة عند اهل البلد فاما له قيمة معلومة
 عندهم كالخبز والحم اذا اذا الوكيل بالشراء على ذلك لا يلزم الامر قلت ان
 اوكرت قال في بيع النسيئة يفتي حتى انقضى قال الزيلعي هذا كله اذا كان
 سعة غير معروف بين الناس ويحتاج فيه الى يقوم المقومين فاما اذا كان
 معروفا كالخبز والحم والموز والخبز لا يعنى فيه العبد وان قل ولو كان فاسدا
 واحدا انتهى **قوله** الم ولا يجوز بما لا يتغابن الناس في مثله **قوله** قال الزيلعي
 وكذا لا يجوز شراؤه بغير النقد بل بعدم التعارف انتهى وقد علم ذلك
 ضمنا في التوكيل بالشراء في شرح قوله ولو وكله بشراء شيء بعينه **قوله** او حجب
 خاسرا **قوله** في هذا المراد بعدم الموافقة في عبارة الهداية هو حجب
 خاسرا **قوله** والا لا يكون دليلا لدعاه فلا وجه لكلمة او قال الظاهر ان
 والاصل ان قد وجد نعم يمكن ان يمنع عدم كونه دليلا لدعاه فامل **قوله** الم
 وكذا الوكيل بالتكليف اذا وجه امرة باكثر من مهر مثلها جاز عند **قوله**
 وكان ينبغي ان لا يجوز عند ايضا لانا الوكيل من قبل الزوج في معنى الوكيل
 بالشراء **قوله** الم والذي لا يتغابن الناس في مثله **قوله** قال الاقاضي

اللفظ

قال الشيخ ابو العين النسي في شرح الجامع الكبير ومحمد رحمه الله قد مر في هذا
 الكتاب بدني في الجامع الكبير ومشاخ في فضلوا ذلك على ما
 قال الفقيه ابو القسم بن شبيب ان ادريس حكى عنهم انهم قدروا النسيئة
 به دوا زده وفي الحيوان به بازده وفي العروضة به نيم هذا كلامه
 هذا مخالف لما في الهداية فان المفهوم منه ان المقدرة بما ذكره لغنى القاض
قوله قال شيخ الاسلام هذا التحديد فيما لم يكن له فيه **قوله** هذا التحديد
 للفرق والالة الاستنباه بن العبد اليسر والفاخر فلا يراد ان قوله لان
 هذا مما لا يدخل في ذلك على اعتبار هذا التحديد لانا المراد بهذا التحديد تحديد
 كل واحد منهما للفرق بينهما واذا لا يسير فيما له قيمة معلومة بل كل زينة في عين
 فاحسن لا تستلحجة الى الفرق **قوله** وقيل العبد اليسر **قوله** اول اراقتا
 النهاية **قوله** وهو الظاهر **قوله** يعني من ماز الكتب **قوله** ويساعده
 سوق الكلام **قوله** يعني في الهداية والكافي **قوله** في العروضة **قوله** مقول
 القول **قوله** فاذا كان العبد في هذا المبلغ كان يسره **قوله** ترجع للقبيل
 الاول **قوله** فاذا باع النصفه اولي **قوله** من ان علم انه باع النصفه فانه
 يجوز ان يبيع النصف ببيع التمام لان يبي على الظاهر من الحال **قوله** الم
 ان يبيع النصف لآخر قبل ان يختصا **قوله** ارايد الاختصاص الى القاض
 ونقص القاضى البيع كما يدل عليه كلام بعض الشرح وقول الم قبل نقض
 البيع **قوله** قلعله اشتراء نفسه **قوله** وعدم الموافقة هنا لعقبة الشرك
 فتدبر **قوله** ورواخرنا الامر في السعة **قوله** وتحقيقه ان العبد لما كان
 ملك البائع وملك الوكيل التصرف في كله ملكه التصرف في بعضه والعرف
 لا يصلح بقبه اللفظ كمن قال لامرأة طلقى نفسك فلما فطلقها واحد حيث
 يقع ومنه المسئلة في الاختلاف في الشهادات بدليلها ولما لم يملك
 الموكل للشراء ما لم يشتر له يملك التصرف فيه حتى يملكه الوكيل فيقال فملك
 التصرف في الكل يقتضى ملكه في البعض فلم يمكن اعتبار الامر في اعتبار
 العرف العملي المحمودة على ما عدنا **قوله** فلا يعتبر فيه التقييد والاطلاق

اقول لظهور ان اعتبار اطلاق الامر ونقيضه فرع على صحة الامر **اول** واذا فتح فلا بد له من محل فجعلناه **التم** **اقول** ولا يمكن ان يجعل المحل عبارة الموكل والا يلزم ان يكون الوكيل بالشراة سعيلا لا يتعلق به الحقوق وقد مر من الشايع كلامه بتحقيق المقام فذكر **اول** لم يعيب لا يحدث مثله **اول** اي في تلك المدة كما ينهم من المقابله ويدل عليه قوله القاضي يعلم انه يحدث في مدة شهر وهذا المم ما لا يحدث اصلا ويحدث لكن في تلك المدة **اول** لم يفتقر اليها **اول** قال الاتعاني اي يفتقر المشتري الى المحجة وهي نكول البايع عن البيعت مثلا لند المبيع انقي ولعله قصور **اول** الم وان كان ذلك باقرار لنم المأمور **اول** قال العلامة الكافي وان كان عيبا يحدث مثله فزده باقراره بقبضه يكون رد على الموكل باتفاق الروايات لان القاضي فسخ العقد بينهما بعلمه بقيام العيب عندا لبايع لا باقراره فليزم الامر كاورثه بنسبة انقي بقي ههنا امر وهو ما اذا كان علم القاضي للعيب لقديم باقرار الوكيل بان كان الجارية ملكا للوكيل ثم باعها من الموكل او وصيها له ثم باعها الوكيل بالوكالة من آخر فاراد المشتري الرد عليه بعيب لقدم او الرق او الفوق وافتد الوكيل عند القاضي بالعيب في مثل هذه الصورة ينبغي ان يلزم الوكيل وكان له ان يخاصم الامر بحرا في الدليل بعينه فليسا قل **اول** او نكول الموكل **اول** لم يذكر **اول** اذا فائدة في المحاضرة هنا اذا مقرر خلاف الوكيل **اول** لم ومن حيث التصور لا يلزم الموكل **اول** لا يجزى **اول** وعدم الاضطراد اليه وهذا ايضا كما يفهم من تقرير المم والا فينبغي ان لا يلزم الموكل في صورة النكول ايضا **اول** لا يجزى النكول حجة قاصرة ايضا خصوصا على اصلها فانه اقرار عندها **اول** لا يعقبه لا محالة **اول** اذ لا تم انه يعقبه بدوذا القضا لا لا يفتقر تلك الفائدة **اول** لم يفتقر الى الرد ثم الى الرجوع **اول** اذا امتنع الرد بعيب المبيع عند المشتري يعيب **اول** قيل المراد بالخالة ههنا المحالة لانا التوي لا يتحقق في الكفالة لانا لا اصل لا يبرأ وقيل بل هي على حقيقتها والتوي فيها ان يوت الكفيل والاصل مفلسا وقيل التوي فيها وان ياخذ كفيلة ويرفع الامر الى

كان

حاكم بري ببراءة الاصيل فيحكم على ما يراه ويموت الكفيل مفلسا **اول** قوله برفع الامر الى الحاكم كما لقي ببراءة الاصيل ولا يري ان الرجوع على الاصيل بموت الكفيل مفلسا ورجح الزيلعي اقبل الثالث لانا المراد توي مضاقا الى اخذه الكفيل بحيث انه لو لم ياخذ كفيلة لم يتوديه كافي الرهن ولا يتحقق ذلك في القيل الثاني لانه لو لم ياخذ كفيلة لتوي يموت من عليه الذي مفلسا وفي الحالة لا توي بل يرجع به على الجبل **فصل** **اول** واذا وكل وكيلين **اول** يعني اذا وكل الوكيلين **اول** لعل بيان خلاصة المعنى والا يكون الاستثناء منقطعاً بالنسبة الى الطلاق والعقوب غير عوض من غير ضرورة داعية اليه اذا استثنى منه وهو كلام القدر في مطلق عن الاحتياج الى الراي كما لا يخفى **اول** ووجه ذلك ان المقصود **اول** ناظر الى قوله اشارة الى دفع من قاله **اول** ولو كانت قبضوا اربعة فقبض احدها **اول** اي نصفه فيما يقسم او الكل فيما لا يقسم ثم اقول هذا عام لما يقسم وما لا يقسم كما لا يخفى بل هذا ظاهره فيما لا يقسم **اول** لانه ما مور يقبض النصف **اول** بين فيما يقسم علم من اول الكلام حال ما لا يقسم وبالاولية ولا يعبدان يقال احدا توكلين فيما لا يقسم ما مور يقبض النصف ايضا وفي النصف اخر نائب عن الوكيل الاخر فيم الكلام كلاما في الودية فافهم ثم اعلم ان قوله لانه ما مور يقبض النصف له جواب عن سوال مقدر **اول** الا يري انه تمليك مقصر على المجلس **اول** المستوفى بقوله طلقاها فانه تمليك ايضا كما سبق في باب الاختلاف في الشهادة ولا مدخل للاقتصار على المجلس في كونه تمليكا **اول** فان قيل جعله **اول** الضهير في قوله فاجعله راجع الى قوله طلقاها في قوله فان قيل ففي قوله طلقاها **اول** الم لانه رضي براه **اول** الدليل خاص يحتاج الى الراي والمدعي عام لغيره ايضا **اول** فجاز ان يكون الوكيل الثاني قوي رايه **اول** فيكون الرضا بتوكيله ثابتا بطريق الاولى **اول** وايضا الرضا براي الوكيل **اول** لا يذهب عليك انه انما رضي براه في التصرف فيما وكل وليس التوكيل منه والناس متفاوتون وليس كل من هو اهدي بطريق

يعني الى حاكم

المعاملات عرف بصراحه الحال الحال فليتامل فانه يتبع في كل كلام الشارح
 هذا **اول** ولم يكن اقوي راي او قوله **اول** الصريح في قوله او قوله بلحج الى قوله
 راي **اول** انه ظن ان لائمه من يفوقه من هذا التصرف **اول** الظاهر يقال
 في هذا التصرف **اول** فقبول توكيله من مقتضى لفظه ولا يجوز **اول** يعني
 بقول توكيله جري من الشرح **اول** الم حتى لا يملك الاول عزله **اول** فيه انه ينبغي
 ان يملك عزله اذا قال الموكل اعمل براك **اول** واجيب بان صاحب الخيرة
 قال محمد رحمه الله قال في الجامع الصغير **اول** قوله محمد يقول قول ومبتداه
 قوله قال في الجامع **اول** وعاد الوكيل الثاني فضوليا وعقد محتاج
 الى الاجارة البتة **اول** الصريح في قوله وعقد راجع الى قوله فضوليا **اول**
 وهو اصل **اول** الظاهر يقال وهو حاصل **اول** وفيه نظر اما في نقل محمد
 رحمه الله فانه قال والوكيل الاول حاضر او غاب فاجاز الوكيل وليس من ذلك
 نصا **اول** استجيز بان قوله فاجاز الوكيل عطف على قوله اذا باع الوكيل الكا
 اه فيكون متعلقا بكل منهما نعم لو كان العبارة واجاز بالواو ويجوز
 كونها حالة لاحتمال ما ذكره فاما قوله لا يخفى عليك ان ما ذكره تحطه
 مشايخنا رحمهم الله في مثل ذلك الامر الذي لا يخفى على اصغار الطلبة والظاهر
 ان فهم هذا المعنى ليس من تلك العبارة فقط بل بانضمام قرائن في اثناء
 تقرير دليل المسئلة او غير بل الظاهر ان ما ذكره ليس عبارة محمد بعينها بل
 تصرفا فيها واوجزوها **اول** فلانه معارض بان المقصود هو تراعي **اول**
 واذا تعارضتا سقطا وبقي كونا الاصل في التوكيل المخصوص سائر المعاني
 فلا يجوز بلا اجازة فاما قوله وتوجيه كونه فضوليا في احد وكلي السبع
 ليس كوكيل الوكيل لانه ما مور من الموكل في الجملة بخلاف وكيل الوكيل **اول** وهو
 ما مور بالضرورة استقلال فيكون في تصرفه كذلك فضوليا الا ان
 ان احدها اذا قبض نصف الوديعة ضمن كاستثنى في الحقيقة السابقة
اول حتى لو مات الوكيل الاول انزل الوكيل الثاني بموته ولا يفرل الموكل الثاني
اول فيه نظر ان يقال ثبتا لغير ثم نقسه **اول** فيعد ذلك لا يابى بناية

فيما

الآخر عنه في مجرد العبارة **اول** اختيار المشتري ايضا من معطيات امور التجار
 فلام انه بعد تقدير الوكيل الاول الثمن يكون النية في مجرد العبارة
باب الوكالة بالخصومة **اول** لان الخصومة تقع **اول** اي قد
 تقع **اول** اولانها بمجورة شرا **اول** قوله اولانها معطوف الى قوله لان الخصومة
 اه فيه بحث لانا لا نسلم ذلك كيف وقد وقعت من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فالتحابة رضوان الله تعالى عليهم وانظر الى تفسير الخصومة هل فيه ما يجب
 بها **اول** لان الخصومة قوله يستعمل في اظهار الحق والقبض بغير حسي **اول**
 فيه نظر **اول** ولنا ان الوكيل ما دام وكلا يجب عليه القيام اه **اول** يخالف
 لما سلفه في اويل كتاب الوكالة من قوله وحكم الوكالة جواز مباشرة الوكيل
 ما فوض اليه **اول** والخصومة لانها لا بالقضاء **اول** ان اريد قبض الوكيل
 فغير مسلم وان اريد ما يعمه وقبض الموكل فمسلم ولكن لا يترتب عليه مطلوبه
اول لوهم لا تكرار بعد ذلك اه **اول** قد سبق من الشارح في فضل القضاء
 بالوارث ان امثال ذلك نادر والنادر لا حكم له فراجع **اول** الم لانه
 في معناه **اول** ولان الوكيل بالتقاضي ما مور بقطع ما طله المطلق
 وانما يحصل هذا القطع بالقبض كذا في المحيط وهذا التقليل انما يصل
 الاماين والمجاز المشهورا ولي عندهم فاما قوله وفيه نظر لان الحقيقة مستعمل
اول وفي نظره نظر لظهور طرق المنع على قوله لان الحقيقة مستعمل كيف
 وانزل على صاحب المحيط وغيرهما صرحون بانها مجورة ونص عبارة الزبي
 ومعنى التقاضي الطلب في العرف فصار بمعنى الخصومة ومعنى اصل اللغ
 القبض لانه تفاعل من قضى يقال قضيت دينه واقضيت منه ديني اي اخذت
 والعرف امك فكانا وليا الحقيقة مجورة فصار بمعنى الخصومة مجازا **اول**
 والجواب ان ذلك وجه لاصل الرواية اه **اول** النظر على قوله والعرف
 قاض على الوضع وليس في الجواب ما يدفعه والجواب ان مراده انه قاض على
 الوضع بحسب الفتوى **اول** لانه وكيل بالقبض **اول** لا يذهب عليك ان ما
 ذكره في صورة التقليل المستعملين ينبغي ان يجعل تقييلا واحدا لاثبات

امره

المطلوب الاول الاستثناء الوكالة بالخصومة عبارة والثاني لانها لا تملك الا مقصدا
قول اذ قبضت من الدين غير مقصور **اول** قال في البدايع في تعليقه لا
الدين اما ان يكون عبارة عن الفعل وهو تسليم المال اما ان يكون عبارة عن
مال حلي في الذمة وكل ذلك لا يقصور استيفاؤه **قول** والتوكيل يقبض الدين
اول عطف على قضاء ديون **قول** والتوكيل بالتملك اصيل في حقوق العقد والا
فيها خصم فيها **اول** يعنى في الاصيل في حقوق العقد خصم في الحقوق
ثم اعلم ان قوله التوكيل بالتملك كبرى وقوله والاصيل فيها خصم كبرى للقياس لما
قول الم وهذا لان المبادلة تفضي حقوقا وهو اصيل فيها فيكون خصما فيها
اول فيه بحث فان المبادلة لم تقع من الوكيل بل من موكله فكيف يكون الوكيل
اصيلا في حقوقها فان قيل المبادلة في التملك باخذ الدين قلنا ذلك
لم يقع بعد فاقبل **قول** وهذا اشارة الى ما اشرنا اليه **اول** الاشارة الى ما ليس
بمذكور **قول** اذا اراد الوكيل نقل المدة الى زوجها نقلها اليه **قول** نقلها
مفعول اراد **قول** قال فاذا اقر الوكيل بالخصومة **اول** لا يذهب عليك ان ما
ذكر في وجه الاستحسان لا يعقل بل يختص بما اذا كان الموكل هو المدعي عليه فلا
بد من ارتكاب تاويل وتعميم الجواب لما يتكلم به المدعي والمدعي عليه **قول** ولو
ارعي بعد ذلك الوكالة فاقام على ذلك بنية لم تسع بنية لانه نعم انه سطر
في دعواه **اول** وفيه تأمل **قول** وجه القياس ان الوكيل **اول** فان قيل قوله
الم وهو القياس المنفرد منه فصل لقياس على قوله فزجها لله وتشارك
ابي يوسف ابي حنيفة رحمهم الله في وجه الاستحسان اما ما ذكره قلنا المقصود
على قولها هو القياس الخالص الذي لا يسيو به شيء من الاستحسان والتشارك
المذكور لاني في كون مولا الوجود ثابتا بالقياس المتفرع على الاستحسان
فانصرف التوكيل بالخصومة الى التوكيل بالجواب ثابت استحسانا وعدم
اختصاصه اقراره بالمجلس ثابت قياسا ويفهم ذلك من قوله فيبعد ذلك
بقوله في يوسف فليتاأمل **قول** ما مر بالمنازعة لانها الغصوة **اول** النصير
في قوله لانها راجع الى المنازعة **قول** الم والامر بالشيء لا يتناول الضد **قول**

يعلم من جواز

والشافعي

قال في الاستحسان

نقري دليلهم ان الخصومة ضد الاقرار وكل ما هو ضد الشيء لا يدخل في الامر
ضده **قول** ولو كان الاقرار من حقوق التوكيل **اول** فان حقوق الشيء
يدخل فيه بالبقية وما هو كذلك لا يوجب استثناءه لان كون الاقرار من
حقوق الجواب عن مسلم ولم يدع ذلك احد بل ذلك من جريئة كما يعلم من
الم وجه الاستحسان **اول** كما لو استثنى الانكار **اول** استثناء الانكار ايضا
تختلف فيه بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في الاصح والتفصيل في كتب الأصول
قول وفيه نظر لانه لم يتناول ما صح الاستثناء **اول** اهمه الاستثناء المتصل
بحجبه النظر **قول** الم وكذا لو وكله بالجواب مطلقا **قول** والظاهر من
العلامة الشافعي في الكافي ان هذه المسئلة ذكرت استثناءه فانه قال ولو
وكل بالخصومة واستثنى الاقرار يصح التوكيل ولو كانت حقيقة الخصومة بهجوة
لما صح استثناء الاقرار ولانه لو استثنى الاقرار صريحا لا يملك الاقرار فلما
ان استثناءه دلالة والظاهر انه يكون مستثنى في توكيله الاقرار وهذا لو
وكله بالجواب مطلقا يصرف الى جوابه خصومة اذا عانة في التوكيل
بذلك ولهذا اختارنا لا هدي فالاهدي والوكالة تنقيد بكالاته العرف
انهي فليتاأمل فانه يجوز ان يكون نظير مسئلتى الفم والحمد على ما سبق **قول** فليتا
فذكر **قول** الم وصحة يتناول ما يملكه قطعا **اول** ولا يبعد ارجاع النصير
في قوله يملكه الى الوكيل فلا يرد التوكيل بالجزء **قول** وصحة يتناول ما يملكه
الموكل قطعا **اول** اي ما يملكه الموكل شرعا ثم اعلم ان النصير في قوله يتناول ما
الى التوكيل في قوله وجه الاستحسان ان هذا التوكيل **قول** وان احتج في هذا
صحة توكيل المسلم ببيع الخمر فتدكر ما تقدم فيه **قول** في الورق الباقي من كتاب
الوكالة فراجع متسببا بذيل انصافك تجد هناك ما ينفع في دفع
هنا وعندى ان يقييد قوله صحيح بقوله قطعا اي جماعا مكفل لدفع
النقص فان صحة توكيل المسلم ببيع الخمر تختلف فيه واقل درجة الخلاف
ايراسا شبهة فلا يكون قطعية فليتاأمل **قول** لانه لا يملك الاستثناء لان
ملكه **اول** النصير في قوله ملكه راجع الى الاستثناء **قول** وعند الاطلاق

على ان يعلم بعض ان خصمه مبطل حاله المسلم على الأصل
لظهور ان في الاطلاق

يجل على الاولي بحال السلم **الوجه** انه لم يجعل في الاطلاق ايضاً دلالة على ذلك
كما يدل عليه قوله لم للتخصيص زيادة دلالة ويمكن ان يقال ظهور محققه
لخصم كغيره منى الاعتدال بتلك الدلالة بخلاف التخصيص فليتامل قال
في الكافي لان صحة الاقرار الوكيل باعتبار ترك حقيقته اللفظ الى الجواز خلا
علي ما هو الاولي بالسلم ان الخصومة منازعة والمنازعة حرام والتوكيل الحرام
حرام فحملته على الجواز بظاهر حاله انه يقيس على ما دلالة ظاهر حاله
الديانة على دلالة الاطلاق فافهم لانه بقي البحث في قوله والمنازعة حرام
لان حرمة المنازعة ممنوعة على الاطلاق فليتامل **قوله** فلا يفيد استثناء
الاقرار فائدة **اول** فانه لو لم يقر الوكيل بقر الموكل ولا فرق بين الاقرار
فيقول فائدة الاستثناء **قوله** والجواب ان المطلوب مجبور **قوله** لا يقال
اذا كان المدعي عليه محققا لا يقر الوكيل فلا فائدة في الاستثناء ايضا لانا
لأن انه لا يقر الجواز ان يجده الطالب باعطاء الرشوة مثلا فيقر فتامل
ولهل مراد صاحب النهاية ان اظهر ان الوكيل المدين لا يقر كما هو على
موكليه بل انما يقر اذا كان الخصم محققا وفي تلك الصورة يضطر الموكل على الامتناع
لعرض الدين فلا يفيد استثناءه ويندفع عنه ما ذكره هذا الشراح كما لا
يخفى فيكون بقوله مجبور عليه انه مجبور على الاقرار وجودا وعدما **قوله** اذا
عرض عليه الدين وهو مبطل **الوجه** فيه اساءة النظر بالسلم فلا يلزم مما
ذكره عدم صحة استثناء المطلوب مطلقا لا بتقليب جانب مبطليه المطلوب
على محقيقته اذ لا علم لنا بتعيين مواضع محقيقته ومبطليته فيمكن القول بصحة
الاستثناء في الاول دون الثاني وفيه السعي في انفا كلام القائل به ما
ذكرنا من اساءة النظر ويمكن ان يقال ان جانب المطلوب يعارضه جانب الطالب
ويتخرج طرف الطالب باقرار الوكيل **قوله** الم اما لانه خرج في مقابلة
اول فيكون مجازا على سبيل المسألة بقوله كما وجزء سبعة سبعة مثلا **قوله**
لا يكون خصومة مجازا الا في مجلس القضاء **قوله** لا يذهب عليك ما كلاك
من لو كاكه ظاهرا ويندفع بجعل قوله الا في مجلس القضاء حال ان اسم يكون

قوله فلا اقرار خصومة **الوجه** **اول** من قبل قياس المساواة المنع **قوله** اما ان خصومة
مجازا **اول** اي من حيث انه جواب ويفهم من بيان الجواز اعتبار تلك الحقيقة
فانهم **قوله** فانه خرج في مقابلة الخصومة **اول** اي جوابا عنها **قوله** فكان مجوز
التضاد **اول** بل الظاهر ان مجوز المسألة **قوله** الم لانا الظاهر اياته
بالمستحق **قوله** تعليل لقوله والاقرار بمجلس القضاء خصومة مجازا ملاحظة
القصر من التقييد بقوله في مجلس القضاء يعبر في الاقرار به غيره فتامل **قوله**
ولو قال لانا الوجوب لم يطرأ المنع على دعوى الوجوب وسند ما ترفي
او كتاب الوكالة من الشارح حين بين حكمها **قوله** لا بعد برادة الكفيل **الوجه**
اول بان ابراهه المكفول له عن الكفالة **قوله** الم لانا الوكيل من يعمل لغيره **قوله**
ولا واحد من الكفيل من يعمل لغيره هذا قياس من الشكل الثاني وهو قياس
من الشكل الاول على هذه الصورة لو كان الكفيل وكلا لاضارهما ملائقة
وكل من صار عاملا لنفسه فليس بوكيل اذ لا شيء من هو عامل لنفسه بوكيل وهذا
الم ببعض عبارة فتامل **قوله** الم ولو صحنا ما صار عاملا لنفسه في ابراه
ذمة فاندفع الركن **اول** قال الزبيدي فان قيل لها الدان اذا وكل المدين
ابراه نفسه عن الدين يصح وان كان عاملا لنفسه ساعيا في برادة ذمة
قلنا ذلك تمليك وليس بتوكيل كما في قوله لا امرأه طلقى نفسك انت وفيه
بحث لانه ان اراد ان تمليك للدين فمنع لظهور انه ليس بتمليك لان
يقال انه من قبل المبالغة في التسبيه وان اراد ان تمليك للدين كما
في طلقى نفسك تمليك المطلق فالتوكيل ايضا تمليك للتصرف الموكل
كما علم ذلك في الدرس السابق ايضا **قوله** ونوقض بتوكيل المدين **قوله**
التوكيل مضاف الى المفعول **قوله** وسلماء لكن لا براء تمليك بدليل انه **قوله**
يعني لا نسلم كون ابراه من جنس ما اراد تمليك كما في قوله طلقى نفسك لا
انه محل تامل **قوله** واعترض بان عمل الوكيل **الوجه** هذا الاعتراض معارض
قوله بل الاصل وقوع التصرف لنفس الفاعل **قوله** اذا كان المحل قابلا له
وفيما نحن فيه كذلك كونه كفيل فتامل **قوله** والجواب ان التنازع يجب

طبع اياته بالمستحق لانا الظاهر
كانا وفي تارة للخصومة **اول** لانا
لم يقل لانا الوجوب

الوساطة به من جنس ما بر

ان يكون اقوي من الشئ **اول** قال الله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها
او مثلها **ولم** ولا يجوز ان يكون الوكالة ناسخة آية **اول** وفي خلاصة شرح القدر
واذا ضمن الوكيل بالسعي الثمن عن المستاع فضائه بالحل لانه امين فلا يصير ضامنا
انه فيما ذكره الشارح بحث **ولم** فيما اذا المدينون مثل مال الرب المالك لا عنه
وقد تقدم **اول** اي في هذا الباب **ولم** لان القول في ذلك قوله **القول** المو
اسم ان وقوله قوله خبر ان **ولم** والمطلوب لا يظلم غيره **اول** تمسكا بانه ظلم **ولم** فان
قبل هذا الوجه يقتضي **اول** ان تجوز ان الظلم في التضمن بعد الهلاك
في يد لا في الاسترداد حال قيامه اذ لا ملك ولا حق للوكيل فيه ولعل مال
ما ذكره الشارح الي هذا **ولم** اما ظاهر او هو في حالة التصديق وتحمل هو
في حالة الكذب **اول** وفي حالة السكوت **ولم** فان دفعها اليه فخطا
اول يعني ان دفع الوديعة آية **ولم** ان لم يكن العين في يده باقية **اول**
وله ان لم يكن ناظر الي قوله لا يرجع والي قوله يرجع معا **ولم** واما الاستدراك
قبل حضور الغائب فغير جائز لما مر **اول** في بحث فان اسقاما المعنى مما
لا يمكن انكاره والنفي متوجه الي القيد على ما هو لاصل بل من دفعه يستغنى
عن ملاحظة ذلك المعنى ايضا لظهور ان المالك عنه باق وغير الباقي
مقسوبة اليه وتلك من احوال ذلك المال **قوله** اي لانا المانع لا يستحق **اول**
ولان الشان **ولم** فكان ذكرهما تكرارا **اول** ولاولي ان يقال ذكرهما
استطراد في تقريرهما على مسئلة القدوري ولهذا لم يذكرهما في البداية
فليتأمل **قوله** ومن اق **اول** اي بمعناه **ولم** لانا الوكالة قد ثبتت بعيني
بالبينة **اول** مفصولة دفع الاعتراض المذكور في النهاية ونصعبا
فان قيل لا نسلم ان الوكالة قد ثبتت فباقي دليل يعلم بثبوت الوكالة ولو قيل
بسبب ادعاء المدينون ان صاحب المال قد اسوقاه فذلك لا يصلح للدلالة
على صحة بثبوت الوكالة بل هو دليل على عدم صحة الوكالة لانا الذين اذا كان
مستوفيا من جانب من الحق كان التوكيل بالاستيفاء بالهلال لا بالحق فكيف
ثبتت الوكالة بهذه الدعوى قلنا لما روي عن ابي بصير استيفاء رب الدين

دينه كان الحق هو معتقفا فالاصل الحق لا يري ان قول المدي عليه قد قضيت
اقراء بالدين عند دعوي المدي ذلك فلما ثبت الدين باقراره ولم ينكر الوكيل
كان للوكيل ولاية التطلب فيقضي عليه بالايضا كما لو ادعي استيفاء رب
الدين عند دعواه بنفسه كان يقضي عليه بالايضا فكذا عند دعوي وكيله
لان الوكيل قائم مقام الموكل انتهى وكذا قررنا ان يلحق بعبا لصاحب النهاية
لكم الحق ما في شرح الاتفاقى والاكل فلا عن الجامع الصغير ان المراد ثبت
بالبينة ثم لا يخفى عليك ان جواب صاحب النهاية لا يخفى عن بحث **ولم** الم لا
يستحق الوكيل لانه **باس** **اول** ذكر في الشرح ان الوكيل لا يستحق على
العلم **ولم** لان العلم لواقرب ذلك بطلت وكالة **اول** يعني لواقرب الاستيفاء
ولم واعتراض بان الوكيل اذا رتبها آية **اول** بقضاء القاضي على خلاف
قوله في حنفية رحمه الله **ولم** وقالوا هذا اصح **قوله** اي كونه قول الكل اصح **ولم**
في الفصلين فصل الجارية والدين **اول** قوله في الفصلين متعلق بقوله
يتعدى قوله سبحانه ان يتعد الجارية **ولم** فالعشرة التي انفق من ماله
بمقابلته العشرة التي اخذ من الموكل **اول** ولاولي ان يقال فالعشرة التي
اخذها من الموكل بمقابلته العشرة التي انفقها من ماله كما يظهر بالآمل فلا
الاتفاق في اي يكون العشرة التي حبسها عنده له بالعشرة التي انفقها من
ماله كما يظهر بالآمل انتهى وهذا اولى ايضا ما ذكره الاكل قائم لظهور
وجه الاولية **قوله** فكان في التوكيل بذلك يجوز للاستبداد **الاول**
يعني يجوز دالة **ولم** وفي القياس ليس له ذلك آية **اول** هذا القياس
بحر ظاهر في التوكيل بالشراء **ولم** وفي الاستحسان ذلك **اول** وجوب
الاستحسان ان المامور بقضاء الدين ما مور بشراء ما في ذمة الامر الدوام
والوكيل بالشراء اذا اشترى ونفذ الثمن من عند نفسه سلم المقوض له
يعني من الدوام كذا ذكره الاتفاقى فعلا من شرح الاستيفاء للوكيل الحاكم
الشهيد **ولم** وذلك لان قضا الدين **اول** اي كونه مبرعا في القياس
باب باعزل الوكيل **ولم** وهو المذكور آية **اول** في بحث

الوكيل

خالص

فان المذكور ولاية وعزل الوكيل بالبيع والشراء مثلا لغرض كلام القدوري
 وجوابه ان القصر اضافي لا عزله وكيل المطلوب **وله** وان كان المطلوب
 فان لم يكن بطلب من جهة الطالب **اول** قال الزبيدي في تعليل صحة عزله
 لعدم تعلل حقه بالوكالة اذ هو بطلب **قوله** فكانا لغزلا استماعا **اول** اي فكان
 الغزل للفظي استماعا لصيغة لا عزلا **وله** بان وضع الرهن **اول** تفسير للعام
 بالخاص فانه اذا وكل الرهن متبعا والحال كذلك وبسبب التفصيل في
 الرهن **وله** ثم اراد الراعي ان يملكه **اول** الاظهر ان يقول بدل قوله ثم
 اراداه فانه اذا اراد **وله** ليس كذلك **اول** استيفاء بيان **وله** الم وكما
 بدار الحرب مرتدا **اول** اللحاق بفتح اللام مصدر كان تهاب قال الزبيدي
 المراد بلحاظه دار الحرب مرتدا ان يحكم الحاكم بلحاظه لان الحاجة لا تستلزم الحكم
 الحاكم انتهى هذا لا يوافق ما في الهداية كما لا يخفى ان يكون الحكم المذكور في
 اللحاق على قولها حسد فان سطر صيغة الاستقبال **قوله** اذا للزوم عبادة
 عما توقف وجوده **اول** فيه مسامحة لعل مناسها والصحح عما توقف
 رفع وجوده والافا لبيع بالخيار يتوقف وجوده على هذا الجانبين
 ويصرح بعد اسطر بانه غير لازم **وله** لان كلامهما منفرد في نسخها **اول**
 مع ان افراد احدهما كفي في انتفاء الزوم **وله** فكذا فيما هو بمنزلة **اول**
 الضمير في قوله بمنزلة راجع الى قوله ابتداء في قوله بمنزلة ابتداء العقد
وله ونفرض بالبيع بالخيار فانه غير لازم ويتقرر بالموت **اول** فيه
 مغالطة فان المستقر هو البيع بالخيار وهذا هو خلاصة الجواب **وله**
 اي كلام الم عن بيان التقسيم ساكت **اول** لا يقال انما يصرح بالتقسيم
 لانفهامه من التعليل مع ما سلفه من قوله الا اذا تعلق به حتى انقضاء
 لانه لا دلالة فيما سبق من كلامه على لزوم بعض الوكالات اصلا فلا يلزمهم
 التقسيم كما لا يخفى فليتامر **وله** سقط به جميع عبارات **اول** حتى
 الزكوة **قوله** وان قل او نحو بدار الحرب بطلت **اول** ما سبق وسيطل ما
 بعد **وله** الم وان قل او نحو بدار الحرب بطلت لو كانت **اول**

على القتل والحق ايضا وغدا
 لا سطر تصرفات السابقة

ولقد اصاب المخرج حيث اختار صيغة المضي هنا وصيغة الاستقبال في بيان
 مذهبهما لان عنده سطر تصرفات السابقة فليتامر **وله** فكذا اذا وكل
 احدا المتقاضيين وكلا يسمى هو وليه **اول** قوله هو راجع الى احدا المتقاضيين
 والضمير في قوله وليه راجع الى شئ قال في النهاية او الشريك ان فافترا
 اي وكل احدا الشريكين الثالث فهذه الوجوه تبطل الوكالة على الوكيل علم **وله**
 يعلم هذا فيما لم يملك الوكيل بنفسه واما في الذي وليه الوكيل بنفسه في
 المعاوضة فلا تبطل الوكالة بالافتراق لانه ذكر في باب الوكالة المضارة
 من وكالة الميسوط واذا وكل احدا المتقاضيين وكلا يسمى هو وليه ثم
 تفرقا وافتسما واشهدا الى قوله فلا يغزل ينقض الشريك بينهما انتهى ولا يذهب
 عليك ان صاحب النهاية ارجع الضمير المستقر في قول الميسوط وليه
 الى الوكيل وهذا السامح الى احدا المتقاضيين والاصح عندي رجاءه
 الى ما رجع السامح اليه وعليك بالتأمل الصادق **وله** لم يطل الاخر
 وهي مستندة **اول** قوله هي راجع الى قوله الاخرى **وله** وكلام الم ساكت
 عن التفصيل في المسئلتين جميعا **اول** الظاهر انه اراد مسئلة الشريكين
 ومسئلة المكاتب والمأذون عدها واحدا لاتحادهما في الملوكة والمحج
قوله وقد اقل بعض السامحين **قوله** يعينني لا ياتي **قوله** على انه مخا
 لعبارة الكتاب **اول** فان المعنى المفهوم من قوله اذا وكل احدا الشريكين
 انه اذا وكله بعد عقد الشركة كان في توكله المأذون والمكاتب ايضا
 لا يفرق ان يفرق احدا الشريكين بفتح عقد الشركة بدون علم صاحبه فلا
 يسقيم قوله علم او لم يعلم ويمكن ان يحل على ما اذا هلك المالا ان واحد
 قبل الشراء فان الشركة تبطله وبطلت الوكالة التي كانت في ضمنها
 مما لا بد للشاوم يعلم لانه عزلا حتى اذا لم يكن الوكالة مصرح بها عقد
 الشركة **قوله** الم بطلت الوكالة لا يصرح امره بحث **اول** ومعناه الامر الذي
 كان مامورا به **قوله** الضمير في قوله به راجع الى قوله الامر **قوله** واما
 غير عنه بذل **قوله** اي عن عدم بقاء الصحة لميل الصحة فان فو

لا يصرح به بل يجوز انه وموته **اول** يعنى
 لم يورث منه يعنى قوله
 لا يصرح به

لا يصح بل محدث النسخ **وله** وهذا ينفع في تخصيص العلة **اول** وفي حجية
 تقسيم العلة من التلويح ان الخلاف في تخصيص العلة انما هو في الاوصاف
 المؤثرة في الاحكام لا في العلة التي هي احكام الشرعية كالعقود والمنسوخ
قوله ومخلصه معروف **اول** وهو جعل ارتفاع المانع جوازا من العلة **التفصيل**
 في كتب الاصول **وله** ولا يبيح سبب اتيان ولاية التقييد ومفاه ان التوكيل
اما **اول** لا يقال بعض المقدمات مستمدة لكفاية ان يقول انه اثبات ولا
 السند ولا ولاية بالحق فلا توكيل لان الحق بمكس في المديرو لم التوكيل
 في عدم القود وما المقتضي للاحظ كونه ملكا **قوله** وكان اوكيل ما كذا
اول فيه نوع مصادرة حيث كان اثبات المقدمة الاولى بهذه المقدمة
 فليتام **وله** للتنفيذ بالوكالة **اول** اي مالكا لولاية التقييد **قوله** وذا
 عليه يعيبه **اول** هذه المسئلة متفق عليها بين ابي يوسف ومحمد علي
 ظاهرا رواية ولذلك قال للمم وعزل ابي يوسف فتصل الاستسقاء **وله**
 وقد زل الربة آه **اول** وذا الامر بالتصرف ولم يتجدد **وله** لجرد ذكرها
 في هذا الموضع **اول** الضمير في قوله ذكرها يرجع الى المسئلة في قوله وعزل
 اراد هذه المسئلة **قوله** الم لان الحاجة قد انقضت **اول** قال الاتفاق
 ولوارثت فليقت بدار الحرب لم يثبت في اسلمت فزوجه اياه اوكيل
 جاز في قياس قوله في حنفية ولا يخرج في قوله ابي يوسف ومحمد لانها
 صادرة ونكاح لامة غير معهود وغير المعهود خارج عن مرام **المسئلة**
 عندها انتهى وقد سبقوا لما يجابن لاصلها في النكاح **كتاب**
 الدعوي **وله** وهي مطالبة حتى آه **اول** فيه ان المطالبة من شرائط صحة
 الدعوي كما سيجي فلا يستقيم تعريفها بالمباينة الا ان ياولا بشرط
 بالمطالبة **وله** اما ان يكون راجعا الى النوع **اول** كما في دعوي النسب
وله بل من حيث **اول** للتقليل **وله** يعي في البينة او الاقرار **اول** اي
 باقرار المدعي عليه **وله** لعدم تناول صورة المودع **اول** ان لا يصدق
 عليه انه لا يستحق الاجبة حيث يقبل قوله ايضا مع عيبه بل لا يستحق

لا يجوز بدون ملاحظة تلك
 المقدمات وفيه منقح فانه لا
 يكفي الحاق في عدم العود

لشي وهذا هو الاولي في توجيه التقص **وله** اذا ادعي رة الودعية **اول** فانه
 لا يستحق لشي **وله** ولعله غير صحيح لان المدعي عليه من دفع استحقاق غيره
اول قد مر في الدرس السابق ان لدوام الامور المستمرة الغير اللازمة حكم
 الابداع مع ان في العود من ان يقول من يستحق يقول الي قوله من ان يكون
 مستحقا اما الذي دفع هذا الكلام لان معناه من يكون استحقاقه دائما للامور
 الاسم على الدوام والنيات **وله** ولعله منقوض بالمودع آه **اول** ويندفع با
 قيد الحثية في كلام القريظين **وله** بعضا ان تعارض الجهتان آه **اول** المراد
 بالجهتين هي الانتكار الصوري والانتكار المعنوي لان الادعاء الصوري
 ولا الانتكار المعنوي على ما يتوهم من ظاهر كلامه فان كلامه باعتبار حيث
 يقبل بنية التد ايضا فلا يظهر ترجيح المعنوي **قوله** فان كان المدعي
 عينا في يد المدعي عليه كلف احضارها الى المجلس القاضي للاشارة اليها **اول**
 يعني كلف المدعي عليه احضار تلك العين للاشارة الي تلك العين **وله**
 والاشارة ابلغ في التعريف لكونها آه **اول** يعني يكون للاشارة آه **قوله**
 لان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فعلموا ذلك **اول** فيه تامل **وله**
 على هذا القضاء من اقليم الى اخرهم **اول** الموافق لظاهر الهداية عبارة
 الهداية من اخرهم الى اخرهم **وله** اي اجمعوا آه **اول** يجوز ان يكون التفسير
 على هذا القضاء وان يكون تفسير لقوله من اقليم الى اخرهم **وله** الم وان لم
 نكر خاضرة ذكر قيمتها ليصل المدعي معلوما **اول** قال العلامة النسفي انما
 ان المدعي ان لم يبين قيمته وقال غضبت عينا كذا ولا ادري ما له مالك
 او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه سمع دعواه لا
 الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضر به انتهى غراه
 الى القاضي فخر الدين واصلها بالخيرة وقال العلامة الزيلعي في شرح الكفر
 فاذا سقط بيان القيمة عن المدعي سقط عن الشهود ايضا بل اولى لانهم
 ابعد عن حارسه **وله** الم والقيمة تعرف به وقد تعذر عن مشاهدته
اول حال من الضمير المستتر في قوله يعرف به والعين يقوم مقام العائد

الذي في الحال لا يتنازع معه ويجوز ان يتنازع قوله يعرف بالوصف وقوله يعرف
 في الحال **اول** اذا وقع الدعوى في عين مائة الى قوله لان العين لا يعرف بالوصف
 وان يرفع فيه لا مكان المشاركة فيه كما قد ذكر في تعريفها غير معتد والقيمة
 هي يعرفه العين فذكر يكون معتدا **اول** يعرف ان العين لا يعرف بالوصف
 وان يرفع في الوصف لا مكان المشاركة في الوصف وذكر الوصف في تعريف
 العين لغائه غير مفيد والقيمة هي يعرفه العين فذكر القيمة يكون معتدا **اول**
 جملة حاله من قوله لان العين لا يعرف بالوصف **اول** بل من قوله والقيمة
 يعرفه فانه اقرب لفظا ومعنى **اول** فانه مع الصلح عن المعصوب على
 اكثر من قيمته **اول** كما يجب من كتاب الصلح **اول** وذلك انما يكون بذكر المدة
اول يعلم وجوب ذكر المدة والموضع الذي هو بطلان الدلالة فانهم
قال لم نقبل للتمهة الواضحة اذا العقار عساه في يد غيره **اول** قال ابن
 البرزاني في فتاواه في كتاب الدعوى في اخر الفصل الخامس عشر في نوع
 من الخامس عشر ذكر الصدور وغيره في الفرق بين المنقول وغيره ان
 النقل لو كان قائما لا بد من احضاره فيعين الحكم به وان كان ما كان فقد
 اقر بوزن الضمان على نفسه واقاراه على نفسه حجة وفي العقار تهمة الواضحة
 ثابتة لانه ليس في يد المالك بحسب الحقيقة بل اليد عليه بالحكم في ما يتواضع
 المدعي مع غير المالك حتى يترى باليد ويتم عليه فهو اذا ورا فيسأل المدعي
 عليه ويصل بالحكم ثم يحج على المالك بحكم قاض عند آخر وبرهن عليه
 فان القضاء من اسباب الملك بطلان الشاهد الاداء بان ملكه بحكم القاضي
 ولو قرره ايضا على الحاكم ان يفتله فصار الحكم فوق معانته اليد حتى لو قرره
 بانه يشهد بالملك بناء على اليد لا يقبل كما علم وهذه التهمة في المنقول ^{استثناة}
 لان المنقول يكون في يد المالك حقيقة فلا يتصور فيه تلك التهمة لان المالك
 لا يمكنه من النقل والاحضار بين يدي الحاكم فلا يرد ما اعترض عليه في
 بعض الشرف من كون تهمة الواضحة متصورة في العين ايضا انتهى كلام
 ابن البرزاني **اول** ليحكم القاضي باليد **اول** في بحث اذ الحكم ضامن القاضي

الحاكم

المدعي

المدعي عليه ولو سلم فهو قضاء ترك لا قضا استحقاق ولا قضاء في نقص قضاء الترت
 الا يرى انما اذا تراضا الى القاضي وعجز المدعي عن البينة فحلف المدعي عليه
 بترك المدعي فيه ثم اذا جاء المدعي بسهود يؤخذ منه والحق ما في النهاية اخذ
 من المبسوط فراجعهما متاملا **اول** ويمكن ان يجاب عنه بان المطالبة مصدر
 بمعنى المنقول **اول** ولا يعبد ان يكون المطالبة اسم مفعول والثاني يتبادر
 الارض ونحوها ثم الظاهر ان غير طلبه باجوع الى المدعي الى الحق للتلانم
 التمليك فلا عيار **اول** الم وعن هذا قالوا في المنقول يجب ان يكون في يد
 بغير حق **اول** قال صاحب الوقاية وفي المنقول يند بغير حق قال صدر الشريعة
 في شرحه فان الشيء يكون في يد غيره لما لك الحق كما لو كان في يد المهرتين والمبيع
 في يد البائع لاجل التمن اقول هذه العلة تشمل العقار ايضا ولا ادري
 تخصيص المنقول بهذا الحكم انتهى ونحو قول فان اصلا كون المنقول في يد
 المدعي عليه يحق تزول بالمطالبة على ما مر جوابه فواجه هذه الترياق حتى
 حكوا بوجوبها كما صرح به صاحب الهداية واجاب صاحب العز عن اعتراض
 صدر الشريعة بان يقال ان دناية وجهه موقوفه على مقدمتين مسلمتين
 احدهما ان دعوى الاعيان لا يصح الا على ذي اليد كما قال في الهداية انما
 ينصب خصما اذا كان في يدك والثانية ان السبته معتبرة بحسب دفعها
 لاسبته السبته كما قالوا ان شبهة الربو المحقة بالحقيقة لا شبهة السبته
 اذا عرف ما ان في ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غير شاهد بخلاف
 فانه فيه شاهد فوجب دفعها في دعوى العقار باثباته بالبينة ليصح
 الدعوى وبعد ثبوت كونه احتمالا كون اليد لغير المالك شبهة السبته
 فلا يعتبر واما اليد في المنقول فلكونه شاهدا لا يحتاج الى اثباته
 لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك فوجب دفعها ليصح الدعوى ورد
 هذا الجواب بانه قد صرح في الهداية والشرح بانه لا بد من المطالبة في
 العقار ايضا لزول احتمال كونه مرهونا او مجوسا بالحق ويعلم من هذا انه
 اعتبر واذلك الاحتمال او وجود دفعه في العقار ايضا وهذا ليس من

تأمل
نهما

الشبهة التي لم يغيروها كما لا يخفى على المتدبر فقد برأني فان ادعت تحقيق المقام
 وتخصيص الكلام . فاستعملنا على عليك مستقينا بالملك العلام . ومستقدا
 من ولي الفرض والاهام . فاقول لاشك ان في العقار شبهة في ثبوت اليد
 على المدعي لو شبهة في كونها بغير حق وان الثانية شبهة شبهة وذلك لظهور
 لمن يتبع اقاويلهم وان شبهة شبهة غير معتبرة الا اذا اذفت شبهة
 فان شبهة شبهة حتى يكون شبهة معتبرة الا يري انهم اذا شهدوا على رجل
 بالزنا بامرأة غايه فانه يحذف لان الذي فيه شبهة دعوى الكساح اذا
 حضرت ثم شبهة صدقها في تلك الدعوى فلا يعتبر كونها شبهة شبهة اما
 اذا حضرت قبل الاستيفاء وادعت الكساح لا يحذف الرجل اعتبارا شبهة الصدق
 اذا تحققت هذه المقدمات فنقول لو اتي مدعي العقار بهذه الزيادة و
 هو في يد بغير حق وقد وقع سمعك من علماء العربية انه اذا كان في كلام
 مثبت او منفي بقيد بوجه من الوجوه فمناط الالف هو ذلك القيد يلزم
 عكس المقصود وهو الاهتمام بدفع شبهة شبهة بحالها فالحال والادفعها
 الى كلام مستقل متاخر بحسب الزيادة على ثبوت اليد وهو قول المدعي حاله
 فان في تلك المرتبة اذفت شبهة بطريقة وبقيت شبهة شبهة في
 شبهة معتبرة بخلاف المنقول فان ثبوت اليد فيه مشاهد لا شبهة فيه
 فاجوب الملك الزيادة لنيدفع شبهة كواليد سمحا ونقول لو زاد المدعي
 قوله بغير حق في دعوى العقار وهو متعلق بالكلام الاول ومن جملة
 ولم يندفع في تلك الحال شبهة كونه في يد غيره يلزم اعتبار شبهة شبهة
 والمطالبة متاخرة مرتبة عن ثبوت اليد فلا يلزم من اذفاعها شبهة بخلاف
 كانهت عليه بخلاف المنقول فانه ليس فيه شبهة كونه في يد غيره فاعظم هذا
 فانه هو الكلام الفصل . والقول الجزل . الحمد لله الذي هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله . ثم اعلم ان المطالبة في المنقول
 كالمطالبة في الديون ليس لادفع لاحتمال بل ذلك مخصوص بالعقار **قوله**
 اذا تحت الدعوى شرطها سال القاضي المدعي عليه عنها ليتكسفت

مع بقا الشبهة

وجه المحكم فانه على وجهين اما ان يكون امرا بالخروج **قوله** يعين فان الحكم
 على وجهين اما ان يكون في الحكم امرا بالخروج **قوله** فان كان الثاني
 فالحكم فيه ان يجعل القاضي الشهادة الى قوله اذا قضى القاضي بها **قوله**
 قوله حجة مفعول ان يجعل **قوله** الم لقوله عليه السلام المكتبة فقال لا
 فقال المكتبة **قوله** الزاوية في المصباح فلك بميتة وهذا اظهر الدلالة
 على الترتيب **قوله** قبل ان يجعل بين المنكر **قوله** هذا القيل صاحب النهاية
 واصله في المبسوط **قوله** وفي ذلك انقضا حه باليمين الكاذبة **قوله** انتهى كلام
 النهاية مع تغير لسير في بعض عبارة **قوله** وفيه نظر **قوله** نقل من خط الشاح
 ما هو صورة وجه ذلك ان الشرع لو ردد سبقيم اليمين لما كان اقامة
 بعد ذلك مشروعة كما اذا اقام البينة فان اليمين بعدها ليست بشرط
 انتهى قوله لما كان اقامة البينة بعد ذلك مشروعة آه فيه يجب بل يكون
 مشروعية البينة اذا جاز عن اليمين بان نكل فليسا **قوله** **باب**
 اليمين **قوله** فانه ذكر اليمين بعد ما عجز **قوله** فيه تامل فان دلالة ذكر
 اليمين بعد ما عجز المدعي عن البينة على ان لا يكون حقه دونه ليست الظاهر
 بحيث لا يقبل المنع **قوله** الم فلا يكون حقه دونه **قوله** لعل ابا يوسف يقول
 هذه الصيغة كقوله تعالى فاستشهدوا شهداء من رجالكم فان لم يكونا
 رجلين فرجل وامرأتان ثم هناك يقبل شهادة الرجال مع النساء دون العجز
 عن شهادة الرجال فكذلك هنا ينبغي ان يجوز الاستحلاف دون العجز عن البينة
 فليسا تامل فانه يجوز ان يجاب عنه باجوبة عديدة منها ما يستر اليه قوله كما
 اذا كانت **قوله** كما اذا كانت البينة حاضرة في مجلس الحكم ومحمد مع ابي يوسف
قوله ولعل ابا يوسف يكتب في العجز في المجلس فان المجلس **قوله** الم قسم
قوله استيناف بياني **قوله** الم وفيه خلاف استاف **قوله** قبل ان نكل المدعي
 عليه عن اليمين وطلب ردها على المدعي صار الظاهر شاهدا للمدعي
 وصار المدعي من هذه البينة منكرا فان المنكر من يمسك بالظاهر وراح
 يرتفع الخلاف ويكون النزاع لفظيا قلنا على تقدير تسليم ذلك لا يرتفع

الخلاف فان الخلاف بيننا وبين الشافعي في جواز رد اليمين على المدعي وعدمه
من هذا حقيقة وانما يكون تسليم ذلك رافعا للخلاف لو كان الخلاف في جعل
حبس اليمين على المنكرين وعدمه وليس كذلك بل الخلاف في جواز رد اليمين
وعدمه في الجمع ولا يجوز ردها على المدعي فالصواب عدم تسليم صريح
المدعي منكر من حيثية بسبب النكول ان يلزم منه عدم تعيين المدعي والمنكر
وعدم لزوم اليمين على معين ويلزم التسلسل في رد اليمين وكل ذلك باطل
وكذا ما يؤيد اليه **قوله** الم ولا يقبل بنية صاحب اليد في الملك المطلق
الاول عليه اليمين ان يحجز الحاج ولهذا المعنى ورد ما هنا ويجوز ان يكون
ذكرها استطرادا للسؤال السابقة كانه قيل لا يقبل بيمين المدعي ولا بنية
المدعي عليه والدليل متحد في كليهما ما خلافا لشافعي **قوله** فهو من تلك الجهة
مدعى **الاول** لو كان مدعى لصدق تعريفه عليه وليس كذلك فانه لا يحسب
الحاج على الخصم ويجبر هو عليه ولا بد من المرجعة الى الكتب المبسوطة
هل يصح قولنا فانه لا يجزى الحاج على الخصم **قوله** قلت لا لان اليمين **الاول** انت
خير بان مراد السائل فهل يجب على الحاج اليمين عند عجز ذي اليد عن البينة
والا فلا تمتية لسؤاله اصلا فليست **قوله** فبينة الحاج وفي عدم زكاته
يصير بها في اليد مدعى **الاول** يعني عدم زيادة يصير تلك الزيادة في اليد
مدعى **قوله** او اظها را **الاول** اعل الاظهر ان لا يخرج في البينة **قوله** لان قدر
ما اثبتته اليد **الاول** لتقليل لقول ان بنية الحاج اكثر اثباتا **قوله** وما هو
اكثر الى قوله لاجله فيه **الاول** الضمير في قوله فيه يرجع الى الموصول في قوله
وما هو **قوله** وانما يصير مرجية عند اتصال القضاء بها كما تقدم **الاول**
في الورق السابق عند شرح الم واذ اتمى الدعوى بشرطها **قوله** وها
قد استويا في ذلك **الاول** يعني استويا في الولا وقوله وها راجع الى
اليمينتين في قوله ومعناه ان اليمينتين في الاعا **قوله** انما يفيض
الى الضرر بالغير **الاول** فيه بحث فان ما ذكره من الافضا بالضرر الى الغير
غير ظاهر **قوله** واعترض بان لا لزوم بالنكول **الاول** هذا الكلام لا يوجب

قول

من طرف الشافعي اذ ليس في الآية دلالة على اللزوم بين المدعي ايضا الا
ان يكون الزاميا ويقال القضا بالنكول زيادة على الكتاب وهي نسخ عندكم
فليست **قوله** والاجماع يدل على جواز **الاول** الاجماع لا يمتنع ولا يمتنع به
قوله فقال له علي بن عيسى انه تعالى عنه قالون وهو بلغت اهل الزعم اصبت
الاول بل معناه في لغتهم جيد **قوله** فان للشافعي خلافا فيه لما مر **الاول** فان زعمنا
الشافعي متأخرا ولا وجه لكون كلامه الى حقيقته مبنيا عليه وانما قال الى
بدون الصواب لان مبتني قولنا بخيفة كون الحكم بالنكول محل الاجتهاد دون
خلاف الشافعي رحمه الله وخلاف الشافعي يستدل به على انه محل الاجتهاد
فقولنا بجهد فيه معناه انه يمكن الاجتهاد فيه تأمل **قوله** ثم العرض بك
ثابت وليس شرط لجواز القضا بالنكول **الاول** قوله لجواز القضا متعلق بقوله
شرط **قوله** وليس التكرار بشرط في شيء منهما **الاول** يعني من المبدل والقرار
قوله وصورة ذلك **الاول** اي صورة العرض لك قرأت **قوله** الا في الحد
واللغات **الاول** استثناء من قوله وقال لا يستعمل **قوله** الم ولا يستعمل
في النكاح والرجعة والتي في الالا والرق والاستيلاء والنسب والولا
والحدود واللغات **الاول** استثناء من قوله وقال لا يستعمل **قوله** الم ولا
عند في النكاح والرجعة والتي في الالا والرق والاستيلاء والنسب
والولا والحدود واللغات **الاول** قال الزيلعي قال القاضي الامام فخر الدين
الفقوى على انه يستعمل المنكر في الاشياء الستة يعني في هذه الاشياء التي
عدها موي الحد واللغات التي انما قال في الاشياء الستة نظر الى اتحاد النسب
والاستيلاء **قوله** الم وقال ابو يوسف ومحمد يستعمل في ذلك ككلام الحدود
واللغات **الاول** قال في النهاية لا يستعمل في الحدود بالاجماع الا ان تضمن
حقا بان معلق عتق عبدا بالزنا فقال ان زنت فانت حرة فادعي العبد انه
زني ولا بنية له عليه يستعمل الموي حتى اذا نكل ثبتا اتفق لا الزنا **الاول**
ينبغي ان يقول العبد في دعواه انه قد اتى بما علق عليه عتق ولا يقول انه قد
زني كيلا يصير قاذفا مولاه **قوله** الم وصورة الاستيلاء ان يقول **الاول**

ينهم من تصوير الاستيلاء فيما ذكره ان لا يصح عكسه فلذلك قال لانه لو ادعى المولى
 آه **قوله** واللغة في معنى **اول** قوله واللغة ان مبتداء وقوله في معنى الجود
 خبر **قوله** وعليه نفوض اجمالية **اول** بل الظاهر ان ملك الاموال المثلثة معارضة
 كما لا يخفى على من لم ادنى تأمل ودرية **قوله** ولو كان النكول اقرارا للقضية
اول قال الزليعي لو كان اقرارا لم يجز مطلقا بدون القضاء انتهى والمحالة
 ليس كذلك فانه لا يجوز الا في مجلس القضاء وقضائه فافهم وتعلل الجواب
 وايضا الذي جعله اقرارا هو النكول عن اليمين الواجبة وجوبها انما هو
 في مجلس القضاء فليست امل **قوله** فاذا نكل كان بدلا عن الاقرار **اول** اي خلفا عنه
 فيقوم النكول مقام الاقرار بعد الحاجة يعنى ان خلف ضروري لا مطلق
قوله يقطع الخصومة **اول** الظاهر ان يقال لقطع الخصومة **قوله** ومثل هذا
 يسمى في علم النظر بغير المدعي **اول** بل هو تغيير الدليل والمدعي جواز الا
قوله وما كان كذلك فهو اما بزل او اقرارا **اول** بقرره لا يطابق المشرع
قوله اذا استحق ما اري بقضاء آه **اول** كما اذا ادعى من الداهم الموعود **قوله**
 الثاني لو كان بدلا كان ايجابا **اول** الملازمة ممنوعة ان اريد كاجابا
 من الناكل وان اريد في نعم المدعي فليس بزمه ابتداء والمجواب ان المراد
 هو الاول ولو لم يجب لم يحكم القاضي بقتل ولا ينفق البتة اذا حكم
 فيه القاضي **قوله** بل هو صحيح كما في الحوالة **اول** لم يذكر لكفاله لانه لا يقع انفا
 ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لا الدين تأمل **قوله** وسائر البيانات **اول**
 وفيه تأمل فان قيد ابتداء بدفعه نفسم في الصلح عن النكار كذلك **قوله**
 لانه بالحقيقة لم ينف وجوب يمتنع فيها **اول** هذا جواب لقوله لا يقال بوجه
 ترك الحديث المشهور **اول** واجاب العلامة الكاكي بانه خص من الحديث الحديث
 بالاجماع فجاء تخصيص هذه الصورة بالقياس ولم يذكره الشارع لان المختص
 يجب ان يكون مقارنا او الاجماع ليس كذلك فيه وتأمل **قوله** والبذل
 لا يجري فيها **اول** اي في الاوصاف **قوله** ووجه ذلك ان البذل في
 الدين **اول** هو خرج الجواب الصريح عن السؤال على ما قرره **قوله** يريد به

من الجواب

النكول **اول** فيه بحث **قوله** والقطع ولا يثبت به **اول** فيه شبهة التناقض
 والاصوب تفسير فعله بفعل الشقة **قوله** وفيه نظر لان الاطلاق يعني عن
 ذلك آه **اول** فيه بحث فانه لو اطلق لزم ما ذهب اليه لو سلم الى اطلاق بعد ذلك
 لغلبة بل ولكماله ايضا فقيده به ليعلم حكمه بطريقا لا ولي فانه اذا استخلف
 قبل تأكد المهر فجدد اولى كما لا يخفى لكن بقي في قولنا بل كماله بحث فاقول
قوله وكذا في النكاح اذا ادعت الصداق لان ذلك دعوى مال لا يثبت
 المالك بنبوه ولا يثبت النكاح **اول** فان قيل يلزم على هذا ان يتحقق اللازم
 بدون المذوم قلنا يجوز ان يحكم بثبوت النكاح في حق المهر مطلقا على
 المهر ليس يستلزم النكاح القائم ببقاء حال الفرة والطلاق **قوله** قلت
 البذل لا يجري فيه كما تقدم **اول** فينبغي ان يثبت النكاح عندها **قوله** فانه
 يستخلف على السبب **اول** فيجب بل يستخلف على الحاصل عند اي حنيفة
 فيستخلف بالله ماله في ذلك المالا الذي يدعيه خوفا من عليه الاثافي
 نقلا عن خواهر زاده رحمة الله عليه ان كلام الشارع مبني على ما يجري من
 الالسبب اذا كان لا يرتفع برفع يحلف على السبب بالاجماع **قوله** فاعيت
 اخوة حرة **اول** وادعي ذلك **قوله** فان فيه تحيلة على الغير وهو لا يجوز
قوله لاظهار ان يقول بلسان البذل لا يجري فيه كما قاله انما في صورة دعوى
 النكاح فان ما ذكر من القليل فيه فصور لان المدعي في صورة دعوى النفقة
 واستناع الرجوع في الهبة اذا قال للمدعي عليه انت ابي مثلا فان المسئلة بها
 وليس فيه تحيل السبب واما مذهب الامامين في نفى الاستخلاف انا اعلم
 المدعي الاخوة فيهم بتعليله من قوله وانما يستخلف فافهم **قوله** ولهذا
اول اي لعدم الجواز **قوله** الم لان في دعواه **اول** في النهاية اي في اقرارها
 انتهى وفيه كلام **قوله** فان دعواها آه **اول** فيه دكا كظاهر ويدفع
 باعانة الضمير الى الولاية والزوجة في ضمن المولى بالزوج كما في قوله تعالى
 اعدوا لها اقرب للنفوي **قوله** اذا كان امتناع الخصم لغنى **اول** اي
 امتنع الخصم لذلك المعنى **قوله** وفيما غرضه كذلك **قوله** اي الامتناع

لمعنى من جهة من عليه **ولم** لانه لم يصح بالاقراء **اول** بل اني بما فيه شبهة البدلية
 او شبهة الانكار وهو انكول **ولم** فاشبه الخطا **اول** في كون الاستماع بمعنى من جهة
 من عليه **ولم** فان قيل الى قوله حيث سببت المال فيها **اول** اي في السرقه **ولم**
 اجيب بان المالا اصل **اول** ما خذ من النهاية **ولم** وان قصر لم يقدها **اول**
 اي اذا ثبت قصود في بؤت المال بان كان حجة فيها شبهة ثم قول الخيصب
 عليك ما في هذا التقرين المقصود **ولم** وهو ان يكون مشروعا بطريق المنه
اول لعل المراد ان يكون بثبها نقل يكونا لما مشروعا فيه بطريق المنه لا
 كما يلوح اليه قوله لعدم بثبها بالخطا **ولم** لعدم بثبها بالخطا **اول** فانه
 ملجا، نقدر انما يصح من قبل القائل ثم اعلم ان الصير في قوله بثبها راجع
 الى صورة في قوله ولم يوجد في صورة الشهادة **ولم** لوقال امطع بدي
 لا يجب لضمنا **اول** ولكن ياتر فيه **ولم** يحاز قطع يده من غير ان **اول** الادب
 ان يقال يحاز بذله من غير ان وليس كذلك في ربط الجواب بالسؤال
 فانه غير ضمير لا يباح عائد الى البذل على ما يقتضيه كلام المم وايضا فالقطع
 لقطع الخصومة اذا لم يكن المدعي محققا للسر مباح واما قوله كالمقطع للكل
 فانه حين فانه من قبيل اسناد الفعل الى السبب الامر وهو الما ذل والتبني
 في مجرد الابلحة **ولم** لانهم المحتاجون اليها **اول** يعني الى الاطراف **ولم**
 فيثبت بالشبهات كالانوال **اول** يعني فيثبت القطع بالشبهات
 لكن بقي هنا بحث اذ يلزم تحجان ثبت شهادة رجل وامرأتين مثلا وليس
 بل الاصول ان يقال ان الاطراف لكونها بمنزلة الاموال يصح فيها البذل
 اذا كانت هي المدعي والمدعي في السرقه هو المال القطع لكون القطع
 تقا فلا يستلزم فيه حتى يدل به لاندفاع الخصومة فان مناط الترجيح في
 المسائل على مذهب ابي حنيفة جريان البذل لفائدة وعدمه لا بؤت الشبهة
 وعدمها فليتأمل ويمكن ان يجاب عن اصل البحث وهو قلنا فيلزم ان
 ثبت بشهادة رجل وامرأتين بان يقال ان القياس كان ان يقبل وعدم القبول
 محدثا الزمري وقد روي في اول الشبهة ثم قول يمكن البحث في بعض مقالة

الجواب لا قوله وهو قلنا لا بؤت الشبهة وعدمها **ولم** والقطع في السرقه
 حال صرح الله وهو لا يثبت بالشبهات **ولم** يعني في كون انكول بذلا
 شبهة لكن فيه بحث فانه لو صح بالبذل في حقوق الله تعالى لا يثبت القطع
 ايضا فالاولي طرح الشبهة من البين والاكتفاء بعدم تاييد البذل **ولم** حتى
 ذلك **ولم** يعني وجه الاستحسان **ولم** المم واذا قال المذعي ليدنه حاضر **اول**
 ليست المسئلة من باب اليمين فذكرها هنا استطرادي **ولم** هو الصحيح **اول**
 فيه بحث فان المحكوم عليه بالحق في الكتاب هل يقدر بثبته ايام احراز
 عماري عن ابي يوسف فاشح لا يطابق المشرع وجوابه اظهر من ان كتب
فصل في كيفية اليمين والاستحلاف **ولم** المم واليمين بالله
اول قوله واليمين مستداه وقوله بالله خبره **ولم** لكنهم قالوا ان كل من اليمين
 لا يقضي عليه بالانكول **اول** على ظاهر الآية وهو الصحيح **ولم** لانه بكل
 عما هو متفق عنه شرعا **اول** فكيف منع للقاضي تكليف اليمين بما هو متفق عنه
 شرعا ولعل ذلك البعض يقول ان الذي يترتب في **ولم** وفي الجابة خرج على القاء
 بحضور **اول** الببالسبية والصير في قوله وفي الجابه راجع الى تقليد
 اليمين **ولم** فان كان الثاني والتخلف على السبب بالايجاع **اول** اي على ظاهر
 الآية **ولم** ايها القاضي **اول** مقول قوله **ولم** هذا هو الظاهر **ولم** اي
 ظاهر الآية **ولم** محلف على السبب لعدم تكرره **اول** وان انكر المحكم
ولم والامة مطلقا **اول** اي كافر او مسلمة **ولم** وعليها بالكره والحق
اول انكر على المسلمة فعلى الكافرة اولى فلا ضرر ان هذا التقليل لا
 قوله مطلقا **ولم** واذا ادعت المستوفى النفقة **ولم** وفي الجابه
 في باب اليمين اذ ادعت على زوجها انه طلقها بعد الدخول وعلمه نفقه
 العدة فانكر الزوج نفقه حلف بالله ما عليك تسليم النفقة اليها **ولم**
 اذا عرضت المرأة فقولا انه من اصحاب الحديث يزعم انه لا نفقة للمبتوتة
 ولو حلف على الحاصل بحلف بانه على زعمه فيحلف القاضي على السبب بالله
 ما طلقها بعد الدخول انتهى فاقول ولا يخفى عليك من المخالفة

بين هذا والمذكور في الكتاب ويحوزان يقال ما في الخاتمة فيما اذا لم يعلم انما
 مذهبنا ان ترج و ما في الهداية والشرع فما اذا علم كما يفهم من قوله **الزج**
 من لا يراها **اول** الم وهذا قولنا في حقيقة ومحمد حقا الله **اول** اي الخلف على
 الحاصل وليس معناه ان الخلف على الحاصل في جميع الامور المذكورة قولنا في
 حتى يعتزض عليه بانه مخالف لما سبق من انه لا يخلف في الكمال عنده ولم سلم
 فيحوز ان يكون بناء على قولها كما في المزارعة فليتا **اول** الم يخلف على السبب
 بالاجماع **اول** في باب اليمين من فتاوي قاضي خان ما يخلفه فراجعته وتدبر
 في دفعه **اول** يخلف على البتات بالله ما اتى **اول** الظاهر ان يخلف على الحقا
 بالله ما عليك حقا لانه فان بالخلف على السبب يتضرر بالبايع اذ قد يترك
 المستري عن العيب **اول** وفي صورة النقض يدعي العلم **اول** غير مسلم في
 الرد بالعيب **اول** الم لانه لا علم له بما صنع المورد فلا يخلف على البتات
اول قال الزيلعي اخذ من النهاية ثم في كل موضع وجب اليمين فيه على البتات
 خلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسقط اليمين
 عنه وفي كل موضع وجب فيه اليمين على العلم بخلف على البتات معتبرا اليمين
 حتى يسقط عنه اليمين على العلم ويقضى عليه بالنكول لان الخلف على البتات
 اكد فيعتبر بطلان خلاف العكس انتهى فيه بحسب ما قلنا قوله لا يقضى عليه
 بالنكول ولا يسقط اليمين منه ليس كل يمين بل الاثبات ان يقضى بالنكول
 فانه اذا نكل عن الخلف على العلم ففي الخلف على البتات اولى بالجواب المنع
 لجواز ان يكون نكوله لعلمه بعدم فائدة اليمين على العلم فلا يخلف حذرا عن
 النكول فليتا **اول** اما ثانيا فلان قوله ويقضى عليه اذا نكل **اول** يحمل تاملا
 اذا لم يجب عليه كيف يقضى عليه اذا نكل **اول** فلما خرج المقداد قال عثمان
 لعمر بن الخطاب تعالي عنم انها كانت سبعة الاف **اول** فيه نظر فانه اذا
 قضاه اربعة الاف كيف قال عثمان رضي الله تعالى عنه انها كانت
 الاف ثم ان القصة ليست مما نحن بصدد اذ ليس فيها الا النكول لا
 الاقضاء والقيل **باب** التحالف **اول** الم لان في التحالف

سل

اولا

لا يخرج الدعوى **اول** ولما هو فلا يخالف لما سبق بعد اسطر لان المستري
 لا يدعي شيئا الا ان المراد لا يدعي ادعاء معنويا وبه يدفع ما عسى بها كيف
 يقبل بنية المستري بعد القبض وهو ليس بدفع والبنية على المدعي فانه
 ان اريد انه ليس بدفع حقيقة فسلم ولا فيك لانه يسمع بنية المدعي صورة كما
 اذا ادعي الوتق ردا لوديعته وان اريد انه ليس بدفع اصلا ولو صود
 فغير مسلم كما لا يخفى **اول** الم ولا تعارض في الزيادة **اول** فيه يجهل لا يخفى
اول وهذا جهة فيقول اننا اسم الاشارة باعتبار الخبر او على تأويل القول
 بالمقالة **اول** الم لان البايع يدعي بركة الثمن والمستري يكون **اول** ذكر التعديل
 الرابع الى الزيادة لاكتسابه التذكير من المضاف اليه او لوجوه اخرى
اول ولما قل ان يقول هذا الحديث مخالف للشهور فان لم يكن مشهورا
اول قال في النهاية والحديث صحيح مشهور **اول** لعموم المشهور **اول** لا يطلب
 المخلص ويجمع بينهما ما امكن على ما بين في الاصول وذلك يحمل المشهور على
 ما عدا اختلاف المتبايعين **اول** او يعارضان ولا ترجيح **اول** فهو معمول به
 قطعا فاما هذا محل النزاع وهذا الحديث ليس كذلك **اول** الم وكان ابو يونس
 الحيقم وائل فادته بتقديمه **اول** وقد قيل فصل التوكيل بشري بنفس
 العبد ما يمكن ان يكون جوابا عن امتسك بهذا الحديث **اول** وفيه نظرات
 ذلك لا ينافي التاكيد **اول** والجواب ناسخ الاشياء الى التاكيد امر لا يمكن
 سرفعه وعلوه قدره فاذا اقتصر بالتعليق على النفي دل على ما ذكره دلالة
 واضحة ولو سلم فنقول الم والامتنع دون والصحيح للاشارة اليه فليتا مل
 فانه يجوز ان يقال قوله ذلك اشارة الى قوله لان الايمان وضعت للنفي
 فان الوضع للنفي لا ينافي التاكيد بالاثبات كما ان الوضع للاثبات لا ينافي
 التاكيد بالنفي فانه نقول الشاهد استهوان فلانا وهذا وارثه ولا نعلم له
 فارتاعينه كذا في شرح الاثبات وفيه نظر فان تعرضه لشد القسا وعدم
 الاكتفاء بالقياس على البينات لدفع هذا الكلام مع ان قوله لا نعلم له
 وارثا غيره في معنى الاثبات حيث ثبت باستحقاق المشهور له جميع الت

وان لم يكن احد منها
 اقول لا يخلو كل
 لا يخفى

ك

قوله واذا اختلف في الاجل في اصله او في قدره **اول** الصبر في اصله وقد راجع الى الاجل **قوله** فلا تخالف بينهما والقول قول البائع **اول** ليس بسديد لانه قد يكون القول قول المشتري اذا كان منكرا كما اذا كان مدعي الخیار هو البائع **قوله** فان الثمن زاد عند زيك الاجل **اول** فيصير الاجل كما لو حيث يزيد عدد الثمن بها فلا يرتان الاجل على ما ذكره يكون كالقدر **قوله** فيما تم به العقد **اول** يدل عليه عنوان المتبايعان **قوله** والوصف لا يبارق الموصوف **اول** مبني على الفرق بين الوصف والعرض **قوله** والحكم باستيفاء **اول** الظاهر باستيفاء **قوله** بعض الثمن كذلك لان بانعدامه **اول** الصبر في قوله بانعدامه راجع الى بعض الثمن والبقاء ما يحصل ثمة **اول** فيه شيء يجوز دفعه بارجاعه من بانعدامه الى الاستيفاء **قوله** ثم اختلفا لم يتخالفا **اول** يعني ثم اختلفا في الثمن **قوله** اجاب بقوله فانه يعني التحالف بقيد دفع زيك الثمن **قوله** فان قيل ادفع زيك الثمن المدعى حلف المشتري ليس لاقلنا اذا خلف البائع بعد حلف المشتري ينعى على اليقنة ويندفع الزيك المدعاة **قوله** بالنكول **اول** اي بنكول المشتري وقوله بالنكول مستقل بزيادة في قوله يدفع عن المشتري زيك الثمن **قوله** واذا خلف البائع **اول** يعني بعد حلف المشتري **قوله** ولا يحنينه وادى ان الدليل القلي والقلي يفصل بينهما فالحاق احدهما بالآخر جمع بين حكم الشرع بالتفرق بينهما **اول** استخيرا نا الفاصل بينهما هو القياس على ما ذكره لا الدليل القلي **قوله** وكذلك قوله عليه السلام والسطة قائمة **قوله** غير تامل فان الفصل لا يفصل لا بطريق المعنوم وهو ليس بحجة شرعية فلا يلزم من الاحاق المذكور فساد الوضع **قوله** ولا كذلك بعد هلاكها **اول** لظهور انه لا يعود كل منهما الى اس ماله **قوله** اي سلمنا ذلك لكن لا **قوله** قال العلامة الزليعي في باب المراجعة ولا معنى لقولها ان كل واحد منها يدعي عقدا غير ما يدعيه الاخر فان العقد لا يختلف باختلاف قدر الثمن من جلتين واحدا لا رعي اذا الوكيل بالبيع بالفسخ بالعين وان

البيع بالفسخ بالعين بالزينة في الثمن وبخمسائة بالخط انه يوقفه تأمل فان الوكيل بالبيع بالفسخ بزيادة البيع بالعين دلالة كما سبق تفصيله ولا يلزم منه اتحاد البيعين **قوله** الم وانما راعى من الفائدة ما يرجع به العقد **اول** فيه تأمل **قوله** ومعناه ان المرامي من الفائدة **اول** فيه بحث لانه ان اراد ان المرام من فائدة التحالف لا يستقيم قوله ما يكون من موجبات العقد وهو ظاهر وان اراد المرامي فائدة العقد فليس الكلام فيه بل في فائدة التحالف فلسا وجوابه انا نخار الاول وعدم استقامة قوله ذلك ثم **قوله** فان موجبات النكول **اول** لعل المراد نكول البائع لظهور انه ليس موجب نكول المشتري لكن فيه تأمل فان الظاهر انه موجب حلف المشتري وكيف يكون من موجبات النكول فانه اذا لم يخل احدهما بل حلف كل منهما يحصل دفع الزيك المدعاة وجوابه انه مبني على التزول وارضاء العنان للمخضم لكنه قال في تقرير كلامه والتأني في اذا خلف البائع اندفعت الزيك **قوله** والنكول من موجبات التحالف **اول** فيه بحث **قوله** فلا يترك به ما هو من موجباته **اول** في ذات سلك البيع ومقتضاه على حاله على تقدير التحالف غاية انه عليك باليقنة فلا يلزم ترك موجب العقد **قوله** وليس من موجبات العقد **اول** بل من موجباته فانه بين التحالف هناك على ما مر في الدرس السابق وموجب العقد فساد الفسخ **قوله** والجواب انه يثبت بالنقض على خلاف القياس **اول** فيه تأمل فانه قيل القبط على وفاق القياس **قوله** بل بطريق تصديق المشتري في قوله **اول** الصبر في قوله راجع الى المشتري **قوله** لما قال شيخ الاسلام انه لو كان بطريق الصلح لكان متعلقا بمسئلتها **اول** فيه ان احد المحي يكون متعلقا بمسئلتها البتة وانما الذي لا يتعلق بمسئلتها المشتري اخذ ما اقر به من ثمن الهالك **قوله** قيل والصحيح هو الثاني لان البائع لا يترك من ثمن الميت شيئا مما اقر به المشتري انما يترك دعوى الزيك **اول** القابل لصاحب النهاية وفيه بحث لانه يجوز ان يكون الهالك قيمته شيئا قليلا لصغره او كونه مريضا او موقفا ويكثر الرغبات في الحي ويزيد قيمته

فيريح البائع ان ياخذ مصلحا عن جميع ما ادعاه طمعا في زيادة قيمته التي فانه لو
 الصلح لا يعطيه المشتري الحي اذا القول قوله مع منية فتأمل **قول** المستدرك
 في قيمته الهالك **اول** اي في حصة قيمته **قول** والجواب ان هلاك البعض **اول**
 استجوابا ان المقسم عليه عند محمد ليس القيمة الحقيقية بل ذلك عليه والظاهر
 ان القليل الاول لا يفي حصة الجواب عن ابى يوسف لا كما فهمه الشارح **قول**
 فكان استيفاء بعض المنفعة كهلاك احد العبدين وفيه التحالف عند ابى
 رحمه الله ايضا **اول** يعني كصاحبه ثم الضمير في قوله فيه راجع الى استيفاء
 بعض المنفعة **قول** لا يقدّر الباقي **قول** فيه تأمل فان حصة الباقي يعلم
 بالحرز والنظر وذلك مجمل في المقسم عليه **قول** والثاني ينفي التحالف
 بالدلالة **اول** هذا معطوف على ما تقدم بحسنة اسطر وهو قوله ان احد
 الدليلين المذكورين في المتن لا يثبت المدعي بنفي القياس **قول** وهذا
 ليس بصحيح لان المشتري لو حلف بالله ما اشتريت القائم بحقة من الممن
 الذي يدعيه البائع حلف وكان صادقا **قول** له لا يجوز ان يحلف المشتري
 ان حصة ليست بالف والبائع ان حصة ليست بخمس ولا يرد ما يقال لكن
 يمكن ان يقال بل يرد ايضا فان ما يحصل كل واحد منهما لا يعرف الا بالمحضر
 واليمين فيستأجر كل منهما على اليمين لا شفا كذبه بيمين **قول** دل على ذلك
 مسائل النكاح **قول** في باب الزينة في البيع من كتاب البيوع **قول** وهو
 التحالف **قول** قوله وهو راجع الى ما في قوله ما يوجب الفسخ **قول** اما في الحي
قول اي اما كون التحالف موجبا للفسخ في الحي **قول** لمكان الهلاك **اول**
 اي الهلاك الذي هو مانع **قول** لم يقدّر اعتبار ما هو من لوازم الفسخ **اول**
 اي من روافده وتوابعه وليس المراد باللازم الميزاني ثم قول قال محمد
 ذلك وجد عيارد من محقة من الممن فالعيب ان كان مما يوجب الفسخ
 لم يصح قوله ان فيما ذكر من المسائل لم يتحقق ما يوجب الفسخ فيما مضى
 بالعقد وان لم يكن مما يوجبه يحتاج الى الفرق بين ما في الزيادات والمسله
 المنقولة من بيع الاصل اذا قد اعتبر فيها قيمته الهالك يوم القبض كما صرح

عن محمد الثاني
 الجواب

في النهاية **قول** فينبغي الايمان على حقيقة الحال لا باليمين الاقدام على المقسم
اول لا ينبغي عليك ان القيمة تعرف بالحرز والنظر فلو حلف بيمين الاقدام على
 اليمين بجهالة **قول** لانه منكر حقيقة انه هو اطمع بحال نفسه **اول** فيعني **قول**
 ولو قبض البائع بعد الاقالة **اول** فان قيل الاقالة بيع عند ابى يوسف
 فيكون متنا ولا ينقض فينبغي ان يجري التحالف عنده بعد قبض الباقي ايضا
 قلنا لما وقع الخلاف في كونه بيعا لا يتناوله النص الوارد في البيع المطلق
 للتبعية فليتا مل **قول** لما يدعيه الاخر **اول** وهو العقد كما مر **قول** لان
 التحالف الفسخ **قول** قوله صلى الله عليه وسلم تحالفا وترادا ولكن بقي ههنا
 بحث لانه ان اراد كل واحد منهما والسند التحالف اذا اختلف في المهر وان اراد
 جزئيا فسلم ولا يفيد في جوابه يعلم من قليل الاختلاف في المهر فافهم **قول**
 وهلك قبل التسليم الى ربنا السلم لا يرتفع الاقالة **اول** ينبغي ان يرتفع من
قول واجب بان الاقالة في السلم **اول** فيه ان يحذري النص معلولا
 وذلك التعليل جارها فان كلامهما يدعي عقدا غير العقد الذي يدعي
 صاحبه والاخر ينكره وسيجي جوابه في درس الاختلاف في الاجارة **قول**
 معناه اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته المرأة **اول** قال اكمل الدين وان
 لم يكن اقل فالبيعة للزوج لانها ثبت الحطة وبيعتها لا ثبت بينتها او
 لانها ثبت الزينة اتفق ولا ينبغي عليك ان اطلاق القدوري يلام هذا
 القول فقول المم ومعناه آه محكم كلام **قول** المم وسقوط اعتبارها با
اول لو سقط اعتبارها بالتحالف كان الواجب الصور خمسة مهر مثل
 لظهور ان في الحكم اعتبار التسمية فليتا مل وجوابه ان المراد ما اخذ
قول وذكر في بعض المروغ **اول** يعني غاية البيان **قول** واقول ان
 بقولهم هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون صحيح فلا كلام **اول** فيبحث **قول**
 ويمكن ان يجاب عنه بان مهر المثل امر معلوم ثابت بيمين **اول** فيه يحي
 ظاهر بالالفارق ان الموجب في باب الكساح هو مهر المثل بخلاف
 فان الاصل فيه هو الممن المستمس **قول** في باب المهر **اول** متعلق بما سبق

فتنا شئت ما ادعته
 شهادة ان المثل انتهى
 قال الامام الثماني وقبله
 التحالف

من قوله كما ذكرناه وذكرنا خلافاً في وصف جملة آه **قوله** مثل ان يدعي هذا
 شهر بعشرين وذلك شهر بعشرة **اول** قوله هذا اشارة الى الوجوه
 ذلك اشارة الى المستاجر **قوله** يقبل الفسخ **اول** والاجابة بعد الاستيفاء
 لا يقبل الفسخ **قوله** واجبا وفي علي الاجر **اول** فهو لا سبق انكارا **قوله** فهو
 لا سبق انكارا فيداه **اول** مع يجعل فائدة النكول ايضا **قوله** لا يستلزم
 لا يوقف على قبض الاجرة **اول** لكن يوقف على قبضها فيمنع قيل كيف ولو
 صح ما ذكره لم يكن الوجوب في معنى البايع اذ لا شك عند وجوب تسليم
 العقود عليه بما عين من الاجرة فلا يستقيم القياس هذا خلف **قال** الم
 لان هلاك العقود عليه منع التحالف عندها وكذا على اصل محمد رحمه الله
اول لم يستدل على عدم جريان التحالف بعد الاستيفاء بكونه على خلاف
 بعد القبض كما سبق مع انه المناسب لتقليل المسئلة السابقة اذ لا يعمد
 محمد فانه يرى النص معلولا بعد القبض على ما مر فليتامر **قوله** سمي بذلك
 لانها بقي الحار آه **اول** يعني انما سمي بالوقاية لانها على الحار **قوله** قال
 الامام الترمذي اني اذا كان الرجل صانعا **اول** قال الزبيلي اذا كان
 الزوج يبيع هذه الاشياء فلا يكون القول قولها لتعارض الظاهر
 انه قبل يكون القول قوله في ذلك انه قبل يكون القول قولها مع غيرها **قوله**
 لان المراد به ما هو لا يستعمل **اول** فيه تأمل فان المراد بهذا الاستعمال
 في متاع البيت ايضا بل استدلالنا على الاستعمال بالصلاحيه مع ان المرأة
 وما في يدها في يد الزوج وهذا الاالات في ما يدعيها على السواء لم اعلم
 ان الضمير في به في قوله لان المراد به راجع الى الاختصاص في قوله
 ولو رجع بالاختصاص **قوله** فلا تعارض بينهما **اول** ينبغي ان يخص
 بالمشكل ولا ينقض بما يصلح المرأة **فصل** في كون خصما
قوله لا من حيث القصد الاصيل **اول** كما يشهد العنوان **قوله** وقال ابن شبرمه
 الى قوله وقال ابن شبرمه **قوله** في القاموس الشبرمه بالفم الشبرمه وما
 انشأ من الجمل والفرمال قال العلامة الانصاري بن الجليل وابن

مع بيته ثم قال الزبيلي وكذا
 اذا كانت المرأة يبيع ما يصلح الاجال
 لا يكون القول قوله

شبرمه من فقهاء التابعين بالكوفة ولد لعبد الله بن شبرمه سنة اثنين وسبعين
 من الهجرة ومات سنة اربع واربعين ومائة ومحمد بن عبد الرحمن بن الجليلي
 قاضي الكوفة ولد سنة اربع وسبعين ومات سنة ثمان واربعين ومائة
 كذا في كتاب طبقات الفقهاء انه **قوله** وقل لقبت بذلك للوجوه
 آه **اول** الابداع والرهن والغصب والاجارة والاعانة **قوله** وهو
 ظاهر الرواية **اول** فيداه لم يبين تمازكه رواية غير ظاهرة عن اصحابنا
 نعم ما ذكره عن يوسف خلاف ظاهر الرواية عنه نية عليه في النهاية
 وعنده فكان لا يلق بهذا الشارح ان نية ايضا **قوله** وبناء التلبيس
 على الاول لم لا تفكر عنه **اول** فما اذا كان المذعي وقفا على احد الميراث
 او ميراثا بالخيار ولا خيار للبايع فاقام ذوال اليد البينة على ان التولي
 او المشتري ورعه **قوله** كالقول بنقل المرأة **اول** في صلاح السند للبينة
 كلام لا يخفى لعدم مانعة المقدمة المنوعة وجوابه انه من غير ان يثبت
 المطلوب فليتامر **قوله** ولن سلمنا البناء آه **اول** في بحث **قوله** لكن المقصود
 المذعي عليه باقامة البينة ليس اثبات الملك للعابس لنا مقصوده
 ان يدعي يحفظ لا بد خصومة فيكون ذلك ضمنيا ولا معتبرا **قوله** فنقل
 اثبات الملك للعابس بدون خصم مقدر آه ان اريد اثبات الملك
 قصد المسلم ولا يضربنا وان اريد اثباته ضمنا فلا سلم ثم المراد من الضمير
 خلاف المقصدي والمراد بذلك في قوله فيكون ذلك ضمنا اثبات الملك
 للعابس فمحصل المعنى فيكون اثبات الملك للعابس ضمنا ولا معتبرا
قوله وهو غير معهود في الشرع **اول** قد سبق في اول كتاب الدعوي ان
 اليد لا تثبت في العقار الا بالبينة ولا يعتبر اقرار المذعي عليه باليد
قوله الم او اخره شبرمه **اول** اي شبرمه المذعي في الاضافة للملازمة او
 شبرمه المذعي عليه ولا يخلو عن الجهد **قوله** لا تدرى للملك الا لا يحتمل
 غيره **قوله** الضمير في قوله غيره راجع الى الملك **قوله** ولهذا صححت
 الدعوي **اول** اي دعوي الفعل **قوله** الجيب بان وجهه انه اذا جعل خصما

قول بان جعل سارقا ثم اقول فيه بحث فانه اراد ان في ذلك جعله سارقا
في حق القطع فليس كذلك وانما يلزم ذلك وان لوقال المدعي رقة ولما
قال سوق على بناء الجمل وشهد به كذا لم يظهر كون ذي اليد سارقا
لا احتمال كون السارق غيره وابتاع ذي اليد منه والمحدود يندرج بالسياسة
في الحاجة اليها ذكره في معرض الجواب على ما لا يخفى **قول** ان ظهر
سرقة **اول** اي سرقا عين باقرار ذي اليد او غيره **قل** الم الا ان يتم
البيينة ان فلانا وكله **قول** فان قيل يلزم حينئذ الحكم على الغائب بانه
وكله قلنا لاخذ ورقيه فان ما يدعي على الغائب وهو التوكل بسبب
لما يدعي على الحاضر وهو التسليم وقد قيل باب التحكيم انه يجوز فليجبه
باب ما يدعيه الرجلان **قول** بمنزلة الاستحقاق في اجابة
الحق **اول** قوله في الجواب سئل بقوله بمنزلة **قول** فلان كذا بحدها باق
قول فيه بحث فان الكذب هو عدم مطابقه الحكم للواقع وعدم مطابقة
كلام احدها لنفس الامر من اجل الواضحات فكيف يمنع وليس فيما ذكره
في معرض الاستدلال في ذلك كما لا يخفى والجواب ان المانع عن قبول
الشهادة هو كذبها شرعا وهو مفقود هنا والزم اجتماع اطلاق الشها
وتكذيبها شرعا فالذي لا يسلمه الشايع هو الكذب الشرعي فليست **قول**
فكانت الشهادة ان محققين **اول** يعني شرعا **قول** وان اقامها **اول** لا
طهران بقره هكنا وان اقامها فان رخصا وكان تاريخ احدها سبق كان
هو ولي وان لم يورثها واستوي تاريخها فان كان احدها قبض كالخو
بها ونقلها الي منزله كان هو ولي وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع
الى تصديق المرأة وانما قلنا الاظهر ذلك لما لا يخفى عليك مما في نثر
الشاح من الانفلاق والانتشار قال الاقاني تعلقا عن فصول
الاستدلال وان تاريخ احدها ولم يورث الاخر فمضاج التاريخ اولى
انهي والظاهر ان يقيد قوله وان تاريخ احدها بلايد ولا اقرار ولا قضاء
اليد ولا اقرار اولى **قول** فان كان ذلك فظاهرة **اول** ولا يعتبر

قبح الحضور من قبل ولا
يلزم من القطع وان
ازاد فيه جعله سارقا
في حق

وقد يبقا **قول** وان لم يكن ذلك **اول** معطوف على قوله وان كان ذلك
وقوله ذلك الشارة الى قوله فاما ان يكون في بيت احدها او دخل بها **قول**
وان لم يذكر تاريخا **اول** واستوي تاريخهما **قول** والجواب ان ذلك انما
يعبر به **اول** اشار بقوله ذلك الى قوله يجوز ان الاول طلقها **اول** لان
شرط العقد الذي يدعيه **اول** انما يظهر ان المراد من شرط العقد هو
الرضا وقد تغير لانه ما رضي بالعقد الا ليلس كل المبيع وانما لم يسلم
احتمل رضاه بتفريق الصنفه فليست برضا صرح به العلامة الكاكي وتوابعه
قول الم فلعلى رغبته في تملك الكل وايضا الاتحاد وصف العقد فكيف
يكون شرطا **قول** اجيب بانهم لم يشهدوا بكونهما في وقت واحد **قول** فيه
بحث فانما اذا شهدوا بكونهما في وقت واحد فالجواب ذلك ايضا وسجي
من الشايع في الصنفه الثانية من الورق الاتي قال الاقاني ناقل عن
مبسوط شيخ الاسلام ابي بكر المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى فان اعيان
الشراء من واحد والعين في يد ثابت وان لم يورثها او رخصا وتاريخهما على
السواء فانه يفتى بالدار بينهما نصفين ثم يحتل كل واحد منهما ان شاء اخذ
نصفها بنصف الثمن وان شاء ترك فاجاب الشايع لا يفي بدفع ما اذا او
عليه فليست **قول** حيث يكون له ان ياخذ الجميع لغيره الى ان يجاراه
اول والافكان ينبغي ان يقول حيث بلغ الجميع ولا يبعد حمل كلام الم
على المسألة **اول** وذكر بعض الشارحين **اول** اراد الاقاني **اول** وبينة
غيره لاقاب قد يكون مما سقط اليد **اول** اذا كان بينهما رهن بالشراء المقدم
اول وقد لا يكون **اول** اذا كان المستهويه الشراء المتحررات الملك
اول اي الملك المطلق **قول** فاجتمع في جوابا يعين بينة الخارج وذكر
اليد **اول** اي على الملك المطلق **قول** وهذا ليس كذلك **اول** لا تقاها
على ان الملك كان للبايع **قول** وقوله لما بينا اشارة الى قوله لان تمكن
من قبضه بدل **اول** لا يلزم التامل انه هل يتيسر هنا تحقيقه المبني
على مقدمتين بل الظاهر اشارة الى قوله لا سقط اليد الثانية بالملك

الان قوله لان الصريح آه يؤيد الاول **قوله** ولان الشراء ثبت الملك بنفسه
لا ثبت لا بالقبض فكان الشراء والهبة ثابتين معا **اول** بل ثبت الشراء
مع القبض والحادث يضاف الى اقرب الاوقات على ما مرنا فلا ثبت
مطلوبه الذي هو سبق ملك مدعي الشراء هذا والظاهر ان قوله ولا ثبت
الملك بنفسه آه دليل اخر كون الشراء اولى لا كونه اولى فافهم سيهد
للك قوله في دليل المسئلة الآتية لاستوائهما في القوة فان كل واحد منهما
عقد معاوضة ثبت الملك بنفسه كما لا يخفى **قوله** دون الهبة لتوقفها
على القبض **اول** ~~تلك~~ ملك مدعي الشراء سابقا **قوله** الم وما اذا ادعى احدا
شراء والاخر هبة وقضا معناه من واحد **اول** والظاهر انه اذا ادعى
احدهما انه قبضها عرضا عن هبة والاخر الشراء فكذلك اجواب المسئلة كذا
الدليلين بعينها **قوله** ونفريه ان الترجيح بالزوم ترجيح بما يرجع الى المال
اول لا ترجيح بما يرجع الى المال بل الترجيح لما يكون بمعنى قائم في الحال **قوله**
اذا الزوم عبادة عن عدم صحة الرجوع في المستقبل **اول** فان قيل ظهور
الاثري في ثاني الحال انما هو لقوة العقد في الحال فثبت المطلوب قلنا لا
بل الحصول لاجل المصدق وهو كوصول العوض للموهاب فقامل **قوله** وعند
اختلاف العقدين لاجوز الهبة **اول** اريد بالهبة ما يعم الصدقة على
سبيل عدم المجاز **قوله** فان قدما النكاح **اول** كيف يقدم اذا رآها
وتاريخها على السواء وتخصيص الخلاف بما اذا لم يورخا خلاف الظاهر
من نفريه ويمكن ان يقال بمعنى الشهادة على التاريخين المتحدين ان يقولوا
مثلا كان العقد في اول الظاهر من اليوم الفلاني وظانه يسع في العقود
المتقدمة على المقدم والتاخر انما له من شاهدين يشهدان على وقت مضيق
لا يسع فيه عقدين اثنين وبه يظهر الجواب عن السؤال المذكور في راس
التحقيق السابقة بوجه اخر **قوله** وذكر في الاسرار جوابا بي يوسف
ما قال عن محمد رحمه الله ان المفسود من ذكر السبب ملك العين والنكاح
انا نكحتم بوجوب ملك المستحق **اول** فيه بحث لا يندفع بها ما ذكره

فانه اذا تأخر النكاح ثبت ملك العين في المستحق مدعي الشراء صورة ومعنى و
لمدعيه المهر معنى فوجد العمل بالمستحق بقدر الامكان بخلاف ما اذا سويما
قوله الم ولواتعيا الشراء من واحد معناه من غير صاحب اليد واقاما البينة
على تاريخين فالاول اولى **قوله** قال العلامة الكاكي بقا لصاحب النهاية
وفي هذا الحكم لا يفتاوت ان يكون بايعهما واحدا او اثنين لما ان صاحب
التاريخ الاقدم اولى وانما يفتاوت الحكم بينهما فيما اذا وقت احدي البينين
ولم يوقت الاخرى على ما ذكر بعد هذا بقوله بخلاف ما اذا كان البائع واحدا
انتهى قال العلامة النسي في الكافي وان ادعى الشراء من واحد ولم يورخا
او رآها تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحجّة وان رآها
واحداهما سبق تاريخا يقضى لاسبقهما تاريخا اتفاقا بخلاف ما لو ادعى
الشراء من رجلين لانها يثبتان الملك لبائعهما ولا تاريخ الملك للبائعين
فتاريخه للملك لا يعتد به وصار كما هم محضرا واقاما البينة على الملك
بلا تاريخ فيكون بينهما انتق وهكذا في الكفاية وشرح الكنز للزيلي ثم قال
في الكفاية الاسبق اولى رواية واحدة فيما اذا كان البائع واحدا وفيما
اذا كان البائع اثنين اختلف روايات الكتب فاذا ذكر في الكتاب يسرا الى انه
لا عبرة لسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على ان سبق التاريخين اولى في
ذلك ايضا انتهى فظهر ان ما في النهاية ومغراج الدرر بنبني على رواية
وما في الكافي والكفاية وشرح الكنز على رواية اخري وهو خطأ صاحب
الهداية ايضا على ما يسرا اليه كلامه لانه في الدليل الذي ذكره على
عدم اعتبار السابق في ذلك بخلاف ان بنية مدعي الاستحقاق ثبت لبائعه ملكا
سابقا واذا ثبت احد مدعي الملك المطلق تاريخا اقدم فهو اولى فليتا
فقوله ولا تاريخ للملك لبائعين غير ظاهر بل الظاهر خلافه حيث يقتض
اثبات تاريخ ملك المدعين اثبات ملك البائعين **قوله** الم وان اقام
كل واحد منهما البينة على الشراء من اخر وذكرنا تاريخهما سواء **اول**
قال الزيلي حتى يكون بينهما نصيفين سواء كان تاريخ احدهما اقدم او

يكن انتهى قال الاقاني اي تاريخا واحدا وان كان تاريخ احدهما سبق كان
 اولى على قول في حنفية وهو قول في يوسف اخرا وهو قول محمد في رواية الج
 حنفية وهم الله وعلى قول في يوسف لا قول يقضي بهما انهق ولا يخفى الدخ
 بين الكلامين فقبل في دفعه ان الكلام مبني على رواية وما ذكره الرباعي
 فهو الذي سبوا في كلام الهداية مبني على رواية اخري فليست بروايت جدير
 بان المهنوم من دليل صاحب الهداية خلاف ذلك **قوله** وقيل لا تفاوت
اول لقائل صاحب النهاية **قوله** ليس فيه زيادة فائدة **قوله** فادته دفع
 نعم التكرار في كلام القدوري **قوله** ورتب عليه الاحكام **قوله** الى هنا
 كلام النهاية مع غير سيرة **قوله** لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم الملك
قوله اي ملك باليه فانه يرجع الى دعوي الملك المطلق لبايعهما وتوقيت
 احدهما في المطلق لا يفيد الاولوية لما سبق انفا وسبني ايضا **قوله** لان
 الثابت بالبنية كالنائب عيانا **قوله** الى الحق بتميمه بقولنا لان الشراء
 امر حادث فيضاف الى اقرب الاوقات انما لم ين وقت في آخره غير
 المورخ حكما الا اذا بيناه فلا يرد في سؤاله المصدر بقوله ولقائل ان يقول
 فليست **قوله** يجوز ان يقال من ثبت له الملك **قوله** يعني في المستلحق **قوله**
 لان البايع اذا كان واحدا كان التقاق ضروريا **قوله** فيه بحث بجواز ان
 بيع وكيله لشخصين في زمان واحد كما اشار اليه صاحب النهاية **قوله**
 وملك غير مشكوك ان تاخر **قوله** اعان تاخر الملك والمراد سببه عني
 الشراء ففيه نوع من الاستخدام **قوله** وان تقدم ملك **قوله** ولكن لم يملك
 الوقت لانه لم يتلق الملك من جهة **قوله** لترجح بالوقت **قوله** فيه تامل
 فان الملك العاين له الوقت مشكوك ايضا لما ذكره فيكشف بصلح الوقت
 مرجحا **قوله** جاز ان يقع معا **قوله** فيه بحث لا يتصور ان يملك الشخصان
 عينا واحدة في زمان واحد حتى يتصور وقوع البيعين بيعا وجوابه
 ان المبيع صحة البيعين معا كما اذا وقع على التقاق فلا يغير ما ذكره
قوله لان البينتين فاما على مطلق الملك **قوله** لعيل لقوله وعنده انه لا يقبل

على روايتين فاني
 غاية البيان
 مبني

الملك

بيته ذي اليداء وقوله عنه يعني عن محمد رحمه الله **قوله** فكان التقدّم والنا
 سواء **قوله** يحتاج الى البيان **قوله** انما يقبل اذا تضمنت معنى التدفع لما مر
قوله انفا **قوله** والالتزم المسئلة الاولى **قوله** ويجوز ان يكون النكته لا
 حنفية ووجه محمد غير مذكور هنا وقوله لها من قبل خيخ منها اللؤلؤ
 والمجان **قوله** واجيب بان ذلك **قوله** فيه بحث فان اولوية الخارج
 على قوله الاخر الذي لا يعتبر فيه التاريخ نص عليه العلامة الاقاني في
 حاية البيان فراجع **قوله** الم وقال محمد الذي اطلق او **قوله** هذا قوله
 الاول الذي يعتبر فيه السابق بالتاريخ على ما ذكره الاقاني فليست انت ولك
 الاقاني فاما على قول الاخر يجب ان يقضي بينهما تصفين ثم اعلم ان سبق
 التاريخ قد يكون من حيث النقص وقد يكون من حيث المعنى فابو حنيفة انما
 يعتبر السابق من حيث النقص محمد على قوله الاول يعتبر السابق المقصود ايضا
 فليست **قوله** فكان ملكا للاصل **قوله** التظاهر يقال فكان ملكا من
قوله لا يثبت بها استحقاق الملك لثابت للخارج بوجه ما **قوله** فلا يكون
 قوله اكثر استحقاقا بمعنى التفضيل ثم اعلم ان قوله بوجه ما متعلق بقوله
 الثابت **قوله** ووجه الاستحسان **قوله** فيه بحث لا يظهر فما ذكره من
 وجه الاستحسان ما يصلح ان يكون جوابا عن وجه القياس فليست **قوله**
 لان بنية في نفس الامر ما ففة **قوله** فان قيل ما الفرق بينه وبين
 ما اذا لم يكن الذي اليد بنية على ايداع الغائب عند حتى قضى القاضيه
 للمدعي ثم وجد ذو اليد بنية على الايداع لا يسمع والقضاء للمدعي ماض
 والدليل الذي ذكره جار فيه قلنا ما امكن ينبغي ان يصان القضاء عن
 البطلان وبحفظ الحقوق عن التوى وفي مسئله الايداع ذلك فان الغا
 اذا جاء واقام بينه يحكم له بخلاف ما نحن فيه **قوله** كسسه كوفه **قوله**
 يعني في الشهادة **قوله** ليست بمعينه الانفضال **قوله** يعني لا يلزم
 فيها معانته لانفضال **قوله** الم وان تكررت قضيه للخارج **قوله** في ان الشراء
 سبب يتكرر معان بنية ذي اليد فلا بد من الفرق **قوله** الم بمنزلة الملك

المطلق

اول قال في النهاية والمعنى في ان الترتيب الذي ينبغي مرة بعد مرة يجوز ان يصير
 الذي اليد بالشيء ثم يعقبه الخارج مرة وينقصه وينتهي مرة اخرى فيصير
 ملكا له بهذا السبب بعد ما كان ملكا الذي اليد فكان يعقب دعوى الملك
 المطلق من هذا الوجه انتهى فيه بحث اما اوله فلان السبب يراد بحكمه
 ينبغي بعد اسطر واما ثانيا فلانه يلزم نقص اليد الثابتة بالسك **وله** كان
 ذا اليد قد اشتراها من الخارج وقبض برباع ولم يقبض **اول** يعقب
 ولم يقبض الخارج **قوله** ولان السبب يراد بحكمه وهو الملك **اول** قوله هو
 راجع الى الحكم **وله** اما اذا شهدوا به فلا سكال **اول** فيه بحث **وله** وقد
 انقوا لفرقان **اول** في غاية البيان تفصيل متعلق بالمقام فرجعه
فصل في التنازع بالايدي **وله** لان الركوب يختص بالملك
اما قال العلامة الذي يخلف ما اذا اقاما البينة انتهى يعقب المتعلق
 بالجماع والكم ثم قال الذي يعقب حيث يكون بينة الخارج اولى لانه جهة مطلقة
 وبينة الحاج اكثر اثباتا واما المتعلق فليس بحجة وكذا التصرف لكنه
 يستدل بالتمكن من التصرف على انه كان في يده واليد دليل الملك حتى جاز
 الشك له بالملك فيترك في يد حتى يقوم الحجج او الترجيح انتهى **قوله**
 المعنوم منه ان القضاء للراكب واللابس قضاء ترك فتامر فيه فانه خلاف
 ما يفهم من الكتاب **وله** حيث لم يقبض بها **اول** لا يجعل في ايديهما وقر
 ما بين الجمل في ايديهما والقضاء بينهما قضاء الترك كما ينبغي في اخر هذه
 الورقة **وله** واذا كان صبي في يد رجل يدعي رقة **اول** يعقب يدعي ذلك
 الرجل **وله** اما ان يكون الصبي ممن يعبر **قوله** اي يكلم ويعلم ما يقال **وله**
 قبل الاقرار بالرق من المضار لا بحاله واقواله فيها غير موجبة كالطلاق
 والعاق والهبه والاقرار بالدين **قوله** يعقب واقوال الصبي فيها غير موجبة
 آه قال الزيلعي اخذ من النهاية ولام ان الاقرار بالرق من المضاربة لانه
 يمكن التدارك بعد بدعوى الحرية ان التناقص فيه لا يمنع صحة الدعوى
 بخلاف الاقرار بالدين انتهى لانه لا يمكن تداركه وكذا الطلاق والعاق **قوله**

او متصل ببنية **اول** في صحة العطف تأمل **قوله** ومعناه اذا عرف كونه في
 ايديهما افضى بهما فضاء ترك **اول** فاذا ادعاه ثالث لا يطلب منه البينة
 على انه في ايديهما بصير خصما له لمعرفة القاضى بذلك وان اترافوا الى قاض
 اخر فاقام المدعي بنية بقضاء القاضى الاول بينهما فضاء ترك يكونان
 خصما له **وله** يجعل في ايديهما لانه لا منازع لهما **اول** فاذا ادعاه ثالث لا يطلب
 منه بينة على انه في ايديهما لمحق بصير خصما له واذا كانا القاضى الذي ترافوا
 اليه غير القاضى الاول لا يسمع حضومة الثالث باقامة البينة على ان القاضى
 الاول جعله في ايديهما فليدبر **قوله** الم ولا مقبرة ولا كثر منها بعد البينة
اول من هذه هي البتينية لا الداحلة على المفضل عليه فلا يلزم الجمع
 الالف واللام ومن التفضيلية وفي بعض النسخ اكثر منها من تفضيلية
قوله فهو مصدر **اول** قوله هو راجع الى موضع في قوله ولا اخر موضع
 جده **قوله** وقد اشار اليه الم **اول** بقوله فهو لصاحب الثلثة **وله** واكثر
 على انه يعقبه لصاحب الكثير لان الحاطة **اول** وفيه تاخير الم دليل
 القيل الاول اشارة الى رجحانه على ما هو ذاه وعادته **قوله** الم ووجه
 الثاني ان الاستدلال من كل واحد بقدر رخصته آه **اول** لم يظهر منه جوابه
 القياس **قوله** وعلى الثانية وجه الثاني **اول** يعقب بعض النسخ ولا ينبغي
 بعضها وقع على الثانية وجه الاول ولهذا صح صاحب النهاية النسخة
 الاولى دون الثانية قالان الدليل لا يوافق ذلك الترتيب **قوله** لعدم
 القابل بالاشتراك **اول** فيه بحث **قوله** وفيه لا اخر هذه **اول** لهذا
 يقال له بالتركي ينبغي **قوله** اجيب بانه خصم باعتبار منازعته في اليد **اول**
 قال في النهاية الا يرى انه يمكن من اثبات اليد بدعواه لو لم ينازعه الاخر
 انتهى وفيه بحث الخافته لما صرح به قيسل هذا الكلام **قوله** بناء على مسئله
 اخري **اول** هذا ناظر الى قوله قال بعض مشايخنا **قوله** الم فلا يستحق
 لاحد من غير حجة **اول** لا يخفى عليك ان هذا الكلام في غير محله
باب دعوى النسب **قوله** وجه الاستحسان اننا نثبت باننا

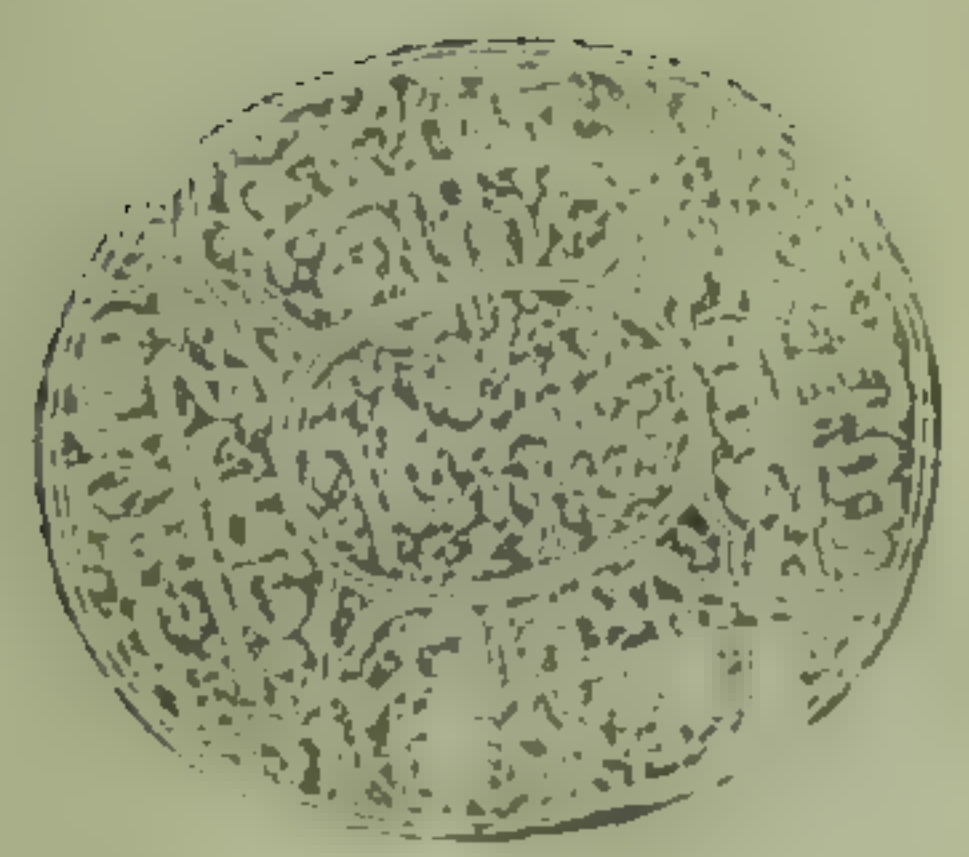
العلوق في ملكه **اول** الظاهر بملكه يد قوله في ملكه **ولم** لانا لانسان قد لا يتم
 ابتداء يكون العلوق منه **اول** البازادة **ولم** ولا كذلك العتق والتدبير
اول لانه فعل نفسه ولا يخفى عليه ولا يعذر **ولم** وصار المرأة انا اقامت
 البينة **اول** فان بنتها تقبل مع الشا قرض في الدعوي للمخار على هالات
 الزوج ينفر بالطلاق **ولم** ولا تعارض بين دعوة الحرية ودعوة الاستيلاء
اول يعني دعوة الاستيلاء اقرى بسببها فلا يعارضها دعوة التحرر
 اذ لا مساواة في القوة **ولم** واذ لم يتقرر ولد بقى الدعوة في الولد **اول**
 شرح لا يطابق المشرح كما لا يخفى على المتأمل **ولم** لانه اصل اضافتها اليه
 حيث يقال ام الولد واستفادتها المحرمية من جهة آه **اول** الدليلات
 الاحتراز لا بد لان على الاصل في النسب بل في العتق **ولم** في هذا الباب
 اعني بوثوق العتق **اول** لا ظهر ان يقال يعقبه باب الدعوة والاستيلاء
 هو الولد فان الولد هو المقصود من الدعوة كما لا يخفى على المتأمل **ولم**
 هو بوثوق حقيقة العتق **اول** قوله هو راجع الى الاصل **ولم** اي ليس بوثوق
 الاستيلاء في حال ام من ضرورات بوثوق العتق **اول** وان كان من احكام
ولم وكما في المستولدة بالكلح بان تزوج امرأة على انها حرة فولدت فانها
 حرة **اول** في هذا على ما ذكر من قبل ولذا لغزو كما لا يخفى في اخر
 الفصل ولا وجه للمقابل والظاهر انه حرة الولد لا تنسب اليها الحجة
 وذكرها في المثال الاول استطراد في تليتها **ولم** واجب بان التوايمن
 في حكم ولد واحد من ضرورة نسب احدها في الحكم بصيرورته **ولم** الاصل بوثوق
 النسب للاخر **اول** يعني ان مرادنا من قولنا العتق لا يحمل النقص انه لا
 يحتمل قصدا وفيما ذكرنا من النقص ضمني لا قصدي وكما من شئ لا يثبت قصدا
 وثبت ضمنا **ولم** ولما نل ان يقول اذا كان كذلك **اول** اشار بقوله
 كذلك الى قوله بان التوايمن في حكم ولد واحد **ولم** فمن ضرورة بوثوق
 العتق في احدهما بوثوقه **اول** يعني يجب ان يكون كذلك والامر آه **ولم**
 ويمكن ان يجاب عنه بان ثبوت العتق في الاخر لزمه **اول** اي لزم المشتري

ضمان قيمة الولد الاخر فيما اذا باع احدا التوايمن فلا يدعي البائع الذي في يد
 واعتق المشتري ما استره **ولم** وفي ذلك ضرر زائد **اول** ولذلك لم
 يجعل من ضرورة استحقاقه الا كان القياس في الحقيقة ايضا فليست اقل
 ثم قوله ضرر زائد معناه للمشتري قوله فان عجز عن قوله يعني هذا
 الجواب **ولم** اجيب بانه غير مقصود **اول** بل صحت في ان الضمير في قوله
 بانه راجع الى السعي في قوله كان ذلك سعي آه **ولم** الم والتاين في الام
 حق الحرية وفي الولد للبائع حق الدعوة والحق لا يعارض الحقيقة **اول** واما
 اذا باع جارية تجلي فولدت ولدين في بطن واحد اقل من ستة اشهر فاعتق
 المشتري احدهما ثم ادعي البائع الولد الاخر تحت دعوة من تمام جميع الحق
 يبطل عتق المشتري وذلك نقض العتق كما يري واجيب بان التوايمن
 في حكم ولد واحد من ضرورة بوثوق نسب احدهما في الحكم بصيرورته
 حرا الاصل بوثوق النسب للاخر **ولم** وفيه نظر لانا لفرقنا ان الحقيقة
 فالجمع بينهما متسوية في بين الراجح والمرجوح **اول** انت جدير بانه لا يلزم النسب
 مطلقا الا يري انه اذ لم يمكن الجمع فنقل بالحقيقة دون الحق وعند ذلك
 يظهر رجحان الحقيقة على الحق **ولم** الم وقوله في الفصل الاول **ولم** بحصة
 من التوايمن قولها **اول** قوله وقوله مبتداء وقوله قولها جزم **ولم** قوله هو الصحيح
 احتراز الى قوله انه يرد على المختص الولد من التوايمن **اول** قال في غاية البيان و
 هكذا ذكر محمد في الجامع الصغير حيث قال فيه محمد عن يعقوب عن ابني
 في الرجل يشتري الجارية فتلد عنه ولدا وقد كان اصل الجارية عند البائع
 اعتق المشتري الام ثم ادعي البائع الولد قال هو ابنه ويرد عليه حصته من
 التوايمن الى هنا لفظ محمد وهكذا ذكر الحاكم الشهيد والكافي والكرخي والطحطاوي
 في مختصرهما وكذلك ذكر الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير وكذلك
 ذكر مشر الاية البيهقي في الشامل والكفاية **ولم** وكيف يسترد كل التوايمن
اول قال الامام الزليعي بل يرد حصته الولد فقط بان يقسم التوايمن على رتبة
 يعبر فيه الام يوم القبض لا بما دخلت في ضمانه ليعتص وفيه الولد يوم

عما ذكره شمس الامنة
 في المبسوط وهي بان
 والمحجوب انه رد

لانه صار له القيمة بالولادة فيعتبر قيمته عند ذلك انفق وفي غاية البيان نقلا
عن مختصر الكرخي وكفاية مشر لا يمة اليه يمتد ان يفسر المثل على فيه الام يوم
العقد وعلى قيمة الولد يوم ولد **اول** ولقال ان يقول الثابت بلا عناق حقيقة
الحرية وبالذعوة حقا فاني يساوي ان **اول** فيه بحث فان الثابت بها في حق
الولد حقيقة الحرية ايضا بل حرية الاصل كما سيجي انقا **اول** لاستمالها على صوت
بمع احدها **اول** واستمالها على زيادة وهي قوله ولدا عنده والقدر وركت
ساكن عنها وجواب مسئلة الجامع مبنية على هذه الزيادة **اول** قال مشر لا
بحوزان يما غلامان توام وتو اما **اول** وفي الغريب التوام اسم للولد اذا كا
معه اخر في بطن واحد يقال هما توامان وقولهم هما توام وهما زوج خطا
ويقال للابني توامة انفق فاما في الغريب يخالف ما ذكره مشر لا يمة الشرحي
اول وقد تقدم الكلام **اول** في ظهر هذه التعجيفه **اول** الم وما يثبت
بتعا الحرية **اول** وكمن من ثني يثبت فمتا ولا يثبت قصدا واسا **اول**
يثبت بطلان عناق المشتري في المشتري **اول** قوله في المشتري متعلق
بقوله يثبت **اول** والصبر للمشتري كذلك **اول** اي للمشتري بالنفع **اول** الم
ولولم يكن اصل العلق في ملكه **اول** قال الزليعي ان اشتراها بعد الولادة
واشتري امها وهي حلي لها او اياها فجات بها لاكثر من سنتين فيثبت
نسبها ايضا لانها لا ينفذ قان فيه لكن لا يعق الذي ليس في ملكه انفق
وهذا الاحوال لا يلزم ما نحن فيه **اول** فكان قوله هذا ابني مجازا لقوله
هذا حر دعوة محررا **اول** فيه بحث لانه لو كان مجازا كما ذكره لما ثبت نسب
الذي ليس عنده بل نسب الذي عنده والمصريح خلافه فليست امل لقوله
دعوة بدل من قوله مجازا او غير بعد خبر او خبر وقوله مجازا حال **اول** الم لا
يرى انه يعمل فيه الاكراه والهلل **اول** وان كانا لا يعلنان فيما لا يحتمل النقص
اول بخلاف ما اذا صدقة **اول** اي صدق المقر له بالنسب المقر **اول** الم لا ي
حقيقة ان النسب مما لا يحتمل النقص **اول** واجواب فيما ذكره عن قولها
الا يرى انه يعمل فيه الاكراه والهلل **اول** لعدم احتمال النقص **اول** في نوع

مصادرة **اول** واما الثاني قلانه ليس حقة على الخلو صا **اول** لا يخفى عليك
عدم ملازمة الشرح للمشروع **اول** الم ثم ادعاه لنفسه **اول** فانها لا تقبح
لكن ذكره علا الذين لا يسيحون في شرح الكافي للمحكم الشهيد ان مسئله
رد الشهادة ثم الادعاء على الخلاف ايضا لا يقبل عند خلافا لها **اول** الم
وهذا لانه تعلو بحق المقر **اول** قال لا نقاي اسائة الى قوله لا يحتمل
التقص انفق وفيه بحث بل هي اسائة الى قوله والاقرار بمثله لا يرتد بالرد
اول ولم يقرر لانه على عرضية التصديق **اول** تاما في صحة هذا القليل
فان سقامته ظاهرة ولو كان اللفظ الا انه لم يوجب **اول** وقد اعترض
عليه ما هو اقوي وهو دعوى المشتري لان الملك لم يام في الحال **اول** في
كيف يقوم الملك وهو مقر بانه معق قال في الكافي ان المشتري اذا اق
ان البائع كان اساق ما باعه وكذبه البائع فانه لا يبطل ذلك ولكنه يبق
عن المقر انفق ولا يخفى دلالة على ما قلنا فليست امل **اول** الم اذ دلل **اول**
ظاهرة **اول** الظاهر ان يقال لا بل الاسلام لان تجرم التوحيد لا يتحقق
الاسلام **اول** ولقال ان يقول هذا مخالف لكتاب وهو قوله تعالى وبعد
مؤمن خير من مشرك **اول** فيه بحث لا نقول ان الايمان ليس خيرا من الاشراك
حتى يخالف بل نقول كما ان ذلك جرم منه كذلك شرف الحرية خير من ذلك
الرقية وكسب الاسلام في وسعه دون كسب الحرية فالنظر للصليقي
الحكم بحرمة فليست امل **اول** لان دعوته لا يحتمل التقص فقارضت آه **اول**
ههنا نوع مصادرة ولم يترجح جانب الاسلام **اول** بل ترجح خلافه **اول**
والفرق هو ان الاصل يعق الفرق بين الرجل والمرأة **اول** وتأويل
الحديث **اول** اي على تقدير انه حديث كتاب **اول** الاقرار
الحديث الذي اقر بوجوبه نية كل مخلوق بلسان حاله وقاله . والصلقي
على عمدة الذي ايد على البتة وتمدت النصوص بعلو شأنه . وصدق مقاي
وعلى آله واولاده . واحكام الامرين بتظيم قايق الشرع وحلاله
في تفهيم بايع معانيه المستنبطة من النصوص ببيان دلائل الاكراه



وبعد فان الاستاد المرحوم حرر رساله متعلقه بمسئله مذكوره في الميسر
وهي رجل قال لآخر لي عليك اثني عشر الف درهم • ودقني بقصير حق
في ثوبتي • بالنور الفصل • والكلام الجزل • وزيل ببعض المسائل المهمه
المتفرقه المنفوله عن الكتب المعبره المتعلقة بمسائل الاقرار ولكن لم ينظر
بتلك الرساله الشريفه في الزمان السابق فلما انتهينا الى هذا المقام •
وجدنا هذه الرساله بين الاوراق بالتمام • فخرناها بتوكا وتبينا في اول
ذلك الكتاب • ولم نغير ما اختاره من الترتيب المستطاب وهذا نض
عبارة الاستلاء • بلا استفاص ولا ازدي • بسم الله الرحمن الرحيم •
بسم الله لا علم لنا الا ما علمتنا انتا اعلم بحكمك • نسلك ان نصلي
ونسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه افضل صلوات واكمل تسليم ويرشدنا
الى سبيل السداد والصواب • وهدينا الى القراط المستقيم • رجل
قال لآخر لي عليك اثني عشر الف درهم فانكر وقال كان ديني لك حسنة
الاف درهم وقد دفعها اليك وادبها لك فقال لك الحسنة لا فيني
ادبها هل هي من ذلك الاثني عشر الفا فقال نعم هي منها هذا اقرار
بالاثني عشر الفا الظهور ان اشارة المدي في الاستفهام الى الاثني عشر الفا
الذي كان موصوفا بالوجوب في ذمة المدي عليه والا كان كلامه لغوا
محض لا فائدة فيه وكلام العاقل لا يحمل على اللغوا الا اذا اعتذر له على
كذا في الميسر في باب ما يكون اقرارا منوا اجاب المدي عليه بقوله نعم
هي منها بآيات لفظ نعم على ما في بعض صور الاستفهام او بقوله هي
يكون ما تقدم من كلام المدي كالعار فيه فكاه قال نعم هي من ذلك
الاثني عشر الفا الذي كان لك على فلو صرح بهذا كان اقرارا فكذا هذا
قال الامام سئل لائمة الشريفي في الميسر رجل قال لآخر اقرض لالف
التي لي عليك فقال نعم فقد اقرضك لان قوله نعم لا يستغل بنفسه وقد
اخرج مخرج الجواب وهو صالح الجواب فيصير ما تقدم من الخطاب كالمعاد
فيه فكاه قال نعم اعطيك الالف الذي لك على ثم قال في هذا

الاصل يبقى بعض مسائل الباب وبعض المسائل منبئية على انه متى ذكر في
الجواب كلاما يستقل بنفسه ويكون مفهوم المعنى ويجعل مبتدأ فيه لا يجيبا
الا ان يذكر فيه ما هو كناية عن المال المذكور في لابتدأ من اجل على الجواب
الى ضاعبارته وقال الشيخ قرام الدين الاتقاني في غاية البيان الاصل
هنا ان ما لا يصلح للابتداء من الكلام ويصلح للبناء فانه لجعل مر بوطا
لما تقدم ذكره ويعبر به حتى يفيد ولا يلفظ لانه لا يلغى من كلام العاقل ما
امكن واذا كان يصلح للابتداء ويصلح للبناء فانه يجعل للابتداء ولا يجعل مر بوطا
بما تقدم ولا يعبر به حتى لا يلزمه المال بالشك وفي الكافي للعلاء السني
لوقاله رجل لي عليك الف فقال ابرته واسقده او اجلني به او قد
فخوا قرار لان الكناية ينصرف الى الالف المذكور وهو الموصوف بالوجوب
فكاه فقال انقد وارن او اجل او قضيت الالف الواجب لك على وفي
شرح الكثر للشيخ المحقق ان يلغى الاصل فيه ان الجواب ينظم على الخطا
ليفيد الكلام فكل ما يصلح جوابا ولا يصلح ابتداء يجعل جوابا وما يصلح
او يصلح لهما فانه يجعل ابتداء لوقع الشك في كونه جوابا فلا يكون اقرارا
بالشك هذا اذا كان الجواب مستقلا واذا كان غير مستقل كقوله نعم يكون
اقرارا مطلقا لانه غير مستقل وقد اخرج جوابا وهو غير صالح فصار ما
تقدم من الخطاب كالمعاد فيه وذكر الامام فخر الدين المشهور بقا في
الكلام اذا خرج على وجه الكناية عن المال ادعاه المدي يكون اقرارا الى
غير ذلك مما ذكر في الكتب المعبره والتزير المطولة والمختصرة ثم اذا
كان هذا الكلام اقرارا لانقره الانكار سابقا كان اولا حقا بناء على
اطلاقات الكتب وهي كفي دليل لنا في امثال ذلك ومن ادعي التقييد
بعد سبق الانكار فعليه البيان والاطها كما يجري مجرى الشاهد
ذكرنا من ان ذلك اقرار ما ذكر في اكثر كتب الفتاوي وهو لو قال ما
اذن جله بنج درهم داده نيست يكون اقرارا بجميع ما ادعي لا بالجزء اساق
الى ما ادعي من حقه عليه فانه في غاية القرب من ملك المسئلة المتنازع

لما لا يلزم المال بالشك فان ذكر المدي
في الكتاب يصلح جوابا بالابتداء
واذا لم يذكر المدي لا يصلح
جوابا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠

١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

فيها فان قيل قد ذكرتها ايضا انه لو قال سجد درهم مائة نيت ازاجه دعوي
 يمكن لا يكون اقرارا فما الفرق بينهما حتى يكون احدهما اقرارا دون الاخر
 وفي الخاتمة جعل اذني على رجل الفاق قال المدعي عليه فقد اعطيتك
 حتى يقدم مالي فاعطيكها يكون اقرارا ولو قال احيي بقدم مالي فاعطيك
 دعواك فليس باقرارا نه قلنا الفرق بين جلي فان اسم الاشارة في الاولى
 كناية عن المال الموصوف بالوجوب على الخصم في الواقع وفي الثانية الي
 المال الواجب في زعم المدعي كانه قال من ذلك المال الذي يزعم ويدعي
 وجوبه علي وتضمنه ان قول المدعي لي عليك عشرة دراهم مدلوله وجوب
 عشرة دراهم في ذمة المدعي عليه وذلك الوجوب موصوف بكونه في زعم
 المدعي وادعاءه فاذا استر الى المدلول نفسه يكون الكلام الاول كالمعاد
 ويتضمن الجواب الاعتراف بالوجوب فيكون اقرارا فاذا استر اليه موصوفا
 بكونه في زعم المدعي لا يوجب الاعتراف به فلا يكون اقرارا فان قيل ذكر في
 الخاتمة قال الاخر لي عليك الف درهم فقال لا اعطيكها لا يكون اقرارا وفي
 التنازع خاتمة والبرازية اذا قال لغيري عليك الف درهم فقال انا خمسة
 منها فلا عرفها فقد اقر خمسة مع ان الصبر كناية عن المال الموصوف
 بالوجوب في الذمة فاسقض ما ذكرتم قلنا لان الانقراض فان في صور
 النفي يحتمل توجه النفي الى جميع ما سبق ذكره كانه قوله تعالى لا يستألف
 الناس الحافا • وقول الشاعر علي لا حب لي بهدي بجنار • قال الامام
 شمس الائمة الحسيني في البسوط في مسئلة ما لو قال ارجع بابي هذه او ارجع
 بغلي هذا او اعطى سرج بغلي هذا او ارجع بغلي هذا فقال لا حب لي يكون
 اقرارا في علمه الروايات ان الاجاب هو نفي فيكون مرجعه ضد من عجب
 هو ايات وهو قوله نعم فاذا جعل ذلك اقرارا عرفنا ان هذا لا يكون اقرارا
 وهذا لانه نفي جميع ما سبق ذكره فكانه قال لا اعطيك وليس لبغلي
 السرج والجمام لك لان هذا اللفظ صالح للنفي جميع ذلك انه مع
 قوله لا اعطيك اقرارا في بعض الروايات وقد استدل بعض اعظم

العلماء على كون الجواب المذكور اقرارا بانه اذا قال هي منه لزم القول والاعتراف
 بانه قضى خمسة الاف فهذا اقرارا بالمدعي كما في قوله قضيتك بعضها
 او اخذت شيئا منها اقول فيه تأمل فانه اذا قال انا خمسة منها فلا لزمه
 القول بان خمسة منها فمعه لزم اقرارا بالالف وخمسة ان جواب بان
 لزم بقيد الاثبات بقوله منها غير مسلم بل اللازم انا خمسة فمعه فليست بر
تدليل قال في المحيط في اول باب الاقرار بالبراءة وغيرها قال هو بري من
 مال عليه يتناول الديون لان كلمة علي لا يستعمل الا في الديون فلا يدخل
 تحتها الامانات ولو قال من مالي عنده يتناول الامانات دون المضونات
 لان كلمة عند يستعمل في الامانات لا في المضونات لا ترى لو قال فلان
 عندي الف درهم كان اقرارا بالامانة والبراءة عن الاعيان بالاستقاط والبراءة
 باطله حتى لو قال ابرأتك عن هذه العين لا تقع لان العين لا يقبل الاستقاط
 فاما بثوت البراءة عن الاعيان بالنفي من الاصل او بردا العين الى صاحبه
 صحيح حتى لو قال لا ملك لي في هذه العين ثم ادعى انها لم يصب دعواه وقوله
 هو بري من مالي عنده اخبار عن بثوت البراءة وليس بانشاء للبراءة فعمل علي
 سبب بيقود البراءة بذلك وهو النفي من الاصل او الرد الى صاحبه بضمها
 لقرفة وقال في المحيط في هذا الباب لو قال كل من لي عليه دين فهو بري
 منه لا يبرأ عن ماؤه من ديونه الا ان يقصد رجلا بعينه فيقول هذا بري
 مالي عليه او قبيلة فلان وهم محضون وكذلك لو قال استوفيت مالي على
 الناس من الدين لا يصح للمعرف في كتاب الهبة في باب هبة الابن وقال في
 المحيط في باب الاقرار بالعق والكتابة والتدبير اقرانه اعتق عبده اسره
 كاذب يعق قضا لا ديانا لان الظاهر ان العاقل صادق في اقراره واخباره
 باعتبار عقله ودينه فادعي الكذب فيه فقد ادعى خلاف الظاهر فلا
 يصدق القاضي لانه مطلع على الظاهر لا على الضاير ويصدق ديانا لا
 مع مطلع على منيرة اقرانه اعتق عبده هذا الابل هذا اعتق لان كلمة لا بل
 للرجوع عن الاول واقامة الثاني مقامه واقامة الثاني مقام الاول

والجمع عن الاول
 والجمع عن الاول
 والجمع عن الاول

قال الم وماذا اقر الم اعلم البائع بحج لزمه اقراره **اول** قال الذي لم يكن المقر
حر ليس بشرط حتى يصح اقرار العبد وينفذ في الحال فيما لا يمتنع فيه كالتحريم و
المصاص وفيما فيه اتمه لا ينفذ فيه في الحال لانه اقرار على العين وهو المولي
ووجوده بعد الحق لزوال المانع وهو نظيره ما لو اقر الحر الانسان بعين
مملوكه لغيره لا ينفذ للحال واما اذا ملكها يوما يوم تسليمها الى المقر له لزال
المانع انتهى ولا يخالف هذا ما ذكره الم جعل الخ شرط للزوم موجب اقراره
في الحال على ما هو المفهوم من قوله لزمه اقراره لا يصح الاقرار فليست اتم فان
ظاهر قوله يصح اقراره مطلقا وقوله لا يصح اقراره بالمال ينبع عما ذكرنا في
باب الاول منفتح **وله** وفي الشريعة عبارة عن الاخبار عن ثبت الحق
اول لعلة ينقض بالاقرار بانه لا حق له على فلان وبالابراء واسقاط الدية
ومعه كاسقاط حق الشفعة الا ان يقال الم عرف هو الاقرار في الاموال كما
يدل على ما ذكر في الدليل المعقول ووجه التقديم وفيه تأمل قال العلامة
الكافي في شرح قوله عبارة عن الاخبار تأمل لانه لا بد من قيد على نفسه
انتهى **اول** وفي اعتبار التيقن تأمل لانه لا بد من قيد على نفسه ليمتاز
عن الدعوي والسفاهة وقال الكافي وسببه ارادة اسقاط الواجب
ذمته انتهى قال في النهاية وركنه الالفاظ المذكورة فما يجب موجب
الاقرار على المقر انتهى **وله** لوقوعه دلالة **اول** فيه نوع مصادرة و
يندفع بالحقن الذي نذكره بعد اسطر **وله** على المخبر **اول** كوجوب
انا قال له على كذا **وله** اما حجية فلما بين انه ملزم **اول** دليل من السكك الكا
وله ولعله لا يحتاج اليه الى قوله ضاكت عنه فلا يرد عليه شيء **اول** ان
جنس بانهم صرحوا ومنهم صدق الشريعة في باب المهر بان التخصيص بالذكر
في الروايات يدل على نفى الحكم عامه بالاختلاف فقوله ساكت عنه غير مسلم
ولو سلم فالسكوت في هذا المقام يحتج الى المعذرة **وله** ويصح ان يقال
ليس بمعذرة **اول** كونه معذرة هو الظاهر المحلي **وله** واما ههنا من القرعة
بين العبد **اول** التفرقة الاولى ليست بين العبد بل بين اقرار العبد

المحور ولعل قوله بين العبد من قبل التعليل **وله** حجب المحور **اول** عطف على
قوله يعلق الدين برقبته وهي مال المولي **اول** قوله وهي باجج الى الرقبة **وله**
بخلاف الماذون **اول** فيما هو من باب التجارة واما فيما ليس كذلك من المال
فبما اقره اقراره بالمهر يوطى امره تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا
اقر بحياة موجبة للمال **وله** لان الاذن بالتجارة اذن بما يلزمها وهو دين
التجارة **اول** قوله هو باجج الى الوصول **وله** لان الناس لا يبيعونه اذ علموا
انه **اول** في تأمل **وله** لان وجوب العاقبة بناء على الجناية والحماية بناء
على كونه مكلفا **اول** ما ذكره لا يدفع ما لو قيل في اقراره بالقصاص اهلا
رقبته التي هي مال المولي فيكون اقراره على الغير والاو لا يستدل عليه
في كتب الاصول **وله** لانه محكم الاذن ملحق بالبايعين **اول** الدلالة الاذن على
عقله **وله** وعورض بان السفاهة الى قوله وليست بصحيحة **اول** ويجوز
توجيهه نقضاً لذلك اظهره قوله وليست بصحيحة بمنع كانه نص عليه الزم
في اول الدعوي **وله** الم بخلاف الجحالة في المقر **اول** هذا الكلام في
الشرح ناظر الى قوله ولا يشترط كونه المقر معلوما قال العلامة الشافعي
اذا كانت متفاحشة بان قال هذا العبد لواحد من الناس لان المحمول لا
يصح مستحقا وان لم يكن بان اقراره غضب هذا العبد من هذا او من هذا
فانه لا يصح هذا الاقرار عند شمس الائمة الشافعية لانه اقرار للمحمول وقا
المجبر على البيان ولا يجبر على البيان فلا يفيد وقيل يصح وهو الوجه لانه
يفيد لان فادته وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول ثابت لا يتم
اذا اتفقا على اخذه فلم يحق الاخذ انتهى وظاهر ان مختار الم هو ما
ذهب اليه شمس الائمة **وله** فليجواب ان ذلك حقيقة وقد يترك حقيقة
بدلالة العادة **اول** يعني ان ذلك حقيقة شرعية وقد يترك الحقيقة
بدلالة العادة والعرف فان لفظ الغضب في الم عرف على المعنى الاعم
من المعنى الحقيقي **وله** قبل وهو الصحيح **اول** القائل هو الانفاقي **وله**
وهو المال الذي يجب فيه الزكوة **اول** قال الانفاقي لانه اقل مال له

الم

بدته

ليس بان لا يبرح بل ظهور كذبه بيقين **اول** قول في مبسوط متمسك لا يمتد
 كذلك بل هو بيان لسبب محتمل فقد يشبه على الجاهل فظن ان الجني
 يثبت عليه الولاية كما انفصل فيعامله ثم يقر بذلك المال للجني بناء على
 ظنه ويتبين سببه ثم يعلم ان ذلك السبب كان باطلا فكان كلامه باطلا لا رجوعا
 فلهذا كان مقبولا منه انهق ومن هذا الجواب يعلم ان قوله بل ظهور كذبه بيقين
 محل كلامه وان شئت زبادة تفصيل فراجع اليها قالوا في توجيه قوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم كل ذلك لم يكن في جواب ذي الدين **ول** فيصير بدلالة العرف
 كالنصرح به **اول** ولكن ان يقال دلالة العرف فيما يتصور فيه سببته النجاة
 واما فيما نحن فيه فلا تم تلك الدلالة فليست **باب الاستثناء**
 وما في معناه **ول** قوله تعالى في الليل الا قليلا نصفه **اول** قوله نصفه بدل
 من قوله قليلا **ول** الم لا دخل تحت اللفظ **اول** فاعل دخل ضمير المستثنى المفعول
 من الاستثناء فيكون المرجع حكما يجوز ان يعود اليها لاستثناء مراد به المستثنى
 على طريق الاستخدام **ول** الم اما لان الاقرار لا يعمل التعليق بالشرط **اول**
 وفي الكافي وكان ينبغي ان يجب المال كما في شرط الخيار لان التعليق يدخل
 على اصل السبب فيمنع كون الكلام اقرارا والخيار يدخل على حكم السبب فياذا لغي
 الخيار بقى حكم الاقرار بناء على السبب نهق وفيه ثبوت **ول** لان البناء لم يتناول
 لفظ الدار مقصودا والاستثناء لبيان ان المستثنى **اول** وفي قوله لبيان
 ان المستثناه محتمل ثم اقول قد كتب في مسائل كتاب في هذا المقام من خط الم
 ما هو صورة وتخصيص الحجة ان البناء ههنا ليس متناولا للفظ والمستثنى
 متناولا للفظ فيخرج ان البناء ليس مستثنى نهق والظاهر الموافق للشرح
 ان يقال بتخصيص البناء داخل في الدار معني وكل ما هو داخل في الشيء معني
 لا يصح استثناء منه **ول** لان الاقرار به **اول** الضمير في قوله به راجع
 الى المتبوع في قوله وان قدم المتبوع **ول** الم فسلم العبد **اول** اي التوسل
ول الم والا فلا شي لك **اول** اي فان لم يلتم فلا تخالفه لما قر في البيوع
ول الم احدهما هذا وهو ان يصدق ويسلم العبد **اول** فيداه اذا لم

العبد كيف يقال ان شئت فسلم العبد والظاهر هو الاكتفاء بقوله وهو ان يصدق
ول وفيه نظر لانها اذا تصادقا وثبتا بسبع بينهما بعين شرط فالحكم الامر تسليم
 الثمن على المقر **اول** لا التحيز بان يقال ان شئت فسلم العبد ولا تسليم العبد
 او لا ثم اخذ الالف **ول** والجواب ان ذلك حكم ما اذا قام المقر **اول** وليت
 شرعيان ما ذكر في الكتاب حكم اية مسئلة **ول** الم لانه رجع الى قوله لات
 الجمالة مقارنة آه **اول** في تمام المقرب كلام فان ارتفاع الجملة لا يلزم ان
 يكون بالقض بل باعتراف المشتري بانه هذا ولحضور الباع فليست امله فانه
 يجوز ان يقال الظاهر هو عدم الاعتراف فيبقى على الجملة **ول** فان اقراره
 صح رجوعا **اول** لا ولا ولي ان يقول كما في الهداية فانه اقر بوجوب الالف ووجه
 كلامه ان صح يعني ثبوت اقراره بوجوب الالف **ول** والموعود به معنى
 قوله آه **اول** يقول السامع انما كاسيا **ول** وفي عبارة نظري قوله وكذلك
 قوله فيكون لوجوده آه **اول** في اويل القسم ثالث من المسامح وان توقف
 عليه ولا شبهة فان الكلام فيه كلام من القيل الثاني فيوقف تعريفه له
 سابق ويستدل او يدور وقال السيد الشريف رحمه الله من شرجه دخول
 الفاء في قوله فيوقف لوقوع الفصل وان كانا الفاصل ما بينين به لزوم الشرط
 للخيار انهق فلم من هذا جواب نظر السامع **ول** بخلاف الاقرار بوجوب
 الثمن في المبيع الغير المعين فان اقراره القبط فيه ينافي الوجوب اصلا
 كما سبق فليست امله او المطلق يضر في الكمال فيكون المراد الوجوب المتأكد
ول الم ومعنى المسئلة اذا قال الفلان على الف درهم من ثمن خمر وخنزير
 لزومه الالف ولم يقبل تفسيره عند ابي حنيفة وصلا من فصل **اول** بل يوكيل
 شرعي الخمر عند ابي حنيفة فيجوز ان يضيف الاقرار الى الموكيل كما سبق في السامع
 في فصل الاقرار للحل نظير هذا لكن وضع المسئلة فيما اذا كان كل من المقر
 المقر مسلما **ول** الم لانه بين باخر كلامه انه ما اراد به الايجاب **اول** يعني
 الايجاب الشرعي **ول** فيجوز ان يضاف اقراره على هذه العادة **اول** يعني
 وحسبانه يجب الثمن **ول** وهذا ابطال ولا يبطال رجوع والرجوع

ثمن فان يرضى به القبط
 من كلام الم **اول** لا
 هو الاقرار بوجوب
 الم

بعد لاقرار غير صحيح موصولا ومفصلا **اول** بخالف ظاهر الماسبق في الاستثناء
 بانشاء الله من قوله فان كان الاقل فقد بطل الا ان يقال كان ذلك قول ابي
 يوسف **ولم** فان في رواية عنه لا يصدق وان فصل **اول** يعني لا يصدق في الاستثناء
 والخصاص وايضا اذا اقر بالفلس لا يصدق في الفلس كاستثناء **ولم** الم
 وعلي هذا اذا قال الا انها زيف الى قوله انها انما بيان مغر فصح **اول** قال في
 النهاية ومعالج الدرر فان قل استثناء الوصف لا يقع بالاجماع فكيف صح
 استثناء الزيادة منها فلما صححت ذلك من حيث المعنى ومن حيث المعنى ان
 عين ليست بوصف فان قوله على الف من غير متعلق الا انها زيف بمنزلة
 قوله الا انها بعد ذلك وقد ذلك البلد زيف وهناك مع الاستثناء
 موصولا بالاجماع وهذا في معناه فينبغي ان يقع فصلا ذلك نوعا للذات
 لا وصفا بمنزلة قوله في الحظوة الا انها ردية اليه اشار في الاسرار والنفوذ
 الظهيرية انتهى وهما تحت اذ فينبغي ان يقبل اذا فصل فامل **ولم** الم
اول اي بخلاف ما اذا قال الا انها زيف فان فيه استثناء الدرام المجتهد عن
 الوجوب في الذمة والجودة صفة ولا يقع استثناء الوصف كذا في شرح
 الحاكي وح كان المناسب في فصل الحظوة لان الجودة بدل قوله لانا لرداة
 لكن الم نفي فذكر في المستثنى الصورة ثم اعلم ان في دعوى رد الحظوة
 تصدق موصولا ومفصلا لا تبيان تفسير المحل وتمام التفسير يطلب غاية
 البيان **ولم** اجيب بان الرداءة في الحظوة منقولة لا عيب وفي الدرام
اول هذا ليس على اطلاقه كما سيجي في التحقيق الثانية **ولم** لم يكن مقتضى
 مطلق العقد **اول** اي لم يكن ما يخالفه اغنى الجودة **ولم** فليس في بيانه
 بغير **اول** بل فيه تفسير محمل **ولم** الم وقيل لا يصدق لان مطلق الاقرار
 يضر في العقود **اول** اي عند ابي حنيفة وصل ام فصل وعقدها
 اذا وصل لانه بيان بغيره اقول شبه ان يكون لقول الاول الحمد والثاني لا
 كما في مسئلة اتمام الاقرار المحل في الورق السابق **ولم** والضابط في
 ذلك ان ينظر في الجهة الوجهة لها **اول** اي الموصوف وانت الضمير بتا

ويل

كون ذلك الموصوف دلام وما يشبهها **قوله** والا كانت نوعا **اول** اي نوعا
قوله لما اقتضها تعديت بها **اول** يعني لما اقتضت السلامة تعديت
 بالسلامة **ولم** فلا يمكن ان يكون الزيادة نوعا منها **اول** فيه ثي الا ان يراى
 ارجح اليها السليمة على طريق الاستخدام **ولم** الم بخلاف الزيادة لانه وصف
قوله في بعض ما ذكر وهو البيع والغرض وانما قلنا ذلك لما سبق انما من انه في
 الغضب والوديعه بيان النوع فينبغي ان يقع الاستثناء فامل **ولم** الم
 الايداع اثبات ليد **اول** قال الا في بعض يثبت الملك انتهى والاعمال
 ان يقال يعني في حق الحكم باليد لقوله **ولم** الم على هذا الخلاف **اول**
 على هذا الوجه بخلاف الوجه الاول كما لا يخفى **قوله** اشارة الى ان علي الامام
 القمي **قوله** القمي بضم القاف وهو علي بن موسى تلميذ محمد بن سباع البلخي وتلميذ
 حسن بن زياد وهو تلميذ لابي حنيفة وقم بلد معروف **ولم** الم وذلك انما
 يكون بقبض مضمونا **اول** لعله من قبيل سيل منعم ان كان التركيب صيقا يجوز
 ان يكون اضافيا **قوله** عليك بطبق ما ذكرنا بما في المتن فيظهر التقديم
 التامير الواقع في كلام الم بحسن التفسير انشاء الله **قوله** فيه بحث
باب اقرار المريض **قوله** الم واذا اقر الرجل في مرضه
 يدون الى قوله فدين الصحة والدين المعروفه لاسباب مقدم **قوله** البقية
 المقربة تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة المفرد للدلالة على انه لا فرق بين
 الدين والديون في الحكم **قوله** الم وقال الشافعي في دين الصحة ودين المرض
 سويان الاستواء سببها وهو الاقرار الى قوله كانشاء التفرقة مباينة
 ومناكة **قوله** الم الذي عام لما ثبت بالاقرار في دين الصحة والماث بالمعانية
 فكذلك يجب ان يكون حال الثابت في المرض ويجوز ان يكون من التوبة بحال
 الا في علي حال الاعلى ثم اقول القياس على المباينة والمنفعة يدلان على
 كون الاقرار بسبب الملك عند الشافعي على ما ذهب اليه بعض اصحابنا
 لادليله على ما هو المختار واسأل اليه الم في تقرير دليل امتنا **قوله** هو الاقرار
 الصادق عن اهل اذا الغرض في المضاق الى محله **اول** اي هو الاقرار

او بالمعانية والليل خاص
 فينبغي ان يضم اليه انه
 لم يفصل بينهما
 الاقرار من

عن الأهل أن الغرض من الأقرار المضاف إلى المحل ولكن بقوله هذا وهو أن الظاهر
هذا الكلام لا يطابق المشرع **قال** الملم لأن قوله هذا الملم لا يوافق هذا الملم
أول وبهذا يخرج الجواب عن قوله ونحو الوجوب لئلا يمتنع فإن الذين يتعلقون بالمال
عند الموت بخلاف لئلا يمتنع وبسبب الموت المرض فيستدركهم الخراب إلى قول الملم
ويصير كان الذين يتعلقون بالمال عند الأقرار إليه استير في المبسوط **قال** الملم
منع من التبرع والمحاباة لا يقدح في ذلك **أول** التفرع بظاهره غير مستقيم كما لا
يخفى على المتأمل فذكرنا في الكفاية ما يتوهم كون جوابا عن ذلك وهو هذا
الاستدلال بالعام يحصل التقرب بالاولوية وهو أن المريض لما يتعلق بماله
الوارث لا يعتبر تبرعه الأمن الثالث فادامع من التبرع فيما إذا يتعلق به حق
الوارث وهو ضعف الحق فلا يمنع فيها إذا يتعلق به حق الغير وهو
أولى انتهى وانت جنونا بان عدم استقامة التفرع بأقرب **قال** الملم بخلاف
الخراج لأنه من الحاجب لأصلية **أول** ينبغي أن قضاء الدين أيضا من الحاجب لا
وابطال حق الغرض مشترك فإن البضغ ليس بالمتقوم فما الفرق وجوابه
أنه لا يظهر بثبوت الدين هنا مكان التهمة حتى يكون قضاء من الحاجب
فليتأمل **قوله** وهو غير المثل **أول** هذه جملة معترضة **قوله** يجوز أن يكون
حالا **أول** يعني من المستقر في المحر **قوله** يعني أن التخرج من الحاجب
الأصلية حال كونه بمثل المثل **أول** فيبحث فإن التخرج من الحاجب لأصلية
مطلقا **قال** الملم لأن الأول حال اطلاق هذه محالة غير **أول** لا لبقوله
حال الخلقان يقال هو حاله حتى ينفق إليه الاتفاق **قوله** وهذا الدليل
إذا التفرقة بين يدين الصحة وبين المرض **أول** الثابت بالأقرار والأصل
للعهد **قوله** لما بينا أنه من الحاجب لأصلية يعني في التخرج ولا تهمة في
بثوته في غيره **أول** فيبحث لأن الظاهر من كلام الملم أن قوله لا تهمة في
بثوته في غير التخرج وغيره قال الاتفاق **قوله** لما بينا إشارة إلى قوله
إذا لمعان لا رد له انتهى وفيه بحث أيضا **قوله** أو نقد من الشري كذلك
أول يعني نقد في مرضه **قوله** ليس من ذلك كما سيأتي **أول** في آخر

قال الملم لأنه الظاهر حتى ثابت **أول** فيه دلالة على أن الأقرار يظهر هذا أيضا لا
للعجب كما يفهم من تقرير دليل المذكور في قول الباب ولعل فيه قولين عن الشا
كا عن أصحابنا أو نقد المضاف هناك والمعنى لا استواء بيني ظهورها **قوله**
الأيضانية كذبنا فوات وجب الضمان **أول** وبهذا يخرج الجواب عن قياس الشا
محل النزاع بالأقرار باستهلاك وديعة معروفة للوارث فلا ينسب في تقرير
دليله **قوله** ولما قول صلى الله تعالى عليه وسلم لا وصية لوارث الحديث **أول**
رواه الدارقطني كذا قال الاتفاق **قوله** لكن تمتس الائمة قال هذه الزيادة
غير مستور **أول** يعني في المبسوط **قوله** والمستور قول ابن عمر رضي الله
تعالى عنهما وأراد به **أول** يعني إذا يقول ابن عمر رضي الله عنهما **قال** الملم
ولهذا يمنع من التبرع على الوارث أصلا **أول** أي منع كليلا بالهبة ولا
ولأن الثلث ولا يباذ فانه إذا لم يوص بالثلث يتعلق به حق الوارث أيضا
تدبر **قال** الملم ففي تخصيص البعض به **أول** الظاهر أن يقال وفيه كواو
قال الملم ولأن حاله المرض حال الاستفنا **أول** عطف على قوله ولهذا آه فانه
كان دليلا لاني وهو دليل على **قوله** وورث تهمة تخصيصه **أول** يجوز أنه إذا
الآثار بهذا الطريق حيث يخرج عنه بطريق الوصية **قوله** لأن الشرع قصر
عليه كما مر **أول** في آخر الصحيفة السابقة **قوله** وما غيره **أول** أي غير المحجب
قوله وأما أن يكون **أول** معطوف على قوله وأما أن يكون وأما حاله الموت
وهذا القول معطوف على قوله وأما أن يكون وأما حاله الأقرار **قوله** كما إذا
زوجته في مرضه لما بامرها **أول** لا بد من المتأمل في أن الصورة المذكورة
في الكتاب بقوله ومن طلق زوجة في مرضه لما ثم أقر في آية هذه الصورة
تدرج فاما لم تدرج فيما ذكره الشايج لمكان ثم في عبارة الكتاب المذكور
في الشرح لمكان الغرض وأما حاله الأقرار **قوله** كما إذا أقر لجنيتي في مرضه
ثم أقر لجنيتي في مرضه فبطل إقراره **أول** والأقرار لابن المحرم إذا أقر
أو اعتق بعد قرار من هذا القبيل عند علي ما يحكي في كتاب الوصية
فصل ومن أقر بغيره **قوله** لهكمة **أول** هذا وجه الثاني

وأما وجه ذكره في فصل علي حقه فلم يقرض له لظهوره **قوله** المم ويجوز اقواله
بالوالدين والولد والزوجة والمولى **قوله** وفيه بحث فان اقرار بامومية
المرأة فيه تحمیل النسب على زوجها فينفى ان لا يقبل فان قد بعدم التزوج
بين فرق بينه وبين اقرارها بالولد فانه يصح ايضا اذا اخذ بهذا القيد فلا
يظهر وجه لا يثبت هذا ونفي ذلك فليتا مل **قوله** وليس فيه تحمیل النسب
على الغير **قوله** فيه تا مل فان اقرار بامومية المرأة فيه تحمیل النسب على الغير
اذا كانت متزوجة وان قد بعدم التزوج فاقارها بالولد بهذا القيد
صحیح فوجه قوله ولا يقبل بالولد كما فصلت في القول السابق **قوله** ومما
اتاه الصدوق آه **قوله** فيه بحث **قوله** ولعل ان يعارض **قوله** هذه المعادة
مدفوعة عن المم فانه لم يعين ان المم من حكم النكاح في قوله حكم النكاح بان
هو لعدن فلعلة اذ به مثل حرمة التزوج بزوجة اخرى وحل غسلها فانه ثابت
في حال النكاح ايضا ولو عينه لا يمكن ان يقال اذ اربا لعدة ما لان مهابين
امثال ما ذكرنا محاذافا اسكال **قوله** لان الاستيفاء ان يكون بعض مضمون
ما مر **قوله** في اواخر الاستثناء **قوله** استغرق الدنيا **قوله** يعني نصيب المقر **قوله**
ولعل ان يقول اذ كان من زعم لم لتكرار ما لم يقتض شيئا كان من زعم
ان اخاه في اقاربه ظالم **قوله** فيه بحث فانها لما تصادقا على كونها لم يقتض شيئا
لم يكن لزعم ان اخاه فيما يقتض منه ظالم محال ظاهر **قوله** لان المطلوب لا ينظم
عنه **قوله** الغريم لم يوف تمام عليه عنده فلا يكون مظلوما اذا جع عليه
في زعمه وهذا هو مراد الشارع **كتاب** **قوله** الصلح **قوله** لانه
سقط بقولنا بحسب **قوله** فيه بحث ان لا يكون المحصر ضروريا **قوله** المم لا
قوله تعا والصلح خير **قوله** اي بقوله المطلق فالاضافة من قبل اضافة الصفة
الى الموصوف وتام الآية وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا
جناح عليهما ان يصالحا بينهما صلحا والصلح خير **قوله** احبب بان الاعتيار عموم
اللفظ لا خصوص النسب **قوله** استجنير بان المانع يمنع عموم اللفظ مستندا
بان الالم للعهد فاجوب يتضمن المصادرة على المطلوب فليتا مل **قوله** وبانه

ذكر التعليل **قوله** فيه بحث لانه لو كان تعليلا لا بدل الفاء بالواو **قوله** قوله
الصلح خير كان في الحال **قوله** ان اراد ان الحكم بالمحول على الموضع كان في
الحال فسلم ولا يفيد بجواز ان يكون الحكم عليه هو الصلح الاسبق الي وان اراد
ان الحكم على الصلح كان في الحال يعني حقيقة الصلح وجبته كما في لستم
الرجل خير من المرأة فلنضم ان ينفه **قوله** فانكرت لا يجوز **قوله** بل يجوز كما يحج
عن قرب **قوله** المم ولما تلونا واقل اروينا **قوله** وهما تكرار وكانت
الاولى ان لا تذكر ذنوبك الدليلين فيما تقدم حتى لا يلزم ذلك **قوله** المم وتا
اخره احل حراما لعينه كالحمر او حره حلالا لعينه كالصلح **قوله** وحله على هذا
الحق لان المحرم المطلق ما هو حرام لعينه والحلال المطلق ما هو حلال لعينه كذا
في الكافي في قوله وما ذكره غير محتمل اذا الصلح على الاقرار لا يخلو عن ذلك فالصلح
يتبع على بعض الحق في العادة وما زاد على المتخذ الى تمام الحق كان حلالا
للمدعي اخذه قبل الصلح وحرره الصلح وكان حراما على المدعي عليه من بعد قبل
الصلح وقد حل بالصلح انتهى **قوله** لانه لو حل على الصلح على الاقرار خاصة لكان
كالصلح على غيره **قوله** يعني كان كالصلح على غيره لا قرار في البطلان كذا
لنضم **قوله** لان الصلح في العادة لا يكون الا على بعض الحق **قوله** هذا يختص
بالذين لظهور عدم جريانه في العين فلا يلزم بطلان العمل به اذ لا يجوز
على بعض الحق في العين لا بالبراء عن دعوى الباقي كما ينبغي **قوله** لانه محمول
على ما اذا كان على صاحب الحق **قوله** فيه ان المعبر هو عموم اللفظ وما الدليل
على انه محمول على ما ذكره غير مجري على عومه **قوله** لانه باحدهما الى قوله ويدفع
المال **قوله** قوله ويدفع معطوف على قوله ياخذها **قوله** فسوف يدع غير مثل
على عرض المدعي عليه **قوله** يعني يبقى العوض في يد المدعي **قوله** فلا يرد
قوله اي بسبب الاستحقاق **قوله** ثم استحققت فان المدعي رجعي **قوله** صوابه
ثم استحق ان التغيير المستحق فيه رجعي الى العبد **قوله** ونقل بعض السائر
عن لواقعات **قوله** القائل هو الاقرب في عن لواقعات الحسامة
فصل **قوله** والصلح جائز **قوله** المم والصلح جائز عن دعويا لا المول

لانه في معنى البع **اول** يعنى ان لم يكن بالمنافع والافقوعني الامارة **فلا** الم
 قال والمنافع لانها ملك بعقد الجارة فكذا بالصلح **اول** قال العلامة لا
 قال شيخ الاسلام علا الذين لا يستجيبون في شح الكافي وانا اوصي الرجل بخدمة
 عبده سنة وهو يخرج من ثلثه فصالحه الوارث من خدمته على درهم او على سكر
 بيت او على خدمة عبد آخر او على ركوب فائدة او على لبس ثوب شهر افق جاز
 والقياس ان لا يجوز لان الوصي لم بمنزلة المستقر والمستقر لا يقدر على تملك
 المنفعة من احد يدل ولهذا لو اجر منهم لا يصح الا انا نقول بان هذا ليس بملك
 اياهم بديل بل هو اسقاط حقه الذي وجب له بعقد الوصية ونفط الصلح
 لفظ يحتمل التملك ويحتمل الاسقاط فان لم يكن تصحيحه تملكيا امكن
 تصحيحه اسقاطا فصحت اسقاطا وهو حق معتبر بوازع الملك فاحتمل
 التقديم بالشروط ولهذا جاز على خدمة عبدا اخر فلو كان هذا تملكيا لكان ^{طلا}
 لان بيع الخدمة بالخدمة لا يجوز وكذلك لو فعل ذلك وصي الوارث الصغير
 لانه تصرف نافع في حقه فان مات العبد الموصي بخدمته بعد ما قبض الوصي
 ما صالحه عليه فهو جاز لانه عقد اسقاط وقدم بالموت لان حقه في
 منفعة ما دام حيا وقد اسقط كل ذلك بالصلح فيسلم له انفق قال العلامة
 السبكي في الكافي والصلح جاز عن دعوى المنافع بان ادعى جدار سكنى
 سنة وصية من رب الدار فخرج او اقره فصالحه الوارث على ثمن جاز
 لانه جاز اخذ العوض عنها بالاجارة فكذا بالصلح انفق وانت جاز ما بين
 ما نقل من الاستبصار والكافي من مخالفة وتعليل جواز الاجارة روايتين
 فليتا مل ثم اعلم ان ظاهر ما ذكره الاتفاق من قوله الا انا نقول بان هذا
 ليس بملك اياهم بديل بل هو اسقاط حقه آه مخالف لما ذكر في الهداية كما
 لا يخفى ويخمسو الامام سنس الامية الشريفة لو ان الوارث اشترى
 عنه الخدمة لا تملك الخدمة عوض من غير الوارث بطريق البع ^{جاز}
 فكذلك لا تملك تملكه من الوارث بخلاف لفظ الصلح الا برى ان الم
 عليه بعد الاكثار لو صلح المديعي على شيء لم يصر به مقرا حتى اذا استحق

منه من غير ان يكون له
 من غير ان يكون له
 من غير ان يكون له

عاد الى راس الدعوى ولو اشترى منه المديعي صار مقرا له بالملك حتى لو استحق
 البديل ببيع المديعي انفق **ولم** فمن اعطيه في هوله من احوه **اول** من حينئذ
 عن الولي **ولم** فمن عفى عنه **اول** فيكون له بمقتضيه **ولم** ولا يقع لزوم العكس
 فانه غير لازم ولا هو ملزم الا برى ان الصلح عن القتل العمد على اقل من عشرة
 صحيح وان لم يصلح صدقا **اول** لكن قال في المحيط اذا صالحه على وصيف عن
 دم العمد فهو جاز والاصل في جنس هذه المسائل ان ما صلح به من النكاح
 صلح بدلا في الصلح عن دم العمد وما فلا والوصيف الصلح عن دم العمد مطلق
 ينصرف الى الوسط انفق والمقصود قوله وما لا فلا فليتا مل فان فيه مخالفة
 اخري لقوله عند قتاد السمية يصار الى القية **ولم** والجواب ان الصلح
 على ما لا يصلح بدلا عفو عن المثل **اول** فيه نوع مصادرة **ولم** بل الفصل
 ليس بما **اول** وبهذا يظهر وجه بطلان الصلح عن الكهالة **ولم** الم وكذا
 لا يجوز الصلح عما اشعره الى طريق القامة **اول** قال العلامة السبكي في
 الكافي بخلاف ما لو كان الى طريق غيرنا فذ فصالحه جاز من اهل الطريق فالصلح
 جاز لان الطريق مملوكة لاهلها انفق **ولم** لانه حق القامة **اول** في
 الكافي يدل قوله لانه حق العامة لان الحق في الشايع الجماعة المسلمين انفق
 يفهم منه الشايع يطلق على طريق العامة مطلقا حيث قبل بغيرنا فذ **ولم**
 والثاني كما اذا صالح على مكيل **اول** هذا معطوف على ما سبق بجانية تخنيا
 وهو قوله والاول اما ان يكون منفردا او متضمنا الى الصلح عن العمد **ولم**
 لان الظاهر اذا كانت على طريق غيرنا فذ فصالحه رجل من اهل الطريق **اول**
 يعنى من اهل طريق غيرنا فذ **ولم** والوطى الحرام في جانبها **اول** فيجب
 فانه لا يكون حراما اذا كان بالقياس وجوابه ان المرأة يجوز ان يعقد ذلك
 على اري من قال لا ينفذ القضاء بالظن **ولم** فكان رثوة **اول** اي بدو بحضة
ولم فصار كانه ملوك للولي ولهذا كان له ان يملكه **اول** الصير في قوله
 له راجع الى الولي **ولم** وهذا لا يملك المتصرف فيه **اول** قال في
 النهاية اي في رقبته بتاويل العضو والجرا انفق فيه بحث فان الرقب

بصلح مراه في النكاح وينصرف
 مطلقا الى الوسط فلذا
 يصلح بدلا في من

من المجاز عن التمس **قوله** وهذا اي الصلح كانه سزاؤه وهو عليك ذلك **اول**
 فاشارة السامح الى ان الكلام على التنبية **قوله** فصار كانه صالحا على يد
 مؤجل يؤاخذ به بعد القوا **قوله** يؤاخذ به صفة اخرى **قوله** وفي كلام الم
 سماع لانه وضع المسئلة في القمي وذكر في الدليل المبني فان وجوب المبني
 صورة ومعنى انما هو في المسئلة **قوله** وفي الكافي وصحة في الاصل صورة
 ومعنى ان الواجب ضمان العدو وان وهو مقيد بالمثل كما ينطبق به النص
 وايجاب الحيوان والتوب في الذمة ممكن كانه في النكاح والدية انتهى وينبغي
 ما ذكره السامح فان قوله وجوب المثل صورة ومعنى انما هو في المسئلة
 غير مسلم عليك بالمثل **باب** المتبرع بالقطع والتوكيل
قوله وهو المراد بالبرع الصلح **اول** فيه بحث **قوله** الم لم يلزم الوكيل ما صالح
اول اي عن وكل فالمراد الى اسم الموصل بخذوق اي ما صالح عليه عن الموكل
قوله وروى غيره **اول** يعني لا قطع **قوله** وهوان يكون الصالح في
 المعاوضات **اول** الظاهر ان يقال الصلح في المعاوضات **قوله** وان كان فيها
اول التمهيد قوله فيها بلحج الى المعاوضات **قوله** فصح ان يكون اصلا في
 هذا الضمان **اول** فيه شيء والظاهر ان يقول في هذا الصلح **قوله** صالح فلانا
 على الفد نعم من دعواك على فلان **قوله** يعني فلانا الاول ولو قال
 من دعواك عليه لكان بعد عن التسوية **باب** الصلح الذين
قوله فيعمل على التحير **اول** بالنصب **قوله** كما في العكس **قوله** ناظر الى قوله ولو
 كانت بالعكس **قوله** ففعل فهو يقيىل معناه فيقول آه **اول** فالفعل مجاز
 عن التزامه في الدين **قوله** ويجوز ان يكون معناه فاذي اليه ذلك غذا هو
 بري من الباقي فان لم يدفع اليه غذا حتمنا فعاد الالف **اول** فيكون بعد
 مجازا عن البقاء كما كانا لان مقتضى كلمة عاد هو المعنى الاول ويدل عليه
 ما سبكه في الفرق بين التعليل والتقييد **قوله** حيث ذكره بكلمة المعاوضة
 وهي على **اول** اي في المعنى والافق اللفظ دخل كلمة على في البراءة وروى
 الاداء **قوله** والاداء مستحق عليه لم يستفده شيء **قوله** فيه شيء بل يستفاد به

البراءة والاداء مستحق به شيء ثم قوله والاداء **قوله** الاول ان يقال المراد
 وجوده لفظا **اول** يعني ان حمل كلمة على الشرط لاحد محضين اما وجوده
 واما لان مثل هذا الشرط في الصلح متعارف **قوله** تأمل هل يمكن ملاحظة المعنى
 الثاني بدون الاول والا قرب ان يجعل عطف على قوله تصحيحا لقرينة **قوله**
 وان ذكره فهو الوجه الثاني **قوله** فان قيل لم يبدأ في الوجه الثاني بالاداء
 بل بالصالحه فلا معنى لجعله قسما مما يدي فيه بالاداء قلنا ذلك مستحق
 على اتحاده مع ما يدي فيه بالاداء حكما فليست تأمل **قوله** فان لم يبدأ فالوجه
 الرابع **قوله** فيه بحث لان الوجه الرابع مما يدي فيه بالاداء فكيف جعل
 قسما مما لم يبدأ به لا يقال لجعله قسما منه بناء على انه لا تغير الجواب ان لم يبدأ
 بل بدأ بالبراءة لان الوجه الثاني ايضا كذلك كما يظهر من جامع الترمذي
فصل في الدين المشترك **قوله** ان شاء ابي الذي عليه الدين
 بنصفه **اول** يعني بنصف الدين **قوله** الا ان يضمن له شريكه ابي الذي
 عليه الدين فانه لا خيار لشريكه **اول** اشارة الى ان الاستثناء من قوله
 شريكه بالخيار قال صاحب النهاية ولا ينافي الاستثناء من قوله شريكه
 بالخيار انتهى والظاهر من تقرير الكافي انه استثناء من قوله ان شاء اخذ
 بنصف التوب فانه قال اذا كان الدين بين شريكين فصالح احدهما بنصيبه
 على توب شريكه بالخيار ان شاء اخذ منه نصف التوب لان يضمن له
 شريكه ربع الدين وان شاء ابي غريمه بنصف الدين انتهى فتأمل في
 الترجيح وفي الكفاية استثناء من قراء ان شاء اخذ نصف التوب فان
 الشريك اذا ضمن له ربع الدين لا يبقى للسالك ولاية الشريك في التوب ويجوز
 ان يكون من قوله ان شاء ابي الذي عليه الدين بنصفه فان الشريك اذا ضمن
 له نصفا لم يقض لا يبقى له ولاية الرجوع بنصف الدين بل يرجع بوجه
 والاحسن ان يكون من قوله شريكه بالخيار الا اذا ضمن له شريكه ربع الدين
 في لا يبقى له الخيار البتة انتهى **قوله** الم ولم حق المشاركة **اول** الظاهر
 اسقاط لفظ الحق فان المتحقق في الولد والمرة حقيقة بالاحق **قوله**

اجاب بقوله والاستيفاء **اول** فيه تامل **ولم** الجواب عنه ان تأخير البعض
اول اختيار للمنفق الثاني ثم التميز في قوله فيه راجع الى الدين **ولم** فان قيل
 فقد يجوز ابراء احداهما عن نصيبه وذكر الابرأ يوجب التميز **اول** ويجوز
 ان يفرد السؤال بان يصحح الابرأ عن نصيبه الابرأ عن نصيبه يستلزم
 تميز الدين في ذمة قبل الابرأ ولا فكيف يعلق الابرأ بنصيبه خاصة
 فليتامر في جوابه **ولم** اجيب بان القصة يقتضي وجود النصيبين **اول**
 ولو اجيب بان الحال قصة الدين في الذمة ولا يلزم ذلك في صورة الابرأ
 لم يوجب الى ذلك التطويل **ولم** لا يقال لو كانت القصة امر وجوديا لزم ما ذكر
اول يسفي من انقضاء وجود النصيبين **قوله** فالانما يقتضي وجود
 النصيبين **اول** لعل هذا المنع خارج عن قانون التوجيه **ولم** فيتحقق
 القضاة ولا قضاة **اول** اي القضاة من المرأة والا قضاة من الرجل
ولم لان الارش قد يلزم العاقلة فلم يكن مقتضيا لشي **اول** فيدان العاقل
 لا يعقل صلحا على ما ينبغي **قوله** بجعل المصالح بذلك على الغريم **اول** اطلاق
 المصالح يجوز ان يكون المراد الاستيفاء بطريق القلي **فصل**
 في التنازع **ولم** وجه تاجيز قوله وقومه ويجوز ان يكون التاجيز
 لاختصاصه بركة الميت **اول** وقد بذلك لانها لو كانت من النقود **ولم**
 اشار بقوله بذلك الى قوله حال كون التركة عقارا **اول** فضايعوها
اول النصير في قوله صلحوها راجع الى احدي نسائه **قوله** وهي تافركان
 طلقها في مرضه الى قوله ولم يفتر ذلك في الكتاب **قوله** هذا الكلام الى قوله
 وتماين الفتيان ذكره شمس الائمة الترضي في شرح المبسوط واراها بالكتاب
 المبسوط وانما كتبت هذا للايقوم ان المراد بالكتاب الهداية ويعترض
 على الشراح بانه مفسر فيه كافتله البعض ثم قوله ولم يفتر ذلك في الكتاب
 يعني لم يفتر محمد رحمه الله في مبسوطه **قوله** الم قال واذا كان للتركة
 دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرج المصالح عنه يكون الدين
 لهم فالصلح باطل **اول** اي في الكل في الدين والدين اما في الدين فلو كانت

قوله قبل بين
 قوله الثاني هو الجواب
 قوله الا وهو من
 نقلا عن

تلك الدين واما في العين فلا تحاد الضففة وفي مبسوط شيخ الاسلام
 المسئلة رد نقضا على لبي يوسف ومحمد فيما اذا سلم حنطة في شعير وذيت
 حيث قال لا يقع في حصة الزيت ويفسد في حصة الشعير وهذا الضد
 الكل وهذا ما يحفظ وفي الكافي قال هذا عند ابي حنيفة اما عندنا بقي
 العقد صحيحا فيما وراء الدين وقيل هو قول الكل والفرق لها ان بيع الدين
 باطل لا فاسد فصار كبيع الحر والعق بنين واحدا بقي فطرهما في الكافي جوا
 نقض شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله فليتامر ان عبارة المصالح
 في قول الم هو علي ان يخرج المصالح عنه بكسر اللام على صيغة اسم الفاعل **قوله**
 وفي الوجهين من ربيعة الوثة **اول** قال في الكفاية لعدم رجوعهم على
 الغرماء ان بقي هذا هو الحق لا ما في سائر الشروح من ان يوم النقد بالنسبة
 في الصورة الثانية اذ لانسنة عند التبرع فليتامر **قوله** وفي الوجهين
 لزوم النقد عليهم **اول** فيه بحث **قوله** اكثر ما اخذوا **اول** فيه بحث
كتاب المضاربة **قوله** وفي الاصطلاح دفع المال الى من
 يتصرف فيه **اول** فيه مساححة فانها في الاصطلاح هي العقد المخصوص **قوله**
 وركنها استقلال الالفاظ يدل على ذلك **اول** لعل المراد الالفاظ المستقلة
قوله وحكمها الوكالة عند الدفع والتسليم بعد الترخ **اول** قال صاحب
 المضاربة ولا امكن لانه قبض المال باذن مالكه لا على جهة المبالاة والوثقة
 بخلاف المقبوض على سوم الشراء لانه قبضه بدلا وبخلاف الرهن لانه قبضه
 وثيقه وعند الشروع في العمل وكل لانه قبضه يتصرف فيه له باجره
 يرجع لما لحقه من العهدة على رب المال كالوكيل وان بقي هذا بخلاف ما في
 الشرح من انه وكل عند الدفع فليتامر **قوله** لا يخالف الكل الجز **اول**
 قد سبق في كتاب الوكالة ان الاصل في المضاربة العموم وفي الوكالة المخصوص
 فليزم مخالفة الكل الجز **قوله** واذا لم يبيع كان المشتري للمشتري **اول**
 ولا يظهر ان يقال اذا لم يبيع التوكيل لم يبيع المضاربة لان عدم صحة الجز
 مستلزم لعدم صحة الكل **قوله** ثم فسر ذلك بقوله فان شرط **اول** فيه

ثم

اشارة الى ان الفاء تفسيرية **قوله** وقيل المراد بالقد المشروط ما ورا العشرة
اول في القاموس وراة مسئلة اخرى مبنية فالوراء مهوز لا مقل ووجه
ويكون خلف وامام ضد ويؤتى انقي فورا ههنا بمعنى القدام والمراد بما
وراء العشرة ما شرط من الربح لاحدهما من الثلث والنصف اذ العشرة
على ما شرط من الشركة في البيع **قوله** لان ذلك يعتبر للشرح **قوله** اي شرط
العشرة **قوله** ينبغي قدره لا اجارة **اول** مخالفا لسلعة من ان عقد المضارة
مستعمل على التوكيل والاجارة فليتأمل **قوله** والثاني ان راس المال يستخرج
المضارب **اول** فيكون مستجرة في قول المم عين مستجرة صفة جرت على
غير من هي وهو من قبل سيل مفعول فعل هذا **اول** **قوله** وهذا التعليل
يشير الى المضارب **اول** في وجه الاشارة اخذ لا يخفى فتأمل **قوله** لان
البيع الواحد **اول** فيه تأمل **قوله** وكانت حصة العمل محمولة **اول** فان
قبل هذه جملة لا تنقضي الى التناع فينبغي ان لا يكون مفسدة قلنا العمل
انما هو من حيث جواز ان لا يحصل من الربح لا تدبر اجرة الدار والارض
فلا توجب الشركة فيه اذ لم يتفق انه اجرة الدار وحصة من الربح فهذا في
قوله فيكون حصة العمل محمولة فليتأمل **قوله** والجواب انه قال وغير ذلك
من الشروط الفاسدة **اول** فيبحث فان هذا الكلام وان كان صحيحا
في نفسه لكن يناسب هذا المقام لان المعنى وغير ذلك من الشروط لا
تفسد المضاربة بل يبقى المضاربة صحيحة ويفسد شرط فليتدبر **قوله**
لان المضاربة تقسمت لامانة ولا اوكالة ثانيا وليس للربح والوكيل
الايداع والوكيل **قوله** بخلاف المأذون لان الثابت بالاذن فك المحرقة
العبد بعد ذلك يتصرف بحكم المالكية الاصلية ولما كان كذلك كان ذلك
المحرقة عن التجارة بمنزلة اسقاط الملك عن العبد لا عتاق لان فك المحرقة
عن اسقاطه ثم الحق يعقوب عبد فكذلك المأذون باذن عبده فلا يخفى
عليك ما في تقرير الشايع من القصور **قوله** والجواب عن الباقي سيجي
في مواضعها **اول** من اي مواد النقض بين الجواب حتى يحل الجواب عن الباقي

بارة

عليها

سبحي

سبحي في مواضعها **اول** من اي مواد النقض فليتأمل **قوله** اجيب بان كلامي جيتي
الجواز صالحة للعلية فلا يخرج غيرها بها **اول** الاظهر فلا يخرج احدهما بالآخر
قوله وفي التخصيص في بلد بعينه **اول** في تخصيصه بالبلد كلام والظاهر
هو التقيم السلعة ايضا فان السلعة متفاوتة يكون رغبة الناس الى بعضها
اكثر **قوله** وغيره **اول** اي غير المفيد **قوله** كذلك لغو **اول** اي من كل وجه **قوله**
فان البيع نقد ايمن كان ثمن النساء **اول** جملة كان صفة بمن واسم كان ضمير
راجع اليه وقوله ثمن النساء خبر كان **قوله** ففعل قوله على ان يعمل شرطا **اول** **قوله**
مفعول ثان لجعل **قوله** وقوله يعمل في الكوفة تفسير لقوله خذه مضاربة **اول**
وبحوز ان يكون استينا فاباينا **قوله** واما بالواو فلاتة فالحوز لا بد آت
اول اذ كان الواو للعطف كاذكر المم كالحوز لا بد آت وان لم يكن فلا
يطابق الشرح المشرح فتأمل **قوله** لان العمل انما يكون بعد الاخذ لاحال
الاخذ **اول** وجعله حالا مقدرة خلاف الظاهر **قوله** وفيه نظر لانا اذا
جعلنا المجاورة راس المال وقد صفت بالاستيلاء **اول** **قوله** وجوابه ان الاستيلاء
مقدم لان الولد اصل في الدعوة والحرية والام متبوعه وينبغي ان يكون مراد
هذا باب المضارب يضارب **قوله** المم وبعد ابضاع
اول فيه بحث والظاهر ان يقول توكيل كافي شرح اكثر للعلامة الزيلعي **قوله**
واعترض الى قوله واجيب باختلاف الجهة **اول** المعترض والمجيب هو
الاتقاني **قوله** والظاهر من كلامه عدمه **اول** اي عدم التناقض **قوله**
وبحوز ان كون الشخص عاملا لغيره لمنفعة نفسه **اول** الظاهر ان الامر
للمنفعة **قوله** وان شرط المضارب **قوله** المم ولعبد رب **قوله**
ثلث الربح **اول** قال الكاكي قد بعد رب المال لان فيه خلاف بعض اصحابنا
الشافعي وبعض اصحاب احمد وجه قولهم ان يد العاقد كيدستيد فلا يجوز
اشتراط عمله كاشتراط عمل رب المال انتهى وفيه بحث لانه لا خلاف في
جواز اشتراط عمل عبد المضارب والايضحي ان يكون له الثلث **قوله** فيجوز
ان يكون احترازا عن الثاني **اول** فيه تأمل **قوله** فانه اذا شرط ذلك

خري

لا يجزي **قول** عبد الله ان المضارب وزوجه او غيرها **فصل**
 في الغزل والقسمة **قوله** ثم عاد مسلما كوكيل **قوله** قال الاتقي فانه اذا خرج
 الموكل مسلما لا تعربا لو كاله في ظاهر الرواية خلافا لما روي عن محمد وقد مر في
 باب غزل الوكيل **قوله** الم وعلي هذا موت رب المال وبحقوقه بعد اذنه
 في بيع العروض ونحوها **قوله** الضرب في نحوها يرجع الى الموت على تأويل الميتة
 ويجوز ان يرجع الى بيع العروض على اكتساب التاثير من المضاف وفيه شيء **قوله**
 وان لم يكن ربح له لم يربح الا قضا لانه وكيل محض والمستبرع لا يجبر على ابقاء
 ما يتبع به آه **قوله** منقوض بالكتيل فانه متبرع ويجبر على ابقاء ما يتبع به
 فتأمل ثم المضارب لا يجبر على الاقتضاء اذا لم يكن ربح ويقال وكل وعلى
 هذا ساير الوكلاء **فصل** فيما يفعل المضارب **قوله** اي التفتيته
 والدواب طلعا **قوله** اي سواء كان في نوع خاص او مطلقا **قوله** الم **قوله**
 ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة **قوله** ايضا في آخر لقوله لان الم الام العام
 المعروف عطف على قوله ولهذا كان له ان يشترى **قوله** اذا اوضح به **قوله** فيه
 بحث **قوله** فان الوكيل قد يجوز ان وكل **قوله** وكذلك يجوز للمضارب ان
 يضارب **قوله** وجعل هذا الفاصل الى قوله وهو بمنزلة السوقي في **قوله** في
قوله ما شيا في جوابه **قوله** اي بنفسه **قوله** وساير الالوان كالحقرة **قوله**
 وساير مبتداه وقوله كالحقيرة **قوله** لان الصبيح على قام آه **قوله** بتقليل
 لقوله وهو من لسانه **قوله** لما سانه خرج عن كونه قاصبا **قوله** هذا ناظر
 الى قوله وبهذا يدفع ما قبل المضاربة **فصل** آخر **قوله**
 وصوله الى الالف مع بقاء العقد **قوله** عقد المضاربة **قوله** فانه لو لم
 يجعل مستوفيا لطلخ الموكل **قوله** يعني حقه في الالف المدفوع **قوله**
 يخالف الوكيل لانه بمنزلة البايع **قوله** حيث يجري بينهما بداره حكمية كالقيد
كتاب الوديعة **قوله** قد ذكرنا ان الوديعة في
 الاصطلاح هو التسليم على الحفظ وذلك يكون بالعقد **قوله** مخالف
 لما تقدم في الاقرار من ان الوديعة قد تكون غير منفعة **قوله** والامانة اعم

قول وجعل هذا الفاصل الى قوله
 وهو بمنزلة السوقي
 في بحث

من ذلك الى قوله وان اكان كذلك جاز حمل الاعم على الاختصاص **قوله** في ذات
 الامانة مبان للوديعة بهذا المعنى لانها اعم من بل المراد بالوديعة
 ما يترك عند الامين **قوله** لان الادعاء استحقاق لا حفظ **قوله** فيه تأمل **قوله** الم
 ولا يعتبر بالقسمة لانها من موجبات الشركة فلا يصح موجبة لها **قوله** فيه تأمل
 فان العلول هل يجوز الشركة **قوله** والعلة امكان القسمة والقسمة نفسها
 من موجبات نفس الشركة **قوله** لان احدها لا يخرج عن حيات الآخر **قوله** هذا
 بتقليل لقوله ومن هذا القبيل **قوله** لا يقال فان جعل الرقضا لا خلطا
 لعدم تفرده **قوله** قوله لعدم تفرده جواب لقوله لا يقال فان جعل آه
قوله ضرورة بثبوت نقيضه وهو الابانة بالخالفه **قوله** الظاهر ان يقال
 وهو الخيانة **قوله** قيل لان هذا الفصل **قوله** قاله السيد الجلال **قوله**
 وان لم يكن وساقرباه له لا يضمن فان سافر بنفسه ضمن **قوله** مخالف لما في
 غاية البيان **قوله** لان ولايتها في مال الصبي نظيرة **قوله** بقوله تعالى
 ولا تقر بامال اليتيم الابال التي هي احسن ولولائه من احسن لما جاز ذلك
 لها **قوله** لان المذكور فيه **قوله** يعني المذكور في الجامع الصغير **قوله**
 اي حق الدينون **قوله** يعني ماله **قوله** وفيه نظر لان الانسان لا يؤمر
 بالنظر في ماله بالدفع الى من لا يجب عليه ذلك **قوله** يتكفل بدفعه
 قوله لان الدينون يقضى بامثالها بالدفع الى من لا يجب عليه ذلك **قوله**
 يتكفل بدفعه قوله لان الدينون يقضى بامثالها **قوله** الم ومن ادع اذا
 وقع الحريق في بيته فادع الوديعة جارا له كان ضامنا في العيان منتهى
 لان المودع امره بان يحفظه بنفسه نصا وان لا يدفع الى اجنبي ثم قال
 في المتوسط وفي الاستحسان لا يكون ضامنا لان الدفع الى اجنبي في هذه
 من الحفظ انتهى والمسئلة المذكورة في كتاب الهداية في اوائل الوديعة **قوله**
 ان دعوى كل واحد منهما صحيحة لاحتمالها الصدق **قوله** بان يوعيه
 احدها فيشتري المودع به سلعة من الآخر ويسلمه اليه منقطة فيقبضه
 ثم يورعه ايضا **قوله** قوله لتغير الحقيقتين لان كل واحد منهما يدعي النفا

اول بل يدعي لالف العتق لان يراد باعتبار المال والظاهر ان تغاير الحق
لتغاير المستحق فكل من لم يمتنع عليه ما مر في التصوي لك منته **اول** بقى
بالالف لا قولا وللمثاني **قول** في قوله وللمثاني بحث **اول** لا يقيد اقاربه به **اول**
فلما ذكر العبد **ولم** لم قال بقى ان يختلف عند محلي قوله بناء على ان
المودع **اول** قوله قال اجاب هل في قوله وهل يخلفه بالله وقوله بناء بمفعول
له لم لقوله قال او حال من فاعله **كتاب** **العارية** **ولم** الم
وهي عليك المنافع الى قوله يقول هو باحة الاستفاعة **اول** كان المناسب
ان يقول في الاول هو لئلا يكره الخبز ومنها **ولم** ولكن ان يجاب عنها فان هذا
التعريف اما لفظي او رمزي فان كان الاول فما ذكر في بيانه يجعل بين المتنا
لاستدلال **اول** ولا يخفى ان التعريف للفظي يقبل الاستدلال لكونه
تصديقا لا تصويرا **ولم** لوجعلنا المذكور في الكتاب حكم العارية وعرفنا
عنده **اول** استعلم ان حكم الشيء لا يحمل عليه بالمواطاة **ولم** كان سالما من
الشك **اول** اما من الاول فسلم واما من الاخيرين فلا **ولم** فكان في الرجوع
عاملك المستعير **اول** فيه بحث **ولم** فلا فرق اذن بين العارية **اول**
اي اعزتك واطعمتك **قوله** والجواب كلاما صرح لكن احدهما حقيقة و
الاخر مجاز فاشارة الى الثاني بقوله مستعمل اي مجاز ليعلم ان الاخر حقيقة
اول فيه تأمل فان تخصيص الاول ليكونا صريحا بهيم ان الثانية ليست
كذلك فلا ينحصر مادة الاشكال **ولم** ما لا يحل مثلها **اول** الضمير في
قوله يحل راجع اليها **ولم** لانه قبض ما عجز لنفسه لاعتنا استحقاق فيض
اول ونحن تمنع الكبرى كما يظهر بالتأمل **ولم** فلان اللفظ الذي يقع
العارية لا **اول** فيه بحث **ولم** وما وضع لتمليك المنافع لا يقرض للغير
حتى يوجب الضمان عند هلاكه **اول** لم يقرض للايابة وكان المناسب
ذلك كما لا يخفى **ولم** فان كان وقت العارية **اول** معطوف على قوله
فان لم يبق فلا ضمان **ولم** هو ما كان في ضمن عقد المعاوضة كما **اول**
في باب المضارب يضارب **قوله** واذ قلع في الحال يكون قيمه النقض

ها

ديارين يرجع بهما كذا ذكره القدوري **اول** فيه كلام وهو ان القلع بانفس
ديارين بل انفس ثمانية دنانير فينبغي ان يرجع بهما كما لا يخفى هذا اشكال
الفاضل المحيى الشهيد يعقوب باسما رحمه الله تعالى فاقول الظاهر ان قوله
فيه النقض من اضافة الموصوف الى الصفة اي القيمة المنقوضة فلا اشكال
ولم ويجوز ان يتعلق بقول الحاكم الشهيد الى قوله وهو لا يظهر **اول** الممنوع
من كلام الزيلعي ان يقول بقوله القدوري ويكلف قيمه البناء والفرس فراجع
ولم لان له نهاية معلومة **اول** قال ابن العزيم يقتضي هذا التعليل
ان لا يجوز الرجوع قبل الوقت في الموقفة لان لها نهاية معلومة ولان الوقت
مفروض عليه هنا وفي الاعادة للزرع الوقت ثابت دلالة والنقص
اقوي من الدلالة انتهى والجواب ان الضرر لصاحب البناء والفرس متعين
سواء وقت اولا اذ ليس لها نهاية معلومة فلا يمكن مراعاة المقتضى بخلاف
الزرع فليتاقل **ولم** والغرم باناء الغنم **اول** تأمل فيه **ولم** فيكون عليه
مؤنة رده لما ذكرنا **اول** من ان الغرم بالغنم **قوله** وفي القياس هو ضامن
لانه تصنع لارده الى قوله لانه لو ارتضى بالرد الى عياله لما ارعها اياه
اول وفيه بحث فان هذين التعليقين يقتضيان البتة على الفرق بين
المعتق والمعتق عليه فلا يناسب ذكرها هنا **ولم** فكان اذ ذاك مؤنا
اول بل يكون اذ ذاك مستديلا على اهلك في يد من فكذا اذ اتركها
في يد الاجنبي ذكرنا ان زيلعي فراجع نعم كونه كالمودع بعد انقضاء المدة
قول البعض لاصحاب لكن الرجحان للضمان وهو قول الشريفي واختار
قاضي خان **كتاب** **الهبة** **قوله** قال الله تعالى هبت
من لدنك وليا **اول** وظاهر ان الولي ليس بالمال ولا بملك **ولم** الم تقع
بالايجاب والقبول **اول** قال العلامة الكاكي قوله وتقع بالايجاب كقول
هبت ونحو كما يحكي اي تقع في حق الواهب بخلاف الايجاب وفي حق الموهوب
بالقبول والقبض لان الهبة عقد تبرع فيتم بالميتع فصار هو عندنا
متمملا الاقرار والوصية ولكن الموهوب له لا يملك الا بالقبول والقبض

لان الهبة عقد يتبع فتم بالمتبع فصار هو عندنا بمنزلة الاقرار والوصية
 ولكن الموهوب له لا يملكه الا بالقبول والقبض وثمة ذلك فيمن حلف لا يجب
 فذهب ولم يقبل الموهوب له عنت او حلفه على ان يجب فلا نافر فيه ولم يقبل
 برتبه منه عندنا انتهى ولا يذهب عليك عدم مطابقة الشرح للمشروح
قال الم وهو التسليم فلا يصح **اول** قال الكاكي لا يقال ان الملك يقع على
 وجه لا يوجب التسليم لانه لا يفيد اذ فائدة الملك المتمكن من السقرات
 وانا انما يكون اذا كان سبيل من قبضه انتهى وفيه بحث **ولم** فتولى الهبة
 متعلق بقوله ان القبض لا بقوله القول **اول** ولا ادري ما المانع عن
 بالقول قال الوقت لا يستلزم الايجاب التام قال العلامة الكاكي ومنا
 النهاية قوله الهبة متعلق بالقبض لا بالقول اي القبض في الهبة بمنزلة
 القول في البيع وبصرح في المبسوط واشار الى معنى الايضاح انتهى وليس
 فيما قال ما يدل على عدم استقامة المعنى اذا تعلق بالقول **ولم** وفيه بحث
 ان الاول لو كان القبض بمنزلة القول لما صح الامر بالقبض بعد المجلس
 كالبيع **اول** فيه نوع ركائز **ولم** ويجب عن الاول بان الايجاب من
 البائع شرط العقد **اول** وهذا الحلف لا يبيع فباع ولم يقبل المشتري
 بحث **ولم** وفي الهبة وحد عقد تام وهو يتوقف على ما ذكره **اول** هكذا
 وقع في هذه النسخة موافقا لما في ساير الشروح وفيه بحث فانه لو صح
 ما ذكره مجاز القول بعد المجلس بامر الواهب وايضا هذا الكلام يناسب
 ما تقدم من الم من انه عقد والعقد عقد بالاجاب والقبول و
 اما قصه الحلف فامر ما سهل لكون ميناها على العرف ولعل الاذي
 ان يقال في الجواب القبض بمنزلة القول وليس به حقيقة فانظر الى
 كونه بمنزلة جواز القبض في المجلس لا اذن الواهب وبالنظر الى المتأخر
 حقيقة صح الامر بالقبض بعد المجلس اذ اننا لا نخطا رتبة عن القول
 فاما ما وقع في بعض النسخ وجد عقد تام فلا يرد عليه هذا البحث
 نعم يرد على ما في الشروح الاخر فتدبر **قوله** وعن الثاني بان الائم ان

مقصود البائع **اول** ولو سلم ان المقصود ذلك فبالقول يتم المقصود وحصل
 الملك للمشتري ولا يتوقف على القبض حتى يرد ما ذكره واما الاستيراد
 فلكون البيع قبل نقد الثمن كالمهر فان قيل حق الرجوع ثابت في الهبة
 ايضا فلا ينافي ذلك كون الايجاب تسليطا قلنا ذلك في الهبة ليس
 بكلي الى يري الى موافق الرجوع في الهبة بخلاف البيع فاما **ولم** وقد
 تقدم لنا القول **اول** في اوائل العادة **قال** الم اما الاول فلان الام
 اذا اضيف الى ما يطعم عنه يراد به تملكك العين **اول** في التلويح فالواو والضما
 انه اذا ذكر المفعول الثاني فهو للمتملك والاول لا للاحقة انتهى ولعل المراد
 من الاضافة الى ما يطعم عنه ما ذكر في التلويح من جعله مفعولا ثانيا فلا
 يردها او رده المولى يعقوب باسنا في حواشي شرح الوقاية **ولم** لان الحمل
 هو الاركان حقيقة يعني انه تصرف **اول** ضميراته راجع الى الحمل **ولم**
 لما اشرفنا اليه **اول** جواب لقوله لا يقال هذا بنا فحق ما تقدم **ولم**
 والفرق بينهما ان قوله سكنى اسم فجاز ان يقع تفسير الاسم اخر بخلاف قوله
 تسكنها لكونه فعلا **اول** لا يقال له نظائر كثيرة من جلتها هل الاكم على
 تجارة تجيكم من عذاب اليم يؤمنون بالله الآية لانه بيّن لا تفسير بينهما
 فرق **ولم** وقيل لان قوله تسكنها فعل المخاطب فلا يصح تفسير القول المتكلم
اول وفيه بحث ومخالفه لما سبق من الم في كتاب المضاربة **ولم** اما ان
 يحمل القسم او الى قوله فالثاني كالعبد والحوان والبيت الصغير
 الاول كالدابة **اول** قوله فالثاني ناظر لقوله ان يحمل القسم **قوله**
 وتصح به بما ذكر **اول** راديه قوله ومعناه هبة مشاع لا يحمل القسم **اول** يجوز
 ان يكون المراد ما لا يقسم شرعا **قال** الم لان المشاع قابل للحكم وهو الملك
اول فان قيل نحن لا نعارض في كون المشاع محلا للعقد فلا أساس لهذا
 الكلام هنا قلنا يظهر توجيهه به ادني تأمل **ولم** وبان اوصي لم
 بالقدم **اول** معطوف على قوله بان دفعي الف درهم **قوله** ايجبات
 المرضي منه ليس القسم ولانها يستلزمها يجوز ان يكون راضيا بالملك

في قوله اول فاعلم
 في الاوقات

بالملك المشاع الى وهو لا يتحقق دون موته القسمة **اول** وفي بحث قاته علم
 انه اذا طلب شريكه القسمة لا ينفعه اباؤه علي ان لم يرجع عن هبته ولا
 يلزمه المونة فليتنا **اول** فان قبل لزمه المهاباة وفي الجواب الزام
 يلزم **اول** ثم فان الاقدام على عقد الهبة التزام **اول** والجواب تخصيصه
 بذلك **اول** اشار بقوله بذلك الى قوله يعود آه **اول** لان ذلك بالا
اول يعني ليس ذلك حكم العقد بخلاف القسمة فانها من احكام الملك
 الذي هو حكم العقد **اول** فان قبل القبض في الصرف مضمون عليه الى آه
اول فيه انا لا نسلم كون القبض مضمونا عليه في الصرف بمعنى قوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم يدايد عينا بعين ولزوم القبض ضرورة التقين على ما
 حققه الم في باب الربا **اول** وفي الصرف بقاءه في ملكه **اول** في بحث
اول الم ولو وهب لشريكه لا يجوز **اول** قال الرافي في شرح الوجيز السابع
 يجوز هبته كما يجوز بيعه ولا فرق بين المنقسم وغير المنقسم ولا بين ان يهب
 من الشريك وغيره وبه قال مالك واحد وعند ابى حنيفة لا تصح هبة
 المنقسم من غير الشريك وبالع فقال لو وهب الشئ المنقسم من اثنين
 لم يصح ايضا انوقف قوله وعند ابى حنيفة لا يثبت لا يخفى **اول** الم هبة
 اللب في الضرع **اول** قال صاحب التسهيل اقول في البيع ان التوي في
 التمر لا يجوز بيعه وان اخرج سلمه الا ان يجرد ابيعا جديا للسلك في
 وجوده واللب في الضرع كذلك فينبغي ان لا يصح هبته وان سلم كبيعته انفق
 قال المولي الشهير لحضراتنا والفرق ظاهر ان الوجود بالفعل كافي في
 الهبة وان لم يتحقق به بخلاف البيع لانه عقد معاوضة والهبة عقد تبرع
 ويشترط في انعقاد البيع القدرة على التسليم دون الهبة والتقريب
 بعد هذا واضح **اول** لا يحتاج الى قبض **اول** كناية عن الملك **اول** كناية
 المانع **اول** ووجود المقتضى هو ظاهر لكن بقي هنا بحث ما لا ظه
 يقال لوجود الشرط وهو القبض **اول** او يبيع فاسد **اول** بلا اذن الباع
اول فلا يراد ان القبض في البيع الفاسد يكون ملكا للبايع على ما

تلا

بعد اسطر فكيف صح هبته **اول** قبل اطلاق قوله القابل هو صاحب النهاية **اول**
 للعلم بان الحمد الصحيح كالاب في اكثر الاحكام **اول** فانه مشهور بان الحمد
 الصحيح كالابا لانه اربع مسائل **اول** وكذا اذا كان في حجر اجنبي **اول**
 كالليث **اول** وجب ان لا يجوز اعتبار الحلف لكنه معتبر ولهذا عيالك
 بقبض الاب ايضا **اول** فالحجاب ان عقله الى قوله ولهذا لم يعتبر في المتردد
اول يعني لم يعتبر عقله في التردد **اول** قال صاحب النهاية الى قوله ليست
 رواية اخري حتى تنفع في الصحيح احترازا عنها **اول** قال الامام جلال
 الدين المجتازي من مسائلنا رحمهم الله من توي بين الزوج وبين الاجنبي
 والام والمجد والآخر في انه يجوز قبض هؤلاء على الصغير متى كان الصغير
 في عيالتهم وان كان الاب حاضرا كما في الزوج ومنهم من فرق الى اخر ما ذكره
 في قوله ليست رواية اخري بحث **اول** هذا استدلال من جانب الملك
اول لو كان تقريبا للدليل اخره الشارح لفا قول الم فيكون التملك كذلك
 والظاهر من ساق الم ان كلا الدليلين استدلال من جانب التملك **اول**
 فان كان الاول لم يجز بلا خلاف وكان التفضيل بالتفضيل كقوله وهبت لك
 لثي شخص وهبت لك لثي لآخر او بالتساوي كقوله لشخص وهبت لك
 نصفه والآخر كذلك ولم يذكر في الكتاب **اول** قوله الشخص متعلق بقوله
 وقوله لآخر متعلق ايضا بالمعنى كقوله لشخص وهبت لك لثي وقوله
 لشخص اخر وهبت لك لثي وقوله التفضيل بالتساوي كقوله وقوله بالتفضيل
 بالتساوي كقوله بالتساوي معطوف على قوله بالتفضيل والضمير في
 قوله ولم يذكر راجع الى الاول في قوله فان كان الاول لم يجز بخلاف
اول وليس بظاهر **اول** اي ما ذكره صاحب النهاية **اول** لان الم عطف
اول ظاهر القرينة على التفضيل بعد الاجمال **اول** فان قيل ممنوع وما
 عن العطف على قوله ولو وهبت قلنا اتحاد التعليل اي التعليل المقارن
 والمساواة فتأمل **اول** وعلى صورة بالتساوي **اول** الباء متعلق بالضمير
 في قوله صورة **اول** وبهذا التوجيه يظهر حل ما قيل قوله القابل صاحب

النهاية

اول وذلك لانه يستدل **اول** هذا ناظر الى قوله وبهذا الوجه ويظهر
 ما قيل **اول** حللته يستوي فيه المساواة **قوله** يعقوب في الرهن
 المساواة **آه باب** الرجوع عن الهبة **قوله** وهذا الباب
 لبيان **اول** فيه بحث **قوله** نازح عمر **اول** آخر على الجوار **قوله** وخرج المذكر
 في قوله وهب وبعثني الزوجان **اول** فيانه لو صح ما ذكره يخرج المرات
 وكل رجل وامرأة يهب احدهما لآخر بل الوجه احواله خروجها الى القيد الثاني
 الذي لا بد منه فان النساء تدخلن في امثال تلك المسئلة بالبقية على ما
 علم **قوله** احدها وسلمها اليه **اول** لا بد من هذا القيد والا لا يكون رجوعا
 بل استماعا ولا خلاف في جوازه **قوله** والثاني لم يقرن من مانع الرجوع
 شي حال عقد الهبة **اول** فيه شيء **قوله** والعقد لا يقضي بايضا **اول**
 من الذي ادعى الامضاء **قوله** اي على الشافعي **اول** الظاهر ان يقال
 اي على اصل الشافعي **قوله** فان من اصله **اول** بل الظاهر ان المراد اصله
 في تجوز الرجوع **قوله** ولنا قوله عليه السلام الواهب حتى يهبته **اول** ولك
 ان تامل في نصه الواهب بعد التسليم فان ذات الموهوب له حقيقة
 الملك وللواهب حق الملك بالقبض او الرضاء فكيف يكون الثاني
 اخ من الاول لان يقال الاحقية باعتبار ان الواهب حتى اتملك
 اللان **قوله** ولا حتى يغزو قبل التسليم **اول** في بحث لان الموهوب له حق
 القبض للملك في المجلس عندنا على ما **قوله** ولانه لو كان كذلك لم يلا
 قوله ما لم يثبت منها عن الفائدة **اول** هذا جازي القول بمفهوم الغاية وقد
 نفاه الشراح **قوله** لان العادة الظاهرة ان الانسان يهدي الي من فوقه
 ليصونه بجاهه **اول** المفهوم من هذا المقرر خلاف المدعى حيث
 حصل القرض بالمساوئين كان **قوله** وان لم يكن جوا في الحكم **اول**
 بل **قوله** وهذا الاستنباط لا القوة **اول** فيه بحث **قوله** بدليل
 قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث آخر **اول** الاظهر رواية اخرى
قوله هذا نوع من الزكاة المسئلة فكان حقها التقديم **اول** الا ان الم

قصد من اصول الواقع ثم التوزيع على الترتيب وتأخير القرض لما فيه من
 كثرة التفصيل **قوله** لا يمنع الرجوع في غيرها **اول** ليس في عمله **قوله** ولا
 ان يحضر العوض **اول** معطوف على قوله ان يساوي الموهوب **قوله** كذا
 الخلف والصح **اول** قال في الكافي عن عدم العود وانما قيده به ليستقيم
 معنى الاسقاط **قوله** لكنه يستلطفه **اول** يعنى شترط في العود **قوله**
 لانا لم يبين ان قصد الواهب من هبته لم يكن ذلك **اول** مانع هذا
 اليقين احده الواهب عوضا عن هبته **قوله** فلا يحصل به **اول** فيه بحث
قوله والجواب ان الرجوع فيه قبل العوض صحيح **اول** فيه بحث **قوله**
 ولنا ان الباقي يصلح ان يكون عوضا عن الكل من لا بداء وما يصلح **آه**
اول وكذلك في بيع العرض بالعرض وجوابه بان المراد ان الباقي فيما ليس
 من المبادلات غير مفيد فامل **قوله** ولان ما يصلح ان يكون عوضا عن الكل
 من لا بداء وما يصلح ان يكون عوضا عن الكل من لا بداء يصلح ان يكون
 عوضا عنه في البقاء بالاسمحاق اذ به ظهر **اول** فلم يعمل بنفسه في
 ايجاب حكمه **قوله** فيه تسامح لان الرجوع ليس من حكمه والمراد في ايجابها هو
 حكمه **قوله** لكونها يتراعى تنفيذ حكمها ما لم ينضم اليها القبض **قوله** منقوض
 بمثل بيع الما قلا والجوز والود في قتره فانه لا يجوز عند الشافعي مع
 انه يفيد حكمه عندنا بلا انضمام قتره **اول** وفيه نظر بقد غيرة **قوله**
 يعني ان خلاف الشافعي متأخر فكيف يحكم المتقدم على ما لم يتحقق بعد
اول والمخلص حله على خلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم ان ثبت **قوله**
 او لا بعين بل هو ولي لم لا يخالفنا دعاء اصحابنا الاجماع على جواز الرجوع
 من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** لانه ثبت بخلاف القياس **قوله** فيه بحث
 بكل ما ثبت بالنص على خلاف القياس **قوله** قال في المغرب الوهاب بالمد
 خطأ وانما هو الوهي وهو خطأ لان مد المقصور السماعي ليس بخطأ و
 تحظه ما ليس بخطأ خطأ **قوله** قال مولانا ايا من رجلة وهذا خطأ
 عظيم لان الوهي على وزن التري يسكون الهاء ومد مثل خطأ لا محالة

قوله في بحث فان احد الوجهين
 وجه الاول لا يخطى الاخر وفي نسخة
 مقرونة على ان الرجوع هكذا وان
 الباقي يصلح ان يكون عوضا
 عن الكل من لا بداء

اول والعذر للم ان المدة للمزاوجة **قوله** فاذا تدرى ان المدة من الفصل **اول**
 ظاهر ان قوله فلا بد من الفصل اه تفرع على قوله وفي حصول المقصود **قوله**
 كذلك بل هو متعلق بالعلل **الثالث قوله** ولو منته فذلك قبلما في قوله **قوله**
اول يعني ملك قبل القضاء وبعد القضاء **قوله** والجواب ان التراضي على
 موجب للملك **اول** جواب بايدي الفرق بين المقيس والمقيس عليه **قوله** فخصته
 دليل على بقاء العقد في النصف **اول** فيه بحث **قوله** وما هو جاز الترخ
 لتضيح جواز استيفاء حق ثابت له **اول** الصميين في قوله له راجع الى صاحب الحق
قوله ولا فرق في ذلك بين الرضا والقضاء **اول** فيه بحث **قوله** لانها
 يفضلان بالتراضي ما يفعل القاضي وهو الترخ **اول** قوله هو راجع الى ما
قوله اجاب بان الغرض من قوله وقد تقدم **اول** يعني مقدم في المضاربة
فصل ومن ذهب جارية **قوله** فالاول ما غني فيه من الهبة و
 من الكحل **اول** الاولي ترك كلمة من الا ان يقال المراد ما نحن في بيان حنبل
قوله واجيب بان ما في البطن ليس بالاصل ولا يعلم له وجود حقيقة بخلاف
 الصوف واللبس **قوله** فيه ان صاه اسفخ على ما تدرى في السوء **قوله** وهذا
 اي صحة اصل العقد وبطلان الاستثناء هو الحكم في الكحل **اول** فان قيل
 الظاهر ان الاشارة الى عدم البطلان بالشروط الفاسدة قلنا فيلزم
 المصادرة **قوله** فيكون قوله ناري لك هبة **اول** قوله هو خبر **قوله**
 وانما يكون عارية عنده يجوز للمعمر ان يرجع **اول** فيه بحث والظاهر
فصل في الصدقة **قوله** فان حصول الثواب في الاخرة فضل
 من الله ليس بواجب فلا يقطع بحصوله **اول** كان يكفي في الإيراد ان يقال
 الثواب غايته في الاخرة فكيف يصح ان يقال وقد حصل مع انه مقصود
 فيها لان الله تعالى لا يخلف الميعاد **كتاب** الاجارات **قوله**
 وقدم الاولي على الثانية لان الاعيان مقدم على المنافع **اول** والعدم ايضا
 مقدم على الوجود وايضا مجرى الهبة من الاجارة مجرى المفرد من المركب
 حيث لا يستلزم فيها العرضا حيث يلزم هي دون الهبة **قوله** ذاتا

اول الظاهر ان يقال ان انواع **قوله** نوع يريد على منافع الاعيان **اول** اي
 المنافع او نحوه لكان اولى لعدم تناول الكحل فانه ليس بتملك وانما
 هو استباحة المنافع لبعض كما صرح به الزيلعي بخلاف تعريف الكتاب حيث
 يستلزم ان يقال المراد عقد تملك بقرينة الشهرة فليسا مل فاعلم ان
 ما ذكره الزيلعي من قوله الكحل ليس بتملك بل هو اباحة مخالف لما سبق في او
 كتاب الكحل من انه سبب للملك ولهذا لا ينفقد بلفظ الاباحة فتدبر
 اقول لم ينفذ المنافع بالعلوية كما فعلنا لبعض تصد الى الترخ لتعريف
 للاجارة الفاسدة على ان من قيدا ان اراد تعريف الصحة لشمولة الفاسدة
 بالشروط الفاسدة وبالسبب الاصيل وان عمدا حاجة الى التقييد **قوله** الم
 لان الاجارة في اللغة بيع المنافع **اول** فيه بحث اما اولافانه لا بد
 من ضمنية لهذا التعليل حتى يتم كان يقال ولم يثبت نقله في الشرع الى معنى آخر
 واما ثانيا فانه مخالف لما في كتب اللغة كالمغرب وغيره انها اسم للاجرة
قوله لان اللغوي هو الشرعي لا مخالف **اول** فيه بحث **قوله** فالشرعي اولى
 بالتقديم **اول** فيه بحث **قوله** الم والقياس باجواز **اول** ذكر الضمير
 المراجع الى الاجارة باعتبار انها عقد **قوله** الم وقد شهدت معها الاثبات
 وهما **اول** قوله هو راجع الى الاثبات والآثار التذكير باعتبار الخبر
قوله الم ونعتقد ساعة ف ساعة على حسب حدثا المنفعة والدار
 مقام المنفعة **اول** لا بد ان يتأمل في هذا المقام فان الانقضاء هو
 ارتباط القول بالايجاب فاذا حصل الارتباط باقامة الدار تبعا
 المنفعة يتحقق الانقضاء فاي معنى للانقضاء ساعة ف ساعة بعد ذلك
قوله الم ومجاز ان يكون ثمتا في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة **اول**
 قال في المحيط البرهاني الاصل فيه ان ما يصلح ان يكون ثمتا في البياعات
 يصلح ان يكون اجرة في الاجارات لا المنفعة انما يصلح ان يكون اجرة اذا
 اختلف الجنس ولا يصلح ثمتا انه في هذه العبارة احسن من عبارة الم
قوله كالحيوان والنبات مثلا **اول** قال في المحيط البرهاني في الفصل

التي ليست من الاعيان
 عقد على المنافع بعض
 ولو قال بتملك
 المنافع

قال العلامة الزيلعي في شرح الكحل
 المنافع بعض خلاف الكحل فان قيل
 وانما هو على ما في الفقه كما سبب
 لا يخفى على الكحل من ان سبب
 الاصل في الكحل من ان سبب
 باللفظ الاجازة فتدبر

وما لا يصلح ان يكون ثمتا في البياعات
 لا يصلح اجرة في الاجازات

الاول من كتاب الاجارات واذا كانت الاجرة عروضا او ثيابا لا يشترط فيه بيع
 شرائط المسلم وفي هذا كله اذا كانت الاجرة عينا فاعلامه بالاشارة واذا
 كانت الاجرة جوازا لا يجوز الا اذا كان عينا انتهى قوله او ثيابا يعني بالثياب
 ليس كما علم من تقرير الشارح **وله** ويمكن ان يجاب عنه بان الثمن مشروط
 بكونه مما يجب في الذمة **اول** فيلزم خلق البيع عن الثمن فيما اذا بيع الدار
 بالدار ولا يجب العقار في الذمة كما لا يخفى **باب** الاجرة
 متى يستحق **وله** وجب فرادها **اول** اي فراد الخالفة **وله** الم الاجرة لا
 يجب بنفس العقد **اول** قال في الوقاية ولا تجب الاجرة بالعقد بل بتجملها
 انتهى قال في الشريعة في شرحه فان المستاجر اذا تجمل الاجرة فالتجمل هو
 الاجرة الواجبة بمعنى انه لا يكون له حتى الاسترداد انتهى وفي الفصل الثاني
 من اجارات المحيط البرهان فيجب ان يعلم ان الاجرة لا تملك بنفس العقد
 ولا تجب ايفاؤها الا بعد استيفاء المنفعة اذا لم يشترط التجمل في الاجرة
 سواء كانت الاجرة عينا او دينه هكذا ذكره رحمه الله في الجامع وفي
 كتاب الحرقي وذكر في الاجارات ان الاجرة اذا كانت عينا لا يملك بنفس
 العقد واذا كانت دينه يملك بنفس العقد فيكون بمنزلة الدين الوجمل
 عامة المشايخ على ان الصحيح ما ذكر في الجامع وفي كتاب الحرقي وبعضهم
 قالوا ما ذكر في الاجارات قول محمد رحمه الله اولا وما ذكر في الجامع وفي
 قوله آخر انتهى **وله** فان قلت فاذا لم يستلزم نفي الجواب في التملك كان
 اعم منه **اول** الظاهر ان مراده العموم من وجه لوجود نفي التملك بدون نفي
 وجوب التسليم في العين المستأجرة بلا شرط التجمل فانها واجبة التسليم ولا
 يملك كما لا يخفى **وله** ليس بجواز شايع **اول** الشيوخ لا يمتنع **وله** لعدم
 دلالة الاعم عليه اصلا **اول** ان اراد انه لا يدل عليه بنفسه فليس له ان
 وان اراد انه لا يدل بقرينه فمما انشئت فراجع كتب علم البيضاوي في
 المفتاح وشرحه **وله** وهو يستلزم نفي التملك لا محالة **اول** فان في صوت
 التجمل يوجد الملك بلا موجب **قوله** وقال الشافعي في ملك بنفس العقد

والام يمكن تحلل الخلاف متحدا **اول** ولك ان تقول ان كتاب الجواز في موضع
 واحد هو من ارتكابه في ثلثة مواضع ويحصل اتحاد عمل الخلاف ايضا
 فان المراد بنفس العقد تحالي عن المعاني ثلثة ويتسلم العين المستأجرة
 الى المستاجر بحسب تسليم الاجرة للمرجع عند انقضاء فليسا مثل وفي شرح الحاوي
 للمقوي علم ان الاجرة اذا كانت في الذمة فهي كالثمن في الذمة في انها
 ان شرط فيها التجليل او التخييم كانت موجهة او منجزة وان شرط فيها التجمل
 كانت موجهة وان اطلق ذكرها تجملت ايضا وملك جميعها المكري بنفس
 واستحق استيفاءها اذا سلم العين الى المستاجر لانه مخرج في معاوضة
 يتجمل بشرط التجمل فينقل عنها الاطلاق كالثمن انتهى **وله** لوجود مقتضى
 وانقضاء المانع **اول** فان انتفاء الوجود حقيقة مانع عنه **وله** وان كان
 الملك من لوازم الوجود عند العقد **اول** ان اراد من لوازم الوجود حقيقة
 تسلم ولا يفنده وان اراد من لوازم الوجود ولو كانا فغير مسلم **وله** فان
 يتجمل البذل واشترطه لا يخالفه **اول** فنه بحث وكيف لا يخالفه وقضيتها
 المساواة فقط ان بشرط التجمل قبل ثبوت الملك في البذل لاخرين
 المساواة نعم مطلق شرط التجمل لا ينافيها ولكن ذلك لا يفيد فليسا مثل
وله من حيث المعاوضة **اول** كما في البيع **وله** لان العقد سبب **اول** فانه
 صاحب البدائع ولا ان لا يبرأ الا ببيع الا بالقبول فانا قبل المستاجر فقد
 صحه تصرفه ولا حجة الا بالملك فيثبت الملك مقتضى التصرف بصحة
 كما في قول الرجل لغيره اعطى عبدك عني بالف درهم فقال اغنقت انتهى
 وفيه بحث فانه لا يوقف على القول كما مر في اواخر الهبة الا ان يراد
 معنى يستم عدم الرد **قوله** فظهر الانقضاء في حقه **اول** ان اراد الا
 في حق الحكم فليس بمعتقد في حق الحكم بالجماع علمنا وان اراد غيره فليبقى
 على انه مخالف لما سبق في كتاب الاقرار من ان قوله ابرأني اقرار بالمال
 المدعي فليسا مثل **وله** ويصح ابرأ الوجود بعد السبب **قوله** كالابراء
 عن القصاص بعد الترحم **قوله** والمنافع ليست كذلك **اول** هذا

القديم

مما لا بد عليه من دليل في البرازية ككاري دابة مستأجرة بغير عينها من كونه في
 مكة ذكر في الكتاب انه يجوز وذكر شيخ الاسلام ليس بغيرها ان اوجرا بلا
 بغير عينها الى مكة فانه لا يجوز لانه مجهول بل بغيره فمان يقبل الكاري المحمول
 وقد قال المستاجر احملي علي ابل الى مكة واحملني واحمل هذه الجمولة فيكون
 المعقود عليه في الذمة ويفتح الجواز للعرف انتهى وسبحي من الم في اخر
 هذا الباب ان المستحق عمل في ذمة فراجعها لانه ذكر في الحاشية بحالانية
 دليل على ان المنفعة لا تكون ديناً فانه قال ان الذين يحملوا الذمة وهؤلاء
 يلزم المنفعة في الذمة انتهى فاقابل فيه وقال الامام الزليعي واما جاز
 الاستيجار بالدين لان العقد لم يقع في حق المنفعة فلم ينظر المنفعة ديناً
 في ذمة فلا يجب بدوها ايضاً وعند انعقاد العقد فيها وهوزمان
 حدثها بل يصري بمقبوضة فلا يكون ديناً بدين اصلاً انتهى فاقابل في
 جميع ما ذكر **قوله** فانا قبض المستاجر باجارة صحيحة ما استاجر ولم يمنع
 عن استيفاء المنفعة في المدة في المكان الذي وقع العقد فيه **اول**
 لعل الاصول ان يقول في مكان اضيف اليه العقد فانه اذا استجر دابة
 في غير بغداد على ان يركبها في بغداد فسلمها في بغداد واستجرها في غير
 بخلاف ما اذا سلمها واستجرها في غير بغداد الذي هو محل العقد وفي الجملة
 البرهان في شرط التمكين من الاستيفاء في المدة التي ورد عليها العقد
 وفي المكان الذي اضيف اليه العقد فاما اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلاً
 او تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان الذي اضيف اليه العقد خارج
 المدة لا يلحق بالرجوع حق ان من استجر دابة يوماً لاجل الركوب فحبسها المستأجر
 في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استجرها للركوب في المصحب عليه
 الاجر لم تكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه وان استاجر للركوب
 خارج المصحب الى مكان معلوم لا يجب لاجل ارجائها في المصحب عدم تمكنه
 من استيفاء المنفعة في المكان الذي اضيف اليه العقد فان ذهب بالدابة
 الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب لاجل تمكنه من الاستيفاء في

المكان الذي اضيف اليه العقد في المدة وان ذهب الى المكان خارج المصحب
 بعد مضى اليوم بالدابة ولم يركب لا يجب لاجل انقضاء **قوله** ولم يستوفها ويجب
اول واذا استوفها وجب بالطريق الاول **قوله** مثل ان يستجر دابة الى
 الكوفة في هذا اليوم وذهب اليها بعد مضى اليوم **اول** وفيه بان الظاهر
 المطابق لسياق كلامه ان يقول وسلمها بعد مضى اليوم فذهب اليها **اول**
 كمن استجر دابة في غير بغداد الى الكوفة فسلمها المجر واسكنها المستأجر
 ببغداد **اول** ولو سلمها في غير بغداد الذي هو مكان العقد فاسكنها ولم
 يذهب الى الكوفة لا يجب لاجل ايضا **قوله** اعتماداً على دالة الحال والقرف
اول يعني دالة الحال ودالة العرف **قوله** وعلى ان لا كره والغصب
 مما صعد عن الامتناع فاقصر عن ذلك اعتماداً عليه **اول** وفيه بحث
 فان صورة الغصب مذكورة في كلام الم **قوله** فانه ما لم يسلم الجميعه لا يستحق
 قبض الثمن **اول** فيه بحث فانه اذا بيع سلعة بثمن قبل المشتري ارفع الثمن
 او لا وان ابيع سلعة بسلعة او بثمن قبلها سلمها كما سبق قبل باختيار
 الشرط فهذا القول من الشارح لعله هو والحق عكس ما ذكره كيف يخالف
 لما اسلفه نفسه في اول هذا الباب قال في الكافي في الم يسلم كله لا يجب تسليم
 شيء من الاجرة كما في البيع فانه لا يتوقع وجوب تسليم المبيع على تسليم الثمن
 بل له حق حبس جله المبيع بما بقي شيء من الثمن انتهى فليسا **مل** **قوله** وكذلك
 العمل لان لم يسلم من الحياض شيئاً **اول** ما لما نفي ان يكون المبيع عليه
 التي سلم صاحب الثوب من الحياض ثوباً الذي خاطه بعضه **قوله** وجوباً **اول**
 يعني في الذمة **قوله** الا ان المطالبة في كل ساعة بفضلي ان لا يتفرع
 لغيرها فنضربه **اول** وايضا تعين اجر كل ساعة مستقبلاً مستقراً **قوله**
 فان المستاجر لم يتمكن من الاستيفاء **اول** فيه منع **قوله** فقد رنا بما
 ذكرنا **اول** يعني قد رنا استحساناً **قوله** قال في النهاية هذا وقع
 مخالفاً لعامة روايات الكتب التي قلنا ثم قال ولكن نقل من الصحاح **اول**
 ورواية تحفه الفقهاء يوافق ما ذكره الم ايضا حيث قال وعلى هذا الحيا

يحيط في منزله قديما فان خاط بعضه لم يكن له اجر لان هذا العمل لا ينفع
بعضه فانما فرغ منه ثم هلك فله الاجر لانه صار مسلما للعل عند انق
قوله واري ان ذلك لما يكون اذا عينا لكل جز محضة معلومة **اول** فيجب
قوله وح يصير كل جز بمنزله نوب على احد باجرة معلومة **قوله** وجه الفرق
على هذا بين ذلك وبين ما اذا خاط في غير بيت استجاره اذ اخلط في
يوجد التسليم اذا فرغ من عمل ذلك البعض فيستوجب الاجر بخلاف ما اذا اخلط
في غيره وفيجب فان استجاب الاجر بالفراغ لا بالتسليم وجوابه ظاهر فانه
لهلك قبل التسليم لا يستوجب اجرا **قوله** الم ومن استجار خبازا لخبز
في بيته فخير من دق قودرم **قوله** في مبسوط الحنفي وكذلك الرجل يسا
الخبز لخبز له في بيته دقيما معلوما باجر معلوم فخير له سرق فله الاجر
تاما وان سرق قبل ان يفرغ فله من الاجر بحسب ما عمل وان كان خبز في
الخباز لم يكن له من الاجر شي ولا ضمان عليه فيما سرق في قول الجي حنيفة لانه
اجير مشترك فلا يضمن ما هلك في يده بغير فعله انتهى فنه مخالف لما ذكره الم
فنبه لها وتامل في دفعها فانه يجوز ان يقال المراد من قوله قبل ان يفرغ
ما اذا اخير بعض الدقيق كصفه مثلا تاما ولم يخبز البعض الآخر **قوله**
احدهما ان الاجل المشترك لا يستحق الاجر حتى يفرغ من عمله **اول** الخمال
اجير مشترك ويستحق الاجر قبل الفراغ من عمله لان عمله قطع كل
مرحلة على احد **قوله** وما غفر فيه مستاجر على العمل فكان اجرا مشتركا
قوله اما اذا استاجر خبازا يوما لخبز له في بيته فانه اجير وحده يستوجب
الاجر بقسليم النفس ولا يتوقف على الفراغ من العمل **قوله** الم فانما اجزه
ثم احرق من غير فعله فله الاجر **قوله** في الوقاية فان احرق بعد ما اخرج
فله الاجر وقبله لا ولا غفر بينهما وقال صدر الشريعة في الاحتراق
قبل الاخراج وبعد الاخراج وقال صاحب الدرر والقرى رحمة فيجب
اما اولا فلا تخالف في شرح الهداية انما قبل الاخراج غرام حتى
قال في غاية البيان انما قد يعدم الضمان في صورة الاحتراق بعد الا

من التوقد لانه اذا احرق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا
واما ثانيا فلا تخالف لقاعدة المقررة التي ذكرها من ان الاجر المشترك
يضمن ما يلف بعمله انتهى كلامه **قوله** الم لانه يضمن عليه **اول** تغليل لقوله
يضمن ما يحفظه تغليله بالمفعول **قوله** الم انه ينفع به **قوله** فيه اشارة الى
الجواب عن دليلها الثاني يعني ان العرف مشترك فكلما انه قد يتولد
فقد ينقل من موضع العمل قبل التشرح وفي القاموس التشرح ضد اللين
فصل ومن استاجر رجلا **قوله** الم وماله اذا كانا معلومين
قوله في النزاهة وان لم يكونا معلومين فالاجارة فاسدة وفي الدرر
والغرد وان لم يكن عياله معلومين فله كل الاجر فانه لا تخالفه كما
يستصح في الدرر لاتي من العناية **باب** ما يجوز من
الاجارة وما يكون خلافا فيها **قوله** باب ما يجوز من الاجارة **اول** اهل الم
باب تفصيل ما يجوز من الاجارة فيشخص وجهه المتخير لان التفصيل بقدر
الاجال فليتأمل **قوله** الم ويجوز استجار الدور والحوانيت **قوله** في
الفصل الحادي عشر من اجارات المحيط البرها في فتاوى ابي الليث رحمه الله
اذا اجرت المرأة دارها من زوجها وسكنها جميعا فلا اجرها قال هو
بمنزله استجارها للطنخ او يخبز هكذا ذكرنا في قل في المعنى ان التسليم
شرط لصحة الاجارة ولو جوب الاجر وسكنها معها يمنع التسليم والحكم
ممنوع والعلة مردودة والقياس على استجارها للطنخ والخبز لا يمنع
الطنخ والخبز مستحق عليها ديانة ان لم يكن مستحقا عليها احكاما اما ان كان الزور
في منزلها غير مستحق عليها لاديانه ولا احكاما وقوله بان سكنها مع الزوج
يمنع التسليم قلنا لا يمنع لانها تابعة للزوج في السكنى كما فصل في الهبة
قوله للسكنى **اول** حال من الدود والحوانيت اي كائنين معدتين للسكنى
قوله ولانه لا يتفاوت **قوله** الظاهر بانه لا يتفاوت **قوله** جواب عيسى
ان يقال سلمنا ان السكنى متعارف لكن قد يتفاوت الكلام قد يتفاوت
السكان فلا بد من بيان **قوله** لاساس هذا السؤال بالمقام اذا الكلام

في عدم وجوب بيان ما يعمل فيها لا في بيان ما يمكن **وله** لا اتحاد المناط وهو
بالبناء **اول** فيه رد على الاتفاق ولكن بقي ههنا كلام وهو ان اتحاد المناط
لا يكفي في الدلالة لوجوده في القياس ايضا لا بد مع ذلك ان يدرك باللفظ
فما مل هل يوجد ذلك هنا **فله** لم ويجوز استبعاد الاراضي للزراعة لانه
منفعة مقصورة معهوده فيها **القول** انا قال ذلك لان كون المنفعة مقصورة
يعتاد استيفاءها بعقد الاجارة ويجري بها التعامل بين الناس من شرط
صحة الاجارة قال في البدايع في تقليل هذا الاشتراط لانها عقد شرع بخلاف
القياس بحاجة الناس ولا حاجة فيما لا تعامل فيه للناس ثم قال فلا يجوز
استبعاد الاراضي لتخفيف الثياب عليها والاستطالة بها لان هذه
غير مقصورة من البقرة ولو اشترى ثوبا بقرعة لم يستجر البقرة لبقية ذلك
فيه لم يخرج لانه لا يقصد من البقرة هذا النوع من المنفعة عادة **قول**
وان كان الثاني فله ان يعز في ذلك مقلوعا **اول** وان شأ رضي بتركها
على حالها ولم يذكر الشا ح تعريلا على انهما مع من الكلام **قول** على الوجه
الذي قلنا **اولا** انفا **قول** او بقدر **اول** كما في الوجه المذكور في
الكتاب لا **قول** وليس بواضح **قول** وفيه بحث فان صاحب النهاية يدعي
ان خمسة اقفر من الشعر مثل خمسة اقفر من الحنطة في الضرر بالجواب
منع ذلك لا ما ذكره الشا ح كما لا يخفى **وله** لانه انقل لا يقدم الرضا
فيه **اول** لاولي ان يقال ولا يوجب العجز **وله** الم وان استاجرها لغيرها
فاردف معه رجلا **اول** قال صاحب الكفاية قد بقوله رجلا لانه لو اردف
صبيلا لا يمسك ضمن ما زار العقل وان كان صبيلا يمسك لكونه رجلا
انتهى لانا الدليل الثاني يدل على خلاف ذلك **وله** قيل لا ينافي كونه
رجلا لانه ان اردف صبيلا ضمن بقدر نقله اذ كان لا يمسك بنفسه
لانه بمنزلة الرجل **اول** لا ان قوله ولا ان الذي غير موزون يدل على خلاف
ذلك ولعل بقدر الكلام بصيغة التريض لذلك **وله** لعدم الاذن
فيها اصلا بخروجه عن العادة **اول** فيه تأمل ولعل المراد لعدم

اعتبار الاذن فانه لما كان ماحله خارجا عن العادة ظهر انه قصد اللفظ الدابة
لم يسبق لاعتبار الاذن معني **وله** وفي عبارته تسامح لان المتعارف **عطوف**
العقد لا داخل تحت **اول** ويجوز ان يقال المراد بالدخول عدم الخروج **قول**
والجواب ان اللام في التعارف العهد اي الكبح المتعارف **قول** ولعل الاول
ان يقول اي العمل المتعارف **قول** بقيد بشرط السلامة اذ اسكن تخلف المقصود
بها **اول** الضمن في قوله بها راجع الى قوله السلامة **وله** اذ يتحقق السقوط
بدونه **اول** اي بدون الضرب كتحريك الرجلين والصاح **وله** فانه لما
موزع على عبي في فهو نائب للمالك **اول** تأمل في هذا التقليل **وله** ونقص
بقاصب الغاصب اذ اردا المقصوب على الغاصب فانه يبرأ وان لم يوجد
على احد هذين **اول** لا بعد ان يقال ان الغاصب في عرضة ان يكون ما كذا
بسبب نقر الضمان عليه فكان الرد اليه كالرد الى المالك **وله** الجواز
ان يحصل البراءة بسبب اخر **اول** لا يقال فكيف يستقيم الحصر المدلول عليه
بقوله ولا يبرأ الا بالرد الى المالك او نائبه لظهور صحة بالنظر الى ما نحن
بصدده نعم قد يكون المستاجر الذي فعل ما فعل مستاجر من غاصب الدابة
فقدبر **وله** قيل المحاق العارية **اول** القائل عيسى بن ابيان **وله** والجواب
ان الاتحاد بين الشئتين من كل وجه **اول** فيه نوع تأمل فان مراد القائل
انه اذا كان يد المستاجر كيد المالك ينبغي ان يبرأ المستاجر عن الضمان فيما
غنى فيه بالرد الى يد ولا كذلك العارية فالمناسب الجواب هو الترضي لانه
بانه لا يلزم منه مطلوبه كما فعل غيره من الشرح فليتأمل **وله** الم ولكن يري
حمارا يسرج **اول** اذا استاجر حمارا يسرج فاسرجه يسرج لا يسرج بمثله
الحمر فوضا من بقدر ما زاد باتفاق الردات بالاجماع وان كان التسرج
الثاني اخذ من الاول ومثله فلا ضمان كذا في الفصل السابع والعشرين
من اجارات المحيط البرهاني ولا يخفى عليك مخالفة لما في الهداية **قول**
يعني فائدة في القول بان هذا مقيلا لا يسرج لغير هذا التسرج **اول**
اول ولا بعد ان يقال الضمن في غيره راجع الى يسرج يسرج بمثله الحمر

كالأخبار السابقة فالمراد بغيره هو غير السراج الذي عينه صاحبها فقام **قوله**
لأن صاحب التوبة **قوله** قليل لقوله بجبر المثل بعد ما علم بقوله لقصد
جمعة الموافقة أي بجبر المثل ولا يجب المستمي لقصد جمعة الموافقة لأن
صاحب التوبة **باب** الحياة الفاسدة **قوله** وأما جعلت
في قوله في الإجارة الفاسدة للعهد كما لا يتساق كالكلام ودفعها لما قبل
الأقل من الإجارة المستمي إنما يجب إذا ضدت بشرط أما إذا ضدت بجها المتع
قوله وإن كان بعضه معلوما وبعضه غير معلوم كما إذا استأجر الدار والحمام
على إجرة معلومة بشرط أن يعمرها أو يرميها وقالوا إذا استأجر دارا على أن لا
يسكنها المستأجر فسدت الإجارة ويجب عليه أن يسكنها إجمالا بلغا
بلغ كذا في شرح الزايعي فقامل إذا كان الحال ما سمعت هل يندفع مادة الاعتراض
بجمل اللام للعهد قال في المحيط البرهاني إذا تكاثر يدان من رجل سنة
مائة درهم على أن لا يسكنها فالإجارة فاسدة لأنه شرط في الإجارة ما
يقتضيه العقد ولو أجزأه منفعة فإنه إذا لم يسكن فيها المستأجر لا
يمتلي بتر الوضوء والمخرج وإذا سكن يمتلي وأصلح ذلك على الإجارة كما لا يخفى
فيه منفعة من ذلك الوجه انتهى قال لا نقا في شرح قوله ومن دفع إلى
حالك غزلا ليسبحه بالنصف أه لو قال أجزأك هذا الدار شهر بعشرة
على أن لا يسكنها فسدت هذه الإجارة وإن سكنها بجبر المثل بلغا
ما بلغ زاد على المستمي ولا ينقص عنه وهذا أيضا يرجع إلى جهالة المستمي في
الحقيقة كذا قال الإمام فخر الدين قاضي خان انتهى ولعل وجهه أن العائد
لم يجعل المستمي مقابله المنافع حيث شرط المستأجر أن لا يسكن ولا بمقابله
التسليم لأنه لا يتحقق مع فساد العقد لأن التسليم هو التحلية وهي التمكن
كما ينبغي وذلك لا يتحقق مع الفساد لوجود المنع من الانشغال به شرعا
فأشبه المنع المحض من العباد وقد مر فإذا سكن فقد استوفى منافع السراج
مقابلتها بدل فبجبر المثل بلغا ما بلغ كما إذا لم يذكر في العقد تسليما أصلا
ولا ينقص عن المستمي لأن المستأجر رضي بالمستمي بدون الانشغال فعند

فعدم الانشغال أولى فليست برواثة الهاري **قوله** بالغا ما بلغ **قوله** الانشغال المجمع
ثم **قال** الم لأن الفاسد يتبع **قوله** أول ينبغي أن يكون ها هنا مقدمة مطوية
مثل أن يقال ولا يلزم عدم اعتبار الفاسد وفي بعض النسخ إلا أن الفاسد
يتبع له وهذه النسخة ظاهرة **قوله** والبعض غير مخصوص كذلك **قوله**
أو مجهول **قوله** ومخصوصا بترجيح بلا مرجح **قوله** فيه مسامحة والمراد في اعتباره
ترجيح بلا مرجح **قوله** لذكر الشهر منكر **قوله** فيه بحث فأننا لا نرى كذلك
قوله الم وهو أن يوجر فخلا **قوله** كان الم يريد أن في الكلام مجاز حيث أطلق
المتيسر وأريد مطلق الفعل كإطلاق الممن ورادة مطلق الانف **قوله** ولا
يجوز أخذ إجرة عسب الفعل أي فراه وهو أن يوجر فخلا ليزن على الأثاث
قوله قوله وهو أن يوجر فخلا يدل على أن العسب معني الأكرام على ما ذكره
أرباب اللفظ فلا وجه لتفسيره شراح بقوله أي ضربه وبحوزة يقال أنما
إضافة الإجرة إلى العسب يقتضون أن يكون العسب ونفع الضارب فيقول
الم وهو أن يوجر يكون من قبيل الاستخدام **قوله** والمراد أخذ الإجرة عليه **قوله**
أي المراد من عسب الفعل أي من المضاعف وقد روي في الصحيح العسب الكمال
الذي يؤخذ على ضارب الفعل ونفعه عن عسب الفعل يقول عسب فلان عسب أي
أكواه وعسب الفعل أيضا ضربه ويقال ماؤه **قوله** لكان وجوب ما يستحق
المرأه عقابا **قوله** عقابا مفعول يستحق **قوله** أحدهما أن يكون معارضة
قوله وهو الظاهر من تقرير الكلام **قوله** وتقريره آخر ما لا يقدر على تسليمه
قوله يعني على تسليمه **قوله** وما لا يتصور تسليمه **قوله** يعني من
قوله لعدم الانشغال به **قوله** أي لعدم الانشغال به على الوجه الذي في
العقد فلا يرد شيء **قوله** وتقريره لأنم انشغال المانعي **قوله** فلي هذا يكون
قوله وهذا لأن تسليم المسألة أه من قبل المبالغة في السند **قوله** الم
وأما النهاية وإنما يستحق حكم العقد وبواسطة الملك وحكم العقد
قوله فيه بحث فأنما لم يقل أن النفاذ هو القدرة على التسليم بل يقول
يتحقق التسليم فأنما لم يقل أن التسليم حكم العقد والقدرة عليه شرط فذلك

يقال في النكاح **قوله** لأنه لا يمكن أن يكون ثبوت الشيء بما يتأخر عنه ثبوتاً **اول**
 يجوز ثبوت العلم بالشيء بما يتأخر عنه ثبوتاً وما نحن بصدد منه **قوله** واجب
 بان المراد لا يتزوج بمنع التسليم وهو المقصود فيما نحن فيه **قوله** فيه تأمل
قوله لأنه في الشائع غير مقصور والتشريك والاجتناب فيه سواء **اول** فيجب
قوله ليس له نقل ظاهر **قوله** خبر لقوله وقوله وبخلاف الشيء **قوله** ألا
 ان جعل تهديداً للواب من قولها ومن جليل **قوله** الظاهر ان جواب المص
 يستدل به الاما مان علي مدعاها يجوز الاجارة في صورة الشيء الطاري
 بان يموت احد الموارثين بعد ما اجر دارا لها من رجل مثلاً وان لم يكن مذكراً
 في تقرير دليلها في هذا الكتاب لان نظاير كثيرة **قوله** وهو فاسدات
 العقد الغير لازم هو الذي يكون للبقاء فيه حكم الابداء **قوله** لعل
 مراد المحيي ان يقاء الاجارة له حكم الابداء في جعل العقود عليه العين
 المستأجرة مقام المنفعة كان ليكون العقد لازماً فيكون ذلك العقد قائماً
 حكماً كما في ما ير العقد وقوله من وجه يوجب الي ما ذكرنا ايضا فنبه فلا
 يد ما اوردته الشارح **قوله** كما تقدم في الوكالة **قوله** في باب غرض الوكيل
قوله وانما المضم بقوله لبقاء للعقد فيها **قوله** لا يعتبر كلام المضم بعد
 قيام الدليل على خلافه **قوله** والصواب ان يقال انما هو على التسليم
 لا على العقد **اول** يوضحه انه اذا عقدا اجارة في حال الحي وان كان ذلك
 حال بقاء العقد **قوله** يعني بعد الطلاق **اول** يعني بعد الطلاق
 البائن اذ لا يجوز بعد الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة **قوله** وتطريد
 منها **اول** يعني في التسمية **قوله** فجعل العين المربة **قوله** وله فعل
 مبتدأ وخبره بحجبي بعد سطرين وهو قوله ليس بواضح **قوله** والقاعدة
 الكلية **قوله** انا جعل اللبن منفعة لا ينقصها القاعدة الكلية الا ان يقال
 المرادها منافع حقيقة ولكن المضم من وراء المنع **قوله** ولا يقتضيه
قوله ناظر الي قوله ان عقدا اجارة عقد على اطلاق المنافع **قوله** دليل
 على انه لا يجوز بيعه **قوله** لأنه لا دليل على كونه من المنافع والبعض يرى على

وقوله عقد لازم يرد
 اقامة الغير للمستأجر

مع رجلين وما زادها
 بعد العقد قبل التسليم
 الاجارة

الاغنيان دون المنافع **قوله** على انه لا يجوز استحقاقه بعقد الاجارة **اول** لان
 الاغنيان لا يستحقون بل الذي يستحقونه انما هو المنافع **قوله** لأنه ليس بظاهر
 الرواية **اول** ناظر لقوله ولا يشبه له **قوله** وليس في كلام محمد ما يدل على
 شيء من ذلك **قوله** بل يدل على استحقاقه من حيث كونه مقصوداً للظهور
 ان استحقاقه بقاء لا يدل على عدم جواز بيعه كائناً الضعيف **قوله** قوله واذا
 ما ذكرنا يجب من جواز الاجارة باحد الطريقين **اول** ولعل مراد الم
 الاشارة الى ما صححه واختاره من الطريق الاول كما يفهم من المعنى عليه
 فليتأمل **قوله** ويجوز ان يكون نوطه لقوله ويجوز بطعامها **قوله** ياتي عن ذلك
 قوله اعتباراً بالاستيجار على الخدمة فتأمل **قوله** الم وفي الجماع مع الصغير
 فان سمي الطعام دلاهم **قوله** يجوز ان يكون الطعام مقصوداً على نزع النقص
 اعيان الطعام والمراد بالسمية هو تعيين اي عين الطعام بدلاهم وتعد
 الي دلاهم بنفسه باعتبار معناه الاصل تأمل **قوله** الم ثم يدفع الطعام
 مكانه **اول** هذا لا يفهم من عبارة الجامع وانما يفهم منه انه سمي بذلك الطعام
 دلاهم لا غير تأمل **قوله** ولكن يحتمل ان يكون معناه سمي للدراهم المقدرة
 طعامها **قوله** ان يكون المضاف مقدراً في كلام الجامع اي سمي بذلك
 الطعام وهكذا ذكرنا في التلخيص لان المقدير لا بد له من قرينة فتأمل
 هل هنا ما يمنع ان يكون قرينه لذلك **قوله** اجيب بانه اجر خاص **قوله**
 ولعل الاولى في الجواب هو ان يقال ان قدم المستأجر ذكر المدة بان
 يقول استأجرتك سنة ليرضخ والذي هذا يكون خاصاً وان قدم ذكر العمل
 يكون مشتركاً على قياس ما قبله في استيجار الراعي **قوله** وفيه نظر لأنه قد
 لأنه بمنزلة الاجر الخاص **قوله** لعل مراد المحيي من دلالة لفظ المبشور
 قوله فان العقد قد ورد على منافعه **قوله** والاجر الخاص امين فليست
قوله وهذا يدل على انها الى قوله وما ثم بما فعلت نظر الى الاجر الخاص
قوله وفي الفصل الثامن والعشرين من اجارات المحيط البرهاني
 وليس للراعي اذا كان خاصاً ان يرعى غنم غيره باجر فلو انه اجر نفسه

من غير عمل الرعي ومضى على ذلك فهو يعلم الاولية فله الاجر كلا على
كل واحد منهما لا يتصدق قسبي الا انه ياتم انفق وفي التزانية ليس له
ان يرعى ضم غير فان رعي بجبل لاجر كما ملا وياتم ولهذا قالوا الخاص لاني
ان ياجر نفسه من اخر في مدتها ولو ااجر من اخر فله الاجرة الثانية ايضا
ويطيب له الاجر ولا يتصدق به فان كانت منافعة بدنه مشغولة بخلاف
انفق اذا عرفت هذا عرفت ما في كلام الشارح **قوله** وكذا اذا استاجر
حمارا يحمله طعاما **اول** من قبيل الحذف قال **ايضا** **قوله** قيل لانه في معناه
من كل وجه **اول** في تقرير الجواب نوع مسامحة وتظاهرا يقول نعم يترك به
القياس لان ما نحن فيه ليس ثابتا بالقياس بل دلالة النص وهي لا
يترك به **قوله** ومثله لا يترك بالعرف **اول** سيجي من المم في اواخر كتاب
المزارعة ما يخالف ما ذكره الشارح حيث اطلق القياس على ما في معنى
فقير الطمان وقال يترك بالعرف كاستصناع فراجع **قوله** فان قيل
لا يترك بالتحصيص من الدلالة بعض ما في فقير الطمان بالعرف كما فعل بعض
مشايخنا في اثبات بحر ان عرفهم بذلك **اول** الحاق بعض المحول
بقفير الطمان بالدلالة محل تأمل وكيف والتقدير بعد الطن شي آخر
حتى يملكه الغاصب به ولا كذلك المحل في المحول **قوله** الم وهذا بخلاف
ما اذا استاجر ليجل نصف طعامه بالنصف الاخر حيث لا يجب الاجر لان
الاجر ملك لاجر في الحال **اول** قال العلامة ان يلقى فيه اشكالان
احدهما ان الاجارة فاسدة والاجر لا يملك بالصحة منها بالعقد
عندنا سواء كان عينا او دينا على ما بيناه من قبل فكيف يملكه هنا من غير
تسليم شرط التبجيل والى ان قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الاجر
ينا في الملك لانه لا يملكه اذ ملكه لا بطريق الاجرة فان لم يستحق شيئا
فكيف يملكه وباتي بسبب يملكه انفق لعل ما هم نفى الملك لان وجود
يؤدي الى عدله وما هو كذلك سيجل فنقول لهم ملك لاجر في الحال
كلام ورد على سبيل الغرض والتقدير والظاهر ان وضع المسئلة

فيما ان اسلم الى لاجر كل الطعام • والله ولي الفيض والاهتمام • فيكون
تقدير الكلام • لو وجب لاجر في الصورة المفروضة لملك لاجر في الحال
وكل لانم يؤدي فرض وجوده الى انقضاء ملزمه يكون باطلا فكذا هذا
فليتأمل **قوله** الم ومن استاجر رجلا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب لاجر
لان ما من جرح يحمل الا وهو حامل لنفسه **اول** فيه بحث فانه في كل جرح حامل
لغيره ايضا فلا معنى للحصر واثبات المطلوب لا يوقف عليه الا ان يحمل على
المبا لفة في التستيه اي هو حامل لنفسه وسيجي من الشارح اكل الك
جواب هذا البحث فراجع وتأمل فيه **قوله** الم ولا يجاوز لاجر فقينا
اول قال في النهاية نصب فقير على قول من يجوز اسناد الفعل الى المجاز
والجور مع وجود المفعول بدون الجار وهو ضعيف انتهى وفي شرح
الرفعي ان ذلك مذهب الكوفيين وبعض المتأخرين فراجع **قوله** الم
وذكر العمل يجب كونه معقودا عليه ولا ترجيح **اول** لم لا يجوز ان يكون
تقديم ذكر الكل مرجحا كما قال في مسئلة الراعي **قوله** وطول باليفرق
بين مسئلتنا وبين ما اذا قال ان حطته اليوم فلك درهم **اول** ولا بد من
الفرق ايضا وبين ما قالوا في مسئلة الراعي انه اذا اجمع المستلجعين
المدة والعمل ولا اعتبار للمقدم منهما في كون لاجر خاضعا ومشتريا
فليتأمل **قوله** وكذلك بينهما وبين الثانية **اول** في المحيط البرهاني
في الفصل السادس من الاجارات وفي آخر اجارات الاصل اذا استأجر
الرجل رجلا كل شهر بدرهم على ان يطحن كل يوم فقيرا الى الليل فهو قائل
ذكر المسئلة من غير ذكر خلاف فمن شاخنا من قال بهذه المسئلة •
تلك المسائل ومنهم من قال ما ذكر في هذه المسئلة وبين تلك المسائل
والله اعلم انتهى وانت خبير بانه لا بد من الفرق بين هذه المسئلة وبين
الثانية في الشرح حتى يجوز تلك بالايجاع بخلاف هذه **قوله** دل على
ان مراده التبجيل **اول** لكونه وصفا مطلقا **قوله** الم لان مواجر الارض
يصير مستاجرنا فاعل الاجر **اول** هذا دليل آخر على اصل المتن في الظاهر

هذه المسئلة ثبت وجوبها
الى قول الحنفية ان لا يتضح
بين هذه المسئلة

ان يقال فلاق بالواو **ولم** فانه لا يفسد العقد لان الاول لا يخرج من مقتضى
 والثاني ليس فيه لاحد المتعاقدين منفعة لعدم بقاء اثره بعد المدّة **اول**
 وانت جدير بان الثاني ايضا من مقتضيات العقد وقوله لاحد المتعاقدين
 منفعة ثم بل فيه نفع للمستاجر حيث لا ياتي فيه ذراعة لآية **ولم** ووت
 الاول **اول** ولن يبق فكريه من مقتضيات العقد كالكراب بخلاف
 لانهاار العظام **ولم** ولهذا جازت الاجارة بدين اي باجرة هي دين
 على المجرى **اول** يعني كان للمستاجر على المجردين فاستاجر منه دارا بذلك
 الدين الذي في ذمته **ولم** اذا علم ان السكنى بالسكنى **اول** الظاهر
 ان المضاف مقدرا بما دله السكنى بالسكنى **قوله** ولجيب عن الاول
 بانها لما اقدمنا على عقد يتاخر المعقود عليه فيه ومحدث شيئا فشيئا
اول الانسب ان يقول يتاخر مقابل المعقود عليه عنه كما يعلم من جواب
 البحث الثاني **ولم** وعن الثاني بان الذي لم يتحبه الباء بيقام فيه العين
 مقام المنفعة **اول** فيه شيء فانه الذي اذا اقيم العين مقام المنفعة لم
 يتحقق المجانسة المحرمة للنساء اذ لا يجانسة بين العين والمنفعة ووجود
 الحكم لو سلم يورث شبهة في الاحتاق متحققة شبهة تامل وانما قلت
 لو سلم لان جرحي مذهب الشافعي ظاهر **ولم** ضرورة بحقوق المعقود
 عليه دون ما يصحبه لفقدانها **اول** الضمير في قوله لفقدانها راجع الى
 قوله ضرورة **ولم** ويجوز ان يسلك طريقا آخر **اول** فيجب **قوله**
 فان كان لزم النساء وهو باطل **اول** هذا لا يتبعه الزام على الباحث
 فانه يختار هذا الشق ويمنع استلزامه للفساد مستندا بان مثله موجود
 في مبادله السكنى بالزراعة مثلا وهو جائز بالاتفاق فليست تامل **قوله** لا
 يقال قسمه في حاضرة لجواز ان يعتبر موجد **اول** الاظهر ان يقال في
 تقرير السؤال انما يستقيم ما ذكرت ان لو انحصر صدق القسم الثاني في
 عدمها وليس كذلك لجواز ان يكون صدقة بان يعتبر موجد **اول** انما
 قلنا ان الاظهر ذلك لظهور كون القسم حاضرة **قوله** يعني الطعام

اول وعندني لاحاجة في ان تمام الكلام الى جعل الطعام مشتركا فانه لو كان
 للمستاجر خاصة يوجب الزلم الشافعي بان وضع الطعام فعمل حسي والمستاجر
 هو النصيب الشايع من الدار ولا يتصور فيه الفعل الحسي لا بعد ان يدعي
 ان يقيس الطعام بالاشتراك محل فليست تامل **قوله** اجيب بان حمل الكل حمل
اول في هذا الجواب تامل فانه ظاهر ان النصيب الشايع غير خارج عن الكل
 بل داخل فيه فاذا حمل الكل كان هو محمولا معه ويكون كاجارة المشاع فانه
 اللازم هنا ايضا تقدر التسليم على الوجه الذي يقتضيه العقد فينبغي
 ان يحكم باجر المثل **ولم** بان هناك تسليم المعقود على مقدرا **اول** هذا
 ناظر لقوله وفرق بين هذا **قوله** لم ولان ما من جزء يحمله لا يكون
 فيه **اول** لاظهر ما من قفنا وما من حبة لان الجزء ينطلق على الشايع
قوله ومن عمل نفسه لم يستحق اجرا على غيره **اول** والزم العوض والعوض
 في شخص واحد **قوله** وهي تدفع بحمله عاملا لنفسه بحصول مقصود المستاجر
اول كيف يحصل مقصوده والاجرا اذا علم انه لا يعطى له الاجر لا يحمل نصيب
 المستاجر بل يقاسم ويحمل نصيب نفسه **قوله** والمالك احرى بمكن ابقاءه
 في الشايع كما في السبع **اول** المحاطة احسب كيف يتصور من الشايع **قوله** لم
 وفي العيان لا يجوز **اول** قال الكاكي اي لا يجوز العقد اي لا يتقلب جازا
 نجب اجرا لمثل لا المسمى انتهى وفي شرح الشاهان اي لا يجوز ان يكون له
 المسمى انتهى فامل انت **قوله** ان الجمالة قد ارتفعت قبل تمام العقد
 بنقض المحاكم **اول** العقد لا يضمن بنقض المحاكم بل يفسخ من الاصل **قوله**
 لان كل جزء منه بمنزلة ابتداء **اول** في دلالة على المدعي تامل بل فيه نوع
 مغالطة **قوله** لم وصار كما اذا سقط لاجل الجهول **اول** قال في النهاية
 بان باع او اجر الى وقت الحصاد والذمان ثم اسقط ذلك الاجل
 قبل ان ياخذ الناس بالخصا انتهى وفي شرح الشاهان والذمان
 انتهى **قوله** لان ذلك وضع العقد وري **اول** جواب لقوله لا يقال ذكر
 هذه المسئلة **باب** ضمان الاجير **قوله** شرع في بيان

الحكام بعد الاجارة **اول** وهي التمان **قوله** اطلاقا لاحكام على التمان اما بعد
كثرة افراده او المراد وهي التمان وجودا وعدما **قوله** الم الم الاجراء على
اول من قبل تقسيم الكل الى اجزائه **قوله** وهو على نوعين **اول** وانما قال وهو
الاجير على نوعين لان الاجراء لو كانت على نوعين كان كل من المشترك و
الخاص كذلك ولن تقسم الشيء الى نفسه والى غيره لكن لاننا دخلت
الجميع ولا مهورا نصف الى الجنس هكذا قيل قوله كان كل من المشترك والخاص
كذلك ممنوع فان المقسم هو جميع الاجزاء بحيث لا يخرج منه شيء لانهما يطلق عليه
لفظ الاجراء مطلقا **قوله** والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص
دوري **قوله** يعني لو قدم الخاص لوجه السؤال عن سبب تقديمه على
المشترك ايضا لان لتقديم كل منهما على الاخر جها اما المشترك فلاته
بمنزلة العام بالنسبة الى الخاص مع كثرة سبلته واما الخاص فلاته بمنزلة
الفرد من المركب لكن بتقديم مشترك هنا لان الباب باختيار الاجير في
في المشترك فامل فانما ذكره الشارح ليعظم وجه اختيار تقديم المشترك
كما لا يخفى وكان لا بد منه **قوله** واجيب بانه قد علم مما سبق **قوله** وانت
خير بان قول الم لان المعقود عليه ناهو لعل مستقيل لدفع هذا السؤال
فانه يعلم بقرينة من الاستحقة حتى يعمل بمن استوجبه على العمل او اثره فلا يلزم ذلك
ولا حاجة الى اللجوء **قوله** الم فالمشترك من الاستحقاق لاجرا **قوله** ظاهره منصوص
بالاجير المشترك اذا عمل له الاجراء بشرط التجهيل فيحتاج الى نوع غايه كانت
يقال لا يستحق الاجر بالنظر الى كونه اجيرا مع قطع النظر عن الامور الخارجية
قوله الم لان المعقود عليه ناهو لعل **قوله** عندي فيه اشارة الى دفع السؤال
بان التعريف دوري فان عدم استحقاق الاجر حتى يعمل يكون المعقود
عليه العمل فامل **قوله** لان التقليل على التعريف غير صحيح **قوله** يصح ذلك
باعتبار الحكمي الضمني **قوله** لان المعقود عليه اذا كان العمل الى قبله يترك
لمناسبة التسمية **قوله** وعندنا انه تقليل للحكم الضمني المستفاد من
التعريف وهو ان بعض الاجراء لا يستحق الاجر قبل العمل لان قضيه عقد

المعاوضة هو المساواة كما تقدم بيانه ولو استحق من استوجبه على العمل قبله
بطل المساواة هذا هو مراد الم لان الم فرع على ذلك التقليل قوله فكان
له ان يعمل للعامة لبيان مناسبة التسمية فليست مملو ثم قوله بيان مناسبة التسمية
جزء لقوله لان المعقود عليه **قوله** ويؤيد قوله من هذا الوجه يعني
مشترك **قوله** لا يبعد ان يقال لك يؤيد خلافة لاستانامه التكرار **قوله** الم
لها ما روي عن عمر بن عبد الله رضي الله عنهما **قوله** قال ابن ابي وبقيهما
يفتح اليوم لتغير احوال الناس ويحصل شيئا امواهم انهم في النهاية
روي عن عمر بن عبد الله رضي الله عنهما انهما كانا يضمنان الاجير المشترك
ما ضاع على يد وعن علي رضي الله عنهما انهما كانا يضمنان الاجير المشترك
ما ضاع على يد وعن علي رضي الله تعالى عنه كان لا يضمن المقتضى والصانع
ونحوهما ولاجل اختلاف الصحابة اختار المتأخرون الفتوى بالصلح عن
النصف فكان في القول بالصلح على النصف على احوال الصحابة رضي الله
بعدها لا مكان انتهى كلام صاحب النهاية قال ابن التبرازي معناه على كل
نصف بقول حيث حط النصف واجبا لنصفه في مكانه اراد بالصلح
محانه وهو الخط وفي فتاوي قاضي خانا الفتوى على قول الجنيته **قوله**
لانه هو الوسيله الى الارباح اصل في العين من قوله الذي هو المعقود عليه
اول قوله الذي صفة للامر **قوله** لانه يستغنى عن التبرع وفيما نحن فيه يعمل
بالاجراء فامكن بقصد **قوله** وللمتزم ان يلتزم جوازا لا مستناعا عن السرعة
فيما يحصل به الضرر لغير من تبرع **قوله** الم الحكم يدار على دليله وان كانت الحكمة
الحض كما سبق نظيره في الايمان **اول** فقوله لانه يستغنى آية بيان للحكمة عدم
التضمن **قوله** وهي لا يقتضي السلامة **اول** قال الله تعالى يا علي الحسين
من سبيل **قوله** فلاته اذا انكسر في الطريق **اول** تقليل لقوله واما النجاة
مع ان القياس **قوله** واما في الجامع الى قوله واهلاك **قوله** فيه بحث
قوله وفيه انها اذا لم يكن بامر من **اول** لان التخصيص بالذكر
الروايات فيد على الحكم بما عاده **قوله** وجه ذلك ان الهلاك ليس

بقارن **اول** لا يخفى عليك ان اسما المقارنة لا يتوقف عليه علم الدليل وانما
 ذكره لزيادة التوضيح فاقبل **ولم** لانه يمتنع على قوم الطباع وضعفهم
اول ذكر الصبر كونهما قاتل ان مع الفعل والمراد لان السراية وجودا
 يتفق **ول** حتى ان المختار اذا خرق فقطع الحشفة **اول** وفي صحة التفرع
 كلام ثم قوله الحشفة بالحاء المهملة **ول** فعليك بمثلها **اول** في بحث
قوله ولو كان اجرا خاصا فنقصه **اول** يعني فنقصه حتى **ول** المحصول
 القبض بان **اول** القبض بالاذن حاصل في الموضع باجر وهو ضامن لما يفت
 فيه وكان المناسب ان يقول ولا اجر للحفظ الا انهم ذكره لظهوره
 سبق **ول** وقد يعجز عن قضا الحق الحفظ منها فنقصه حتى لا يقصر في حفظها
اول فيه بحث فان حكمها بالضم انما نشأ من الدليلين المذكورين في الكتاب
 وما ذكرهما يدل على ان ذلك لا يقتصر الاجر في الحفظ والاظهر
 بقاء وكذا عندنا لعدم جريان وجهي الاستحسان في اجرة لوجود بقى على الينا
باب الاجارة على احد الشرطين **قوله** اذا قال رجل للمياط
 ان خط هذا الثوب **قوله** فان قيل اليس هذا تعليقا والاجارة لا يقبل
 قلنا ليس هذا تعليقا لعقد اجارة بامر اخر كان يقول ان جاء زيد فقد
 اجرتك داري بكذا وهو الذي لا يقبل العقد ما ذكر العقد بصيغة التعليق
 فلا مانع منه **ول** غير انه لا بد من اشتراط الخيار في البيع **اول** يعني خيار
 التعيين **ول** والجواب ان الجهالة بوقوع العمل فيما نحن فيه لا يمنع التسمية
 في كل يوم فالاولي هو المقرض لمقتدات دليله ومنع اجتماعهما في كل يوم
 كما تقدم **اول** انما **قوله** فيكون مراده كونه حقيقة **اول** فيه شيء بحقيقته
 التعليق لكان ان وجابه ظاهره انه قال ذكر العقد للاضائه وهي حقيقة
 ودخول ان بعد المقد بالقد **قوله** فيكون مراده التعليل **اول** لا يقال هذا
 لما قاله انما من ان ذكر اليوم للتأقيد لانه ليس بمعنى مراد بذكر اليوم بل
 انه لازم من لوان معناه فاقبل ويجوز ان يحمل الكلام على الالتزام **ولم** الم
 ولا يخيئه ان ذكر العقد للتعليل حقيقة ولا يمكن حمل اليوم على التأقيد **اول**

قوله وفيه بحث
 لا بد من الخيار
 العلم

قوله اذا تأملت في كلام الهداية اعني قوله ولا يمكن حمل اليوم على التوقيت لان
 فيه فساد العقد لاجتماع الوقت والعمل ظهورك ضعف ما ذكره صاحب الغنى
 فان صاحب الهداية جعل مناط استماع حمل اليوم على حقيقة اعني التوقيت
 لزوم فساد العقد ومنه ينهم انه حمل على مجازة لهذا المنطوق اذ القرينة انما
 عن ارادة الحقيقة في صورة تعين المجاز كافية في الحمل على المجاز على ما عرف
 نعم لرجل المنطوق من اول الامر ما ذكره الكافي حيث قال لانه زاد له في الاجر
 متى خالطه في اليوم ونقصه حتى اخر وهو دليل ان اليوم للتعليل لا للتوقيت
 لاستقام الكلام من غير ريبه ولكن على ما ذكره في الهداية الفرق بشكل
 على ما لا يخفى وبثوت الفرق من وجه آخر لا يفيد قاتل وفي كتاب المصنف
 في مسئلة بيع السيف على تفصيل متعلق بالمقام خصوصا في شرح ابن
قوله لان التسمية الاولى باقية وانما محيط النصف لآخر **اول** فاقبل
 كيف يجمع حينئذ في العقد تسميتان حتى يفسد **قوله** وهو قبل التخيير
اول كان الظاهر ان يقول وهو يقبل التعليل كما لا يخفى لكنه ليس كذلك
 لما فيه من شبهة العار على امر مرار **اول** وقام الدليل على المجاز وهو
 الاجر للتخيير **اول** ولا بد لاي خيفة من بيان دليل المجاز فيما اذا قل خطه
 اليوم بدرهم حيث حمل ذكر اليوم على التعليل ويجوز ان يقال الدليل عليه
 صيغة الامر فانها تدل على كون الحياطة مطلوبة فلا يكون ذكر اليوم للتوقيت
 وفيه تأمل **ول** بخلاف ما نحن فيه فان نقصان الاجر دليل **اول** يعني دليل
 على المجاز **ول** راند على الجواز بظاهر الحال **اول** قوله على الجواز متعلق بقوله
 راند **ول** وفي الجامع الصغير لا يراى على درهم ولا ينقص من نصف **اول**
 لا يقال كان الواجب في جهالة المستاجر المثل باعنا بل في الفرق الظاهر
 بين الجهالتين فان ههنا بعض التعيين بل كل التعيين بالنظر الى لفظ
 المجر **ول** والتسليم في العبد **اول** فيه شيء وكان الظاهر ان يقال في
 التسليم في الدابة **باب** اجارة العبد **ول** تلخير ذكر
 اجارة العبد **اول** اي نفسه واجارة العزاياء وذكر استقر ان قوله

وقد تقدم في الذكر ما يذكر استطراداً كما سبق في باب العشرة الخارج في هذا
الاجارة مضافاً إلى الفاعل **قوله** واعتبر من باب المستاجر **اول** معارضة
قوله واجب بان مؤنه الرد في باب الاجارة على الاجرة **اول** في الفصل
المحادي عشر من المحيط البرهان واذا استاجر عبداً بالكونه ليعتقده ولم
يعتق بكانا الخدمة كان له ان يستغديه بالكوفة وليس له ان يستغديه خارج
الكوفة فان سافر بها ضمن هكذا ذكر في المسئلة في اجارات الاصل وذكر
في صلح الاصل ان من ادعى داراً وصلحه المدعي عليه على خدمة عبده سنة
ان له ان يخرج بالعبداً إلى اهله فان الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحكيم
في شرح كتاب الصلح لم يرد بقوله يخرج بالعبداً إلى اهله ان يسافر به وانما اذا
ان يخرج به إلى اهله في القرى وافنية البلدة قال رحمه الله وهذا كما قلنا
في باب الاجارة من استاجر عبداً ليعتقه ليس له ان يسافر به ولما ان يخرج
إلى اهله في القرى وافنية البلدة وكان يبيع الامام شمس الائمة الترخيبي
يفرق بين مسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح لخص
الخدمة ان يسافر بالعبداً وليس للمستاجر ان يسافر بالعبداً المستاجر للخدمة
وحكى عن الفقيه لبي استحق المحافظ رحمه الله ان يقول لارواية عن محمد
في فصل الاجارة قلنا ان يقول للمستاجر ان يخرج بالعبداً عن المصركا في
الصلح ولما ان يفرق بينهما وقد عرفت على الرواية في الاجارة في اجارات
الاصول على نحو ما كتبنا انه في علم من ذلك ان مكان المنع في مسئلة الصلح
فما مل **قوله** لان المنفعة في النقل كانت له **اول** يعني كانت للاخر **قوله**
واما في الصلح فمؤنه الرد ليست على المدعي عليه **قوله** الصلح بحسب جملته على
اقربه لعتق داليه واسئها لما انه ليس عقداً براسه فهذا الصلح عمول
على الاجارة فلا بد ان يكون مؤنه الرد على المدعي عليه والافا الفرق في
الجواب ان الفرق واضح فان المدعي عليه يزعم ان عليه الخدمة فيخرج
والفصل في النهاية **قوله** ويلزم مؤنه الرد **اول** اي يلزم الاجر **قوله**
وليس المستاجر كذلك **قوله** والمصالح ايضا كذلك **قوله** الم ولان النفا

رجمه

بين المخدمين ظاهر **اول** الفرق بين الدليلين غير واضح ظاهر **اول** اجيب
بأنه لا بد ان يكون جزاءها وهي محزنة **قوله** لا يقال هذا لما قال **قوله**
من ان العبد لا يحرز نفسه لان احرازه لنفسه لا ينافي كونه محزناً في حق المالك
قوله قيل مبني هذا الكلام على انه ذكر منكراً مجهولاً والمذكور في الكتاب ليس
كذلك **قوله** فيبحث فان الما انما يستدل بتكثير شهر لا بتكثير شهرين
فلا ساس لهذا السؤال ظاهر ويجوز ان يقال قوله شهر وشهرين تفصيل
الشهرين لفظ التكثير فاعتد بهما الاعتبار لكن لا يخفى عليك انه لو ذكر
المستاجر لفظ الشهرين معروفاً كما في الكتاب في جواب مسئلة ايضا ما ذكر
قوله واجب بان المذكور في الكتاب **قوله** المجيب هو الامام حميد الدين
الضريمرجلته في حواشيه على الهداية ثم قال قال مولانا ظهير الدين وقد
رايت في كثير من الكتب نحو المبسوط والجامع الصغير للفتاوى والاسيما
والعقينة في الفقه انه لم يقرض بقوله هذين بل فيه استاجر عبداً شهرين
باربعة وشهرين خمسة فقال مولانا تأملت فلم اجد له خلاصاً سوى هذا
انقول ويقول الضعيف مستقنياً بالله يجوز ان يكون ومنع المسئلة فيما اذا
ذكر المستاجر لفظ الشهرين بالتكثير وانما ذكر المم مقراً فانظر إلى عقينته
المالي حيث يصر في مالي العقد فلا يكون قوله هذين الشهرين من كلام
المستاجر بل هو لفظ المم فليست **باب** الاختلاف في
الاجارة **قوله** الم لا يري انه لو انكر الاصل لان كان القول قوله **اول**
في شرح الشاهان اي لو انكر عقداً لاجارة اصلاً كان القول لصلاً التوب
انه في بحث **قوله** واعتبر من باب المستاجر **اول** معارضة **قوله** ذلك
ان يقول ان كان الحكم ذلك اتفقاً فيه الطريق الاولى انا اختلاف ما مع
المتبني غير القياس ورايل المسئلتين ما ينبغي في الغضب من رعاية
حق الجاني **قوله** الم وقال محمد ان كان الصانع معروفاً بهذا الصنف
فالقول قوله **قوله** قال الزبيدي والفتوي على قول محمد انه في النهاية
والكفاية وغاية البيان قال شيخ الاسلام وعليه الفتوي واما في

شرح الشاهد والقوي على قوله عند ذكره جدي الشيخ الامام المحقق سق الله
رأه في شرح الجامع الصغير **قوله** وما ذكره من الاستحسان مدفوع بات
الظاهر يصلح للدفع والحاجة ههنا للاستحسان لا للدفع **قوله** وقرئ
الظاهر والاستصحاب فالاول يصلح للاستحسان لا للدفع **قوله** وقرئ
كلخبارا لاحاد **باب** **قوله** في الاجارة **قوله** لانه لو بقي العقد
صار المنفعة المملوكة له والاجرة المملوكة لغيره لكانت مستغنية بالعقد لانه
يقتل بالموت **قوله** **قوله** به نأخذ لاطال بحته بل محل فان المنفعة ليست
لوارث العقد وهو ظاهر ولعله نأخذ من التامع ويجوز ان يقال للام
مستغرق بالمنفعة لا بالمملوكة وقوله المملوكة وقوله لانه ينقل بمقتضى على الظاهر
والمقدور والعقود بقى العقد يلزم ان يصل المنفعة التي ملكها المستاجر
بالعقد لقيام العقد ويقال مستغنية لغيره لانه بالعقد ثم اقول المراد من
غيره العاقد في قولنا مستغنية لغيره العاقد بالعقد وارث المستاجر **قوله** ان
المنافع عنه بمنزلة الاعيان حتى يجوز العقد عليها **قوله** نفسها بدونه
اقامة الدار مقامه مثلا **قوله** وفيه ما تميزه **قوله** من ان خلاف الشافعي
ما خالفه في اعتنا ما قالوا من جواب المسئلة على خلافه وجوابه على الا
على اجتهاد من تقدم ودعوى سقاء غير مسلمة **قوله** الم ومن استجره
ليسافر عليها ثم بدله **قوله** فاعل بما مضى والمعنى بدله راى اي ظهر له اي
يمنعه من السفر **مسائل** **قوله** فيكون العاقل اجبره بالنصف وهو محمول
قوله وايضا هو في معنى قفيز الطمان **قوله** الم لان من شركه الوجوه في
الحقيقة **قوله** قال احد الشريعة في شرح الوقاية ففي الهداية حمله على
شركه الوجوه وفيه نظر لانه شركه التقبل والتصايغ فكان صاحب الهداية
اطلق شركه الوجوه عليها لان احدهما قبل العمل برجاءه ان يفي
عليك ان في قوله في الحقيقة نوع بوقع عن هذا **قوله** واحد مما يولي القول
من الناس **قوله** فيبحث فان ائتمنا احدهما لتولي القول ليس بلان في
شركه التقبل ولعله مراد كونه من متساويين في العبارة ساعة **قوله**

واجب بان الشركة في الخارج **قوله** يعني في الخارج من العمل **قوله**
المكاتبه قال الدبري في المباح الكتابة تعلين عن بصفة تفتت معا
مفحة ونظما اسلامي لا يعرف في الجاهلية قبل واول من كتب عبد الله عن
يقال له ابوامية **قوله** وذكر في بعض الشرح **قوله** يعني غاية البيان **قوله**
ولهذا ذكره المحاكم الشهيد في الكافي عقيب العتاق **قوله** عبارة الانفا
ولهذا ذكر المحاكم الشهيد في الكافي كتاب المكاتب وكتاب لولا عقيب كتاب
العتاق لان الكتابة ما لها العتق بالاولا حكم من احكام العتق ايضا
انتهى وبهذا يظهر لك تصرف الشارح في عبارة وتغيره الى ما لا يرضاه منا
فان ذكره الاول بيان مناسبه للعتاق لا لبيان مناسبه المكاتب للعتاق
وقوله والكتابة ليست كذلك اذا راد منها لاخراج فيه كما كان الاكبر
انه اخرج اليد حاله والرقبة مالا وان رادتها ليست بلا عرض فتسلم
ولا تنس الحاجة الى المناسبه في جميع اجزاء مفهومه مع ان اعتبار انشأه
العرض في مفهوم العتق غير مسلم ايضا وكيف والعق على مال يابست
ابوابه وقوله لان نسبة الذاتيات اولى من نسبة العرضيات محل تأمل
فليتأمل **قوله** وبقرير ان في المحل على الاباحة العاء الشرط **قوله** فيه ان
مفهوم الشرط لا اعتبار له عندنا مع ان الشارح ذكر انه ذكر على وفاق الهادة
قوله وذلك لان المراد بالخبر المذكور على ما قال بعضهم انه لا يضر السليط
قوله فيبحث فانه على هذا المقرر لا يلزم ان الشرط لو حل على الاباحة
فانه اذا لم يعلم فيه خسر كون ترك الكتابة مندوبا لاسباحها كما لا يخفى **قوله**
وعند ابن عباس يعمى كما اخذ الصحيفه من مولاه يعني بنفس العقد
لان الصحيفه عند ذلك يكتب **قوله** فيه تأمل **قوله** ولنا ان موجب العقد
ثبت من غير تصريح **قوله** قال بالخواشي الجلالية نقلا من المبسوط فكانت
حاصل الاختلاف بيننا وبينه راجعا الى تفسير الكتابة فخذنا تفسيرها
شرعا من حرية اليد المجرية الرقبة عند الاداء فكانه قال وجبت حرية
اليد في الحال وحرية الرقبة عند الاداء ولو كان نص على هذا لكانت

يعق عند الاداء كذا هذا عند السامع في تفسيرها شرعا ثم يحكم بالضم حرة
 الى حرة انتهى لا يخفى عليك ان ما ذكره من الضم ليس بتفسير الكتابة بل موجب
 العقد كما نرى عليه **ولم** والجواب ان دلالة الآية على ذلك خفية جدا
اول لا نسب لسياق كلامه ان يقول لا دلالة في الآية على ذلك **قول** وقول
 فكانت حرة لقرينة ذلك **اول** فيه تأمل فان كونه قرينة مانعة للمحل على الوجه
 غير مسلم **ولم** وكما في العبد الصغير الذي يعقل السبع والشرع جازية للمحقق
 الركن منه **اول** فيبحث ثم الظاهر ان يقال فيها بدل قوله منه **ولم** لبيان ما
 يفيد فائدة الكتاب بلفظها **اول** نلاحظ قوله ومن قال العبد آه **ولم**
 لانه يستعمل للتفسير وذلك في المال **اول** يعني في المال الواجب في اشار
 بقوله ذلك الى التفسير **ولم** والتبنيح ليس من خواص الكتابة **اول** والتبنيح
 في العبد يوجد في الضربة وفيه تأمل **ولم** اجيب بان ملكية النفس قبل
 القضاء ثابتة **اول** فيبحث وما اسرع ما سني قوله التي تحصل عند الاداء
 ولا يخفى عليك ايضا ان الجواب عن هذا السؤال لا يحتاج الى هذا بل يجوز
 ان يقال ان الضم انما يحقق حين وجود ملكية النفس على قايض ثم انتم الى التبع
 ثم وجوب الارش وتزوم العقر لملكيتها اليد لملكيتها النفس **ولم** و
 يتعدى ذلك الى المساواة باعتبار النساء **اول** فان قيل اذا اذني
 الكتاب بعض اليد ملكه المولى ولا يحصل بمقابلته شيء للمكات فينبغي
 التساوي قلنا بل يحصل تأكيد لملكيتها وهذا لا يبق محلا للتكثير كما سبق
 في باب الكفارة **ولم** الم فاذا وطئ المولى مكاتبه لزمه العقر **اول** قل
 صلح التسهيل ولو شرط وطئا في العقد لا يضمن العقر انتهى وفي غاية
 البيان في اوائل ما يجوز للمكات ان يفعل ما يخالفه فراجع **فصل**
 في الكتابة الفاسدة **ولم** واما اذا كان بكا عن المحرم كاذر في بعض الشرح
اول ونظيره ما سيجي رواية عن ابي يوسف فيما اذا كاتب عبد علي عيت
 بعينه لغيره انه يجوز في رواية عنه اجاز ذلك صاحب المال اوله بحر غير
 انه عند الاجارة يجب تسليم عتبه وعند عدمها يجب تسليم قيمته كما في

الكتاب ثم المراد من بعض الشرح هو غاية البيان قال في المحرم يحكم به لاداء
 عنها او قبضتها انتهى قال ابن فرشته اي قيمته عن المحرم انتهى قوله ويجزم به
 اي يحكم ابو يوسف رحمه الله اي بالعق **ولم** الم ولا ينقص عن المسي ويزاد
 عليه **اول** قال صدر الشريعة هذه مسئلة مبتدأة لا تعلق لها بمسئلة المحرم
 والمحرم ومقتضاها ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسي
 فان كانت ناقصة عن المسي لا ينقص عن المسي وان كانت زائدة زيدت
 عليه ووضع المسئلة في المبسوط فيما اذا كاتب عبده بالف على ان يحده
 ادا فالكاتب فاسدة بحسب القيمة فان كانت ناقصة عن الف لا ينقص
 وان كانت زائدة زيدت عليه انتهى ولا يخفى عليك ان ما ذكره من انه لا
 تعلق لها بمسئلة المحرم والمحرم يخالف ما في شرح الهداية **ولم** وهذا اي
 وجوب القيمة بالغة ما بلغت **اول** لا يخفى عليك ان قوله لان المولى ما رضى
 بالنقصان لا يلائم هذا التفسير والظاهر انه اشارة الى مضمون قوله
 ولا ينقص عن المسي ويزاد عليه وقوله فجب بالغة ما بلغت تفرع على قوله
 والعبد مرفق **ولم** لانه يخرج ملكه في مقابلته بدل **اول** في دلالة على عدم
 رضا المولى بالنقصان في المسي تأمل وقوله فلا يرضى بالنقصان ان اراد
 عن المسي فسلم لكن تدعى عام فان اراد عن القيمة والاعم فم وكذا دلالة عليه
 في قوله لان بعدم الاخراج **ولم** فانه ان لم يرض بها يمتنع المولى عن
 فيقوت له ادراك شرف المحرم **اول** كانه يريد ان الرضا بالعقد الفاسد
 رضا بالزينة سواء كانت في القيمة او في المسي اذ ذلك موجب لكتابة
 الفاسدة فلو لم يرض بالزيادة اي ما يوجبها وهو العقد الفاسد يمتنع
 المولى عنه فيقوت ادراك شرف المحرم فليست **اول** فان تعين فاما ان
 يحجزه **اول** اي يحجز العقد **قول** وان تعين به ولم يحجز ولم يملكه لم يحجز
 الكتابة في ظاهر الرواية **اول** السامع تصرف في نقل كلام المم داخل
 فاقض اخر كلامه اوله قال الظاهر ان كلام المم مجرى على عومه وملازمة الجواز
 على رواية الحسن بن هو جواز ابتداء وفي قوله ولو اجاز جاز هو الجواز

استقام على ان يعقد العقد موقفا وانما سكت في تفصيل ملك المكاتب لمن
عن رواية الجواز وهو رواية الحسن رحمة الله للفتية عنه بذكرها **اول**
روي الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز حتى اذا ملكه **اول** كالكاتب الحاله فلا
يفسخ المولى لارضاء العبد كما هو حكم الكتابة المجازية ثم اولا انه مخالف
ظاهر الفرض عدم الملك فاقبل في دفعه **اول** اذا كان العقد بمقتل الفسخ
اول احتراز عن النكاح **اول** ليس بشرط **اول** لغيره **اول** وهو ظاهر الرواية
اول فلا يناسب كله عن في قوله فغن ابي حنيفة رحمة الله **اول** وانما يصح باعتبار
قيمتها وهي لا تصح بدلتها وبما لا يجهالة **اول** لوضع هذا الدليل لم يجز الحكم
اذا كان العبد معناه العين هذا الدليل فان فيه العبد المعين بمجمله بجهالة
فالحشة وقد سبق في ذلك الفصل **اول** وانما جاسا سافله كالعبد **اول**
الذي يستعمل التركي والهندي وهما جنسان سافلان **اول** وفي التسليم
المحرر **اول** لا ظهر ان يقول وتملكها المطابق للشرع لا يريحان المسلم اذا كان
المولى فاللازم هو ملك المسلم المحرر وانما جعل التسليم ظرفا للتملك لا
اياه كانه مشتمل عليه **اول** فان الملك ثبت فيها بمجرد عقد الكتابة **اول**
اي على رواية جواز الكتابة على عين في يد المكاتب **اول** لم ولو اذ اها
عق **اول** قال الاقاني لو اري عين المحرر عتق ايضا فيما اذا اسلم احدهما لان
في الكتابة معنى التعليق به مخرج قاضي خان في شرحه للجامع الصغير انفق
وعلى شرحه يكون في كلام الممنوع تعقيد بخلاف شرح السنعاقي تأمل
باب يجوز للمكاتب ان يعمله **اول** فان جازا لم يقررت بتميم
على العقد الصحيح **اول** هذا الوجه بظاهره لا يقتضي تقديم باب الكتابة
الفاسدة على هذا الباب بل يقتضي عكسه فلا بد من ملاحظة امر آخر قد
اول قد تقدم هذه المسئلة في كتاب المكاتب **اول** لا يخفى عليك انما
ذكر هناك استطرادا وانما محل ذكره اصالة هنا وهذا لفظ القدر
هنا **اول** ولا يما يقابله **اول** قوله ولا يقابله ثم فان مقابله فلت الحجر
وحرة اليد والمنع من الخروج تخصيص للفك والحرية فليتا مل فان

مراده بما يقابله هو المكاتب لان هذا الشرط يختص به ايضا كما ينبغي بعد
اول من حيث المعاوضة **اول** حيثية المعاوضة مشتركة بينه وبين التكا
فلا يكون وجه شبه الكتابة بالسعي دون التكاح لان يكون وجه الشبه
بمجموع المعطوف عليه اعني وعدم حتمها بل ايدل **اول** وعدم حتمها بل ايدل
اول يعين بلا ذكر بدل **اول** واحتمالها الفسخ قبل الاتاء **اول** واحتمال
السعي الفسخ بعد الاتاء ايضا لا يضرنا **اول** الم او نقول ان الكتابة في جاز
العبد عتق **اول** قال الاقاني لو قال في جانب المولى عتقا وقال في جانب
العبد عتق كان اولى انه حق والامر فيه سهل **اول** الم فاعتبرا عتقا في حق
هذا الشرط **اول** قال الاقاني ولما قال ان يقول اذا كان لسيته بالعق
اريدني ان لا يفسد الكتابة ايضا اذا دخل الشرط الفاسد في صلب عقد
الكتابة فعلم ان هذا الوجه من ابيان ضعيف انتهى ولا يخفى عليك انه
يجوز دفعه بملاحظة قوله من جانب العبد فانها من جانب المولى معاقبة
فلذلك قصدت بالداخل في صلب العقد ان يقول يدفع بقوله في حق هذا
الشرط والتفصيل في حاشي حيد الدين الضير فراجع **اول** الم ويجوز
المولى لان الملك **اول** تأمل هل يمكن تقيم هذا الدليل لعدم جواز تزويج
المكاتبه نفسها ولا يخفى انه لا يمكن **اول** بخلاف الاعتاق على ما في فاته
ملكه **اول** الاعتاق مصدر من المبني المفعول لا يمل يحصل في الحال
على المال حتى يملكه غيره **اول** انما يملك ما كان من التجارة **اول** لا ولي
الكامل من لاكتساب بدل قوله من التجارة حتى يستقيم الحصر فان لا اكتساب
اعم من التجارة كما ينبغي بعد سقوط وملكه المكاتب **اول** فانما الما زول
فظاهر **اول** لا وجه للماء ان لا يضمن المبتداء معنى الشرط **اول** ذكر
بعض الشروع **اول** يعين غاية البيان **اول** وفيه ما فيه **اول** فان
دلالة ترك ذكر الخلاف على الاتفاق بمنوعة لكن العلامة الاقاني لم
يعتصر في الاستدلال على ترك ذكر الخلاف من الكون في غيره بل نقل عن
شرح الجامع الصغير للفتية ابي الليث وعن شرح الطحاوي للامام **اول**

ما يدل صريحا على الاتفاق وما ذكر عن الكرخي ايضا يصلح مؤيدا لذلك وكفى
ذلك لذكره في هذا المقام لقوله بجوده ان يكتب عقد الشركة سهو من قلم
الكاتب والصواب بجوده تنويج الامة اذ الكلام فيه **قوله** وقيل استعمل
القياس **اول** القائل هو استغناي **قوله** لان المماثلة بينهما ليست لان حيث
الفعلية **اول** في الحصر كلام فانها يتماثلان في كون كل منهما من طرق الكسب
قوله لان الاجارة معارضة مالا بمالا بخلاف التزوج **قوله** لا يدل على الحصر
الذي ادعاه **قوله** وفيه نظر لان المراد بالقياس ان كان هو الشرعي آه
اول المراد هو القياس الشرعي وقوله لا يكون بين عيني ان ارادته لا يكون
بين عيني حقيقة فسلم ولا يضر وادانته لا يجعل العيان مقيسا ومعتبرا
عليه مجازا ففساده ظاهر والحكم بالاولوية الظاهر والمماثلة في الاول
دون الثاني **قوله** وان كان غير ذلك فلا تميز لولوية **اول** فيه بحث **قوله** الم
ولان مبادله الما لا يغير الما فيعتبر بالكتابة دون الاجارة اذ هي مبادله
المال بالمال **اول** فيه بحث لانه يخالف لما ذكره الشارحون في وجه منته
الكتابة بالاجارة فليست **اول** ولهذا اي فلان التزوج ليس بالاكساب
اول ان اراد تنويج الامة فلا شك انه من الاكساب وان اراد مطلقا
فلم يقع احد من الاكساب **فصل** واذا اشترى المكاتب **قوله**
والولود مقدم **اول** اي المولود في الكتابة آه **قوله** فانه يحرم بيعه على حيوة
اول يعصف حال حيوة الاب **قوله** على نكاح الاب **اول** يعني بعد موته
قوله ولان هذا في قرابة الاخوة **اول** الاستنباط في اي قرابة المحرمة
غير الولاد **قوله** قبل ان يملكها المكاتب بوجه من الوجه **اول** اي بشراء
او هبة او اجارة وقوله بوجه متعلق بقوله يملكها **قوله** والاول هو
الوجه لان فائدة الدخول هو الكسب **اول** فيه تأمل اذ يجوز ان يقال
فانتهى الى يتو بعفها سواء كسب ام لا بان لم يبلغ مبلغ الكسب **قوله** الم
وهذا ليس في معناه لان حق المولى بمجور بقيقه ناجزة وهما بقيقه متاخرة
الي ما بعد الاعتاق فيبقى على الاصل ولا يلحق به **اول** قيل وعلى تقدير

ان يجب اليه عند محله لا فقول ولد المكاتب ليس في معنى الحرية ان يخلق
من ماء رقيق وولد الحر يخلق من ماء الحر فافترقا من هذا الوجه فلا يلحق
حمله بولد الحر المذخور بالقياس والدلالة فتأمل **قوله** وهذا لان الاصل
في الولدان بيع في الامر في الرق والحرية **اول** قد يكون الولد حرا من وجوب
قنين بالانحرار ووصية وصورة ان يكون للحر ولد وهو حق لا جنتي فزوج
الام امته من ولد برصاء سواه فولدت الامة ولدا فهو حر لانه ولد للمولى
كذا في جامع الفصولين ولا يرد هذا نقضا على الكلية لانها مفيدة باتفاق
المانع **قوله** تقرير الكتابة او جبت الشراء **اول** فيه بحث لان يقال المراد
اوجب صحة الشراء **فصل** وان ولدت لمكاتبه **قوله** سواء صدق
اذا ادعي او كذبه لان للمولى آه **اول** قوله لان تعليل لقوله او كذبه **قوله**
فعلنا بالسبب هنا **اول** نظر لها **قوله** والعق الواحد لا يثبت بهما فكنا
متنا في **اول** ان اراد الوحدة الشخصية فيغير مسلم كيف هو العوق بالكتابة
يسلم له الاكساب بخلاف العوق باموية الولد وان اراد النوعية فلا يثبت
قوله على سبيل البذل **اول** وتواردت من مستغنى الاجتماع على المولود
واحد شخص لا يمتنع **قوله** المم غير انها يسلم لها الاكساب لادلا **قوله**
قال الله تعالى لم يحد فيه الزوايا المضمومة ولما قل ان قوله انظر لها
في ايقار حقا ايها وصحتها الحرية وقد حصل في ابطال حق الغير لان
الكسب حصل لها قبل موت المولى وكلا مناهيه ولم يعق هي قبل موت
بل هي مملوكة حينئذ فينتفي ان يكون الكسب للمولى لانها عتقت
بالاستيلاء بالكتابة ولنا في قوله يسلم لها الاولاد ايضا نظر لانه لاحاق
الحر بذكر الاولاد بالتقليد الذي ذكره لان الكتابة لو اعتبرت منسوبة
ايضا في حق الاولاد لكانت النظر لها باقيا لان حكم ولد الام ولد حكم الام
لانه تابع لامه حاله الولادة انه في كلامه وانت جدير بانه ليس فيه ابطال
حق الغير فانها عتقت وهي مكاتبه ومكاتبها يمنع من ثبوت ملك الغير
تأمل **قوله** فكيف يتصور بطلانه وعدم بطلانه في حاله واحدة **اول** امتنا

غير يتي ولا يتيق في العقبة والشرعية فكم لها نظائر **قوله** والثاني ان
يطلب بانقائه بايقائه **قوله** فيه شيء فان بالابقاء يتقرر ولا يطلو الحق
ان بطلان الثاني لمحصل المعلول وهو العتق بعبده اخري فالسعي في ابقائه
بعد يكون سعي في تحصيل المحاصل وهذا هو الذي اشار اليه عالم على ما
قرر الشارح **قوله** وكان النظر في الثاني دون الاول من اية **قوله** وفي
انه ليس في الثاني ابقاء الكتابة مع بطلانها وكان الكلام فيه وجوابه
ان عتقها كانت باموتية الولد حقيقة لكن جعلت الكتابة باقية ثم منتهية
بالحالة بالابقاء نظر الها فليس بالابقاء والابطال في زمان واحد حتى تنيا
قائل **قوله** والمعلول الواحد لا يعلل بعدين مختلفين **قوله** اذا
كانا قريبتين ولا من ذلك فيما نحن فيه **قوله** لان للكتابة جهتين جهة هي
للكاتب وجهة عليه **قوله** اراد من قوله هي قلة العتق ومن قوله هي ثابته
المبدل **قوله** فان الثابت بالتدبير مجرد استحقاق الحرية **قوله** وعلى هذا فقول
الم اذ الحرية غير ثابتة له لتعليل لوجود مقتضى الظاهرية لتقليل لا
المانع فانه لو ثبت له حقيقة الحرية بالتدبير استغنت الكتابة او كليهما
قوله وانشاء المانع **قوله** يعطى على قوله لوجود مقتضى **قوله** وقد سلم
لها التثنية بالتدبير **قوله** فيه تامل **قوله** لان اخرجها عن الملك **قوله**
اي لا الى مالك **قوله** الم والظاهر ان الانسان لا يلزم المالا **قوله** لا يستحي
على اصل ابى يوفاته استحقاقه الكل عنده لعدم تجري الاعناق **قوله** لان
هذا الصلح اعتياض عن اليسر بما هو مال **قوله** اراد بقوله بما هو مال
الخسامة المتروكة **قوله** وذلك في عقد المعاوضة لا يجوز **قوله** اشار
بقوله ذلك الى قوله اعتياض عما ليس بمال بما هو ولكنه منقوض بالمهر والمال
المقابل بالطلاق الا ان يقال ذلك على خلاف القياس بالتصريح فيستد
لا يحتاج الى قوله واذا لم يجز ذلك لانه انما لم يجز اخذ المال عوض
الاجل يكون الخسامة المتروكة بمقابلته الاجل **قوله** لانا لا سقلا
انما يتحقق في المستوفى والمقبل لم يكن مستحقا **قوله** لو صح هذا لم يجز حرية

فيا

شفا

المهر الموقر واسقاط الديون الموجلة وكلام العاقل بحسب صوته عن الالقاء
فالمكاتب بعير سقط حقه الذي هو التاجيل والمولى سقطا بفض حقه هو
خسامة **قوله** وقد اختلف المحسن فلم يكن له ريبوا **قوله** واتعد المحسن لغيره
بعد حصول الاعتدال **قوله** وقد استعمل باللام **قوله** يجوز ان يكون زيادة
كما في رد فكم **قوله** لما تقدم ان لها شيئا **قوله** الاولي ان يقال انه شرع مع
الثاني كما علة غيره **قوله** فيكون من هذا الوجه يمينا **قوله** اليمن ايضا
من العقود **قوله** بخلاف العقد بين الحرين لانه عقد من كل وجه **قوله** خرج
الجواب ايضا عن مكاتب الغير فليست اقل **قوله** والاخذ بالتسقة **قوله** فيه
شيء والامر سهل **باب** من يكاتب عن العبد **قوله** ذكر في هذا
الباب حكما يتعلق بالثائب منها **قوله** كان الاظهر ان يقول البيوع وانما
مدل عنه لملاحظة عنوان الباب **قوله** فان بيع الفضولي يتوقف على
اجازة المجرى فباله **قوله** كيثوت الملك **قوله** واما في الاستحسان والنظر
الى ثبوت هذا العقد بالبقية في البعض من غير نظر في ان يكون فيه
جهة اصالة ولا تصحيحا للعقد **قوله** قوله تصحيحا ناظر الى قوله فالنظر
لا والضمير في قوله فيه راجع الى البعض **قوله** ولا شتم على المساء **قوله**
عطف على قوله تصحيحا **قوله** في انعقاد العقد عليه **قوله** الضمير في قوله عليه
راجع الى الغائب في قوله ولا يكون على الغائب من البدل شيء **قوله** فان
يقال حق الحرية الى قوله اجيب بانه متوقف على التجمع لم يكن ثابتا فلا
يثبت به **قوله** الضمير في قوله بانه راجع الى قوله حق الحرية والضمير في
قوله به راجع الى قوله متوقف **قوله** وكل من ولد ان اذ ياه **قوله** انظر
ان يقال وكلا **باب** كتابة العبد المشترك **قوله** ذكر كتابة
الاثنين بعد الواحد لانا الواحد قبل الاثنين **قوله** الاظهر ان يقال ذكر
كتابة المشترك بعد غير المشترك لان الاشتراك خلافا للاصل ولان
المشترك من غيره كما كتب من المفرد قد برر وانما قلنا الاظهر ذلك لان
مقصوده الباب بيان حال كتابة العبد المشترك سواء كانا مكاتب

واحد كما في المسئلة الاولى على مذهبي حنيفة او اثنين **قوله** اذا كان العبد
لين من يملكنا **قوله** اي بين رجلين **قوله** والاذن لا ينفذ **قوله** اي على مذهبها
قوله فيجوز ان يكون لها حكم يختص به وهو ولاية الفسخ بمعنى ترحيمه وهو
الحاق الضرر بطلان حق البيع للشريك الساكت بالكتابة **قوله** قوله هو في
قوله وهو ولاية الفسخ يرجع الى قوله حكم قوله بطلان متعلق بقوله الضرر
وقوله للشريك متعلق بقوله الحاق وقوله بالكتابة متعلق بقوله الحاق ايضا
قوله فيحقق مقتضاها **قوله** يعني الحاق الضرر **قوله** واسفي لما نفي **قوله**
يعني عدم بطلان الفسخ **قوله** لكن ليس فيها ضرر **قوله** فلم يسمي فيها المقتضى
قوله واما الاعناق فظاهر اما التعلق فلا يعمى **قوله** فلم ينفذ فيها
المانع **قوله** وهو اي ليدل **قوله** والعقد والمكاتبة وبيان قوله وقال
مكاتبة بينهما **قوله** كان المم مال الى قولها فآخرو **قوله** فيه كلام لانه ياتي
ترجيح قولنا بحنيفة في كتاب العناق **قوله** اي صحت دعوة ويشبهه **قوله**
فيه بحث **قوله** ان صحت دعوته ايضا **قوله** فيه بحث ايضا **قوله** لا يفسخ
بفسخ المكاتبة **قوله** دون ان يفسخ نفسها على ما هو المفروض في وضع
المسئلة **قوله** ويكون الولد ابنة بالنظر الى الظاهر **قوله** اي ما ذكر من ضمان
كمال العقوبة ولد وكون الولد ابنة ثابت بالنظر الى الظاهر والحقيقة
قوله لان حكم ولداً الولد حكم امه **قوله** سبق في هذه الكراسة ان الاولاد
القارة الشرعية في الاتهامات ترجح الى الاولاد **قوله** وقيل عن ابي حنيفة
في بقاء الولد ان ايتان فيكون الولد مستقوما على احدها **قوله** هذا مما
لما اسلفه السارح في باب البيع الفاسد من ان الروايتين في حق المدبر
واما في حق ام الولد ما تفقت الروايات عن ابي حنيفة انه لا يضمن البيع
والعصبية لانه لا يقوم لما ليتها **قوله** المم وبخلاف بيع المكاتب **قوله** جواب
عندي عن قياس ابي حنيفة نقل المكاتبة المفروضة من ملك الثاني الى
ملك الاول على بيعها ووجهه في النقل لا يفسخ الكتابة مطلقا كما
فصل بخلاف البيع **قوله** وانها تبقى مكاتبة بينهما **قوله** بخلاف القول

وهي مكاتبة له **قوله** قيل وهو جراه اذا بقيت **قوله** قوله هو يرجع الى قوله **قوله**
على ما ذكرناه **قوله** يعني في شرح قوله ويبقى فيها وراه **قوله** على ما يتبين
في قليل قبل ابي حنيفة **قوله** فيه بحث قالوا في ان يقال في قليل التوليد
قوله وهذا قولهم جميعا لان الاختلاف مع بقاء الكتابة **قوله** فيه انه ينبغي
ان يملكها عند محمد رحمه الله بالاقول من نصف القيمة ونصف بدل الكتابة
فليتأمل **قوله** لان الاختلاف **قوله** يعني بين ابي حنيفة وصاحبه رحمهم الله
قوله وفيها **قوله** معطوف على قوله وفيه الخيارات وقوله وفي الخيارات
معطوف على قوله في الرجوع **قوله** يعني الاول وترديد الاستسقاء **قوله**
فيه ان ترديدا لاستسقاء غير خارج عن الخيارات الملتزمة بالحق **قوله**
وان كان العبد بين رجلين **قوله** ليست المسئلة من كتاب العبد المشترك
واما ذكرها استطرادا **قوله** واذا دبر الى قوله وهو ان نصيبه كان قنا آه
قوله النصير في قوله نصيبه والضمير المستتر في قوله دبر ارجح ان الى قوله
للاخر في قوله كان للاخر الخيارات الثلاثة **باب** موت
المكاتب وعجزه **قوله** والمديون بالجرع عطف على كمالها **قوله** فيه مسأعة
لظهور انه معطوف على العضم **قوله** يعني اذا ثبت **قوله** يعني اقرار
المدعي عليه **قوله** وقال ابو يوسف لا يعجزه آه **قوله** سواء كان له وجه ام لا على
ما فهم من دليله **قوله** الم لان من عجز عن ادائه واحد يكون عجزا
يحين **قوله** فيه تأمل فانما اذا كان له دين يقيضه او مال يقدم عليه لا يسل
من الشريعة **قوله** لان دليله يوسف **قوله** يعني دليله المعقول **قوله**
لان تمام العقد بوقوع الفراغ عن استيفاء احكامه **قوله** ومن جملة
الحرية رفته عند الاداء **قوله** واستدل بذلك بالمعقول فان المقصود
من الكتابة عتقه وعتقه باطل فالمقصود منها كذلك **قوله** لا يطابق
المشروع للدلالة على انه استدلال بانه مدوب بالمعقول حيث قال المم لان
المقصود بالواو العاطفة والوافق للمشروع فيبطل الكتابة لان العقود
انما شرعت لاحكامها فيبطلان الحكم يلزم بطلان العقد **قوله** وهذا

الشيء لو ثبت بعد **اول** بل هو مستند بالبثوث في الحال على ما علمت **ولم** يجوز
ان يكون جوابا عما يقال ليس موت المكاتب كونه باقدا **اول** هذا لا يتخلو عن
بعد بعد قوله لا يطل بموت احدا المتعاقدين فكذلك موت الآخر فانه صحيح
في عدم كون المكاتب معقودا عليه اللهم لا ان يحمل على الكلام التذييل **ولم**
والحاجة الى ذلك بعد موت المكاتب ادعى **اول** الى في قوله الى ذلك متعلق
بقوله ادعى فاشاد بقوله ذلك الى البقاء والمعنى والحاجة الى البقاء ادعى
ولم الم او يستند الحرية باسناد سبيل الاداء الى ما قبل الموت **اول** فان
قيل من ان يخرج الجواب عن قول الشافعي شيء ثبت ثم يستند قلنا الاداء
ثابت في الحال فان اداه حلفه كاداه فيستند الى ما قبل الموت ويثبت الحرية
ليس بطريق الاستناد فهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترتيد واما
السبيل الى الاداء بيانية او نقول المراد من اسناد سبيل الاداء اسناد سببية
عقد الكتابة لانفسه هو موجود قبله لكنه ليس بسبب فان التعليل
ليست اسبابا عندنا في الحال بل عند وجوده شرط فاذا استد الاداء الى
ما قبل الموت فقامل راجعا الى شرح لانها في علم ان الاستناد ان ثبت الحكم
في الزمان المتأخر ويرجع القهر في حكم بثبوت في الزمان المتقدم
كذلك في التوضيح في فصل المأمور به نوعان **قوله** او يستند الحرية باستناد
سبيل الاداء فهو عقد الكتابة الى ما قبل الموت **اول** بثبوت عقد الكتابة
قبل الموت ليس بطريق الاستناد وهو ظاهر والحق ان جعل اضافة السبب
الى الاداء بيانية وقوله ويكون اداه خلفه آه دفعا لما يقال انه لم يجد
من الكتابة الاداء بعد الممات **ولم** ولم يقرض بان الكتابة ليس بحقوق
عليه **اول** ولعله لما لم يقرض لان ملالة مالكية اليد فانت بقبوت
ان لا مالكية للميت فلا فائدة في التقرض لوجعله باقيا حكما مشترك كما
لا يخفى والجواب بانها حصلت له بالعقد والتفصيل في النهاية **ولم** الم
ولا يبره حكمه اليه **اول** فيبحث **ولم** ذكر هذه المسئلة والتي بعد **اول**
وهي قوله وانما ختم مولى الى الم **ولم** لانه لو ترك عياله ميات انقضا **اول**

اي على مذهبنا **ولم** ما ترفقا الى قوله مات خرا والاولاء لنا ففقدوا بولاية
اول الصميم في مات ترفقا والمستقر في مات خرا راجعا الى الاب والضمير في
قوله بولاية راجع الى الولد **ولم** لان هذا اخلاف في الولا مقصود آه
اول لا يخفى عليك ان مقصود كل واحد من تينك الطائفتين قرار الولا عليه
فاحصاهم بالحقيقة فيه فلا يرد ان يقال يتصور الولا لمولى الام على نقد
بقار الكتابة قبل اتصال الاداء فلا يستقيم قوله وذلك يمتنع **ولم** لانقضاء
لانها وهو استغناء جرا الولا لما تقدم في المسئلة الاولى ان ذلك جرا لان
اول هنا مسامحة حيث لا يطابق تقليده للمعلن ظاهرا فانه جعل احتمال
جرا الولا لازما في المذعي وجرا الام في الدليل توجيهه وغير خفي **ولم**
رعاية الحق المكاتب **اول** ناظر الى قوله ما يجب رعاية **ولم** الم ولا يجوز ذلك
الغني من غير حاجة وللها شيء لزينة حرمة فعلى هذا لو باع الفقير
للفقير او الهاشي يذبح في ان يطيب لها عنده الا اخذ منه ما كالا يخفى **اول**
لان الحب ليس في نفس الصدقة **قوله** تقليل لقوله وكذا عندنا في قوله **اول**
وفيه نظرا لانهم ان ذلك تبدل ملك اليد لا يقبل المنع وكون مثله
بمنزله تبدل العين ايضا كذلك فان ذلك لجعله حلالا لطيبا للمولى
وهم يجعلونه حلالا بدون مثل هذا التبدل كما في بن السبيل اذا وصل
الى وطنه والفقير اذا استغنى فثله **اول** ولعل الاولى ان يقال آه
اول ان اراد انه لم يكن له ملك اصلا فهو لا يوافق المذهب وان اراد انه لم
يكن له ملك تام يكون عين الجواب المنظور فيه فليست امل **قوله** انما جنى العبد
فكتابة مولاه ولم يعلم بالحجاية لم يجعل تخارا للفقراء ويجب عليه قيمته **اول**
اي اذا كان قيمته اقل من ارش البغاية والآ فالويل عليه لا قبل من قيمته
ومن ارش البغاية ثم اعلم ان الصميم في قوله عليه راجع الى المولى **ولم** ي
كذلك اي وكما من عود الحكم الاصيل **اول** والافني ان يجعل الاداء
الي ما ذكر من المسئلة والتسبيه في عود الحكم الاصيل **ولم** وهو دفع الم
الى القيمة **اول** لا يخالف لما قلنا انفا ان الموجب الاصيل احد الامر

كان دفع الزينة وقد ينقل منه الى القيمة ثم اعلم ان قوله الى القيمة متعلق بقوله
قد انقل كتاب **الاول** قوله استدلالا بقوله
عليه السلام **اول** ويجوز جواب استدلالهم بعد سطور **ولم** فجعل العقب سببا
اولي لعمومه **اول** لا صوب بتدليل الاول بالقواب **قوله** بيان سبب التبع
اول لا يسببية سببها **قوله** ووجه الاستدلال ان الحكم انما ثبت على
مستق **اول** وانت جدير بان المراد من قوله واذا اعتقك ليس بملكه **الاول**
حتى يكون وجه الاستدلال ما ذكره **قوله** والجواب ان الاصل **اول** تامل
قوله واذا اعتقك لا وهي حامل **اول** اي ظاهرة الحمل كاي سيرة اليه **قوله** فان
كان الحمل ظاهرا وقت الاعناق **قوله** لانها المولود لذلك لم يتيقن بتمام
الحمل وقت الاعناق **قوله** لا يخفى عليك ما في هذا التعليل من عدم المطابقة
للعقل والظاهر ان يقول فلو لم يولد لم يولد في الامتصاص يحصل المطابقة **قوله**
ونقض قوله فاذا صار اهلا عاد الولاء اليه **اول** الظاهر ان النقص
على قوله اذا لم يتيقن بتمام الحمل وقت الاعناق يعقوب الحمل بتبعه **اول**
ولاوه فانه اذا جازت به اكثر من ستة اشهر لا يتيقن به فلجواب عن عدم السبق
فتأمل **قوله** لا الذي اراد **اول** الظاهر ان يقال اراهم **قوله** لانه انما اراد
اول يعنفه انما **اول** حتى اعتبر الكفاية الى قوله والنسب ليس كذلك
اول فيه بحث **قوله** قال المم الاختلاف في مطلق العتق وانما قال ذلك
اول يعني انما قال المم ذلك **قوله** التقصيب هو جعل الانسان
ومنه قولهم الذكر يعصب لانني **اول** والظاهر ان المصدر هنا بمعنى القفا
قوله وكل من ثبتت من جهة شئ ينسب اليه لانه علمه **اول** المستر في
ينسب راجع الى قوله شئ والصير في قوله اليه وفي قوله لانه راجعات
الى قوله من والصير في قوله علمه راجع الى قوله شئ **قوله** وصورة امرأة
اعتقت عبدا **اول** فكذلك الجواب في رجل اعتق عبدا ثم مات **قوله**
والابن هو العصبة دون الاب **قوله** فضلا ان يكون اقرب العصبية
لانه يورث الاخوة والاخت **اول** يعني مع الجد **قوله** ولو ان امرأة

اعتقت

اعتقت عبدا ثم مات **اول** او رجلا متوق عبدا **قوله** الا ان عقل جنلة المعق
على ايها لانه من قوما سبها **اول** من لانه راجع الى المعق على صيغة المنعول
فصل في ولادة المولات **قوله** وله ثلث شرائط احدها ان يكون
بمحمول النسب بان لا ينسب الي غيره **اول** من جواب بان لا ينسب الي غيره **اول**
او يتولد لولادة الى غير مولد الاب انما لم يعقل المولي عزايه فهذا الشرط
لا يوافق **قوله** والثالثة ان لا يكون عربيا **اول** فيه بحث فان الشرط الاول
يعني عن هذا **قوله** فان قيل من شرط العقد عقل الاعلى وحرية **قوله** فيه
بحث فان العقل والحرية ايضا يحتاج اليها في كل واحد من الصور واذن
الولي والمولي **قوله** فان مولات القبي والعبد باطلا **قوله** اما الصبي
فلانه ليس من اهل النعمة ولهذا لا يدخل في العاقلة واما فهو ايضا لا
يملك التزام النعمة الابان مولاه **قوله** يجب بان المذكورة انما هي
الشرائط العامة **اول** فيه بحث **قوله** المم ولا بد من شرائط الاوث
والعقل كما ذكر في الكتاب **اول** اشار به الى ما ذكره القدوري قبل هذا
واذا علم الرجل على يد رجل وولاه على ان يرثه ويعقل منه واعترض
الاتقاني على وجوب اشتراطهما في صحة العقد ولا يخفى على المتأمل في
اعتراضه لان القرابة متفق على بثوثها شرعا **قوله** بحيث يرتب عليها
الاحكام كحرمة المصاهرة ووجوب النفقة في مثل العمة والخالة وغيرها
اول وعقد الولاء يختلف في بؤته شرعا **اول** بحيث يرتب عليه الاحكام
اول فانها خلافة في المال مقصودا **قوله** الظاهر ان يقال استتلاف
قوله خلافة **اول** وخلافة الالة يشترط في هذا **قوله** معطوف على
قوله خلا في قوله وكلامه في الفصل واضح لا يحتاج الى تفسير خلافة وان
كان له وارثا **اول** وخلافة الالة فصح جلي **قوله** وهذا القول معطوف
ايضا على قوله خلافة سابق **كتاب** الاكراه **قوله** وتفسير
ان يحمل المرء غيره على المباشرة **اول** فيكون في قوله اسم لفعل **اول** مجاز **قوله**
وذلك المستلزم في عدم الرضا **اول** فيه ما لا يخفى الا ان يقال

الاستلزام بملاحظة بمقابلة قوله او يفسد لقوله ينتفي به رضاه اذ لولا له
يبقى المقابل وفيه ما فيه **قوله** لكن لا بد من تقدير لا في او يفسد به اختياره
اول لا يخفى عليك بعد ما ذكره وخفاء القرينة على تقدير لا قال الظاهر
المراد من قوله ينتفي به رضاه انشا الرضا فقط بدون فساد الاختيار
بقرينة المقابلة وانما لو تقرر من القسم الثالث مثل الاكراه يضرب سوا وطع
يوم على ما يخفى لعدم ترتيب احكام الاكراه عليه **قوله** الم فينتفي به رضاه **اول**
فقط دون ان يفسد به اختياره فانه اذا قيل الخاص بالعام ما عدا ذلك
الخاص **قوله** الم والذي قاله البعض ان الاكراه لا يتحقق الا بالسلطان
اول الفتوى في تحقوا الاكراه من غير السلطان على قولها **قوله** ومنهم
من جعله بيعا باطلا اعتبارا بالهاتك **اول** لا يخفى على من يعرف معنى
الهاتك ان هذا العقد لا يكون للسلطان **قوله** فكان لكل منهما الترخيص
بغير رضا صاحبه **اول** اذا كان باطلا لا ينعقد والتسليم في الانقضاء **قوله**
وبقي المشتري يراد المبيع على البايع من غير امتناع ولا يكون ذلك الا
اذا لم يخرج عن ملكه **اول** الضمين في ملكه راجع الى المشتري **قوله** الم جلا
ما اذا اكرهه على الهبة **اول** واذا اكرهه على الهبة والتسليم فلهية فاسدة
وان اكرهه على الهبة لا يترتب له المالك بعد ذلك ان علم والمكره حاضر فلهية
ان يجوز الهبة وتكون هبة طابع وفي الاستحسان لا يجوز ولو لم اكره
غائب بحيث لا يعود جازة الهبة قياسا واستحسانا **قوله** بناء على اصلنا
ان فساد السبب لا يمنع وقوع الملك بالقبض **قوله** هذا على احدي الروايات
وعلى الرواية الاخرى لا يثبت الملك بالقبض في الهبة الفاسدة على ما
ذكره العلامة الاتقاني في باب احكام البيع الفاسد فيجوز ان يكون
كلام الم مبتدئا على ملك الرواية وفي البرازية في كتاب الهبة ايضا
مستقل بالمقام فانه يتوي ما ذكرنا اذ فيها ترجيح رواية عدم ثبوت الملك
قوله والفرق الجوهري وفي البيع الفاسد بالعقد **اول** فيه بحث لان يعلق
الاستحقاق في البيع الفاسد ايضا بالقبض على ما ترقى احكام البيع الفاسد

الفاسد والبيع المكر عليه فاسد تام في جوابه ليظهر لك فان المراد ما
الاستحقاق في اصل الوضع وقد صرح به في بعض الشروح ونية عليه الم
بقوله على ما هو لاصل لا يخفى عليك ان الاكراه اذا كان على البيع الفاسد
ينبغي ان يكون حكمه حكم الهبة المكر عليها الا ان يقال البيع في اصل
يرتفع به الاستحقاق وعدم الاستحقاق لغرض خيار الشرط والشرط
لا يرفع وهذا هو الصحيح **قوله** الم لانا الاستناد الى وقت قبضه **اول** اي
استناد ملك المشتري قاله في الشريعة في شرح الوقاية فيستند اليه
العقد لا قبل ان ينفذ وفيه ما لا يخفى **قوله** وقال الشارحون وان ضمن
المشتري يعين في صورة الغضب وما عرفت المحال لهم على ذلك
اول لا يقال المحال هو قول الم لانه ملكه بالزمان فان المشتري في صورة
الاكراه يملكه بالقبض لان قوله ملكه مجاز عن يقر ملكه بحيث يساق اليه
ذهن كل احد لوضوح القرينة فلا يكون حاملا على العدو على المبيع الواسع
ثم اعلم ان لفظ ما في قوله وما عرفت نافية **فصل** **قوله**
لقيام المحرم فيما وراها **اول** الضمين وراها راجع الى الضروة في قوله
انما يلح عندا الضروة **قوله** حتى لو خاف على ذلك **اول** اي النفس والعرض
قوله لانه ذلك نصيب المقدار لا رأي **اول** هذا ناطر لقوله ولا مقبلات
قد رتب في ذلك ادنى الحد **قوله** فصار الترتيب حراما **اول** فكل الفعل
واجبا والمباح ما استقر طرفاه هف وان اراد انه قد ينقلب واجبا فلا
يبقى ذلك فيما نحن فيه ان الذي فرضناه سبب الاباحة هو سبب الوجوب
بعبينه وجوابه المنع فان الاباحة اصلية حيث لم يتناول النضر المحرم
قوله فجاز ان يكون المراد بها هذا الميسر القليل **قوله** فيه مسامحة **قوله**
وجاز ان يكون لا يثار بلفظ يحتمل معنيين **اول** قد يكون الاكراه على
سوء الصنم او الصليب مثلا فلا يصح التوبة لهذا المعنى فيه في احكام القرآن
قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا اكرهه الكفار ان يشتم محمد صلى الله عليه وسلم
فخطب اليه ان يشتم محمد اخر غيرهم فلم يفعل وقد شتم النبي صلى الله عليه وسلم

د

كان كافرا وكذلك لو قيل للشيخ هذا الصليب فخطب بآله ان يجعل السجدة
 فلم يفعل وسجد للصليب كان كافرا فاذن اجابوه على التوبة ولم يخطبوا به شي
 ففعل ما اكره عليه او قال لم يكن كافرا اذا كان قلبه مطمئنا بالاسلام انتهى
قوله على المعنى الثاني **قوله** يعني هذا التوريد والتسوية بين كونه موربا
 اوضحه في التورية بالمعنى الثاني لا الاول فانه لا يمتنع **قوله** لان ادبي دعا
 الامر لا باحة فيكون اجرا ككلمة الكفر مباحا **اول** فيه بحث فانه قد يكون الكا
 للشيخ قال العلامة النسي في اول كتاب الطلاق من الكافي في الامري
 لا ينبغي للخط فان الخطور قد يرخص بصيغة الامر حتى لا يقع في مخطو رفته
 كلغث في الميز و قطع الصلوة الى آخر ما ذكره هناك فلم لا يجوز ان يكون
 هناك ذلك فليست امل فان الكلام بحال **قوله** لان التكرار ليس بشرط **اول**
 نعم الا ان عدم طريان منافية شرط وهذا قد طره والجواب ان الكلام
 الثاني وجوده بمنزلة عدم **قوله** واجب بان في الآية تقديم وتأخير
 وتقديم من كفر بالله من بعد ايمانه مشرح بالكفر صدرا الى قوله الا
 من اكره وقلبه مطمئن بالايمان **اول** يعني لان الاستثناء ما ذكره
 لم لا يجوز ان يكون من قوله تعالى افعلهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم
 لكنه فصل استدلت ببعض التفصيل واستجيز بان اعتبار التقديم
 والتأخير خلاف الظاهر لا يصار اليه لا لادليل **اول** كما في شهرور الشهر في حق
 المسافر والمرى **اول** لا يظهر ان يقول كما في صورة العفو فان الحكم فيما
 ذكره ليس معدوما بل متراجع نعم هو معدوم الآن **قوله** وفيه نظر
 لان المراد بالعلية ان كان هو المصطلح فذلك مستغنى التعلق **اول** ذلك في
 القلة اعاد معنى وحكا دون العلم اسما ومعنى كما فصل في الاصول **قوله**
 وعن هذا ذهب ابو بكر الرازي الى ان الامر في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 تعازي الله تعالى عنه ان عادوا بعد انما هو على وجه الاباحة لا على
 وجه الايجاب ولا على الذب بروي القاض في تفسيره بهذا اللفظ فقد
 بما ظلت وكذا غيره من المنسب فلا مجال لما ذكره الم من التاويل المختلف

فان عادوا فعلا للاحقة **اول**
 قال في احكام القرآن **قوله**
 النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم

م

قوله ولكن الكلام في اجرا كلمة الكفر مكرها لا في الكفر **قوله** اجرا كلمة الكفر كفر
 وان كان مكرها غايته انه لا يثبت حكم الكفر عليه ولذا قيل الاقرار ركن
 زائد والتفصيل في الاصول **قوله** والجواب ان دليله **قوله** فيه بحث **اول**
 ونسب شيخنا ملا الدين عبد العزيز الى السهو **اول** يريد الامام العلامة
 قوام الدين ابي عبد الله محمد بن محمد الكاكي مصنف معراج الدراية في
 شرح الهداية **قوله** ومنع صلاحته لذلك **اول** اشار بقوله لذلك الى قوله
 صلح الله من حيث الاتفاق **اول** والتلفظ قد ينفك عنه في الجملة كما في
 اعتاق الصبي والجون **قوله** فيه تامل فان الذي يمتنا بوث الاعناق لا
 في ضمن الحكم كما اذا ورث القرب **اول** فكيف يكون المكره معوضا عما
 التمه بما لا تعلق له به اصلا **اول** وكذا طعام الغير ومنافع البضغ لا
 تعلق لها بالمكره فالاستدعاء ولعله لذلك يادر الى التسليم **قوله** بخلاف
 ما اذا كان العبد موهونا فاكراه التام من على اعتاقه فانه يجب على العبد
 السعاية **اول** ان ثبتت الرواية في هذه المسئلة فلا كلام ولا ينبغي
 ان لا تجب السعاية على العبد بل يكون ما ضمنه المكره للمكره مضادا لالعبد
 فليست امل **اول** ولا يتعلق بحق الغير **اول** اراد من الغير الورثة او الدائت
 في الميراث والاداء الموقوف في الرقن **اول** نظير الجواب فيما اكره على عتق العبد
 في حق وقوع الطلاق **قوله** لا يظهر ان يقول في حق وقوع المكره عليه وجوب
 المكره على المكره **قوله** فيفسد به الاختيار **اول** استجيز بان الفقه هنا ليست
 في محلها فالاحسن تبديلهما بالواو **قوله** بيان لما يعمل في الاكراه وما لا يعمل
اول بيان في الاول التزاما وفي الثاني صريحا **اول** فان اتفق في موضع
 لا يمكن من ذلك فهو نادر لاحكم له **قوله** قال الاتفاق في الاكراه من غير
 السلطان لو كان في غير المصراعين بالاجماع انتهى فقوله الشايع فان اتفق
 في موضعين ينبغي ان يكون معناه حينئذ في موضع من المصراعين **قوله** الم
 واذا اكرهه على الردة لم يقر امراته عنه **قوله** قال العلامة الزيلعي
 هذا اذا قال لم يخطب بآله شي ونويت ما طلبت مني وقلبي مطمئن بالايمان

فانه لا بين امرية ديانة ولا قضا لانه لم يقر على نفسه بوجود المخلص واجابة
ما طلب منه في ماله الاكراه من خضله دون غيرها من الاحوال الحق لا يخطئ بانه
انه لو اكرهه العدو على كمال الكفر لاجري على لسانه وقلبه مطمئن بالانكاف من
ساعته لانه رضى باجراء كلمة الكفر على لسانه من اكراه فصار نظيره ما لو نوي
ان يكفر في وقت في المستقبل انق وفيه بحث **قوله** ويجوز ان يجعل كلامه
دليلين احدهما **اول** لا فرق بين هذين الدليلين في المعنى بل في اللفظ **ثاني**
كما لا يخفى **قوله** وكان هذا اسنانه الى ما قاله الامام ابو منصور المارديني
اقول فيه بحث خلفاء الاسنانه لظهور ان هذا الكلام مستقيم على تقدير ان
يكون الاقرار كما فان الحكم به اذ هو الظاهر لنا وليس في كلامه ما يدل على
شرطية الحكم **كتاب** **الحجر** **قوله** وهو من كونه شفقة
على خلق الله تعالى وهي احد قطبي المديانة والاخر التقيض لمراد الله تعالى
وهو في اللغة عبارة عن المنع **اول** قوله هو في الموضعين راجع الى الحجر وقوله
هي راجع الى الشفقة **قوله** وكذا ذكر شيخنا في شرحه **اول** اراد الكافي **قوله**
يعني ما رددت من هاتين الشفقتين والضر **اول** الاول عندني هو تقييد الضر
لما تحضر او ما رددت بين الشفقتين والضر ونفاذ طلاق العبد لا يضرنا
لما يستحقه المم من هذا العزم **قوله** فانه يوجب لاعدام من لا اصل
اول فلا ينفقد **قوله** في حق الصغير والمجنون دون العبد **اول** في البعض
كالطلاق دون البعض كالعاق **قوله** لانا اعتبارها حال كونها موجودة **قوله**
لا يخفى عليك ان موجودة مفعول ثاذا للاعتبار ايا اعتبارها مفيدة للحاكم
بالشرع ومعنى الوجود ما يترتب عليه لانا والاحكام **قوله** فيمكن ان يجعل
القول الموجد بمنزلة المعدم **اول** لم يبين تماز كسبب شرطية القصد
في اعتبارها موجودة شرعا **قوله** فلا بد من القصد **اول** السؤال انه لم
يكن بد من القصد **قوله** قال والصبي والمجنون لا يسمع عقودهما اراد بعدم
القصد عدم النفاذ **اقول** وانا اريد بالصبي والمجنون الصبي الغير العاقل
الفلوب لا يحتاج الى ما ويل عدم القصد بعدم النفاذ ويخلص كلام المم

قل

علي وقته التكرار **قوله** باعتبار ما فقه الاخلاق **اول** اي وجودا وعدما **قوله**
لكن لا وفق له على عدم التوافق على اعتبار بلوغه حد الشهوة **اول** يعني
ان الطلاق ليس من ملك المصالح التي توقف عليها في الحال **قوله** وقوله ان
التفاسييا بيان لتفريق الافعال على الاصل المذكور **قوله** فيه بحث
باب **الحجر للفلسا** **قوله** واجب بانه قال مخاطبة **اقول** **قوله**
الاولي ان يقال المراد مخاطبة في حق تصرف يقبل بماله اذ الكلام فيه يخرج
اذ لا مال ولا خطاب فيه **قوله** لسقوط الخطابات المالية **قوله** فيه بحث
قوله ومعناه ان القاضي ان حجر على السفينة على رايها **قوله** الصبر في رايه
راجع الى القاضي **قوله** فصار محلا **قوله** يعني في فصار تقييد لقضاء محلا
قوله وتسامح عبارة في الجمع بين الادب وحس ظاهر **اول** اراد بالادب ما
المديونة فيه فراحق **قوله** سلمناه ككتمان كرايه اذ في ما ينطوي عليه
اول المطلق بصرف الى الكامل كاسلف من الشايع في واخر الحقيقة كسا
وجوابه ظاهر فانه مذكور سند المنع هنا ويكفي الاحتمال فيه **قوله** او كان
حاسرا **اول** فيه بحث **قوله** واستدل على الجواز والتوقف بقوله لانا كن
آه **اول** هذا التمايز على الجواز فقط ثم المراد من قوله الجواز الانعقاد
قوله بل احتراز عن قولها في سائر التصرفات **اول** فيه ما فيه حيث لا يظهر
وجه الاحتراز عن قولها في سائر التصرفات بل هو احتراز عن قول الشك
ليس الا كما يدل عليه بصره بخلاف الشايع **قوله** الاول ان السفينة
في مئنه واعتورقة لم ينفذ القاضي **اول** اي لا يجعل اعتاقه عن كفارة مئنه
لانه لا ينفذ اعتاقه اصلا فانه نافذ ويجب عليه السعاية وعلى السفينة
الحانت الصوم كالمعسر اذا حنت في عيونه وظاهر عن امره **قوله** والقبيح
فيه ان يقال لقصد اللعب به **قوله** فيه بحث ان هذا المعنى لا يوجد
في السفينة ولا بد من الاشتراك **قوله** والباقي على ملك المولى لا يستوجب
المولى عليه دينا **اول** ولا ينفذ بالمكاتب لكونه على خلاف القياس على
ما مر تفصيلا **قوله** الا انه جعل ههنا سببا قبله ضرورة **اقول** اي ضرورة

اذ لا يقع السب بعد زوال الاهلية فانها زوال الموت **ولم** لان ضرورية
 الكساح **اول** والظاهر انه يستبره الى الدلائل السابقة بحوز الكساح وصحة
 تسمية مقدار زهر المثل وطلان الفضل **ولم** وبهذه المسئلة اعتضد ابو
 محمد الله **اول** قال لا نافي لكمها يقولان السفة ليس معيار بهذا الطريق
 لان السفة المعتاد لم يحصل له نوع عرض صحيح كان او فاسدا وليس في
 الطلا وقبل الدخول على وجه لا يصل اليه لذة او راحة عرض وبعد الدخول
 ان يحق عرض كنهه محصور لا يتصور فيه المجاوزة حدة والسفة مجاوزة
 عن الحد في كل بابا ويقال بانه لا يمكن رده بعكس السفة لان طريق رده
 ان يلحقه بالهال والهاذل والجاري في هذا سواء انتهى وفيه تأمل **ولم**
 قال صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله كل ذاق مطلقا **اول** العسيلة النساء
قوله فلا يلزم اقراره شيئا الا في الولد **اول** في غاية البيان ثم لا يصدق
 السفة في اقراره بالنسب ان كان رجلا في اربعة اشياء في الولد والوا
 والزوجة ومولى العتاقة وان كانت المسعدة امرأة فانها يصدق في ثلثة
 اشياء بالولد والزوجة ومولى العتاقة فانها فتنية لما بينهما من المحام
 الا في اربعة مواضع **ولم** يعني سوي الوضعية حيث علم حالها **اول** نكر
 الرشد وهو باطلاقة يتناول القليل والكثير **ولم** وللمعظم لا يمنع مستندا
 بانظر المطلق الى الكامل **اول** ومن اصح في ماله **اول** وكذا من اصح
 دينه دون ماله كالمغفل فما ذكره ينقض به فاما **اول** ورد بان ذلك
 لمسعى المال **قوله** وبحوز ان يقال يفهم منه المحر ايضا بطريق الدلالة لولام
 بعدا منع كاسبق من دليلها **فصل** في حق البلوغ **ولم** الم
 وبني الحكم للشيخ **اول** في بحث **باب** المحر سبب الدين
ولم فلا يترك الاعلى للآذ في **اول** في بحث ولعل العبارة فلا يكتب
 وقوله فلا يترك سهو من الناسخ **ولم** وانما يكون الاول اعلى ان لو كانت
 في شخص واحد **اول** في المحر **قوله** ولو لم يكن اعلى **اول** من ضرر الدين
قوله وهذا لا اهلية اعلى من المحر فيكون اعلى من ضرر الدين **اول**

اول في بحث **ولم** الم ولانه تجارة عن تراخا **اول** قال الله تعالى ولا تاكلوا
 اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراخ **قوله** الم ولكن يحل
 حتى يبيع **اول** فان قيل المحر ايضا لعدم الرضا كاسبق في الاكراه فلا
 يصح البيع قلنا المحر لقضاء الدين بما يختاره من الطريق فلا يكون اكراه
 على البيع فليتاقل **قوله** الم ودفعنا الظلم **اول** فان قضاء الدين واجب
 عليه والماتلة ظلم **قوله** الم والمحر لقضاء الدين بما يختاره من الطريق
اول لكنه يخالف لما سبق انما من قوله ولكن يحل حتى يبيعه في دينه
 والامر **قوله** الم فلا يكون شروعا **اول** لكنه مشروع بالاخضاع فلا يصح
 البيع **قوله** لان التسمية تدعي قوله **اول** في بحث **ولم** يؤخذ بضمانه
 قبل قضاء الديون **اول** في بحث **ولم** قال في المغرب وهو خطأ **اول**
 ويوجه هنا بانه على سبيل الارذ واج كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ارجع ما حورات غير ما ذوات **قوله** والذات الرجل لا يلزم المديون
 لاستلزامها المخلوق بالاجنبية لكن يثبت منية يلزمها **اول** يعني
 لاستلزامها الملازمة المخلوق آه والصير في ملازمها راجع الى المديون
ولم والجامع بينهما انه عقد معاوضة **اول** في بحث بل العلم بالجامعة
 هي العجز عن التسليم وقوله وهذا لانه عقد معاوضة آه بيان صحة القياس
 فليتاقل **قوله** ويوضع ذلك ان موجب العقد ملك الثمن وهو يملك به
اول الصير في قوله به راجع الى العقد **كتاب** الماذون
قوله وفي الشرع فك المحر واسقاط الحق عندنا **اول** لا يخفى عليك ان اذن
 الصبي والعق ليس فيه اسقاط الحق وسيجي تفصيله ثم اعلم ان قوله واسقاط
 الحق عندنا كالتفسير لقوله فك المحر **ولم** كما اشترنا اليه **اول** يعني بقوله
 صح الم آه **ولم** ولهذا لا يرجع بالحقة من الهدية على المولي **اول** قال
 صاحب الهداية في اول الوكالة ان وكل صبيًا بمحر عليه يفعل البيع
 والشراء او عبدا بمحر عليه جاز ولا يعلق بهما الحقوق ويعلق
 بموكلهما **قوله** وهذا لان اول يقرق يباشره العبد الشري **اول** بل

اول تصرف ياشه مواجزة نفسه والجواب انه عند المضم فان مواجزة نفسه غير
 جائزة عند في احد قوله على ما ينبغي ان تعلم ان قوله هذا اشارة الى قوله صح
 كونه **قوله** والرقبي بالضر لا يتفاوت **قوله** فيه بحث **قوله** انا الناس
 يعاملونا لعبدين علمهم سكوت الموت **قوله** اقول لها ان تقول ذلك بحاقه
 المعامل حيث اخترت بحرها السكوت ولم يسأل من المولى ولذلك نظر **قوله**
 وليس للمولى ضرر متحقق لان الدين قد يلحقه وقد لا يلحقه **قوله** اذ كان الحق
 الدين غير متحقق كان الضرر في حق الناس ايضا متوقفا فكيف سيقطبه الحق
 الثابت للمولى على العبد لا بد من التأمل **قوله** وقيل فيه نظرا لانه لا كلام في
 ان تكاح الرقيق **قوله** وعندنا ان النظر غير وارد لان كون السكوت
 اذنا كان لاجل دفع الضرر فبحث في الضرر بقى على القياس ولا يجعل اذنا
قوله اذ ذلك تصرف في ملك الغير وهو لا يجوز **قوله** لا يقال فينبغي ان لا يجوز
 المحر بعد الاذن لان المتصرف في ملك الغير لما كان اذ كان للغير ملك
 وفي المحر بعد الاذن ليس كذلك تأمل **قوله** واجيب بان الاذن فيه
 تصرف **قوله** يعنى لا يتم انه فك المحر واسقاط الاذن بل هو توكيد وانما
قوله فليس السؤال واردا **قوله** السؤال معارضته فإلم يظهر قوة هذا
 الدليل لا يدفع السؤال **قوله** لعدم ولائته عليه **قوله** فلا يمكن حمله على
 الاستخدام اذ لا ملك له فيه **قوله** لانه لو كان عليه دين قليلا كان او كثيرا
قوله قال العلامة الزيلعي وهذا مشكل فان الدين اذا لم يكن مستغرقا لزم
 ولما فيه لا يمنع الدخول في ملك المولى باجماع اصحابنا حتى جاز لكونه
 عقولية يد وكيف يقصور هذه المسئلة على قول من يتاقي هذا وانما
 الخلاف في المستغرق فتعد الي حقيقة يمنع من حوله في ملك المولى عند
 لا يمنع انهي **قوله** قل الدين وكثيرا **قوله** فيه بحث **قوله** بخلافه في الكتابة فان
 يؤدى **قوله** فيه نوع تأمل فانه اذا كان مديونا لا يجوز الكتابة الا ان
 يكون ارتكابا للدين بعد الكتابة وفيه وجه آخر فذكر **قوله** وهذا
 اشارة **قوله** ولعل الاولى ان يكون اشارة الى يعقل الدين برقبته **قوله**

الذي دفع القرضا **قوله** يعنى الضر المحل بتعلق الدين برقبته **قوله** قل وليس
 بواضح لانه لا دليل **قوله** وفيه بحث فانه تدور الشري بعين بوضعه **قوله**
 ومعنى هذا الكلام **قوله** فيه تأمل **قوله** والجواب لا ولا على مذهب **قوله**
 رحمه الله وهو مخصوص بما ذكر المعترض والثاني عام لكننا نأستقيم على
 مذهبنا **قوله** اقول قوله الاقل اراد به ما تقدم بستعة اسطر تخنيا وهو قوله
 واجيب عنه بان المراد به مبيع قبضه **قوله** وقوله بما ذكر المعترض اراد به ما
 تقدم بستة اسطر تخنيا وهو قوله على انه مخصوص بما اذا قبض مبيعا **قوله**
 وقوله والثاني اراد به ما تقدم باسطر وهو قوله بل الواضح **قوله** ولا
 سبيل لم **قوله** ياخذ كسبه **قوله** فلم يكن راضيا ببيعه **قوله** اذا علم انه يبيع
 ثانيا يكون راضيا به **قوله** فكان كاسب غير منتزع **قوله** ظاهر السبيل كسب
 يدل على اختصاص القليل بالهبة وفيه بحث فالحق يقيم للفقير كسبه ايضا
قوله ومعناه انه ان ياخذ الضربة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ما لزمه
 الدين **قوله** اقول قوله بعد ناظر الى قوله ان ياخذ **قوله** المم وان يا بعه الذي
 علم بحره **قوله** لفظة ان للوصل **قوله** وصار كالغصبة قال المولى لو اذن لعبد
 المصوب **قوله** الاولى ان يقول لو غصب العبد المأذون بقى الاذن
 على ما كان اذن لا خلاف في صحة الاذن بعد الابا حتى يحتاج الى دليل
قوله المم وشاركنا انا اخذ المولى كسبه من يد **قوله** مخالف لما سبق في
 المضاربة **قوله** فان سلمنا لكن المانع متحقق **قوله** يعنى المانع عن ثبوت
 الملك **قوله** وليس يصحح لانه معطوف بالمعطوف عليه **قوله** فيه بحث
 فانه معطوف على قوله بخلاف ما اذا حاق به يعنى ان مسئلة المدرك
 ملتبسة بخلاف هذا باعتبار جزئها الثاني بخلاف بيع المريض باعتبار
 جزئها الاول **قوله** او كان البع مثل القبر **قوله** يفهم هذا بطريق التلا
 قلت ذلك اوجه من حيث اللفظ بالغرب دون المعنى لان المهرم **قوله**
قوله ويفهم منه جواز بيعه للاجنبي مثل قبته **قوله** لا يخفى **قوله**
 ولا يرد بيع المريض من وارثه **قوله** بل يريد بان يقال اذا جاز بيع

لما دوننا لا يجنب بالحابة ينبغي ان يجوز بيع المريض من وارثه لها وبذلك
 ايضا فاجاب بقوله بخلاف ما اذا باع المريض من الوارث بمثل قيمته حيث
 يجوز فكيف بالحابة **قوله** والظاهر عدم الوألي قوله وفي كلامه
اول فيه بحث **قوله** فافترا قال المولي والمريض **اول** الظاهر ان يقال
 اي العبد والمريض **قوله** واما علي رواية صاحب الكتاب **قوله** يعني العبد
قوله لانهم يستعملونه **اول** وعلى هذا ففي التعليل الذي ذكره الم
قوله فاذا حل ضمنوه **اول** فيه تأمل **قوله** ولحيث من ذلك بان حقه
 يخصه **اول** قد علم هذا الجواب لمسبق في آخر الصحيفة السابقة وتكرار الافادة
 الفرق مع الوحي **قوله** ولعل الصواب ان يقال قوله ولا محابة في البيع
اول فان قيل كيف يدفع بهذا الذهاب فائد **قوله** ولا محابة قلنا
 لان الوصول لا يستلزم القبض فانه يكون بحضور الثمن والتحلية بينهم
 وبينه فليتا مل **قوله** بدليل قوله والثاني **اول** دلالة لا يخلو عن خفاء
فصل واذا اذن وليا لصبي **قوله** والصبي الذي يعقل الفتن
 اليسير من الفاحش **اول** الظاهر ان يقول الذي يعقل ان ابيع ما لي للملك
 واشرأب جالب له وعرف الفتن اليسير من الفاحش لانه اقتص على الثاني
 بناء على انه يستلزم الاول **قوله** وكذا الوصية على صلي بعق قلب يمتتها
اول الصبر في صحته راجع الى الوصية **قوله** مع تصرفه بنفسه **قوله**
 ان لم يكن مضره من كل وجه فلا ينفق بالطلاق والعاق **قوله** وتقر
 ان بقاء ولايته **اول** وعندنا انه جواب عن ثاني دليل الشافعي بمنع المنا
 بين كونه وليا وموليا عليه مستندا بان كونه موليا عليه لا يستفاد المصلحة
 بطريقين **اول** لا للغير فليتا مل **قوله** لاستيفاء المصلحة بطريقين **اول** لتعليل
 لقوله للنظر **قوله** ولا احتمال تبدل الحال **اول** معطوف للنظر **قوله** الى
 آخره كذلك **قوله** يعني يقدم ذكره **قوله** لكن يريد عليا ان التميم ليس
 بمستقيم فان المولي يجوز عن التصرف في مال العبد **اول** هذا م
 من الشارع فلا من شروحه بما مع الصغير قل له اولنا وما خالف **قوله**

وبان دين الصبي كونه حرا يتعلق بذمته **اول** يعني فقط **قوله** ودين العبد
 يتعلق بكسبه **اول** يعني يتعلق بكسبه ايضا اي كاتعلق بذمته لان ذمته
 ضعيفة بخلاف الصبي الحر **اول** ولعل خلاصة الجواب الثاني مع دلالة
 الكلام على التميم والآ فلا يظهر صلاحية الجواب **قوله** والمولي اجنب منه
 انا كانا الذين مستقرا **اول** هذا مسلم اذا كان مستقرا لرقبه ايضا
 اذا لم يكن كذلك فانه كلام وفيه الكلام **كتاب الغصب**
قوله ايراد الغصب بعد الاذن في التجارة لوجوب احدها ان الغصب
 انواع التجارة ما لا **اول** ويجوز ان يقال انفاذ تصرف الغاصب يكون بالاذن
 كنفان تصرف الماذون لان في الغصب بالاذن اللاتق وفي الماذون
 بالاذن السابق فيكون بينهما مناسبة او يقال ذكره بعد لما بينهما من التقا
 فان العبد الماذون يتصرف في مال الغير باذنه والغاصب يتصرف فيه
 لابانته **قوله** فكان ذكر النوع **اول** فيه بحث **قوله** الا انه قد علم الاذن
 في التجارة **اول** هذا الاحتياج اليه بعد ما بين وجه تاخر الماذون من الحجر
قوله وفي الشريعة اخذ مال اسقوم محترم بغير اذن المالك على وجه نزيل
 يد الى قوله ومرة الاختلاف فظهر في زوائد الغصوب **اول** قال
 الامام الزليحي حتى لا يضمن الغار واذا الغصوب انا هلك بغيره قد عدم
 ازاله يد المالك ولا ما صار مع الغصوب بغيره كما اذا غصب دابة
 فبقيت اخرى وولدها لا يضمن البائع لعدم التصنع فيه وكذا لو غصب المالك
 عن مواسيه حتى ضاعت لا يضمن لما ذكرنا ولعدم اليد المطلقة كقول
 في فتاوي قلبي خان مسئله بخالف هذا الاصل فانه قال لو غصب عجولا
 فاستهلك حتى يسب ابن امه قال ابو بكر البجلي رحمه الله يضمن قيمه العجل
 ونقصان الام ولم يعقل في الام **قوله** والثاني اما ان يكون مسئله
 اي يكون ما يضمن بمثله **اول** فيه بحث لاقتضاء الى الدور **قوله** لا يجوز
 ساقط العبرة في الزبوات **اول** وفي لطايف الاشارات ضمن الجيد بمثله
 لا يردي رعاية للمثله **قوله** المم وقال ابو يوسف الغصب **قوله** وفي

شرح الوقاية لصدر الشريعة مذهب أبي يوسف عدل اذا لم يثبت شيء من نوعه
 في يوم الخصومة والقيمة تعتبر بكثرة الرغبات وقتلها وفي المردوم هذا
 مستقذرا ومتعسرا ويوم الانقطاع لضبطه وايضا لم ينقل وعند عدمه
 لا قيمة له انتهى ويمكن ان يجاب عنه بما ذكر في النهاية حيث قال وحد الانقطاع
 ما ذكره ابو بكر البجلي هو ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد
 البسوت وعلى هذا انقطاع الدرهم انتهى **قوله** الم لا لم مطالب لقيمة **قوله**
 فيه بحث فانه مطالب بالعين اذا كانت قائمة على القول الا في الذي
 لا مثله على الحقيقة هو الله تعالى **قوله** اذا الاجسام متماثلة ليجازي الجواهر
 الفردية والمجردات غير ثابتة **قوله** وذلك بالعدد ديات المسفاوته قوله ثانيا
 بقوله ذلك في الشيء في قوله ان معناه الشيء الذي **قوله** قيل وانما اقص
 على الكيل ولم يقل والموزون لا من الموزونات ما ليس بمثل وهو الذي في
 تنقيصه ضرر كالصع من القمم والطشت **قوله** الا ان بينهما فرقا فان التبر
 والتغير مختلفان من لاصل والقيمة والطشت المعولان من اصل واحد
 كالقطن فان اختلفا فيها ليس الا لاختلاف الصنعة **قوله** ولعمري ان
 يقدم هذا القسم **قوله** وانما تقدم الم ما تقدمه اهما ما كثر الخلاف فيما
 يتعلق به وكون الكتاب من الخلافات قائل **قوله** كان انساب **قوله** لانه من
قوله لم ويظهر ذلك في بعض الاحكام **قوله** منها لابرار عن الضمان
 حال قيام العين بيمين حتى لو هلك بعد لا يجب الضمان ولولا ان الواجب
 الاصل في القيمة لما وقع ذلك ومنها لو كفل بالغصب بيمين ولو لم يكن الضمان
 ولعبا لكان كفالة بالعين وهذا لا يقع ومنها انه لا يجب لزكوة على الغاصب
 في نصاب في يد الغاصب اذا انقضى ذلك النصاب بمقابله وجوب
 المصوب حال قيام المصوب كذا ذكر في النهاية والمجرب ان ما هو عليه
 ان يوجد فله بثقة الوجود في الحال والقيمة كذلك **قوله** ورد القيمة بغير
 خلفا لانه قاطر **قوله** يعي لا نثرها لقيمة قاصر **قوله** لا يجب عليه لزكوة
 اذا انقضى النصاب بمقابله وجوب قيمة المصوب **قوله** كما اذا انفق

بالدين **قوله** قيل والتجديح **قوله** القائل هو الايتاني **قوله** لان المصير الى الحلق
 انما يكون عند عدم القدرة على الاصل وليس كذلك **قوله** رده العلامة الزهري
 وقال كونه لا يصار اليه مع القدرة على رد العين لا يدل على انه ليس باصل
 كالظهر مع الجمعة فان الظاهر هو الاصل والجمعة خلف عنه ولا يصار اليه الا
 عند العجز عن اقامتها الى ما عباره ولك ان تقول ثبت ذلك على خلاف
 القياس بالنظر فيقتصر على موده **قوله** وعن مسئلة الكفالة ان الكفالة بالاعيان
 المضونة بنفسها صحيحة **قوله** وانت خبير بان يجوز ان يجاب عن هذه
 المسئلة بما اجيب به عن مسئلة البراءة **قوله** وقيل المذكورة الذخيرة جواز
قوله يعنى لو قضى لا تقوم بجوز **قوله** والمذكورة الكتاب جواب الى افضل
قوله يعنى لا افضل هو التوفيق **قوله** الم والغصب فيما ينقل ويحول **قوله**
 والغصب مبتدا وقوله فيما ينقل خبره **قوله** لان الغصب حقيقة **قوله** اول تقليل
 لقوله الغصب كان فيما ينقل ويحول لا في العقار **قوله** الم فاذا غصب عقارا
قوله اطلاق لفظ الغصب كان فيما ينقل ويحول لا في العقار هنا يجاز
 على سبيل المسئلة **قوله** الم لتتحقق اثبات اليد ومن ضرورة ذواله المالك
قوله هو لتقليل قول محمد لا لتقليل قول الشافعي فان عنده يتحقق الغصب
 باثبات اليد بدون ازاله اليد من جانب الشافعي لا لان ازاله فانه يكفي
 في الغصب باثبات اليد الباطلة كما تقدم **قوله** الم ولها ان الغصب باثبات
 اليد بازاله يد المالك بفعل في العين **قوله** وليس ثم عجز ياتي دليل ثبت
 كون ازاله يد المالك بفعل في العين ومضى ثبت بل مفهوم ازاله اليد
 في اخراج المالك الظاهر ويجوز ان يقال الواجب ضمان المحل فاذا لم يكن له
 فعل في المحل بل في ملكه لا يجب ضمان المحل **قوله** الم وهذا لا يتصور في
 العقار **قوله** المحض ان يقول انما يضمن فيه لا تشقار اثبات اليد قائل
قوله اي بسبب ذلك **قوله** فيه تامل فان السببية عتق ظاهرة انها لا تصح
 او للصاحبة **قوله** فاذا لم يكن للمالك بينة يحق الغصب **قوله** فيه بحث
قوله لو اقام البينة **قوله** يعنى المالك **قوله** على المالك لنفسه **قوله**

يد المالك كذا في شرح الكافي
 وقال لا كذا وكان
 المتكلم باثبات
 ازاله

يعني بعد الشهادة والقضاء **ولم** لان النقصان حصل من قبل الغاصب
نقله الى هذا المكان فكان له ان يلتمس القصد ويطالبه بالقيمة **قوله** الضمير في
نقله يرجع الى الغاصب والضمير في له يرجع الى المالك المتقدم ذكره والضمير
في بطالته يرجع الى الغاصب **ولم** قاله رحمه الله عنه وهذا عندها ايضا
قوله الظاهر بتقديم ايضا على قوله عندها **قوله** لكنه سبب حيث **قوله** اي كنهه
حصل او لكن المحصول **قوله** واصله حديث الشاة المصلية **قوله** سبب حيث
بتفصيله في الدرر الآتي **ولم** والمالك ناقص **قوله** حيث لم يملك العبد
كله بل ناقصة العلة اذ لم يضمن غيره نعم لا عموم لهذا الوجه على هذا
المعنى لما اذا ضمن قيمة العبد وكله في كذا النسخ والمالك المستند ناقص
فلا مجال للعمل على هذا الاحتمال لا يعمل اللام عهدية **قوله** اجاب بقوله
والمالك المستند ناقص يعني كونه ثابتا فيه من وجه دون وجه وهذا
يظهر في القايم دون الفات **قوله** المضمون هو ناقصة العلة وهو فائت
غير قائم فاقام فانه اذا غصب جارية ووطئها ثم ضمن قيمتها لم يظهر الملك
في حق الوطئ الذي فات **ولم** لم يزل حيث بالآراء اليه **قوله** زوال
الحيث بالنسبة الى المالك فاقام ما لم يفسد لا يجوز الاستقاة
للعاصب في آفة ما وجب عليك بتلك العلة كمن اراد ان يزدبها له الا
فليست كل فان جوابه غير خفي **ولم** لا تطلق الجواب في الجابعين والمضاد
قوله هذا لتبيل لعدم الطيب قبل الثمان وبعد لا لقوله بكل حال ولا
للمجموع كما لا يخفى **فصل** ما يتغير بعمل الغاصب **قوله** والظاهر
انه تأكيد لان قوله زال اسمها يتناول **قوله** فيما ان الشاة اذا ارتب
بعد ذبحها وسلمها يزول عنها اسم الشاة لا المنافع كما ينبغي من الشارح
فالاولي ان يقال قوله وعظم منافعها احترازا عما اذا غصبته فذبحها
واربها فاقام **ولم** وقال الشافعي لا ينقطع حق المالك **قوله** الاظهر
لا يزول ملك المالك لانه يظهر كونه مقابلا لما روي عن يوسف ثانيا فان
فيه لا ينقطع حق المالك ايضا فم ينفي ان يكون المراد بحق المالك ملكه

على

ولم الم مبراته اذا اختار اخذ الدقيق لا يضمنه النقصان عنه **قوله** الظاهر
ان المراد نقصان القيمة **قوله** لكنه يباع في دينه **قوله** كنهه لئلا يفسد
الظاهر ان يقول ببيع في دينه **قوله** وللتشافعي عطف على قوله لانه يرد
الى الربوا **قوله** يلزم ان يكون تقديلا لعدم جواز ضمان النقصان عند ابي
هف وليست الواو في نفيها موجودة وهو لا صوب **قوله** وجعه في
الصنعة قائم من كل وجه **قوله** قال اكمل الدين اي حق الغاصب ان يملك
الظاهر ان يقول والصنعة قائمة من كل وجه فاقام ما وجه العبد **قوله**
كان الرجحان في الذات لحيث في الحال **قوله** في الذات اي في الرجحان
في الحال اي البقاء والضمير في قوله منه يرجع الى الرجحان **قوله** لم
سببا للملك **قوله** اي لا يجعل الصنعة بناويل الفعل او على اعتبار المفعول
قوله ويقرب ان لهذا الفعل جيتين جهة تهوي يد المالك عن المحل **قوله**
الاظهر ان يقال جهة كونه تصرفا في ملك غيره على سبيل العدوان والافتقار
يد المالك حصل بالنقل فيكون تحصيله للمحصل الا ان يقال ان كنهه
المقوت وكان على شرف المستقوط **قوله** باق كالقدم **قوله** في اول الفصل
في باب الربوا ايضا **قوله** بل يقال لم يردوب **قوله** الظاهر مودرة ومودة
ولم الم ومن غصب سلعة **قوله** اول سلعة خالف فيها الشافعي متحاشيا
رحم الله كذا في بواقي العلوم للامام الرازي رحمه الله **قوله** في قوله حجه
اخبرنا فيه **قوله** يعني في الجواب الذي ذكر فيه عن السؤال **قوله** قلت في
كل واحد منهما حق المالك وغيره **قوله** اي لمن اعلنت اعني المالك
الغصب **قوله** وجعل حق غيره اولى **قوله** كيف يقاس ذلك ولو كان
او الساجدة كلاهما لشخص واحد يباح له نقص بناءه واخراج السلعة من
تحت بخلاف النزع والسفينة والخيطة والبحارية فانها لو كانت للمالك
واحد لا يباح له نزع الخيطة والوح فليست **قوله** وقال المصنف
الكتاب الى قوله قيل لانه يغير **قوله** قيل يرد عليه ان هذه الصلاحية فيه
في الساحة بجملها عايت ان البناء عليه مانع عن ذلك كالبنا على الساحة

فانما تعلم للزراعة بحالها والبناء مانع كانصر عليه فليست **اول** وانما خصه
 لدفع ما عسى ان يقيم ان غاصبه **اول** لا بحال هذا التعم اصلا لان فعله
 لو لم يكن غصبا فهو يتبع لا يستحق الاجر فالاولى هي قضية استحقاق الاجر
 من البين ويقول بدم ان ذابجه بحال لا يكون غاصبا **اول** قبل ليس بقيد
 بغير ما كوال الم فائدة **اول** القائل صاحب النهاية **قول** ومن الشارح
 من قال هذا **اول** ان كان المراد بعض الشارحين العلامة الاتفاقي
 فلا يرد على كلامه ما ذكره من وجوب النظر وان ثبت فراجع **اول** فيوم
 صاحبه بدفع قبل الاخر الى صاحبه **اول** اي يوم صاحبه لا كثر قيمه بامر
 تخفيري والغير في قوله اي صاحبه باجح الى الاخر **قول** قوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق صح في المغرب الى قوله بل يوم يقطع **اول**
 ولا يحال كونه لفتا الذي لانه معرفة **قول** قال ابو عصمة المروزي **قول** هو
 سعد بن معاذ المروزي تلميذ ابراهيم بن يوسف تلميذ ابو يوسف وهم الله
فصل كما فرغ من كيفية **اول** الظاهر بتدليل كيفية بالبيان **اول**
 ما يوجب الملك **قول** اي جعل الغاصب فانه لا يملكه بالاتفاق **اول** لكن
 مختلف فعند الشافعي لان الغصب لا يصلح ان يكون سببا للملك وعند
 الذين لا يقبل النقل كالحاجي **قول** الم والمبدل قابل للنقل **اول** قوله والمبدل
 حال او عطف **اول** والام يمكن تقليل الشافعي مناسبا **اول** فيه بحث فان عدم
 مناسبة لا يمتنا غاية ان يكون وجه آخر لنا في الجواب **قول** وقيل فيه
اول القائل هو الاتفاقي **قول** بل بطريق الاستناد والاثبات به ثابت من قاي
 دون وجه فلا يظلم اثره في ثبوت الزيادة المنفصلة **اول** وكذلك في البيع
 الموقوف بملكه مستند كما مر في البيع مع انه يملك الزيادة المنفصلة
قول فلا يكون في معنى المودع **اول** ينظر فان الغاصب مدع صورة من
 هذه الجهة قبلت بنية المودع وبنية مدعي الثمن التناقض اذا اختلفا
 في ثمن السلعة كما مر في الدعوى **قول** حيث لم يذكر وهو لا يقع **اول**
 فيه تأمل **قول** دوننا لاعتناق بالنظر **اول** قال النبي صلى الله عليه وسلم

لاحق فيما يملك ابن آدم **قول** سلمنا ذلك لا اذالة منه ظاهرا **اول** فيه بحث فان
 الازالة عن الكل ازالة عن الجرح **قول** فان تقويت يد يحصل **اول** فان قبل
 ما كانت يد ثابتة حقيقتا فلما فرق بين التقويت والازالة فالاول
 لا يقتضي البتوت **قول** وجيب بان الضمان ليس بصفة قارة في الام بل هو
 لزوم حتى **اول** فيه تأمل **قول** والمغرور اذا منع الولد ضمن به الولد **اول**
 قال ولدا المغرور حقا ليقه **قول** يجوز ان يكون الضمان حكما نوعيا **اول**
 فيه تأمل اذ لا يستدل بانقضاء الغصب على انقضاء الضمان كما في سلمنا
 مع ان المسلمين الاولين دللنا على ان مجرد اثبات اليد كاف في الضمان **قول**
 فيضن لذلك مجرد الوقوع **اول** الاول ان يقول يتكرر الضمان بدلالة ما
 وما بعد **قول** معناه يتكرر وجوب الارسال **اول** وعلى هذا يلزم فلت
 التمايز **قول** فعليه رد الجارية و رد نقصان الولادة الذي ثبت فيها
 بسبب الولادة **اول** قوله الذي صفة النقصان وضمير فيها يرجع الى الجارية
 وقوله بسبب الولادة متعلق بقوله ثبت **قول** وبما زاد من القيمة فيه **اول**
 قوله بما زاد متعلق بقوله لا يصرف **قول** الم وسقطت شئها ثم ثبت **اول**
 قال الزليحي وقعه الغاصب فثبت مكانها اخري فزها سقطت منها
 عنه انتهى وفيه ان السبب ليس بمجتمد والفرق انما لثنية لا قيمها خلا
 القوام والصوف **قول** وجيب بان الم اشار الى جوابه بقوله لا يعد نقصان
 آه **اول** ويجوز ان يجاب بالمتنع فانه يجوز بيع الما دون موملاه وعكسه
 كما سبق وبيع المضارب من رب المال مع انه يشتري بالماله وقد مر تفصيله
 في باب المراجعة والتولية فراجع **قول** لما بقي ملك المولى عند ارتفاعه
اول فيه بحث **قول** بضمان الغاصب **اول** اي على مذهب زفر والساجي
قول بل هو بدل من حيث الذات **اول** فيه بحث **قول** الم ورد وفيها للم
اول لا يخفى عليك غائفة هذا الكلام لما سبقنا من وجه الرواية
 الظاهرة من الامام ان الولادة ليست بسبب موت الام فتأمل في غيرها
قول الم وفيه فصل الشراء الواجب **اول** قال الزليحي وفيه فصل الحج

بيانية **قل** الم افاد هذا اللفظ **اول** اللفظ مصدر في الاصل تيناو
 الكثير ايضا **قل** الم فلقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الشفعة لشريك له
 بياسم **اول** قوله لم يقاسم لدفع احوال المجاز اذا لا شركة بعد القصة **قوله**
 للشريك **اول** اللام للاستحقاق كما في امثاله **قوله** ثبت الشفعة للشريك
 الاخر **اول** تكرير للتذكير **قوله** اما اذا باع بعدها فلم يقبل الشريك الاخر
 حق لا في المدخل ولا في نفس الدار **اول** هذا قول بمفهوم الشفعة ونحن لانلو
 الا ان يقال التخصيص بدلالة اللام الاختصاصية **قوله** في لا شفعة
اول فيه شيء الا ان يقال المراد لا شفعة للخلطة **قوله** الا يرى انه فسر
 الاحق بالانتظار **اول** يشترط في قوله ينظر له جملة تفسيرية **قوله** اذا كانت
 غائبا **اول** مقتضى كلمة ان الوصلية اذا لم يكن غائبا ينظر له بالطريق الاول
 ففي كلامه بحث تأمله **قل** الم ويروى بجار حق بشفعته **اول** ينبغي
 ان يكون الحق صفة لاسم التفضيل اذ لا حق في الشفعة لمدوننا الجار
قوله وانه قال فاناد وقت الحدود **اول** معطوف على قوله ان اللام
 للجنس **قوله** والشريك في حق المبيع والجار حق كل منهما مقسوم **اول** فان
 قيل كيف يكون حق الشريك في حق المبيع مقسوما قلنا مراده حق كل منهما
 من الملك **قوله** وهذا اي الجار يعنى شفعته الجارية **اول** لا لاولي ان
 يقال اي يحمل النزاع **قوله** وقوله تايد احتراز عن المنقول والتسكين بالغا
اول ليس للمستقيم الحق بحيث نزعته ثم قوله السكتي اراد به المسكونة بها
قوله وهو احتراز عن الاجارة **اول** فيه انه ليس للمستاجر والمرتهن ملك
 في رتبة المستاجر والمرهون فلا معنى للاحتراز عنهما ثم ليس فيهما انقضاء
 تايدا لان يقال المراد الدار المحمولة اجرة ثم اقول واحتراز بهذا القيد
 ايضا عن المورثة والمرهونة والوصي بها **قل** الم لان الضرر في حقة
 بان عاجه عن خطه اباه اقرى **قوله** الدليل الحق من المدعي فان الشفعة
 لا يلزم ان يكون في حقه اباه بل قد يكون ما كذا بالشري والهيبة **قوله**
 وحاصله انا لاصيل بافع والخليل بافع **اول** فيه ان الاصيل رافع الملك

المشتري وهو باع **قل** الم وضرب القصة شرف آه **اول** اذا حمل كلام الم
 على المنع فالسند لا يرد عليه شيء مما يتوهم وروده **قوله** لتحقيق ضرر غيره وهو
 التملك **اول** قوله هو يرجع الى الضرر **قوله** لانه عليه السلام على عدم الشفعة
 بالامر **اول** الخل في اللام اذا الركن ثمة معهودان يحمل على الاستغراق
 كما بين في الاصول وقد سبق ان استدلاله على مطلق بهذا الطريق **قوله**
 وذلك ليقضاه اذا وقت الحدود ولم يصرف الطريق بان كان الطريق
 واحدا يجب الشفعة **اول** لا اعتبار لمفهوم الشرط عندنا وعند السانافية
 لاعتبار شرائط واجتماعها ممنوعة هنا فلعل ذكر صرف الطريق لكونه
 موجودا غالبا عند القصة فهو خارج عن مخرج العادة فليست امل **قوله** وانما نفى
 الشفعة في هذه الصورة **اول** اي في صورة القصة **قل** الم والظاهر
 ان السبب يقرر في حق الكل آه **اول** والفرق بين الميراث وما نحن فيه
 لا يرث الاخ لابل مثلا ان سقط الاخ لابل وام حقه مع بقاء السبب في
 الكل وهو لاخوة ان الميراث ملك اضطراري لا يسقط باسقاط العبد
 بخلاف حال الشفعة وبالجمله اتانا سلم انهم يجوزون به بل الحق تقدم
 فقط تأمل **قوله** وفي بيت منها شركة **اول** فرق بين البيت والمنزل
 على ما مر في باب الحقوق من كتاب المبيع ويجوز ان يقال المراد البيت مع قوا
قوله اراد الموضع الذي هو مشترك بين البائع والشفيع **اول** الا ان
 يقول الموضع الذي بعضه مشترك بينهما ولا فخر كلامه بخالف ظاهره
قوله فاذا صار الحق بالبعث كان الحق بالجميع **قوله** هذا يشتمل الشركة في حقوق
 الدار كما لطريق مثلا كان كان في بيت من الدار شركة لرجل وباب هذا
 البيت الى الطريق العام وفي جانيه من الدار طريق خاص بها شركة
 لرجل اخر فان ابيعنا الذي فالذي له شركة في البيت مقدم على منزله شركة
 في الطريق مع ان هذا الدليل ينظرهما وكلامه سهل كما لا يخفى اذ
 هنا الفرق بين الشريك والجار وهو حاصل بهذا الدليل **قوله** وهو ضرب
 بان الهيبة الاجتماعية قد تستلزم ما لا يستلزم الاقرار **اول** ومنها

ايضا كذلك فانه عند الاجتماع لا يستحق الجميع **قوله** يعني ان التمكن من التملك
لا يجعل الشفعة من ثمرات ملكه كالابنة **اول** فيه بحث **قوله** لانها انما يجب
لدفع ضرر الدخيل الي قوله وانضررنا بما يتحقق **اول** فيه تأمل **قوله** ولا
كلام فيه وانما هو في شرط الجوار **اول** قوله هو باجمعي كلام **قوله** لان غرض
الواهب لغرض **باب** طلب الشفعة **قوله** الم لانه لما
ثبت خيار التملك لا بد من زمان لما تملك في الخيرة **اول** تحقيقه انا الشرع
اوجب له حق التملك ببدل ولو اوجب البايع له ذلك بايجاب البيع كان
خيار القول مادام في مجلسه فهذا مثله كذا في شرح الكاكي والفارق ظاهر
فان الشفيع لا يملكه بطلب المواثبة فقط بل بالاختيار والرضا وبقبضه
القاضي فله بعد طلب المواثبة زمان لما تملك بخلاف المشتري عند ايجاب
البايع والخيرة **قوله** الم لانا لا اعتبار للعيني **اول** والعيني المراد من الاول
انشاء الطلب بالخبره ليكون كذا وكذا الثاني وليس بعد علي ما زعموا **قوله**
ويشهد علي البايع **اول** قاله الاتقاي وينبغي ان يذهب الي اقرهم حق
لترك الاقرب وذهب الي لا بعد واستشهد علي اطلب طلحه قالوا
هذا ان كانا علي طريق واحد فاما اذا كانت الطرق مختلفه في الذهاب
اليهم لا يبطل حقه بالذهاب الي لا بعد لانه ربما يكون به عذر في طريق لا
يكون ذلك في طريق آخر كذا في شرح الكاكي انتهى ثم نقل عن الفتاوي المصغرى
ان الشفيع اذا ترك الاقرب وطلب عندا لا بعد فان كان الشفيع او الا
خارج المصربطل الشفعة وان كان كلاهما في المصربطل استحسانا
انتم **قوله** وعليه الفتوى **قوله** الفتوى علي قولنا في انه اذا طالت
المدة لا ينفذ القاضي في دعواه **قوله** وهذا لا يلزم الممه **اول** اشار
الي قوله ثم نقول متى اجزت بالشري **قوله** لانه ذكر ان الفتوى علي قوله
الي حقيقه رحمة في عدم البطلان بالخير **قوله** لا علي قولها حق يلزم
السؤال عن زمان الاختيار **قوله** سأل من طلب الاستها **اول** الظاهر ان
يقال عن طلب المواثبة **قوله** الم يكن للشفيع خيار الرؤية **اول** كما لو كل

الم

فانه لا ينبغي له خيار الرؤية
فانما لا ينبغي له خيار الرؤية
فانما لا ينبغي له خيار الرؤية

اذا تملك المشتري من الوكيل يتحول الصفقة الي الشفيع **قوله** واما مسئله
الوكيل فان الموكل قام الوكيل مقام نفسه ورضي بما فعل فكان سقوط الخيار
من الموكل ضررا مرفيا بتوكيله فلم يكن له الرد بخلاف الشفيع **اول** اذا كانت
الورثة كبارا لا يجوز بيعه **قوله** اذا لم يكن علي الميت دين **فصل**
في الاختلاف **قوله** الم ولا نص هنا فلا يتخالفان **اول** انا النص في
البايع والمشتري مع وجود معنى الانكار في الطرفين هناك فوجب التمسك
لذلك ولم يوجد الانكار ههنا في الطرف الشفيع لان المشتري لا يدعي
عليه شيئا **قوله** يجوز تحقيق البيعين مرة بالف واخرى بالفين **اول** فيثبت
بجدة الشفيع المبيع بالف وثبت بحجة المشتري المبيع بالفين فكانا شفعين
غير ان شاء اخذ بما اثبت بينة الشفيع وان شاء اخذ بما اثبت بينة
المشتري **قوله** الم كيف وانها ممنوعة فلا يرد ذلك علينا وكيف يردونها
ممنوعة **فصل** فيما يؤخذ به المشفوع **قوله** قبل القبض سقطت
اول اي قبل قبض المشتري المثل من الشفيع **قوله** والمثل ما بقي واذ حط
بعد رجوع الشفيع **اول** لفظه ما في قوله ما بقي موصوله والضمير في قوله
بعد باجمعي الي القبض في قوله اذا حط عن المشتري بعض المثل قبل القبض
قوله لا يخرج العقد عن موضعه **اول** لانه يصير حبة لا يترقي بملكها بالاعراض
والشفعة في الهبة **قوله** الا يري ان الشفيع لو سلم الشفعة الدائره او
فيه تأمل فان التوري المذكور لا يطابق لما ارعاه بظاهر تأمل **قوله** علي
ان ياخذ منها بيتا بعينه **اول** اي بالشفعة **قوله** وجهه ان مراعاة
ذلك غير ممكن **اول** فيه بحث **قوله** وقوله وليس الرضى دليل اخر **اول** الظاهر
انه جواب عما يقال الشرط وان لم يثبت مريحا فقد ثبت دلاله لانا لا نرى
ببطلان المشتري رضا بتاجيل الشفيع **قوله** لتفاوت الناس في الملاة
اول اي في الغنى **قوله** الم وليس الاجل وصف المثل **اول** يستوفى
بعدد وصفية الاجل في باب التماثل **قوله** لان الطلب انما هو للاخذ **اول**
وهو المقصود من الطلب **قوله** الم وهو ممكن من الاخذ في الحال **اول**

وهذا دليل على ثبوت حق الشفعة له في الحال **قوله** وتقرير لانتم انما المقصود
 الاخذ **قوله** فيه بحث لان المراد الاخذ في الحال **قوله** واجب بان مراعاة
 حق الشفعة واجبة بقدر الامكان ومن ضرورة ذلك رفعه الخنزير **قوله**
 وتقرير الجواب في طرح الكافي هكذا في الخنزير كعين الخنزير يعني ولكن
 في كونها بمنزلة الخنزير شبهة فلما كان متضمنا ابطاله حتى العبد لم يعمل
 لهذه الشبهة بل يعمل بالسببه فيما اذا لم يكن متضمنا ابطال حق الغير وفي
 مسئلتنا يضمن حق الغير فلم يعمل بها بخلاف ما اذا اقر على العاشر بقوله في
 شرح الكفر للزيلي انما يحرم عليه تملكها اذا كان ايقه بدلا من الخنزير
 فاما اذا كانت بدلا عن غيره فلا يحرم ومنها بدل عن الدار لا عن الخنزير
 فاما الخنزير بقدر قيمته بدل الدار فلا يحرم عليه تملكها **فصل**
 واذا بنى المشتري **قوله** فانه ليس له ان يكلف قلبي النزع **قوله** يعني
 ليس للشفيع ان يكلفه **قوله** قل فيه نظرا **قوله** التاقل هو لا يفتي **قوله**
 بقسما لقله التاقل **قوله** بقسما لقله بقسما لقله **قوله** وبالمثل ما فيه يرشد
 الى ان في قول من قاله **باب** ما يجب فيه الشفعة ما لا يجب
قوله واجبة وهي انما تكون اذا كان العوض بالمال **قوله** واجبة خبران في
 قوله لان مراعاة شرط الشرع **قوله** كافيا **قوله** خبر كان في قوله وكان يفرع
 من المسائل **قوله** وفيه الدار والعبد **قوله** كان الكلام في قيمه لا في
 لا في قيمه الدار والعبد فاما **قوله** وانما افرها لان يقدمها **قوله**
 فيه شيء لا يخفى جوابه **قوله** الم ولا ان الشفعة شرعت في المبادله المقصود
قوله تامل في التباين بين التباين **قوله** تلوح الى عدم الشفعة **قوله**
قوله حيث انما يحل الفعلة الدالة على الحدوث لا الاستمرار **قوله**
 ومقتضى الدار ولم يفتقر الخمر **قوله** فاسما او اسما **قوله** يعني
 الاخذ بالشفعة **قوله** الاظهر يعني اثبات حق الشفعة **قوله** فلو
 اسقطنا العوض لفساد فيه **قوله** فيه بحث اذ لا حاجة الى اسقاط
 العوض بل يكفي اسقاط الشرط كما في شرط الخيار واعتبار قيم مثل الخمر

فدبر **قوله** وما يلزم **قوله** وهو الفساد هنا **قوله** ومن قرأ من صدمه **قوله**
قوله فيه بحث **قوله** واعتبر من باننا لانعلم انه ممنوع عن التصرف **قوله** لفظ
 الاخص يكفل بدفع هذا الاعتراض فانه لا يبقى تصرف للبائع فما اذا كان
 الخيار للمشتري بخلافه في البيع الفاسد فليسا قل فان قوله وفي الفاسد
 ممنوع عنه لا يتوقف عليه تمام الاستدلال **قوله** واجب بان لان ذلك
قوله ظاهر مقابلة المنع بالمنع فلا بد ان يحمل السؤال على المعارضة **قوله** لان
 تسامح **قوله** ولكنه انما لسؤال والجواب اشارة **قوله** واستظهر ان ايضا
 وقد سبق مثله في هذا الباب ثم قوله انما بالسؤال يعني ضمنا **قوله** وفيه نظر
 سيعلم **قوله** بعد اسطر **باب** ما يبطل الشفعة **قوله** الم
 واذا ترك الشفعة الاستهاد حين علم بالبيع **قوله** فحين علم اشارة الى ما
 عليه عامة المشايخ من ان طلب الشفعة على الفور خلاف ما اشار اليه في
 باطل الشفعة فتذكر **قوله** يعني طلب المواتية **قوله** يعني ترك
 نفس طلب المواتية مطلقا استهدا **قوله** فلان حق الشفعة ليس بمقتر
قوله على هذا المقرر لا يوجد شرط انتاج السكك الاولا لان يجعل الصغر
 موجبة سالية الخمول والاحسن ان يقر هكذا حق الشفعة ليس بمقتر
 وكل حق يصح الصلح عنه حتى يقرر حتى يكون من السكك الثاني **قوله** واما ردة
 العوض فلان حق الشفعة اسقاطه لا يتعلق **قوله** اول والحق عندى ان قوله
 لان حق الشفعة آه دليل على ردة العوض وقوله لا يتعلق اسقاطه آه على
 بطلان الشفعة على عكس ما قرره الشارح وعليك بالتأمل **قوله** وكن
 المحاكم الفصيل ثم قوله اسقاطه مبتدا وقوله لا يتعلق آخر **قوله** وهو
 يتعلق اسقاطه بشرط ليس فيه **قوله** لا يخفى عليك ان الشرط المذكور
 في مثل قول الشفيع اسقطت شفيعي فيما اشتريت على التسقط **قوله**
 فما اشتريت ملائم على ما ذكره من التفسير وغيره لا يلائم على ما ذكره في بيان
 فليسا **قوله** الم بما فاسدا ولي **قوله** وهو شرط الاعتراض عن حق ليس
 بما فان قلت متى ثبت فساد قلت في الدليل الا اول فليسا **قوله**

وتنحوها فهو ملام **اقول** كما لمزعة والمعاملة **قوله** لا يقال لم يثبت فساد هذا
 الشراء **اه** **اقول** اذا كان المراد بالفساد عدم الملازمة لا يتوجه السؤال **قوله**
 لا انقول ثبت بالدليل الاول **اول** دلالة الدليل الاول على ضايق الشرط
 لا الثاني فقط فقامل **وله** اذا كان على بعض الدار مع **اقول** لان بعض الشيء
 لا يكون عوضا عنه **قوله** الم وكذا الوابع شفعه بمال لما بينا **اقول** يعني
 انفا وانت تعلم ان ما بينه لا يفي تمام المقضي اذا اسقاط في البيع فلا بد
 من ملاحظة مقدمة اخرى **قوله** فكان حقا مقرا **اقول** يعني كان العضا
 حقا مقرا **قوله** واما في الشفعة قال المشتري عليك الدار قبل الضلع
اقول فيبحث اذ حق الشفعة انما يثبت للشفيع لا للمشتري وذلك لعدم
 بالصلح حيث سقط ولم يبق له قدرة الملك جبرا يمثل ثمة وبعبارة اخرى
 ان الدار كانت سباحة الملك جبرا يمثل ثمة وبالصلح خرجت عن كونها
 كذلك فقامل فيه بجوابه غير خفي **قوله** وجهه ان حق الكفيل في الطلب
اه **اقول** ولعل الاضافة لا ولي ملازمة والمعنى حق الطالب على الكفيل
قوله ولهذا لا تسقط بالتكوت **اقول** اي يسكت الطالب **قوله** الم
 ولانه بالموت يزول ملكه **اقول** اي عطف على المعنى كانه قال لما مر في
 البيع ولانه **قوله** لان العلم بالمسقط ليس بشرط صحة الاستقاط
اقول لعل المراد بالمسقط بوصف كونه مسقطا **قوله** وان كان الثاني
 لم يطل الشفعة **اقول** معطوف الى ما تقدم بهانية اسطر تخمينا وهو قوله
 وان كان لا يطل شفعته لزوال السبب **قوله** لو ضمن المشتري الدار
 رجلا عن البايع وهو الشفع **اقول** قوله هو يرجع الى قوله جلا **قوله** الم
 وكيل المشتري اذا ابتاع فله الشفعة والاصل ان من باع او بيع له لا
 شفعة له **اقول** قال في غاية الوقاية من باع عقارا وهو شفعه كما لو
 بالبيع او بيع له كرت المال اذ باع المضارب دارا من المضاربة ورتب
 المال شفعها فلا شفعة له ومن اشترى كوكيل المشتري واشترى كوكيل
 بالشراء فله الشفعة **اه** انتهى كلامه معناه الموكل بالشراء ان كان شفعها

والدار شفعه شفع آخر فلكل الشفعة فان كانا لاخر اذ في منه سقط
 وان ساواه ناصفا **قوله** وتختلف لذلك كثيرا **اه** **اقول** هذا لا يدفع كلامنا
 النهاية فانه لا كلام في ابهام هذا المقيس من قول الولى ما ذكره فالجواب هو
 الاطلاق **قوله** وهذا كما يري ينافي قول الم فيما تقدم **اقول** وان جبر
 بانه فرق ما بين شرط وشرط فمما سبق كان من الشروط التي تدل على الاعراض
 عن الاعراض عن الشفعة والرضا بالجواز مطلقا بخلاف ما ذكرنا فانه
 اذا لم يستر الشفعي اذ ما اشترى به الدار لم يدل تسليمه على الاعراض اذ
 لا قدرة له لاحظه وكذا التسليم لزيد لا يدل على الرضا بجواز عمره فليست
فصل قال واذا باع **قوله** لاحتمال ان يكون الجار فاسقا يتاخر
اقول في سببها الثمن ويجوز ان يقال ذلك فيما اذا كان للبايع دارا
 ودارا للمبيعة فندبر **قوله** واستحقاق الشفع الجرا الاول لا يطل
 شفعة المشتري في الجرا الثاني قبل الغضومة كونه في ملكه **اقول** قوله قبل
 متعلق لقوله شفعة والصحيح في كونه راجع الى الجرا الاول والصحيح
 في ملكه راجع الى المشتري **قوله** تقرير اذا اراد ان يبيع الدار **اه**
اقول انت جدير بان ما ذكره ليس بقريبا لما في الكتاب بل ذلك التقريب
 حيلة اخرى تقسم الجار والشريك على ما ذكره الامام ان يلجى اليه
 وتقرير ما في الكتاب ان يدفع اليه الدار ثم الثمن الذي ان يقدر به
 العقار فيكون بما في ذمته من الدار ثم اذا استحق العقارين ان لا
 على المشتري في بطل الصرق للافتراق قبل القبض فجاءه الدار لا
 غير فليست **مسألة** **قوله** ستفرة **قوله** يتضربه التخييل فذا اذا **اول**
 يعني على الاخذ **قوله** فيتفرق عليه الشفعة **اه** **اقول** وجوابه ان له ان
 يحبس الجميع الى ان يستوفي جميع الثمن فلا يؤدي الى التقريب اليه عليه
قوله فانه لم يجز بين المتعاقدين **اقول** اي المقاسمين **قوله** وقد ذكرنا
 ان الحمل **اه** **اقول** لم يذكر الحمل فيما تقدم يعني في ما يجب فيه الشفعة
قوله وقال محمد وزفر رحمهما **قوله** خالف الشارح هنا ترتيب المشرح

قوله قام مقام الوكيل في الغضومة محلها مجلس القاضي **قوله** يعني ويحل
 للغضومة **آه كتاب** **قوله** القسم **قوله** وقدم الشفعة **آه**
قوله او يقال قدم الشفعة لغرضها الشركة والجوار بمخلاق القسم **قوله** لان
 بقاء ما كان على ما كان اصل **قوله** يعني الشركة وانت جدير بان في القسم ايضا
 بقاء الملك **قوله** لان ارفع بالناس وابعده عن التهمة **قوله** لعل المراد
 التهمة الاخذ على ما هو من حيث القضاء اجرا **قوله** لانه متى يصل اليه اجره
 على كل حال **آه اول** فيجب **قوله** لا يميل بطول الرثوة **قوله** اي لا يميل
 لفقره **قوله** الم والوكيل والوزن اذا كان للقسم فهو على الخلاف **قوله**
 هذا هو المناسب لتعليق الحكم باصل التمييز **قوله** الم وهو العذر لو
 لا يفصل **قوله** والاطلاق غير مناسب للتعليق المذكور لان يقال الحكمة
 لا تراعي في كل فرد لكن تراعي في الانواع المصنوعة والوزن والكيل كذلك
 فليست اقل ولا يمكن جعل التمييز حكما لا يخفى **قوله** وعن هذا قالوا اذا ارجى
 بحارة الانسان فليست قبل القسم **قوله** يعني المسئلة في كتاب الوصية
قوله كانت القسم قضا على الميت فلا بد له من حجة **قوله** يعني لا يقضي
 من حجة **قوله** الم والافعال ليس حجة عليه فلا بد من البينة **قوله** لا يلزم
 هذا الدليل وجوبا قامة البينة على عدد الورثة فقامت **قوله** الم وهو
 مفيد لان بعض الورثة ينصب خصما من الورثة **قوله** وانت جدير بان
 لا اولوية لاحد الورثة بان يكون مدعي او لاخر بكونه مدعي عليه فكلها
 مجهول بخلاف المقتضى عليه لتعين المدعي والمدعي عليه هناك وجواب
 فان القاضي اذا قال لا قسم حتى يقيموا البينة على الموت وعدد الورثة
 هم يجعلون احدهم مدعي باليصل مقصودهم **قوله** فانما المار ذكره لبيان
 احتمال ان يكون ميراثا **قوله** فيه محتمل لانه لا يكون ملكا لها
 لا ارثا ولا شرا كيف ولو كان ملكا لها لقضاه وبه يظهر وجه التوفيق
 بين الروايتين فان في الاولى ادعوا الملك **قوله** فيكون ملكا للغير **قوله**
 يعني فليت **قوله** ولا ملك بدون البينة فاستغنى الجواز **قوله** انما

يقولان لا يدل الملك فلا يشتهر للملك كما تقدم وجوابه ان اليد لا يصح حجة
 للاستحقاق بل للدفع تأمل **قوله** لكنه ملتبس **قوله** لكان الورثة قبله **قوله**
 يعني فيما اذا كان معهما **قوله** تفسير لقوله ايضا **قوله** الم فلا يصح المحاصر
 عن الغاب فوضع الفرق وفي صورة الارث يقيم الاخر مقام الميت وبسبب
 حق الغاب على طريق البيع **فصل** فيما يقسم وما لا يقسم **قوله**
 وذكر الجصاص على قلب هذا وهو ان يطلب صاحب القليل القسم **قوله**
 في عبارة مساحمة ولا يظهر ان يقول وهو ان يقسم بطلب صاحب القليل واما
 صاحب الكثير ولا يقسم بطلب صاحب الكثير واما صاحب القليل **قوله** المستمها
 لا يتراضها **قوله** يخالف لما في شرح الكفر للزليحي **قوله** ويقسم العرف
 اذا كانت من صنف واحد كالثياب مثلا يعني به جبر على ذلك لان في حق
 التراضي لا يشترط اتحاد الصنف لان عند اختياره **قوله** لان في حق
 التراضي لا تقبل لقوله ويقسم العرف **قوله** او لاحدهما **قوله** لا يات
 المشرع معانة قد سبق انه اذا استغنى احدهما بنصيبه دون الآخر يقسم
 بطلب صاحب الكثير فليتا تأمل **قوله** قوله لما بيننا اشارة الى ما ذكره في
 اول هذا الفصل بقوله فان كان كل واحد يستقر لصفر لم يقسمها الا
 بتراضها **قوله** بل اشارة الى دليل تلك المسئلة او الى قوله لان الحق لها
 آه فقامت **قوله** واستشكل كلامه **قوله** هذا في الكافي **قوله** ويمكن ان
 يقال **قوله** يعني في جواب الاستسكال **قوله** لان المراد بشبهة الجاهل
 الشبهة الثانية بها **قوله** يعني انهما متحدان في نظر الى اصل السكنى
 ففي حرة الربوا عليه وبخلافه نظر الى اختلاف المقاصد فاعتبر
 ذلك في القسم فليتا تأمل **فصل** في كيفية القسم **قوله**
 ان يكتب على كاعنه **قوله** هذا ليس يصح تفسيره لتصور ما يقسم كما لا
قوله صورة ارضين جماعة **قوله** فيه نقض **قوله** وليس في معنى
 القمار لان اصل الاستحقاق فيه **قوله** الضمين في قوله فيه راجع الى
 القمار **قوله** الا يري ان ذكره عليه السلام **قوله** الظاهر ان يقال

تأمل قوله يعني مخبر
 وقوله ان عندنا

الاولية **قوله** لانه لا شر ك **اول** تعليل لقوله لا يدخل الدرام في القسمة **قوله**
 كذا في بعض الشروح **اول** يعني غاية البيان **قوله** سواء كان ذلك شرطا
اول بذكر الحقوق **قوله** امكن تحقيق يعني القسمة في قوله بان لا يبقى لكل
 واحد منهما بقول نصيب الاخر بصرف الطريق **اول** قوله بان يتعلق بقوله
 تحقيق وقوله بصرف الطريق متعلق بقوله لا يبقى **قوله** فلا يدخل الا بالشرط
اول في التفرع نوع فامل **قوله** او هو معنى فمما **اول** معطوف على قوله
 اخلافة عادة اهل العصر **قوله** الم وكذا السفل فيه منفعة البناء **قوله**
اول مخالف لقوله والمراعي المتوية في السكنى لان في المرافق الا ان يفرق بين
 ما ذكره محمد وما ذكره ابو حنيفة وهو غير ظاهر **قوله** في السفل المجرى
اول الظاهر ان يقال من السفل **قوله** الم والسفل المجرى ستة وستون **قوله**
اول قوله والسفل المجرى مسدود لا حاجة اليه كما لا يخفى
باب دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق **قوله** فان كان
 الاول مخالفا **اول** في بحث فانهم اذا اختلفوا في التوقيع والقسمة
 بالتراضي او بقضاء القاضي بالعين سير الخلاف فيه ولا يتبين ولا يثبت
 كما يحكي **قوله** وان عجز عنها استخلفا شركا لانهم لو اقر بالزهم **اول**
 لوضح له على وجوب تخلف المقلد انا ادعي المقر انه كاذب في اقراره
 لا تخلف عليه عندا بحقيقة ومحمد **قوله** لم ينبغي ان لا يقبل دعواه **اول**
 قال صدر الشريعة في شرح الوقاية وفي المبسوط وفي فتاوى قاضي حائري
 ما يؤيد هذا وجه رواية المتن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره **قوله**
 حقه ثم لما تامل حقا تامل ظاهرا لغلط في ضله فلا يؤخذ بذلك الا
 عند ظهور الخواص في بحث فان مثل هذا الاقرار ان كان باقيا عن
 صحة الدعوى لا يسمع البينة لا ببناء على صحة الدعوى وان لم يكن
 مانعا ينبغي ان يخالف **قوله** ووجه لاشارة الى هذا المعنى **اول**
 بل وجه الاشارة انه فهم من يقيده المسئلة بقوله ولم يشهد على نفسه
 بالاستيفاء انه ان شهد لا يخالفان على ما هو المقرر في الروايات

لان دعواه لم تصح للشاقض فان منع الشاقض التحالف منع قبول الدعوى
 ايضا تامل **قوله** لانه يدعي فنيح القسمة بعد وقوعها **اول** فنيح القسمة ليس
 بظاهر فان المدعي شيء معين وهو البينة فان ادعى دعواه بالبينة يحكم بالبينة
 للمدعي **فصل** واذا استحق بعض نصيب احدهما بعينه **قوله**
 ففي الاول الى قوله وفي الثالث **قوله** اراد بالاول قوله استحقاق بعض معين
 واراد بالثاني قوله واستحقاق بعض شايع في النصيبين واراد بالثالث قوله
 باستحقاق بعض شايع في احد النصيبين **قوله** ففي الاول لا يفسخ القسمة بالاحكام
اول في شرح الوقاية لصدور الشريعة ما يوافق ونقض عبارة وان استحق
 البعض من نصيب كل واحد فان كان شايعا فنيح القسمة وان كان معيناً
 لم يذكر هذه المسئلة قال لا يفسخ القسمة بل يجعل هذا المستحق كأنه
 يكن فان كان الباقي في يد كل واحد بمقدار نصيبه فلا رجوع لاحدهما
 صاحبه وان نقص من نصيب احدهما يرجع بالخصصة كما اذا كانت الدار
 نصفين والمستحق عشرة اذ ربع خمسة من نصيب هذا وخمسة من ذلك
 فلا رجوع وان كانت اربعة من هذا وستة من ذلك يرجع الثاني
 على الاول بدراع وفي غاية البيان والحاصل ان المسئلة على ثلثة اوجه
 ففي استحقاق بعض معين في احد النصيبين وفيها جميعا لا ينقض
 القسمة بالاتفاق انتهى **قوله** ليس يفسخ في ذلك **اول** لكنه ظاهر فيه و
 يكفي ذلك الم **قوله** يجوز ان يكون قوله بعينه متعلقا بنصيب احدهما
اول الاصل في امثاله تعلقه بالمضاف على ما بين ثم الحمل على التاميم
 خير من التاكيد فامل **قوله** لان موضوع المسئلة فيما اذا ترادى على القسمة
اول لا حاجة الى القول بوضع المسئلة في صورة التراضي فانها اذا كانت
 بقضاء القاضي بطل ايضا اذا لم يرض الغائب على ما يحكي في شرح قوله ولو
 ابتاه الغرماء **قوله** لانه اعتبر القيمة فيها فلا بد من التراضي **اول** في بحث
 فان القيمة معتبرة فيما اذا كانت القسمة بقضاء القاضي ايضا باعتبار
 فيها كذا وهذا لو كان بالعين الفاحش في احد الطرفين يفسخ على ما

في الدرس السابق **قوله** فاقسم الاثنان **قوله** الظاهر انهما لا فاقسم الاثنان
قوله الم لان القسمة فاسدة عنده **قوله** يعني في حق المقاسم لان في حق
المستحق فلا يخالف لما مر ان القسمة بدون رضاه باطله **قوله** والجواب انه اذا
اثبت الدين بالبتينة لم تكن القسمة تامة فلا يلزم ذلك **قوله** انت خير اب
استماع البتينة بعدتين صحة الدعوي لا على العكس هذه الدعوي غير
صحيحة لاستلزامها السعي في نقض ما من جهة ثم فكيف استمع البتينة
والاولى ان يحجب بمنع استلزامها ذلك الجواز ان يظهر له ما لا آخر او ثبوت
سائر الدية من ماله فليست **فصل** في الهابة **قوله** لانها
مبادله المنفعة بجسدها **قوله** يعني نفسه **قوله** يجوز ان يكون توفيقا كذا
افرازا الى قوله ومن حديث المنافع على ملكه جاز ان يسقط وان لم يستطع
في العقد ذلك **قوله** منقوض بالاعارة **قوله** ولم يذكر اليه في كذا يعلو
قوله فيه بحث **قوله** فان كانت الهابة **قوله** من حيث الزمان **قوله** فيما هو
مبادله على الاعيان من كل وجه **قوله** قوله من متعلق بالمبادله لا بالاعيان
قوله فلا يقدري الى غيره **قوله** قيل اجارة السكنى بالسكنى ليست مبادلة
الاعيان فينبغي ان يجوز **قوله** وان كانت في الجسدين المختلف كالذور والصيد
يتعين مبادله من كل وجه **قوله** فينبغي ان لا يجوز كاجارة السكنى
بالسكنى لم هو مخالف لقوله الم بعد اسطر ويعتبر افرازا وجوابه ظاهر فان
ذلك ليس من حيث الزمان بل في المكان **قوله** بان يطيل احدهما ان يسكن
في مقدمهما **قوله** الاول لا في ان يعين المقدم والآخر **قوله** قوله في الاصل
قوله اي قولاي حنيفة لا يقسم للذور **قوله** بلا تاويل **قوله** على ما ذكره
الكوفي **قوله** وذلك توارد على من مستقلين على حكم واحد بالشخص
وهو باطل **قوله** فيه تأمل **قوله** الم اذ فرض المشاع جازيا **قوله** نعم
لكن لا يحل القرض ليس بجائزا لان يقال ليس قرضها من كل وجه
كتاب المزارعة **قوله** الم ولا في الاجر مجهول او معدوم
وكل ذلك مفسد **قوله** فان قيل منقوض بالمضاربة فالجواب ظاهر **قوله** الم

ومعالمه النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر كان خراج مقاسمه بطريق المت
والصحيح وهو جاز **قوله** فخالف لما اسلفه في باب العشر والخروج ان ارض
العرب كلها ارض عسرة فان خيبر من ارض العرب فتأمل **قوله** لان معنى الاجارة
فيها اغلب **قوله** ليس فيما ذكره ما يدل على الاغلبية بل على وجود الاجارة **قوله**
منقوض بمنع عصب بذرا فزرعه الى آخر قوله فجعل العمل مضافا الى لا
قوله ويجوز ان يحجب بمنع كون الزرع مائة ملك صاحبها بعد وفاته
الغاصب بملكه لا زرع كما سبق في الغصب **قوله** الم والعنا من ترك بالمتا
قوله لكن النص لا يترك به الا يرى الى ما سبق في باب الزرع ان النص قوي
من العرف اقوي لا يترك به الا في وسبغ ايضا في فضل في الوطى والنظر
كتاب الكراهية انه لا يعتبر بالعادة مع النص **قوله** الم لانه عند علي منافع
الارض **قوله** زكوا الصغار الرباع الى المزارعة باعتبار الجزاء وكونها في
معنى انفع الفعل **قوله** الم وهي عندها على اربعة اوجه **قوله** اي المزارعة
المستقلة بين الناس اربعة فلا يرش على المحصر **قوله** لان المزارعة شركة
قوله اول ولا يمكن ان يعقد اجارة ايضا كما لا يخفى **قوله** وهي جارة الا
الرباع **قوله** اي الوجه المذكورة جازية الا الرباع **قوله** والمذكور
بطلان الرباع **قوله** لفظة من بيان **قوله** لانه استيجار بعض الخارج
قوله الم لانه يتم شركة بين البذر والعمل **قوله** لم يقل يتم شركة بين البذر
من جانب والعمل من جانب والبذر من جانب والارض من جانب ما
البذر من جانب والعمل من جانب ومع كونه معهودا لا يجوز لعدم ورود
الشرع بهذا ولعل الاولى ان يقال انما لم يقل كذلك لان المزارعة
شركة بين المال والعمل عندهما كما لمضارة فليست **قوله** ولكن المتصور
اليه ذلك **قوله** كما سيوضحه بقوله اشار الى استيجار الاخر **قوله** المتصور
اليه الاستيجار يجعل كان العامل استيجار لارض **قوله** في مجلس ما
اولا فلانه مخالف للمشروع واما ثانيا فلانه مخالف لما صرح به نفسه
ان المستاجر هو صاحب البذر **قوله** ويمكن ان يحجب عنه بان النص

ان الاستيجار لا يجوز ان يكون
القياس يقتضي ان لا يجوز ان يكون
ان لا يجوز الاستيجار
وزرع في ارض سباحة وهو
لا يجوز اخذ البذر من
جانب م

في المزارعة لما ورد على خلاف القياس على ما مرصع عن العمل به مع وجود
 المعارض **اول** وفيه بحث فان امور المسلمين يحل على الصالح ما يمكن **اول**
 وبقية عليه اسكال **اول** يعني على الرواية الاولى **قول** وهو ان صاحب الارض
 لم يسلم الى صاحب البذر وليست جبة عليه اجراءه **اول** لا بد من التأمل
 انه لا يحكم اجر مثل العامل مع انه قال يتم شركة بين البذر والعامل **قول** جعل
 لصاحب البذر ان اجرا **اول** الغدان البقر الذي يحرق بها على وزن الفاعل
 بالتشديد **اول** لم وكذا الوشرط لاحد مما **اول** ان كان للمراد من
 الاحدا المعين وهو غير صاحب البذر قسم لكن ظاهر تقريره بانه وان كان
 ما يتم له ولصاحب البذر ففسك ممنوع مطلقا فان التميز بدار البذر في الشرط
 حكم العقد على ما ينبغي فلا يدل التقليل الذي ذكره على فسك وان كان
 قطع الشركة فيما هو المقصود فلا دخل فيه لعدم انعقاد التجاذب لعدم
 ايضا كما لا يخفى **اول** واجب بان الاجر ههنا **اول** وهذا الجواب لا ينبغي
 اذا اورد الاسكال لصاحب الارض والبذر والعامل والبقر من المزارع
اول والجرة العين اذا ملكت بعد التسليم **اول** وفي قول الم لا ناجر
 المثل في الذمة آه اشارة الى ان الاجر في صورة المقدمة ليس في الذمة
 وذلك بالتسليم كما لا يخفى **اول** ثم قال ولا يجوز بالاجر قبض آه **اول**
 فيه شيء وجوابه ان مقول ذكره محذوف التقدير ذكره **قول** فمجموع هذا
 ذكره في الاجارة يعلم ان عندي محذوف لا يبلغ اجر المثل بالعاما بل في ثم ذكر
 في الاجارات الفاسدة **اول** فيه شيء والظاهر ان قوله ثم ذكر هو من قلم
 الناسخ **اول** لانا لاجر غير معلوم قبل خروجه الخارج آه **اول** لا يلا
 التقليل المذكور من قبله هنا **قول** وان امتنع غيره اجرة الحاكم على العمل
اول الظاهر لا طلاق عن هذا القيد فقد يكون العمل لصاحب البذر ايضا
 ويكون من الجانب الاخر الارض فقط **قول** غير سوي ما التزمه بالعقد
اول فيه بحث **قول** لعلوا الزرع ونضربه المزارع **اول** التلخيص
 بما اذا كان البذر من قبل العامل اما اذا كان من جهة رب الارض فالقاع

الخلاف لما لم ولا يرتكبه عاقل فوجه ح لو فسخ العقد يذهب عنه تجانا بعد
 ظهر حقه **قول** اعقانا على دخوله في اطلاق اول المسئلة **اول** فيه تأمل فان
 التقليل لمراعاة الحقيقين يسهل ايضا فكيف يدخل في اطلاق اول المسئلة ويجوز
 في هذا الدرس من الشارح في مسئلة الفسخ بعد رآه ما يؤيد قلنا **اول** لا
 يحتاج فيه الى ذلك آه **اول** كما في الاجارة **قول** وحكمه لا يباح **اول** اذا لم
 تبع لم يفسخ العقد **اول** وان لم يفسخه بل اجرت بضره رب الارض **اول** حيث كان
 ارضه مستغلا ملك الفرجير **اول** لان ابقاء العقد بعد وجود المنهية آه
اول فيه تسامح فان العقد قد انقضى **اول** الم لا يكل ذلك يستدفع الضرر
اول فيه شيء فان قولنا لصاحبها اقلع الزرع الزام الضرر وجوابه ان المراد
 بكل ذلك على وجه التغيير **اول** وقال شمس لاية هذا هو لا يصح في ديارنا
اول وفيه بحث لان كونها اصح اما ان يكون رواية او رواية ولا يصح
 منها لان في الروايات والتدليل لا يتعلق بديار دون اخرى ويمكن ان يقال
 دليل هذه المسئلة اعراف وهو يختلف باختلاف الديار **كتاب**
 المساقاة **اول** يعني ترابطها هي الشرايط التي ذكرت للمساقاة **اول**
 فيه بحث **اول** ولم يذكر دليل الفخل والربطة **اول** فيه بحث **قول** ويشترط
 قيام الدليل آه **اول** ناذ على شرط قيام دلاله التميز بين وصف ووصف
 ان هذا الوصف هو مناط الحكم **قول** مخوف من قاذح **اول** بالغاء **اول**
 وقوله ولم يرد به الشرع لانها آه **اول** فيه بحث **اول** الم ويرجعوا بذلك
 في حصته العامل **اول** قال العلامة الزليعي في رجوعهم في حصته فقط اسكال
 وكما ينبغي ان يرجعوا عليه جميعه لان القابل انما يستحق بالعمل وكان العمل كله
 عليه ولهذا اذا اختار المعقار ولم يمت صاحبه كان العمل كله عليه ولو
 رجعوا عليه بخصته فقط يؤيد ما لنا العمل يجب عليهم ما حتى يستحق المنة
 بخصته فقط وهذا حلق لا يؤيد ما لي استحقاق الدليل لا عمل في بعض
 المدة وكذا هذا الاسكال واردي في المزارعة ايضا انتهى قلت لا اسكال
 از معنى الكلام يرجعون في حصته العامل بجميع ما انفقوا لاجتثته كما

فلهذا العلامة ثم أقول قوله لأنه يؤدي إلى استحقاق العامل بالإعمال في بعض
 لا يعنى بعض هذه المساقاة فانها تبقى استحقاقا بخلافها اذا انقضت
 العقد في المزارعة على ما تركن لك ان قولها بقاؤها استحقاقا كان نظر القضاة
 فانما التزم الضرر بنقض العقد صرح به في النهاية **قوله** فانه لو قلنا الغراس
 وسلمها لم يكن تسليم الشجر ليكون تسليم القطعة خشية ولم يكن شرط **اول**
 فيبحث ان لا يملكه ليركن تسليم الشجر ولعل معنى كلام الملم ان العامل لما غرس
 بامر رب الارض في ارضه صار كان رب الارض ففعل ذلك بنفسه فيصير قابضا
 للغرس باتصاله بارضه مستهلكا له بالعلو فيها فقدر التردد لعدم امكان
 تحليصه من الارض بتمامه كالقبض من الثوب **قوله** بل المشروط تسليم الشجر
 بقوله **اما قول** فيبحث فان تسليم الشجر ليس بالشرط بل لانه كان ملكا للعقد
قوله قوله لا يراوه جميع الغراس **اول** منظور فيها انه لا يمكن ان يكون طريق تحريك
 مسئلة الكتاب لان الغراس فيها بينها **كتاب الذبايح** **قوله**
 المناسبة بتنا المزارعة والذبايح **اول** كان ينبغي ان يبين المناسبة بين
 الذبايح والمساقاة فانه ذكر بعد كتاب مساقاة ويقول في كلامها اصلا
 ما لا ينفع به بالاكل في الحال لا ينفع في المال **قوله** لانهم كانوا يذبحون
 باعداد الاصنام **اول** ولك ان يقولوا حرمة ما اهل به لغير الله علت بالشرع فلا
 يستغى اكل ذبايح المشركين قبل ورود الشرع بحرمتها **قوله** يجوز ان يكون مأكلا
 باكل ذبايح اهل الكتاب **اول** لفظ ما يعني الذي وقوله ياكل اي ياكله وهو
 ذبايح جزكون والمعنى الذي كان ياكل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 يجوز ان يكون ذبايح اهل الكتاب لا ذبايح المشركين **قوله** والمرتب على المستحق
 معادل لصفه المستحقها لكن لا كانا محل ثابتا بالشرع جعلت شرطا **اول**
 فيه بحث فان الثبوت بالشرع لا ينافي كون المستحق منه طهرا للحكم وذلك لا
 يخفى على احد **قوله** ولا يملك المذكي ماله **اول** فيبحث **قوله** كما اننا لا نبحث
 بالركن نظهره يطيب **اول** فيه جعلها مستبها لا يلازم مراد المقام
 اذا المطلوب اثبات طهارتها **قوله** كالكتابي فانه يدعي مله التوحيد

اول فيه بحث فان انصاري مثله فكيف يدعون مله التوحيد **قوله** ولا يستغفر
 ان يقال الا ما ذكركم عام **اول** ويمكن ان يقال بل الذي استغفر ان يقال الخطا
 في ذكركم للمؤمنين كالخطاب في عليكم فلا يدل على ذبيحة غيرهم وما ذكره الساج
 لا يخرج عن البعد ان يكفي الظن في امثاله مع انه مشترك يخرج ما لم يذكر اسم الله
 عليه من ذبايحهم من الآية الثانية ايضا قائل **قوله** ولا يكون قاطعا في
 الافادة ضم اليه قوله تعالى آة **اول** والحق ان الحاجة الى بيان العذر فان
 اثبات المطلوب بدلالة من الكتاب العزيز غير عرين **قوله** والذي يعنى
 بقدر على **اول** فيكون الكلام من باب علفها بتنا وما ياردا **قوله** ويمكن
 ان يجاب بانه شرط في معنى العلة **اول** ويجوز ان يجاب ايضا بانه لا مانع
 يقترن من حل ذبيحته اذا اتي سائر الشرايط غير قضية الملة فاذا لم يكن
 مانعا ايضا حل **قوله** المسلم يذبح على اسم الله تعالى ولم يسم **اول** ظاهر اقامته
 الاسلام مقام التسمية **قوله** دفعا للتعارض بينه وبين حديث آة **اول** ولذا
 يلزم تخصيص الكتاب بحال واحد **قوله** واستدل مالك بظاهر قوله تعالى
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **اول** ظاهر كلامه يدل على ان المراد
 الم وما لك اجمع بظاهر ما ذكرناه من الآية الكريمة فيقال لعلنا اسلفنا في
 السابق ان عارته في مثله لما قلنا **قوله** ووجه الاستدلال ان السلف
اول يعنى في القرن الثالث والا فذهب عطاء رحمه الله انه لا يجوز لكل
 ما يدون ذكر اسم الله عليه او المراد اكثر السلف وفيه ما فيه **قوله** وهو
 التفسير فانه من الشرع **اول** التفسير في قوله فانه يرجع الى التفسير **قوله**
 وقال بعضهم على قياس ما روي عن محمد انه لا يرى الخطا في التفسير
 في باب الصلوة ونحوها لا غيرها **اول** ان يجوز ان يكون قصده اذاعة تعنى
 المرفوع على ما هو المناسب لتحسين الظن من المسلمين وحمل امرهم على التصحيح
 لا المجرور والحرمة لا تثبت بالشك **قوله** لانه في رواية القدوري
 الذي من الملق آة **اول** فيكون المراد بالملق في كلام القدوري مبدا
 قال الم فثبت قطعي الملقوم باقتضائه **قوله** فيه بحث لان المقوم

من كلام الم الذي سيذكره في تقليل الخيفة رحمه الله جل الاوداج على الاستغراق حيث بنى تقليله على قيام الاكثر مقام الكل في ثبت قطع الحلقوم تناول اللفظ لا بالامتنان **قوله** الم وما هو المقصود يحصل بها **قوله** اي بغيرها على حذف المضاف **قال** الم والتوجيه **اول** اي بغيرها انما الممله **قال** الم لانه لا يجي بعد قطع مجرى النفس والطعام **اول** فعل الواو يعقود **قوله** وحصل بهذا جوابا بي يوسف **اول** انما يحصل جوابه اذا كان الواو في قوله والطعام بمعنى او **قوله** وليس منه معهود **اول** قيل لانم انه ليس معهود فان العروق التي يقطع في الذبح معلوم معهود **قوله** لان ما حقه ليس افراده حقيقة والانصاف الى الجنس فما يكون كذلك **اول** فيجب فانه انما يحل على الجنس انما تقدر حمله على الاستغراق وهذا ليس كذلك كما لا يخفى لانه قوله ليس افراده اي ليس من افراد مفردة وقوله حقيقة يعني ليس من افراد حقيقة لان هذا الجمع من باب التعليب **قوله** ورد بان بد الخوان مركبا في قوله وما من شيء سوى الحظ اصلا **اول** وفي القاموس لجمع مثل الحيط الابيض في خوف الفقر ينجد من الذماع ومشت منه متب **فصل** فيما يحل اكله وما لا يحل **قوله** ان الاحتياط من فعل التطور والانتخاب من فعل سباع البهائم **اول** قوله الم كل يحفظ منتهب يدل على وجودها في كل سبع **قوله** والبقا ما لا يصيد من صغار الطيور وضعا فاء **اول** فيه بحث فانه يصدق ما يوك كل قول السارح ولم يذكره في الكتاب **قوله** الم وانما يكره الخنزير كلها استدلالا بالنبذ لانها **اول** قال العلامة الكاكي اي لان الضب من الخنزير فاذا اراد الحكم على الجنس تنجب على جميع افراده كما اذا قال طبيب لمريض لا تأكل لحم البعير يتناول فيه كل الافراد انتهى وفيه بحث **قوله** اما الآية فلجواز ان يكون قيل حرمه لحم الخنزير **اول** والدليل عليه ان سورة الانعام مكة في حرمه كان بعد الهجرة **قوله** الم ولا في حنيفة قوله في الخيل والبغال والحمير لم يكرها وزينة خرج فخرج لامتنان في اكل من اعلى منافعها **قوله** الم

التطير
لحمه ايضا كالعصفور
ولم يذكره في الكتاب
قال البيهقي في شرح الكون
ونوع الخيل يطير وهو طير
عند الحنيفة وهو طير
ويحذف الالباح في قوله

القاضي في تفسيره واستدل به على حرمه لحمها ولا دليل فيه ان لا يلزم من تقليل الفعل بما يقصد منه غالبا ان لا يقصد عليه غير اصلا ويدل عليه ان الامة سكتة وعامة المفسرين والمحدثين على ان الحمار اهلية حرمت عام جبره قرب وقال الكاكي فان قلنا ما مستقيم هذا ان لو كان المقصود من النص الاطلاق مطلق النعمة اما لو كان المقصود الامتنان بالنعمة المخصوصة فلا يستقيم هذا وان سلمنا لكان ان منفعة الاكل والخيل فوق منفعة الركوب والزينة اما قوله منفعة الاكل يتعلق بها البقاء في الجملة لم يكن فيه يسد مسددها وهو الغنم والبقرة وغيرها اما منفعة الركوب والزينة في الخيل يحصل على الكمال حتى جعل له السبع سهام من الغنم كالآدمي في ترك الامتنان في الخيل بالاكل لا يدل على حرمته كترك الامتنان بنعمة الرد والنسل **السبع** وحمل الثقل قلنا وجه الامتنان لا يتعلق باخصاص هذه المنافع بهذه الاشياء بل يتعلق برجع هذه المنافع الى العباد ومنفعة الاكل بالامتنان الى الفساد فوق منفعة الركوب والزينة في النعمة على اننا نقول ان الركوب والزينة لا يختص بهذه الاشياء بل يوجد في غيرها وهو البقر والضأن والابل فلا يكون المقصود منها ذكر المنافع الخاصة بها ومنفعة الاكل في الخيل فوق الركوب يتعلق ببقائه دون الركوب واما قوله غير يسد مسددها في يتعلق ببقائه قلنا ذلك لا يخرج كون منفعة الاكل فوق منفعة الركوب منفعة السبع والخيل فقد ذكرها دلالة لانه لم يمتنع ثبت كونه ركوبا منغفاه في ذاته بل ثبانه مال سقوم ومحل للسبع وفيه كلام لا يخفى **قوله** الم وسية البحر ما لفظه ليكون موصفا الى البحر **اول** فيه بحث فان الظاهر ان اضافة سية البحر مثل اضافة على الطفة في كونها اضافة الى المكان وجبا ان مراد الامامات فيه بغير انة توثيقا بين التواضع **كتاب** الاضحية **قوله** او ددا الاضحية عقيب الذبايح **اول** لا ولي ان يقال الاضحية عقيب الذبايح لانها ذبيحة خاصة **قوله** وفي الشريعة عبارة عن ذبح حيوان مخصوص **قوله** في معراج الذرية المراد من قول اصحابنا

لا يسد غنمه مسدده
فان الركوب والزينة
في الخيل

لا يخفى بترك غير الواجب **اول** يمكن ان ينفع ذلك كيفة وقد قال صلى الله عليه وسلم
من اكل من هاتين الشجرتين فلا يقربن مني صلا نافع ان اكلهما ليس محرم فليتا مل
وله اجيب بانه محمول على الترك اعتقادا **اه اول** فيه تا مل **وله** واجيب عن
الاول بان المكتوبة **اه اول** فيه بحث انه روي لدار قطف باسناده عن
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انك كتبت علي وهن لكم **وطوع**
الحديث **وله** ولهذا لو اشترى ارضية ثم باعها فاشترى مثلها لم يكن به باه
اول فيه بحث **وله** ولا شك ان الجمع بين القريتين **اه اول** لا يوافق المشرع في
عرض فيه الجمع بين القريتين فانه يصح دليلا مستقلا من غير اعتبار قرائنه
بغوات الايام ثم لا يستقيم تشبيهه بالطواف كما لا يخفى **وله** وجب التصديق
بالعين **اول** لا يلائم الاعتبار بالجمعة والصورة ومراد الم التصديق بالقيمة
للفقهاء غير المرجح كما لا يخفى **وله** والحديث المذكور ذال على ذلك **اول**
اشار بذلك الى قوله والاصل فيما اذا عيب الفاضل مانع **اه** **وله** الم وان
قطع من الدنيا والاذن والعين **اول** اطلاق القطع في العين بعد
بطريق التقلب **اه** الم فاعتبر كثيرا **اول** الذي يعطيه حكم الكل هو
الاكثر لا الكثير فالانتم المقرب **وله** من باب ذكر الخاص والارادة العام
فانه **اه اول** فيه انه لا دلالة فيما ذكره على ما اراده لانه يعلم حكمه سائر القوم
المانعة بطريق المقايضة **وله** لاننا نقول الارادة ليست من المملوك **اول**
يعني ليست من المملوك لاحد **اه** الم بخلاف ما لو ادع شاة فضيها
لانه تضمنه بالتدريج فلا ثبت الملك له الا بعد التدريج **اول** قال اصدرك الشريف
في شرح الوقاية اقول بل يصير غاصبا بمقتضى التدريج كالاصحاح وسد
فيكون غاصبا قبل التدريج واجاب عنه صاحب الدرر بان حصة
كالميراث في موضعه ازالة اليد المحضنة وابيات اليد المبطله وعناية ما
يوجد في الاصحاح وسد الرجل اثبات اليد المبطله ولا يحصل له ازالة
اليد المحقة وانما يحصل ذلك التدريج كالميراث فهو راسخ وان شئت فقل
في كتاب الغصب ونحن نقول الاولى في الجواب ان يقال قد سبق

لاضحية واجبة لمخفية على حذف المضاف كقوله تعالى الحج اشهر معلومات اذ
الافعال يوصف بالوجوب لا الاغنيان ويحتمل ان يراد حقيقة لان الاضحية
يوصف بالجمعة فيوصف بالوجوب ايضا انتهى وهذا الكلام منه بعد فسر
الاضحية في عرف الشرع بما ذكره هذا الساج ففيه ما تري ثم اعلم انه لا بد
التعريف من قيد وهو ان يقول ليس مخصوصا فلا ينقض التعريف **وله** لا
السبب لما يعرف بنسبة الحكم اليه **اول** باضافة اليه او كسبه **وله** اذ اكل
في اضافة النبي الى النبي ان يكون بيضا **اول** اي ان يكون المضاف او المضاف
اليه **وله** حتى مضت ايام الفخر فافقراء **اول** فيه انما اشترى اذ كان فقيرا
حين اشترى اهلها ولم يرفع حتى مضت ايام فكذا الحكم ففي دلاله ما ذكره على
مطلوبه بحثا ليس في الفقيه قدرة لا ممكنة ولا مستمرة فذلك لا يشترى
بنية الاضحية لا للقدرة فليتا مل فظاهر قوله الم وينتج بعضي تو
يدل على ان وجوبها ليس بالقدرة الممكنة فالأمر يسقط وكان عليه ان يضحى
وان لم يشتر شاة في يوم الفخر وسبقوا انها تسبه الزكاة من حيث انها
تسقط بهلاك المال قبل مضي ايام الفخر كما ذكره تسقط بهلاك النصاب
بخلاف صدقة الفطر لانها تسقط بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم
انتهى وهذا كالصرح في ان اعتبر فيها هو القدرة المستمرة **وله** لان
استراط النصاب لا ينافي وجوبها بالممكنة كما في صدقة الفطر **اول** للسائل
ان يقل الكلام الى صدقة الفطر فيحتاج الى جواب حاسم لما راد الاعتراض فليتا
وفي شرح المنار للعلامة ابن فرشته رحمه الله وكذا النصاب ليس بشرط في
صدقة الفطر ليس بل يصير الموصوف به اهلا للاغناء اذ لا غنى له تحقيق
من غير الفقر الشرعي فان قلت المراد من الاغناء الاغناء عن المسئلة قلت
لا يتوقف على الغنى الشرعي قلت ما رادونا الغنى الشرعي في حكم العدم
من لم يتصف به يكون اهلا لخدمته الفطر فلا يكون اهلا لوجوبها
للتنافي بينهما انتهى ثم اعلم ان تفصيل القدرة الممكنة والقدرة المستمرة
في باب حسن المأثورة من كتب الاصول فراجعها **اه** الم ومثل هذا

ان مقتدات الذبح في حكم الذبح فلا يعطى حكم آخر فليست مل وأجاب المحقق
يعقوب بإسناد عن أشكاشدرا الشريعة أيضا بان يقال ان العصب وان وجد
بمقتدات الذبح لكن لا يفرق قبل الذبح لان الانضمام وشدا الرجل قد يكونا
لا الذبح لان الحفظ يجب على الموضع فلا تغيب العصب لاي الذبح بخلاف
ابتداء فان العصب هنا تغيب قبل الذبح كذا قيل ولا يخفى ما فيه فليست مل
انه كلام يعقوب **بأشكال الكراهية فصل**
في الاكل والشرب **اول** الايريان في وقت الاضحية **اول** الكراهية الحقيقية
في الضحية لا في الوقت فحين تجوز **قوله** وفي كتاب الكراهية ايضا كذلك
اول فيه بحث لان المراد بحق في الكراهية في اشياء كثيرة **قوله** يريد عليه
لبن الخيل **اول** فيه بحث **قوله** وهو ان يقال بعد قوله فاخذ بحكمه فيما لم يختلف
ما هو المطلوب **قوله** فيه بحث والاولي ان يقال اذا وجد وجه الحمة فيه
قوله من اية الذهب **اول** والفضة كذلك **قوله** من ان الهدايا سعى على
ايدي هولاء **اول** يمكن ان يمنع اشتراك العلل **قوله** في صورة الادها
الحمر هو ان ياخذ احد الذهب والفضة ونصبا للذهن على الرأس واما اذا
دخل به فيها واخذ للذهن ثم صب على الرأس من اليد لا يكره **قوله** يحتمل هذا
التفصيل في الاكل والشرب ايضا **اول** واريانه مخالف لما ذكره الم في المسألة
فان الكل لا بد ان يفصل عنها حين لا يتكلم ومع ذلك فقد ذكره في الحرمان
قوله لكن المكمل بلخذ المكمل بين ويضع فيها الميل بخلاف الاسماء لا
يحتاج فيه الى الاخذ باليد **قوله** اجيب بان ذلك كان ضمنيا **قوله** ولا يمكن
ان يجاب بان الكافر قد يكون عدلا **اول** لان المراد بالعدول هنا المسلم
المضي كما نص عليه الم هنا **قوله** ويجوز ان يقال وجه التسمية **قوله**
فيه بحث لان يقال ليس بقياس كما سئل عليه **قوله** وجه التسمية وفيما
يبقى المستلح بلا دليل **قوله** الم ولو علم قبل الحضور لا يحضر **اول** فيه كلام
لان الحديث ينظر **قوله** بقوله تعالى انما الحيوة الدنيا لعبا **اول** المراد بها
امور الدنيا اعني ما لا يوصل به الى الفوز لاجل **قوله** ليس يحرام **قوله** يعني

مطلما **قوله** لان الحاصل من هذا القياس بعض التواء **قوله** لكن القياس الاول
بقضى الكلية كما لا يخفى لان الاول ان يجاب بان الكلام على التسمية فليست مل
قوله وهو ما استثناه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم **اول** فيه نظر بظهور
بالنظر في كتاب التفسير **فصل** في اللبس **قوله** لما فرغ من
مقتدات مسائل الكراهية **اول** فيه بحث وانا **قوله** الفصول معقود
بيان الاكل والشرب كما يري وقول الاخبار وغيره مذكور لاجله لتعلقه
والقيم قبل التوضيح اذا اجز بنجاسة الماء لتعليم لفائدة وهو طاهر **اول**
وقدم اللبس **قوله** بل المقدم هو الاكل والشرب لشدة الاحتياج
واستدل على الحرمة بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما يلبس من لاخلق
في الاخرة وهو عام في الذكر والانثى **اول** لم يفرق لعمومه انتهى لظهوره
العموم فيما ذكره من انه فسر قوله الم لها العمومات بالنهي عن لبس الحر ايضا
لاحتمال توهم دعوى الخضوص بالرجال في النهي مستند باللفظ لا بالمعنى
قوله اما ان يكون قبل الاول فمسيح به **قوله** فان قيل فكان ينبغي ان لا
ينسخ ايضا في الوجه الاول قلنا للحرم رجحان فاما **قوله** وبعد فيما
قوله بل ينسخ الاول به فلا تمسك للسؤال وهو حاصل الجواب **قوله** وتكرار
النسخ بالدليل غير محتج **قوله** علي ان الاباحة الاصلية ليست بحكم شرعي
فلا يلزم تكرار النسخ على ما حق في مقامه **قوله** الم الا ان القليل هو
مقدار ثلثة اصابع او اربع **اول** لا يصح يذكر ويؤتى فذكر في ثلثة
وانث في اربعة **قوله** وقالا يكون بعض الرجل والمرأة جميعا **اول**
كيف يقولان في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم حلال لانا ثم **قوله** يريد به
قوله نهى عن لبس الحر **قوله** التوسد والنوم عليه ليس لبسا فكيف يستدل
به لان يقال ذلك في معناه وقد مر مثله في الفصل الاول **قوله** الم ولا
باس بان يربط الرجل في اصبعه او خاتمه الحنط للحاجة ويستدل ذلك الرتم
والرتمية **قوله** قال العلامة الزيلعي الرتمية قد استنبطت بالهيئة على
الناس وهو حنط كان يربط في العواقب في اليد في الجاهلية لدفع المضرة

رضنا

عن انفسهم على زعمهم وهو منتهى عنه وذكر في حدود الايمان انه كفر انتهى
فصل في الوحي والنظر والمس **اول** والاولى على اربعة اصنام
نظرة الى الاجنبية المحرمة **اول** الاول ان يقول الى من لا يحمل من الاجنبية المحرمة
قال الم فان اخاف الشهرة لم ينظر **قول** تتميم للدليل فان الحديث انما
دل على تحريم النظر عند محقق الشهوة ولم يكن المذنب ذلك بل تحريمه عند
الامن منها وستان ما بينهما فضم ذلك اليه ليعلم المقرب **وال** الم والضعف
اذ كانت لا شهوة مباح متسا **اول** وحاصله انه يشترط تجاوز المس
بكونا كبيرين ماموتين في رواية وفي رواية يكتفي بان يكون احدهما كبيرا
ماموتا لان احدهما اذا كان لا يشتهى لا يكون المتسببا للوقوع في الفسنة
كالضعف ووجه الاول ان الشاب اذا كان لا يشتهى ان يسل العجز فالعجز
شبهه ان تمس الشاب لانها علمت بميلنا للجماع فيؤدي الى الاشتها من احد
المجاين وهو حرام بخلاف ما اذا كان احدهما صغيرا لانه يؤدي الى الاشتها
من احدهما المجاين لا الكبير كما لا يشتهى من ان يمس الصغير لا يشتهى الصغير
ايضا ان يمس لعدم العلم كذا في شرح التلويحي ما يخالفه ظاهر في الكتاب
في وجه الفرق فيما ذكر في كتاب المحققين من الاصل **وال** الم واما النظر
الاشهارة اذا اشتهى قبل باج **اول** لعل المراد اذا اخاف الاشتها **وال** قال الله
ولا يبدن ذينهن الا لما ظهر منها وستر لكاه **اول** يعني فستر قوله تعالى
ما ظهر **وال** هذا هو القسم الثاني **اول** بل الثالث **وال** يتلوه عطف الشافعي
اول القائل صاحب النجاة **وال** الكاظمي **قول** بفتح الكاف **وال** عكس
هذا القسم الذي نحن فيه **اول** هذا هو القسم الثاني في ترتيبه ومقوس
القسم الاول **وال** لان الغرض منه لستره **قول** متى فرض ذلك **قال** هو القسم
الثالث **قول** بل الرابع **قال** لانه لما ظهرت جنائته **اول** فيه بحث المظهر
ان يقال ولانه **قال** الم والحاصل انه يؤخذ فيه **اول** اي في المحنة الذي
في اعضائه لين وتكسر اصل الحلقة ولا يشتهى النساء على سبيل الاستخدام
قال الم يحكم كتاب الله تعالى **اول** اطلاق المحكم لعله على التثنية **قال** اي علم

يطلقوا **اول** فقوله لم يظهر وان الظهور بمعنى الاطلاع **وال** ليتناول
المتعدين **اول** فيلزم المحقق بين معنى المشترك **وال** والمحسن وغيرها
اول عطف على سعيد في قال سعيد **وال** فلو دخلوا في قوله تعالى او ملك
ايما منهم لزم التقاض **قول** فيه بحث كيف ولو صح ما ذكره لزم التقاض
قوله قل للمؤمنين آية وبين قوله الا ليعلمن آية تأمل فالحجاب بانته
الحجاب **فصل** في الاستبراء وغيره **وال** لانه احترز عن وطئ
مقيد والمقيد بعد المطلق **اول** فان قلت اين الاحتراز عن الوطئ المطلق
فما سبق قلت فهم ذلك بطريق الدلالة او الاشارة فانه يقتضي المس
عن المس فحتمه فلهذا عوته بالوطئ فتأمل ثم قوله وطئ مقيد اي مقيد
زمان **قال** الم والاصل فيه قوله عليه السلام في سيايا واطاس الا لا توطأ
المجاين حتي يضعن حملهن **وال** المجالي **قول** جمع الحامل وهي التي لا تحمل لها
وقيل انما قال المجالي لتدريج المجالي والقياس ان يقال الخوايل لانها هي
حابل ونظيره الغدايا والعشايا كذلك في شرح الكاظمي فالقياس الغدايات
وال فني مع وجود الملك المطلق **قول** تأمل في مدخلية هذا التقيد فانه
النهاي لوارد على بلق وجه وجوب لاشتها فانها ليست بظاهرة الا ان
يقال لولم يوجد ذلك كان انتهى كيدا الوجوب لمعلوم سابقا **وال**
وذلك لا يكون الا للوجوب **اول** اي وجوب لاشتها **وال** لانه هو الموجود
في مورد النص **اول** في الخبر كرام فان السبي من جملة ما وجد في مورد النص
وهو يصلح للسببية فان اظهر ان الملك في صورة البسع والهيبة والمخلف
والكتابة ليست برب صيانة لانه ثم يباشر السبب فلا حاجة الى استبراء المملك
في نعم يلحقه الارث والعصية فتأمل **وال** الم وهو ان يكون الولد
اول اي لا يستبراء لا يكون الولد **اول** وحذف الجار مع ان وان قياس
قال الم لان العلم بالحقيقة اداة الوطأ **قول** لعل ذلك يستفاد من
الحديث **قال** الم وهو لتمكن من الوطأ **قول** لعل المراد هو التمكن الشرعي **قال**
وادر بالحكم عليه **اول** وجودا وعدما كما يحكي في هذه الصحيفة **قال**

واما قيد بذلك وان كان الحكم في غير المحترم كذلك فان الجارية الحاملة من
 التنا لا يتحمل وطها حلالا للحال على الصلاح **اول** قوله جعله لتقوله **المنا**
 قيد وقوله فان الجارية لتعيل لقوله كذلك **اول** لتأخرها عنه **اول** ليطونها
اول فان صحيح المزاج اذا تمكن منه آه **اول** فيه بحث فان صحيح غير المزاج
 ممنوع ايضا عن الوطى ودواعيه ولعل الاول ان يقول فان الظاهر
 ان الممكن منه يريد والتمكن انما يثبت والمراد من التمكن هو التمكن الشرعي
اول وقال ابو يوسف بحث بها **اول** الاول عن قوله ولا بالولادة **اول** اشارة
 الى قوله لان السبب استحداث الملك **اول** فان قيل المشتري شراء فاسدا
 يملك بالقبض على ما مر فالسبب موجود فيه قلنا المطلق يقتضي اكمال
 فالمراد استحداث الملك الصحيح **اول** ولا يبعد ان يكون لاحق دلالة
 حكم لدليل آه **اول** لا يجوز مثله في القياس فانه يكون بدليل آخر
 بتغيير دليلهم ففقدان شرط القياس قاتل **اول** وقوله على ما بينا اشارة الى
 قوله والرقبة آه **اول** اشارة الى قوله ولا حصار وقوعها في غير الملك
 على اعتبار ظهور الحمل ودعوة البائع فان بذلك يظهر الفرق بين
 والمشتراة ولا وجه لجعله اشارة الى ما ذكره كما لا يخفى **اول** ويجوز ان
 يقال صدر الفصل بالاستبراء آه **اول** لكنها من مسائل باب الظهار
اول فقال المكره من المعانقة ما كان على وجه الشهوة **اول** سواء كان
 في ازار واحد او كان عليه جبة او قميص فبين ما ذكره الشيخ ابو منصور
 وما ذكره الم فرق ظاهر ولعل الاول ما ذكره الشيخ **فصل**
 في البيع **اول** فان قيل قوله وهذا اذا كان ثقة يناقض قوله على اي وصف
اول ممنوع لا غير العدل لا يلزم ان يدخل تحت قوله على اي وصف كان
 ما بينه نفسه ولو سلم فلم يقل الم لا يقبل قول غير الثقة لا يري الى قوله
 وكذا اذا كان غير ثقة وقوله لان عدالة الخبير في المعاملات غير لازمة
 لكن يريد على الم انه اذا كان قول خبره متوقفا على حصول اكثر الراي على ما
 وجوابه ان خبر الفاسق انما يقبل في الدعايات باكثر الراي اذ حصل بعد

لا ينبغي في بيعها بين الدعايات
 فان خبر الفاسق يقبل فيها
 باكثر الراي

التمري بخلاف ما نحن فيه حيث لا يشترط التمري فتأمل **اول** بحسب بان
 معنى قوله ثقة **اول** فيه بحث **قال** الم وان كان الذي اتاه بها عبدا آه
اول قوله عبد اجز كان واتاه بها صلة للذي ولها في اتاه مفعول وهو
 الشخص الذي قدم على الشراء من العبد الذي اتاه بالجارية او من الجارية
 التي اتى بالجارية والباء في بها باء التقوية **مسائل متفرقة قال** الم ولان
 الكافر لا يخلو عن جنابة **اول** هذا لا يختص بالمسجد الحرام **قال** الم والا
 محمولة على الحضور استيلا واستغلا **اول** اي على منعه من ان يدخلوها مستنوي
 على اهل الاسلام مستقلين وايضا النهي كونه لا يكتفي **قال** الم لانه
 ان قام بها فالمسرحام بالنقص وهو اسم لكل قمار وان لم يقام فهو عيب
اول وكذلك لم يغز لو قال يا قمار لان يا يوسف قال في رواية لايأس القلب
 بالسطرخ كذلك في المحيط الترخي في باب التقرير وفي صحة التعديل كلام
 يخفى **قال** الم ولا يجوز للفقهاء ان يواجره **اول** ذكر الم في كتاب اللقيط
 ان هذه الرواية هي لا تخفى وقال اكل الذين يناقض قوله واجارة الضفا
 ظاهرا فمنهم من حمله على الرايتين ومنهم من غير لفظ الكتاب الى لفظ
 الاطار كما مر ومنهم من وقف بينهما فحل جواز اجارته على ما اذا تحققت
 الضرورة بدليل وقوعه في النوع الذي فيه بقدا الضرورة وعدم
 جوازها على ما ان الم يكن فيه ضرورة انتهى وقال العلامة الكاكي ونقول
 المراد بقوله واجارة الصغار تسليمهم للصناعة حتى يكون من جنس بالابد
 للصغار منها نهي وقد مر انه يجوز في كتاب اللقيط **اول** فالاول على
 رواية القدوري كما مر **اول** في كتاب اللقيط **قوله** احتران عا لولادته
 التسمين فانه لا يباح **اول** سبق من الم في فصل الوطى والنظر والمسألة
 يجوز الحقنة للمهر الفاحش على ما روي عن ابي يوسف رحمه الله لانه اما
 المرض فانه يدل على ان المختار ملك الرواية ويجوز ان يقال المراد اذا
 مجرد التسمين بلا قصد التداوي وفيما سبق ليس كذلك **كتاب**
 احياء الوات • قال المهر الوات ما لا ينفع به من الاراضي **اول** تعريف

بالاعم لصدقة على ماله مالك معروف لكونه لا ينفع به لاحدا لا مورا المذ
 ولك ان تقول هذا تفسير لعني اللغوي **قوله** الم ومعنى لغاري ما قدم
 خراجه **قوله** لان يكون منسوبيا الي عاردينسب كل اثر قديم لهم لقد خصم
 قال صلى الله تعالى عليه وسلم عادي لا ينفعه ورسوله له هو بعد متى لكم
 رواء سعيد بن منصور وابوعبيد كذا في شرح الكاكي وفي كلامه تناقض
 ظاهرا والظاهر ان مراده من قوله لان يكون منسوبيا الي عاردينسب
 الملكية **قوله** فندار الحكم عليه اي علي القرب **قوله** اي القرب مرجع
 عليه حكاي او مذكور كما لا نفهامه من قوله قريبا لقوله تعالى عدلوا هو
 اقرب للتقوي **قوله** واما على مذهب ابي حنيفة ففيه نظر لانه حمله
 على كونه اذا نال **قوله** لم يحل عليه بل قال يحتمل ان يكون ذنا كذا لاحتمال كافي
 في ايراد السؤال **قوله** لكنه اذا اذله الامام كان شرعا لا يري ان من
 قال له الامام من قل قبيلا فلبه سلبه ملك سلب من قوله **قوله** فيه بحث
 فبينهما فرق لوجود دلالة التملك في لفظ الامام هنا بخلاف الادن
 في الاحياء فانه لا يلزم ان يكون بلفظ التملك **قوله** والجواب على سندا
 ان ذلك مفهوم وهو ليس بحجة **قوله** وانت جدير بان الم استدل على ذلك
 ثلث سنين بهذا الطريق وجوابه ان بؤت الحق ليس بالحديث بل بالجماع
قوله اشارة الى ما ذكره في كتاب الظهار **قوله** في باب الماء الذي يجوز
 الوضوء فيه رد على العلامة الكاكي حيث قال في شرح قوله وقد بتنا اي
 الوجه في ان الخمسة يعتبر من كل جانب ولكن لم يذكر بيان الذراع انتهى
 فامل **قوله** الم والقناة له حديد بقدر ما يصلحه **قوله** وفي غاية البياض
 تفصيل حسن في هذا المقام فراجع **قوله** الم لان الانشاع بالماء في النهر
 يمكن وهذا الجواب **قوله** لانه يلحقه بعض المخرج في نقل الطين والسي
 في وسطه **قوله** يشير الى ان الخلاف **قوله** لا يخفى عليك ما في الاشارة
 من الخفاء ولك ان تقول المراد بالاستواء هو الاستواء صورة بان لا
 يرتفع المحر من الارض لا الاستواء في الارضية **قوله** هو الموعود بقوله

علي ما يذكره **قوله** فيه بحث بل الموعود قوله وله انه اشبه بالارض **قوله** الم
 وثمة الاختلاف **قوله** فيه بحث اذ لا يظهر كون ما ذكره ثمة لما تقدم بل
 لا يبعد ان يدعي العكس **فصل** في كرى الانهار **قوله** الم فلا
 يلزم انفع غير **قوله** الصواب نفع غيره لان الانفع في معنى النفع غير
 سموع **فصل** في دعوى الشرب **قوله** الم لانه قد ملك بدو
 الارض ارضا **قوله** قد ملك بالارث ما لا يملك بالبيع كالفقاص
 وبالجملة **قوله** الم واذ كان نهر لرب **قوله** اي ما ذكر المحل واريد المحال
قوله الم لانه مستعمل باجره مائه **قوله** الضمير في قوله لم عائد الى النهر
 مراد به المعنى الحقيقي على طريقة الاستخدام **قوله** لا يكون مثل انشاع من له
 قطعة **قوله** اي لا يكون بانشاعه مثل انشاع من له **قوله** الم وكذا اذا
 كانت القسمة بالكويا **قوله** بكسر الكاف **قوله** الذي يعي اي ليس له توسيع في النهر
 لانه يحبس الماء في ذلك الموضع فيدخل في كوة اكثر مما كان يدخل قبله
 انتهى وقال الاكل وغيره معناه ليس له ان يستعمل الكوة لكن لا يخفى ان ما
 ذكره الذي يعي وجهه واولي **قوله** الم حتى لا يضمن اذا سقى من شرب غيره
قوله ذكر الم في باب البيع الفاسد من بيع هذا الكتاب ان الشرب
 بوجهه مفر في رواية وهو اختيار مستلحق لانه خط من الماء ولهذا
 يضمن بالانلاف وله حظ من الثمن على ما ذكر في كتاب الشرب في حقيل
 قوله حتى لا يضمن اذا سقى من شرب غيره ياقض قوله ولهذا يضمن بالانلاف
 مناقضة ظاهرا انتهى لا يقال المراد بالانلاف الشرب بالانلاف بالكلية وسيقى
 الارض من شرب غيره لا يستلزمه لانهم صرحوا بخلافه فليراجع شرح الككن
 هناك وفي الكفاية هذا على رواية الاصل واختياره في الاسام ان يضمن
 انتهى كلام صاحب الكفاية ثم اقول فلي هذا لانما قضية فيه اصلا لا يبتدأ
 الكلامين على الروايتين فاندفع اعتراض صاحب القيل **قوله** لو انفقوا
 على جواز بيع الشرب بكم يشترى هذا الشرب **قوله** فلعلهم يجوزوا بيعه
 صورة موت صاحبه مديونا استقسانا على خلاف القياس **كتاب**

قوله ذكر الاشربة بعد الشرب لانهما سبعة عرق واحد لفظا ومعنى **اول**
العرق المفيض ظاهر وهو الشرب مصدر شرب والعرق المعنوي لعلة
الارض فان كلامهما يخرج منه اما بالواسطة او بدونها **قوله** ومن سها
بيان حرمتها اذ لا شبهة في حسن تحريمها بل العقل الى قوله فان قيل ما بال
حل للام السالف مع احتياجهم الى ذلك **اول** الضمير في حرمتها راجع الى
الاشربة وصيرها الى ما في قوله ما يزيل واثار بقوله ذلك الى العقل
المعنى ما بال السبق الذي يزيل العقل قبل للام السالف مع احتياج الام
السالف الى العقل **قوله** فان قيل ملاحمة ابتداء **اول** يعنى ملاحمة
لنا ابتداء **قوله** اجيب لان الشهادة بالخبرة لم يكن اذناك **اول** الشهادة
وان تأخرت وجردا لكنها عامة لا قول هذه الامة واخرها **قوله** المسمي بها
ويجمع شارب لما فيه من بيان حكمها **اول** اعيان حكم انواعها ولعل ذلك
فهذا العذر اعنونه الكتاب بصيغة الجمع في غما عنون بها لان
بيان احكام انواعها كما في البسوع او الاضافة الكتاب الى الاعيان والفتنة
يجب عن افعال المكلفين فوجه ان الحكم وهو المحرم هنا وصف للام
لا لافعال فلذلك عنون بالاعيان ويعلم منه حال الافعال والتفصيل
في كتب الاصول خصوصا التلويح في اوابل القسم الثاني **قوله** المسمي به
من ماء العنب **اول** ذكر الضمير الرابع الى الخبر باعتبار المحرم لان الخبر قد
يذكر مخرج به في القاموس **قوله** المسمي به لان حرمة الخمر قطعية وهي في حرمه
اول هذا التعليل ينبغي ان يكون لا في حنفية ولا في غيرها اذا اشتد ولم
يقذف في الزبد هو جمع انها فيه ظنية لبوت الاختلاف المورث للسبغة
فينتقض تعليلها لعلها به فليست **قوله** وادنى درجات الاختلاف
ايراث السبغة فتكون الحرمة قطعية **اول** لا يقول البعض بقطعية حرمة
التي لا يرى انهم لا يكفون مستحله فلا يتوجه عليهم الا لزام وهذا كما اننا
فان حرمة قطعية حرمة بيع الخمر بالخمر متفاضلا مثلا ليس بقطعية
قوله وما يدل عليها خلق **اول** الوال لخال **قوله** وانما سمي بغيره التي

خمر الخمر آة **اول** فيه بحث فانه يرتبط الجواب للجواب عنه لان في كلامهم فيه
كلما كانت الخمر مشتقة من الخامرة وكل ما يوجد فيه معنى الخامرة فهو خمر لكن
المقدم حق والثاني مثله فليست **قوله** المسمي بها سمي خمر الخمر **اول** ذلك ان
نقول هذا منع لانصر **قوله** المسمي بها فان الخمر مشتق من الظهور **اول** اي من الخمر
الذي يعنى الظهور ففي كلامه ساعة **قوله** المسمي بها حديث لا قد طعن فيه
من معين **اول** مع انه يمكن ان يجاب عنه بما يجيب به الحديث الثاني **قوله** المسمي
وصدورها اذا اشتد **اول** يعني ثبت لاسم اذا اشتد والمراد الاسم الشرعي
قوله المسمي بها لان الاسم ثبت به **اول** اي بالاستدراك لكن بالحقيقة نعم الله تعالى
يمنع هذه المقدمة ان كان المراد الاسم الشرعي وكيف لا وفيه المصادرة
كان للفرد معنى الاستلزام اي استلزام بؤت للفرد بؤت الشرعي **قوله** المسمي بها
ولا في حنفية ان الغليان بداية الشدة وكما له بقذف الزبد **اول** فعلى
يكون تعريف الخمر بالنبي من ماء العنب اذا صار سكر تقريبا بالاعم عند اي
رحمة او يقال المطلق منصرف الى الكامل وكما لا اسكار بقذف الزبد
فالمراد به المسكر عنده هو الكامل في الاسكار ينجم ذلك من تقريره ليله **قوله** المسمي بها
والثالث ان عنبها حرام غير معلول بالسكر **اول** فرق ما بين السكر والسكر
فلا يخالف هذا القول لما مر من قوله وكذا المعنى المحرم **قوله** وقد ذكرنا
دلالة على ذلك في الاشراق شرح مشارق الانوار **اول** في شرح حديث
ان الله حرم الخمر **قوله** المسمي بها والشافعي يعقده اليها **اول** انشا الضمير
الى ما ولاكتسابه التانيث من المضاف اليه **قوله** المسمي بها التعليل في الا
لا في الاسماء **اول** فان قيل الشافعي ايضا يعدي الحكم كما اعترف به المسمي
انفا فوجه هذا الكلام قلنا انما يعدي الحكم بواسطة تعدية
الاسم فليست **قوله** كانت الاشربة المحرمة خمسة **اول** كيف يكون خمسة
كل منهما من اقسام المسمى بالطلا **قوله** لانه اعم من ان يكون منصف او غيره
اول فيندفع لزوم كونها خمسة **قوله** لانه لو كان منصفيا لقال ايضا
اول فيه بحث فان المسمى بالبادق غير المسمى بالنصف فكيف يكون

حكم

المقام مقام قوله ايضا **اول** انما فسر التمر بالربط **اول** رد على الاتفاقي وفيه
 نظر **اول** لا السكر وهو حلال **اول** في الغريب السكر بفتح السين وعصير ^{الربط}
 اذا اشتد وفي الطلية السكر بفتح السين والكاف والهمزة من ماء التمر **اول**
 في ديوان الادب هو خمر التمر انتهى فالتمر بمعنى الربط فيه ايضا **اول**
 ويجوز بيعها ويضمن خلفها **اول** المراد بالجواز ما يرتب عليه الثمرات
 المطلوبة لا ما يقابل الحرمة **قال** الم وما شهدت له دلاله قطعية **اول**
 فيه بحث فان الحرمة سبب بالسببه **قال** الم غير ان عنده يجب قيمتها
 لاسئله **اول** لا يقال ينبغي ان يحيا لمثل دليل جواز البيع لان قوله البيع
 يجوز مع الكراهة فلو اوجبنا المثل لكان ما مورايان فعل مكرره
 وهو تسليم الحرام وهذا لا يجوز ومع ذلك لاداعي المثل يخرج عن العهدة
 ايضا **قال** العلامة الكاكي ان المسلم ممنوع عن التصرف في الحرام فلا يكون
 ما موراي اعطى المثل حتى لو اعطى يخرج عن العهدة الا انه مكرره انتهى فيه
 بحث لان يا ولا يجب بمعنى ينبغي **قوله** ان المسلم ممنوع عن التصرف في الحرام
اول فينبغي ان لا يجوز بيعها لكن المراد بالجواز في قوله ويجوز بيعها ليس ما
 يقابل الحرمة بل معنى ترتب الثمرات المطلوبة كناية البيع المكرره **قوله** لئلا
 ان العموم المذكورة **اول** لتقليل لقوله واورد رواية الجامع الصغير
قوله وقيل اسارة الى قوله بمنزلة النام ومن ذهب بقوله بالبيع وليس لولا
اول وعندنا لما اشارت الى الاول لا بعدا لفظا فلما كان قوله من قبل
 واما معني فان حمله وجوبه على السكران ليس دعاء التليل الى الكثرة
قوله والاولى ان يقال الحرام هو السكر واطلاقه على ما تقدم بحاج **اول**
 اطلاقه على ما تقدم على القدر لا يخرج بحاج بالسببه واما اطلاقه على
 المجموع من القدر لا يخرج وما تقدم فليس بحاج والكلام فيه **قوله** وعلى
 القدر لا يخرج حقيقة وهو ما فلا يكون الجواز مراد **اول** وتقرّب بما
 ذكره الشايع ما قاله الامام الترمذي في شرح الجامع الصغير لا يقال
 القدر لا يخرج سكر ما تقدمه لانا مسكر ما يقبل بالسكر وهو كما تقدم

من الطعام فان الحرام هو الخمر انتهى **قال** الفقار الى في التلويح ذهب المحققون
 الى ان الخمر الاول يصير بمنزلة العدم في حق ثبوت الحكم ويصلح الحكم مضافا الى
 الخمر الاخر كما في الاخير في الثقال السفينه والقدر لا يخرج في السكر **قوله**
 والحديث الاول غير ثابت على ما بيناه **اول** وكان على الم ان يقرض الحديث
 الاخيرين ولم يفعل كما انه اكتفى بمعارضة ما رواه لها **قوله** فلا يكون الذاهب
 لما ماء العنب اي على القطع والنبات **اول** فيه بحث لان الحرمة سبب بالسببه
قال الم ولو طبخ العنب كما هو **قوله** اي كايضا كاي الذي هو عنب فالخمر يحذوف
 وينبغي ان يكون الكاف زائدة **قال** الم فصار كما بعد العصر **قوله** اي صار
 حكم العصر بعد طبخ العنب كحكم العصر بعد العصر قبل طبخ العنب والوجه
 ان يقال فصار الطبخ قبل العصر كما الطبخ بعد في انه لا يعمل ما لم يذهب لما
قال الم لان التمر اذا كان مكتفي فيه بارد في طبخه **اول** هذا التليل لا يلي
 تمام ما اراه لظهور انه لا يدل على المدعي الثاني ولعل الصحيح ان بيت
 العنب والربيب مكان بين التمر والربيب منه **اول** التاسخين وبتع
 الاخر لا ولين **فصل** في طبخ العصر **قوله** وما ذهب به كان
 لم يكن لانه ما بقي العصر لا غير **اول** قوله لانه اي لان التاسخين ولفظه ما في قوله
 ما بقي موصول **كتاب** الصيد ثم في فصل جناية الصيد
 من كتاب الحج تقريران للصيد **قوله** من حيث ان كل واحد من الاثر **اول**
 ومن حيث ان الصيد من لاطعة ومناسبتها للاثرية غير خفية ثم كما
 ان منها حلال وحرام كذلك من الصيد ما هو حلال وحرام **قوله** لانه
 قدم الاثرية **اول** لا يقال كونها مع الشرب سبعا عرق واحد كفي في وجه
 تقديمها على الصيد لانه لم يدع احد عدم الكفاية وانما المقصود ابداء وجه
 ولا مساحة فيه **قوله** وان يموت بهذا **اول** قوله وان يموت بهذا استدراك
 بعد قوله وان يقتله جرحا **قوله** قبل ان يصل الى وجهه **اول** ولا لا يكون
 محضا والكلام في حله **قوله** فيه تسامح لان هذا شرط الاصطيار لا الكلي
 بالكل **اول** فيه تسامح بل شرط حل الصيد **قوله** لا غير **قوله** يعني لا

من سباع الطيور **قوله** على انه لو انشئ بعضه لم يحرم **قوله** اول ما صاحب الخلاصة
 بيان شرائط حل صيده الكلب ولم يكن له غيره فقام **قوله** وكذا اذا لم يت
 بهذا **قوله** ناظر الى قوله وان يوت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه **قوله** والم **قوله**
 عز وجل وحرم عليكم صيدا البر ما دمتم حرما **قوله** ما دام لتوقيت فصل بقية
 يؤت مصدر جزها لغا على ذلك المصدر فأت في قولك اجلس ما دام
 زيد قائما ابوه موقت جلوسا لمحاطب بقية يؤت مصدر جزها لغا على ذلك
 المصدر فأت قياما لمزيد وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي
 هو الزمان محذوف اي هذه وقام قيام زيد كذا في شرح الرخسي **قوله** وفيه نظر
 لانه استدلال بمفهوم الغاية وهو ليس بحجة **قوله** في التلويح مفهوم لغاية
 حجة بالاتفاق مع انه يجوز ان يكون المقصود بيان حرمة اللحم المعلوم **قوله**
 لغير المحرم وبثب جواز لغير المحرم بالاباحة الاصلية ويقولون انما خلقكم مائة
 الارض جميعا انتهى وفيه بحث انا الكلام في حل الفعل لو ثبت الجواز بالآية
 الاصلية لم يحتج الى الدليل وذلك لان الأصل في الذبح هو الذبح **قوله** اختيار
 والاضطراري على خلاف الأصل **فصل** في الجوارح **قوله** فان
 رواية القدوري تدل على **قوله** قليل لقوله ولما اورد رواية الجاهلي
 الصغير **قوله** لانه معطوف على قوله احل لكم الطيبات **قوله** فيه تسامح لا
 معطوف على الطيبات وصيدها علم **قوله** والقرينة على تقدير الصيد
 قوله فكلوا مما اسكن فليعلم **قوله** وفيه نظر لان القرآن في انظم
 لا يوجب القرآن في الحكم **قوله** ليس ذلك من القرآن في انظم لان قوله
 فكلوا مما اسكن من الجوارح مفرد معطوف على الطيبات بتقدير المضاف
 فليست كان في حكم الاحلال ضرورة **قوله** ولكن لما كان للتأنيب غالبا
 في الكلاب استثنى من لفظه **قوله** فان قيل ما الحاجة الى هذا العذر
 بعدما ذكر الم من اسم الكلب في اللغة يقع على كل سبع حتى لا سدقنا
 ليتناول جوارح الطيور فالمراد بالكلب في قوله في الكلاب ما يقع كل
 سبع عقور ذي ناب فليتنا **قوله** لم دل عليه ما روينا من حديث

عدي **قوله** لكن لادلالة فيه على عموم جوارح الطيور بخلاف الآية **قوله** قل فيه
قوله القابل صاحب النهاية وصاحب الكفاية وصاحب معراج الدراية **قوله**
 وليس بواجب لانه انما ذكره قرا بين الكلب البازي **قوله** لا يخفى عليك ما في
 ما ذكره من البعد والركاكة فان كلا الدليلين لاثبات الفرق بين الكلب والبازي
 وان اعلم الكلب في الاول لسيار ذوات الناب ففي الثاني يكون كذلك ولعل
 الاولى ان يحجب بانه لما كانت ذوات الناب كلها جنسا واحدا وكان اكثر
 ما يستعمل منها في الصيد الوفا مع ان في طبع غيره الالف ايضا على ما رآه في
 الذب والاسد وفي غيرها اذا رى من صفته في البيت بخلاف جوارح الطيور
 الكل في حكم واحد في التعليم بعضا ورحم التعليم على جنس الكلب ليس كما في
 نظائره فليتنا **قوله** الم ولا بد ان البازي لا يحتمل الضرب **قوله** يعني
 لا يمكن تعليمه بترك الاكل الا بالضرب حاله الاكل وجبته لا يحتمل الضرب فاما
 جنة الكلب فحتملة **قوله** الم فيضرب ليتروك **قوله** فان قيل وجوب ترك
 الاكل لصيرورة الكلب معلم انما هو لانه لا ينافي التعليم ترك ما هو مأخوذ عادة
 فلا بد من ملاحظة الدليل الثاني في اتمام الاول فيثبت استقلاله قلنا
 بل ثبت ذلك بقوله تعالى فكلوا مما اسكن او لم يأكل ان يعلم منه ان ترك
 الاكل شرط في حل كل الصيد فلا تسلم الحاجة الى تلك الملاحظة وتثبت
 ان لادلالة فيه على كون الامساك شرطا للتعليم كما لا يخفى على المتأمل والآن
 يعلم في الطيور **قوله** الم كما في بقية الخيارات **قوله** لا ينهض هذا على مذهبها
قوله وفيه نظره **قوله** سبق الى هذا النظر الاقاني **قوله** والجرح التي
قوله الظاهر ان يقال والجرح الذي **قوله** والجرح بن الحقيقة والجرح
 عندنا لا يجوز **قوله** ويمكن ان يحجب من هذا النظر بحمل قوله بحمل
 على الجرح الكاسب على الجرح اما على طريقة ذكر السبب واراد المسبب
 فيكون المراد اشتراط الجرح والكاسب وعلى طريقة الاستعارة البقية
 فيه بان يشبه الجرح على الجرح المستأنم للكاسب بالحمل على كلا العينين فيستأنم
 الثاني للاول فيثبت من الفاعل ولا يخفى عليك اولية الحمل على الجرح

من الحمل على الكسب لا يظن الا على الثاني بدونا لعكس ويحتمل ان يجوز الم
 الجمع بين معني المشترك في مثل هذه الصورة كما يجوز في النبي على ما سيجي في
 الوصايا وعلى هناك بعدم المناقاة ايضا **قوله** الم وهو مؤيد بما روينا
اول جعله مؤيدا لا حجة اخرى لعدم وفاته بتمام المدعي **قوله** اجيب بانه خبر
 واحد لا يعارض قوله تعالى فكلوا مما اسكن عليكم فان الامساك **قوله** في
 فانه دلالة في الآية على النهي عن الاكل على تقدير انتفاعه لا مساك ومفهوم
 المخالفة غير معتبر فان المعارضة والمنطوق اقوي عند المعبرين للمفهوم فلا
 يتحقق المعارضة ايضا **قوله** ارا ما ذكره انه يحل عند ما اصطاده ثالثا
 آه **اول** فيه بحث بل الظاهر ان المراد بثبوت العقلم عدمه عند غلبة ظن
 الصائده معلوم وفي رواية اخرى بوافقا المذهب ما يؤيد بتلك الاكل تلك
 مرات **قوله** الم لان الحرفه تنسج **اول** فيه بحث **قوله** او خضية **اول** المراد
 بالحياة الحفنية هنا ما هو فوق حياة المذبوح لا ما هو مثلها او دونها ولا
 لا يجب الزكوة كما يجي **قوله** الم ووجهان الفعل رفع بما هو فوقه او مثله **قوله**
 لان يقول لا تنس الحاجة الى الرفع بل يكفي المشاركة في اثبات المحرمه او
 شبهها **قوله** ونقض بالحرم ان اذن جركل حلال فانه يجب عليه الجراء **قوله**
 ولو لم يعتبر الحر لم يجب الجراء **فصل** في الرعي **قوله** الم
 لان الارسل فيه ليس الاباحه **اول** لاظهر ان يقال لان الرعي لان الفصل
 فضله **قوله** والظن الموثق اي المشدد ومنزلة اي بمنزله الارقي **اول**
 لعل الاولى بمنزله الاهلي **قوله** نظر الى فعله الذي يوجب المسروع حته
 وهو ليس بصيد **قوله** فكان ظنه هنا ايضا مخالفا للحقيقة فلهذا اعتبر
 الظن فلا يكون فعله صيدا **قوله** كما اخرج انسانا فلم يزل صاحب فرس
 حتى مات بجعل **قوله** لا يظهر فيها ذكر الموت بسبب جرح غير الجرح بل
 المسئلة المذكورة **قوله** وهو كاذل على حرمه ذلك آه **اول** في دلالة على
 التحريم كلام لم قوله على حرمه ذلك اي حرمه ما فيه جراحة اخرى **قوله** الم
 لان الموهوم كالمحقق لما روينا **قوله** فلا يكون هذا دليلا مستقلا **قوله** الم

والذي

والذي روينا حجة على مالك رحمه الله في قوله ان ما توارى عنه اذ لم يستحل
 فاذا بات ليلة لا يحل **اول** وجعل قاضي خان في فتاواه من شرط حل الصيد
 ان لا توارى عن بصره فقال لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد
 بسبب اخر فلا يحل لقول ابن عباس رضي الله عنهما كل ما اصبت ورع ما انت
 والاصهار ما رايته والامناء ما توارى عنك وهذا نص على الصيد بحرم التوارى
 وان لم يقعد عن طلبه واليه اشار صاحب الهداية ايضا بقوله والذي روينا
 حجة على مالك في قوله ان ما توارى عنه اذ لم يستحل ليلة لا يحل فاذا بات لا يحل
 وهذا يشير الى ان ما توارى عنه لا يحل عندنا وان لم يقعد عن طلبه فيكون
 منا وقضا لقوله في اول المسئلة اذا وقع الصيد بالسهم فتحامل حتى غاب
 ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان قد عد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم
 يترك فبني الامر على الطلب وعدمه لا على التوارى وعدمه وعلى هذا اكرهت
 فئة اصحابنا ولو حل ما ذكره على اذا قد عد عن طلبه كان يستقيم ولم يتناقض
 ولكنه خلاف الظاهر كما في شرح التلويح واما نص عبارة قاضي خان
 والسابع ان لا توارى عن بصره او لا يقعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا
 يشتغل بعمل اخر حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره آه انتهى ونحن نقول
 ليس فيه جعل عدم التوارى شرطا بخصوصه كما ترى وما يدل عليه تعليق ^{الذي}
 ذكره من كونه شرطا لمخصوصه فامره سهل المراد اذا غاب عن بصره وهو ^{قاعد}
 عن طلبه بقرينه وضع المسئلة واما اذا لم يقعد ففته ضرورة فليسا قل
 ولا جمع النهاية فانه ذكر حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما **قوله** وحيه
 كون ما روينا حجة عليه انه كره اكل الصيد آه **اول** فيه بحث **قوله** فقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم لعل هوام الارض قللة حجة له على ما **اول** فيه بحث
 لانه حجة عليه بحيث حل وان راي فيه اربيع فان احتمال قتل الهوام مع
 انه لا جراحة فيه اذا كان محرما فيما اذا وجدت الجراحة او لم يكن محرما
 والظاهر ان يقول كرهته لصيد من حال بينه وبين صيده ظلة الليل حجة له
قوله الم لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ما انزل الدم واقرى لاودا في كل شرط

الانهارة **اول** قال الاتقاني وهذا ضعيف عندي لانه كما شرط الانهارة شرط
 فزح لا واداج ايضا وفي زكوة الاضطراب كما لم يشترط فزح لا واداج فكذا
 كشرط الانهارة انه وفيه مجاز لا ملازمة فيها وعدم استراط الاول
 في زكوة الاضطراب دليل ولا دليل في الثاني **قول** وقبره سلمنا **اول** هذا
 التسليم لا يلزم ان يكون سبوقا بالمنع ليردانه لوجهه **ولم** فان اصاب
 فاننا ان يخنه قبل اصابة الثاني ولا في الثاني **اول** يعني اذا اصابا معا
الم اما اذا كان الاول محال لا يسلم منه الصيد فان لا يبق في من الحيوة
 لا يقدر ما يبق من المذبح **اول** الاظهر ان يقول فان لم يبق فيه من الحيوة
 لا يقدر ما يبق في المذبح محال وان بقي فيه اكثر مما يبق في المذبح **آه**
 فان ما ذكره بقوله بان لا يبق في تفصيل قوله اما اذا كان الاول محال لا يسلم
 منه الصيد كما لا يخفى **ولم** اعتبارا بحال الرمي **اول** اعتبارا بحال الرمي
 ليس لانه لو اعتبر حال الاتصال لم يحل فانه في تلك الحالة ايضا صيد مباح
 بل لكون المنظور عندئذ ذلك لدليل سابق اليه كما ذكره **ولم** وهو
 يعتبر حال الاتصال **اول** يعني الاتصال بالمحل **ولم** والمحل صيد
اول الواو حالية **ولم** والملك حالة الاتصال **اول** عطف على قوله للمحل
 في قوله ونحن نعتبر للمحل **قول** ومنهم الاول اخرج **اول** الواو حالية **ولم** وان
 لم يخنه **اول** معطوف على قوله فاشته اي ضغفه **آه** **ولم** تخم كيم بالو
 رياه معا هوها وحل كلكه **اول** لا بد منها من تفصيل فان ما ذكره اذا اصاب
 الشئ من معا واما اذا اصاب الثاني بعد اصابة الاول فاما ان اشته
 الاول ولم يخنه **آه** **الم** وان علم ان الموت حصل من الجرحين او لا
 يدري **قول** هذا هو ان بين المسلمين فرقا اعني بين ما اذا حصل القتل
 بالثاني وحده او بهما وليس كذلك بل لا فرق بينهما لانه في الموضعين يضمن
 الثاني جميع قيمته غير ما نفقه جرحه الاول الا انه يتن في المسئلة الاول
 جميع الحاصل وفي الثانية بين طريق الضمان نقل ذلك عن قاضي خاناي
 عدم الفرق بين المسلمين الى آخر ما ذكره الامام النابلي من البيان جعل

الم قال قائلهم **ببيت** صيد الملوك اراتي وثعالب **فاز** اركبت
 فصيدي الا بطار **اول** البيت لعنرة العيسى وهو جاهلي وهم ياكلون الثعالب
 وما هو شرمها وفي تحريم كل الثعلب خلاف بين علماء المسلمين فقد ذهب
 السانفي وغيره الى القول بحله وان كان استدلالا بصيد الا بطار فان قل
 الا بطار لا يصح صيدا الا بقرينه فهو مجاز وذلك بمنزلة التسمية الشجاع
 فلا يصح الاستدلال به على ان الصيد لا يختص بما كوال **الم** **كتاب**
الم وفي الشريعة جعل الشيء مجزئاً متى يمكن استيفاء من
 الرهن كالتدوين **اول** هذا تعريف الرهن التام او اللانم والا يعقد
 الرهن لا يلزم الحبس بل ذلك بالقبض والكاف في قوله كالتدوين متعمم
 كان الرهن بالاعيان المصونة بانفسها رهنا بالدين والاقبال مقام
 سيحج التفصيل في الورق الا في **قول** لانه عقد والعقد يعقد بالايجاب
 والقبول **اول** منقوض بعد التبرعات لان يحقق العقد في الصغر بما
 سوي الشئ وسيحج بحقيقته من الشارح **الم** لانه عقد تبرع فيمن بالمتبرع
 كالمهبة **اول** في اول كتاب الهبة انما يقع بالايجاب والقبول وعلمه **الم**
 بانه عقد والعقد يعقد بالايجاب والقبول فليست **الم** ما انت
 للمرتن من اليد شيئا عليه **اول** صير عليه راجع الى المرتن **ولم** وفيه
 لانه استوجب عليه صيرورته **اول** وهو مخالف لرواية عامة الكتب قال
 محمد لا يجوز الرهن لا بقبوض **قول** سبق في كتاب الهبة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لا يجوز الهبة الا بمقبوضة والقبض ليس بشرط الجواز
 في الهبة فليكن هناك ذلك فليست **الم** **اول** كما في قوله تعالى فمن كان مريضا
 او على سفر فعدة من ايام **آخر** **قول** فان التقدير فضع عدة **اول** الاول
 ما قيل **ولم** القائل هو الاتقاني والكاكي **اول** فلا حاجة الى الدليل
قول كيف لا يحتاج الى الدليل وهي مسئلة فرعية لا يسلم الاعز دليلها
 من الكتاب والسنة او الاجماع او القياس **اول** والجواب عن الاول
 انه مما يقتضي منه العجب لانه جمع رهن والرهن مصدر فحجه كذلك **قول**

في قوله راجع
 الى المرتن
 في قوله راجع
 الى المرتن
 في قوله راجع
 الى المرتن

فيه بحث فان الذي جمع على رهن هو الرهن بمعنى المهرن ويدل عليه توصيفه
 بمقتضيه ويجاري الاستعمال ايضا ونقل الاولي ان يقال المقدير رهن و
 رهن كما في قوله ففقدت من ايام اخر وذلك مراد الم رهن الله ويؤيد ما
 ذكرناه ما قاله القاضي في تفسيره رهنان ورهن كلاهما جمع رهن بمعنى رهن
 انهي وما قاله الامام عمر النسي رهن الله في تفسيره رهنان جمع رهن وهو عين
 المقبوض بالدين وتثاقله وما قاله الشيخ برهان الدين النسي رحمه الله ايضا
 في تفسيره الرهن مصدر والمصدر قد يجعل اسما وزواجا على الفعل
 فاذا قال رهن عند رهنه لم يكن انصبا به انصبا بالمصدر بل انصبا
 بالمفعول به كما يقال رهن زيدا ثوبا ولما جعل اسما جمع كما جمع الاسماء رهن
 ورهن انهي وهكذا في التفسير الكبير **قال** الم لانه قبض بحكم عقد مشروط
 فاشبه قبض المبيع **اول** منقبض بصورة الضرف فانه لا بد فيها من القبض
 بالبرام ولا يكفي التولية مع جريان الدليل الا ان ثبت رواية كفاية التولية
 فيه وكونه مخارا **ولم** لانه لم يكن مضمونا على الراهن قبل العقد **اول** لا
 ان يقال القبض **ولم** وما ثبت به الا قري شتبه الادري **اول** لم لا يجوز
 ان يحتاج الادري لضعفه الي ما يقويه ويؤكد **ولم** فلا يكاد ينفي
اول فيه بحث **ولم** محوذا المراز عن رهن التمر على رؤس النخل وذهبا و
 قوله سقما احتراز عن عكسه وقوله متميزا عن الشيخ في الرهن **اول** قال
 صدر الشريعة في شرحه للوقاية فقبض محوذا اي مقسوما غير شايع
 مفرغا اي غير مشغول بحق الراهن حتى لا يجوز رهن الارض يد والنخل و
 الشجرة بدون التمر وبار فيها سماع الراهن بدون السماع متميزا ان كان
 متصلا بحق الراهن خلقه كالتمر على الشجر مجازا متميزا ويفصل عنه المفرغ
 يتعلق بالحل فيجوز فزاعه عمل فيه وهو ليس برهن سواء كان انصا له
 خلقه او مجاوزة والمتميز يتعلق بالحصل بالحل فيجب انفصاله عن عمل غير
 رهن اذ اكل انصا له به خلقه حتى لو كان انصا له بالمجاوزة لا يضر
 السماع الذي في بيت الراهن انهي فتأمل التباين بين التفسيرين **قال** الم

وقوله صلى الله عليه وسلم اذا عي الرهن فهو بما فيه **اول** الباء للمقابلة و
 المعارضة **ولم** بل كان الدوام ثبت باثبات ما يوجب **اول** لا يخفى ان
 الرهن يدوم بادامة الراهن واذا فك يزول الدوام ومعنى لا فكك له
 ابقاؤه على الرهنية والاحتباس فلا يثبت دلالة لفظ الرهن وابنا و
 عاز كره من الحبس الدائم من البيت فليتا **مل** **ولم** لان قيمة الرهن قد يكون آه
اول ليس هذا محل كلة القليل والاطهر ان يقول يكون اكثر من الدين في
 الاكثر لان يحل على الحق يجعل النادر معدوما في الحكم **ولم** لانه ينقض
 هذا الاستيفاء اي الذي بالحبس لا يرتفع على الراهن **اول** قوله بالزحلق
 بقوله ينقض **ولم** فان اهلك لم يبقين بمقري الاستيفاء **اول** الهاك
 فيما نحن فيه هو ما سبق في منه وفي التفسير ليس ذلك فكيف يتقرب به و
 ان يقول ما لجايه ايضا فليتا **مل** **ولم** واستيفاء الدين لا يكون الا من
اول يعني واستيفاء عين الدين **قوله** لما تقدم في الهبة **اول** وفي
 الصلح ايضا **ولم** وان كان الثاني فهو متوقع **اول** فيه بحث فان الكفالة بالالا
 صحيفه دون الرهن فوجه استواء الا ان يخص الكفالة المقتضى عليها ايضا
 بما انعقد بسبب وجوب **ولم** ووقع في بعض القدر وري باقل من قيمته
 ومن الدين وليس صحيح لان معنى المعرف واحد منها ومعنى المتكررا لثا
اول اذ يكون من ح تفصيلية لوجوب استكمال الاقل باجدا الاشياء الله
 ويكون في المعرف للبيان لعدم جواز الجمع بين من و حرف التعريف وهو
 كتب الخوذ فيه بحث اذ قد يحدف من من اللفظ وها هنا ايضا كذلك
 والقرينة على الحذف شجرة المذهب **ولم** يعني انا الترادف انما يكون
 من الجانبين **اول** فيرجع كل منهما على صلحه بالفضل عند اهلاك **ولم**
 او لعدم انفكاكها عنه **اول** معطوف على قوله لانا لو لم يجعل الزكوة **ولم**
 فصار كان الراهن رهنه وهدين **اول** فيه بحث فان المقتضى عليه هو
 رهنا الذين غير صحيح فكيف ثبت الحكم في الفرع قياسا عليه فامل **قال**
 لاستيفاء الدين **اول** يعني الجمع فلا يلزم التكرار **قوله** وقوله

من المصنف للبيان كما فصله
 صدر الشريعة في شرحه
 الوقاية وكان في
 التفسير فيها
 ح

بخلاف ما اذا قل اشارة الى قول وكذا آه **اول** ولعل الاولى ان يجعل اشارة
 الى بيع العدل او المرتهن الرهن بامر الراهن قلنا العلامة الكاكي اشارة
 الى قول كلف لاستيفاء نجم قد حل بخلاف مسئلة الفصل حيث لا يكلف المرتهن
 باحضار الرهن عند كل نجم بؤديه انتهى هكذا راي في شرح الكاكي وفيه
 ظاهر حيث لا يطابق المشرع **ول** اجاب بقوله وصارت فيه بفعلة
 حتى ينقل اليها الرهنية **اول** لا يقال الا صريحا ان يقال حتى يجعل رهنا
 مكانه فانه لم يكن رهنية الثمن في المسئلة المسقدمة بطريق الانتقال
 كما حقه لان بين الثمن والقيمة فرقا ولا يلزم من عدم الانتقال في الاول
 عدم الانتقال في الثاني **ول** وجعل الثمن رهنا **اول** الظاهر ان يقال
 وجعل **ول** وفي النهاية جعل قوله وهذا بخلاف اشارة الى قول كلف
 لاستيفاء نجم الى قوله وهو كما ترى متعسفا **ول** لا يكلف المرتهن بالا
 في مسئلة الفصل لعدم قدرته له قبل موقوف سنتين ولا بصرف الراهن ايضا
 على الايفاء وفيما نحن فيه يكلف المرتهن فيجبر الراهن اذا احضر وعلما ان
 السخا في هذا **قوله** وطوبى بالفرقا **اول** نقض اجائي **قوله** فانه لضمان
 عليه استحسانا **اول** ويجي المسئلة في آخر كتاب الرهن **ول** واذا ابراه
 الذين سقط الضمان وان كان القبض باقيا **اول** فيه بحث فانه ذكر قبل
 هذا الكلام انه اذا ملك بالرهن في يد المرتهن بعد ابراه يكون ابراه
 لغوا لكون الذين سبق في مستند اليه الى القبض وليس معنى الضمان
 الا ذلك لكن القول على ما ذكره وهنا ويدل عليه كلام المم في آخر الكتاب
قوله وكان الكلام متناقضا **اول** ولكن ان يقول الذين باق بعد القبض
 لكنه لا يطالب به لعدم الفائدة والى ذلك اشار صاحب النهاية وسجى ما
 ذكرنا في آخر كتاب الرهن من الهداية ولهذا لم يبدشها من شهديا لفت
 وقضا حسماته منها متناقضا على ما ترى في فصل الاختلاف في الشهادة
 فراجع **ول** اجيب بان بقاء احتمال الجبر باجمال استحقاق الموري ببقاء
 بقاء الضمان **اول** اعترف بعدم انعكاس العلة وذلك هو من القائل

في كتاب الرهن
 في كتاب الرهن
 في كتاب الرهن

وجوابه بغير الدين بجهة ايضا كما سيحكي في آخر كتاب الرهن من المم **ول** معناه
 انشاء حوازل الانتفاع بالرهن والانتفاع به **اول** سبق من الشا من تحطه
 في هذا اللفظ في فصل كرمي لانها ان قيل انما انكر وفيه استعمال الا
 في معنى النفع لا مطلقا قلنا لا مانع من ان يراد منه فيما لمعني الذي اريد
 هنا **ول** لانه علف الحيوان **اول** اي كلف الحيوان من قبل زيدا **ول**
 الا بركانه لو باع مجاز **اول** يعني لو باع الجميع في غير الرهن جاز البيع
 قبل اداء العشر **باب** ما يجوز ارتقائه **ول** بناء على ان
 شرط تمام العقد **اول** يعني ان الحكم يكون الباطل من غير ان يكون بناء
 على القبض فانه اذا كان شرط الجواز لم يصح المحصر **قوله** لا شرط جوازه **اول**
 مخالف لما قدمت بده **قوله** وبقرير الوجه الاول من كلامه حكم الرهن
 بدا لاستيفاء آه **اول** مقتضى ظاهر هذا المقرر بطلان رهن المشايخ
 فانه يجوز ان يقال المراد حكم الرهن الصحيح بؤت بدا لاستيفاء **ول** المم
 لان التبعة اسم للثابت **اول** يعني اسم للثابت المحال للارض اذا المشايخ
 هي الخالطة **ول** ان يقضه قبل الوجوب **قوله** وذلك اي الوجوب
 المحكم بريد الثمن ووضي البيع **قوله** وذكر في فائدة ضمان لذلك **ول**
 هذه الفائدة ذكرها العلامة الكاكي بحالا على قول الاستدشني **ول**
 لان احتمال اقامة البائع البتة على التسليم او التلق من جهة المسمى
 قائم اما اذا قضى لقاضي ثبت البع وانفسخ العقد **اول** والاقرب احتمال
 اجازة المستوفى البيع **ول** وهذا اذا ساوي قيمته ما استقرضه **اول**
 فيه بحث فانه اذا كان المسمى قل من قيمته لهلك بما سمي ايضا **ول** وانما
 اطلق جريا على ان الظاهر الغالب **اول** ممنوع **قوله** وضمان المقتضى
 على سبب الشراء ضمان مبتداه بجب بالعقد **اول** الاموب وضمان المسمى
 مبتداه كما وقع في غير من المشرع ثم في قول بجب بالعقد بحث **ول** عند
 نقد لا يجاب المسمى **اول** الانتفاء البيع وان وجد القبض بجهة **ول** حتى
 لم يبق له السلم مطالبة المسلم اليه **اول** فيه بحث فانه لم يبق ذلك بالنفا

قبل ان يهلك الرهن **قوله** ولا يلزم على المسلم اليه رد الطعام **اول** قوله على
 المسلم الى متعلق بقوله رد الطعام ثم قول الصواب ان يقال ولا يلزم على
 المسلم رد الطعام ان الكلام فيه كما لا يخفى **قوله** وقوله لما يتاير به قوله لان
 الثمن بدله **اول** بل يريده قوله لانه ذهب به وان كان مجوسا بغير **قوله** الم
 لانا الاستيفاء من الارض ممكن **اول** تاقل في تصحيحه وذلك بتقدير انما
 اي من رهن الارض وقال لانا استيفاء الاثر من الرهن لكان بعد امت
 التكلف **قوله** والثاني ان المكفول غير مضمون في نفسه **اول** ولا يبعد
 ان يدعى انظره التعليل الاول على الثاني فان قدرا الاستيفاء يجوز ان
 يكون لعدم مضمونية ما يقابله اذا الاستيفاء تلو الوجوب على ما مر مرارا
قوله الم وعن ابي يوسف وزفر انه لا يجوز ذلك منها وهو القياس **اول**
 فينبغي ان يكون هذا رواية ظاهرة عن زفر فلا ياسبه كلة عن **قوله** لا رين
 عليه في الموضوعين **اول** يعني الاب والوحي **قوله** وان كان الرهن
 يصير مضمونا بالقيمة **اول** بل يقل من الدين والقيمة لا يقال في كلامه على
 الاعمال اغلب وهو مساواة الدين لانه ممنوع كما سبق **قوله** فان كان الرهن
 لنفسه **اول** اي لمصلحة نفسه **قوله** جاز ان ثبت لكل **اول** اذا لم يمنع
 كما في الجمع الاخيرين وسائر ما لا يجوز الجمع بينهما **قوله** دون العكس **اول** كما
 في الوكيلين والوصيين لا يجوز ان تصرف لكل واحد **قوله** الم لما ان له ولا
 الاخذ **اول** لا يكون اقرارا بالاستعانة في حاجته فانه متعدي فيه ولهذا يضمنه
قوله والدرهم والثاني **اول** والكيل والموزون كذلك ولما ذكرهما
 اكثفا بذكر الدرهم والثاني **قوله** واي رواية الجامع الصغير لا يثبت
 الي تفصيل ذكره **اول** لا يخفى ان رواية القدوري ايضا تحتاج الى التفصيل
قوله الم وقيل هذه فريضة ما استوفى الزبوف مكان الجبل **اول** فان ثبت
 لا اولية لكون هذه فريضة ما استوفى الزبوف مكانه فخرج ذلك دون
 العكس بل الظاهر ان كلهما فريضة ما استوفى الزبوف فخرج ذلك دون
 في الشروع فراجعها **قوله** يعني على ان يكون هذه المسئلة بناء على تلك

المسئلة **اول** فيه بحث ان يثبتهم حينئذ امر البناء يعني بناء قول محمد رحمه الله
 كما لا يخفى على اولى النعمان لا ان يقال المراد كونها بناء عليها على قول ابي حنيفة
 واني يوسف **قوله** وعندها **اول** على رواية علي بن ابيان **قوله** لعلمان
 الهلاك **اول** هذا العلم بعد دبر المسئلة والكلام فيه **قوله** وفي
 عبارته تسامح والحق فكان النصين بالقيمة واجبا او صوابا ان الصحيح
 شاكلك ذلك **اول** فيه بحث **قوله** فاما ان يكون مع ذهاب شيء من الدين
 او مع كماله **اول** يعني او مع كمال الدين **قوله** احتراز عن الربوا **اول**
 فيه بحث بل المتيقن في التجديد لا يذيان بانه لا يلزم الربوا في خلاف
 وان ضمن بالتجديد فليست اقل فان رده تعيل بقتيد ضمان التجديد يكونه خلافا
 حنبسه **قوله** بخلاف حنبسه **اول** لما لا يلزم الربوا فانه اذا ضمن بحسنه يملك
 المربع عشرة دراهم بمقابلته اثني عشر حنبسه **قوله** فيضمن فيه حنبسه اسداسه
 من خلاف حنبسه **اول** حذر عن الربوا **فصل** ومن رهن عبد
قوله وجه الفصل كون الرهن مقبولا **اول** والراهن المرفق **قوله** وهذا
 لان البع **اول** قوله وهذا اي وجه الفرق بين المبيع والرهن حيث
 لا يتمكن المشتري من قبض حصة الثمن بقده في الاول ويمكن الراهن ادا
 حصة احد الرهين من استرداده انه لا يلزم تفرق الصفقة بطلان
 في الرهن ببناء حصة احد الرهين على بقدر اتحادها بخلاف البع فلا حصة
 الى الاتحاد فيه **قوله** فانه بالهلاك ينهق **اول** اي بالهلاك في يد الرهن
قوله فالوتمكن من استرداده **اول** اي فالوتمكن الراهن **قوله** لكونه القبض لا
 منه في الرهن والسيوع يمنع عنه **اول** وكذلك في الهبة فلم يحصل
 الجواب على قولها وكان المراد ذلك **قوله** الم وانها تاكل واحد منها
 في نوبة كالعسل في جملتها **اول** هذا اذا كان مما لا يتجزى فظاهر وان كان
 مما يتجزى وجب ان يحبس كل واحد منها النصف فان دفع احدها كله الى
 الاخر وجب ان يضمن الراهن عند ابي حنيفة خلافا لها واصل المسئلة
 الودية فيما اذا اودع رجل عند رجلين شيئا يقبل القسمة فدفع احدها

كلمة الى الاخر قبل الدافع يضمن عنده خلا فالحا كذا في شرح الزيلعي وقد نقر
 عليه الم في كتاب الهدية حيث قال وكذا الجواب في المرتين **قوله** الم
 لانه يؤتى الى الشيوخ فمقدرا العمل وتعين الثقات **اول** هذا اذا لم يوصا
 فان ارتخا كان صاحب التاريخ الاقدم الي لانه ائتمه في وقت لا ينازع
 فيه احد وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان صاحب اليد والى لان يمكنه
 على القبض دليل على سبعة كدعوى بخلاف امرأة او شرا عين من واحد كذا
 شرح الزيلعي واذا ارتخ احدهما ففيه تفصيل مذکور في ضاية البيان **قوله**
 هذه عكس المسئلة المقدمة وهي واضحة ومن شطبها **اول** التضييق في
 شطبها راجع الى المسئلة **قوله** وهو احد الوجه **اول** اي كونه في يد رجل
قوله وجعلها ان العبد اما ان يكون في ايديهما اولى في يد واحد **اول**
 لا فرق بين ان يكون في ايديهما وان لا يكون في يد واحد منهما فانه لا يقبل
 التينة في حال حيوة الرهن على المختار ويقبل بعدها **قوله** وان كان في
 ايديهما فان علم الاو منهما هو اولى **اول** وهذا التفصيل لا بد في المسئلة
 الاولى فان كونها مسئلة الكتاب على تقدير جعل التاريخ **قوله** قال محمد بن
 في الاصل وبه اي بالقياس نأخذ **اول** يعني في المسئلة الاولى **قوله**
 لوجود الرهن في كل واحد منهما **اول** تقليل لقوله ثبت في جميع الرهن
باب الرهن يوضع على يد عدل **قوله** ورضيا ببيعة الرهن
 عند حمله لا يطل **اول** الرضا ببيعة الرهن عند حمله لا يطل لان في العدا
 فالاولي ان يقال سواء رضيا ببيعة الرهن او لا قال لا نقاني قال المحاكم
 الشهيدة الكافي وليس للعدل بيع الرهن مالم يسلط عليه لانه ما مر
 بالحفظ فحسب انهم **قوله** لان المضاربة عقد غير لازم **اول** تقليل لقوله
 ولا يسقط اذا استحق راس المال المضاربة **قوله** وهو وكيل الرهن ببيعة
اول غير مسلم كليا **قوله** على انه سوال لما قط لان الغرض ليس بقائه **اول**
 فيه بحث **قوله** قال في النهاية اي يرفع العدل احدهما الى القاضي الى قوله
 وهو ظاهر **قوله** قال الا نقاني وذلك ليس بشئ لان العدل هو تراضين

للقية فبعد ان يرفع الضامن لمطالبة نفسه الخضم الى القاضي انتهى وفيه بحث
قوله ولو فعل ذلك اي جعل القية في يد العدل **قوله** وفيه بحث
 المراد اذا جعلت القية رهنا برأيهما او برأي القاضي عند العدل الاول
 او عند غيره كما ذكره العلامة الزيلعي **قوله** الم ثم استحق الرهن فضمنه
 كان العدل بالخيار الى قوله وليس له ان يضمن غيره **اول** والظاهر ان يكون
 للمستحق خيار تضمن المشتري ايضا لانه متقد بالخذ والتسلم لكن لم يذكر
باب الضرف في الرهن **قوله** وقوله فاسد محمول على الم يجوز
اول ويجوز ان يقال قوله فاسد محمول على المبالغة في التبيين فانه كالمبالغة
 في عدم ترتيب الحكم بالفعل او انه مجاز على سبيل المسارفة فانه على طرف ان
 اذا لم يجرم قوله جاز محمول على انه ليس بفاسد ولا باطل في الحال **قوله** اجاب
 بقوله واستناع النفاذ الى قوله وليس ذلك بوجود في الاعناق فلا يلحق
 مانعا **اول** وايضا الاعناق لا تقبل الرد والفسخ فكذا التوقف بخلافها
 فليتا مل **قال** الم فهو مضمون بالقبض السابق لا بترجيح السعر **قوله** هذا
 فان النقصان بترجيح السعر اذا لم يكن مضمونا عليه ولا معتبرا فكيف يسقط
 من الدين حسنة سوي ماض من الاتلاف كيف يكون من انقصه كالحا
 حتى يسقط الدين بقدره وهو لم ينقص لا بترجيح السعر وهو لا يعتبر
 فوجب ان لا يسقط بمقابلته شئ من الدين كذا في شرح الزيلعي ومن تأمل
 حقا لما قل في كلام الم لعله يلحق له اندفاع هذا الاشكال **قوله** الم يسقط
 حكم الضمان لما قلنا **اول** فيه انه اذا وضع في يد العدل لا يسقط الضمان
 مع المناقاة بين يدي لا بدائع فالرهن قامل فانه منوع **قوله** وحكم الودع
 حكم العارية **اول** اذا كان الابداع ومن اجنبني ينبغي ان لا يسقط الضمان
 لانه العدل **قوله** فانه يجوز ان يفصل ملك اليد عن ملك العين بثواته
اول فيه بحث فان قول الم للمرتين يدل على ان المراد بانفصال ملك اليد
 عن ملك العين بثواته ملك اليد لشخص وكون ملك العين فشرحه
 لا يطابق المشرع والمراد من الانفصال ان لا يبقى ملك اليد ويزد

ملك العين كما لا يخفى **قال** المم ولو كانت قيمته مثل الدين فاراد المعيرات
 بفتك جبراً عن الراهن **اول** بتصفية عن ولاه حين اعسر لان صلحاً لهذا اخذ
 هذا من المبسوطات وفي المبسوط لان العسر لا يرد في الاسلام ليرد في ذكره
 حين اعسر الراهن لا المعسر لا يستقيم لانا المعير نفيك جبراً من المرتهن لانا
 لانا الراهن ليس بيد الراهن وانما هو بيد المرتهن ولكن بفتك المعير
 اعسر الراهن ولعله وقع من الكايات وصحفة القاري كذا سمع نقله من خط
 مولانا اياس رحمه الله قال في الكفاية فاراد المعير ان بفتك نيابة عن
 جبراً على المرتهن انتهى وقال كحل الدين ان فتك جبراً عن الراهن قتل معناه
 من غير رضاه وليس بظاهر وقيل نيابة ولعله من الجبر ان يفتك جبراً لما
 فات عن الراهن من القضا بنفسه انتهى لا صوب ان غرضه هنا للبدية
 كما في قوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس وفيه قوله صلى الله عليه وسلم صرحي
 عن امك فلا غبار اذ يصير المعير جبراً على المرتهن بدل الراهن والبدية
 بين الراهن والمعير **اول** قال في النهاية ليس بجري على الحالة الى قوله وليس
 بوارد على المم **اول** قال الامام الزليعي بعد ما نقل كلام النهاية وهذا
 مشكل لان تخلص الراهن لا يحصل باقيا بعض الذين فكان مضطراً
 باعتبار الاضطرار بلت حق الرجوع فكيف يتبع الرجوع مع بقا الاضطرار
 وهذا لان غرضه تخلصه لينتفع به ولا يحصل ذلك الا باداء الدين
 اذ المرتهن ان يحبس حتى يستوفي الكل على ما عرف في موضعته انتهى وقد
 صح لي هذا الاشكال قل روي كلامه في هذا المحل وجوابه مذكور في
 الكفاية والذرية فراجعها نص عبارة الكفاية والكاكي فان قيل هو لا
 يتوصل الى تخلص ملكه الا باقيا جميع الدين من ملكه فكان الرجوع عليه
 باعتبار ما يتحققه الاقيا انتهى فتأمل فان الكلام محالاً **اول** فكيف يصح
 التسوية **اول** يجوز ان يكون جهة التسوية كون القول المنكر لمرات
 في الكفاية الا ان يقال التسوية في الانكار من غير نظر الى كون المنكر
 معيراً او مستقلاً **اول** وربما يكون له عرض في ملك العين فيحصل **اول**

في جري من غير عاقل الصالح
 انما جبر على السقوط
 باعتبار انقضاء
 الدين

يعني يحصل الغرض **اول** وبخلافه لمشكلة اه **اول** فيه بحث يظهر على من علم ما
 المشكلة **اول** اما ان يقضى بتصف دينه **اول** بقدر الامانة **اول** وهذا وجه
 ظاهر الرواية **اول** ولكن كلمة عن يائى عن كونه الرواية الظاهرة **قال** المم
 واصله ان النقص من حيث السعر **اول** اي اصل جبر هذا المسئلة لاصل هذه
 المسئلة فانه ليس فيه خلاف في قولك ان نقول لا اتفاق في جواب المسئلة لا
 ينافي الاختلاف في الترجيح **قال** المم لانه بدل المالمية **اول** اي ايقة وانما
 ذكر الضمير بتاويل الموجب او باعتبار الخبر **اول** قوله او نقول لا يمكن ان
 يجعل مستوفياً دليل آخر **اول** وفيه بحث **قال** المم فانما هلك يصيرتونا
اول الفاء للتقريب للذكرى والا فاهلاك مقدم **اول** قيل في بعض الشروح
اول القائل هو الاتفاق **قال** المم وان قل بعد قيمته ما **اول** اي قبل
 العبد الذي قيمته الف ولا يتراجع سعره لتلايل التكرار **اول** وكذلك
 صاحب النهاية جعل الصورة الثالثة فيما اذا تراجع السعر **اول** وكذلك جعل
 الكاكي في معراج الذرية واما صاحب الكفاية فانه سبق على طريق الشيخ
 الساج رحمه الله **قال** المم لان دين العبد مقدم على دين الراهن وحق في
 الجناية **اول** قال الاتفاق في قوله وحق في الجناية بالنصب بالرفع عطفاً
 على لفظ دين العبد ومحل معناه ان دين العبد مقدم على دين المرتهن
 كذا حق وفي الجناية ايضا مقدم على حق المرتهن لان كل واحد منهما مقدم
 على حق المولى فلان مقدم على حق المرتهن اولى لان حق المالك قوي و
 على هذا التقدير يصح القدوري فذلك في شرحه وقد مرنا حقيقة
 ان المم ذكر جناية العبد المرهون اولا وبقدمه على حق المرتهن عند قوله
 واذا قل العبد المرهون قتيلاً خطأ فضاء الجناية على المرتهن ثم ذكر
 دين العبد ثانياً وبقدمه على حق المرتهن عند قوله ولو اسهل العبد
 وهذا كله يدل على ان مراد المم ما ذكرنا وقال بعضهم في شرحه قوله وحق
 ولي بالحراري دين العبد مقدم على دين المرتهن ومقدم ايضا على حق
 ولي الجناية حقاً ليعني وعليه دين يدفع الي ولي الجناية ثم يبيع العبد

فاقول هذا في غاية الضعف لان المسئلة التي استشهد بها بدفع كلامه لانه قال
 ودين العبد مقدم على حق ولي الجناية وفي المسئلة قدم حق ولي الجناية لمرتبة
 عليه حق الزمان وانه من افضة الاحكام انتهى ونحن نقول فيه بحث فانه تأخر
 صورة لكنه مقدم معني حيث لا يرق في يد ولي الجناية شي كالخفي **قال الم**
 لمقدمه على حق المولى **اقول** في دلالة على التقدم على حق ولي الجناية بحث
 فانه كما يقال للمولى في الاستهلاك **يقول** واذا المال كذلك يقال في الجناية
 ان يقع **واقد قول** وقوله حق ولي الجناية بالتحريم يطوف على دين المرتبة **اقول**
 وهل النصب ولي عطا على دين العبد اي حق ولي الجناية مقدم على دين
 المرتبة وانما قلنا ذلك اولى لعدم ظهور دلالة قوله لمقدمه على حق المولى
 على مقدمه على حق ولي الجناية **ول** فان المرتبة يقوم مقام المولى في المالة
اقول وكذلك صاحب دين العبد قائم مقامه في المالة حيث يباع ويعطى منه
 له فلا يظهر بذلك التقدم خصوصا على حق ولي الجناية بل عكسا لاظهر
 لان المولى مخاطب فيه بدفع دين العبد وعليك بما معا النظر **قال الم** فان
 اجمع على الدفع **وقال** فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله يدفع
 يقال المراد رضا بالدفع بطريق عمو المجاز لانه لا يكون مستبعا على جماع
 على الدفع والمخلص الغلب **قال الم** وهذا قول ابي حنيفة **اقول** قال
 الامام الزليحي وعن زر عن ابي حنيفة على كسالة الراهن ان كان حاضرا
 فالمرتبة لا يكون مستطوعا في الفداء وان كان غائبا كان مستطوعا فيه **وقد**
 ان المجني عليه لا يخاطب المرتبة حال غيبة الراهن لانه ليس بمالك ولا
 على الدفع ولا يمكن من اخذ العبد منه ما لم يحضر الراهن فلا حاجة له الى
 الفداء فانما فداء من غير حاجة اليه كان مستطوعا واما في حال حضرة المجني
 عليه يخاطبها بالدفع والفداء فلا يتصل المرتبة الى استدامة دينه الا
 بالفداء فكان مضطرا اليه فلا يكون مستطوعا كغير الراهن وصاحب العلو
 اذا بنى السفلى ثم بنى عليه علوه انتهى ولا يخفى ان هذا الوجه يرد اعتراضا
 على ظاهر الرواية ولا يتخلو الخلاص عنه عن الاشكال **فصل**

ومن من عصيرا **قال الم** ومن من عصيرا بعشرة وقيمة عشرة فتميز بصر
 خلاصا وي عشرة **اول** قال الزليحي سيرا الى ان المعبر فيه في الزكاة والمقصود
 القيمة وليس كذلك بل المعبر فيه القدر لان العصور الخلق من المقدرات لانه
 انما مكمل او موزون وفيهما نقصان القيمة لا يجب سقوط شيء من الدين كما
 في انكار القلب وانما يوجب الجحار على ما ذكرنا لان الفات فيه مجرد الوصف
 وفوات شيء من الوصف في المكمل والموزون لا يجب سقوط شيء من الدين
 باجماع الصحابة فيكون الحكم فيه انه ان نقص شيء من القدر سقط بقدره
 من الدين والا فلا انتهى فكان لا صوبنا يقول بدل قوله يساوي عشرة آه
 والمقدار باق على حاله **قال الم** لان ما يكون محلا للبيع يكون محلا للرهن **اقول**
 منقوض بالسابع والجواب ان فيه مانعا **ول** ويمكن ان يجاب عنه بانه كذلك
 فيما يكون المحل باقيا **اول** فيه بحث لان ما ذكره ان يكون السالب مقبولا
 وصف العصرة الى الجزية لقابلية المحلية مصححها والاولى ان يجاب بالت
 المخز مال الحكم البيع وهو الملك ابتداء وبقاء كما اذا كان المسلم عصيرا فانه
 لا يخرج به عن ملكه فانما مات بونه فربما المسلم فيثبت له الملك ابتداء بالموت
 شرعت لاحكامها وانما لم يكن محلا للعقد ابتداء لانها عن الاقتراب والاعراض
 ولا يوجد ذلك في البقاء فليست **ول** والمخر ليست محلا **اول** المهر ابتداء
ول لانها محلا بالنسبة اليه **اقول** نعم لانه ليس بمخلص الرهن من الجناية
 بالنسبة اليه لكن لا عز وفان كونه كذلك بالنسبة الى الراهن كاف **ول**
 وانما فسرناه **اول** اي اللزوم **ول** فانها يثبتان في ذمة الكفيل والما
 لا في عين الامتيازات **اقول** هذا لتقليل لقوله لئلا يرداه **ول** يعيق
 في جعلها اي جعله الكفيل والام التي ثبتت حق الزكاة فيها فاما ما ذكرنا
 ما لا ثبت فيه حق الزكاة وصف ثابت لجملتها **اقول** ذلك ان يقول
 الجواب عن ولد المساهرة والموصى بخدمتها بانها لا يثبتان في عين الامتيازات
 كون كل منهما عقدا على المنفعة **اقول** ولما لا يرد ولد المحانة فان من عليه
ول لفظه من عبارة عن المولى **اقول** يفرده بالابطال **قال** اي بابطال

الحماية الجارية عن الام بالتزامها في ذمتها باختيار الفداء **قوله** فعلى هذا لو كان
وصفا فانا لا نريد نقضا لعدم ثبوتها للام **اول** واما في الغضب فلان الضمان
يعتد بقضا مقصودا **اه** **قوله** واذا الغم سبب الغضب وهو القبح مقصودا
اه **اول** واذا الغم سبب الغضب وهو القبح مقصودا الغم كماله
قوله وقيل انما يوم الفكك لانه انما صار مضمونا به **اول** الضمير فيه راجع
الى الفكك **قوله** انا صار مقصودا بالقبض **اول** اذا مات الام **والام**
وبحوز الزيادة في الرهن ولا يجوز في الذين **اول** معناه لا يكون الرهن
بالزيادة لان مقتضى زيادة الدين على الدين غير صحيحة لان الاستدانة بعد
الاستدانة قبل قبض الدين الاول جازا جازا **قوله** الم وقد ذكرنا في
البيع **اول** المذكور فيه خلافا في زيكه المصحح لغيره **قوله** ان يقول
المولي رددت لك امانة اخري **اول** فانه ليس فيه لفظ الترويج **قوله** واما
انه ليس بمقصود به كلوجه **اول** الا صوب ان يقول اما انها ليست في
المعقود عليه فظاهر واما انها ليست في المعقود به فلان الذين
واجب بسببه قبل عقد الرهن واما قلنا ان الا صوب ذلك لان ظاهره
يدل على ان المقصود بانفى كون الزيادة معقودا عليها وليس كذلك
لظهور انها ليست بواجبة قبل عقد الرهن فليتناقل وتوجيه ما ذكره
الم ارجاع الضمير الى المعقود المعلوم من سياق الكلام **قوله** فان مات
الولد بعد الزيادة **اول** قبل الفكك **قوله** ولم يبق الدين بالبراءة **اول**
لفظ البراءة ليس في محله كما لا يخفى **قوله** اولهم الوجوب **اول** في بحث
وفي بعض النسخ عند ترقم الوجوب وهو الصحيح **قوله** يسقط الدين اذا
كاذرنا **اول** انفا **قوله** وبالا ستيفاء لا يسقط **اول** يعني لا يسقط
الدين **قوله** لقيام المحجب **اول** يعني المحجب للدين **قوله** او قيمته
ان هلك في دين قبل الرد **اول** ولا ينقض الشراء والصحيح **قوله** الم وكذا
لو تصادقا على ان لا دين **اول** قال لا يبيح في الكافي ذكره في الامية
الشريفة في الميسوط اذا تصادقا ان لا دين بقضان الرهن اذا كان

تصادقا بعد هلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلاك الرهن
وجوب الدين ظاهر يكفي لضمان الرهن واما اذا تصادقا على ان لا دين وان
قام ثم هلك يهلك امانة لانه تصادقا بهما ينتفي الذين من الاصل وضمان
الرهن لا يمتد دون الدين وذكرنا لاسبابهما انهما اذا تصادقا قبل الهلاك
ثم هلك الرهن اختلف ما يخارجه الله فيه والضمان يهلك مضمونا **قوله**
واختيار الم هلاكه مضمونا في الصورتين كما لا يخفى **قوله** يعني الضمان
على عدمه لجواز ان يذكر وجوبه بعد التصادق على انقائه **اول** في نظر
فان الاحتمال الذي لم ينشأ عن دليل لا بد لاعتباره في مثل ما نحن فيه من
دليل **قوله** قوله بخلاف البراءة راجع الى قوله وان استوفى وذلك لانه
ثم الى هنا نقوض على جواب الاستحسان في صورة البراءة والاولى ان يرجع الجواب
قوله فيكون المحجة باقية **اول** قال الاتفاقي وقوله بخلاف البراءة يتصل
بقوله يهلك الدين **كتاب** **الحجيات** **قوله** والحجيات في
اللفظة اسم لما يكتسب من الشر **اول** لفظه يجب عن افعال المكلفين فلو
اريد المعنى المصدرية بالحجيات لكان اسبب وجوبها كجمل الطهارات **قوله**
لا تخلوا اما ان حصل سباح **اول** وما اجري مجراه **قوله** وان لم يكن فهو خطا
اول قد يكونا القتل الخطا بغير سلاح كما اذا رمي صيدا بحجر وحسبه قاتل
رجلا فقتله **قوله** وان كان فهو شبه القتل **اول** شبه القتل لا يلزم ان يكون
على قصد القتل بل قد يكون على قصد القتل وجوابه ان ذلك بالنظر الى
الالة **قوله** فان كان فهو هو **اول** هذا تعريف الشيء بنفسه ظاهرا **قوله**
فالعدم ما تعدضه **اول** اي ضرب القول فيخرج الحد فيماد والنفس **قوله**
والنار **اول** ينبغي ان يكون من قبيل علفها ببناء وما ياردا اذا الواقع
في صورة النار هو لالقاء فيها لا الضرب بها **قوله** الم وموجب ذلك
المات **اول** قال الاتفاقي قال قاضي خان في فتاواه وفي ظاهر الرواية
في الحديد وما يشبه الحديد كالخاس وغيره لا يشترط المخرج لوجوب
القصاص وقال في الاجناس ذكر في الشروط الكبير لا يوجب جعفر الطحاوي

الم

انه لا قصاص في العود من الحديد لانه لا يخرج منه شيء من الم في الباب الذي
عليه ان لا فتح دواية الطحاوي **قوله** لم لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعديا
بجراؤه جهنم خالكا فيها **اول** لا يقال ذلك في المستحل كما ذكر في الكتب الكلا
لانه لو لم يكن حال المستحل كذلك والحرام موجبا للمائة **قوله** الم والقود
اول بفتح الواو اي القصاص وسمي قودا لانهم يعودون الجاني بحبل وعينه
قال الانهري **قوله** لكنه يقيد بوصف العدية بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
اول فيه بحث فان الاطلاق والتقييد اذا خلا في السبب نحو اذا
صدقا لظفر من كل حر وعبد وادوا عن كل حر وعبد من المؤمنين لم يحل
المطلق على المقيد عندنا بل يجب العمل بكل منهما اذ لا ينافي لاسباب علمها
فصل في كتاب الاصول فكيف يقيدها القتل المذكور في الآية بوصف العدية
بالحديث ولعل الاولى ان يقال غير العدم من القتل قاصري كونه فلا فلا
يتناول المطلق لانه ينصرف الى الكامل وموضع الاصول ايضا **قوله** وقوله
والعقوبة المتناهية حجة اخرى **قوله** فيه بحث **قوله** الم لان الحق
العدل الى المال من غير مرضاه القائل **اول** يجوز العدم الى المال
من غير مرضاه القائل مراعاة لحق من الم القصاص عندنا ايضا كما ذكره صاحب
الكفاية في مسئلة قتل المكاتب الذي لم يترك وفاءه في الباب الذي يلي
هذا ولا يرد نقضنا لما نسير اليه دفع ذلك لنقص فما يبيح في باب
ما يوجب القصاص في مسئلة قتل المكاتب **قوله** الم ولنا ما تلونا من
الكتاب من قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى **اول** قال القاضي
في تفسيره احتج بالحنفية به على ان مقتضى العدم القود وحده وهو يفتى
اذ الواجب على التخيير بصدق عليه انه واجب وكتب ولذلك قبل التخيير
بين الواجب وغيره ليس نسخا لوجه انتهى والمذهب عند الحنفية
انه وموضع بيانه اصول الفقه **قوله** جواب عن قوله لانه لعنه الله
للهلاك **اول** فيه انه مدفع للهلاك الشرعي والقتل المستحق فان القاتل
يكون محقورا لدمه بعد اذ اقله احد الولي ويمر نقص فليتناقل

ضارة

قوله وذلك لجواز ان ياخذ الولي المالا من القاتل بدون رضاه **اول** ضارة
رضاه راجع الى الولي **قوله** قل هذا الوهم موجود فيما اخذ المالا صلحا وقد
جاز **اول** جواز الصلح عن دم العديت بالنقض كما تقدم في كتاب الصلح مع
ما ذكره كلام علي السند بما لا يفيد شيئا **قوله** واجيب بان في الصلح المراء
والقتل بعد ظاهرا لعدم **اول** وفيه بحث لانه رضي القاتل لا يفيد رضاه
المولي موجود في محل النزاع والاولى ان كتبت في الجواب ان في الصلح
المرضاة ان لا مانع من اخذ فيه بعد ما وجد رضي القاتل بخلاف ما
تخبر فيه **قوله** والجواب ان الحديث جزم احد فلا يعارض الكتاب والسنة
علي ما ذكرنا **اول** علي انه يجوز ان يكون المراد بؤت الخيار عند اعطاء القاتل
الدية وتخير لينا في مرضي الاخر في غير الواجب هذا كما يقال للذاني خذ
بدينك ان شئت دراهم وان شئت دنانير وان شئت عرضا ومعلوم انه
لا ياخذ غير حقه الا برضا المديون كذا في شرح الزليعي وانما لم يلتفت الشارع
لفت هذا الجواب لانه يرد عليه لزوم عدم تيقن القصاص لموجبة العدم
خيرا لولي بين القتل واخذ الدية غاية ان يكون اخذ الدية برضا القاتل
وعدم افادته الشافعي لا يفيدنا فان مطلوبنا تيقن القصاص للموجبة
تأمل **قوله** فانه شرع نجرا عما كان عليه اهل الجاهلية **اول** فيه بحث **قوله**
قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعديا **اول** ذكر في الكتب الكلامية ان المراد
هو المستحل لان المؤمن بارتكاب الكبيرة لا يخلد في النار ذلك ان يقول اذ
بالخلود المكث الطويل والله اعلم بمراده **قوله** الم وله قوله صلى الله تعالى عليه
الا ان في خطأ العدم قبل السوط والعصا الحديث **اول** قال ابن الغزاة
الحديث حجة عليه لانه فان العصا لا يطلق الا على ما لا يقتل غالبا ولا سيما
الحشبة الكبيرة عصا بل جذعا واسطوانة ونحوها وعليها فوق عمل العصا
فلا يلحق به انتهى وجوابه ان العصا الكبيرة اذا ضرب بها عد عند الم
والكفارة لسببها بالخطا **قوله** وفيه ان تقيتها لدفع الادي لا تقيتها
لدفع الاعلى كما سبق انفا **اول** وقد كان متعلما **قوله** بان ظهر ذلك بعد اخذ

الدية مثلا **قال** الم اعتبارا بالخطا **اول** الاصل في وجوب الدية على العاقل
حديث حماد بن مالك على ما سياتي في العاقل كان شبه عدو في مخرج الدية
روي الخطابي عن المغيرة بن سفيان ان امرأتين ضربتا احدهما الاخرى بمجرى
فسطاط فقتل علي الله تعالى عليه وسلم عليها بالدية على عصبة القتلة
مستوفى عليه وهو حديث حماد بن مالك في القصة كما يحكي انتهى فكيف يقاس
بالخطا **قال** الم والمبته توتر في سقوط القصاص وحرمان الميت
اول صرح الم في آخر الكتاب ان القصاص يجوز ان يثبت مع الشبهة فلا بد
من التيقن **قال** الم لان فيه اثما فيصح تعليق الحرمان به **اول** الاظهر ان
يقول لانه قائل بالافحرج وجود الالم لا يوجب الحرمان فلا بد من نوع
تكلف يعرف من الكفاية **باب** ما يوجب القصاص **اول**
لما بينا من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم **اول** ومن قوله تعالى جل وعلا كتب
عليكم القصاص في القتل على ما مر في وجه كون موجب القصاص القود
عينا **اول** والجواب عن الاول ان المراد بالوجوب بوثق بالاستيفاء ولا
منافاة بينه وبين العفو **اول** لا يخفى ان ما ذكره مجازي لا ينبغي ارتكاب
الضرورة ولا ضرورة ان يجوز ان يقال انه واجب على الامة لا على كل
ان يتكوى اذا اراد ولي الدم استيفاؤه او يقال هو واجب على القاتل
اذا لم يسلم نفسه عند مطالبة الولي بالقصاص باثم وقد فسر بهدريت
الوجهين قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص **اول** ما يوجب
الاصل **اول** الاصل منها بمعنى الكثير التراجع كما لا يخفى **ول** لكنه انقلب
بالاستبهة لاثبوت **اول** الظاهر ان يقال بحكمة الابوة ومراعاة الشايع
لشبهة الناسية من الابوة في دهر القصاص وهي شبهة لا باحة
الثابت بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انت وما لك لا يبك **ول** وقد يجب
بان القصاص في الاطراف يعقد المساواة في الجرح المبان **اول** يعني
لا يكفي فيها المساواة في العصة بل لا بد من المساواة في الجرح المبان
في كونه معيا وسلامته من العيب فطرف العبد مقيب بخلاف طرف الحر

قوله ولان القصاص يعقد المساواة في العصة وهي ثابتة نظر الى التكليف
يعني عنده او الدار يعني عندنا **اول** ولهذا قبل الذي بالذي **قوله**
قلنا فيكون قبل قلة المسلم معصوما كما مسلم فيجب القصاص **اول** لا يجوز ان
يقال يجوز ان يكون قبل قلة المسلم معصوما نظر الى المثل وغير معصوم
الى المسلم الا ان يقال العصة لا يتجزى **قال** الم والعطف للغايرة **اول** قال
الاسفاني ولنا في هذا الكلام نظر لاننا نقول نعم العطف للغايرة ولكن لم
يعطف قوله ولاذ وعهد على كافر لانه لو عطف عليه لقبل بالجزء لعطف
على مؤمن ولكن نقول ان الذي قبل بالذي باللاتفاق فعلم ان المراد بالكا
والحرثي لا الذي انتهى فيه بحث وفي الكفاية فان قيل جاز ان يراد بالذي
العهد المسلم قلنا العطف يقتضي الغايرة انتهى وبهذا يخرج الجواب عما ذكره
الاسفاني فليتا **قوله** فقد روي في عهد بكافر على طريقة قوله
تعالى امن الرسول بما انزل اليه من ربه والمؤمنون **اول** له ان يقول هذا
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل معا هذا المريج ربيعة الحنة فكان ان اولى
فيه لمن قبله يعزى هكذا انتهى في هذا الحديث عن قتله يعزى وله نظائر
ول والا كان ذلك اعم **اول** اي الكافر الذي في العطف عليه اعتم
من الحرثي **قوله** فما قرضاه دليلا **اول** الم على التقدير **ول** لا يكون دليلا
هذا لحلف باطل **اول** المقدرة في الثاني لفظا كانه في الاول فيصلى
الاول قرينه على تقدير الثاني ويقيده بالحرثي بدليل آخر قد تكرر
لان التقدير المذكور وليس به روي **اول** يعني غير مذكور على قصد
الرواية بل التميم التاويل **قال** الم والقصاص سمحه المقتول ثم تخلفه
وارة **اول** القصاص طريقة الخلافة عند الجحيفة وهذا الوراثة
كما ينبغي في باب الشهادة في القتل فلا يلايمه كلام الم وجوابه ان فيه
شبهة الوراثة وشبهة الخلافة فتارة يعتبر الاولى وتارة الثانية
احتمالا في دهر القصاص فليتا **قوله** فان هذا كلام اجمالي كتبه تذكرا
قوله ولو قال من المحال ان يتسبب لقائه **اول** وانت خير بان عبارة

الم تودى هذا العقود معاهما من المال ان يستحق لاجله افاء ولا يدل
 على كون المستحق المقتول **وله** لان سعة الابوة يمنعه عن ذلك **اول** ان يمنعه
 عن العقد **وله** ويلحقه ما كان سلاحا **اول** راي عن الاحاق قول الم والمادة
 السلاح نوع اياه **وله** فان قيل يحتمل ان يكون المراد لا قد يجب لا بالاستيف
اول لا يمكن ان يورد هذا من طرف الشافعي لان القتل بالمثل يوجب الا
 بالاستيف القود عنه **وله** اجيب بان القود اسم لفعل هو جزاء الفعل كالمصا
 دون ما يجب شرعا والحمل عليه مجاز باعتبار ما يؤول اليه **اول** كان مراده
 لا اذا كان من الافعال الخاصة بحب ذكره فقوله يجب ليس خيرا للابل محتمل
 في مفهوم القود فانه يصدر ان يجب ان كان وجد في مقابلة القتل بالاستيف
 والخمر هو موجود وفيه بحث فان المراد بالوجود الشرعي فلا يلزم اعتبار
 الوجوب في القود كما في المعنى الاخر قد يرتفع العلم ان ضمير عليه في قول
 والحمل عليه يرجع الى ما في قوله دون ما يجب شرعا **وله** الم وان لم
 يترك وفاء وله ورثة احرار وجب لقصاص المولى في قولهم جميعا **اول**
 قال في الكفاية وذكر شيخ الاسلام رحمه الله يريده لم يترك وفاء ولم
 يكن في قبته وفاء بالمكاتبه ايضا فاما اذا كان في قبته وفاء بالمكاتبه
 لا قصاص فيه وجب قيمته على القاتل في ماله لان موجب العتق وان كان هو
 القصاص الا انه يجوز العتق الى المالا بغير رضاه القاتل مراعاة لحق
 من له القصاص كما اذا كانت يد القاطع شلاء كان المقطوع يده العتق
 الى المالا بغير رضاه القاتل مراعاة لحق صاحب القصاص لما لم يجد حرجا
 بكائه فكذا احتاجا لاعتدول الى المالا بغير رضاه القاتل مراعاة لحق
 من له القصاص لان وجوب القيمة انفع له لانه يحكم بحرية وحرية
 اولاده اذا ادي بدل الكفاية من قبته انتهى والمراد اذا كان في القاتل
 ماله حقا لا يخاله مذهبنا على ما سبق **وله** ولا يتقدم ان كل من ملك
 الاتحاح ملك استيفاء القصاص كالاخ فانه يملك الاتحاح دون
 القصاص **اول** قال الشافعي قال بعض ائمة اهل البيت في هذا الموضع

فان اخ ملك الاتحاح
 ولا يملك استيفاء
 القصاص

كل من ملك الاتحاح لا يملك استيفاء القصاص فاقول هذا ليس بشي لان
 الاخ ملك استيفاء القصاص اذا لم يكن تمتد من هو اقرب منه كالاب والابن
 وكذا يملك الاتحاح اذا لم يكن تمتد ولي اقرب منه فاذا كان تمتد اقرب منه فلا
 يملك الاتحاح ايضا لان من يستحق الدم هو الذي يستحق مال المقتول على
 فربما الله تعالى الذكر والاني في ذلك سواء حتى ان زوج والزوجة
 وبصرح الكرخي في مختصره انه وفيه بحث لان ما ذكره فما اذا قتل الاخ
 وكلام بعض الشارحين فما اذا قتل ابن الاخ المعقود الابح **وله** لانه
 شرع للمستحق **اول** هذا لتقليل لقوله ولا يتقدم ان كل من ملك الاتحاح
 ملك استيفاء القصاص **وله** فاما ان يكون فيم الاب **اول** اي ابو
 المقتول او ابو القاتل **قال** الم لبثته بسبب لا يتجرى وهو القرابة **اول** كيف
 يكون سببه القرابة وهو ثبت للزوج والزوجة **وله** واعني من يات
 لو كان كذلك **اول** اي لو ثبت لكل واحد **وله** واجيب بان الحق واحد
 فلم يسقط كان ثابتا ساقطا وهو محال **اول** ان اراد كان ثابتا في حق
 غير العاني ساقطا في حق فاسقطا لانه ممنوعة وان اراد كان ثابتا مطلقا
 ساقطا كذلك فلام لزومه من عدم السقوط في حق غير العاني فيجوز ان
 يسقط في حق العاني وثمة انه لا يقدر بعدا لعقود على القصاص وثبت
 في حق غيره ولعل الاظهر ان يقال لما كان الحق واحدا وسقط في حق
 العاني او ثبت الشبهة في حق الباقي لما انه واحد فكان ثابتا من وجه
 ساقطا من وجه وما هو كذلك فيه شبهة عدم البثوث والشبهة تور
 في سقوط القصاص **وله** ولئن سلمنا فاحدا المولى لما لم يفرق بالاس
اول فيكون قوله انه حقا لا يتجرى مخصوصا بما اذا لم يكن السبب القرابة كما لا
 يخفى **قال** الم وفيه خلافا في حقيقة رحمة **اول** فيه ان قضيه المساق
 ان يقول وفيه خلافا في يوسف ومحمد فامل **قال** الم وهي مسئلة الموالاة
اول فيه بحث بل الماعن منها فان القتل بالسوط قد يكون بدونا لوال
 فكما اذا ضرب صغير فمات منه وجوابه ان الضرب اذا ادى الى خلافة

الشافعي لا يبيح القتل بالسوط مطلقا فافهم **قال** المصنف قوله صلى الله عليه
 عليه وسلم من غرق غرقناه **اول دليل** الشافعي فلا يرد ان مذهبا ان لا يرد
 الا بالاستيف **قال** المصنف قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان قيل خطأ
 قيل السوط والعصا **اول** والخلاف فيه ثابت والمنشأ واحد فلهذا الاستدلال
 على مطلق تامل **ول** لكن استدلال الشافعي بالحديث واستدلالها بالمعقول
اقول ويجوز لها الاستدلال بالحديث في نفي وجوب الدية واما القصاص
 بالمعقول فلم يعلل به لوجود نص ابي من لا قودا لا بالاستيف ولا يلزم منه
 ان يكون من وكا بالكلية ويجوز للشافعي الاستدلال بالمعقول ايضا في
 التوزيع بحيث لا يخفى **قال** المصنف القصة للجنايا **اول** قال الكاكي
 سميت القصة مقصة لان كل واحد من الحديد يماثل الآخر ان في وفي
 شرح الشافعي لانه سوي بهما بين التوب وبين المقطوع له التوب انتهى
 ولعل هذا الوجه اولى لاسم القصة تامل **ول** وما رواه غير مرفوع لانه
 يلزم الى قوله او هو محمول على السياسة وقد اومت **اول** وفيه بحث جوابه
 ان تمتة الحديث ومن غرق غرقناه ومن قتل عبيده قتلناه كذا في نوادر حميد
 الدين الضرير له قوله غير مرفوع منيع وقوله لانه يلزم آه سند للمنف وقوله
 او هو محمول على السياسة منيع اخر مع السند وقوله وقد اومت بتيمم
قال المصنف وخلاف الروايتين في الكفارة **اول** قوله واختلف مبتداء
 وقوله في الكفارة خبر **قال** المصنف ولا يصح عليه **اول** قال الكاكي وهذا
 ان يكون فعله معتبرا في حق نفسه لانه صار باعيا على نفسه انتهى فالباغي
 لا يصح عليه **فصل** ومن شهر **ول** الحق بها فضلا عن ان لا يصح
 المسائل التي لها عرضية اجاب **المصنف** **اول** وهو قتل المشهور عليه وجوب
 القصاص اذ لم يثبت ما اراه من سئل الاستيف عليه بالبيعة **قال** المصنف لقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم من شهر الحديث **اول** الحديث يدل على اباحة
 قتله دون وجوبه وكان المذبحي ذلك ظاهرا **ول** ومعنى الوجوب دفع
 الضرر **اول** اي وجوب دفع الضرر فالمضائق مقدر **قال** المصنف ومن شهر

ب

على جرحه سلاحا لئلا اوتهارا او شهر عليه عصا لئلا في المفاوتها في
 طريق غير المصر فقتل المشهور عليه عدا فلا يخفى عليه **اقول** قال الصدوق
 في شرح الجامع الصغير فان شهر عليه عصا نهارا في مصر فقتل المشهور
 عدا قتلته انتهى وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان رجل شهر سلاحا على رجل
 في مصر لئلا اوتهارا او في مصر فقتل المشهور عليه عدا لاشي عليه لانه
 قتله لدفع الشر عن نفسه ودفع الشربيع او واجب وان شهر عليه عصا في
 مصر نهارا فقتل المشهور عليه بالحديد عدا قتل لانه قادر على دفع الشر
 عن نفسه بدون القتل لان العصا يلبث وفي مصر لئلا لانه لا يلحقه القتل
 وان كان الحشبا والحجر عظيمي الالبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم
ول فقتله المصنف عليه عدا يضمن الدية والقيمة **اول** الا في قطع الكلام
 عند قوله عدا وتيممه بقوله وعند الشافعي لاشي عليه كما لا يخفى **ول** يعني
 ان المكون لما صار مسلوبا لاختياره **اول** هذا الكلام على هذا التقدير
 كلام الزاوي من الشافعي والافقده بحسب القصاص على المكون والمكون كما
 لا يخفى **قال** المصنف واما لا يجب القصاص لوجود البيع وهو دفع الشر **اول**
 دفع الشر واجب كما مر فينبغي ان يرد بالبيع ما يقبل وجوب **قال** المصنف فيجب
 الدية **اول** لان اثر الاضرار في دفع الاثم والقصاص دون القصاص كما
 اذا اكل مال الغير **ول** لانه اسهل من الابتداء **اول** في ثبتي اذ ليس هذا المقام
 بخلاف ذلك الكلام **باب** القصاص فيما دون النفس **ول**
 لما هو بمنزلة البيع **اول** انما قال بمنزلة البيع لان القصاص في الاضرار
 ليس تابع للقصاص في النفس عندنا حقيقة على ما ينبغي في هذا الدرر
قال المصنف لقوله تعالى والجروح قصاص **اول** قال الزاوي يمدد وقصا
 وقال البرهان التفسير في تفسير القصاص هنا مصدر يراد به المفعول
 اي والجروح مقاصد بعضها بعض **ول** وله ياخذ من الشارح كبر
اقول الضمن في ياخذ راجع الى ما في قوله ما بين قرني المشيخ وضمير
 له راجع الى الشارح **ول** لان المعبر في ذلك السنين **اقول** هذا التعليل

بالنهار بخلاف السلاح لانه
 لا يلبث ويخلف في الغنائم
 او كان في الضربة
 لانه لا يلحقه
 القتل

لصطر

لقوله ولا يراد النجاسة لقوله لان المعبر في ذلك الشئ ان ليس فيه تقوية
المنفعة التي اخبرها قال ويجوز من الم في هذا التدبر ان النجاسة موجبة لكونها
مستثنية وبخلاف اليد فان الشئ لا يتفاوت في اليد اذا قطعت **قوله** الم
على المرأة **اول** استئناف ياتي الاحكام كرم كردن **قوله** وهو اشارة الى قوله
وهو ينفى عن المماثلة **اول** بل اشارة الى الجمع كما لا يخفى **قوله** الم ولا فصا
في العظم لا السن **اول** لتخلف الاطباع في السن هل هو عظم وطرف
يا ليس فنه من ينكر انه عظم لانه يحدث وينوب بعد تمام الحلقة وبلن بالحل
ومنهم من قال هو عظم وكأنه وقع عند الم انه عظم حتى قال والمراد
غير السن **قوله** فيقول الاول على ان المراد به **اول** فيه بحث بل الاول محمول على
ما اذا تعدد وانما سقط القصاص في بعض المواضع لمقدرا اعتبار المماثلة
وذلك لا يخرج عن العمدية كما اذا قل الابانة عدا والساني على ما يعلم
وعنه فتدبر ان الضمير في قوله انما هو عدا وخطا عدا الى ما يما دون
النفس من الجناية لا الى شبهه عدا كما لا يخفى ولا يخالف الثاني الاول ان ليس
الموضوع فيها واحدا ويمكن ان يفر هذا البحث بوجه اخر بان يقال ليس
الموضوع في الموضوعين واحدا فانه في الاول شبه العمد وهما ما يوجد في
دون النفس من الجناية مطلقا فلا يخالفه حتى يحتاج الى التلخيص عدم
جريان القصاص في بعض صور التقدي لا يخرج الجناية عن العمدية فانه
لما نفع كما اذا قل الابانة عدا فليسا متلا **قوله** وان لم يكن القصاص جعل
اول بل عمد وسقوط القصاص لما نفع **قوله** الم ولا قصاص بين الرجل والمرأة
فيما دون النفس **اول** قال صاحب الكفاية فان قيل قوله تعالى والعين بالعين
والاذن بالاذن مطلق يتناول مواضع النزاع فيكون جهة عليكم قلنا
فوقصر المحزنة والمستامن والنقل العام اذا خص منه شي بجوخصيص
الباقى بحمل الواحد فخصناه بما رويناه انتهى وفيه انه يجوز ان يكون خبرا
من هذا الحكم بالنسخ فقام له قوله فخصناه بما رويناه ارايه ما روي
عن ابن العيص انه قال قطع عبد لعمه فقرأ اذن عبد لعمه اغنيا

فانقصوا اليه مولاه الله تعالى عليه وسلم فلم ينقص صلى الله تعالى عليه
بالقصاص كذا ذكر في الكفاية ونحن نقول لا يخفى ان هذا لا يكتفي بتخصيص
مواضع النزاع فالما للقياس **قوله** والجواب ان قد ذكرنا ان الاطراف
اول واجاب في الكفاية بان شرع القصاص في الاصل بعين المساواة
فان كانا النقصان ثابتا باعتبار الاصل كنقصان طرف الانثى والعبد عن
طرف الحر والذكر عن شرع القصاص لانها محله وان كان التساوي في
الاصل ثابتا والتفاوت باعتبار امر عارض كان القصاص مشروعا فيمتنع
استيفاء الكامل بالناقص ومن عكسه اذا قضى به صاحب الحق انتهى وكلا
وكلام الشيخ اكمل الدين محل كلام بعد فقامل ثم اعلم ان في الفاظ الكفاية
نوع خفاء يحتاج الى البيان فنقول قوله باعتبار الاصل اي القيمة وقوله شرع
شرع القصاص يعني كالا موال الربوية اذا قبلت بحسنها والمساواة
في القدر غير معلومة وقوله وان كان التساوي في الاصل ثانيا اي
باعتبار القيمة وقوله والتفاوت باعتبار امر عارض اي كالتسليم والصحة
قوله فالواجب ان يعتبر التفاوت المائي ما نفا مطلقا والتسليم ليس
اول اي ليس من التفاوت المائي **قوله** لتلازم ان يكون باذلا لا يبيع
يقطع التسليم لزم القاطع بذل الزينة في يد الضحية اذا اوجبت ^{القطع}
قوله للزينة في الاطراف **اول** على تقدير رضاه القاطع بالقصاص
واما بدون رضاه فلا مجال للجبر لانه كالجبر فيا الجحد في مقابل الزينة
قوله لانه اسقاط **اول** يعني من المقطوع يد الضحية **قوله** الم
شاء اخذ الارض **اول** هذا هو ظاهر الرواية وذكر الطحاوي عن علي الرازي
الكبير انه قال يخير فان القصاص فيما دون النفس بعين المساواة في المحل
ولا ينظر الى الصغير والكبير في اليد الكبيرة والصغيرة وكذا في شرع الكاكي
وذكر الزيلعي الفرق في شرع الكثر في مسئلة قطع اليد وقال لم يعتبر هنا
الكبر والصغر في العضو واعتبر في النجاسة في الرأس اذا كانت استوفيت
رأس المسبوح وهي لا يستوجب رأس الساج فثبت للمسبوح الجوار ان شاء

اخذ الارش وان شاء اقتضواخذ بقدر شجرة وانما كان كذلك لان ما يلحقه
 من الشين اكثر لان الشجرة المستوعبة لما بين قرنيه شيئا من الشين التي لا تستوعب
 قرنيه بخلاف قطع العضو فان الشين فيه لا يختلف وكذا منفعة لا تختلف
 فلم يكن الا القصاص لوجود المساواة فيه من كل وجه انتهى **قال الم** لان
 الشجرة ترجية لكونها مشينة فقط **اول** يعنى في كونها مفتوحة للمنفعة
 اذ ليس فيها تقوية لمنفعة كما في قطع اليد ففيه اشارة الى الفرق بينهما
 فاما **فصل** فاذا اصطلح القائل **ولم** فانه يرايه البعض
اول يوم تجزى القصاص **ولم** وانا الشافعي بقول النساء لا يستوفي القصاص
 الا **اول** هذا وجه للشافعي وما ذكره الم في القصاص وجه آخر ذكر ذلك
 في كتبهم والصحيح يقابلها **قوله** والمشهور من فذهب ما نقله **قوله** لا يصح
 من مذهب السلف في ثبوت حق القصاص والدية لكل وارث كما هو مذهبنا
 صرح في كتبهم **قوله** وقوله لها ان الودائع خلافة يستلزم عدم تورث احد
 الزوجين من الآخر **قوله** ولا الولي المعق وعصبته لكن لها ان يقولوا لا
 عدم التورث والتورث ثبت بالنص على خلاف القياس فيما ملكه المورث
 وتركه فيقتصر على مورده **ولم** الورثة فيما يجب بعد الموت خلافة هي
 فيه **اول** قوله وهي راجع الى الورثة وفيه راجع الى ما في قوله فيما يجب
قال الم لانه لا تجزى **اول** فيه بحث لان قضية عدم التجزى ان يسقط في
 حق العا في كل كسوت له كلاً ولا يستلزم ذلك سقوط حق الباقي الا ان
 يقال لما كان الحق واحداً او رث سقوطه في حق البعض شبهة السقوط في
 حق الباقي لبؤة من وجه دون وجه فليست اتم ويمكن توجيه كلام الم
 بذلك **ولم** كالانفا الموجهة الى ثلث سنين فان كل درهم منها كذلك
اول فيه شيء وجوابه سهل **قال الم** واذا اصل جماعة واحدا اقتصر من حوائجهم
 لقول عمر رضي الله عنه لو تمالى عليه اهل صنعا لقتلهم **قوله** فان قيل
 لو لم يستدل بقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى قلنا لان مقابلة الجمع
 بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد فاما في قوله لقول عمر رضي الله عنه

لو تمالى عليه اهل صنعا لقتلهم بحث لانه يجوز ان يكون بطريق السياسة بقية
 الاضافة الى نفسه كما سبق في باب ما يوجب القصاص **قال الم** ولان القتل
 بطريق التغالب غالب والقصاص مخرجة للسفها فيجب حقيقة الحكمه لا حياً
قوله بقية الدليل القتل بطريق التغالب ضمانا يغالب يحتاج الى مخرجة ومخرجة
 القتل العمد هو القصاص لا يكون معتبر في الشرع **ولم** لان العقوبات لا تثبت
 الا بثل هذه الاقضية **قوله** وان كان فلا يربط على القياس **قوله** المقصود
اول وهو انتفاء المماثلة والمساواة **قوله** وقوله تعالى النفس بالنفس
 لا ينافيه لانهم في اذهاب الروح الغير المجزى كتحض واصل **قوله** ويجوز
 ان يقال لما اضيف اذهاب الروح الى كل واحد منها كما كان المقتول
 كانه اشخاص معتدة ولعل هذا السبب وظهر ما ذكره الشافعي الا يرى الى
 قوله ولما ان كل واحد قابل بوصف الكمال **قال الم** ولانه وجد من كل واحد
 جرح صالح للاذهان **اول** هذا الوجه تفصيل وشرح للوجه الاول كما لا
قوله كالحركة مثلاً فانه يجوز ان يوصف بالسرعة **اول** السرعة والبؤة من
 الاعراض النسبية ولا كذلك العهد والمخطا **قوله** وهو لا يكون الا امرأ
 لا رآه **اول** قوله هو راجع الى قوله سبياً **قوله** او القصد مطلقاً الى قوله
 والرجح بالنسبة الى المخالف لها **اول** قوله او القصد مطلقاً **فصل**
 ومن قطع **قوله** انه ان كل واحد منها **اول** اي من القلات **قوله** لان الدليل
 انما يكون **اول** فيه بحث لكن جوابه ظاهر فان المراد بالخط هو مصطلح المبطلين
 وهو القاتل هنا فان الذي يقوم به القتل **قوله** وضفا او مضافاً **اول** كيفية
 الخلافة فان موجب القطع العمد القطع والقتل العمد القتل لان القصاص
 يلحق عن المماثلة بخلاف الدية وهذا عند أبي حنيفة **قال الم** فان شاء
 الامام قال لقطعوه ثم املوه **اول** قال الكاكي وقيل معنى ما قال في المتن
 ان هذا من الامام اجماعاً في محله فعليه ان ينبع فيه يقطع الامام خياره
 عليه ان يتركه في محله اي يحل الاجتهاد الا يري الى خلاف الامام **قال الم**
 فصار كتحليل الير **اول** منقوض بما اذا كان كلاماً خاطئاً **قوله** فان قيل

وكل فساد غالب يحتاج الى
 مخرجة للسفها
 فالقتل بطريق
 التغالب يحتاج

او القصد مطلقاً على قول النخعي
 الما في قوله له انما ناظر الى النخعي
 والقصد في قوله
 لظن الما في قوله

الي قوله فيجتمع قصاص الكتل والجزية حالة واحدة فلا يجتمعان **اول** معارض
 بما اذا قل واحد جماعة عدا حيث يجب قبل واحد وان قلم خطا يجب ديا
والله الم والارثا عما يجب حكومة العدل فاجاب عنه بقوله والارثا انه
 وشرح كلام الم الم بهذا الوجه اولى لصدور الفعلين من القائل على ما ذكره
 الاكل يكون ذكر هذه المسئلة هنا استطراديا قال الصدر الشهيد في شرح
 الجامع الصغير قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى قال في الكتاب انه يجب فيه
 دية واحدة فيما اذا راو لم يبق له اثر ينبغي ان يجب ارث الضرب
 وهو حكومة عدل بالاسود ودية واحدة بالقتل انتهى **قال** الم وان السرية
 صفة له **اول** اي صفة متنوعة فاليرد شي **قوله** انما التلب مرجع لقتل
 وهو الدية **اول** الاظهر ان يقول وهو القصاص **قوله** الا يرحم له ولو
 شيئا وسلم جاز **اول** فيمبج لان الهبة في المرض في حكم الوصية على ما سيجي
 في كتاب الوصية **قوله** لانه لا يجري في الاطراف بين الرجل والمرأة **اول** بخالف
 لقوله الم وقوله بعد اسطر يكون هذا تزوجا على الفصل في الطرف **قوله** وان
 كان قلما ذلك **اول** يعنى قلما هو المثل **قال** الم لا سيما على تقدير السقوط
 فجب مهر المثل وعليها الدية في ملكها **قوله** فانه لما مات الم فقتل بين
 بالسرية سقط قصاص الطرف وبدل ايضا وهو الارث فانما القصاص كان
 فلا يجب جزاء القتل لا القصاص فوجب قصاص النفس لعل هذا هو الوجه
 في جميع كلام الم وبه يندفع الشكوك والا يعلم في هذا المقام **قوله**
 والقصاص يسقط ههنا اما بقوله الزوج **اول** بل السقوط ههنا
 بموت الم قطع يد حيث يتن ان لا قطع على القاطع لكونه قاتلا ولا يجب
 بدله ايضا لعدم وجوب لاصل قتله **قوله** ولا يمكن استيفاء القصاص
 عن نفسه **اول** الظاهر ان يقول عن نفسها **قوله** اجيب بانه ليس بمقتن
 لجواز ان يكون خمسة الاف درهم فيكون بمجمله **اول** مخالف لما مر انما من قوله
 ويصير الارث وهو خمسة الاف درهم مهرها بالاجماع ثم الجاهل لا تمنع فيما
 يسقط لانها لا تقضي الى المنازعة وذلك وجه الصحة فيما مر **قال** الم

باعتبار الارث في النفس **قوله**
 قال في المضرات كان قاتلا
 يقول لما وجب ارث
 للنفس ينبغي ان لا
 يجب
 م

واذا وجب لها مهر المثل وعليها الدية تنق المقاصة **اول** قال الامام في
 في شرح الجامع الصغير ولا تنق المقاصة لان الدية متوجلة ومهر المثل
 حال واذا قل الاكل ينق المقاصة انتهى **قوله** ان كان القصاص خطا **اول**
 المقتدي به مما لا يظهر وجهه فانه اذا كان القصاص عدا والاتفاق في الجواب
 على حاله **قوله** وذلك يروى القاطع عن الضمان **اول** هذا اذا كانت
 رجوعا قبل البرأما اذا كان بعد ينبغي ان يضمن القاطع فانه لا يبرئ
 عن الضمان قلنا مطلقا او بعد البرأ الثاني باطل وفي الاقل ان يبرئ
 لا يجب ضمانا القطع وان لم يتبين الحال لا يضمن في الحال كما لا يخفى **قوله**
 وانما هو بناء على انها اوجب له **اول** بل اياها **قوله** الم هو انما لا يجب الحال
 لانه محتمل ان يصير فلا بالسرية فيكون مستوفيا حقه **اول** فيكون عفو
 لغوا لا يستيفاه حقه قبله مستندا **قوله** يريد به القطع **اول** المضاف
 اي حال القطع ثم اطم ان ضميره يرجع الى قوله قبل المصروف **قوله** او مره
 اسلم بعد القطع **اول** ثم سري الى النفس **قوله** وعلى المعلم والقاطع ضمان
اول قوله ضمان فاعل لقوله لا يجب ومعناه لا يجب الضمان على المعلم بل يجب
 على الاب ولا يجب الضمان على القاطع ايضا بخلاف المقصود فانه يقطع
 بالملك **اول** وكذلك القصاص باذن المالك الحق والمالك المطلق **قوله**
 دون الاذن **اول** وكذلك المستجير والمستجير يمكن ان لا يضمنه كاتر
 دون الاهلاك **باب** **السهل في القتل** **قوله** الم
 في الخلافية ان القصاص طريقه الورثة كالدين **قوله** في شرح الجامع
 الصغير للصدر الشهيد لما ان القصاص يصير مملوكا للمقتول لا يصير مودعا
 عنه كالدين سواء ولهذا يكون للمرأة نصيب في القصاص والمرأة لا تملك
 شيئا من حق الزوج الا بطريق الورثة ثم في الدين لا يعاد البينة كذا
 هذا ولا يخي خيفة رحمه الله بل ولكن فيه شبهة بثبوت لم ابتداء لان الميت
 لا ينفع به منفعة دنيوية ولو ثبت لهم ابتداء يعاد البينة فكذا اذا
 كان فيه شبهة اثبوت انتهى وعلى هذا ينبغي ان يحل كلام الم يعسفي

قوله
 كواب

عن الضمان بعد البرأ عند أبي خنيفة
 رحمه الله تعالى انقول
 قولي القاطع
 م

ان القصاص فيه شبهة كون طريقه الخلافه دون الوارثه في تدفع النكاح
 والمنافضة كما لا يخفى وفي شرح الامام الترمذي ولا يحنيفة رحم الله
 في القصاص شبهة بؤنة ابتداء لانهم هم الذين ينتفعون بالقصاص دون
 الميت فانه لا يقض منه ديونته ولا منفدته وصاياه ومن هذا الوجه
 لا ينتصبا للحاضر خصوصا عن الغائب والقصاص لا ينتصبع الشبهة ولا كذلك
 للخطا والذين لانه مال والميت ينتفع به فيثبت له ثم يتقل الى الوارث
 وكذا لو انقلب القصاص ما لا كان حقا للمتول يقض منه ديونته وينفذ
 وصاياه انتهى والحاصل ان الامام ابا حنيفة تارة يعيل الوارثه اذا كان
 في اعتباره نفع من سقوط القصاص وتارة يعتبر شبهة الخلاف اذا كان
 النفع فيه في اعتباره وفي غاية البيان ولا يحنيفة ان القصاص حق الميت
 من وجه وهو الورثة ابتداء من وجه وذلك لانه شرع للتسفي ودرك
 الثار وهذا حق الورثة ابتداء من هذا الوجه لان الميت لا ينتفع به ومن
 حيث انه بدل النفس حق الميت ولهذا لو انقلب ما لا يقض منه ديونته وينفذ
 وصاياه الى آخر ما ذكره قال الامام الزيلعي في قوله تعالى ومن قبل ان يملأوا
 فقد جعلنا الولية سلطانا انقر على ان القصاص ثبت للوارث ابتداء **قوله**
 كما انه ليس لها ذلك **قوله** يعني ليس لها تمسك كما في حنيفة وخلافه
قوله للتدافع **قوله** هذا لتقليل لقوله وليس لابي حنيفة تمسك ولقوله كما
 انه ليس لها ذلك يعني للتدافع بين التمسكين **قوله** وهذا لا يعم
 نفس قال الله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس **قوله** يعقابا
 للمعاوضة **قوله** ولا يقتص العقل من الميت **قوله** لا بد هنا من مراجعة
 الترمذي **قوله** الم ومعناه اذ كذبها القاتل ايضا **قوله** قال الا يقا
 ففي هذا يكون تقدير قوله وان كذبها اي المشهور عليه وفي بعض النسخ
 ومعناه اذ كذبها المشهور عليه ايضا وهو صحيح انتهى وجه الاصحاح بـ
 ساق الكلام على النسخة الاولى فانه عطف على قوله فان صدقهما
 القاتل ومقابل له والفاعل المذكور فيه هو القاتل فالضمة يكون

ذلك وايضا ينبغي ان يقال ج وله ثلثا لدية دون والاخرية **قوله** وفي بعض
 النسخ ولكنه الى قوله وصار الالف لفلان كذا هذا **قوله** الى هنا ما في بعض
 النسخ **قوله** وقول هذا ليس بوارد على صاحب الهداية **قوله** لكن يرد على الم
 انما اذا كان جواب المسئلة ما ذكره المحيبي وقد نص عليه الامام خواهر زاده
 يكون المقييد بقوله اذا كان عمدا للاحتراز عن الخطا ما بعد لغو الخطا
 لا يهاجمه خلاف الواقع فاما **قوله** بما عصى العفو سندوب ليه ههنا آه
قوله ينبغي ان يكون المراد بالعفو ذر القصاص والافوتوا لوجوب
 لا وجوب للقصاص لا عفو منه ويمكن ان يقرر هذا البحث بوجه آخر بان
 يقال انه لا يكذب للعفو لانه فرع وجوب القصاص ولا يظهر ان يقول بما عصى
 ان السند سندوب اليه او يقال هذا اصلاح معني حيث يخلصه بهذا الكذب
 عن القتل الذي لامضرة فوقه واتى اصلاح يعادله وانتجينا اذ قيل مراده
 من العفو الذر الاندفع المحذور **باب** في اعتبار حالة
 القاتل **قوله** والم وقال لا ينبغي عليه **قوله** قال الكاكي وبه قالت الامية
 لانا التمسك حصل في محل لا عصمة له فيكون ههنا كما لو جرحه ثم ارتد ثم مات
 وكما لو ابراه بعد الجرح اي عن الجناية اوحقه وكما لو ابراه عن حقه او
 ثم اصابه السهم وكما لو اعق المالك العبد المفضوب يصير مبرئا للقاتل
 عن القاتل كذا ذكره في جامع صدر الاسلام انتهى وفي شرح شافعات
 وبخلاف ما اذا ارتد بعد الجرح لان عدم وجوب القصاص باعتبار ان
 الارتداد قاطع للتسرية كالعق لا باعتبار انه صار مبرئا انتهى **قوله** الم
 لانه بالارتداد اسقط بقوم نفسه فيكون مبرئا **قوله** قال الا يقا في
 هذا لا يفتح لان عنده يعني عند المرتد ان الردة لا تبطل التمسك فكيف
 تكون مبرئا عن ضمان الجناية كذا ذكره قاضي خان انتهى وفيه بحث **قوله**
 كما اذا ابراه **قوله** اي بالارتداد فانه اذا ارتد بعد الجرح قبل الموت
 لا يجب لدية ويجوز ان يكون المراد ابراه بالعفو لكن الاول انشأ
قوله اوحقه بعد الجرح **قوله** لا تمسك الحاجة الى اخراج الكلام عن خطا

هنا فانه على ظاهره يعبر ان يكون مقياسا عليه لصورة النزاع بخلافه في دليل
 الى حنيفة رحمه الله من قوله حتى جاز بعد الحج قبل الموت كما لا يخفى **وله** اي
 انفق سببه وهو الذي قيل ان يصيبه السهم **اقول** فيه شي **والله** و
 لوري وهو من قد فاسم نزوق السهم به فلا شيء عليه في قوله جميعا **اقول** قال
 الكاكي في مخرج الداية اي في قولنا صحابنا وقال الشافعي في أحد عجبت
 في المرتد والمحرم ان اصابها التوبة بعد اسلامها الدية لان الاعتبار
 بحالة الاصابة اذا لم يصب والاصابة جناية والاصابة بحالة الجناية
 كالخضرة الحرة في وقوعها بعد اسلامه وقلنا ان الذي لم يقع بعد مرجا
 للضمان لان الذي غير متقوم وان اصابه سقوط ما بعد فان اصابنا اعتبرنا
 حاله الذي كان في هذه المسئلة وكذا مسئلة الرحم على ما يشرح وكذا في
 مسئلة الذي تم تحريمه وكذا في مسئلة المحرم الا انهما يتولان في مسئلة رمي مسلما
 فارتداه بالارتداد بصير مبرئا للرامي عن الضمان ولهذا قالوا يصير بالارتداد
 مبرئا لان عنده يعني عند المرتد الرد لا بطلان المقوم فكيف يصير مبرئا
 عن الضمان كذا في جامع قاضي خان والتمهات والمجوزي الى هذا كلام
 العلامة الكاكي لان قول الله في معتبر حاله الذي بنوعه ذلك بعق
 بنوع **وله** ومن هذا يعلم ان ابا يوسف اعتبر وقت الرمي في صورة الارتداد
اقول لمعتبر فيها ايضا عنده وقت الذي كونه نقول صار بالارتداد مبرئا
 عن الضمان لو لم يكن المعتبر وقت الذي فيها لم يصح قوله صار مبرئا فان
 الاراء بعد تحقق السبب وانقضاء **كتاب** **الديات**
 قال الربيعي الدية اسم للمال الذي هو بدل النفس هو مصدر يقال ودي
 القابل للموت اذا اعطى ودية ذلك سمي ذلك المال بالدية تسمية
 للمفعول بالمصدر انتهى فالاولي ان يقال الدية هي المال الواجب بالجناية
 في نفس او طرف **وله** لما ان الدية احدي موجبي الجناية المستوفى
 للصيانة **اقول** فان قيل اذا كان الدية احدي موجبيها ينبغي ويذكر
 في كتابها في باب مستقل فلا يجعل كتابا على حدة قلنا نعم لانه

ولا يراد انما يصح بعد انقضاء
 السبب و ابو حنيفة رحمه الله
 يقول بالارتداد لا يصير مبرئا

نظر الى عموم مباحثها وعموم مواضعها وكثرة الاختلاف فيها ولهذا عني محمد
 كتاب الجنايات بكتاب الذيات وذكر احكام الجنايات فيها من امضاء
 وعنه **قال** المم ودية عند ابي حنيفة **اقول** قال الكاكي الامضاء على قول
 ابي حنيفة مخالف لقائمة روايات الكتب من المباسط والجوامع والاسرار
 والايضاح فان المذكور فيها عند ابي حنيفة واي يوسف وكتب في بعض النسخ
 عند ابي حنيفة واي يوسف موافقا لقائمة الروايات انتهى سيدها قوله
 ولما حين شرع في تقرير دليلها **قوله** وذلك ان كونه اقل من قيمتها لاننا
 نقول الاثنا وانتم تقولون اربعا **اول** يعني والاول اكمل له القلطة
قوله لانه بالي الغليظ **اول** ولما لا يبطل المقدرات الثابت بالنص
قوله والمجته عليه ما ذكرناه انه التي لحال الخطأ **اقول** لا ولي ان يجعل
 اسائة الى قول ابن مسعود والي المعقول قال لا نقا في اي المجته على الشافعي
 قول ابن مسعود رضي الله عنه وقض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 انتهى فيه بحث **وله** وفيه بحث من وجهين الى قوله وعن الثاثيرات
 شيخ الاسلام قال في مبسوطه يحتمل الداه كانت وزن ستة الاستياء
 الا انه اضيف الوزن الى ستة تقريبا **اقول** قال الربيعي ما دخل ما رواه
 الشافعي على وزن خمسة وما روينا على وزن ستة استويا انتهى ولعل
 هذا المحل اوجه وقال الربيعي كانت الداه على عهد رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم ثلثة الواحدة منها وزن عشرة والثاني وزن ستة و
 الثالث وزن خمسة انتهى قوله وزن عشرة اي عشرة منه وزن عشرة
 وبانين وقوله وزن خمسة اي عشرة منه وزن خمسة **قال** المم ق
 قالاسنها ومن البقرة سابقة **اول** قوله ما سابقة جزميتا بخذوف
 اي وهي ما سابقة وكذا في الفاشاة وما سابقة **قوله** انما يظن مباح
 اذا صلح القابل **اول** في الخبر كلام فان القاضى لا يحكم من غير الاثنا
 المثلثة عند ابي حنيفة ولا غير القابل الا انها بخلاف مذهبهما **قوله**
 احدهما يقرر السببه ويرفع الخلاف **اقول** صير يراجع الى احدهما **قوله**

رحم الله

لا تناقض رواية كتاب القديسات **اول** يرتفع التناقض بالجل على الرجوع الى
 قولها **اول** والفتاب **اول** مقول القول **اول** ومثل هذا الحكم بحيلة عقل
 كل عاقل **اول** وهو ان يقل الارض اذا كان مصابها اكثر والمها استدما
 انفا **اول** ولو كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خالفوها **اول**
 الموقف في مثل كالمرفع على ما مر من الا اذا دخل الدار في خصوص
 في مثل هذا الحكم الذي بحيلة عقل كل عاقل ولو لم يكن منه لما قاله زيد بن ربي
 فالجواب الجواب **اول** والمهور من الدية الدية في قول المؤمن **اول** فيما لا
 دلالة على العهد ويجوز ان يكون الحديث متينا للمراد **اول** ففي النفس
اول ولا ينقض بالمرأة لثبوتها بالاث **فصل** في ما دون النفس
قال الم وفي النفس الدية **اول** اي تجب الدية بسبب آلتها في التبتية
اول كما اذا قطع لسان الاخرى الى قوله والعين والعوراء والسن المتوآة
اول من قبل خلفها بنا وما باركا اذا الواقعة في العين والسن القطع
 والكسر **اول** او استخلف على البسات **اول** اي لا على العلم لانه فعل نفسه **اول**
 يعني ليس فيها استبعاد كل واحد منها الاخر بخلاف قول النفس **اول**
 الاولي اسقاط لفظة كل **اول** وليس فيه امانة ذي الروح **اول** اذ ليس
 في الشعر روح **اول** كما تقدم في خلق الحاجبين **اول** وللكان بقول
 في الحاجب منفعة فانه يرد العرق عن العين ويفرق ذكر الكاكي لكنه
 كلام على السند **اول** الا يرى انه اذا قطع اليد السلاج يحكومة عدل
 لا الدية **اول** وللكان بقول انما لا تجب الدية في اليد السجلات
 الرمية فيها ليست بكاملة الا يرى ان الانسان يتحمل بها عند معرف
 حالها وما عند من يعرف حالها فلا جمال فيها واذا لم يتحمل الزينة لم
 يتحمل الارش بل وجوب الحكومة **اول** فاذا اجتمع جعل الجمال تابعا
 ايضا **اول** لو كان تابعا لم يجب شي بتقوية **فصل** في التبعاج
اول ووجه ذلك ان قطع الجمل **اول** في ان الحد لا يقطع على
 القطع في المقارن والموجود في المثل الاول ذلك **اول** والاول

اما ان يكون قطع اكثر اللحم الذي بينه وبين العظم **اول** من بينه وبين
 الجمل في قوله ووجه ذلك ان قطع الجمل **اول** والثاني وهو الباضعة **اول**
 الباضعة على ما ذكر الم وغيره هي التي يقطع الجمل **اول** والاول اما ان
 ينصر على الاظهار **اول** اي اظهار الجمل الرقيقة **اول** الم وعن محمد انه
 جعل الملاحمة قبل الباضعة **اول** وعلى ما ذكره محمد بن يحيى التي تلخذ في
 اللحم غير مذكورة الا ان نعم الباضعة لها كذا كذا الامام الزليعي وغيره
 من الشرح **قال** الم ولانه انما ورد الحكم فيها **اول** دليل على عدم جواز
 الحاق الجراحة بها دلالة في قوله ولانه تسامح **اول** الم وهو العضل
 هذان لا سواهما **اول** اليد ايضا كذلك ثم الراس يستغنى باليا بالعام نعم
 كشفه اكثر من كشف ساير البدن **فصل** في اصابع اليد **اول**
 وفي اصابع اليد نصف الدية **اول** ولا يعلم فيه خلاف **اول** ولجيب بان
 اذا اذخر الاذخلة **اول** وجوب الحكومة يدل على ذلك لانها باعتبار
 النقص في القيمة وذلك بالثنين للاحق به وقول الكرخي لا يمكن اعتباره
 في غير الرأس والوجه كما لا يخفى **قال** الم وقال الشافعي رحمه الله بجبة
 كاملة **اول** قال الكاكي وبه قال احمد والنوري لغوم الحديث قلنا نخص
 منه لسان الاخرى انه قد وفيه لا يدفع عموم حديث العين والذكر **اول** ومن
 ان العقل ليس في موضع يشا اليه **اول** قال العلامة الكاكي وفيه تأمل
 ان بعض اهل السنة قالوا يحل العقل القلب وبعضهم قالوا يحل الكا
 انه كان لاولي اذ يقال من حيث بطلان منفعة جميع الاعضاء كما
 قال الم فشرح كلامه بما ذكره لا يطابق الم شروع **اول** وبعض مشايخنا
 قالوا الاستيناء حولا في فصل القلب في البالغ **اول** يعني بعض المشايخ
 قالوا الاستيناء حولا انما هو في الصغرة اما في البالغ فلا يشأ **اول**
 لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الجراحات كلها يستأني حولا **اول** اعلم
 ان في سن الصبي يستأني حولا بالاتفاق وفي سن البالغ خلاف في
 والتفصيل في غاية البيان ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره الشارح لا يدل

الم

على نفي الاجماع في السنن الباطنية **قال** لم وانما اختلافنا في ذلك
 بعد السنة فالقول المضارب لانه يتكرر فله **اول** هذا لا يدل على كون
 القول المضارب اذا كان المستقوط قبل السنة والاختلاف بعدها وثبت
 ذلك بالبتينة او بالنكول **ولم** وهذا الجمل لانه ليس بظاهر فنية حكومة
 عدل **اول** فيه فنيه رجع الى الجمل **قوله** وان كانت مما تري فالامر بالمعس
اول مخالف لما ذكره قبله فصل البطلان من ان الجمل تابع في العضو الذي
 يقصد منه المنفعة **قال** لم وقال ابو يوسف عليه ارضنا لا **اول** يدل
 على ان ذلك ظاهر الرواية وقوله فيما سبق في موضعين وعن ابي يوسف
 على انه غير ظاهر الرواية **قوله** وجهان بحمل الالم من النافع **اول** فيه
 تأمل **قال** لم وقال محمد بن جعفر الطيب **اول** وعليه ثلث الادوية لكنه
 غلبه الاول على الثاني لاطاراه **دونه** **قوله** وقد تقدم اقام هذا المسئل
اول في اول فصل ومن قطع يد رجل خطا **قوله** كان حكمه قد علم من النصا
 الكلية لكنه ذكره لبيان خلاف السانفي قوله وجوبه في ثلث سنين لم يعلم
 منها **اول** فانه زائد على الموعول من حيث الوصف في المائة قوله في المائة
 مستحق بقوله زائد **قال** لم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعقل العواقل
 هذا الحديث **اول** وفي الكفاية ولا عبدا ولا صلبا ولا اعتراقا ولا ما
 دون ارضا موضحة قوله ولا عبدا اي لا يعقل عاقلها لانسان باعني على
 عبده وفيما دون النفس لان الاطراف في العبد يسلك بها مسلك الاموال
 والعاقلة لا تعقل الحبايات المالية حتى لو قتل عبدا انسان خطا فانه
 على العاقلة لانها بدلت الدم ودم العبد يسلك بها مسلك الاموال
 وقد قيل ان المراد ان العبد باعني جنابة فالولي هو الذي يلزمه الدفع
 او الفداء دون عاقله المولي كذا في الاقطع انتهى وقد في القاموس
 ذلك وقال لو اريد هذا المعنى ليقبل وعن عبد فانه فرق بين عقلته
 وعقلته عنه انتهى وسيجي جوابه على التفصيل **فصل**
 في الجنين **قوله** الماخياره كالفرس والباعر العجب **قوله** والعبد

عليه

والامة الفارسة **قوله** وقيل لان غرة النبي اوله **اول** قول النبي الذي يجب
 في الآتي الغرة وبعد ما الدية لان قبل الجواب لغرة لحم ودم فلا يجب شيء
قال لم قال رضي الله عنه معناه دية الرجل وهذا في الذكر وفي الانثى
 نعم يفرق بينهما في جنين الامة كما لا يخفى ويعلم جوابه من شرح الكفر للعلاء
 ان يلحق حيث قال ولهذا وجب في جنين الحرم جوابه من عشرتها بالاجماع
 وهو لغرة وجوابه ان الالم ان الغرة مقدرة بدية الام بل بدية نفس الجنين
 ان لو كان حيا فوجب نصف عشر دية ان كان ذكرا وعشر دية ان كان انثى
 فكذا في جنين الامة بحسب تلك النسبة من قيمته لان كل ما كان هدر من
 دية الحرم فهو مقدرة من قيمته العبد فوجب نصف عشر قيمته ان كان ذكرا وعشر
 قيمته ان كان انثى انتهى قوله الا في محل هو حي اقول اي هو حي بميتنا **اول**
 قال الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق **قوله** كونه مقدرا المحرم مستحق ليس
 من قبل الظاهر والظاهر من وجوب الضمان باعتبار الاعداد كما في
 العلقه ولذا لم يعتبر الاعداد في قصته زفر ومرادنا ضمان القتل والوجوه
 على الحرم في كبريى الصيد عرفيا لا تولى خلاف القياس **اول** فقال
 السائل اعطيتك سائيه **قوله** كان في الجاهلية اذا اعتقوا على ان لا ولا
 للمعتق قالوا اعطته سائيه وهو من سبيل لما ادى جريمه وتسيب الذابة
 اها لها **اول** وهذا دليل على ان قول زفر وجه الاستحسان **قوله** اي اوجه
 الثابت بالاستحسان **اول** قال في الذخيرة قوله وجه القياس **قوله** اي
 الوجه الثابت بالقياس **اول** قيل قد تقدم احراز ان جنين الامة **قوله** و
 لعلى الاولي ان يقال احتراز عنه فان ما يجب فيه ليس مقدرا بحسبانية
 ومعنى قوله اذا كانت خمسمائة اذا كانت مقدرة بها شرعا **اول** اذا كان
 قيمته تبلغ خمسمائة **قوله** قوله لا يبلغ خمسمائة يعني بان لا يكون من مولاها
 ولا من المأزور قاتل **اول** من غير قيد بالبلوغ الي خمسمائة **قوله** النص
 مقتضى عدم البلوغ ثم اقول عدم بلوغ ما يجب في الجنين الي خمسمائة
 من الامور المقدرة الظاهرة اذا لم يكن من المولي ولا من المأزور وقلا

حاجة الى التقييد **اول** وكان في الاصل ان كان مستمرا **وله** قوله ان يكون
 الذال بلا الف قوله لكونها على العاقل **اول** مقتضى هذا التعليل ان يجنب
 جين الامة على العاقل اذا بلغت قيمته رتبة الرجل فالحل من مذكرنا من ملام
 التقدير شرعا **وله** المبحث قال **اول** يجوز ان يكون تعليلا لكونه مقتضى
 آه وتقول سماء رتبة والثاني اقرب ويسفاد لتقليل الاول منه ايضا **وله**
 او بمسألة خيرة **اول** اي هو من عبادان الجنا **وله** فقال اخوها الذي من لا
 صالح ولا اسمهل **اول** يعني ان يرد رتبة من لا يقع ولا يستعمل يعني
 لا يرفع صوته عند الولادة **وله** وفي بعض الشروح ان يقيده بالكثر
 ليس بمقتضى **اول** يعني غاية البيان واجابته الكفاية بانه لما كان
 اكثر من نصف العشر مؤجلا بها **وله** صورة ان يشترك عشرة ورجلا في
 مثل رجل خطاه **اول** فلهذا لا ولي ان يقول مثلا انا اشتراك **وله** الم
 فلا يحل المضاف اليك **اول** وفيه ان التسبب للموت يوجب الضمان
 ايضا فينبغي ان يجب وجوبه ان يحجب الغرة بثبوت الحديث على خلاف
 القياس فان جمعة مشكوك وهذا ليس في معناه حتى يلحق بكثر الاصل
 هناك فلهذا قبل ذلك ان يقول قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الجنين
 غرة عام فلا بد للتخصيص من دليل فليست اهل مكر التخصيص بالمباشرة
 بان يقال المراد في قتل الجنين على حذف المضاف القتل انما يستند
 الى المباشرة **وله** واجب بان الغرة في تلك الصورة ثبت بالنقض على خلاف
 القياس كما ذكرناه **اول** لقائل ان يقول النقص وهو قوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم في الجنين غرة يستعمله فلا حاجة الى الاحتياط **وله** الم وفي جنين
 الامة اذا كان ذكر ان نصف عشر قيمته **اول** قال الكاكي اي انا كان عاملا
 من زوجها لان مولها ليكون الولد رفيقا ولا من مفر ولاته لو كان
 من مولاها او من الغرة ورجب الغرة ذكر اكان وانني انتهى فلو قال الم
 وفي الجنين المملوك لكان اولى لعدم الاحتياج الى هذا التقييد **وله**
 يجوز ان لا يكون حيا فلا يجب منه حيا فاما بل يجب الغرة **اول** في ان

الدفع اسهل من الدفع فيبعد ان لا يكون حيا وقت الضرب ثم لا يكون الضرب ما نفا
 من حدود الحياة ويكون بعد حدوثه لا فعالة فليست **وله** الم ولا يهنا
 القدر يميز من علقه والدم فكان نفسا **اول** منقوض بالمضقة الا ان
 يراد التميز التام الكتاب **باب** ما يحدث الرجل في الطريق **وله**
 وتعرض للمنع ولم يتعرض للمنع **اول** يعني ان الخضوع تارة يكون للمنع
 وتارة للمنع فالتمنع للاول والثاني **وله** بيان الاباحة وهو ظاهر
اول فانه اذا وضعه الاستفعا به وسعه احدا ايضا **وله** الم واذا شرع
 في الطريق روي **اول** الرقوش هو الرق عن الازهر وعن القاضي الصد
 المخرج على العلو وهو مثل الرق كذا في المغرب وفي القاموس الرقوش الكوة
وله يعني علم سيقناه فيل الجراحة **اول** الظاهر ان يقول فيل الجراح
وله وهو على وجهه ان قال المخرج الى اخر قوله وانما يحصل المنفعة
 الفراغ من العمل **اول** لا يقال فرق ما بين ما ذكر في الكتاب وهذا المنقول
 فان ما في الكتاب محله المباشرة ولهذا يجب الكفارة فلا فرق بين علم العمل
 وعدم علمه بفساد الامر في وجوب الضمان قبل الفراغ ولا يصح المباشرة
 بعد فيكون التسبب لا نأقول اسراع المخرج مطلقا مباشرة فلهذا شبه
 بذيخ الشاة وسيجي من الشايع ايضا **وله** الم حتى وجب عليهم الكفارة
اول قال النزيل في خلاف ما تقدم من المسائل من اخراج المخرج والميزاب
 او الكنيف الى الطريق فقتل انسانا يسقط عنه حيث لا يجب فيه الكفارة ولا
 يحرم الارث لانه تسبب وهنا مباشرة انتهى فاما في الفرق بين هذه
 المسئلة وما تقدم **وله** والبالوعة ثقب في وسط البيت وكذا الكلب
اول وهذا المعنى لا يلزم المقام **وله** الم فان امر السلطان بذلك
 او اجبر عليه لا يضمن **اول** الامر من السلطان اكراه فقوله او اجبره كما
 المفسري وانا اذن ولم يامر بنبغي ان لا يكون مقديا اذ لا اقياس
وله ولا يقيم من تقديم قول اي حنيفة رحمة **اول** اي من تقديم دليل
 قوله رحمة **وله** الم وقال ابو يوسف ان مات جوعا فذلك **اول**

فصل في الحايض المائل **وله** سلم كانا وزيتا وصبتا **اول**
اي ما دوننا وبعد ذلك **وله** الم ولا ضمان على المشتري لانه لو لم يشهد
اول لا يظهر ان يقال لانه لم يقدم اليه **وله** فكان تركه انظر للصبي فلا
يلزم الوحي ضمان **اول** فان قيل فينبغي ان لا يقدر الوحي على النقص لانه
عده انظر قلنا المراد هو لانظرته من وجه **وله** فلو لم يصح الاستناد
على بعضهم في نصيبه **اول** وهو يمكن من اصلاح نصيبه بطريقه فيكون
المقدم اليه مفيدا كما ذكره الم **وله** اي ففعل كل واحد من حافرا البئر وبان
الحايض **اول** والاولى ان يقول فعلى ذلك الاحد اذ مرجع الضمير هو لفظ
احدم **باب** جناية البهيمة **وله** ذكر جناية البهيمة والجناية
عليها **اول** فان قيل ما ذكر في هذا الباب جناية انسان ولذلك يجب
الضمان في ماله او على ما قلته قلنا لما اودع الله سبحانه في البهيمة ارادة
وادراكا مع اضافة الجناية اليها ولزوم الضمان على غيرها لا يتا في تلك
الاضافة كما في الجاني والعاقلة **وله** وقيل يجوز ان يكون مفعولا لابطا
معد وفيه **اول** ان قال هو لا يتا في **وله** وان كانت في طريق المسلمين
وقد وقفها صاحبها فغلبه ضمان ما التفت في الوجه كلها **اول** هذا
انا وقفها لغير البول والروث **وله** وكذا ان اصدت انه محمول على ما
ان لم يكن الركب في ملكه **اول** يعلم كونه محمولا على ما اذا كان الركب في الطريق
ما ذكره الم في معرض التعليل **وله** وقوله ما ذكرناه يعني قوله فلا
يمكنه التفرق **اول** وقوله ايضا ولا يبعد فيما لا يمكنه الاحتراز عنه لما
من المنع من التصرف وسد باب حقيقته جوابا وحجة على الشافعي في الركب
والقائد والسائق **وله** ومع ذلك لا يتخلو عن ضعف **اول** فانه اذا كان
سير الدابة مضافا اليه لم يكن يكون النعمة مضافا اليه ايضا **وله** و
الجواب القوي ما ذكره بقوله والحجة عليه ما ذكرناه **اول** جواب بطريق
المعارضة **قال** الم وقيل الضمان عليهما لان كل ذلك سبب الضمان
اول قال النبي لا يرمان الا برمان محمد ذكر في الاصل ان الركب اذا امر انسانا

فحق المامورا للذابة ووطئت انسانا كانا الضمان عليهما فاشتركا في الضمان
والناقص سائق والامر ركب فثبت بهذا انهما يستويان والجواب عن السبب
انما لا يضمن مع المباشر اذا كان السبب لا يعمل بانفراد من الاطلاق كما في
الحضرمع الالتقاء فان للحضر لا يعمل بدون الالتقاء فاما اذا كان السبب
بانفراده فيشتركان وهذا منه فان السوق سلف وان لم يكن على الذابة
راكب بخلاف الحضرمع فانه ليس بمختلف بلا لقاء وعندا الالتقاء وحدا لتلف
بهما فاضيف الي اخرها كسئلة السفينة اذ كل واحد منهما لا يعمل بانفراده
وفيما نحن فيه يعمل فليشتركان انتهى وقرر صاحب الكفاية لتقليل وجوب
عليهما بقوله ذكر محمد في الاصل ان الركب اذا امر آخر بنفس الذابة فان
وطئت انسانا كانا الضمان عليهما وطل فقال لان الناحس سائق والامر
راكب فقد بين بما ذكرنا ان الركب والسائق في ضمان ما ووطئت الذابة
ليشتركان ولا يختص به الركب انهم وانما جدير بان ما ذكره الزيلعي في
معرض الجواب بمفرد عن هذا المقرر مع انه لا يصلح جوابا عما ذكره في الاصل
بل هو تحقيق وتفصيل له وكيف لا واللام منه وجوب الضمان على السائق
وهو قد صح عدم الوجوب فهذا من مثله غريب **وله** لما كان المصطلح
غالبا في الفارسين حصتها بالذكر **اول** ولعل الاولي ان يقال حصتها
بالذكر لان اصطدام الماشيتين ليس من هذا الباب لعدم تعلقه
قال الم فقارضت روايته في حجاب ما ذكرنا **اول** فيه بحث من وجهين
احدهما ان الخصم ايضا يرجح جانبه بما ذكره من المعنى فقارضت جهتها
الترجيح والثاني ان ما ذكرتم قياس والقياس يصلح حجة وما يصلح حجة
لم يصلح مرجحا والجواب عن الاول ان ما ذكره منقوض بالواقع في البئر
يمشيه فيكون فاسدا وعن الثاني ان القياس في مقابلة النص لا يصلح
حجة كذا في شرح كل الدين وشرح شاهان وقال صاحب الكفاية فان
مثل القياس لا يصلح مرجحا لانه علمه ثبت به الحكم والترجيح بما يكون
بما ليس بعلمه قلنا معناه فقارضت روايته فتساوينا فترجحا لنا

عما ذكر من الدليل او نقول القياس انما يكون حلة عدم النص فاما عند
 النص فلا يصح حلة وهذا النص موجود فاذا لم يصح حلة يصح به التخييل
 او نقول ما رويانه او يجب النصف محمول على ما اذا كانا عامدين حيث
 يجب نصف دية كل واحد منهما في العدم على عاقلة كل واحد منهما عندنا
 ايضا انتهى **قوله** بان كان على الحمار ماء او حماره **اول** فيه بحث **قال**
 اما الارسل للاصطيار فبما **اول** انفسم الا انه لم لا يكون مقيدا بشرط
 السلامة **قوله** او نقول من الارسل واخراتها بتاويل الكلمة **اول** الاظهر
 بتاويل الفعل اذ ليس المراد بالارسل واخراته الا لفاظيل معاينها **قوله**
 والركوب **اول** البقر ما خلقت للركوب والحمل الا ان يقال لا تأمل
 بالفصل بين البقر والابل **قوله** والحمل والعلم سوجوآه **اول** فيه بحث **قوله**
 فان قيل القياس يقتضي ان يكون النضال على الركاب كونه مباشر **اول** فهو
 بل بسبب هنا ويجوز ان يقال اشار الى هذا الشارح بقوله ان فرض
 مباشر **قال** الم فاضيف فعل الدابة اليه كانه فعله بيد **اول** يخالف
 لما سلفه في هذا الباب ببيان الشافعي وانعزال الفعل بحول القتل
 كما في المكره وهذا تخويف بالضرب فاقبل **قوله** ههنا تسامح لان شرطه
اول اي شرط سببية فعلى الركاب للضمان وهو التقدي والتميز راجع الى
 فعل الركاب والشرط ليس شرطه نفسه بل لاعتباره في التقرير فيقول المعنى
 الى ما ذكرنا **قوله** لا يصح معارضا **اول** اي لا يصح فعل الركاب معارضا
 لفعل الناحس **قوله** ولعل معناه **اول** فيه بحث **قوله** وليس ينبغي
 فاقبل **اول** لو روي وانظر المذكور انما **قال** الم اذا كانت في فورها
 الذي تخشها **اول** قوله الذي بدل من التضرير المضاف اليه وتذكر
 اسم الموصول بنوع تاويل وصفه له على مذهب الكسائي **قوله** يفقد تخش
 يفتر اذا الركاب **قوله** فيه بحث فانه اذا كان التلف بالوطئ في فور
 النخسة فعلى عاقلة الركاب نصف الدية وفي حق العبد نصف الدية
 يدفع مولاه او يفديه على ما مر حوايه اذا كان النقص باذن الركاب

قال العلامة الكاكي الا ان المولى يرجع على الامرا لا قل من قيمه العبد ونصف
 الدية لانه صار غاصبا للعبد باستعماله اياه في نفس الدابة واذا
 لحقه ضمان بذل السبب كان المولى ان يرجع على المستعمل انتهى
باب جناية المولى والجناية عليه **قوله** فعز ابن عباس
 رضي الله عنهما مثل مذهبنا قال اذ اجنى العبد **اول** يعني قال ابن عباس
 رضي الله عنهما اذ اجنى العبد **قال** الم والمولى عاقلة لانه العبد
 يستتبره **قوله** اليس بخلاف ما قلنا الحديث لا يعقل العواقل عدا ولا
 عدا **قوله** واما اصلنا فهو ثابت في نفسه ستمنا الى النص الذي
 لا يعقل ابطاله **قوله** بل النص يدل على خلافه وهو حديث لا يعقل العواقل
 عدا ولا عدا الحديث **قوله** والعنقه على وجه لا يورث الا جفاف **اول**
 الظاهر ان يقال لا يورث الا جفاف **قوله** والراهن يمكن من قضاء
 الدين **قوله** تعلق حق المجني عليه بعين العبد ما يعلق على تعلق حق
 الراهن بوجبه ففتح الرهن وان نقص الدين على ما مر حوايه **قوله**
 وانما قلنا بجناية توجب لدية لانها لو كانت توجب القصاص لم يكن
 آه **اول** لا يلزم مما ذكره وجوب التعليق بجناية موجبة لدية بل اذا كان
 بالاعم مثل ان يقول ان قتلت بلا يقيد ووجدته ما يوجب لدية
 كالقتل بالمقتل او القتل خطأ تكون للجواب كذلك **قوله** والذي وجد
 من القتل لم يكن وقت الصلح **اول** الظاهر ان يقول لم يقع الصلح عنه
قوله وبعض الشارحين غير عن النسخة الاولى **قوله** يعني الانفاك
قوله وانما لا يضمن القاتل دين من قتله **قوله** الظاهر انه يكفي ان
 يقول وانما لا يضمن القاتل الدين لانه لم يفوته **قوله** فان قلت اذا
 كان تحصيل العلة **قوله** كيف يكون تحصيل العلة والمضون ههنا
 ليس هو الدين بل العين الذي تلفه **قال** الم وكذلك كل ما اخذ
 الاجماع والعلة استحصانا **قوله** سبق في كتاب المأذون ان المولى
 ان ياخذ غلته مثله بعد الدين **قال** الم ويحب ان يرجع بعد العواقل **قوله**

قال صدر الشريعة في شرح الوقاية وإنما قال ويجوز أن يرجع آه ان لا رواية
لذلك قول ينبغي أن لا يرجع بئني لانا الامر يرجع والامر لم يقع في هذه
الوسطة لكما عقل المأمور بخلافها ان كان المأمور صبيها انتهى
يجب بان امره استخدام وانما في سببه مال المولى وانا استخدم العبد
فقط ضمن المستخدم كذا هنا فليست **اول** فيثبت حق كل واحد منها
على وجه الكمال فيضرب بجميع حقه **اول** عما ألفنا اسلفه في باب ما يد
الرجلان فراجع **ولم** واما اذا وجب قسمه العين ابتداء **اول** ولم يكن خلق
الحق بالدين على وجه الشيوع لكل واحد في البعض ولا بد من القيد على
ما مر حوا فانه اذا كان ثبوت الحق في العين على هذا الوجه يكون القسم
عوليه عنده وعندهما ايضا لا بد من المقتيد بان لا يكون تعلق الحقين
على وجه الشيوع في وقت واحد ولا يكون القسم عوليه **ولم** وكانت
القسم بطريق المنازعة لان الحق ثابت آه **اول** فيه بحث **قول** ولا
خليفة ان اصل حقه ليس في عين العبد بل في الارش الذي هو بدل المتلف
والقسم في غير العين يكون بطريق العول والمضاربة **اول** سبق من الم
في اول الباب ان الواجب الاصلي هو الدفع في الصحيح وان كان المولى حق
النقل الى الغداء وما ذكره الشارح بخالفه كما لا يخفى ثم قول الم هنا لا
الحق تعلق بالرقبة بخالف ما ذكره الشارح ايضا الا ان يراد بالرقبة
الذمة بخازا **قال** الم لان ملك المولى لا يمنع استحقاق القصاص **اول**
قال العلامة الانقلي فانما عني احدهما انقلب نصيب الاخر والنصف
ما لا يفراته شايع في الكل فيكون نصفه في نصيبه والنصف في نصيب
صاحبه بقي ونصف النصف هو الربع فلهذا يقال ارفع نصف نصيبك
او افره ربع الذية ولها ان ما يجب من المال يكون حقا للمولى لانه بدل
دمه ولهذا يقضى منه ديونه وينفذ وصاياه ثم العدة بخلافه فيه عند
الفرار من حليته والمولى لا يستوجب على عبده دينا فلا يخلفه لو رثه
فيه الى هذا لفظ صاحب الهداية فيها في بعض نسخها ولم يكتب هذه النسخة

في اكثر نسخها والحق ان يكتب لانه اذا لم يكتب يخلو مسئله الجامع الصغير عن
الدليل اصلا انتهى وانت جدير بان التعليل المذكور يخص بوضع الذيات
ويبقى مسئله الجامع الصغير حالية عن التعليل البته **فصل**
ومن قبل عبد الخطا **ولم** لان الادمية اصل اعيان المالية بها وفي امدار
الاصل امدار البايع **اول** منقول بعودة العصب فان فيها امدار الاصل
دون التابع **ولم** ولا بالكفارة فلهذا كان الواجب **اول** فيه بحث **ولم**
والاموال ليست كذلك **اول** فيه بحث بل هي كذلك لا يرى انها تنبت
بشهادة رجل وامرأتين على ما مر تفصيله ولعل الشبهة انما نشأت من اشتباه
الشبهة بالسك فانها لا تنبت الثاني دون الاول فقام **ولم** فان
استشهد بعد محل الوطي **اول** اي بعدم محل الوطي فالمضاق مقدار
ولم وما ثبت بالشبهات **اول** لفظة مانافية **ولم** فان الشرع قد
اوجب كمال الذية بتقويت حبس المسفغة بتقويت لاطراف **اول** فيه بحث
قول وفيما قاله الشافعي الفاء بجانب المالية اصلاح حيث جعله كحرف في
عينه **اول** الشافعي اعتبر المالية فيما اذا قل العبد خطأ فبالا اعتبر
هنا الادمية **فصل** في جناية المدبر وام الولد **ولم**
وهو العبد **اول** الاولي هو الفتن **ولم** ثم ذكر فصل من حطرت به في اسم
الملوكية وهو المدبر وام الولد **اول** فيه ان الملك كامل في المدبر وام
الولد دون الرق على ما مر حوايه بخلاف المكاتب فانه على العكس **ولم**
وجب ان يعمل بمشيئه الفارة **اول** قد عمل في حق سركه لولي الجناية لا
ثم الاولي بتدليل النصف بالبعض **باب** غضب العبد
عالمديره والصبي من الجناية في ذلك **ولم** الم ولم يوجد لقاطعي في
الفصل الثاني فكانت السراية مضافة الى البداية فصار المولى مستلفا
فيصير مستقرا **اول** هذا الفرق مشكل لان السراية انما سقطت باعتبار
بدل الملك لا بخلاف المستحقين والغصب ليس بسبب الملك وضعا
والغاصب لا يملكه الا بآاء الضمان ضرورة كذا لا يجتمع البدلان في ملك

واحد وذلك بعد ملك المولى ليدل ولم يوجد بحقته ان معنى قولهم يقطع
السرية ان ما حصل من التلف بالسرية يكون هدرا الا ان ينسب ذلك
الى غير الجاني كذا في شرح الزيلعي وفيه ان المراد بقطع السرية ليس ما هو
المعروف بل ان لا يجعل الهلاك مضافا الى قطع المولى فبما الغاصب
الغمان فانه يجعل في حق الغاصب كانه مات بانه سامة فيضمن فليتنامل
ولم لان السرية انما تقطع به **اول** ضميره يرجع الى الغصب **ولم** ولا
على الشيء الواحد يدان حكمان **اول** قال صلى الله تعالى عليه وسلم على اليد
ما اخذت حتى تم **ولم** قيل هو الصحيح **اول** القائل هو لا يعني **ولم** قوله
فيه نظر فان الخاتمة الثانية **اول** فيه نظر فانه لما اخذ ولي الجناية
الا في ما يرجع به المولى ولم يرد على الغاصب عوضا عما سلف لولي الثانية
لوجدانه شيئا فارغ من يد العقل في يد المالك بجمع المولى ثانيا على ان
لان الاستحقاق كان بسبب كان في يده ولا يلزم في ذلك ان يبقى لولي ثانيا
استحقاق كما لا يخفى **ولم** ولو كان التسليط **اول** اي ثبت **ولم** فيه نظر لان
اقامة غيره مقام نفسه **اول** في مشية النظر **باب**
القسامة **ولم** وشرطها بلوغ المقسم وعقله وحرية **اول** وذكره محرز
ان يقال ان ادل عليه بلفظ المقسم وفيه شيء والاصوب ان يقال المرأة من اهل
القسامة في الجملة لا يري اذا وجد قتل في قرعة لامرأة فعنداي حنفية
القسامة عليها كما يجي في آخر الباب **ولم** وان لم يكن الظاهر شاهدا
اول الظاهر ان يقول وان لم يكن ثمة لو ثبت فان التكرار اذا اعيد معرفة يكون
عينا الاول لكن المراد من الظاهر هو اللوث كما لا يخفى **ولم** ولما انه
جميع بين الدية والقسامة في حديث ابن مهمل **اول** في بحث فانه لم يجز القسامة
بينهم بالكلية وانما واه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من عنده وفي رواية
من ابل الصدقة علي ما ذكر في الصحيحين وغيرهما ونقل الشراح هنا **ولم** الم
لرجح عليه القسمة **ولم** فيه انه تكرر **ولم** الم الا ان كثر حكم الكل تعظيما
للادبي **اول** في بحث لان هذا قياس **ولم** ويجوز ان يكون مراده القسامة

متن

والديتان على القطعتين يتكرران في خمسين نفسا **اول** خبر الدية لاسي
دية حتى يقال يتكرر في خمسين نفسا **اول** اعترض عليه بان الظاهر
قوله واجب عنه **اول** الاعتراض والحوال للثاني **ولم** واما اذا انفصل
متينا **اول** الظاهر اذا وجد متينا **ولم** وهذا كما يري مع نظريته **السؤال**
وبرأ فواه **اول** يلزمه فان حاصله كون الظاهر حجة للاستحقاق هنا تعظيما
لامر النفوس ومنع كلفة القضية القاتل ان لا يكون حجة للاستحقاق ويتو
هذا المنع ما سبق من الم في الدرس لاسي ثم الدية بحجة العقل الموجود
منهم ظاهرا فليتنامل **ولم** فلان لا يكون فيها هو اعظم خطرا اولى **ولم** استحقاق
هنا للمالك ايضا لا غير **ولم** واما حديث الاستحقاق في حديث حمل بن مالك
اول ذلك في الفرقة والقسامة والدية ليستا في معناها **ولم** فالتميز
والتراي والتدبير الى من يبدى الدابة **اول** ما للجواب اذا كان المالك مع
هو المالك والاخر يعود او يسوق فان اطلاق الخطاب يستلزم هذه الصور
قال الا يعني فيما سيأتي من مسئلة السقينة لو كان صاحب السقينة معهم
ينبغي ان يجب عليه كما في الدار فينبغي ان يكون هناك ذلك **ولم** وفي الآخر
على عاقلة **اول** الاظهر ان يقول وفي الاخر عليه وعلى عاقلة حتى
يستقيم بقرع الدافع عليه **ولم** وان كان الثاني فهو على عاقلة من هي في
يد **اول** لا ادري ما فائدة هذا التفصيل والايهم فان اليد للبايع
العرض ان شاء قبض المشتري ففي الصوريين ائضاء على عاقلة البايع **ولم**
التمسك بمخصوصة بقرع وسياق الم سلم عن امثالها **ولم** لم لانه لا
من الملك لصاحب اليد حتى يعقل العواقل عنه **اول** يناقض ما تقدم قال
البايع اذا لم يقبض المشتري الدار صاحب يد بملك معناه يعقل عاقلة
وكذا في بعض صور البيع الخيرة **ولم** لما علمت غير مرة ان الظاهر لا يصلح حجة
للاستحقاق **اول** مع ان استعظام امر الدم باق على حاله حيث يجب على اهل
الحلة القسامة **ولم** الم وان كان القوم لقوا قالا **اول** قال في النهاية
انتصاب قالا يحتمل ان يكون على الحال اي مقاتلين وان يكون على المفعول

كما في قوله بعد وان لم يلحقوا عدوا وان يكون على المفعول اي للقتال انتهى
 والمفعول به محذوف في لقوا العدو **وله** وقوله لان الظاهر ان العدو قتله
 فكان هدرا يوجب الي ما ذكره الفرق بين هذه وبين المسلمين اذا اقتتلوا عصبية
 فيجعله **اول** الفرق ظاهر فان الظاهر هنا حجة للدفع عن المسلمين فيصلح حجة
 وثمة لو كان حجة لكان حجة للاسحقاق وذلك غير جائز فيجب على اهل المحلة
 للنقض **وله** واما في المسلمين من الطرفين في قوله فتق حال القتل مستكلا **اول**
 ولك ان تقول العداوة رفعة الاسكال ولا يلزم من اسفاه حجة الجمل على
 الصالح كون حال القتل مستكلا ولو صح ما ذكره لكان الامر كذلك اذا كانت
 احديا لطائفتين الخواص **وله** الم وان كان للارض مالك فالعسكركا اسكالا
 آه **اول** قال الزليعي وان كان للارض مالك وجب على المالك بالاجماع لانهم
 سكان فلا يزاحمون المالك في القسامة والدية وهذا عند ما ظاهروا الفرق
 لاني يوسف بينه وبين المحلة والدار ان العسكركا لو اوفيه الانتقال والدار
 لا للقرار فلا يعتبر الا للضرورة بخلاف الدار والمحلة فانهم يسكنون فيه
 للقرار فلا بد من اعتباره انتهى ولا يخفى عليك مخالفة ما نص عليه الم
 من خلاف ابي يوسف **وله** الم لانه لما اقر بالقتل على واحدة **اول** اطلاق
 الاقرار هنا على الجوز كما لا يخفى **وله** الم ولو وجد الرجل قبلا في دار نفسه
 فذبحه على عاقلة **اول** اي عاقلة ورثة على تقدير المضاف واما قال هكذا
 بناء على الظاهر من اتحاد عاقلة الورثة مع عاقلة الميت حتى لو اختلفت
 العواقل يكون على عاقلة الورثة كما صرح به الم في تقرير الدليل **قال** الم
 القتل من المرأة مستحقة **اول** مخالفة لما مر في بيان قوله ولا قسامة على المرأة
 وشاردا لكل الى جوارحه في الدرس الثاني من المعامل **كتاب**
 المعامل كان الاول يقال العواقل لان المعامل جمع معتق وهي الدية كما
 قال هو نكاه قال كتاب الديات فصارت تكرارا والعواقل جمع عاقلة وهي
 من يحمل الدية وهذا هو المناسب هنا كما لا يخفى **وله** وهو الذي ضرب
 بالسوط الصيفر **اول** وفيه بحث **وله** وقوله لما ذكرنا اشارة الى قوله لان

الوجوب بالقضاء **وله** ولعل الاظهر ان يكون اشارة الى قوله لحصول المقصود **وله**
 وكون التبديل للمخفيف حكمه لا يثبت الحكم عليها **اول** يعني لا يثبت الحكم على
 الحكمة **وله** لان الواجب الاصل المثل والتحول الى القيمة بالقضاء **اول** بل الواجب
 الاصل الدية قال الله تعالى ودية مسلمة الى اهله فليس التحول اليها بالقضاء
 فان القضاء وقتا الله تعالى الاحكام الاحكام **قال** الم ومن لم يكن من اهل الديون
 فعاقلته قبيلة لان نصرتهم به **اول** اي بالقبيلة ويحتمل ان يكون المبالا للملازمة
 والمعنى لان نصرة القبيلة ملتبسة به **وله** ما فيهم من اشارة كلام القدوري
اول من المنشأة في قوله ما **وله** وقيل الفرق بين عطية والرزق ان
 العطية ما يقرض للمعاقل والرزق ما يجعل لفقراء المسلمين ان لم يكونوا مقاد
اول فيه بحث لانه لا يلائم لقوله وان كان لهم ارزاق تامر **وله** الم ثم
 ينظر ان كانت ارزاقهم تخرج في كل سنة **اول** في المغرب الرزق يخرج
 للجند من ارب كل شيء وقيل يوما بيوم والمرزقة الذين ياخذون الرزق
 يوما بيوم وان لم يثبتوا في الديوان وفي مختصر الكرخي لفظا ما يقرض للمعاقل
 والرزق للفقراء انتهى **قال** الم قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى
اول قال القاضي في تفسيره اي ولا تحمل نفسا ثم نفسا اخرى انتهى وقال في
 القاضي في تفسير سورة الانعام جواب عن قولهم ابتعوا سبلنا ونحل خطاياكم
 انتهى فلي هذا لا يجبه التمسك بها في هذا المقام لاثبات الملازمة واما
 الم لم يحمل على هذا المعنى بل قال لا يحمل نفس حامله حمل نفسا اخرى فاستدل
 فيلزم النسخ والتخصيص **قوله** وهي قاله حقيقة **اول** الواو حالية
قوله او بالادخول في العاقلة عندنا بالاستقراء **اول** فيه بحث لا يرى
 انه لا يجب على تلك المرأة دية على رواية الاصل بل ادخلها المتأخرون
 في تحملها مع العاقلة **قال** الم والغرض لها من العطايا للعودة للخدمة
 كغرض من ادراج النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله تعالى عنهما **اول** وقال
 الا بقائي بيانه ان يثبت ما يصلح للعودة الجند بالطبع والحياطة وحفظ
 المفرد ونحو ذلك ولا يصلح للخدمة لضعفها فكان الغرض للعودة

لا للمنفعة ويجوز ان يقال الفرض لهما من الامام علي سبيل العون لهما كفرض
 ازواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا لوجود المنفعة منهما لغيرهما فلم يدل
 فرض العطا للمنفعة انقي والتسليم في قوله لم كفرض ازواج النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم ورضي الله عنهم على الاحتمال الاول فيكون الفرض للمنفعة
 لا في كونه للمنفعة كما لا يخفى **قال** الم والكفار سبعا فلان فيما بينهم وان اختلفت
 مللهم **اول** بخالف لما سبق في اول باب جنانية المملوك ان اهل الذمة لا يباعون
 فيما بينهم وجوابه ان ذلك مبني على الغالب **قال** الم فاذا كان كذلك تحمل
 عنه من يكون ماملة عند القضاء **اول** فيه ان تحمل العاقلة المقصيرم في
 تركهم مراقبة على ما مر من ضرورة وهذا المقصيرم ما وقع من اهل الكوفة فينبغي
 ان يحجب عنهم **قال** الم ومولى المولات يعقل عنه مولاه وبقيته **اول** لا
 بد على قول من يقول لا يدخل الاباء والابناء في العاقلة لانهم لا يكرهون
 من الفرق بين المولى وبينهم ولعل التزامه لانما الدية في العقد هو الثمن
 ولاجل ذلك لم يقل في الحق مولا وبقيته اذ لا التزام بالعقد فيه **قال**
اول وقوله ولا عبدا قال ابو عبيد اختلافوا في تاويل قوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم لا يعقل العواقل عدا ولا عبدا فقال ابو محمد بن الحسن انما معناه ان
 نقل العبد حر **اول** قال الا يعني واجبه محذوف في ذلك لشيء رواه عن
 ابن عباس قال محمد حدثني عبد الرحمن بن ابي الزناد عن ابيه عن عبد الله
 بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يعقل
 العاقلة عدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا بحق المملوك قال محمد فلا يراد به
 الجنانية جنانية المملوك **اول** واجيب بان عقلته يستعمل في معنى عقلته
 وسياق الحديث وهو قوله لا يعقل العاقلة عدا **اول** فيه بخلاف يجوز
 ان يكون المعنى لا يعقل العاقلة من قبل عدا ولا من موصح عن دمه ولا
 اعترافا بقتله فان الغرض من هذا ان المعنى ذلك **قول** وفي الصلح
 الدية **اول** ليس كلام الم في الدية العاقلة ومع هذا يؤجل الى ثلث
 سنين محققا للخصيف ففي الثابت بالاقرار او ان يؤجل للخصيف

منه من ان يبيع
 من يبيع من ان يبيع
 من يبيع من ان يبيع
 من يبيع من ان يبيع

الوجوه على المقر وحدوا لها قلة فليست **اول** فيقيم من هذا انه يلزم
 موجب الاقرار **اول** الفهم منه بعيد ولعل المراد به قوله ومن عقل خطا
 الى قوله قضى عليه بالدية في مالم **اول** اجيب بان هذا مستقيم فما اذا كان
 اصله دينا لدفع الموي **اول** قوله لدفع الموي متعلق بقوله ليس يقيم
كتاب الوصايا باب في صفة الوصية ما
 يجوز من ذلك وما يستحب وما يكون رجوعا **اول** وبسببها سبب التبرعات
اول وهو طلب زيادة الزلفي في العقبى كناية الوقف **اول** وسببها كون
 المعصية اهلا للبرع ولا يكون مديونا **اول** اي دينا مستغفرا لتركته **اول**
 واجنبيا عن الميراث **اول** اي وقت الموت **اول** وان لا يكون قاتلا **اول**
 قال في البدائع وان لا يكون جريما غير مستامن فان كان لا يبيع الوصية له
 مسلم او نجسي اذا كانا ممن لا يرون سببا لكفر او الذوق **اول** فلو كانت
 ملك الوصية باقية مع الميراث لرب هذه الوصية **اول** ولعل هنا سهوا
 والعبارة الصحيحة لربته عليها **اول** بل بعد اي وصية كانت نصيبها
اول ولما فيه بحث فان دلالة ما ذكره على عدم بقاء لزوم الوصية المفروضة
 ممنوعة وانما دلالة على تاخر الميراث ليس على الوصية المفروضة فقط
 بل هو متأخر عنها وعن غيرها ايضا ان وجدت كيف ولو رتب الميراث
 على الوصية المفروضة لم يدل الكلام على تاخر الميراث عن الوصية بالبرع
 مع انه مقصود وعليك بالتأمل **قال** الم ولا يجوز بما زاد على الثلث لقول
 عليا السلام في حديث سعد رضي الله عنه الثلث والثلث كثير **اول** قال
 النووي يجوز رفع الثلث ونصبه فالرفع على انه فاعل اي يكفيك الثلث
 او على انه مبتدأ محذوف الخبر وعكسه والنصب على الاعراض او على تقدير
 اعط الثلث **قال** الم وهذا لانه انفق سبب لزوم الهمم **اول**
 فرق بين انقضاء السبب وتحققه كما يعلم من الكافي حيث قال لان من
 سبب الموت وبالموت يزول ملكه لاستغنائه عنه ولو تحقق السبب
 لزال من كل وجه فاذا انقضت ضرب حق انقي وفيه سبب القلة

والرابط

من كتب الاموال ان المرض عليه نسبة الاسباب **قال الم** ولا في الحقيقة تثبت
 عند الموت وقوله تثبت مجرد الحق **اول** ظاهره مخالفة لما سبق انفا من قوله
 ان الحق ثبت عند الموت الا ان المراد هنا بثبوت بطريق الاستناد بخلافها
 سبق كما لا يخفى **قال الم** فلو استند من كل وجه **اول** او حذف هذه الشرطية
 واكتفى بقوله وانما يبطلان الحقيقة كما في الكافي كان له وجه **قال الم**
 ينقلب حقيقة قبل **اول** في الملازمة كلام **قوله** فلو استند ملكه لما ولا الم
اول فيه بحث **قوله** فان قيل الوارث اذا عني عن جراح ابيه **اول** اي جراح
 خطا **قوله** واما ان لا يكون هذا القلب مانعا **اول** الاولي واما ان لا يمنع
 هذا العرق او يتبدل مانعا بقوله بالطلائع فان لما في الكتاب وجها
 ظاهرا ثم قوله هذا القلب عني من الم والم وقوله مانعا يعني عني
 الاجارة **ولي** لان السبب مرض الموت ومرض الموت والمتصل بالموت
اول وكذلك السبب الجراح المتصل بالموت فلا فرق وكذلك قال المحققين
 امرين **قوله** وفي ذلك لا يخال احد **اول** يعني الحقيقة **قوله** وقوله
 ليس من شرطه التقصير ذكر كونها هبة **اول** كيف يكون ردا اذا الشافعي
 يقول يكون القبض من شرطه **ولي** لانكست هذه الاحكام **اول** كما عند
 الشافعي بغيره عنه **ولي** الم ولانه استعمل ما اخر الله تعالى فيهم اوصية
اول فيه تأمل فان هذا مذهب المعتزلة والاصل عندنا واحد والحوال
 اننا لا نقول العبد قطع عليه لاجل كما نقول المعتزلة بل نقول كما قلنا في باب
 قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الصدقة تزيد في العمر **قوله** مقاسمة قال
 ابيهم **اول** مثلا **قوله** وسلوك طريق الدلالة اسهل **اول** انفس لو ثبت
 شرط الدلالة وذلك محل نظر **قوله** فبالنظر الى وقت الموت كان القتل
 مؤخر عن الوصية **اول** فيه تأمل **قوله** بتأويل الالباء والمذكور **اول**
 الوصية هي المذكورة بالهه لا المذكور فالاولي وما ذكر **قوله** ثم ثبت
 ذلك في مرض اقر لابنه العبد فاعتق فالتا صحت لاقراء **اول** قوله
 اقر لابنه العبد اي لابنه الذي ليس عليه دين قال في الكافي في فضل

حالة الوصية قتل بابا الحق في المرض وانا او عي لمريض لابنه الكافر والري
 او وهب له وسلم او اقر له بدين فاسلم الابن وصق قبل موته بطل ذلك كله
 اما الوصية والوصية فلما تقرر ان المعتزلة في حال الموت واما الاقرار وان كان
 ملزما بنفسه ولكن سبب لارث وهو البتة قائم وقت الاقرار فيورثه
 الاثارة فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا وذلك كمن اقر لابنه وله ابن
 فملك الابن ثم هلك المرق والحق المرقلة وارثه انه باطل لما قلناه انه في ولا
 عليك مخالفة لما ذكره صاحب النهاية فتأمل **قوله** وكلامنا فيه والاخر
 ليس محروم **اه** **اول** فيه بحث فانه يقتضي ان لا يجوز الوصية للاخ ولا لافرا
 له اصلاح وجود الابن فليتا مل فان مراده فيكون وانما عند الاقرار
 واما اذا لم يمت الابن سنه ليس يوارث فيصح **قال الم** والثاني لانهم
 لعقد الامة ساووا المسلمين في المعاملات **اول** لا يختصا بهذا الدليل
 بالثاني بل يعيتم الاول ايضا **قوله** وانما جعل هذا التصادق افضل **اه**
اول فيه بحث **قال الم** وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم افضل
 الصدقة على ذي الرحم الكاظم **اول** هذا الحديث لا يفي تمام المدعي بل
 لم يصدقه باذنه القليل **قوله** ثم باع شيئا من الزكاة **اول** اي باع الموصي
قوله لا يرد على الموصي **اول** يعني بعد موت الموصي **قال الم** ولانه
 فرض الوصية يتبع **اول** فيه ان بعض الوصايا واجبة كالوصية بالبيع
 والزكاة فالدليل قاصر كما لا يخفى **قوله** ورد بانته في رواية الحديث
 انه كان غلاما الى قوله نقله بمعناه **اول** الرد لانقاني وفي شرح آية
 للرافعي في وصية الصبي المميز وتديره قوله ان رجما عند الاسناد
 الى المنصور انهما صحيحان لما روي ان غلاما من غسان حضره الوفاة
 ولعشر سنين فاصي بعت عم له ولم وارث فرفض القضية الى عمر رضي الله
 فاجار وعمر عظمى رضي الله تعالى عنه انما جاز وصية غلام ابن احدى
 عشرة سنة ولا الوصية لانزل ملكه في الحال وفيه التواب بعد الموت
 فتصح كسائر القربات وبهذا القول قال مالك واحمد والثاني وهو

الاظهر عندنا لاكثر من وجه قال ابو حنيفة انهما باطلاق كنية واعاقه وذلك
لانه عبارة له ولهذا لا يقع بيعه وان كان فيه عينة انقي **قوله** وقوله انه
او مولا يبيعه عم لم يمال لانها في ان يكون مما يعلق بجهنم وامر فنه **اول** لو
اريد ذلك لعقل اليانه عم له **قوله** وهو مخالف لقوله تعالى وابلوا النياحي
الآية **اول** هذه الآية في اويل سورة النساء **قوله** او تساو بهما فيه **اول** فيجب
فان التساوي فيه ضعيف ولذلك اوردته الم صيغة التبريض **قوله** كانه
يقول سلمنا ان الوصية يحصل التوليا **قوله** فيه بحث فان الوصية نوع يضبط
ليس كالطلاق وغيره فليست **قوله** الم ويجوز الوصية للرجل والرجل اذا وضع
لاقل من ستة اشهر **قوله** هذا اذا لم يكن المرأة التي اوصى بحملها معتدة فاما
ع اذا ولدت لاقل من ستين حتى حكم بثبوت النسب كان ذلك حكما اخر
في البطن حين الوصية او حين موت الموصي ففي كلامه نوع قصور **قوله** و
اختاره صاحب النهاية **قوله** وصاحب الكافي ايضا **قوله** فان وضع المسئلة
فيما اذا وضعت لاقل من ستة اشهر من وقت الوصية او الموت وبذلك
يعلم وجوده وقت الوصية لا محالة **قوله** فيه بحث فانها اذا وضعت
لاقل من ستة اشهر من موت الموصي لا يعلم وجود الحمل وقت الوصية اذ قد
يكون بين الموت والوصية شهر وشهران واذا زيد فليست **قوله** فالجواب
سقطه **قوله** في اجواب الوصية بالخدمة والتكليف حيث فرق المهرين
التمتع المدة والولد المدة **قوله** ولا هو داخل في الموضوع **اول**
عطف على قوله ليس بموضوع **قوله** وما لا يتناول اسم تجارية لا يستثنى
قوله الاستدلال بهذا على عدم صحة الاستثناء اظهر كما لا يخفى على من يفهم
معنى الاستدلال الاستثناء ثم قوله استثناء يعنى بقوله الملك **قوله**
لان اسم تجارية يتناولها **قوله** ان اراد مقصودا فليس كذلك وان اراد
بقا فالحمل كذلك **قوله** او قال اوصيت لفلانا فلهما لا فرسا
قوله فيه بحث فانه صرح بكتاب الاقراران لا يتناول اللفظ مقصودا
بل يدخل فيه بقا لا يصح استثناءه لان الاستثناء يرفع لفظي ولو

صح الاستثناء باعتبار تقرير الملك لصح في الاقرار ايضا استثناء البنات من القادر
والنقص من الخاتم والغلام من البستان فليست املا في الفرق **قوله** اعلم ان محمد بن
ذكري في الجامع **قوله** يعنى في الجامع الكبير **قوله** وهو جريح في الزوايا كلها
قوله على قول هؤلاء المشايخ **قوله** وان كان الكذب ثابتا في الحال **قوله** لا يخفى
عليك ان الكذب غير مذكوره هنا ولا هو في حكم المذكور حتى يرجع اليه
التصديق وايضا اذا كان المراد ذلك كان التقييد بقوله في الحال لا ينافي
القاعدة **قوله** وكلاهما مصادرة على المطلوب **قوله** فيه بحث فانه اذا جعل
اسم كان ضمير الوصية واستدل على صدق المقدم بما ذكره كانه فعله الاتقاني
لا يلزم المصادرة فان المدعى هو عدم كون الجرح رجوعا كما لا يخفى **قوله** و
الجواب عن الاول ان قوله **اول** ويجوز ان يجاب عنه ايضا بان سبق على
المتنزل والتسليم **قوله** وعن الثاني بان الرجوع والجرح بالنظر الى الماضي
قوله وقد سبق منه ايضا في باب لو كاله بالخصومة والقبض **باب**
الوصية بثلث المال **قوله** اي لا يجعل من ضرب في ماله سهما **قوله** المراد بالضرب
الضرب المصطلح بين الحساب وتفصيله في شرح الوقاية لصدر الشريعة
قوله وصورة الذراهم المرسله اي المطلقة **قوله** يعنى غير المقتدة بانها
ثلث ونصف ونحوها كذا في صدر الشريعة **قوله** صورة نقض يرد على
المسائل المجمع عليها **قوله** اي على دليلها **قوله** ولم يجوز النقض ان عن
السدس **قوله** الى هذا لفظ الكافي **قوله** وقوله لا يزد عليه **قوله** فيه
تأمل فان الظاهر ان المرأة نفى الزيادة على السدس اذ انقص اخس السهام
عن السدس لا مطلقا فيكون ما في الكتاب رواية الجامع الضعيف **قوله**
وقد قال في الكتاب ولا يزد عليه **قوله** فيه بحث اذ ليس المراد نفى الزيادة
مطلقا بل على تقدير كون اخس السهام ناقصا من السدس فيصح ذلك دليل
لما في الكتاب نعم رده عليه ان العلل لا دليلين يوجد اذا اعطى السدس
اذا كان اخس السهام اكثر واعطى ذلك اقل مع ان فيه العمل بالمستحق فعمل
ما ذكره ليلا لرواية المبسوط اولى كما لا يخفى **قوله** وايضا قوله ما ذكرناه

اول له لا يجوز ان يكون معنى الكلام اذ السهم يذكر ويراد به السهم ويذكر ويراد به سهم من سهام الورثة فيعطى السهم لثلاثة بنين مسعود فليست **قوله** واري ان المراد بقوله ما ذكرناه هو الاقل **اول** كيف اراد ما ذكره واري ان مسعود يدل على تعين السهم فلا يستقيم التفرع في قوله فيعطى واري ان ذلك ليس اشارة الى رواية المبسوط ولا الى رواية الجامع الصغير ولا يلزم المخالف بين الدليلين فذهب **قوله** على رواية الجامع الصغير يعطى السهم **اول** بل ذلك رواية المبسوط على ما نقله الكافي وعلى رواية الجامع الصغير يعطى له الربع **قوله** واما على رواية الاصل فتخرج **قوله** فيه نظر بل على رواية الجامع فتخرج **قوله** لا نكل واحد منها اي من اهلها **قوله** والباقي **اول** ويجوز ان يكون المعنى كل فرد من ذوي الدارم والغنم بل هذا المعنى لم يقله يروي ما تويها قال العلامة الاتقاني وجه قد فرأت الوصي ما مات بقي المال مشترك بين الورثة والموصي والمال المشترك اذا هلك بعضه هلك على الشراكة وما بقي بقي على الشراكة فذلك ههنا الذي هلك هلك للاثنا والذي بقي بقي للاثنا وقول قد ناخذ وهو القياس انقي وفيه فريد لا يخص **قوله** وظهر من هذا **قوله** **اول** قوله **قوله** فاعل **قوله** فان الباقي نصف الثلث لوجود الزاخرة عنهما **اول** قد سبق ان الوصية عمك بالقبول لا في سله فتذكر فانه ينفعك **قوله** حال الملك **اول** يعني حال موت الموصي **قوله** قال الفقهاء بالثبوت رجائه **اول** في كتابك الوصايا **قوله** والوصية لامه بشي غير رقبته باطلا **اول** وفيه بحث لان بطلان الوصية لامه بشي غير رقبته اتماما لانها ليست من اهل ان يملك ما سوى رقبته ولانها يكون وصية للوارث وليس احدي تملك العتق بوجوده في ام الولد اما الاول فيلان الموصي يملك الوصية بالقبول وهي حينئذ حرة لان يملك واما الثانية فلانها لا تنتقل الى الورثة حتى يلزم الوصية فليتام **قوله** فان قيل الوصية بثلث المال لعبد حائزة ولم يعق بعد موته **اول** وفي الكافي المتفرقات

اهل

من كتاب الوصايا ولو اوصي بثلث ماله لعبد عتق ثلثه بعد موته عند ابي حنيفة لانه من جملة ما لا الميت فذلك ثلث نفسه كما يملك ثلث سائر امواله ومن يملك نفسه عتق وسعي في ثلثي قيمته للوارث وملك ثلث سائر امواله لانه كما ان كان عند الوصية لمكانة صحيحة وعندها يعق كله ويبدأ بالعق من الثلث فان فضل شي دفع اليه وهي فرع تجري الاعناق انقي وفي المحيط ولو اوصي لعبد بشي من رقبته يصح ولو اوصي له بشي من ماله لا يصح لان العبد من اهل ان يملك رقبته وليس من اهل ان يملك ما سوى رقبته ولان الوصية بعد وصية لورثه لانا الملك في العبد والموصي يتبع لوارثه والوصية لوارثه باطلة فاما الوصية بالرقبة وصية له لا لوارثه لان الوصية بالرقبة عتق ولو اوصي بثلث ماله ورقبته اقل من ثلثه عتق لانه اوصي بثلثه رقبته فان رقبته من ماله الميت والوصية للعبد برقبته حائزة واستحق ثلث الباقي لانه خزان كان الثلث اقل عتق بعد الثلث وله ثلث ما سوى رقبته من المال لانه خزانها وبذلك المكاتبة عند ابي حنيفة والوصية للمحرر او للمكاتب حائزة وان كان ثلث ما بقي من المال مثل ثلثي السعانة يتقاضان وان كان اكثر اخذ الفضل منهم وان كان اقل اعطى الفضل انقي كلامه **قوله** فباستثناء شبه الوصية لا يصدق في الزكاة **اول** فيه بحث انه لا يؤخذ بقوله في الصورة لا في الثلث ولا اقل منه بل يؤخذ بقوله الورثة واصحاب الوصايا فتام **قوله** الم ولانه لو قبض الاجنبي شيئا **اول** ينبغي ان يتام له هل يمكن جعله ذليلا بلا ملاحظة الدليل الاول **قوله** الم حتى يطل الكل فلا يكون مقيدا **اول** لانه لا يصح في نصيب الاجنبي **قوله** فما اخذ ياخذ الوارث نصفه منه لانه اخذ بعض دين مشترك في زعمه فبطل ذلك النصف ويصير للورثة فيرجع الوارث ثانيا عليه بنصفه باق في دينه لا لم يسلم له ما اخذ او لا واستحق هكذا الى ان بقي في دينه فلا يكون مقيدا في حق الاجنبي فافهم لان هذا المقرر لا يلائم كلام الم ثم لا يزال بعض فبطل ذلك لعدم لكن لا مزل **قوله** الم لانه اما ان يكون موطا

او رد يا ولا حقه فيها **اول قول** ويحتمل ان يكون الجحد هو الجحد الاصلي **اول قول** فان كان
 حقه يتعلق **اول قول** مثلا يتعلق بالجحد حال كونها لك ايجود ولا يتعلق به
 حال كونه وسطا وحال كونه اربابا من الردي وقدر عليه تعلقه بالردي
قال الم وعندهما يتقسم على احد عشرهما لان الموصي له يضرب بال عشرة وهم
 بخمسة واربعين فيصير السهام **اول قول** قال لا ينافي ولنا فيه نظر
 لانه على هذا التقدير كان ينبغي ان يكون نصيب شريك الموصي خمسة واربعين
 ذراعا فينتقص اذن منه خمسة اذرع لان نصيبه من جميع الاربعين
 ذراعا كاملا وقد نقص الخمسة فلا يجوز لانه لا يلزم تملك الموصي ملك
 شريكه وليس له ذلك وايضا اذا كان للموصي له سهران من احد عشر ينقص
 نصيبه لا محالة لان من من احد عشر اقل من خمسة وايضا يزداد حق
 الورثة ايضا سهم لان لهم ما وراه وقد اربيت من نصيب الموصي ونصيب
 خمسة ذراعا وربع للموصي له عشرة من نصيبه فبقوا ربعون وهم اخذوا
 اخري وقال بعض المشايخ يتقسم نصيب الموصي بين الموصي له والورثة على
 اسهم عندهما فالعشرة اذرع للموصي له والاربعون ذراعا للورثة فيجعل
 كل عشرة سهما وهذه القسمة فتح عندي انتهى هذا النظر روي في تفسير
 الكافي ودوا طاهرا **اول قول** وحق الموصي له في خمسة تسكيات مذهب محمد وعنه
 الموصي له ان حصه في عشرة **اول قول** فيه بحث فلم لم يعتبر نعم تسكيات مذهب محمد
 اذا وقع البيت في نصيبه **قال** الم والاستناع لحق الورثة **اول قول** وقد مر
 في اواخر كتاب الوصايا ان كل ما جاز باجارة الورثة يملكه المجاز له من
 الموصي عندنا خلافا للشافعي رحمه الله **قال** الم اما الموصي له بالثلث
 شريك الوارث **اول قول** وكذا الاخ الذي قد ارحا لابن ابن اخيه وانكر
 الاخر شريك للوارث مع انه يعطيه نصف ما في يده لمقر كما سبق في آخر
 كتاب الارقار فلا بد من الفرق **قال** الم وان لم يخرج من الثلث ضرب من
 الثلث واخذ ما يخصه منها جميعا **اول قول** الظاهر انه بالحق المله اي ما
 يصير حصته منها بقا لخصه منه كذا اي صار حصته **فصل**

في اعتبار حالة الوصية **اول قول** اما اذا اقر لم يدين ثم اعتق قبل الموت لم يذكر
 ما هنا **اول قول** فيه بحث فان لفظ المجامع الصغير هنا هكذا على ما نقله الا
 وقال في المريض اقر لا يدين وهو يضرب في يدين او وهب له هبة فيقبضها او
 له وصية ثم اسلم الابن ثم مات الرجل قال ذلك كله باطل وكذلك ان كان
 الابن عبدا فاعتق في هذا انتهى **باب** **العقوبات**
قال الم ويضرب به مع اصحاب الوصايا اي في الثلث **قال** الم لانها اجماع
 بعد الموت **اول قول** قياس من الشكل الثاني **قول** وعنده يلحقه **قول** اي غير
 العقو الموقوع فيه من الظاهر ان يقول اي غير ما ذكرنا من العقو الموقوع والعقو
 المعلق وتعليم الموقوع بها خلاف الظاهر **اول قول** يستوي فيه من سواءها اي سواء
 العقو والمحاباة **اول قول** فيه شيء فان لفظه من بابي هذا التفسير **قول** وهي التي
 قدم آه **اول قول** فيه شيء فان الظاهر ليعلم للمستلطين **قول** وقوله لانها سببت
 في ضمن المعاوضة يعبر في المرض لا يلحقه الحجر عنها **اول قول** ضمير عنها
 راجع الى المعاوضة **اول قول** فكان تبرعا بمعناه **اول قول** بذكر الضمير اراجع
 المحاباة اما باعتبار الخبر او لكونه بمعنى ان مع الفعل او على ما ذكرنا
قال الم وهو لا يحتمل الدفع **اول قول** لكون المحاباة اقوى منه **قول** وهو ناقض
 الدليل المذكور **اول قول** اي ثبت بقبضها اثبتة **قال** الم ثم اصاب المحاباة الا
 قسم بينها وبين العقو **قول** قال في الكافي فان قيل ينبغي ان يكون تمام الثلث
 للمحاباة الاولى عندنا لان المحاباة الثانية مساوية للعقو والمحاباة الاولى
 مرجحة على العقو والمساوي المرجح مرجح وكذا في المسئلة التي قبلها ينبغي
 ان لا يشار الى العقو الثاني الا واعدته لان العقو الاول يساوي المحاباة
 والمحاباة على المحاباة بالاجماع اذا لم يكن الغير متحلا فكذا اذا تحلل الغير
 انتهى وذكرنا المستلطين فيه على عكس ترتيب الهداية **اول قول** وما ذكرتم من ان
 المتقدم يقتضي الترجيح **اول قول** لم يذكر ذلك صريحا نعم يجوز ان يفهم
 من قوله والعقو متقدم عليه فيستويان فان المتقدم اذا كان سببا لمساواة
 المرجح للراجح يكون سببا ايضا للرجحان المساوي والجواب سببية المتقدم

على صاحب الوصايا
 ان لا يترك
 من ماله
 شيئا
 من غير
 ان يترك
 من ماله
 شيئا

مساواة المروج من حيث انه لا يحتمل دفع المتأخر فتثبت المزاجه ايضا ولعل
 هذا الجواب الذي ذكره في الشرح **وله** والجواب عن الاول ان شرط الانتاج
 ان يلزم النتيجة القياس لانه وقياس المساواة ليس كذلك عرف في مو
اول فيه تاويل فانهم مرجوا بانه ميق صدق المقدمة الاجتبية التي نسبتها
 بفتح قياس المساواة لزمه النتيجة وهي قلنا مساويا مساويا مساو وهم
 مرجوا بصدقها وبحوز ان يقال ان ذلك في المساواة المحسية فليتا **اول**
 اجيب بانه لو استرد ذلك منه لاسترد منه **اول** يعني نصف ما اخذه
وله في رد الي الدور **اول** لانه يسترد منه ايضا صاحب الحق الثاني للبحا
وله وقوله وهذا شبه يعني في الصواب **اول** الظاهر بتدليل الي
 بالمباد لانه ثبت بالدليل انه حق العبد فيه بحث **قل** الم ومن اوصي
 عبيد لم مات فخفى العبد جناية ورفق بها بطلت الوصية لان الدفع قد
 صح لما ان حق ولي الجناية مقدم على حق الموصي **اول** قال في الكافي والاعل
 ان الانصاء بالاعتاق لا يبطل ملك الورثة فان شاؤا دفعوه وان شاؤا
 فدوم فاندفعوه صح الدفع لان حق اولياء الجناية مقدم على حق المالك
 فكذا يتقدم على من يلقى المالك من المالك وهو الموصي له وبطلت الوصية
 لان الدفع يبطل حق المالك لو كان حيا فكذا يبطل حق من يلقى المالك من
 جهة الاربعان الموصي لو باع ما بيع بعد موته بسبب الذي يبطل الوصية
 انه حق ولا يخفى عليك المخالفه بينه وبين ما في الهداية والتوفيق ان العبد
 وجبا عتاقه بالوصية فينما يعلق بالنسبة بقية الرقة على ملك الميت
 وفيما وراء ذلك عليهم نقص عليه لامام التمرائي **له** الم وعلى هذا النحو
 ان امانات الرجل وتلك الف درهم **اول** قال في المنظومة في كتاب الاقرار
 في باب ابي حنيفة خلافا لصاحبه رحمهما الله لو تركت الف وهذا يك
 دينا وذلك قال هذا مودعي **وله** والابن قد صدق هذين معا استويا
 واعطيا من اودعا **فصل** ومن اوصي بوصايا **وله** والصدقة
 على الفقراء **اول** فانها تقع في كفالة من فقير الله تعالى **وله** وان لم

فورد في احد النسخ ان
 لا يحتمل دفع المتأخر
 لانه لو كان
 المروج

فكذا انما وان اخذوا
 الدية لان احد وجار
 الوصية

بخير ما فان كان كلامها لله تعالى **اول** الكلام يحتاج الي توجيه كالا يخفى
وله لان القرينة اعم من التافله **اول** لعلها راديا لقرينة هنا ما يعتم
 الواجب فلا يخالف جعل الكفارات من الفريض لما اسلفه انما من هذا
 من الواجبات والقرينة لتلك الارادة مقابلتها بالتافله **وله** فان قيل
 اين ذهب **اول** يعني في الفضل السابق **وله** ففي هذه المسئلة
 حجة لابي حنيفة عليها **اول** ابو حنيفة لم يعتبر المقيم في الذكر والافلو
 اوصي بثلثة لاسان لزمه لآخر لزم ان يقدم المقدم وجوابه اعتبار عدم
 المجانسة عند فيه صرح بما يجنازي فراجع **وله** اجيب بان هذا
 مختص بحقوق الله تعالى **اول** فيه بحث **وله** وروي الحسن رحمه الله
 عن اصحابنا انه ساء بالافضل فالافضل ساء بالصدق **اول** قال
 السرخسي في محيطه لان الصدق افضل الطاعات واحود الخيرات
 قال صلى الله عليه وسلم يا هتا اعبالك عند الله فقالت الصدقة انا
 افضلها ولا نفعها مائة الى غير ونفع غيره ما مقصر عليه وقال صلى الله
 تعالى عليه وسلم خير الناس من ينفع الناس والحج افضل من العولات
 من الاركان الخمسة والبداية افضل اولى لانه اجرل ثوابا واعظم اجرا
 انه قد واثبت خير بان قوله ونفع غيره ما مقصر عليه منقول بالعق **وله**
 لها ان السفرنية الحج وقع قرية **اول** وقد العلامة السفي في الكافي
 دليل الطرفين هكذا هما ان السفرنية الحج وقع قرية وقد وقع الحرم
 لقوله تعالى ومن خرج من بيته مهاجرا الىه ولم ينقطع بموته بل يكتب له
 حج مبرور فيبداء من ذلك المكان كانه من اهل ذلك المكان بخلاف ما
 اذا خرج بنية التجارة لانه لم يقع قرية فخرج عنه من بلد وله ان علم
 بموته لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم ينقطع بموته الا لله وحج
 للحج ليس من الملة ولا بناء على المنقطع وظهر بموته ان سفره كان سفر الموت
 لا سفر الحج فكان هذا في الحق وخرجه للتجارة سواء وثم حج عنه من بلد
 فهنا كذلك **وله** يعني ان المأمورا لا طعام **اول** يعني

الم

عندي يوسف وهو قول في حقيقة اخرى اعتبار الحقيقة وقال محمد دخل
الاناث وهو قول في حقيقة اولاهن في فعله فيه روايتين **قوله** فم ذلك
من قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم **قوله** اي يوزنكم فان ولدا لابن يدخل
في الميراث مع البنت الصلبية والحراب انه دخل في الميراث مع البنت
بدليل اخر كذا في معراج الذرية وعندني ان الفهم بطريق اخر فانه اذا لم
يكن الميت صليقي وان كان له ابن بن بنت ابن مثلي يكون المال بينهما للذكر
مثل حظ الانثيين بهذه الآية فعمل ان الاولاد يتناول اولاد الاول **قوله**
لان فلانا اذا كان فخذ افنوم وبناء لا يتخلو عن الاولاد علة **اول** في بحث
فان المخلو وعدم المخلو لا يدخل في كون اولاد الاولاد مراد اذ كانت
معنى مجازا للاولاد الانا فانت قرينه علي ارادتها ايضا والظاهر
يقال اذا كان فلان فخذ يكون المراد مجازا لانتساب فيدخل الكل مجازا
ما اذا كان باحاصا فليست امثلة **قوله** فيصير بذلك المعنى كالتبني وقد قدرناه
في التقرير **قوله** قال في التقرير يتناول الموجودات المختلفة باعتبار معنى
واحد انتهى ثم قال كذا في اصول شمس الائمة وفيه نظر لانه الى مجاز اراد
فيما يصح الجمع بينهما ولما نقول به الا اذا جعل معنى كلامه ان الكلام متروك
بدلالة اليمين الى مجاز لغيرهما وهو ان يكون الموالي من علق به عنق وهذا
المعنى بعمومه يتناول كلاهما ولا يفي الا لاسفل انتهى ملحق بالتقرير **قوله** وهات
ولا بالاعتاق بمنزلة النسب لا يحتمل الفسخ بعد بثوته وقوله الموالاة آه
قوله فيه بحث **قوله** لان الحقيقة اذا لم يمكن وجب العمل بالمجاز **قوله** في
لما ذكره انفا من القوال لا يشارك لان بيتي علي السليم والنزل **قوله** الم
ولو كان له معق واحد وموالي الموالي فالنصف لمعققة والباقي للورثة
لنقد الجمع بين الحقيقة والمجاز **قوله** لا يجوز ان يراد المعنى العام
لكلها بقرينه صيغة الجمع وانحصار المعق في الواحد وجوابه ان الال
انحصار وقت الوصية لا يمنع صيغة الجمع في معناها بناء على تجوز ان يوصي
معق اخر حين الموت **قوله** لانه ثبت بهذا الفرق **قوله** قوله الفرق

فاعل سبت **قوله** وذكر بعض الشارحين **قوله** اراد الانفا في **قوله** لان معق
البعض كالكتاب **قوله** الظاهر ان يقال لان معق البعض عندني حقيقة
كالكتاب **باب** الوصية بالسكنى وللخدمة والخدمة **قوله** الم
وجه الظاهر ان حق الوصية ثابت في سكنى جميع الدار بان ظهر الميت مال اخر
قال الكاكي ويعتبر هذا الاحتمال لانه نشأ من دليل وهو ايضا الميت بكل
منافع الدار مع علمه ان لا يصح بالزينة على ذلك حرام شرعا فلو لم يكن له
سوي هذه الدار لم يوص بجميع منافعها احترازا عن الحرير شرعا انتهى وفيه
تأمل **اول** واستخدم العبد الموصي بقلته الموصي **قوله** قوله الموصي له
فاعل استخدم **قال** الم وقيل يجوز ذلك لان فيه المنافع لغيرها لكنه
قلب بتبنيها على قوة العين ويجوزها بطريقا لا ولي فليست امثلة **قوله** وذكر
الضهير انما يتناول المال او ينظر الى الخبر **قوله** يعني من الخبر قوله بذلك
المنفعة **قال** الم لانه اوجب لكل واحد منها شيئا معلوما عطفا من
قوله اي من محمدا والموصي فانه عطف قوله ولا خبر بقرينة بالواو على قوله او
بخدمته عبده كذا في شرح الكاكي والاقرب عندي هو الثاني **قوله** ومعنى
ذلك انه عطف آه **قوله** يعني ان محمدا عطف آه **قال** الم وكذلك
في اخواتها **قوله** والصواب في اخبتها وهو انما مع الفسخ والقصور
مع التمر كذا في شرح الكاكي قال الانفا في ارادها خواتمها مسئلة انما مع
الفسخ ومسئلة القصر مع التمر ومسئلة الساء مع الصق ومسئلة الدار
مع البناء ومسئلة السيف والمحلية والبستان والتمر الموجود مثل ذلك
والارض والفضل مثل ذلك وكل شيء يبيته هذا مما يكون الاسم الوصية
عاما فالوصية الثانية بمنزلة الاستثناء كذا قال الكرخي في مختصره الى
من كلام الانفا **قوله** الم وكذا اسم التجارية تتناولها وما في بطنها **قوله**
من انواع مخالفة لما سلف في الوصية تجارية الاحكام فراجعه مما تلا
قال الم واسم القصر كذلك **قوله** فكان كل منها كالعام الذي آه ولا
ينبغي ان يظن تلك الاسماء عمومات فانه ليس كذلك كما لا يخفى **قوله**

ذكر الاداء ولم يذكر **اول** يعني اطلق ولم يذكر قيدا **باب** وصية
 الذي **اول** اذا صنع يورث بيعة او بضاعة كنيصة **اول** فيه نوع مخالفته
 لما سلفه في كتاب السير الاول ان يجعل من قبل اللق والتسرا غير الرب
اول واما عندها فلان هذه الوصية معصية فلا يصح **اول** فيه بخلاف
 وصية هنا والظاهر ان عبارة الوصية سهو من الناسخ والاصل ان هذه
 القصة نعم لو قال لان الوصية بالمعصية لا تصح فهذا اولي كان
 صحيحا **اول** يعني الاستحلاف والتملك فجعلناه من الثلث نظر الي
 الاستحلاف **اول** فيه تأمل فان الاعتبار من الثلث انما هو متعلق بحق
 الورثة بما زاد عليه ما سبق ولهذا لو ملك في حياته حال المرض يعتبر من
 الثلث ايضا ولا يظهر ان النظر الى المعينين في التجوز والتصحح كاي ذلك
 عليه عبارة الم والاعتبار من الثلث يعلم مما سلفه **اول** والضمير في
 قوله لانه وضع في قوله يورث مقضاه وفي قوله يبق على مقضاه كلها
 راجع الى الوصية **اول** المناسبة كلها ان يقول والظاهر بصيغة الجمع
 وان يقول راجعه **اول** والظاهر انما فاة بين كلاميه لانه قال هناك
 الصحيح وهذا الاصح وما يصدق ان **اول** فيه بحث فانهم اذا قالوا هو
 الصحيح فهو في مقابلة الخطا بخلاف الصحة المفهومة من الحكم بالآية
 بالالتزام **قل** الم وذلك من حق المسامن ايضا **اول** الامر حق
 ورثة حتى بنا في ما قلنا اننا **قل** الم ولهذا يقع عقود التملكات
 منه في حال حيوة **اول** فيه شيء فان هذا الكلام انما يناسب لاثبات جواز
 وصية المسامن للمسلم او الذي ويمكن التوجيه كما استرأه فليتل
اول ولان الذي اذا وصي به **اول** في صحة هذا العطف تأمل
باب الوصي وما يملكه **اول** ومن هذا قال بعض
 السارحين **اول** يعني لا يتقاني **اول** وقوله لان القاضي انما
 اخرج استثناء من قوله فله ذلك **اول** فيه بحث **قل** الم وقيل
 في العبد معناه بط حقيقة لعدم ولايته واستبداده وفي غير معناه

سبيل **اول** قيل الم الجمع بين الحقيقة والمجاز فان اسم الفاعل حقيقة في الحال
 مجاز في الاستقبال والحمل على عموم المجاز محل تأمل يعلم الجواب بما ذكره
 شرح الامتاني وهو ان مجازا ذكر في الجامع الصغير عن يعقوب عن ابن حنيفة
 في السلم وصي الي الذي قال الوصية باطل وكذلك ان وصي الي عبد من
 فالوصية باطل الي هنا لنظر اصل الجامع الصغير وذكر مجاز في الاصل
 واذا وصي الي عبد غيره فالوصية باطلة واذا جاز مولاة وقال في الاصل
 ايضا واذا وصي المسلم الي ذي او الي حر في مسامن او غير مسامن فهو
 باطل وقال في الاصل ايضا ولو وصي الي فاسق منهم مخوف على ماله
 فالوصية اليه باطلة انتهى **قل** الم ومن وصي الي عبد نفسه في الورثة
 كبار لم يصح الوصية **اول** لا يخفى عليك ان وجه صحة الوصية الي عبد الغير
 جازها الا ان يقول ويقال اذا كان للمقاضي ان يخرجها لم يستقر على الصحة
 فكانه لم يصح من الابتداء حيث كان على شرف الزوال آه **اول** وفيه
 اشارة الى انه لا ضمان عليه اذا كان ما افرة للورثة في يد **اول** لا يقال
 هذا مخالف لما ذكر سابقا من قوله فاعطي الورثة حقهم لانه يندفع باذ
 تأمل **قل** الم لانه هو العاقد فيكون العهد عليه **اول** العهد
 حقوق يلزم بالعقد وقيل هي نفس العقد لان العقد والعهد سواء
 البتة ايضا غير ان في حقوق العبد المقصود منها المال وفي
 حقوق الله المقصود استحقاق الاداء كذا في كشف البرزوي
 وذكر في المغرب وقوله هم عهده على فلان فعله بمعنى مقول ومعناه
 ما ادرك فيه من ذلك فاصلاحه عليه **اول** لان الاذن فله الجرح **اول**
 فيه بحث فان الكلام كان عاما للقبض المأذون والمكاتب **قل** الم
 وكان القياس ان لا يملك الوصي غير العقار ايضا لانه لا يملكه الا
 على الكبريا فحق ظاهر لقوله لان الاب على ما سواه وينقص عنه بان
 الاب لا يملكه بالولاية الحقيقة ويملكه بحقه المحفظ والنظر كذا
 في الكفاية ولا يوافقه قوله ولا يليه **فصل** في التولية

